

## الكتاب: الخصائص 1

### المجلد الاول

#### المقدمة

...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد العدل القديم، وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين 1. وعليه وعليهم السلام أجمعين.

هذا -أطال الله بقاء مولانا السيد المنصور "المؤيد" 2 بهاء الدولة وضياء الملة وغيث الأمة، وأدام ملكه ونصره، وسلطانه ومجده وتأيينه وسموه، وكبت شائنه وعدوه- كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظاً له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه واداً أن أجد مهماً 3 أصله به أو خلاً 4 أرتقه بعمله والوقت يزداد بنواديه 5 ضيقاً ولا ينهج لي إلى الابتداء طريقاً. هذا مع إعظامي له وإعصامي 6 بالأسباب المتناطة به واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر وأعوده عليه بالحيطة والصون وآخذه له من حصة التوقير 7 والأون، وأجمعه 8 للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة،

---

1 في ب: "المنتجبين"، والمنتجب والمنتخب بمعنى واحد.

2 زيادة في ج.

3 في ج: "موصلاً".

4 في ج: "أريقه بعلمه"، أي أقيده.

5 نوادي الكلام: ما يخرج منه وقتاً بعد وقت، ونوادي الإبل: شواردها" فالمعنى أن الوقت لا يتسع لشوارد هذا الكتاب ولا يسمح بجمعها وإبلاغها.

6 في المطبوعة، د: "اعتصامي". وما أثبتته موافق للأصول الأخرى، وهو يجانس "إعظامي".

7 التوقير مصدر وقر الدابة سكنها، ويراد به الإراحة؛ فالمراد حصة الراحة والتخفيف من حركة العمل. والأون: الدعة والسكون؛ والتوقير هو كذا في ش، ج، هـ. وفي أ، ب

"التوفير". ويعبر في هذا العصر عن هذا المعنى بأوقات الفراغ.  
8 في ج بدل "وأجمعه للأدلة على": "وأجله على".

(1/1)

فكانت مسافر وجوهه ومحاسر أذرعه وسوقه تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره وتحي<sup>1</sup>  
إلي بما خيطة عليه أقرابه<sup>2</sup> وشواكله وتربي أن تعريده<sup>3</sup> كل من الفريقين: البصريين  
والكوفيين عنه وتحاميههم طريق الإمام به والخوض في أدنى أوشاله وخُلججه فضلاً عن  
اقتحام غماره وجُججه إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شعاعه، وبادي تهاجر قوانيحه  
وأوضاعه. وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين<sup>4</sup> تعرض لعمل أصول النحو، على  
مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر<sup>5</sup> فلم يلزم فيه بما نحن عليه،  
إلا حرفاً أو حرفين في أولهن وقد تعلق عليه به. وسنقول في معناه.  
على أن أبا الحسن<sup>6</sup> قد كان صنف في شيء من المقاييس كتبها، إذا أنت قرنته بكتابنا  
هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه<sup>7</sup>، وكفيناها كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما  
أولأناه من علومه المسوقة إلينا، المفيدة ماء البشر<sup>8</sup> والبشاشة<sup>9</sup> علينا، حتى

1 مضارع وحى، وهو كأرحى. يقال: رحي إليه بكذا: أشار إليه به وأومأ. وهو كذلك  
"تحي" في أ، ب، ج، وفي ش، د، هـ: "تحيء".

2- الأقارب جمع قرب كقفل وهي من الفرس خاصرته، والشواكل واحدها شاكلة وهي  
من الفرس الجلد بين عرض الخاصرة والثفنة، وهي الركبة.

3 التعريد: الهرب والفرار.

4 البلدان: البصرة والكوفة.

5 هو ابن السراج محمد بن السري. كانت وفاته سنة 316هـ وهو المعني بأبي بكر  
حيث أطلق. وكتاب الأصول له يقول فيه صاحب كشف الظنون: "كتاب مرجوع إليه  
عند اضطراب النقل". وينقل عنه صاحب الخزنة كثيراً.

6 هو الأخفش سعيد بن مسعدة مات سنة 210هـ. وهو الأخفش الأوسط، وحيث  
أطلق أبو الحسن في هذا الكتاب فهو الأخفش هذا. ويزعم ابن الطيب في شرح  
الاقتراح أن هذه الكنية خاصة بالأصفر علي بن سليمان؛ وهو وهم.  
7 سقط في ألفظ "فيه".

- 8 تبعت في هذا نسخة ج، وفي المطبوع وأ، ب "البر".  
9 في ج: "البشارة". والظاهر أن يقرأ بفتح الباء وهي الحال.

### (2/1)

دعا ذلك أقواماً نُزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم، وتأخرت عن إدراكه  
أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتياجاته وعلله. وسترى ذلك مشروحاً في  
الفصول بإذن الله تعالى.

"ثم إن بعض من يعتادي<sup>1</sup>، ويُلَم لقراءة هذا العلم بي، ممن آنس بصحبته لي، وأرتضي  
حالي أخذه عني، سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضي الرأي في  
إنشاء هذا الكتاب، وأوليه طرفاً من العناية والانصباب<sup>2</sup>. فجمعت بين ما أعتقد: من  
وجوب ذلك علي، إلى ما أوثره<sup>3</sup> من إجابة هذا السائل<sup>4</sup> لي. فبدأت به، ووضعت يدي  
فيه، واستعنت الله على عمله، واستمددته سبحانه من إرشاده وتوفيقه"، وهو -عز  
اسمه- مؤتي ذاك بقدرته، وطوله ومشيتته.

1 اتبعنا في إثبات هذا النص المكنوف بالقوسين ما في ج. وليس في باقي النسخ إلا  
النص الآتي "وأنا بادئ به، ومستعين الله على عمله، ومستمدته سبحانه إرشاده  
وتوفيقه".

- 2 أي الاجتهاد فيه، من قولهم: انصب البازي على الصيد.
- 3 الواجب في العربية أن يقال: وما إلخ. ولكنه راعى في الجمع معنى الضم.
- 4 كذا ولو كان "إلي" لكان أرفق بالسجع، ولكن هذا يحتاج إلى تضمين السائل معنى  
الطالب.

### (3/1)

#### هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول:

"ولنقدم أمام القول على فرق<sup>1</sup> بينهما طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما واشتقاقهما مع  
تقلب حروفهما فإن هذا وضع يتجاوز قدر الاشتقاق ويعلوه إلى ما فوّه. وستراه  
فتجده طريقاً غريباً ومسلماً من هذه اللغة الشريفة عجيلاً<sup>2</sup>."

فأقول: إن معنى " ق ول " أين وجدت وكيف وقعت<sup>3</sup>، من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة<sup>4</sup>، وجهات تراكييبها الست مستعملة كلها لم يهمل شيء منها ، وهي: " ق ول"، "ق ل و"، " وق ل"، "ول ق"، " ل ق و"، "ل وق".

الأصل الأول "ق ول" وهو القول. وذلك أن الفم واللسان يخفان له ويقلقان ويمذلان به<sup>5</sup>. وهو بضد السكوت الذي هو داعية إلى السكون ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذًا في القول لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحرّكًا ولما كان الانتهاء أخذًا في السكوت لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكنًا. الأصل الثاني "ق ل و" منه القلو: حمار الوحش وذلك لخفته وإسراعه قال العجاج:

---

1 في ش: "الفرق" وهنا تقرأ بإضافة فرق إلى "بينهما" والبين هنا الوصل والاجتماع، وهو اسم متمكن وقرئ لقد "تقطع بينكم" بالرفع.

2 سقط ما بين القوسين في ج.

3 في ج: "تصرفت".

4 كذا في النسخ. والأنسب بالسياق: "الخفوف". وهو معرفة قولهم: خف القوم إذا ارتحلوا مسرعين.

5 من قولهم: مذل المريض من باب فرح إذا لم يتقاتر من الضجر، ويقال أيضًا: مذل: فتن.

(5/1)

---

#تواضع التقريب قلوا مغلجا1:#

ومنه قولهم: "قلوت البسر والسويق، فهما مقلوان"، وذلك لأن الشيء إذا قلبي جفّ وخفّ، وكان أسرع إلى الحركة وألطف ومنه قولهم: "اقلوليت يا رجل" قال<sup>2</sup>:

قد عجبت مني ومن بعيليا ... لما رأني خلقا مقلوليا

أي خفيها للكبر<sup>3</sup>، "و" طائشا، "و" قال<sup>5</sup> قال<sup>6</sup>:

وسرب كعين الرمل عوج إلى الصبا ... رواعف بالجادي حور المدامع<sup>7</sup>

سمعن غناء بعد ما نمن نومة ... من الليل فاقلولين فوق المضاجع<sup>8</sup>

أي خففن لذكره وقلقن فزال عنهن نومهن واستثقلهن على الأرض. وبهذا يعلم أن لام

أقلوليت واو لا ياء. فأما لام اذلوليت 9 فمشكوك فيها.

1 بعده:

#جأبا ترى تليله مسحجا#

وهذا في وصف أتان الوحش. وقوله تواضخ التقريب أي تجتهد مع فحلها في الجري، وأصل المواضخة المباراة في الاستقاء بالدلاء، والمفلج: الشديد المدمج أو هر الذي يطرد أنه، يعني الفحل. والجأب: الغليظ. والتليل: العنق، ومسحج أي معضوض من طراده الحمر، والسحج: القشر. وانظر الأرجوزة بتمامها في ديوان العجاج ص 9.

2 نسب الرجز: "قد عجبت مني ومن بعيليا" إلى الفرزدق وقد أورد السيرافي في "باب ما يحتمل الشعر من الضرورة" بيت الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجرته ... ولكن عبد الله مولى مواليا  
ثم قال: وقال آخر: "قد عجبت مني ومن بعيليا" ويقضي هذا أن قائل الرجز ليس للفرزدق.

3 في أ: "للكير" وانظر في هذا الرجز الأعلام في ذيل سيبويه ص 59 ج 2، وهو للفرزدق.

4 زيادة ب، د.

5 زيادة في ج.

6 البيتان من مقطوعة تنسب إلى يزيد بن معاوية في صدر ذيل ثمرات الأوراق، وورد البيتان في حماسة ابن الشجري ص 187 غير منسوبين.

7 يصف نساء حسائاً، وقوله: كعين الرمل يريد كبقر الوحش، وعوج: ميل، والجادى - بالجيم وكتب خطأ في المطبوعة بالحاء: الزعفران، يريد أن الزعفران يظهر في أنوفهن، فكأنما هو أثر الرعاف، وهو خروج الدم من الأنف.

8 في الأساس في فلو: "غنائي" في مكان "غناء".

9 اذلولي: ذل وانقاد.

(6/1)

ومن هذا الأصل أيضاً قوله:

#أقب كمقلاء الوليد خميص#1

فهو مفعال 2 من قلوت بالقللة، ومذكرها القال؛ قال الراجز:

#وأنا في الضراب قيلان القلة#

فكأن القال مقلوب قلوت وياء القيلان مقلوبة عن واو وهي لام قلوت ومثال 3 الكلمة فلعان. ونحوها عندي في القلب قولهم "باز" ومثاله فلح واللام منه واو لقولهم في تكسيره: ثلاثة أبواز ومثالها أفلاع. ويدل على صحة ما ذهبنا إليه: من قلب هذه الكلمة قولهم فيها "البازي"، وقالوا في تكسيرها "بُزاة" و"بواز" أنشدنا أبو علي 4 لذي الرمة:

كأن على أنيابها كل سدفة ... صياح البوازي من صريف اللوائك 5

---

1 قائله امرؤ القيس، وصدره:

#فأصدرها تعلقو النجاد عشية#

وأقب أي ضامر البطن، وكذلك خميص. وهذا البيت في أبيات في وصف الحمار الوحشي يطارد آتته، منها قوله:

أذلك أم جاب يطارد آتنا ... حملن فأدنى حملهن دروص

فالضمير "ها" في "فأصدرها" للآتن، وأقب خميص من وصف الحمار، انظر اللسان في "در ص".

2 المقلأ: القال، وهي لعبة للصبيان: يأخذون عودين، أحدهما نحو ذراع والآخر قصير فيضربون الأصغر بالأكبر، فالمقلأ. والقال: العود الكبير الذي يضرب به، والقللة: الصغير. وهذه اللعبة تعرف عند العوام بالعقلة. وانظر شفاء الغليل في حرف القاف. 3 يريد ميزانها الصرفي.

4 هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، الإمام في العربية؛ أخذ من الزجاج وابن السراج؛ وهو أستاذ ابن جني ومخرجه، وله الآثار الجلية. توفي ببغداد سنة 377هـ. انظر البغية 216.

5 السدفة: الظلمة. واللوائك يريد المواضع من الأسنان، وهو في وصف إبل. والبيت في أسرار البلاغة ص 72 وفيه: سحرة مكان سدفة، وهو أيضًا في الكامل 19 / 7 طبعة المرصفي. ويقول المرصفي: إن الصواب: "أنياه" إذ هو في وصف بعير. وكذلك هو في الديوان طبعة أوروبا 418.

وقال جرير:

إذا اجتمعوا عليّ فخل عنهم ... وعن باز يصك حباريات<sup>1</sup>  
فهذا فاعل؛ لاطراد الإمالة في ألفه، وهي في فاعل أكثر منها في نحو مال وباب.  
وحدثنا أبو علي سنة إحدى وأربعين<sup>2</sup> قال: قال أبو سعيد<sup>3</sup> الحسن بن الحسين "بازٌ"  
وثلاثة "أبواز" فإن كثرت فهي "البيزان" فهذا فلع وثلاثة أفلاع وهي الفلعان.  
ويدل على أن تركيب هذه الكلمة من "ب ز و" أن الفعل منها عليه تصرف، وهو  
قولهم "بزا ييزو" إذا غلب وعلا ومنه البازي -وهو في الأصل اسم الفاعل ثم استعمل  
استعمال الأسماء كصاحب ووالد- وبُزاة وبواز يؤكد ذلك وعليه بقية الباب من أبزى  
وبزواء وقوله:

#فتبازت فتبازختُ لها#4

---

1 حباريات واحده حبارى، وهو طائر يصيده البازي، كني بالبازي عن نفسه  
وبالحباريات عن بني نمير المذكورين في قوله قبل:  
أنا البازي المطل على ثمر ... على رغم الأنوف الراجمات  
وهذا من إحدى نقائض جرير مع الفرزدق. وانظر النقائض 775 طبعة أوروبا.  
2 أي بعد الثلاثمائة. وكانت وفاة أبي علي سنة 377هـ.  
3 هو السكري الإمام في النحو واللغة، الراوية المكثرة الثقة. كانت وفاته سنة 275،  
وانظر البغية 219، وقد أورد المؤلف هذا الحديث في المحتسب في الكلام على سورة  
الفاحة.

4 هذا صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان وقامه:

#جلسة الجازر يستنجي الوتر#

وقبله:

سائلا مية هل نبهتها ... آخر الليل بعرد ذي عجر  
والعرد: الذكر المنتشر وقوله: تبارت أي رفعت مؤخرها، وتبارخ: مشى مشية العجوز  
أقامت صلبها فأخر كاهلها، وقوله يستنجي الوتر أي يقطعه، ويروى: جلسة الأعسر.  
وانظر اللسان في بجا وبزا.

والبزا1 لأن ذلك كله شدة ومقاولة2 فاعرفه.  
فمقلء من قلوب وذلك أن القال -وهو المقلء- هو العصا التي يضرب بها القلة وهي الصغيرة، وذلك لاستعمالها في الضرب بها.  
"الثالث" "وق ل " منه الوقل3 للوعل، وذلك لحركته، وقالوا: توقل في الجبل: إذا صعد فيه، وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتماد. قال ابن مقبل:  
عودا أحم القرا إزمولة وقلا ... يأتي تراث أبيه يتبع القذفا4  
"الرابع" "ول ق " قالوا: ولق يلقي: إذا أسرع.  
قال:

#جاءت به عنس من الشام تلق5#  
أي تخف وتسرع. وقرئ6 "إذ تلقونه بألسنتكم" أي تخفون7 وتسرعون. وعلى

---

1 البزا: أن يستقدم الظهر ويتأخر العجز. والوصف أبزى وبزواء؛ وكان الأنسب قرنه بهما.

2 كذا في الأصول. ويبدو لي أن هذا تحريف مصاولة.

3 الوقل كضرب وسبب وكنف.

4 العود: المسن وفيه بقية، و"أحم القرا": أسود الظهر، و"إزمولة": خفيفاً، وقوله: "يأتي تراث أبيه" أي يفعل فعل أبيه في التصعيد في الجبال، و"القذف" واحده قذفة كغرفة وغرف وهي ما أشرف من الجبال. وانظر كتابة الأعلام على شواهد سيبويه ص316 ج2.

5 قائله القلاخ بن حزن المنقري يهجو جليداً الكلاخي، وقبله:

إن الجليد زالق وزملق ... كذنب العقرب شوال غلق

هذا ما في اللسان في زلق، وفي المخصص 9/ 7: "عيس" في مكان "عنس". وفي اللسان في أنق:

إن الزبير زلق وزملق ... جاءت به عنس من الشام تلق

لا أمن جليسه ولا أنق

6 نسب هذه القراءة أبو حيان في البحر، 438/ 6 إلى عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر وزيد بن علي.

7 وكأن الأصل: تخفون فيه فحذف الجار والمجرور، وفي ج "تخفونه".



---

هذا فقد يمكن أن يكون الأولق 1 فوعلا من هذا اللفظ وأن يكون أيضا أفعل منه. فإذا كان أفعل فأمره ظاهر وإن سميت به لم تصرفه معرفة وإن كان فوعلا فأصله وولق فلما التقت الواوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة لاستثاقها أولا كقولك في تحقير واصل: أوبصل. ولو سميت بأولق على هذا لصرفته. والذي حملته الجماعة عليه أنه فوعل من تألق البرق إذا خفق وذلك لأن الخفوق مما يصحبه الانزعاج والاضطراب. على أن أبا إسحاق 2 قد كان يميز فيه أن يكون أفعل من ولق يلق. والوجه فيه ما عليه الكافة: من كونه فوعلا من " أل ق " وهو قولهم "ألق الرجل فهو مألوق " ألا ترى إلى إنشاد أبي زيد فيه:

تراقب عيناها القطيع كأنما ... يخالطها من مسه مس أولق 3  
وقد قالوا منه 4: ناقة مسعورة أي مجنونة وقيل 5 في قول الله سبحانه {إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ} : إن السعير هو الجنون وشاهد هذا القول قول القطامي 6:

- 
- 1 هو الجنون.
  - 2 يريد الزجاج، وكانت وفاته سنة 315هـ. وانظر في أولق الكتاب 344 / 2.
  - 3 روى "بخامرها" بدل "يخالطها" والقطيع: السوط.
  - 4 أي من معنى هذا البيت، وهو وصف الناقة بالأولق الذي هو الجنون.
  - 5 قائله كما في اللسان في "سعر" الفارسي. ويرى غيره أن "سعرا" جمع سعير النار.
  - 6 هو عمير بن شبيب -بالتصغير فيها- الشاعر التغلبي الأموي، والقطامي -بضم القاف وفتحها- في الأصل الصقر.

(10/1)

---

يتبعن سامية العينين تحسبها ... مسعورة أو ترى ما لا ترى الإبل 1  
"الخامس" "ل وق " جاء في الحديث 2: "لا آكل من الطعام إلا ما لَوَق لي " ، أي ما خُدم وأعملت اليد في تحريكه وتلييقه 3، حتى يطمئن وتتضام جهاته. ومنه اللوقة للزُبدة وذلك لحفتها وإسراع حركتها وأنها ليست لها مسكة الجبن وثقل المصل ونحوهما. وتوهم قوم أن الألوقه -لما كانت هي اللوقة في المعنى، وتقاربت حروفهما- من لفظها 4 وذلك باطل؛ لأنه لو كانت من هذا اللفظ لوجب تصحيح عينها إذ كانت الزيادة في أولها من

زيادة الفعل والمثال مثاله فكان يجب على هذا أن تكون ألوقه كما قالوا في 5 أثوب  
وأسوق وأعين وأنيب بالصحة ليفرق بذلك بين الاسم والفعل وهذا واضح. وإنما الألوقه  
فعولة من تألق البرق إذا لمع وبرق واضطرب وذلك لبريق الزبدة واضطرابها.  
"السادس" "ل ق و" منه اللقوة للعقاب قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها قال 6:  
كأني بفتحاء الجناحين لقوة ... دفوف من العقبان طأطأت شمال 7

- 
- 1 "مسعورة" روي مجنونة، وسامية العينين: رافعتهما، أو ترى ما لا ترى الإبل فهي تفرع  
منه لنشاطها. يصف ناقة يتبعها الإبل في السير، وهو في لاميته:  
#إننا محبوك فأسلم أيها الطلل #
  - 2 يريد حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه. وقد خرج هذا الحديث أبو عيد.  
وانظر البلوى 77 / 2.
  - 3 يقال: لبق الزيد إذا خلطه بالسمن ولينه.
  - 4 هذا خير "أن الألوقه"، والضمير في "لفظها" يعود إلى "اللوقه".
  - 5 يريد: في باب أثوب وما بعده. ولو حذف "في" لكان أعذب في الأسلوب.
  - 6 هو امرؤ القيس بصف فوسا. انظر اللسان في "دف".
  - 7 يروي سيود، وفتحاء الجناحين لينتهدما، ودفوف أي تدنو من الأرض في طيرانها،  
وشمال: خفيفة. وهذا في وصف فرس من قصيدته التي مطلعها:  
ألا عم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

(11/1)

---

ومنه اللقوة 1 في الوجه. والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله فكأنه خفة فيه وطيش منه،  
وليس له مسكة الصحيح، ووفور المستقيم. ومنه قوله:  
#وكانت لقوة لاقت قبيسا 2 #  
واللقوة: الناقة السريعة اللقاح وذلك أنها أسرع إلى ماء الفحل فقبلته ولم تنب عنه  
نبو العاقر.  
فهذه الطرائق التي نحن فيها حزنة المذاهب، والتورد لها وعز المسلك، ولا يجب مع هذا  
أن تستنكر، ولا تستبعد فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها ألا تراه غلب كون  
لام أثفية 3 - فيمن جعلها أفعولة - واوا على كونها ياء - وإن كانوا قد قالوا: "جاء يثفوه

ويثفيه "4 - بقولهم: " جاء يثفه " ، قال: فيثفه لا يكون إلا من الواو، ولم يحفل بالحرف الشاذ من هذا وهو قولهم "ينس" مثل يعس5؛ لقلته. فلما وجد فاء وثف واوا قوي عنده في أثفية كون لامها واوا فتأنس للام بموضع الفاء على بعد بينهما 6. وشاهدته غير مرة إذا أشكل عليه الحرف: الفاء، أو العين، أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه. فهذه

- 1 هي عرض يعرض الوجه فيميله إلى أحد جانبيه.
- 2 هذا مثل يضرب للرجلين يكونان متفقين على رأي ومذهب فلا يلبثان أن يصطحبا ويتصافيا. واللقوة - كما فسر الكتاب - السريعة اللقاح، والقبس الفحل السريع الإلقاح أي لا إبطاء عندهما في الإنتاج. وانظر اللسان في "لقو".
- 3 هي الحجرة تنصب ويجعل عليها القدر، وهن ثلاث أثافي.
- 4 أي يتبعه ويأتي على أثره.
- 5 لما كانت الهمزة في بعض وجوه الرسم لا صورة فيها ظاهرة جروا على أن يقابلوها بالعين كما هنا، وينس هنا مضارع ينس بحذف فاء الكلمة وهي ياء، وهذا شاذ، وإنما ينقاس ذلك في الواوي. وانظر الكتاب 2/333.
- 6 في ج: "بعد ما بينهما".

(12/1)

أغرب مأخذًا مما تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرح 1 واحد من تنالي الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف. وقد كان الناس: أبو بكر رحمه الله وغيره من تلك الطبقة، استسرفوا 2 أبا إسحاق رحمه الله، فيما تجشمه من قوة حشده، وضمه شعاع ما انتشر من المثل المتباينة إلى أصله. فأما أن يتكلف تقليب الأصل ووضع كل واحد من أحنائه 3 موضع صاحبه فشيء لم يعرض له ولا تضمن عهده. وقد قال أبو بكر: "من عرف أنس ومن جهل استوحش" وإذا قام الشاهد والدليل وضح المنهج والسبيل.

وبعد فقد ترى ما قدمنا في هذا أنفًا 4 وفيه كاف من غيره؛ علي أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد من غير تقليب لشيء من حروفه فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق

له كان فيما تقلبت أصوله: فأؤه وعينه ولامه أسهل والمعدرة فيه أوضح.  
وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته وتركت الضجر وتحاميته، لم تكد تعدم قرب بعض  
من بعض وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله.

- 
- 1 الشرح: الضرب، يقال، هما شرح واحد وعلى شرح واحد أي ضرب واحد. وفي المطبوعة والأصول: "شرح" ولا معنى له هنا.
  - 2 أي عدوه مسرفاً، وهو كذلك بالسين في أ. وفي المطبوعة: "استشرفوا" ولا معنى له. وانظر في استشراف النحويين للزجاج في طرده الاشتقاق ترجمته في معجم الأدباء 144/1 طبعة الحلبي.
  - 3 أحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، واحداً حنو كعلم، وأحناء الأصل اللغوي: تصاريفه، فإن كل تصريف طرف له وناحية منه وأظهر من هذا أن أحناء الأصل اللغوي حروفه.
  - 4 أنفا كعنق أي لم يسبق به، من قولهم: روضة أنف: لم ترع، وقد ضبط في المطبوعة وبعض الأصول: "أنفا"، وهذا غير مناسب.

(13/1)

---

وأما "ك ل م" فهذه أيضاً حالها، وذلك أننا حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة. والمستعمل منها أصول خمسة، وهي: "ك ل م" "ك م ل" "ل م ك" "م ك ل" "م ل ك". وأهملت 1 منه 2 "ل م ك"، فلم تأت في ثبت. فمن ذلك الأصل الأول "ك ل م" منه الكلم للجرح. وذلك للشدة التي فيه وقالوا في قول الله سبحانه: {ذَابَتْ مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ} قولين: أحدهما من الكلام والآخر من الكلام أي تجرحهم وتأكلهم وقالوا: الكلام: ما غلظ من الأرض وذلك لشدة وقوته وقالوا: رجل كليم أي مجروح وجريح قال:  
عليها الشيخ كالأسد الكلم<sup>3</sup>  
ويجوز الكلم بالجرح والرفع، فالرفع على قولك: عليها الشيخ الكلم كالأسد والجرح على قولك: عليها الشيخ كالأسد "الكلم" 4، إذا جرح فحمي أنفاً وغضب فلا يقوم له شيء، كما قال:

---

- 1 كأنه لم يصح عنده ما رواه المفضل: أن التلمك تحرك اللحين بالكلام أو الطعام، وقالوا: ما ذقت لماكا أي شيئاً. وانظر اللسان.
- 2 مقتضى السياق أن يقول: "منها" وهو يعود على "ك ل م" باعتبارها مادة وقد راعى في التذكير أنها أصل.
- 3 هذا عجز بيت للكلمة اليربوعي يصف فرسه العرادة. وصدرة:  
هي الفرس التي كرت عليهم  
وقبله مطلع القصيدة وهو:  
تسائلني بنو جشم بن بكر ... أغراء العرادة أم بهيم  
ويتبين هذا أن القصيدة مرفوعة الروي، فتجوز الجر في الكلم من أبي الفتح لأنه لم يطالع على عمود القصيدة. وانظرها في المفضليات.
- 4 زيادة من ش ومن اللسان، خلت منها سائر الأصول.

(14/1)

---

كأن محرباً من أسد ترج ... ينازلهم لنابيه قبيب<sup>1</sup>  
ومنه الكلام وذلك أنه سبب لكل شر "وشدة"<sup>2</sup> في أكثر الأمر؛ ألا ترى إلى قول<sup>3</sup>  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كفي مئونة لقلقه وقبقيه وذنبه دخل الجنة"،  
فاللقلق: اللسان، والقبقب: البطن، والذبذب: الفرج. ومنه قول<sup>4</sup> أبي بكر -رضي الله  
عنه- في لسانه: "هذا أوردني الموارد".  
وقال:

وجرح اللسان كجرح اليد<sup>5</sup>  
وقال طرفة:  
فإن القوافي يتلجن مواجاً ... تضايق عنها أن تولجها الإبر<sup>6</sup>

- 
- 1 قائله أبو ذؤيب الهذلي. والمحرب: المغضب، وترج: جبل بالحجاز كثير الأسد، وقيل قرية بين مكة واليمن مأسدة، وقبيب: تصويت وقعقة، وهذا من قصيدة يرثي بها حبيباً الهذلي. وانظر ديوان الهذليين 98/ 1 طبعة الدار.
  - 2 زيادة من ج.
  - 3 رواه البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بلفظ: "من وقى شر لقلقه ..."، وانظر

الجامع الصغير في حرف الميم.

4 رواه مالك وابن أبي الدنيا والبيهقي. انظر الترغيب والترهيب في "باب الترغيب في الصمت إلا عن خير، والترهيب من كثرة الكلام".

5 قبله - وفيه مطلع القصيدة:

تطاول ليلك بالأثمد ... ونام الخلى ولم ترقد  
وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي العائر الأرمد  
وذلك من نبأ جاءني ... وخبرته عن أبي الأسود  
ولو عن نثا غيره جاءني ... وجرح اللسان كجرح اليد  
لقلت من القول ما لا يزا ... له يؤثر عني يد المسند  
وهذه القصيدة يختلف الرواة فيها فينسبها بعضهم إلى امرئ القيس بن حجر وهي في ديوانه، وينسبها آخرون إلى امرئ القيس بن عابس، وانظر معاهد التنصيص.  
6 رواية ديوانه طبعة فازان ص5: "رأيت القوافي".

(15/1)

وامثله الأخطل وأبر عليه، فقال:

حتى اتقوني وهم مني على حذر ... والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبر<sup>1</sup>

وجاء به الطائي<sup>2</sup> الصغير، فقال:

عتاب بأطراف القوافي كأنه ... طعان بأطراف القنا المنكعر  
وهو باب واسع.

فلما كان الكلام أكثره إلى الشر، اشتق له من هذا الموضع. فهذا أصل.

الثاني "ك م ل" من ذلك كَمَل الشيء وكَمُل وكَمِل فهو كامل وكَمِل. وعليه بقية تصرفه. والتقاؤهما أن الشيء إذا تم وكمل كان حينئذ أقوى وأشد منه إذا كان ناقصاً غير كامل.

الثالث "ل ك م" منه اللكم إذا وجاءت الرجل ونحوه، ولا شك في شدة ما هذه سبيله؛ أنشد الأصمعي:

1 من قصيدته الطويلة التي يمدح فيها بني أمية، ومطلعها:

خف القطين فراجوا منك وابتكروا ... وأزعجتهم نوى في صرفها غر

وقبل البيت من المن على بني أمية بهجو من لم يكن من حزيم من الأنصار:  
بني أمية قد ناضلت دونكم ... أبناء قوم هم آووا وهم نصروا  
أفحمت عنكم بني النجار قد علمت ... عليا معد وكانوا طالما هذروا  
ورواية الديوان بدل "اتقوني": "استكانوا" وانظر الديوان 105 طبعة بيروت.  
2 هو أبو عبادة البحري. والطائي الكبير هو أبو تمام. والبيت من قصيدة في إبراهيم  
بن الحسن بن سهل، وكان قد اشترى غلام البحري نسيماً ثم رده إليه، وانظر الديوان  
181.

(16/1)

---

كان صوت جرعها تساجل ... هاتيك هاتا حتى تكايل<sup>1</sup>  
لدم العجى تلكمها الجنادل  
وقال:  
وخفان لكامان للقلع الكبد<sup>2</sup>  
الرابع "م ك ل" منه بئر مكول، إذا قل مأوها، قال القطامي:  
كأنها قلب عادية مكل<sup>3</sup>  
والتقاؤهما أن البئر موضوعة الأمر على جمعتها بالماء، فإذا قل مأوها<sup>4</sup> كره موردتها، وجفا  
جانبها. وتلك شدة ظاهرة.

---

1 في لسان العرب: ضرعها تشاجل، "حتى" أي مستوية، فعلى من الحتن، وهو المثل  
والنظير، ولدم العجى: ضربها، والعجى: أعصاب قوائم الإبل والخيل. وعلى رواية  
اللسان يصف صوت ضرع الإبل وقت الحلب، وقوله: تساجل أي تتبارى، وكذلك  
تكايل، وأصل المكايلة المباراة في السير. يقول: كأن صوت ضرعها حين تباري هذه  
تلك وهن مقاربات أو متماثلات صوت ضرب قوائم الإبل حين تلكمها الجنادل. وقد  
ورد وصف الضرع وقت الحلب في قوله:  
كأن صوت شخبها المختان ... تحت الصقيع جرش أفعوان  
فأما على ما هنا فهو وصف لجرعها حين تشرب.  
2 صدره:  
ستأتيك منها إن عمرت عصابة

وقائل هذا لص يهزأ بمسروقه، والقلع: الحجارة الضخمة، والكبد جمع أكبد وكبداء من الكبد وهو عظم الوسط. وانظر اللسان في "لكم".

3 هذا عجز بيت من قصيدة له مطلعها:

إنا محبوبك وسلم أيها الطلل ... وإن بليت وإن طالت بك الطيل  
وصدره:

لراغب الطرف منقوبا محاجرهما

وقبله في وصف الإبل:

خوصا تدير عيوننا مأوها سرب ... على الحدود إذا ما أغرورق المقل

فقلوله: كأنها قلب يريد محاجر العين يصفها بغثور العين وسعة موضعها، والمحاجر جمع محجر، وهو ما دار بالعين، والقلب جمع قليب وهو البئر، والعادية: القديمة منسوبة إلى عاد، والمكل جمع مكول. وانظر جمهرة العرب للقرشي، وديوان القطامي المطبوع في ليدن.

4 جمّة البئر: ما اجتمع من مائها وارتفع.

(17/1)

---

الخامس "م ل ك" من ذلك ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوي. ومنه ملك الإنسان ألا تراهم يقولون: قد اشتملت عليه يدي، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ومنه الملك، لما يعطى<sup>1</sup> صاحبه من القوة والغلبة، وأملكت الجارية؛ لأن يد بعلمها تقتدر عليها. فكذلك بقية الباب كله.

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما.

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول؛ ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، ويعجب من وسيع مذاهبها، وبديع ما أمد به واضعها ومبتدئها. وهذا أوان القول على الفصل.

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي<sup>2</sup> يسميه النحويين الجملة، نحو زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس، ولب<sup>3</sup>، وأف، وأوه، فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام.

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تأمّا كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد،



أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صه وإيه. والناقص ما كان بضد ذلك، نحو زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحديثة 4. فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا. هذا أصله. ثم يتسع فيه؛ فيوضع

---

1 كذا في ب، ش. وفي أ: "يعطيه" وفي ج: "أعطى".

2 نسخة بحذف "وهو".

3 لب: في معنى لبيك في لغة بعض العرب، وهو في هذه الحالة يجري مجرى أمس وغاق. انظر اللسان.

4 يريد بالزمانية الناقصة، وبالحدثة التامة.

(18/1)

---

القول على الاعتقادات والآراء؛ وذلك نحو قولك: فلان يقول بقول أبي حنيفة، ويذهب إلى قول مالك ونحو ذلك، أي يعتقد ما كانا يريانه، ويقولان به، لا أنه يحكي لفظهما عينه، من غير تغيير لشيء من حروفه؛ ألا ترى أنك لو سألت رجلاً عن علة رفع زيد، من نحو قولنا: زيد قام أخوه فقال لك: ارتفع بالابتداء لقلت: هذا قول البصريين. ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره 1 لقلت: هذا قول الكوفيين، أي هذا رأي هؤلاء، وهذا اعتقاد هؤلاء. ولا تقول: كلام البصريين، ولا كلام الكوفيين، إلا أن تضع الكلام موضع القول، متجاوزاً بذلك. وكذلك لو قلت: ارتفع لأن عليه عائداً من بعده، أو ارتفع لأن عائداً عاد عليه أو لعود ما عاد من ذكره، أو لأن ذكره أعيد عليه أو لأن ذكرًا له عاد من بعده، أو نحو ذلك، لقلت في جميعه: هذا قول الكوفيين، ولم تحفل باختلاف ألفاظه؛ لأنك إنما تريد اعتقادهم لا نفس حروفهم. وكذلك يقول القائل: لأبي الحسن في هذه المسئلة قول حسن، أو قول قبيح، وهو كذا، غير أنني لا أضبط كلامه بعينه.

ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. فعبّر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة. قال سيبويه 2: "واعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن

---

1 يراد بالذكر الضمير العائد على المبتدأ، كأنه سبب في تذكره واستحضاره. وما ذكر من مذهب الكوفيين رأي لهم، ومنهم من يرى أن المبتدأ والخبر يترافعان في نحو: زيد منطلق. وانظر الإنصاف 21 وشرح الرضى على الكافية 88 / 1.

2 انظر الكتاب ص 62 ج 1.

(19/1)

---

يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً". ففرق بين الكلام والقول كما ترى. نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال في التمثيل: "نحو قلت زيد منطلق، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق" فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً معناه وأن القول عنده بخلاف ذلك إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها وأن القول لا يستحق هذه الصفة من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً وإن لم تكن كلاماً ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولاً وإن لم يكن كلاماً. فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاماً فإن قلت شارطاً: إن قام زيد، فزدت عليه "إن" رجع بالزيادة إلى النقصان فصار قولاً لا كلاماً ألا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجواب الشرط. وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله أي كان قسمي هذا لكان كلاماً لكونه مستقلاً ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً من حيث كان ناقصاً لاحتياجه إلى جوابه. فهذا ونحوه من البيان ما تراه.

فأما تجوزهم في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً؛ فلأن الاعتقاد يخفى، فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول: من شاهد الحال فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً إذ كانت سبباً له، وكان القول دليلاً عليها كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابساً له. ومثله في الملابس قول الله سبحانه: {وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ} ومعناه -والله أعلم- أسباب الموت؛

(20/1)

---

إذ لو جاءه الموت نفسه لمات به لا محالة. ومنه تسمية المزايدة 1 الراوية 1 والنجو 2 نفسه الغائط، وهو كثير.

فإن قيل: فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول، ولم يعبروا عنها بالكلام، ولو سووا بينهما أو قلبوا الاستعمال، كان ماذا؟ 3.

فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه منه بالكلام وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره، وهو العبارة عنه كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره ألا ترى أنك إذا قلت: قام وأخليت من ضمير فإنه لا يتم معناه الذي وضع الكلام عليه وله؛ لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل، وقام هذه نفسها قول، وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل كاحتياج الاعتقاد إلى العبارة عنه. فلما اشتبهت من هنا عبر عن أحدهما بصاحبه. وليس كذلك الكلام؛ لأنه وضع على الاستقلال، والاستغناء عما سواه. والقول قد يكون من الفقر 4 إلى غيره على ما قدمناه فكان إلى الاعتقاد المحتاج إلى البيان أقرب وبأن يعبر به عنه أليق. فاعرف ذلك.

---

1 المزايدة: وعاء الماء كالقربة، والراوية في الأصل: البعير يستقى عليه ويحمل المزايدة، وتقال الراوية للمزايدة نفمها لأن الراوية - وهو البعير - يحملها، فكانت بسبب منه.

2 النجو: البراز الخارج من الدبر. والغائط في الأصل: المنخفض من الأرض، وكانت العادة عندهم قضاء الحاجة في الغائط، إذ هو أستر لصاحبها، فسمى النجو بالغائط لهذه الملازمة.

3 ترى أنه أخرج "ماذا" عن الصدر؛ إذ أعمل فيها "كان" وهذا لا شيء فيه. وكلام العرب على ذلك. وقد ذكر ابن مالك هذا في توضيحه الموضوع على مشكلات الجامع الصحيح، وقد طبع في الهند، واستشهد على هذا الحكم بقول عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك: أقول ماذا؟ أفعل ماذا؟ وانظر حاشية الشيخ يس على التصريح في مبحث الموصول.

4 في عبارة اللسان: "المفتقر".

(21/1)

---

فإن قيل: ولم وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه البتة والقول على ما قد يستقل بنفسه، وقد يحتاج إلى غيره الاشتقاق قضى بذلك أم لغيره من سماع متلقى بالقبول

والاتباع قيل: لا؛ بل لاشتقاق 1 قضى بذلك 2 دون مجرد السماع. وذلك أنا قد قدمنا في أول القول من هذا الفصل أن الكلام إنما هو من الكلم والكلام والكُلوم وهي الجراح؛ لما يدعو إليه، ولما يجنيه في أكثر الأمر على المتكلمة 3، وأنشدنا في ذلك قوله: وجرح اللسان كجرح اليد ومنه قوله 4:

قوارص تأتيني ويحتقرونها ... وقد يملأ القطر الإناء فيفعم ونحو ذلك من الأبيات التي جننا بها هناك وغيرها مما يطول به الكتاب، وإنما ينقم من القول ويحقر 5، ما ينشئ 6 ويؤثر، وذلك ما كان منه تآمراً غير ناقص، ومفهوماً غير مستبهم وهذه صورة الجمل وهو ما كان من الألفاظ قائماً برأسه غير محتاج إلى متمم له، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تآمراً مفيداً كلاماً؛ لأنه

---

1 كذا في ج. وفي غيرها من الأصول: "الاشتقاق".

2 كذا في ب، ش، د، هـ. وفي أ: "به".

3 يريد الطائفة المتكلمة، وفي ش، د: "المتكلم" وقد يكون "المتكلمة" تحريفاً عن "المتكلمة": أي المتكلم الكلام.

4 هو الفرزدق. والقوارص جمع القارصة وهي الكلمة المؤذية؛ وقيل هذا البيت:

تصرم مني ود بكر بن وائل ... وما كان مني ودهم يتصرم

وانظر الكامل طبعة المصرفي 1/127. وانظر ديوانه طبعة أوروبا 60؛ وفيه "عني"

بدل "مني" في الموضعين "فيحتقرونها" بدل "ويحتقرونها".

5 في الأصول والمطبوعة: "يحقد" وما أثبتته هو الموافق لقوله في الشعر: "ويحتقرونها"، ولأن حقد لا يعرف متعدياً.

6 يقال: ثنا الحديث: أذاعه وحدث به.

(22/1)

---

في غالب الأمر وأكثر الحال مضر بصاحبه وكالجراح له. فهو إذاً من الكلوم التي هي الجروح. وأما القول فليس في أصل اشتقاقه ما هذه سبيله؛ ألا ترى أنا قد عقدنا تصرف "ق ول" وما كان أيضاً من تقاليبها الستة، فأرينا أن جميعها إنما هو للإسراع والخفة، فلذلك سموا كل ما مذل به اللسان من الأصوات قولاً، ناقصاً كان ذلك أو تآمراً. وهذا

واضح مع أدنى تأمل.

واعلم أنه قد يوقع 1 كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه، وإن كان أصلهما قبل ما ذكرته؛ ألا ترى إلى رؤية كيف قال:

لو أنني أوتيت علم الحكل 2 ... علم سليمان كلام النمل  
يريد قول 3 الله عز وجل: {قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ} وعلى هذا اتسع  
فيهما جميعاً اتساعاً واحداً فقال أبو النجم:  
قالت له الطير تقدم راشدا ... إنك لا ترجع إلا حامدا  
وقال الآخر:

وقالت له العينان سمعاً وطاعة ... وأبدت كمثل الدر لما يثقب 4

---

1 في ش: "يوضع ... موضع"، وفي ج: "واعلم أنه قد يتسع فيهما فيوضع كل واحد منها موضع الآخر".

2 الحكل ما لا يسمع صوته. وبين الشطرين شطر ثالث هو:  
علمت منه مسنسر الدخل  
وانظر ديوانه.

3 كأنه يريد أن حديث النمل أشبه بالاعتقاد، فكان الأجدر به القول الذي يستعمل في الرأي والاعتقاد لحفائه، فاستعمال الكلام فيه من إيقاع الكلام موقع القول.

4 في اللسان في "قول" بدل "وأبدت كمثل الدر": "وحدرتا كالدر"، وهذا يناسب  
التشبيه في العينين. وقد جاء الأفراد في "أبدت" في رواية الكتاب؛ لأن العينين لتلازمهما  
في حكم الفرد كما قال الراجز:  
لمن زحلوقة زل ... بها العينان تنهل  
أو لأن الضمير في أبدت لمحبوته.

(23/1)

---

وقال الراجز:

امتلاً الحوض وقال قطني 1

وقال الآخر:

بينما نحن مرتعون 2 بفلج ... قالت الدلح الرواء إنيه

إنه: صوت رزمة السحاب وحنين الرعد وأنشدوا:

قد قالت الأنساع للبطن الحق 3

فهذا كله اتساع في القول.

ومما جاء منه في الكلام قول الآخر:

فصبحت والطير لم تكلم ... جابية طمت بسيل مفعم 4

وكأن الأصل في هذا الاتساع إنما هو محمول على القول ألا ترى إلى قلة الكلام هنا وكثرة القول وسبب ذلك وعلمته عندي ما قدمناه من سعة مذاهب القول، وضيق مذاهب الكلام. وإذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً، وإن لم يكن صوتاً، كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز. ألا ترى أن الطير لها هدير والحوض له غطيط، والأنساع لها أطيط، والسحاب له دوي. فأما

---

1 بعده:

مهلاً رويداً قد ملأت بطني

وانظر العيني 1/361 والكامل 4/246 وحمل العيني هنا على دلالة الحال.

2 مرتعون وصف من أرتع القوم إذا رعوا أي نازلون بهذا المكان. وفلج: واد بين البصرة وحي ضربة، والدلح وصف للسحب واحده دالحة أي مثقلة بالماء، وإنه بكسر الهمزة كما نص عليه صاحب التاج في "أنه".

3 بعده:

قدما فأضت كالفتيق الخنق

وهو لأبي النجم، وانظر تفسير الطبري 1/405.

4 الجابجة: الحوض العظيم، وطمت: غمرت، يقال: جاء السيل فطم كل شيء أي علاه وغمره، وفي أ: "حفت". وكتب في هامشها "وطمت معاً" وهو إشارة إلى الرواية الأخرى. ومفعم ورد هكذا بصيغة المفعول، وهو على الإسناد الهبازي، ولو جاء على وجهه لقليل: مفعم بكسر العين.

(24/1)

---

قوله:

وقالت له العينان سمعاً وطاعة

فإنه وإن لم يكن منهما صوت فإن الحال آذنت بأن لو كان لهما جارحة نطق لقالنا: سمعًا وطاعة. وقد حرر هذا الموضوع وأوضحه عنيزة بقوله:

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ... ولكان لو علم الكلام مكلمي  
وامثله شاعرنا 1 آخرًا فقال:

فلو قدر السنان على لسان ... لقال لك السنان كما أقول  
وقال أيضًا:

لو تعقل الشجر التي قابلتها ... مدت محبة إليك الأغصنا  
ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولدًا - في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضوع  
وغموضه ولطف متسربه؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون. وقد كان  
أبو العباس 2 - وهو الكثير التعقب لجملة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب 3 بن  
أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له  
4:

لو رأينا التوكيد خطة عجز ... ما شفعا الأذان بالتثويب 5

---

1 يريد بقوله شاعرنا المتنبي وكان ابن جني يحضر عند المتنبي الكثير، يناظره في شيء من النحو، وكان المتنبي يعجب به وبذكائه وحذقه. ويقول: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، ويقول ابن جني في المحتسب وقد استشهد ببيت المتنبي: "ولا تقل ما يقوله من ضعفته نحيرته، وركت طريقته: هذا شاعر محدث، وبالألمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله جل وعز! فإن المعاني لا يرفعها تقدم، ولا يزري بها تأخر"، ولابن جني شرحان على ديوان المتنبي. انظر البغية ومعجم الأدباء.

2 يريد المبرد محمد بن يزيد الإمام في النحو واللغة والأخبار. كانت وفاته سنة 385هـ.

3 هو أبو تمام. وتوفي بالموصل سنة 231.

4 كذا في أوفي ب، ش. "قوله".

5 في أ: "إليك في التثويب" بعد شفعا.

(25/1)

---

وإياك والحنبلية بحثًا؛ فإنها خلق ذميم، ومطعم على علاته وخيم 1.

وقال سيبويه 2: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" فاختر الكلم على الكلام

وذلك أن الكلام اسم من كلم بمنزلة السلام من سلم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم قال الله سبحانه: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} وقال -عز اسمه: {صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} فلما كان الكلام مصدرًا، يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره 3، عدل عنه إلى الكلم، الذي هو جمع كلمة، بمنزلة 4 سلمة 5 وسلم، ونبقة ونبق، وثفنة 6 وثفن. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام، فكان ذلك أليق بمعناه، وأوفق لمراده. فأما قول مزاحم العقيلي:

لظل رهينًا خاشع الطرف حطه ... تخلب جدوى والكلام الطرائف 7

1 أي على كل حال.

2 في أول الكتاب.

3 كذا في الأصول، والأسوغ "بعدد".

4 في ج. "مثل".

5 هي الحجرة.

6 الثفنة من البعير والناقة: الركبة.

7 "الطرائف" كذا في أ. وفي ش، ب. "الطوائف" والبيت من قصيدته التي يقول فيها:

نقالا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

وقد أورد منها العيني في شواهد الكبرى بضعة أبيات، والبغدادى في شرح شواهد

المغني بعضها، وصاحب فرحة الأديب بعضها، ولم أقف فيها على البيت الشاهد ولا

سابقه. وأورد صاحب اللسان في "زغرف" منها بيتين أرجح أن الثاني منهما هو سابق

هذا البيت وهو:

ولو بذلت أنسا الأعصم عاقل ... برأس الشرى قد طردته المخاوف

وقوله: بذلت هكذا أصلحته. وفي اللسان والتاج: أبدلت. والأعصم العاقل يريد

الوعل، والعاقل من عقل إذا صعد. "ورهيئا" ثابتا في مكانه لا يريمه من الطرب لما سمع،

"جدوى": المرأة التي يتغزل بها، وقد ذكرها في بيت آخر من القصيدة إذ يقول:

تذكرني جدوى على النأي والعاي ... طوال الليالي والحام الهواتف

وتخليها: دلهما وحسن حديثها وسلبها عقل من يقع في حباله هواها.



فوصفه بالجمع، فإنما ذلك وصف على المعنى، كما حكى أبو الحسن عنهم، من قولهم:  
"ذهب به الدينار 1 الحمر والدرهم البيض" وكما قال:

تراها 2 الضبع أعظمهن رأساً

فأعاد الضمير على معنى الجنسية لا على لفظ الواحد، لما كانت الضبع هنا جنساً. وبنو  
تميم يقولون: كلمة وكلم، ككسرة وكسر.

فإن قلت: قدمت في أول كلامك أن الكلام واقع على الجمل دون الآحاد، وأعطيت  
ههنا أنه اسم الجنس؛ لأن المصدر كذلك حاله؛ والمصدر يتناول الجنس وآحاده تناولاً  
واحداً. فقد أراك انصرفت عما عقدته على نفسك: من كون الكلام مختصاً بالجمل  
المركبة، وأنه لا يقع على الآحاد المجردة وأن ذلك إنما هو القول لأنه فيما زعمت يصلح  
للآحاد، والمفردات، وللجمل المركبات.

قيل: ما قدمناه صحيح وهذا الاعتراض ساقط عنه، وذلك أنا نقول: لا محالة أن الكلام  
مختص بالجمل، ونقول مع هذا: إنه جنس أي جنس للجمل، كما أن الإنسان من قول  
الله سبحانه: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} جنس للناس، فكذلك الكلام، جنس للجمل،  
فإذا قال: قام محمد فهو كلام، وإذا قال: قام محمد، وأخوك جعفر فهو أيضاً كلام؛ كما  
كان لما وقع على الجملة الواحدة كلاماً؛ وإذا قال:

1 كذا في أ. وسقط "به" في ش، ب، د، هـ.

2 كذا في اللسان في كلم وجرهم، والمخصص 8 / 71 وفي أصول الخصائص "تراه".  
وعجز هذا البيت:

جراهمة لها حرة وثيل

وهو في وصف ضبع تحفر قبور الموتى، والجراهمة: العظيمة الرأس الجافية، والحرة: الحر،  
والثيل قضيب البعير وذكره وقد استعاره للضبع، وترجم العرب أن الضبع خنثى لها ما  
للرجال والنساء. يقول: إن هذه الضبع تراها الضباع أعظمهن رأساً أي أنها أعظم  
الضباع. والبيت لحبيب الأعلام الهذلي "2 / 87 من ديوان الهذليين طبع الدار". وورد في  
المخصص 8 / 71 من غير عزو. وقد عزاه صاحب اللسان في "جرهم" لساعدة بن  
جؤبة، وهو اشتباه سببه أن لساعدة قصيدة على هذا الروي، وفيها أيضاً وصف  
الضبع.

---

قام محمد وأخوك جعفر، وفي الدار سعيد، فهو أيضاً كلام؛ كما كان لما وقع على  
الجملة كلاً. وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله؛ ألا ترى أنه إذا قام قومة  
واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد  
كان منه قيام. فالكلام إذاً إنما هو جنس للجمل التوام: مفردا، ومثنى، ومجموعا؛  
كما أن القيام جنس للقومات: مفردا ومثنى ومجموعا. فنظير القومة الواحدة من  
القيام الجملة الواحدة من الكلام. وهذا جلي.

ومما يؤنسك بأن الكلام إنما هو للجمل التوام دون الآحاد أن العرب لما أرادت الواحد  
من ذلك خصته باسم له لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم: "كلمة"، وهي حجازية،  
و "كلمة" وهي تميمية. ويزيدك في بيان ذلك قول كثير:

لو يسمعون كما سمعت كلامها ... خروا لعزة ركعا وسجودا<sup>1</sup>

ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو<sup>2</sup>، ولا تحزن، ولا تتملك قلب السامع، إنما ذلك  
فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه، بعدوبة مستمعه، ورقة حواشيه؛ وقد قال سيبيوه  
3: "هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم" فذكر هنالك حرف العطف، وفاء، وهمزة  
الاستفهام، ولام الابتداء، وغير ذلك مما هو على حرف واحد، وسمى كل واحد 4 من  
ذلك كلمة. فليت شعري: كيف يستعذب قول القائل، وإنما نطق

---

#### 1 من مقطوعة له مطلعها:

ولقد لقيت على الدريجة ليلة ... كانت عليك أيامنا وسعودا  
وقبل البيت:

رهبان مدين والذين عهدتهم ... ييكون من حذو العذاب قعودا

وانظر شرح الديوان 1/ 65 والعيني في الشواهد 4/ 460.

2 في عبارة ابن سيده في اللسان في "كلم": "تشجيه"، وأشجاء وشجاء معناهما واحد.

3 انظر الكتاب ص 304 ج 2، وترجمة الباب فيه: "هذا باب عدة ما يكون عليه

الكلام".

4 في عبارة ابن سيده في اللسان في "كلم": "واحدة".

بحرف واحد! لا بل كيف يمكنه أن يجرد للنطق حرفاً واحداً؛ ألا تراه أن لو كان ساكناً لزمه أن يدخل عليه مكن أوله همزة الوصل، ليجد سبيلاً إلى النطق به، نحو "أب أص أقي" وكذلك إن كان متحرّكاً فأراد الابتداء به والوقوف عليه قال في النطق بالباء من بكر: به وفي الصاد من صلة: صه وفي القاف من قدرة: قه؛ فقد علمت بذلك أن لاسبيل إلى النطق بالحرف الواحد مجرداً من غيره ساكناً كان، أو متحرّكاً. فالكلام إذاً من بيت كثير إنما يعني به المفيد من هذه الألفاظ، القائم برأسه المتجاوز لما لا يفيد ولا يقوم برأسه من جنسه، ألا ترى إلى قول الآخر 1:

ولما قضينا من مئى كل حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت 2 بأعناق المطي الأباطح  
فقله بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملاً كثيرة، فضلاً عن الجملة  
الواحدة، فإن قلت: فقد قال الشنفرى:

كأن لها في الأرض نسيّاً نقصه ... على أمها وإن تخاطبك تبلى 3

- 
- 1 نسب البيتين غير واحد لكثير عزة، وهما في ديوانه المطبوع نقلا عن معاهد  
التنصيص، ونسبهما المرزباني للمضرب بن كعب بن زهير. وانظر نوادر القالي 166  
والسمط على النوادر، واللسان في "طرف".  
2 "سالت"، كذا في ش، ب، وفي أ: "مالت".  
3 النسي: الشيء المنسي الذي لا يذكر، وتقعه: تتبع أثره لتجده، وعلى أمها "بفتح  
الهمزة" أي على سمتها وجهة قصدها، وقوله إن تخاطبك، يروى: إن تحدثك، وتبلى -  
بكسر اللام- أي تقطع الكلام من الحياء، وروي تبلى -بفتح اللام- أي تنقطع  
وتسكت، يريد شدة استحيائها فهي لا ترفع رأسها كأنها تطلب شيئاً في الأرض، والبيت  
من قصيدة مفضلية، وانظر شرح المفضليات لابن الأنباري 201، وانظر الكامل 10/  
7.

(29/1)

---

أي تقطع كلامها، ولا تكثره، كما قال ذو الرمة:  
لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر 1  
فقله: رخيم الحواشي: أي مختصر 2 الأطراف وهذا ضد الهذر والإكثار وذاهب في

التخفيف والإختصار قيل: فقد قال أيضاً: ولا نزر، وأيضاً فلسنا ندفع أن الحفر يقل معه الكلام، ويحذف فيه أحناء المقال إلا أنه على حال لا يكون ما يجري منه وإن قل ونزر أقل من الجمل التي هي قواعد الحديث، الذي يشوق موقعه ويروق مستمعه. وقد أكثر الشعراء في هذا الموضع، حتى صار الدال عليه كالدال على المشاهد غير المشكوك فيه؛ ألا ترى إلى قوله:

وحديثها كالغيث يسمعه ... راعي سنين تتابعت جدبا!

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ... ويقول من فرح هيا ربا 3

-يعني حنين السحاب وسجره4، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة، ولا رزمة مختلصة، إنما يكون مع البدء فيه والرجع، وتثنى الحنين على صفحات السمع- وقول ابن الرومي 5:

---

1 من قصيدته التي مطلعها:

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلا ... ولا زال منها لا يجرعائك القطر

2 كذا فسر ابن جني "رخيم الحواشي" وكأنه ذهب بالترخيم إلى معناه في النحو، وهو

حذف آخر الكلمة ففهم الكلمة ففهم منه معنى الاختصار. والمعروف في رخامة

الصوت لينه. ويقول شارح الديوان: "رخيم الحواشي: أي لين نواحي الكلام" وانظر

الديوان المطبوع في أوروبا 213.

3 البيت الثاني غير مذكور في أ: وهذا البيت أورده صاحب اللسان في هيا، وفيه: "من

طرب" في مكان "من فرح". والبيتان في أمالي القالي 84/1 وعنده: تتابعت، قال في

السمط 275: "وهي رواية جيدة؛ لأن التتابع أخص بالشر، ونسب البيتين البلوي في

"ألف باء" 478/2 إلى الراعي، وهو يقول في المقدمة لهما: "ألم تسمع أيها الواعي،

قول الراعي".

4 السجر في الأصل: صوت الناقة إذا مدت حنينها في إثر ولدها. وقد يستعمل في

صوت الرعد، وهو المراد هنا.

5 نسب ابن الشجري في حماسته ص 195 الأبيات إلى البحري.

(30/1)

---

وحديثها السحر الحلال لو انه ... لم يجن قتل المسلم المتحرز

إن طال لم يمل وإن هي أوجزت ... ود المحدث أنها لم توجز

شرك القلوب وفتنة ما مثلها ... للمطمئين وعقلة المستوفز<sup>1</sup>  
فذكر أنها تطيل تارة وتوجز أخرى، والإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد  
مستقل<sup>2</sup> بنفسه ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له<sup>3</sup> بد من أن يعطيك تمامه وفائدته  
مع أنه لا بد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا  
استعذاب؛ ألا ترى إلى قوله<sup>4</sup>:

قنا لها قفي لنا قالت قاف

وأن هذا القدر من النطق لا يعذب، ولا يخفو، ولا يرق، ولا ينبو، وأنه إنما يكون  
استحسان القول واستقباحه فيما يحتمل<sup>5</sup> دينك، ويؤديهما إلى السمع، وهو أقل ما  
يكون جملة مركبة. وكذلك قول الآخر - فيما حكاه سيويه<sup>6</sup>: "ألا تا" فيقول مجيبه:

---

1 سقط هذا البيت في أ.

2 "مقل" في أ.

3 في أبيسقاط "له".

4 هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط. وكان عاملاً لعثمان رضي الله عنه على الكوفة،  
فاتهم بشرب الخمر فأمر الخليفة بشخصه إلى المدينة، وخرج في ركب، فنزل الوليد  
يسوق بهم، فقال:

قلت لها قفي فقالت قاف ... لا تحسبنا قد نسبنا الإيجاف

والنشوات من معتق صاف ... وعزف قينات علينا عزاف

وانظر شواهد الشافية 271 والأغاني 131/5 وترى في الشطر الشاهد بعض المخالفة  
وقوله: قالت قاف، أي إني واقفة أو وقفت، فاستغنى بالحرف عن الجملة.  
5 "يحمل" في أ.

6 انظر الكتاب ص 62 ج 2 والنص فيه: "وسمعت من العب من يقول: ألا تا، بلى فا،  
فإنما أرادوا: ألا تفعل، وبلى فافعل. ولكنه قطع، وفي الكامل 127/4 عن الأصمعي:  
"كان أخوان متجاوران لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتي وقت  
الرعي؛ فيقول أحدهما لصاحبه: ألا تا، فيقول الآخر: بلى فا. يريد ألا تنهض، فيقول  
الآخر: بلى فانهض، وانظر نوادر أبي زيد 127 وشرح الشافية 366.

"بلى فا ". فهذا ونحوه مما يقل لفظه، فلا يحمل حسنًا ولا قبحًا، ولا طيبًا ولا خبيثًا.  
لكن قول الآخر "مالك بن أسماء" 1:

أذكر من جاري ومجلسها ... طرائفًا من حديثها الحسن  
ومن حديث يزيدني مقّة ... ما لحديث الموموق من ثمن  
أدل شيء على أن هناك إطالة وتماّمًا 2، وإن كان بغير حشو ولا خطل؛ ألا ترى إلى  
قوله: " طرائفًا من حديثها الحسن " فذا لا يكون مع الحرف الواحد، ولا الكلمة  
الواحدة، بل لا يكون مع الجملة الواحدة، دون أن يتردد الكلام، وتتكرر فيه الجملة  
فيبين ما ضمنه من العذوبة وما في أعطافه من النعمة واللدونة؛ وقد قال بشار:  
وحوراء المدامع من معد ... كأن حديثها ثمر الجنان 3

ومعلوم أن 4 من حرف واحد، بل كلمة واحدة، بل جملة واحدة لا يجنى ثمر جنة واحدة،  
فضلاً عن جنان كثيرة. وأيضًا فكما أن المرأة قد توصف بالحياء والخفر فكذلك أيضًا  
قد توصف بتغلزها ودماثة حديثها ألا ترى إلى قول الله سبحانه: {عُرْبًا أَثَرًا، لِأَصْحَابِ  
الْيَمِينِ} وأن العروب في التفسير هي المتحبة إلى زوجها المظهرة له ذلك؛ بذلك فسر  
أبو عبيدة. وهذا لا يكون مع الصمت 5، وحذف أطراف القول، بل إنما يكون مع  
الفكاهة والمداعبة وعليه بيت الشماخ:

---

1 انظر ذيل الأمالي 90 واللسان في "طرف".

2 كذا في ش، وفي أ: "إنّما".

3 بعده:

إذا قامت لمشيشتها تثنت ... كأن عظامها من خيزران

وانظر المختار من شعر بشار 34.

4 يريد أنه، وهذا ضمير الشأن حذفه هنا.

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "الضمير".

(32/1)

---

ولو أني أشاء كنت جسمي ... إلى بيضاء بمكنة شموع 1  
قليل فيه: الشماعة هي المنح والمداعبة. وهذا باب طويل جدًا وإنما أفضى بنا إليه ذرو 2  
من القول أحببنا استيفاءه تأنسًا به وليكون هذا الكتاب ذاهبًا في جهات النظر إذ ليس

غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه. وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمباني، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والخواشي.

فقد ثبت بما 3 شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة بربطها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها. وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس.

وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضوع وضيق القول فيه عليهم حتى لم يكادوا يفصلون بينهما. والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه، وفصله بين الكلام والقول.

ولكل قوم سنة وإمامها<sup>4</sup>

---

1 البهكنة: المرأة الغضة الخفيفة الروح. والشموع: المزاحمة اللعوب، وقوله: كنت، يوافق ما في ش، وما في المخصص ص 2 ج 4، وفي المطبوعة وأ: "كُتبت". وفي ديوانه: "كنت نفسي".

2 أي طرف.

3 كذا في أ، وفي ش: "لما".

4 هذا عجز بيت من معلقة لبيد صدره:

من معشر سنت لهم آباؤهم

(33/1)

---

### باب القول على اللغة وما هي<sup>1</sup>:

أما حدها "فإنها أصوات" 2 يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا حدها. وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها: أمواضة هي أم إلهام. وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فعلة من لغوت. أي تكلمت وأصلها لغوة 3 ككرة وقلة وثبة كلها لاماتها واوات لقولهم. كروت بالكرة، وقلوت بالقلة؛ ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب. وقد دلت على ذلك وغيره من نحوه في كتابي في "سر الصناعة" 4. وقالوا فيها: لغات ولغون ككرات وكرون 5 وقيل منها لغى يلغى إذا هذى؛ "ومصدره اللغا" 6 قال:

ورب أسراب حجيح كظم ... عن اللغا ورفث التكلم<sup>7</sup>  
وكذلك اللغو قال الله سبحانه وتعالى: {وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا} أي بالباطل وفي  
الحديث: " من 8 قال في الجمعة: صه فقد لغا " أي تكلم 9. وفي هذا كاف.

- 
- 1 سقط الواو في ج.
  - 2 في أ: "فأصوات".
  - 3 في المطبوعة وأ، ج: "لغة" ولا يناسب السياق. وما هنا يوافق ما في ش، ب.
  - 4 ذكر هذا في حرف الواو.
  - 5 كذا بالواو التي تكون في الرفع لتبدو المضاهاة لـ"يلغون" وفي المخصص ج 1 ص 7  
"كربن" وهي ظاهرة.
  - 6 زيادة من ج.
  - 7 سقط صدر البيت في أ. هو لرؤية، ونسبه ابن يرى للعجاج وهو الصواب، انظر  
اللسان في "لغو" وديوان العجاج. و"رب"، تبعت في هذا الضبط ش، واللسان في كظم  
ولغا، وفي المطبوعة، وب: "رب" بضم الراء وأسراب جمع سرب وهو في الأصل القطيع  
من الوحش والظباء، استعير للطائفة من الحجيج، وقد ضبطتها من غير تنوين مضافة  
تبعا لما في اللسان، وكظم أي سكوت.
  - 8 لفظ الحديث في البخاري في أبواب الجمعة: "إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت  
والإمام يخطب فقد لغوت"، وانظر الجامع الصغير في حرف الألف.
  - 9 كذا في الأصول وفي اللسان، ويفسر شراح الحديث هنا اللغو بالكلام بما لا ينبغي.

(34/1)

---

### باب القول على النحو:

هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق  
والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية  
بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ 1 بعضهم عنها رد به إليها.  
وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصداً ثم خص به انتحاء  
هذا القليل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خص  
به علم الشريعة من التحليل والتحريم وكما أن بيت الله خص به الكعبة وإن كانت



البيوت كلها لله. وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه. وقد استعملته العرب ظرفاً وأصله المصدر. أنشد أبو الحسن:  
ترمي الأماعيز مجمرات ... بأرجل روح محنبات<sup>2</sup>  
يحدو بها كل فتى هيهات ... وهن نحو البيت عامدات<sup>3</sup>

---

1 في المطبوعة: "أو" وهو يخالف ما في الأصول.  
2 الأماعيز واحدها أمعز، هو ما غلظ من الأرض، والوجه فيها الأماعز، ولكنه زاد الباء للشعر، و"مجمرات" يريد خفافاً صلبة، يقال: خف مجمر، وقوله: "بأرجل" إبدال من قوله: "بمجمرات"، وقد جاء هكذا في ش، وأ، وفي اللسان في "نحو"، و"هبت": وأرجل". وروح جمع أروح وروحاء، يقال: رجل روحاء إذا كان في القدم انبساط واتساع، و"محنبات" كذا في أ. وفي ش، ب: "محنبات". وتجنيب الرجل الخناء فيها وتوتير، وتجنيبها أيضاً بهذا المعنى. وهذا في وصف إبل. وانظر شواهد العيني في مبحث المعرب والمبني.

3 هيات أي يهيت بها، يصيح بها ويدعو: هيت هيت أي أقبلي، وقوله: "وهن نحو البيت عامدات"، فنحو البيت هو الخبر أي قاصدات جهة البيت، و"عامدات" حال من الضمير المستكن في الظرف. وانظر اللسان في "وحى" ففيه بعد الشطر الثالث: تنقاه بعد الوهن ذا وحة

(35/1)

---

### باب القول على الإعراب:

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرجاً<sup>1</sup> واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه.  
فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى كمثري: لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت وكذلك ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا وكذلك إن وضع الغرض بالثنية أو

الجمع جاز لك التصرف نحو قولك أكرم اليحييان البشريين وضرب البشريين اليحيون<sup>2</sup> وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت 3: كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بياناً لما تعني. وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة. وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتياع جاز لك التصرف لما تعقب<sup>4</sup> من البيان نحو ضرب يحيى نفسه بشرى أو كلم بشرى العاقل معلى أو كلم هذا وزيداً يحيى. ومن أجاز قام وزيد عمرو لم يجز ذلك في نحو "كلم هذا وزيد يحيى" وهو يريد كلم هذا يحيى وزيد كما يجيز "ضرب زيداً وعمرو جعفر".

- 
- 1 أي نوعاً، وفي ج: "شرعاً"، يقال: هما في هذا الأمر شرع واحد أي سواء. وقد أثبت "شرحا" بالجيم وفقاً لما في د، هـ. وفي بقية الأصول: "شرحا".
  - 2 في الأصول: "البشريين". والصواب ما أثبتته.
  - 3 كذا في ج. وفي سائر الأصول: "قلت".
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "يعقب".

(36/1)

---

فهذا طرف من القول<sup>1</sup> أدى إليه ذكر الإعراب. وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه؛ وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له، وموضح عنه؛ ومنه عربت الفرس تعريفاً إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين بعد ما كان مستوراً وبذلك تعرف حاله: أصلب هو أم رخو؟ و"أصحيح"<sup>2</sup> هو أم سقيم وغير ذلك. وأصل هذا كله قولهم "العرب" وذلك لما يعزى إليها<sup>3</sup> من الفصاحة، والإعراب والبيان. ومنه قوله<sup>4</sup> في الحديث "التيب تُعرب عن نفسها" والمعرب: صاحب الخيل العرب وعليه قول الشاعر:

يصهل في مثل جوف الطوى ... صهيلاً يبين للمعرب<sup>5</sup>

- 
- 1 في المطبوعة تبعاً لما في ش وب: "من القرآن الذي أدى إليه ذكر الإعراب" وقد سقطنا "الذي" إذ لا وجه لها في هذا التركيب.

2 كذا في الأصول بتقديم العاطف على أداة الاستفهام والاستفهام له الصدر، والاستعمال الصحيح: "أو صحيح".

3 تبعت في هذا ما في ج، والضمير في "إليها" يرجع إلى العرب وفي المطبوعة، أ، ب: "إليه"، وكأن المراد: إلى الإعراب. وفي ابن يعيش على المفصل 72 / 1: "إليهم" وهي ظاهرة.

4 في المطبوعة، أ، ب. "قولهم"، ولا وجه له. وفي اللسان أنه يروي عن الرسول عليه الصلاة والسلام. وفي ج: "ومنه الحديث: الثيب ... " والحديث في مسند أحمد وابن ماجه. انظر الجامع الصغير.

5 "في مثل جوف الطوى" - ويروى الركي؛ وكلاهما البئر - يصف سمة جوفه، كأن جوفه بئر، أو أنه يصف شدة سهيله لأن الصوت يبين في البئر، ويذكر أنه مجفر: عظيم الجنين، "يبين" كذا في ش، أ، واللسان في "عرب" والمخصص ص 177 ج 6. وفي المطبوعة وب "تبين". وهذا من قصيدة للنابعة الجعدي ذكرت في كتاب الخبل لأبي عبيدة. وانظر سمط اللآلي 414 / 1 والكامل 168 / 6

(37/1)

---

أي إذا سمع صاحب الخيل العراب صوته علم أنه عربي. ومنه عندي عروبة والعروبة للجمعة 1 وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمرًا من بقية أيام الأسبوع لما فيه من التأهب لها والتوجه إليها وقوة الإشعار بها؛ قال:

بوائمه رهطًا للعروبة صيماً 2

ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفًا أيضًا وكأنه من قولهم: عربت معدته أي فسدت كأنها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة. وفي هذا كاف بإذن الله.

---

1 يريد أن عروبة - ممنوعة الصرف - والعروبة معناها الجمعة. وعبرة اللسان: وعروبة والعروبة كلتاها الجمعة. وقد تبعت في هذا الرسم أ، وفي المطبوعة وب: "الجمعة". والجمعة بيان لهما.

2 صدره كما في شرح المفصل 93 / 10

فبات عذوبا للسماء كأنما

وقوله: عذوبا أي لم يذق شيئاً، وقوله للسماء أي باد للسماء ليس بينه وبينها ستر.  
وقوله: يوائم أي يوافق ويفعل ما يفعلون، وصيما: قياما: يريد قوما يصلون الجمعة.  
وهذا في وصف بعير ظل قائما لا يضع رأسه للرعي. وانظر خلق الإبل للأصمعي في  
مجموعة الكنز اللغوي 132.

(38/1)

### باب القول على البناء:

وهو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً: من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من  
العوامل. وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء  
من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر  
الآلات المنقولة المتبدلة<sup>1</sup> كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك. وعلى أنه  
قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء  
تشبيهاً لذلك<sup>2</sup> - من حيث

- 1 أي التي دون الأبنية الثانية. وهذا الرسم يوافق ما في المطبوعة، ب، واللسان. وفي ش  
وأ: "المتبدلة"، وقد تكون إن صحت "المتبدلة". أي التي تبدل وتنقل.
- 2 تبعت في هذا نسخة أ، وفي المطبوعة وب: "بذلك"، ولا وجه له.

(38/1)

كان مسكوناً، وحاجزاً ومظلاً - بالبناء من الآجر والطين والجص؛ ألا ترى إلى قول أبي  
مارد الشيباني:  
لو وصل الغيث أبين امرأ ... كانت له قبة سحق بجاد<sup>1</sup>  
أي لو اتصل الغيث لأكلأت الأرض وأعشبت فركب الناس خيلهم للغارات فأبدلت  
الخيال الغني الذي كان له قبة من قبته سحق بجاد فبناه بيتاً له بعد ما كان يبني لنفسه  
قبة. فنسب ذلك البناء<sup>2</sup> إلى الخيل لما كانت هي الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك  
فأبدلوهم من قباهم ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد<sup>3</sup> بن الحسن عن  
أحمد<sup>4</sup> بن يحيى من قول الشاعر:

قد كنت تأمّني والجدب دونكم ... فكيف أنت إذا رقص الجراد نزا5  
ومثله أيضاً ما روينا عنه "عنه"6 أيضاً من قول الآخر:  
قوم إذا اخضرت نعالهم ... يتناهقون تناهق الحمير7

---

1 البجاد: الكساء المخطط، والسحق: البالي. والبيت في تنبيه البكري على أوهام  
القالبي 19 وفي اللآلي له 1/123 والذي في اللآلي: "أبنينا" بإسناد هذا الفعل إلى  
الشاعر وقومه في الحيوان للجاحظ طبعه "الساسي" 5/137، وفي معاني ابن قتيبة  
895.

2 كذا في الأصول. والمناسب: "الإبناء".

3 هو المعروف بابن مقسم، وهو أبو بكر العطار المقرئ النحوي، كان من أعرف الناس  
بالقراءات ونحو الكوفيين مات 355، وهو رواية لثعلب.

4 هو أبو العباس ثعلب من أئمة الكوفيين مات 291.

5 قوله: "نزا" كان ينبغي تأنيث الفعل فيقول: نزت، ولكنه نظر إلى المضاف إليه وهو  
الجراد، ونزو الجواد كناية عن الخصب وكثرة المزدرع.

6 زيادة من أ، يريد عن أبي بكر عن أحمد بن يحيى.

7 انظر المخصص ص 179 ج1 وفيه بعد البيت: "واخضرار النعل من اخضرار  
الأرض" وفي هذا ميل إلى أن النعل: ما يلبس في الرجل، والكلام كناية عن الخصب.

(39/1)

---

قالوا في تفسيره: إن النعال جمع نعل وهي الحرة أي إذا اخضرت الأرض بطروا وأشروا1  
فنزا بعضهم على بعض.

وبنحو من هذا فسر أيضاً قول النبي2 صلى الله عليه وسلم: "إذا ابتلت النعال  
فالصلاة في الرحال" أي إذا ابتلت الحرار. ومن هذا اللفظ والمعنى ما حكاه أبو زيد من  
قولهم: "المعزى تبهى ولا تبني". ف "تبهى" تفعل من البهو أي تتقافز على البيوت من  
الصوف فتخرقها فتتسع الفواصل من الشعر فيتباعد ما بينها حتى يكون في سعة البهو  
3. "ولا تبني" أي لا تلة لها وهي الصوف فهي لا يجز منها الصوف ثم ينسجونه ثم  
يننون منه بيتاً. هكذا فسر أبو زيد. قال: ويقال أبنيت الرجل بيتاً إذا أعطيته ما يبني  
منه بيتاً.

ومن هذا قولهم: قد بنى فلان بأهله وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول بأهله بنى بيتًا من آدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر ثم دخل بها فيه فقيل لكل داخل بأهله: هو بان بأهله وقد بنى بأهله. وابتنى بالمرأة هو افتعل من هذا اللفظ وأصل المعنى منه. فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوي الأمصار. ونحو من هذه الاستعارة في هذه الصناعة استعارتهم ذلك في الشرف والمجد قال لبيد: فبنى لنا بيتًا رفيعًا سمكه ... فسمما إليه كهلهما وغلالمها

- 
- 1 في أ: "فأشروا"، وما هنا أجود؛ فإن الأشهر هو البطر.
  - 2 لم أقف على لفظ هذا الحديث. وفي الصحاح معناه. فقد روى مالك والشيخان وأبو داود والنسائي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن في الليلة الباردة أو ذات المطر في السفر أن يقول: ألا صلوا في رحالكم. انظر تيسير الوصول للزبيدي في باب الجماعة.
  - 3 هكذا "يكون" كما في ش، وفي المطبوعة وأ: "تكون"، وما هنا أجود.

(40/1)

---

وقال غيره 1:

بنى البناء لنا مجدًا ومأثرة ... لا كالبناء من الآجر والطين

وقال الآخر 2:

لسنا وإن كرمت أوائلنا ... يومًا على الأحساب نتكل  
نبني كما كانت أوائلنا ... تبني ونفعل مثل ما فعلوا  
ومن الضرب 3 الأول قول المولد:

وبيت قد بنينا فا ... رد كالكوكب الفرد  
بنينا على أعم ... دة من قضب الهند  
وهذا واسع 4 غير أن الأصل فيه ما قدمناه.

---

1 البيت لان كدراء العجلي كما في الفاضل: 38، وانظر الحماسة بشرح التبريزي 4/119.

2 هو بعد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، انظر كامل المبرد بشرح

المرصفي ص 175 ج 2. وفي معجم الشعراء للمرزباني 400 نسبتها إلى معن بن أوس. 3 يبدو أن قول المولد من الضرب الثاني، وهو استعارة البناء لبית الشرف والمجد، فهو يريد أنهم بنوا بيت شرفهم بحد السيوف ومصاولة الأعداء، وذلك ما عناه بقوله: بنيناه على أعمدة من قضب الهند، وقضب الهند هي السيوف. 4 في ش: أوسع.

(41/1)

---

باب القول على أصل اللغة إلهام<sup>1</sup> هي أم اصطلاح: هذا موضع محوج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي "وتوقيف"<sup>2</sup>. إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يومًا: هي من عند الله واحتج بقوله سبحانه: {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} وهذا لا يتناول موضع الخلاف. وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله: أقدر

---

1 جعلتها هكذا "إلهام" إذ المقام للاستفهام، ويؤنس لهذا ما في أ: "إلهام" وفي ش، ب، والمطبوعة "إلهام". ويمكن تخريج هذا على حذف همزة الاستفهام، وهذا يبيحه الأخفش في الاختيار إذا كان في الكلام ما يدل عليه كما هما، وفي المزهر 1/7 حيث ساق عبارة ابن جني: "باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح". 2 كذا في أ، وفي ش، ب "ولا توقيف".

(41/1)

---

آدم على أن واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة. فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به. وقد كان أبو علي رحمه الله أيضاً قال 1 به في بعض كلامه. وهذا أيضاً رأي أبي الحسن على أنه 2 لم يمنع قول من قال: إنما تواضع منه 3. على أنه قد فسر هذا بأن قيل: إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات: العربية والفارسية والسريانية والعبرية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها لبعدهم عهدهم بها.

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانطواء على القول به.  
فإن قيل: فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكلم المعلم من ذلك الأسماء  
دون غيرها: مما ليس بأسماء فكيف خص الأسماء وحدها؟ قيل: اعتمد4 ذلك من حيث  
كانت الأسماء أقوى القبل5 الثلاثة ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم وقد تستغني  
الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف

---

1 أي بالقول بالتواضع والاصطلاح.

2 أي أبا الحسن، هو الأخفش، وحاصل هذا أن أبا علي وأبا الحسن قالوا بالرايين، وقد  
صرح بهذا في ج ففيها بعد ذكر القولين: "وكلا الأمرين أجازة أبو الحسن وأبو علي".  
والتوقيف رأي الأشعري، والاصطلاح رأي المعتزلة.

3 كأن الضمير يعود على آدم، وقد سبق ذكره في قوله "أقدر آدم على أن وضاع  
عليها".

4 ضبط بالبناء للفاعل، أي اعتمد ذلك الله تعالى، وقد اعتمدت في هذا الضبط على  
ما في المخصص ص4 ج1.

5 واحده قبيل، وهو الجماعة، كأن كل نوع من أنواع الكلمة جماعة وطائفة. وفي عبارة  
المخصص: "الأنواع".

(42/1)

---

والفعل فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز  
أن يكتفى بما هو تال لها ومحمول في الحاجة إليه عليها1. وهذا كقول المخزومي2:  
الله يعلم ما تركت قتلهم ... حتى علوا فرسي بأشقر مزبد  
أي فإذا كان الله يعلمه فلا أبالي بغيره سبحانه أذكرته واستشهدته3 أم لم4 أذكره ولم  
أستشهده. ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفي فلا يعلمه إلا الله وحده بل إنما يحيل فيه  
على أمر واضح وحال مشهورة5 حينئذ متعالمة. وكذلك قول الآخر:  
الله يعلم أنا في تلفتنا ... يوم الفراق إلى أحبابنا صور6

---

1 بنى ابن جني هذا الجواب على أن المعنى بالأسماء في الآية الكريمة مصطلح النحاة  
فيها. وهذا اصطلاح حادث. والاسم في اللغة ما كان علامة على مسمى، وهذا يشمل



- الأنواع الثلاثة، وبهذا يسقط السؤال. وانظر المزهري 1/ 11.
- 2 هو الحارث بن هشام، غيره صيدنا حسان بفراره يوم بدر من المسلمين، فقال هذا في قصيدة يعتذر بها عن فراره. ويعني بالأصغر المزبد الدم، وهو مزبد أي علاه الزبد، وفي رواية سيرة ابن هشام: "الله أعلم". انظر هذه السيرة في غزوة بدر.
- 3 هكذا في الأصول ما عدا المطبوعة وب، ففيهما: "استشهدت به".
- 4 كذا في ج "أم" وفي سائر الأصول "أو" وهذا لا يصح في العربية.
- 5 هكذا في أ. وفي المطبوعة وب: "مشهودة".
- 6 صور واحده أصول، وصف من الصور، وهو إمالة العنق. وبعده:
- ونسب الزوزني عند قول عنتره في معلقته.
- ينباع من ذفرى غضوب جسة
- الشرط الأخير إلى ابن هرمة. وهذا اشتباه، فإن لابن هرمة بيتا ينشد في هذا المقام - وهو إشباع الحركة فيتولد الحرف - وهو:
- وأنت من الغوائل حين ترمى ... ومن ذم الرجال بمنترح
- وانظر اللسان في "نرح" وقد تابع الزوزني ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي
- لشافية ص 40. والبيتان في الخزانة في الشاهد الحادي عشر ولم يعزهما.

(43/1)

---

وليس بمدح أن هذا باب مستور ولا حديث غير مشهور حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوه فيهم وكثرة جريانه على ألسنتهم.

فإن قيل: فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطيه وستره والبجح 1 بذلك والادعاء له ما لا خفاء به؛ فقد ترى إلى اعتدال الحاليين فيما ذكرت.

قيل: هذا وإن جاء عنهم فإن إظهاره أنسب 2 عندهم وأعذب على مستمعهم ألا ترى أن فيه إيذاناً من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله ولو أمكنه إخفاؤه والتحمل 3 به لكان مطيقاً له مقتدرًا عليه وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالبل 4 به وخور الطبيعة عن الاستقلال بمثله ألا ترى إلى قول عمر "بن أبي ربيعة" 5:

فقلت لها ما بي من ترقب ... ولكن سري ليس يحمله مثلي 6

وكذلك قول الأعشى:

وهل تطيق وداعًا أيها الرجل7

وكذلك قول الآخر:

ودعته بدموعي يوم فارقني ... ولم أطق جزعًا للبين مد يدي8

---

1 البجح بالشيء: الفرح به.

2 أي أرق نسيبًا واغزل.

3 مصدر تحامل في الأمر وبه: تكلفه على مشقة.

4 البعل - بالتحريك: الضجر.

5 زيادة من ج.

6 من قصيدة له مطلعها:

جرى ناصح بالود بيني وبينها ... فقربني يوم الحصاب إلى قتل

وقبله:

فقال وأرخت جانب الستر بيننا ... معي فتحدث غير ذي رقبة أهلي

وانظر الديوان. والحصاب - بزنة كتاب - موضع رمي الجمار بمى.

7 صدره:

ودع هريرة إن الركب مرتحل

وهو مطلع معلقته

8 هذا البيت أول ثلاثة أبيات في المختار من شعر بشار 348 وبه "صالحته" بدل

"ودعته".

(44/1)

---

والأمر في هذا أظهر وشواهد أسير وأكثر.

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون حيًا. وذلك أنهم ذهبوا إلى أن

أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة قالوا: وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا

فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد "منها"1 سمة ولفظًا إذا

ذكر عرف به ما مسماه2، ليمتاز من غيره وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين

فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله. بل

قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني3 وحال

اجتماع الضدين على المحل الواحد كيف<sup>4</sup> يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فأومئوا إليه وقالوا: إنسان إنسان إنسان فأبي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا: يد عين رأس قدم أو نحو ذلك. فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنيها<sup>5</sup> وهلم جرا فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف. ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضع إلى غيرها فتقول: الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مرد<sup>6</sup> والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سر<sup>6</sup> وعلى هذا بقية الكلام. وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية فوقع المواضع عليها لجاز أن تنقل ويولد

---

1 زيادة من ش.

2 العبارة في المزهري ص 8 ج 1: "عرف به مسماه".

3 في عبارة الخصائص التي ساقها ابن علان في شرح الاقتراح: "كالمعاني".

4 في المزهري: "وكيف".

5 في ش: "معناها".

6 مرد: هو الإنسان، وسر: الرأس في الفارسية. والمرد - في العربية - النضيج من ممر الأراك.

(45/1)

---

منها لغات كثيرة: من الرومية والزنجية وغيرهما. وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصنائع لآلات صنائعهم من الأسماء: كالنجار والصائغ والحائك والبناء وكذلك الملاح. قالوا: ولكن لا بد لأولها من أن يكون متواضعاً<sup>1</sup> بالمشاهدة والإيماء. قالوا: والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحداً من عباده على شيء إذ قد ثبت أن المواضع لا بد معها من إيماء وإشارة بالجراحة نحو المومأ إليه والمشار نحوه والقديم سبحانه لا جراحة له فيصح الإيماء والإشارة بما منه فبطل عنهم أن تصح المواضع على اللغة منه تقست أسماؤه قالوا: ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها بأن يقول: الذي كنتم تعبرون عنه بكذا عبروا عنه بكذا والذي "كنتم تسمونه"<sup>2</sup> كذا ينبغي أن تسموه كذا<sup>3</sup> وجواز هذا منه - سبحانه - كجوازه من عباده. ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن<sup>4</sup> من مخالفة الأشكال في

حروف المعجم كالصورة 5 التي توضع للمعجمات 6 والتراجم 6 وعلى ذلك أيضًا اختلفت أقلام ذوي

- 1 كذا في الأصول. والواجب أن يقال: "متواضعًا عليه"، وفي المزهر 5 / 1: "متواضعها" وكأنه مصدر ميمي.
- 2 كذا في الأصول عداش ففيها "والذي سميتموه".
- 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "بكذا".
- 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "في".
- 5 كذا في الأصول. وفي المزهر 9 / 1: "كالصور".
- 6 يريد بالمعجمات ما عمى وألغز في الرسم والكتابة. وذلك ما يكتب بصورة مصطلح عليها غير الاصطلاح المألوف، ومن أمثلة ذلك أن يكتب الكاف بدل الميم، والطاء بدل الحاء، والراء بدل الدال، فيكتب محمد: كطكر. وهو ما يعرف في اصطلاح العصر بالشفرة. والتراجم جميع الترجمة وهو المعنى نفسه" ويقال له المترجم؛ فكأنه سمي بذلك لما أنه يحتاج إلى الترجمة والكشف عنه، وقد كان المتقدمون يعرفون هذا، وعقد له في صبح الأعشى بابا طويلا -ص 231 ج 9، وذكر أن لابن الدريهم كتابا فيه، وقد نقل عنه قدرا صالحا في هذا العلم. وانظر في فن المعنى بوجه عام الخزانة 113 / 3. وفي نقد النثر: 26 و"من الظن العيافة والقيافة والزجر والكهانة واستخراج المعنى والمترجم من الكتب، وفيه في ص 28: "ألا ترى أنك تظن بالترجمة أنها حروف ما، فإذا أدرتها في سائر المواضع التي تثبت صورها فيها امتحنتها فوجدتها مصدقة لظنك حكمت بحصتها، وإذا خالفت علمت أن ظنك لم يقع موقعه، فأوقعته على غير تلك الحروف إلى أن تصح لك".

(46/1)

اللغات؛ كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضع. وهذا قول من الظهور على ما تراه. إلا أنني سألت يوما بعض أهله 1 فقلت: ما تنكر أن تصح المواضعة من الله تعالى وإن لم يكن ذا جراحة بأن يحدث في جسم من الأجسام خشبة أو غيرها إقبالا على شخص من الأشخاص وتحريكها لها نحوه ويسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتا يضعه اسما له 2 ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص

دفعات مع أنه -عز اسمه- قادر على أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة فتقوم الخشبة في هذا الإيماء وهذه الإشارة مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بما في المواضعة وكما أن الإنسان أيضًا قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه فيقيمها في ذلك مقام يده لو أراد الإيماء بما نحوه فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ولم يخرج من جهته شيء أصلاً فأحكيه عنه وهو عندي<sup>3</sup> وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة<sup>4</sup> غير ناقله لساناً إلى لسان. فاعرف ذلك.

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب،

---

1 هم المعتزلة. انظر المزهر ص 12 ج 1، وينسب هذا المذهب إلى أبي هاشم الجبائي عبد السلام بن محمد من رءوس المعتزلة. وكانت وفاته سنة 321. وانظر المزهر 10/1.

2 أي الشخص المراد وضع الاسم له. والشخص: سواد الإنسان وغيره، والذي يفهم التسمية بالضرورة غير الشخص المسمى.

3 العبارة في المزهر "وهذا عندي على ما تراه الآن لازم"

4 قيد بهذا لأن هذا موضع المنع عند القائلين به، فهم إنما ينكرون أن يواضع الباري لغة مرتجلة، فأما أن يواضع لغة ثابتة من قبل بأن ينقلها إلى لغة أخرى فيقول: ما تعبرون عنه بكذا عبروا بكذا فلا شيء فيه ما سبق له.

(47/1)

---

وصهيل الفرس ونزيب<sup>1</sup> الطي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل.

واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضوع فأجد الدواعي والخوارج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التغول<sup>2</sup> على فكري. وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاق والرقعة ما يملك علي جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة<sup>3</sup> السحر. فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ومنه ما حدوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه

وانقياده وبعد مراميه وآماده صحة ما وفقوا لتقدمه منه. ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه. وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله عز وجل فقوى في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه وأنها وحي.

ثم أقول في ضد هذا: كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا - وإن بعد مداه عنا - من كان ألطف منا أذهاناً وأسرع خواطر وأجرأ جناناً. فأقف 4 بين تين الخلتين حسيراً وأكاثرها فأنكفيء مكثوراً. وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها 5 عن صاحبته قلنا به وبالله التوفيق.

---

1 التزيب: صوت تيس الطباء عند السفاد.

2 تغول الأمور: اشتباهها وتناكرها.

3 الغلوة: الغاية في سياق الخيل، يريد أنه يدنو من غاية السحر.

4 يبدو من هذا أن مذهب ابن جني في هذا المبحث للوقف، فتراه لا يجزم بأحد

الرأيين: الاصطلاح والتوقيف. وقد صرح بهذا ابن الطيب في شرح الاقتراح.

5 كذا في ش والمزهر 10 / 1. وفي أ: "يفكها". أي يفصلها عنها. وهذا يرجع، إلى المعنى الأول.

(48/1)

---

### باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟ 1

اعلم أن علل 2 النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم 3 المستضعفين -

أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس

ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك

أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية

الصفحة 4 لنا؛ ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير

ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم

والليلة خمساً دون غيرها من العدد ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد

الركعات ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات إلى غير ذلك مما يطول ذكره

ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله وليس كذلك علل النحويين.

وسأذكر طرفاً من ذلك لتصح الحال به.

- 1 لما كان هم أبي الفتح في هذا الكتاب إبداء حكمة العرب وسداد مقاصدهم فيما أتوا في لغتهم، كان ذلك بإبداء العلل لسننهم وخططهم في تأليف لسانهم أخذ نفسه في تقوية العلل التي تنسب إلى أفعالهم وتحمل عليهم؛ وهو ما يقوم به النحويون. وكان من دواعي ذلك أن اشتهر بين الناس ضعف علل النحاة؛ فهذا ابن فارس يقول:  
مرت بنا هيفاء مجدولة ... تركت تنمي لتركي  
ترنو بطرف فاتر فاتن ... أضعف من حجة نحوي  
انظر وفيات ابن خلكان ص 36 ج 1 في ترجمة ابن فارس.
- 2 كذا في ش، ب. وفي أ "علل جلال النحو بين". وفي المطبوعة "علل جل النحو بين".
- 3 الألفاف: القوم يجتمعون من قبائل شتى ليس أصلهم واحداً، والواحد لف أو ليف، وشأن هؤلاء الأخلاط الضعف وعدم استحكام القوة.
- 4 كذا في الأصول ما عدا ج ففيها "الصفح". والصفح والصفحة: الجانب.
- 5 أي لا تظفر، يقال: حليت من فلان بخير: أصبته وأدركته، من ذلك قولهم: ما حليت من هذا الأمر بطائل، وهو من باب علم.

(49/1)

قال أبو إسحاق 1 في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة وذلك ليقل في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون 2. فجرى ذلك في وجوبه ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه وزوال اختلافها فيه ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه لما يعقبه 3 من إنعامه وغفرانه. ومن ذلك قولهم: إن ياء نحو ميزان وميعاد انقلبت عن واو ساكنة لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة. وهذا أمر لا لبس في معرفته ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الباء في موسر وموقن واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقف في ثقل الباء الساكنة بعد الضمة لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا - كما تراه - أمر يدعو الحس إليه ويحدو 4 طلب

الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها المصير بالقياس إليها حسية طبيعية<sup>5</sup>، فناهيك بها ولا معدل بك عنها. ومن ذلك قولهم في سيد وميت وطويت طيًا وشويت شيئًا: إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيد وميت ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيا وطيا. فهذا

---

1 هو الزجاج.

2 يبدو لي أن هذا آخر كلام الزجاج.

3 كذا في الأصول. والظاهر أن هذا حديث عن طاعة القديم، فكان الواجب أن يقال: لما تعقبه إذا جعل من أعقب، أو لما يعقبها إذا جعل من عقب، وكأنه ذهب بالطاعة مذهب الامتثال فذكر ضميرها.

4 كما في أ، ج. وفي المطبوعة وب: "يخلو" ولا معنى لها.

5 كذا في الأصول. والقياس طبيعة، وقد جاء الشذوذ في السليقية، ولم يعرف في الطبيعية.

(50/1)

---

أمر هذه سبيله أيضًا ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسيود وميوت وطويا وشويا وأن سيدا وميتا وطيا وشيا أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما. فإن قلت: فقد جاء عنهم نحو حيوة<sup>1</sup> وضيون وعوى الكلب عوية فسنقول في هذا ونظائره في باب بلى هذا، باسم الله. وأشبه هذا كثيرة جدًا.

فإن قلت: فقد نجد أيضًا في علل الفقه ما يوضح<sup>2</sup> أمره وتعرف علتة نحو رجم الزاني إذا كان محصنًا وحده إذا كان غير محصن وذلك لتحصين الفروج وارتفاع الشك في الأولاد والنسل. وزيد في حد المحصن على غيره لتعاضم جرمه وجريته على نفسه. وكذلك إفادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه لما في ذلك من تكليف المشقة ليستحق عليها المثوبة وليكون أيضًا درية للناس على الطاعة وليشتهر<sup>3</sup> به أيضًا حال الإسلام ويدل به على ثباتها واستمرار العمل بها فيكون أرسخ له وأدعى إلى ضم نشر<sup>4</sup> الدين وفشاء<sup>5</sup> كيد المشركين. وكذلك نظائر هذا كثيرة جدًا. فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب فلم جعلت علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو قيل له: ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يستفد



من طريق الفقه ولا يخص حديث الفرض والشرع،

- 1 حيوة من الأعلام، والضبون: السنور الذكر.
- 2 هكذا في ش، أ. وفي ب، ج والمطبوعة: "يصح".
- 3 كذا في ش، م. وفي أ: "لتشهر".
- 4 النشر: في المنتشر، يقال: ضم الله نشره.
- 5 كذا في أ. والفتاء: الكسر، ويقال: فتأ الله عنك الشر؛ كفه. وفي ب: "فت" ويقال: فت الماء المار بالبارد: كسره وسكنه، فهو قريب من الأتاء.

(51/1)

بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به خلقاً قادت إليه الأنفة والطبيعة ولم يقتضه نص ولا شريعة. وكذلك قول الله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ قد كان هذا من أظهر شيء معهم وأكثره في استعمالهم أعني حفظهم للجار ومدافعتهم عن الذمار 1 فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوماً معمولاً به حتى إنما لو لم ترد بإيجابه لما أخل ذلك بحاله لاستمرار الكافة على فعله. فما هذه صورته من عللهم جار مجرى علل النحويين. ولكن ليت شعري من أين يعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين والظهر والعصر أربعاً وأربعاً والمغرب ثلاثاً والعشاء الآخرة أربعاً ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ومطرده العمل بها ونحو هذا كثير جداً. ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفوس تقبله والحس منطو على الاعتراف به ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفزع إلى التحاكم فيه إلى بديهية الطبع فجميع علل النحو إذاً مواطنة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد. فهذا فرق.

سؤال "قوي" 2: فإن قلت: فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة لا نعرف لها سبباً ولا نجد إلى الإحاطة بعلمها مذهباً. فمن ذلك إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف

- 1 الذمار -بزة كتاب- ما لزمك حفظه مما يتعلق بك.
- 2 زيادة في أ. وقد جاء هذا الوصف في المطبوعة، ش، ب بجانب "فرق" وسقط فيما في هذا الموضع.

(52/1)

منه ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلَلْ أو فَعْلَلْ أو فَعْلَلْ أو فَعْلَلْ ونحو ذلك. وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوزها القسمة. ومنه أن عدلوا فَعْلًا عن فاعل في أحرف محفوظة. وهي ثعل وزحل وغدر وعمر وزفر وجشم وقثم وما يقل تعداده. ولم يعدلوا في نحو مالك وحاتم وخالد وغير ذلك فيقولوا: مُلْك ولا حُتْم ولا حُلْد. ولسنا نعرف سببًا أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناها دون غيرها فإن كنت تعرفه فهاته.

فإن قلت: إن العدل ضرب من التصرف وفيه إخراج للأصل عن بابهِ إلى الفرع وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع في الكل.

قيل: فهنا سلمنا ذلك لك تسليم نظر فمن لك بالإجابة عن قولنا: فهلا جاء هذا العدل في حاتم ومالك وخالد وصالح ونحوها؛ دون ثاعل، وزاحل، وغادر، وعامر، وزافر، وجاشم، وقاشم؟ ألك ههنا نفق فتسلكه، أو مرتفق 1 فتتوركه؟ وهل غير أن تخذل إلى حيرة الإجمال 2، وتخذ نار الفكر حالًا! على حال! ولهذا ألف نظير، بل ألوف كثيرة ندع الإطالة بأيسر اليسير منها.

وبعد فقد صح ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى؛ ومعلوم أنه سبحانه لا يفعل شيئًا إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه، وإن خفيت عنا

---

1 المرتفق: المنكأ، "فتتوركه" تعتمد عليه، والأصل في هذا أن يقال: تترك عليه؛ وضع وركه عليه.

2 الإجمال: الانقطاع، يقال: أجبل الشاعر؛ صعب عليه القول، لا يتهيأ له سبيله.

وأصل هذا أنه يقال: أجبل الحافر؛ انتهى إلى صلابة وجبل فلا يصيب ماء. وقد ضبط في المطبوعة: "الأجبال" بفتح الهمزة، ولا معنى لهذا هنا.

(53/1)

أغراضه ومعانيه، وليست كذلك حال هذه اللغة؛ ألا ترى إلى قوة تنازع أهل الشريعة<sup>1</sup> فيها، وكثرة الخلاف في مبادئها، ولا تقطع فيها بيقين، ولا من الواضع لها ولا كيف وجه الحكمة في كثير مما أريناه آنفاً من حالها وما هذه سبيله لا يبلغ شأو ما عرف الأمر به - سبحانه وجل جلاله- وشهدت النفوس واطردت المقاييس على أنه أحكم الحاكمين سبحانه. انقضى السؤال.

قيل: لعمري إن هذه أسئلة<sup>2</sup> تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له. وههنا أيضاً من الأسئلة أضعاف هذه الموردة، وأكثر من أضعاف ذلك، ومن أضعاف أضعافه غير أنه لا ينبغي أن يعطى<sup>3</sup> فيها باليد. بل يجب أن ينعم الفكر فيها ويكاس<sup>4</sup> في الإجابة عنها. فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية وإذا<sup>5</sup> حكمنا بديهية العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها وربأنا<sup>6</sup> بما أفرع مشارفها. وقد قال سيبويه<sup>7</sup>: وليس شيء<sup>8</sup> مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وهذا أصل يدعو إلى البحث<sup>9</sup> عن

1 كذا في الأصول والمناسب للسياق: أهل العربية. وقد أبقيته لأنه قد يريد أن مباحث أصول العربية تولاهها أهل الشريعة، فقد تكلم الشافعي في سعة العربية وأنه لا يحيط بها إلا نبي، وكذا غيره من الفقهاء.

2 تبعت في هذا الرسم ش؛ وفي أ، ب: "أسولة" وهو جمع سوال، لغة في سؤال كما في اللسان.

3 يقال: أعطى بيده إذا انقاد؛ كما في الأساس. وفي اللسان: أعطى البعير إذا انقاد ولم يستصعب.

4 أي يتحرى الكيس، وهو الخفة والتوقد والفطنة، وقد كاس الرجل، يكيس، وهو كيس وكيس؛ بتشديد الياء وتخفيفها.

5 كذا في الأصول ما عدا ج ففيها: "إذ".

6 المشارف: الأعالي، وأفرع: أعلى، وربأ الجبل: علاه.

7 انظر الكتاب ص 13 ج 1، والعبارة فيه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً".

8 كذا في أ، ج، وفي المطبوعة، ب، ش: "فيما".

9 هكذا في الأصول ما عدا ج ففيها "على". وفيه تضمين "يدعو" معنى يحث.

علل ما استكروهوا عليه نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به وتستمد التنبيه 1 على الأسباب المطلوبة منه. ونحن نجيب عما مضى ونورد معه وفي أثناءه ما يستعان به ويفزع فيما يدخل من الشبه إليه بمشيئة الله وتوفيقه. أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة 2 فأكثره متروك للاستتقال وبقية ملحقة به ومقفاة على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو س ص 3 وطس وظث وئظ وضح وشض وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه والمشقة 4 على النفس لتكلفه. وكذلك نحو قح وجق وقك وكج وجك. وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها 5 عن معظم الحروف أعني حروف الفم. فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف نحو أهل وأحد وأخ وعهد وعهر وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما إلا بتقديم الأقوى منهما نحو أرل 6، ووتد، ووطد. يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام. وكأن ضعف اللام إنما أتاهما لما تشربه من الغنة عند الوقوف عليها، ولذلك 7 لا تكاد تعناص 8 اللام، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام، وكذلك الطاء، والتاء: هما أقوى من الدال؛ وذلك لأن

1 كذا في معظم الأصول. وفي ش، "التنبيه".

2 في ش: "والمستعملة".

3 كذا وردت هذه الكلمات في نسخة ب ساكنة الحرف للثاني. وفي ش بالفتح.

4 في ج: "ومشقة النفس في تكلفه".

5 كأنه ضمن "تقارب" معنى الامتياز والتباعد فعدا بعن.

6 أر -بضمين- جبل بأرض غطفان. وفي ج: "ورل" وهو حيوان كالضب.

7 كذا في ج. وفي بقية الأصول: "كذلك"، وما أثبتته أجود.

8 كذا في أ، ب. وهو الصواب. وفي بقية الأصول: "تعناص": وهو تحريف.

جرس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال. وأنا أرى 1 أنهم إنما 2 يقدمون الأقوى من المتقاربين من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين: أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً 3 وأظهر نشاطاً فقدم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين كما رفعوا المبتدأ لتقدمه فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ونصبوا المفعول لتأخره فإن هذا أحد ما يحتاج به في المبتدأ والفاعل. فهذا واضح كما تراه.

وأما ما رفض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال وبه الاشتغال. وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حليت به وأنقت 4 له وإن تحاميت الإنصاف وسلكت سبيل الانحراف فذاك إليك ولكن جنايته عليك.

" جواب 5 قوي ": اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله، وكالحمول على حكمه. وذلك أن الأصول ثلاثة: ثلاثي، ورباعي، وخماسي. فأكثرها استعمالاً، وأعد لها تركيباً الثلاثي. وذلك لأنه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه؛ لأنه أقل حروفاً، وليس الأمر كذلك؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة؛ نحو من، وفي، وعن، وهل، وقد، وبل، وكم، ومن، وإذ، وصه، ومه. ولو شئت

---

1 هذا الضبط بالبناء للمفعول عن أ، ومعناه: أظن.

2 سقط هذا اللفظ في ش.

3 ضبط في ج: "نفساً"، بفتح الفاء، وما أثبتته أجود.

4 أنق الشيء، وبه: أعجب به وسر.

5 سقط هذان اللفطان "جاء صوي" في ش وب، وأثبت في أ.

(56/1)

---

لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة. والثلاثي عارياً من الزيادة، وملتبساً بها، مما يبعد تداركه وتتعب الإحاطة به. فإذا ثبت ذلك عرفت منه، وبه أن ذوات الثلاثة لم تتمكن

في الاستعمال لقلة عددها حسب ألا ترى إلى قلة الثنائي، وأقل منه ما جاء على حرف واحد كحرف العطف وفائه وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء والجر، والأمر، وكاف رأيتك، وهاء رأيت. وجميع ذلك دون باب كم وعن وصه. فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه، لعمري، ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه، ولامه، وذلك لتباينهما، ولتعادي<sup>1</sup> حالهما، ألا ترى أن المبتدأ<sup>2</sup> لا يكون إلا متحرّكاً، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزاً بينهما لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصباً<sup>3</sup> إليه.

فإن قلت: فإن ذلك الحرف الفاصل لما ذكرت بين الأول والآخر -وهو العين- لا يخلو أن يكون ساكناً أو متحرّكاً. فإن كان ساكناً فقد فصلت<sup>4</sup> عن حركة الفاء إلى سكونه وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له وإن كان متحرّكاً فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها وتلك حال ما قبله في انتفاض حال الأول بما يليه من بعده.

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحركة، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان، حدث هناك لتواليهما ضرب من الملال لهما، فاستروح حينئذ إلى السكون، فصار ما في الثنائي من سرعة الانتفاض "معيقاً مأبياً"<sup>5</sup> في الثلاثي خفيفاً مرضياً، وأيضاً

---

1 يقال: تعادى ما بين الرجلين: اختلف.

2 يريد الحرف الأول المبدوء به.

3 في ش: "منتصبا". وفي ج: "منتصبا نحوه".

4 أي خرجت، يقال: فصل عن البلد، ومن البلد: خرج منه.

5 حالان من قوله: "ما في الثنائي" فأما خبر صار فهو قوله: "خفيفاً مرضياً" ولو كانت العبارة: فصار ما كان في الثنائي ... إلخ لكانت أدنى إلى الإفهام وأنأى عن اللبس.

---

فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولاً أولاً ترى إلى صحة جواز تخفيف همزة حشواً وامتناع جواز تخفيفها أولاً وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غير هذا. وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام. وسأوضح لك حقيقة ذلك لتعجب من لطف غموضه. وذلك أن

الحرف الساكن ليست حاله إذا أدرجته 1 إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه. وذلك لأن من الحروف حروفاً 2 إذا وقفت عليها لحقها صوت ما من بعدها فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصوت وتضاءل للحس نحو قولك: إـح 3 إـص إـث إـف إـخ 4 إـك. فإذا قلت: مجرد ويصبر ويسلم 5 ويثرد ويفتح ويخرج خفى ذلك الصوت وقل وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه. وقد تقدم 6 سيبويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح. وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ولم تسرع الانتقال عنه فقدرت بتلك اللبثة 7 على إتباع ذلك الصوت إياه. فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده وتهيأت له ونشمت 8 فيه فقد

- 
- 1 أي وصلته، وإدراج الحرف وصله؛ من الإدراج وهو الطي واللف، فكأنك إذا وصلت الحرف فقد طويته ولم تنشره وتبرزه. والدرج في ذلك كالإدراج.
  - 2 يريد حروف الهمس، ويقول ابن جني في "أغلاط العرب" من هذا الكتاب في الحديث عن الحاء: "فضلاً عن أن يعلم أنها من الحروف المهموسة، وأن الصوت يلحقها في حال سكوتها والوقف عليها ما لا يلحقها في حال حركتها أو إدراجها في حال سكوتها في نحو بحر وحر".
  - 3 كذا جعلتها مهملة وفي بعض الأصول: "إح" بالمعجمة. وفي بعضها الحرف غير واضح وهو لا يوافق التمثيل الآتي، والجيم حرف مجهور شديد لا يلحقه صوت.
  - 4 كذا في ب، ش، وفي أ: "إح".
  - 5 يلاحظ في التمثيل أنه أتى بيسلم ولم يذكر "اس"، ولم يمثل لما فيه الكاف.
  - 6 أي سبق. وفي المطبوعة: "قول سيبويه".
  - 7 هي التوقف.
  - 8 نشم في الشيء: ابتدأ فمه.

(58/1)

---

حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت فيستهلك إدراجك إياه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقره عليه ويسوغك إمدادك إياه به. ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع 1 أن يشرب علبة لبن ولا يتنحج فلما شرب بعضه كده الأمر فقال: كبش أملح. فقليل له: ما هذا تنحجت. فقال: من

تنحني فلا أفلح. فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة ليكون ما يتبعها من ذلك الصوت عوئاً له على ما كده وتكأده 2. فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه مخالفة لحاله في الوقوف عليه ضارح ذلك الساكن المحشو به المتحرك لما ذكرناه من إدراجه لأن أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سبباً له وعوئاً عليه ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصوت نحو قولك صبر وسلم. فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يسعفه الوقف به كما أن تأهيك للنطق بما بعده يستهلك بعضه. فأقوى أحوال ذلك الصوت عندك 3 أن تقف عليه فتقول: اص. فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه فقلت: اصبر فإن أنت حرركته اخترمت الصوت البتة وذلك قولك صبر. فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت البتة والوقوف عليه يمكنه فيه وإدراج الساكن يبقى عليه بعضه. فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به لحال أول الحرف وآخره فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده،

- 
- 1 أي عاهد وعاقده، والقصة في أذكىء ابن الجوزي في باب المنقول عن العرب وعلماء العربية، وفي سر الصناعة في حرف العين.
  - 2 يقال: تكأده الأمر: شق عليه.
  - 3 في ش: "عند أن تقف".

(59/1)

---

وهو الغرض الذي أريد منه وجيء به من أجله لأنه 1 لا يبلغ حركة ما قبله فيجفو تتابع المتحركين ولا سكون ما بعده فيفجأ 2 بسكونه المتحرك الذي قبله فينقض عليه جهته وسمته. فتلك إذاً ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية؛ فكما يحسن تألف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب لا على إيغال في البعد. لذلك 3 كان مثال فعل أعدل الأبنية حتى كثر وشاع وانتشر. وذلك أن فتحة الفاء وسكون العين وإسكان اللام 4 أحوال مع اختلافها متقاربة ألا ترى إلى مضارعة الفتحة للسكون في أشياء. منها أن كل واحد منهما يهرب إليه مما هو أثقل منه نحو قولك في جمع فُعلة وفُعلة: فُعَلات بضم العين نحو غرفات وفُعَلات بكسرها نحو كسرات ثم يستقل توالي الضمتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة إلى الفتح فتقول:



غُرَفَات وكَسَرَات، وأُخْرَى إِلَى السَّكُونِ 5 فتَقُول: غُرَفَات وكَسَرَات. أَفَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ  
سَوَّاهُ بَيْنَ الْفَتْحَةِ وَالسَّكُونِ فِي الْعَدُولِ 6 عَنْ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ إِلَيْهِمَا. وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ  
فِي تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنْ فِعْلِ سَاكِنِ الْعَيْنِ وَهِيَ وَاوْ عَلَى فِعَالٍ بِقَلْبِ الْوَائِ نَحْوُ:  
حَوْضٌ، وَحِيَاضٌ، وَثُوبٌ، وَثِيَابٌ. فَإِذَا كَانَتْ وَاوْ وَاحِدَةً مُتَحَرِّكَةً صَحَّتْ فِي هَذَا الْمَثَالِ

- 
- 1 في الأصول: "إلا أنه"، وهو لا يتفق مع السياق.
  - 2 كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: "فيجقاً"، وهو تحريف.
  - 3 كذا في ج. وفي بقية الأصول: "كذلك".
  - 4 يريد إسكان اللام في حال الوقف. والعبرة في ج: "لأن فتحة الفاء وسكون العين في  
الدرج واللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة".
  - 5 المعروف أن السكون في غرفات وكسرات هو الأصل، والضم والكسر جاءا من إتباع  
العين حركة الفاء، فليس السكون معدولاً إليه حتى يكون كالفتح في هذا الباب، ولكن  
أبا الفتح قد يكون له وجه مقبول في هذه النظرة؛ فإن الضم والكسر هما الكثير في هذا  
الباب حتى عاد كأتهما الأصل. وانظر في هذا المبحث الكتاب ج 2 ص 181.
  - 6 في ش: العدل.

(60/1)

---

من التفسير نحو: طويل وطوال. فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلت 1 في هذا  
المثال كاعتلال الساكن نحو: جواد وجياد. فجرت واو جواد مجرى واو ثوب. فقد ترى  
إلى مضارعة الساكن للمفتوح. وإذا كان الساكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بالمسكن  
أشبهه 2. فلذلك كان مثال فعل أخف وأكثر من غيره لأنه إذا كان مع تقارب أحواله  
مختلفها كان أمثل من التقارب بغير خلاف أو الاتفاق البتة والاشتباه. ومما يدل على  
أن الساكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه أنك قد تجمع في الوقف بين  
الساكنين نحو: بكر وعمرو فلو كانت حال سكون كاف بكر كحال سكون رائه لما جاز  
أن تجمع بينهما من حيث كان الوقف للسكون على الكاف كحاله لو لم يكن بعده  
شيء. فكان يلزمك حينئذ أن تبتدئ بالراء ساكنة والابتداء بالساكن ليس في هذه اللغة  
العربية. لا بل دل ذلك على أن كاف بكر لم تتمكن في السكون تمكن ما يوقف عليه  
ولا يتناول 3 إلى ما وراءه. ويزيد في بيان ذلك أنك تقول في الوقف النفس فتجد السين

أتم صوتاً من الفاء فإن قلبت فقلت: النسف وجدت الفاء أتم صوتاً وليس هنا أمر يصرف هذا إليه ولا يجوز 4 حمله عليه إلا زيادة الصوت عند الوقوف على الحرف البتة. وهذا برهان ملحق بالهندسي في الوضوح والبيان.

1 لا يريد أبو الفتح أن هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطراد، إذ كان لا يجري إلا على شذوذ؛ فجياد من الشاذ الذي يوقف عنده، وإنما هم ابن جني تعليل هذا الشاذ وذكر ما أتاه في العربية. ويرى بعض النحويين أن جيادا جمع جيد ليخرج من الشذوذ.

2 أي إن الساكن المدرج تجاذبه الشبه بالمتفوح وبالمسكن الموقوف عليه، ولكنه أقرب بالضرورة إلى الأخير من الأول.

3 هذا عطف على قوله: "يوقف عليه" فإن الموقوف عليه ينحبس ولا يتطالع إلى ما بعده.

4 "لا" هنا زائدة: ما تزداد في قولك: ما جاء زيد ولا عمرو.

(61/1)

فقد وضح إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي -على قلة حروفه- فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه. ثم لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به. فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه وطوله أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به 1 جهات تركيبه. ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول؛ نحو: جعل 2 جلع عجل علع لجع لعج. والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت 3 عن الثلاثي وهي ستة فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً المستعمل منها قليل وهي 4: عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبرق، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك، والباقي كله مهمل. وإذا كان الرباعي مع قرينه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مئنة 5 من التصريف والتنقل عنه. فلذلك قل الخماسي أصلاً. نعم ثم لا تجد أصلاً مما ركب منه قد تصرف فيه بتغيير نظمه ونضده كما تصرف 6 في باب عقرب "وبرقع" 7، وبرقع ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سفرجل قالوا فيه سرفجل ولا نحو ذلك مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً،

ثم لم يستعمل من جميع ذلك

1 في ش: "عليه".

2 ضبطت هذه الكلمات بالتحريك على ما تضبط المواد اللغوية. وضبطت في الأصول بفتح الفاء وسكون العين على حد المصادر.

3 أي نشأت منه وتحققت فيه.

4 ذكر هذا على أنه مثال، كما لا يخفى.

5 أي مكان للتصريف وخليق به. وفي حديث ابن مسعود: "إن طول الصلاة وقصر

الخطبة مئة من فقه الرجل": وكل شيء دل على شيء فهو مئة له.

6 العبارة في المزهج ج 1 ص 145 بعد "باب عقرب": "بعقر وعرق وبرقع". ويرقع - بكسر الأول والثالث: السماء السابعة.

7 زيادة من أ.

(62/1)

إلا سفرجل وحده. فأما قول بعضهم زبردج 1 فقلب لحق الكلمة ضرورة في بعض الشعر ولا يقاس. فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلال منها وقبض اللسان عن النطق بها إلا فيما قل ونزر؛ ولما كانت ذوات الأربعة تليها وتتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها، مسها بقرباها منها قلة التصرف فيها غير أنها في ذلك أحسن حالاً من ذوات الخمسة لأنها أدنى إلى الثلاثة منها. فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي، وفوق تصرف الخماسي. ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرفاً صالحاً من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي، لا من أجل إجفاء 2 تركبه بتقاربه نحو سص وسس ولكن من قبل أنهم حذوه على الرباعي كما حذوا الرباعي على الخماسي ألا ترى أن لجمع لم يترك استعماله لنقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون وقد قالوا نجع فيه ورجع عنه، واللام أخت الحرفين وقد أهملت في باب اللجع فدل على أن ذلك ليس للاستثقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد 3 له مع شياعه واطراده في الأصلين اللذين فوقه، كما أنهم لم يخلو ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها وذلك ما استعملوه من تحقيرها، وتكسيورها، وترخيمها

نحو قولك في تحقير سفرجل: سفيرج، وفي تكسيره:

- 1 أي في زبرجد، وفي شعر محدث لأحد أدباء شنقيط:  
عليها سموط من محال ملوب ... من التبر أو من لؤلؤ وزبردح  
وانظر الوسيط في تاريخ أدباء شنقيط 97.
- 2 كذا في أ. وفي ش وب، والمطبوعة: "خفاء" وما هنا أجود.
- 3 أي جعله جامدا غير منصرف. وفي القاموس: "وجمد حق رجب وأجمدته" فأخذه ابن جني واستعمله هذا الاستعمال.

(63/1)

سفارج وفي ترخيمه -علما1- يا سفرج أقبل، وكما2 أنهم لما أعربوا المضارع لشبهه باسم الفاعل تخطوا ذاك أيضاً إلى أن شبهوا الماضي بالمضارع فبنوه على الحركة لتكون له مزية على ما لا نسبة بينه وبين المضارع أعني مثال أمر المواجه 3. فاسم الفاعل في هذه القضية كالحماسي والمضارع كالرباعي والماضي كالثلاثي. وكذلك أيضاً الحرف في استحقاقه البناء كالحماسي في استكرارهم إياه، والمضمر في إلحاقهم إياه ببنائه كالرباعي في إقلاهم تصرفه والمنادي المفرد المعرفة في إلحاقه في البناء بالمضمر كالثلاثي في منع بعضه التصرف وإهماله البتة، ولهذا التنزيل نظائر كثيرة. فأما 4 قوله:

مال إلى أرطاة حقف فالطجع

فإنه ليس بأصل إنما أبدلت الضاد من اضطجع لأمّا فاعرفه.

فقد عرفت إذاً أن ما أهمل من الثلاثي لغير قبج التأليف 5 نحو ضث6، وثنض، وثنذ وذنث إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي فأتاه ذلك القدر من الجمود من حيث ذكرنا كما أتى الخماسي ما فيه من التصرف في التكسير، والتحقيق، والترخيم من حيث كان محله من الرباعي محل الرباعي من الثلاثي. وهذا عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه عمارة لبيניהما وتتميماً للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه.

- 1 هذه الكلمة ساقطة في أ.
- 2 كذا في أ، ب. وفي ش: "فكما".
- 3 ضبطت هذه الكلمة في نسخة أبكسر الجيم؛ وهو تحريف. لأن المراد: أمر المخاطب الذي يواجه الخطاب.
- 4 هذا متصل بإهمال "لجمع" المفهوم مما سبق، فقد يتوهم أن "الطجع" في البيت هي "لجع" مع الطاء المبدلة من تاء الافتعال، فدفع هذا بما ذكر، وسيرد هذا الرجز بعده.
- 5 في ش، د، هـ: "التألف".
- 6 هكذا وردت هذه الكلمات في نسخة ش بالتشديد وفي نسخة أبالإسكان.

(64/1)

---

وإذ قد ثبت ما أردناه: من أن الثلاثي في الإهمال محمول على حكم الرباعي فيه لقربه من الخماسي بقي علينا أن نورد العلة التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي والرباعي والخماسي دون بعض وقد كانت الحال في الجميع متساوية. والجواب عنه ما أذكره.

اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها ورأى بعين تصوره وجوه جملها<sup>1</sup> وتفصيلها وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها نحو هع وقج وكق فنفاه عن نفسه ولم يمرره بشيء من لفظه وعلم أيضًا أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي. وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس -وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف- فإن هناك من وجه آخر ناهيًا عنه وموحشًا منه وهو أن نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر، وبصر، وصر<sup>2</sup>، وربص<sup>2</sup>، صورة الإعلال نحو قوطم "ما أطيبه وأيطبه" "واضمحل وامضحل" "وقسي وأينق" وقوله:

مروان مروان أخو اليوم اليمى<sup>3</sup>

وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها. فلما كان انتقاهم من أصل إلى أصل، نحو صبر، وبصر، مشابهاً للإعلال، من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول. فلما كان الأمر كذلك واقتضت الصورة رفض البعض، واستعمال

---

- 1 ضبط في أ: جملها -بفتح فسكون- وهو مصدر جمل الشيء: جمعه.
- 2 كذا في أ؛ وفي سائر الأصول "ضرب وربط"، والعبارة في المزهري 1/ 146 كما في أ.
- 3 "فاليمي" قلب اليوم، وسيشرح أبو الفتح هذا الرجز ما فيه في أواخر هذا الجزء في "باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير". وانظر الكتاب: ج 1 ص 379.

(65/1)

البعض، وكانت الأصول ومواد الكلم 1 معرضة لهم وعارضة أنفسهم على تخييرهم، جرت لذلك "عندهم" 2 مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق 3 بعضه دون بعضه، فميز ردينه وزائفه فنفاه البتة كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما أطف 4 له من عرض جيدة فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه لما قدمنا ذكره وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك مكان أخذ 5 ما أخذ لأغنى عن صاحبه ولأدى في الحاجة إليه تأديته ألا ترى أنهم لو استعملوا لجمع 6 مكان نجح لقام مقامه، وأغنى مغناه. ثم لا أدفع أيضاً أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم عدلوا إليه لها، ومن أجلها فإن كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها 7؛ ألا تراهم قالوا قضم في اليباس وخضم في الرطب؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف. وكذلك قالوا: صر الجندب، فكررُوا الراء لما هناك من استطالة صوته، وقالوا: صرصر البازي فقطعوه لما هناك من تقطيع صوته وسموا الغراب غاق حكاية لصوته والبط بطاً حكاية لأصواتها،

- 1 أي ظاهرة لهم ميسرة، يقال: أعرض لك الظبي: أمكنك من عرضه وجانبه تصيده، وفي المطبوعة وأ ضبط معرضة بتشديد الراء على صيغة المفعول، وما أثبتته أجود.
- 2 زيادة في ش، د، هـ.
- 3 كذا في ش، ب. وفي المطبوعة، أ: "اتفاق" وهو لا يناسب السياق.
- 4 أطف: دنا وقرب.
- 5 العبارة في المزهري 1/ 146: "مكان ما أخذ".
- 6 كذا في ش، د، هـ. وفي أ، ب: "اللجع" بسكون الجيم، وفي ج: "اللجع" بفتح الجيم.

7 كذا في ج: والضمير في "بها" لأجراس الحروف أو للكثير من اللغة باعتبار وقوعه على كلمات والضمير في عنها للأفعال، وفي أ، ب، ش: "بها عنه"، والعبرة مقلوب؛ والوجه: "به عنها"، والضمير المذكور للكثير من اللغة، وضمير المؤنث للأفعال.

(66/1)

وقالوا: "قط الشيء" إذا قطعه عرضًا "وقده" إذا قطعه طولًا؛ وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مدة من منقطع الدال. وكذلك قالوا: "مد الحبل" "ومت إليه بقراءة" فجعلوا الدال -لأنها مهجورة- لما فيه علاج وجعلوا التاء -لأنها مهموسة- لما لا علاج فيه وقالوا: الخذاً -بالهمزة- في ضعف النفس والخذا -غير مهموز- في استرخاء الأذن "يقال" 1: أذن خذواء وآذان خذو ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة. فجعلوا الواو -لضعفها- لليب في الأذن والهمزة -لقوتها- لليب في النفس من حيث كان عيب النفس أفحش من عيب الأذن. وسنستقصي هذا الموضع -فإنه عظيم شريف- في باب نفرد به.

نعم وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا؛ ألا ترى إلى قول سيبويه: "أو لعل 2 الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر"؛ يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال فعرف السبب الذي له ومن أجله 3 ما وقعت عليه التسمية والآخر -لبعده عن الحال- لم يعرف السبب للتسمية؛ ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عقيرته فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت وبين معنى "ع ق ر" لبعده عنك وتعسفت. وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها الأخرى ثم صرخ بأرفع صوته فقال الناس: رفع عقيرته. وهذا مما ألزمه أبو بكر 4 إسحاق 4

1 زيادة في ج.

2 كذا في ش، ب وفي أ: "لأن".

3 ما هنا زائدة، ويجوز أن تكون مصدرية.

4 أبو بكر هو ابن سراج، وأبو إسحق هو الزجاج، وكلاهما تلميذ المبرد، وكان الزجاج مسرفاً في الاشتقاق وابن السراج مقتصدًا فيه.

(67/1)

فقبله منه ولم يردده. والكلام هنا أطول من هذا لكن هذا مقاده<sup>1</sup>، فأعلق يدك بما ذكرناه: من أن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف؛ لكن كيف؟ ومن أين؟ فقد تراه على ما أوضحناه. فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه من محتمل القسمة لوجوه التراكيب فاعرفه ولا تستطله؛ فإن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بديء وإلام نحي. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ويأنس به ليكون له سهم منه وحصه فيه! وأما ما أورده السائل في أول هذا السؤال الذي نحن منه على سمت الجواب من علة امتناعهم من تحميل<sup>2</sup> الأصل الذي استعلموا بعض مثله ورفضهم<sup>3</sup> بعضاً نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعَلَّ وفَعَّل وفَعَّلَ - في غير قول<sup>4</sup> أبي الحسن - فجوابه نحو من الذي قدمناه: من تحاميمهم فيه الاستثقال وذلك أنهم كما حموا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول من حيث قدمنا وأرينا كذلك أيضاً توقفوا عن استيفاء جميع تراكيب الأصول من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعياً كان أو خماسياً من مثال إلى مثال في النقص والاختلال كانتقالك في المادة الواحدة من تركيب إلى تركيب أعني به حال التقديم والتأخير لكن

---

1 أي وجه قوده والسير به، يريد أن هذا مذهبه وسبيله. وهو هكذا في أ، ب. وفي ش: "مفاده".

2 كذا في الأصول، وأظهر من هذا في المقام: "تكميل"، وكأنه يريد تحميله كل الوجوه المحتملة فيه باستعمالها.

3 كذا في الأصول، وأصرح من هذا لو قال: "رفضوا".

4 يثبت أبو الحسن الأخفش من أبنية الرباعي فعلاً كجخدب، ولا يرى ذلك جمهرة النحاة.



الثلاثي جاء<sup>1</sup> فيه لخصته جميع ما تحتمله القسمة وهي الاثنا عشر مثالاً إلا مثالاً واحداً فإنه رفض أيضاً لما نحن عليه من حديث الاستثقال وهو فعلٌ وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم. وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي -وهو فعلٌ- هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن فضعف لسكونه عن الاعتماد به حاجزاً على أن بعضهم حكى زئبر<sup>2</sup>، وضئبل<sup>2</sup>، وخرفع<sup>2</sup>، وحكيت عن بعض البصريين "إصبع" وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد باباً ولا يتخذ مثلها قياساً. وحكى بعض الكوفيين ما رأيته مذست وهذا أسهل -وإن كان لا حاجز بين الكسر والضم- من حيث كانت الضمة غير لازمة لأن الوقف يستهلكها ولأنها أيضاً من الشذوذ بحيث لا يعقد عليها باب<sup>3</sup>. فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فعلٌ نحو عنق وطنب وقل عنهم باب فعلٌ نحو إبل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: "واعلم<sup>4</sup> أنه قد يقل الشيء في كلامهم وغيره

---

1 هكذا في أ. وفي ش، وب: "جار"، وقد يكون الأصل: "جاز".

2 الزئبر: هو ما يعلو الثوب الحديد، ويقال له: شوك الثوب، والضئبل: الداهية، والخرفع: القطن. والألفاظ الثلاثة اللغة الشائعة فيها أن تكون على فعال "بكسر الأول والثالث" كزبرج، وورد في الخرفع أن جاءت على خرفع "بضم الأول والثالث" كزبرن. 3 ثبت لفظ "باب" في ش وج. وسقط في أ، ب.

4 اعتمدت في هذا على ما في ج. وفي أ: "واعلم أنه قد ... يقل الشيء إلخ"، وفي ش، ب: "واعلم أنه ... يقل الشيء إلخ". والسبب في هذا الاختلاف أن عبارة الكتاب طويلة ولو ساقها كلها لأورد ما ليس من قصده، ففي ج أورد ما يعنيه من عبارة سيبويه بالمعنى، وفي النسخ الأخرى أورد صدر عبارة سيبويه "واعلم أنه قد" أو "واعلم أنه" وترك بياضاً لما ليس من هم ثم أورد ما يعنيه. على أنه أورد أيضاً بمعناه. وعبارة الكتاب التي تنفق مع مراده هي: "وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضاً"، وهو يريد بقوله كراهية ذلك كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، وقد سبقت في كلامه. وانظر الكتاب ج 2 ص 404.

أثقل منه كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون " فهذا قول والآخر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة فإنها أقوى منها وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات وعجز الألف عن احتمالهن وإن كانت خفيفة لضعفها وقوة الهمزة. وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها.

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي -على قلة حروفه- ما أوله مضموم إلا القليل وإنما عامته على الفتح نحو هل وبل وقد وأن وعن وكم ومن وفي المعتل أو ولو وكى وأي أو على الكسر نحو إن، ومن وإذ. وفي المعتل إي وفي وهي. ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلاً؛ قالوا: هو وأما هم فمحذوفة من همو كما أن مذ محذوفة من منذ. وأما هو من نحو قولك: رأيتهم وكلمتهم فليس شيئاً؛ لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل؛ ألا تراها يستهلكها الوقف وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل. فأما قوله:

فبيناه يشري رحله قال قائل ... لمن جمل رخو الملاط نجيب<sup>1</sup>

فللضرورة والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه. فإن قلت: فقد قال<sup>2</sup>:

أعني على برق أربك وميضه

فوقف بالواو وليست اللفظة قافية وقد قدمت أن هذه المدة مستهلكة في حال الوقف قيل: هذه اللفظة وإن لم تكن قافية فيكون البيت بها مقفى، أو مصرعاً،

---

1 انظر البيت في الخزانة ص 396 ج 2 طبعة بولاق.

2 هو امرؤ القيس في المعلقة.

---

فإن العرب قد تقف على العروض نحوًا من وقوفها على الضرب، أعني مخالفة ذلك

لوقف<sup>1</sup> الكلام المنشور غير الموزون؛ ألا ترى إلى قوله أيضاً:

فأضحى يسح الماء حول كتيفتن

فوقف بالتبوين خلافاً على الوقف<sup>2</sup> في غير الشعر. فإن قلت: فأقصى<sup>3</sup> حال قوله

"كتيفتن" -إذ ليست قافية- أن تجري مجرى القافية في الوقف عليها وأنت ترى الرواة

أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة ونحوها بحرف اللين للوصل، نحو قوله: ومنزلي،  
وحوملي، وشمألي، ومحملي، فقوله " كتيفتن " ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية  
قيل: الأمر على ما ذكرت من خلافه له؛ غير أن هذا أيضًا أمر يخص المنظوم دون  
المنثور؛ لاستمرار ذلك عنهم؛ ألا ترى إلى قوله4:  
أني اهتديت لتسليم على دمنن ... بالغمز غيرهن الأعصر الأولو5  
وقوله6:  
كأن حدود المالكية غدوتن ... خلایا سفین بالنواصف من ددي  
وقوله:  
فمضى وقدمها وكان عادتن ... منه إذا هي عردت إقدامها7

- 
- 1 كذا في ش وب، وفي أ: "لوقوف".
  - 2 كذا في ش وب، وفي أ: "لوقوف".
  - 3 كذا في أ، ج. وفي ش وب: "فأقضى".
  - 4 هو القطامي في قصيدته التي مطلعها:  
إنا محيوك فاسلم أيها الطلل ... وإن بليت وإن طالت بك الطيل  
والبيت الشاهد بلى هذا البيت، وهو يخاطب فيه نفسه، فجائز أن يكون بكسر التاء في  
"اهتديت" وبالضم والفتح، وضبط في أبفتح التاء، وفي ش بكسرها، والغمر: اسم  
موضع.
  - 5 كتب العروض والضرب في هذه الأبيات على مقتضى الرسم العروضي، فرسم التنوين  
نونا، ورسم الوصل، وهذا على ما في أ، وفي ش وب: جرى الرسم فيها على المألوف.
  - 6 هو طرفة في معلقته.
  - 7 هذا البيت قائله لبيد في معلقته. وهو ساقط في أ.

(71/1)

- 
- وقوله1:  
فوالله لا أنسى قتيلاً رزئتھو ... بجانب قوسي ما مشيت على الأرضي2  
وفيها:  
ولم أدر من ألقى عليه رداء هو ... على3 أنه قد سل عن ماجد محضي

وأمثاله كثير. كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه ومخالف أيضًا لوقوف الكلام غير الشعر. ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم القوافي. وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل.

"رجع" وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد: عامته على الفتح إلا الأقل وذلك نحو همزة الاستفهام وواو العطف وفائه ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك. وقليل منه مكسور كباء الإضافة 4 ولامها 4 ولام الأمر ولو عرى ذلك من المعنى الذي اضطره إلى الكسر لما كان مفتوحًا ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضمومًا هربًا من ثقل الضمة. فأما نحو قولك 5: اقتل ادخل استقصي عليه فأمره 6 غير معتد إذ كانت هذه الهمزة إنما يتبلغ بها في حال الابتداء ثم يسقطها الإدراج الذي عليه مدار الكلام ومتصرفه 7.

---

1 هو أبو خراش الهذلي. والقتيل أخوه عروة، وانظر في القصة معجم البلدان في "قوسي".

2 ضبط في الأصول "قوسي" بضم القاف، والذي في المعاجم فتحها وهو اسم موضع بالسراة.

3 في أوياقوت: "سوى" ومعنى هذا أن في البيت روايتين.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "لامه". ولام الإضافة هي لام الجر وكذا باء الإضافة، وحروف الجر يقال لها حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وانظر الكتاب 1/209.

5 سقط في ش، ب.

6 في ش، ب: "فأمر".

7 في ش: "منصرفه".

(72/1)

---

فإن قلت: ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفتة 1 وعنيت بأحواله وتتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها وزعمته مرادًا لها وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعًا وأبيس طينًا من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق الذي لا يصح لذي الرقة والدقة منا أن يتصوره إلا بعد أن توضح له

أخاؤه بل أن تشرح له أعضاؤه؟

قيل له: هيهات! ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم، بأن اختلسوا الحركات اختلاسًا وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو " مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ " مختلسًا لا محققًا<sup>3</sup>؛ وكذلك قوله عز وجل: {أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّبَ الْمَوْتَى} مخفي لا مستوفي، وكذلك قوله عز وجل: {فَتَوَلَّوْا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ} مختلسًا غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة والذي رواه صاحب<sup>3</sup> الكتاب اختلاس هذه الحركة لاحذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روه ساكنًا. ولم يؤت القوم في ذلك

---

1 استشف الشيء: نظر ما وراءه. واستشف الكتاب تأمله.

2 كذا في أبقافين، وفي ش كما في المطبوعة: "مخففا"، بفاءين، وما في ب أقرب إلى ما في ش.

3 يريد سيبويه. وانظر كتابه ص 297 ج 2، وهذا الذي رواه صاحب الكتاب رواه القراء أيضًا، ورووا مع هذا الإسكان. ومن روى الإسكان أبو محمد البيهقي، وهو من هو في القراءة والبصر بالعربية. ومثل أبي محمد ما كان ليرمى بإساءة السمع، وقد روى أدق من هذا وأصنع عن أبي عمرو؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشم الهاء من يهدي والحاء من يخصمون شيئًا من الفتح، وهذا من اللطف بمكان. وانظر النشر 2/216.

(73/1)

---

من ضعف أمانة، لكن أتوا<sup>1</sup> من ضعف دراية. وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه<sup>2</sup> من قول الراجز:

متى أنام لا يؤرقني الكري ... ليلاً ولا أسمع أجراس المطي

باشم القاف من يؤرقني ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن وليست هناك حركة البتة ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ألا ترى أن الوزن من الرجز ولو اعتدت القاف متحركة لصار من الكامل<sup>3</sup>. فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عاداتها أن تستعمل في النطق بها من غير أن يخرجوا إلى حس السمع شيئًا من الحركة

مشبعة ولا مختلصة أعني إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع بغير صوت يسمع هناك لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر ألا ترى 4 إلى مصارفتهم 5 أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها، حتى يخرجوها تارة مختلصة غير مشبعة وأخرى مشمة للعين لا للأذن. ومما أسكنوا فيه الحرف إسكاناً صريحاً ما أنشده 6 من قوله 7:

---

1 يريد أن الإسكان لا وجه له في العربية، ولو كان القراء على دراية بذلك لترددوا في رواية الإسكان. وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعتمد للإسكان تخفيفاً، وأن تسكين المرفوع في نحو يشعركم لغة لتميم وأسد، فلا وجه للإنكار من جهة الدراية. وابن جني في الطعن على القراء في هذا الموطن تابع للمبرد قبله، وهذه نزعة جانبهما فيها الإنصاف، وانظر المرجع السابق.

2 أي صاحب الكتاب. انظر كتابه ص 450 ج 1؛ والكري بكسر الراء وهو الكريّ بشد الباء خففها للضرورة وكذلك المطي. والكريّ: مؤخر الدابة للركوب. وضبط في المطبوعة: "الكري" بفتح الراء وهو خطأ.

3 أي وتوافق الروي في الشطرين آية أنه من الرجز، فإن هذا غير مألوف في الكامل.

4 سقطت هذه العبارة: "ألا ترى" في ش وب وهو مثبتة في أ.

5 يقال: صارف نفسه: صرفها. يريد انصرافهم عن استيفاء الحركة.

6 أي سيبويه وانظر الكتاب ص 297 ج 2.

7 أي الأقيشر الأسدي -وهو المغيرة بن عبد الله- وكان قد سكر فبدت عورته

فضحكت منه امرأته فقال ثلاثة أبيات: هذا البيت، وقبله:

تقول يا شيخ أما تستحي ... من شر بك الخمر على المكبر

فقلت لو باكرت مشمولة ... صفرا كلون الفرس الأشقر

وانظر العيني 4/416، والخزانة 2/279.

(74/1)

---

رحت وفي رجليك ما فيهما ... وقد بدا هنك من المئزر

بسكون النون البتة من "هنك". وأنشدنا أبو علي رحمه الله لجرب:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ... ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب 1

بسكون فاء تعرفكم أنشدنا هذا بالموصل سنة إحدى وأربعين 2 وقد سئل عن قول

الشاعر:

فلما تبين غب أمري وأمره ... وولت بأعجاز الأمور صدور3

وقال الراعي:

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا ... وابنا نزار فأنتم بيضة البلد

وعلى هذا حملوا بيت ليبد:

تراك أمكنة إذا لم أرضها ... أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وبيت الكتاب:

فاليوم أشرب غير مستحقب ... إثمًا من الله ولا واغل4

---

1 "فلا" كذا في ش وب. وفي أ: "ولا" وانظر المخصص 188 ج15، وفي ياقوت في

"نهر تيرى": "ولم". وانظر في بني العم الأغاني 3/ 257 طبعة الدار، والسمط 527.

2 أي بعد الثلاثمائة.

3 هذا البيت لنهشل بن حري، "بفتح الحاء وتشديد الراء مكسورة فياء مشددة".

ورواه صاحب اللسان في "غيب": "فلما رأى أن غب" إلخ. وغب في هذه الرواية فعل.

وفي اللسان في "نأش"، "أنشد يعقوب لنهشل بن حري":

ومولى عصاني واستبد بأمره ... كما لم يطع فيما أشار قصير

فلما رأى ما غب أمري وأمره ... وباءت بأعجاز الأمور صدور

تمنى نبيشًا أن يكون أطاعني ... ويحدث من بعد الأمور أمور

قوله: "تمنى نبيشًا" أي تمنى في الأخير وبعد الفوت أن لو أطاعني وقد حدثت أمور لا

يستدرك بها ما فات، أي أطاعني في وقت لا تنفعه فيه الطاعة، والبيت من شواهد

الكشاف. وانظر حماسة البحري 274.

4 قائله امرؤ القيس وقد أورده في الكتاب ص297 ج2.

(75/1)

---

وعليه ما أنشده1 من قوله:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم2

واعترض أبي العباس في هذا الموضوع3 إنما هو رد للرواية وتحكم على السماع بالشهوة

مجردة4 من النصفة ونفسه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح.

ومنه إسكانهم نحو رسل، وعجز، وعضد، وظرف، وكرم، وعلم، وكتف، وكبد وعصر.  
واستمرار ذلك في المضموم والمكسور، دون المفتوح، أدل دليل -بفصلهم بين الفتحة  
وأختيها- على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها 5 واستخفافهم الآخر 5. فهل هذا  
ونحو إلا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحتقر من الأصوات فكيف بما فوقه من  
الحروف التوام، بل الكلمة من جملة الكلام.  
وأخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني 6 عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني  
عن أبي حاتم سهل 7 بن محمد السجستاني في كتابه الكبير في القراءات قال:

---

1 أنشده، أي صاحب الكتاب وانظر كتابه ص 297 ج 2، وقد اعتمدت في إثبات  
هذه الصيغة على ج. وفي بقية الأصول: "أنشدوه".

2 عجزه:

بالدو أمثال السفين العوم

وانظر المرجع السابق. ونسب هذا الرجز السيرافي في "باب ما يحتمل الشعر" إلى أبي  
نخيلة.

3 كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: "الموضوع".

4 كذا في الأصول الخطية، وفي المطبوعة: "مجردا".

5 كذا في ش وب. وفي أ: "بعضا ... آخر".

6 نسبة إلى قرميسين: بلد بالعجم. وقد ضبطها صاحب القاموس بكسر القاف،  
وصاحب معجم البلدان بفتحها. وإبراهيم هذا قد يكون الذي في طبقات الفراء لابن  
الجزري. ففيها: "إبراهيم بن أحمد بن الحسن بن مهران أبو إسحاق القرماسيني" انظر  
الطبقات ص 7 ج 1. ويقول ابن جني في مقدمة كتابه المختسب عن كتاب أبي حاتم  
السجستاني في القراءات: "أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني عن أبي  
بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم" ومن هذا يبين أن هذين الرجلين كانا من  
القراء.

7 هو إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعروض، قال ابن الجزري: "وأحسبه أول  
من صنف في القراءات". كانت وفاته سنة 255 وانظر طبقات ابن الجزري، رقم  
1403.



قرأ علي أعرابي بالحرم: " طيبي لهم وحسن مآب " فقلت: طوبى فقال: طيبي، فأعدت  
فقلت: طوبى فقال: طيبي فلما طال علي قلت: طوطو قال: "طي طي"1. أفلا ترى إلى  
هذا الأعرابي وأنت تعتقده جافياً كزاً لا دماً ولا طبعاً؛ كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى  
الياء فلم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين، وما ظنك به  
إذا خلي مع سومه2 وتساند إلى سليقيته3 ونجره.

وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي -تقيم4 جوثة-  
فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأدرته5 على الرفع  
فأبي، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك فرفع. فقلت:  
ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً، فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل  
هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته  
من الإعراب، عن ميزة6 وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً. ولو كان كما  
توهمه هذا

---

1 كتب هكذا بفصل الكلمتين فإنه لا يريد تكوين كلمة من هذين المقطعين، وفي هامش  
أ: "طيطي".

2 أي ترك يفعل كيف يشاء وأصل ذلك في الماشية وهي ترسل المرعى ترعى حيث  
شاءت؛ فيقال: خلاها وسومها.

3 كذا في أ. وفي ش وب: "سليقته". وكلاهما صحيح. يقال فلان يقرأ بالسليقية إذا كان  
يقرأ بطبعه لا عن تعلم. والتجر: الأصل والطبيعة.

4 جوثة بضم الجيم وسكون الواو: اسم حي أو موضع نسبت إليه تميم. وتقيم تقرأ  
بالنصب أي أعني، وسمع جرّها على حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه أي صاحب  
تميم، وللكوفيين في الجر توجيه آخر، وانظر الصبان في أول النسب.

5 يقال: أدرت فلانا على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه.

6 هذا الضبط عن أ. وفي اللسان: ماز الشيء ميّزًا وميزة -بكسر الميم- وميّزه: فصل  
بعضه من بعض.

السائل لكثير اختلافه وانتشرت جهاته ولم تنقد مقاييسه. وهذا موضع نفرد له بابًا بإذن الله تعالى فيما بعد. وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض: فيه تقرير الأصول وإحكام معاقدها والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها وبأمثاله تخرج أضغانها وتبعج أحضانها ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ومرزون<sup>1</sup> إليه؛ فاعرفه، فإن أحدًا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل واستعمال ما استعمل. وجماع أمر القول فيه والاستعانة على إصابة غروره<sup>2</sup> ومطاويه لزومك محجة القول بالاستثقال والاستخفاف ولكن كيف وعلام ومن أين فإنه باب يحتاج منك إلى تأن، وفضل بيان وتأت. وقد دقت لك بابه بل خرقت بك حجابيه. ولا تستطل كلامي في هذا الفصل أو ترين أن المقنع فيه كان دون هذا القدر فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للحس مشجعة للنفس.

وأما السؤال عن علة عدل عامر وجاشم وثاعل وتلك الأسماء المحفوظة، إلى فعل: عمر وجشم وثعل وزحل وغدر دون أن يكون هذا العدل في مالك وحاتم وخالد نحو ذلك فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط: أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفًا مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عن وعلى ما اتجه لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله؛ ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل، والإنعام والتصفح؛ فإن

---

1 مرزون: مستندون، من أرزيت إلى الله: استندت.

2 جمع غر، وهو موضع تكسر الثوب أو الجلد، وهو هنا يرادف "مطاويه" وقد ثبت في رسم هذه الكلمة أ، وفي ش وب: "غرره". وفي المطبوعة: "غيره".

---

وجدت غدرًا مقطوعًا به صرت إليه واعتمدته وإن تعذر ذلك، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهبًا تسلكه ومأماً تتورده. فقد أريتك في ذلك أشياء: أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها ثم ميلوا<sup>1</sup> بين الحركات فأخو على الضمة والكسرة لثقلهما، وأجموا<sup>2</sup> الفتحة في غالب الأمر لخفتها

فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم.  
أنشدنا مرة أبو عبد الله الشجري شعراً لنفسه، فيه بنو عوف، فقال له بعض الحاضرين:  
أتقول: بنو عوف أم بني عوف شكاً من السائل في بني وبنو فلم يفهم الشجري ما أراد  
وكان في ثنایا السائل فضل فرق 3، فأشبع الصوت الذي يتبع الفاء في الوقف فقال  
الشجري مستنكراً لذلك: لا أقوى في الكلام على هذا النفخ.  
وسألت غلاماً من آل المهيا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها فقلت:  
أكذا أم كذا فقال: " كذا بالنصب لأنه أخف " فجنح إلى الخفة وعجبت من هذا مع  
ذكره النصب بهذا اللفظ. وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد  
الذي يقال له النصب مما يتغنى به الركبان. وسنذكر فيما بعد باباً نفصل فيه بين ما يجوز  
السؤال عنه مما 4 لا يجوز ذلك فيه بإذن الله.

- 
- 1 يقال: ميل بين الأمرين: تردد فيهما أيهما يأخذ.
  - 2 كذا في أ، ب. وفي ش والمطبوعة: "أحموا"، وإجمام الفتحة: تركها؛ يقال: أجم البئر، تركها يجتمع ماؤها، فلا يستقي منها. وأحمى لغة في حمى، يقال: أحمى عرضه: جماه.
  - 3 القرق - بالتحريك - تباعد ما بين الشينين؛ كالفلج.
  - 4 كذا في الأصول، والأسلوب المعروف في هذا أن يقال: وما لا يجوز.

(79/1)

---

ومما يدل على لطف القوم ورقتهم مع تبذلهم وبذاذة ظواهرهم؛ مدحهم بالبساطة  
والرشاقة، وذمهم بضدها من الغلظة والغباوة 1، ألا ترى إلى قولها 2:  
فتى قد قد السيف لا متآرف ... ولا رهل لباته وبآدله  
وقول جميل في خبر 3 له:  
وقد رابني من جعفر أن جعفرًا ... يبت هوى ليلى ويشكو هوى جمل  
فلو كنت عذري الصباية لم تكن ... بطيناً وأنساك الهوى كثرة الأكل  
وقول عمر:  
قليلاً على ظهر المطية ظله ... سوى ما نفى عنه الرداء الخبر 4  
وإلى الأبيات المحفوظة في ذلك وهي قوله 5:  
ولقد سریت على الظلام بمغشم ... جلد من الفتیان غیر مثقل

وأظن هذا الموضع لو جمع لجاء مجلدًا عظيمًا.

1 في ش: "القساوة".

2 يريد زينب أخت يزيد بن الطثيرة -بفتح الطاء والمثلثة- من كلمة هلا ترثيه بها، ويقال: البيت للعجير السلوي، يرثي رجلا من بني عمه، وهو في الحماسة في شعر العجير ببعض تغيير، والمتآزف من الرجال: القصير، أو الضعيف الجبان، وضبط في أ، ب، متآزف على متفعل. وهو خطأ. وانظر في المروية الأمالي 99/2.

3 وهو أنه أضاف رجلا وقدم له طعامًا شهياً، فجعل الرجل يحدث جميلاً عن بنت عم له يحبها ويأكل حتى أتى على الطعام، فقال هذا الشعر، وقد أورد القالي في الذيل 207 البيتين ببعض تغيير من غير عزو. وانظر السمط 96 وأورد في الكامل 91-6:

"وأنشدت لأعرابي":

وقد رابني من زهدم أن زهدما ... يشد على خبزي ويكي على جمل  
فلو كنت عذري العلاقة لم تكن ... سمينا وأنساك الهوى كثرة الأكل  
4 من قصيدته التي مطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر ... غداة غد أم رائج فمهجو  
وقوله: "قليلًا" كذا في ج، والأغاني 1/82 طبعة الدار، وفي سائر الأصول: "قليل"،  
هو وصف لـ"رجلا" في البيت قبله، وهو:

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت ... فيضحى وأما بالعشي فيحضر  
5 يريد أبا كبير الهذلي، والبيت من قصيدة له في الحماسة.

(80/1)

وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هاربًا متعسفًا قال: أذم1 لنا غلام -أحسبه قال من طيء- من بادية الشام، وكان نجيبًا متيقظًا، يكنى أبا الحسين ويخاطب بالأمر فبعدنا عن الماء في بعض الوقت فأضر ذلك بنا قال: فقال لنا ذلك الغلام: على رسلكم فإني أشم رائحة الماء. فأوقفنا2 بحيث كنا وأجرى فرسه فتشرف3 ههنا مستشفًا4 ثم عدل عن ذلك الموضع إلى آخر مستروحًا للماء ففعل ذلك دفعات ثم غاب عنا شيئًا وعاد إلينا فقال: النجاة والغنيمة سيروا على اسم الله تعالى فسرنا معه قدرًا من الأرض صالحًا فأشرف بنا على بئر فاستقينا وأروينا. ويكفي من ذلك ما

حكاية 5 من قول بعضهم لصاحبه: ألا تا فيقول الآخر مجيباً له: بلى فا وقول الآخر:

قلنا لها قفي لنا قالت قاف

ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: " رب إشارة أبلغ من عبارة " نعم وقد يحذفون بعض الكلم

استخفافاً حذفاً يخل بالبقية ويعرض لها الشبهه6؛ ألا ترى إلى قول علقمة:

كأن إبريقهم ظبي على شرف ... مفدم بسبا الكتان ملثوم7

---

1 أي أخذ له الذمة والأمان. وهو هكذا في أ. وفي بقية الأصول: "إذ مر"، ولا معنى له

في هذا الموضع.

2 في ش: "فوقفنا".

3 فتشرف: فتطلع.

4 مستشفاً: متأملاً.

5 أي سبويه، وانظر ما تقدم في ص31.

6 كذا في ب. وفي أ: "الشبهة".

7 المفدم: الذي على فمه خرقة، وملثوم متلفف بها من تلثم بعمامته إذا شدها على

فمه. و"ملثوم" كذا في اللسان وهو رواية في البيت. والرواية الأخرى: "مرثوم".

والمرثوم: الذي قد رثم أنفه وكسر، والبيت من قصيدة مفضلية.

(81/1)

---

أراد: بسبائب 1. وقول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبان

أراد المنازل. وقول الآخر 2:

حين ألفت بقاء بركها ... واستحر القتل في عبد الأشل 3

يريد عبد الأشهل من الأنصار، وقول أبي داود:

يذرين جندل حائر لجنوبها ... فكأثما تذكى سنا بركها الحبا

أي تصيب بالحصى في جريها جنوبها وأراد الحباحب 4 وقال الأخطل:

أمست منها بأرض ما يبلغها ... بصاحب الهم إلا الجسرة الأجد 5

قالوا: يريد منازلها ويجوز أن يكون منها قصدها 6.

---

- 1 واحدها سبيبة، وهي الشقة البيضاء من الثوب. ويقول ابن سيده في المخصص ج15 ص167 بعد أن أورد عجز بيت علقمة: "قيل: إنه أراد السبائب فحذف، وهو من شاذ الحذف. وقيل إن السبا هي السبائب، وليس على الحذف".
- 2 هو ابن الزبيري، كما في اللسان مادة "برك"، وانظر ترجمته في الأغاني ج14 ص11.
- 3 من قصيدة قالها في غزوة أحد، وهو يومئذ مشرك يفتخر فيها بهزيمة المسلمين وانتصار قريش. وقبله:
- ليت أشياخي ببدر شهدوا ... جزع الخرج عن وقع الأسل  
وقوله: "حين ألفت" يروى "حين حكى" والضمير فيهما للحرب، والبرك: وسط الصدر أي حين أناخت الحرب فيهم. وانظر السمط 387 وسيرة ابن هشام في غزوة أحد.
- 4 وهو يريد فار الحباحب، وهي نار ضعيفة، والحباحب دويبة تطير كالشرارة أضيف إليه النار، وقيل فيه غير ذلك.
- 5 من قصيدته التي مطلعها:
- حلت ضيرة أمواه العداد وقد ... كانت تحل وأدنى دارها ثكد  
وقبل البيت:
- يا ليت أخت بين دب يريع بها ... صرف النوى فينام العائر السهد  
وانظر الديوان 169.
- 6 وأنت الفعل لأن المني اكتسب التأنيث من المضاف إليه، على حد قولهم: قطعت بعض أصابعه، أو أن في "أمسيت" ضمير من يتحدث عنها، وجملة "مناها بأرض ... " هي الخبر. وانظر اللسان في "منا".

(82/1)

---

ودع هذا كله، ألم تسمع إلى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول فمن ذلك قولك: كم مالك ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً لأنه غير متناه فلما قلت: " كم " أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة. وكذلك أين بيتك؛ قد أغنتك "أين " عن ذكر الأماكن كلها. وكذلك من عندك قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم. وكذلك متى تقوم قد غنيت بذلك عن ذكر

الأزمة على بعدها. وعلى هذا بقية الأسماء من نحو: كيف وأي وأيان وأنى. وكذلك الشرط في قولك: من يقيم معه فقد كفك ذلك من ذكر جميع الناس ولولا هو لاحتجت أن تقول: إن يقيم زيد أو عمرو أو جعفر أو قاسم ونحو ذلك، ثم تقف حسيراً مبهوراً ولما 1 تجد إلى غرضك سبيلاً. وكذلك بقية أسماء العموم في غير الإيجاب: نحو أحد وديار وكتيع وأرم وبقية الباب. فإذا قلت: هل عندك أحد أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد أو عمرو أو جعفر، أو سعيد أو صالح فتطيل ثم تقصر إقصار المعتزف الكليل وهذا وغيره أظهر أمراً وأبدى صفحة وعنواناً. فجميع ما مضى وما نحن بسبيله مما أحضرناه، أو نبهنا عليه فتركناه شاهد بإثبات القوم قوة إيجازهم وحذف فضول كلامهم. هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يكونون ويحتاطون وينحطون في الشق 2 الذي

---

1 كذا في أ. وفي ش وب: "لم".

2 في ج: "الشيء". وقوله: "ينحطون في الشق الذي يؤمون" أي يجتهدون فيه ويبدلون فيه وسعهم؛ من قولهم: انخطت الناقة في سيرها: أسرع، وانخط في هوى فلان: سارع إلى إرضائه.

(83/1)

---

يؤمنون، وذلك في التوكيد نحو جاء القوم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون 1؛ وقد قال جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زاداً 2

فزاد الزاد في آخر البيت توكيداً لا غير.

وقيل لأبي عمرو: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ 3. قيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم ليحفظ 4 عنها.

واعلم أن العرب -مع ما ذكرنا- إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد. ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملاها، ودالة على أنها إنما تجشمتها لما عنائها هناك وأهمها؛ فجعلوا تحمل ما في ذلك على العلم بقوة الكلفة فيه دليلاً على إحكام الأمر فيما هم عليه.

ووجه ما ذكرناه من ملالتها الإطالة -مع مجيئها بها للضرورة الداعية إليها- أنهم لما

أكدوا فقالوا: أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون، لم يعيدوا أجمعون البتة فيكرروها فيقولوا: أجمعون، أجمعون، أجمعون، فعدلوا عن إعادة جميع الحروف إلى البعض تحامياً -مع الإطالة- لتكرير الحروف كلها.

فإن قيل: فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها، دون سائر حروف الكلمة قيل: لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها وذلك أنها لام فهي قافية لأنها آخر حروف الأصل فجاء بها؛ لأنها مقطع الأصول والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع لا على المبدأ، ولا المحشى 4.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب، ج سقط هذا اللفظ.

2 من قصيدة له في مدح عمر بن عبد العزيز. وانظر الخزانة 4 / 110 والديوان 1 / 53.

3 كذا في ج. وفي أ: "لتبليغ"، وكتب فوقه "لتؤكد" ويبدو أن هذا تفسير لتبليغ أو إشارة لنسخة أخرى. وفي ش، ب: "لتؤكد".

4 في ش: "ليخفف".

5 "المحشى": مكان الحشو. ويراد به وسط الكلمة.

(84/1)

---

ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع وفي السجع كمثل ذلك. نعم، وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها والعناية بها أمس والحشد عليها أوفى وأهم. وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه.

ألا تعلم كيف استجاوزا الجمع بين الياء والواو ردفين نحو: سعيد، وعمود. وكيف استكرهوا اجتماعهما وصلين نحو قوله: "الغراب 1 الأسود" مع قوله أو "مغتدى" 1 وقوله في "غدى" 1 وبقية قوافيها وعلة جواز اختلاف الردف وقبح اختلاف الوصل هو حديث التقدم والتأخر لا غير. وقد أحكمنا هذا الموضوع في كتابنا المعرب -وهو تفسير قوافي أبي الحسن- بما أغنى عن إعادته هنا. فلذلك جاءوا لما كرهوا إعادة جميع حروف أجمعين بقافيتها؛ وهي العين لأنها أشهر حروفها إذ كانت مقطعة لها. فأما الواو والنون فرائدتان لا يعتدان 2 لحذفهما في أجمع وجمع وأيضاً فلأن الواو قد تترك فيه إلى الياء، نحو أجمعون وأجمعين. وأيضاً لثبات النون وحذفها أخرى، في غير هذا الموضوع،



فلذلك لم يعتدوا مقطعا.

1 من قصيدة النابغة التي أولها:

أمن آل مية رائح أو مغند ... عجلان ذا زاد وغير مزود  
ويقوله فيها:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا ... وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
لا مرحبا بغد ولا أهلا به ... إن كان تفريق الأحبة في غد

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "لا يعتد بحذفهما" وهذا غير ظاهر المعنى، وما أثبتته هو الصحيح، ويقرأ يعتدان بالبناء للمفعول، أي لا يحسبان؛ يقال: عدته واعتده في معنى واحد. ويقرأ أيضًا بالبناء للفاعل؛ يقال: عدته فاعته. وفي ج: "ولم يعتدوا بالواو والنون لزيادتهما وسقوطهما في أجمع وجمع" وهي ظاهرة.

(85/1)

فإن قلت: إن هذه النون إنما تحذف مع الإضافة وهذه الأسماء التوابع نحو "أجمعين وبابه" مما لم تسمع إضافته فالنون فيها ثابتة على كل حال فهلا اقتصر عليها، وقفيت الكلم كلها بها.

قيل: إنما 1 وإن لم يضاف هذا الضرب من الأسماء فإن إضافة هذا القبيل من الكلم في غير هذا الموضع مطردة منقادة نحو: مسلموك وضاربو زيد وشاتموا جعفر، فلما كان الأكثر فيما جمع بالواو والنون إنما هو جواز إضافته حمل الأقل في ذلك عليه وألحق في الحكم به.

فأما قولهم: أخذ المال بأجمعه فليس أجمع هذا هو أجمع من قولهم: جاء الجيش أجمع وأكلت الرغيف أجمع من قبل أن أجمع هذا الذي يؤكد به لا يتكرر 2 هو ولا ما يتبعه أبداً نحو أكتع، وجميع هذا الباب، وإذا لم يجوز تنكيره كان من الإضافة أبعد إذ لا سبيل إلى إضافة اسم إلا بعد تنكيره وتصوره كذلك. ولهذا لم يأت عنهم شيء من إضافة أسماء الإشارة ولا الأسماء المضمرة إذ ليس فيها ما ينكر. ويؤكد ذلك عندك أنهم قد قالوا في هذا المعنى: جاء القوم بأجمعهم بضم الميم فكما أن هذه غير تلك لا محالة فكذلك المفتوحة الميم هي غير تلك. وهذا واضح.

وينبغي أن تكون "أجمع" هذه المضمومة العين 3 جمعاً مكسراً لا واحداً مفرداً من حيث

كان هذا المثال مما يخص التفسير دون الأفراد وإذا كان كذلك فيجب أن يعرف خبر واحد ما هو. فأقرب ذلك إليه أن يكون جمع "جمع" من قول

---

1 الضمير للقصة؛ على حد قوله تعالى: {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ} .

2 كذا في الأصول الخطية. وفي المطبوعة: "ينكر".

3 وهي الميم في هذه الكلمة.

(86/1)

---

الله سبحانه {سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ} . ويجوز عندي أيضًا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة وعليه حمل أبو عبيدة قول الله تعالى {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ} أنه جمع أشد، على حذف الزيادة. قال: وربما استكروها على حذف هذه الزيادة في الواحد، وأنشد بيت عنتر 1:

عهدي به شد النهار ...

أي أشد النهار، ويعني أعلاه وأمتعته وذهب سيبويه في أشد هذه إلى أنها جمع شدة كنعمة وأنعم. وذهب أبو عثمان 2 فيما رويناه عن أحمد 2 بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحد له. ثم لنعد فنقول: إنهم إذا كانوا في حال إكثارهم وتوكيدهم مستوحشين منه مصانعين 3 عنه علم أنهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى وفيه أرغب؛ ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام: من كثرة الحذوف كحذف المضاف وحذف الموصوف والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التصريح. فهذا ونحوه - مما يطول إيراده وشرحه - مما يزيل الشك عنك في رغبتهم فيما خف وأوجز عما طال وأمل، وأنهم متى اضطروا إلى الإطالة لداعي حاجة أبانوا عن ثقلها عليهم، واعتدوا بما كلفوه من ذلك أنفسهم وجعلوه كالمنبهة على فرط عنايتهم وتمكن الموضع عندهم، وأنه ليس كغيره مما ليست له حرمة ولا النفس معنية به.

---

1 في المعلقة، وتتمته:

... .. كأنما ... خضب البنان ورأسه بالعظم

2 أبو عثمان المازني، كانت وفاته سنة 249هـ وأحمد بن يحيى ثعلب وكانت وفاته

291، ويقضي هذا النص أن ثعلبًا أخذ عن المازني. وجاء في سر الصناعة في حرف

الباء: "أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، قال: قال أبو عثمان يعني المازني ...  
"، وأحمد بن يحيى الذي يروي عنه محمد بن الحسن هو ثعلب بلا ريب.  
3 المصانعة: المداراة. وقد ضمن "مصانعين" معنى النفور والبعد فعدها بعن.

(87/1)

نعم، ولو لم يكن في الإطالة في بعض الأحوال إلا الخروج إليها عما قد ألف ومل من  
الإيجاز لكان مقنعاً.  
ألا ترى إلى كثرة غلبة الباء على الواو في عام الحال ثم مع هذا فقد ملوا ذلك إلى أن  
قلبوا الباء واوًا قلبًا ساذجًا أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال  
فإن المحبوب إذا كثُر مُلّ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم 1: "يا أبا هريرة زر غبًا  
تردد حبًا"، والطريق في هذا بحمد الله واضحة مهيع. وذلك الموضع الذي قلبت فيه  
الياء واوًا على ما ذكرنا لام فعلٍ إذا كانت اسمًا من نحو: الفتوى والرعى 2 والثنوى 2  
والبقوى 2 والتقوى والشروى 2 والعوى "لهذا النجم". وعلى ذلك أو قريب منه قالوا:  
عوى الكلب عوة. وقالوا: الفتوة وهي الياء وكذلك التذوة 3. وقالوا: هذا أمر  
مضنّ عليه وهي المضوء 4، وإنما هي من مضيت لا غير.  
وقد جاء عنهم: رجل مهوب وبُرّ مكول 5 ورجل مسور به 6. فقياس هذا كله على قول  
الخليل أن يكون مما قلبت فيه الياء واوًا؛ لأنه يعتقد أن المحذوف من هذا ونحوه إنما هو  
واو مفعول لا عينه وأنسه بذلك قولهم: قد هوب، وسور به وكول.  
واعلم أنا -مع ما شرحنا وعيننا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه،  
والحاقها بعلل الكلام- لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها

1 رواه الطبراني وغيره. وله أسانيد حسان، انظر شرح الجامع الصغير، وقوله: "غبًا" أي  
وقتًا بعد وقت، وانتصابه على الظرف، وانتصاب "حبًا" على التمييز والتفسير، وانظر  
البلوي 151/2.

2 الرعى: بمعنى المراعاة والحفظ. والثنوى: اسم من الاستثناء، والبقوى: اسم بمعنى  
الإبقاء، والشروى: المثل. وقد جعل المؤلف الإبدال في هذا الباب ساذجًا أو كالساذج  
وإن كان للفرق بين الاسم والصفة لما كان غير مبني على الاستثقال والاستخفاف الذي  
هو الأصل في حديث الإعلال.

- 3 من الندى، وهو ما يسقط بالليل من الليل.
- 4 المضواء "بضم الميم": التقدم.
- 5 هذه لغة بني أسد. ومكول مفعول من الكيل.
- 6 رجل مسور به. وكذا طريق مسور فيه، وهما من السير.

(88/1)

براهين المهندسين غير أنا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لا بد منه؛ لأن النفس لا تطبق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له.

الأول - وهو ما لا بد للطبع منه: قلب الألف واوًا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويثر وفي ضارب: ضويرب. وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيه: قريطيس وقراطيس. فهذا ونحوه مما لا بد منه؛ من قبل أنه ليس في القوة ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة<sup>1</sup> الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة. فقلب الألف على هذا الحد علتها الكسرة والضمة قبلها. فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ولا توقف للنفس عنها. وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: عصيفير وعصافير؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؛ وذلك بأن تقول عصيفور وعصافور. وكذلك نحو: موسر وموقن وميزان وميعاد لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه وأمكنك منه وذلك قولك: موزان وموعاد وميسر وميقن. وكذلك ربح وقيل قد كنت قادرًا أن تقول: قول وروح لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ومثله لا يكون. ومن المستحيل جمعك<sup>2</sup> بين الألفين المدتين نحو ما صار إليه قلب لام

---

1 هذا القيد للاحتراز عن الألف اليابسة، وهي الهمزة، وقد يعبر عن الألف المدة بالألف اللينة.

2 بعد أن ساق سيبويه مذهب يونس وناس من النحويين في تأكيد المسند إلى الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة فيقال عندهم: اضربان زيدا واضربنان زيدا قال: "ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون، وهو قياس قولهم؛ لأنهما تصير ألفا فإذا

اجتمعت ألفان مد الحرف، وترى سيبويه يتصور اجتماع ألفين: وفي السيرا في أن الزجاج كان ينكر هذا. وسيشير المؤلف إلى هذا في ص 94، وانظر الكتاب 157 / 2.

(89/1)

كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة وهو خطأ كساء، أو قضا، فهذا تنوهمه تقديرًا ولا تلفظ به البتة. قال أبو إسحاق يومًا لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين - ومد الرجل الألف في نحو هذا، وأطال - فقال له أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدة.

وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة وإذا كان ما قبل الثانية ساكنًا كان ذلك نقصًا في الشرط لا محالة. فأما قول أبي العباس في إنشاد سيبويه 1:

دار لسعدى إذ ه من هواكا

إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة؛ لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنًا متحركًا في حال 2، فخطأ عندنا. وذلك أن الذي قال: " إذ ه من هواك " هو الذي يقول في الوصل: هي قامت، فيسكن الياء، وهي لغة 3 معروفة، فإذا حذفها في الوصل اضطرابًا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال: هي، فصار الحرف المبدوء به غير الموقوف عليه فلم يجب من هذا أن يكون ساكنًا متحركًا في حال وإنما كان قوله: " إذ ه " على لغة من أسكن الياء لا لغة من حركها من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال. والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها. وعلى هذا قبح قوله:

1 انظر الكتاب 9 / 1.

2 يريد أن بقاء الضمير المنفصل على حرف واحد يعرضه للسكون عند الوقف عليه والتحرك عند البدء به، وهو عرضة للبدء مع الوقف دائمًا؛ فمن هنا جاءت الاستحالة التي زعمها المبرد. ويرد ابن جني على المبرد بأن الوقف يقضي برد المحذوف؛ فيكون الوقف عليه وتسكينه، فأما الحرف الباقي فلا يعرض له السكون.

3 هي لغة بعض بني أسد وقيس يقولون: هي فعلت؛ بإسكان الياء.

(90/1)

---

لم يك الحق سوى أن هاجه ... رسم دار قد تعفى بالسرر<sup>1</sup>  
لأنه موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك: لم يكن الحق.  
وعلة جواز هذا البيت ونحوه مما حذف فيه ما يقوى بالحركة، هي أن هذه الحركة إنما هي  
لالتقاء<sup>2</sup> الساكنين وأحداث التقائهما ملغاة غير معتدة فكأن النون ساكنة وإن كانت لو  
أقرت حركت، فإن لم تقل بهذا لزمك أن تمتنع من إجماع العرب الحجازيين على قولهم:  
أردد الباب واصبب الماء واسلل السيف. وأن تحتج<sup>3</sup> في دفع ذلك بأن تقول: لا أجمع  
بين مثلين متحركين. وهذا واضح.  
ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم، فإن طريق الحس  
موضع تتلاقى عليه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر، وذلك قولهم: "آرد"  
للدقيق<sup>4</sup> و "ماست" للبن<sup>4</sup>؛ فيجمعون بين ثلاثة سواكن. إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما  
كان ساكنه الأول<sup>5</sup> ألفاً، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت "  
ماست" كأنها مَسَتْ.

- 
- 1 هذا البيت لشاعر جاهلي، اسمه حسيل -بضم الحاء وفتح السين- بن عرفة  
وضمير "هاجه" عائد إلى العاشق في بيت قبله. و"وتعفى" أي الرسم، وفي أكتب فوقه  
"تعفت" أي الدار، وهي رواية. والسرر -بفتحتين- اسم واد يدفع من اليمامة إلى  
حضر موت. وانظر الخزانة ص 72 ج 4 ونوادر أبي زيد الأنصاري ص 77. وفيها "على"  
بدل "سوى". وبعد هذا البيت في ج:  
غير الجدة من عرفانه ... خرق الريح وطوقان المطر
  - 2 كذا في أ، ج، وفي ش: "لانتقاء".
  - 3 في الأصول: "تجنح" وما أثبتته أنسب لقوله: "بأن تقول".
  - 4 سقطت هاتان عبارتان: "للدقيق" و"البن" في أ، وأثبتتا في ش، ب.
  - 5 أورد الجاربردي في شرحه للشافية 151 مما اجتمع فيه ثلاث سواكن في كلام العجم  
"كوشت وبيست"، والساكن الأول فيهما ليس ألفاً. وكرشت -بكاف فارسية- اللحم،  
وبيست يقابل في العربية اسم العدد عشرين.

فإن قلت: فأجز على هذا الجمع بين الألفين المدتين واعتقد أن الأولى منهما كالفتحة قبل الثانية.

قيل: هذا فاسد؛ وذلك أن الألف قبل السين في "ماست" إذا أنت استوفيتها أدت إلى شيء آخر غيرها مخالف لها، وتلك حال الحركة قبل الحرف: أن يكون بينهما فرق 1، ولو تجشمت نحو ذلك في جمعك في اللفظ بين ألفين مدتين، نحو كساء، وحمراء، لكان مضافاً إلى اجتماع ساكنين أنك خرجت من الألف إلى ألف مثلها وعلى سمتها، والحركة لا بد لها أن تكون مخالفة للحرف بعدها، هذا مع انتقاض القضية في سكون ما قبل الألف الثانية.

ورأيت مع هذا أبا علي - رحمه الله - كغير المستوحش من الابتداء بالسكان في كلام العجم. ولعمري إنه لم يصح بإجازته لكنه لم يتشدد فيه تشدده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالسكان. قال: وذلك أن العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال السكان، وإن كان في الحقيقة متحرّكاً يعني همزة بين بين. قال: فإذا كان بعض المتحرّك لمضارعتة السكان لا يمكن الابتداء به فما الظن بالسكان نفسه! قال: وإنما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزمزمة<sup>2</sup>، يريد أنها لما كثر ذلك فيها ضعفت حركاتها وخفيت. وأما أنا فأسمعهم<sup>3</sup> كثيراً إذا أرادوا المفتاح قالوا: "كليد" فإن لم تبلغ الكاف أن تكون

---

1 ثبت هذا اللفظ في أ، ج، وسقط في ش، ب.

2 الزمزمة: كلام المجوس عند أكلهم، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشقة إنما هو صوت يديرونه في خياشيمهم وحلوقهم فيفهم بعضهم عن بعض، وفي الحديث أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أحد عماله في أمر المجوس أن ينهاهم عن الزمزمة.

3 أي الفرس ومن يتكلم بلسانهم.

---

ساكنة، فإن حركتها جد مضعفة، حتى إنها ليخفى حالها عليّ، فلا أدري أفتحة هي أم كسرة، وقد تأملت ذلك طويلاً فلم أحل<sup>1</sup> منه بظائل. وحدثني أبو علي رحمه الله قال: دخلت "هيتا" 2 وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد

فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها قبل؛ فعجبت منها وأقمنا هناك أيامًا، إلى أن صلح الطريق للمسير، فإذا أنني قد تكلمت مع القوم بها، وأظنه قال لي: إنني لما بعدت عنهم أنسيتهما.

ومما نحن بسبيله مذهب<sup>3</sup> يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في التثنية، وجماعة النساء، وجمعه بين ساكنين في الوصل، نحو قوله: اضربان زيدًا، واضربنان عمرًا، وليس ذلك - وإن كان في الإدراج - بالمتنع في الحس، وإن كان غيره أسوغ فيه منه<sup>4</sup>، من قبل أن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها ألا ترى إلى اطراد نحو: شابة، ودابة، وادهامت، والضالين.

فإن قلت: فإن الحرف لما كان مدغمًا خفي، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد وليست كذلك نون اضربان زيدًا، وأكرمنان جعفرًا، قيل: فالنون الساكنة أيضًا حرف خفي فجرت لذلك نحوًا من الحرف المدغم وقد قرأ نافع: "مَحْيَايَ وَمَمَاتِي" بسكون الياء من "مَحْيَايَ" وذلك لما نحن عليه من حديث الخفاء والياء المتحركة إذا وقعت بعد الألف احتيج لها إلى فضل اعتماد وإبانة وذلك قول الله تعالى {وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ} ولذلك يحض المبتدئون والمتلقنون على إبانة هذه الياء لوقوعها بعد الألف، فإذا

---

1 لم أحل منه بطائل: لم أظفر ولم أستفد منه كبير فائدة.

2 هي بلدة على الفرات من نواحي بغداد، ذات نخل كثير وخيرات واسعة.

3 انظر الكتاب 157 ج 2.

4 كذا في أ، ب، وفي ش: "منه فيه".

---

كانت من الخفاء على ما ذكرنا وهي متحركة ازدادت خفاء بالسكون نحو محياي فأشبهت حينئذ الحرف المدغم. ونحو من ذلك ما يحكى عنهم من قولهم: "التقت حلقتا البطان" بإثبات الألف ساكنة في اللفظ قبل اللام، وكأن ذلك إنما جاز ههنا لمضارعة اللام<sup>1</sup> النون؛ ألا ترى أن في مقطع اللام غنة كالنون وهي أيضًا تقرب من الياء حتى يجعلها بعضهم في اللفظ ياء، فحملت اللام في هذا على النون كما حملت أيضًا عليها في لعلني، ألا تراهم كيف كرهوا النون من لعلني مع اللام، كما كرهوا النون في إنني



وعلى ذلك قالوا: هذا بِلُؤْسَفَرٍ وبِلْيُ سفرٍ 2، فأبدلوا الواو ياء لضعف حجز اللام كما أبدلوا "في قَنِية" ياء لضعف حجز النون، وكأن "قنية" -وهي عندنا من "قنوت" - و "بِلْيَا" أشبه من عَذَى 3 وصبيان، لأنه لا غنة في الذال والباء 4. ومثل "بلي" قولهم: فلان من عَليهِ الناس، وناقَة عَلَيَان 5. فأما إبدال يونس هذه النون في الوقف أَلْفَا وجمعه بين ألفين في اضربا، واضربنا، فهو الضعيف المستكره الذي أباه أبو إسحاق وقال فيه ما قال 6.

ومن الأمر الطبيعي الذي لا بد منه ولا وَغَى 7 عنه، أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيسكن الأول منهما في الإدراج فلا يكون حينئذ بد من الإدغام،

---

1 أي فأشبه اجتماع الساكنين في "حلقنا البطان" اجتماعهما في اضربان على رأي يونس.

2 هكذا بتقديم الواوي على اليائي في أ، ج. وفي ش، ب بتقديم اليائي. وبلو سفر، وبلي سفر: بلاء السفر والتجارب وحنكته مداورة الشئون.

3 العذى: الزرع لا يسقى إلا من ماء المطر لبعده عن الياء والعيون، وقد جعل ابن جني الياء فيه مبدلة من الواو، وهذا رأي في اللغة، ويرى بعضهم كصاحب القاموس أن الياء أصلية فيه.

4 هكذا بالياء الموحدة كما في أ، ب. وفي ش والمطبوعة "بالياء" وهو تصحيف، والمراد الذال في عَذَى والباء في صبيان.

5 يقال: ناقَة عليان أي مشرفة، وصوت عليان: جهير.

6 انظر ص 90 من هذا الكتاب.

7 يقال: لا وعى لي عن هذا الأمر؛ أي لا بد لي منه.

(94/1)

---

متصلين كانا أو منفصلين. فالمتصلان نحو قولك: شد وصب وحل فالادغام واجب لا محالة ولا يوجدك اللفظ به بدًّا منه. والمنفصلان نحو قولك: خذ ذاك ودع عامرا. فإن قلت: فقد أقدر أن أقول: شدد وحلل فلا أدغم، قيل: متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة ما وكلامنا إنما هو على الوصل. فأما قراءة عاصم: "وقيل من راق" ببيان النون من "من" فمعيب في الإعراب، معيب في الأسماع وذلك أن النون الساكنة

لا توقف في وجوب ادغامها في الراء نحو: من رأيت ومن رآك فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة، لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضًا ألا ترى إلى قول عدي 2:

من رأيت المنون عرين أم من ... ذا عليه من أن يضام خفير 3  
بادغام نون "من" في راء رأيت. ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادغام {مَنْ رَاقٍ} وغيره مما تلك سبيله. وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ: "فإذا هبتلقف" 4، بادغام تاء تلقف. وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره فإذا صاراً معاً ههنا كالجزم الواحد فجرى "هيت" في اللفظ مجرى خدب وهجف ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدر الابتداء بالساكن، أعني تاء المضارعة من "تتلقف". فاعرف ذلك. وأما المعتلان فإن كانا مدين منفصلين فالبيان لا غير، نحو: في يده وذو وفرة،

---

1 كذا في ش. وفي أ، ب: "الاستماع"، وقد كان خيرا لابن جني أن ينزه لسانه عن الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول -عليه الصلاة والسلام- وغاب عنه أن عاصمًا -وتبعه حفص- يسكت على "من" سكتة لطيفة ثم يبتدئ "راق" وعلى ذلك فلا سبيل إلى الإدغام، وهذه السكتة قصد بها دفع اللبس وألا يتوهم أن "من راق" هي مَرَّاق فعال من مرق، وانظر النشر 1/ 419 طبعة دمشق، والآلوسي والقرطبي في تفسير سورة القيامة.

2 يريد عدي بن زيد، وانظر القصيدة في الأغاني ص 128 ج 2 طبعة الدار.  
3 عرين: أي تركن وأهملن؛ تقول: عربت الشيء خليته وأهملته. وفي اللسان في "منن": "عرين" في مكان "عرين"، وفي رواية الأغاني مكانهما: خلدن.  
4 هو البزي كما في البحر المحيط ص 363 ج 4. ويريد قوله تعالى: {وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ} آية 117 سورة الأعراف.

(95/1)

---

وإن كانا متصلين ادغما نحو: مرضية ومدعوة فإن كان الأول غير لازم فك في المتصل أيضًا نحو قوله:  
بان الخليط ولو طووعت ما بانا 1  
وقول العجاج:

وفاحم دووى حتى اعلنكسا2

ألا ترى أن الأصل داويت وطاوعت فالحرف الأول إذاً ليس لازماً. فإن كانا بعد الفتحة ادغما لا غير متصلين ومنفصلين وذلك نحو: قو وجو وحي وعي ومصطفو واقد وغلامي ياسر؛ وهذا ظاهر.

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه؛ "وما لا يجري مجرى التحيز إليه والتخير له"3. وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول وفيه يطول السؤال والخوض وقد تقدم صدر منه ونحن نغترق4 في آتي الأبواب جميعه ولا قوة إلا بالله فأما إن استوفينا في الباب الواحد كل ما يتصل به -على تراحم هذا الشأن وتقاود بعضه مع بعض- اضطرت الحال إلى إعادة كثير منه وتكريره في الأبواب المضاهية لبابه وسترى ذلك مشروحاً بحسب ما يعين الله عليه وينهض به.

---

1 هذا مطلع قصيدة لجرير. وبقية البيت:

وقطعوا من حبال الوصل أقرانا

2 الذي في ديوان العجاج 31: "يفاحم". وهو متعلق بقوله قبل:

أزمان غراء تروق العنسا

3 زيادة في ش، ج.

4 أي نستوعب. والاغتراق والاستغراق معناهما واحد.

(96/1)

---

### باب القول على الاطراد والشذوذ:

أصل مواضع "ط ر د" في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة إذ اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً ألا ترى أن هناك كراً وفرّاً فكل يطرد صاحبه. ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح. أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي:

مالك لا تذكر أو تزور ... بيضاء بين حاجبيها نور

تمشي كما يطرد الغدير

ومنه بيت الأنصاري 1:

أتعرف رسماً كاطراد المذاهب

أي كتتابع المذاهب وهي جمع مذهب وعليه قول الآخر 2:  
سيكفيك الإله ومسنمات ... كجندل لبن تطرد الصلالا  
أي تتابع إلى الأرضين الممطرة لتشرب منها، فهي تسرع وتستمر إليها. وعليه بقية  
الباب.

وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم فهو التفرق التفرد؛ من ذلك قوله:  
يتزكن شذان 3 الحصى جوافلا

- 
- 1 الأنصاري: هو قيس بن الخطيم. والمذاهب. جلود مذهبة بخطوط يرى بعضها في أثر  
بعض. وبقية البيت:  
لعمره وحشا غير موقف راكب  
وانظر اللسان في ذهب وطرده، والديوان 10، وجمهرة أشعار العرب في المذهبات.  
2 هو الراعي يصف الإبل واتباعها مواضع المطر. فالمسلمات، الإبل ولين: يريد لبنى،  
وهو واد حوله هضبة كثير شبه به الإبل. وقوله تطرد الصلال أي تتابع إليها فحذف  
الجار وأوصل الفعل والصلال جمع صلة وهي مواقع المطر فيها نبات فالأبل ترعاها،  
انظر اللسان في طرد وصلل، والمخصص 10/209.  
3 شذان "بفتح الشين"، وهو وصف على فعلا ن على أنسب بقوله "جوافلا" أن يقرأ:  
شذان بضم الشين جمعاً.

(97/1)

---

أي ما تطاير وتحافت منه. وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذاً وشذاً وأشذذته أنا، وشذذته  
أيضاً أشذته "بالضم لا غير" وأبأها الأصمعي وقال: لا أعرف إلا شاذاً أي متفرقاً. وجمع  
شاذ شذاذ قال:

كبعض من مر من الشذاذ  
هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمنه وطريقه  
في غيرهما فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع  
الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً  
لهذين الموضعين على أحكام غيرهما.  
ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في

القياس والاستعمال جميعاً وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوية وذلك نحو: قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد.  
ومطرّد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع. وكذلك قولهم "مكان مبقّل" هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضاً؛ قال أبو داود لابنه داود: "يا بني ما أعاشك بعدي؟" فقال داود: أعاشني بعدك واد مبقّل... آكل من حوذانه<sup>2</sup> وأنسل وقد حكى أيضاً أبو زيد في كتاب "حيلة ومحالة"<sup>3</sup>: مكان مبقّل. ومما يقوى في القياس يضعف في الاستعمال مفعول<sup>4</sup> عسى اسماً صريحاً نحو قولك: عسى زيد

- 
- 1 يريد أنه أنكر "شد" متعدياً ولا يعرفها إلا فعلاً لازماً في معنى تفرّق لا في معنى فرق.
  - 2 الحوذان. اسم ثبت. وأنسل. يروى بفتح الهمزة؛ ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر.
  - 3 انظر معجم الأدباء 1/ 216 طبع مطبعة الحلبي.
  - 4 في ش: "استعمال مفعول"، وكذا العبارة في المزهر. وهو يريد بمفعول عسى خبرها.

(98/1)

---

قائماً أو قياماً<sup>1</sup> هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم و {فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ} . وقد جاء عنهم شيء من الأول أنشدنا أبو علي:  
أكثر في العذل ملحاً دائماً... لا تعذلاً إني عسيت صائماً<sup>2</sup>  
ومنه المثل السائر: "عسى الغوير أبؤساً".  
والثالث المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم: أخوص<sup>3</sup> الرمث، واستصوبت الأمر. أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال استصوبت الشيء ولا يقال: استصبت الشيء. ومنه استحوذ وأغيلت<sup>4</sup> المرأة واستنوق الجمل واستتيست الشاة وقول زهير:  
هنالك إن يستحولوا المال يخولوا<sup>5</sup>  
ومنه استفيل<sup>6</sup> الجمل؛ قال أبو النجم:  
يدير عيني مصعب مستفيل<sup>7</sup>

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً. وهو كتنميم مفعول فيما عينه واو نحو:  
ثوب مصوون، ومسك مدووف 8. وحكى البغداديون: فرس مقوود،

- 
- 1 كذا، ولا يعرف هذا، فإن المعنى لا يخبر به من الذات إلا يتأول.
  - 2 رسم "تعذلا" بألف في مكان نون التوكيد الخفيفة وفقاً لما في أ، وفي بقية الأصول بالنون.
  - 3 الرمث: شجر ترعاه الإبل، وإخواصه أن يبدو فيه ودق ناعم كأنه خوصة.
  - 4 يقال: أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته وهي حامل.
  - 5 عجز هذا البيت:  
وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا  
واستخوال المال أن يسأل ناقة عارية للبنها وأوبارها أو فرساً للغزو عليها، وإخواله:  
إعطاؤه. ويروى يستخبلوا ... يخبلوا. وانظر اللسان "خبل".
  - 6 استفيل الجمل: صار كالفيل.
  - 7 هذا في وصف فحل إبل. والمصعب: الذي لم يذل. وهذا من أرجوزته الطويلة التي أولها:  
الحمد لله الوهوب المجزل  
وانظرها بتمامها في الطرائف الأدبية.
  - 8 أي مخلوط أو مبلول، ومن شواهد ذلك قوله: والمسك في عنبره مدووف. وانظر اللسان "داف".

(99/1)

---

ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه. "ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية". 1.

واعلم أن الشيء إذا اطرء في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استساغ: استسوغ ولا في استبيع: استبيع ولا في

أعاد: أعود لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم: أخوص الرمث. فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله. من ذلك امتناعك من: وذر وودع لأنهم لم يقولوها ولا غرو "عليك"2 أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما. فأما قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعه  
فشاذ. وكذلك قراءة بعضهم {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} . فأما قولهم: ودع الشيء يدع  
-إذا سكن- فاتدع، فمسموع متبه، وعيه أنشد بيت الفرزدق:  
وعض زمان يابن مروان لم يدع ... من المال إلا مسحت أو مجلف3  
فمعنى "لم يدع" -بكسر الدال- أي لم يتدع ولم يثبت والجملة بعد "زمان" في موضع  
جر لكونها صفة له والعائد منها إليه محذوف للعلم بموضعه وتقديره: لم يدع فيه

---

1 ما بين القوسين زيادة من ج.

2 زيادة من أ.

3 انظر الخزانة ص349 ج2، والرواية التي أوردها ابن جني هنا رواها أبو عبيدة،  
ورواها ابن الأنباري في شرح المفصليات في قصيدة سويد بن أبي كاهل الإشكري. انظر  
الشرح 396.

(100/1)

---

أو لأجله من المال إلا مسحت أو مجلف فيرتفع "مسحت" بفعله و "مجلف" عطف  
عليه وهذا أمر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الأخرى 1. ويحكي  
عن معاوية2 أنه قال: خير المجالس ما سافر فيه البصر واتدع فيه البدن. ومن ذلك  
استعمالك "أن" بعد كاد نحو: كاد زيد أن يقوم هو قليل شاذ في الاستعمال وإن لم  
يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس. ومن ذلك قول العرب: أقائم أخواك أم قاعدان هذا  
كلامها. قال أبو عثمان: والقياس يوجب أن تقول: أقائم أخواك أم قاعدهما؟ 3 إلا أن  
العرب لا تقول إلا قاعدان فتصل 4 الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى

---

1 هي "يدع مسحتا" بفتح دال يدع، ونصب مسحتا، وخرجت على أن المراد: أو هو

مجلد.

2 في نواذر القالي 215 عزو هذا إلى الأحف بن قيس، وقد قيل له: أي المجالس أطيّب؟

3 لأنه معطوف على الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر، وإنما يكون مرفوعه اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بل استغنى بالمستتر على خلاف القياس، وكأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في غيرها، ويرى غيره أن "أم" هنا منقطعة، والتقدير: أم هما قاعدان راجع الصبان على الأشثوني في مبحث الابتداء.

4 يريد الضمير المستتر في قاعدان، فإنه نوع من المتصل.

5 كذا في أ، وفي ش، ب: "الأخرى".

(101/1)

باب في تفاود السماع وتقارع الانتزاع:

هذا الموضوع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين. وسنفرد له باباً. غير أنا نقدم 2 ها هنا ما كان لائقاً به ومقدمة للقول من بعده. وذلك على أضرب: فمنها أن يكثر الشيء فيستل عن علته كرفع الفاعل ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء ويذهب آخرون إلى غيره. فقد وجب إذا تأمل القولين

1 تفاود السماع: اطراده في شيء، وعدم اختلافه فيه، كرفع الفاعل: اتفق السماع فيه وتقارع الانتزاع تخالفه وتعايره، من قولهم: تقارع القوم: تضاربوا بالسيوف والانتزاع الاستنباط.

2 كذا في ب، ج، وفي أ: "أننا".

(101/1)

واعتماد أقواهما، ورفض صاحبه 1. فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً، فقد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلمتين. وسنفرد لذلك باباً. وعلى هذا معظم قوانين العربية. وأمره واضح، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه 2.



ومنها أن يسمح الشيء، فيستدل به من وجه على تصحيح شيء أو إفساد<sup>3</sup> غيره، ويستدل به من وجه آخر على شيء غير الأول. وذلك كقولك: ضربتك وأكرمته ونحو ذلك مما يتصل فيه الضمير المنصوب بالضمير قبله المرفوع. فهذا موضع يمكن أن يستدل اتصال الفعل بفاعله.

ووجه الدلالة منه على ذلك أنهم قد أجمعوا على أن الكاف في نحو ضربتك من الضمير المتصل كما أن الكاف في نحو ضربك زيد كذلك ونحن نرى الكاف في ضربتك لم تباشر نفس الفعل كما باشرته في نحو ضربك زيد وإنما باشرت الفاعل الذي هو التاء فلولا أن الفاعل قد مزج بالفعل وصيغ معه حتى صار جزءاً من جملته لما كانت الكاف من الضمير المتصل ولا اعتدت لذلك منفصلة لا متصلة. لكنهم أجروا التاء التي هي ضمير الفاعل في نحو ضربتك - وإن لم تكن من نفس حروف الفعل - مجرى نون التوكيد التي يبنى الفعل عليها ويضم إليها في نحو لأضربك. فكما أن الكاف في نحو هذا معتدة من الضمير المتصل وإن لم تل نفس الفعل كذلك الكاف في نحو ضربتك ضمير متصل وإن لم تل نفس الفعل.

فهذا وجه الاستدلال بهذه المسألة ونحوها على شدة اتصال الفعل بفاعله وتصحيح القول بذلك.

- 
- 1 يريد بصاحبه الرأي الأضعف جعله صاحب الأقوى؛ لأنه يقرن معه: إذ كان ضده ومقابله، وفي ج: "رفض الآخر".
  - 2 كذا في أ، وسقط في ش، ب.
  - 3 كذا في أ، ج. وفي ش، ب، والمطبوعة: "فساد".

(102/1)

---

وأما وجه إفساده شيئاً آخر فمن قبل أن فيه ردّاً على من قال: إن المفعول إنما نصبه الفاعل<sup>1</sup> وحده لا الفعل<sup>1</sup> وحده ولا الفعل<sup>1</sup> والفاعل جميعاً. وطريق الاستدلال بذلك أنا قد علمنا أنهم إنما يعنون بقولهم: الضمير المتصل: أنه متصل بالعامل<sup>2</sup> فيه لا محالة ألا تراهم يقولون: إن الهاء في نحو مررت به ونزلت عليه ضمير متصل أي متصل بما عمل فيه وهو الجار وليس لك أن تقول: إنه متصل بالفعل لأن الباء<sup>3</sup> كأنها جزء من الفعل من حيث كانت معاقبة لأحد أجزائه المصبوغة فيه وهي همزة

أفعل وذلك نحو أنزلته ونزلت به وأدخلته ودخلت به وأخرجته وخرجت به لأمرين 4:  
أحدهما أنك إن اعتددت الباء لما ذكرت كأنها بعض الفعل فإن هنا دليلاً آخر يدل  
على أنها كبعض الاسم ألا ترى أنك تحكم عليها وعلى ما جرته بأنهما جميعاً في موضع  
نصب بالفعل حتى إنك لتجيز 5 العطف عليهما جميعاً بالنصب نحو قولك: مررت بك  
وزيداً ونزلت عليه وجعفرًا فإذا كان هنا أمران أحدهما 6 على حكم والآخر على ضده  
وتعارضاً هذا التعارض ترافعا 7 أحكامهما وثبت أن الكاف في نحو

---

1 الذي قال: إن المفعول نصبه الفاعل وحده هو هشام بن معاوية من أعيان أصحاب  
الكسائي، وكانت وفاته سنة 209هـ: وانظر البغية 409. وذهب جمهور الكوفيين إلى  
أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعاً، ويرى البصريون أن العامل فيه الفعل أو ما حمل  
عليه، وانظر الإنصاف. وشرح الرضي على الكافية 1/ 21، والهمع 1/ 165.  
2 في أ: "بالفاعل".

3 متعلق بقوله، "متصل" وهو المنفي.

4 متعلق بقوله: "ليس لك ... " فهو متعلق بالنفي.

5 هذا رأي ابن جني، ومحققو النحاة لا يجيزون ذلك؛ فإن من شرط العطف على المحل  
عندهم ظهور الإعراب المحل في الفصيح، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً. وانظر المغني  
في أقسام العطف في الباب الرابع.

6 أي أحدهما يدل على حكم، فالخبر محذوف وهو يدل. ويبدو أن "يدل" سقطت من  
النسخ.

7 أي رفع كل منهما حكم الآخر وأزاله. وهذا كما يقول الجدليون: إذا تعارض الشينان  
تساقطا وفي ج: "وإذا تعارض الدليلان تمانعا"، وانظر فما يجيء الباب المعقود لترافع  
الأحكام.

(103/1)

---

مررت بك متصلة بنفس الباء، لأنها هي العاملة فيها. وكذلك الهاء في نحو إنه أخوك  
وكأنه صاحبك، وكأنه جعفر: هي 1 ضمير متصل، أي متصل بالعامل فيه وهذا واضح.  
والآخر إطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا: إن الضمير قد خرج عن الفعل  
وانفصل من الفعل وهذا تصريح منهم بأنه متصل أي متصل بالباء العاملة فيه فلو

كانت التاء في ضربتك هي العاملة في الكاف لفسد ذلك من قبل أن أصل عمل  
النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك بالفعل والضمير بالإجماع أبعد  
شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موعلاً في التنكير والاسم المضممر متناه في  
التعريف. بل إذا لم يعمل الضمير في الظرف ولا في الحال - وهما مما تعمل فيه المعاني 2-  
كان الضمير من نصب المفعول به أبعد وفي التقصير عن الوصول إليه أفعد. وأيضاً  
فإنك تقول: زيد ضرب عمرًا والفاعل مضمّر في نفسك لا موجود في لفظك، فإذا لم  
يعمل المضمّر ملفوظاً به كان ألا يعمل غير ملفوظ به أخرى وأجدر.  
وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين فأن يقول قائل: إن  
الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعاً ويقول: إنه متصل بهما كاتصاله  
بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره. وهذا أيضاً وإن كان قد ذهب إليه هشام 3 فإنه  
عندنا فاسد من أوجه 4:

---

1 سقط هذا اللفظ في ش.

2 يراد بالمعنى ما فيه معنى الفعل، وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من  
صيغته؛ كحرف التنبيه واسم الإشارة. انظر شرح الرضى للكافية 2/ 201، والكتاب  
1/ 247.

3 ما نسبه إلى هشام نسبه غيره إلى الكوفيين، وينسبه بعضهم إلى الفراء منهم، فأما  
هشام فهو صاحب القول بأن العامل هو للفاعل وحده، وانظر ما كتبه آنفاً.

4 انظر في إفساد هذا القول الإنصاف 40.

(104/1)

---

أحدها أنه قد صح ووضح أن الفعل والفاعل قد تنزلا باثني عشر دليلاً منزلة الجزء  
الواحد فالعمل إذاً إنما هو للفعل وحده واتصل به الفاعل فصار جزءاً منه كما صارت  
النون في نحو لتضربن زيداً كالجاء منه حتى خلط بها وبني معها. ومنها أن الفعل والفاعل  
إنما هو معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به إنما تعمل في الظروف.

ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم 1 الأسدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي ... وإن لم ألقه الرجل الظلوم

على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ألا ترى أن "هو" من قوله "إذا هو لم

يخفي " ضمير 2 الشأن والحديث وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له وما كانت هذه سبيله 3 لم يجز إضماره. فإن قلت: فلم لا يكون قوله "لم يخفي في ابن عمي الرجل الظلوم" تفسيراً للفعل الرفع لـ "هو" كقولك: إذا زيد لم يلقي غلامه فعلت كذا فترفع زيداً بفعل مضمر يكون ما بعده تفسيراً له. قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما أنا لم نر هذا الضمير 4 على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له،

- 1 في مستدرک التاج "ضعم": "وضيغم الأسدي شاعر، قاله ابن جني".
- 2 بنى ابن جني هذا الكلام على أن الضمير ضمير الشأن والحديث، كما ترى ولا يلزم المصير إلى ما رأى فقد يجوز أن يكون الضمير "هو" راجعاً إلى محدث عنه في الكلام السابق، وأبدل منه "الرجل الظلوم"، و"هو" فاعل لفعل يغمره "لم يخفي" أي أمن.
- 3 في ش "حاله".
- 4 يريد ضمير الشأن والحديث.

(105/1)

وجب رفضه وإطراح الذهاب إليه. والآخر أن قولك "لم يخفي الرجل الظلوم" إنما هو تفسير لـ "هو" من حيث كان ضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة نحو قول الله عز وجل: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} فقولنا {اللَّهُ أَحَدٌ} تفسير لـ "هو". وكذلك قوله تعالى: {فَإِنَّمَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ} فقولك: {لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ} تفسير لـ "ها" من قولك: فإنها من حيث كانت ضمير القصة. فكذلك قوله: "لم يخفي الرجل الظلوم" إنما هذه الجملة تفسير لـ "هو". فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه وإذا لم يبق عليه دليل بطل إضماره لما في ذلك من تكليف علم الغيب. وليس كذلك "إذا زيد قام أكرمتك" ونحوه من قبل أن زيداً تام 1 غير محتاج إلى تفسير. فإذا لم يكن محتاجاً إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له لا له نفسه.

فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه علمت وتحققت أن "هو" من قوله "إذا هو" لم يخفي

الرجل الظلوم " مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمّر .  
وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع 2 بعد إذا الزمانية بالابتداء في  
نحو قوله تعالى {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} و {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} .  
ومعنا 3 ما يشهد لقوله هذا: شيء غير هذا غير أنه ليس ذلك غرضنا هنا إنما الغرض  
إعلامنا أن في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا. فهذا وجه صحيح يمكن  
أن يستنبط من بيت ضيغم الذي أنشدناه.

- 
- 1 كذا في ش، ب وهو الصواب. وفي أوالمطبوعة: قام. وهو تحريف. وفي ج: "من قبل  
أن زيدا غير محتاج إلى تفسير".  
2 كذا في ج، وفي سائر الأصول: "رفع زيد".  
3 كذا في أ، ب. وفي ش والمطبوعة: "معنى".

(106/1)

---

وفيه دليل آخر على جواز خلو 1 الجملة الجارية خبراً عن المبتدأ من ضمير يعود إليه  
منها ألا ترى أن قوله "لم يخفني الرجل الظلوم" ليس فيه عائد على هو وكيف يكون  
الأمر إلا هكذا ألا تعلم أن هذا المضمّر على شريطة التفسير لا يوصف 2 ولا يؤكد ولا  
يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يعود عائد ذكر عليه وذلك لضعفه من حيث كان مفتقراً  
إلى تفسيره. وعلى هذا ونحوه عامة ما يرد عليك من هذا الضرب؛ ألا ترى أن قول الله  
عز وجل {اللَّهُ أَحَدٌ} لا ضمير فيه يعود على "هو" من قبله.  
واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما وأن  
يستدل به على ضده البتة. وذلك نحو مررت بزيد ورغبت في عمرو وعجبت من محمد  
وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر.  
فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به ألا  
ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة الهمزة النقل في نحو أمرت زيداً وكذلك قولك  
أخرجته وخرجت به وأنزلته ونزلت به. فكما أن همزة أفعل مصوغة 3 فيه كائنة من جملته  
فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل لمعاقبته ما هو  
من جملته. فهذا وجه.  
والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره ألا ترى أنك تحكم

لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف 4 عليه فينصب 4 لذلك فنقول: مررت بزيد  
وعمرًا وكذلك أيضًا لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير

---

1 وذلك أن الخبر عين المبتدأ في المعنى؛ إذ كان تفسيراً له، فاستغني عن العائد.  
2 انظر في هذا المعنى في الباب الرابع "المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً  
ورتبة".

3 كذا في أ، وفي ش، ب، "موضوعة".

4 هذا في أ. وفي ش، ب، "فتعطف ... فتتصب".

(107/1)

---

من المواضع بمنزلة الجزء 1 الواحد. أفلا تراك كيف تقدر اللفظ الواحد 2 تقديرين  
مختلفين وكل واحد منهما مقبول في القياس متلقى بالبشر والإيناس.  
ومن ذلك قول الآخر 3:

زمان علي غراب غداً ... فطيره الشيب عني فطارا  
فهذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلى سقوط حكم ما تعلق به الظرف 4 من الفعل  
ويمكن أيضاً أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه. وذلك أن الظرف الذي هو "علي"  
متعلق بمحذوف وتقديره غداً 5 ثبت علي أو استقر علي غراب ثم حذف الفعل وأقيم  
الظرف مقامه. وقوله فطيره - كما ترى - معطوف. فأما من أثبت به حكم الفعل  
المحذوف فله أن يقول: إن طيره معطوف على ثبت 6 أو استقر وجواز العطف عليه أدل  
دليل على اعتداده وبقاء حكمه وأن العقد عليه والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه ألا  
ترى أن العطف نظير التثنية ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما  
في الثبات والاعتداد واحدة.  
فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف وأنه ليس أصلاً متروكاً  
ولا شرعاً منسوخاً.

---

1 كذا في أ، ب، ش وفي ج: "الحرف".

2 سقط في ش هذا اللفظ.

3 هو أبو حية النميري. وقبل البيت:

زمان الصبا ليت أيامنا ... رجعن لنا الصالحات القصارا  
وبعده:

فلا يبعد الله ذاك الغراب ... وإن هو لم يبق إلا ادكارا  
وقوله: "على غراب غداف" أراد به الشباب والشعر الأسود، وانظر الحيوان بتحقيق  
الأستاذ هارون 3/ 429 وأما المرتضى 2/ 100.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "الظروف".

5 المناسب لما هنا: زمان. وكأن هناك رواية أخرى: "غداة علي ... " فذهب ذكر  
المؤلف إليها".

6 هذا من ابن جني على أن "عليّ غراب" جملة فعلية فاعلها "غراب" وليس يجب هذا؛  
ف"غراب" مبتدأ لا فاعل، وخبره "عليّ" وليس في الكلام ما يختص بالفعل أو يغلب فيه  
حتى يقدر الفعل كما يريد. وعلى هذا فقوله "فطيره" عطف على الجملة الاسمية لا على  
متعلق الظرف.

(108/1)

---

وأما جواز اعتقاد سقوط حكم ما تعلق به الظرف من هذا البيت فلأنه قد عطف قوله  
"فطيره" على قوله "علي" وإذا جاز عطف الفعل على الظرف قوي حكم الظرف في  
قيامه مقام الفعل المتعلق هو به وإسقاطه حكمه وتولييه من العمل ما كان الفعل يتولاه  
وتناوله به ما كان متناولا له.

فهذان وجهان من الاستدلال بالشيء الواحد على الحكمين الضدين، وإن كان وجه  
الدلالة به على قوة حكم الظرف وضعف حكم الفعل في هذا وما يجري مجراه هو  
الصواب عندنا وعليه اعتمادنا وعقدنا. وليس هذا موضع الانتصار لما نعتقده فيه وإنما  
الغرض منه أن نرى 1 وجه ابتداء تفرع القول وكيف يأخذ بصاحبه ومن أين يقتاد الناظر  
فيه إلى انحائه ومصارفه.

ونظير هذا البيت في حديث الظرف والفعل من طريق العطف قول الله عز اسمه {يَوْمَ  
تُبْلَى السَّرَائِرُ، فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ} أفلا تراه كيف عطف الظرف 2 الذي هو {لَا  
قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ} على قوله: {تُبْلَى} وهو فعل فالآية نظيرة البيت في العطف وإن اختلفا  
في تقدم الظرف تارة وتأخره أخرى.

وهذا أمر فيه انتشار وامتداد وإنما أفرض منه ومما يجري مجراه ما يستدل به ويجعل عياراً

على غيره. والأمر أوسع شقة وأظهر كلفة ومشقة؛ ولكن إن طبنت 3 له ورفقت به، أولاك جانبه وأمطاك كاهله وغاربه وإن خبطته 4 وتورطته 5 كدك مهله 6، وأوعرت بك سبله فرفقًا وتأملاً.

---

1 كذا في ش وفي غيرها: "تري".

2 إن المعطوف جملة: {فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ} ، لا الظرف. فترى كلام ابن جني هنا غير دقيق.

3 أي فطنت.

4 يريد: عاجلته بغير رفق وتهد إلى وجهه. يقال: خبط الشيء: وطئه شديداً.

5 أي سرت فيه على غير بصيرة. وأصل ذلك أن يقال: تورط في الأمر: أرتبك فيه فلم يسهل له المخرج منه. فاستعمله في سبب هذا وهو أخذه بغير وفق والوارد أن يقال: تورط في الأمر؛ كما رأيت، وكأنه ضمنه معنى ساءه، مثلاً.

6 يريد أنه يبطئ عليك تعرفه، فيسوءك ذلك.

(109/1)

---

#### باب في مقاييس العربية:

وهي ضربان: أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة فإن أقوامها وأوسعهما هو القياس المعنوي ألا ترى 1 أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها 2 لفظي وهو شبه الفعل لفظاً، نحو أحمد ويرمع 3 وتنضب 3 وإثم وأبلم 3 ويقم 3 وإستبرق والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك. فهذا دليل.

ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت 4 العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا فإن "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل. وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به



كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما 6 في الحقيقة

- 
- 1 كذا في ش، ب، وفي أ: "ألا ترى إلى أن ...".
  - 2 المعروف في كتب المتأخرين أن المعنوي منها العلمية والوصفية والبقية أسباب لفظية، ومنها العدل والتأنيث.
  - 3 اليرمع: حجارة رخوة، والتنضب: شجرة حجازي، والأبلم، خوص المقل، وهو شجر الدوم، والبقم: شجر له ورق يتخذ منه صيغ.
  - 4 ما هنا زائدة.
  - 5 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "هذا الصوت".
  - 6 كذا في أ، ج، وفي ش، ب: "فأما ما في الحقيقة".

(110/1)

---

ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح.

واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتمال المعنى عليه؛ ألا ترى أنك إذا سئلت عن "إن" من قوله 1:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته ... على السن خيرًا لا يزال يزيد  
فإنك قائل: دخلت على "ما" - وإن كانت "ما" ههنا مصدرية - لشبهها لفظًا بما  
النافية التي تؤكد بأن من قوله 2:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم ... تخالج الأمر إن الأمر مشترك  
وشبه اللفظ بينهما يصير "ما" المصدرية إلى أنها كأنها "ما" التي معناها النفي أفلا ترى  
أنك لو لم تجذب إحدهما إلى أنها كأنها بمعنى الأخرى لم يجز لك إلحاق "إن" بها.

---

- 1 أي المعلوم بن بدل -بزنة سبب- القريعي؛ كما ذكره السيرافي في شرح الكتاب،  
نقل ذلك البغدادي في شرح شواهد المعنى في مبحث "إن" وفي اللسان في "أنن":  
"المعلوم بن بدل" وبذل محرف من بدل. وفي الحماسة أبيات على هذا الروي لرجل من

قريب منها:

متى ماير الناس الغني وجاره ... فقير يقولوا عاجز وجليد  
وفي الخزانة 1/ 536 أن ابن جني في إعراب الحماسة عينه فقال: هو المعلوم بن بدل  
القريبي، وانظر السمط 434 وشرح شواهد المغني البغدادي والكتاب 2/ 306.  
2 أي زهير من قصيدة مطلعها:

بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا ... وزودرك اشتياقا أية سلكوا  
وانظر الديوان. وتعالج الأمر: اختلافهم في الرأي: يقول هذا: نصنع كذا، وذاك نصنع  
كذا، وقوله: إن الأمر مشترك، أي لا يجتمعون على رأي واحد: هذا له رأي، وهذا له  
رأي، وهذا الاختلاف يبطل بسيرهم وارتحالهم.

(111/1)

---

فالمنعنى إذا أشيع وأسير حكماً من اللفظ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ولست  
في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي. فاعرف ذلك.  
واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملت  
عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا  
بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في  
الجمع الواو والجر فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر  
فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب<sup>1</sup> المعروفة هناك فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة  
بذكرها ففعلوا ذلك ضرورة ثم لما صاروا إلى جمع التانيث حملوا النصب أيضاً على الجر  
فقالوا ضربت الهندات " كما قالوا مررت بالهندات "2 ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا  
قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال  
الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدل دخولهم تحت هذا -مع أن الحال لا تضطر  
إليه- على إثارة واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإن عرى من ضرورة الأصل.  
وهذا جلي كما ترى. ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو  
حذفهم الهمزة في نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون هناك من  
الاستتقال لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم وإن عريت بقية حروف المضارعة -لو لم  
تحذف- من اجتماع همزتين وحذفهم أيضاً الفاء من نحو وعد، وورد، في يعد ويرد لما  
كان يلزم -لو لم تحذف- من وقوع الواوين ياء وكسرة،

- 
- 1 قال الأشموني في مبحث إعراب المثني في باب المعرب والمبني. "وحمل النصب على الجر فيهما -يريد التثنية وجمع المذكر السالم- لمناسبة النصب للجر دون الرفع؛ لأن كلا منهما فضلة، ومن حيث المخرج؛ لأن الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والضم من الشفتين".
- 2 سقط ما بين القوسين في ش، ب وثبت في أ.

(112/1)

---

ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة نحو أعد وتعد ونعد؛ لا للاستئصال، بل لتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها.

فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض -ومراتبها متساوية وليس بعضها أصلاً لبعض- كان حمل المؤنث على المذكر 1 لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث أولى وأجدر.

ومن ذلك مراعاتهم في الجمع حال الواحد؛ لأنه أسبق من الجمع؛ ألا تراهم لما أعلت الواو في الواحد أعلوها أيضاً في الجمع في نحو قيمة وقيم وديمة وديم، ولما صحت في الواحد صححوها في الجمع، فقالوا: زوج وزوجة، وثور وثورة.

فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال:

أما صاحب الكتاب 2 فحمله على الشذوذ وأما العباس 3 فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور وهو القطعة من الأقط؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثورة بالتصحيح لا غير. وأما أبو بكر 3 فذهب في إعلال ثيرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نووه من الألف كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا واعتنوا، دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو تجاوزوا وتعاونوا. وقد قالوا أيضاً: ثيرة؛ قال 4:

- 
- 1 يريد حمل جمع المؤنث في النصب على جمع المذكر على ما سبق.
- 2 انظر الكتاب 2 / 369. ولفظه: "وقد قالوا: ثورة، وثيرة. قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستقلوا ذلك، كما استقلوا أن تثبت في ديم. وهذا ليس بمطرد، يعني ثيرة".

- 3 يريد المبرد، وأبو بكر هو ابن السراج.  
4 أي الأعشى ميمون. وانظر ديوانه بشرح ثعلب طبعة أوروبا ص 84.

(113/1)

---

صدر النهار يراعي ثيرة رتعا<sup>1</sup>  
وهذا لا نكير<sup>2</sup> له 3 في وجوبه لسكونه عينه.  
نعم وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا  
تراهم يعلون المصدر لإعلال فعله ويصححونه لصحته. وذلك نحو قولك: قمت قياماً  
وقاومت قواماً. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل فهل  
بقي في 4 وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة!  
وعلى ذلك أيضاً عوضوا في المصدر ما حذفوه في الفعل فقالوا: أكرم يكرم، فلما  
حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر فقالوا: الإكرام فدل هذا<sup>5</sup>

---

1 صدره:

فظل يأكل منهم وهي رائعة  
وهو من قصيدة طويلة. وهذا في وصف مهاة - بقرة وحشية - أكل السبع ولدها شبه  
بها ناقته، وقبله:

كانها بعد ما أفضى النجاد بها ... بالشيطان مهاة تبتغي ذرعا  
أهوى لها ضابئ في الأرض مفتحص ... للحم قدما خفي الشخص قد خشعا  
فظل يخذعها عن نفس واحدتها ... في أرض في بفعل مثله خدعا  
حانت ليفجها بابن وتطعمه ... لحما فقد أطعمت لحما وقد فجعا  
وبعد البيت:

حتى إذا فيقة في ضرعها اجتمعت ... جاءت لترضع شق النفس لو رضعاً  
عجلى إلى المعهد الأدني ففاجأها ... أقطاع مسك وسافت من دم دفعا  
وقوله: فظل يأكل منها أي من ابنها الذي افترسه لا منها نفسها؛ إذ كيف يكون هذا  
مع قوله: "وهي رائعة" وقد غر هذا ابن دريد في الجمهرة، فجعله في وصف بقرة  
مسبوعة. وانظر اللآلي 312.

2 في الأصول: "نظير" والأنسب ما أثبتته. ولما في الأصول وجه بعيد. وهو أنه بلغ الغاية

في داعي وجوب الإعلال فلا نظير له في هذا، وهو كلام خرج مخرج المبالغة.

3 سقط "له" في أ.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "من".

5 سقط لفظ "هذا" في ش، ب وثبت في أ.

(114/1)

على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثل الواحد؛ ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين<sup>1</sup>، عوضوا منها الهاء في نفس المثل فقالوا فرازنة. وكذلك لما حذفوا فاء عدة<sup>2</sup>، عوضوا منها نفسها التاء. وكذلك أينق في أحد<sup>3</sup> قولي سيبويه فيها: لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثل.

فدل هذا وغيره مما يطول تعداده على أن المثل والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة حتى إنه<sup>4</sup> إذا لزم في بعضها شيء لعل ما أوجبوه في الآخر وإن عرى في الظاهر من تلك العلة فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثل الواحد فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك<sup>5</sup> كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب بل هو<sup>6</sup> جار في الجميع مجرى واحدًا لما قدمنا ذكره من الحال آنفًا.

واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضرب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضروب، أو ضروب، أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً. وسنفرد لهذا الفصل<sup>7</sup> باباً فإن فيه نظرًا صالحًا<sup>8</sup>.

1 الواحد فرزان. وهو في الشطرنج بمنزلة الوزير للسلطان. وهو معرب فرزين في

الفارسية. والوارد في اللسان والقاموس جمعه على فرازين.

2 كذا في أ، ب. وسقط في ش.

3 في الكتاب 1/ 317: "كما قالوا: أينق لما حذفوا العين جعلوا الياء عوضاً" والرأي

الآخر ذكره في الكتاب 2/ 129 إذ يقول: "ومثل ذلك أينق: إنما هو أنوق في الأصل،

فأبدلوا الياء مكان الواو، وقلبوا".

4 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

5 كذا في ش، ب. وفي المطبوعة: "كذلك".

6 كذا في أ، ب، وسقط في هذا اللفظ في ش.

7 سقط في ش، ب.

8 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

(115/1)

---

باب في جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه:

هذا باب ظاهره -إلى أن تعرف صورته- ظاهر التناقض؛ إلا أنه مع تأمله صحيح.

وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس.

الأول قولهم في النسب إلى شئ: شئني؛ فلك -من بعد- أن تقول في الإضافة إلى

قتوبة 1: قتي 1 وإلى ركوبة: ركي وإلى حلوبة: حلبي قياساً على شئني. وذلك أنهم

أجروا فعولة مجرى فعيلة؛ لمشابتها إياها من عدة أوجه: أحدها أن كل واحدة 2 من

فعولة وفعيلة ثلاثي 3 ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه ألا

ترى إلى اجتماع الواو والياء ردين وامتناع ذلك في الألف وإلى جواز حركة كل واحدة 2

من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف إلى غير ذلك. ومنها أن في كل واحدة من

فعولة وفعيلة تاء التأنيث. ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد نحو أثيم

وأثوم ورحيم ورحوم ومشى 4 ومشو 4 ونهى عن الشيء ونهى.

فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شئونة مجرى ياء حنيقة فكما

قالوا: حنفي قياساً قالوا: شئني أيضاً قياساً.

---

1 كذا في أ، ش، ب. وفي ج: شوفة: تنفي".

2 كذا في أ، وفي ش، ب: "واحد".

3 أي دون اعتداد المدة.

4 المشي والمشي: الجواء المسهل.

(116/1)

قال أبو الحسن: فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد -يعني شنوءة- قال 1: فإنه جميع ما جاء. وما ألطف هذا من القول من أبي الحسن! وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضًا صحيحًا في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام.

وأما ما هو أكثر من باب شني، ولا يجوز القياس عليه لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفي، وفي قریش: قرشي، وفي سليم: سلمي. فهذا وإن كان أكثر من شني فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس. فلا يجوز على هذا في سعيد سعدي، ولا في كريم كرمي.

فقد برد2 في اليد من هذا الموضع قانون يحمل عليه ويرد غيره إليه. وإنما أذكر من هذا ونحوه رسوماً لتقتدى3، وأفرض منه آثاراً لتقتفى ولو التزمت4 الاستكثار منه لطال الكتاب به، وأمل قارئه.

واعلم أن من قال في حلوبة: حلبي قياساً على قولك في حنيفة: حنفي فإنه لا يجوز في النسب إلى حرورة5 حرري5 ولا في صرورة6 صرري6 ولا في قوولة7 قولي.

---

1 أي أبو الحسن، وإنما ذكر "قال" لينص على أن هذا كلام أبي الحسن، ويريد به الأخفش سعيد بن مسعدة. وقد حذف هذا اللفظ في عبارة ابن جني التي ساقها صاحب الاقتراح، وهذا أجود.

2 كذا في أ، ب. وفي ش والمطبوعة: "يرد" وهو تصحيف.

3 تراه استعمل هذا الفعل متعدياً بنفسه، والمعروف تعديده بالحرف؛ يقال: اقتدى به. وكأنه ضمنه معنى "تتبع".

4 كذا في أ، ب. وفي ش والمطبوعة: "ألزمت".

5 كذا بالحاء المهملة في ش، وفي أ، ب. "جزورة: جزري" وهذا تحريف هنا. والحرورة: الحرية.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "ضرورة: ضروري" بالضاد المعجمة. والضرورة: الذي لا يأتي النساء.

7 كذا في أ، ش. وفي ب: "قئولة" والمناسب ما أثبت.

وذلك أن فعولة في هذا محمولة الحكم على فعيلة، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح؛ نحو قولهم في شديد: شديدي، وفي طويلة: طويلي؛ استثقالا لقولك: شديدي وطولي. فإذا كانت فعولة محمولة على فعيلة، وفعيلة لا تقول فيها مع التضعيف واعتلال العين إلا بالإتمام فما كان محمولا عليها أولى بأن يصح ولا يعل. ومن قال في شنوءة: شني فأعل<sup>1</sup> فإنه لا يقول في نحو جرادة وسعادة إلا بالإتمام: جرادي وسعادي. وذلك لبعد الألف عن الياء "و" <sup>2</sup> لما فيها من الخفة. ولو جاز أن يقول<sup>3</sup> في نحو جرادة: جردي، لم يجز ذلك في نحو حمامة وعجاجة: حممي ولا عججي استكراها للتضعيف إلا أن يأنس<sup>4</sup> بإظهار تضعيف فعل، ولا في نحو سيابة<sup>5</sup> وحوالة: سبي ولا حولي استكراها لحركة المعتل في هذا الموضع. وعلة ذلك ثابتة في التصريف فغنينا عن ذكرها الآن.

---

1 كذا في أ، ب. وسقط هذا في ش، وهو يعني الإعلال بحذف المدة وتغير حركة ما قبلها.

2 زيادة في ج. والعبارة فيها: "ولخفتها".

3 في د، هـ: "تقول".

4 في د، هـ: "تأنس".

5 هي البلحة.

(118/1)

---

### باب في تعارض السماع والقياس:

إذا تعارضا نطقا بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قول الله تعالى: {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ} فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم<sup>1</sup>. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استباع: استبيع.

فأما قولهم "استنوق الجمل" و "استتيست الشاة" و "استفيل الجمل" فكأنه أسهل من استحوذ وذلك أن استحوذ قد تقدمه الثلاثي معتلا؛ نحو قوله<sup>2</sup>:

يحوذهن وله حوذي ... كما يحوذ الفئة الكمي

—يروى بالذال والزاي<sup>3</sup>: يحوذهن ويحوزهن— فلما كان استحوذ خارجا عن معتل: أعني



حاذ يحوذ وجب إعلاله إلحاقاً في الإعلال به. وكذلك باب أقام وأطال واستعاذ4  
واستزاد مما يسكن ما قبل عينه في الأصل ألا ترى أن أصل أقام أقوم وأصل استعاذ  
استعوذ فلو أخلينا وهذا اللفظ لاقتضت الصورة تصحيح العين لسكون ما قبلها غير  
أنه لما كان منقولاً ومخرجاً من معتل -هو قام، وعاذ- أجرى أيضاً في الإعلال عليه.  
وليس كذلك "استنوق الجمل" و "استتيست الشاة" لأن هذا ليس منه فعل معتل ألا  
تراك لا تقول: ناق ولا تاس؛ إنما الناقة والتيس اسمان لجوهر لم يصرف منهما فعل معتل.  
فكان خروجهما على الصحة أمثل منه في باب استقام واستعاذ. وكذلك استفيل.  
ومع هذا أيضاً فإن استنوق، واستتيست شاذ؛ ألا تراك لو تكلفت أن تأتي باستفعل من  
الطود لما قلت: استطود، ولا من الحوت استنحت5، ولا من الخوط استنخوط ولكن  
القياس أن تقول: استطاد واستنحت واستنخاط.

- 1 كذا في أ، ب، وفي ش: "مثلهم".
- 2 هو العجاج. يصف ثورا وكلابا. و"حوزي" كذا في أ، ج، وفي ش، ب: "حاذي".  
"الفئة" كذا في الأصول ما عدا ج ففيها: "المائة". والحوز: السوق الشديد، والحوزي  
والحوزي: السائق الجند المستحث على السير. وانظر ديوان العجاج 7.
- 3 في ش: "الزاء" وهي لغة في الزاي.
- 4 في ش: "استعان".
- 5 في تاريخ بغداد 11/ 405 استنحت الرجل أي كثر أكله، لأن الحوت يأكل كثيرا.
- 6 كذا في أ. وفي ش، ب والمطبوعة: "ومن الخوط" والخوط: الغصن الناعم.

(119/1)

والعلة في وجوب إعلاله1 وإعلال استنوق، واستفيل، واستتيست أنا قد أحطنا علماً  
بأن الفعل إنما يشق من الحدث لا من الجوهر؛ ألا ترى إلى قوله2 "وأما الفعل فأمثلة  
أخذت من لفظ أحداث الأسماء" فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقاً من  
المصدر. وكان قياس مصدره أن يكون معتلاً فيقال: استناقة كاستعانة واستشارة. وذلك  
أنه وإن لم يكن تحته ثلاثي معتل كقام وباع فيلزم إجراؤه في الإعلال عليه فإن باب  
الفعل إذا كانت عينه أحد الحرفين أن يجيء معتلاً إلا ما يستثنى من ذلك نحو طول  
وبايح وحول وعور واجتوروا واعتنوا لتلك العلل المذكورة هناك. وليس باب أفعل ولا

استفعل منه. فلما كان الباب في الفعل ما ذكرناه من وجوب إعلاله وجب أيضاً 3 أن يجيء استنوق ونحوه بالإعلال لا طراد ذلك في الفعل؛ كما أن الاسم إذا كان على فاعل كالكاهل والغارب إلا أن عينه حرف علة لم يأت عنهم إلا مهموزاً وإن لم يجر على فعل ألا تراهم همزوا الحائش 4، وهو اسم لا صفة ولا هو جار على فعل فأعلوا عينه وهي في الأصل واو من الخوش 5.

فإن قلت: فلعله جار على حاش جريان قائم على قام؛ قيل: لم نرهم أجروه صفة، ولا أعملوه عمل الفعل؛ وإنما الحائش: البستان بمنزلة الصور 6، وبمنزلة الحديقة. فإن قلت: فإن فيه معنى الفعل؛ لأنه يحوش ما فيه من النخل وغيره وهذا يؤكد كونه في الأصل صفة، وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء؛ كصاحب ووالد،

---

1 أي إعلال استحوذ.

2 يريد سيبويه في صدر كتابه.

3 سقط في ش.

4 هو جماعة النخل، والبستان.

5 الخوش: الجمع.

6 كذا في أ، ب. والصور: جماعة النخل. وفي ش "السور".

(120/1)

---

قيل: ما فيه من معنى الفعلية لا يوجب كونه صفة؛ ألا ترى إلى قولهم: الكاهل 1 والغارب 1 وهما وإن كان فيهما معنى الاكتهال والغروب فإنهما اسمان. ولا يستنكر أن يكون في الأسماء غير الجارية على الأفعال معاني الأفعال. من ذلك قولهم: مفتاح ومنسج ومسعط ومنديل ودار ونحو ذلك تجد في كل واحد منها معنى الفعل وإن لم تكن جارية عليه. فمفتاح من الفتح ومنسج من النسج ومسعط من الإسعاط ومنديل من الندل وهو التناول قال الشاعر 2:

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال ندل الثعالب

وكذلك دار: من دار يدور لكثرة حركة الناس فيها وكذلك كثير من هذه المشتقات تجد فيها معاني 3 الأفعال وإن لم تكن جارية عليها. فكذلك الحائش جاء مهموزاً وإن لم يكن اسم فاعل لا لشيء غير مجيئه على ما يلزم اعتلال عينه، نحو قائم وبائع وصائم.

فاعرف ذلك. وهو رأي أبي علي رحمه الله وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً. ومثله سواء الحائط: هو اسم بمنزلة الركن والسقف وإن كان فيه معنى الحوط. ومثله أيضاً العائر للرمد4، هو اسم مصدر5 بمنزلة الفالج6، والباطل، والباغز7، وليس اسم فاعل ولا جارياً على معتل وهو كما تراه معتل.

- 
- 1 الكاهل أعلى الظهر مما يلي العنق والغارب من البعير ما بين السنام والعنق. وكأن معنى الاكتمال في الكاهل القوة والاجتماع، والكهل من الرجال الذي جاوز الثلاثين. ولا مربة في قوته ونضجه، ومعنى الغروب في الغارب انخفاضه عن السنام كالكوكب حين يقرب وتنخفض.
  - 2 هو -فيما زعم صاحب فرحة الأديب- رجل من الأنصار، قال ذلك في النعمان بن العجلان الزرقى -وزريق من الخروج- وكان ولاءه علي رضي الله عنه البحرين وفي هذا الشعر آراء أخرى. وانظر سيبويه ص 59 ج 1، وشواهد العيني على هامش الخزنة ص 48 ج 3، واللسان في "ندل"، وفرحة الأديب رقم 40.
  - 3 كذا في ش، ب. وفي أ: "من معاني".
  - 4 كذا في ش، ب. وفي أ: الرمد.
  - 5 ضبط في أبتنوين اسم، وفي ب بالإضافة.
  - 6 هو من الأمراض. ومن مظاهره استرخاء لأحد شقي البدن.
  - 7 الباغز: النشاط أو هو في الإبل خاصة.

(121/1)

---

فإن قلت: فما تقول في استعان وقد أعل وليس تحته ثلاثي معتل؛ ألا تراك لا تقول: عان يعون كقام يقوم؟ قيل: هو وإن لم ينطق بثلاثيه فإنه في حكم المنطوق به وعليه جاء أعان يعين.

وقد شاع الإعلال في هذا الأصل ألا تراهم قالوا: المعونة -فأعلوها كالمثوبة والمعوضة1- والإعانة والاستعانة. فأما المعاونة فكالمعاودة: صحت لوقوع الألف قبلها. فلما اطرده الإعلال في جميع ذلك دل أن ثلاثيه وإن لم يكن مستعملاً فإنه في حكم ذلك. وليس هذا بأبعد من اعتقاد موضع "أن" لنصب الأفعال في تلك الأجوبة وهي الأمر والنهي وبقية ذلك وإن لم تستعمل قط. فإذا جاز اعتقاد ذلك وطرده المسائل عليه

لدلالة الحال<sup>2</sup> على ثبوته في النفس كان إعلال نحو أعان واستعان ومعين ومستعين والإعانة والاستعانة - لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم الملفوظ به - أخرى وأولى. وأيضاً فقد نطقوا من ثلاثيه بالعون وهو مصدر وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالَج شك في الفعل الذي هو الفرع؛ قال لي أبو عليّ بالشام: إذا صحت الصفة فالفعل في الكف. وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر؛ لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة؛ ألا ترى أن في الصفة " ما ليس بمشتق " نحو قولك: مررت بإبل مائة ومررت برجل

---

1 هو العوض.

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "على ما ثبوته"، وقد ضبط فيها "ثبوته" بالجر على زيادة "ما". ويصح قراءته بالرفع، أي على الذي ثبوته في النفس لا في اللفظ.

3 زيادة من ج.

(122/1)

---

أي عشرة أبوه ومررت بقاع<sup>1</sup> عرفج كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية<sup>2</sup> ذراع طولها وليس هذا مما يشاب به المصدر وإنما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب والقتل والأكل والشرب. فإن<sup>3</sup> قلت: ألا تعلم أن في الناقة معنى الفعل. وذلك أنها من التنوق في الشيء وتحسينه قال ذو الرمة:

... .. تنوقت ... به حضرميات الأكف الحوائك<sup>4</sup>

والتقاؤهما أن الناقة عندهم مما يتحسن<sup>5</sup> به ويزدان<sup>5</sup> بملكه وبالإبل يتباهون وعليها يحملون ويتحملون، ولذلك قالوا لمذكرها: الجمل، لأنه فَعَلَ من الجمال كما أن الناقة فعلة من التنوق. وعلى هذا قالوا: قد كثر عليه المشاء والفشاء والوشاء إذا تناسل عليه المال. فالوشاء فَعَال من الوشي كأن المال عندهم زينة وجمال لهم، كما يلبس من الوشي للتحسن به. وعلى ذلك قالوا: ما بالدار دبيع<sup>6</sup> فهو فَعِيل من لفظ الديباج ومعناه. وذلك أن الناس هم الذين يشون الأرض، وبهم تحسن وعلى أيديهم وبعمارتهم تجميل. وعليه قالوا: إنسان لأنه فعلان من الأنس.

1 انظر في بعض هذه الأمثلة سيبويه ص 229 ج 1 والعرفج: نبت طيب الريح ينبت في السهل، واحده عرفجة.

2 كذا في أ، ب، ش وفي ج: "حبة"

3 هذا وارد على قوله فيما سبق ص 119: "ليس لاستنوق فعل معتل"  
4 صدره:

كأن عليها سحق لفق تتوقت

وهو في وصف نوق ذكرها قبل في قوله:

أنحنا بما خواصا برى النص بدنها ... وألصق منها باقيات العرناك

والخوص: الغائرات العيون من الإبل، والعرناك: الأسنمة، واللفق: أحد شقي الملاءة،

والسحق: البالي، والخضرميات منسوبات إلى حضرموت يريد ناسجات حوائك وانظر

الديوان 416

5 كذا في أ، ج. وفي ب: "مما يتحسن بملكه ويزدان به". وفي ش: "مما يتحسن تملكه

ويزدان به"، وظاهر تصحيف "تملكه" من "بملكه"

6 أي ما بما أحد، ولا يستعمل إلا بالنفي كما ترى، ويرى الأزهري أن أصل دبيع في

هذا الموطن دي، فأبدلت الياء الثانية جيماً، كما يقال في مريّ مرج. وعلى هذا لا يتم  
لابن جني ما ينبغي.

(123/1)

---

فقد ترى إلى توافي هذه الأشياء وتباين شعاعها وكونها 1 عائدة إلى موضع واحد، لأن التنوق والجمال والأنس والوشي والديباج مما يؤثر ويستحسن -وكنت عرضت هذا الموضوع على أبي علي رحمه الله فرضيه وأحسن تقبله- فكذلك 2 يكون استنوق من باب استحوذ من حاذ يحوذ من حيث كان في الناقة معنى الفعل من التنوق دون أن يكون بعيداً عنه كما رمت أنت في أول الفصل. انقضى السؤال.

فالجواب أن استنوق أبعد عن الفعل من استحوذ على ما قدمنا. فأما ما في الناقة من معنى الفعلية والتنوق فليس بأكثر مما في الحجر من معنى الاستحجار والصلابة، فكما أن استحجر الطين واستنسر البغاث من لفظ الحجر والنسر فكذلك استنوق من لفظ الناقة والجميع ناء عن الفعل وما فيه من معنى الفعلية إنما هو كما في مفتاح ومدق ومنديل ونحو ذلك منه.

ومما ورد شاذًا عن القياس ومطرّدًا في الاستعمال قولهم: الخوكة والخونة. فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جمع قائم: قومة ولا في صائم: صومة ولو جاء على فعلة ما كان إلا معلا. وقد قالوا على القياس: خانة.

ولا تكاد تجد شيئًا من تصحيح نحو مثل 3 هذا في الياء: لم يأت عنهم في نحو بائع وسائر بيعة ولا سيرة. وإنما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو الخوكة والخونة والخلول والدول 4. وعلته عندي قرب الألف من الياء

---

1 عطف على "توافي".

2 كذا في ش، ب. وفي أما يقرب أن يكون: "فذلك".

3 سقط لفظ "مثل" في ش، ب.

4 هو التبل المتداول.

(124/1)

---

وبعدها عن الواو فإذا صحت نحو الخوكة كان أسهل من تصحيح نحو البيعة. وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها، فكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لبعدها عنها ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألفًا استحسانًا لا وجوبًا، نحو قولهم في طيئ: طائي، وفي الحيرة: حاري، وقولهم في حيحيت، وعيعيت، وهيهيت: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت. وقلما ترى في الواو مثل هذا.

فإذا كان بين الألف والياء هذه الوصل والقرب كان تصحيح نحو بيعة، وسيرة، أشق عليهم من تصحيح نحو الخوكة والخونة لبعدها الواو من الألف، وبقدر بعدها عنها 1 ما يقل انقلابها إليها.

ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما أكثر عنهم نحو اجتوروا، واعتنوا، واهتوشوا. ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في الياء، ألا تراهم لا يقولون: ابتيعوا ولا استيروا ولا نحو ذلك وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا. وعلى أنه قد جاء حرف واحد من الياء في هذا فلم يأت إلا معلا وهو قولهم: استافوا، في معنى تسايفوا ولم يقولوا: استيفوا لما ذكرناه من جفاء ترك قلب الياء ألفًا في هذا الموضع الذي قد قويت 2 فيه داعية القلب. وقد ذكرنا هذا في "كتابنا في شعر هذيل" بمقتضى الحال فيه 3.

وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله.

---

1 ما زائدة أو مصدرية.

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "قربت".

3 كذا في أ، ب، وسقط هذا اللفظ "فيه" في ش.

(125/1)

---

من ذلك اللغة التميمية في "ما" هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أسير استعمالاً. وإنما كانت التميمية أقوى قياساً من حيث كانت عندهم كـ "هل" في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ كما أن "هل" كذلك. إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل. وأيضاً 1 فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم خبر، أو نقض النفي فرعت إذ ذاك إلى التميمية فكأنك من الحجازية على حرد2، وإن كثرت في النظم والنثر.

ويدلك على أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال: عن أبي بكر3 عن أبي العباس3 أن عماراً3 كان يقرأ {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} بالنصب قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ فقال: أردت {سَابِقُ النَّهَارِ} قال: فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن. فقله: أوزن أي أقوى وأمكن في النفس. أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها. ولهذا موضع نذكره فيه.

واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب

---

1 هذا دليل آخر على أن التميمية في "ما" أقوى قياساً من الحجازية.

2 الحرد: المنع أو الغضب. يريد: كأنه غاضب على الحجاز غير مطمئن إليها يخرج منها ما تهيأت له الفرصة، أو أنه على المنع لها والتخرج منها. وقد يكون الأصل: "على

حرف".

3 أبو بكر هو ابن السراج. وأبو العباس: المبرد. وعمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير. وانظر غرائز الآلوسي 114.

(126/1)

لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أذاك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصى أبو الحسن.

وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس.

وأما ضعف الشيء في القياس، وقلته في الاستعمال فمرذول<sup>1</sup> مطرح؛ غير أنه قد يجيء منه الشيء إلا أنه قليل. وذلك نحو ما أنشده<sup>2</sup> أبو زيد من قول الشاعر<sup>3</sup>:

اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسيف قونس الفرس<sup>4</sup>

قالوا أراد: "اضرب عنك" فحذف نون التوكيد وهذا من الشذوذ في الاستعمال على ما تراه ومن الضعف في القياس على ما أذكره لك. وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد<sup>5</sup>، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب وينتفي عنه الإيجاز والاختصار. ففي حذف هذه النون نقض الغرض. فجرى وجوب استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام الملحق؛ نحو مهدد وقردد،

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "فردود".

2 كذا في ج. وفي أ، ب، ش: "أنشدناه". ولم يدرك أبو الفتح أبا زيد. فإن صح هذا فإن المراد: أنشدناه في كتابه، كأنما يخاطبنا فيه، ولا يريد: أنشدنا شفاها.

3 قال ابن بري: "البيت لطرفة؛ ويقال: إنه مصنوع عليه" وانظر اللسان في "قنس".

وفي نوادر أبي زيد 13: "قال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة:

اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسيف قونس الفرس

وقال: أراد النون الخفيفة.

4 قونس الفرس: ما بين أذنيه، وقيل مقدم رأسه وقوله "بالسيف" في اللسان بدله



"بالسوط انظر اللسان في قنس.

5 كذا في أ، وفي ش: "التشديد" وفي ب احتمال هذا وذاك؛ فإن النقط غير ظاهر.

(127/1)

وجلبب وشمل وسهلل<sup>1</sup> وقفعدد<sup>2</sup>، في تسليمه وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه ولو ادّغمت لنقضت الغرض الذي اعتزمت.

ومثل امتناعهم من نقض الغرض امتناع أبي الحسن من تأكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو الذي ضربت زيد؛ ألا ترى أنه منع أن تقول: الذي ضربت نفسه زيد على أن "نفسه" تأكيد للهاء المحذوفة من الصلة.

ومما ضعف في القياس والاستعمال جميعاً بيت الكتاب:

له زجل كأنه صوت حاد ... إذا طلب الموسيقى أو زمير<sup>3</sup>

فقوله: "كأنه" -بحذف الواو وتبقية الضمة- ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف. وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه كما تمكنت في قوله في أول البيت "لهو زجل" والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً وتسكن الهاء فيقال: "كأنه"

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "سهلل" وكأنه محرف عما أثبتته أو أصله: ثبلل. والسهلل: الفارغ، يقال: جاء سهلاً أي لا شيء معه، وثهلل يقال: هو الضلال بن ثهلل: أي لا يعرف.

2 القفعدد: القصير.

3 بيت الكتاب قائله الشماخ بن ضرار، يصف حمارة وحشياً. والموسيقى: أنثاء. والزمير، الغناء في القصبة. وهي الزمارة، بفتح الزاي وتشديد الميم. شبه تطريبه إذا طلب أنثاء بصوت الحادي أو الغناء، والبيت في الكتاب ص 11 ج 1، وديوان الشماخ 36. وفي فرحة الأديب إنكار هذه النسبة.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "كأنه خلس بحذف الواو". وهذه الكلمة "خلس" وضعت أفوق "كأنه" في البيت وضبطت "خلس" بفتح الأول وسكون الثاني وهو الصواب في وضعها؛ يراد أن هذه الكلمة فيها خلس لا مد. ونقل في الخزانة 2 / 402 نص ابن

جني من قوله: "مما ضعف في القياس والاستعمال جميعا" إلى قوله: "وروينا أيضا عن غيره: إن لنا لكنة" لكن ببعض حذف.

(128/1)

---

فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلي الوصل والوقف. وهذا موضع ضيق ومقام زلخ<sup>1</sup> لا يتقيد بإيناس، ولا ترسو فيه قدم قياس. وقال أبو إسحاق في نحو هذا: إنه أجرى الوصل مجرى الوقف وليس الأمر كذلك لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف. لكن ما أجري من نحو هذا في الوصل على حد الوقف قول الآخر<sup>2</sup>:  
فظلت لدى البيت العتيق أخيله ... ومطواي مشتاقان له أرقان  
على أن أبا الحسن حكى أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة. ومثل هذا البيت ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:  
وأشرب الماء ما بي نحوه عطش ... إلا لأن عيونه سيل واديها  
ورويناه أيضًا عن غيره:  
إن لنا لكنة ... مبقعة مفنة<sup>3</sup>  
متيحة معنة ... سمعنة نظرنة<sup>4</sup>  
كالذئب وسط القنة ... إلا تره تظنه<sup>5</sup>

---

1 كذا في أ. وفي ب: "زلخ" وفي ش: "زلج" وزلخ - بسكون اللام وكسرهما - مزلة تزل فيها الأقدام.

2 ينسب ليعلى الأحول الأزدي. ومطواي: صاحبائي. وضمير أخيله، وله عائد إلى البرق في بيت قبله وهو:

أوقت لبرق دونه شدران ... يمان وأهوى البرق كل يمان  
وانظر الخزانة 2/ 401.

3 الكنة امرأة الابن أو الأخ "مبقعة" كثيرة الكلام "مفنة" نادرة على فنون الكلام.

4 متيحة: تعرض في كل شيء. والرجل متيح، وكذلك معنة. و"سمعنة نظرنة": إذا تسمعت شيئاً أو تنظرت فلم تر شيئاً تظنت وعملت بظنها. وانظر اللسان في "سمع".

5 ذكر في اللسان في سمع روايتين في البيت: "كالذئب وسط العنة"، و"كالريح حول

القنة" وما هنا تلفيق من الروايتين، و"العنة" في الرواية الأولى: الخطيرة تحبس فيها الغنم والإبل، و"القنة" في الرواية الثانية الأكمة أو الجبل المستطيل.

(129/1)

فقوله "تره" مما أجري في الوصل مجراه في الوقف أراد: إلا تر، ثم بين الحركة في الوقف بالهاء، فقال: "تره" ثم وصل ما كان وقف عليه.

فأما قوله 1:

أتوا ناري فقلت منون أنتم ... فقالوا الجن قلت عموا ظلاما2  
ويروي:

... منون قالوا ... سراة الجن قلت عموا ظلاما  
فمن رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

فإن قلت: فإنه في الوقف إنما يكون "منون" ساكن النون وأنت في البيت قد حركته فهذا إذاً ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل فالجواب أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فأثبت الواو والنون التقيا ساكنين فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن. فهذه الحركة إذاً إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف وإنما اضطر إليها الوصل.

1 هو عند أبي زيد في نوادره 124 شمير بن الحارث الضبي، وفي العيني 4- 498

"ينسب إلى شمر بن الحارث الضبي، وينسب إلى تأبط شرًا" وهناك أبيات على روي الحاء تنسب إلى جذع بن سنان الغساني، وانظر الخزانة ج 3 ص 2 وما بعدها:

2 قبله كما في النوادر:

ونار قد حضأت بعيد وهن ... بدار لا أريد بها مقاما

سوى تحليل راحلة وعين ... أكالنها مخافة أن تناما

وبعده:

فقلت إلى الطعام فقال منهم ... زعيم نحسد الأنس الطعاما

قال في الخزانة: "ذكر في أبياته أن الجن طرقته وقد أوقد نارا لطعامه، فدعاهم إلى الأكل منه، فلم يجيبوه وزعموا أنهم يحسدون الأنس في الأكل، وأنهم فضلوا عليهم بأكل

الطعام".

3 كذا في أ، ب. وسقط هذا اللفظ في ش.

(130/1)

وأما من رواه "منسون أنتم" فأمره مشكل. وذلك أنه شبه من بأي فقال: "منون أنتم" على قوله: أيون أنتم<sup>1</sup>، وكما حمل ههنا أحدهما على الآخر كذلك جمع بينهما في أن جرد من الاستفهام كل منهما ألا ترى إلى حكاية يونس<sup>2</sup> عنهم: ضرب من منا، كقولك: ضرب رجل رجلا. فنظير هذا في التجريد له من معنى الاستفهام ما أنشدناه من قول الآخر<sup>3</sup>:

وأسماء ما أسماء ليلة أدجت ... إلي وأصحابي بأي وأينما<sup>4</sup>  
فجعل "أي" اسمًا للجهة، فلما اجتمع فيها التعريف والتأنيث منعها الصرف.

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "فكما".

2 انظر الكتاب ص 402 ج 1.

3 نسبة في اللسان في "أين" إلى حميد بن ثور الهلالي، وحميد هذا قصيدة طويلة على روي البيت ليس فيها هذا البيت، مطلعها:

سل الربع أي يمت أم سالم ... وهل عادة الربع أن يتكلما  
وذكر الشنقيطي في "الوسيط في أدباء شنقيط" أنه وقف على هذه القصيدة، أرسلها إليه أحمد تيمور باشا طيب الله ثراه. وقال: "وقد سقط من نسخته بيتان من أولها بقيا في حفظي. وما أدري هل سقط منها غيرهما أم لا:

ألا هيمما مما لقيت وهيمما ... وويحا لمن ألم ألق منهن ويحما  
أأسماء ما أسماء ليلة أدجت ... إلي وأصحابي بأي وأينما  
هيمما كلمة تحسر".

وفي اللسان: "هيي" نسبة الأولى من هذين البيتين إلى حميد الأرقط، والظاهر على هذا أن يكون هو أيضا صاحب البيت الثاني، وعلى هذا لا يكون حميد بن ثور شيء منهما، وأن الشنقيطي وأهم في حفظه، كذلك لا يعول على ما في اللسان في أين؛ فإن نسخة الديوان طبعة الدار خالية منه.

4 "أدجت" كذا في اللسان وفي بعض نسخ الخصائص في "خلع الأدلة" وهي الرواية

الجيدة. وفي الأصول هنا: "أدجوا". وقوله: "وأصحائي بأي وأينما" أي بمكان مجهول يسأل عنه بأي المكان هو، وأين يقع. وقوله: "ليلة أدجت" فالإدلاج: السير في آخر الليل على خلاف في ذلك بين علماء اللغة. يريد أن طيفها سرى إليه وهو في سفره مع أصحابه. وانظر الوسيط 128.

(131/1)

وأما قوله: "وأينما" ففيه نظر. وذلك أنه جرده أيضًا من الاستفهام كما جرد أي فإذا هو فعل ذلك احتمال هنا من بعد أمرين: أحدهما أن يكون جعل "أين" علمًا أيضًا للبقعة فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث كأني فتكون الفتحة في آخر "أين" على هذا فتحة الجر 1 وإعرابًا مثلها في مررت بأحمد. فتكون "ما" على هذا زائدة و"أين" وحدها هي الاسم كما كانت "أي" وحدها هي الاسم. والآخر أن يكون ركب "أين" مع "ما" فلما فعل ذلك فتح الأول منهما كفتحة الياء من حيهل لما ضم حي إلى هل فالفتح في النون على هذا حادثة للتركيب وليست بالتي كانت في أين وهي استفهام لأن حركة التركيب خلفتها ونابت عنها. وإذا كانت فتحة التركيب تؤثر في حركة الإعراب فتزيلها إليها نحو قولك: هذه خمسة معرب 2، ثم تقول في التركيب: هذه خمسة عشر فتخلف فتحة التركيب ضمة الإعراب على قوة حركة الإعراب كان إبدال حركة البناء من حركة البناء أخرى بالجواز وأقرب في القياس. وإن شئت قلت: إن فتحة النون في قوله: "بأي وأينما"، هي الفتحة التي كانت في أين وهي استفهام من قبل تجريدها أقرها بحالها بعد التركيب على ما كانت عليه ولم يحدث خالفًا لها من فتحة التركيب، واستدللت على ذلك بقولهم: قمت إذ قمت فالذال كما ترى ساكنة ثم لما ضم إليها "ما" وركبها معها أقرها على سكونها فقال: إذ ما أتيت على الرسول فقل له 3

---

1 كذا بواو العطف في أ، وفي عبارة اللسان، وسقط في ش، ب.

2 في عبارة اللسان: "فتعرب".

3 عجزه:

حقا عليك إذا اطمأن المجلس

وقبله:

يأيها الرجل الذي تهوى به ... وجناء حمرة المناسم عرمس

(132/1)

فكما لا يشك في أن هذا السكون في " إذ ما " هو السكون في ذال إذ، فكذاك ينبغي أن تكون فتحة النون من " أينما " هي فتحة النون من " أين " وهي استفهام. والعلة في جواز بقاء الحال بعد التركيب على ما كانت عليه قبله عندي هي أن ما يحدثه التركيب من الحركة ليس بأقوى مما يحدثه العامل فيها ونحن نرى العامل غير مؤثر في المبني نحو " من أين أقبلت " و " إلى أين تذهب " فإذا كان حرف الجر على قوته لا يؤثر في حركة البناء فحدث التركيب -على تقصيره عن حدث الجار- أخرى ألا يؤثر في حركة البناء. فاعرف ذلك فرقاً، وقس عليه تصبب إن شاء الله. وفي ألف " ما " من " أينما " -على هذا القول- تقدير حركة إعراب: فتحة في موضع الجر، لأنه لا ينصرف.

وإن 1 شئت كان تقديره " منون " كالقول الأول ثم قال: " أنتم "، أي أنتم المقصودون بهذا الاستثبات؛ كقوله 2: أنت فانظر لأي حال تصير 3

= وبعده:

يا خير من ركب المطي ومن مشى ... فوق التراب إذا تعد الأنفس  
إنا وقينا بالذي عاهدتنا ... والخيال تقدع بالكماة وتضرس  
وهذا الشعر من قصيدة للعباس بن مرداس السلمي قالها في غزوة حنين. وانظر سيرة ابن هشام على هامش الروض 2/ 298، والكامل 3/ 158، والكتاب 1/ 432.  
1 راجع الكلام على "منون أنتم".  
3 أي عدي بن زيد. وانظر الأغاني 2/ 152 طبعة الدار، والكتاب 1/ 70، والمغني في "الفاء المفردة" وأمالي ابن الشجري 1/ 89.  
3 صدره:

أرواح مودع أم بكور

أي أتروح مودعا أم تبكر، أي لا بد لك من الرحيل في البكور أو الرواح -يريد ترك

الدنيا والمصير إلى الموت - فانظر لأمر آخرتك. وقوله: "مودع" هو بكسر الدال على حد عيشة راضية أي مودع صاحبه، =

(133/1)

---

إذا أراد: أنت 1 الهالك.

وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس، ويقل في الاستعمال كثير جدًا، وإن تقصيت بعضه طال، ولكن أضع لك منه ومن غيره من أغراض كلامهم ما تستدل به وتستغني ببعضه من كله بإذن الله وطوله.

---

= وإنما الرواح يودع فيه، وهو كقوله تعالى: {وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا} أي يبصر فيه، فالإسناد فيه على جهة التجوز، ويرى السيرافي بأنه من قبيل النسب، أي رواح ذو توديع، قال: "فبنى له من المصدر الذي يقع فيه اسم فاعل، وإن لم يكن جاريا على القمل؛ كما قالوا: رامح وناشب، على معنى ذو رمح وذو نشاب" وقد ضبط في الأغاني "مودع" بفتح الدال، وقد علمت أن الرواية الكسر، وقد أورد أبو علي الفارسي الفتح على أنه وجه جائز في العربية. وانظر أهالي ابن الشجري.

1 أي أن أنت مبتدأ محذوف الخبر. ويجوز عكس هذا على التقدير: الهالك أنت، ومن الأوجه الجائزة فيه أن يكون "أنت" مبتدأ خبره "رواح" على المبالغة أو على حذف مضاف أي أنت رواح أو صاحب رواح. وقد بسط السيرافي في الكلام على البيت وأبدى فيه ستة أوجه.

(134/1)

---

**باب في الاستحسان 1:**

وجماعه أن علتة ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرف. من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى والبقوى والتقوى والشروى ونحو ذلك ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا

---

1 الاستحسان من مصطلح أصول الفقه. وهو أحد الأدلة عند الحنفية. وفي تحديده

اختلاف كثير. ويقول السعد في حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب 2/289: "اعلم أن الذي استقر عليه رأي المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل للقياس الجلي الذي تسبق إليه الأفهام" ومن أمثلته السلم، فإن المتبادر إلى الفهم ألا يجوز، لما فيه من انعدام المعقود عليه، لكنه جوز للحاجة إليه، وهذا المعنى للاستحسان ينقاد مع ما أراده ابن جني هنا، فمثل الفتوى كان المتبادر ألا يجري فيها إعلال. فيقال: الفتيا، ولكن عارض هذا الأمر الجلي القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الإعلال، وهو الفرق بين الاسم والصفة، وعمل العرب بهذا المعارض، ولما كان الاعتماد في الاستحسان على ما يقابل الجلي من القياس كان جماع أمره أن علته ضعيفة غير مستحكمة، كما ذكر المؤلف.

وقد عرض السيوطي في الاقتراح للاستحسان، ونقل فيه بحث ابن جني في هذا الكتاب، ونقل عن ابن الأنباري الخلاف في الأخذ به في العربية.

(134/1)

وأوًا من 1 غير استحكام 2 علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة. وهذه ليست علة معتدة ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير حسن: حسان فهذا كجبل وجبال وقالوا: فرس ورد 3 وخيل ورد 4 فهذا كسقف وسقف 4. وقالوا: رجل غفور وقوم غُفُر وفخور وفخر فهذا كعمود وعمد. وقالوا: جمل بازل وإبل بوازل وشغل شاغل وأشغال شواغل فهذا كغارب وغوارب وكاهل وكواهل. ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علة وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول ألا ترى أنه لو كان الفرق بينهما واجبًا لجاء في جميع الباب؛ كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب. فإن قلت: فقد قال الجعدي:

حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا ... كأننا رعن قف يرفع الآلا 5

1 كذا في ش، ب، وفي أ: "عن".

2 انظر ص 88 من هذا الجزء في إعلال الأمثلة المذكورة.

3 أي ذو لون أحمر يضرب إلى صفرة، وكان ما فيه هذا اللون فهو ورد.



4 ضبط في أ، ب، ج "ورد وسقف" بسكون العين كقفل، والوارد في ورد السكون. وأما سقف فالوارد فيه الضم كعنق، ويظهر أن أبا الفتح وهم في هذا فظن سقفا كقفل أو أنه رأى فيه التخفيف كما يقال في كتب: كتب، وفي رسل: رسل بتسكين العين فيهما. 5 بعده:

فلم نوقف مشلين الرماح ولم ... نوجد عواوير يوم الروع عزالا  
والبيت في الأمالي 2/ 228، وفي المختار من شعر بشار 262 وفيه بعد أن أوردته:  
"وقال العلماء: هذا من المقلوب، وإنما أراد الشاعر: كأننا رعن قف يرفعه الآل،  
والرعن: أول كل شيء والقف: ما غلظ من الأرض ولم يبلغ أن يكون جبلا" والآل:  
السراب، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء نصف النهار كأنه ماء. وترى ابن جني  
يذهب فيه مذهبا غير القلب الذي ذهب إليه غيره، وقد تبعه البكري في الآلي.

(135/1)

فرفع المفعول ونصب الفاعل، قيل لو لم يحتمل 1 هذا البيت إلا ما ذكرته لقد كان على  
سمت من القياس ومطرب 2 متورد بين الناس؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فرق فيه بين  
الفاعل والمفعول، وإن اختلفت جهتا الفرق. كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه  
مرفوعاً، والمفعول منصوباً قائم صحيح مقول به. وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه  
الآل فرئي فيه، ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهوراً لولا هذا الرعن لم يبن للعين فيه 3  
بيانه إذا كان فيه؛ ألا تعلم أن الآل إذا برق للبصر رافعاً شخصاً كان أبدى للناظر إليه  
منه لو لم يلاق شخصاً يرهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفوراً وفي مسرح الطرف تجلياً  
وظهوراً.

فإن قلت: فقد قال الأعشى:

إذ يرفع الآل رأس الكلب فارتفعاً 4

فجعل الآل هو الفاعل والشخص هو المفعول قيل ليس في هذا أكثر من أن هذا جائز  
وليس فيه دليل على أن غيره غير جائز؛ ألا ترى أنك إذا قلت ما جاءني غير زيد فإنما  
في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك فأما زيد نفسه فلم تعرض للإخبار 5 بإثبات  
مجيء له أو نفيه عنه فقد يجوز 6 أن يكون قد جاء وأن يكون أيضاً لم يجيء.

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "يحصل".

2 المطرب، وكذا المطربة: الطريق.

3 كذا في أ، ب، ش وسقط هذا اللفظ في عبارة اللسان.

4 صدره:

إذ نظرت نظرة ليست بكاذبة

وقبله:

ما نظرت ذات أشفار كنظرتها ... حقا كما صدق الذئبي إذ سجعا

وهو في الحديث عن عنز اليمامة، والذئبي: سطيح الكاهن، ورأس الكلب: جبل

باليمامة. وانظر الديوان 74.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "في الإخبار"، وكأنه ضمن تعرض معنى تدخل فعده بفي.

وفي عبارة اللسان: "فلم يعرض للإخبار".

6 كأنه جرى في هذا على اصطلاح المنطقة. فأما في العربية فإن قولك: ما جاءني غير

زيد استثناء مفرغ، كقولك: ما جاءني إلا زيد، وهذا يفيد البتة مجيء زيد.

(136/1)

فإن قلت: فهل تجد لببت الجعدي على تفسيرك الذي حكيته ورأيتَه نظيراً؟ قيل: لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء واعمل فيما بعد على أن لا نظير له، ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئاً وسمع ذلك الشيء عينه فقد ثبت 1 قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدر فيه ألا يوجد له نظير لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوساً به فليس في واجب النظر إيجاده؛ ألا ترى أن قولهم: في شئونة شئني لما قبله القياس لم يقدر فيه عدم نظيره نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلاً يرد إليه ويحمل غيره عليه. وسنورد فيما بعد باباً لما يسوغه القياس وإن لم يرد به السماع بإذن الله وحوله.

ومن ذلك - أعني الاستحسان - أيضاً قول الشاعر:

أريت إن جئت به أملودا ... مرجلا ويلبس البرودا 3

أقائلن أحضروا الشهودا

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع. فهذا إذا استحسان لا عن

قوة علة ولا عن استمرار عادة؛ ألا تراك لا تقول: أقائمٌ يا زيدون ولا أمتلقنٌ يا

رجال إنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه

واحتمال بالشبهة له.

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "ثبتت"، وكلاهما جائز؛ فإن القدم مؤنث مجازي.

2 انظر ص 117 من هذا الجزء.

3 "جئت" بضم التاء كما نص عليه صاحب الخزانة، وإن ضبط في أبفتحها. وكان من قصة هذا الرجز أن رجلاً من العرب أتى أمة له، فلما حبلى جحدتها وزعم أنه لم يقربها، فقالت هذا الرجز تريد: أخبرني إن ولدت ولداً هذه صفته أتقول لي ولمن يشايعني: أحضروا الشهود على أن هذا الولد منك. إنك لن تقول ذلك وإنما ترضى بالولد، فاصبر فعسى أن أجيء، بما يقر عينك، وفي بعض الروايات "جاءت" بدل "جئت"، و"أحضري" بدل "أحضروا". وانظر الخزانة 574 ج 4، وشرح الكامل للمرصفي 1/97.

(137/1)

ومن الاستحسان قولهم: صبية وقنية وعذِي وبلي سفر، وناقاة عليان، ودبة 1 مهيار. فهذا كله استحسان 2 لا عن استحكام علة. وذلك أنهم لم يعتدوا الساكن حائلاً بين الكسرة والواو لضعفه وكرهه من الواو. وذلك أن "قنية" من قنوت ولم يثبت أصحابنا قنيت وإن كان البغداديون قد حكوها و"صبية" من صبوت و"علية" من علوت و"عذي" من قولهم أرضون عذوات و"بلي" سفر من قولهم في معناه: بلو أيضاً ومنه البلوى، وإن لم يكن فيها دليل 3، إلا أن الواو مطردة في هذا الأصل قال 4: فأبلاهما خير البلاء الذي يبلو 5

وهو راجع إلى معنى بلو سفر وقالوا: فلان مبلو بمحنة وغير ذلك والأمر فيه واضح وناقاة "عليان" من علوت أيضاً كما قيل لها: ناقاة سناد، أي أعلاها متساند إلى أسفلها ومنه سندننا إلى الجبل أي علونا وقال الأصمعي: قيل لأعرابي: ما الناقاة القرواح فقال: التي كأنها تمشي على أرماع. ودبة "مهيار" من قولهم هار يهور وتهور الليل على أن أبا الحسن قد حكى فيه هار يهبر وجعل الباء فيه لغة وعلى قياس قول 6 الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه لا يكون في يهبر دليل، لأنه قد يمكن أن يكون: فَعِلَ يَفْعِلُ مثلهما. وكله لا يقاس؛ ألا تراك لا تقول في جرو: جرى ولا في عِدوة الوادي: عِدية ولا نحو ذلك. ولا يجوز في قياس قول من

---

1 الدبة: الكتيب من الرمل.

2 انظر في هذه الكلمات ص 97 وما بعدها من هذا الجزء.

3 وذلك أن البلوى يحتمل أن تكون الواو فيها بدلا من الياء كالفتوى والتقوى.

4 هو زهير وانظر الديوان 109.

5 صدره:

جزى الله الإحسان ما فعلا بكم

6 انظر كتاب سيبويه ص 361 ج 2.

(138/1)

---

قال عليان، ومهيار، أن تقول في قرواح<sup>1</sup>، ودرواس<sup>2</sup>: قرياح ودرياس<sup>3</sup>، وذلك لئلا يلتبس مثال ففعال بفعيال فيصير قرياح ودرياس كسرياح وكرياس. وإنما يجوز هذا فيما كانت واوه أصلية لا زائدة وذلك أن الأصلي يحفظ نفسه بظهوره في تصرف أصله ألا تراك إذا قلت: عليه ثم قلت: علوت وعلو وعلوة<sup>4</sup> وعلوة<sup>5</sup> ونحو ذلك، ذلك وجود الواو في تصرف هذا الأصل على أنها هي الأصلية وأن الياء في عليه بدل منها وأن الكسرة هي التي عذرت بعض العذر في قلبها وليس كذلك الزائد ألا تراه لا يستمر في تصرف الأصل استمرار الأصلي فإذا عرض له عارض من بدل أو حذف لم يبق هناك في أكثر الأمر ما يدل عليه وما يشهد به؛ ألا تراك لو حققت قرياحًا بعد أن أبدلت واوه ياء على حذف زوائده لقلت<sup>6</sup>: قريح فلم تجد للواو أثرًا يدل على أن ياء قرياح بدل من الواو<sup>7</sup>، كما ذلك علوت وعلو ورجل معلو بالحجة ونحو ذلك على أن ياء " عليه" بدل من الواو.

فإن قلت: فقد قالوا في قرواح: قرياح أيضًا سمعًا جميعًا فإن هذا ليس على إبدال الياء من الواو لا بل كل واحد منها مثال برأسه مقصود قصده.

---

1 القرواح من النوق: الطويلة القوائم، والقرواح أيضا المزرعة ليس بها نبات ولا شجر، ويقال فيها أيضا قرياح.

2 الدرواس: الغليظ العنق من الناس والكلاب.

3 هو الكلب العقور.

4 يقال: أخذ مالي علوة أي عنوة وقهرا كما في اللسان. وقد يكون "علوه" بهاء الضمير.

5 كذا في أ، وفي ش، ب: "يعلوه".

6 كذا في أ، وفي ش، ب: "قلت".

7 كذا في ش، ب. وفي أ: "واو".

(139/1)

فقرواح كقرواش 1 وجلواخ 2، وقرياح ككرياس 3 وسرياح 4؛ ألا ترى أن أحداً لا يقول: كرواس ولا سرواح ولا يقول أحد أيضاً في شرواط 4 وهلواع 5: شريط ولا هلياع. وهذا أحد ما يدل على ضعف القلب فيما هذه صورته؛ لأن القلب للكسرة مع الحاجز لو كان قوياً في القياس لجاء في الزائد مجيئه في الأصلي كأشياء كثيرة من ذلك. ومثل امتناعهم من قلب الواو في نحو هذا ياء من حيث كانت زائدة فلا عصمة لها ولا تلزم لزوم الأصلي فيعرف بذلك أصلها أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضمّاً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية نحو أجوه وأقتت. وذلك نحو الترهوك 7، والتدهور والتسهوك 8: لا يقلب أحد هذه الواو - وإن انضمت ضمّاً لازماً - همزة من قبل أنها زائدة فلو قلبت فقل: الترهوك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون تركهم قلب هذه الواو همزة مخافة أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حلقيان وشديداً التجاور، قيل: يفسد هذا أن هذين الحرفين قد تجاورا والهاء مقدمة على الهمزة نحو قولهم: هاهأت في الدعاء 9.

1 هو الطفيل، والعظيم الرأس.

2 هو الوادي الواسع الممتلئ.

3 الكرياس: الكنيف يكون مشرفاً على سطح القناة إلى الأرض.

4 يقال: فرس سرياح سريع، والسرياح أيضاً الجراد.

5 هو الطويل.

6 هي السريعة من النوق.

7 يقال مر يترهوك أي يموج في مشيه من استرخاء مفاصله.

8 يقال تسهوك: مشى رويدا.

9 يقال: هأها بالابل: دعاها للعلف.

(140/1)

فإن قلت: هذا إنما جاء في التكرير، والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده وهو "وَرَنْتَل" 1 ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئاً متعالمًا نحو وَخَوْحَ 2 وَوَزَوَزَ 3 ووَكَاكَ 4 ووُزَاوَزَ 3 وقوقيت وضوضيت وزوزيت 5 ومومة ودودة 6 وشوشاة 7 قيل: قد جاء امتناعهم من همز نظير هذه الواوات بحيث لا هاء. ألا تراهم قالوا: زحولته 8 فترحول ترحولا وليس أحد يقول ترحولا. وقد جمعوا بينهما متقدمة الحاء على الهمزة: نحو قولهم في الدعاء: حُوْ حُوْ 9. فإن قيل: فهذا أيضًا إنما جاء في الأصوات المكررة كما جاء في الأول أيضًا في الأصوات المكررة نحو هُوْ هُوْ وقد ثبت أن التكرير محتمل فيه ما لا يكون في غيره. قيل: هذه مطاولة نحن فتحنا لك بابها وشرعنا منهجها، ثم إنها مع ذلك لا تصحبك ولا تستمر بك؛ ألا تراهم قد قالوا في "عنونت الكتاب": إنه يجوز

1 هي الداهية، والأمر العظيم.

2 الوحوحة: النفخ من شدة البرد.

3 الوزوزة الوثب، والوزاوة: الرجل الطائش الخفيف.

4 هو الجبان.

5 زوزى الرجل: نصب ظهره وقارب الخطر.

6 هي أثر الأرجوحة.

7 هي الناقة السريعة.

8 في الأصول: "رحولته فترحول ترحولا" بالراء المهملة ولم أقف على هذا في اللغة،

فأصلحته إلى ما ترى. يقال: زحوله عن مكانه، فترحول: أزاله عنه فزال.

9 كذا في الأصول. والذي في اللسان: "حى حى: دعاء الحمار إلى الماء ... والحأحة -

وزن الجمععة - بالكش: أن تقول له: حأحاً زجرًا".

(141/1)

أن يكون فعولت من عنّ يعنّ ومطاوعه تَعْنُون ومصدره التَّعْنُون وهذه الواو لا يجوز همزها لما قدمنا ذكره، وأيضاً فقد قالوا في علونته: يجوز أن يكون فعولت من العلانية وحاله في ذلك حال عنونته على ما مضى. وقد قالوا أيضاً: سرولته تسرولا ولم يهمزوا هذه الواو لما ذكرنا. فإن قيل: فلو همزوا فقالوا: التسرؤل لما خافوا لبساً لقولهم مع زوال الضمة عنها: تسرول وسرولته ومسرول كما أنهم لما قالوا: وقت وأوقات وموقت ووقته أعلمهم ذلك أن همزة "أقتت" إنما هي بدل من واو. فقد ترى الأصل والزائد<sup>1</sup> جميعاً متساويين متساوقين في دلالة الحال بما يصحب كل واحد منهما من تصريفه وتحريفه وفي هذا نقض لما رُمت به الفصل بين الزائد والأصل. قيل كيف تصرفت الحال فالأصل أحفظ لنفسه، وأدُلُّ عليها من الزائد؛ ألا ترى أنك لو حقرت تسرولا -وقد همزته- تحقير الترخيم لقلت "سريل" فحذفت الزائد<sup>2</sup> ولم يبق معك دليل عليه ولو حقرت نحو "أقتت" -وقد نقلتها إلى التسمية فصارت "أقتة" - تحقير الترخيم لقلت: وقية وظهرت الواو التي هي فاء. فإن قلت: فقد تجيز ههنا أيضاً "أقية" قيل الهمز ههنا جائز لا واجب وحذف الزوائد من "تسرؤل" في تحقير الترخيم واجب لا جائز. فإن قلت: وكذلك همز الواو في "تسرؤل" إنما يكون جائزاً أيضاً لا واجباً قيل: همز الواو حشواً أثبت قدماً من همزها مبتدأة أعني في بقائها وإن زالت الضمة عنها؛ ألا ترى إلى قوله<sup>3</sup> في تحقير قائم: قويم وثبات الهمزة وإن زالت الألف الموجبة

1 كذا في ش، ب، وفي أ: "الزوائد".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "الزوائد" ويريد بالزائد الجنس.

3 يريد سيبويه في الكتاب 2 / 127.

لها، فجرت لذلك مجرى الهمزة الأصلية في نحو سائل وثائر<sup>1</sup> من سأل وثار، -كذا<sup>2</sup> قال- فلذلك اجتنبوا أن يهمزوا واو "تسرول" لئلا تثبت قدم الهمزة فيرى أنها ليست بدلا وليس كذلك همزة "أقتت"، ألا تراها متى زالت الضمة عنها عادت واوا نحو موقت ومويقت.

فإن قلت: فهلا أجازوا همز واو "تسرول" وأمنوا اللبس وإن قالوا في تحقير ترخيمه "

سريل " من حيث كان وسط الكلمة ليس بموضع لزيادة الهمزة إنما هو موضع زيادة الواو نحو جدول وخروج 2 وعجوز وعمود. فإذا رأوا الهمزة موجودة في " تسرؤل " محذوفة من " سريل " علموا - بما فيها مكن الضمة - أنها بدل من واو زائدة فكان ذلك يكون أمناً من اللبس؟

قيل: قد زادوا الهمزة وسطاً في أحرف صالحة. وهي شمأل 3 وشأمل 3، وجرائض 4، وحطائط بطائط 5، ونئدلان 6، وتأبل 7، وخأتم، وعألم، وتأبلت القدر، والرئبال 8، فلما جاء ذلك كرهوا أن يقربوا باب لبس.

فإن قلت: فإن همزة تأبل، وخأتم، والعألم إنما هي بدل من الألف قيل: هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد والبدل من الزائد زائد وليس البدل من الأصل بأصل.

---

1 في كتاب سيبويه ص 128 ج 2: "و شاء من شأوت".

2 هو الشجر الذي يتخذ من حبه الزيت المسهل المعروف، وكل نبات بان من شجر أو عشب خروج.

3 هذه لغات في الشمال. وهي من الرياح ما تهب من ناحية القطب الشمالي.

4 يقال: جمل جرائض: إذا كان أكلوا.

5 حطائط: الصغير من الناس وغيرهم. وبطائط: اتباع.

6 التئدلان: الكابوس.

7 التأبل: لغة في التأبل. والجمع التوابل. وهي الأبنار تضاف إلى الطعام؛ كالفلفل والكمون.

8 الرئبال: الأسد.

(143/1)

---

فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهب به 1 في حكم ما هو بدل منه من الأصل في ذلك. فاعرف هذا.

ومن الاستحسان قولهم: رجل غديان وعشيان وقياسه: غدوان وعشوان لأنهما من غدوت وعشوت أنشدنا أبو علي:

بات ابن أسماء يعشوه ويصبحه ... من هجمة كأشاء النخل درار 2

ومثله أيضاً دامت 3 السماء تديم ديمًا، وهو من الواو، لاجتماع العرب طراً على "



الدوام " و "هو أدوم من كذا " .

ومن ذلك ما يخرج تنبيهًا على أصل بابه نحو استحوذ وأغِيلَتِ المرأة، و:  
صددت فأطولت الصدود 4 ...

---

1 الضمير في "به" يعود على البدل.

2 قائله قرط بن التوأم اليشكري ولم أقف لهذا الشاعر على ترجمة. وفي العمدة ذكر التوأم اليشكري مع امرئ القيس في إجازة أبيات. والبيت في إصلاح المنطق طبعة المعارف 222 وفي شواهد ابن السيرافي عليه "الورقة 138 ب". وفيهما: "كان" بدل "بات"، ويقول ابن السيرافي: "ويروي" كان ابن شماء" يذكر تله لبني مطر، وإغارته عليهم. وميار: اسم فرس. يقول: افتدوا مني بهذا الفرس. وكان ابن أسماء يعيشو هذا الفرس: أي يعيشه: يسقيه اللبن بالعشي، ويصبحه: يسقيه في الصباح اللبن ... وإذا سقي الفرس اللبن وري عليه كان أنفع له، وأسرع في عدوه، ويقول الصاغاني في التكملة "صبح" بعد أن أورد عن الصحاح البيت كما ورد في الإصحاح، "وإنما هو" "كان ابن شماء" واسمه شرسفة بن خليف فارس ميار. قتله قرط بن التوأم اليشكري، والبيت لقرط، "والهجمة: القطعة من الإبل، ما بين الثلاثين والمائة. والأشياء: صغار النخل. ويروي "كفسيل النخل". "ودرار" نعت هجمة: كثيرة الدر: وهو اللبن.

3 أي كان مطرها ديمة، وهو مطر خفيف لا برق فيه ولا رعد، تدوم به السماء.

4 هذا بعض البيت:

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم  
وقد نسب هذا البيت في الكتاب 1/ 12 إلى عمر بن أبي ربيعة ونسبه الأعلام إلى المزار الفقعي، وهو ما في شرح المغني للبغدادي في مبحث "ما" وفي كناية الأسير على المغني في هذا المبحث، وما في الخزانة 4/ 289. وهذا البيت أحد أبيات أربعة، وقبله:  
صرمت ولم يصرم وأنت صروم ... وكيف تصابي من يقال حلیم

(144/1)

---

وقالوا: 1: هذا شراب مبولة 2، وهو مطيبة للنفس، وقالوا:

فإنه 3 أهل لأن يؤكرا

ونظائره كثيرة غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل استقام استقوم وأصل مقامة مقومة

وأصل يحسن يؤحسن. ولا يقاس هذا ولا ما قبله لأنه لم تستحكم علته وإنما خرج تنبيهاً  
وتصرفاً واتساعاً.

= وبعده:

وليس الغواني للجفاء ولا الذي ... له عن تقاضي دينهن هموم  
ولكنما يستنجز الوعد تابع ... هواهن حلاف لهن أثيم  
قال أبو محمد الأعرابي: "يقول: صرمت، ولم تصرم صرم بنات، ولكن صرم دلال؛  
يخاطب نفسه ويلومها على طول الصدود. أي لا يدوم وصال الغواني إلا لمن يلازمهن  
ويخضع لهن، فسر ذلك بالبيتين بعدهما". انظر الخزانة في الموطن السابق. ومنه يعلم أن  
الناء في "صددت" وقوله: "فأطولت" مفتوحة؛ لقوله قبل: "صرمت ولم تصرم".  
1 سقط في ش، ب، د، هـ.

2 في اللسان: "كثرة الشراب مبولة" وقد أنكر الشيخ سيد المرصفي لهذا على ابن جني  
ما أورده، وقال: "هذا ما يقول ابن جني. وكلام العرب: كثرة الشراب مبولة"، وفي ابن  
يعيش على المفصل "مبحث الواو والياء عينين": "وحكى أبو زيد: هذا شيء مطيبة  
للنفس، وهذا شراب مبولة".

3 هذا شطر بيت من الرجز. قال البغدادي في شرح شواهد الشافية 58: "وقد بالغت  
في مراجعة المواد والمطان فلم أجد قائله ولا تتمته".

(145/1)

### باب في تخصيص العلل 1:

اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف 2 أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل.  
وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى

1 هذا البحث مستعار في العربية من أصول الفقه، ومحل تخصيص العلة أن يتخلف  
الحكم مع وجود العلة. ومن أمثلة هذا في الفقه أن يعلل الربا بالطعم، فيورد على هذا  
العرايا، وهي بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب، ففيها الطعم، والتعاوض فيها مع  
جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع. فقد وجدت العلة وتخلف  
الحكم. ويختلف الفقهاء في هذا: فمنهم من يراه قدحا في العلة، ويسميه نقضا، ومنهم

من لا يراه نقضا، ويعود به على العلة بالتخصيص. وقد ذكر السيوطي في الاقتراح هذا البحث في باب "القوادح في العلة".  
2 كذا في أ، ب. وفي ش: "تصرف".

(145/1)

---

التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً - وإن كان على غير قياس - ومستثقلاً؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك<sup>1</sup>، فقلت: موزان وموعاد. وكذلك لو آثرت تصحيح فاء موسر، وموقن، لقدرت على ذلك فقلت: ميسر، وميقن. وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل: من الجوار والنواصب والجوازم لكنك مقتدرًا على النطق بذلك<sup>2</sup>، وإن نفى القياس تلك الحال. وليست كذلك علل المتكلمين لأنها لا قدرة على غيرها ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره وكون الجسم متحركًا ساكنًا في حال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره ولا إلى تصوره. وكذلك ما كان من هذا القبيل. فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين. ثم اعلم من بعد هذا أن علل النحويين على ضربين:

أحدهما ما لا بد منه فهو لاحق بعلة المتكلمين وهو قلب الألف وأوًا لانضمام ما قبلها وياء لانكسار ما قبلها نحو ضورب وقراطيس وقد تقدم ذكره. ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن وقد تقدم ما فيه.

ثم يبقى النظر فيما بعد فنقول: إن هذه العلل التي يجوز تخصيصها كصحة الواو إذا اجتمعت مع الياء وسبقت الأولى منهما بالسكون؛ نحو حيوة وعوى الكلب عوية، ونحو صحة الواو، والياء في نحو غزوا ورميا، والنزوان، والغليان، وصحة الواو في نحو اجتوروا، واعتنونا، واهتوشوا<sup>3</sup>،

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "ذاك".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "بذاك".

3 يقال تهوش القوم، وتهوشوا: اختلطوا. ولم أنف في اللسان والقاموس على "اهتوش".

(146/1)

إنما اضطر القائل بتخصيص العلة فيها وفي أشباهها؛ لأنه لم يحتط في وصف العلة ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها. وذلك أنه إذا عقد هذا الموضع قال في علة قلب الواو والياء ألفاً: إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين<sup>1</sup>، نحو قام وباع، وغزا، ورمى، وباب، وعاب، وعصا، ورحى، فإذا أدخل<sup>2</sup> عليه فقيلاً له: قد صحتا في نحو غزوا، ورميا، وغزوان، وصميان<sup>3</sup>، وصحت الواو خاصة في نحو اعتنونا، واهتوشوا أخذ يتطلب ويتعذر فيقول: إنما صحتا في نحو رميا، وغزوا مخافة أن تقلبا ألفين فتحذف إحداهما فيصير اللفظ بهما: غزا ورمى فتلتبس التنثية بالواحد. وكذلك لو قلبوهما ألفين في نحو نفيان ونزوان لحذفت إحداهما فصار اللفظ بهما نفيان ونزان فالتبس فعلاً مما لأمه حرف علة بفعال مما لأمه نون. وكذلك يقولون<sup>4</sup>: صحت الواو في نحو اعتنونا واهتوشوا لأنهما في معنى ما لا بد من صحته أعني تعاونوا وتهاوشوا. وكذلك يقولون: صحتا في نحو عور وصيد لأنهما في معنى اعور واصيد وكذلك يقولون في نحو بيت 5 الكتاب:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه

- 
- 1 كذا في أ، ب. وفي ش: "ألقا".
  - 2 أي أورد عليه دخل، وهو الفساد والعيب. وهذا التعبير كقول المتأخرين، اعترض عليه.
  - 3 الصميان من الرجال: الشديد. وفي ش زيادة: "ورميان" وتأخير "غزوان".
  - 4 كذا في أ. وسقط لفظ "يقولون" في ش، ب.
  - 5 لم أقف على هذا البيت في الكتاب. وهو ينسب إلى الفرزدق، ولكن لم أقف له على صلة في ديوانه. وقد نسبه إليه مفرداً المبرد في الكامل 1/ 127 طبعة المرصفي، وابن رشيق في العمدة في "باب الوحشي المتكلف، والركيك المستضعف" وأبو الفرج في الأغاني ج 19 ص 15 طبعة بولاق ببعض مخالفة في الشطر الأول. وهو من شواهد البلاغة، يذكر شاهداً التعقيد اللفظي، وقد أورده صاحب معاهد التنصيص، ولم يذكر صلته مع إطنابه في ترجمة الفرزدق.

إنما جاز ما فيه من الفصل " بين ما لا يحسن" 1 فصله لضرورة الشعر. وكذلك ما جاء من قصر الممدود ومد المقصور وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ومن وضع الكلام في غير موضعه يحتجون في ذلك وغيره بضرورة الشعر ويجنون<sup>2</sup> إليها مرسله غير متحجرة وكذلك ما عدا هذا: يسوون بينه ولا يختاطون فيه فيحرسوا أوائل التعليل له. وهذا هو الذي نتق<sup>3</sup> عليهم هذا الموضع حتى اضطرهم إلى القول بتخصيص العلل وأصارهم إلى حيز التعذر والتمحل. وسأضع في ذلك رسماً يقتاس فينتفع به بإذن الله ومشيتته. وذلك أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفاً: إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعرى الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه، أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإنهما يقلبان ألفاً. ألا ترى أنك إذا احتطت في وصف العلة بما ذكرناه سقط عنك الاعتراض عليك بصحة الواو والياء في حوبة وجيل إذ كانت الحركة فيهما عارضة غير لازمة، إنما هي منقولة إليهما من الهمزة المحذوفة للتخفيف في حوابة<sup>4</sup> وجيل<sup>5</sup>.

وكذلك يسقط عنك الإلزام لك بصحة الواو والياء في نحو قوله تعالى: {لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ} وفي قولك في تفسير قوله عز وجل: {وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا

---

1 كذا في أ، وفي ش، ب: "مما لا يحسن".

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "يجنون" وهو تصحيف.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "فتسق" ونسق الشيء: حركه، وجذبه. وفتقه: فتحه وأبدى عنه وقد كان مستورا.

4 يقال. دلو حوابة: ضخمة. وهو تركيب "ح أب" فوزنه فوعلة.

5 الجيال: الضبع.

(148/1)

---

وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ} : معناه: أي امشوا. فتصح الياء والواو متحركتين مفتوحاً ما قبلهما من حيث كانت الحركة فيهما لالتقاء الساكنين فلم يعتد لذلك. وكذلك يسقط عنك الاعتراض بصحة الواو والياء في عور وصيد، بأنهما في معنى ما لا بد فيه من صحة الواو والياء وهما اعور واصيد. وكذلك صحت في نحو اعتونوا وازدوجوا لما كان<sup>1</sup> في معنى ما لا بد فيه من صحتها وهو تعاونوا وتزاجوا. وكذلك

صحتا في كروان وصمبان مخافة أن يصيرا من مثال فعلاان واللام معتلة إلى فعال واللام صحيحة وكذلك صحتا في رجل سميته بكروان، وصمبان ثم رخمته ترخيم قولك يا حار فقلت: يا كرو ويا صمى لأنك<sup>2</sup> لو قلبتهما فيه فقلت: يا كرا ويا صما لالتبس فعلاان بفعل ولأن الألف والنون فيهما مقدرتان أيضاً فصحتا كما صحتا وهما موجودتان. وكذلك صحت أيضاً الواو والياء في قوله عز اسمه: {وَعَصُوا الرُّسُولَ} وقوله تعالى {لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ} وقوله تعالى: {فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة. وكذلك صحتا في القود والحوكة والغيب تنبيهاً على أصل باب ودار وعاب.

أفلا ترى إلى احتياطك في العلة كيف أسقط عنك هذه الالتزامات كلها ولو لم تقدم الأخذ بالحزم لاضطرت إلى تخصيص العلة وأن تقول: هذا من أمره ... ، وهذا من حاله ... ، والعذر في كذا وكذا ... ، وفي كذا وكذا ... ،

---

1 أي نحو اعتنوا وازدوجوا.

2 كان من الخير له أن يحذف هذا الوجه من التعليل ويقتصر على ما بعده؛ فإن ما ذكر يقضي بالألا يقال: باكرا، وياصما، عند الترخيم على لغة الاستقلال؛ لئلا يلتبس فعلاان بفعل وهذا لم يمنع في النحو. وانظر الأشموني في مبحث "الترخيم".

(149/1)

---

وأنت إذا قدمت ذلك الاحتياط لم يتوجه عليك سؤال؛ لأنه متى قال لك: فقد صحت الياء والواو في جيل وحوية، قلت: هذا سؤال يسقطه ما تقدم، إذ كانت الحركة عارضة لا لازمة ولو لم تحتط بما قدمت لأجاءتك الحال إلى تمحل الاعتذار.

وهذا عينه موجود في العلل الكلامية ألا ترى أنك تقول في إفساد اجتماع الحركة والسكون على المحل الواحد: لو اجتماعا لوجب أن يكون المحل الواحد ساكناً متحركاً في حال واحدة ولولا قولك: في حال واحدة لفسدت العلة ألا ترى أن المحل الواحد قد يكون ساكناً متحركاً في حالين اثنين.

فقد علمت بهذا وغيره مما هو جار مجراه قوة الحاجة إلى الاحتياط في تخصيص العلة.

فإن قلت: فأنت إذا حصل عليك هذا الموضع لم<sup>1</sup> تلجأ في قلب الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفين إلا إلى الهرب من اجتماع الأشباه وهي حرف العلة والحركتان

اللتان اكتنفته وقد علم مضارعة الحركات لحروف، اللين وهذا أمر موجود في قام، وخاف، وهاب كوجوده في حول، وعور، وصيد، وعين؛ ألا ترى أن أصل خاف وهاب: خوف وهيب فهما في الأصل كحول وصيد، وقد تجشمت في حول وصيد من الصحة ما تحاميته في خوف وهيب. فأما احتياطك بزعمك في العلة بقولك: إذا عري الموضع من اللبس، وقولك: إذا 2

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "ولم".

2 كذا في الأصول، ولو جرى على نسق ما قبله في ذكر شروط القلب لقال: إذا لم يكن في معنى ما لا بد من صحته، ولم تكن الحركة لازمة. وكأنه يريد: وقولك: إذا كان في معنى ما لا بد من صحته فلا قلب، وقولك وكانت الحركة غير لازمة فلا قلب. فحذف الجواب وهو مراد.

(150/1)

---

كان في معنى ما لا بد من صحته وقولك: وكانت الحركة غير لازمة فلم نرك أوردته إلا لتستثنى به ما يورده الخصم عليك: مما صح من الياء والواو وهو متحرك وقبله فتحة. وكأنك إنما جئت إلى هذه الشواذ التي تضطرك إلى القول بتخصيص العلل فحشوت بها حديث علتك لا غير، وإلا فالذي أوجب القلب في خاف وهاب من استئصال حرفي اللين متحركين مفتوحًا ما قبلهما موجود البتة في حول وصيد وإذا كان الأمر كذلك دل على انتقاض العلة وفسادها.

قيل: لعمري إن صورة حول وصيد لفظًا هي صورة خوف وهيب إلا أن هناك من بعد هذا فرقًا وإن صغر في نفسك وقل في تصورك وحسك فإنه معنى عند العرب مكين في أنفسها متقدم في إيجابه التأثير الظاهر عندها. وهو ما أوردناه وشرطناه: من كون الحركة غير لازمة وكون الكلمة في معنى ما لا بد من صحة حرف لينه ومن تخوفهم التباسه بغيره فإن العرب -فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها- عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها. وسنفرد لهذا بابًا نتقصاه فيه بمعونة الله. أولاً تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك الباب آجلاً أن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية<sup>1</sup> التي قننتها لها وقصرتها عليها إنما هو لتحسين<sup>2</sup> المعنى وتثريته والإبانة عنه وتصويره، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول

وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيد مقادة الأوفق من أجله.  
فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى  
إذًا هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم.

- 
- 1 جمع الحذاء ككتاب. وهو في الأصل مصدر هذا الشيء: قدره. وأريد به ما يقدر عليه الشيء كالثياب، فيراد به هنا المثل والموازن التي قدرت عليها الألفاظ.
  - 2 كذا في الأصول. والأسوغ: "تحصين".

(151/1)

---

وبعد فإذا جرت العادة في 1 معلولها، واستتبت على منهجها وأنها قوي حكمها واحتتمى جانبها، ولم يسع أحدًا أن يعرض لها إلا بإخراجه 2 شيئًا إن قدر على إخراجه منها. فأما أن يفصلها ويقول: بعضها هكذا، وبعضها هكذا فمردود عليه، ومردود عند أهل النظر فيما جاء به. وذلك أن مجموع ما يورده المعتل بها هو حدها ووصفها فإذا انقادت وأثرت وجرت في معلولاتها فاستمرت لم يبق على بادئها، وناصب نفسه للمراماة عنها، بقية فيطالب بها، ولا قصمة 3 سواك 4 فيفك يد ذمته عنها.  
فإن قلت: فقد قال الهذلي: ..... 5.  
فقد كنت قلت في هذه اللفظة 6 في كتابي في ديوان هذيل: إنه إنما أعلنت 7 هذه العين هناك ولم تصح كما صحت عين اجتوروا واعتنوا من حيث كان ترك قلب الياء ألفًا أثقل عليهم من ترك قلب الواو ألفًا لبعد ما بين الألف والواو وقربها من الياء وكلما تدانى الحرفان أسرع انقلاب أحدهما إلى صاحبه وانجذابه نحوه وإذا تباعدا كانا بالصحة والظهور قمنًا 8. وهذا -لعمري- جواب جرى هناك

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "على".
  - 2 كذا في أ، وفي ش، ب: "بإخراجه منها شيئًا".
  - 3 قصمة السواك: الكسرة منه.
  - 4 كذا في أ، وفي ب: "سؤال" وفي ش: "سوال".
  - 5 بياض بالأصل، وفي نسخة المتحف البريطاني "فإن قلت: فقد قال الهذلي: استافوا في معنى استيفوا". وفي بيت الهذلي الذي سقط فما بين أيدينا من الأصول فيه "استاف" في



معنى "تسايقوا" ولم أعر على البيت بعد طول البحث وسبب ذلك أن شعر الهذليين لم يصلنا كله. وفي ج: "فإن قيل: فقد قلت في كتابك من ديوان هذيل إنه إنما أعلنت عين "استاف" ولم تصح ... " ويبدو لي أن ابن جني لم يورد البيت بتمامه وإنما أورد موضع الشاهد وهو "استافوا" كما في نسخة المتحف البريطاني، وأن بعض النساخ ظن أنه أورد البيت فيبض له.

6 يريد استاف.

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "اعتلت".

8 أي حرين، وأفرد لأنه في الأصل مصدر.

(152/1)

على مألوف العرف في تخصيص العلة. فأما هذا الموضع فمظنة من استمرار الحجة واحتماء العلة. وذلك أن يقال: إن استاف هنا لا يراد به تسايقوا أي تضاربوا بالسيوف فتلزم صحته كصحة عين تسايقوا كما لزم صحة اجتوروا لما كان في معنى ما لا بد من صحة عينه وهو تجاوروا بل تكون استافوا هنا: تناولوا سيوفهم وجردوها. ثم يعلم أنهم تضاربوا مما دل عليه قولهم: استافوا فكأنه من باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب كقوله:

ذر الآكلين الماء ظلمًا فما أرى ... ينالون خيرًا بعد أكلهم الماء<sup>1</sup>

يريد قومًا كانوا يبيعون الماء فيشترون بثمنه ما يأكلونه فاكتمى بذكر الماء الذي هو سبب المأكول<sup>2</sup> من ذكر المأكول.

فأما تفسير أهل اللغة أن استاف القوم في معنى تسايقوا فتفسير على المعنى كعادتهم في أمثال ذلك ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل: {مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ} : إنه بمعنى مدفوق، فهذا -لعمرى- معناه غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دقق كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم: ناقة ضارب إذا ضربت<sup>3</sup> وتفسيره أنها ذات ضرب أي ضربت. وكذلك قوله تعالى {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ} أي لا ذا عصمة وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً فمن هنا قيل: إن معناه: لا معصوم. وكذلك قوله:

لقد عيل الأيتام طعنة ناشره ... أناشر لا زالت يمينك آشره<sup>4</sup>

---

1 في اللسان "أكل": "من الآكلين" بدل "ذر الآكلين".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "من المأكول". وفي عبارة اللسان في أكل: "عن ذكر المأكول".

3 أي ضربها الفحل، وذلك أن ينزو عليها.

4 قال ابن السيرافي في شرح شواهد إصلاح المنطق 1/ 33: "ناشرة هذا من بين تغلب، وكان في بني شيبان مقامه، فكان همام بن مرة بن ذهل بن شيبان رباه. ووقعت حرب البسوس بين بكر وتغلب وناشرة هذا مع همام بن مرة. =

(153/1)

أي ذات أشر، والأشر: الحز والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً وعلى ذلك عامة باب طاهر وطالق وحائض وطامث ألا ترى أن معناه: ذات طهر وذات طلاق وذات حيض وذات طمث. فهذه ألفاظ 1 ليست جارية على الفعل، لأنها لو جرت عليه للزم إلحاقها تاء التأنيث كما لحقت نفس الفعل. وعلى هذا قول الله تعالى {فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ} أي ذات رضا فمن هنا صارت بمعنى مرضية. ولو جاءت مذكورة لكانت كضارب وبازل، كباب حائض وطاهر، إذ الجميع غير جار على الفعل لكن قوله تعالى {رَاضِيَةٍ} كقوله: "لا زالت يمينك آشرة".

وينبغي أن يعلم أن هذه التاء في "راضية" و "آشرة" ليست التاء التي يخرج بها اسم الفاعل على التأنيث لتأنيث الفعل 2 من لفظه لأنها لو كانت تلك لفسد القول ألا ترى أنه لا يقال: ضربت الناقة ولا رضيت العيشة. وإذا لم تكن إياها وجب 3 أن تكون التي للمبالغة كفروقة، وصرورة، وداهية، وراوية، مما لحقته التاء للمبالغة والغاية. وحسن ذلك أيضاً شيء آخر. وهو جريانها صفة

= فلما كان يوم واردات -وهو أحد الأيام التي كانت بين بكر وتغلب فيها حرب- قاتل همام بن مرة قتالا شديداً، وأبلى وأثنخن في بني تغلب ثم عطش فجاء إلى رحله يستسقي وناشرة في رحله. فلما رأى ناشرة غفلته طعنه بحربة فقتله وهرب إلى بني تغلب فقالت نائحة همام تبكيه: لقد عيل الأيتام طعنة ناشرة. ويقال إن أم همام قالت ذلك، وانظر أيضاً اللسان "أشر".

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "الألفاظ".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "ذلك الفعل".

3 الحق أن التاء اللاحقة للوصف إذا كان موصوفه مؤنثا للتأنيث، ولو كان على جهة النسب، وإرادة النسب إنما تميز التعرية من التأنيث ولا تحتم ذلك، ويقول الشهاب في حواشي البيضاوي 8/ 228. "والحق - كما يفهم من شرح الكتاب - أن ما قصد به النسبة لا يلزم تأنيثه؛ وإن جاء فيه على خلاف الأصل الغالب أحيانا".

(154/1)

على مؤنث، وهي بلفظ الجاري على الفعل، فزاد ذلك فيما ذكرنا، ألا ترى إلى همز حائض وإن لم يجر على الفعل إنما سببه أنه شابه في اللفظ ما اطرده همزه من الجاري على الفعل؛ نحو قائم وصائم وأشبه ذلك. ويدلك على أن عين حائض همزة، وليست ياء خالصة - كما لعله يظنه كذلك ظان - قولهم: امرأة زائر من زيارة النساء وهذا واضح ألا ترى أنه لو كانت العين صحيحة لوجب ظهورها واوًا وأن يقال: زاور. وعليه قالوا: الحائش<sup>1</sup>، والعائر للرمد، وإن لم يجرى على الفعل لما جاء مجيء ما يجب همزه وإعلاله في غالب الأمر.

نعم وإذا كانوا قد أنثوا المصدر لما جرى وصفًا على المؤنث نحو امرأة عدلة، وفرس طوعة القياد، وقول أمية<sup>2</sup>:

والحية الحتفة الرقشاء أخرجها ... من جحرها آمناً الله والكلم<sup>3</sup>  
وإذا جاز دخول التاء على المصادر وليست على صورة اسم الفاعل ولا هي الفاعل في الحقيقة، وإنما استهوى لذلك جريها وصفًا على المؤنث كان باب "عيشة راضية" و"يد آشرة" أخرى بجواز ذلك فيه وجريه عليه.

1 انظر ص 120 من هذا الجزء.

2 في ج: "ذي الرمة" وهو خطأ. وهو أمية بن أبي الصلت.

3 "جحرها" في هامش أ "وبيتها" ومعنى ذلك أن هناك رواية: "بيتها" بدل "جحرها"، وفي اللسان في "حتف" ضبط "آمنات" جمع أمانة محركا وهي الأمن. وفيه في "عدل" ضبط كما ضبط هنا ويريد بآمنات الله التي تخرج الحية من جحرها القسم الذي يذكره الحاروي ويعزم عليها به لتخرجن والحتف في الأصل الهلاك، وهو مصدر لفعل مهمل ثم يطلق على ما يكون منه الهلاك، فيقال: هذا السبع حتف لمن يلقاه، وهذه العقرب حتف كذلك بالتذكير نظرا لأصله، ولما كثر استعماله وصفا ساغ لأمية أن يلحق به التاء

التي تلحق الوصف. وانظر الديوان لأمية المطبوع في بيروت، والحيوان 4/ 187 بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.

(155/1)

فإن قلت: فقد قالوا في يوجل: ياجل وفي يئأس: يئأس وفي طيئي طائي، وقالوا: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، فقلبوا الياء والواو هنا ألفين وهما ساكنتان وفي هذا نقض لقولك؛ ألا تراك إنما جعلت علة قلب الواو والياء ألفين تلك الأسباب التي أحدها كونهما متحركتين، وأنت تجدهما ساكنتين، ومع ذلك فقد تراهما منقلبتين. قيل: ليس<sup>1</sup> هذا نقصاً ولا يراه أهل النظر قدحاً. وذلك أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلمتين ثنتين، وفي وقت واحد تارة وفي وقتين اثنتين. وسنذكر ذلك في باب المعلول بعلمتين.

فإن قلت: فما شرطك واحتياطك في باب قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء في نحو سيد، وهين، وجيد، وشوبت شيئاً، ولويت يده ليأ، وقد تراهم قالوا: حيوة، وضيون، وقالوا عوى الكلب عوية، وقالوا في تحقير أسود وجدول: جديول، وأسيود، وأجازوا قياس ذلك فيما كان مثله: مما واوه عين متحركة أو زائدة قبل الطرف؟ فالذي نقول في هذا ونحوه: أن الياء والواو متى اجتمعتا وسبقت الأولى بالسكون منهما ولم تكن الكلمة<sup>2</sup> علمًا، ولا مرادًا بصحة واوها التنبيه على أصول أمثالها ولا كانت تحقيرًا محمولاً على تكسير فإن الواو منه تقلب ياء. فإذا فعلت هذا واحتطت للعلة به أسقطت تلك الإلزامات عنك ألا ترى أن "حيوة" علم والأعلام تأتي مخالفة للأجناس في كثير من الأحكام وأن "ضيون" إنما صح لأنه

---

1 خير من هذا أن يحيل ما أورده السائل على الشذوذ، فلا يرد على التعليل.

2 التعليل القياس في هذا القلب، وحسب العلة أن تكون وافية به. والقلب في العلم وما قصد به التنبيه على الأصل شذوذ فلا يجب أن يراعى في العلة.

(156/1)

خرج على الصحة تنبيهاً على أن أصل سيّد وميّت: سيّود وميّوت. وكذلك "عوية" خرجت سالمة؛ ليعلم بذلك أن أصل لية لوية وأن أصل طية طوية وليعلم أن هذا الضرب من التركيب وإن قل في الاستعمال فإنه مراد على كل حال. وكذلك أجازوا تصحيح نحو أسود وجديول إرادة للتنبيه على أن التحقير والتكسير في هذا النحو من المثل من قبين واحد. فإن قلت: فقد قالوا في العلم أسيد، فأعلوا كما أعلوا في الجنس؛ نحو قوله 1: أسيد ذو خريطة نهارا ... من المتلقطي قرد القمام 2 فعن ذلك 3 أجوبة. منها أن القلب الذي في أسيد قد كان سبق إليه وهو جنس كقولك: غليم أسيد، ثم نقل إلى العلمية بعد أن أسرع فيه القلب فبقي بحاله،

---

1 أي الفرزدق. وانظر اللسان "سود" والنقائض طبعة أوروبا 1006، والكتاب 1/95.

2 من قصيدته التي مطلعها:

ألستم عائجين بنا لعنا ... نرى العرصات أو أثر الخيام  
وقبله:

سيبلغهن وحي القول مني ... ويدخل رأسه تحت القرام

فقاله: "أسيد" فاعل "سيبلغهن أي يبلغ اللائي يتحدث عنهن وله هوى فيهن. "وحي القول" ما يحمله من رسالة أو كلام. والقوام: الستر الذي يحجبهن. وقوله "أسيد" يريد "غلام أسود". الخريطة تصغير الخريطة: وهي كالمخلاة يضع فيها ما يلتقط، والقمام، الكناسة، والقرد: ما تليد من الكناسة. يصف أن الغلام الأسود الرسول إلى من يجب لا يؤبه له، فهو قمى يقيم الكناسة، وبذلك يصل إلى هوى الشاعر دون أن يثير انتباه أحد. وانظر في اللسان "سود" رأياً آخر في تفسير البيت يخالف ما أسلفت، وهو غير مرضي. 3 أنت ترى أن ابن جني بنى الاعتراض بأسيد على أنه في البيت علم، وقد أبان عن هذا بما لا يحتمل الشك في عبارته في ج إذ يقول "فإن قلت: فقد قالوا في العلم أسيد، كما قال: أسيد...."، وقد علمت أن "أسيد" في بيت الفرزدق ليس من العلم في شيء، كيف وقد ولد وصفه بقوله: "ذو خريطة" وهذا نكرة لا يوصف به العلم، كما لا يخفى، وبهذا تعلم أن لا وجه لإيراد السؤال، ولا الجواب، بله الأجوبة.

لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلمية وقد كان قبلها -وهو جنس نكرة- صحيحًا. ويؤنس بهذا أيضًا أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس. فلما سبق القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سمي به معلا فبقي بعد النقل على صورته. ومثل ذلك ما نقوله في "عيننة" أنه إنما سمي به مصغراً فبقي بعد بحاله قبل، ولو كان إنما حقر بعد أن سمي به لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث به كما أنك لو سميت رجلاً هندياً ثم حقرت قلت: هنيد: ولو سميت به محقرة قبل التسمية لوجب أن تقرر التاء بحالها فتقول: هذا هندية مقبلاً. هذا مذهب الكتاب<sup>1</sup>، وإن كان يونس يقول بضده. ومنها أنا لسنا نقول: إن كل علم فلا بد من صحة واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنة أولاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا وإنما قلنا: إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت الأولى منهما بالسكون ولم يكن الاسم علمًا ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء. فهذه علة من علل قلب الواو ياء. فأما ألا تعتل الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنة أولاهما إلا من هذا الوجه فلم نقل به. وكيف يمكن أن نقول به وقد قدمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعلتين وأكثر من ذلك وتضمننا أن نفرد لهذا الفصل باباً! فإن قلت: ألسنا إذا رافعناك في صحة "حيوة" إنما نفرع إلى أن نقول: إنما صحت لكونهما علمًا والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف<sup>2</sup> أحكام الأجناس وأنت تروم في اعتلالك هذا الثاني أن تسوي بين أحكامهما وتطرد على سمت واحد كلا منهما.

1 انظر كتاب سيبويه ص 137 ج 7.

2 كذا في ب، ش. وفي أ: "مخالف" ولا تستقيم هذه الصيغة مع الإخبار عن "أحكامها" فقد كان يجب أن يقال: "مخالفة".

(158/1)

قيل: الجواب الأول قد استمر ولم تعرض<sup>1</sup> له، ولا سوغتك الحال الطعن فيه وإنما هذا الاعتراض على الجواب الثاني. والخطب فيه أيسر. وذلك أن لنا مذهباً سنوضحه في باب يلي هذا وهو حديث الفرق بين علة الجواز وعلة الوجوب. ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو سوط، وثوب، إذا كسرت فقلت: ثياب، وسياط؟.

وهذا حكم لا بد في تعليقه من جمع خمسة أغراض فإن نقصت واحداً فسد الجواب،

وتوجه عليه الإلزام 2.

والخمسة: أن ثيابًا وسيطًا وحياضًا وبابه جمع والجمع أثقل من الواحد وأن عين واحده ضعيفة بالسكون وقد يراعى في الجمع حكم الواحد وأن قبل عينه كسرة وهي مجلبة في كثير من الأمر لقلب الواو ياء وأن بعدها ألفًا والألف شبيهة بالياء وأن لام سوط وثوب صحيحة.

فتلك خمسة أوصاف لا غنى 3 بك عن واحد منها. ألا ترى إلى صحة خوان، وبوان 4، وصوان، لما كان مفردًا لا جمعًا. فهذا باب. ثم 5 ألا ترى إلى صحة واو زوجة وعودة، وهي جمع واحد ساكن العين، وهو زوج وعود 6، ولامه أيضًا صحيحة وقبلها في الجمع كسرة. ولكن بقي من مجموع العلة أنه لا ألف بعد عينه كألف حياض ورياض. وهذا باب أيضًا

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب، "يعرض".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "الكسر بالإلزام".

3 في أ: "غناء" وهو خطأ.

4 البوان: عمود للخباء.

5 انظر في هذا الأسلوب الصفحة 37 من هذا الجزء رقم 2 في التعليقة.

6 هو المسن من الإبل.

(159/1)

---

ثم ألا ترى إلى صحة طوال وقوام وهما جمعان وقبل عينهما كسرة وبعدهما ألف ولامهما صحيحتان. لكن بقي من مجموع العلة أن عينه في الواحد متحركة وهي في طويل وقويم. وهذا أيضًا باب.

ثم ألا ترى إلى صحة طواء ورواء جمع طيان وريان فيه الجمعية وأن عين واحده ساكنة بل معتلة وقبل عينه كسرة وبعدها ألف. لكن بقي عليك أن لامه معتلة فكروها إعلال عينه لئلا يجمعوا بين إعلالين.

وهذا الموضع مما يسترسل 1 فيه المعتل لاعتلاله فلعله أن يذكر من الأوصاف الخمسة التي ذكرناها وصفين " أو أكثره " 2 ثلاثة ويغفل الباقي فيدخل عليه الدخول 3 منه فيرى أن ذلك نقض للعلة ويفزع إلى ما يفزع إليه من لا عصمة له ولا مسكة عنده. ولعمري

إنه كسر لعلته هو لاعتلاها في نفسها. فأما مع إحكام علة الحكم فإن هذا ونحوه ساقط عنه.

ومن ذلك ما يعتقده 4 في علة الادغام. وهو أن يقال: إن الحرفين المتلين إذا كانا لازمين متحركين حركة لازمة، ولم يكن هناك إلحاق ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فعل وفعل أو كانت فعل فعلا 5 ولا خرجت منبهة 6 على بقية بابها، فإن الأول منها يسكن ويدغم في الثاني. وذلك نحو شد وشلت يده وحبذا

---

1 أي لا يحتاط، ويلقى في الكلام فيه على عواهنه، من قولهم: استرسل إليه، انبسط إليه واستأنس.

2 كذا في الأصول. وقد يكون الأصل: "أو إن أكثر".

3 الدخل -بتسكين الخاء ويحرك- العيب، ويراد به القدح والنقص.

4 كذا في أ، ش، ب: "يعقده".

5 هو حال من "فعل"، وهو يحتز به عن فعل اسما؛ نحو سبب.

6 هذا الضبط عن أ، وفي ب: "منبهة"، بفتح الأول والثالث وسكون الثاني.

(160/1)

---

زيد، وما كان عارياً مما استثنياه؛ ألا ترى أن شد وإن كان فعل فإنه فعل، وليس كطلل، وشرر، وجدد 1، فيظهر. وكذلك شلت يده: فَعَلَتْ. وحبذا زيد أصله حبب ككرم، وقضو الرجل. ومثله شر الرجل من الشر: هو 2 فعل لقولهم: شررت يا رجل وعليه جاء رجل شير كرديء. وعلى ذلك قالوا أجد في الأمر وأسر الحديث واستعد خلوة مما شرطناه 3.

فلو عارضك معارض بقولهم: اصعب الماء، وامدد الحبل، لقلت: ليست الحركتان لازمتين، لأن الثانية لالتقاء الساكنين. وكذلك إن ألزمتك ظهور نحو جلبب وشملل: وقعدد، ورمدد 4، قلت: هذا كله ملحق، فلذلك ظهر. وكذلك إن أدخل على قولك هما يضرباني، ويكرمانني، ويدخلانا قلت: سبب ظهوره أن الحرفين ليسا لازمين ألا ترى أن الثاني من الحرفين ليس ملازماً لقولك: هما يضربان زيداً ويكرمانك ونحو ذلك. وكذلك إن ألزمتك ظهور نحو جدد 5، وقدد 6، وسُرر، قلت: هذا مخالف لمثال فعل وفعل.



فإن ألزمك نحو قول قعنب 7:  
مهلا أعاذل قد جريت من خلقي ... أني أجود لأقوام وإن ضننوا 8

- 
- 1 هي الأرض الغليظة، أو الأرض الصلبة.
  - 2 كذا في أ، ب. وفي ش: "وهو".
  - 3 أي لعدم الإدغام، كالإلحاق ومخالفة الكلمة لمثال الفعل.
  - 4 يقال: وماد ومدد: إذا كان دقيقاً غير متماسك.
  - 5 واحده الجدة، وهي الخطة في ظهر الحمار تخالف لونه.
  - 6 واحده فدة، وهي الفرقة من الناس.
  - 7 هو ابن أم صاحب الغطفاني، من شعراء الدولة الأموية، وانظر اللآلي 362.
  - 8 من قصيدة في مختارات ابن الشجري 8 طبع مصر 1306 هـ. وقبله:  
هل للعواذل من ناه فيزجرها ... إن العواذل منها الجور واللسن  
اللائمات الفتى في أمره سفها ... وهن بعد ضعيفات القوى وهن  
وانظر اللسان "ضنن" والكتاب 1/ 11.

(161/1)

---

وقول العجاج:  
تشكو الوجى من أظلل وأظلل 1  
وقول الآخر:  
وإن رأيت الحجاج الرواددا ... قواصرًا بالعمر أو مواددا 2  
قلت: هذا ظهر على أصله منبهة على بقية بابه فتعلم به أن أصل الأصم أصمم، وأصل  
صب صيب، وأصل الدواب والشواب الدواب والشواب على ما نقوله في نحو  
استصوب وبابه: إنما خرج على أصله إيدانًا بأصول ما كان مثله.  
فإن قيل: فكيف اختصت هذه الألفاظ ونحوها بإخراجها على أصولها 3 دون غيرها  
قيل: رجع الكلام بنا وبك إلى ما كنا فرغنا منه معك في باب استعمال بعض الأصول  
 وإهمال بعضها فارجع إليه 4 تره إن شاء الله.  
وهذا الذي قدمناه آنفًا هو الذي عناه أبو بكر 5 رحمه الله بقوله: قد تكون علة الشيء  
الواحد أشياء كثيرة فمتى عدم بعضها لم تكن علة. قال: ويكون أيضًا عكس هذا وهو

أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة. أما الأول فإنه ما نحن بصددده من اجتماع أشياء تكون كلها علة وأما الثاني فمعظمه الجنوح إلى

1 بعده:

من طول إملال وظهر أملل

وقبله:

وكم حسرنا من علاة عنسل ... حرف كقوس الشوحط المعطل  
وأظلل مفكوك أظل، والأظل ما تحت منسم البعير. وانظر اللسان في "ظلل"، والديوان  
47.

2 انظر نوادر أبي زيد 164. وكأن ابن جني يشتق "الروادد" من "ردد" أي من مضعف  
الثلاثي. ويشتهقها الصاغاني في التكملة "رود" من "رود" ويجعل واحد الروادد الرودد،  
ويفسره بالعاطف، وينشد الرجز. وأياما كان الأمر فلاستشهاد بـ"موادد" لا ريب فيه.  
3 كذا في أ، ب. وفي ش: "أصلها".

4 انظر ص 66 من هذا الجزء.

5 هو ابن السراج. والظاهر أن هذا في كتابه "الأصول".

(162/1)

المستخف، والعدول عن المستقل. وهو أصل الأصول في هذا الحديث وقد مضى  
صدر منه. وسترى بإذن الله بقيته.

واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا  
وعنوها، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا وإياها نوا؛ ألا ترى أنهم  
إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا: إن علة شد ومد ونحو ذلك في الإدغام  
إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد. فإذا قيل لهم: فقد قالوا: قعدد  
وجلبب واسحنكك قالوا: هذا ملحق فلذلك ظهر. وإذا ألزموا نحو اررد الباب واصبب  
الماء قالوا: الحركة الثانية عارضة لالتقاء الساكنين وليست بلازمة. وإذا أدخل عليهم نحو  
جدد وقدد وخلل 1 قالوا: هذا مخالف لبناء الفعل. وإذا عورضوا بنحو طلل ومدد فقبل  
لهم: هذا على وزن الفعل قالوا: هو كذلك إلا أن الفتحة خفيفة والاسم أخف من  
الفعل فظهر التضعيف في الاسم لخفته ولم يظهر في الفعل -نحو قص ونص- لثقله. وإذا

قيل لهم: قالوا هما يضرباني وهم يحاجونا قالوا: المثل الثاني ليس بلازم. وإذا أوجب<sup>2</sup> عليهم نحو قوله "وإن ضننوا" ولححت عينه وضرب البلد وأل السقاء قالوا: خرج هذا شاذاً ليدل على أن أصل قرت عينه قررت وأن أصل حل الحبل ونحوه حل. فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقاً قدمناه نحن مجتمعاً.

---

1 كذا في ش. وفي أ: "حلل". والخلل جمع الخلّة. وهو من النبات والمرعى ما كان فيه خلاوة.

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "وجب".

(163/1)

---

وكذلك كتب محمد<sup>1</sup> بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع<sup>2</sup> أصحابنا<sup>3</sup> منها العلل<sup>4</sup>، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق. ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور.

الآن قد أريتكم بما مثلته لك من الاحتياط في وضع العلة كيف حاله، والطريق إلى استعمال مثله فيما عدا ما أوردته وأن تستشف<sup>5</sup> ذلك الموضوع فتتظر إلى آخر ما يلزمك إياه الخصم فتدخل الاستظهار بذكره في أضعاف ما تنصبه من علته لتسقط عنك فيما بعد الأسولة<sup>6</sup> والإلزامات التي يروم مراسلك الاعتراض بها عليك والإفساد لما قررت من عقد علتك. ولا سبيل إلى ذكر جميع ذلك لطوله ومخافة الإملال ببعضه. وإنما تراد المثل ليكفي قليلها من كثير غيرها، ولا قوة إلا بالله.

---

1 هو صاحب أبي حنيفة، وصاحب الكتب النادرة في الفقه، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير. وهو ابن خالة الفراء، ويروي عن الشافعي -رضي الله عنه- أنه قال: ما رأيت سمينا ذكيا إلا محمد بن الحسن. مات بالري سنة 198 في اليوم الذي مات فيه الكسائي. وقيل إن الرشيد قال: دفعت الفقه والعربية بالري. انظر ابن خلكان.

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "ينزع".

3 يريد الحنفية، وكان ابن جني حنفياً، وكان ينصر الحنفية على الشافعية. وانظر من أمثلة هذا كلامه في الترتيب في الوضوء في حرف الواو من سر الصناعة؛ وكلامه في

إفادة الهاء للتبعيض، في الكتاب السابق.

4 يريد علل الفقه، وقد ساق في الاقتراح هذا النص عن ابن جني، وزاد شارحه ابن علان بعد "العلل" كلمة "النحوية" وهي زيادة لا وجه لها ولا يعني هذا ابن جني. إنما يعني أنه جمع عناصر العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منثورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن مجمعون العلل الفقهية من كلامه. فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه.

5 استشف الشيء: نظر ما وراءه.

6 كذا في الأصول الثلاثة. وهي لغة صحيحة. وانظر ص 94 من هذا الجزء.

(164/1)

### باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة

...

باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة:

اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بما كنصب الفضلة أو ما شابهه<sup>1</sup> في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ؛ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعمل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بما على تجويزها<sup>2</sup>؛ وعلى هذا مقاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب<sup>4</sup>. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها وأن كل مال لعله من تلك الأسباب<sup>5</sup> الستة لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب. ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو "أفتت" همزة؟ فتقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمًّا لازماً. وأنت مع هذا تميز ظهورها واوًا غير

1 وذلك كخير كان ومفعولي ظن.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "تجويزها".

3 كذا في أ، ب. وفي ش: "مفاد" بالفاء، وكذا ورد في العبارة المنقولة في الاقتراح، وقال

ابن علان في شرحه: "بضم الميم أي إفادة".

4 قال في الاقتراح عقب هذا الكلام: "فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجبا يسمى علة، وما كان مجوزا يسمى سببا" قال ابن علان في شرح الافتراح: "ما كان موجبا للحكم يسمى علة؛ لأن ذلك شأنها: أنه يجب مطولها عند وجودها إن لم يوجد مانع. وما كان مجوزا يسمى سببا؛ لأن المسبب قد يتخلف عن السبب لفقد سبب عند تعدد الأسباب أو لوجود مانع" وفي هامشه: "لأن السبب قد يعارضه ما يمنع الوجوب؛ كوجود الراحلة: من أسباب جواز الحج لا وجوبه".

5 هي انقلاب الألف عن الياء، وصيرورتها إلى الياء، وكونها بدلا عن مكسور من واو أو ياء، ووجود يا. قبلها أو بعدها، ووجود كسرة قبلها أو بعدها، والتناسب. وانظر الأشموني مبحث الإمالة، وشرح ابن يعيش 9 / 55.

(165/1)

مبدلة، فتقول: وقتت. فهذه علة الجواز إذا لا علة الوجوب. وهذا وإن كان في ظاهر ما تراه 1 فإنه معنى صحيح وذلك أن الجواز معنى تعقله النفس؛ كما أن الوجوب كذلك فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز. هذا أمر لا ينكر، ومعنى مفهوم لا يتدافع.

ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم 2 الكلام بها وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيرا في جعلك تلك النكرة -إن شئت- حالا -وإن شئت- بدلا؛ فتقول على هذا: مررت بزيد رجل صالح على البدل وإن شئت قلت: مررت بزيد رجلا صالحا على الحال. أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقيب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه.

وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان، والثلاثة، وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوقه عليه علة لجواز ما جاز منه لا علة لوجوبه. فلا تستنكر هذا الموضع.

فإن قلت: فهل تجيز أن يحل السواد محلا ما فيكون ذلك علة لجواز اسوداده لا لوجوبه؟ قيل: هذا في هذا ونحوه لا يجوز بل لا بد من اسوداده 3 البتة، وكذلك البياض والحركة والسكون ونحو ذلك متى حل شيء منها في محل لم يكن له بد من وجود حكمه فيه ووجوبه البتة له لأن هناك أمرا لا بد من ظهور أثره. وإذا تأملت ما قدمناه رأيت أنه عائدا إلى هذا الموضع غير مخالف له ولا بعيد عنه وذلك أن وقوع النكرة 4 تلية المعرفة -على ما شرحناه من تلك الصفة- سبب لجواز

- 
- 1 كذا في الأصول. ويبدوا أن هنا سقطا، والأصل: "وإن كان ظاهر ما تراه شنيعا".  
ويدل عليه قوله في الصفحة التالية: "فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر".
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "تم".
  - 3 كذا في أ، ب. وفي ش: "اسوداد به".
  - 4 أي تابعة لها، من تلاه: تبعه. ويقال: وقع كذا تليه كذا أي عقبه.

(166/1)

---

الحكمين اللذين جازا فيه فصار مجموع الأمرين في وجوب جوازهما كالمعنى المفرد الذي استبد به ما أريتناه: من تمسكك<sup>1</sup> بكل واحد من السواد والبياض والحركة والسكون. فقد زالت عنك إذا شناعة هذا الظاهر وآلت بك الحال إلى صحة معنى ما قدمته: من كون الشيء علة للجواز لا للوجوب. فاعرف ذلك وقسه فإنه<sup>2</sup> باب واسع.

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "تمثيلك".
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "وإنه".

(167/1)

---

#### باب في تعارض العلل:

الكلام في هذا المعنى من موضعين: أحدهما الحكم الواحد تتجاذب<sup>1</sup> كونه<sup>2</sup> العلتان أو أكثر منهما. والآخر الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان. الأول منهما كرفع المبتدأ فإننا نحن نعتل لرفعه بالابتداء على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه. والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه<sup>3</sup> عندهم: وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه<sup>4</sup>. وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل، ورفع ما أقيم مقامه ورفع خبر إن وأخواتها. وكذلك نصب ما انتصب وجر ما انجر وجزم ما انجزم مما يتجاذب الخلاف في علله. فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازع العلل على ما هو مشروح من حاله في أماكنه.

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "تجاذب".

2 أي وجوده وحصوله.

3 يريد بذلك أن الخبر والمبتدأ يترافعان، فالمبتدأ برفع الخبر؛ والخبر يرفع المبتدأ.

4 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "مرافعه".

(167/1)

وانما غرضنا أن نرى هنا جملة<sup>1</sup>، لا أن نشرحه ولا أن نتكلم على تقوية ما قوي منه وإضعاف ما ضعف منه.

الثاني منهما الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى "هل" ونحوها مما لا يعمل فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها<sup>2</sup>. وكأن بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيه كقولك: ما زيد أخوك، وما قام زيد، أجروها مجرى "هل" ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول "هل"؛ عليها للاستفهام ولذلك كانت عند سيبويه<sup>3</sup> لغة التميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيين.

ومن ذلك "ليتما"؛ ألا ترى أن بعضهم يركبهما<sup>4</sup> جميعاً فيسلب بذلك "ليت" عملها وبعضهم يلغي<sup>5</sup> "ما" عنها، فيقر عملها عليها: فمن ضم "ما" إلى "ليت" وكفها بها عن عملها ألحقها بأخواتها: من "كأن" و"لعل" و"لكن" وقال أيضاً: لا تكون "ليت" في وجوب العمل بها أقوى من الفعل "و" <sup>6</sup> قد نراه إذا كف بـ"ما" زال عنه عمله وذلك كقولهم: قلما يقوم زيد فـ"ما"

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "جملة".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "منها".

3 إذ يقول في الكتاب 1/ 28 في الحديث عن "ما": "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار.

4 أي يركب "ليت" و"ما".

5 كذا في أ، ب. وفي ش: "يلقى".

6 زيادة في أ.

(168/1)

دخلت على "قل" كافة لها عن عملها، ومثله كثر ما، وطالما، فكما دخلت "ما" على الفعل نفسه فكفته عن عمله وهيأته لغير ما كان قبلها متقاضياً له كذلك تكون ما كافة ل "ليت" عن عملها ومصيرة لها إلى جواز وقوع الجملتين جميعاً بعدها ومن ألقى "ما" عنها وأقر عملها جعلها كحرف الجر في إلغاء "ما" معه نحو قول الله تعالى: {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ} وقوله: {عَمَّا قَلِيلٍ} و {بِمَا خَطْبَاهُمْ} ونحو ذلك، وفصل بينها<sup>1</sup> وبين "كأن"، و "لعل" بأنها أشبه بالفعل منهما<sup>2</sup>؛ ألا تراها مفردة وهما مركبتان؛ لأن الكاف زائدة واللام زائدة.

هذا طريق اختلاف العلل لاختلاف الأحكام في الشيء الواحد، فأما أيها أقوى، وبأيها يجب أن يؤخذ؟ فشيء آخر ليس هذا موضعه، ولا وضع هذا الكتاب<sup>3</sup> له. ومن ذلك اختلاف أهل الحجاز وبني تميم في هلم.

فأهل الحجاز يجرونها مجرى صه، ومه، ورويد، ونحو ذلك مما سمي به الفعل، وألزم طريقاً واحداً. وبنو تميم يلحقونها علم الثبينة والتأنيث والجمع، ويراعون أصل ما كانت عليه لم. وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه.

فالخلاف إذاً بين العلماء أعم منه بين العرب. وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه كما اختلفوا<sup>4</sup> أيضاً فيما اختلفت العرب فيه وكل ذهب مذهباً وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً.

1 كذا في أ، ب، وفي ش: "بينهما" وما أثبتته هو الصواب، يريد: بين ليت ...

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "منها" والصواب ما أثبتته، يريد: من كأن ولعل.

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "الباب".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "اتفقوا" وما أثبتته هو الصواب.

(169/1)



باب في أن العلة إذا لم تتعد 1 لم تصح:

من ذلك قولهم من اعتل لبناء نحو: كم، ومن، وما، وإذ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين؛ نحو: هل، وبل، وقد. قال: فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية. وهذه علة غير متعدية، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضاً على حرفين نحو يد، وأخ، وأب، ودم، وفم، وجر، وهن، ونحو ذلك. فإن قيل: هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة، وإنما حذف منها حرف، فهو لذلك معتد، فالجواب أن هذه زيادة 2 في وصف العلة، لم تأت بها في أول اعتلالك. وهبنا سأمحك بذلك، قد كان يجب على هذا أن يبنى باب يد، وأخ، وأب، ونحو ذلك؛ لأنه لما حذف فنقص شابه الحرف، وإن كان أصله الثلاثة، ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة قد كان أصله أن يعرب، فلما دخله شبه الحرف لوقوعه موقع المضمير بني، ولم يمنع من بنائه جريه معرباً قبل حال البناء. وهذا شبه

---

1 يعبر عن العلة إذا لم تتعد بالقاصرة. وقد عقد لها بحثاً في الاقتراح، ونقل عن ابن الأنباري خلافاً في الأخذ بها.

2 يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو يد أن يكون الاسم على حرفين أصالة أي في أصل وضعه، فلا يدخل في هذا نحو أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه. وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن، وهو تعليل صحيح، ولا يرد علي ما أورده المؤلف من بناء المفرد المعرفة لوقوعه موقع المضمير مع إعرابه قبل حال البناء، فإن العلة في حال النداء موجودة صحيحة، وأخ، ونحو لا يوجد فيه الشبه بمل كاملاً، لأنه لم يوضع على حرفين بل على ثلاثة. ويرى بعض النحويين أن وضع الاسم على حرفين لا يقتضي البناء إلا إذا كان الثاني حرف لين كالضمير "نا" ويعتل لبناء كم ومن ونحوهما بغير الشبه الوضعي. وعلى هذا الرأي المؤلف، كما يؤخذ من كلامه في هذا الكتاب في "باب في هذه اللغة؛ أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟"، وانظر الأشموني على الألفية في مبحث المعرب والمبني.

معنوي<sup>1</sup> كما ترى مؤثر داع إلى البناء والشبه اللفظي أقوى من الشبه المعنوي فقد كان يجب على هذا أن يبني ما جاء من الأسماء على حرفين وله أصل في الثلاثة وألا يمنع من بنائه كونه في الأصل ثلاثيًا كما لم يمنع من بناء زيد في النداء كونه في الأصل معربًا بل إذا كانت صورة إعراب زيد قبل ندائه معلومة مشاهدة، ثم لم يمنع ذلك من بنائه كان أن يبني باب يد ودم وهن لنقصه ولأنه لم يأت تأمًا على أصله إلا في أماكن شاذة أجدر. وعلى أن منها ما لم يأت على أصله البتة وهو معرب. وهو حر، وسه، وفم. فأما قوله: يا حبذا عينا سليمى والفما<sup>2</sup>

وقول الآخر<sup>3</sup>:

هما نفثا في فيٍّ من فمويهما<sup>4</sup>

فإنه على كل حال لم يأت على أصله وإن كان قد زيد<sup>5</sup> فيه ما ليس منه.

---

<sup>1</sup> يريد بالشبه المعنوي ما لا يرجع إلى اللفظ، وإن كان به ما اصطلاح عليه المتأخرون، وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف.

<sup>2</sup> عجزه:

والجيد والنحو وثدى قد نما

وانظر اللسان في "فوه"، والجمهرة 3/ 484.

<sup>3</sup> هو الفرزدق. وانظر الخزانة 2/ 269، 3/ 346، والكتاب 2/ 83 والديوان طبعة أوروبا 111.

<sup>4</sup> عجزه:

على الناتج العاوي أشد رجاء

وقبله:

وإن ابن إبليس وإبليس ألبنا ... لهم بعذاب الناس كل غلام

وهما من قصيدة يتوب فيها من الهجاء وقذف المحصنات. وقوله: "هما نفثا" يريد إبليس

وابنه يريد أنهما ألقيا على لسانه ما لا يحل من القول. ثم استأنف فقال: على النابح،

يريد من يهجو الفرزدق، ورجاء، فهو مصدر راجم بالحجارة، رمى بها، يريد الإجابة

بأسوأ الجواب.

<sup>5</sup> يريد أن "الفما" في بيت الرجز، وفي بيت الفرزدق نقص العين واللام؛ إذ أصله فوه،

بدليل جمعه على أفواه وزيد فيه الميم والألف، وهما ليسا في أصل تركيبه، ويذكر

النحويون في بيت الفرزدق أن فيه جمعا بين البدل - هو الميم - والمبدل عنه، وهو الواو.

وقد أورد ابن جني في سر الصناعة "حرف النون" الرجز وبيت الفرزدق وأورد في "الفما"

بضعة أوجه، ثم قال: ويجوز أن يكون "الفما" في موضع رفع، إلا أنه اسم مقصور بمنزلة عصا، وعليه بيت الفرزدق:  
هما نفثا في في من فمويهما

(171/1)

فإن قلت: فقد ظهرت اللام في تكسير ذلك نحو أفواه وأستاه وأحراخ قيل: قد ظهر أيضاً الإعراب في زيد نفسه لا في جمعه ولم يمنع ذلك من بنائه. وكذلك القول في تحقيره وتصريفه نحو فويه، وأسته<sup>1</sup>، ورح<sup>2</sup>.  
ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر نحو جوار وغواش: إنه عوض من ضمة الياء وهذه علة غير جارية<sup>3</sup>، ألا ترى أنها لو كانت متعددة لوجب أن تعوض من ضمة ياء يرمي، فتقول: هذا يرم، ويقض، ويستفض.  
فإن قيل: الأفعال لا يدخلها التنوين، ففي هذا جوابان: أحدهما أن يقال له: علتك ألزمتك إياه فلا تلم إلا نفسك والآخر أن يقال له: إن الأفعال إنما يمتنع منها التنوين اللاحق للصرف فأما التنوين غير ذاك فلا مانع له ألا ترى إلى تنوينهم الأفعال في القوافي لما لم يكن ذلك الذي هو علم للصرف كقول العجاج:  
من طلل كالأتحمي أنهجن<sup>4</sup>  
وقول جرير:

وقولي إن أصبت لقد أصابن<sup>5</sup>

ومع هذا فهل التنوين إلا نون وقد ألحقوا الفعل النونين: الخفيفة والثقيلة. وههنا إفساد لقول أبي إسحاق آخر وهو أن يقال له: إن هذه الأسماء قد عاقبت

---

1 الأسته: عظيم الاست.

2 هو المولع بالحر.

3 يريد أنها قاصرة غير متعددة، فكأنها واقفة غير جارية.

4 صدره:

ما هاج أشجانا وشجوا قد شجن

وشجن أصله شجا فألحقه تنوين الترم. وانظر الديوان<sup>7</sup>. وقوله: "أنهجن" كذا رسم بالنون وفقا لما في أ. وفي ش، ب: "أنها".

5 صدره:

أقل اللوم هاذل والعتا بن

وهو مطلع قصيدة له طويلة يهجو فيها الراعي النميري. وانظر الديوان 30 / 2 والخزانة 34 / 1، وقوله: "أصابن" كذا رسم بالنون وفقاً لما في أ، وفي ش، ب: "أصابا".

(172/1)

ياءاتها ضماتها؛ ألا تراها لا تجتمع معها فلما عاقبتها جرت لذلك مجراها فكما أنك لا تعوض من الشيء وهو موجود، فكذلك أيضاً يجب ألا تعوض منه وهناك ما يعاقبه ويجري مجراه. غير أن الغرض في هذا الكتاب إنما هو الإلزام الأول؛ لأن به ما 1 يصح تصور العلة، وأنها غير متعددة.

ومن ذلك قول الفراء في نحو لغة، وثبة، ورثة، ومئة: إن كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول نحو لغة وبرة، وثبة، وكرة، وقلة؛ وما كان من الياء فإنه يأتي مكسور الأول؛ نحو مئة، ورثة. وهذا يفسده قولهم: سنة فيمن قال: سنوات 2 وهي من الواو كما ترى وليست مضمومة الأول. وكذلك قولهم: عضة محذوفها الواو لقولهم فيها: عضوات، قال:

هذا طريق يأزم المآزما ... وعضوات تقطع اللهازما 3

وقالوا أيضاً: ضعة، وهي من الواو مفتوحة الأول، ألا تراه قال 4:

متخذاً من ضَعَوَات تَوَجَّأ

فهذا وجه فساد العلل إذا كانت واقفة 5 غير متعددة. وهو كثير، فطالب فيه بواجبه، وتأمل ما يرد عليك من أمثاله.

1 ما هنا زائدة أو مصدرية.

2 أي لا فيمن قال في الجمع سنهات. وانظر الكامل 6 / 202.

3 يروى تمشق بدل "تقطع" وتمشق: تضرب. والمآزم جمع المآزم، وهو المضيق بين

جبلين، يريد أن المضايق بالنسبة إلى ضيقه لا تذكر. وانظر الكامل بشرح المحصفي 6 /

206 وهذا البيت رواه الأصمعي عن أبي مهدية. وانظر اللسان في "أزم"، وسيبويه

ص 81 ج 2.

4 أي جرير يهجو البعيث. وقبله:

كأنه ذبيح إذا تنفجا

والذيخ -بزنة ديك: الذكر من الضباع وتنفع: وثب وعدا. وفي اللسان "ولج": "ما معجا" والمعج: سرعة المر والتولج: كناس الطي والوحش. والضعة: شجر بالبادية مثل التمام. وانظر اللسان في "ضعو" و"ولج" و"تلج"، والديوان 1/ 34. 5 كذا في أ، ب. وفي ش: "واقعة". وما أثبت هو الصواب. يريد بالموافقة غير الجارية، وهي القاصرة.

(173/1)

### باب في العلة وعلّة العلة:

ذكر أبو بكر<sup>1</sup> في أول أصوله هذا ومثل منه برفع الفاعل. قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً فهذا سؤال عن علة العلة. وهذا موضع ينبغي أن تعلم<sup>2</sup> منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لا ابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه. نعم ولو شاء لماطله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمّة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة. وأيضاً فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه فيقول: وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لئلا يجمعوا بين ثقيلين. فإن تكلف متكلف جواباً عن هذا تصاعدت عدة 3 العلل وأدى ذاك إلى هجنة القول وضعفة 4 القائل به وكذلك لو قال لك قائل في قولك: قام القوم إلا زيداً: لم نصبت زيداً لقلت: لأنه مستثنى وله من بعد أن يقول:

1 هو ابن السراج.

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "يعلم".

3 كذا في أ. وفي ش، ب "علة".

4 الضعفة: قلة الفطنة وضعف الرأي.

(174/1)

ولم نصبت المستثنى فيكون من جوابه لأنه فضلة ولو شئت أجبته مبتدئاً بهذا فقلت:  
إنما نصبت زيداً في قولك: قام القوم إلا زيداً لأنه فضلة. والباب واحد والمسائل كثيرة.  
فتأمل وقس.

فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمح " فيه أبو بكر " 1 أو لم 2 ينعم تأمله.  
ومن بعد فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ألا ترى أن السواد الذي هو  
علة لتسويد ما يحله إنما صار كذلك لنفسه لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية. وفي  
هذا بيان.

فقد ثبت إذاً أن قوله: علة العلة إنما غرضه فيه أنه تتميم وشرح لهذه العلة المقدمة  
عليه. وإنما ذكرناه في جملة هذه الأبواب لأن أبا بكر -رحمه الله- ذكره فأحببنا أن نذكر  
ما عندنا فيه. وبالله التوفيق.

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "أبو بكره" مكان "فيه أبو بكر".

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "و".

(175/1)

**باب في حكم المعلول بعلتين:**

وهو على ضربين: أحدهما ما لا نظر فيه والآخر محتاج إلى النظر.  
الأول منهما نحو قولك: هذه عشري وهؤلاء مسلمي. فقياس هذا على قولك: عشرك  
ومسلموك أن يكون أصله عشروي ومسلموي، فقلبت الواو ياء لأمرين كل واحد  
منهما موجب للقلب غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه: أحدهما اجتماع  
الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون والآخر أن ياء المتكلم أبداً تكسر الحرف  
الذي قبلها إذا كان صحيحاً نحو هذا غلامي ورأيت صاحبي وقد ثبت 1 فيما قبل أن  
نظير الكسر في الصحيح الياء في هذه الأسماء؛

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "قبل"، وهو تحريف.

(175/1)

---

نحو مررت بزيد ومررت بالزيدين ونظرت إلى العشرين. فقد وجب إذاً ألا يقال: هذه عشروي بالواو كما لا يقال: هذا غلامي بضم الميم. فهذه علة غير الأولى في وجوب قلب الواو ياء في عشروي وصالحوي ونحو ذلك وأن يقال عشري بالياء البتة كما يقال هذا غلامي بكسر الميم البتة.

ويدل على وجوب قلب هذه الواو إلى الياء في هذا الموضع من هذا الوجه وهذه العلة لا للطريق الأول - من استكراههم إظهار الواو ساكنة قبل الياء - أنهم لم يقولوا: رأيت فاي وإنما يقولون: رأيت في. هذا مع أن هذه الياء لا ينكر أن تأتي بعد الألف نحو رحاي وعصاي لخفة الألف فدل امتناعهم من إيقاع الألف قبل هذه الياء على أنه ليس طريقه طريق الاستخفاف والاستتقال، وإنما هو لاعتزامهم ترك الألف والواو قبلها كتركهم الفتحة والضمة قبل الياء في الصحيح؛ نحو غلامي وداري.

فإن قيل: فأصل هذا إنما هو لاستثقالهم الياء بعد الضمة لو قالوا: هذا غلامي قيل: لو كان لهذا الموضع البتة لفتحوا ما قبلها لأن الفتحة على كل حال أخف قبل الياء من الكسرة فقالوا: رأيت غلامي. فإن قيل: لما تركوا الضمة هنا وهي علم للرفع أتبعوها الفتحة ليكون العمل من موضع واحد كما أنهم لما استكروهوا الواو بعد الياء نحو يعد حذفوها أيضاً بعد الهمزة والنون والتاء في نحو أعد ونعد وتعد قيل: يفسد هذا من أوجه. وذلك أن حروف المضارعة تجري مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحاً لزمانين: الحال والاستقبال فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرهما وليس كذلك علم الإعراب؛ ألا ترى أن موضوع 1 الإعراب على مخالفة بعضه بعضاً من حيث كان إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني.

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "موضع".

(176/1)

فإن قلت: فحروف المضارعة أيضاً موضوعة على اختلاف معانيها؛ لأن الهمزة للمتكلم، والنون للمتكلم إذا كان معه غيره وكذلك بقيتها قليل: أجل إلا أنها كلها مع ذلك مجتمعة على معنى واحد وهو جعلها الفعل صالحاً للزمانين على ما مضى. فإن قلت: فالإعراب أيضاً كله مجتمع على جريانه على حرفه قليل: هذا عمل لفظي، والمعاني أشرف من الألفاظ.

وأيضاً فتركهم إظهار الألف قبل هذه الياء مع ما يعتقد من خفة الألف حتى إنه لم يسمع منهم نحو فإى ولا أبأى ولا أخأى وإنما المسموع عنهم رأيت أبي وأخي وحكى سيبويه كسرت في أدل دليل على أنهم لم يراعوا حديث الاستخفاف والاستثقال حسب وأنه أمر غيرهما. وهو اعتزامهم ألا تحيء هذه الياء إلا بعد كسرة أو ياء أو ألف لا تكون علماً للنصب: نحو هذه عصاي وهذا مصلاي. وعلى أن بعضهم راعى هذا الموضع أيضاً فقلب هذه الألف ياء فقال: عصي ورحي، وبأشري "هذا غلام" 1 وقال أبو داود 2:

فأبْلُونِي بليتكم لعلّي ... أصالحكم وأستدرج نويأ

---

1 زيادة في أ. وهي قراءة أبي الطفيل والحسن والجحدري. انظر البحر 5 / 290.

2 هذا هو الصواب، ونسبه في المغني في مباحث أقسام العطف 2 / 97 إلى الهذلي. وقبله:

ألم تر أنني جاورت كعباً ... وكان جوار بعض الناس غيا  
وكان أبو داود جاور هلال بن كعب من تميم، فلعب غلام له مع غلمان الحي في غدير، فغطسوه في الماء، ومات، فعزم أبو داود على مفارقتهم ودم جوارهم، وأحسن منهم أنهم يحاولون إرضاءه، فقال هذين البيتين. وقد أعطاه هلال فوق الرضا، حتى ضرب به المثل في الوفاء فقليل: جار كجار أبي داود. وقوله: "فأبْلُونِي" يقال: أبلاه إذا صنع به صنعا جميلا، والبلية اسم منه. و"نويأ" يريد نوي والنوي: النية، وهو الوجه الذي يقصد، و"أستدرج": أرجع أدراجي من حيث كنت. يقول: أحسنوا إليَّ فإن أحسنتم فلعلّي أصالحكم وأرجع حيث كنت جارا لكم. وقد أحسنوا إليه، وظل على جوارهم. وانظر شرح شواهد المغني البغدادي في الشاهد 669.



وروينا أيضاً عن قطرب 1:

يطوف بي عكب في معد ... ويطعن بالصملة في قفيا 2

فإن لم تتأرائني من عكب ... فلا أرويتما أبدا صديا 3

وهو كثير. ومن قال هذا لم يقل في هذان غلاماي: "غلامي" 4 بقلب الألف ياء لنلا يذهب علم الرفع.

ومن المعلول بعلتين قولهم: سي، وري. وأصله سوي وروي، فانقلبت الواو ياء -إن شئت- لأنها ساكنة غير مدغمة وبعد كسرة -وإن شئت- لأنها ساكنة قبل الياء. فهاتان علتان إحداهما كعلة قلب ميزان والأخرى كعلة طيا وليا مصدري طويت ولويت وكل واحدة منهما مؤثرة.

فهذا ونحوه أحد ضربي الحكم المعلول بعلتين الذي لا نظر فيه. والآخر منهما ما فيه النظر وهو باب ما لا ينصرف. وذلك أن علة امتناعه من الصرف إنما هي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل. فأما السبب الواحد فيقل عن أن يتم 5 علة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل.

---

1 نسبه في اللسان في "عكب" للنخل الإشكري؛ وكان يتهم بالمتجردة امرأة النعمان بن المنذر، ووقف النعمان على ذلك فدفعه إلى عكب، وهذا قيده وعذبه. وانظر شرح الحماسة للتبريزي 2/ 48 طبعة بولاق، والإصلاح 444.

2 عكب صاحب سجن النعمان بن المنذر. والصملة: العصا؛ كما في التاج في صمل. وفي الجمهرة أنها حربة.

3 "تتأرائني" في ش، ب. وفي أ "تتأرائي"، وكلاهما وارد مسموع، يقال: تأرت القتل، وتأرت به وفي ج: "تتأرائي". "وصدي" يريد صداي. والصدى -في زعم الجاهلية- طائر يصبح إذا لم يثأر بالمقتول.

4 زيادة اقتضاها السياق وظهرت لي من اختلاف الأصول. ففي أ "غلاماي"، وفي ش، ب: "غلامي"، وقد بدا لي أن العبارتين "غلاماي" و"لامي" في النسخة الأصلية، وحذف النساخ إحداهما لما لم يفهموا المراد.

5 ضبط هكذا في ب. وفي أ: "بتم"، بفتح الباء من الثلاثي، وكلاهما صحيح.

فإن قيل: فإذا كان في الاسم شبه واحد من أشباه الفعل أله فيه تأثير أم لا؟ فإن كان له فيه تأثير فماذا التأثير؟ وهل صرف زيد<sup>1</sup> إلا كصرف كلب وكعب؟ وإن لم يكن للسبب الواحد إذا حل الاسم تأثير فيه فما باله إذا انضم إليه سبب آخر أثرا فيه فمعناه الصرف؟ وهلا إذا كان السبب الواحد لا تأثير له فيه لم يؤثر فيه الآخر كما لم يؤثر فيه الأول؟ وما الفرق بين الأول والآخر؟ فكما لم يؤثر الأول هلا لم يؤثر الآخر؟ فالجواب أن السبب الواحد وإن لم يقو حكمه إلى<sup>2</sup> أن يمنع الصرف فإنه لا بد في حال انفراده من تأثير فيما حله وذلك التأثير الذي نوميء إليه وندعي حصوله هو تصويره<sup>3</sup> الاسم الذي حله على صورة ما إذا انضم إليه سبب آخر اعتونا معاً على منع الصرف ألا ترى أن الأول لو لم يجعله<sup>4</sup> على هذه الصفة التي قدمنا ذكرها لكان محيى الثاني مضمومًا إليه لا يؤثر أيضًا كما لم يؤثر الأول ثم كذلك إلى أن تفي أسباب منع الصرف فتجتمع كلها فيه وهو مع ذلك منصرف. لا بل دل تأثير الثاني على أن الأول قد كان شكل الاسم على صورة إذا انضم إليه سبب آخر انضم إليها مثلها وكان من مجموع الصورتين ما يوجب ترك الصرف.

فإن قلت: ما تقول في اسم أعجمي علم في بابه مذكر متجاوز للثلاثة نحو يوسف وإبراهيم ونحن نعلم أنه الآن غير مصروف لاجتماع التعريف والعجمة عليه فلو سميت به من بعد مؤنثًا ألسنت قد جمعت فيه بعد ما كان عليه -من التعريف والعجمة- التأنيث فليت شعري أبالأسباب الثلاثة منعه الصرف أم باثنتين منها؟

- 
- 1 أي وفيه العلمية. وبها يتحقق أحد الشبهين. وقوله كلب وكعب أي غير علمين.
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "في".
  - 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "بصورة".
  - 4 كذا في أ. وفي ش: "يجعله".

(179/1)

---

فإن كان بالثلاثة كلها فما الذي زاد فيه التأنيث الطاريء عليه فإن كان لم يزد فيه شيئًا فقد رأيت أحد أشباه الفعل غير مؤثر وليس هذا من قولك. وإن كان أثر فيه التأنيث الطاريء عليه شيئًا فعرفنا ما ذلك المعنى. فالجواب هو أنه جعله على صورة ما إذا حذف منه سبب من أسباب الفعل بقي بعد

ذلك غير مصروف أيضًا ألا تراك لو حذف من يوسف اسم امرأة التأنيث فأعدته إلى التذكير لأقرته أيضًا على ما كان عليه من ترك الصرف وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر ومالك ألا تراك لو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته لأنك لم تبق فيه بعد إلا شبيهًا واحدًا من أشباه الفعل. فقد صار إذا المعنى الثالث مؤثرًا أثرًا ما كما كان السبب الواحد مؤثرًا أثرًا ما على ما قدمنا ذكره فاعرف ذلك.

وأيضًا فإن "يوسف" اسم امرأة أثقل منه اسم رجل كما أن "عقرب" اسم امرأة أثقل من "هند" ألا تراك تجيز صرفها ولا تجيز صرف "عقرب" علمًا. فهذا إذا معنى حصل ليوسف عند تسمية المؤنث به وهو معنى زائد بالشبه الثالث.

فأما قول من قال: إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع الصرف فمنعه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلًا ففاسد عندنا من أوجه: أحدها أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير. وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام وقطام ويقول فيه: إنه لما كان معدولًا عن حاذمة وقاطمة وقد كانتا معرفتين لا ينصرفان<sup>1</sup>، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب البتة فلاحق في الفساد بما قبله لأنه منه وعليه حذاه. وذلك أن علة منع هذه

---

1 كذا في الأصول. والوجه أن يقال: تنصرفان، وكأنه ذكر نظرا لتأولهما باللفظين.

(180/1)

---

الإعراب إنما هو شيء أتاها من باب دراك، ونزال، ثم شبهت<sup>1</sup> حذام وقطام ورقاش بالمثل<sup>2</sup> والتعريف، والتأنيث بباب دراك ونزال على "ما بيناه"<sup>3</sup> هناك. فأما أنه لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلًا فلا. ومما يفسد قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإن اجتماع الثلاثة فيه ترفع<sup>4</sup> عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب غير مبني. وذلك كامرأة سميتها "بأذريجان" فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة<sup>5</sup> موانع: وهو التعريف والتأنيث، والعجمة، والتركيب<sup>6</sup>، والألف والنون وكذلك إن عنيت "بأذريجان" البلدة والمدينة لأن البلد فيه الأسباب الخمسة وهو مع ذلك معرب<sup>7</sup> كما ترى. فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترفع الإعراب فالثلاثة

أحجى بالأ ترفعه وهذا بيان. ولتحامي الإطالة ما أحذف أطرافاً من القول على أن فيما يخرج إلى الظاهر كافياً بإذن الله.

---

1 كذا. والأسوغ حذف هذا الحرف. وكأن "ثم" فيه للترتيب الذكري، يراد فيه التعليل للجملة السابقة.

2 يراد بالمثال الوزن. والياء فيه للسببية. والغرض ذكر وجه الشبه بين باب حذام وباب دراك.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "ما قد بيناه".

4 كذا في جميع الأصول والتأنيث لاكتساب المضاف "اجتماع" الثبت من المضاف إليه.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "خمس".

6 من أذر للنار، ويحان أي حافظ وخازن، ومعنى ذلك بيت النار أو خازن النار، وقد كانت بيوت النار المعدة لعبادة الفرس كثيرة في هذه الناحية. انظر معجم البلدان.

7 يجيب ابن قاسم العبادي عن هذا بأن توالي العلل المانعة من الصرف مجوز للياء لا موجب. فأخذ به في حذام. ولم يؤخذ به في أذربيجان؛ للتنبيه على هذا، وانظر حاشية الصبان في مبحث "ما لا ينصرف".

(181/1)

---

باب في إدراج 1 العلة واختصارها:

هذا موضع يستمر "النحويون عليه 2" فيفتق عليهم ما يتعبون 3 بتداركه والتعذر منه. وذلك كسائل سأل عن قولهم: آسيت الرجل فأنا أواسيه وأخيته فأنا أواخيه فقال: وما أصله فقلت: أواسيه وأواخيه - وكذلك نقول - فيقول لك: فما 4 علتة في التغيير فنقول: اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واوًا لانضمام ما قبلها. وفي ذلك شيان: أحدهما أنك لم تستوف ذكر الأصل والآخر أنك لم تتقص شرح العلة. أما إخلالك بذكر حقيقة الأصل فلأن أصله "أواسوك" لأنه أفاعلك من الأسوة فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة وكذلك أوأخيك أصله "أوأخوك" لأنه من الأخوة 5 فانقلبت اللام لما ذكرنا كما تنقلب في نحو أعطى واستقصى. وأما تقصي علة تغيير الهمزة بقلبها واوًا فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان

غير عينين " الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة " 6 و " هي " 7 حشو غير طرف  
فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها -وهي الضمة-

- 1 إدراج العلة: طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها والإدراج في اللغة: الطي؛ تقول: أدرجت الكتاب إذا طويته وفيه معنى السرعة، ومن ذلك مدرجة الطريق: التي يسرع الناس فيها وانظر اللسان "درج" وأدب الكتاب للصولي 136.
- 2 كذا في ش، ب وفي أ: "النحويون فيه عليه".
- 3 كذا في أ، ب وفي ش: "يتبعون"
- 4 كذا في ش، ب وفي أ: "ما".
- 5 كذا في ش، ب وفي أزيادة: "والإخوة" بكسر الهمزة وتشديد الخاء.
- 6 سقط ما بين القوسين في أ.
- 7 كذا أثبت هذه الكلمة، وبها يستقيم الكلم، وفي أ: "وكلتاها متأخر غير طرف" وفي غيرها من الأصول: "وكلتاها حشو غير طرف".

(182/1)

وأوًا. ولا بد من ذكر جميع ذلك وإلا أخللت ألا ترى أنك قد تجمع في الكلمة الواحدة بين همزتين فتكونان عينين فلا تغير ذلك وذلك نحو سأل ورأس، وكبنائك من سألت نحو تبع، فتقول 1: "سؤل" فتصحان لأنهما عينان ألا ترى أن لو بنيت من قرأت مثل "جرشع" 2 لقلت "قرء" وأصله قرؤ فقلبت الثانية ياء وإن كانت قبلها همزة مضمومة وكانت في كلمة واحدة لما كانت الثانية منهما طرفًا لا حشواً. وكذلك أيضاً ذكر كونهما في كلمة واحدة ألا ترى أن من العرب من يحقق الهمزتين إذا كانتا من كلمتين نحو قول الله تعالى 3 {السُّفَّهَاءُ أَلَا} فإذا كانتا في كلمة واحدة فكلهم يقلب نحو جاء وشاء ونحو خطايا وزوايا 4، في قول الكافة غير الخليل.

فأما ما يحكى عن بعضهم من تحقيقهما في الكلمة الواحدة نحو أئمة وخطائي "مثل خطأ عع" 5، وجائي فشاذ لا يجوز أن يعقد عليه باب. ولو اقتصرنا في تعليل التغير في "أواسيك" ونحوه على أن تقول: اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة فقلبت الثانية وأوًا لوجب عليك أن تقلب الهمزة الثانية في نحو سأل ورأس وأوًا، وأن تقلب همزة أدم وأمن وأوًا وأن تقلب الهمزة الثانية في خطائي وأوًا. ونحو ذلك كثير لا يحصى وإنما أذكر

من كل نبذًا لئلا يطول الكتاب جدًّا.

- 1 كذا في ب وفي أ: "فيقال". وفي ش: "فيقول".
- 2 هو العظيم من الإبل والخيول.
- 3 من الآية 13 من سورة البقرة.
- 4 كذا في معظم الأصول: "ورزايا" جمع رزيئة وفي أ، "روايا" وجمع رويئة، والأكثر فيها ترك الهمز: روية.
- 5 زيادة في ش، ب وإن كان فيهما "خطا عج" وهو تحريف.

(183/1)

باب في دور 1 الاعتلال:

هذا موضع طريف 2. ذهب محمد بن يزيد في وجوب إسكان اللام في نحو ضربن وضربت إلى أنه لحركة ما بعده من الضمير: يعني مع الحركتين قبل. وذهب أيضًا في حركة الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكون ما قبله. فتارة اعتل لهذا بهذا ثم دار تارة أخرى فاعتل لهذا بهذا. وفي ظاهر ذلك اعتراف بأن كل واحد منهما ليست له حال مستحقة تخصه في نفسه وإنما استقر على ما استقر عليه لأمر راجع إلى صاحبه. ومثله ما أجازه سيبويه في جر "الوجه" من قولك: هذا الحسن الوجه. وذلك أنه أجاز فيه الجر من وجهين: أحدهما طريق الإضافة الظاهرة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل. "وقد أحطنا علمًا بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل 3 ونحوه مما كان الثاني منهما منصوبًا لتشبيههم إياه بالحسن الوجه أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعًا. وهذا من طريف أمر هذه اللغة وشدة تداخلها وتزاحم الألفاظ والأغراض على جهاتها. والعذر أن الجر لما فشا واتسع في نحو الضارب الرجل والشاتم الغلام والقاتل البطل صار -لتمكنه فيه وشياعه في استعماله- كأنه أصل في بابه وإن كان إنما سرى إليه لتشبيهه بالحسن الوجه. فلما كان كذلك قوي في بابه حتى صار لقوته

- 1 يريد بدور الاعتلال أن يطل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء. والدرر بين شيئين توقف كل منهما على الآخر. وهذا من مصطلحات المتكلمين، ولهم فيه تقسيم وبحوث.

وليس الدرر في هذا المقام هو الدوران كما ذهب إليه شارحا الاقتراح: ابن الطيب ابن  
علان؛ فإن الدوران هو حدوث الحكم بحدوث العلة، وانعدامه بعدمها كما في حرمة  
النبذ تدور مع الإسكار وجوداً وعدماً، والدوران من مسالك العلة، والدور أدنى إلى أن  
يكون من قوادحها.

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "ظريف".

3 ثبت ما بين القوسين في ش، ب. وسقط من أ.

(184/1)

---

قياساً وسماعاً كأنه أصل للحر في "هذا الحسن الوجه" وسنأتي على بقية هذا الموضع في  
باب نفرد له 1 بإذن الله.

لكن ما أجازه أبو العباس وذهب إليه في باب ضربين وضربت من تسكين اللام لحركة  
الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام شنيع الظاهر، والعذر فيه أضعف منه في مسألة  
الكتاب ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه وإذا لم يكن كذلك كان من أن يكون  
علة علة أبعد وليس كذلك قول سيبويه وذلك أن الفروع إذا تمكنت "قويت قوة  
تسوغ" 3 حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم.

---

1 كذا في أ. وسقط هذا اللفظ في ش، ب.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "أوضح" وما أثبت هو الصواب.

3 كذا في أ. وفي بقية الأصول: "وقويت قوة تسرع".

(185/1)

---

باب في ارد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو نفسه عن أحكام العلة

...

باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة:  
اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض  
القوم فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال.  
وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع والمفعول به نصب وقد ترى الأمر بضد

ذلك ألا ترانا نقول: ضرب زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا ونقول: عجت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلا ونقول أيضا: قد قال الله عز وجل {وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ} فرفع "حيث" وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله -عز وجل: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} وما يجري هذا الجرى.

ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة لا سيما إذا كان السائل "عنه"1 من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء لسقط صداع2 هذا المضعوف السؤال. وكذلك القول على المفعول أنه إنما ينصب3 إذا أسند الفعل إلى الفاعل فجاء هو فضلة وكذلك لو4 عرف أن الضمة في نحو حيث وقبل وبعد ليست إعرابا وإنما هي بناء. وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض. وكذلك ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال: قال النحويون: إن أفعل الذي5 مؤنثة فعلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومن وإنما هو بمن أو بالألف واللام؛ نحو قولك: الأفضل وأفضل منك، والأحسن وأحسن من جعفر، ثم قال: وقد قال الأعشى:

فلست بالأكثر منهم حصى ... وإنما العزة للكاثر6

ورحم الله أبا عثمان أما إنه لو علم أن "من" في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل للمبالغة نحو أحسن منك وأكرم منك، لضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ويعنو لسداده وصحته خصمه. وذلك أن "من" في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حر وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحصى ولست فيهم بالأكثر حصى. فاعرف ذلك.

---

1 زيادة في أ، ج.

2 كذا في أ. ويوافقه ما في ج: "لسقط صداعه". وفي ش، ب: "سؤال".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "انتصب".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "أو" وما أثبت هو الصواب.

5 يريد أفعل التفضيل، احترازاً عن أفعل الذي مؤنثة فعلاء. فهو صفة مشبهة.

6 هذا البيت هو السابع والعشرون من قصيدته التي مطلعها:



شافك من قتله أطلالها ... بالشط فالوتر إلى حاجر  
وانظر الصبح المنير 104-108، والخزانة 3/ 489.

(185/1)

#### باب في الاعتلال لهم بأفعالهم:

ظاهر هذا الحديث طريف<sup>1</sup>، ومحصوله صحيح وذلك إذا كان الأول المردود إليه الثاني جاريًا على "صحة علة"<sup>2</sup>.

من ذلك أن يقول قائل: إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ولا أزال غرضًا فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقليل: أدعو زيدًا وأناذي زيدًا لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب.

ومن الاعتلال بأفعالهم أن تقول: إذا كان اسم الفاعل -على قوة تحمله للضمير- متى جرى على غير من هو له -صفة أو صلة أو حالا أو خبرًا- لم يحتمل الضمير كما يحتمله<sup>4</sup> الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو

1 كذا في أ، ب. وسقط هذا الحرف في ش.

2 كذا في أ، ب. وفي ش، ج: "علة صحيحة".

3 كذا في أ. وسقط هذا اللفظ في ش، ب.

4 مقتضى هذا الكلام أن الضمير مع الفعل إذا جرى على غير من هو له يجوز استتاره، وهو ما في الإنصاف "المسألة الثامنة". وفي الهمع 1/ 96: "والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضا؛ نحو زيد عمرو بضربه هو، وزيد هند يضربها، ويضربها هو، على الخلاف، وقد نقل ذلك الصبان في حاشيته على الأشموني عند قول ابن مالك في "الابتداء":  
وأبرزنه مطلقا حيث تلا ... ما ليس معناه له محصلا

(187/1)

قولك: زيد هند شديد عليها هو، إذا أجريت 1 " شديداً " خبراً عن "هند " وكذلك  
قولك: أخواك زيد حسن في عينه هما، والزيدون هند ظريف في نفسها هم، وما ظنك  
أيضاً بالشفة المشبهة "بالصفة المشبهة" 2 باسم الفاعل نحو قولك: أخوك جاريتك أكرم  
عليها من عمرو هو وغلماك أبوك أحسن عنده من جعفر هما والحجر الحية أشد عليها  
من العصا هو.

ومن قال: مررت برجل أبي عشرة أبوه قال: أخواك جاريتهما أبو عشرة عندهما هما  
فأظهرت الضمير. وكان ذلك أحسن من رفعه الظاهر لأن هذا الضمير وإن كان  
منفصلاً ومشبهاً للظاهر بانفصاله فإنه على كل حال ضمير. وإنما وحدت فقلت: أبو  
عشرة عندهما هما ولم تثنه فتقول: أبوا عشرة من قبل أنه قد رفع ضميراً منفصلاً مشابهاً  
للظاهر فجرى مجرى قولك: مررت برجل أبي عشرة أبواه. فلما رفع الظاهر وما يجري  
مجرى الظاهر شبهه بالفعل فوحد البتة. ومن قال: مررت برجل قائمين أخواه فأجراه  
مجرى قاما أخواه فإنه يقول: مررت برجل أبوي عشرة أبواه. والتثنية في "أبوي عشرة "  
من وجه تقوى ومن آخر تضعف. أما وجه القوة فلأنها بعيدة عن اسم الفاعل الجاري  
مجرى الفعل فالتثنية فيه -لأنه اسم- حسنة وأما وجه الضعف فلأنه على كل حال قد  
أعمل في الظاهر ولم يعمل إلا لشبهه بالفعل وإذا كان كذلك وجب له أن يقوى شبه  
الفعل ليقوم العذر بذلك في إعماله عمله ألا ترى أنهم لما شبهوا الفعل باسم الفاعل  
فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما وأيدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه. وهذا  
في معناه واضح سديد كما تراه.  
وأمثال هذا في الاحتجاج لهم بأفعالهم كثيرة وإنما أضع من كل شيء رسماً ما ليحتذى.  
فأما الإطالة والاستيعاب فلا.

- 
- 1 يحتز بهذا عن أن تجعل "شديد" خبراً عن "هو" مقدماً.
  - 2 زيادة اقتضاها السياق خلت منها الأصول أ، ب، ش. وفي ج ما يفيدها وهو: "فما  
ظنك أيضاً بالصفة المشبهة بهذه الصفة".

(188/1)

---

#### باب في الاحتجاج بقول المخالف:

اعلم أن هذا -على "ما في" 1 ظاهره- صحيح ومستقيم. وذلك أن ينبغ من 2 أصحابه

نابغ فينشئ خلافاً ما على أهل مذهبه، فإذا سمع 3 خصمه به، وأجلب عليه قال: هذا لا يقول به أحد من الفريقين، فيخرجه مخرج التقيح له، والتشنيع عليه. وذلك كإنكار أبي العباس 4 جواز تقديم خبر "ليس" عليها، فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه 5 وأبي الحسن وكافة أصحابنا 5، والكوفيون 5 أيضاً معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين 6 وجب عليك

---

1 زيادة في أ، وقد خلت منها ش، ب.

2 كذا في أ، وفي ش، ب: "في أصحابه". وفي ج: "من أصحابنا". و"ينبغ" أي يخرج ويظهر، والضمير في "أصحابه يعود على "نابغ".

3 يقال: سمع بالرجل: أذاع عنه عيباً وندد به ونصحه.

4 أبو العباس هو المبرد.

5 عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك:

ومنع سبق خبر ليس اصطفي

"اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: قائماً ليس زيد. واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع. وفي الإنصاف في المسألة 18 ص 73: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها. وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه. وليس بصحيح. والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها" وفي الارتشاف نسخة الدار رقم 1106 نحو في الورقة 167أ: "وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسبيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز. وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور، وروي أيضاً عن السيرافي. واختلف النقل في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز والمنع إليه. وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد: خالف في ذلك البصريين والكوفيين".

6 يريد البصرة والكوفة.

---

- يا أبا العباس - أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه.

ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم إلا أن فيه تشنيعاً عليه وإهابة به إلى تركه وإضافة<sup>1</sup> لعذره في استمراره عليه وتمالكه فيه، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه. وإنما لم يكن فيه قطع لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو<sup>2</sup> بنص أو ينتهك حرمة شرع. فقس على ما ترى؛ فإنني إنما أضع من كل شيء مثالا موجزا.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "إضافة". وما أثبت هو الصواب. والإضافة: التضييق.

2 يقال: ألوى بالكلام: خلاف به عن جهته، وانحرف عن قصده.

(190/1)

---

### باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

...

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة:

اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف<sup>1</sup> المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله<sup>2</sup>: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة.

---

1 كذا في أ، ج. وفي ش: "تخالف". وهو تحريف. وفي ب لم ينقط الحرف الأول.

2 روي هذا الحديث بعدة طرق، وفي بعضها: "لا تجتمع أمتي على خطأ"، ويستدل بهذا الأصوليون على حجية الإجماع. وفي أسانيده بعض المقل، غير أنه قيل: إن معناه روى من طرق عدة بلغت مبلغ التواتر المعنوي، فصار كجود حاتم وشجاعة عنتره، وانظر شرح ابن السبكي لمنهاج البيضاوي في مبحث الإجماع.

(190/1)

فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة<sup>1</sup> كان خليل<sup>2</sup> نفسه، وأبا عمرو فكره  
3.

إلا أننا -مع هذا الذي رأيناه وسوغناه مرتكبة- لا نسمح له بالإقدام على مخالفة  
الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها<sup>4</sup>، وتالت أواخر على أوائل وأعجازاً على  
كلاكل والقوم الذين لا نشك في أن الله -سبحانه وتقدس- أسماؤه -قد هداهم لهذا  
العلم الكريم وأراهم وجه الحكمة في الترجيح<sup>5</sup> له والتعظيم وجعله ببركاتهم وعلى أيدي  
طاعتهم خادماً للكتاب المنزل وكلام نبيه المرسل وعوناً على فهمهما ومعرفة ما أمر به  
أو نهي عنه الثقلان منهما إلا بعد أن يناهضه<sup>6</sup> إتقاناً ويثابته عرفاناً ولا يخلد إلى سائح  
خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو هذا على هذا المثال وباشر بإنعام  
تصفحه أحناء الحال أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز<sup>7</sup> به، ولا غاض من  
السلف -رحمهم الله- في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه. وشيع خاطره وكان  
بالصواب<sup>8</sup> مئة ومن التوفيق مظنة وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ<sup>9</sup>: ما  
على الناس شيء أضر من قولهم:

1 أي بينة واضحة، وفيما نقله الشاطبي عن ابن جني: "طريق نهج" وهو صحيح؛ فإن  
الطريق يذكر ويؤنث. انظر حواشي يس على الألفية ص 254 ج 2.  
2 يريد إمام نفسه كالخليل إمام الناس، وكأي عمرو بن العلاء في ذلك.  
3 عقب الشاطبي على هذا القول بقوله: "فهو قول مردود، سبيله في ذلك سبيل النظام  
وبعض الخوارج والشيعة، بل نقطع بأن الإجماع في كل فن حجة شرعية". انظر المرجع  
السابق.

4 كذا في أ، ب. وفي ش: "نظيرها" وهو خطأ.

5 كذا في ب بالجيم. وش، أ: "الترجيح" وهو تحريف.

6 كذا في ش، ب. وفي أ: "يفاهمه".

7 المعازة: المغالبة. وهو هكذا في أ، ج. وفي ش، ب: "معان". وهو تحريف.

8 كذا في أ، ب. وفي ش: "الصواب".

9 كذا في ش، ب. وفي أسقط كلمة "الجاحظ".

ما ترك الأول للآخر شيئاً. وقال أبو عثمان المازني 1: "وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به" والانتصار له 2 "والاحتجاج" 3 خلافة 4 إن 5 وجد إلى ذلك سبيلاً" وقال الطائي الكبير:

يقول من تطرق أسماعه ... كم ترك الأول للآخر 6  
فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته 7 أنا في قولهم: هذا حجر ضب خرب. فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال

---

1 كذا في أوسقط هذا اللفظ في ش، ب. وانظر قول أبي عثمان في تصريفه في "باب ما ليس من المعتل ولم يجئ على مثاله إلا من الصحيح، ص 610 نسخة التيمورية.

2 في المازني: "والاحتجاج لقوله".

3 في المازني: "والاختيار".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "بخلافه"، وفي ج: "على خلافه". وهذا موطن الاستشهاد من كلام المازني.

5 كذا في أ، ب. وفي ش: "إذا".

6 هو من قصيدة له في مدح أبي سعيد، أولها:

قل للأمير الأريحي الذي ... كفاه للبادي وللحاضر  
وقبله:

لا زلت من شكري في حلة ... لابسها ذو سلب فاخر

فالحديث في البيت الشاهد عن حلة الثناء في البيت قبله. وانظر الديوان 143.

7 أورد السيرافي في هذا الرأي وعزاه لبعض النحويين، فهل يعني ابن جني؟ وكانت وفاة السيرافي سنة 368، ووفاته ابن جني سنة 392، والسيرافي في درجة أبي علي أستاذ ابن جني. وعلى كل حال فقد تعاصر ابن جني والسيرافي دهرًا، فلا ضير أن يكون رأي ابن

جني عرف في حياة السيرافي، واستحق منه العناية بذكره، وبهذا يتم لابن جني دعواه انفراده بهذا الرأي وأنه لم يسبق به. وهاك عبارة السيرافي: "ورأيت بعض النحويين قال في "هذا حجر ضب خرب" قولاً شرحته وقويته بما يحتمله. زعم النحوي أن المعنى: هذا جحر ضب خرب الجحر. والذي يقوي هذا أنا إذا قلنا: خرب الجحر صار من باب

حسن الوجه، وفي خرب ضمير الجحر مرفوع؛ لأن التقدير كان خرب جحر ... "

ويقول ابن هشام في المغني، في القاعدة الثانية من الكتاب الثامن: "أنكر السيرافي وابن

جني الخفض على الجوار، وتأولوا قولهم: "خرب" على أنه صفة "ضب" ... ". وقد

علمت أن نسبة هذا الرأي السيرافي من قبل أنه قواه وأيده، وليس بابتجده، وإذا

صح أن الرأي لابن جني في الأصل كان تقديم السيرافي على ابن جني في عبارة المغني لتقدم وفاته. وانظر السيرافي في شرح الكتاب، في "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك".

(192/1)

عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل.

وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره فيجري "خرب" وصفاً على "ضب" وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه فتجري "قائماً" وصفاً على "رجل" وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره 1. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد 2 عليه. فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب" فجري وصفاً على ضب - وإن كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف على ما أرينا. وقلت آية تخلو من حذف المضاف نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع.

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله:

كبير أناس في بجاد مزمل 3

1 أي ضميره. يريد أن المسوغ لحيء قائم وصفاً للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة، بل الموصوف حقيقة الأب، هو تضمن الأب ذكر الرجل.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "وشاهد".

3 من معلقة امرئ القيس، صدره:

كأن ثبيراً في عراني وبله

وثبير - بوزن كريم - جبل. والبجاد: كساء مخطط.

(193/1)

---

ولم يحمله على الغلط قال: لأنه أراد: مزمل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

فإذا أمكن ما قلنا ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به. ومثله قول لبيد:

أو مذهب جدد على ألواح ... الناطق المبروز والمختوم<sup>1</sup>  
أي المبروز به، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول. وعليه قول الآخر:

إلى 1 غير موثوق من الأرض تذهب  
أي موثوق به ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

---

#### 1 قبله:

طلل لخولة بالريسيس قديم ... فبعافل فالأنعمين رسوم  
فكان معروف الديار بقادم ... فبراق غول فالرجام وشوم  
فقوله: "مذهب" عطف على "وشوم". والمذهب. اللوح المطلي بالذهب فيه الكتابة. وجعل له ألواحاً كأنه جعل كل جانب منه لوحاً. و"جدد" جمع جدة، وهي الطريقة، والخط، كأنه يريد أسطار الكتابة. ويريد بالناطق الخط الواضح، ووصفه بـ"المبروز" أي المظهر المنشور، و"المختوم" أي غير الواضح والغامض. شبه المعروف من الديار -وهو ما بقي من آثارها ودل عليها- بالوشوم وباللوح الذي فيه كتابة، بعضها واضح وبعضها خفي. وانظر الديوان طبع أوروبا 92، وشرح الأعلام لشواهد الكتاب في حواشيه 2/274، وشرح السيرا في الكتاب 5/387 نسخة التيمورية، واللسان "برز".  
2 ورد هذا الشطر مع اختلاف في ثلاثة أبيات لبشر بن أبي خازم، وهاكها:  
حلفت برب الداميات نخورها ... وما ضم أجياد المصلي ومذهب  
لئن شبت الحرب العوان التي أرى ... وقد طال إبعاد بها وترهب  
لتحتملن بالليل منكم ظعينة ... إلى غير موثوق من العز تحرب  
وانظر معجم البلدان "أجياد".



### باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط:

قد يفعل أصحابنا ذلك إذا كانت الزيادة مثبتة لحال المزيد عليه. وذلك كقولك في همز "أوائل": أصله "أو أول" فلما اكتنفت الألف واوان وقربت الثانية منهما من الطرف ولم يؤثر إخراج ذلك على الأصل تنبيهًا على غيره من المغيرات في معناه<sup>1</sup>، ولا هناك ياء قبل الطرف منوية مقدرة وكانت الكلمة جمعًا ثقل ذلك فأبدلت الواو همزة فصار أوائل. فجميع ما أوردته محتاج إليه إلا ما استظهرت به من قولك: وكانت الكلمة جمعًا فإنك لو لم تذكره لم يخلل ذلك بالعلة ألا ترى أنك لو بنيت من قلت وبعث واحدًا على فواعل كعوارض<sup>2</sup> أو أفاعل "من أول أو يوم أو ويح" <sup>3</sup> كأباتر<sup>4</sup> لهمزت كما تهمز في الجمع.

فذكرك "الجمع" في أثناء الحديث إنما زدت الحال به أنسًا من حيث كان الجمع في غير هذا مما يدعو إلى قلب الواو ياء في نحو حقي<sup>5</sup> ودلي فذكرته هنا تأكيدًا لا وجوبًا. وذكرنا أنهم لم يؤثروا في هذا إخراج الحرف على أصله دلالة على أصل ما غير من غيره في نحوه لئلا يدخل عليك أن يقال لك: قد قال الراجز: تسمع من شدائها عواول<sup>6</sup>

---

1 كذا في ج. وفي سواها: "لا لأن".

2 عوارض: جبل ببلاد طبري، وعليه قبر حاتم. انظر اللسان في "عرض".

3 كذا في ش، ب، ج. وسقط هذا في أ. وقد كان في النسخ الثلاثة: "ريح" وأصلحتها: "ويح".

4 الأباتر: الذي يقطع رحمه: وقيل: الأباتر: الذي لا نسل له.

5 جمع حقو - بفتح الأول وسكون الثاني - وهو الخصر.

6 الشذان جمع شاذ. والعواول جمع عوال - بكسر العين وتشديد الواو - مصدر عول أي صاح كما يقال كذب كذابا، وكأنه يصف دلوا يتناثر منها الماء أو منجنيقا يتناثر منها الحجارة. وهذا الضبط من اللسان "عول". وفي ب، ش: "شذاتها"، بفتح الشين وهو بالمعنى السابق. وفي أ، ج: "شذاتها".

وذكرت أيضاً قولك: ولم يكن هناك ياء قبل الطرف مقدرة لئلا يلزمك قوله:  
وكحل العينين بالعواور<sup>1</sup>

ألا ترى أن أصله عواوير من حيث كان جمع عوار. والاستظهار في هذين الموضعين أعني حديث عواور وعواور أسهل احتمالاً من دخولك تحت الإفساد عليك بهما واعتذارك من بعد بما قدمته في صدر العلة. فإذا كان لا بد من إيرادهما فيما بعد إذا لم تحتط بذكره "فيما قبل"<sup>2</sup> كان الرأي تقديم ذكره والاستراحة من التعقب عليك به. فهذا ضرب. ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطأً ولغوًا من القول ألا ترى أنك لو سئلت عن رفع طلحة من قولك: جاءني طلحة فقلت: ارتفع لإسناد الفعل إليه<sup>3</sup>، ولأنه مؤنث، أو لأنه علم لم يكن ذكرك التأنيث والعلمية إلا كقولك: ولأنه مفتوح الطاء أو لأنه ساكن عين الفعل ونحو ذلك مما لا يؤثر في الحال. فاعرف بذلك موضع ما يمكن الاحتياط به للحكم مما يعوى من ذلك، فلا يكون له فيه<sup>4</sup> حرج<sup>5</sup>. وإنما المراعي من ذلك كله كونه مسنداً إليه الفعل.

---

1 من رجز جندل بن المثنى الطهوي وهو:

غرك أن تقاربت أبا عرى ... وأن رأيت الدهر ذا الدرائر  
حتى عظامي وأراء ثاغري ... وكحل.....

والعوار: الرمد. يريد أن الدهر أصابه بضعف البصر من المشيب والهزم وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادي 374.

2 زيادة في أ. وسقطت في ش، ب.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "أو".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "في ذلك".

5 أي قدر، يريد التهوين من أمره. وحجم الشيء ما يبدو منه ناتئاً، فيلمس.

(196/1)

---

فإن قيل: هلا كان ذكرك أنت أيضاً هنا الفعل لا وجه له ألا ترى أنه إنما ارتفع بإسناد غيره إليه فاعلاً كان أو مبتدأ. والعلة في رفع الفاعل هي العلة في رفع المبتدأ وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير؟

قلنا: لا 1 لسنا نقول هكذا مجرداً وإنما نقول في رفع المبتدأ: إنه إنما وجب ذلك له من

حيث كان مسندًا إليه عاريًا من العوامل اللفظية قبله فيه وليس كذلك الفاعل لأنه وإن كان مسندًا إليه فإن قبله عاملاً لفظيًا قد عمل فيه وهو الفعل وليس كذلك قولنا: زيد قام لأن هذا لم يرتفع لإسناد الفعل<sup>2</sup> إليه حسب دون أن انضم إلى ذلك تعريه من العوامل اللفظية من قبله. فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه ولم نحتاج<sup>3</sup> فيما بعد إلى شيء نذكره كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ ألا تراك تقول: إن زيدًا قام فتنصبه - وإن كان الفعل مسندًا إليه - لما لم يعر من العامل اللفظي الناصبه. فقد وضح بذلك فرق ما بين حالي المبتدأ والفاعل في وصف تعليل ارتفاعهما وأثما وإن اشتركا في كون كل واحد منهما مسندًا إليه فإن هناك فرقًا من حيث أرينا. ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب زيد من قولك: ضربت زيدًا: إنه إنما انتصب لأنه فضلة ومفعول به فالجواب قد استقل بقولك: لأنه فضلة وقولك من بعد: "ومفعول به" تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه ألا ترى أنك تقول في نصب "نفس" من قولك: طبت به نفسًا: إنما انتصب لأنه فضلة وإن كانت النفس هنا فاعلة في المعنى. فقد علمت بذلك أن قولك: ومفعول به

---

1 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.

2 هذا في ظاهر الأمر، وإلا فالفعل مسند إلى ضميره، والمسند إلى "زيد" جملة الفعل والفاعل.

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "يحتاج".

(197/1)

---

زيادة على العلة تطوعت بها. غير أنه في ذكر كونه مفعولاً معنى ما وإن كان صغيراً. وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وكأنك أنست بذلك شيئاً. وأيضاً فإن فيه ضرباً من الشرح. وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولاً<sup>1</sup> به ألا ترى أن الفضلات كثيرة كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء. فلما قلت: "ومفعول به"<sup>2</sup> ميزت أي الفضلات هو. فاعرف ذلك وقسه.

---

1 كذا في أ. وسقط لفظ "به" في ش، ب.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "المفعول".

(198/1)

#### باب في عدم النظر:

أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر. وذلك مذهب الكتاب<sup>1</sup> فإنه حكى فيما جاء على فعل "إبلا" وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه. فأما إن لم يقدّم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ألا ترى إلى عزويت<sup>2</sup>، لما لم يقدّم الدليل على أن واوه وتاءه أصلا احتجت إلى التعلل<sup>3</sup> بالنظر فمنعت من أن يكون "فعويلا" لما لم تجد له نظيراً وحملته على "فعليت" لوجود النظر وهو عفريت ونفريت. وكذلك قال أبو عثمان في الرد على من<sup>4</sup> ادعى أن "السين" و"سوف" ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال سبحانه {فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ} فجعل عدم النظر ردّاً على من أنكر قوله.

1 يرد كتاب سيويه. وانظر ص 315 ج 2 إذ يقول: "ويكون فعلا في الاسم نحو إبل.

وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره".

2 ذكره سيويه في الكتاب 2/ 348 وفسره ثعلب بالقصير، وقال ابن دريد: اسم

موضع. وانظر معجم البلدان.

3 كذا في أ، ب. وفي ش: "التعليل".

4 في ابن علان "وهذا القائل لم أر من سماه". وانظر الأشباه 266.

(198/1)

وأما<sup>1</sup> إن لم يقدّم الدليل ولم يوجد النظر فإنك تحكم مع عدم النظر. وذلك كقولك في الهمزة والنون من أندلس<sup>2</sup>: إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما "أنفعل" وإن كان مثالا لا نظير له. وذلك أن النون لا محالة زائدة؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على "فعلل" فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد

برد في يدك ثلاثة أحرف أصول وهي الدال واللام والسين، وفي 3 أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو مدحرج وبابه. فقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان وأن الكلمة بمها على أنفعل وإن كان هذا مثالا لا نظير له.

فإن 4 ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك؛ وهذا كنون عنتر 5. فالدليل يقضي بكونها أصلاً، لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال أيضاً معك وهو " فعلل " وكذلك القول على بابه. فاعرف ذلك وقس.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "فأما".

2 ضبطها شارح القاموس بضم الهمزة، وفي معجم البلدان بفتحها. ويقول ابن الطيب في شرح الاقتراح 79 نسخة التيمورية في الكلام على الأندلس: "ومن ضبطه بضم الهمزة أو الدال أو بضمهما فقد حرفه، وإن حكى شيخ شيوخنا الشهاب الخفاجي في شرح الشفا أن ضم الدال لغة، وأما ضم الهمزة فلا قائل به".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "ففي".

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "وإن".

5 من معانيه الشجاع والذباب.

(199/1)

---

### باب في إسقاط الدليل:

وذلك كقول أبي عثمان: لا تكون الصفة غير مفيدة فلذلك قلت: مررت برجل أفعل 1. فصرف أفعل هذه لما لم تكن الصفة مفيدة. وإسقاط هذا أن يقال له: قد جاءت الصفة غير مفيدة. وذلك كقولك في جواب من قال رأيت زيداً: آلمني 2 يا فتى فالمتي صفة، وغير مفيدة.

ومن ذلك قول البغداديين 3: إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره؛ نحو زيد مررت به، وأخوك أكرمته. فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائداً عاد عليه، فارتفع بذلك العائد. وإسقاط هذا الدليل أن يقال لهم: فنحن نقول: زيد هل ضربته، وأخوك متى كلمته ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله فكما اعتبر أبو عثمان أن كل

صفة فينبغي أن تكون مفيدة فأوجد4 أن من الصفات ما لا يفيد وكان ذلك كسرًا لقوله؛ كذلك قول هؤلاء: إن كل عائد على اسم عار من العوامل يرفعه يفسده وجود عائد على اسم عار من العوامل وهو غير رافع له، فهذا5 طريق هذا.

1 أي تكنى به عن صفة زنتها أفعل كأحمق. يرى سيبويه منع صرف هذا، ويخالف أبو عثمان المازني. وانظر الكتاب ص 6 ج 2، وشرح الكافية للرضي ص 135 ج 2، والجمع 73 / 1.

2 تريد السؤال عن نسبه، والمخي منسوب إلى من. وكأنك قلت آلقرشي؟ أو البكري؟ والأكثر في هذا قراءته بهمزة الاستفهام كما أثبتته. وانظر الكتاب 404 / 1، وشرح الرضي للكافية 2 / 64، والجمع 2 / 153.

3 سبق له نسبة هذا إلى الكوفيين في ص 19.

4 من قولهم: أوجدته مطلوبه: أظفرته به، أي حصل له هذا الأمر، وهو يرد عليه.

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "فهذه".

(200/1)

#### باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين:

وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مرسلًا والآخر معللاً. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل. وذلك كقول صاحب الكتاب -في غير موضع- في التاء من "بنت وأخت": إنها للتأنيث1، وقال أيضًا مع ذلك في باب2 ما ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث. واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكنًا، إلا أن يكون ألفًا كقناة، وفتاة، وحصاة، والباقي كله مفتوح كرطبة وعنبة وعلامة ونسابة. قال3: ولو سميت رجلًا ببنت وأخت لصرفته4. وهذا واضح. فإذا ثبت هذا القول الثاني بما ذكرناه، وكانت التاء فيه إنما هي عنده على ما قاله بمنزلة تاء "عفريت" و "ملكوت" وجب أن يحمل قوله فيها: إنها للتأنيث على المجاز وأن يتأول ولا يحمل القولان على التضاد.

ووجه الجمع بين القولين أن هذه التاء وإن لم تكن عنده للتأنيث فإنها لما لم توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث استجاز أن يقول فيها: إنها للتأنيث ألا ترى أنك إذا ذكرت

قلت " ابن " فزالت التاء كما تزول التاء من قولك: ابنة. فلما ساوقت تاء بنت تاء ابنة وكانت تاء ابنة للتأنيث قال في تاء بنت ما قال في تاء ابنة. وهذا من أقرب ما يتسمح به في هذه الصناعة ألا ترى أنه قال 5 في عدة مواضع في نحو "حمراء "

---

1 كقوله في ص 82 ج 2: "وأما بنت فإنك تقول: بنوي من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة". وانظر أيضاً ص 348 ج 2.

2 انظر ص 13 ج 2.

3 أي في الموطن السابق.

4 كذا في أ. وفي ش، ب زيادة "معرفة" وهذه زيادة لا حاجة إليها، وليست في عبارة سيبويه.

5 كقوله في ص 10 ج 2: "واعلم أن الألفين لا ترادان أبداً إلا للتأنيث".

(201/1)

---

و "أصدقاء " و "عشراء " 1 وبأبها: إن الألفين للتأنيث وإنما صاحبة التأنيث منهما الأخيرة التي قلبت همزة لا الأولى، وإنما الأولى زيادة لحقت قبل الثانية التي هي كالف "سكرى " و "عطشى " فلما التقت الألفان وتحركت الثانية قلبت همزة. ويدل على أن الثانية للتأنيث وأن الأولى ليست له أنك لو 2 اعترمت إزالة العلامة للتأنيث في هذا الضرب من الأسماء غيرت الثانية وحدها ولم تعرض للأولى. وذلك قولهم "حمراوان " و "عشراوات " و "صحراوي ". وهذا واضح.

قال أبو علي رحمه الله: ليس بنت من ابن كصعبة من صعب، إنما تأنيث ابن على لفظه 2 ابنة. والأمر على ما ذكر.

فإن قلت: فهل في بنت وأخت علم تأنيث أو لا؟

قيل: بل فيهما علم تأنيث. فإن قيل: وما ذلك العلم قيل: الصيغة "فيهما علامة

تأنيثهما " 4، وذلك أن أصل هذين الاسمين عندنا فعل: بنو وأخو بدلالة تكسيرهم

إياهما على أفعال في قولهم: أبناء وآباء. قال بشر 5 بن المهلب:

وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم ... وأي بنى الآباء تنبو مناسبة

فلما عدلا عن فعل إلى فعل وفعل وأبدلت لهما تاء فصارتا بنتا وأختا كان هذا العمل

وهذه الصيغة علماً لتأنيثهما ألا تراك إذا فارقت هذا الموضع من التأنيث رفضت هذه

الصبيغة البتة فقلت في الإضافة إليهما: بنوي وأخوي كما أنك إذا أضفت إلى ما فيه علامة تأنيث أزلتها البتة نحو حمراوي وطلحي وحبلوي. فأما قول يونس: بنتي وأختي فمردود عند سيبويه. وليس هذا الموضع موضوعاً للحكم بينهما وإن كان لقول يونس أصول تجتذبه وتسوغه.

---

1 يقال ناقة عشراء: مضى حملها عشرة أشهر.

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "إذا".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "لفظ". وقوله: "لفظه" أي لفظ "ابن" فكأن "بتنا" تأنيث "ابن" على معناه لا على لفظه.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "فيها علامة تأنيثها".

5 كذا في ش، ج. وفي أ: "يسر".

(202/1)

---

وكذلك 1 إن قلت: إذا كان سيبويه لا يجمع بين ياءي 2 الإضافة وبين صيغة بنت، وأخت، من حيث كانت الصبيغة علمًا لتأنيثهما فلم صرفهما 3 علمين لمذكر، وقد أثبت فيهما علامة تأنيث بفكها ونقضها مع ما لا يجمع علامة التأنيث: من 4 ياءي الإضافة في بنوي وأخوي؟ فإذا أثبت 5 في 6 الاسمين بها 7 علامة للتأنيث فهلا 8 منع الاسمين الصرف بها مع التعريف كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو طلحة وحزمة وبأبهما فإن هذا أيضًا مما قد أجبنا عنه في موضع آخر.

وكذلك القول في تاء ثنتان، وتاء ذيت، وكيت، وكلتي: التاء في جميع ذلك بدل من حرف علة، كتاء بنت وأخت، وليست للتأنيث. إنما التاء في ذية، وكية، واثنان وابنتان، للتأنيث.

فإن قلت: فمن أين لنا في علامات التأنيث ما يكون معنى 9 لا لفظًا؟ قيل: إذا قام الدليل لم يلزم النضير. وأيضًا فإن التاء في هذا وإن لم تكن للتأنيث فإنها بدل خص التأنيث والبدل وإن كان كالأصل لأنه بدل منه فإن له أيضًا شبهًا بالزائد من موضع آخر، وهو كونه غير أصل، كما أن الزائد غير أصل؛ ألا ترى إلى ما حكاه 10 عن أبي الخطاب من قول بعضهم في راية: راءة بالهمز، كيف شبه ألف

---



- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "إذا".
- 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "ياء".
- 3 في الأصول: "صرفتهما"، وما أثبتته أوفق للسياق. أي فلم صرفهما سيبويه.
- 4 بيان لما لا يجامع علامة التأنيث.
- 5 في الأصول: "ثبت" وما أثبتته أوفق للسياق، والحديث في هذا كله عن سيبويه.
- 6 كذا في أوفي ش، ب: "مع".
- 7 يريد الصيغة في بنت وأخت وقد قامت مقام علامة التأنيث. وقد اعتمدت في إثبات "بها" على أوفي ش، ب: "بهاء" وهو خطأ.
- 8 أي سيبويه.
- 9 يريد الصيغة هي علم تأنيث بنت وأخت، والصيغة ليست بلفظ.
- 10 أي سيبويه. انظر الكتاب 2 / 130.

(203/1)

---

رأية - وإن كانت بدلا من العين - بالألف الزائدة، فهمز اللام بعدها كما يهملها بعد الزائدة في نحو سقاء وقضاء. وأما قول أبي عمر 1: إن التاء في كلتي زائدة، وإن مثال الكلمة بها "فِعْتَل" فمردود عند أصحابنا؛ لما قد ذكر في معناه من قولهم: إن التاء لا تزداد حشواً إلا في "افتعل" وما تصرف منه، "و" 2 لغير ذلك، غير أني قد وجدت لهذا القول نحواً ونظيراً. وذلك فيما حكاه الأصمعي من قولهم للرجل القواد: الكلتيان وقال مع ذلك: هو من الكلب وهو القيادة. فقد ترى التاء على هذا زائدة حشواً ووزنه فعتلان. ففي هذا شيئان: أحدهما التسديد من قول أبي عمر والآخر إثبات مثال فائت للكتاب. وأمثلة ما يصرف إليه ذلك أن يكون الكلب ثلاثياً والكلتيان رباعياً؛ كزرم 3 وازرأم 3 وضمفد 4، واضفأد 4، وكزغب 5 الفرخ وازلغب 5، ونحو ذلك من الأصليين الثلاثي والرباعي المتداخلين. وهذا غور عرض، فقلنا فيه ولنعد.

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه. وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ثم يحكم فيه نفسه بضده غير أنه لم يعمل أحد القولين. فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب والأجري على قوانينه فيجعل هو المراد المعترزم منهما ويتأول الآخر إن أمكن.

---

- 1 يريد الجرمي صالح بن إسحاق. أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، ومات سنة 225، انظر اللسان في "كلو".
- 2 كذا في أ، ب. وفي ش سقطت الواو.
- 3 يقال: زرم دمعته وازرأه: انقطع.
- 4 يقال ضفد الرجل واضفأه: كان ثقیل اللحم رخوا أحمق. وفي الأصول: "ضفندد" وهو الوصف من ضفد بزيادة الإلحاق. وما أثبتته أوفق بالسياق.
- 5 زغب الفرخ وازلغب: طلع ريشه.

(204/1)

وذلك كقوله 1: حتى الناصبة للفعل وقد تكرر من قوله أنها حرف من حروف الجر وهذا ناف لكونها ناصبة له، من حيث كانت عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال فضلاً عن أن تعمل فيها. وقد استقر من قوله في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة للفعل وليست فيها حتى. فعلم بذلك وبنصه 2 عليه في غير هذا الموضع أن "أن" مضمرة عنده بعد حتى كما تضمير مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه {لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ} ونحو ذلك. فالمذهب إذاً هو هذا.

ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل أن الفعل لما انتصب بعد حتى ولم تظهر هناك "أن" وصارت 3 حتى عوضاً منها ونائبة عنها نسب 4 النصب إلى "حتى" وإن كان في الحقيقة لـ "أن".

ومثله معنى لا إعراباً قول الله سبحانه: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى}. فظاهر هذا تناف بين الحالتين؛ لأنه أثبت في أحد القولين ما نفاه قبله 5: وهو قوله: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ}. ووجه الجمع بينهما أنه لما كان الله أقدره على الرمي وممكنه منه وسدده له وأمره به فأطاعه في فعله نسب الرمي إلى الله وإن كان مكتسباً للنبي صلى الله عليه وسلم مشاهدًا منه 6.

ومثله معنى قولهم: أذن ولم يؤذن، وصلى ولم يصل؛ ليس أن الثاني ناف للأول لكنه لما لم يعتد الأول مجزئاً لم يثبت صلاة ولا أذاناً.

1 يريد سيبويه. يقول في ص 413 ج 1: "اعلم أن حتى تنصب على وجهين".

2 انظر ص 407 ج 1 من الكتاب.

3 كذا بواو العطف في ج. وسقطت في سائر الأصول.

4 كذا في ش، ب. وفي أ. "نسبت".

5 كذا في ش، ب، وفي أ: "قبيلة".

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "منه وله".

(205/1)

وكلام العرب لمن عرفه وتدرّب بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفًا، وإن جسا<sup>1</sup> عنه أكثر من ترى وجفا.

ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبتته ولم ينفه وأن القول الآخر مطرح من رأيه.

فإن تعارض القولان مرسلين غير مبان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول إذ<sup>2</sup> لم يوجد في أحدهما ما يماز به عن صاحبه.

فإن استبهم الأمر فلم يعرف التاريخ وجب سير المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم وأن ينسب إليه أن<sup>3</sup> الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد وأن الأضعف منهما هو الأول منهما الذي تركه إلى الثاني. فإن تساوى القولان في القوة وجب أن يعتقد فيهما أنهما رأيان له؛ فإن الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن أعتقد كلا منهما.

هذا بمقتضى العرف وعلى إحسان الظن فأما القطع البات فعند الله علمه. وعليه طريق الشافعي في قوله بالقولين فصاعدًا. وقد كان أبو الحسن ركا<sup>4</sup>بًا لهذا الشج<sup>5</sup> آخذًا به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه. "وكن<sup>6</sup>ت إذا

1 جسا ضد لطف.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "إذا".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "بأن".

4 كذا في أ، ب. وفي ش: "راكبا".

5 ثبح البحر: وسطه ومعظمه.

6 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "وكنيت إذا ألزمت أبا الحسن شيئاً في بعض أقواله يقول أبو علي: مذاهب أبي الحسن كثيرة" وأبو الحسن هو الأخفش سعيد بن مسعدة.

(206/1)

ألزمت عند أبي علي -رحمه الله- قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة."

ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع 1 به كلام سيبويه وسماه مسائل الغلط. فحدثني أبو علي عن أبي بكر 2 أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول 3: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا. وحدثنا أبو علي قال: كان أبو يوسف 4 إذا أفتى بشيء 5 أو أمل 6 شيئاً فقليل له: قد قلت في موضع كذا غير هذا يقول: هذا يعرفه من يعرفه أي إذا أنعم النظر في القولين وجدا مذهباً واحداً.

وكان أبو علي -رحمه الله- يقول في هيهات: أنا أفتي مرة بكونها اسماً سمي به الفعل كصه ومه وأفتي مرة أخرى بكونها ظرفاً 7، على قدر ما يحضرنى في الحال. وقال مرة أخرى: إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون 8 مع ذلك اسماً سمي به الفعل كعندك ودونك. وكان إذا سمع شيئاً من كلام أبي الحسن يخالف قوله يقول: عكر 9 الشيخ. وهذا ونحوه من خلّاج الخاطر وتعادي المناظر هو الذي دعا أقواماً إلى أن قالوا بتكافؤ الأدلة 10، واحتملوا أثقال الصغار والذلة.

1 كذا في أ، وفي ش، ب: "يتبع".

2 هو ابن السراج، وأبو العباس هو المبرد.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "يقول فيه".

4 يريد صاحب أبي حنيفة يعقوب بن إبراهيم. مات سنة 183 في خلافة هارون الرشيد.

5 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "شيئاً".

6 كذا في أوهذا ونحوه، ب. وفي ش: "أملى" وهما لغتان.

7 فإذا قلت: هيهات ما تقول فالمعنى: في البعد ما تقول، كما تقول: الحق أنك عالم أي في الحق وهذا الرأي سبق به المبرد في المقتضب في باب الاسم الذي تلحقه صوتا

أعجميًا، يقول فيه: "فأما هيهات فتأويلها: في البعد، وهي ظرف غير متمكن، لإبهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات".

8 كذا في ج وفي عبارة اللسان "هيه". وفي سائر الأصول: "يكون".

9 أي أخرج كلامه عن الوضوح والصفاء، من قولهم: عكر الشراب: جعل فيه ما يكدره ويجعله عكرا.

10 تكافؤ الأدلة: تساويها. فلا ينصر مذهب على مذهب، ودلائل كل مقالة عند القائلين به مكافئة لدلائل سائر المقالات، وانظر الملل والنحل لابن حزم 4/ 119.

(207/1)

وحدثني أبو علي؛ قال: قلت لأبي عبد الله البصري: أنا أعجب من هذا الخاطر في حضوره تارة ومغيبه أخرى. وهذا يدل على أنه من عند الله. فقال: نعم هو من عند الله إلا أنه لا بد من تقديم النظر ألا ترى أن حامدًا البقال لا يخطر له. ومن طريف 1 حديث هذا الخاطر أنني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيًا جمعت فيه بين معنى آية ومعنى قول الشاعر 2:

وكنيت أمشي على رجلين معتدلاً ... فصرت أمشي على أخرى من الشجر  
ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ثقة بحضوره متى استحضرت ثم إني الآن -وقد مضى له سنون- أعان 3 الخاطر وأستثمده 4، وأفانيه 5 وأتودده على أن يسمح لي بما كان أرائيه من الجمع بين معنى الآية والبيت وهو معتاص متأب وضنين به غير معط. وكنيت وأنا أنسخ التذكرة لأبي علي إذا مر بي شيء قد كنت رأيت طرفاً منه أو أُلِمت به فيما قبل أقول له: قد كنت شارفت هذا الموضوع وتلوح لي بعضه ولم أنته إلى آخره وأراك أنت قد جئت به واستوفيته وتمكنت فيه فيبتسم -رحمه الله- له ويتطلق 6 إليه؛ سروراً باستماعه، ومعرفة بقدر نعمة الله عنده فيه، وفي أمثاله.

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "طريف".

2 نسبه البغدادي في شرح شواهد الشافية 360 إلى أبي حية، ونسبه في الأمالي 2/

163 في أربعة أبيات إلى عبد من عبيد بجيلة أسود، وانظر السمط 785. ويريد

ب"أخرى من الشجر" العصا يعتمد عليها حين أدركه الهرم.

3 أي أعارض.

4 أي أتخذه ثمدا -وهو الماء القليل- أردده وأرتوي منه.

5 أي أصانعه وأداريه.

6 كذا في أ، وفي غيرها: "ينطلق".

(208/1)

وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي -رحمه الله- وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ونباوة<sup>2</sup> محله: أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث<sup>3</sup> ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه ولم يتبشع هذا القول عليه. وإنما تبسطت في هذا الحديث ليكون باعثاً على إرهاف الفكر واستحضار الخاطر والتطاول إلى ما أوفى نُهده، وأوَعَر سَمته وبالله سبحانه الثقة.

باب في الدور<sup>4</sup> والوقوف منه على أول رتبة

هذا موضع كان أبو حنيفة -رحمه الله- يراه ويأخذ به. وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما مثله مما يقتضي التغيير؛ فإن أنت غيرت صرت<sup>5</sup> أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت. فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة،

1 في هامش ب: "أبو بكر الرازي هو المشهور من أصحابنا بالخصاص" والخصاص هو شيخ الحنفية ببغداد، التصانيف الكثيرة، منها شرح مختصر الكرخي، وكتاب في أصول الفقه. وقد طبع له في القسطنطينية سنة 1335هـ كتاب أحكام القرآن في ثلاثة مجلدات. وكانت وفاته سنة 370هـ. وانظر الشذرات 3/ 71، والنجوم الزاهرة 4/ 138، والفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي.

2 النبوة: الارتفاع والشرف.

3 تنازعه خطر وانتزع، وقد أعمل الثاني.

4 المقصود بهذا المبحث "الدور في الفقه" وهو أن يعتق السيد أُمته في مرض الموت ويعقد النكاح عليها فإنها لا ترث للزوم الدور وذلك أنها لو ورثت لكان عتقها تبرعاً على وارث في مرض الموت، وهو يتوقف على إجازة الورثة وهي منهم. وإنما تصح إجازتها إذا عتقت. فتوقف عتقها على إجازتها، وتوقف إجازتها على عتقها، والخلوص من الدور بعقدها دون إرثها، وانظر كتابة الباجوري على الرحبية في الفرائض: 62. وهو غير المبحث السابق فيه "دور الاعتلال ص 184"؛ فإن ذاك في الدور يقع في العلة

لحكم في العربية يقول بما النحوي، فيعود على العلة بالفساد، وهنا يراد أن القياس على النظائر في بعض الأمور يقتضي بحكم، فتكف العرب عنه؛ لأنه يفضي إلى الدور ومن أمثلة الدور أنك لو نسبت إلى العصا تقلب الألف واوا فتقول: عصوي، فإذا قلت هذا فإن الواو تدخل في باب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها، وهذا يقضي بقلبها ألفا، ولكن تجنب هذا فرارا من الدور؛ فإنك لو قلبت الواو ألفا لعدت فقلب الألف واوا؛ لوقعها قبل ياءي الإضافة، فترجع إلى الواو. وانظر شرح الرضي للشفافية 3/ 109. 5 في و"عرت" وهو محرف من "عدت".

(209/1)

---

ولا تتكلف عناء ولا مشقة. وأنشدنا أبو علي -رحمه الله- غير دفعة 1 بيتاً مبني معناه على هذا وهو:

رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصير آخره أولاً 2

وذلك كأن تبني من قويت مثل رسالة فتقول على التذكير 3: قواءة وعلى التأنيث: قواوة، ثم تكسرهما على حد قول الشاعر 4:

موالي حلف لا موالي قرابة ... ولكن قطينا يجلبون الأتاويا 5

جمع إتاوة؛ فيلزمك أن تقول حينئذ: قواو فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة منهما وبين الطرف.

ووجه ذلك أن الذي قال "الأتاويا" إنما أراد جمع إتاوة، وكان قياسه أن يقول: أتاوى؛ كقوله في علاوة وهراوة: علاوى وهراوى غير أن هذا الشاعر سلك طريقاً أخرى غير هذه. وذلك أنه لما كسر إتاوة حدث في مثال التكسير همزة بعد ألفه بدلا من ألف فعالة كهمزة رسائل وكنائن فصار التقدير به إلى أتا، ثم تبدل 6 من كسرة الهمزة فتحة؛ لأنها عارضة في الجمع، واللام معتلة

---

1 كذا في أ. وفي غيرها: "مرة".

2 البيت في عيون الأخبار 3/ 54 منسوب إلى محمود الوراق، وفيه: رأى الهم.

3 كأنه يريد: على اعتبار التاء عارضة على قواو في حكم المنفصلة فتكون الواو في حكم الطرف، فتستحق الإعلال. وأما على التأنيث فإن الكلمة تكون كشقاوة، فلا تكون الواو في الطرف فتصح؛ إذ كانت الكلمة بنيت على التاء.

4 هو النابغة الجعدي: انظر اللسان في "أتو".

5 قبله:

فلا تنتهي أضغان قومي بينهم ... وسوأتم حتى يصيروا مواليا  
وقوله: "يجلبون الأتاويا" أي يعطونها، وذلك أنهم خدم فهم يأخذون الخراج والأجر على  
خدمتهم. ورواية اللسان في "أتو": "يسألون الأتاويا". وانظر اللسان في "حلب" ويبدو  
أن من هذه القصيدة ما أورده له ابن قتيبة في الشعر والشعراء: 252 تحقيق الأستاذ  
أحمد شاکر؛ يذكر قومه:

ولو أن قومي لم تخف صدورهم ... وأحلامهم أصبحت للفنق آسيا  
ولكن قومي أصبحوا هثل خبير ... بها داؤها ولا تضر الأعاديا  
6 كذا في ش، ب. وفي أ: "يبدل".

(210/1)

كباب مطايا، وعطايا، فتصير حينئذ إلى أتاوي ثم تبدل من الياء ألفاً فتصير إلى أتااء ثم  
تبدل من الهمزة واوًا؛ لظهورها لامًا في الواحد؛ فتقول: أتاوى كعلاوى. وكذا تقول  
العرب في تكسير إتاوة: أتاوى. غير أن هذا الشاعر لو فعل ذلك لأفسد قافيته فاحتاج  
إلى قرار الكسرة بحالها لتصح بعدها الياء التي هي روي القافية كما معها من القوافي التي  
هي "الروابيا" و "الأدانبا" ونحو ذلك فلم يستجز أن يقر الهمزة العارضة في الجمع بحالها  
إذا كانت العادة في هذه الهمزة أن تعل وتغير إذا كانت اللام معتلة فرأى إبدال همزة أتااء  
واوًا ليزول لفظ الهمزة التي من عادتها في هذا الموضع أن تعل ولا تصح لما ذكرنا فصار  
"الأتاويا".

وكذلك قياس فعالة من القوة إذا كسرت أن تصير بما الصنعة إلى قواء ثم تبدل من  
الهمزة الواو كما فعل من قال "الأتلويا" فيصير اللفظ إلى قواو. فإن أنت استوحشت  
من اكتناف الواوين لألف التكسير على هذا الحد وقلت: أهمز كما همزت 1 في أوائل  
لزمك أن تقول: قواء؛ ثم يلزمك ثانيًا أن تبدل من هذه الهمزة الواو على ما مضى من  
حديث "الأتاويا" فتعاود أيضًا قواو ثم لا تزال بك قوانين الصنعة إلى أن تبدل من  
الهمزة الواو ثم من الواو الهمزة ثم كذلك ثم كذلك إلى ما لا غاية 2. فإن أدت الصنعة  
إلى هذا ونحوه وجبت الإقامة 3 على أول رتبة منه وألا تتجاوز إلى أمر ترد 4 بعد إليها،  
ولا توجد 5 سبيلا ولا منصرفًا عنها.



- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "أهمز".
  - 2 كذا في الأصول. والخبر محذوف أي لا غاية له.
  - 3 أي لا تعدل عنها إلى غيرها، لئلا يلزم الدور، أو قصر للمسافة وإراحة من التعب والعنت والعبث، انظر شرحي الاقتراح.
  - 4 كذا في أ. وفي غيرها: "يرد".
  - 5 هو من أوجدتك المال: أمكنتك منه وأظفرتك به. وما أثبتته "توجد" في أوفي ش، ب: "يوجد".

(211/1)

---

فإن قلت: إن بين المسألتين فرقاً. وذلك أن الذي قال "الأتاويا" إنما دخل تحت هذه الكلفة والنزم ما فيها من المشقة وهي ضرورة واحدة وأنت إذا قلت في تكسير مثال فعالة من القوة: قواو قد التزمت ضرورتين: إحداهما إبدالك 1 الهمزة الحادثة في هذا المثال واوًا على ضرورة "الأتاويا" والأخرى كنفك الألف بالواوين مجاورًا آخرهما الطرف فتانك ضرورتان، وإنما هي في "الأتاويا" واحدة. وهذا فرق، يقود إلى اعتذار وترك. قيل: هذا ساقط وذلك أن نفس السؤال قد كان ضمن ما يلغي هذا الاعتراض؛ ألا ترى أنه كان: كيف 2 يكسر مثال فعالة من القوة على قول من قال "الأتاويا"؟ والذي قال ذلك كان قد أبدل من الهمزة العارضة في الجمع واوًا فكذلك فأبدلها أنت أيضًا في مسألتك. فأما كون ما قبل الألف واوًا أو غير ذلك من الحروف فلم يتضمن السؤال ذكرًا له ولا عيبًا 3، فلا يغني إذا ذكره ولا الاعتراض على ما مضى بحديثه أفلا ترى أن هذا الشاعر لو كان يسمح بنفسًا بأن يقر هذه الهمزة العارضة في أطاء مكسورة بحالها كما أقرها الآخر في قوله 5:

له ما رأت عين البصير وفوقه ... سماء الإله فوق سبع سمائيا 6

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "إبدال".
  - 2 كذا في أ، ب. وفي ش: "كيف كان". وما أثبت أقرب، يريد أن السؤال الذي وقع هو: كيف يكسر إلخ، أي صيغة السؤال هكذا.
  - 3 أي اكترًا، يقال: ما عاج بالشيء، أي ما عبأ به وما بالي.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "أولا ترى".

5 أي أمية بن أبي الصلت كما في اللسان في "سمو"، والخزانة 1/ 119.

6 من قصيدة في توحيد الله وذكر بعض قصص الأنبياء، وقبله:

وإن يك شيء خالدا ومعمرا ... تأمل تجد من فوقه الله باقيا

وقوله "له" أي لله، يريد أن لله ما تقع الأعين عليه، وقوله "فوقه" فالضمير يرجع إلى ما رأت عين البصير، وقوله: "فوق سبع سمائيا، حال من الضمير في الخبر "فوقه". وانظر المرجع السابق.

(212/1)

وكان أبو علي ينشدنا1:

... فوق ست سمائيا

لقال " الأتائيا" كقوله "سمائيا ". فقد علمت بذلك شدة نفوره عن إقرار الهزمة العارضة في هذا الجمع مكسورة.

وإنما اشتد ذلك عليه ونبا عنه لأمر ليس موجوداً في واحد "سمائيا " الذي هو 2 سماء. وذلك أن في إتاوة واوا ظاهرة، فكما أبدل غيره منها الواو مفتوحة في قوله " الأتاوى" كالعلاوى والهاوى؛ تنبيهاً على كون الواو ظاهرة في واحدة -أعني إتاوة- كوجودها في هراوة وعلاوة كذلك أبدل منها الواو في أتاو وإن كانت مكسورة شحاً على الدلالة على حال الواحد وليس كذلك قوله:

... فوق سبع سمائيا

ألا ترى أن لام واحده ليست واوا في اللفظ فتراعى في تكسيهه؛ كما روعيت في تكسير هراوة وعلاوة. فهذا فرق - كما تراه- واضح. نعم، وقد يلتزم الشاعر لإصلاح البيت ما تتجمع فيه أشياء مستكرهة لا شيان اثنان: وذلك أكثر من أن يحاط به. فإذا كان كذلك لزم ما رمناه وصح به ما قدمناه. فهذا طريق ما يجيء عليه؛ فقس ما يرد عليك به.

1 وذلك أن السماء السابعة هي "سماء الإله" ويريد بها العرش. وانظر الكتاب 2/ 59 والمرجع السابق.

2 كذا في ش، ب وسقط "هو" في أ.

### باب في الحمل عل أحسن الأقبحين

...

باب في الحمل 1 على أحسن الأقبحين:

اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة 2. وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تتحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً. وذلك كواو "ورنتل" 3 أنت فيها بين ضرورتين: إحداهما أن تدعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع

1 هذه الترجمة في أشباه السيوطي 1/ 199.

2 يقال ميل بين الأمرين: رجع بينهما. فقلوه: المميلة -على صيغة المفعول- يريد

المميل فيها والمرجح.

3 هو الشر والأمر العظيم.

التكرير؛ نحو الوصوصة، والوحوحة، وضوضيت، وقوقيت. والآخر أن تجعلها زائدة أولاً والواو لا تزداد أولاً. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه أعني في حال التضعيف. فأما أن تزداد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه.

ومثل ذلك قولك: فيها قائماً 1 رجل. لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف -وهذا لا يكون- وبين أن تنصب الحال من النكرة -وهذا على قلته جائز- حملت المسئلة على الحال فنصبت.

وكذلك ما قام إلا زيداً أحد، عدلت إلى النصب؛ لأنك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه. وهذا وإن كان ليس في قوة تأخير عنه فقد جاء على كل حال. فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره.

باب 2 في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم:  
علم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي؛ وذلك كقولنا في الإضافة 3 إلى ما فيه التأنيث  
بالواو وذلك نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي. وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقرر بحالها لئلا  
تقع علامة التأنيث حشواً. فمضى هذا على هذا لا يختلف.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "قائم".

2 كتب بازاه هذه الترجمة في هامش ب: "يعطون كلمة حكم كلمة وإن لم يوجد فيها  
سبب الحكم؛ المشابهة بينهما". والحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة  
التي علق عليها الحكم في الأصل. ومقابل هذا الحمل قياس العلة، وذلك أن يشترك  
الأصل والفرع في علة الحكم. وانظر في الاقتراح المسلك السادس من مسالك العلة،  
وانظر في أشياء السيوطي 1/ 201 هذه الترجمة.

3 يريد النسب.

(214/1)

---

ثم إنهم قالوا في الإضافة إلى علباء: علباوي، وإلى حرباء: حرباوي؛ فأبدلوا هذه الهمزة  
وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لما شابهت همزة حمراء وباءها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء.  
ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من  
حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء. ثم  
إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء وقضاء: كساوي وقضاوي فأبدلوا الهمزة واوًا  
حملا لما على همزة علباء من حيث كانت همزة كساء وقضاء مبدلة من حرف ليس  
للتأنيث فهذه علة غير الأولى ألا تراك لم تبدل همزة علباء واوًا في علباوي لأنها ليست  
للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث.

ثم إنهم قالوا من بعد في قراء: قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانتا أصلا  
غير زائدة كما أن همزة كساء غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كساوي من  
حيث كانت غير زائدة لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشبيهاً به وتصوراً  
له. وإليه وإلى نحوه أو ما سيبويه بقوله: وليس شيء يضطرون<sup>1</sup> إليه إلا وهم يحاولون به  
وجهًا.

وعلى ذلك قالوا: صحراوات فأبدلوا الهمزة واوًا لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث ثم حملوا

التشبية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التشبية ثم قالوا: علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا: كساوان تشبيهاً له بعلباوان ثم قالوا: قُزَاوان حملا له على كساوان على ما تقدم.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "مما يضطرون" بزيادة "مما". وفي الكتاب ص 13 ج 1 ما يوافق المثبت.

(215/1)

---

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح 1 في أثنائها 2 لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألّف مذاهبهم. وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر وأصفر وأصرم وأحمد وتألب وتنضب علمين 3؛ لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشاكبته ما لا حصّة له في التنوين وهو الفعل. والشبه اللفظي كثير. وهذا كاف.

---

1 أي التصرف فيها والتوسع. يقال: تركح في ساحة الدار، وتركح في المعيشة: تصرف.  
2 أي نواحيها ووجوهها. وأثناء الثوب: تضاعيفه ومطاويه، واحدها ثني، يكسر الثاء وسكون النون.  
3 هذا راجع لـ"سنألب" و"تنضب". ويراد به التحرز عن أن يكون تألب وتنضب في معناهما الأصل في اللغة، فالنألب: شجرة تتخذ منها القسي، والتنضب: شجر له شوك قصار.

(216/1)

---

**باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني:**  
اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها وأنزهها. وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب 1 في الاستحسان له كل مذهب بك. وذلك أن

العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها<sup>2</sup>، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها.

فأول ذلك عنايتها بألفاظها. فإنها لما كانت عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها<sup>3</sup>، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "تذهب".

2 كذا في أ. وفي ب: "تداعبها"، وفي ش: "تداعبها".

3 في د: "زينوها".

(216/1)

---

ذلك أوقع لها في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد ألا ترى أن المثل إذا كان مسجوعاً لذ لسماعه فحفظه فإذا هو حفظه كان جديرًا باستعماله ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به<sup>1</sup>، ولا أنقت لمستعمه<sup>2</sup>، وإذا كان كذلك لم تحفظه وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له وجيء به من أجله. وقال لنا أبو علي يومًا: قال لنا أبو بكر<sup>3</sup>: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه. وكذلك الشعر: النفس له أحفظ وإليه أسرع ألا ترى أن الشاعر قد يكون راعيًا جلفًا أو عبدًا عسيفًا تنبو صورته وتمج جملته<sup>4</sup>، فيقول ما يقوله من الشعر فلأجل قبوله وما يورده عليه من طلاوته<sup>5</sup>، وعذوبة مستمعه<sup>6</sup> ما يصير قوله حكمًا يرجع إليه ويقتاس<sup>7</sup> به ألا ترى إلى قول العبد الأسود<sup>8</sup>:

إن كنت عبدًا فنفسي حرة كرمًا ... أو أسود اللون إني أبيض الخلق  
وقول نصيب<sup>9</sup>:

سودت فلم<sup>10</sup> أملك سوادي وتحتة ... قميص من القوهي بيض بنائقه<sup>11</sup>

---

1 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "له".

2 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "يستمعه". وضبط في ب بفتح الميم في معنى المصدر أي لاستماعه. وفي أبكسر الميم.

3 هو ابن السراج.

- 4 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "خلقته".
- 5 الطلاوة - مثلثة الطاء: الحسن والبهجة.
- 6 في ش: "مسمعه".
- 7 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "يقاس".
- 8 هو سحيم عبد بني الحسحاس، وانظر الأغاني ص 2 ج 20 طبعة بولاق، والديوان.
- 9 هذا يوافق ما في الأمالي 2 / 88 وذيلها 127، والأغاني طبعة الدار 1 / 354. وقد نسب صاحب الأغاني 20 / 2 طبعة بولاق إلى سحيم، وليس في ديوانه، ونسبه صاحب اللسان في "فوه" إلى نصيب.
- 10 كذا في أ، ج. وفي ب، ش: "ولم".
- 11 القوهي: ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان، وهو إقليم في فارس. وقوهستان معناه في الأصل موضع الجبال. وانظر معجم ياقوت. والبنائق جمع بنية، وبنائق القميص: العرا التي تدخل فيها الأزرار، ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه.

(217/1)

---

#### وقول الآخر 1:

إني وإن كنت صغيراً 2 سني ... وكان في العين نبؤ عني  
فإن شيطاني أمير الجن ... يذهب بي في الشعر كل فن  
حتى يزيل عني التنظي  
فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها وحموا حواشيها وهذبوها وصقلوها  
غروبها 3 وأرهفوها فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة  
منهم للمعاني وتنويه "بها" 4 وتشريف منها. ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه  
وتركيته 5، وتقديسه وإنما المبغي 6 بذلك منه 7 الاحتياط للموعى عليه 8 وجواره بما يعطر  
بشره 9 ولا 10 يعر جوهره كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه 11 ويغض  
منه كدرة 12 لفظه وسوء العبارة عنه.  
فإن قلت: فإننا نجد من ألفاظهم ما قد نمقوه وزخرفوه ووشوه ودبحوه ولسنا نجد مع ذلك  
تحتته معنى شريفاً بل لا نجد قصداً 13 ولا مقارباً؛ ألا ترى إلى قوله 14:

1 هو مالك بن أمية كما في الوحشيات، ووردت الأشرطة الثلاثة الأول في الحيوان 1/ 200 غير معزوة.

2 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "صغير السن". وفي الوحشيات: "حديث السن".

3 هو استعارة من غروب الأسنان؛ أي أطرافها، واحدها غرب بفتح الأول وسكون الثاني.

4 كذا في ش، ب. وسقط هذا في أ.

5 كذا في أ. وفي ب: "توكينه". وفي ش: "تكوينه".

6 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "المعنى".

7 كذا في ش، ب. وفي أ: "ومنه".

8 ثبتت هذه الصلة في أ، ب، ش. وسقطت في ج، وهذا أجود. والموعى -بضم الميم وفتح العين- أو الموعي ما وضع في الوعاء. يقال: أوعيت الشيء ووعيته. وكأنه ضمن الموعى معنى المحافظ فعدها بعلی.

9 كذا في أ. والبشر: ظاهر الجلد. وفي غيرها: "نشره" والنشر -بفتح النون وسكون الشين- الرائحة الطيبة.

10 كذا في أ. وفي ش، ب: "فلا". ويعر: "يعيب".

11 كذا في ش، ب. وفي أ: "تهجنه".

12 تنازعه في العمل يهجيهِ ويغض.

13 القصد: الوسط. والمقارب: غير الجيد.

14 جاء هذان البيتان في أسرار البلاغة مع ثالث بينهما ص16، وفي الوساطة 8،

ونسبا فيها ليزيد بن الطثرية، والبيتان نسبا في معاهد التنصيص إلى كثير عزة، وانظر ص29 من هذا الجزء.

(218/1)

---

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت بأعناق المطي الأباطح  
فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه، وصقاله وتلامح1 أنحائه، ومعناه مع هذا ما تحسه  
وتراه: إنما هو: لما فرغنا من الحج ركبنا الطريق راجعين، وتحدثنا على ظهور الإبل. ولهذا  
نظائر كثيرة شريفة الألفاظ رفيعتها مشروفة المعاني خفيضتها.



قيل: هذا الموضع قد سبق إلى التعلق به من لم ينعم النظر فيه، ولا رأى ما أراه 2 القوم منه، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر، وخفاء غرض الناطق. وذلك أن في قوله " كل حاجة" "ما" 3 يفيد منه أهل النسيب والرقعة، وذوو 4 الأهواء والملقة ما لا يفيد غيرهم، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم ألا ترى أن من حوائج "مئ" أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه والمعتاد فيه سواها 5؛ لأن منها التلاقي، ومنها التشاكي 6، ومنها التخلي 8، إلى غير ذلك مما هو تال له ومعقود الكون به. وكأنه صانع عن هذا الموضع الذي أوما إليه وعقد غرضه عليه بقوله في آخر البيت:

ومسح بالأركان من هو مسح

- 
- 1 أي ظهورها ولمعائها.
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب، "رآه".
  - 3 ثبت هذا اللفظ في أ، وسقط في ش، ب. وفي ج: "أن قوله كل حاجة يفيد". وهي عبارة مستقيمة بخلاف ما في ب، ش.
  - 4 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "ذر".
  - 5 في الأصول: "سواء" ولا يستقيم عليه المعنى، وجملة "والمعتاد فيه سواها" عطف على "غير ما الظاهر عليه" فهو من وصف "أشياء". والضمير في "فيه" يعود إلى "الظاهر".
  - 6 كذا في أ، ج، وفي ب، ش: "التشكي".
  - 7 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "التحلي" وكأن التخلي طلب الحلوة بالحبيب.
  - 8 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "لقوله".

(219/1)

---

أي إنما كانت حوائجنا التي قضيناها، وآرابنا التي أنصيناها 1، من هذا النحو الذي هو مسح الأركان وما هو لاحق به وجار في القربة من الله مجراه أي لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله أول البيت من التعريض الجاري مجرى التصريح. وأما البيت الثاني فإن فيه:

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وفي هذا ما أذكره لئلا فتعجب ممن عجب منه ووضع من معناه. وذلك أنه لو قال: أخذنا في أحاديثنا ونحو ذلك لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب وتغنوا له مبعة 2 الماضي

الصليب. وذلك أنهم قد شاع عنهم واتسع في محاوراتهم علو قدر الحديث بين الأليفين والفكاهة بجمع شمل المتواصلين؛ ألا ترى إلى قول الهذلي 3: وإن حديثاً منك لو تعلمينه ... جنى النخل في ألبان عوذ مطفل 4 وقال آخر:

وحديثها كالغيث يسمعه ... راعى سنين تتابعت جدبا  
فأصاخ يرجو أن يكون حياً ... ويقول من فرح هيا ربا 5  
وقال الآخر 6:

وحدثني يا سعد عنها فردتني ... جنوناً فزدني من حديثك يا سعد

---

1 أي فرغنا منها، من قولهم، أنضى الثوب: أبلاه. وقد نقل ابن الأثير في المثل السائر "المقالة الثانية" معظم كلام ابن جني على البيتين، ولما بلغ هذا الموضع قال: "وآرابنا التي بلغناها".

2 يريد قوته. وميعة الشباب: نشاطه وأوله. والماضي: نافذ الأمر، الصليب: الشديد ذو الصلابة.

3 هو أبو ذؤيب: وانظر ديوان الهذليين طبعة الدار 1 / 140.

4 رواية ديوان الهذليين واللسان في "طفل": "تبذليته" بدل "تعلمينه"، والضمير في "تبذليته" يعود إلى "حديثا" وفي "تعلمينه" للخبر والحكم.

5 انظر ص 30 من هذا الجزء.

6 هو العباس بن الأحنف. وانظر الديوان المطبوع في استامبول ص 58، ومعاهد التنصيص 1 / 57.

(220/1)

---

وقال المولد 1:

وحديثها السحر الحلال لو أنه ... لم يجن قتل المسلم المتحرز  
الآيات الثلاثة. فإذا كان قدر الحديث -مرسلا- عندهم هذا، على ما ترى فكيف به إذا قيده بقوله "بأطراف الأحاديث". وذلك أن قوله 2: "أطراف الأحاديث" وحياً خفياً ورمزاً حلواً ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون ويتفاوضه 3 ذوو الصبابة المتيمون من التعريض والتلويح والإيماء دون التصريح وذلك أحلى وأدمث وأغزل

وأنسب من أن يكون مشافهة وكشفًا، ومصارحة وجهراً وإذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم وأشد تقدماً في نفوسهم من لفظهما وإن عذب موقعه وأنق له مستمعه.

نعم، وفي قوله:

وسالت بأعناق المطي الأباطح

من الفصاحة ما لا خفاء به. والأمر في هذا أسير، وأعرف وأشهر.

فكان العرب إنما تحلى ألفاظها وتدبجها وتشبها وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "إن من الشعر لحكماً وإن من البيان لسحراً" 4. فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتقد هذا في ألفاظ هؤلاء القوم التي جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب وسبباً وسلماً إلى تحصيل المطلوب عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم - لا شك - أشرف من الخادم.

---

1 هو ابن الرومي والبيت في ديوانه ص 1164. وانظر ص 30 من هذا الجزء.

2 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "ذكره".

3 كذا في ش، ج. وفي أ، ب: "يتقارضه".

4 رواه أحمد في مسنده، وأبو داود. قال شارح الجامع الصغير: وإسناده صحيح. انظر هذا الكتاب. وقوله "حكماً" يضبط كقفل مصدرًا، وكعنب جمع حكمة.

(221/1)

---

والأخبار في التلطف بعذوبة الألفاظ إلى قضاء الحوائج أكثر من أن يؤتى عليها أو يتجشم للحال "نعت لها" 1، ألا ترى إلى قول بعضهم وقد سأل آخر حاجة فقال المسنول: إن علي يميناً ألا أفعل هذا. فقال له السائل: إن كنت -أيديك الله- لم تخلف يميناً قط على أمر فرأيت غيره خيراً منه فكفرت عنها له وأمضيته فما أحب أن أحتثك وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلني أدون الرجلين عندك. فقال له: سحرتني، وقضى حاجته.

وندع هذا ونحوه لوضوحه، ولنأخذ لما كنا عليه فتقول:

مما يدل على اهتمام العرب بمعانيها وتقدمها 2 في أنفسها على 3 ألفاظها أنهم قالوا في شملت 4، وصعرت 5، وبيطرت، وحوقلت 6، ودهورت 7، وسلقيت 8، وجعيت 9:

إنها ملحقة بباب دحرجت. وذلك أنهم وجدوها على سمتها10: عدد حروف وموافقة بالحركة والسكون، فكانت هذه صناعة لفظية، ليس فيها أكثر من إلحاقها ببنائها، واتساع العرب بها في محاوراتها، وطرق كلامها. والدليل على أن فعللت وفعلت وفوعلت وفعلت ملحقة بباب دحرجت مجيء مصادرها على مثل مصادر باب دحرجت. وذلك قولهم: الشملة والبيطرة والحوقة والدهرة والسلقة والجعبة. فهذا "ونحوه"11 كالدحرجة والهملجة12،

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "تعب بها".

2 كذا في ش، ب. وسقط في أهذا الحرف.

3 سقط لفظ "على" في أ. فالعبارة فيها: "تقدمها أنفسها ألفاظها". وعليه يكون ألفاظها مقبول التقدم. وهو قد يتعدى بنفسه.

4 شمل: أسرع وشر.

5 يقال: صعور الشيء: درجه.

6 حوقل: ضعف.

7 يقال: دهور الشيء: جمعه وقذف في مهول.

8 يقال: سلقاه إذا طعنه فألقاء على جنبه.

9 جعباه إذا سرعة.

10 السمت: الطريق والهيئة.

11 هذه الزيادة في أ. وسقطت في ش، ب.

12 الهملجة: حسن سير الدابة في سرعة.

(222/1)

---

والقوفاة والزوزاة. فلما جاءت مصادرها1 الرباعية والمصادر أصول للأفعال حكم بإلحاقها بها ولذلك استمرت في تصريفها استمرار ذوات الأربعة. فقولك: بيطر يبيطر بيطرة كدحرج يدحرج دحرجة ومبيطر كمدحرج. وكذلك شمل يشمل شملة وهو مشمل. فظهور2 تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادة إلحاقه. ثم إنهم قالوا: قاتل يقاتل قتلاً ومقاتلة وأكرم يكرم إكراماً وقطع يقطع تقطيعاً فجاءوا بأفعل وفاعل وفعل غير ملحقة بدحرج وإن كانت على سمتة وبوزنه كما كانت فعلل وفعل وفوعل

وفعول وفعل على سمته ووزنه ملحقة 3. والدليل على أن فاعل وأفعول وفعل غير ملحقة بدحرج وبابه امتناع مصادرها أن تأتي على مثال الفعللة ألا تراهم لا يقولون: ضارب ضاربة ولا أكرم أكرمة ولا قطع قطعة فلما امتنع فيها هذا -وهو العبرة في صحة الإلحاق- علم أنها ليست ملحقة بباب دحرج.

فإذا قيل: فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة ألا تراهم يقولون: قاتل قتيلا 4، وأكرم إكرامًا {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا} فهذا بوزن الدحراج، والسرهاف، والزلال، والقلقال؛ قال 5:

سرهفته ما شئت من سرهاف

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "مصادرها".

2 كذا في ش، ب، وفي أ "وظهور".

3 في الأصول "غير ملحقة" وزيادة "غير" مفسدة وقد جريت على ما في المطبوعة، وهو الصواب.

4 كذا في أ، ب. وفي ش: "قتالا". والأوفق بالسياق ما أثبتناه، ألا تراه يقول: "فهذا بوزن الدحراج" وإنما يظهر هذا في القتال.. والقتال والقتال كلاهما يقال مصدر قاتل، وإن كان الأغلب الاستعمال الثاني، وهو مخفف من الأول وانظر شرح المفصل 6 / 48.

5 هو العجاج، وهو من أرجوزة يعاتب فيها ابنه رؤية. وبعده:

حتى إذا ما أض ذا أعراف ... كالكودن المشدود بالإكاف  
قال الذي جمعت لي صوافي ... من غير ما عصف ولا اصطراف

(223/1)

قيل: الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة، دون الفعلال، وبه كان يعتبر سيبويه. ويدل على صحة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه فهو بفعلل أشبه من مثال الفعلال والاعتبار 1 بأصول أشبه منه وأؤكد منه بالفروع. فإن قلت: ففي الفعللة الهاء زائدة قيل: الهاء في غالب أمرها وأكثر أحوالها غير معتدة من حيث كانت في تقدير المنفصلة.

فإن قيل: فقد صح إذا أن فاعل وأفعول وفعل -وإن كانت بوزن دحرج- غير ملحقة به، فلم لم تلحق به؟ قيل: العلة في ذلك أن كل واحد من هذه المثل جاء بمعنى. فأفعل

لنقل وجعل الفاعل مفعولاً؛ نحو دخل وأدخلته، وخرج، وأخرجته. ويكون أيضاً للبلوغ نحو أحصد الزرع، وأركب المهر، وأقطف الزرع، ولغير ذلك من المعاني. وأما فاعل فلكونه من اثنين فصاعداً نحو ضارب زيد عمراً وشاتم جعفر بشراً 2. وأما فاعل فالتكثير نحو غلق الأبواب وقطع الحبال وكسر الجرار. فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جيء بها للمعاني خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ؛ نحو شمل، وجهور، وبيطر، فتنبوا إلحاقها بها؛ صوناً للمعنى وذنباً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه، فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية، ووقروا 3 المعنى

---

= "سرهفته": أحسنت غذاءه، يريد جهده في تربيته. و"أعراف" جمع عرف -بضم فسكون- وهو الشعر من العنق. و"الكودن" من الخيل ما لم ينتج من العراب، وقوله: "صوافي" جمع صاف أي خالص لي، "والعصف": الكسب، و"الاصطراف"، التصرف في كسب المال، يقول: أحسنت تربيته حتى إذا شب وترعرع وصار كالبرذون طمع في مالي وزعم أنه خالص له. وذلك مع أنه لم يتعب في كسب هذا المال وجمعه. وانظر الجزء الثاني من مجموع أشعار العرب طبعة أوروبا ص 40.

1 كذا في أ. وفي ش، ب زيادة بعد "الاعتبار" هي: "والمراعاة".

2 كذا في أ. وفي، ب: "بكرا".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "وفروا".

(224/1)

---

ورحبوه؛ لشرفه عندهم وتقدمه في أنفسهم. فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً وحجماً محققاً. وهذا الشمس إنارة مع أدنى تأمل.

ومن ذلك أيضاً أنهم لا يلحقون الكلمة من أولها إلا أن يكون مع الحرف الأول غيره ألا ترى أن "مفعلاً" لما كانت زيادته في أوله لم يكن ملحقاً بها 1، نحو: مضرب ومقتل. وكذلك "مفعول" نحو: مقطع ومنسج وإن كان مفعول بوزن جعفر ومفعول بوزن هجرع 2. يدل على أنهما ليسا ملحقين بهما ما نشاهده من ادغامهما 3 نحو مسد ومرد ومثل 4 ومثل 5. ولو كانا ملحقين لكانا حري أن يخرجاً على أصولهما كما خرج شمل وصعور على أصله. فأما محبب فعلم خرج شاذاً كتهلل ومكوزة ونحو ذلك مما احتمل لعلميته.

وسبب امتناع مَفْعَل ومَفْعَل أن يكونا ملحقين - وإن كانا على وزن جعفر، وهجرع - أن الحرف الزائد في أولهما 6، وهو لمعنى؛ وذلك أن مَفْعَلًا يأتي للمصادر نحو ذهب مذهبًا ودخل مدخلا وخرج مخرجًا. ومَفْعَلًا يأتي للآلات 7، والمستعملات؛ نحو مطرق ومروح 8 ومخصف 9 ومئزر. فلما كانت الميمان ذواتي معنى خشوا إن هم ألحقوا بهما أن يتوهم أن الغرض فيهما إنما هو الإلحاق حسب فيستهلك المعنى المقصود بهما فتحاموا الإلحاق بهما ليكون ذلك موفرًا على المعنى لهما. ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمانة لتمكنه عندهم.

---

1 أي بهذه الزيادة، أي بسببها.

2 من معانيه الأحمق، والمجنون.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "إدغامها".

4 التل: الصرع، ويقال رمح متل؛ أي يتل به ويصرع. ورجل مثل: قوى.

5 الشل: الطرد، والمشل المطرد، وهو رمح قصير.

6 كذا في أ، وفي ش، ب سقطت الواو.

7 تثبتت الواو في أ، وسقطت في ش، ب.

8 هي المروحة يتروح بها.

9 هو المخرز.

(225/1)

---

وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل إذ كن دلائل على الفاعلين: من هم وما هم وكم عدتهم نحو أفعل ونفعل وتفعل ويفعل وحكموا بضد " هذا لَلْفَظ " 1؛ ألا ترى إلى 2 ما قاله أبو عثمان 3 في الإلحاق: إن أقيسه أن يكون بتكرير اللام فقال: باب شملت وصعرت أقيس من باب حوقلت وبيطرت وجهورت.

أفلا ترى إلى حروف المعاني: كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة: كيف بابها التأخر. فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوه في تصورهم إلا بتقديم دليله وتأخر دليل نقيضه لكان مغنيًا من غيره كافيًا.

وعلى هذا حشوا بحروف المعاني فحصنوها بكونها حشواً وأمنوا عليها ما لا يؤمن على

الأطراف المعرضة للحذف والإجحاف. وذلك كألف التكسير وياء التصغير نحو دارهم وديهم وقماطر وقميطر. فجرت في ذلك -لكونها حشواً- مجرى عين الفعل المحصنة في غالب الأمر المرفوعة عن حال الطرفين من الحذف ألا ترى إلى كثرة باب عدة وزنة وناس<sup>4</sup>، والله في أظهر<sup>5</sup> قولي سيبويه، وما حكاه أبو زيد من قولهم لاب<sup>6</sup> لك وويل<sup>7</sup>،

- 
- 1 هذا عن أوإن كان فيها، "هذا اللفظ"، وهو خطأ في الرسم. وفي ش، ب: "هذه الصناعة اللفظية"، وهي غير مستقيمة، وكأن الأصل: "هذا للصناعة اللفظية". وفي ج: "ذلك لصناعة اللفظ"، وهي عبارة صحيحة.
  - 2 ثبت لفظ "إلى" في ش، ب: وسقط في أ.
  - 3 يريد المازني. وقد جاء في تصريفه في الباب الأول "باب الأسماء والأفعال: كم يكون عددهما في الأصل وما يزداد فيهما": "وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع. فإذا سمع قيل: ألحق ذا بكذا بالواو والياء؛ وليس بمطرد. فأما المطرد الذي لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق؛ مثل مهدد وقررد وعندد وسررد، والأفعال: جلب، يجلب، جلبية".
  - 4 فأصل ناس أناس. وانظر سيبويه 1/ 9 / 203 / 125.
  - 5 هذا القول في الكتاب 1/ 309 يقول فيه: "وكان الاسم -والله أعلم- إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلقاً منها".
  - 6 أي في لا أب لك.
  - 7 أصله: ويل أمه. يقال ذلك لمن يستجاد.

(226/1)

---

ويا با<sup>1</sup> المغيرة وكثرة باب يد ودم وأخ وأب وعَد وهَن وجر واست وباب ثبة وقلة وعِزة وقلة باب<sup>2</sup> مُذ وسَه: إنما هما هذان الحرفان بلا خلاف. وأما ثبة<sup>3</sup> ولثة فعلى الخلاف. فهذا يدل على ضنهم بحروف المعاني وشحهم عليها: حتى قدموها عناية بها أو وسطوها تحصيلاً لها.

فإن قلت: فقد نجد حرف المعنى آخرًا كما نجده أولاً ووسطاً. وذلك تاء التأنيث وألف التثنية وواو الجمع على حده والألف والتاء في المؤنث<sup>4</sup>، وألفا التأنيث في حمراء وبابها



وسكرى وبأها وياء الإضافة كهني5، فما ذلك؟  
قيل: ليس شيء مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مقنع. وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت في طلحة6 وبأها آخرًا من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث ما هو وما مذكره فجاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة ثم ألحقوها تاء التأنيث ليعلموا حال صورة التذكير وأنه قد استحال بما لحقه إلى التأنيث فجمعوا بين الأمرين ودلوا على الغرضين. ولو جاءوا بعلم التأنيث حشواً لانكسر المثال ولم يعلم تأنيث أي شيء هو.

#### 1 ورد هكذا في وقوله:

يا بالمغيرة رب أمر معضل ... فزجته بالنكر مني والدها  
يريد: يا أبا المغيرة، وانظر الخزنة 4 / 335.

2 يريد بباب: مذ، وسه ما حذف منه الحشو؛ فإن أصل مذ منذ، وسه سته.

3 الثبة يراد بها وسط الحوض، وقد قيل إنها من ثاب الماء إذا اجتمع، فالحذوف منها العين. وقيل إن المحذوف منها اللام، وهي واو أو ياء على الخلاف. وانظر اللسان في "ثبو". والثلة ما حول الأسنان. ويقول بعض اللغويين: أصلها التي حذفت لامها الياء، ويقول ابن جني: إنها محذوفة العين -وهي الواو- من لثت العمامة أي أدرتها على رأسي، والثلة محيطه بالأسنان دائرة بها.

4 أي في جمع المؤنث.

5 أي في النسبة إلى الهن.

6 الطلحة هنا: الواحدة من شجر الطلح، ولا يراد به العلم.

(227/1)

فإن قلت: فإن ألف التكسير وياء التحقير قد تكسيران مثال الواحد والمكبر وتختزمان صورتيهما لأنهما حشو لا آخر. وذلك قولك دفاتر ودفيت وكذلك كليب وحجير ونحو ذلك قيل: أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التكسير ألا تراك تقول في تحقير حبلى: حبلى وفي صحراء: صحراء فتقر ألف التأنيث بحالها فإذا كسرت قلت: حبلى وصحارى وأصل حبلى حبال كدعاو وتكسير دعوى فتغير علم التأنيث. وإنما كان الأمر كذلك من حيث كان تحقير الاسم لا يخرج عن رتبته الأولى -أعني الأفراد- فأقر "بعض لفظه"1 لذلك وأما التكسير فيبعده عن الواحد الذي هو الأصل فيحتمل

التغيير لا سيما مع اختلاف معاني الجمع فوجب اختلاف اللفظ. وأما ألف 2 التانيث المقصورة والممدودة فمحمولتان على تاء التانيث وكذلك علم التثنية والجمع على حده لاحق بالهاء أيضًا. وكذلك ياء النسب. وإذا كان الزائد غير ذي المعنى قد قوي سببه حتى لحق بالأصول عندهم فما ظنك بالزائد ذي المعنى وذلك قولهم في اشتقاق الفعل من قلنسوة تارة: تقلنس وأخرى: تقلسى فأقروا النون وإن كانت زائدة وأقروا أيضًا الواو حتى قلبوها ياء في تقلسيت. وكذلك قالوا: قَرْنُوة 3 فلما اشتقوا الفعل منها قالوا قرنيت السقاء فأثبتوا الواو كما أثبتوا بقية حروف الأصل: من القاف والراء والنون ثم قلبوها ياء في قرنيت. هذا مع أن الواو في قرنوة زائدة للتكثير والصيغة لا للإلحاق ولا للمعنى وكذلك الواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى. وقالوا في نحوه: تعفرت الرجل إذا

---

1 كذا في أوفي ش، ب: "لفظ بعضه".

2 كذا في أ، ب، ش. وعليه فقوله: "الممدود" عطف على "ألف التانيث المقصورة" حتى يصح تثنيته الخبر. وفي ج: "وألفا التانيث محمولتان". وهي واضحة.

3 هي عشب بنبت في الرسل يدبغ به الأساقي.

(228/1)

---

صار عفريتًا فهذا تفعلت؛ وعليه جاء تمسكن وتمدرع 1، وتمنطق وتمندل 2، ومخرق 3، وكان يسمى محمدًا ثم تمسلم أي صار يسمى مسلمًا و "مرحبك الله ومسهلك" 4 فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق كل ذلك توفية 5 للمعنى وحراسة له ودلالة عليه. ألا تراههم إذ قالوا: تدرع وتسكن وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم من المدرعة والمسكنة وكذلك بقية الباب.

ففي هذا شينان: أحدهما حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول. والآخر ما يوجب ويقضى به: من ضعف تحقير الترخيم وتكسيه عندهم لما يقضى به ويفضي بك إليه: من حذف الزوائد على معرفتك بحرمتها عندهم.

فإن قلت: فإذا كان الزائد إذا وقع أولا للإلحاق فكيف أحقوا بالهمزة في أَلندد 6 وأَلنجج 7 والياء في يَلندد 6 ويَلنجج 7 والدليل على الإلحاق ظهور التضعيف؟ قيل: قد

قلنا قبل: إنهم لا يلحقون الزائد من أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في أَلندد ويلندد لما انضم إلى الهمزة والياء والنون.

- 1 أي لبس المدرعة - كمكنسة - وهي ضرب من الثياب، ولا يكون من الصوف.
- 2 أي مسح بالمنديل.
- 3 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "تمخرق" ويقول ابن جني في سر الصناعة في آخر حرف الميم: "وقالوا: يخرق الرجل، وضعفها ابن كيسان". وفي المنصف للمصنف في الباب الثاني: "فأما قول العامة تمخرق فينبغي أن يكون لا أصل له. أو إن كان قد جاء عن العرب فهو بمنزلة تمسكن في الشذوذ: والجيد تخرق لأنهم يقولون: تخرق فلان بالمعروف، ولم نسمعهم يقولون مخرق، فإنما هو من الخرق وهو الكريم من الرجال إلا أن بعض أصحابنا حكى مخرق وليس بالقوي".
- 4 أي حبك الله بهذه التحية: مرحبا ومهلا.
- 5 كذا في أوفي اللسان في "درع"، وفي ش، ب: "وتوقية".
- 6 الأَلندد واليلندد: الشديد الخصومة الجدل.
- 7 الأَلنجج واليلنجج: عود من الطيب يتبخر به.

(229/1)

وكذلك ما جاء عنهم 1 من إنقحل 2 - في قول صاحب 3 الكتاب - ينبغي أن تكون الهمزة في أوله للإلحاق - بما اقترن بها من النون - بباب جَرَدَحَل. ومثله ما رويناه عنهم من قولهم: رجل إنزهو، وامرأة إنزهوة، ورجال إنزهوون، ونساء إنزهوات إذا كان 4 ذا زهو فهذا إذا انفعل. ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده وأنشد الأصمعي 5 - رحمه الله:

لما رأني خَلَقًا إنقحلا

ويجوز عندي في إنزهو غير هذا، وهو أن تكون همزته بدلا من عين، فيكون أصله عنزهو: فنعلم من العزهاة وهو الذي لا يقرب النساء. والتقاؤهما أن فيه انقباضاً وإعراضاً وذلك طرف من أطراف الزهو؛ قال 6:

إذا كنت عزهاة عن اللهو والصبا ... فكن حجرًا من يابس الصخر جلمدا

وإذا حملته على هذا لحق بباب أوسع من إنقحل وهو باب 7 قِنْدَأو8، وسِنْدَأو9،

وحنطاًو10، وكنتأو 11.

فإن قيل: ولم لما كان مع الحرف الزائد إذا وقع أولاً زائد ثان غيره صاراً جميعاً للإلحاق وإذا انفرد الأول لم يكن له قيل: لما كنا عليه من غلبة المعاني للألفاظ على ما تقدم.

---

1 كذا في أ. وسقط هذا اللفظ في ش، ب.

2 يقال رجل إنقحل إذا كان يابساً من الهرم.

3 انظر سيبويه 2 / 317.

4 هذا راجع للوصف الأول وهو إنزهو. وعبرة اللسان بعد سياقة ما سبق هنا: "وذلك إذا كانوا ذوي زهو". وفي ج: "إذا كن ذا زهو" والصواب: "ذوات" وهو راجع للأخير.

5 انظر كتاب خلق الإنسان في مجموعة الكنز اللغوي ص 161.

6 هو الأحوص بن محمد الأنصاري. وانظر الأغاني 13 / 159. وانظر في ترجمته الخزانة 1 / 233.

7 وهو باب فعلو، والأول باب إنفعل. وانظر في هذا الباب الكتاب 2 / 351.

8 الفندأو: الجريء المقدم.

9 والسندأو: القصير أو الخفيف.

10 والحنطأو: العظيم البطن أو القصير.

11 والكستأو: الجمل الشديد.

(230/1)

---

وذلك أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل. وتلك حروف المضارعة في أفعل ونفعل وتفعّل ويفعل وكل واحد من أدلة المضارعة إنما هو حرف واحد فلما انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقه في باب الدلالة على المعنى فلم ينكر أن يصار به حينئذ إلى صنعة اللفظ وهي الإلحاق.

ويدلك على تمكن الزيادة إذا وقعت أولاً في الدلالة على المعنى تركهم صرف أحمد وأرمل، وأزمل1، وتنضب ونرجس معرفة لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع وهي حروف المضارعة. فضارع أحمد أركب وتنضب تقتل ونرجس نضرب فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال دلالة على أن الزيادة في أوئل الكلم إنما بابها الفعل2.

فإن قلت: فقد نجدها 3 للمعنى ومعها زائد آخر غيرها وذلك نحو ينطلق، وأنطلق وأحرنجم ويخرنطم ويقعنسس. قيل: المزيد للمضارعة هو حرفها وحده فأما النون فمضوغة في حشو الكلمة في الماضي نحو احرنجم ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد، كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلندد في وقت واحد. فإن قلت: فقد تقول: رجل ألد ثم تلحق النون فيما بعد فتقول: ألندد، فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتين. قيل: هاتان حالان متعاديتان؛ وذلك أن ألد ليس من صيغة ألندد في شيء، إنما ألد مذكر لفداء؛ كما أن أصم تذكير صماء. وأما ألندد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة، ولا يمكنك أن تدعي أن احرنجم لما صرت إلى مضارعه فككت يده عما كان فيها من الزوائد ثم ارتجلت

---

1 هو في الأصل الصوت المختلط.

2 كذا في أ. وفي غيرها: "للفعل".

3 كذا في ب وفي أ: "تجدها" وفي ش: غير منقوطة الأول.

(231/1)

---

له زوائد غيرها؛ ألا ترى أن المضارع مبناه على أن ينتظم جميع حروف الماضي من أصل أو زائد كبيطر ويبيطر وحوقل ويحوقل وجهور ويجهور وسلقي ويسلقي وقطع ويقطع، و"تكسر ويتكسر" 1 وضارب ويضارب.

فأما أكرم يكرم فلولا ما كره من التقاء الهمزتين في أوكرم لو جيء به على أصله للزم أن يؤتى بزيادته فيه كما جيء بالزيادة في نحو يتدحرج وينطلق. وأما همزة انطلق فإنما حذفت في ينطلق للاستغناء عنها بل قد كانت في حال ثباتها في حكم الساقط أصلاً فهذا واضح.

ولأجل ما قلناه: من أن الحرف المفرد في أول الكلمة لا يكون للإلحاق ما حمل أصحابنا تملل 2 على أن ظهور تضعيفه إنما جاز لأنه عَلم والأعلام تغير كثيراً. ومثله عندهم 3 محب لما ذكرناه.

وسألت يوماً أبا علي -رحمه الله- عن تجفاف 4: أتأوه للإلحاق بباب قرطاس؟ فقال: نعم واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها. فعلى هذا يجوز أن يكون ما جاء عنهم من باب أملود 5 وأظفور ملحقاً بباب عُسلوج 6 ودُمُلوج 7، وأن يكون

إطريح 8 وإسليح 9 ملحقًا بباب شَنْظِيز 10 وخنزير. ويبعد هذا عندي لأنه يلزم منه أن

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "كسر ويكسر". ويلاحظ أن الراو بين الفعلين في هذا وما بعده ساقطة في أ.

2 بالتاء والثاء قرية بالريف. وفي معجم البكري، والقاموس أن تهلل -بالمثلثة- موضع قريب من سيف كاظمة، وكاظمة ماء في الطريق بين البصرة ومكة: وما أثبت أولاً هو ما في معجم البلدان لياقوت.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "عنده". وما أثبت هو الصواب.

4 هو ما يوضع على الخيل من الحديد وغيره في الحرب؛ ليقبها الجراح.

5 يقال: غصن أملود: ناعم لين.

6 العسلوج: ما اخضر ولان من القضببان.

7 الدملاج من الحلبي ما يلبسه العضد.

8 كأن الأصل: باب الريح: على نسق ما قبله، وبذلك يتوجه أفراد الخبر، وفي ج: "ملحقين"، ويقال سنام إطريح إذا طال ثم مال في أحد شقيه.

9 الإسليح شجرة ترهاها الإبل فيغزر لبنها.

10 الشنظيز: السيء الخلق، والسخيف العقل.

(232/1)

يكون باب إعصار وإسنام 1 ملحقًا بباب حِدْبَار 2 وهَلْقَام 3 وباب إفعال لا يكون ملحقًا ألا ترى أنه في الأصل للمصدر نحو إكرام وإحسان وإجمال وإنعام وهذا مصدر فعل غير ملحق فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله غير مخالف له. وكأن هذا ونحوه إنما لا يجوز أن يكون ملحقًا من قبل أن ما زيد على الزيادة الأولى في أوله إنما هو حرف لين وحرف 5 اللين لا يكون للإلحاق إنما جيء به لمعنى وهو امتداد الصوت به وهذا حديث غير حديث الإلحاق ألا ترى أنك إنما تقابل بالملحق الأصل وباب المد إنما هو الزيادة أبدًا فالأمران على ما ترى في البعد غايتان.

فإن قلت على هذا: فما 6 تقول في باب إزْمُول 7، وإدْرُون 8، أملحق هو أم غير ملحق وفيه -كما ترى- مع الهمزة الزائدة؟ الواو زائدة قيل: لا بل هو ملحق بباب جردحل وخنزقر 9. وذلك أن الواو التي فيه ليست مدًا لأنها مفتوح ما قبلها فشابهت الأصول

بذلك فألحقت بها.

فإن قلت: فقد قال 10 في طومار: إنه ملحق بقسطاس والواو كما ترى بعد الضمة أفلا تراه كيف ألحق بها مضمومًا ما قبلها. قيل: الأمر كذلك؛ وذلك

---

1 الإسنام: ضرب من الشجر.

2 الحدبار: الناقة الضامرة.

3 الهلقام: الضخم الطويل.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "الزائدة".

5 كذا في أ: "حرف" بالإنفراد، ويتذكر الفعل والضمائر بعد، وهو الموافق لعبارة اللسان في "سلح". وفي ش، ب: "حروف" مع تأنيث ما بعدها من الفعل والضمائر.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "ما".

7 هو المصوت من الوعول.

8 الإدرون: معلق الدابة، والأصل.

9 هو القصير الدميم من الناس.

10 أي أبو علي؛ فإنه هو الذي سلف الحديث عنه، وإن كانت عبارة ابن سيده في اللسان "طمر" تقضي أن قائل هذا سيبويه، ولم أقف في كتابه على هذا الحكم. والطومار: الصحيفة.

(233/1)

---

أن موضع المد إنما هو قبيل الطرف مجاورًا له كآلف عماد وباء سعيد وواو عمود. فأما واو طومار وباء ديماس 1 فيمن قال دياميس فليستا للمد لأنهما لم تجاورا الطرف. وعلى ذلك قال في طومار: إنه ملحق لما تقدمت الواو فيه، فلم تجاور طرفه.

فلو بنيت على هذا من "سألت" مثل طومار وديماس لقلت: سوءال وسيئال. فإن خففت الهمزة ألقيت حركتها على الحرفين قبلها ولم تحتشم ذلك 2، فقلت: سوال وسيال ولم تجرهما 3 مجرى واو مقروءة وباء خطيئة في إبدال الهمزة بعدهما إلى لفظهما وادغامك إياهما فيها في نحو مقروءة وخطية. فلذلك لم يقل في تخفيف سوءال وسيئال: سُؤال ولا سيَّال. فاعرفه.

فإن قيل: ولم لم يتمكن حال المد إلا أن يجاور الطرف قيل: إنما جيء بالمد في هذه

المواضع لنعمته<sup>4</sup> وللين الصوت به. وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف، ويمكن الاستراحة والأون<sup>5</sup>؛ فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه، وما يخفض من غلواء<sup>6</sup> الناطق واستمراره على سنن جريه<sup>7</sup>، وتتابع نطقه. ولذلك كثرت

---

1 أي لا فيمن قال: دماميس في الجمع؛ لظهور أن الياء عند هؤلاء بدل من التضعيف، وانظر سيبويه 2/ 127. هذا، والديماس: الحمام.

2 الأصل: "من ذلك"، فإن الاحتشام يتعدى بمن، فحذف الحرف وأوصل الفعل. وانظر اللسان "حشم".

3 وذلك لأن واو مقروءة وياء خطيئة مدتان لا تقبلان الحركة، فلا سبيل إلى نفل حركة الهمزة إليهما؛ لأن ذلك ينقض الغرض منهما، فكان تخفيف الهمزة في مثل ذلك يغلب الهمزة حرفاً من جنس المدة والادغام. فأما واو سوءال وياء سيئال على الإلحاق فهما شبيهان بالحروف الأصلية يقبلان نقل الحركة إليهما فحذف الهمزة.

4 النعمة - بفتح النون - في الأصل الترفه، ويراد به هنا رقة الصوت.

5 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "السكون". والأون: الدعة والسكون.

6 كذا في ج: وفي غيرها: "علو" وكأنها محرفة عن "غلو" وهو كالغلواء. والغلواء: النشاط والسرعة.

7 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "غريه".

(234/1)

---

حروف المد قبل حرف الروي - كالتأسيس والردف - ليكون ذلك مؤذناً بالوقوف ومؤدياً إلى الراحة والسكون. وكلما جاور حرف المد الروي كان آنس به وأشد إنعاماً لمستמע. نعم وقد نجد<sup>1</sup> حرف اللين في القافية عوضاً عن حرف متحرك أوزنة حرف متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر؛ كثالث الطويل وثاني البسيط والكامل. فلذلك كان موضع حرف اللين إنما هو لما جاور الطرف. فأما ألف فاعل وفاعال وفاعول ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخة في اللين وعريقة في المد فليس ذلك لاعتزامهم المد بها بل المد فيها - أين وقعت - شيء يرجع إليها في ذوقها وحسن النطق بها ألا تراها دخولها<sup>2</sup> في " فاعل " لتجعل الفعل من اثنين فصاعداً نحو ضارب وشاتم فهذا معنى غير معنى المد وحديث غير حديثه. وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح



تصريف أي عثمان وغيره من كتبي وما خرج من كلامي.  
فإن قلت: فإذا كان الأمر كذا فهلا زيدت المدات في أواخر الكلم للمد، فإن ذلك  
أنأى هن وأشد تمادياً بهن؟ قيل: يفسد ذاك من حيث كان مؤدياً إلى نقض الغرض  
وذلك أنهن لو تطرفن لتسلط الحذف عليهن فكان يكون ما أرادوه من زيادة الصوت  
بهن داعياً إلى استهلاكه بحذفهن ألا ترى أن ما جاء في آخره الياء والواو قد حفظن<sup>3</sup>  
عليه، وارتبطن له بما زيد عليهن من التاء من بعدهن وذلك كعفريه، وحذرية<sup>4</sup>، وعفارية  
وقراسية<sup>5</sup>، وعلانية، ورفاهية،

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "تجد".

2 بالنصب بدل من الضمير المنصوب في تراها.

3 حفظن أي الواو والياء وجمع باعتبار أفرادهما، وقوله: "عليه" أي على ما جاء في  
آخره الواو والياء.

4 الحذرية: الأرض الحشنة.

5 هو الضخم الشديد من الإبل.

(235/1)

---

وبلهنية وسُحفنية<sup>1</sup>، وكذلك عرقوة، وترقوة وقلنسوة ومحدوة<sup>2</sup>. فأما رابع<sup>3</sup> وثمان  
وشناح<sup>4</sup> فإنما احتمل ذلك فيه للفرق بين المذكر والمؤنث في رباعية وثمانية وشناحية.  
وأيضاً فلو زادوا الواو طرفاً لوجب قلبها ياء ألا تراها لما حذفت التاء عنها في الجمع  
قلبوها ياء قال:

أهل الرباط البيض والقلنسي<sup>5</sup>

وقال المجنون:

وبيض القلنسي من رجال أطاول

وقال:

حتى تُقْضِي<sup>6</sup> عرقي الدُّلي

وأيضاً فلو زيدت هذه الحروف طرفاً للمد بها لانتقض الغرض من موضع آخر. وذلك  
أن الوقف على حرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مده ولذلك احتاجوا هن إلى الهاء  
في الوقف ليين بها حرف المد. وذلك قولك: وازيده<sup>7</sup>، وواغلامهموه، وواغلام

غلامهيه. وهذا شيء اعترض فقلنا فيه ولنعد.

1 هو المخلوق الرأس.

2 هي الهنة الناشزة فوق القفا.

3 هو الذي يلقي الرباعية من الأسنان.

4 هو الجسيم الطويل من الإبل.

5 صدره:

لا مهل حتى تلحقي بعنس

وعنس قبيلة من اليمن. والراجز يخاطب ناقته. يقول: لا أرفق بك في السير حتى تلحقي  
بهُؤلاء القوم. والرجز في سيبويه 2/ 60. ويقول صاحب تاج العروس في "فلس": إنه  
رأي هذا الرجز في هامش الجمهرة على هذا الوجه:

لا ري حتى تلحقي بعبس ... أولي الملاء البيض والقلنسي

6 كذا في ش، ب. وهو يوافق ما في اللسان في "عرق". وقد اعتمدت في الضبط عليه.  
والقض: الكسر، أي حتى تكسري. وفي أ: "نقضي". والشطر في سيبويه 2/ 56، وفيه:  
"نفضي" بالفاء، والفص: الكسر كالقض، ويقول الأعلام في شرحه: "أي لا تزال ساقية  
للإبل حتى تكسري عراقي الدلاء".

7 ثبت في أ، ب. وسقط في غيرها، فقيها: "قولك: واغلامهموه".

(236/1)

فإن قيل زيادة على ما مضى: إذا كان موضع زيادة الفعل أوله؛ بما قدمته، وبدلالة  
اجتماع ثلاث زوائد فيه، نحو استفعل؛ وباب زيادة الاسم آخرًا بدلالة اجتماع ثلاث  
زوائد فيه؛ نحو عنظيان<sup>1</sup> وخنديان<sup>2</sup>، وخنزوان<sup>3</sup>، وعنفوان، فما بالهم جعلوا الميم -  
وهي من زوائد الأسماء- مخصوصًا بها أول المثال نحو مفعول ومفعول ومفعول ومفعول  
وذلك الباب على طوله؟

قيل: لما جاءت لمعنى ضارعت بذلك حروف المضارعة فقدمت وجعل ذلك عوضًا من  
غلبة زيادة الفعل على أول الجزء كما جعل قلب الياء واوًا في التقوى والبقوى عوضًا  
من كثرة دخول الواو على الياء. وعلى الجملة فالاسم أحمل للزيادة في آخره من الفعل  
وذلك لقوة الاسم وخفته فاحتمل سحب الزيادة من آخره. والفعل -لضعفه وثقله- لا

يتحامل بما يتحامل به الاسم من ذلك لقوته. ويدلك على ثقل الزيادة في آخر الكلمة أنك لا تجد في ذوات الخمسة ما زيد 4 فيه 5 من آخره إلا الألف لحقتها وذلك قبعثرى 6 وضبغطرى 7 وإنما ذلك لطول ذوات الخمسة فلا ينتهي 8 إلى آخرها إلا وقد ملت لطولها. فلم يجمعوا على آخرها تماديه وتحميله الزيادة عليه. فإنما زيادتها في حشوها؛ نحو عضر فوط 9، وقرطبوس 10، ويستعور 11، وصهصليق 12، وجعفلق 13، وعندليب، وحنبريت 14. وذلك أنهم لما أرادوا ألا يخلوا ذوات الخمسة

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "غنظيان"، وهما البديء الفحاش.

2 هو الكثير الشر.

3 هو الكبير.

4 كذا في ج. وفي أ، ب، ش: "زيدت".

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "عليه".

6 هو الجمل الضخم.

7 هو الأحق.

8 كذا في أ. وفي ش، ب: "تنتهي".

9 هو دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجواري.

10 القرطبوس - بفتح القاف - الداهية، وبكسرهما الناقة العظيمة الشديدة.

11 هو شجر تصنع منه المساويك، وقيل هو موضع.

12 هي العجوز الصخابة.

13 هي العظيمة من النساء.

14 يقال ماء حنبريت: خالص.

(237/1)

---

من الزيادة كما لم يخلوا منها الأصلين اللذين قبلها حشوا بالزيادة تقديمًا لها كراهية أن ينتهي إلى آخر الكلمة على طولها ثم يتجشموا حينئذ زيادة هناك فيثقل أمرها ويتشنع 1 عليهم تحملها.

فقد رأيت - بما أوردناه - غلبة المعنى للفظ وكون اللفظ خادمًا له مشيدًا 2 به وأنه 3 إنما جيء به له ومن أجله. وأما غير هذه الطريق: من الحمل على المعنى وترك اللفظ كتذكير

المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضممار الفاعل لدلالة المعنى عليه وإضممار المصدر لدلالة الفعل عليه وحذف الحروف والأجزاء التوام والجمل وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له وغير ذلك مما يطول ذكره ويميل أيسره فأمر مستقر، ومذهب مستنكر.

باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها: اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب: من أنها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها وأجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من 4 أن تكون تكلفت ما تكلفته: من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريبها منهجاً واحداً، تراعيه

- 
- 1 كذا في ش: ب وفي أ: "يتبشع" ولم أقف على التبشع في دواوين اللغة، واستعمل المؤلف التبشع متعدياً في ص 201 من هذا السفر. و"يتشع": يقبح، يقال: تشع القوم: قبح أمرهم باختلافهم واضطرابهم.
  - 2 يقال: أشاد بالشيء: رفع صوته به ونوه به. وضبط "مشيدا" في أبفتح الميم. والوجه ما أثبت.
  - 3 كذا في ش، ب. وسقط في ألفظ: "أنه".
  - 4 الذي يبدو أن "من" هذه ليست داخلة على المفضل عليه، فليست متعلقة بأدل، وإنما هي التعليل متعلقة بقوله: "المنسوبة".

(238/1)

---

وتلاحظه وتحمل لذلك مشاقه وكلفه وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه.

وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم، و1 عند كل قوم منهم حتى 2 لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتفاقاً 3 وقع حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان إلا وهم له يريدون وبسياقه 4 على أوضاعهم فيه معنيون؛ ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنصب بحروفه والجر بحروفه وغير ذلك من حديث التنبيه والجمع والإضافة والنسب والتحقيق وما يطول شرحه فهل يحسن بذي لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه.

فإن قلت "فما تنكر" 5 أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه وأجبنوا إليه من غير اعتقاد منهم لعلله6، ولا لقصد من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه بل لأن آخرًا منهم هذا على ما نَحج الأول فقال به وقام الأول للثاني في كونه إمامًا له فيه مقام من هدى الأول إليه وبعثه عليه ملكًا كان أو خاطرًا؟  
قيل: لن يخلو ذلك أن يكون خبرًا رُسلوا به أو تيقظًا نبهوا على وجه الحكمة فيه. فإن كان وحيًا أو ما يجري مجراه فهو أنبه له وأذهب في شرف الحال

- 
- 1 بنت هذا الحرف في أ، ب. وسقط في س.
  - 2 ثبت هذا الحرف في أ، وسقط في ش، ب.
  - 3 هو خبر "يكون" في قوله: "وليس يجوز أن يكون ...".
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "لسياقه".
  - 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "ما تنكر".
  - 6 كذا في أ، وفي ش، ب: "للعلة".

(239/1)

---

به؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقفهم عليه لأن في طباعهم قبولًا له وانطواء على صحة الوضع فيه لأنهم مع ما قدمناه من ذكر كونهم عليه في أول الكتاب من لطف الحس وصفائه ونصاعة جوهر الفكر ونقائه لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلة لها محسة لقوة الصنعة فيها معترفة بقدر 1 النعمة عليهم بما وهب لهم منها ألا ترى إلى قول أبي مهدية 2:

يقولون لي شنيذ ولست مشنيذًا ... طوال الليالي ما أقام ثبير 3  
ولا قاتلا زوذا ليعجل صاحبي ... وبستان في صدري على كبير 4  
ولا تاركًا لحني لأحسن لحنهم ... ولو دار صرف الدهر حيث يدور  
وحدثني المتنبي شاعرنا -وما عرفته إلا صادقًا- قال: كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب وأحدهم يتحدث. فذكر في كلامه فلاة واسعة فقال: يحير فيها الطرف قال: وآخر 5 منهم يلقيه سرًا من الجماعة بينه وبينه فيقول له: يحار يحار. أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبيهه إياه على الصواب.

وقال عمار 6 الكلبي -وقد عيب عليه بيت من شعره فامتنع لذلك:

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا7

1 كذا في أ، ج. وفي غيرها: "بقدم".

2 في المعرب للجواليقي ص9 نسبته لأبي المهدي، وكذا هو في مجالس ابن حنزابة ونصه: "كان أبو مهدي هذا -وهو من باهلة- يضرب حنكه يميناً وشمالاً ... " وكذا هو "أبو مهدي" في ذبل الأمالي 39. وفي السمط 21 أن الصواب: "أبو مهدي" كما في فهرست ابن النديم 49 والمرزباني 185. وهو صاحب قصة في اللسان "خسا" باسم أبي مهدي.

3 شنبذ أي قل: شون بوذ، وهي عبارة فارسية معناها كيف؟ يعنون الاستفهام؛ انظر التقريب لأصول التقريب الشيخ طاهر الجزائري ص79. وقوله ... "ما أقام ثبير" في ابن حنزابة: "أو يزول ثبير".

4 يقال: زود بالفارسية أي عجل. وبستان -بكسر الباء كما في المرجع السابق- أي خذ. وقوله: "ليعجل" في ابن حنزابة: "لأعجل".

5 ثبتت الواو في أ، وسقطت في ش، ب.

6 هذا الشعر في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني 12/ 103، وفيه: "عمرو" بدل "عمار" وفي شرح الواحدي لديوان المتنبي 533 بأوسع مما أورده ابن جني هنا. 7 "نحوهم" كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "شعرهم".

(240/1)

إن قلت قافية بكراً يكون بما ... بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا  
قالوا لحتت وهذا ليس منتصباً ... وذاك خفض وهذا ليس يرتفع  
وحرصوا بين عبد الله من حمق ... وبين زيد فطال الضرب والوجع  
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم ... وبين قوم على إعرابهم طبعوا  
ما كل قولي مشروحاً لكم فخذوا ... ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا  
لأن أرضي أرض لا تشب بما ... نار الجوس ولا تبنى بما البيع  
والخبر المشهور في هذا للنابعة وقد عيب عليه قوله في الدالية المجروزة:  
وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته:

من آل مية رائح أو مغتد ... عجلان ذا زاد وغير مزود  
ومدت الوصل وأشبعته ثم قالت:  
وبذاك خبرنا الغراب الأسود  
ومطلت واو الوصل فلما أحسه عرفه واعتذر منه وغيره -فيما يقال- إلى قوله:  
وبذاك تنعاب الغراب الأسود  
وقال دخلت يثرب وفي شعري صنعة ثم خرجت منها وأنا أشعر العرب. كذا الرواية.  
وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء.  
ويقول: قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء. ويعتدل لذلك بأن يقول: إن كل بيت منها شعر  
قائم برأسه. وهذا الاعتلال منه يضعف ويقبح التضمين في الشعر. وأنشدنا أبو عبد الله  
الشجري يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً وهو قوله:  
نظرت بسنجر كنطرة ذي هوى ... رأى وطنًا فأنهل بالماء غالبه

(241/1)

---

لأونس من أبناء سعد طعائنا ... يزن الذي من نخوهن مناسبة<sup>1</sup>  
يقول فيها يصف البعير:  
فقامت إليه خدلة الساق أعلقت ... به منه مسموما دويئة حاجبه<sup>2</sup>  
فقلت: يا أبا عبد الله: أتقول " دويئة حاجبه " مع قولك "مناسبه " و "أشأنه"! فلم  
يفهم ما أردت فقال: فكيف<sup>3</sup> أصنع؟ أليس ههنا تضع الجريز<sup>4</sup> على القِرمة<sup>5</sup>، على  
الجِرفة<sup>6</sup>؟ وأما إلى أنفه فقلت: صدقت غير أنك قلت "أشأنه " و "غالبه " فلم يفهم  
وأعاد اعتذاره الأول. فلما طال هذا قلت له: أيجسن أن يقول الشاعر<sup>7</sup>:  
آذنتنا ببينها أسماء ... رب ثاوٍ يُملّ منه الثواء  
ومطلت الصوت ومكنته ثم يقول مع ذلك:  
ملك المنذر بن ماء السمائي<sup>8</sup>

---

1 "لأونس" أي لأبصر، يقال: آنس الشيء: أبصره.  
2 "خدلة الساق": ممتلئها، وكأنه يريد بالمسموم الخطام تشده في أنفه، يقال: سمه:  
شده. و"دويئة" تصغير دون، والمعروف في تصغيره دوين، وانظر الكتاب 2/ 138،  
وقد استرعى هذا نظر ابن سيده وقال: "فلا أدري ما الذي صغره هذا الشاعر؟"

وانظر اللسان "دون". وكأنه حمل "دون" على "وراء وقدام" في تصغيرهما بالتاء نظرا إلى الذهاب بهما مذهب الجهة.

3 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "كيف".

4 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "الحرير" وهو تحريف. والجرير: سير من جلد مضافور، يلوى عليه وتر، ويعلم على أنف البعير لبلله. وانظر المنصف 712 نسخة التيمورية.

5 القرمة -بفتح القاف وكسرهما- من سمات الإبل تكون فوق الأنف.

6 الجرفة -بفتح الجيم وكسرهما- من سمات الإبل أيضاً تكون دون الأنف.

7 هو الحارث بن حلزة الإشكري. والبيت مطلع معلقته.

8 هو من المعلقة السابقة. وصدده:

فملكنا بذلك الناس حتى

(242/1)

فأحس حينئذ وقال: أهذا! أين هذا من ذاك! إن هذا طويل وذاك قصير. فاستروح إلى قصر الحركة في "حاجبه" وأنها أقل من الحرف في "أسماء" و"السماء".  
وسألته يوماً فقلت له: كيف تجمع "دكاناً"؟ فقال: دكاكين قلت: فسرحاناً؟ قال:  
سراحين قلت: فقرطاناً1؟ قال: قراطين قلت: فعثمان قال: عثمانون. فقلت له: هلا  
قلت أيضاً عثمانين قال: أيش عثمانين! رأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته والله لا  
أقولها أبداً2.

والمروي عنهم في شغفهم3 بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من  
أن يورد أو جزء من أجزاء كثيرة منه.

فإن قلت: فإن العجم أيضاً بلغتهم مشغوفون ولها مؤثرون ولأن يدخلها شيء من العربي  
كارهون ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعراً فيه ألفاظ من العربي عيب به4،  
وطعن لأجل ذلك عليه. فقد تساوت حال اللغتين في ذلك. فأية فضيلة للعربية على  
العجمية؟

قيل: لو أحست العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة وما فيها من الغموض والرقعة  
والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها فضلاً عن التقديم لها والتنبؤ بها.  
فإن قيل: لا، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها، وسداد تصرفها  
وعذوبة طرائقها لم تبء5 بلغتها ولا رفعت من رءوسها باستحسانها وتقديمها.



- 
- 1 هو ما يكون تحت السرج. وفي ج: "فقرطاسا؟ قال: قراطيس".
  - 2 انظر هذه القصة مع أخريات عن هذا الأعراي في معجم الأدباء في ترجمة ابن جني 108 / 12.
  - 3 كذا في ش، ب. وفي أ: "شعفهم" والشغف والشعف واحد.
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "عليه".
  - 5 من بأى يباى - كسعى يسعى - بأوا، وبأبا: فخر. وفي و: "ثعباً".

(243/1)

---

قيل: قد اعتبرنا ما نقوله فوجدنا الأمر فيه بضده. وذلك أنا نسأل علماء العربية مما أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعرايه عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك لبعده في نفسه وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه. سألت غير مرة أبا علي - رضي الله عنه - عن ذلك فكان جوابه عنه نحوًا مما حكيت.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ذلك لأنه كان عالمًا بالعربية ولم يكن عالمًا باللغة العجمية ولعله لو كان عالمًا بها لأجاب بغير ما أجاب به. قيل: نحن قد قطعنا بيقين وأنت إنما عارضت بشك ولعل هذا ليس قطعًا كقطعنا، ولا يقينًا كيقيننا. وأيضًا فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها. ولم نر أحدًا من أشياخنا فيها 1 - كأبي حاتم 2، وبندار 3، وأبي علي، وفلان وفلان - يسوون بينهما ولا يقربون بين حالتهما. وكأن هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال لوضوحه عند الكافة. وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطًا به واستظهارًا على مورد له عسى أن يورده.

فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها وقد نراها ظاهرة الخلاف ألا ترى إلى الخلاف في "ما" الحجازية، والتميمية وإلى الحكاية في الاستفهام

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب ذكر هذه العبارة بعد "أحدًا".
  - 2 هو سهل بن محمد السجستاني البصري، أستاذ المبرد. مات سنة 255هـ وانظر

البغية.

3 هو ابن عبد الحميد الكرخي. وانظر البغية، وفهرست ابن النديم 123.

(244/1)

عن الأعلام<sup>1</sup> في الحجازية وترك ذلك في التميمية إلى غير ذلك قيل: هذا القدر من<sup>2</sup> الخلاف لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به ولا معيج<sup>3</sup> عليه وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به. وأيضاً فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير وخلق "من الله" <sup>4</sup> عظيم وكل واحد منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئاً منها ولا يوجد عنده تعاد فيها. فهل ذلك إلا لأنهم يختاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون. ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه -على قلته وخفته- إلا له من القياس وجه يؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشواً<sup>5</sup> مكبلاً، وحشواً<sup>6</sup> مهيباً لكثير خلافتها وتعادت أوصافها: فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به والجزم بحروف النصب والنصب بحروف الجزم بل جاء عنهم الكلام سدى غير محصل وغفلاً من الإعراب ولا ستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكلف الظاهرة بالمحماة على طرد أحكامه. هذا كله وما أكني عنه من مثله -تكاملاً للإطالة به- إن كانت هذه اللغة شيئاً خوطبوا به<sup>7</sup>، وأخذوا باستعماله. وإن كانت شيئاً اصطلاحوا عليه، وترافدوا<sup>8</sup>

1 فإذا قال قائل: رأيت علياً فأهل الحجاز يقولون: من علياً؟ بالحكاية، وبنو تميم يقولون: من علي؟ ولا يحكون. وانظر الكتاب 1/ 403، وشرح الرضي على الكافية 2/ 63.

2 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "والخلاف".

3 كذا في الأصول: أي خلق ناشئ من فعل الله وإيجاده، وقد يكون الأصل: "من خلق الله".

5 الحشو: الرذال والرديء، ووصفه بالمكيل أنه ليس مما يدق ويتناثر فيه فبوزن كالذهب.

6 أراد به ما يجنى ويثار كالتراب والرمل. وهو هكذا في أ، ب، ش. وفي ج: "حشياً" وهو بمعنى حشواً، فالمادة واوية ويائية. و"مهيباً" أي ينهال وينصب عند سقوطه بلا مقدار ولا

ضبط.

7 يريد بذلك أنها توفيقية.

8 كذا في أ، ب، وفي ش: "ترادفوا" وفي ج: "توافروا".

(245/1)

بخواطرهم ومواد حكمهم على عمله وترتيبه وقسمة أنحائه وتقديمهم أصوله وإتباعهم إياها فروعه -وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم لما ذكره آنفاً- فهو مفخر لهم ومعلم من معالم السداد دل على فضيلتهم. والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسنا، وأرادوا "وقصدوا"1 ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شينان: أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا.

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من احوال العرب "ووجوهها"2، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استنقاله وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه والرضا به أو التعجب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الخالفة على ما في النفوس ألا ترى إلى قوله 3: تقول وصكت وجهها يمينها ... أبعلي هذا بالرحى المتقاعس 4 فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس -من غير أن يذكر صك الوجه- لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكورة لكنه لما حكى الحال فقال: "وصكت وجهها" علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها ولو شاهدتها لكنت بما أعرف ولعظم الحال في نفس تلك

1 زيادة في ش، ب، د، وخلت منها أ.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "في وجوهها".

3 هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي. انظر اللسان في "ودع"، وشرح المرصفي

للكامل 1/ 142.

4 من أبيات أوردها في الكامل "الموضع السابق". كان الشاعر قد عقد له النكاح على امرأة لم يدخل بها بعد، فمرت به في نسوة وهو يطحن بالرحى لضيف نزلوا به، فقالت:

أبعلي هذا! تعجبا واحتقارا له، فقال الأبيات. والمتقاعس: الذي يخرج صدره ويدخل ظهره، وذلك شكل من يطحن بالرحى.

(246/1)

المرأة أبين، وقد قيل "ليس المخبر كالمعين" 1 ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكت وجهها لم نعرف به حقيقة تعاطم الأمر لها. وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة - كانت - به. نعم ولو نقلت إلينا لم نفذ بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها. وكذلك قول الآخر: قلنا لها قفي لنا قالت قاف 2

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال فقال مع قوله "قالت قاف": "وأمسكت بزمام بعيرها" أو "وعاجته علينا" لكان أبين لما كانوا عليه وأدل على أنها أرادت: وقفت أو توقفت دون أن يظن أنها أرادت: قفي لنا! أي يقول لي: قفي لنا! متعجبة منه. وهو إذا شاهدها وقد وقفت علم 3 أن قولها "قاف" إجابة له لا رد لقوله وتعجب منه في قوله "قفي لنا".

وبعد فالحمالون والحمانيون والساسة 4، والوقادون ومن يليهم ويعتد منهم يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه ولم يحضره ينشده. أولاً تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه فيقول له:

1 كذا في الأصول ما عدا و، ففيها: "ليس الخبر كالمعاينة" ويضبط ما هنا "المخبر" على صيغة اسم المفعول، فإن أريد به الذي يلقي إليه الخبر ضبط، "المعائن" بكسر الياء على صيغة اسم الفاعل، وإن أريد "بالمخبر" النبأ يخبر به ضبط المعائن "بفتح الياء على صيغة اسم المفعول.

2 كذا في أ. وفي ش، ب:

قلت لها قفي قالت قاف

وانظر في الرجز ص 31 من هذا الجزء.

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "علمت".

4 يريد ساسة الذراب القائمين عليها، والخدامين لها.

يا فلان أين أنت أرنى وجهك أقبل علي أحدثك أما أنت حاضر يا هناء. فإذا أقبل عليه وأصغى إليه اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلف القائل ولا كلف 1 صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه. وعلى ذلك قال:

العين تبدي الذي في نفس صاحبها ... من العداوة أو ود إذا كانا 2  
وقال الهذلي 3:

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع ... فقلت وأنكرت الوجوه هم هم 4  
أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلاً على ما في النفوس.  
وعلى ذلك قالوا: "رب إشارة أبلغ من عبارة" وحكاية 5 الكتاب من هذا الحديث، وهي قوله: "ألا تا" و"بلى فا". وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة.

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "تكلف".

2 كذا في أ: "ود" - بالجر - وفي ش، ب، ج: "ودا". والبيت في بيان الجاحظ بتحقيق الأستاذ هارون 1 / 79. وقبله.

والعين تنطق والأفواه صامتة ... حتى ترى من ضمير القلب تبياناً  
3 هو أبو خراش خويلد بن مرة، أدرك الإسلام شيخاً كبيراً، ووفد على عمر وقد أسلم، ومات في خلافته كما في الإصابة رقم 2341، وانظر الأغاني 21 / 54 طبعة ليدن، والخزانة 1 / 211. وانظر شعر الهذليين 144 من القسم الثاني طبعة دار الكتب المصرية.

4 "رفوني": سكتوني، وقالوا: لا بأس عليك. وقوله: "هم هم" أي هم الذين أخاف، وانظر اللسان في "رفاً" و"رفو". هو مطلع قصيدة في المرجع السابق. كان الشاعر وقع في قوم من أعدائه فأظهروا له الملاينة حتى يتمكنوا منه. ولكنه عرف منهم الشر على الرغم مما أبدوه مقر منهم، وانظر أيضاً معاني ابن قتيبة 902.  
5 انظر ص 31 من هذا الجزء.

---

ولهذا الموضع نفسه ما توقف<sup>1</sup> أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ولم ندر ما حديثها ومثل له بقولهم "رفع عقيرته" إذا رفع صوته. قال له أبو بكر: فلو ذهبنا نشتق لقولهم "ع ق ر" من معنى الصوت لبعد الأمر جدًا وإنما هو أن رجلًا قطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى ثم نادى وصرخ بأعلى صوته فقال الناس: رفع عقيرته أي رجله المعقورة. قال أبو بكر: فقال أبو إسحاق: لست أدفع هذا. ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل.

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس، وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه<sup>2</sup> من كلامها وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد<sup>3</sup> بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه غير متهم الرأي والنحيظة والعقل.

فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا وكأنه حاضر معنا، مناج<sup>4</sup> لنا.

---

1 انظر ص 67 من هذا الجزء.

2 كذا أثبتناه. وفي أ، ب، ج: "يتعاطاه". وفي ش: "نتعاطاه".

3 كذا في ش، ب. أي ألا تستفيد تلك الطبقة أو جماعة علماء البلدين وفي أ: "ألا يستفيد" أي من في الطبقة والوقت.

4 كذا في أ وفي غيرها: "مباح".

(249/1)

---

وأما ما روي لنا فكثير. منه ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة. أفترأى تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا

وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غفلاً يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ويحتج لتأنيث  
المذكر بما ذكره فلا " يهتاجواهم " 1 لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا  
لكذا وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربي ذلك ووقفهم على سمته وأمه.  
وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن بلال  
بن جرير يقرأ {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} فقلت له ما تريد؟ قال: أردت: سابقُ النهار.  
فقلت له: فهلا قلته فقال: لو قلته لكان أوزن 2. ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض  
مستنبطة منها: أحدها تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا والآخر قولنا: إنها فعلت 3 كذا  
لكذا ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله: لكان أوزن: أي أثقل في النفس وأقوى  
من قولهم: هذا درهم وازن: أي ثقيل له وزن. والثالث أنها قد تنطق بالشيء غيره في  
أنفسها 4 أقوى منه لإيثارها التخفيف.  
وقال سيبويه 5 حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وجد 6؟  
فقال: بلى وجاذاً أي أعرف 7 بها وجاذاً، وقال أيضاً: وسمعنا 8 بعضهم

---

1 في ج: "يهتاجهم" ولم يعرف في "اهتاج" التعدي.

2 سلفت هذه القصة في ص 126 من هذا الجزء.

3 أي العرب.

4 كذا في أ، ج. وفي غيرها: "نفسها".

5 انظر الكتاب 1/ 129.

6 هو موضع يمسك الماء؛ كما فسر سيبويه.

7 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "فاعرف". وهذا الأخير هو الموافق لنسخة الكتاب المطبوعة.

8 في الكتاب أن هذا مثل من أمثالهم، وقد أورده على هذا الوجه، وأسلف قبيل هذا أن هذه حجاج سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنه سمعها عن العرب، وترى من هذا أن ابن جني اعتمد في نقل ما في الكتاب على المعنى.

---

يدعو على غنم رجل فقال: اللهم ضبعا وذئبا فقلنا 1 له: ما أردت؟ فقال: أردت:  
اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا كلهم يفسر ما ينوي.

فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم.  
وسألت الشجري<sup>2</sup> يوماً فقلت: يا أبا عبد الله كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال: كذا.  
فقلت: أفتقول: ضربت أخوك فقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني  
أخوك فقال: كذا. فقلت: أأست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال أيش ذا!  
اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً وإن لم  
يكن بهذا اللفظ البتة، فإنه هو لا محالة.  
ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قومًا من العرب أتوه فقال لهم:  
"من أنتم"، فقالوا: نحن بنو غيان<sup>3</sup>، فقال: "بل أنتم بنو رشدان"<sup>4</sup>. فهل هذا إلا  
كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان وإن كان -عليه السلام- لم يتفوه بذلك  
غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن: إن الألف

- 
- 1 في الكتاب: "وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبيعا وذنباً".  
وترى من هذا أن ابن جني لم يكن أمامه الكتاب إذ ينقل هذا، وإنما ينقل على حفظه،  
أو أن الكتاب منه عدة نسخ مختلفة.
  - 2 سبق له في ص 77 نسبة هذه القصة إلى أبي عبد الله محمد بن العساف العقيلي. فهل  
هما واحد؟ أم تكررت القصة معهما؟
  - 3 هؤلاء حي من جهينة، منهم بسبس بن عمرو، وكعب بن حمار ممن شهدوا بدرًا. وفي  
الإصابة في ترجمة بسبسة بن عمرو -وهو بسبس- إذ ساق نسبه ترى في آباءه رشدان،  
وهو غيان هذا. وقد غير الرسول -صلوات الله وسلامه عليه- سوى هذا مما فيه لفظ  
الغي إلى ما فيه الرشد. ففي سنن أبي داود: "وسمى بني مغوية بني رشدة"، وانظر  
القاموس وشرحه والإصابة، وسنن أبي داود في "باب في تغيير الأسماء" من كتاب الأدب.
  - 4 هكذا بفتح الراء وهو المناسب لغيان، قال في اللسان "وضبطه قوم بكسر الراء"،  
وقد جاء هذا الضبط في أ.

(251/1)

---

والنون فيه زائدتان. وهذا واضح. وكذلك قولهم 1: إنما سميت هائناً لتهناً قد عرفنا منه  
أنهم كأهم قد قالوا: إن الألف في هانيء زائدة وكذلك قولهم: فجاء 2 يدرم من تحتها -  
أي يقارب خطاه، لثقل الخريطة بما فيها، فسمى دارمًا- قد أفادنا اعتقادهم زيادة



الألف في دارم عندهم.

باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره  
اعلم أن المذهب هو هذا الذي ذكرناه والعمل عليه والوصية به. فإذا شاهدت ظاهراً  
يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال  
في باطنه بخلافه؛ ألا ترى أن سيوييه حمل 3 سيّداً على أنه مما عينه ياء فقال في تحقيره:  
سييد 4، كديك ودييك وفيل وفييل. وذلك أن عين الفعل 5 لا ينكر أن تكون ياء وقد  
وجدت في سيد ياء فهي في 6 ظاهر أمرها إلى أن يرد ما يستنزل عن بادي حالها.

- 1 هذا من أمثالهم. وقوله: "لتهناً" أي لتعطي. راجع اللسان في "هنأ".
- 2 هو بحر بن مالك بن حنظلة أبو حي من تميم. كان أبوه قد أناه قوم في تحمل بعض  
الديات، فقال له: يا بحر ائني بخريطة -يريد ما استحفظ فيه المال- فجاء يحملها وهو  
يدوم تحتها أي يقارب خطاه من ثقلها -وأصل ذلك في الأرنب والقنفذ، يقال: درمت  
الأرنب- فغلب عليه اسم دارم من حينئذ. وانظر اللسان والقاموس في "درم".
- 3 انظر الكتاب 2/ 136. والسيد: الأسد، والذئب "وذكر الجوهري في الصحاح،  
والجد في القاموس "سيدا" في تركيب "س ود"، ويقول في التاج: "وهو قول أكثر أئمة  
الصرف" وكأنهم راعوا الحمل على الأكثر، وهو وجه صحيح.
- 4 ضبط في أبضم السين وكسرها، والوجهان جائزان لمكان الياء، تقول في شيخ: شَيْخ  
وشَيْيخ بضم الشين وكسرها.
- 5 أي موازن الفعل، بكسر الأول وسكون الثاني.
- 6 في عبارة اللسان في "سيد": "علي".

(252/1)

فإن قلت: فإننا لا نعرف في الكلام تركيب "س ي د" فهلا لما لم يجد 1 ذلك، حمل  
الكلمة على ما في الكلام مثله وهو ما عينه من هذا اللفظ واو، وهو السواد،  
والسودد 2، ونحو ذلك؟

قيل: هذا يدل على قوة الظاهر عندهم وأنه إذا كان مما تحتمله القسمة، وتنظمه  
القضية، حكم به وصار أصلاً على بابه. وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات حكم  
تقبله الأصول ولا تستنكره ألا 3 يحكم به حتى يوجد له نظير. وذلك أن النظر -

لعمري- مما يؤنس به فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا ألا ترى أنه4 قد أثبت في الكلام فعلت تفعل وهو كدت5 تكاد وإن لم يوجدنا6 غيره وأثبت بإنقحل7 باب "إنفعل" وإن لم يحك هو غيره وأثبت بسخاخين8 "فُعَاعِيلا" وإن لم يأت بغيره. فإن قلت: فإن "سيدًا" مما يمكن أن يكون من باب ربح وديمة فهلا توقف9 عن الحكم بكون عينه ياء لأنه لا يأمن أن تكون واوًا قيل: هذا الذي تقوله إنما تدعي فيه ألا10 يؤمن أن يكون من الواو وأما الظاهر فهو ما تراه. ولسنا ندع حاضرًا له وجه من القياس لغائب مجوز ليس عليه دليل. فإن قيل: كثرة عين الفعل واوًا تقود11 إلى الحكم بذاك قيل: إنما يحكم بذاك مع عدم الظاهر فأما والظاهر معك فلا معدل عنه بك. لكن -لعمري-

- 
- 1 أي سيبويه، وكذلك قوله "حمل" يريد به أيضًا.
  - 2 في اللسان: "السود".
  - 3 المصدر المؤول فاعل "يلزم".
  - 4 أي سيبويه، وكذا فيما بعده.
  - 5 الكتاب 2/ 227.
  - 6 كذا في أ، ب، وفي ش، ج: "يوجد"، وفاعل "يوجد" هو سيبويه.
  - 7 الكتاب 2/ 317.
  - 8 الكتاب 2/ 320. ويقال: ماء سخاخين: حازه.
  - 9 أي سيبويه أيضًا.
  - 10 كذا في ش، ب. وفي أ: "أنه لا".
  - 11 كذا في عبارة اللسان، وفي أ، ب، ش: "يقود". والوجه ما أثبت.

(253/1)

---

إن لم يكن معك ظاهرًا احتجت إلى التعديل والحكم بالأليق، والحمل على الأكثر. وذلك إذا كانت العين ألفًا مجهولة فحينئذ ما تحتاج إلى تعديل الأمر فتحمل على الأكثر. فلذلك قال1 في ألف "آءة": إنها بدل من واو. وكذلك ينبغي أن تكون ألف "الراء" لضرب من النبت وكذلك ألف "الصاب" لضرب من الشجر. فأما ألا2 يجيء من ذلك اللفظ نظير فتعلل بغير نافع ولا مجد؛ ألا ترى أنك تجد من الأصول ما لم

يتجاوز 3 به موضع واحد كثيرًا. من ذلك في الثلاثي حوشب 4، وكوكب، ودودري 5، وأبنيم 6. فهذه ونحوها لا تفارق موضعًا واحدًا ومع ذلك فالزوائد فيها لا تفارقها. وعلى نحو مما جئنا به في "سيد" حمل سيبويه عيَّنًا 7، فأثبت به 8 "فيعلًا" مما عينه ياء وقد كان يمكن أن يكون "فوعلا" و "فعولا" من لفظ العين ومعناها ولو حكم بأحد هذين المثالين لحمل على مألوف غير منكور "ألا ترى أن فوعلا وفعولا" 9

---

1 كأنه يريد ما ورد في الكتاب 2/ 376، فقد ذكر الآية في كلمات لا يصاغ منها فعل لثقله. وذكر أن الفعل الذي كان يصاغ هو أوت، كفلت، وهذا يقضي بأن ألف آء في الأصل واوه والآء واحدة الآ، وهو ثمر شجر بعينه.

2 كذا في أ. وفي غيرها "ما لا".

3 أي لا توجد تلك الأصول في كلمة أخرى، فدودري لا يوجد أصولها وهي "ددر" في سوى هذا الكلمة؛ إذ لم يصغ العرب منها سواها. وقد سلك المؤلف في عداد هذا الضرب "حوشبا"؛ وكأنه لم يبلغ علمه "الحشيب" للثوب الغليظ، ولا "احتشب" القوم: تجمعوا ولا "أحشبه": أغضبه.

4 من معانيه العظيم البطن، وقد سمي به.

5 هو الذي يذهب ويحيى في غير حاجة. وألفه للتأنيث. فهو غير مصروف، وانظر الأشموني في مبحث ألف التأنيث.

6 هو اسم موضع، وقد ذكره سيبويه في أبنية المزيد من الأسماء 2/ 317، وانظر اللسان ومعجم ياقوت.

7 يقال: سقاء عين وعين -بفتح الياء المشددة وكسرهما- إذا رق فلم يمسك الماء. الكتاب 1/ 372.

8 كذا في أ. وفي ب: "فيه" وسقط هذا في ش.

9 ما بين القوسين في ش، ب. وفي أبعد "منكور": "لأنه لا مانع ... إلخ".

(254/1)

---

لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل كما يكون في الصحيح، وأما "فيعل" - بفتح العين - مما عينه معتلة فعزيز ثم لم يمنعه عزه ذلك أن حكم به على "عين" وعدل عن أن يحمل على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتل

العين كونه في الصحيحها 1. وهذا أيضاً مما يبصر كبقوة الأخذ بالظاهر عندهم وأنه  
مكن القدم راسيها في أنفسهم.  
وكذلك يوجب القياس فيما جاء من الممدود 2 لا يعرف له تصرف ولا مانع من الحكم  
بجعل همزته أصلاً فينبغي حينئذ أن يعتقد فيها أنها أصلية. وكذلك همزة "قساء" 3  
فالقياص يقتضي اعتقاد كونها أصلاً اللهم إلا أن يكون "قساء" هو "قسي" 4 في قوله  
5:

بجو من قسي ذفر الخزامى ... تداعى الجرياء به الحنينا 6

- 
- 1 كذا في أ، ب. وفي ش: "الصحيح".
  - 2 كذا في أ. وفي غيرها: "الممدودة" يريد الأسماء الممدودة.
  - 3 هو اسم جبل. وتراه مضموماً. وفي المقصور والممدود لابن ولاد 91: "وقال الفراء:  
قساء يضم أوله ويكسر. فإذا صممت لم تصرفه، وإذا كسرتة صرفته".
  - 4 هو موضع بالعالية كما في ياقوت. وقيل: هو جبل رمل من رمال الدهناء، كما في  
اللسان.
  - 5 هو ابن أحمركما في اللسان في "قساً" و"قساً"، وياقوت.
  - 6 "بجو" يروى "بجل". والهجلي: المطمئن من الأرض؛ والجرياء من الرياح: النكباء  
التي تجري بين الشمال والدبور، والخزامى نبت طيب الريح، وذفر الخزامى: ذكي رائحة  
هذا النبت. وقوله "تداعى". في اللسان في أكثر من موضع: "تهادى" وقوله "الحنينا"  
كذا في أ، وفي ش، ب: "حنينا". وفي ج: "الحينا" وكتب في هامشه: "الحين: شجر  
الدفلى"، وكأن المراد أن الجرياء تدعو الحنين، والحنين يدعوها، يصف طيب هذا  
الموضع ورقة هوائه. وانظر الكامل 6/ 190، والبيان 3/ 164.

(255/1)

---

فإن كان كذلك وجب أن يحكم بكون همزة "قساء" أنها بدل من حرف العلة الذي 1  
أبدلت منه ألف "قسي". وأن يكون ياء 2 أولى من أن يكون واوًا لما ذكرناه في كتابنا في  
شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكيت.  
فإن قلت: فلعل "قسي" هذا مبدل من "قساء" والهمزة فيه هي الأصل. قيل: هذا  
حمل على الشذوذ لأن إبدال الهمز شاذ والأول أقوى لأن إبدال حرف العلة همزة إذا

وقع طرفاً بعد ألف زائدة هو الباب.

وذكر محمد بن الحسن<sup>3</sup> "أروى" في باب "أرو" 4 فقلت لأبي علي: من أين له أن اللام واو وما يؤمنه أن تكون ياء فتكون من باب التقوى والرعوى؟ فجنح إلى ما نحن عليه: من الأخذ بالظاهر وهو القول.

فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانع. وأما حيوة والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه

---

1 كذا في ج. وفي بقية الأصول: "التي" وهو غير مناسب؛ إذ هو وصف لـ "حرف"، وكأنه روعي اكتسابه التانيث من المضاف إليه، أو أن الحرف يذكر ويؤنث، فروعي تأنيثه في وصفه، وروعي تذكيره في ضميره في "منه". وهو تكلف، فالوجه ما أثبت.

2 والوجه إذا أن يكتب بالياء كما أثبتناه وكما في اللسان "قسا"، وفي هامشه في التعليق على بيت ابن أحر: "أورده ابن سيده في الباني بهذا اللفظ"، وقد جعله ياقوت في معجم البلدان منقولاً من الفعل "قسا" من القسوة، فيكتب بالألف. وفي المقصور والممدود لابن ولاد 88: "قسا مقصور بكتب بالألف"، وأنشد بيت ابن أحر، ثم قال: "ويروى 'قسا' بالكسر، وحكاها الفراء".

3 هو ابن دريد صاحب الجمهرة. وقد ذكر المؤلف في "باب سقطات العلماء" من هذا الكتاب أن أستاذه أبا علي هم بقراءة الجمهرة على مؤلفها محمد بن الحسن. ويقول: "وكان أبو علي يقول: لما هممت بقراءة رسالة في هذا الكتاب على محمد بن الحسن قال لي: يا أبا علي لا تقرأ هذا الموضوع علي، فأنت أعلم به مني" وانظر اللسان "روى". وتذكر الأروى في المعاجم في "روى".

4 في أ، ج: "عرو"، وما أثبتناه هو الموافق لما يقضي به الرسم. وفي ش، ب: "عرو". وهو تحريف منشؤه الرسم "عرو" فظن أن الهمزة عين فوصلت بالراء.

(256/1)

---

ياء ولامه واو فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء لضرب من الاتساع مع استئصال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة. وإذا كانوا قد كرهوا تضعيف الياء مع الفصل حتى دعاهم ذلك إلى التغيير في حاحيت وهاهيت وعاعيت كان إبدال اللام في الحيوان -ليختلف الحرفان- أولى وأحجى.

فإن قلت: فهلا حملت الحيوان على ظاهره وإن لم يكن له نظير كما حملت سيِّداً على ظاهره وإن لم تعرف تركيب "س ي د" قيل: ما عينه ياء أكثر وما عينه ياء ولامه واو مفقود أصلاً من الكلام. فلهذا أثبتنا سيِّداً 1 ونفينا "ظاهر أمر" 2 الحيوان. وكذلك القول في نون عنتر وعنبر: ينبغي أن تكون أصلاً وإن كان قد جاء عنهم نحو عنيس وعنسل لأن أذنيك أخرجهما الاشتقاق. وأما عنتر وعنبر، وخنشلت وحنزقر 3، وحنبتر 3، ونحو ذلك فلا اشتقاق يحكم له بكون شيء منه زائداً فلا بد من القضية بكونه كله أصلاً. فاعرف ذلك واكتف به بإذن الله تعالى.

باب في مراتب الأشياء وتنزيلها تقديراً وحكماً لا زماناً ووقتاً:

هذا الموضع كثير الإيهام 4 لأكثر من يسمعه لا 5 حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم وفي باع بيع وفي طال طول وفي خاف ونام وهاب: خوف ونوم وهيب وفي شد شدد وفي استقام استقوم وفي يستعين يستعون،

---

1 كذا والمناسب: "س ي د".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "ظاهراً من".

3 "خنشلت" في أ، ويقال: خنشل الرجل: أسن وضعف، والحنزقر: القصير. والحنبر: الشدة.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "الإيهام" وما أثبتته هو الصواب. ومن كلامه بعد: "فهذا يوهم ...".

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "مالاً".

(257/1)

---

وفي يستعد يستعدد. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يدعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه – قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد وكذلك نوم جعفر وطول محمد وشدد أخوك يده واستعدد الأمير لعدوه وليس الأمر كذلك بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح 1 ولم يعمل لوجب أن يكون مجيئه "على ما ذكرنا" 2. فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر.

ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد "كما أنه عندنا مراد معتقد"3 إخراجها بعض ذلك مع الضرورة، على الحد الذي نتصوره نحن فيه. وذلك قوله:  
صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم4  
هذا يدل على أن أصل أقام أقوم وهو الذي نوميء نحن إليه وتنخيله فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه ولعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله.  
وكذلك قوله 5:  
أني أجود لأقوام وإن ضننوا

- 
- 1 يريد بالصحيح ما لم يحدث فيه تغيير، ومقابله ما حدث فيه تغيير، أو ما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه كما في عبارته. فشد ليس من الصحيح في هذا الموطن.
  - 2 كذا في ش، ب. وفي أ: "كذلك".
  - 3 هذه الزيادة في أ، ج. وقد سقطت في ش، ب.
  - 4 انظر الكلام على هذا البيت في ص 149 من هذا الجزء.
  - 5 انظر ص 17 من هذا الجزء.

(258/1)

---

فأنت تعلم بهذا أن أصل شلت يده شللت: أي لو جاء مجيء الصحيح لوجب فيه إظهار تضعيفه. وقد قال الفرزدق:  
ولو رضيت يداي بما وضنت ... لكان علي في القدر الخيار1  
"فأصل ضنت إذا ضننت بدلالة قوله: ضننوا".  
وكذلك قوله 2:  
تراه وقد فات الرماة كأنه ... أمام الكلاب مُصغي الخد أصلم3  
تعلم منه أن أصل قولك: هذا معطي زيد. معطي زيد.

- 
- 1 يقول ذلك في امرأته نوار وكان طلقها ثم تبعها نفسه وندم على طلاقها، وأفرد الضمير في ضنت وهو يعود على اليدين لما كانتا متلازمتين. يقول: لو بقيت نوار مدى لظللت الكا أمرها فكان علي أن أختار في المقدر لها عن الإمساك أو التسريح، ولكنها

أفلتت من يدي، فليس لي عليها خيار. وقد أورد أبو العباس في الكامل قصة الفرزدق، وذكر أبياتا فيها هذا البيت برواية أخرى وهي:

ولو أني ملكت يدي ونفسي ... لكان علي للقدر الخيار

وكذا أورده بهذه الرواية المرزوقي في الأزمنة والأمكنة وقال: المعنى: لو ملكت أمري

لكان علي أن أختار للقدر، ولم يكن علي القدر أن يختار لي. وانظر الكامل 2 / 84

ومعجم الأدباء في ترجمة المازني 7 / 126 طبعة الحلبي.

2 هو أبو خراش. وهو من قصيدة مطلعها البيت:

رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع

وانظر ص 58، من هذا الجزء.

3 الضمير في "تراه" يرجع إلى تيس الربل -وهو الظبي- المذكور في قوله قبل:

فوالله ما ربداء أو علج عانة ... أنب وما إن تيس ربل مصمم

وأصلم: مقطوع الأذنين. يقول: إن هذا الظبي في عدوه الشديد يميل خده وبصغيه،

ويخفض أذنيه فكأنه أصلم: قطعت أذناه. وقد قرأ ابن جني "مصغى الخد" برفع

"مصغى" خبراً لـ "كأنه". والذي في تعليقات ديوان الهذليين 4 / 143 أنه بالنصب على

الحالية. وعلى ذلك لا يأتي ما يريد ابن جني الاستشهاد به.

(259/1)

---

ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي<sup>1</sup> أنها أصول مرفوضة لا يعتد<sup>2</sup> أنها

قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا

يطوع النطق به لتعذره. وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو

سما وقضاء. ألا ترى أن الأصل سماؤ وقضائي، فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف

زائدة قلبتا ألفين فصار التقدير بهما إلى سما وقضيا فلما التقت الألفان تحركت الثانية

"منهما" 3 فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سما وقضاء. أفلا تعلم أن أحد ما قدرته -

وهو التقاء الألفين- لا قدرة لأحد على النطق به.

" وكذلك" 4 ما نتصوره وننبه عليه أبداً من تقدير "مفعول" مما عينه أحد حرفي العلة

وذلك نحو مبيع ومكيل ومقول ومصوغ ألا تعلم أن الأصل مبيوع، ومكيول ومقوول

ومصووغ فنقلت الضمة من العين إلى الفاء فسكنت، ووو 5 مفعول بعدها ساكنة

فحذفت إحداها -على الخلاف فيهما- لالتقاء الساكنين. فهذا جمع لهما تقديرًا



وحكمًا. فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا.  
واعلم مع هذا أن بعض ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من  
حاله -وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول- وذلك  
اللغتان تختلف فيهما القيلتان كالحجازية والتميمية ألا ترى أنا نقول في الأمر من  
المضاعف في التميمية - نحو شُدَّ وضَنَّ وفرَّ واستَعَدَّ واصطَبَّ6

---

1 كذا بالنون في أ، ب. وفي ش: "تدعى" بالتاء.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "نعتقد".

3 زيادة في ش، ب خلت منها أ.

4 كذا في أ، ج: وفي ش، ب: "فكذلك".

5 كذا في أ. وفي ش، ب سقطت الواو.

6 يقال: اصطب من القرية ماء: صبه منها ليشربه.

(260/1)

---

يا رجل، واطمئن يا غلام: إن الأصل اشُدَّ، واضنن، وافرر، واستعِدَّ، واصطَبَّ  
واطمأنن ومع هذا فهكذا1 لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القدمى. ويؤكد ذلك  
قول الله سبحانه: {فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ} أصله2 استطاعوا فحذفت التاء لكثرة  
الاستعمال ولقرب التاء من الطاء وهذا الأصل مستعمل ألا ترى أن عقيبه قوله تعالى  
{وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا} . وفيه لغة أخرى؛ وهي: استعت بحذف الطاء كحذف التاء  
ولغة ثالثة: أسطعت بقطع الهمزة مفتوحة ولغة رابعة: أستعت مقطوعة الهمزة مفتوحة  
أيضًا. فتلك خمس لغات: استطعت واسطعت واستعت وأسطعت وأستعت. وروينا بيت  
الجران3:

وفيك إذا لاقيتنا عجرفية ... مرارًا فما نستيع من يتعجرف4

بضم حرف المضارعة وبالتاء.

ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو مبيع ومخيطة ورجل مدين من الدين.  
فهذا كله مغير. وأصله مبيوع ومديون ومخيوط، فغير على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم  
-على ما حكاه أبو عثمان5 عن الأصمعي- يتمون مفعولا من الياء فيقولون: مخيوط  
ومكيول؛ قال6:

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "فكذا".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "وأصله".

3 هو جران العود النميري، وهذا لقبه. واسمه عامر بن الحارث بن كلفة.

4 هذا من قول من يتغزل فيها له. تقول: إنك تلقانا بالجفاء، وهذا شديد علينا يصف مكانته عندها، والعجرفة: الجفوة في الكلام. والبيت من قصيدة له طويلة. وانظر الديوان 17.

5 عبارة المازني في تصريفه 260 نسخة التيمورية: "وبنو تميم -فيما زعم علماؤنا- يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: مبيوع ومسيور به، وفي ص 263 بعد أن أورد من الشواهد "مطيوبة" و"مغيوم" يقول: "أخبرني أبو زيد أن تميما تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه، ترى أن أبا عثمان لم يرو هذه اللغة عن الأصمعي. بلى روى الشاهد الآتي عن الأصمعي، وهو الذي فيه "مطيوبة" على ما يأتي في الكلام على الشواهد الآتية.

6 هو العباس بن مرداس السلمي يخاطب كليب بن عيممة السلمي في قصة جرت بينهما. وانظر شرح شواهد الشافعية للبغدادى 387.

(261/1)

---

قد كان قومك يزعمونك سيِّداً ... وإخال أنك سيد معيون<sup>1</sup>

وأنشد أبو عمرو بن العلاء 2:

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يوم رذاذٍ عليه الدجن مغيوم<sup>3</sup>

ويروى: يومٌ رذاذٌ.

وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو وأخرجوا مفعولا منها على أصله وإن كان "أثقل منه

من" 4 الياء. وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه.

وأنشدوا فيه:

والمسك في 5 عنبره مدووف

ولهذا نظائر كثيرة؛ إلا أن هذا سمتها وطريقها 6.

فقد ثبت بذلك أن هذه الأصول المومأ إليها على أضرب:

منها ما لا يمكن النطق به أصلاً؛ نحو ما اجتمع فيه ساكنان؛ كسماء، ومبيع، ومصوغ، ونحو ذلك.

- 
- 1 معيون: مصاب بالعين. ويروى: مغبون من قولهم: غبن على قلبه أي غطي عليه؛ فيكون الأصل: مغبون عليه؛ وجرى فيه الحذف والإيصال. وانظر المصدر السابق.
  - 2 في تصريح المازني مع شرحه المنصف 1/ 263 نسخة تيمور: قال أبو عثمان: وسمعت الأصمعي يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء، يقول: سمعت في شعر العرب: وكأنها تفاحة مطبوبة
  - 3 صدره:

حتى تذكر بيضات وهيجه

وهو في وصف الظليم. وهو من قصيدة طويلة مفضلية.

- 4 كذا في أ. وفي ب: "يقل منه في" وفي ش: "يقل في" وفي ج: "أنقل من".
- 5 كذا في ش، ب. وفي أ: "من". وانظر ص 99 من هذا الجزء في التعليقة 8.
- 6 كذا في أ. وفي ش: "طريقتها".

(262/1)

---

ومنها ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه وإطراحه إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلاً على أولية حاله كقولهم: لححت عينه وألّل السقاء إذا تغيرت ربحه وكقوله 1:

لا بارك الله في الغواني هل ... يصبحن إلا لهن مطّلب

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر وموقن والواو في نحو ميزان وميعاد وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاءه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء أو دالًا أو ذالًا أو زايًا على أصله وامتناعهم من تصحيح الياء والواو إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عيين 2. فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراهًا للكلفة فيه وإن كان النطق به ممكنًا غير متعذر.

وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه -أظنه- 3 عن خلف الأحمر: قال: يقال التقطت النوى، واشتقطته 4، واضتقطته 5. فصحح تاء افتعل وفاءه ضاد ونظائره -مما يمكن

النطق به إلا أنه رفض استثقلاً له - كثيرة. قال أبو الفتح: ينبغي

- 1 هو ابن قيس الرقيات. وانظر المفصل في مبحث "الواو والياء لا مين" في أواخر الكتاب، والكتاب 2/ 59، والمختسب في سورة البقرة، والديوان 68. ورواية الديوان: "في الغواني قما" بسكون الياء، ولا شاهد فيه. وفي شرح السكري: "روى الخليل: "في الغواني هل" جعل مثل الضوارب، أخرج ذوات الياء مخرج التمام فأعربه".
- 2 يقصد بذلك الاحتراز عن نحو سأل ورأس.
- 3 جزم بأنه عن خلف في مواطن أخرى من هذا الكتاب. وانظر "باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع" فيما يأتي.
- 4 كذا في أوج. وفي ش، ب: "استقطته". وهو تحريف.
- 5 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "اصطفته". وهو تحريف.

(263/1)

أن تكون الضاد في اضطقطت بدلا من شين اشتقطت فلذلك ظهرت كما تصح التاء مع الشين. ونظيره قوله 1:

مال إلى أرطاة حقف فالطجع 2

اللام بدل من الضاد، فلذلك أقرت الطاء بدلا من التاء، وجعل ذلك دليلا على البدل.

ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه. وذلك نحو "أن" مع الفعل إذا كان جواباً للأمر والنهي وتلك الأماكن السبعة نحو اذهب فيذهب معك {لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ} وذلك أنهم عوضوا من "أن" الناصبة حرف العطف "وكذلك" 3 قولهم: لا يسعني شيء ويعجز عنك وقوله 4:

..... إنما ... نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا 5

1 ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حبة الأسدي. انظر شواهد الشافية للبغدادي 216.

2 قبله:

يا رب أباز من المفرد صدع ... تقبض الذئب إليه واجتمع

لما رأى أن لا دعه ولا شبع

والأباز يريد به الظبي، والأباز: الوثاب، والصدع: الخفيف اللحم، والعفر من الأطباء: التي تعطو ألوانها حمرة. وقوله: "لما رأى" أي الذئب. وقوله "تقبض" أي جمع قوائمه ليثب على الظبي، يريد أنه لما رأى أنه لا يدرك الظبي فيشبع من لحمه، وأنه قد تعب في طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها. والرجز في شواهد الإصلاح، وفي شرح ابن السيرافي لشواهد في الورقة 90 ب. وانظر ص 64 من هذا الجزء.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "فكذلك".

4 هو امرؤ القيس بن حجر.

5 صدره:

فقلت له لا تبك عينك ...

وانظر الديوان.

(264/1)

صارت أو "والواو" 1 فيه عوضاً من "أن" وكذلك الواو التي تحذف "معها رب" 2 في أكثر الأمر نحو قوله 3:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق 4

غير أن الجر لرب لا للواو، كما أن النصب في الفعل إنما هو لأن المضمر، لا للفاء ولا للواو ولا "لأو".

ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره مصدراً كان أو غيره؛ نحو ضرباً زيداً وشتماً عمراً. وكذلك دونك زيداً وعندك جعفرًا، ونحو ذلك: من الأسماء المسمى بما الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب.

ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة نحو قولك إذا رأيت قادمًا: خير مقدم أي قدمت خير مقدم. فنابت 5 الحال المشاهدة مناب الفعل

الناصب. وكذلك قولك للرجل يهوي بالسيف ليضرب به: عمرًا وللرامي للهدف إذا أرسل النزع فسمعت صوتاً القرطاس والله: أي اضرب عمرًا، وأصاب القرطاس.

فهذا ونحوه لم يرفض ناصبه لثقله بل لأن ما ناب عنه جار عندهم مجراه ومؤد تأديته. وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم "بالتعاقب" من هذا النحو ما فيه كاف بإذن الله تعالى.

- 
- 1 كذا في ش، وب. وفي أ "صارت الواو فيه عوضاً" وفي ج: "صارت هذه الحروف".
  - 2 كذا في ج. وفي أ، ب، ش: "مع رب" ولا يستقيم الكلام مع هذا.
  - 3 هو رؤية بن العجاج.
  - 4 هو مطلع أرجوزة. وبعده:
  - مشتبه الأعلام لماع الخفق
  - وانظر الخزانة 1/ 38.
  - 5 كذلك في ج. وفي أ، ب، ش: "ونابت".

(265/1)

---

باب في فرق 1 بين البديل 2 والعوض 3:

جماع ما في هذا أن البديل أشبه بالمبديل منه من العوض بالمعوض منه " وإنما يقع البديل في موضع المبدال منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الألف من قام: إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها: إنها عوض منها وكذلك يقال في واو جُؤن وياء مِير: إنها بدل للتخفيف من همزة جُؤن 3 ومتر ولا تقول: إنها عوض منها. وكذلك تقول في لام غاز وداع: إنها بدل من الواو ولا تقول: إنها عوض منها. وتقول في العوض: إن التاء في عدة، وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول: إنها بدل من منها. فإن قلت: ذاك فما أقله! وهو تجوز في العبارة. وسنذكر لم ذلك. وتقول في ميم " اللهم": إنها عوض من " يا" في أوله ولا تقول: بدل. وتقول في تاء زنادقة: إنها عوض 4 من ياء زناديق ولا تقول: بدل. وتقول في ياء "أينق": إنها عوض من عين "أنوق" فيمن جعلها أيفل ومن جعلها عيناً مقدمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو.

فالبديل أعم تصرفاً من العوض. فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً. وينبغي أن تعلم أن العوض من لفظ "عَوْضُ" -وهو الدهر- ومعناه؛ قال الأعشى 5:

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما ... بأسحم داج عوض لا نتفرق 6

والتقوُّهما أن الدهر إنما هو مرور الليل والنهار وتصرم أجزائهما فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه. فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول.

فهذا كان العوض أشد مخالفة للمعوض منه من البديل.

وقد ذكرت في موضع من كلامي مفرد اشتقاق أسماء الدهر والزمان وتقصيته هناك.

وأُتيَتْ أيضاً في كتابي الموسوم بـ "التعاقب" على كثير من هذا الباب ونهجت الطريق إلى ما أذكره بما نهت به عليه.

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "الفرق".

2 كذا في أ. وفي ب، ش: "البدل والمبدل منه والعوض المعوض منه".

3 "جؤن" جمع جؤنة بالضم. وهي سلة مستديرة مغطاة أدماء. تكون مع العطارين. و"سئر" جمع سرة. بالكسر وهي الذحل والعداوة.

4 قال ابن جني في كتاب التعاقب "فإن قلت: فلعل الهاء في "زنادقة" و"جحاحجة" لتأنيث الجمع، كهاء ملائكة وصياقلة، فلا تكون عوضاً، قلنا: لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل؛ إنما جاءت في مثال مفاعلة، نحو ملائكة" من أشباه السيوطي 136 /1.

5 كذا في ش، ب. وسقط "الأعشى" في أ.

6 قبله:

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة ... إلى ضوء نار في يفاع تحرق  
تشب لمقرورين يصطليانها ... وبات على النار الندى والخلق  
وهو من قصيدته التي مطلعها:

أرقت وما هذا السهاد المؤرق ... وما بي من سقم وما بي معشوق  
انظر ديوان الأعشى طبع أوروبا 145 والخزانة 3/ 209 و"ليان" بالتونين، و"ثدي"  
روي بالجر على البدلية، والنصب على تقدير "أعني"، أو غيره. وانظر الخزانة في الموطن  
السابق.

(266/1)

---

باب في 1 الاستغناء بالشيء عن الشيء:

قال سيبويه: واعلم<sup>2</sup> أن العرب قد تستغني بالشيء "عن الشيء"<sup>3</sup> حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة.

فمن ذلك استغناؤهم بترك عن "ودع" و "وذر". فأما قراءة بعضهم "ما ودّعك ربك وما قلى" وقول أبي الأسود<sup>4</sup> "حتى ودّعه" فلغة شاذة وقد تقدم القول<sup>5</sup> عليها.

---

- 1 كذا في أ. وسقط هذا الحرف في ش، ب.
- 2 كذا في ش، ب. وسقط حرف العطف في أ.
- 3 كذا في أ، ب. وسقط هذا في ش. وانظر في هذا 2 / 191، 251 من الكتاب.
- 4 الصواب أنه قول أنيس بن زنيم في عبيد الله بن زياد. وهالك البيت بتمامه:  
سل أميري ما الذي غيره ... عن وصالي اليوم حتى ودعه  
وفي الحماسة البصرية نسبته إلى عبد الله بن كريز. وانظر الخزانة 3 / 121.
- 5 انظر ص 100 من هذا الجزء.

(267/1)

---

ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح ويشبهه عن مثبته وعليه  
جاء مشابهه وبليلة عن ليلاة وعليها جاءت ليال وعلى أن ابن الأعرابي قد أنشد:  
في كل يوم ما وكل ليلاه ... حتى يقول كل راء إذا 1 راه  
يا ويجه من جمل ما أشقاه

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة. وكذلك استغنوا بذكر عن مذكر أو مذكر وعليه  
جاء مذاكير. وكذلك استغنوا بـ"أينق" عن أن يأتوا به والعين في موضعها فالزموه القلب  
أو الإبدال فلم يقولوا "أنوق" إلا في شيء شاذ حكاه الفراء. وكذلك 1 استغنوا بقسي  
عن قروس فلم يأت إلا مقلوبًا. ومن ذلك استغنواهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو  
قولهم أرجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة. وكذلك شسوع: لم يأتوا فيه بجمع القلة. وكذلك  
أيام: لم يستعملوا فيه جمع الكثرة. فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة أنشد الأصمعي:  
مذمة الأجوار والحقوق 3

وذكره أيضًا ابن الأعرابي فيما أحسب. فأما دراهم، ودنانير، ونحو ذلك - من الرباعي  
وما ألحق به - فلا سبيل فيه إلى جمع القلة. وكذلك 4 اليد التي هي العضو قالوا فيها أيد  
البتة. فأما أياد فتكسير أيد لا تكسير يد وعلى أن "أياد" أكثر ما تستعمل في النعم لا  
في الأعضاء. وقد جاءت أيضًا فيها أنشد أبو الخطاب:  
ساءها ما تأملت في أيادي ... لنا وإشناقها إلى الأعناق 5

---

1 ثبت لفظ "إذ" في أ، ج. وسقط في ش، ب.

2 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "فكذلك".



3 "مذمة" كذا بالمعجمة في ش، ج. وفي أ: "مذمة" بالمهملة.

4 كذا في أ، وفي ش، ب: "فكذلك".

5 نسبة في اللسان في "شئ" إلى عدي -وهو عدي بن زيد كما في التاج والسيرافي في

شرح سيوييه- وكان يبدو لي أنه عدي المهلهل من قصيدته التي يقول فيها:

طفلة ما أبنة المحلل هيفا ... ء لعوب لذيدة في العناق

وانظر الأغاني 5/ 54 طبع الدار، حتى رأيت في قصيدة عدي بن زيد في الأغاني 2/

116. وإشتاقها إلى الأعناق رفعها إلى العنق بالغل. يذكر أنه كان الغل في يده مرفوعة

إلى عنقه وكان كذلك في جمع من أصحابه فسأها ذلك. وانظر الخزانة 3/ 348.

(268/1)

وأنشد أبو زيد 1:

أما واحدًا فكفك مثلي ... فمن ليد تطاوحها الأيادي

ومن أبيات 3 المعاني في ذلك "قوله" 4:

ومستامة تستام وهي رخيصة ... تباع بساحات الأيادي وتمسح 5

"مستامة" يعني أرضًا تسوم فيها الإبل، من السير 6 لا من السوم الذي هو البيع و

"تباع" أي تم في الإبل أبواعها وأيديها و "تمسح" من المسح وهو القطع من قول

الله تبارك وتعالى: {فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ} وقال العجاج:

وخطرت فيه الأيادي وخطر ... رأيي إذا أورده الطعن صدر 7

1 انظر نواتره ص 56، وقد نسبته إلى نفع: رجل من عبد شمس جاهلي.

2 ورد في اللسان في طوح وفي "يدي". وفيه: "أيادي" وما هنا في النواتر. وتطارحها:

تراميتها يقول: إني أكفيك واحدًا يعدو عليك. فأما إذا رامتك أياد فلا طاقة لي بذلك.

3 أبيات المعاني: ما يخالف ظاهره باطنه، فهي ما فيها تعمية والغاز عن المراد. وانظر

شفاء الغليل "حرف الألف". وقد ألف في أبيات المعاني كتب، أشهر ما طبع منها كتاب

المعاني الكبير لابن قتيبة. وقد طبع في الهند. وانظر أيضًا الخزانة 3/ 81.

4 زيادة في أ.

5 نسب هذا البيت في اللسان "مسح، وباع، وسام" إلى ذي الرمة، ويبدو أن هذا

اشتباه، سببه أنه على روي قصيدة لذي الرمة أولها:

أمنزلي ميّ سلام عليكما ... على النأي والنائي يود وينصح  
وليس هذا البيت في القصيدة. وقد أورده جامع الديوان المطبوع في أوروبا في ذيل  
الديوان في المفردات التي حملت على ذي الرمة.  
6 كذا في اللسان "بوع"، وهو يريد: من السوم الذي هو السير، يقال: سامت الناقة:  
مرت سريعة، وكذا الريح. وفي اللسان "سوم": "من السوم الذي هو الرعي".  
7 جاء هذا في الكتاب 1/ 189 والرواية فيه:  
وخطرت أيدي الكملة وخطر  
وهو من أرجوزة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر. وقبله.  
أليس يمشي قدما إذا اذكر ... ما وعد الصابر في اليوم اصطر  
إذ لقح اليوم العماس واقمطر  
واليوم العماس: الشديد، يريد يوم الحرب. واقمطر: صعب واشتد. والراي: جمع راية.  
يقول إنه يدخل الحرب قدما غير هباب، يبتغي ما وعد الله الصابرين في الجهاد. وقوله:  
خطرت أيدي الكمة أي تحركت أيديهم في القتال، وخطرت الرايات يوردها الطعن  
فتصدر راويات بدم الأعداء. وقد جاء الشاهد في ديوان الأعشى المطبوع في أوروبا  
فيما حمل على الأعشى ميمون بن قيس.

(269/1)

وقال الراجز 1:

كأنه بالصحصحان الأنجل ... قطن سخام بأيادي غزل<sup>2</sup>  
ومن ذلك استغناؤهم بقولهم: ما أجود جوابه عن "هو أفعل منك 3" من الجواب. فأما  
قولهم: ما أشد سواده وبياضه وعوره وحوله فما لا بد منه. ومنه أيضا استغناؤهم باشتد  
وافتقر عن قولهم: فقر وشد. وعليه جاء فقير. فأما شد فحكاه أبو زيد في المصادر ولم  
يحكها سيبويه. ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجردا من الزيادة بما استعمل منه حاملا  
للزيادة وهو صدر صالح من اللغة. وذلك قولهم "حوشب 4" هذا لم يستعمل منه  
"حشب" عارية من الواو الزائدة ومثله "كوكب" ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام "حشب"  
"حشب" عاريا من الزيادة ولا "ككب" ومنه قولهم "دودري" لأننا لا نعرف "ددر"  
ومثله كثير في ذوات الأربعة 5. وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة. فمن الأربعة  
فلنقس 6، وصرنفخ 7، وسميدع 8، وعميثل 9، وسرومط 10، وجحجي 11،

وقسقت 12، وقسحت 13، وهرشف 14. ومن

- 
- 1 هو جندل بن المثنى الطهوي كما في اللسان في "سحم".
  - 2 هذا في وصف سراب ذكره في قوله قبله:  
والآل في كل مراد هو جل  
فقوله "كأنه" أي الآل. والصحصحان: ما استوى من الأرض. والأنجل: الواسع.  
والسخام من القطن: اللين.
  - 3 يبدو أن الكلام سقطا والأصل فيه:  
"استغناؤهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه، ويقولهم: أنت أجود جوابا عن  
هو أفعل منك من الجواب".
  - 4 انظر في حوشب وما بعده ص 254 من هذا الجزء.
  - 5 كذا في أ، ب، ج. وفي ش "الأربع".
  - 6 هو البخيل الرديء.
  - 7 هو الصياح.
  - 8 هو السيد الكريم.
  - 9 من معانيه النشيط.
  - 10 هو الجمل الطويل.
  - 11 حي من الأنصار.
  - 12 هو الضخم.
  - 13 وهو الضخم أيضا.
  - 14 من معانيه الكبير المهزول والعجوز المسنة.

(270/1)

---

ذوات الخمسة جعقليق 1، وحنبريت 1، ودرديس، وعضرفوط 1، وقرطبوس 1،  
وقرعلانة 2، وفنجليس 3. فأما عرطليل 4 -وهو رباعي- فقد استعمل بغير زيادة قال  
أبو النجم:  
في سرطم هادٍ وعنقٍ عرطل 5  
وكذلك خنشليل ألا ترى إلى قولهم: خنشلت المرأة والفرس إذا أسنت وكذلك عنتريس

ألا ترى أنه من العترة وهي الشدة. فأما قنْفَر 6 فإن النون فيه زائدة. وقد حذفت -  
لعمرى- في قولهم: امرأة قفاخرية إذا كانت فائقة في معناها غير أنك وإن كنت قد  
حذفت النون فإنك قد صرت إلى زيادة أخرى خلفتها وشغلت الأصل شغلها وهي  
الألف وياء الإضافة. فأما تاء التأنيث فغير معتدة. وأما حيزبون 7 فرباعي لزمته زيادة  
الواو. فإن قلت: فهلا جعلته ثلاثيًا من لفظ "الحزب"؟ قيل يفسد هذا أن النون في  
موضع زاي عيضموز 7، فيجب لذلك أن تكون أصلًا كجيم "خيسفوج" 8 وأما  
"عريقصان" 9 فتناوبته زيادتان وهما الياء في عريقصان والنون في "عرنقصان" كلاهما  
يقال 10 بالنون

---

1 انظر ص 237 من هذا الجزء.

2 هي دويبة عريضة عظيمة البطن.

3 هي الكمرة العظيمة.

4 هو الطويل.

5 قبله:

يأوي إلى ملط له وكلكل

وهو في وصف بعير السانية الذي يستقي عليه. والملط جمع ملاط وهو الجنب،  
والسرطم: الطويل، والهادي "العنق، ويكون قوله: "وعنق هرطل" من عطف المرادف.  
والرواية في الطرائف الأدبية:

وكاهل ضخم وعنق عرطل

6 هو النار الناعم الضخم الجثة.

7 هي العجوز.

8 هو حب القطن والخشب البالي.

9 هو من النبات.

10 كذا في ش، ب. وفي أ: "يقالان".

(271/1)

---

والياء. وأما "عزويت" 1 فمن لفظ "عزوت" لأنه "فعليت" والواو لام. وأما "قنديل"  
فكذلك أيضًا ألا ترى إلى قول العجلي 2:

### رُكِبَ فِي ضَخَمِ الذَّفَارِيِّ قَنْدَلٌ 3

وأما عَندَى 4 فتناهيته الزوائد. وذلك أنهم قد قالوا فيه: عِلْوْدٌ وَعِلَادِي وَعَندَى وَعَندَى ألا تراه غير منفك من الزيادة.  
ولزوم الزيادة لما لزمته من الأصول يضعف 5 تحقير الترخيم؛ لأن فيه حذفًا للزوائد.  
وبإزاء ذلك ما حذف من الأصول كلام يد ودم وأب وأخ وعين سهٍ ومذ وفاء عدة وزنة وناس والله في أقوى قولي 6 سيبويه. فإذا جاز حذف الأصول فيما أرينا وغيره كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أحجى وأحرى.  
وأجاز أبو الحسن أظننت زيدًا عمرًا عاقلًا ونحو ذلك وامتنع منه أبو عثمان وقال:  
استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلًا.  
ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين وبأثنين عن واحدتين وبستة عن ثلاثين وبعشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرين ونحو ذلك.

---

1 انظر ص 198 من هذا الجزء.

2 هو أبو النجم.

3 صدره كما في اللسان "قندل":

هدي بنا كل نيف عندل

يهدي: يتقدم. والنيف يريد جملا طويلا في ارتفاع، والعندل: الطويل، والقندل: العظيم الرأس. وفي الطرائف الأدبية ركب الشطر الشاهد مع غير الشطر السابق.

4 هو البعير الضخم الشديد.

5 انظر ص 237 من هذا الجزء.

6 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "قول" وانظر في هذا ص 237 من هذا الجزء.

(272/1)

---

### باب في عكس التقدير:

هذا موضع من العربية غريب. وذلك أن تعتقد في أمر من الأمور حكما ما وقتما ثم

تحوّر 1 في ذلك الشيء عينه في وقت آخر فتعتقد فيه حكما آخر.

من ذلك الحكاية عن أبي عبيدة 2. وهو قوله: ما رأيت أطرف 3 من أمر النحويين؛

يقولون: إن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث وهم يقولون "علقة" وقد قال

العجاج:

فكر في علقي وفي مكور4

يريد أبو عبيدة أنه قال: "في علقي" فلم يصرف التأنيث ثم قالوا مع هذا "علقة" أي فألحقوا تاء التأنيث ألفه. قال أبو عثمان 5: كان أبو عبيدة أجفى من أن يعرف هذا. وذلك أن من قال "علقة" فالألف عنده للإلحاق بباب جعفر كآلف "أرطى" فإذا نزع الهاء أحال اعتقاده الأول عما كان عليه وجعل الألف للتأنيث فيما بعد فيجعلها للإلحاق مع تاء التأنيث وللتأنيث إذا فقد التاء. ولهذا نظائر. هي قولهم 6: بُهمي 7 وبُهماء 8 وشكاعة، وباقلي وباقلاء ونقاوى 9، ونقاواة،

---

1 أي ترجع. وهو هكذا في أ، ب. وفي ج: "تجوز" وكذا هو في ش فيما يبدو للقارئ، وهو تحريف.

2 كذا في الأصول ما عدا ش ففيها: "عبيد" وهو خطأ وما أثبت هو الصواب.

3 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "أظرف".

4 هذا في وصف الثور الوحشي الذي شبه به ناقته. ويروى: "فحط" بدل "فكر"

ويروى أيضا بدلها "يستن" أي يرعى في العلقى وفي المكور، وهي جمع مكر -

كضرب - وهو ضرب من النبات، كالعلقى. وانظر أراجيز العرب 92 وديوان العجاج والكتاب 2/ 9 وشرح شاهد الشافية للبغدادى 417.

5 انظر الكشف في سورة المؤمن عند قوله تعالى: {يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ} والجار بردي على الشافية 315.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "هو".

7 هو ضرب من النبات من خير المراعي. ولا يثبت سيبويه بمائة ألف بهمى عنده للتأنيث وانظر الكتاب 2/ 9.

8 من دق النبات يتداوى بها.

9 ضرب من النبات له زهر أحمر. وقوله: "نقاوى ونقاواة" بالنون كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "تفاوى وتقاواة". وهو تحريف.

وسمان<sup>1</sup> وسمانة. ومثل ذلك من الممدود قولهم: طرفاء وطرفاء وقصباء وقصباء وحلفاء وحلفاء وباقلاء وباقلاء. فمن قال: "طرفاء" فالهمزة عنده للتأنيث ومن قال: "طرفاء" فالتاء عنده للتأنيث وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث. وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزة مرتجلة غير منقلبة لأنها إذا كانت منقلبة في هذا المثال فإنها عن ألف التأنيث لا غير نحو صحراء وصلفاء<sup>2</sup>، وخبراء<sup>3</sup>، والحرشاء<sup>4</sup>. وقد يجوز أن تكون منقلبة عن حرف لغير الإلحاق فتكون -في الانقلاب لا في الإلحاق- كألف علباء وحرباء. وهذا مما يؤكد عندك حال الهاء ألا ترى أنها إذا لحقت اعتقدت فيما قبلها حكمًا ما فإن لم تلحق حار<sup>5</sup> الحكم إلى غيره. ونحو<sup>6</sup> منه قولهم: الصفة<sup>7</sup>، والصفن، والرضاع<sup>8</sup>، والرضاعة وهو صفو الشيء وصفوته<sup>9</sup>، وله نظائر قد ذكرت ومنه البرك<sup>10</sup>، والبركة للصدر.

ومن ذلك قولنا: كان<sup>11</sup> يقوم زيد ونحن نعتقد رفع "زيد" بـ "كان" ويكون "يقوم" خبرًا مقدمًا عليه. فإن قيل: ألا تعلم أن "كان" إنما تدخل على الكلام الذي كان قبلها

---

1 هو ضرب من الطيور.

2 هي المكان الغليظ الجلد.

3 هو القاع ينبت السدر.

4 يقال أفعى حرشاء: خشنة الجلد.

5 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "جاز".

6 يريد أن هذه الكلمات فيها مذكر ومؤنث ومدلولهما واحد. فالصفة مؤنث والصفن مذكر، فهذا كعلقى: يكون مؤنثا فيمنع الصرف، ومذكرا فيصرف، والمعنى واحد.

7 هي وءاء الخصية، وكذلك الصفن بسكون الفاء وفتحها. وقد ضبط "الصفن" في أبفتح الفاء.

8 بفتح الراء وكسرها في الرضاع والرضاعة.

9 بتثنيث الصاد.

10 البرك بالفتح والبركة بالكسر. وكلاهما صدر البعير.

11 من النحو بين لا يجيز هذه المسألة ويجعل المنع عاما ويقول أبو حيان في البحر 5/

109: "مسألة كان يقوم زيد على أن زيد اسم كان فيها خلاف والصحيح المنع" وقد

حمل المجيز لها قوله تعالى في آخر سورة التوبة "من بعدما كاد تزيغ قلوب فريق منهم"،

بقراءة تزيغ بالتاء على أن "قلوب" اسم كاد وجملة "تزيغ" الخبر، ويرى من يمنع ذلك أن

في كاد ضمير الشأن. وانظر الهمع 1/ 118.

مبتدأ وخبراً، وأنت إذا قلت: يقوم زيد فإنما الكلام من فعل وفاعل فكيف ذلك فالجواب أنه لا يمتنع أن يعتقد مع "كان" في قولنا: كان يقوم زيد أن زيداً مرتفع به "كان"، وأن "يقوم" مقدم عن موضعه فإذا حذف "كان" زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو "يقوم" فصار بعد "زيد" كما أن ألف "علقة" للإلحاق، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير فصارت للتأنيث حتى قال:

فكر في علقى وفي مكور

على ذا تأوله أبو عثمان: ولم يحمل على أنهما لغتان. وأظنه إنما ذهب إلى ذلك لما رآه قد كثرت نظائره؛ نحو سمانى وسمانة وشكاعى وشكاعة وبهمى وبهامة. فألف "بهمى" للتأنيث وألف "بهامة" زيادة لغير الإلحاق كألف قبعرى وضبغطرى. ويجوز أن تكون للإلحاق بجخدب على قياس قول أبي الحسن الأخفش إلا أنه إلحاق اختص مع التأنيث ألا ترى أن أحداً لا ينون "بهمى" فعلى ذلك يكون الحكم على قولنا: كان يقوم زيد ونحن نعتقد أن زيداً مرفوع بكان.

ومن ذلك ما نعتقد في همزاء حمراء وصفراء ونحوهما أنهما 1 للتأنيث، فإن ركبت الاسم مع آخر قبله، حرت 2 عن ذلك الاستشعار والتقدير فيها واعتقدت غيره. وذلك أن تركب 3 مع "حمراء" اسماً قبلها فتجعلهما جميعاً كاسم واحد فتصرف 4 "حمراء" حينئذ. وذلك قولك: هذا دار حمراء ورأيت دار حمراء ومررت

1 يريد همزة حمراء وصفراء، وهمزة نحوهما، ولو أفرد لكان أجود.

2 أي رجعت.

3 يريد التركيب المزجي.

4 يريد أنها لا تلزم منع الصرف كما في أمرها الأول، بل قد تصرف، على التفصيل الآتي. وذلك أنك إن أردت التعريف منعت الصرف وإلا صرفت. والعبارة في ج: "ومن ذلك حمراء وصفراء؛ همزته للتأنيث؛ فإن ركبته مع اسم آخر قبله ثم سميت به صرفته في النكرة؛ لأنك لا تترك صرفه للتأنيث، إنما تنزعه للتعريف والتركيب ... " وهي ظاهرة.



بدار حمراء وكذلك هذا كلبصفراء<sup>1</sup>، ورأيت كلبصفراء ومررت بـكلبصفراء، "فلا تصرف الاسم للتعريف والتركيب كحضر موت. فإن نكرت صرفت فقلت: رب كلبصفراءٍ مررت به"<sup>2</sup>، وـكلبصفراءٍ آخر. فتصرف في النكرة وتعتقد في هذه الهمزة مع التركيب أنها لغير التأنيث وقد كانت قبل التركيب له. ونحو من ذلك ما نعتقد في الألفات إذا كن في الحروف والأصوات أنها غير منقلبة، وذلك نحو ألف لا وما وألف قاف وكاف ودال وأخواتها وألف على، وإلى، ولدى<sup>3</sup>، وإذا فإن نقلتها فجعلتها أسماء أو اشتقت منها فعلاً استحال ذلك التقدير واعتقدت فيها ما نعتقد في المنقلب. وذلك قولك: مويت إذا كتبت "ما" ولويت إذا كتبت "لا" وكوفت كافاً حسنة ودولت دالاً جيدة، وزويت زائاً قوية. ولو سميت رجلاً بـ "على" أو "إلى" أو "لدى" أو "ألا" أو "إذا"<sup>4</sup>، لقلت في التشية: علوان وإلوان ولدون وألوان وإذوان فاعتقدت في هذه الألفات مع التسمية بها وعند الاشتقاق منها الانقلاب وقد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة. وأغرب من ذلك قولك: بأبي أنت! . فالباء في أول الاسم حرف جر بمنزلة اللام في قولك: لله أنت! فإذا اشتقت منه فعلاً اشتقاقاً صوتياً استحال ذلك التقدير فقلت: بأبأت<sup>5</sup> به بئاء وقد أكثرت من البأبة. فالباء الآن في لفظ الأصل وإن كنا قد أخطنا علماً بأنها فيما اشتقت منه زائدة للجر. ومثال

1 تبعب في رسم كلبصفراء بالوصل ما في أ. وهذا قياس التركيب المزجي كمعد يـكرب. وهو مركب من كلب وصفراء.

2 ما بين القوسين زيادة في ش، ب، خلت منها أ.

3 في أكتبت هذه الحروف بالألف: علا، وإلا، ولدا.

4 هذه الزيادة من ج.

5 أي قلت له: بأبي أنت. وهذا معنى الاشتقاق الصوتي؛ كما تقول: حوقل، قال: لا

حول ولا قوة إلا بالله. وسبحل، قال: سبحان الله. وانظر الكتاب 1/ 177.

(276/1)

البئاء على هذا الفعل كالزلزال، والقلقال، والبأبة<sup>1</sup> الفعللة، كالقلقلة، والزلزلة،

وعلى هذا اشتقوا منهما "البئب" فصار فعلاً من باب سلس، وقلق؛ قال 2:

يا بأبي أنت ويا فوق البئب 3

فالئيب الآن بمنزلة الضلع، والعنب، والقمع، "والقرب"4. ومن ذلك قولهم: القنوة5  
للنبت وقالوا: قريت السقاء إذا دبغته بالقنوة فالياء في قريت الآن للإحق، بمنزلة ياء  
سليقت وجعبيت وإنما هي بدل من واو "قنوة" التي هي لغير الإحق. وسألني أبو  
علي -رحمه الله- عن ألف "يا" من قوله -فيما أنشده أبو زيد6:  
فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المثوب قال يا لا7  
فقال: أمقلبة هي؟ قلت: لا؛ لأنها في حرف أعني "يا" فقال: بل هي منقلبة.  
فاستدلته على ذلك فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ووقف عليها فصارت اللام  
كأنها جزء منها فصارت "يال" بمنزلة قال والألف في موضع العين وهي مجهولة فينبغي  
أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو. هذا8 جمل ما قاله والله هو وعليه رحمته،

- 
- 1 هو بالجر عطف على "البئاء". وفيه العطف على معمولين. ويقرأ بالرفع على حذف  
المضاف وهو "مثال" أي ومثال البأبة.
  - 2 هو آدم مولى بلعبر كما في اللسان في "أبو". وهو من رجز البيان والتبيين للجاحظ  
1/ 163، يقول في ابن له.
  - 3 "يا فوق البئب" -ويروى البيب- أي أنت فوق أن يقال له: بأي أنت.
  - 4 زيادة في أخلت منها ش، ب.
  - 5 انظر ص228.
  - 6 انظر ص21 من نوادر أبي زيد، والخزانة ص4 ج2 من السلفية. وهذا من بيتين  
لزهير بن مسعود الضبي.
  - 7 يعده:

ولم يثق العوائق من غيور ... بغيرته وخلين الحجالا  
المثوب: الذي يدعو الناس للحرب يستنصرهم، وقوله "يالاً" يريد يا لبني فلان.  
والعوائق جمع عاتق وهي التي لم تتزوج، وقوله "خلين الحجالا" أي من الفرع يخرج من  
الجال فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والآباء والإخوة، يقول: نحن عندهن أوثق منكن.  
8 كذا في أ، وفي ش، ب: "وهذا".

فما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه. فكأنه إنما كان مخلوقاً له. وكيف كان لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحة علله ساقطة عنه كلفه، وجعله همه وسدمه<sup>1</sup>، لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه فيه متجر ولا يسوم به مطلباً ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة<sup>2</sup> وقد حط من أثقاله وألقى عصا ترحاله! ثم إني -ولا أقول إلا حقاً- لأعجب من نفسي في وقتي هذا كيف تطوع لي بمسئلة أم كيف تطمح بي إلى انتزاع علة! مع ما الحال عليه من علق الوقت وأشجانه وتداؤبه<sup>3</sup> وخلق<sup>4</sup> أشطانه، ولولا معازة<sup>5</sup> الخاطر واعتناقه<sup>6</sup>، ومساورة الفكر واكتداده<sup>7</sup>، لكنت عن هذا الشأن بمعزل وبأمر سواه على شغل. وقال لي مرة رحمه الله بهذه الانتقالات: كما جاز إذا سميت بـ "ضرب" أن تخرجه من البناء إلى الإعراب كذلك يجوز أيضاً أن تخرجه من جنس إلى جنس إذا أنت نقلته من موضعه إلى غيره.

ومن طريف ما ألقاه -رضي الله تعالى عنه- علي أنه سألتني يوماً عن قولهم هات لا هاتيت فقال "ما هاتيت"؟ فقلت: فاعلت فهات من هاتيت كعاط من عاطيت فقال: أشياء آخر فلم يحضر إذ ذاك فقال أنا أرى فيه غير هذا. فسألته عنه، فقال: يكون فعليت، قلت: ممه؟ قال: من الهوتة<sup>8</sup>،

---

1 السدم: الهم.

2 يريد خدمته عضد الدولة بن بويه. وقد صنف له الإيضاح والتكملة.

3 أي اضطرابه واختلافه كنتاؤب الرياح. وقد أثبت "تداؤبه" بالمعجمة، وفي أ: "تداؤبه" بالمهملة. وفي ش، ب: "تداويه"، وكلاهما تحريف.

4 الأشطان جمع شطن وهو الحبل، وخلق الأشطان جذبها وانتزاعها. وضبط في أ "خلق" بالتحريك. والخلق: الفساد فالمعنى: فساد أشطانه وأسبابه.

5 المعازة: المغالبة.

6 يقال: اعتنف الأمر: أخذه بعنف. يريد أنه يأخذ خاطره بالشدّة.

7 أي جهده والإلحاح عليه. وقوله: "اكتداده" كذا في أ، ب. وفي ش: "اكتداره". وهو تحريف.

8 بفتح الهاء وضمها.

وهي المنخفض من الأرض - قال: وكذلك " هيت " لهذا البلد<sup>1</sup>، لأنه منخفض من الأرض - فأصله<sup>2</sup> هوتيت، ثم أبدلت الواو التي هي عين فعليت وإن كانت ساكنة؛ كما أبدلت في ياجل<sup>3</sup> وياحل<sup>3</sup>، فصار هاتيت وهذا لطيف حسن. على أن صاحب العين قد قال: إن الهاء فيه بدل من همزة كهزقت ونحوه. والذي يجمع بين هاتيت وبين الهوتة حتى دعا ذلك أبا علي إلى ما قال به أن الأرض المنخفضة تجذب إلى نفسها بانخفاضها. وكذلك قولك: هات إنما هو استدعاء منك للشيء واجتذابه إليك. وكذلك صاحب العين إنما حمّله على اعتقاد بدل الهاء من الهمزة أنه أخذ من أتيت الشيء والإتيان ضرب من الانجذاب إلى الشيء. والذي ذهب إليه أبو علي في "هاتيت" غريب لطيف. ومما يستحيل فيه التقدير لانتقاله من صورة إلى أخرى قولهم "هلممت" إذا قلت: هلم. فهلممت الآن كصعرت وشملت وأصله قبل غير هذا إنما هو أول<sup>4</sup> "ها" للتنبيه لحقت مثال الأمر للمواجه توكيداً. وأصلها<sup>5</sup> ها لم فكثر استعمالها وخلطت "ها" بـ "لم" "توكيداً للمعنى لشدة الاتصال فحذفت الألف لذلك ولأن لام "لم" في الأصل ساكنة ألا ترى أن تقديرها أول "المم" وكذلك يقولها أهل الحجاز ثم زال هذا كله بقولهم "هلممت" فصارت كأنها فعللت من لفظ "اهلمام" <sup>6</sup> وتنوسيت حال التركيب. وكان الذي صرفهما جميعاً عن ظاهر حاله حتى دعا أبا علي إلى أن جعله من "الهوتة" وغيره من لفظ أتيت عدم تركيب<sup>7</sup> ظاهره،

---

1 هو بلد على شاطئ الفرات، وعلى هذا فالباء في هيت أصلها الواو.

2 أي أصل هاتيت.

3 والأصل: يوجل ويوحل.

4 هو هنا ظرف.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "فأصلها".

6 كذا في ج. وفي أ، ب، ش: "اهلمان". وكذا في عبارة اللسان في "هلم".

7 يريد أن تأليفه غير موجود في اللغة، فلذلك اعتمد تخريجه على غير ظاهره. وهو عود إلى الكلام على هاتيت.

ألا ترى أنه ليس في كلامهم تركيب "ه ت و" ولا "ه ت ي" فنزلاً جميعاً عن بادي أمره إلى لفظ غيره.

فهذه طريق اختلاف التقدير وهي واسعة غير أنني قد نبهت عليها فأَمْضُ الرأي والصنعة فيما يأتي منها.

ومن لفظ "المهوتة" ومعناها قولهم مضى 1 هيتاء 2 من الليل؛ وهو فعلاء منه ألا تراهم قالوا: قد تهور 3 الليل، ولو كسرت "هيتاء" لقلت "هواقي" وقريب من لفظه ومعناه قول الله سبحانه: {هَيَّتَ لَكَ} إنما معناه هلم لك وهذا اجتذاب واستدعاء له؛ قال: أن العراق وأهله ... عنق إليك فهيت هيتاء 4

---

1 كأن الليل بذهاب وقت منه ينخفض وتذهب قمته.

2 أي وقت منه.

3 أي ذهب أكثره. وفي ذلك معنى الانخفاض. وتراه "تهور" بالراء وهو هكذا في أ، ب، ش. وفي ج: "تهوت". ولعمري لو جاءت هذه الصيغة في اللغة لكانت هي الجودي، ولكنها لم تجئ.

4 هذا ثاني بيتين أنشدتهما الفراء لشاعر في علي -رضي الله عنه- أولهما:

أبلغ أمير المؤمنين ... ن أخا العراق إذا أتينا

وترى أن السياق يقضي بفتح أن. وقد روي كسرهما على قطعه عما قبله أو على تأويل أبلغ بقل. وقوله: عنق أي مائلون. وانظر اللسان "هيت" وشرح المفصل 4 / 32.

(280/1)

---

باب في الفرق 1 بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى:

هذا الموضوع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا "أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ" معناه الحق أهلك قبل الليل، فرمى دعا ذاك من لا درية له إلى أن يقول "أهلك والليل" فيجره وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل.

وكذلك قولنا زيد قام: ربما ظن بعضهم أن زيـداً

هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا: سرتني قيام هذا وقعود ذاك، بأنه سرتني أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربما 2 اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع 3 رفع لأتبعهما فاعلان في المعنى. ولا تستصغر هذا الموضوع؛ فإن العرب أيضاً قد

مرت به وشمّت روائحه وراعتّه. وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه شعراً من مشطور السريع طويلاً ممدوداً مقيداً التزم الشاعر فيه أن جعل قوافيه كلها في موضع جر إلا بيتاً واحداً من الشعر 4:

يستمسكون من حذار الإلقاء ... بتلعات كجذوع الصيصاء 5

ردي ردي وردّ قطاة صماء ... كدرية أعجبها برد الماء 6

تطرد قوافيها كلها على الجر إلا بيتاً واحداً، وهو قوله:

كأنها وقد رآها الرؤاء 7

والذي سوغه 8 ذاك -على ما التزمه في جميع القوافي- ما كنا على سمته من القول. وذلك أنه لما كان معناه: كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات وكأنه لذلك لم يخالف.

---

1 كذا في ش. وفي أ، ب: "فرق". وفي ج: "فرق تقدير".

2 كذا في أ، وفي ب، ش: "وربما".

3 هما في موضع رفع زيادة عن مكان الجر الإضافة. ويظهر هذا في التابع. فلا غرابة فيه وإنما الوهم الذي يحذر منه ابن جني أن يعتقد أنه ليس إلا مرفوعاً، حتى لو قيل يعجبني قيام زيد رفع زيد. وانظر فيما يأتي ص 283.

4 في أبعد "الشعر": "قوله". وما هنا في ش، ب.

5 نسبه في اللسان في "تلع" إلى غيلان الربيعي. وذكر ابن جني في الجزء الثاني من هذا الكتاب "باب التطوع بما لا يلزم" قصيدة لغيلان على هذا الروي، وليس فيها ما أورد هنا إلا:

كأنها وقد رآها الرؤاء

وهو يصف قوماً في سفينة. يقول: إنهم يمسكون بسكانات السفينة -وسكانها ذنبيها الذي به تعدل وهو المعروف بالدفة- وهي طويلة تلعات كجذوع الصيصاء؛ وهو ثمر نخله طويل، وقد كني بالنلعات عن السكانات لطولها، وإنما يمسكون بها خشية أن تلقيهم في البحر فيهلكوا. والشعر في إصلاح المنطق.

6 يخاطب السفينة فيقول، ردي حتى تصلي المرفأ كما ترد قطاة صماء؛ وصممها ضيق أذنيها.

7 انظر تكملة هذا الشطر في الجزء الثاني من الخصائص "باب التطوع بما لا يلزم".

8 كذا في أ. وفي ب: "سوغ له".

ونظير هذا عندي قول طرفة:

في جفان تعترني نادينا ... وسديف حين هاج الصنبر<sup>1</sup>  
يريد الصنبر فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها  
تشبيهاً بباب قولهم: هذا بكر ومررت ببكر وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول:  
الصنبر لأن الراء مضمومة إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه  
كأنه قال: حين هيج الصنبر فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء  
وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها. ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر  
2. وهذا أقرب مأخذاً من أن تقول: إنه حرف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في  
قوله 3:

هل عرفت الدار أم أنكرتها ... بين تبراك فشسى عبقر<sup>4</sup>  
في قول من قال: أراد عبقر<sup>5</sup>، ثم حرف الكلمة. ونحوه في التحريف قول العبد<sup>6</sup>:

1 الصنبر: الريح الباردة. والسديف: السنام أو شحمه. والبيت من قصيدة له في  
الديوان 63 مطلعها:

أصحوت اليوم أم شأقتك هر ... ومن الحب جنون مستعر  
2 ألف البدر الدماميني في قول طرفة هذا: "حين هاج الصنبر" بفاعل للفعل مجرور،  
وأجاب عنه الشيخ السجاعي بمضمون كلام ابن جني، ولم ينسب هذا إلى ابن جني  
فعابه عليه الجبرتي. انظر هذا في تاريخ الجبرتي في ترجمة السجاعي في الجزء الثاني ص 80  
وانظر كتابه الأمير على المغني في مبحث الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من  
الإعراب في الباب الثاني.

3 أي المزار العدوي كما في معجم البلدان في عبقر.  
4 تراك وعبقر موضعان و"شسي" تثنية شس، هو المكان الغليظ.  
5 ومن اللغويين من يقول: أراد: عيقر. انظر اللسان في "عبقر".  
6 هو سحيم عبد بني الحسحاس. وهو من قصيدة له في الديوان المطبوع في دار الكتب  
المصرية ص 42 وما بعدها.

---

وما دمية من دمي ميسنا ... ن معجبة نظراً واتصافاً<sup>1</sup>

أراد -فيما قيل- ميسان<sup>2</sup>، فزاد النون ضرورة، فهذا -لعمري- تحريف بتعجرف عار من الصنعة. والذي ذهب أنا إليه هناك في "الصنبر" ليس عارياً من الصنعة. فإن قلت: فإن الإضافة في قوله "حين هاج الصنبر" إنما هي إلى الفعل لا إلى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف إليه؟ قيل الفعل مع الفاعل<sup>3</sup> كالجاء الواحد وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل فلذلك جاز أن يتصور فيه معنى الجر.

فإن قيل: فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جرته في اللفظ واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع فإذا كان في اللفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظاً ومعنى أن تحور به فتوهمه مجروراً؟ قيل هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الأول لأنك كما تصورت في الجور معنى الرفع كذلك تمت حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر. ألا ترى أن سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسا في تصوره زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه، بأن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك تفعله العرب، وتعتقده العلماء في الأمرين ليقوى تشابههما<sup>4</sup> وتعمر ذات بينهما، ولا يكونا على

---

1 قبله -وهو مطلع القصيدة:

ألم خيال عشاء فطأفا ... ولم يك إذ طاف إلا اختطافا

لمية إذ طرقت موهنا ... فأضحى بها دنفا مستجافا

وبعده:

بأحسن منها غداة الرحيه ... مل قامت ترائيك وحفا غدافا

2 هي كورة بين البصرة وواسط كما في ياقوت. والبيت في اللسان "ميس ووصف".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "الفاعل مع الفعل".

4 بالبناء للفاعل كما ضبط في أ. يقال: عمر الشيء، كنصر وكرم وسمع: صار عامراً كما في القاموس.



حرد<sup>1</sup>، وتناظر غير مجد، فاعرف هذا من مذهب القوم واقتفه تصب بإذن الله تعالى.  
ومن ذلك قولهم في قول العرب: كل رجل وصنعت<sup>2</sup>، وأنت وشأنك: معناه أنت مع  
شأنك وكل رجل مع صنعت<sup>3</sup> فهذا يوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول كما أنه إذا قال  
أنت مع شأنك فإن قوله "مع شأنك" خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك بل لعمري إن  
المعنى عليه غير أن تقدير الأعراب على غيره. وإنما "شأنك" معطوف على "أنت"  
والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجل وصنعت<sup>3</sup> مقرونان وأنت  
وشأنك مصطحبان. وعليه جاء العطف بالنصب مع أن؛ قال:  
أغار على معزاي لم يدر أنني ... وصفراء منها عبلة الصفوات<sup>3</sup>  
ومن ذلك قولهم أنت ظالم إن فعلت ألا تراهم يقولون في معناه: إن فعلت فأنت ظالم  
فهذا ربما أوهم أن "أنت ظالم" جواب مقدم ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه وإنما  
قوله "أنت ظالم" دال على الجواب وساد مسده فأما أن يكون هو الجواب فلا.  
ومن ذلك قولهم في عليك زيداً: إن معناه خذ زيداً وهو -لعمري- كذلك، إلا أن  
"زيداً" الآن إنما هو منصوب بنفس "عليك" من حيث كان اسماً لفعل متعد لا أنه  
منصوب بـ "خذ".  
ألا ترى إلى فرق ما<sup>4</sup> بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى فإذا مر بك شيء من هذا عن  
أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون

- 
- 1 أي على غضب واعتباط، يقال: حرد الرجل إذا اغتاظ فتحرش بالذي غاظه.
  - 2 كذا في أ. وفي ب، ش، ج: "ضيعة". والضيعة هنا: حرفة الرجل وتجارته وصناعته.
  - 3 أورده في اللسان "معز". و"صفراء" يريد قوسا. والصفوات حجارة ملس مسواة،  
وكأنها كان يرمى بها مكان السهام. وقوله "أغار" أي الذئب أو السبع.
  - 4 كذا في ش، ب. وفي سقط هذا اللفظ "ما" في أ.

(284/1)

---

تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب  
مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت<sup>1</sup> تفسير المعنى على ما هو عليه، صححت طريق تقدير  
الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ألا  
تراك تفسر نحو قولهم: ضربت زيداً سوطاً أن معناه ضربت زيداً ضربة بسوط. وهو -لا

شك - كذلك ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف، أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف. ولو ذهبت تتأول ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه: ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتك الخير<sup>2</sup>، وأستغفر<sup>3</sup> الله ذنباً فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك<sup>4</sup>: إنه على حذف المضاف أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا -لعمرى- معناه، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف.

باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه:

من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: القرطاس والله أي أصاب القرطاس. ف "أصاب " الآن في حكم الملفوظ به

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "تركت". وهو بخط مغاير ويبدو أنه إصلاح من الشنقيطي أو كتابة في موضع ترك بياضاً.

2 يريد قول الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب  
وانظر الكتاب 1 / 17، والخزانة 1 / 164.

3 يريد قول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل  
وانظر الخزانة 1 / 486.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "بقوله".

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "فأما على طريق".

(285/1)

---

البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده: زيداً، أي اضرب زيداً. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به. وكذلك قولك للقادم من سفر: خير مقدم أي قدمت خير مقدم وقولك: قد مررت برجل إن زيداً<sup>1</sup> وإن عمراً أي إن كان زيداً وإن كان عمراً وقولك

للقادم من حجه: مبرور مأجور أي أنت مبرور مأجور، ومبروراً مأجوراً<sup>2</sup> أي قدمت مبروراً مأجوراً وكذلك قوله 3:

رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الغداة من جلله<sup>4</sup>  
أي رب رسم دار. وكان رؤية إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله -أي بخير- يحذف 5 الباء لدلالة الحال عليها بجري العادة والعرف بها. وكذلك قولهم: الذي ضربت زيد تريد الهاء وتحذفها لأن في الموضع دليلاً عليها. وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي قوله سبحانه: "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس<sup>6</sup>، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أن حمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل "الأرحام" على العطف على المجرور المضممر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني<sup>7</sup> قلت: "وبالأرحام" ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "أر".

2 انظر مجالس ثعلب 91.

3 هو جميل بن عبد الله بن معمر، صاحب بئينة. وانظر الأمالي 1/ 346 والسمط 557 والخزانة 4/ 199 والعيني 3/ 339، والسيوطي 126.

4 هذا البيت من شواهد النحو في مباحث حرف الجر، وهو مطلع القصيدة، وبعده: موحشا ما ترى به أحدا ... تنسج الريح ترب معتدله

واقفا في رباع أم جبير ... من ضحا يومه إلى أصله

5 كذا في ج وفي أ، ب، ش: "ويحذف".

6 يريد المبرد. وانظر الكامل 6/ 155، وشرح المفصل 3/ 78.

7 كذا في أ، ب. وفي ب: "كأن".

(286/1)

---

ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما. وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه "مع مخالفته له في الحكم" 1 في قوله:

وإني من قوم بهم يتقى العدا ... ورأب الثأى والجانب المتخوف<sup>2</sup>  
أراد: وبهم رأب الثأى فحذف الباء في هذا الموضع لتقدمها في قوله: بهم يتقى العدا وإن  
كانت حالهما مختلفتين 3. ألا ترى أن 4 الباء في قوله 5: "بهم يتقى العدا" منصوبة  
الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو يتقى كقولك: بالسيف يضرب زيد والباء في  
قوله: "وبهم رأب الثأى" مرفوعة الموضع عند 6 قوم، وعلى كل حال فهي متعلقة  
بمحذوف ورافعه 7 الرأب - ونظائر هذا كثيرة - كان 8 حذف الباء من قوله "والأرحام"  
لمشابهتها الباء في "به" موضعاً وحكمًا أجازوا تبًا له وويل على تقدير وويل  
له فحذفوها وإن كانت اللام في "تبًا له" لا ضمير فيها وهي

- 
- 1 كذا في ب، ش. وفي أ: "مع مخالفته في الحكم له".
  - 2 من نقيضة الفرزدق التي مطلعها:  
عزفت بأعشاش وما كدت تعزف ... وأنكرت من حدراء ما كنت تعرف  
وانظر النقائص 64 طبعة أوروبا، واللسان "رأب".
  - 3 كذا في أ، ب، وفي ش: "مختلفين".
  - 4 كذا في أ، ب. وقد سقط هذا الحرف في ش.
  - 5 كذا في أ، ب. وفي ش: "قولهم".
  - 6 كأنه يريد أن يجعل خبراً، وهذا وجه الآخر أن يكون "بهم" صفة "قوم"، و"رأب"  
فاعل به، وعلى هذا فقوله "بهم" مجرور الموضع. وهذا الوجه لا يريده هنا إذ هو قريب  
من "السيف يضرب زيد".
  - 7 كذا في ب. والمعنى عليه صحيح. أي "بهم" خبر والرأب مبتدأ والخبر رافعه المبتدأ  
عند البصريين. وفي أ، ش: "رافعة الرأب" وهو لا يستقيم على رأي البصريين.
  - 8 جواب "إذا جاز للفرزدق".

(287/1)

---

متعلقة بنفس 1 "تبًا" مثلها في هلم لك وكانت اللام في "ويل له" خبراً ومتعلقة  
بمحذوف وفيها ضمير فهذا عروض 2 بيت الفرزدق.  
فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز تأكيد الهاء  
المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيد فتقول: الذي ضربت نفسه زيد كما تقول:

الذي ضربته نفسه زيد قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به 3 التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكدته لنقضت 4 الغرض. وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجوز أن يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق لما فيه من نقض الغرض. وكذلك قولهم لمن سدد سهمًا ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتًا فقلت: القرطاس والله أي أصاب القرطاس: لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب "القرطاس". لو قلت: إصابة القرطاس فجعلت "إصابة" مصدرًا للفعل الناصب للقرطاس لم يجوز من قبل أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه فلو أكدته لنقضت الغرض لأن في توكيده تثبيتًا للفظه المختزل، ورجوعًا عن المعترزم من حذفه وإطراحه والاكتفاء بغيره منه. وكذلك قولك للمهوي

---

1 المعروف أن اللام في مثل هذا للتبيين. وتقدير الكلام "له أعني" أو "إرادتي له"، وليست متعلقة بنفس "تبا"، نعم يجيز الصبان إذا كان المجرور غير المخاطب كما هنا أن يتعلق بالمصدر، ولكن ابن جني لا يرى هذا التفصيل، يدل على ذلك تنظيره بهلم لك. واللام في المثال الأخير للتبيين عند الصبان أيضا. انظر صبان الأشموني في مبحث المفعول المطلق.

2 أي مثيله. يقال: هذه المسألة عروض تلك أي نظيرها، وقد يقال لابن جني: إن في بيت الفرزدق وفي، "تبا له وويل" حذف الجار والمجرور، وهو خبر، وحذف الخبر سنن مألوف، ومنهج معروف، فأما قراءة حمزة ففيها حذف الجار وإبقاء جزء، وهذا موضع القول والمؤاخذه.

3 كذا في ش، وفي أ: "فيه".

4 انظر ص 128 من هذا الجزء.

(288/1)

---

بالسيف في يده: زيدًا أي اضرب زيدًا لم يجوز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد ألا تراك لا تقول: ضربًا زيدًا وأنت تجعل "ضربًا" توكيدًا لاضرب المقدرة من قبل أن تلك اللفظة قد أنبئت عنها الحال الدالة عليها وحذفت هي اختصارًا فلو أكدتها لنقضت القضية التي كنت حكمت بها لها لكن لك أن تقول: ضربًا زيدًا لا على أن تجعل ضربًا توكيدًا

للفعل الناصب لزيد بل على أن تبدله منه فتقييمه مقامه فتتصب به زيداً فأما على التوكيد به لفعله وأن يكون زيد منصوباً بالفعل الذي هذا 1 توكيد له فلا. فهذه الأشياء لولا ما عرض من صناعة اللفظ - أعني الاختصار على شيء 2 دون شيء - لكان توكيدها جائزاً حسناً لكن "عارض ما منع" 3 فلذلك لم يجوز؛ لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملفوظ به. ومما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به إنشادهم قول الشاعر 4:

قاتلي القوم يا خزاع ولا ... يأخذكم من قتالهم فشل 5

فتمام الوزن أن يقال: فقاتلي القوم فلولا أن المحذوف إذا دل الدليل عليه بمنزلة المثبت لكان هذا كسرًا لا زحافًا. وهذا من أقوى وأعلى ما يحتاج به لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به البتة فاعرفه واشدد يدك به.

1 في د، هـ: "هو".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "الشيء".

3 كذا في أ. وفي ش. ب: "لكن عارض عرض ما منع".

4 هو الشداخ بن يعمر الكنانى من شعراء الحماسة، وهو جاهلي. وليس الشماخ، كما في شرح الدماميني للخزرجية 40، فهو تحريف.

5 البيت من المنسرح وقد دخله الحرم، ولو قال: "فقاتلي" نجا من ذلك. وقد ذكره أبو رياش كاملاً هكذا. وانظر التبريزي في شرح الحماسة. ونهاية الشطر الأول "لا" وانظر الدماميني في الموطن السابق.

(289/1)

وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده لتدافع حاله به من حيث 1 التوكيد للإسهاب والإطناب والحذف للاختصار والإيجاز. فاعرف ذلك مذهباً للعرب. ومما يدل على صحة ذلك قول العرب - فيما روينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى: "راكب الناقة طليحان" كذا روينا هكذا وهو يحتمل 2 عندي وجهين: أحدهما ما نحن عليه من الحذف فكأنه قال: راکب الناقة والناقة طليحان فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدم ذكر الناقة والشيء إذا تقدم ذكره دل 3 على ما هو مثله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل: {فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ}

فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا { أي فضرب فانفجرت. فحذف " فضرب " لأنه معطوف على قوله: " فقلنا ". وكذلك قول التلوي 4:  
إذا ما الماء خالطها سخينا 5  
أي شربنا 6 فسخينا. فكذاك قوله: راكب الناقة طليحان أي راكب الناقة والناقة طليحان.  
فإن قلت: فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه أي الناقة وراكب الناقة طليحان قيل يبعد ذلك من وجهين:

- 
- 1 كذا في الأصول. والأحسن في التعبير: من حيث إن.
  - 2 انظر في تخريجه أيضًا التصريح على التوضيح، والأشموي في آخر مباحث عطف النسق.
  - 3 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.
  - 4 يريد عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة التي أولها:  
ألا هي بصحنك فاصبحينا ... ولا تبقي خمور الأندرينا  
5 صدره في وصف الخمر:  
مشعشة كأن الحص فيها  
6 هذا وجه في فهم البيت، ويرى بعضهم أن " سخينا " وصف من السخونة وهو حال من الضمير في خالطها، وذلك مزج الخمر بالماء الساخن.

(290/1)

---

أحدهما أن الحذف اتساع والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله ألا ترى أن من اتسع بزيادة " كان " حشواً أو آخرًا لا يجوز زيادتها أولاً، وأن من اتسع بزيادة " ما " حشواً وغير أول لم يستجز زيادتها أولاً إلا في شاذ من القول نحو قوله:  
وقد ما هاجني فازددت شوقاً ... بكاء حمامتين تجاوبان  
فيمن رواه " وقدما " بزيادة " ما " على أنه يريد: وقد هاجني لا فيمن رواه فقال:  
"وقدماً هاجني " أي وقديماً هاجني.  
والآخر أنه لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به وهذا شاذ إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد: أكلت لحمًا سمكًا

تمراً، وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يزرع الود في فؤاد الكريم<sup>2</sup>

وأنشد ابن الأعرابي<sup>3</sup>:

وكيف لا أبكي على علاقي ... صبايحي غبايحي قياتي<sup>4</sup>

---

1 لجحدر اللص قصيدة طويلة فيها هذا البيت، لكن بلفظ: "ومما هاجني" في موضع: "وقد ما هاجني" وانظر الأمالي 1/ 281، والخزانة 4/ 483 ومعجم البلدان "حجر" وشواهد المغني للسيوطي 139.

2 حذف فيه حرف العطف والأصل: كيف أصبحت، وكيف أمسيت، أي إبداء التحية يعمل على الود والمحبة. والبيت في ديوان المعاني 2/ 225 عن أبي زيد. وفيه: "يثبت" في مكان "يزرع".

3 في اللسان في "قيل": "الأزهري: أنشدني أعرابي:

ما لي لا أسقي حبيبائي ... وهن يوم الورد أمهاتي

صبايحي غبايحي قياتي

أراد بحبيباته إبله التي يشرب ألبانها جعلهن كأمهاته، فهل ترى ما هنا محرقاً في اللسان، والظاهر أن هذه رواية أخرى عن ابن الأعرابي.

4 العلات جمع علة وكأنه يريد هنا ما يتعلل به، وفسرها بالصبايح والغبايحي والقيلات. يريد نوقاً يحلبها صباحاً وبعد المغرب وفي القائلة. فالصباح جمع صبح، والغبايحي جمع غبوق، والقيلات جمع قيلة.

(291/1)

---

وهذا كله شاذ ولعله جميع ما جاء منه. وأما على القول الآخر فإنه -لعمري- قد حذف حرف العطف مع 1 المعطوف به وهذا ما لا بد منه؛ ألا ترى أنه إذا حذف المعطوف لم يجوز أن يبقى الحرف العاطفه قبله بحاله؛ لأن حرف العطف لا يجوز تعليقه<sup>2</sup>. فإن قلت فقد قال<sup>3</sup>:

قد وعدتني أم عمرو أن تا ... تدهن رأسي وتغليني<sup>4</sup>

وتمسح القنفاء حتى تنتنا

فإنما جاز هذا لضرورة الشعر، ولأنه أيضاً قد أعاد الحرف في أول البيت الثاني فجاز



تعليق الأول بعد أن دعمه بحرف الإطلاق وأعادته فعرف ما أراد بالأول فجري مجرى قوله 5:

عجل لنا هذا وألحقنا بهذا ال ... الشحم إنا قد مللناه بجل 6  
فكما 7 علق حرف التعريف مدعوماً بألف الوصل وأعادته فيما بعد فكذلك علق حرف العطف مدعوماً بحرف الإطلاق وأعادته فيما بعد. فإن قلت: فألف قوله " وا 8 ملفوظ بها وألف الوصل في قوله "بذا ال " غير ملفوظ بها قيل: لو ابتدأت اللام لم يكن من الهمة بد. فإن قلت: أفيجوز على هذا "قام زيدوه، وعمرو " فتجري

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "من".

2 يريد بذلك ألا يكون له تأثير ظاهر يحذف المعطوف.

3 أي حكم بن معية التميمي. انظر الموشح 20.

4 "تفليبي" في أ، ب: "تفديبي" وقوله: "وا" كذا في أ، ب. وفي اللسان في "تأ" و"قنف" و"فلي". وقد أصلحت في ش: "واتا" وهو إفساد للشعر ومجافاة للرواية "والقنفاء" الكمرة، و"تنتا" أي تنتأ وتبدو، وضبط في الموشح "تنتا" بكسر التاء وهي لغة.

5 نسب في سيبويه 2/ 273 إلى غيلان وهو غيلان بن حريث الربيعي الراجز كما في العيني 1/ 510 على هامش الخزانة.

6 "الشحم" في سيبويه والعيني "بالشحم" و"بجل" أي حسب، وقوله "بذا ال" رسم في أ، والكتاب "بذل".

7 كذا في أ، ب. وفي ش: "وكما".

8 كذا في أ، ب. وفي ش: "تا".

(292/1)

هـاء 1 بيان الحركة ألف الإطلاق؟ فإنه 2 أضعف القياسين. وذلك أن ألف الإطلاق أشبه بما صيغ في الكلمة من هاء بيان الحركة ألا ترى إلى ما جاء من قوله 3:  
ولاعب بالعشي بني بنينه ... كفعل الهر يحترش العظايا 4  
فأبعده الإله ولا يؤي ... ولا يسقى من المرض الشفايا 5  
وقرأته على أبي علي: ولا يشفى. ألا ترى أن أبا 6 عثمان قال: شبه ألف الإطلاق بتاء

التأنيث أي فصيح اللام لها كما يصححها للهاء وليست كذلك هاء بيان الحركة لأنها لم تقو قوة تاء التأنيث أولاً ترى أن ياء الإطلاق في قوله:  
... . كله لم أصنع<sup>7</sup>

قد نابت عن الضمير العائد حتى كأنه قال: لم أصنعه فلذلك كان "وا" من قوله "وتفليبي وا" كأنه لاتصاله بالالف غير معلق. فإذا كان في اللفظ كأنه غير معلق وعاد من بعد معطوفاً به لم يكن هناك كبير مكروه فيعتذر منه.

---

1 يريد هاء السكت.

2 هذا جواب قوله: "فإن قلت أفيجوز".

3 هو أعصر ابن سعد بن قيس عيلان كما اللسان في "حما". وفي حماسة البحري  
324 هذه الأبيات ببعض تغيير عما في اللسان منسوبة إلى المستوغر بن ربيعة، وكذا في طبقات ابن سلام طبعة أوروبا 12.  
4 قبله:

إذا ما المرء صم فلم يكلم ... وأعيا سمعه إلا ندايا  
والعطاء واحدا عطاية وهي دويبة. واحتراشها: صيدها.  
5 "يؤي" كذا في أ. وفي ش، ب: "تؤي" و"الشفايا" كذا في ش، ب. وهو الصواب.  
وفي أ: "الشفأ" يراد الشفاء وهو خطأ.  
6 يريد المازني. وقد جاء هذا في تصريف المازني ص 459 تيمور والعبارة فيه: "فإن الشاعر شبه ألف النصب بما التأنيث حين قال عطاية وصلاية وما أشبهه".  
7 هذا جزء من بيت تمامه:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع  
وهو من أرجوزة لأبي النجم العجلي. وانظر الكتاب 1 / 44، والخزانة في الشاهد 56.

(293/1)

---

فإن قلت: فإن هاء بيان الحركة قد عاقبت لام الفعل؛ نحو ارمه، واغزه، واخشه، فهذا يقويها، فإنه موضع لا يجوز<sup>1</sup> أن يسوى به بينها وبين ألف الإطلاق. والوجه الآخر الذي لأجله حسن حذف المعطوف أن الخبر جاء بلفظ التثنية<sup>2</sup>، فكان ذلك دليلاً على أن المخبر عنه اثنان. فدل الخبر على حال المخبر عنه. إذ كان الثاني هو الأول. فهذا

أحد وجهي 3 ما تحتمله الحكاية.  
والآخر 4 أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف أي راكب الناقة أحد طليحين،  
كما يحتمل ذلك قوله سبحانه: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} أي من أحدهما وقد  
ذهب 5 فيه إليه فيما حكاه أبو الحسن. فالوجه 6 الأول وهو ما كنا عليه: من أن  
الحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة الملفوظ به، ألا ترى أن الخبر لما  
جاء مثنى دل على أن المخبر عنه مثنى كذلك أيضاً، وفي هذا القول 7 دليل على ما يرد  
من نحوه بمشيئة الله "وحوله" 8.

- 
- 1 كذا في ش، ب. وفي أ: "ما".
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "التنبية". وهو تصحيف، يريد قوله: "طليحان".
  - 3 كذا في ش، ب. وسقط هذا في أ.
  - 4 هذا مقابل قوله في ص 290: "أحدهما ما نحن عليه من الحذف".
  - 5 في الحجة بعد أن أورد ما ذكره المؤلف: "وقال أبو الحسن: زعم قوم أنه يخرج من العذب أيضاً" ويخطر في خلدي لهذا أنه سقط هنا بعد "أحدهما": "لا منهما".
  - 6 كذا في أ. وفي ش، ب: "فالأوجه".
  - 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "القدر".
  - 8 زيادة في ش، ب. وقد خلت منها أ.

(294/1)

---

#### باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض:

من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيداً. فهذا 1 لم يمتنع من حيث  
كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي  
إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا  
وجب 2 إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه، وعليه  
قول الله سبحانه: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} وأجمعوا 3 على أن ليس بجائز ضرب غلامه  
زيداً لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابغة 4:  
جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
إن الهاء عائدة على 5 مذكور متقدم كل ذلك لنلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً "

إلى الفاعل "6 فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز 7 أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم

عائدة على "عدي" خلافاً على الجماعة.

فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر 8، فقد وقع كل 9

منهما الموضع الذي هو أولى به فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن

---

1 كذا في أ. وقد سقطت "لم" في ش، ب.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "أوجب".

3 من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد. وهو من أصحاب الكسائي، وكانت وفاته سنة 243، فكان ابن جني لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل.

4 أي الذبياني. والذي عليه الرواة أن قاتل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن

حاتم. وإنما وهم من وهم في نسبته إلى النابغة أن للنابغة شعراً شبيهاً بهذا وهو:

جزى الله عبسا عبس آل بغيض ... جزاء الكلاب العاريات وقد فعل

ويقول العيني: "عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق،

والأعلم لأبي الأسود. وقيل: لم يدر قائله، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً،

والبيت من شواهد النحو في باب الفاعل، وانظر الخزانة طبعة السلفية 1 / 253،

والعيني 2 / 487 على هامش الخزانة.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "إلى".

6 كذا في الأصول، والمناسب، "إليه".

7 كذا في أ. وفي ب، ش: "فإني أجيز".

8 كذا في أ. وفي ش، ب: "التأخير".

9 كذا في أ. وفي ش، ب: "كل واحدة".

(295/1)

---

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمير على مظهره لفظاً ومعنى. فلهذا

وجب 1 إذا أردت تصحيح المسئلة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيداً غلامه، وعليه

قول الله سبحانه: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} وأجمعوا 2 على أن ليس بجائر ضرب غلامه

زيداً لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى. وقالوا في قول النابغة 3:  
 جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
 إن الهاء عائدة على 4 مذكور متقدم كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً "  
 إلى الفاعل 5 فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى. وأما أنا فأجيز 6 أن تكون الهاء في قوله:  
 جزى ربه عني عدي بن حاتم  
 عائدة على "عدي" خلافاً على الجماعة.  
 فإن قيل: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر 7، فقد وقع كل 8  
 منهما الموقع الذي هو أولى به فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "أوجب".
  - 2 من القائلين بالجواز أبو عبد الله الطوال محمد بن أحمد. وهو من أصحاب الكسائي، وكانت وفاته سنة 243، فكأن ابن جني لم يطلع على خلافه. وانظر كتب النحو في مبحث الفاعل.
  - 3 أي الذبياني. والذي عليه الرواة أن قاتل هذا أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم. وإنما وهم من وهم في نسبته إلى النابغة أن للنابغة شعراً شبيهاً بهذا وهو:  
 جزى الله عبسا عبس آل بغيض ... جزاء الكلاب العاريات وقد فعل  
 ويقول العيني: "عزاه بعضهم إلى النابغة الذبياني، وأبو عبيدة إلى عبد الله بن همارق، والأعلم لأبي الأسود. وقيل: لم يدر قائله، حتى قال ابن كيسان: أحسبه مولداً مصنوعاً، والبيت من شواهد النحو في باب الفاعل، وانظر الخزانة طبعة السلفية 1/ 253، والعيني 2/ 487 على هامش الخزانة.
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "إلى".
  - 5 كذا في الأصول، والمناسب، "إليه".
  - 6 كذا في أ. وفي ب، ش: "فإني أجيز".
  - 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "التأخير".
  - 8 كذا في أ. وفي ش، ب: "كل واحدة".

إذا هبطا الأرض المخوف بها الردى ... يخفض من جاشيهما منصلاهما<sup>1</sup>  
وقول ليبد:

فمدافع الريان عُرِّيَ رسمها ... خلَّقًا كما ضمن الوُحْيِ سلامها<sup>2</sup>  
ومن أبيات الكتاب 3:

اعتاد قلبك من سلمى عوائده ... وهاج أهواءك المكنونة الطلل  
فقدم المفعول في المصرعين جميعًا ولليبد أيضًا:

رزقت مرابيع النجوم وصابها ... ودق الرواعد جودها فرهامها  
وله أيضًا:

لمعفر قهد تنازع شلوه ... غبس كواسب ما يمن طعامها<sup>4</sup>  
وقال الله عز وجل: {أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ} وقال الآخر:

أبعدك الله من قلب نصحت له ... في حب جمل وبأبي غير عصياني  
وقال المرقش الأكبر:

لم يشج قلبي ملحوادث إل ... لا صاحبي المتروك في تغلم<sup>5</sup>

---

1 تقول ذلك في أخويها ترثيهما. وفي الحماسة أن هذا لعمرة في ابنيها ترثيهما. ومن  
هذه المراثية ما يستشهد به النحويون في باب الإضافة:

هما أخوا في الحرب من لا أخا له ... إذا خاف يوما نبوة فدعاهما  
وانظر العيني في شواهد الإضافة، والأعلم في المرجع السابق، واللسان في "أبو".

2 من معلقته التي أولها:

عفت الديار محلها فمقامها ... بمنى تأبد غولها فرجامها

3 1/ 142، وفي شواهد المغني للبغدادي 2/ 926: "قال ابن خلف: الشعر لعمر بن  
أبي ربيعة" ولم أره في الديوان.

4 يصف بقرة وحشية تضطرب لولدها الذي أكلته السباع، وهو المعني بالمعفر القهد.  
والمعفر: الذي قطعت عنه الرضاعة أيما يراد فطامه. والقهد: الأبيض في كدرة. ويعني  
بالغبس الكواسب السباع، وجعلها لا يمن طعامها لأنهن يكسبنه بأنفسهن فلا يد عليهن  
لأحد. وقوله: "غبس" كذا في أ. وفي ش: "غبش".

5 هذا من قصيدة مفضلية، يرثي صاحبًا له دفن في تغلم وهو موضع. وانظر شرح ابن  
الأنباري للمفضليات 487.

وفيها:

في باذخات من عماية أو ... يرفعه دون السماء خيم<sup>1</sup>  
والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر  
فلما كثر وشاع تقديم المفعول "على الفاعل"<sup>2</sup> كان الموضوع له، حتى إنه إذا أخر  
فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنه قال: جرى عدي بن حاتم ربه ثم قدم الفاعل على أنه  
قد قدره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك<sup>3</sup>، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يحف  
عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تنبشعه ألا ترى أن سيبويه أجاز في جر  
"الوجه" من قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين: أحدهما بإضافة الحسن  
إليه، والآخر تشبيه<sup>4</sup> له بالضارب الرجل هذا مع أنا قد أحطنا علماً بأن الجر في  
"الرجل" من قولك: هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بالحسن  
الوجه لكن لما اطرده الجر في نحو هذا الضارب الرجل والشاتم الغلام صار كأنه أصل في  
بابه حتى دع ذاك سيبويه إلى أن عاد "فشبه الحسن الوجه"<sup>5</sup> بالضارب الرجل، "من  
الجهة التي إنما صحت للضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه"<sup>6</sup> وهذا يدل على تمكن  
الفروع عندهم حتى إن أصولها

#### 1 قبله:

لو كان حي ناجيا لنجا ... من يومه المزلم الأعصم  
والمزلم الأعصم: الوعل. وعماية جبل، وكذا خيم. يقول: هذا الوعل معتصم بأعلى  
الجبال ومع ذلك يدركه الموت. وقوله "في باذخات" كذا في أ. وهو الصواب. وفي ش،  
ب: "باذخ".

2 زيادة في ش خلت منها أ، ب.

3 كذا في أ، ش، وفي ب: "لذلك".

4 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "تشبيه".

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "فشبه به الحسن الوجه".

6 ما بين القوسين زيادة في ش، ب، د، هـ، خلت منها أ.

التي أعطتها حكمًا من أحكامها قد حارت فاستعادت<sup>1</sup> من فروعها ما كانت هي أدته إليها وجعلته عطية منها لها فكذلك أيضًا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل كأنه أيضًا هو الأصل.

فإن قلت إن هذا ليس مرفوعًا إلى العرب ولا محكيًا عنها أنها رأته مذهبًا وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولًا ولسنا نقلد سيبويه ولا غيره في هذه العلة ولا غيرها، فإن<sup>2</sup> الجواب عن هذا حاضر عتيد والخطب فيه أيسر وسنذكره في باب يلي هذا بإذن الله. ويؤكد أن الهاء في " ربه " لعددي<sup>3</sup> بن حاتم من جهة المعنى عادة العرب في الدعاء ألا تراك لا تكاد تقول: جزى رب زيد عمرًا وإنما يقال: جزاك ربك خيرًا أو شرًا. وذلك أوفق لأنه إذا كان مجازيه ربه كان أقدر على جزائه وأملأ<sup>4</sup> به. ولذلك جرى العرف بذلك فاعرفه.

ومما نقصت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط فإنهما<sup>5</sup> يبينان مقدمين<sup>6</sup> على الفعلين الناصبين لهما وإن كانت رتبة المفعول أن يكون بعد العامل فيه. وذلك قوله سبحانه وتعالى {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ} ف " أي منقلب " منصوب على المصدر بـ " ينقلبون " لا بـ " سيعلم " وكذلك قوله تعالى: {إِنَّمَا الْأَجَلَيْنِ

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "واستعادت". وفي الخزانة في شواهد الفاعل: "فاستعارت".

2 جواب قوله: "فإن قلت إن هذا ...".

3 عرض ابن يعيش في شرح المفصل 1/ 72 لمذهب ابن جني في مسألة "ضرب غلامه زيدا" ورأيه في مرجع الضمير في البيت، ثم قال: "وذلك خلاف ما عليه الجمهور" والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر، والتقدير: جزى رب الجزاء، وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر؛ إذ كان دالا عليه". وترى مثل هذا في أمالي ابن الشجري 1/ 102.

4 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "إملائه" وفي عبارة الخزانة: "إيلامه". والوجه ما أثبتنا. و"أملأ به" أي أوثق بأدائه، يقال: ملؤ فهو مليء إذا كان ثقة غنيا.

5 أي المفعول في الاستفهام والمفعول في الشرط، وقد ثنى الضمير نظرا لهذا التعدد.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "متقدمين".

7 كذا في ب، ش. وفي أ: "بيعلم".



قَضَيْتُ فَلَا عُذْوَانَ عَلَيَّ} وقال: {أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً. وكيف يكون ذلك وقد قال عز اسمه: {وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا} وقال تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ} وقال: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} وقال: {قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ} وهو ملء الدنيا كثرة وسعة لكن إنما وجب تقديمه لقريئة انضمت إلى ذلك وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها. فهذا من النقص العارض.

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً نحو قولهم: عندك مال وعليك دين وتحتك بساطان ومعك ألفان. فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها إلا أن مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدمها 1 عليها، ألا "ترى أنك" 2 لو قلت: غلام لك أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن 3، لا لأن المبتدأ ليس "موضعه التقديم" 4 لكن لأمر حدث وهو كون المبتدأ هنا نكرة ألا تراه لو كان معرفة لاستمر وتوجه تقديمه فتقول: البساطان تحتك والغلام لك. أفلا ترى أن ذلك إنما فسد تقديمه لما ذكرناه: من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة كقولك: هل غلام عندك وما بساط تحتك فجئيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحتك واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً. ولو أخبرت عن النكرة في الإيجاب مقدمة فقلت: رجل عندك كنت قد أخبرت عن منكور لا يعرف وإنما ينبغي أن تقدم المعرفة ثم تخبر عنها بخبر يستفاد منه معنى منكور نحو زيد عندك ومحمد منطلق وهذا واضح. فإن قلت: فلم وجب مع هذا تأخير النكرة في الإخبار عنها بالواجب قيل لما قبح ابتداءها نكرة لما ذكرناه رأوا تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة فكان ذلك إصلاحاً للفظ كما أخرجوا اللام لام الابتداء مع "إن" في قولهم: إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ. وسترى ذلك في بابه بعون الله وقدرته. فاعلم إذا أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث فتأمله وابحث عنه.

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "يقدمها".

2 كذا في ش، ب وفي أ: "تراك".

3 كذا في أ. وفي ش، ب، د، هـ: "يجز".

4 كذا في أ. وفي ش، د، هـ، ب: "موضعه يحسن التقديم".

## باب في غلبة الفروع على الأصول

...

باب من غلبة الفروع على الأصول:

هذا فصل من فصول العربية طريف<sup>1</sup>؛ تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب<sup>2</sup>. ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة. فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذي الرمة:  
ورمل كأوراق العذارى قطعتة ... إذا ألبسته المظلمات الحنادس<sup>3</sup>  
أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً. وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء ألا ترى إلى قوله:  
ليلى قضيب تحته كثيب ... وفي القلاد رشاً ريب<sup>4</sup>

- 1 كذا في ب وفي ش، ج: "طريف" وسقط هذا اللفظ في أ.
- 2 يريد ما يرجع إلى الإعراب في الكلام، ويجعل ذلك مقابلاً لمعاني العرب التي تعالجها وأغراضها من الكلام. وسيعرض لهذا في قوله: "وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون".
- 3 "ألبسته": غطته. والحنادس جمع حندس "الحندس: اشتداد الظلمة، وقد ذهب بها مذهب الوصف" وانظر الديوان 318، والبيت من قصيدته التي مطلعها:  
ألم تسأل اليوم الطلول الدوارس ... بحزوى وهل تدري القفار البسابس  
وانظر أيضاً كامل المبرد ص 2 ج 7.
- 4 القلاد واحدها قلادة. والرشأ: الطبي إذا تحرك وقوي ومشى مع أمه. والبيت في اللسان في "قلد".

(301/1)

وإلى قول ذي الرمة أيضاً -وهو من أبيات الكتاب<sup>1</sup>:  
ترى خلفها نصفاً قناة قويمه ... ونصفاً نقاً يرتج أو يتمرمر<sup>2</sup>  
وإلى قول الآخر:  
خلقت غير خلقة النسوان ... إن قمت فالأعلى قضيب بان

وإن توليت فدعصتان ... وكل إد تفعل العينان3

وإلى قوله 4:

كدعص النقا يمشي الوليدان فوقه ... بما احتسبا من لين مس وتسها

وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائي الكبير:

كم أحرزت قضب الهندي مصلته ... تهتز من قضب تهتز في كذب5

---

1 ص 223 ج 1.

2 قال الأعلم: "وصف امرأة فجعل أعلاها في الإرهاف واللطافة كالقناة، وأسفلها في

امتلائه وكثافته كالنقا المرتج، والنقا: الكثيب من الرمل. وارتجابه اضطرابه وانحمال

بعضه على بعض للينه. والتمرم أن يجري بعضه على بعض". وهو من قصيدة في الغزل

بمية أولها:

خليلي لا ربع بوهين مخبر ... ولا ذو حجي يستنطق الدار يعذر

وانظر الديوان.

3 "دعصتان" تننية دعصة، وهي قطعة من الرمل. والإد: العجب والأمر العظيم.

والشعر في اللسان في "دعص".

4 هو لامرئ القيس. وقد وقعت النسبة في ج.

5 من قصيدته التي أولها:

السيف أصدق أنباء من الكتب ... في حده الحد بين الجد واللعب

و"قضب الهندي" أي الحديد أو الصنع الهندي يريد السيوف، و"مصلته تهتز" حالان

من القضب، و"من قضب" تميز "كم" ويريد بهذه القضب القدود القويمة فوق الأعجاز

اللينة كالكتب من الرمال. يريد أن السيوف تظفر المصاولين بها بحسان النساء إذ يقعن

في السبي، ومثله ما قبله:

كم كان في قطع أسباب الرقاب بها ... إلى المخدرة العذراء من سبب

و"تهتز" كذا في ج. وفي ش، ب: "تهز". وقد سقط "تهتز" في الموضع الثاني في أ.

(302/1)

---

"ولله البحري"1 فما أعذب وأظرف وأدمت قوله:

أين الغزال المستعير من النقا ... كفلا ومن نور الأفاحي مبسما2

فقلب ذو الرمة العادة والعرف في هذا فشبه كثران الأنقاء بأعجاز النساء. وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة أي قد ثبت هذا الموضع وهذا 3 المعنى لأعجاز النساء وصار 4 كأنه الأصل فيه حتى شبه به كثران الأنقاء. ومثله للطائي الصغير:  
في طلعة البدر شيء من ملاحظتها ... وللقضيب نصيب من تشبها 5  
وآخر من 6 جاء به شاعرنا، فقال:  
نحن ركب ملجٍ في زي ناس ... فوق طير لها شخوص الجمال 7  
فجعل كونهم جنًا أصلاً وجعل كونهم ناسًا فرعًا وجعل كون مطاياها طيرًا أصلًا وكونها جمالاً فرعًا فشبه الحقيقة بالجاز في المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة

---

1 كذا في ب، ج. وفي ش: "ولله در البحري" وفي أ: "والبحري" وهو عطف على الطائي.

2 من قصيدة يمدح فيها أحمد وإبراهيم ابني المدبر أولها:  
أحملي سلمى بكازمة أسلما ... وتعلما أن الجوى ما هجما  
وانظر الديوان.

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "فهذا".

4 كذا في ب، ش. وفي أ: "فصار".

5 "من تشبها". كذا في ج، وفي ب، ش: "في تشبها". وهو من قصيدة في مدح المتوكل أولها:

أنافعي عند ليلي فرط حبيها ... ولوعة لي أبديها وأخفيها  
6 كذا في أ. وفي ب، ج. ش: "ما".

7 من قصيدة في مدح عبد الرحمن بن المبارك الأنطاكي، أولها:  
صلة الهجري وهجر الوصال ... نكسائي في السقم نكس الهلال  
وبعده:

من بنات الجدیل تمشی بنا في ال ... بيد مشي الأيام في الآجال  
وقوله: "فوق طير" أي فوق ركائب كالطير.

ما أفاد. وعلى نحو من هذا قالوا "جمالية" لأنهم شبهوها بالجمال في شدته وعلو خلقه؛  
قال الأعشى:

جمالية تغتلي بالردف ... إذا كذب الآثامات المهجيرا<sup>1</sup>

وقال الراعي:

على جمالية كالفحل هملاج

وهو كثير. فلما شاع ذلك واطرد صار كأنه أصل في بابه، حتى عادوا فشبهوا الجمل  
بالناقة في ذلك؛ فقال<sup>2</sup>:

وقربوا كل جُمالي عَصِه ... قَرِيبَةً ندوئُهُ من مَحْمَصِه

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه  
اللغة كثيرة.

وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى  
الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن  
الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما

---

1 "تغتلي": تسرع، والرداف جمع الرديف وهو - كالردف: من يركب خلف الراكب،  
يريد أنها تقوى على السير وفوقها أكثر من راكب، والآثام من النوق: المبطئات،  
وكذب البعير المهجير: أساء السير فيه ولم يصدق. وهو من قصيدة له في الديوان وقبلة:  
وبيداء يلعب فيها السرا ... ب لا يهتدي القوم فيها مسيرا  
قطعت إذا سمع السامعو ... ن للجنبد الجون فيها صريرا  
ناجية كأتان التميل ... توفي السرى بعد أين عسيرا

2 هو هيمان بن قحافة كما في اللسان في "جمل وعصه وحمض". وعصه: يرعى العضاء  
من الأشجار. والندوة موضع شرب الإبل. والحمض: حيث يرعى الحمض وهو من  
النبات ما فيه ملوحة، وهو ما تشتهي الإبل. يقول: موضع شربه قريب لا يتعب في  
طلب الماء. وانظر نوادر أبي زيد 114 والأماي 2/ 252 والسمط 283.

(304/1)

---

الإضافة والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بالحسن  
الوجه على ما تقدم في الباب قبل هذا.

فإن قيل: وما الذي سوغ سيبويه هذا وليس مما يرويه عن العرب رواية وإنما هو شيء  
رآه واعتقده لنفسه وعلل به قيل يدل على صحة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه  
وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت<sup>1</sup>  
به الحال بينهما؛ ألا تراهما لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تميموا ذلك المعنى  
بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه. وكذلك لما شبهوا الوقف بالوصل في  
نحو 3 قولهم "عليه السلام والرحمت" وقوله 4:

بل جوزتيهـاء كظهر الحـجفت<sup>5</sup>

وقوله 6:

آلله نـجـاك بكـفي مـسلمت ... من بعدما وبعدما وبعدمت<sup>7</sup>  
صارت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة أن تدعى أمت

---

1 في اللسان "جمل": "عمت" ويبدو أنه تحريف عما هنا.

2 كذا في أ، ج، ش، ب: "فكذلك".

3 سقط لفظ "نحو" في ش، ب. وثبت في أ، ج.

4 أي سؤر الذئب كما في اللسان في "حجف"، وشواهد الشافية 200.

5 بعده:

قطعتها إذا المـها تجوفت ... مآرنا إلى ذراها أهدفت

جوز التيهـاء: وسطها والحجفة: الترس من جلد، وتجوفت: دخلت في جوفها. والمآرن  
أصلها المآرين جمع المئران وهو كناس الوحش، وذراها: ظلها، وأهدفت: لجأت. وقوله:  
"بل جوزتيهـاء" أي رب جوزتيهـاء. وقوله: كظهر الحجفة أي في الاستواء، وقوله:  
قطعتها إذا المـها تجوفت مآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من  
الحر وتلجأ إلى ظل المآرين.

6 هو أبو النجم كما في اللسان في "ما" وانظر شواهد الشافية 218، والخزانة 2/

148.

7 "بعدمت" أراد: بعدما، فأبدل الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لهما بهاء التأنيث.  
انظر اللسان "ما".

كذلك شبهوا أيضًا الوصل بالوقف في قولهم: ثلاثة اربعة يريد ثلاثة اربعة ثم تخفف  
الهمزة فتقول: ثلاثة اربعة وفي قولهم: "سببًا وكلكاة"1. وكما أجروا غير اللازم مجرى  
اللازم في قولهم: "لحمر 2 ورؤيا 3" وقولهم: وهو 4 الله وهي 4 التي فعلت وقوله 5:  
فقمتم للطف مرتاعًا وأرقني ... فقلت أهي سرت أم عادني حلم6

---

1 أي لو جربا في الشعر. ومن الأول قوله:

إن الدي فوق المتون دبا ... وهبت الريح بمور هبا

تترك ما أبقى الدي سببًا

والدي: الجراد. والمتون جمع المتن، وهو ما صلب من الأرض. والمور -بضم الميم-

الغبار. والسبب: القفر والمفاضة.

ومن الثاني قوله:

كأن مهواها على الكلكل ... وموقعا من ثفنات زل

موقع كفى راهب يصلي ... في غيش الصبح وفي التجلي

وهو في وصف ناقته. والكلكل: الصدر. والثفنات جمع الثفنة، وهو ما يقع على الأرض

من أعضاء الإبل. وزل: خفاف. وانظر شرط شواهد الشافية للبغدادي في الشاهدين،

وفي الشاهد الثاني الخزانة 2/ 551.

2 يريد أن "الأحمر" إذا خفف بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام يجوز حذف همزة

الوصل في غير الوصل لتحريك اللام. وهو وإن كان عارضا فقد أجري مجرى اللازم

على هذا الوجه.

3 يريد أن "رؤيا" إذا خففت همزتها بإبدالها واوا فإن بعض العرب يرى إبدال الواو ياء

لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وهو يجعل العارض كالأصل اللازم، وعامة

العرب على خلافه فيقولون: الرؤيا من غير إبدال.

4 أجرى واو العطف وهي ليست لازمة مجرى اللازمة التي هي جزء من الكلمة فخفف

بتسكين ما هو في حكم الوسط.

5 هو زياد بن حمل من قصيدة طويلة في الحماسة، وقبله:

زارت رويقة شعنا بعد ما هجعوا ... لدى نواحل في أرساغها خدم

يريد أن خيال رويقة -وهو اسم محبوبته- زارهم وقد عرسوا في السفر. وأراد بالنواحل

الرواحل، والخدم واحدها خدمة وهي السير يشد عليها. وانظر الخزانة 2/ 391،

وشرح الحماسة للتبريزي طبعة بن 608.

6 "للطيف" كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "للضيف"، "وأرقني" كذا هو في أ، ب، ش. والمعروف في الرواية: "فأرقني".

(306/1)

وقولهم ها 1 الله ذا، أجروه مجرى دابة وقوله:  
ومن يتق فإن الله معه ... ورزق الله مؤتابً وغادي 2  
أجرى "تق ف" 3 مجرى علم حتى صار "تقف" كعلم، كذلك 4 أيضاً أجروا اللازم  
مجرى غير اللازم في قول الله سبحانه: {أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّبَ الْمُتَوْتِي} 5  
فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة 6 ومجرى 7 الجزم الذي لا يلزم فيه  
الحرف أصلاً وكما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حد التثنية،  
كذلك حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وكما شبهت الياء بالألف في قوله:  
كأن أيديهن بالقاع الفرق 8

1 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "هاء"، وهو خطأ. و"ها" للتنبيه، وهي من تمام "ذا"  
وانظر شرح الرضي للكافية 2 / 336 وما بعدها. ويقرأ "ها الله" بإثبات ألف "ها" كما  
هي في الرسم.

2 "رزق الله" كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "رزق المرء" والبيت أورده اللسان في "أوب  
ووقى" غير معزو: وانظر شواهد الشافية 228، وقد ورد في السيرافي غير معزو أيضاً،  
في 1 / 270، 5 / 402، 6 / 333 من نسخة التيمورية، والصاحبي 19.

3 عبارة ابن سيده: "أراد: يتق. فأجرى تق ف، من "يتق فإن" مجرى علم، فخفف  
كقولهم هلم في علم وانظر اللسان "وقى". وقوله: "تق ف" كذا في ش، ب، ج. وسقط  
في أ "ف".

4 موصول بقوله آنفا: "كما أجروا غير اللازم مجرى اللازم".  
5 أي بالاعتصار على ياء واحدة. وهذا في قراءة طلحة بن سليمان والفيض بن غزوان،  
أما قراءة الجمهور فنصب يحيى وإظهار الياء الثانية. وانظر البحر المحيط 8 / 391.

6 كذا في أ، ب، ش. والمناسب: "أز".

7 ثبت لفظ "مجرى" في ش، ب، ج وسقط في أ.

8 بعده:



أيدي نساء يتعاطين الورق  
وهو في وصف إبل بسرعة السير. والفرق: المكان المستوي لا حجارة فيه. والورق:  
الدرهم. وانظر اللسان في "فرق"، وهو مما نسب إلى رؤية في الديوان 179 وانظر  
الخزانة 3/ 529، وأما ابن الشجري 1/ 105.

(307/1)

وقوله 1:

يا دار هند عفت إلا أثافيها  
كذلك حملت الألف على الباء في قوله -فيما أنشد أبو زيد:  
إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترصاها ولا تملق 2  
وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله:  
إليك حتى بلغت إياكا  
ومنه قول أمية 3:  
بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت ... إياهم الأرض في دهر الدهارير  
كذلك وضع أيضا المتصل موضع المنفصل في قوله:  
فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... ألا يجاورنا إلاك ديار 4  
وكما قلبت الواو ياء استحساناً، لا عن قوة علة في نحو غديان 5، وعشيان 5، وأبيض  
لياح 5، كذلك أيضاً "قلبت الياء واوًا" 6 في نحو الفتوى والرعى والتقوى،

1 أورد سيبويه في الكتاب 2/ 55 هذا الشطر ونسبه إلى بعض السعديين.  
2 نسبه العيني إلى رؤية. انظر شواهد المعرب والمبني، وهو في ديوان رؤية 179 فيما  
نسب إليه.  
3 قال العيني في شواهد الضمير: "قاله الفرزدق، وما قيل أنه لأمية بن أبي الصلت غير  
صحيح". وقبله:

إني حلفت ولم أحلف على فند ... فناء بيت من الساعين معمور  
وبعده بيت:  
لو لم يبشر به عيسى وبينه ... كنت النبي الذي يدعو إلى النور  
وهو من قصيدة للفرزدق مدح يزيد بن عبد الملك وهجاء يزيد بن المهلب، وانظر

الديوان 102 طبع أوروبا؛ ومختصر الشواهد للعيني 28، وقوله: "بالوارث" في الأصول: "الوارث" وهو تحريف.

4 قال: العيني: "أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد".

5 غديان وصف من غدي -بكسر الدال- تغدى وعشيان وصف من عشي -بكسر الشين- تعشى، وأبيض لياح: شديد البياض. ويقال فيه أيضا لياح بالكسر.  
6 أثبتت هذه الجملة هنا وفقا لما في أ، ج. وفي ش، ب: آخرت هذه الجملة عن "الشروي".

(308/1)

والبقوى، والثنوى، والشروي -وقد ذكر 1 ذلك- وقولهم عوى الكلب عوة. وكما أتبعوا الثاني الأول في نحو شد وفر وعض ومنذ كذلك أتبعوا الأول الثاني في نحو: اقتل اخرج ادخل وأشباه هذا كثير 2، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئا بشيء فحملته على حكمه عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه، تشبيها لهما وتتميمًا لمعنى الشبه بينهما حكم أيضًا لجر الوجه من قوله "هذا الحسن الوجه" أن يكون محمولًا على جر الرجل في قولهم "هذا الضارب الرجل" كما أجازوا أيضًا النصب في قولهم "هذا الحسن الوجه" حملًا له منهم على "هذا الضارب الرجل" ونظيره قولهم: يا أميمة 3، ألا تراهم حذفوا الهاء فقالوا: أميم فلما أعادوا الهاء أقرأوا الفتحة بحالها اعتيادًا للفتحة في الميم وإن كان الحذف فرعًا.

وكذلك قولهم "اجتمعت أهل اليمامة" 4 أصله "اجتمع أهل اليمامة" ثم حذف المضاف فأنت الفعل فصار "اجتمعت اليمامة" ثم أعيد المحذوف فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله فقليل اجتمعت أهل اليمامة "نعم" وأيد ذلك ما قدمنا ذكره؛ من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع، في تشبيههم كشبان الأنقاء بأعجاز النساء، وغير ذلك مما قدمنا ذكره.

ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب 5 هذا العلم الذي جمع شعاعه وشرع أوضاعه ورسم أشكاله ووسم أغفاله 7، وخلق أشطانه،

2 كذا في ش، ب وفي أ: "كثيرة".

3 من هذا قول النابغة:

كليتي لهم يا أميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

فقد روي بفتح الفاء وخرجه سيبويه على ما ذكره المؤلف. وانظر الكتاب 1 / 315.

4 كذا في أ. وقد سقط هذا اللفظ في ش، وأثبت في ب ولكن ضرب عليه. وانظر في

هذا سيبويه 1 / 26.

5 ثناء على سيبويه. وهو به حقيق.

6 أي ما تفرق منه.

7 واحده غفل - كقفل - وهو ما لا سمة.

(309/1)

وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء1 فوارده، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا ويجذوه على أمثلتهم التي حدوا وأن يعتقد في هذا الموضوع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله لا سيما والقياس إليه مصغ وله قابل وعنه غير متناقل. فاعرف إذا ما نحن عليه للعرب مذهبًا ولمن شرح لغاتهما مضطربًا وأن سيبويه لاحق بهم وغير بعيد فيه عنهم. ولذلك عندنا لم يتعقب هذا الموضوع عليه أحد من أصحابه2 ولا غيرهم، ولا أضافوه إلى ما نعوه عليه وإن كان بحمد الله ساقطًا عنه وحرى بالاعتذار هم منه. وأجاز سيبويه أيضًا نحو هذا وهو قوله "زيدًا إذا يأتيني أضرب"3 فنصبه ب "أضرب" ونوى تقديمه حتى كأنه قال "زيدًا أضرب إذا يأتيني" ألا ترى إلى نيته بما يكون جوابًا ل "إذا" -وقد وقع في موقعه- أن يكون التقدير فيه تقديمه عن موضعه.

ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الآحاد بالحركات نحو زيدٌ وزيدًا، وزيدٌ وهو يقوم وإذا تجوزت رتبة الآحاد4 أعربوا بالحروف نحو الزيدان، والزيدين، والزيدون والعمرين وهما يقومان وهم ينطلقون. فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو أخوك وأباك وهنيك فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف. وهذا أيضًا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملًا لهم على ذلك في التثنية والجمع. فأما قولهم " أنت تفعلين "

1 الفوارد واحدها فارد وفاردة، وهو المنقطع من الحيوان عن القطيع، وأفاء الفوارد: رجعها وأعادها إلى جماعتها.

2 كذا في ش، أ، ج. وفي ب: "أصحابنا".

3 هذا جار في الجواب المرفوع أن يجوز تقديم معموله على أداة الشرط بلا خلاف. وإنما يجري الخلاف في تقديم معمول الجواب المجزوم. وانظر الجمع 61/2، والكتاب 1/68.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "الأعداد".

(310/1)

فإنهم إنما أعربوه بالحرف 1 وإن كان في رتبة الآحاد -وهي الأول- من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعية ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه فصار -لذلك- الأقوى كأنه الأصل والأضعف كأنه الفرع.

ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ألا تراهم لما حذفوا الحركات -ونحن نعلم أنها زوائد في نحو لم يذهب ولم ينطلق- تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول فقالوا: لم يخش ولم ير ولم يغز. ومن ذلك "أيضاً" 2 أنهم حذفوا ألف مغزى 3، ومدعى في الإضافة فأجازوا مغزى ومرمى ومدعى فحملوا الألف هنا -وهي لام- على الألف الزائدة في نحو 4 حبلى وسكرى. ومن ذلك حذفهم ياء تحية وإن كانت أصلاً حملاً لها على ياء شقية وإن كانت زائدة فلذلك قالوا تحوي كما قالوا سقوي وغنوي في شقية وغنية. وحذفوا أيضاً النون الأصلية في قوله 5:

ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل

وفي قوله 6:

كأنهما ملآن لم يتغيرا

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "بالحروف".

2 زيادة في أ، ب.

3 كذا في أ. وفي ب، ج. "معزى".

4 ثبت لفظ "نحو" في أ، وسقط في ش، ب.

5 هو النجاشي الحارثي. وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي 229 والكتاب 1/ 9.  
والشطر الذي أورده من أبيات فيها حديث عن ذئب لقيه على ماء ورده، وقبله:  
فقلت له يا ذئب هل لك في أخ ... يواسي بلا من عليك ولا بخل  
فقال هداك الله للرشد إنما ... دعوت لما لم يأتني سبع قبلي  
فلست بآنيه ولا أستطيعه ... ولاك استقنى إن كان مأوك ذا فضل  
6 عجزه:

وقد مر للدارين من بعدنا عصر  
وانظر اللسان في "أين" وهو من قصيدة لأبي صخر الهذلي في الأملالي 1/ 148، وبقيّة  
أشعار الهذليين 93 وقيل هذا البيت:  
ليلي بذات الجيش دار عرفتها ... وأخرى بذات البين آياتها سطر

(311/1)

---

وقوله 1:  
أبلغ أبا دختنوس مألكة ... غير الذي قد يقال ملكذب 2  
كما حذفوا الزائدة 3 في قوله 4:  
وحاتم الطائي وهاب المني  
وقوله 5:  
ولا ذاكر الله إلا قليلا  
ومن ذلك حملهم التثنية -وهي أقرب إلى الواحد- على الجمع وهو أنأى عنه؛ ألا  
تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها فقالوا: حمراوان وأربعاوان كما قلبوها فيه واوا فقالوا:  
حمراوات علما وصحراوات وأربعاوات. ومن ذلك حملهم الاسم -وهو الأصل- على  
الفعل -وهو الفرع- في باب ما لا ينصرف "نعم" وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن  
شبهوه بما وراءه -وهو الحرف- فبنوه نحو أمس وأين وكيف وكم وإذا. وعلى ذلك  
ذهب بعضهم في ترك تصرف "ليس" إلى أنها ألحقت بـ "ما" فيه كما ألحقت "ما" 6  
بها في العمل في اللغة الحجازية. وكذلك قال أيضا في "عسى": "إنها" 7 منعت التصرف  
لحملهم إياها على لعل. فهذا ونحوه يدل على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها 8،  
واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها وأنها لم تقتع 9 اقتعائا ولا هيلت هिला،  
وأن واضعها عني بها وأحسن جوارها 10، وأمد بالإصابة والأصالة فيها.

---

1 انظر البيت في اللسان في "ألك".

2 أبو دختنوس لقيط بن زرارة. ودختنوس سماها باسم بنت كسرى ويقال: دختنوش. وهي منقولة عن الفارسية أصلها دخت نوش، ومعناه: بنت الهنيء. وانظر اللسان، والمعرب للجواليقي 142. وقوله: "ملكذب". يريد: من الكذب. وانظر أمالي ابن الشجري 97 / 1.

3 كذا في أ، ج. وفي ب، ش: "الزوائد".

4 عزاه في اللسان في "مأى" إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وكذا في النوادر 91 والخزانة 3 / 304 وقبله:

حيدة خالي ولقيط وعلي

5 هو أبو الأسود الدؤلي. وانظر الخزانة طبعة السلفية، 1 / 258 والشطر الذي أورده صدره:

فألقيته غير مستعتب

6 كذا في أ. وفي ب: "فيه".

7 كذا في أ. وفي ش، ب، د، هـ: "إنما المراد وسقط ما".

8 كذا في أ. وفي ش: "تحاملها" وفي ب: "تلاحمها".

9 كأنه يريد أنها ليست جزافاً، بل هي مقدرة بمقياس، يقال: قعث له إذا حقن له بيده وأعطاء، واقتعت العطية إذا أكثرها وفي هذا معنى الخروج عن التقدير والحساب.

10 كذا في أ، ب. وفي ش: "جوازها".

(312/1)

---

باب في إصلاح 1 اللفظ:

اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمة وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى 2 المراد منها محصلة عنيت العرب بها فأولتها صدرًا 3 صالحًا من تثقيفها وإصلاحها.

فمن ذلك قولهم: أما زيد فمنطلق ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدمة عليهما. وأنت في قولك: أما زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول: أما فزيد منطلق كما تقول فيما هو "في معناه

"4: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ. ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب 5 لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا: أما فزيد منطلق كما يقولون: مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم

- 
- 1 كذا في أ، ش، ج. وفي ب: "اصطلاح".
  - 2 كأنه ضمن "محصلة" معنى موفقة، فعدها بـ"على".
  - 3 كذا في ب، ش، ج. وقد سقط هذا اللفظ في أ.
  - 4 كذا في ش، ب، د، هـ. وفي أ: "بمعناه".
  - 5 ثبت هذا اللفظ في أ. وسقط في ش، ب، ج.

(313/1)

---

وليس قبلها اسم، إنما قبلها في اللفظ حرف، وهو أما. فتكسبوا ذلك لما ذكرنا، ووسطوها بين الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة؛ فقالوا: أما زيد فمنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو. وهذا تفسير أبي علي رحمه الله تعالى. وهو الصواب.

ومثله امتناعهم أن يقولوا: انتظرتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس، فينصبوه<sup>1</sup> على أنه مفعول معه؛ كما ينصبون نحو قمت وزيداً، أي مع زيد. قال أبو الحسن: وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز. ولو قلت: انتظرتك وطلوع الشمس أي و "انتظرك<sup>2</sup> طلوع الشمس" لم يجز. أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة في نحو أما زيد فمنطلق مجرى العاطفة، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه<sup>3</sup> قبلها.

ومن ذلك قولهم في جمع قمر وبسرة ونحو ذلك: قمرات وبسرات فكروها إقرار التاء تناكراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية -مرادة البتة<sup>4</sup>- لا لشيء<sup>5</sup> إلا لإصلاح اللفظ لأنها في المعنى مقدرة منوية<sup>6</sup>

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "فنصبوه".

- 2 كذا في أ. وفي ب: "انتظرتك وطلوع الشمس". يريد أنه لا يصح تسليط الانتظار على طلوع الشمس لأن الشمس لا يقع منها انتظار، فلا يصح عطفه على التاء، ومن ثم لا يصح نصبه على المفعول معه. وهذا رأي الأخفش. وجمهور النحاة لا يلتزمون هذا، ومن الجائز عندهم سرت والنيل، والنيل لا يسير وانظر سر الصناعة في حرف الباء. وشرح الرضي للكافية في المفعول معه 1/ 195.
- 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "عليها".
- 4 ثبت ما بين القوسين. وفي ش، ب: وسقط في أ.
- 5 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "بشيء".
- 6 كذا في ش، ب. وفي أ: منونة". وهو تحريف.

(314/1)

---

لا غير ألا تراك إذا قلت "تمرات" لم يعترض شك في أن الواحدة منها قمر، وهذا واضح. "والعناية" 1 إذا في الحذف إنما هي بإصلاح 2 اللفظ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها 3.

ومن ذلك قولهم: إن زيذاً لقائم فهذه لام الابتداء وموضعها أول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها 4 أول: لئن زيذاً منطلق فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد - وهو التوكيد - أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زيذاً لمنطلق.

فإن قيل: هلا أخرت "إن" وقدمت اللام قيل: لفساد ذلك من أوجه: أحدها أن اللام لو تقدمت وتأخرت "إن" لم يجوز أن تنصب "إن" اسمها الذي 5 من عادتها نصبه من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه وحمت من العوامل جانبه فكان يلزمك أن ترفعه فتقول: لزيد إن قائم ولم يكن إلى نصب "زيد" - وفيه لام الابتداء - سبيل. ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد - وقد أخرت عنه "إن" - لأعملت "إن" فيما قبلها وإن لا تعمل أبداً إلا فيما بعدها. ومنها أن "إن" عاملة واللام غير عاملة والمبتدأ لا يكون إلا اسماً وخبره قد يكون جملة وفعلًا وظرفًا وحرَفًا فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ومنعت منه "إن" لأنها لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب إنما تعمل في أحد جزأيه ولا تعمل أيضاً في الظرف، ولا في حرف الجر. ويدل على أن موضع اللام في خبر "إن" أول الجملة قبل "إن" أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قبلوا الهمزة هاء ليزول لفظ "إن"



- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "فالعناية".
  - 2 كذا في أ. وفي ش: "الإصلاح".
  - 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "بموجبها".
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "فتقدرها".
  - 5 كذا في أ. وفي ش، ب، د، هـ: "التي".

(315/1)

---

فيزول أيضاً ما كان مستكرهاً من ذلك فقالوا "لَهْنَك قائم " 1 أي لئنك قائم. وعليه قوله -فيما روينا عن محمد بن سلمة عن أبي العباس 2: ألا ياسنا برق على قلل الحمى ... لهنك من برق على كريم 3 فإن قلت: فما تصنع بقول الآخر 4: ثمانين حولاً لا أرى منك راحة ... لهنك في الدنيا لباقيّة العمر 5 وما 6 هاتان اللامان؟ قيل: أما الأولى فلام الابتداء، على ما تقدم. وأما الثانية في قوله: "لباقيّة العمر" فزائدة كزيادتها في قراءة سعيد بن جبير {إِلَّا إِيَّاهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} . ونحوه ما روينا عن قطرب من قول الشاعر:

ألم تكن حلفت بالله العلي ... أن مطاياك لمن خير المطي 7

بفتح أن في الآية وفي البيت. وروينا عن أحمد بن يحيى -وأنشدناه أبو علي رحمه الله تعالى:

- 
- 1 كتب في أفوق لهنك "مثل لئنك" وسقط هذا في ش، ب. ويبدو أنها قصد بها توضيح ما في النص على أن تكون خارجة عنه، ومن ثم لم أثبتها. وهذا الرأي في "لهنك" وهو رأي سيبويه في الكتاب 1/ 474.
  - 2 هو المبرد. وانظر سر الصناعة في حرف اللام.
  - 3 من أربعة أبيات في الأمالي 1/ 220 والسمط 511 والخزانة 4/ 239 وديوان المعاني 2/ 192، وانظر نوادر أبي زيد 28.
  - 4 هو عروة الرحال. وانظر الأمالي 2/ 36 والسمط 671 وشرح الحماسة 4/ 176

بولاق.

5 وبعده:

فإن أنقلب من عمر صعبة سالما ... تكن من نساء الناس لي بيضة العقر  
وقد ثبت الشطر الأول من الشاهد في ش، ب، وسقط في أ، ج.

6 في ب، ش، ب، د، ه قبل هذا زيادة: "مثل لعنك" وهو راجع لقوله في الشعر  
"لهنك".

7 "خير" كذا في ج وفي أ، ب: "شر". وما أثبتته موافق لما نقله في الخزنة 4 / 328 عن  
سر الصناعة. وهو في سر الصناعة في حرف اللام.

(316/1)

---

مروا عجلا وقالوا كيف صاحبكم ... قال الذي سألوأ أمسى لمجهودا1  
فزاد اللام. وكذلك اللام عندنا في "لعل" زائدة ألا ترى أن العرب قد تحذفها قال:  
عل صروف الدهر أو دولاتها ... يدلنا اللمة من لمتها2  
فتستريح النفس من زفرتها  
وكذلك3 ما أنشده4 ابن الأعرابي من قول الراجز:  
ثمت يغدو لكأن لم يشعر ... رخو الإزار زمح التبخر5  
أي كأن لم يشعر، فكذلك تكون اللام الثانية في قوله:  
لهنك في الدنيا لباقية العمر  
زائدة.

فإن قلت: فلم لا تكون الأولى هي الزائدة والأخرى غير زائدة قيل: يفسد ذلك من  
جهتين: إحداهما أنها قد ثبتت في قوله "لهنك من برق علي كريم" هي لام الابتداء لا  
زائدة فكذلك ينبغي أن تكون في هذا الموضع أيضاً هي لام الابتداء. والأخرى أنك لو  
جعلت الأولى هي الزائدة لكنت قد قدمت الحرف الزائد والحروف إنما تزداد لضرب من  
ضروب الاتساع فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله ألا تراك لا تزيد  
"كان" مبتدأة وإنما تزيدها حشواً أو آخرًا وقد تقدم ذكر ذلك.

---

1 أنشده ثعلب غير معزو: المجالس 153 وما بعدها، مع بيت بعده:

يا ويح نفسي من غرباء مظلمة ... قيسست على أطول الأقوام ممدودا

وانظر الخزانة 4 / 330.

2 "يدلننا" كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "تدني لنا" وفي اللسان في "لم" "تديلنا"؛ وترى في هذا الموطن من اللسان أن الفراء أنشد هذا الرجز من غير عزو.

3 كذا في أ، ج. وفي ب، ش: "فكذلك".

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "أشدناه" وفي ج: "أنشدنا" ولم يلق أبو الفتح ابن الأعرابي؛ فإن صح ما في أ، ج، فالمراد: أنشدنا في كتبه وما روي عنه لا شفاها.

5 "زعم التبخر": ثقله بغيصه. والزعم: السيئ الخلق وقد أصلحتها هكذا وفي أ، ب: "رمح". وفي ج: "زمج".

(317/1)

فأما قول 1 من قال: إن قولهم "لهنك" إن أصله "لله إنك" فقد "تقدم ذكرنا" 2 ذلك مع ما عليه فيه في موضع آخر وعلى أن أبا علي قد كان قواه بأخرة وفيه تعسف 3. ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأن زيدا عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو ثم أرادوا تأكيد الخبر فرادوا فيه "إن" فقالوا: إن زيدا كعمرو ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجوز أن تباشر "إن" لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا: كأن زيدا عمرو.

ومن ذلك أيضاً قولهم: لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا مبتدآن، وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجوز، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ أخرؤا المبتدأ وقدموا الخبر وكان ذلك سهلاً عليهم ومصلحاً لما فسد عندهم. وإنما كان تأخره مستحسنًا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ. فأما 4 من رفع الاسم في نحو هذا بالظرفية فقد كفي مئونة هذا الاعتذار لأنه ليس مبتدأ عنده.

1 في شرح السيرافي 4 / 107 تيمورية أن هذا الرأي حكاه المفضل بن سلمة لغير الفراء ونسبه في الإنصاف 94 إلى المفضل بن سلمة.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "ذكرنا" ولا يريد أنه ذكره في هذا الكتاب.

3 انظر بسط الكلام في هذا البحث في الحزنة 4 / 334 وما بعدها، وانظر نوادر أبي زيد 28.

4 هم الأخفش والكوفيون. انظر شرح الرضي للكافية 1 / 87.

(318/1)

فإن قلت: فقد حكى<sup>1</sup> عن العرب "أمت في حجر لا فيك" وقولهم: "شر أهرّ ذا ناب" وقولهم: "سَلَامٌ عَلَيْكَ"، قال الله سبحانه وتعالى: {سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي} ، وقال: {وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ} ونحو ذلك. والمبتدأ<sup>2</sup> في جميع هذا نكرة مقدمة. قيل: أما قوله سلام عليك وويل له وأمت في حجر لا فيك فإنه جاز لأنه ليس في المعنى خبراً إنما هو دعاء ومسألة أي ليسلم الله عليك ولبيلزمه الويل وليكن الأمت في الحجرة لا فيك. والأمت: الانخفاض والارتفاع والاختلاف قال الله عز وجل: {لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا} أي اختلافاً. ومعناه: أبقاك الله بعد فناء الحجرة وهي مما توصف بالخلود والبقاء ألا تراه كيف قال<sup>3</sup>: ما أطيب العيش لو أن التي حجر ... تنبو الحوادث عنه وهو ملموم<sup>4</sup> وقال:

بقاء الوحي في الصم الصلاب

- 
- 1 ضبطتها بالبناء للمعلوم على ما في أفقد رسمت: "حكا"، وهو يريد سيبويه. وانظر الكتاب 1 / 166 وضبط في ب: "حكى" بالبناء للمفعول.
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "فالمبتدأ".
  - 3 أن تميم بن أبي مقبل كما في شواهد المغني للبغدادى 2 / 256.
  - 4 بعده:

لا تنفع المرء أحجاء البلاد ولا ... تبني له في السموات السلايم  
لا ينفع المرء أنصار ورايبة ... يأبى الهوان إذا عد الجراثيم  
أحجاء البلاد: نواحيها. والرايبة: ما ارتفع من الأرض، وأراد به القلعة المرتفعة، والجراثيم جمع جرثومة وهي الأصل، بقوله إنه في جرثومة من قومه.

(319/1)

وأما قولهم "شر أهر ذا ناب" فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي أي ما أهر ذا ناب إلا شر وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى ألا ترى أنك لو قلت: أهر ذا ناب شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد فإذا قلت: ما أهر ذا ناب إلا شر كان ذلك أوكد؛ ألا ترى أن قولك: ما قام إلا زيد أوكد من قولك: قام زيد. وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عائياً مهمماً. وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق<sup>1</sup> لاستماعه أن يكون لطارق شر فقال: شر أهر ذا ناب؛ أي ما أهر ذا ناب إلا شر تعظيماً عند نفسه أو عند مستمعه. وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد. " فلما عناه وأهمه، وكذا الإخبار عنه "2، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب<sup>3</sup> لما دعا إليه.

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرًا نحو أرطى، ومعزى، وجبئى، وسرندى، وزبعرى، وصلخدى، وذلك أنها إذا وقعت طرفاً وقعت موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم وإذا وقعت حشواً وقعت موقع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك إلحاقها بما هي على سمت متحركة<sup>4</sup>؛ ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية فقلت: خاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاطوا للفظ بأن قابلوا<sup>5</sup> بالألف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وأدل على شدة تمكنها وليعلم بتنوينها أيضاً وكون ما هي في على "وزن أصل من الأصول له"6 أنها للإلحاق به. وليست كذلك ألف قبعرى، وضبغطرى؛

---

1 "وأشقق" عطف تفسير.

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "فإنما عناه وأهمه وكذا الإخبار عنه".

3 يقال أهب للأمر: استعد له.

4 كذا في ب. وفي أ، ش: "متحركة".

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "قابلوه".

6 كذا في أ. ولا يبدو عليها الحاجة إلى عبارة "له". وفي ش، ب: "وزن من الأصول له".

لأنها وإن كانت طرفاً ومنونة فإن المثال الذي فيه "لا" 1 مصعد للأصول إليه فيلحق هذا به لأنه لا أصل لها 2 سداسياً، فإنما 3 ألف قبعرى قسم من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للإلحاق. فاعرف ذلك.

ومن ذلك أنهم لما "أجمعوا الزيادة" 4 في آخر بنات الخمسة - كما زادوا في آخر بنات الأربعة - خصوا بالزيادة فيه الألف استخفافاً لها ورغبة فيها هناك دون أختيها: الياء والواو. وذلك أن بنات الخمسة لطولها لا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملت، فلما 5 تحملوا الزيادة في آخرها طلبوا أخف الثلاث - وهي الألف - فخصوها بها، وجعلوا الواو والياء حشواً في نحو عضر فوط وجعفر ليق لأهم لو جاءوا بهما طرفاً 6 وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفة في تجشمهما وكدت في احتمال النطق بهما كل ذلك لإصلاح اللفظ.

ومن ذلك باب الإدغام في المتقارب نحو ود في وتد، ومن الناس "ميقول" في "من يقول" ومنه جميع باب التقريب؛ نحو اصطر، وازدان، وجمع باب المضارعة، نحو مصدر 7 وبابه.

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بما علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربن وضربنا. وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره

---

1 زدت هذا الحرف ليستقيم الكلام، وقد خلت منه الأصول والزيادة "لا" في الأشباه للسيوطي 1/ 73.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "له" وكأن الضمير في "لها" يرجع إلى الأسماء. وفي الأشباه "لنا" وهو أجود.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "وإنما".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "أجمعوا على الزيادة". وكلاهما صحيح؛ يقال: أجمع الأمر وأجمع عليه: عزم عليه.

5 كذا في ش، ب. وفي أ "فإنما".

6 كذا في الأشباه. وفي الأصول: "أو". وقوله: "سداسيين كذا في الأصول، والأجود: سادسين".

7 في أكتب الحرف "ز" فوق "مصدر"، وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة.

اجتماع الحركات "الذي لا يوجد" 1 في الواحد. فأسكنوا اللام<sup>2</sup>، إصلاحًا للفظ فقالوا: ضربت ودخلنا وخرجتم. نعم وقد كان يجتمع فيه أيضًا خمس متحركات نحو: خرجتما فالإسكان إذاً أشد وجوبًا. وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع فتفطن له. ومن ذلك أنهم لما أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة "ولم" 3 يجوز أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال "الذي" لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا: مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه.

---

1 كذا في أ، وفي ش، ب: "التي لا توجد".

2 في الأصول: "ما قبل اللام" وهذا لا يستقيم به الكلام ولا يصح، فإن التسين للام كما سبق له. وقد يكون الأصل: "الآخر". فحرفت إلى "اللام".

3 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "فلم".

(322/1)

---

### باب في تلاقي اللغة:

هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئًا إلا لأبي علي رحمه الله. وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته: إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها. قال: لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها تجيء 1 على "هذا الوضع" 2 نكرات نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأسود وسوداء وأبلق وبلقاء وأخرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفيتين وإنما ذلك اتفاق وقع بين 3 هذه الكلم المؤكد بها.

قال: ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال: فليس طوالق 4 تكسير "طلقة"، لأن فعلة لا تكسر على فواعل، وإنما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "يحيى". وقد راعى اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه فأنت الخبر.

2 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "غير هذا الموضع".

3 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "من".

4 زيادة في أوج.

(322/1)

وهذا الذي قاله وجه صحيح. وأبين منه عندي وأوضح قولهم في العلم: سلمان،  
وسلمى فليس سلمان إذًا من سلمى كسكران من سكرى. ألا ترى أن فعلاّن الذي  
يقاوده<sup>1</sup> فعلى إنما بابه الصفة كغضبان وغضبي وعطشان وعطشى وخزيان وخزيا  
وصديان وصديا وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين، وإنما سلمان من سلمى  
كقحطان من ليلى غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد  
لجمعهما ولا إثارة لتقاوده<sup>2</sup>. ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان ولا امرأة سلمى كما  
تقول: هذا سكران وهذه سكرى وهذا غضبان، وهذه غضبي. وكذلك لو جاء في العلم  
"ليان" لكان ليلان من ليلى كسلمان من سلمى. وكذلك لو وجد في العلم "قحطى"  
لكان من قحطان كسلمى من سلمان.

وأقرب إلى ذلك من سلمان وسلمى قولهم في العلم: عدوان، والعدوى، مصدر أعداه  
الجرى ونحوه. ومن ذلك قولهم: "أسعد" لبطن من العرب؛ ليس<sup>2</sup> هذا من سعدى  
كالكبر من الكبرى والأصغر من الصغرى. وذلك أن هذا إنما هو تقاود الصفة وأنت  
لا تقول: مررت بالمرأة السعدى ولا بالرجل الأسعد. فينبغي -على هذا- أن يكون  
أسعد من سعدى كأسلم من بشرى. وذهب بعضهم إلى أن أسعد تذكير سعدى ولو كان  
كذلك لكان حراً أن يجيء به سماع، ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى وإنما هذا تلاق  
وقع بين هذين الحرفين<sup>3</sup> المتفقي اللفظ كما يقع هذان المثالان في المختلفة<sup>4</sup>؛ نحو أسلم  
وبشرى.

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "قد تقاوده".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "فليس".

3 كذا في أ، ب. وسقط في ش.

4 كذا في اللسان والتاج "مادة سعد". وفي الأصول: "المختلفة" ولها وجه أي الألفاظ  
المختلفة وما أثبتته أجود.

(323/1)



---

وكذلك أيهم ويهماء ليسا 1 كأدهم ودهماء لأمرين: أحدهما أن الأيهم الجمل الهائج "أو السيل" 2 واليهما الفلاة فهما مختلفان. والآخر أن أيهم لو كان مذكر يهماء لوجب أن يأتي فيهما "يهم" كدهم ولم نسمع ذلك فعلت بذلك أن هذا تلاق بين 3 اللغة وأن أيهم لا مؤنث له ويهماء لا مذكر لها.

ومن التلاقي قولهم في العلم: أسلم وسلمى. وليس هذا كالأكبر والكبرى لأنه ليس وصفاً. فتأمل أمثاله في اللغة. ومثله شتان وشقى إنما هما كسرعان وسكرى.

وإنما وضعت من هذا الحديث رسماً 4 لتنبه على ما يجيء من مثله فتعلم به أنه توارد وتلاق وقع في أثناء هذه اللغة عن غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض.

وليس من هذا الباب سعد وسعدة؛ من قبل أن هاتين صفتان مسوقتان على منهاج واستمرار. فسعد من سعدة كجلد من جلدة وندب 5 من ندبة. ألا تراك تقول: هذا يوم سعد وهذه ليلة سعدة كما تقول: هذا شعر جعد وهذه جمعة 6 جعدة. فاعرف ذلك إلى ما يليه وقسه بما 7 قررته عليه بإذن الله تعالى.

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "وليستا".

2 كذا في ج واللسان "يهم" وسقط هذا في سائر الأصول وفي القاموس "يهم":  
"والأيهمان عند أهل البادية والسيل والجمل الهائج الصئول".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "من".

4 كذا في أ، ب. وفي ش: "رسماً".

5 هو الخفيف في الحاجة، والظريف النجيب، وأثناء ندبه.

6 الجمعة: مجتمع شعر الرأس.

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "على ما".

(324/1)

---

باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو 1 لا؟:

سألت أبا علي رحمه الله عن هذا فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرتهم حظرتهم علينا.

وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم، فليكن من أحسن ضروراتنا، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا. وما بين ذلك بين ذلك.

فإن قيل: هلا لم يجر لنا متابعتهم على الضرورة من حيث كان القوم لا يترسلون<sup>2</sup> في عمل أشعارهم ترسل المولدين ولا يتأنون فيه ولا يتلومون<sup>3</sup> على حوكه "وعمله"<sup>4</sup>، وإنما كان أكثره ارتجالاً قصيداً كان أو رجزاً أو رملاً. فضرورتهم إذاً أقوى من ضرورة المحدثين. فعلى هذا ينبغي أن يكون عذرهم فيه أوسع وعذر المولدين أضيق.

قيل: يسقط هذا من أوجه: أحدها أنه ليس جميع الشعر القديم مرتجالاً، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه، والملاطفة له، والتلوم على رياضته وإحكام صنعته نحو مما يعرض لكثير من المولدين. ألا ترى إلى ما يروى عن زهير: من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين فكانت تسمى حوليات زهير، لأنه كان يحك القصيد في سنة. والحكاية في ذلك عن ابن<sup>5</sup> 5 أبي حفصة أنه قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر، وأحكها<sup>6</sup> في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "أم".

2 الترسل في الأمر: التمهّل فيه والرفق.

3 التلوم: الانتظار والتلبّث.

4 كذا في أ، وفي ش، ب: "وعلى عمله".

5 هو مروان الأكبر مات سنة 182 وانظر معجم الشعراء للمرزباني 396.

6 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "أحكامها". وهو كذلك في ضرائر الألوسي 11.

والتحكيك مبالغة في الحك، وحك الشيء: قشره ومعالجته. ويريد بتحكيك الشعر تنقيحه ونفي الرديء. عنه. وفي الأغاني 3/ 25: "وكان الأصمعي يعجب بشعر بشار لكثرة فنونه، وسعة تصرفه ويقول: كان مطبوعاً لا يكلف طبيعته شيئاً متعذراً، لا كمن يقول البيت ويحككه أياًما".

(325/1)

---

فقبل له 1: فهذا هو 2 الحولي المنقح. وكذلك الحكاية عن ذي الرمة: أنه قال 3: لما قال:

بيضاء في نعج صفراء في برج

أجبل 4 حولاً لا يدري ما يقول إلى أن مرت به صينية فضة "قد" 5 أشربت ذهباً فقال:  
كأنها فضة قد مسها 6 ذهب  
وقد وردت أيضاً بذلك أشعارهم قال ذو الرمة:  
أجنبه المساند والمحالا 7  
ألا تراه كيف اعترف بتأنيده 8 فيه وصنعتة إياه. وقال عدي بن الرقاع العاملي:  
وقصيدة قد بت أجمع بينها ... حتى أقوم ميلها وسنادها 9  
نظر المثقف في كعوب قناته ... حتى يقيم ثقافة منآدها

- 
- 1 كذا في أ، ج. وسقط هذا في ب، ش.
  - 2 كذا في أ، ب، ش. وسقط هذا اللفظ في ج.
  - 3 كذا في ب، ش. وكان ينبغي أن يكون يعد هذا: لما قلت ... أجبلت. ولكن المؤلف لم يحك قوله، يحدث عنه كالعائب، وهو طريق مسلوكة. وقد سقط هذا اللفظ في ج، وهو أسوغ وأقرب متناولا.
  - 4 أجبل: انقطع عن القول.
  - 5 زيادة في أ.
  - 6 كذا في أ، ب، ش وفي ج: "شاهبا" والبيت خامس أبيات القصيدة التي مطلعها:  
ما بال عينك منها الدمع ينسكب ... كأنه من كلى مفرية سرب  
وانظر الديوان ص. والبيان والتبيين 1/ 126؛ "نشر محب الدين الخطيب".
  - 7 في ج أثبت صدره:  
وشعر قد أرقّت له طريف  
وسقط هذا في أ، ب، ش. وقوله: "أجنبه" كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "أجانبه" وما أثبت يوافق ما في الموشح 12 وانظر الديوان 440. والمساند: ما فيه السناد، وهو من عيوب القافية، والمحال عند الخليل: الكلام لغير شيء، كما في اللسان. ويقول سيبويه في الكتاب 1/ 18: "وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس".
  - 8 كذا في ش. وغيرها: "بتأنيده" ويقال: تأتي للأمر: ترفق فيه وكأنه استعمل "في" بدل اللام لتضمنه معنى الترفق.
  - 9 انظر الموشح 13.

وقال سويد بن كراع 1:

أبيت بأبواب القوافي كما ... أذود بها سرباً 2 من الوحش نزعاً

وإنما يبيت عليها لخلوه بها ومراجعته النظر فيها. وقال:

أعددت للحرب التي أعنى بها ... قوافياً لم أعني 3 باجتلابها

حتى إذا أذلت 4 من صعبها ... واستوسقت لي صحت في أعقابها

فهذا - كما ترى - مزاول ومطالبة واغتصاب 5 لها ومعاناة كلفة بها.

ومن ذلك الحكاية عن الكميت وقد افتتح قصيدته التي أولها:

ألا حييت عنا يا مدينا

ثم أقام برهة لا يدري بماذا يعجز 6 على هذا الصدر إلى أن دخل حماماً وسمع إنساناً

دخله فسلم على آخر فيه فأنكر عليه، فانتصر بعض الحاضرين له فقال: وهل بأس

يقول المسلمون؛ فأهتبلها كيت 7 فقال:

وهل بأس بقول مسلمينا

---

1 انظر البيان والتبيين 2/ 12 بتحقيق الأستاذ هارون وشعراء ابن قتيبة 616.

2 كذا في أ. وفي ب، ش: "عن الوحش". وبعده:

أكأنها حتى أعرس بعدما ... يكون سحيراً أو بعيداً فأهجعاً

وانظر شعراء ابن قتيبة 33، 616 من طبعة الأستاذ أحمد شاكر.

3 "لم أعني"، كذا في ب، أي لم تعجزني. وفي أ: "لم أعن" وهي رواية جيدة. وفي ش: "لم أعني".

4 كذا في أ، ب. وفي ش: "ذلت".

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "اغتصاب".

6 أي يأتي بعجز البيت. والقصة في اللسان في "عجز".

7 من قبيل ما وقع للكميت ما وقع لموارد أحد أدباء شنقيط إذ أراد إنشاء قصيدة

فنظم الشطر الأول، وهو:

أمرّبع الغصن ذا أمتلك أعلامه

ثم أرتج عليه سنة لا يستقيم له تكملته وورد يوماً منهلاً ليسقي جملاً له، فتخاصمت

جاريثان في المنهل، فقالت إحداها للآخرى: والله ما ذلك كذلك، ولا كانت أيامه كما

تقولين، أو ما هو قريب من ذلك، فضرب جملة من غير أن يسقيه ودخل الحي وهو

يجري، فظن الناس أنه رأى ما يذعره، فسألوه فأخبرهم أنه وجد شطراً يتم به مطلع

قصيدته، فقال:

أربع الغصن ذا أم ذاك أعلامه ... لا هو هو ولا الأيام أيامه  
وانظر الوسيط 197.

(327/1)

ومثل هذا في أشعارهم الدالة على الاهتمام بها، والتعجب في إحكامها كثير معروف.  
فهذا وجه.

وثان: أن من المحدثين أيضًا من يسرع العمل ولا يعتاقه ببطء ولا يستوقف فكره، ولا  
يتتبع<sup>1</sup> خاطره. فمن ذلك ما حدثني به من شاهد المتنبي وقد حضر عند أبي علي  
الأوارجي<sup>2</sup>، وقد وصف له طردًا<sup>3</sup> كان فيه وأرادته على وصفه فأخذ الكاغد والدواة  
واستند إلى جانب المجلس - وأبو علي يكتب كتابا - فسبقه المتنبي في كتبه الكتاب  
فقطعه عليه ثم أنشده:

ومنزل ليس لنا بمنزل

وهي طويلة مشهورة "في شعره" 4.

وحضرت أنا مجلسًا لبعض الرؤساء ليلة<sup>5</sup> وقد جرى ذكر السرعة وتقدم البديهة وهنالك  
حدث من غير شعراء بغداد، فتكفل أن يعمل في ليلته تلك مائتي بيت في ثلاث قصائد  
على أوزان اخترناها<sup>6</sup> عليه ومعان حددناها له فلما كان الغد في آخر النهار أنشدنا  
القصائد الثلاث على الشرط والاقتراح وقد صنعها وظاهر إحكامها وأكثر من البديع  
المستحسن فيها.

وثالث: كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات؛ كقصر الممدود، وصرف ما لا  
ينصرف، وتذكير المؤنث ونحوه. وقد حضر ذلك وشاهده جلة أصحابنا

1 يقال: تعنعه: أقلقه وأزعجه.

2 كذا في أ، ج. والأوارجي منسوب إلى الأوارجة وهو من دفاتر أصحاب الخراج، وهو  
لفظ فارسي، وفي ب: "الأوراجي" وفي ش: "الأدراجي". وأبو علي الأوارجي هو هارون  
بن عبد العزيز الكاتب. وقد مدحه المتنبي بالقصيدة التي مطلعها:

أمن ازديارك في الدجى المرقباء ... إذ حيث أنت من الظلام ضياء

3 الطرد: مزاوله الصيد.

4 كذا في ش، ب وسقط هذا في أ. والأرجوزة في الديوان. انظر معاهد التنصيص 2/

5 كذا في ش، ب، وفي أ، ج: "ليلا".

6 كذا في أ، ب. وفي ش: "اخترعناها" وهذه ظاهر أنها محرفة عن: "اقترحناها".

(328/1)

من أي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان ولم نر أحداً من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها فدل ذلك على رضاهم به وترك تناكرهم إياه.

فإن قلت: فقد عيب بعضهم كأبي نواس وغيره في أحرف أخذت عليهم قيل: هذا كما عيب الفرزدق وغيره في أشياء استنكرها أصحابنا. فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا كان مثل ذلك في أشعار المولدين أخرى بالجواز.

فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السعة وموقف الدعة كان يرد من المولدين في الشعر -وهو موقف فسحة وعذر- أولى بجواز مثله. فمن ذلك استنكارهم همز مصائب وقالوا: منارة ومنائر ومزادة ومزائد فهمزوا ذلك في الشعر وغيره وعليه قال الطرماح:

مزائد خرقاء اليدين مسيفة ... يخب بما مستخلف غير آئن<sup>1</sup>

1 قبله:

كأن العيون المرسلات عشية ... شآيب دمع العبرة المتحائن

المتحائن: المتتابع. وشآيب الدمع: دفعاته، واحدها شؤبوب، وقوله: "مزائد" خبر "كأن" واحدها المزادة، وهي ضرب من القرب يجعل فيه الماء. والمسيفة: وصف من أساف الخارز: أفسد الخرز. والمستخلف: من يستقي الماء. والآئن: البطيء من الأون وهو الراحة.

وفي شرح ديوان الطرماح: "من الأين وهو الأعياء" وقوله: "يخب" ضبط بضم الياء من الإخباب وفقاً لما في الديوان، وهذا ليوافق قول الراعي:

مزائد خرقاء اليدين مسيفة ... أخب بمن المخلفان وأحفدا

وفي أ: "يخب" بفتح الياء وضم الحاء من الخبيب. انظر شعراء ابن قتيبة في ترجمة الراعي

378 طبعة الأستاذ أحمد شاكر، وديوان الطرماح 165.

وإنما الصواب مزاود، ومصاوب، ومناور؛ قال:  
 يصاحب الشيطان من يصاحبه ... فهو أذِيّ 1 جمّة مصاوبه  
 ومن ذلك قولهم في غير الضرورة: ضبب البلد: كثرة ضبابه 2. وألّ السقاء: تغيرت  
 ربحه. ولحت عينه: التصقت، ومششت 3 الدابة. وقالوا: إن الفكاهة مقودة إلى  
 الأذى. وقرأ بعضهم 4 {لَمْ تُؤْنِثْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} وقالوا: كثرة الشراب مبولة وكثرة  
 الأكل منومة وهذا شيء مطيبة للنفس وهذا طريق مهيع إلى غير ذلك مما جاء في السعة  
 ومع غير الضرورة. وإنما صوابه: لحت عينه وضبب البلد وألّ السقاء ومشّت الدابة  
 ومقادة إلى الأذى، ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومطابة، ومهاع.  
 فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر 5 ولا ضرورة قول كان استعمال الضرورة في الشعر  
 للمولدين أسهل، وهم فيه أعذر.  
 فأما ما يأتي عن العرب لحناً فلا نعذر في مثله مولداً.  
 فمن ذلك بيت الكتاب 6:  
 وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه

- 
- 1 الأذِي: الشديد التأذي، وقيل: هو المؤذي، وقوله: "جمّة" جاء في اللسان في "أذِي":  
 حمة، بالخاء المهملة.
  - 2 الضباب جمع الضب: الحيوان المعروف. وفي اللسان: "كثرت ضبابه".
  - 3 من المشش، وهو ورم يكون في ساق الدابة.
  - 4 تنسب هذه القراءة إلى أبي السمال وقتادة. وانظر شهاب البيضاوي 2 / 812 وهذا  
 في الآية 103 من البقرة.
  - 5 كذا في و. وفي أ، ب: "حفر" وفي د: "حقر". والحصر بالشيء: الضيق به.
  - 6 كثر هذا البيت منسوباً للفرزدق في الكتب. ويذكر الكتاب أنه من قصيدة في مدح  
 إبراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان. وليس في ديوان  
 الفرزدق هذه القصيدة. ولم أر هذا البيت في الكتاب والبيت في اللسان في "ملك"، وفي  
 الإيضاح للقرطبي 1 / 5 طبعة مطبعة السنة الحمديّة.

---

ومراده فيه معروف وهو فيه غير معذور. ومثله في الفصل قول الآخر – "فيما" 1 أنشده ابن الأعرابي:

فأصبحت بعد خط بهجتها ... كأن قفراً رسومها قلما  
أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها فأوقع من الفصل والتقديم والتأخير ما تراه.  
وأنشدنا 2 أيضاً:

فقد والشك بين لي عناء ... بوشك فراقهم صرد يصيح 3  
أراد: فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء. فقد ترى إلى ما فيه من  
الفصول التي لا وجه "لها ولا لشيء منها" 4.  
وأغرب من ذلك وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر:  
لها مقلتا حوراء طل خميلة ... من الوحش ما تنفك ترعى عرارها  
أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها. فمثل هذا لا نجيزه  
للعربي أصلاً فضلاً عن أن نتخذة للمولدين رسماً.  
وأما قول الآخر:

معاوي لم ترع الأمانة فارعها ... وكن حافظاً لله والدين شاكر  
فحسن جميل؛ وذلك أن "شاكر" هذه قبيلة 5، وتقديره: معاوي لم ترع الأمانة شاكر،  
فارعها أنت وكن حافظاً لله والدين. فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل،

---

1 كذا في ش، ب. وسقط هذا في أ.

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "أنشد". والظاهر أنه يريد أبا علي.

3 أورده في المغني في مبحث "قد" وتكلم عليه البغدادي في شرح شواهد "1/ 965"  
ولم يعزه.

4 كذا في أ. وفي ب، ش: "لشيء منها".

5 من همدان في اليمن؛ كما في اللسان في "شكر".



والاعتراض للتسديد<sup>1</sup> قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الموصول والصلة وغير ذلك مجيئاً كثيراً في القرآن وفصيح الكلام. ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله 2:

وقد أدركتني والحوادث جمّة ... أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل  
والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن. ونحن نفرّد له باباً يلي هذا الباب. بإذن الله سبحانه وتعالى.

ومن طريف الضرورات وغريبها ووحشيتها وعجيبها ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:  
هل تعرف الدار ببدا إنه ... دار لحدود قد تعفت إنه  
فانملت العينان تسفحنه ... مثل الجمان جال في سلكنه  
لا تعجبي منا سليمي إنه ... إنا لخالون بالثغرنة  
وهذه الأبيات قد شرحها أبو علي رحمه الله في البغداديات<sup>3</sup>، فلا وجه لإعادة ذلك هنا. فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمس منه.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "للتشديد".

2 في شرحي شواهد المغني للسيوطي 273 والبغدادية 2/ 605 أن هذا الرجل من بني دارم يمدح بني عجل وقد أسروه، وقد أطلقوه جزاء لمدحه. وقبله:  
وقائلة ما باله لا يزورنا ... وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل  
وبعده:

لعلهم أن يطرؤني بنعمة ... كما صاب ماء المزن في البلد المحل  
فقد ينش الله الفتى بعد عثرة ... وتصطنع الحسنى سراة بني عجل  
3 انظر شرح البيت الأول في اللسان في "بيد". ويبدأ يريد البيداء، وهي أرض بين مكة والمدينة.

(332/1)

---

وكذلك ما أنشده أيضاً أبو زيد<sup>1</sup> للزبيان السعدي:  
يا إبلي ما ذامه فتأبّيه ... ماء رواء ونصيّ حوكّيه  
هدا بأفواهك حتى تأبّيه ... حتى تروحي أصلاً تباريه  
تباري العانة فوق الزازيه

هكذا روينا عن أبي زيد وأما الكوفيون فرووه على خلاف هذا يقولون: فتأبَّيه، ونصي حوَّليه، وحتى تأبَّيه، وفوق الزازيه. فينشدونه من السريع لا من الرجز كما أنشده أبو زيد. وقد ذكرت هذه الأبيات بما يجب فيها في كتابي " في النوادر الممتعة " ومقداره ألف ورقة. وفيه من كلتا الروايتين صنعة طريفة.

وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى -أحسبه عن ابن الأعرابي- يقول الشاعر: وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم ... من الناس ذنبًا جاءه وهو مسلما وقال في تفسيره معناه: ما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم مسلمًا ذنبًا جاءه وهو، ولو وكد الضمير في جاء فقال: جاءه هو وهو لكان أحسن 3. وغير التوكيد أيضًا جائز.

---

1 انظر النوادر ص 97. وهذا الشعر في اللسان في "زبز" و"أبي"، وفي ديوان الزفيان 100 وقوله: هذا فالهذ سرعة القطع. ويروى "هذا" اسم إشارة. والعانة: القطيع من حمر الوحش. والزازية: المكان المرتفع، والنصي نبت من أفضل المرعى.

2 في مجالس ثعلب: "إلزام" وهذا بعد أن فسر الإحلاس بالإلزام.

3 قال ثعلب: "يقول: ما كنت أظن أن إنسانًا ركب ذنبا هو وآخر ثم نسبته إليه دونه" وانظر اللسان في "حلس"، ومجالس ثعلب 96. وجاء البيت في الأملالي 1/ 206 وقال أبو علي: "أراد: وما كنت أخشى الدهر إلزام مسلم مسلما "ذنبا جاءه وهو" أي جاءه معًا.

(333/1)

---

وأبيات الإعراب 1 كثيرة وليس على ذكرها وضعنا هذا الباب. ولكن اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب وقبح الزحاف فإن الجفافة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب. كذلك قال أبو عثمان وهو كما ذكر. وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله 3:

ألم يأتبك والأنباء تنمي

لكان أقوى قياسًا على ما رتبته أبو عثمان؛ ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا لأنه يرجع إلى مفاعيل: ألم يأت مفاعيل. وكذلك بيت الأخطل:

كلمع أيدي مثاكيل مسلبة ... يندبن ضرس بنات الدهر والخطب 4

أقوى القياسين على ما مضى أن ينشد "مثاكيل" غير مصروف لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مفتعلن وهو مطوي والذي روى "مثاكيل" بالصرف. وكذلك بقية هذا. فإن كان ترك زيع الإعراب يكسر البيت كسرًا لا يزاحفه زحافًا فإنه لا بد من ضعف زيع الإعراب واحتمال ضرورته وذلك كقوله 5:  
سماء الإله فوق سبع سمائيا

1 كذا في أ، ب. وفي ش بخط غير الخط الدائم: "الاعتراض" وكأنه إصلاح. والوجه ما أثبت. وكأنه يريد بأبيات الإعراب الأبيات التي الإعراب فيها مشكل يحتاج إلى تأمل، وهي ما تعرف بأبيات الألغاز والأحاجي. وقد صنف فيها.  
2 انظر تصريف المازني، الباب 10 "باب ما يكسر عليه الواحد".  
3 أي قيس بن زهير العبسي في إبل للربيع بن زياد العبسي استاقها وباعها بمكة، وذلك أن الربيع كأن قد أخذ منه درعا ولم يردها عليه، وتتممة البيت:  
بما لاقت لبون بني زياد  
وبعده:

ومحبسها على القرشي تشرى ... بأدراع وأسياف حداد  
وانظر شواهد المغني للسيوطي 113.  
4 "مسلبة": لابسة السلاب - وهي الثياب السود - حدادا، وحزنا، والخطب: يريد الخطوب جمع الخطب فحذف تخفيفا، يشبه الإبل في رميها الحصى بهؤلاء النساء، وانظر ديوان الأخطل 188.  
5 انظر ص 212 من هذا الجزء.

(334/1)

فهذا لا بد من التزام ضرورته لأنه لو قال: سمايا لصار من الضرب الثاني إلى الثالث وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثاني 1 لا الثالث. وليس كذلك قوله 2:  
أبيت على معاري فاخرات ... بهن ملوب كدم العباط  
لأنه لو قال: معار 3 لما كسر الوزن؛ لأنه يصير من مفاعلتن إلى مفاعيلن وهو العصب. لكن مما لا بد من التزام ضرورته مخافة كسر وزنه قول الآخر:  
خريع 4 دوادي في ملعب ... تآزر طورًا وترخي الإزارا

فهذا لا بد من تصحيح معتله؛ ألا ترى أنه لو أعل اللام وحذفها 5 فقال دواد، لكسر البيت البتة.

فاعرف إذًا حال ضعف الإعراب الذي لا بد من التزامه مخافة كسر البيت من الزحاف الذي يرتكبه الجفاة الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت، ويدعه من حافظ على صحة الوزن من غير زحاف وهو كثير. فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب.

---

1 الشعر من الطويل. والضرب الثاني فيه ما كان عروضه وضربه مقبوضين. والضرب الثالث ما كان الضرب فيه محذوفًا.

2 هو المتنخل الهذلي. والبيت في الكتاب 58 / 2، وديوان الهذليين 20 / 2 في قصيدة طويلة.

3 قال ابن قتيبة: "ولو قال:

أبيت على معار فاخرات

كان الشعر موزونًا، والإعراب صحيحًا ... وهكذا قرأته على أصحاب الأصمعي، انظر الشعراء له 46.

4 الخريع: الناعمة مع فجور. والدوادي: الأراجيح. والبيت للكميت. ويظهر لي أنه من القصيدة الرائية التي منها أبيات في الخزنة 1 / 82. ويذكر صاحب الخزنة أنها في مدح أبان بن الوليد بن عبد الملك بن مروان. والذي في الأغاني 15 / 129 أن الكميت كان مداحًا لأبان بن الوليد البجلي. وانظر الكتاب 2 / 60، وتصريف المازني، في الموطن السابق.

5 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "صرفها".

(335/1)

---

### باب في الاعتراض:

اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع 1 عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه 2 بغيره 3، إلا شاذًا أو متأولا. قال الله سبحانه وتعالى: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ،

وَأِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ { 4، فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله: {وَأِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله: {فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ} وبين جوابه الذي هو قوله: {إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} وفي نفس هذا الاعتراض اعترض آخر بين الموصوف الذي هو "قسم" وبين صفته التي هي "عظيم" وهو قوله: {لَوْ تَعْلَمُونَ} . فذالك 5 اعتراضان كما ترى. ولو جاء 6 الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وأنه لقسم عظيم لو تعلمون 7. ومن ذلك "قول 8 امرئ القيس":

ألا هل أتاها والحوادث جمّة ... بأن امرأ القيس بن تملك يبقرا 9

1 كذا في ش. وفي ب: "ينشع"، وفي أ: "يتبشع".

2 ثبت هذا في ش، ب. وسقط في أ.

3 أي بغير الاعتراض.

4 الآيات 75-77 من سورة الواقعة.

5 كذا في أ، ب، د، هـ. وفي ش: "فذان" وكأنها مصلحة عن: "فذانك".

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "جاز".

7 ثبت هذا في أ، ب. وسقط في ش.

8 كذا في ش، ب. وفي أ: "قوله".

9 "تملك": هي أمه؛ والمشهور في اسمها فاطمة. وانظر شرح الوزير أبي بكر بن عاصم

ص 2. و"بيقر": وترك البادية ونزل العراق، أو نزل الضر أو أعبا. وانظر معاني ابن قتيبة

875. انظر أيضا الخزانة 4 / 162.

(336/1)

فقوله: "والحوادث جمّة" اعترض بين الفعل وفاعله. ومثله قوله:

ألا هل أتاها والحوادث كالحصى

وأنشدنا أبو علي:

وقد أدركتني والحوادث جمّة ... أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل 1

فهذا كله اعترض بين الفعل وفاعله. وأنشدنا 2 أيضاً:

ذاك الذي وأبيك تعرف مالك 3 ... والحق يدفع ترهات الباطل

فقلوه: "وأبيك" اعتراض بين الموصول والصلة. وروينا لعبيد الله بن الحر:  
تعلم ولو كاتمته الناس أني ... عليك ولم أظلم بذلك عاتب  
فقلوه: "ولو كاتمته الناس" اعتراض بين الفعل ومفعوله وقوله: "ولم أظلم بذلك" اعتراض  
بين اسم أن وخبرها.  
ومن ذلك قول أبي النجم -أنشدناه4:  
وبدلت والدهر ذو تبدل ... هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل5  
فقلوه: "والدهر ذو تبدل" اعتراض بين المفعول الأول والثاني.  
ومن الاعتراض قوله:  
ألم يأتك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد7

- 
- 1 انظر ص332 من هذا الجزء.
  - 2 كذا في ش، ب. وفي أ: "أنشد".
  - 3 كذا في ش، ب. وفي أ: "يعرف". والبيت من مقطوعة جرير يهجو يحيى بن عقبة الطهوي، ويريد بمالك قبيلة مالك بن حنظلة من تميم. والنظر شرح شواهد المغني للسيوطي 276 وديوان جرير طبعة الصاوي 430.
  - 4 الظاهر أنه يريد أبا علي. وهذا إن قرئ بالبناء للفاعل.
  - 5 الهيف: ري حارة تأتي من قبل اليمن. وقوله: "بدلت" أي الإبل. وفي شرح شواهد المغني للبغدادى أن هذا في الريح. وليس الأمر كما ظن. وانظر الأرجوزة في الطرائف الأدبية 58.
  - 6 وهو هنا نائب الفاعل.
  - 7 انظر ص334 من هذا الجزء.

(337/1)

---

فقلوه: "والأنباء تنمي" اعتراض بين الفعل وفاعله. وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من  
أن يكون في "يأتيك" ضمير "من متقدم مذكور" 1.  
فأما ما أنشده2 أبو علي من قول الشاعر 3:  
أتنسى لا هداك الله ليلي ... وعهد شبابها الحسن الجميل  
كأن وقد أتى حول جديد ... أثا فيها حمامات مثول

فإنه لا اعتراض فيه. وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم. فأما قوله: "وقد أتى حول جديد" فذو موضع من الإعراب وموضعه النصب بما في "كأن" من معنى التشبيه؛ ألا ترى أن معناه: أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مثولا أو أشبهها وقد مضى حول جديد بحمامات مثول أي أشبهها في هذا الوقت وعلى هذه الحال بكذا. وأنشدنا:

أراني ولا كفران لله أية ... لنفسي لقد طالبت غير منيل<sup>4</sup>

---

1 كذا في الأصول. وهذا البيت أول القصيدة؛ كما في الخزانة وغيرها. وفي أمالي ابن الشجري 1/ 87: "قيل إنه مضمّر مقدر، كما حكى سيويه إذا كان غدا فأتني؛ أي إذا كان ما نحن فيه من الرخاء أو البلاء غدا فأتني. وتقديره: ألم يأتك النبأ. ودل على ذلك قوله: "والأنباء تنمي".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "أنشدناه".

3 هو أبو الغول الطهوي، وانظر شواهد المغني للسيوطي 277 والنوادر لأبي زيد 51. وقوله: "وعهد شبابها الحسن الجميل" جملة حالية؛ كما في شواهد المغني للبغدادي 2/ 621 وضبط في النوادر:

وعهد شبابها الحسن الجميل

بنصب "عهد" وجر "الجميل" وفيه إقواء.

4 أورده ابن الأنباري في شرح المفضليات 805 ولم ينسبه، ونقل كلامه البغدادي في شرح شواهد المغني. وقوله: "أية" بفتح الهمزة؛ كما في اللسان "أوي" وأ من الخصائص. وفي ابن الأنباري: "إية" بكسر الهمزة؛ وكأنه يريد الهيئة.

(338/1)

---

ففي هذا اعتراضان 1: أحدهما - "ولا كفران لله". والآخر - قوله: "أية" أي أويت لنفسي أية؛ معناه رحمتها ورققت<sup>2</sup> لها. فقوله: أويت لها لا موضع له من الإعراب. وسألنا الشجري أبا عبد الله يوماً عن فرس كانت له فقال: هي بالبادية. قلنا لم قال: إنها وجية<sup>3</sup> فأنا آوي لها أي أرحمها وأرق لها. وكذلك قول الآخر 4: أراني ولا كفران لله إنما ... أواخي من الأقوام كل بخيل

ومن الاعتراض قولهم: زيد -ولا أقول إلا حقًا- كريم. وعلى ذلك مسألة 5 الكتاب: إنه -المسكين- أحق 6؛ ألا ترى أن تقديره: إنه أحق وقوله " المسكين " أي هو المسكين وذلك اعتراض بين اسم إن وخبرها. ومن ذلك مسألته 7: " لا أخا -فاعلم- لك ". فقوله: " فاعلم " اعتراض بين المضاف والمضاف إليه كذا الظاهر. وأجاز أبو علي رحمه الله أن يكون " لك " خبرًا ويكون " أخا " اسمًا مقصورًا تأمًا غير مضاف كقولك: لا عصا لك. ويدل على صحة هذا القول أنهم قد كسروه على أفعال وفأوه مفتوحة فهو إذاً فعل وذلك قولهم: أخ وآخاء فيما حكاه يونس. وقال بعض آل المهلب: وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم ... وأي بني الآخاء تنبو مناسبة 8

- 
- 1 ذكر ابن هشام في المغني في مبحث الجملة المعترضة أن أبا علي لا يجيز الاعتراض بأكثر من جملة، وأول هذا البيت، وترى ابن جني هنا على خلافه، ولم ينبه عليه.
  - 2 كذا في أ، وفي ش: "أرفقت بها". وفي ب: "رفقت لها".
  - 3 من الوجي. وهو الحفا؛ أي رقة قدم الدابة من كثرة المشي.
  - 4 هو كثير عزة وانظر الكتاب 1 / 466. ولم أرني قصيدته اللامية في الأماي 2 / 62 وفي الديوان 2 / 248.
  - 5 الكتاب 1 / 256.
  - 6 في ج: "لأحمق".
  - 7 أي مسألة الكتاب أيضًا. وانظر سيبويه 1 / 347.
  - 8 انظر ص 202 من هذا الجزء. وضبط "نسبتم" هنا بالبناء للفاعل على ما في أ. وضبط فيما سلف بالبناء للمفعول.

(339/1)

---

فغير منكر أن يخرج 1 واحدها أصله، كما خرج واحد الآباء على أصله، وذلك قولهم: هذا أبا ورأيت أبا ومررت بأبا. وروينا عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال 2: يقال هذا أبوك وهذا أباك وهذا أبك؛ فمن قال: هذا أبوك أو أباك فتثنيته أبوان ومن قال هذا أبك فتثنيته أبان وأبوان. وأنشد:

سوى أبك الأدنى وإن محمدا ... على كل عال يابن عم محمد  
وأنشد أبو علي عن أبي الحسن:



تقول ابنتي لما رأيتني شاحبا ... كأنك فينا يا أبات غريب<sup>3</sup>  
قال: فهذا تأنيث أبا وإذا كان كذلك جاز جوازاً حسناً أن يكون قولهم: لا أبا لك "أبا"  
منه اسم مقصور كما كان ذلك في "أخالك" ويحسنه أنك إذا حملت الكلام عليه  
جعلت له خبراً ولم يكن في الكلام فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر؛ غير أنه  
يؤنس بمعنى إرادة الإضافة قول الفرزدق:  
ظلمت ولكن لا يدي لك بالظلم<sup>4</sup>  
فلهذا جوازها جميعاً.  
وروينا لمعن بن أوس:  
وفيهن والأيام يعثرن بالفتي ... نوادب لا يمللنه ونوائح<sup>5</sup>

- 
- 1 كذا في ش، ب، د، هـ. وفي أ: "خرج".
  - 2 انظر مجالس ثعلب 468، وينتهي ما في المجالس بعد البيت الآتي. وهو في اللسان "أبو".
  - 3 "يا أبات" كذا بالتاء المفتوحة في ش، ب، وفي أ: "أبة"، وفي ج: "أباء". وفي اللسان في "أبو" كما أثبت. والبيت نسبه أبو زيد في النوادر 239 إلى أبي الحدرجان.
  - 4 قبله في بيتين يخاطب بهما عمر بن لجأ:  
ما أنت إن قرما تميم تسامها ... أخا التيم إلا كالشطية في العظم  
ولو كانت مولى العز أو في ظلاله ...  
يريد بقرمي تميم: نفسه وجريرا، وكان عمر دخل لهما في الهجاء وانظر ديوان الفرزدق  
طبعة الصاوي 825.
  - 5 قبله:  
رأيت رجلا يكرهون بناهم ... وفيهن لا تكذب نساء صوالح  
والبيتان في الأمالي 2/ 190، واللائي، 804، والخزانة 3/ 258، والأغاني "بولاق"  
10/ 165.

(340/1)

---

فصل بقوله: "والأيام يعثرن بالفتي" بين المبتدأ وخبره. وأنشدنا:  
لعلك والموعود صدق لقاءه ... بدا لك في تلك القلوص بداء<sup>1</sup>

وسأله عن بيت كثير:

وإني وتهيامي بعزة بعدما ... تخليت مما بيننا وتخلت<sup>2</sup>

فأجاز أن يكون قوله: "وتهيامي بعزة" جملة من مبتدأ وخبر اعترض بها بين اسم إن وخبرها الذي هو قوله:

لكالمرئجي ظل الغمامة كلما ... تبوأ منها للمقيل اضمحلت

فقلت له: أيجوز أن يكون "وتهيامي" 3 بعزة قسمًا؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه. وقال الله عز وجل: {هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ} 4. فقوله تعالى: {فَلْيَذُوقُوهُ} اعترض بين المبتدأ وخبره. وقال رؤبة 5:

إني وأسطار سطرن سطرًا ... لقائل يا نصر نصرٌ نصرًا<sup>6</sup>

فاعترض بالقسم بين اسم إن وخبرها.

والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه وقد رأيت في أشعار المحدثين وهو في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين<sup>7</sup>.

---

1 كان رجل وعد محمد بن بشير الخارجي قلو صا - وهي الناقة الفتية - فمطله؛ فقال ذلك يذمه. وانظر الأغاني 4 / 157 والأماي 2 / 71 وشرح شواهد المغني للسيوطي 274، وللبغدادى 2 / 612.

2 من قصيدته الطويلة التي أولها:

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا ... قلو صيكما ثم ابكيا حيث حلت

انظر الأماي 2 / 107، والخزانة 2 / 379، وشواهد المغني للبغدادى 2 / 621.

3 كذا في ج. وفي سائر الأصول: "تهيامي".

4 آية 57 سورة ص.

5 تبع في هذا ما في سيبويه 1 / 304، ورده الصاغانى وأنكر نسبته إلى رؤبة ويقول البغدادى في الخزانة: "والعجب من الصاغانى حيث رد على سيبويه في أن هذا الشاهد ليس لرؤبة. ولم يبين قائله". ويقول البغدادى في شواهد المغني 2 / 619: "وهذا الرجز لرؤبة، ولم أره في ديوانه". وقد أورده طابع ديوان رؤبة فيما نسب إليه ص 174.

6 بعده:

بلغك الله فبلغ نصرا ... نصر بن سيارة يثني وفرا

ونصر في البيت الأول حاجب نصر بن سيار أحد ولاية الأمويين، وهو المراد بنصر في البيت الثاني ويرى صاحب القاموس أن الصواب في اسم الحاجب نصر "بالمعجمة".

وقد أبان في الخزانة أن المجد تبع في هذا الصاغاني في العباب. وانظر الخزانة 1/ 325 وشواهد المغني لصاحب الخزانة 2/ 619، والقاموس "نصر"، وسيبويه في الموطن السابق.

7 كذا في ش، ب. وفي أ: "المحدثين".

(341/1)

### باب في التقديرات المختلفين لمعنيين مختلفين

...

باب في التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين:

هذا في كلام العرب كثير فاش والقياس له قابل مسوغ.

فمن ذلك قولهم: مررت بزيد وما كان نحوه مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل. فمن وجه يعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له. كما أن همزة النقل في " أفعلت " وتكرير العين في " فعلت " يأتیان لنقل الفعل وتعديته نحو قام وأقامته وقومته وسار وأسرته وسيرته. فلما كان حرف الجر الموصل للفعل معاقباً لأحد شيئين<sup>1</sup> كل واحد منهما مصوغ<sup>2</sup> في نفس المثال جرى مجراهما في كونه جزءاً من الفعل أو<sup>3</sup> كالجزء منه. فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل.

وأما وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب، وهذا يقضي<sup>4</sup> له بكونه جزءاً مما بعده أو كالجزء منه ألا تراك تعطف على مجموعهما<sup>5</sup> بالنصب كما تعطف على الجزء الواحد في نحو قولك: ضربت<sup>6</sup> زيداً وعمراً؛ وذلك

1 كذا في أ. وفي ش، ب، "الشيئين".

2 كذا في أ وفي ش، ب: "موضوع".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "و".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "يقضي".

5 كذا في ب، ش، ج. وفي أ: "مجموعها".

6 انظر ص 108 من هذا الجزء.

(342/1)

قولك: مررت بزيد وعمراً ورغبت فيك وجعفرًا ونظرت إليك وسعيدًا أفلا ترى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين "لمعنيين مختلفين" 1.

ووجه جوازه من قبل 2 القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين؛ وذلك كأن تروم أن تدل على قوة اتصال حرف الجر بالفعل فتعنده تارة كالبعض له والأخرى كالبعض للاسم. فهذا ما لا يجوز مثله لأنه لا يكون كونه كبعض الاسم دليلًا على شدة امتزاجه بالفعل لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران فاعرف ذلك فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه.

ومثل ذلك قولهم: "لا أبا لك" فههنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين. وذلك أن ثبات 3 الألف في "أبا" من "لا أبا لك" دليل الإضافة فهذا وجه. ووجه آخر أن ثبات اللام وعمل "لا" في هذا الاسم يوجب التثنية والفصل. فثبات الألف دليل الإضافة والتعريف ووجود اللام دليل الفصل والتثنية. وليس هذا في الفساد والاستحالة بمنزلة فساد تحقير مثال الكثرة الذي جاء فساد من قبل تدافع حاله. وذلك أن وجود ياء التحقير يقتضي 4 كونه دليلًا على القلة وكونه مثلاً موضوعاً للكثرة دليل على الكثرة وهذا يجب منه أن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيراً. وهذا ما لا يجوز لأحد اعتقاده.

وليس كذلك تقدير كالباء في نحو: مررت بزيد تارة كبعض الاسم وأخرى كبعض الفعل من قبل أن هذه إنما هي صناعة لفظية يسوغ معها تنقل

---

1 كذا في أ، وسقط هذا في ش، ب.

2 ثبت هذا اللفظ في ش، ب. وسقط في أ.

3 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "إثبات".

4 في ش، ب: "تقتضي". وفي أمن غير نقط الحرف الأول.

(343/1)

---

الحال وتغيرها فأما المعاني فأمر ضيق ومذهب مستصعب ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته فاعلاً وإن سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلاً وإن كان فاعلاً في المعنى. وذلك أنك سلكت 1 طريق صناعة اللفظ فاختلفت السمة

فأما المعنى فواحد. فقد ترى إلى سعة طريق 2 اللفظ وضيق طريق المعنى.

فإن قلت: فأنت إذا قلت في " لا أبا لك " إن الألف تؤذن بالإضافة والتعريف واللام تؤذن بالفصل والتكثير فقد جمعت على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدّين وهما التعريف والتكثير وهذان - كما ترى - متدافعان.

قيل: الفرق بين الموضوعين واضح وذلك أن قولهم: " لا أبا لك " كلام جرى مجرى المثل وذلك أنك إذا قلت هذا فإنك لا تنفي في الحقيقة أباة وإنما تخرجه مخرج الدعاء أي أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه. كذا فسرّه أبو علي وكذلك هو المتأمل؛ ألا ترى أنه قد أنشد توكيداً لما رآه من هذا المعنى فيه قوله:

وتترك أخرى فردة لا أبا لها

ولم يقل: لا أخت لها، ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم " لا أبا لك " ، " ولا أبا لك " قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع المذكر فجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة "الصيف ضيعت اللبن " على التأنيث لأنه كذا جرى أوله وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم " لا أبا لك " إنما فيه تعادي ظاهره " واجتماع 3 صورتي الفصل والوصل والتعريف والتكثير لفظاً لا معنى. وإذا آل الأمر إلى ذلك عدنا إلى مثل ما كنا عليه؛

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "إذا سلكت ... اختلفت".

2 كذا في أ، ج. وفي ب، ش: "تقدير".

3 كذا في أب، ش. وفي ج "من اجتماع".

(344/1)

من تنافر قضيتي اللفظ في نحو: مررت بزيد وإذا أردت بذلك أن تدل على شدة اتصال حرف الجر بالفعل وحده دون الاسم ونحن إنما عقدنا فساد الأمر وصلاحه على المعنى كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيراً. " وهذا 1 ما لا يدعيه مدع ولا يرضاه - مذهباً لنفسه - راض.

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ولمن ليس له أب. فهذا 2 الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللفظ خبراً. ولو كان دعاء مصرحاً وأمرًا معنيًا 3 لما جاز أن يقال لمن لا أب له لأنه إذا كان لا أب له لم يجز

أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة؛ ألا ترى أنك لا تقول للأعمى: أعماه الله. ولا للفقير: أفقره الله وهذا ظاهر باد. وقد "مر به" 4 الطائي الكبير فقال: نعمة الله فيك لا أسأل الله ... له إليها نُعمَى سوى أن تدوما ولو أني فعلت كنت كمن يس ... أله وهو قائم أن يقوم فكما 5 لا تقول لمن لا أب له: أفقدك الله أباك كذلك يعلم أن قولهم لمن لا أب له: "لا أب لك" لا حقيقة لمعناه مطابقة للفظه وإنما هي خارجة مخرج المثل على ما فسر أبو علي. قال عنتره: فاقني حياءك لا أب لك واعلمي ... أني امرؤ سأموت إن لم أقتل 6

- 
- 1 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب "وهذا".
  - 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "معينا".
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "فريه".
  - 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "وكما".
  - 6 من قصيدته التي أولها:
- طال الثراء على رسوم المنزل ... بين اللكيك وبين ذات الحرمل  
وانظر الديوان 10.

(345/1)

- 
- وقال 1:  
ألق الصحيفة لا أب لك إنه ... يخشى عليك من الحباء النقرس
- وقال 2:  
أبالموت الذي لا بد أني ... ملاق لا أباك تخوفيني  
أراد: لا أب لك فحذف اللام من جاري عرف الكلام. وقال جرير:  
يا تيم تيم عدي لا أب لكم ... لا يلقيكم في سواة عمر 3  
وهذا أقوى دليل على كون هذا القول مثلاً لا حقيقة؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون للتيم كلها أب واحد ولكن معناه: كلكم أهل للدعاء عليه والإغلاظ له. وقال الحطيئة:  
أقلوا عليهم لا أب لأبيكم ... من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا 4

فإن قلت: فقد أثبت الخطيئة في هذا البيت ما نفите أنت في البيت الذي قبله وذلك أنه قال " لأبيكم" فجعل للجماعة أبًا واحدًا وأنت قلت هناك: إنه لا يكون لجماعة تيم أب واحد فالجواب 5 عن هذا من موضعين: أحدهما ما قدمناه من أنه لا يريد حقيقة الأب وإنما غرضه الدعاء مرسلًا ففحش بذكر الأب على ما مضى. والآخر أنه قد يجوز أن يكون أراد بقوله "لأبيكم" الجمع أي لا أبا لأبائكم. يريد

- 
- 1 أي المتلمس يخاطب طرفة بن العبد. وانظر اللسان في "نقرس". والنقرس هنا: الهلاك. وقوله: "إنه يخشى" في أ، ب، ش: "إنني أخشى". والوجه ما أثبت، وهو من أبيات أولها كما في الشعر والشعراء لابن قتيبة: من مبلغ الشعراء عن أخويهم ... خبرا فتصدقهم بذاك الأنفس
- 2 هو أبو حية النميري. وانظر الخزانة في شواهد لا الناقة للجنس، وكامل المبرد 5/ 85، واللسان في "أي".
- 3 عمر هو ابن لجأ التيمي، كانت بينه وبين جرير مهاجاة. وانظر الخزانة 1/ 360 والنقائض 488.
- 4 انظر الديوان والكامل 5/ 154.
- 5 كذا في أ، وفي ش، ب: "قيل فالجواب".

(346/1)

---

الدعاء على آبائهم من حيث ذكرها فجاء به جمعًا مصححًا على قولك: أب وأبون وأبين قال:

فلما تبين أصواتنا ... بكين وفدّينا بالأبينا<sup>1</sup>  
وعليه قول الآخر -أنشدناه:

فمن يك سائلا عني فإني ... بمكة مولدي وبها ربيت<sup>2</sup>  
وقد شئت بها الآباء قبلي ... فما شئت أبي ولا شئت  
أي ما شئت<sup>3</sup> آبائي. فهذا شيء عرض، ولنعد.

ومن ذلك قولهم: مختار ومعتاد ونحو ذلك فهذا يحمل تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين. وذلك أنه إن كان اسم الفاعل فأصله مختير ومعتود كمقتطع "بكسر العين". وإن كان مفعولا فأصله مختير ومعتود كمقتطع. ف "مختار" من قولك: أنت مختار للثياب

أي مستجيد لها أصله مختير. ومختار من قولك: هذا ثوب مختار أصله مختير. فهذان تقديران مختلفان لمعنيين. وإنما كان يكون هذا منكراً لو كان تقدير فتح العين وكسرهما معنى واحد فأما وهما لمعنيين فسائغ حسن. وكذلك ما كان من المضعف في هذا الشرح 4 من الكلام 5 نحو قولك: هذا رجل معتد للمجد ونحوه فهذا هو اسم الفاعل وأصله معتد "بكسر العين"، وهذا رجل معتد أي منظور إليه فهذا مفتعل "بفتح العين" وأصله معتد كقولك: هذا معنى معنى معتبر أي ليس؛

- 
- 1 أورده سيوييه في الكتاب 101 / 2، وقال: "أنشدناه من نثق به وزعم أنه جاهلي" وهو زياد بن واصل السلمي. وانظر الخزانة 2 / 275.
  - 2 البيتان نسبهما ابن دريد في الجمهرة 3 / 488 إلى قصي بن كلاب. وفيها: "شئت" في الموضوعين في مكان "شئت" و"شئت"، وفسر ذلك ابن دريد: "شئت: سبقت، من قولهم: شأوت الرجل إذا سبقته، وهذا أيضا في ج، أ. و"ريبت": نشأت، يقال: ربي في حجر فلان يربي ربا، نشأ عنده. وانظر اللسان "ربا" ففيها البيت الأول غير معزو.
  - 3 في ج، أ: "سبقت".
  - 4 الشرح "بالجيم": الضرب والنوع.
  - 5 كذا في أ، ب. وفي ش: "في".

(347/1)

---

بصغير متحقر. وكذلك هذا جوز 1 معتد فهذا أيضاً اسم المفعول وأصله معتد كمقتسم ومقتطع. ونظائر هذا وما قبله كثيرة فاشية.

ومن ذلك قولهم: كساء وقضاء ونحوه أعللت 2 اللام لأنك لم تعتد بالألف حاجزاً لسكونها وقلبتها 3 أيضاً لسكونها وسكون الألف قبلها فاعتدتها من وجه ولم تعتددها من آخر.

ومن ذلك أيضاً قولهم: أيهم تضرب يقم زيد. فـ "أيهم" من حيث كانت جازمة لـ "تضرب" يجب أن تكون مقدمة عليها ومن حيث كانت منصوبة بـ "تضرب" يجب أن تكون في الرتبة مؤخرة عنها فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافهما من حيث كان هذا إنما هو عمل صناعي لفظي. لو كان التعادي والتخالف في المعنى لفسد " ولم 4" يجز. وأيضاً فإن حقيقة الجزم إنما هو لحرف الجزاء المقدر المراد لا لـ "أي" "فإذا" 5



كان كذلك كان الأمر أقرب مأخذًا وألين ملمسًا.

- 1 كذا في أ، ب، وفي غيرهما: "جون". والجوز هو الذي يؤكل كالبنديق، واحده جوزة.
- 2 أي بقلبها ألفا لكونها واوا أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها، على اعتداد الألف غير حاجز.
- 3 أي قلبت همزة فرارا من اجتماع ساكنين، وقد قلبت لأقرب الحروف إليها، وهي الهمزة.
- 4 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "فلم".
- 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "وإذا".

(348/1)

#### باب في تدريج اللغة:

وذلك أن يشبه شيء شيئًا من موضع فيمضى حكمه على حكم الأول ثم يرقى منه إلى غيره.

فمن ذلك قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين "ولو" 1 جالسهما جميعًا لكان مصيبًا مطيعًا لا مخالفًا وإن كانت "أو" إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيتين. وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس "أو" بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى "أو". وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسه في ذلك من الحظ وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضًا وكأنه قال: جالس 2 هذا الضرب من الناس. وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطرز من القول في قول الله سبحانه: {وَلَا تُطْعَمُنْهُمْ أَنَّمَا أَوْ كُفُورًا} 3 وكأنه -والله أعلم- قال: لا تطع هذا الضرب من الناس. ثم إنه لما رأى "أو" في هذا الموضع قد جرت مجرى الواو تدرج من ذلك إلى غيره فأجراها مجرى الواو في موضع عار من هذه القرينة التي سوغته استعمال "أو" في معنى الواو ألا تراه كيف قال 4:

وكان سيان ألا يسرحوا نعمًا ... أو يسرحوه بها واغبرت السوح 5

وسواء وسيان لا يستعمل 6 إلا بالواو. وعليه قول الآخر:

فسيان حرب أو تبوءوا بمثله ... وقد يقبل الضيم الدليل المسير

- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "فلو".
- 2 انظر الكتاب 1/ 489.
- 3 آية 24 سورة الإنسان.
- 4 هو أبو ذؤيب الهذلي. وانظر اللسان في "سوا"، وشرح شواهد المغني للسيوطي 72، وديوان الهذليين طبعة دار الكتب 1/ 158.
- 5 هذا بيت مركب من بيتين. وهما مع بيتين قبلهما في الرثاء:
- المانح الأدم كالمرور الصلاب إذا ... ما حارد الحر واجتث المحاليج  
وزفت الشول من برد العشي كما ... زف النعام إلى حفائه الروح  
وقال ما شيهم سيان سيركم ... وأن تقيموا به واغبرت المسوح  
وكان مثلين ألا يسرحوا غنما ... حيث استرادت مواشيهم وتسريح  
فترى أن لا شاهد في البيت في روايته، وأن ما أورده النحويون بيتاً أصله بيتان. وقوله:  
"وكان سيان ... " كان هنا على هذا الوجه شأنية، وسيان خبر المصدر المؤول بعده.  
قال ابن هشام في المغني في مبحث أو: "أي وكان الشأن ألا يرعوا الإبل وأن يرعوها  
سيان لوجود القحط. وإنما قدرنا كان شأنية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة، وفي  
أما ابن الشجري 1/ 61: "هكذا أنشده الرواة "سيان" مرفوعاً على إضمار الشأن في  
كان".
- 6 كذا في أصول الخصائص. وفي عبارة اللسان: "يستعملان". وما هنا تأويله "لا  
يستعمل كلاهما".

(349/1)

---

أي فسيان حرب وبواؤكم بمثله<sup>1</sup>، كما أن معنى الأول: فكان سيان ألا يسرحوا نعماً  
وأن يسرحوه بها. وهذا واضح.

ومن ذلك قولهم: صبية وصبيان قلبت الواو من صنوان وصبوة في التقدير -لأنه من  
صبوت- لانكسار الصاد قبلها وضعف الباء أن تعتد حاجزاً لسكونه. وقد ذكرنا ذلك.

فلما ألف هذا واستمر تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة  
وذلك قولهم أيضاً: صبيان وصبية "وقد<sup>2</sup> كان يجب -لما زالت الكسرة- أن تعود  
الياء واوًا إلى أصلها لكنهم أقروا الياء بحالها لاعتيادهم إيها حتى<sup>3</sup> صارت كأنها كانت  
أصلاً. وحسن ذلك لهم شيء آخر وهو أن القلب في صبية وصبيان إنما كان استحساناً

وإثارة لا عن وجوب علة ولا قوة قياس؛ فلما لم تتمكن علة القلب ورأوا اللفظ بياء قوي عندهم إقرار البياء بحالها لأن السبب الأول إلى قلبها لم يكن قويًا ولا مما يعتاد في مثله أن يكون مؤثرًا.

ومن ذلك قولهم في الاستثبات عمن قال ضربت رجلًا: منا؟ ومررت برجل مني؟ وعندي رجل: منو؟ فلما شاع هذا ونحوه عنهم تدرجوا منه إلى أن قالوا: ضرب من منا كقولك: ضرب رجل رجلًا.

ومن ذلك قولهم: أبيض لياح وهو من الواو لأنه ببياضه ما يلوح للناظر. فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وليس ذلك عن قوة علة إنما هو للجنوح إلى خفة الياء مع أدنى سبب وهو التطرق إليها بالكسرة طلبًا للاستخفاف لا عن وجوب قياس ألا ترى أن هذا الضرب من "الأسماء التي ليست" 4 جمعًا كرباض وحياض ولا مصدرًا جاريًا على فعل معتل كقيام وصيام إنما يأتي مصححًا

---

1 ثبت في ش، ب. وسقط في أ. وقد ثبت أيضا في عبارة اللسان.

2 كذا في ش. وفي أ، ب: "فقه".

3 كذا في أ، ب، د، هـ. وفي ش: "حيث".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "الأسماء ليست".

(350/1)

---

نحو: خوان وصوان غير أنهم لميلهم عن الواو إلى الياء ما أقنعوا أنفسهم في لياح في قلبهم إياه إلى الياء بتلك الكسرة قبلها وإن كانت ليس مما يؤثر حقيقة التأثير مثلها ولأنهم شبهوه لفظًا إما بالمصدر كحيال وصيال وإما بالجمع كسوط وسياط ونوط ونياط. نعم وقد فعلوا مثل هذا سواء في موضع آخر. وذلك قول بعضهم في صوان: صيان وفي صوار: صيار فلما ساغ ذلك من حيث أرينا أو كاد تدرجوا منه إلى أن فتحوا فاء لياح ثم أقرروا الياء بحالها وإن كانت الكسرة قبلها قد زایلتها، وذلك قولهم فيه: لياح. وشجعه 1 على ذلك شيئًا أن قلب الواو ياء في لياح لم يكن عن قوة ولا استحكام علة وإنما هو لإثارة الأخف على الأثقل فاستمر على 2 ذلك وتدرج منه إلى أن أقر الياء بحالها مع الفتح إذ كان قلبها مع الكسر أيضًا ليس بحقيقة موجب. قال 3: وكما أن القلب مع الكسر لم يكن عن صحة عمل وإنما هو لتخفيف مؤثر فكذلك أقلب 4 أيضًا

مع الفتح وإن لم يكن موجباً غير أن الكسر هنا على ضعفه أدعى إلى القلب من الفتح  
فلذلك جعلنا ذاك تدرجاً عنه إليه 5 ولم نسو 6 بينهما فيه. فاعرف ذلك.  
وقريب من ذلك قول الشاعر 7:  
ولقد رأيتك بالقوادم مرة ... وعلي من سدف العشي رياح 8

- 
- 1 كذا في أ، ب، ش. وهو المناسب لقوله بعد: "فاستمر على ذلك وتدرج منه" يريد  
واضع العربية. وفي ج: "وشجعهم" وهو المناسب للكلام السابق.
  - 2 كذا في أ، وسقط في ش، ب.
  - 3 كأنه يريد واضع العربية.
  - 4 كذا في أ، ب. وفي ش: "قلب".
  - 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "إلى غيره".
  - 6 كذا في أ. وفي ش، ب: "يسو".
  - 7 ورد البيت في مقطوعة لرفيع الوالي في أمالي المرتضى تحقيق الأستاذ أبي الفضل  
إبراهيم 1/ 370 وما بعدها وهو خطاب امرأة.
  - 8 القوادم موضع في بلاد غطفان. وجاء البيت في اللسان في "روح" وفيه "نظرة" بدل  
"مرة" وضبط فيه رياح بكسر الراء، وجاء في "سدف" وفيه "لياح" بدل "رواح" وكأن  
الرياح وقت الرواح وأصله الكسر. وفي اللسان: "خرجوا برياح من العشي - بكسر  
الراء - ورواح وأرواح أي بأول" يريد: بأول العشي ويريد أنه رآه وقد آن له أن يروح إذ  
حل سدف العشي وظلمته وقد يكون في الكلام قلب؛ أي وعلى سدف العشي من  
الرياح.

(351/1)

---

قياسه رواح؛ لأنه فعال من راح يروح لكنه لما كثر قلب هذه الواو في تصريف هذه  
الكلمة ياء - نحو ربح ورياح ومريح ومستريح - وكانت الياء أيضاً عليهم أخف وإليه  
أحب تدرجوا من ذلك إلى أن قلبوها في رياح وإن زالت الكسرة التي كانت قلبتها في  
تلك الأماكن.  
ومن ذلك قلبهم الذال دالا في "ادكر" وما تصرف منه نحو يدكر ومدكر وادكار وغير  
ذلك: تدرجوا من هذا إلى غيره بأن قلبوها دالاً في غير بناء افتعل فقال ابن مقبل:

من بعض ما يعتري قلبي من الذكر<sup>1</sup>  
ومن ذلك قولهم: الطنة<sup>2</sup> - بالطاء - في الطنة وذلك في اعتيادهم اطن ومطن واطنان،  
كما جاءت الذكر على الأكثر.  
ومن ذلك حذفهم الفاء - على القياس - من ضعة وقحة؛ كما حذفت من عدة وزنة ثم  
إنهم عدلوا بها<sup>3</sup> عن فعلة إلى فعلة فأقروا الحذف بحاله وإن زالت الكسرة التي كانت  
موجبة له فقالوا: الضعة والقحة فتدرجوا بالضعة والقحة إلى الضعة والقحة وهي عندنا  
فعلة كقصعة وجفنة " لا أن "4 فتحت لأجل الحرف الحلقي فيما ذهب<sup>5</sup> إليه محمد بن  
يزيد.

---

#### 1 صدره:

يا ليت لي سلوة يشقى الفؤاد بها  
وهو من قصيدته التي مطلعها:  
يا حر أمسيت شيخا قد وهى بصري ... والثالث ما دون يوم الوعد من عمري  
انظر ديوانه 72 تحقيق الدكتور عزة حسن. دمشق، 1962. وابن قتيبة الشعر  
والشعراء: 426. وانظر المصنف "نسخة التميمية" 761.  
2 أي التهمة.  
3 كذا في أوفي ش، ب: "من".  
4 في ش، ب: "إلا أن". وفي أ: "لأن"، وقد رأيت أن الأنسب بالسياق ما أثبت.  
5 انظر الكامل 5/ 189، 196 بشرح المرصفي.

(352/1)

---

ومن ذلك قولهم: بأيهم تمرر أمر<sup>1</sup>؛ فقدموا حرف الجر على الشرط فأعملوه فيه وإن  
كان الشرط لا يعمل فيه ما قبله لكنهم لما لم يجدوا طريقاً إلى تعليق<sup>2</sup> حرف الجر  
استجازوا إعماله في الشرط. فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم  
فقالوا: غلام من تضرب أضربه وجارية من تلق ألقها. فالاسم في هذا إنما جاز عمله في  
الشرط من حيث كان محمولاً في ذلك على حرف الجر. وجميع هذا حكمه في الاستفهام  
حكمه في الشرط من حيث كان الاستفهام له صدر الكلام كما أن الشرط كذلك.  
فعلى هذه جاز بأيهم تمرر؟ وغلام من تضرب فأما قولهم:

أتذكر إذ من يأتنا نأته 3

فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر وإنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ أي أتذكر إذ الناس من يأتنا نأته فلما باشر المضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين 4 المضاف والمضاف إليه فلذلك أجازوه في الضرورة.

فإن قيل: فما الذي يمنع من إضافته إلى الشرط وهو ضرب من الخبر؟ قيل: لأن الشرط له صدر الكلام فلو أضفت إليه لعلته بما قبله وتأنك 5 حالتان 6 متدافعتان. فأما بأيهم تمرر أمرر ونحوه فإن حرف الجر متعلق بالفعل بعد الاسم، والظرف في قولك: أتذكر إذ من يأتنا نأته متعلق بقولك أتذكر وإذا خرج ما يتعلق به حرف الجر من حيز الاستفهام لم يعمل في الاسم المستفهم به ولا المشروط به.

1 كذا في أ، ج. وسقط في ش، ب.

2 أي عدم عمله لفظاً.

3 هذا صورة شطر بيت من الشعر، ولم يأت في شعر والصواب أنه نثر لا شعر ولكنه أجزى إذا فرض أن أدخله شاعر في شعره. وانظر الكتاب 1 / 440، والهمع 2 / 62.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "من".

5 في الأصول: "تلك" ويبدو أنه تحريف عما أثبت.

6 كذا في ش، ب. وفي أ: "حالان".

(353/1)

ومن التدريج في اللغة أن يكتسي المضاف من المضاف إليه كثيراً من أحكامه: من التعريف والتنكير والاستفهام والشياع وغيره ألا ترى أن ما لا يستعمل من الأسماء في الواجب إذا أضيف إليه شيء منها 1 صار 2 في ذلك إلى حكمه 3. وذلك قولك: ما قرعت حلقة باب دار أحد قط فسرى ما في "أحد" من العموم والشياع إلى "الحلقة". ولو قلت: قرعت حلقة باب دار أحد أو نحو ذلك لم يجز.

ومن التدريج في اللغة: إجراؤهم الهمزة المنقلبة عن حرفي 4 العلة عينا مجرى الهمزة الأصلية. وذلك نحو قولهم في تحقير قائم وبائع: قويئم وبويئع فألحقوا الهمزة المنقلبة بالهمزة الأصلية في سائل وثائر من سأل وثأر إذا قلت: سويئل وثويئر. وليست كذلك اللام 5 إذا انقلبت همزة عن أحد 6 الحرفين نحو كساء وقضاء ألا تراك تقول في التحقير:

كسِّي وقضيّ فترد حرف العلة وتحذفه لاجتماع الياءات. وليست كذلك الهمزة الأصلية  
ألا تراك تقول في تحقير سلاء7 وخلاء7 بإقرار الهمزة لكونها أصلية وذلك سُليّء  
وُخْلِيّء. وتقول أيضًا في تكسير كساء وقضاء بترك الهمزة البتة وذلك قولك: أكسية  
وأقضية. وتقول في سلاء وخلاء: أسلئة وأخلئة؛ فاعرف ذلك.  
لكنك لو بنيت من قائم وبائع شيئًا مرتجلاً أعدت الحرفين البتة. وذلك كأن تبني منهما  
مثل جعفر فتقول: قومم وبيع. ولم تقل: قائمم ولا باعع؛ لأنك إنما تبني من أصل المثال  
لا من حروفه المغيرة ألا تراك لو بنيت من قيل وديمة مثال " فعل" لقلت: دوم وقول لا  
غير.

---

1 أي من الأسماء.

2 أي الشيء من الأسماء الذي يضاف إلى ملازم النفي.

3 وهو ملازمة النفي.

4 يريد الواو والياء.

5 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "على".

7 السلاء: السمن. والخلاء في الناقة أن تحرن أو تبرك فلا تنهض لغير علة، وقد خلأت  
الناقة، تخلأ خلأ وخلاء، وخلووا.

(354/1)

---

فإن قلت: ولم لم تقرر الهمزة في قائم وبائع فيما تبنيه منهما، كما أقررتهما في تحقيرهما؟  
قيل: البناء من الشيء أن تعمد لأصوله فتصوغ منها زوائده فلا تحفل بها. وليس كذلك  
التحقير. وذلك أن صورة المحقر معك ومعنى التكبير 1 والتحقير في أن كل واحد منهما  
واحد واحد وإنما بينهما أن أحدهما كبير والآخر صغير فأما الأفراد والتوحيد فيهما  
كليهما فلا نظر فيه 2. قال أبو علي -رحمه الله- في ضحة الواو في نحو أسود  
وجديول: مما أعان على ذلك وسوغه أنه في معنى جدول صغير فكما تصح الواو في  
جدول صغير فكذلك أنس بصحة الواو في جديول. وليس كذلك الجمع؛ لأنه رتبة غير  
رتبة الآحاد فهو شيء آخر فلذلك سقطت في الجمع حرمة الواحد، ألا تراك تقول في  
تكسير قائم: قوام وقوم فتطرح الهمزة وتراجع لفظ الأصل، ولا تقول: قوام، ولا قوم،

كما قلت في التحقير: قوئم، بالهمز.

وسألت مرة أبا علي -رحمه الله- عن رد سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكمير وحمله إياها عليها ألا تراه "قال تقول" 3: سريحين لقولك: سراحين، ولا تقول 4: عثيمين لأنك لا تقول: عثامين ونحو ذلك. فقال: إنما حمل التحقير في هذا على التكمير من حيث كان التكمير بعيداً عن رتبة الآحاد. فاعتد ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه والحق هو المكبر والتحقير فيه جار مجرى الصفة، فكأن لم يحدث بالتحقير 5 أمر يحمل عليه غيره كما حدث بالتكمير حكم يحمل عليه الأفراد: هذا معقد معناه وما أحسنه وأعلاه!

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "التكثير".

2 أي هو باق على حاله لا يتغير بالتحقير.

3 كذا في ج. وفي ش، ب: "قال يقول". وفي أ: "ألا تراه يقول".

4 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "تقل" وانظر سيبويه 2 / 108.

5 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "بالتصغير".

(355/1)

ومن التدريب قولهم: هذا حضرموت بالإضافة على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه. ثم تدرجوا من هذا إلى التركيب فقالوا: هذا حضرموت. ثم تدرجوا من هذا إلى أن صاغوها جميعاً صياغة المفرد فقالوا: هذا حضرموت فجرى لذلك مجرى عضفوط ويستعور.

ومن التدريب في اللغة قولهم: ديمة 1 وديم؛ واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثم تجاوزوا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا: ديمت السماء ودومت؛ فأما دومت فعلى القياس وأما ديمت فلا استمرار القلب في ديمة وديم. أنشد أبو زيد:

هو الجواد ابن الجواد ابن سبل ... إن دوموا جاد وإن جادوا وبل 2

ورواه أيضاً "ديموا" بالياء. نعم ثم قالوا: دامت السماء تديم؛ فظاهر هذا أنه أجري مجرى باع يبيع، وإن كان من الواو.

فإن قلت: فلعله فعل يفعل من الواو؛ كما ذهب الخليل في طاح يطيح، وتاه يتيه؛ قيل: حملة على الإبدال أقوى؛ ألا ترى أنه قد حكي في مصدره ديمًا، فهذا مجتذب إلى التاء



مدرج 3 إليها مأخوذ به نحوها.  
فإن قلت: فلعل 4 الياء لغة 5 في هذا الأصل كالواو، بمنزلة ضاره يضيره ضميراً وضاره  
يضره ضموراً. قيل: يبعد ذلك هنا ألا ترى إلى اجتماع 6

- 
- 1 هي المطر الدائم في سكون.
  - 2 قيل إن هذا في وصف فرس. وسبل فرس نجبية في العرب. ولهذه الفرس ذكر في  
أنساب الخيل لابن الكلبي 16، 27، وهي أم أعوج. ويقول الجعدي:  
وعناجيج جياذ نجب ... نجل فياض ومن آل سبل  
ويقول ابن بري: إن سيلا والد الراجز جهم بن سبل، وإن الرواية:  
أنا الجواد ابن الجواد ابن سبل  
وانظر اللسان في "سبل" وانظر أيضاً التاج في المادة هذه.
  - 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "ومدرج".
  - 4 كذا في أ، ب. وفي ش "فعل".
  - 5 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "لعة".
  - 6 في أ: "إجماع".

(356/1)

---

الكافة على قولهم: الدوام، وليس أحد 1 يقول: الديام فعلت بذلك أن العارض في  
هذا الموضع إنما هو من جهة الصنعة لا من جهة اللغة.  
ومثل ذلك ما حكاه أبو زيد من قولهم: "ما هت الركبة تميه ميهًا" 2، مع إجماعهم على  
أمواه، وأنه لا أحد يقول: أمياه.  
ونحو من ذلك ما يحكى عن عمارة بن عقيل من أنه قال في جمع ربح: أرباح؛ حتى نبه  
عليه فعاد إلى أرواح. وكأن أرباحاً أسهل قليلاً؛ لأنه قد جاء عنهم قوله:  
وعلي من سدف العشي رباح 3  
فهو بالياء لهذا آنس.  
وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لحفتها؛ فهم لا يزالون 4 تسبباً إليها، ونجشاً  
عنها، واستثارة لها، وتقرباً ما استطاعوا منها.  
ونحو هذه الطريق في التدرج، حملهم علباوان على حمراوان، ثم حملهم رداوان على

علباوان، ثم حملهم قراوان على رداوان، وقد تقدم ذكره 5. وفي هذا كاف مما يرد في معناه بإذن الله تعالى.

ومن ذلك أنه لما اطردت إضافة أسماء الزمان إلى الفعل نحو ، قمت يوم قمت، وأجلس حين تجلس، شبهوا ظرف المكان في "حيث" فتدرجوا من "حين" إلى "حيث" فقالوا: قمت حيث قمت. ونظائره كثيرة.

---

1 في أ: "لأحد".

2 أي ظهر ماؤها وكثر. والركية: البئر.

3 انظر ص 351 من هذا الجزء.

4 كذا في أ. وفي ب: "تشبها" بإعجام الشين. وفي ش: "تشبنا بها وبخنا عنها واستثارة لها". وفي ج: "لا يألون" في موضع "لا يزالون" وتوافق بعدما في أ، وهي جيدة، وقوله "لا يزالون تشبها إليها"، أي يتسبيون إليها تشبها، وكذا قوله: "نجشا" أي ينجشون. وقوله: "استثارة" أي يستثيرون، فهي مفاعيل على المصدر "ويجوز أن تكون على الحذف، أي ذوي تسبب إلخ، أو أنه حمل هذه المعاق عليهم على قصد المبالغة.

والنجش: البحث عن الشيء واستخراجه.

5 انظر ص 214 وما بعدها من هذا الجزء.

(357/1)

---

### باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

...

باب في أن ما قيس على كلام العرب:

هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتمال لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقوم مجد. وقد نص 1 أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت "قام زيد" أجزت ظرف بشر، وكرم خالد.

قال أبو علي: إذا قلت: "طاب الخشكانان" 2 فهذا من كلام العرب لأنك بإعراكك إياه قد أدخلته كلام العرب.

ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجر وإبريسم وفِرند وفيروزج وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج، والفِرند والسهريز<sup>3</sup>، والآجر؛ أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات. فجرى في الصرف ومنعه مجراها.

- 1 انظر الباب الثاني من تصريف المازني بشرح ابن جني 170 نسخة التيمورية.
- 2 فسر داود الأنطاكي في التذكرة 1/ 129 بأنه "خالص دقيق الحنطة إذا عجن بشيرج وبسط وملئ بالسكر واللوز والفسق وماء الورد، وجمع وخبز. وأهل الشام تسميه المكف". وانظر المعرب للجواليقي 134. ويقابله في هذا العصر البسكويت. وانظر محاضر جلسات الجمع اللغوي: دور الانعقاد الأول 433.
- 3 السهريز - بكسر السين وتضم - ضرب من التمر، يقال: تمر سهريز؛ بالوصف والإضافة. ويقال: شهريز؛ بالشين أيضا. وانظر معرب الجواليقي "طبعة الدار" 199.

(358/1)

قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها، قال رؤية:

هل ينجيني حلف سختيت ... أو فضة أو ذهب كبريت<sup>1</sup>  
قال: ف "سختيت" من السخت<sup>2</sup>؛ ك "زحليل" <sup>3</sup> من الزحل.  
وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أنه قال: يقال درهم الخبازي؛ أي صارت كالدرهم فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد: رجل مدرهم <sup>4</sup>. قال ولم يقولوا منه: درهم إلا أنه إذا<sup>5</sup> جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف. ولهذا أشباه.

وقال أبو عثمان في الإلحاق المطرد: إن موضعه من جهة اللام نحو فَعُدُّد، ورمِدِد، وشَمَلَل، وصَعَرَر. وجعل الإلحاق بغير اللام شاذًّا لا يقاس عليه. وذلك نحو جوهر، وبيطر، وجدول، وحذيم، ورهوك<sup>6</sup>، وأرطى، ومعزى وسلقى وجعى. قال أبو علي وقت القراءة عليه كتاب أبي عثمان: لو شاء شاعر أو ساجع، أو متسع، أن يبنى بإلحاق اللام اسمًا، وفعلاً، وصفة لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خرجَ أكرم من دخلٍ وضربَ زيد عمرًا ومررت برجل ضربٍ وكرمٍ

- 
- 1 حلف سختيت: موثق قوى. يقال كذب سختيت: جالس. والكبريت أراد به رؤية الذهب، وخطئ فيه، والعرب تخطئ في المعاني دون الألفاظ. وانظر شفاء الغليل واللسان. وانظر الديوان 25، والتقريب لأصول التعريب 11.
  - 2 السخت: الشديد.
  - 3 هو السريع.
  - 4 أي كثير الدراهم.
  - 5 كذا في ش، ب، وفي أ، ج4، "إلا أنه جاء".
  - 6 يقال: رهوك في مشيه: مشى في ضعف كأنه يموج في سيره.

(359/1)

---

ونحو ذلك. قلت له: أفترجل اللغة ارتجالاً قال: ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم. قال: ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكانان، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به. هكذا قال فبرفعك إياه كرفعها ما صار لذلك محولاً على كلامها ومنسوباً إلى لغتها.

ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه "من قول الراجز" 1:

هل تعرف الدار لأم الخزرج ... منها فظلت اليوم كالمرج

أي الذي شرب الزرجون 2، وهي الخمر. فاشتق المرج من الزرجون وكان قياسه: كالمرجن من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلاً إذ كانت بمنزلة السين من قربوس. قال أبو علي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه. قال:

والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤية 3:

في خدر مياس الدمى معرجن

وأنشدناه "المعرجن" 4 باللام. فقلوه "المعرجن" يشهد بكون النون من عرجون أصلاً وإن كان من معنى الانعراج ألا تراهم فسروا قول الله تعالى: {حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ} 5 فقالوا: هي الكباسة 6 إذا قدمت فانحنت؛ فقد "كان على هذا القياس يجب 7 أن يكون نون "عرجون" زائدة كزيادتها في "زيتون"، غير أن بيت رؤية الذي يقول فيه "المعرجن" منع هذا، وأعلمنا أنه أصل رباعي قريب من لفظ

---

- 1 ثبت في أ: وسقط في ش، ب.
- 2 وهو لفظ فارسي مركب من "زر" بمعنى الذهب، و"كون" بالكاف الفارسية ومعناه لون. فمعنى التركيب: لون الذهب. وانظر التقريب 9.
- 3 من أرجوزة في ديوانه 56.
- 4 سقط في أ.
- 5 آية 39 سورة يس.
- 6 الكباسة: العذق بشماريخه. وهو ما عليه الرطب ويقال له السباطة.
- 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "كان القياس على هذا أن يكون".

(360/1)

---

الثلاثي؛ كسبطر من سبط ودمثر من دمث؛ ألا ترى أنه ليس في الأفعال "فعلن" وإنما ذلك في الأسماء نحو علجن<sup>1</sup>، وخبين.

ومما يدل على أن ما قيس على<sup>2</sup> كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم "يتلاقون بينهم مسائل" <sup>3</sup>أبنية التصريف نحو قولهم في مثال "صمحمح" من الضرب: "ضربرب" ومن القتل "قتلتل" ومن الأكل "أكلكل" ومن الشرب "شربرب" ومن الخروج "خرجرج" ومن الدخول "دخلخل". وفي مثل "سفرجل" من جعفر: "جعفرر" ومن صقعب<sup>4</sup> "صقعب" ومن زبرج "زبرجج" ومن ثرتم<sup>5</sup> "ثرتم" ونحو ذلك. فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون لم تجد بداً من أن تقول: بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه<sup>6</sup> الحروف.

فإن قلت: فما تصنع بما حدثكم به أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال: حدثنا الخليل بن أسد النوشجاني<sup>7</sup> قال: قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج:

يا صاح هل تعرف رسماً مكرساً  
فلما بلغت:

تقاعس العز بنا فاقعنسسا  
قال لي الأصمعي: قال لي الخليل: أنشدنا رجل:

رافع العز بنا<sup>8</sup> فارفع

---

1 العلجن: الناقة الكناز اللحم، والمرأة الماجنة. والخلين: الخرفاء.

2 كذا في أ. ج. وفي غيرهما: "من".

3 أي يلقي بعضهم على بعض أسئلة.

4 الصقعب: الطويل، والمصوت من الأنياب الأبواب.

5 الثرم: ما فضل من الطعام، أو الإدام في الإناء.

6 كذا في أ، ب: وفي ش: "هؤلاء".

7 نسبة للنوشجان "بضم النون" بلد في فارس.

8 كذا في ش، ب، وفي أ: "به".

(361/1)

فقلت: هذا لا يكون. فقال 1: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعس العز بنا فقعنسا<sup>2</sup>

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من 3 هذا النحو من الأبنية على أنه من كلامهم ألا ترى إلى قول الخليل وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه كيف منع<sup>4</sup> من هذا ولو كان ما قاله أبو عثمان صحيحًا ومذهبًا مرضيًا لما أباه الخليل ولا منع منه!

فالجواب عن هذا من أوجه عدة: أحدها - أن الأصمعي لم يحك عن الخليل أنه انقطع هنا ولا أنه تكلم بشيء بعده فقد يجوز أن يكون الخليل لما احتج عليه منشدته ذلك البيت ببيت العجاج عرف الخليل حجته فترك مراجعته وقطع الحكاية على هذا الموضع يكاد يقطع بانقطاع الخليل عنده ولا ينكر أن يسبق الخليل إلى القول بشيء فيكون فيه تعقب له فينبه عليه فينتبه.

وقد يجوز أيضًا أن يكون الأصمعي سمع من الخليل في هذا من قبوله أورده على المحتج به ما لم يحكه للخليل بن أسد لا سيما والأصمعي ليس ممن ينشط للمقاييس، ولا لحكاية التعليل.

نعم، وقد يجوز أن يكون الخليل أيضًا أمسك عن شرح الحال في ذلك وما قاله لمنشده البيت من تصحيح قوله أو إفساده للأصمعي<sup>5</sup> لمعرفته بقلة انبعائه<sup>6</sup> في النظر وتوفره على ما يروى ويحفظ. وتؤكد<sup>7</sup> هذا عندك الحكاية عنه وعن

- 1 كذا في ش، ب. وفي أ: "فقلت" وانظر لهذه القصة شعراء ابن قتيبة 23.
- 2 بعد هذا في ابن قتيبة: "ولا يجوز لي".
- 3 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.
- 4 كذا في ش، ب. وسقط في أ.
- 5 متعلق بقوله: "شرح".
- 6 كذا في أ، ب. وفي ش: "ابتعائه".
- 7 كذا في ش، ب. وفي أ: "يؤكد".

(362/1)

---

الأصمعي، وقد كان أراداه الأصمعي على أن يعلمه العروض فتعذر ذلك على الأصمعي وبعد عنه؛ فينس الخليل منه فقال له يومًا: يا أبا سعيد كيف تقطع قول الشاعر 1: إذا لم تستطع شيئًا فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيع قال: فعلم الأصمعي أن الخليل قد تأذى ببعده عن علم العروض فلم يعاوده فيه. ووجه غير هذا وهو ألطف من جميع ما جرى 2 وأصنعه وأغمضه؛ وذلك أن يكون الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه "مما" 3 لآله حرف حلقي والعرب لم تبني هذا المثال مما لآله أحد حروف الحلق إنما هو مما لآله حرف فموي وذلك نحو اقعنسس واسحنكك واكلندد 4، واعفنجج 5. فلما قال الرجل للخليل "فارفعنا" أنكر ذلك من حيث أرينا.

فإن قيل: وليس 6 ترك العرب أن تبني هذا المثال مما لآله حرف حلقي بمانع أحدًا من بنائه من ذلك؛ ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع فإذا هذا إنسان على مثلهم، وأم مذهبه لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعًا، ولا أن يرويه رواية. قيل: إذا تركت العرب أمرًا من الأمور لعللة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه ولم يسع أحدًا بعد ذلك العدول عنه. وعللة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتأمله فتعجب منه، وتأنق لحسن الصنعة فيه.

---

1 البيت لعمر بن معد يكرب من قصيدته في ربحانة أخته، وكانت أسرت، ولم يستطع أن يستنقدها؛ أولها:

أمن ربحانة الداعي السميع ... يؤرقني وأصحابي هجوع

- وانظر الخزانة 3/ 460، والأصمعيات 43-45، والأغاني بولاق 14/ 33، وابن قتيبة 23، ومعاهد التنصيص 2/ 236.
- 2 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "مضى".
- 3 كذا في ش، ب. وفي أ: "فيما".
- 4 أي غلظ واشتد.
- 5 اعفنجج: أي أسرع.
- 6 ثبت هذا الحرف في أصول الكتاب ما عدا ج فقد سقط فيها، وهو أسوغ.

### (363/1)

وذلك أن العرب زادت هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين أحق به وأكثر من النون فيه ألا ترى أنك إذا وجدت النون الثالثة ساكنة فيما عدته خمسة أحرف قطعت بزيادتها<sup>1</sup>؛ نحو نون جحنفل<sup>2</sup>، وعبنقس<sup>3</sup>، وجرنفس<sup>4</sup>، وفلنقس<sup>5</sup>، وعرنقس<sup>6</sup>، عرفت الاشتقاق أو لم تعرفه حتى يأتيك ثبت بضده.

قال أصحابنا: وإنما كان ذلك لأن هذا الموضع إنما هو للحروف الثلاثة الزوائد نحو واو فدوكس<sup>7</sup> وسرومط<sup>8</sup>، وياء سميدع<sup>9</sup>، وعميثل<sup>10</sup>، وألف جرافس<sup>11</sup>، وعذافر. والنون حرف من حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين وبينه وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع. فألحقوا النون في ذلك بالحروف اللينة الزائدة. وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النون -إذا وقعت الثالثة في هذه المواضع- قوية الشبه بحروف المد وإنما يقوى شبهها بما متى كانت ذات غنة لتضارع بها حروف المد للينها وإنما تكون فيها الغنة متى كانت من الأنف وإنما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة وبعدها حرف فموي لا حلقي نحو جحنفل وبابه. وكذلك أيضًا طريقها وحديثها في الفعل ألا ترى أن النون في باب احرنجم وادلنطى<sup>12</sup>، إنما هي محمولة من حيث كانت الثالثة ساكنة على الألف نحو<sup>13</sup> اشهابت، وادهامت واياضضت واسواددت والواو في نحو اغدودن واعشوشب،

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "بأنها زائدة".

2 هو الغليظ الشفة.

3 من معانيه السيئ الخلق.



- 4 هو الضخم الشديد من الرجال.  
5 هو الذي في إحدى جداته رق.  
6 الأسد الشديد.  
7 هو الشديد من الأسود والرجال.  
8 هو الجمل الطويل.  
9 هو السيد الشريف.  
10 هو البطيء والنشيط.  
11 هو الجرئ.  
12 كذا في ب. وفي أ، ش: "ادلنطى" بالمهملة. وادلنطى الرجل: مر فأسرع.  
13 كذا في أ. وفي ش، ب: "في نحو".

(364/1)

---

واخلولق واعروريت واذلوليت<sup>1</sup>، واقطوطيت<sup>2</sup>، واحلوليت. وإذا كانت النون في باب  
اخرنجم واقعنسس إنما هي أيضًا محمولة على الواو والألف في هذه الألفاظ التي ذكرناها  
"وغيرها"<sup>3</sup> وجب أن تضارعها وهي أقوى شبهًا بها. وإنما يقوى شبهها بها إذا كانت  
غناء وإنما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم نحوها في اسحنكك<sup>4</sup> واقعنسس  
واخرنجم واخرنطم<sup>5</sup>. وإذا كان كذلك لم يجوز أن يقع بعدها حرف حلقي لأنها إذا كانت  
كذلك كانت من الفم<sup>6</sup> وإذا كانت من الفم سقطت غنتها وإذا سقطت غنتها زال  
شبهها بحرفي المد: الواو والألف. فلذلك أنكره الخليل وقال: هذا لا يكون. وذلك أنه  
رأى نون "ارفعع" في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا غناء غير مبينة<sup>7</sup>، فأنكره  
وليس كذلك في اقعنسس لأنها قبل السين وهذا موضع تكون فيه مغنة مشابهة لحرفي  
اللين ولهذا ما كانت النون في "عجنس"<sup>8</sup> و "هجنع"<sup>9</sup> كباء "عديس"<sup>10</sup> ولا مي  
"شلعع"<sup>11</sup> ولم يقطع على أن الأولى منهما الزائدة كما قطع على نون "جحنفل"<sup>12</sup>  
بذلك من حيث كانت مدعمة وادغامها يخرجها من الألف<sup>12</sup>؛ لأنها تصير إلى لفظ  
المتحركة بعدها وهي من الفم. وهذا أقوى ما يمكن أن يحتج به في هذا الموضع.

---

1 اذلولي: انطلق في استخفاء وذل.

2 اقطوطي: قارب في مشيه.

- 3 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.
- 4 يقال: اسحنكك الليل: أظلم.
- 5 أي رفع أنفه وغضب واستكبر.
- 6 أما إذا كان بعدها حرف فموي وكانت غناء فإن مخرجها الخيشوم، وهو أقصى الأنف. وفي مقدمة الجزرية:
- وغنة مخرجها الخيشوم
- 7 كذا في ب، وفي ش: "مبتنية".
- 8 هو الجمل الضخم.
- 9 هو الطويل الضخم.
- 10 هو الجمل الضخم.
- 11 كذا في أ. وفي ش، ب: "شعلع". والشلعلع والشلعل: الطويل. وقد جاء الأول في مستدرک التاج، والثاني في اللسان والقاموس.
- 12 كذا في ش، وفي أ، ب: "الألف" وما أثبت هو الصواب. وفي ج: فيزول شبهها بالألف".

(365/1)

---

وعلى ما نحن عليه فلو قال لك قائل: كيف تبني من ضرب مثل "حبطنى" لقلت فيه: "ضربنى". ولو قال: كيف تبني مثله من قرأ لقلت: هذا لا يجوز لأنه يلزمي أن أقول: "قرئى" فأبين النون لوقوعها قبل الهمزة وإذا بانت ذهبت عنها غنتها وإذا ذهبت غنتها 1 زال شبهها بحروف اللين في نحو عثوثل 2 وخفیدد 3، وسرومط وفدوكس ووزراق 4، وسالم وعذافر وقرقر 5 -على ما تقدم- ولا يجوز أن تذهب عنها الغنة في هذا الموضع الذي هي محمولة فيه على حروف اللين بما فيها من الغنة التي ضارعتها بما وكذلك جميع حروف الحلق. فلا 6 يجوز أيضاً أن تبني من صرع ولا من جبه ولا من سنح ولا من سلخ ولا من فرغ لأنه كان يلزمك أن تقول: صرنعى وجنبهى وسنحى وسلنخى وفرنغى فتبين النون في هذا الموضع. وهذا "لا يجوز" 7؛ لما قدمنا ذكره. ولكن من أخفى النون عند الحاء والغين في نحو منخل ومنغل 8، يجوز على مذهبه أن يبيني نحو حبطنى من سلخ وفرغ لأنه قد يكون هناك في لغته من الغنة ما يكون مع حروف الفم. وقلت مرة لأبي علي -رحمه الله- قد حضرني شيء في علة الإتيان في "نقيذ" 9 وإن

عري أن تكون عينه حلقية وهو قرب القاف من الخاء والغين فكما 10 جاء 11 عنهم  
النخير والرغيف كذلك جاء عنهم "النقيذ" فجاز أن تشبه القاف لقربها من حروف  
الحلق بما كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم، فالنقيذ في  
الإتباع

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "عنها".

2 هو الأحمق.

3 هو السريع، والظليم.

4 جمع زرق "كسكر" هو طائر صياد.

5 اسم موضع من نواحي المدينة.

6 كذا في أ. وفي ب، ش: "ولا يجوز".

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "ما لا يجوز".

8 وصف من أنغل القوم حديثا سمعة: ثم به إليهم.

9 كذا في ش، ب. وفي أ. ج: "نقيذ". والصواب ما أثبت. والنقيذ ما يستنفذ من  
العدو.

10 كذا في أ. وفي ش، ب، "وكما".

11 كذا ش، ب وفي أ: "جاز".

(366/1)

---

كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون فرضيه وتقبله. ثم رأيت أنه وقد أثبتته فيما بعد بخطه في  
تذكرته ولم أر أحدا من أصحابنا ذكر "امتناع 1 فعنلى" وبابه فيما لأمه حرف حلقي لما  
يعقب ذلك من ظهور النون وزوال شبهها بحروف اللين والقياس يوجبها فلنكن عليه.  
ويؤكد أنه أنك لا تجد شيئا من باب فعنلى ولا فعنل 2 ولا فعنل بعد نونه حرف  
حلقي.

وقد يجوز أن يكون إنكار الخليل قوله "فارفعنا" إنما هو لتكرر الحرف الحلقي مع  
استنكارهم ذلك. ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب المهه 3، والرخخ 4، والبعا 5،  
والبحح والضغيفة 6، والرغيفة 7؛ هذا مع ما قدمناه من ظهور النون في هذا الموضع.  
ومن ذلك قول أصحابنا: إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل

إلا أن تقيسه. وذلك نحو المدحرج تقول: دحرجته مدحرجًا وهذا مدحرجنا وقلقلته مقلقلًا8، وهذا مقلقلنا وكذلك أكرمته مكرمًا وهذا مكرمك أي موضع إكرامك وعليه قول الله تعالى: {مُرَفَّتُمْ كُلُّ مُرَقٍّ} 9 أي تمزيق وهذا ممزق الثياب أي الموضع الذي تمزق فيه. قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعي في جيمية العجاج: جأبًا ترى بليته مسحجًا10

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "امتناع بناء فعنلى".
  - 2 كذا في ش، ب. وسقط هذا الحرف في أ.
  - 3 هو اليسير السهل.
  - 4 هو السهولة واللبن.
  - 5 هو المناع ونقل السحاب من الماء.
  - 6 من معانيها الروضة.
  - 7 طعام مثل الحساء يصنع بالتمر. ويقول فيها في تهذيب الألفاظ 637: "والرغبة: حسو رقيق" وهو مصحفة فيه إلى "الرغبة" ويستظهر الناشر أنها "الرقيقة" وهذا خطأ.
  - 8 ثبت في أ، وسقط في ش، ب.
  - 9 آية 19 سورة سبأ.
  - 10 الجأب: حمار الوحش الغليظ، والليث: صفحة العنق، والنسحيج: الخدش. وهو من أرجوزته التي أولها:  
ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا  
وانظر الديوان.

(367/1)

---

فقال: تليله1 فقلت: بليته فقال: هذا لا يكون فقلت: أخبرني به من سمعه من فلق2 في رؤية أعني أبا زيد الأنصاري3 فقال: هذا لا يكون فقلت: جعله مصدرًا أي تسحيجًا فقال: هذا لا يكون فقلت: فقد قال جرير:  
ألم تعلم مسرحي القوافي ... فلا عيا بهن ولا اجتلابا4  
أي تسريحي. فكأنه أراد أن يدفعه فقلت له: فقد قال الله عز وجل: {مُرَفَّتُمْ كُلُّ مُرَقٍّ} فأمسك.

وتقول على ما مضى: تألفته متألفاً وهذا متألفنا وتدهورت متدهوراً وهذا متدهورك  
وتفاضيتك متفاضىً وهذا متفاضانا. وتقول: اخروط 5 مخروطاً وهذا مخروطنا واغدودن 6  
مغدودنا وهذا مغدودنا وتقول: اذلوليت مذلولي وهذا مذلولانا ومذلولان يا نسوة  
وتقول: اكوهد 7 مكوهداً وهذا مكوهدكما. فهذا كله من كلام العرب ولم يسمع منهم  
ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه قياسه 8؛ ألا ترى إلى قوله 9:  
أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا ... وأنجو إذا غم الجبان من الكرب  
وقوله 10:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا ... وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس

---

1 التليل: العنق.

2 فلق الفم: شقه ومنفرجه.

3 ثبت في أ، وسقط في ش، ب.

4 انظر الكتاب 1/ 119، والبيت من قصيدة يجهو بها العباس بن يزيد الكندي،  
وانظر الديوان 62 والكامل 2/ 259. ولفظ الشطر الأول في الديوان:

ألم تخبر بمسرحي القوافي

5 يقال اخروط بهم السير: امتد.

6 اعدودن الشجر: انثنى وكان ناعماً. ويقال كذلك في الشاب.

7 اكوهد الشيخ والفرخ: ارتعد.

8 كذا في أ، ب. وسقط في ش.

9 هو مالك بن أبي كعب أبو كعب بن مالك. وانظر الكتاب 2/ 250 وحماسة

البحري 53، وحماسة الخالد بين الورقة 6 أمن نسخة الدار 587 أدب.

10 هو زيد الخيل. وهو من أربعة أبيات في النوادر 79، وانظر سيبويه 2/ 250  
واللسان "قتل"، والآلي.

(368/1)

---

وقوله:

كأن صوت الصنج في مصلصله

فقوله "مصلصله" يجوز أن يكون مصدرًا أي في صلصلته، ويجوز أن يكون موضعًا

للمصلحة. وأما قوله:

... حتى لا أرى لي مقاتلا

فمصدر ويبعد أن يكون موضعاً أي حتى لا أرى لي موضعاً للقتال: المصدر هنا أقوى وأعلى. وقال1:

تراد على دمن الحياض فإن تعف ... فإن المندى رحلة فركوب2

أي مكان تنديتنا3 إياها أن نرحلها فنركبها. وهذا كقوله4:

تحية بينهم ضرب وجيع

أي ليست هناك تحية بل مكان التحية ضرب. فهذا كقول الله سبحانه {فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} . وقال رؤية5:

جذب المندى شئز المعوة6

فهذا اسم لموضع التنذية أي جذب هذا المكان. وكذلك "المعوه" مكان أيضاً والقول فيهما واحد.

---

1 هو علقمة بن عبدة. والقصيدة في المفضليات.

2 الحديث عن ناقته المذكورة في البيت:

إليك أبيت اللعن أعملت ناقتي ... لكللكها والقصرين وجيب

والدمن دمنة وهي بقية الماء في الخوض وقوله: "تراد" كذا في المفضليات وأصول الخصائص وفي اللسان في "دمن وندى": ترادى. وانظر ابن الأنباري 778.

3 التنذية إن تورد الإبل لتشرب قليلاً، ثم تترك ترعى، ثم ترد إلى الماء.

4 نسب في الكتاب 1/ 365 إلى عمرو بن معد يكرب، وكذا نسبه ابن رشيق في

العمدة في باب السرقات. انظر الخزانة 4/ 53 والشطر الذي أورد عجز صدره:

وخيل قد دلفت لها بخيل

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "قول".

6 "شئز": غليظ، "المعوه": من التعويه، وهو نزول آخر الليل. يصف مهمها قطعه في سفره. وانظر الأرجوزة في ديوانه.

وهذا باب مطرد متقاود. وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي "شرح تصريف أبي عثمان"؛ غير أن الطريق ما ذكرت لك. فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم. ولهذا قال من قال في العجاج ورؤية: إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما. وقد كان الفرزدق يلغز بالأبيات، ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحاق 1. وحكى الكسائي 2 أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزور، فقال: مطيب 3؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه. فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه، في تعاطيه إياه. وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها. فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس. ومع هذا أنك لو سمعت ظرف؛ ولم تسمع يظرف؛ هل كنت تتوقف عن 4 أن تقول يظرف ركباً له غير مستحي منه. وكذلك لو سمعت سلم ولم تسمع مضارعه أكنت ترع 5 أو ترتدع أن تقول يسلم، قياساً أقوى من كثير من سماع غيره. ونظائر ذلك فاشية 6 كثيرة.

---

1 هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، من أوائل من وضع النحو. مات سنة 117هـ. وانظر طبقات القراء 100.

2 في اللسان في "طيب" نسبة هذه القصة للسيرافي.

3 هذا الضبط عن أ. وضبط في اللسان والقاموس: "مطيب" بسكون الطاء وفتح الياء. وفي ش، ب بعد "مطيب": "واحد" وسقط هذا اللفظ في أ. ومطايب الجزور: خيار لحمه وأطيبه.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "على".

5 أي تكف، وهو من باب ورث.

6 ثبت في أ. وسقط في ش، ب.

(370/1)

---

**باب في الفصح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً:**

من ذلك قول لبيد:

سقى قومي بني مجد وأسقى ... نيراً والقبائل من هلال 1

وقال 2:

أما ابن طوق فقد أوفى بدمته

... كما وفى بقلاص النجم حاديها 3

وقال 4:

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ... ومطواي مشتاقان له أرقان 5

فهاتان 6 لغتان: أعني إثبات الواو في "أخيلهو" وتسكين الهاء في قوله "له"، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة وإذا كان كذلك فهما لغتان. وليس إسكان الهاء في "له" عن حذف لحق بالصنعة الكلمة لكن ذاك لغة.

1 قبله:

أقول وصوبه مني بعيد ... يحط السيب من فلل الجبال

وهو في وصف سحاب من قصيدة أولها:

ألم تلمم على الدمن الخوالي ... لسلمى بالمذانب فالقفال

وانظر الديوان طبعة قيينا 127، و"مجد": أم كلب وكلاب ابني ربيعة بن عامر بن

صعصعة.

2 هو طفيل الغنوي، كما في اللسان في "وفى". وقد ذكر في ديوانه 65 فيما نسب إليه.

وفي الكامل 5/ 156: "ابن بيض" بدل "بن طوق".

3 قلاص النجم في زعم العرب عشرون نجما ساقها الديران في خطبة الثريا.

4 هو يعلى الأزدي، وكان لصًا. وانظر اللسان في "مطا"، وفي "ها" في الألف اللينة،

وانظر ص 129 من هذا الجزء.

5 يتحدث عن برق شافه وهاجه إلى وطنه، و"أخيله": أنظر إلى مخيلته ودنو مطره.

و"مطواي": تشبيه مطو. وهو صاحب النظر.

6 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "فهذان".

(371/1)

ومثله ما روينا عن قطرب:

وأشرب الماء ما بي نحو هو عطش ... إلا لأن عيونهُ سيل واديها

فقال: "نحو هو" بالواو، وقال "عيونه" ساكن الهاء.



وأما قول الشماخ:

له زجل كأنه صوت حا ... إذا طلب الموسيقى أو زمير<sup>1</sup>

فليس هذا لغتين لأننا لا نعلم رواية<sup>2</sup> حذف هذه الواو وإبقاء الضمة قبلها لغة<sup>3</sup>،  
فينبغي أن يكون ذلك ضرورة "وصنعة"<sup>3</sup>، لا مذهباً ولغة. وكذلك يجب عندي وينبغي  
ألا يكون لغة لضعفه في القياس. ووجه ضعفه أنه ليس على مذهب الوصل ولا مذهب  
الوقف. أما الوصل فيوجب إثبات واوه كلقيتهو أمس. وأما الوقف فيوجب الإسكان  
كلقيته وكلمته فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن لا لغة.

وأنشدني الشجري لنفسه:

وإنا ليرعى في المخوف سوامنا ... كأنه لم يشعر به من يحاربه<sup>4</sup>

فاختلس ما بعد هاء "كأنه"، ومطل ما بعد هاء "يحي"، واختلاس ذلك ضرورة  
"وصنعة"<sup>5</sup> على ما تقدم به القول.

---

1 الزجل: صوت فيه حنين وترنم. والموسيقى هنا القطيع من الأتّن. والزمير: الزمر.  
يصف حمار وحش هائجا. انظر كتابة الأعلام علم شواهد الكتاب 1/ 11 وانظر له  
الديوان. وانظر أيضاً ص 128 من هذا الجزء.  
2 كذا في ش، ب. وهو يوافق ما في اللسان في "ها" في حرف الألف اللينة. وفي أ:  
"رواية".

3 ثبت هذا في أوسقط في ش، ب.

4 "كأنه" كتب في أفوقه: "خلس".

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "ضعيفة".

(372/1)

---

ومن ذلك قولهم: بغداد، وبغدان. وقالوا أيضاً: مغدان، وطبرزل<sup>1</sup>، وطبرزن. وقالوا  
للحية: أيم، وأين. وأعصر، ويعصر: أبو باهلة. والطنفسة، والطنفسة. "وما اجتمعت"<sup>2</sup>  
فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. فإذا ورد شيء من ذلك - كأن يجتمع في لغة  
رجل واحد لغتان فصيحتان<sup>3</sup> - فينبغي أن تتأمل حال كلامه فإن كانت اللفظتان في  
كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته  
تواضعت في ذلك المعنى على "ذنيك اللفظين"<sup>4</sup>؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة

إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها 5 عهده وكثر "استعماله لها" 6، فلحقت -لطول 7 المدة واتصال استعمالها- بلغته الأولى 8.

وإن كانت إحدى اللفظتين 9 أكثر في كلامه من صاحبها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفادة والكثيرته 10 هي الأولى الأصلية. نعم وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القلي منهما إنما قلت في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه وإن كانتا جميعاً لغتين له ولقبيلته. وذلك

---

1 يقال: سكر طبرزل. وهو السكر الأبيض الصلب. واللفظ معرب عن الفارسية.

وانظر معرب الجواليقي 288.

2 كذا في أوفي ش "أما ما اجتمعت".

3 كذا في أوفي ش، ب: "فصاعدا".

4 كذا في أ، ج والمزهر 1 / 155، وفي ش، ب: "ذینك اللفظتين".

5 كذا في أ، ب والمزهر 1 / 155، وفي ش: "به".

6 كذا في المزهر 1 / 155، وفي أصول الخصائص: "لها استعماله".

7 كذا في أ، ب. وفي ش: "أطول".

8 كذا في أ والمزهر. وفي سائر الأصول: "الأخرى".

9 كذا في أوفي ش، ب: "اللغتين".

10 كذا في أ. وفي ش، ب والمزهر 1 / 156: "الكثرة".

(373/1)

---

أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه؛ ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عمارة قراءته {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} 1 بنصب النهار وأن أبا العباس قال له 2: ما أردت؟ فقال: أردت "سابقُ النهار" قال أبو العباس فقلت له: فهلا قلته فقال: لو قلته لكان أوزن أي أقوى. فهذا يدل على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم 4 أقوى منه، "وذلك" 5 لاستخفافهم الأضعف إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى كما أنهم لا يستعملون المجاز إلا لضرب من المبالغة إذ لولا ذلك لكانت الحقيقة أولى من المسامحة.

"6 وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله. هذا غالب الأمر وإن كان الآخر في وجه من القياس جائزاً.

وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك وكما تنحرف الصيغة 7 واللفظ واحد نحو قولهم: هي رَغْوَةُ اللبن، ورُغْوَتُهُ، ورُغْوَتُهُ، ورُغَاوَتُهُ ورُغَايَتُهُ. وكقولهم: الدَّرُوحُ 8، والدَّرُوحُ، والدَّرِيحُ، والدَّرَّاحُ، والدَّرَّحُ، والدَّرْنُوحُ، والدَّرْحُ، والدَّرْحُ، رويناً ذلك كله. وكقولهم: جئته من علٍّ،

---

1 آية 40 سورة يس.

2 ثبت في ش، ب وسقط في أ.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "يدل".

4 ثبت في ش، ب. وسقط في أ.

5 ثبت في ش، ب وسقط في أ.

6 ما بين التنصيص في أ، وسقط في ش، ب، ج. وهو من هذا الموضع إلى قوله في الصفحة التالية: "كلما كثرت الألفاظ".

7 في أ: "الصنعة"، وقد تبعت هنا ما في المزهر 1/ 156 وما يؤخذ من ج.

8 هو دويبة أعظم من الذباب شيئاً.

(374/1)

---

ومن عل، ومن علا، ومن علُو، ومن علَو، ومن علُو، ومن علُو، ومن عال، ومن معال. فإذا أرادوا النكرة قالوا: من علٍ. وههنا من هذا ونحوه أشباه له كثيرة 1. وكلما 2 كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من ههنا ومن ههنا. ورويت عن الأصمعي قال: اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: الصقر "بالصاد"، وقال الآخر: السقر "بالسين"؛ ففرضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه. فقال: لا أقول كما قلتما؛ إنما هو الزقر. أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها. وهكذا تتداخل اللغات. وسنفرد لذلك باباً بإذن الله عز وجل.

فقد وضع ما أوردنا بيانه من حال اجتماع اللغتين أو اللغات في كلام الواحد من العرب.

1 انظر هامش "6" من الصفحة السابقة.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "إذا كثر ذلك على".

(375/1)

### باب في تركيب اللغات

...

باب في تركيب 1 اللغات 2:

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقوامًا ضعف نظرهم وخفت إلى تلقي ظاهر 3 هذه اللغة أفهامهم أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه. ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعل يفعل؛ نعم ينعم ودمت تدوم ومت تموت. وقالوا أيضًا فيما جاء من فعل يفعل وليس عينه ولا لاهمه حرفًا حلقياً نحو قلى يقلى وسلا يسلى وجى يجى وركن يركن وقنط يقنط. ومما عدوه شاذًا ما ذكروه من فعل فهو فاعل؛ نحو طهر فهو طاهر، وشعر، فهو شاعر وحمض فهو حامض وعقرت المرأة فهي عاقر ولذلك نظائر كثيرة. واعلم 3 أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركت 4، على ما قدمناه في الباب الذي هذا الباب يليه. هكذا ينبغي أن يعتقد وهو أشبه بحكمة العرب. وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان. فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع وخالفوا بين عينيهما فقالوا: ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم. فإن قلت: فقد قالوا: دحرج يدحرج فحركوا فاء المضارع والماضي جميعًا وسكنوا عينيهما أيضًا قيل: لما فعلوا ذلك في الثلاثي الذي هو أكثر استعمالاً وأعم تصرفاً وهو كالأصل للرباعي لم يبالوا ما فوق ذلك مما جاوز الثلاثة. وكذلك أيضًا قالوا: تقطع

يتقطع وتقاعس يتقاعس وتدهور يتدهور ونحو ذلك لأنهم أحكموا الأصل الأول الذي هو الثلاثي. فقل حفلهم بما وراءه؛ كما أنهم لما أحكموا أمر المذكر في التثنية، فصاغوها على ألفها، لم يحفلوا بما عرض

---

1 كذا في أ. وفي شن ب: "تركيب".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "اللغة".

3 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.

4 كذا في أ. وفي، ب: "فاعلم".

5 كذا في أ، ب. وفي ش: "تركت".

(376/1)

---

في المؤنث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مصوغ عليه من علمها نحو قائمتان وقاعدتان.

فإن قلت: فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع، سواء وهو باب فعل؛ نحو كرم يكرم، وظرف يظرف.

قيل: على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة وأما موافقة حركة عينيه 1 فلأنه ضرب قائم في الثلاثي؛ برأسه ألا تراه غير متعدد البتة وأكثر باب فعل وفعل متعد. فلما جاء هذا مخالفاً لهما - وهما أقوى وأكثر منه - خولف بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه وخولف بين حركتي عينيهما.

وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو سلا يسلى وقل يلقى "ونحو ذلك" 2، مما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره ومحكوماً عليه بواجبه. فنقول: إنهم قد قالوا: قليت الرجل وقليته. فمن قال: قلّيته فإنه يقول أقلّيه ومن قال قلّيته قال: أقلاه. وكذلك من قال: سلوته قال: أسلوه ومن قال سليته قال: أسلاه ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد منهما من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة كأن من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلى، فصار في لغته سلا يسلى. فإن قلت: فكان 3 يجب على هذا أن يأخذ من يقول سلى مضارع من يقول سلا فيجيء من هذا أن يقال: سلى يسلو.

---

1 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "عينه".

2 ثبت هذا في أ، وسقط في ش، ب.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "وكان".

(377/1)

---

قيل: منع من ذلك أن الفعل إذا أزيل ماضيه عن أصله سرى ذلك في مضارعه وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه إذ كانت هذه المثل تجري عندهم مجرى المثل الواحد ألا تراهم 1 لما أعلوا "شقي" أعلوا أيضاً مضارعه فقالوا يشقيان: ولما أعلوا "يغزي" أعلوا أيضاً أغزيت ولما أعلوا "قام" أعلوا أيضاً يقوم. فلذلك لم يقولوا: سليت تسلو فيعلوا الماضي ويصحوا المضارع.

فإن قيل: فقد قالوا: محوت قمحي وبأوت تبأى وسعيت تسعى ونأيت تنأى فصحوا الماضي وأعلوا المستقبل.

قيل: إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما؛ ألا ترى أن الألف حرف ينصرف إليه عن الياء والواو جميعاً فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلة فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مقر على بابه 2؛ ألا ترى أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا الأفعال وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه وكأنها هي هو وليست كذلك الواو والياء لأن كل واحدة منهما قد تكون 2 أصلاً كما تكون 3 بدلاً. فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتد ذلك؛ لأنك أخرجتها إلى صورة تكون الأصول عليها والألف لا تكون أصلاً أبداً فيهما 4، فكأنها هي ما قلبت عنه البتة فاعرف ذلك فإن أحداً من أصحابنا لم يذكره.

ومما يدل ذلك 5 على صحة الحال في ذلك أنهم قالوا: غزا يغزو ورمى يرمي، فأعلوا الماضي بالقلب ولم يقلبوا المضارع لما كان اعتلال لام الماضي إنما هو بقلبها ألفاً والألف لدالتها على ما قلبت عنه كأنها 6 هي هو، فكان لا قلب هناك: فاعرف ذلك.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "ترى".

2 كذا في أوفي غيرها: "بابه الأول".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "يكون".

4 أي في الأسماء والأفعال.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "يدل".

6 الضمير للقصة.

(378/1)

ويدلك على استنكارهم أن يقولوا: سليت تسلو لئلا يقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في المضارع أنهم قد جاءوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم وهو قولهم: نعم ينعم، وفضل يفضل. وقالوا في المعتل: مت تموت ودمت تدوم وحكي في الصحيح أيضاً حضر القاضي يحضره. فنعيم في الأصل ينعم وينعم في الأصل مضارع نعم ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نعم لغة من يقول ينعم فحدثت هناك لغة ثالثة.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول: نعم مضارع من يقول نعم فتركب من هذا أيضاً لغة ثالثة وهي نعم ينعم.

قيل: منع من هذا أن فعل لا يختلف مضارعه أبداً وليس كذلك نعم؛ لأن نعم قد يأتي فيه نعيم وينعم جميعاً فاحتمل خلاف مضارعه، وفعل لا يحتمل مضارعه الخلاف ألا تراك كيف تحذف فاء وعد في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وأنت مع ذلك تصحح نحو وضؤ ووطؤ إذا قلت: يوضؤ ويوطؤ، وإن وقعت الواو بين ياء وضمة ومعلوم أن الضمة أثقل من الكسرة لكنه لما كان مضارع فعل لا يجيء مختلفاً لم يحذفوا فاء وضؤ ولا ووطؤ ولا وضع لئلا يختلف باب ليس من عادته أن يجيء مختلفاً.

فإن قلت: فما بالهم كسروا عين ينعم، وليس في ماضيه إلا نعم، ونعم، وكل واحد من فعل وفعل ليس له حظ من باب يفعل.

قيل: هذا طريقه غير طريق ما قبله. فإما أن يكون نعيم -بكسر العين- جاء على ماض وزنه فعل غير أنهم لم ينطقوا به استغناء عنه بنعم ونعم كما استغنوا بترك عن وذر وودع وكما استغنوا بملاح عن تكسير لحة وغير ذلك. أو يكون

(379/1)

فعل في هذا داخلا على فعل؛ فكما 1 أن فعل بابه يفعل كذلك شبهوا بعض فعل به فكسروا عين مضارعه كما ضموا في ظرف عين ماضيه ومضارعه. فنعم ينعم في هذا محمول على كرم يكرم كما دخل يفعل فيما ماضيه فعل نحو قتل يقتل على باب يشرف ويظرف. وكأن باب يفعل إنما هو لما ماضيه فعل ثم دخلت يفعل في فعل على يفعل لأن ضرب يضرب أقيس من قتل يقتل. ألا ترى أن ما ماضيه فعل إنما بابه فتح عين مضارعه نحو ركب يركب وشرب يشرب. فكما 2 فتح المضارع لكسر الماضي فكذلك أيضاً ينبغي أن يكسر المضارع لفتح الماضي. وإنما دخلت يفعل في باب فعل على يفعل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذاك إليها فقالوا: قتل يقتل ودخل يدخل وخرج يخرج.

وأنا أرى أن يفعل فيما ماضيه 3 فعل في غير المتعدي أقيس من يفعل 4، فضرب يضرب إذاً أقيس من قتل يقتل وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس. وذلك أن يفعل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى؛ نحو كرم يكرم، على ما شرحنا من حالها. فإذا 5 كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فعل أولى وأقيس.

فإن قيل: فكيف 6 ذلك ونحن نعلم أن يفعل في المضاعف المتعدي أكثر من يفعل نحو شده يُشدُّه، ومده يمدّه، وقده يقده، وجزه يجزه، وعزه يعزه،

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "وكما".

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "وكما".

3 ثبت هذا اللفظ في ش، ب وسقط في أ.

4 في ش، ب: "يفعل المتعدي".

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "وإذا".

6 كذا في ش، ب. وفي أ: "وكيف".

(380/1)

وأزه يؤزه، وعمه يعمه، وأمه يؤمه، وضمه يضمه، وحله يحله، وسله يسله، وتله يتله. ويفعل في المضاعف قليل محفوظ، نحو هره 1 يهره، وعله يعله، وأحرف قليلة. وجميعها يجوز فيه "أفعله" نحو عله يعله، وهره 1 يهره؛ إلا حبه يحبه فإنه مكسور المضارع لا



غير.

قيل: إنما جاز2 هذا في المضاعف لاعتلاله، والمعتل كثيرًا ما يأتي مخالفًا للصحيح؛ نحو سيد، وميت، وقضاة، وغزاة، ودام ديمومة، وسار سيرورة. فهذا شيء عرض قلنا فيه، ولنعد.

وكذلك حال قولهم قنط يقنط، إنما هو لغتان تداخلتا. وذلك أن قنط يقنط لغة وقنط يقنط أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة. فقال من قال قنط: يقنط، ولم يقولوا: قنط يقنط؛ لأن آخذًا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض. وأما حسب يحسب ويئس يئس، وييس ييبس فمشبه3 بباب كرم يكرم على ما قلنا في نعم ينعم. وكذلك مت تموت ودمت تدوم وإنما تدوم وتموت على من قال مت ودمت وأما مت ودمت فمضارعهما تमत وتدام قال: يا ممي4 لا غرو ولا ملاما ... في الحب إن الحب لن يداما

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "هزه يهزه" وما أثبت هو الصواب.

2 كذا في أ، ب، ش، وفي ج: "جاء".

3 كذا في أوفي ش، ب: "فشبه".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "من" وفي الجمهرة 3/ 485 بدل الشطر الأول: ياليل لا عدل ولا ملاما

(381/1)

---

وقال:

بي1 يا سيدة البنات ... عيشي ولا يؤمن أن تماتي

ثم تلاقي صاحبا اللغتين فاستضاف هذا بعض لغة هذا، وهذا بعض لغة هذا، فتركبت

لغة ثالثة. قال الكسائي: سمعت من أخوين من بني سليم 2 نما ينمو، ثم سألت بني

سليم عنه فلم يعرفوه. وأنشد أبو زيد لرجل من بني عقيل:

ألم تعلمي ما ظلت بالقوم واقفا ... على طلل أضحت معارفه قفرا3

فكسروا الظاء في إنشادهم وليس من لغتهم.

وكذلك القول فيمن قال: شعر فهو شاعر، وحمض فهو حامض، وخثر فهو خاثر: إنما

هي على نحو من هذا. وذلك أنه يقال: خَثِرَ وخَثَرَ، وحمَضَ وحمَضَ، وشَعِرَ وشَعَرَ وطَهَرَ

وطَهَّرَ فجاء شاعر وحامض وخاثر وطاهر على حمض، وشَعَرَ وخَثَرَ وطَهَّرَ ثم استغني  
بفاعل عن "فعليل" وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم. يدل على ذلك تكسيرهم  
لشاعر: شعراء لما كان فاعل هنا واقعاً موقع "فعليل" كسر تكسيـره ليكون ذلك أمانة  
ودليلاً على إرادته وأنه مغن عنه، وبدل منه كما صحح العواور4 ليكون دليلاً على  
إرادة الياء في العواوير، ونحو ذلك.

---

1 كذا في أ، ب. وهو ما في اللسان "موت"، وما في الجمهرة 3/ 485، وقال ابن دريد  
يعد إنشاده: "أراد بنيتي". وفي ش:

ينبتى سيدة البنات

ويبدو كأنها مصلحة وهو يوافق ما في الصحاح.

2 كذا في أ. وفي ب، ش: "من بني سليم يقولان".

3 هذه رواية البيت كما في أ. وقد ورد في ب، ش:

ألم تعلمنا ما ظلت بالقوم واقفا ... على طلل أضحت معالمه قفرا

4 أي في قوله:

وكحل العينين بالعواور

وانظر ص196 من هذا الجزء.

(382/1)

---

وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء -قال سيبويه 1: يقولها من لا يقول عليم- لكنه 2 لما  
كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملبسة صار كأنه غريزة، ولم  
يكن على أول دخوله فيه ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً فلما خرج بالغريزة إلى  
باب فعل صار عالم في المعنى كعليم فكسر تكسيـره ثم حملوا عليه ضده فقالوا: جهلاء  
كعلماء وصار علماء كحلماء لأنه العلم محملة لصاحبه، وعلى ذلك جاء عنهم فاحش  
وفحشاء لما كان الفحش ضرباً من ضروب الجهل، ونقيضاً للحلم أنشد الأصمعي -  
فيما روينا عنه:

وهل علمت فحشاء جهله 3

وأما 4 غسا 5 يغسى، وجبى يجبى، فإنه كأبى يابى. وذلك أنهم شبهوا الألف في آخره  
بالهمزة في قرأ يقرأ وهدأ يهدأ. وقد قالوا غسى يغسى فقد يجوز أن يكون غسا يغسى

من التركب 6 الذي تقدم ذكره. وقالوا أيضًا جبي يجبي وقد أنشد أبو زيد:  
يا إبلبي ماذا مه فتأببته

فجاء به على وجه القياس، كأتى يأتي. كذا رويناه عنه وقد تقدم 7 ذكره، وأنا قد  
شرحت حال هذا الرجز في كتابي "في النوادر الممتعة".

---

1 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "من يقولها لا يقول عليم". والذي في سيبويه 2/  
206: "... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم".

2 هذا من كلام ابن جني.

3 من رجز لصخير بن عمير في الأصمعيات 58 وبعده:  
مغوثة أعراضهم ممرطة

وأورد اللسان هذا الشطر مع آخر في "مغث".

4 كذا في ش، ب، وفي أ: "فأما".

5 يقال: غسا الليل: أظلم.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "التركيب".

7 انظر ص 333 من هذا الجزء.

(383/1)

---

واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخف  
ويسرع<sup>1</sup> قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا  
طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه، ألا ترى إلى قول رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقد قيل: يا نبي الله! فقال: "لست بنبي الله ولكنني نبي الله"،  
وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فردده على قائله، لأنه<sup>2</sup> لم يدر بم  
سماه، فأشفق أن يمسك على ذلك، وفيه شيء يتعلق بالشرع فيكون بالإمسك عنه  
مبيح محظور، أو حاذر مباح.

وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: اجتمع أبو عبد الله ابن الأعرابي  
وأبو زياد الكلابي على الجسر ببغداد فسأل أبو زياد أبا عبد الله عن قول النابغة  
الذبياني:

على ظهر مبناة<sup>3</sup> ...

فقال أبو عبد الله 4: النَّطْع 5، فقال أبو زياد: لا أعرفه، فقال: النطع فقال أبو زياد: نعم أفلا ترى كيف أنكّر غير لغته على قرب بينهما.

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "يسوغ".

2 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

3 هو من قوله:

كأن حجر الرامسات ذيولها ... عليه حصير ثمنه الصوانع  
على ظهر مبناة جديد سيورها ... يطوف بها وسط اللطيمة بائع  
والمينة -بفتح الميم وكسرها- تتخذ من الجلد بضم بعضه إلى بعض ويضع عليه التاجر  
أمنعته، وكانوا يضعون الحصير عليها يطوفون بها لبيعها.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "ابن الأعرابي".

5 يريد أنه سأله عن المينة ما هي فقال: النطع بفتح النون، فأنكر ذلك إذ كان من  
لغته النطع بكسر النون، وأورد اللسان القصة في "نطع".

6 كذا في ش، ب. وفي أ: "تراه".

(384/1)

وحدثني 1 أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي  
حاتم قال: قرأ علي أعرابي بالحرم: "طبي لهم وحسن مآب"، فقلت: طوبى، فقال: طبي،  
قلت: طوبى، قال: طبي. فلما طال علي الوقت قلت: طوطو، فقال: طبي طبي. أفلا  
ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم.

والخبر المرفوع في ذلك وهو سؤال أبي عمرو أبا خيرة 2 عن قولهم: استأصل الله  
عرقاتهم 3، فنصب أبو خيرة الناء من "عرقاتهم"، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة  
لأن جلدك 4. وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعها منه بالجر قال:  
ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب والجر فإذا أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة  
ممن يرضى عربيته وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها. ويجوز  
أيضاً أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه، وذلك  
أن الأعرابي قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها ألا ترى أن أبا العباس  
حكى عن عمارة أنه كان يقرأ: {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} بالنصب، قال أبو العباس:

فقلت له ما أردت؟ فقال: سابق النهار، فقلت له فهلا قلته فقال: لو قلته لكان أوزن أي أقوى. وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر<sup>5</sup>، ولا تستنكر إعادة الحكاية، فرمما كان في الواحدة عدة أماكن مختلفة يحتاج فيها إليها. فأما قولهم: عقرت فهي عافر فليس "عافر" عندنا بجار على الفعل جريان قائم وقاعد عليه، وإنما هو اسم بمعنى النسب بمنزلة امرأة طاهر، وحائض، وطالق.

- 
- 1 كذا في ش، ب. وفي أ: "حدثنا". وسبقت هذه القصة في ص 76 وما بعدها.
  - 2 أبو عمرو: هو ابن العلاء. وأبو خيرة: نمشل بن زيد، "انظر فهرست ابن النديم".
  - 3 جمع عرقة وهي الأصل.
  - 4 يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف، وأثر فيه الحضر فنال ذلك من فصاحته. وانظر هذه القصة في مجالس ابن حنزية "المجلس الثاني".
  - 5 انظر ص 126، 250 من هذا الجزء.

(385/1)

---

## المجلد الثاني

### باب في ترك الأخذ عن أهل المدر ك ما أخذ عن أهل الوبر

...

بسم الله الرحمن الرحيم

باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذَ عن أهل الوبر:  
علة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخلط، ولو عَلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم<sup>1</sup>، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.  
وكذلك أيضًا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها<sup>2</sup>، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يَرُدُّ عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأننا لا نكاد نرى بدويًا فصيحًا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغضّ منه.  
وقد كان طرأ علينا أحد من يدّعي الفصاحة البدوية ويتباعد عن الضعفة<sup>3</sup> الحضريّة فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزًا حسنًا<sup>4</sup> في النفوس موقعه،

- 
- 1 ذكر صاحب القاموس في "عكد" أن باليمن قرب زبيد جبلاً يسمى: عكادا، أهله باقون على اللغة الفصيحة. ويقول السيد مرتضى الزبيدي شارح القاموس: إنهم لا يزالون على ذلك إلى زمنه، وإنهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليالٍ خوفاً على لسانهم. والسيد مرتضى كانت وفاته سنة 1205هـ، وله ترجمة واسعة في تاريخ الجبرتي، ويقول ياقوت في معجم البلدان في ترجمة "عكوتان": وجبلاً عكاد فوق مدينة الزرائب، وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم، لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لا يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناجحتهم، وهم أهل قرار لا يظعنون عنه ولا يخرجون منه.
- 2 كذا في ش، ب. وفي أ "انتقاص".
- 3 الضعفة هنا: قلة الفطنة.
- 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "أحسن".

(7/2)

---

إلى أن أنشدني يوماً شعراً لنفسه يقول في بعض قوافيه: أشئوها1، وادأوها2 "بوزن أشعها وأدعها"3 فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوغه. نعم وأبدل إلى الهمز حرفاً لا حظاً في الهمز له بضد ما يجب؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعاً! هذا ما لا يتيح قياس ولا ورد بمثله سماع.

فإن قلت: فقد جاء عنهم خطائي ورزائي، ودريئة4 ودرائي، ولفيئة5 ولفائي، وأنشدوا قوله:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ ... إليك ولا ما يحدث الله في غد6  
قيل: أجل، قد جاء هذا، لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة، ألا ترى أن عين "فاعل" مما هي فيه حرفة لا تأتي إلا مهموزة نحو: قائم وبائع، فاجتمعت همزة "فاعل" وهمزة لامه7 فصححها بعضهم في بعض الاستعمال، وكذلك8 خطائي وبائعا: عرضت همزة "فعائل" عن وجوب؛ كهزمة سفائن ورسائل،

---

- 1 هو مضارع شأى القوم: سبقهم، وصوابه: أشأها.
- 2 بالذال المهملة في معظم الأصول، وفي م: "أذاؤها"، والأول من دأرت للصيد إذا ختلته، وكأنه حذف التيار، والثاني من ذأوت الإبل: طردتها وسقتها سوفاً شديداً وصوابه، أداها، وأذاها.
- 3 كذا في ش، ب. وسقط هذا في أ.
- 4 الدريئة: ما يستتر به عن الصيد ليختل: من بغير وغيره.
- 5 اللقيئة: البضعة من اللحم لا عظم فيها.
- 6 قوله: "إليك ولا ما يحدث" كذا في أ، ب. وفي ش: "إليك وماذا تحدث".
- 7 في الأصول: "ولامه همزة"، وعلى هذا "همزة" حال من "لامه"، وما أثبتته أنسب.
- 8 كذا في أ، ب. وفي ش: "فكذلك".

(8/2)

واللام مهموزة، فصحت في بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين. فأما أشئوها وأذاؤها فليست الهمزتان فيهما بأصلين<sup>1</sup>، وكيف تكونان أصلين<sup>2</sup> وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضاً عن وجوب. فالناطق بذلك بصورة من جرّ الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوِّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقف عن لغة من أورده. وأنشدني أيضاً شعراً لنفسه يقول فيه: كأن فاي. . . فقوي في نفسي بذلك بعده عن الفصاحة وضعفه عن القياس الذي ركبه. وذلك أن ياء المتكلم تكسر<sup>3</sup> أبداً ما قبلها، ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستة بالياء نحو: مررت بأخيك وفيك. فكان قياسه أن يقول: "كأن في" بالياء كما يقول: "كأن غلامي".

ومثله سواءً ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: كسرت فيّ، ولم يقل "فاي"، وقد قال الله سبحانه: {إِنَّ أَيْ يَدْعُوكَ} 4 ولم يقل: إن 5 أباي. وكيف يجوز إن أباي بالألف وأنت لا تقول: إن غلامي قائم، وإنما تقول: كأن غلامي بالكسر. فكذلك تقول: "كأن في" بالياء، وهذا واضح. ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله: "كأن فاي" على قوله: كأن فاه، وكأن فاك، وأنسى ما توجبه ياء المتكلم من كسر ما قبلها وجعله ياء. فإن قلت: فكان يجب على هذا أن تقول: هذان غلاميّ، فتبدل ألف التنثية ياء لأنك تقول: هذا غلامي فتكسر الميم، قيل: هذا قياس لعمري، غير أنه عارضه قياس أقوى

منه فثَرَكَ إليه. وذلك أن التثنية ضرب من الكلام

---

1 في م: "بأصليتين".

2 في م: "أصليتين".

3 كذا في أ. وفي ش، ب "يكسر".

4 آية: 25 سورة القصص.

5 ثبت هذا الحرف في أ، ب. وسقط في سائر الأصول.

(9/2)

---

قائم برأسه، مخالف للواحد والجميع<sup>1</sup>؛ ألا تراك تقول: هذا وهؤلاء، فتبني فيهما، فإذا صرت إلى التثنية جاء مجيء المعرب فقلت: هذان وهذين. وكذلك الذي والذين، فإذا صرت إلى التثنية قلت: اللذان، واللذين. وهذا واضح.

وعلى أن هذا الرجل الذي أومأت إليه من أمثل من رأيناه ممن جاءنا مجيئه، وتحلّى عندنا حليته. فأما ما تحت ذلك من مردول أقوال هذه الطوائف فأصغر حجماً وأنزل قدراً أن يُحكى في جملة ما يُثنى<sup>2</sup>.

ومع هذا فإذا كانوا قد رَوَوْا<sup>3</sup> أن النبي -صلى الله عليه وسلم- سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أخاكم، فإنه قد ضل"، ورووا<sup>4</sup> أيضاً أن أحد ولادة عمر -رضي الله تعالى- عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه، فكتب إليه عمر: أن قنع كاتبك سوطاً، وروي من حديث علي<sup>5</sup> -رضي الله عنه- مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} <sup>6</sup> حتى قال الأعرابي: برئت من رسول الله<sup>7</sup>، فأنكر ذلك علي -رضي الله عنه- ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه: ما لا<sup>8</sup> يجهل موضعه، فكان [ما] <sup>9</sup> يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "الجمع".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "ينثي" وما أثبت هو الصواب، وينثي من ثنا الحديث: أشاعه وأظهره.

3 انظر في هذا الحديث كنز العمال 1/ 151.

4 انظر المزهر في النوع الرابع والأربعين 2/ 246. ويعني بأحد الولاية أبا موسى



الأشعري.

5 في تفسير القرطبي 1/ 24، وفي البحر 5/ 6 أن هذه القصة كانت مع عمر -رضي الله عنه، وفي ابن خلكان في ترجمة أبي الأسود. وفي فهرست ابن النديم في صدر المقالة الثانية أن القصة مع أبي الأسود نفسه.

6 الآية: 3 سورة التوبة.

7 يجب أن يكون تنمة الكلام المتروكة، إن برئ الله منه، وفي القرطبي أن الأعراي قال: أو قد برئ الله من رسوله! فإن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه.

8 "ما لا يجهل موضعه" بدل من قوله: "ما رسمه".

9 زيادة يقتضيها السياق خلت منها الأصول.

(10/2)

واستمرّ فساد هذا الشأن مشهوراً 1 ظاهراً، فينبغي 2 أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته. وقد قال الفراء في بعض كلامه: إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقلبه. وسمعت الشجري أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقي في نحو: "يعدو" 3 و"هو محموم" ولم أسمعها 4 من غيره من عُقِيل، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته. وما أظن الشجري إلا استهواه كثرة 5 ما جاء عنهم من تحريك الحرف 6 الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين؛ نحو قول كُثَيِّر:

له نَعْل لا تطَيِّ الكلب ريجها ... وإن جُعِلَت وسط المجالس شُمت 7  
وقول أبي النجم:

وجبلاً طال معداً فاشمخر ... أشم لا يسطيعه الناس الدهر 8

1 خبر كان في قوله: "فكان ما يروى".

2 جواب الشرط في قوله: "فإن كانوا قد رووا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- سمع رجلاً إلخ".

3 كذا في أ. وفي ب، ش، ج: "يغدر" وهو يوافق ما في اللسان في "نعل". وقد أورد القصة المؤلف في المحتسب عند الكلام على قوله تعالى في سورة آل عمران: {إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ} قال: "وسمعت الشجري يقول في بعض كلامه: أنا محموم -بفتح الحاء.

وقال مرة وقد رسم له الطبيب أن يمض التفاح ويرمي بثغله فقال: إني لأبغى مصّه  
وعليته تغذو" فإن كان ما هنا "يغدو، أو يعدو" صحيحًا فقد يجوز أن يكون سمع منه  
ابن جني كل هذا.

4 في م: "اسمعهما".

5 في م: "أكثر".

6 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "حرف".

7 "جعلت" كذا في أصول الخصائص. وفي اللسان "نعل": "وضعت" وأطباه: دعاه  
واستماله، يريد أنها من جلد مدبوغ، فلا يطمع فيها الكلب، وذلك أن الكلب إذا  
ظفر بجلد غير مدبوغ أكله لما فيه من فضلة اللحم. والبيت من قصيدة في مرثية عبد  
العزیز بن مروان، يصفه برقة نعله وطيب ريحها. وانظر الديوان 112/2.  
8 قبله: إن لبكر عدد إلا يحتفر. وانظر المنصف نسخة التيمورية 59.

(11/2)

---

وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياسًا، لكن مثل "يعدو وهو محموم" 1 لم  
يرو عنهم فيما علمت. فإياك أن تحلّد إلى كل ما تسمعه، بل تأمل حال مورده، وكيف  
موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله 2.

---

1 ثبت حرف الواو في ش، ب. وسقط في أ.

2 في م: "وله باب" ويبدو أن كلمة "باب" انتقلت في قلم الناسخ من الترجمة الآتية.

(12/2)

---

### باب اختلاف اللغات وكلها حجة:

اعلم أن سعة القياس تبيح 1 لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في  
ترك إعمال "ما" يقبلها 2 القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من  
القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين  
بصاحبتهما؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من وسيلتهما. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير  
إحدهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها. فأما ردّ

إحداهما بالأخرى فلا. أولا ترى إلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ" 3.

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانييتين متراسلتين أو كالمتراسلتين. فأما أن تقلَّ إحداهما جدًّا وتكثر 4 الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا، ألا تراك لا تقول: مررت بك ولا المال لك، قياسًا على قول قضاعة: المال له ومررت به، ولا تقول أكرمتكش ولا "أكرمتكس" 7 قياسًا على لغة من قال: مررت بكش، وعجبت منكس.

---

1 في م: "تنيح".

2 في م: "يمليها".

3 ورد أصل هذا الحديث في حديث طويل في البخاري في كتاب فضائل القرآن.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "أو".

5 كذا في ب، ج. وسقط هذا في أ.

(12/2)

---

حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال 1: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء.

فأما عننة تميم فإنَّ تميمًا تقول في موضع أن: عن، تقول 2: عنَّ عبد الله قائم.

وأنشد 3 ذو الرمة عبد الملك:

أعَنُ ترسَّمت من خرقاء منزلة 4

قال الأصمعي: سمعت 5 ابن هرمة 6 ينشد هارون الرشيد 7:

أعَنُ تغنَّت على ساقٍ مطوَّقةً ... ورَقَاءُ تدعو هديلاً فوق أعوادٍ

وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون: تعلمون وتفعلون وتصنعون -بكسر أوائل الحروف 8.

وأما 9 كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنكش ورأيتكش

وأعطيتكش؛ تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين.

---

1 هذا الخبر في مجالس ثعلب 100. وانظر الخزانة 4 / 495.

- 2 كذا في ش، ب. وفي أ: "وتقول".
- 3 ثبت ما بين القوسين في ش، ب، ج. وسقط في أ.
- 4 عجزه: "ماء الصبابة من عينيك مسجوم" وهو مطلع قصيدة له في ديوانه 567، وانظر الخزانة 4/ 495.
- 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "قال وسمعت" وما أثبت هو الصواب، فإ، ثعلباً لم يدرك هارون، وما في ش، ب يوافق ما في المجالس. وقد تعقب هذا محققها الأستاذ عبد السلام هارون، وأورده المؤلف في سر الصناعة "حرف العين"، وقال في نهاية السند عند "أحمد بن يحيى": "أحسبه عن الأصمعي".
- 6 في المجالس: "وكان ابن هرمة رُبِّي في ديار تميم".
- 7 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
- 8 ينتهي هنا ما في المجالس.
- 9 من قوله: "وأما كشكشة ربعة" إلى قوله: "وهذا في الوقف دون الوصل". ثبت في أ، وسقط في سائر الأصول.

(13/2)

---

وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضاً: أعطيتكس ومنكس وعنكس، وهذا في الوقف دون الوصل 1.

فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى "وأشيع" 2 منها، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأماً إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعي عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا.

وكيف تصرف الحال فالناطق على قياس لغة من "لغات العرب" 3 مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه.

---

1 هذا من كلام ابن جني، وانظر الخزانة.

2 كذا في أ، وسقط في ش، ب.

3 في م: "اللغات العربية".

### باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه:

اعلم أن المعمول عليه 1 في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه، فإن كان إنما انتقل من لغته 2 إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها، حتى كأنه إنما 3 حضر غائب من أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها.

فإن 4 كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها "ويؤخذ بالأولى" 5، حتى كأنه لم يزل من أهلها. وهذا واضح.

1 في م: "المعول".

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "لغة".

3 الضمير للحال والشأن.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "وإن".

5 زيادة من المزهر 1/ 154، ومن الاقتراح 23 طبع الهند.

فإن قلت: فما يؤمنك أن تكون كما وجدت في لغته فساداً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت 1، أن يكون فيها فساد آخر فيما لم تعلمه. فإن أخذت به كنت آخذاً بفساد 2 عرّوض 3 ما حدث فيها من الفساد فيما علمت، قيل: هذا يوحشك من كل لغة صحيحة؛ لأنه يتوجه 4 منه أن تتوقف عن الأخذ بها؛ مخافة أن يكون فيها زيغ حادث لا تعلمه الآن، ويجوز أن تعلمه بعد زمان، كما علمت من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن فيما قبل فيها. وإن اتجه هذا انخرط عليك منه ألا تطيب نفساً بلغة وإن كانت فصيحة مستحكمة. فإذا كان أخذك 5 بهذا مؤدياً إلى هذا رفضته ولم تأخذ به، وعملت على تلقي كل لغة قوية معربة بقبولها واعتقاد صحتها. وألا توجه ظنة إليها، ولا تسوء رأياً في المشهود تظاهره من اعتدال أمرها. ذلك كما يُحكى 6 من أن أبا عمرو استضعف فصاحة أبي خيرة لما سأله فقال: كيف تقول: استأصل الله عِرْقَاقَهُمْ، ففتح أبو خيرة التاء، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة؛ لان جلدك! فليس لأحد أن يقول: كما

فسدت لغته في هذا ينبغي أن أتوقف عنها في غيره "لما حذرناه" 7 قبل ووصفنا.  
فهذا هو القياس، وعليه يجب أن يكون العمل.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب، م زيادة "فكذلك يمكن" بعد "علمت".

2 كذا في أ، وفي ش، ب: "بفساد".

3 العروض الطريقة؛ تقول: خذ في عروض آخرين الكلام. وللعروض النظر، تقول:  
هذه المسألة عروض هذه، وكلا المعنيين سائغ هنا، وعلى الأول المعنى: شأن ما حدث،  
وعلى الثاني غير ما حدث.

4 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "يلزم".

5 كذا في أ، وفي ش، ب: "بها".

6 انظر في هذه القصة ص 385 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "كما حددنا".

(15/2)

---

باب في العربي يسمع لغة غيره، أيراعيه ويعتمدها أم يلغيهما وي طرح حكمها؟:  
أخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان 1 عن أبي زيد قال: سألت  
خليلاً 2 عن الذين قالوا: مررت بأخواك، وضربت أخواك، فقال: هؤلاء قولهم على  
قياس الذين قالوا في بيأس: ياءس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها. قال -يعني الخليل- 3:  
ومثله قول العرب من أهل الحجاز: "ياترن 4 وهم ياتعدون، فروا من يوترن ويوتعدون".  
فقوله: أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون يريد: أبدلوا الياء في  
بيأس، والآخر: أبدلوا الياء في أخويك ألفاً، وكلاهما يحتمله القياس ههنا، ألا ترى أنه  
يجوز أن يريد أنهم أبدلوا ياء أخويك في لغة غيرهم ممن يقولها بالياء وهم أكثر العرب،  
فجعلوا مكانها ألفاً في لغتهم استخفافاً للألف، فأما في لغتهم هم فلا. وذلك أنهم هم لم  
ينطقوا قط بالياء في لغتهم فيبدلوها ألفاً ولا غيرها، ويؤكد ذلك عندك أن أكثر العرب  
يجعلونها في النصب والجر ياء. فلما كان الأكثر 5 هذا شاع على أسماع بلحرت 6،  
فراعوه، وصنعوا لغتهم فيه، ولم تكن الياء في التثنية شاذة ولا دخيلة 7 في كلام العرب  
فيقل الحفل بها، ولا ينسب بلحرت إلى أنهم راعوها، أو تخيروا 8 للغتهم 9 عليها.

---

- 1 انظر تصريف المازني، الباب 4 "باب الباء والواو اللتين هما فاءان".
- 2 كذا في أ، ب، ج. وفي ش "الخليل" ويبدو أنها مصلحة من خليلاً. وهو يعني الخليل بن أحمد.
- 3 كذا في ب، ش، وسقط في أ، ج.
- 4 في م: "ياترون ويأتعدون، فزرا من بوتزون، "ويوتعدون".
- 5 في م: "الامر".
- 6 يريد بني الحارث.
- وهذا كما يقال في بني العنبر: بلعنبر، وحذف نون "بني" إذا التقى بألف قمرية في أسماء القبائل، قال سيبويه 2/ 430: "وكذا يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك"، وبنو الحارث بن كعب قوم من اليمن.
- 7 في م: "دخيلا".
- 8 كذا في أ، وفي ش، ب: "ر".
- 9 كذا في أ. وفي ش، ب: "لغتهم".

(16/2)

---

فإن قلت: فلعلّ الخليل يريد أن من قال: مررت بأخوك، قد كان مرة يقول: مررت بأخويك "كالجماعة" 1 ثم رأى "فيما" 2 بعد أن قلب هذه 2 الياء ألقاً للخفة أسهل عليه وأخف، كما قد تجد العربي ينتقل لسانه من لغته إلى لغة أخرى، قيل: إن الخليل إنما أخرج 3 كلامه على ذلك مخرج التعليل للغة من نطق بالألف في موضع جرّ التثنية ونصبها، لا على الانتقال من لغة إلى أخرى. وإذا كان قولهم: مررت بأخوك، معللاً عندهم بالقياس، فكان ينبغي أن يكونوا قد سبقوا إلى ذلك منذ أول أمرهم؛ لأنهم لم يكونوا قبلها على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد فقوي قياسهم. وكيف كانوا يكونون في ذلك على ضعف من القياس والجماعة عليه! أفنُجمع كافة اللغات على ضعف ونقص حتى ينبغي نابغ منهم فيردّ لسانه إلى قوة القياس دونهم! نعم ونحن أيضاً نعلم أن القياس مقتضى لصحة لغة الكافة، وهي الياء في موضع الجر والنصب، ألا ترى أن في ذلك فرقاً بين المرفوع وبينهما، وهذا هو القياس في التثنية، كما كان موجوداً في الواحد. ويؤكد ذلك أننا نعتذر لهم 4 من محيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ المجرور. وكيف يكون القياس أن تجتمع أوجه الإعراب الثلاثة على صورة واحدة! وقد

ذكرت هذا الموضوع في كتابي "سر الصناعة" 5 بما هو لاحق بهذا الموضوع ومقوله.  
فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى 6 لغة غيره، وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيرًا  
منتشرين، وخلقًا عظيمًا في أرض الله غير متحجرين 7

---

1 كذا في ش، ب، وسقط في أ، وثبت في م بعد قوله: "ثم رأى".

2 كذا في أ. وسقط في ب، ش.

3 في م: "خرج".

4 ثبت في أ، وسقط في سائر الأصول.

5 انظر أواخر الكتاب في حرف الألف اللينة.

6 في م "يراعي".

7 كذا في ش. وفي أ: "متحجرين"، وفي ب غير واضحة.

(17/2)

---

ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم 1 وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار  
واحدة. فبعضهم يلاحظ "صاحبه" 2 ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من مُهمّ أمره.  
فهذا هذا.

وإن كان الخليل أراد بقوله: تقلب 3 الياء أَلْفًا: أي في يئاس، فالأمر أيضًا عائد إلى ما  
قدمنا، ألا ترى أنه إذا شَبَّه مررت بأخواك، بقولهم: يئاس ويئاس، فقد راعى أيضًا في  
مررت بأخواك لغة من قال: مررت بأخويك. فالأمران 4 إذا صائران إلى موضع واحد.  
ولهذا نظائر في كلامهم، وإنما أضع منه رسمًا ليرى به غيره بإذن الله.

وأجاز أبو الحسن أن يكون كانت العرب قَدَمًا تقول: مررت بأخويك وأخواك جميعًا، إلا  
أن الياء كانت أقيس للفرق فكثير استعمالها، وأقام الآخرون على الألف، أو أن يكون  
الأصل قبله الياء في الجر والنصب، ثم قلبت للفتحة فيها أَلْفًا في لغة بلحرت بن كعب.  
وهذا تصريح بظاهر قول الخليل الذي قدمناه.

ولغتهم عند أبي الحسن أضعف من "هذا جحر ضب خرب" قال: لأنه قد كثر عنهم  
الاتباع، نحو: شدّ 5 وضرّ 6 وبابه، فشبه هذا به.

ومن هذا حذف بني تميم ألف "ها" من قولهم "هَلَمَّ" لسكون اللام في لغة أهل الحجاز  
إذا قالوا "الم"، وإن لم يقل ذلك بنو تميم، أو أن يكونوا حذفوا الألف لأن أهل الحجاز



حذفوها. "و"7أيًا ما كان فقد نظر فيه بنو تميم إلى أهل الحجاز.

- 
- 1 كذا في أ، ج، وفي ش، ب: "بتحاورهم".
  - 2 هذه الزيادة على وفق ما في ح. وقد خلت منها أ، ب، ش.
  - 3 كذا في أ. وفي ب، ش، ج، "فقلب".
  - 4 كذا في ش، ب. وفي أ: "فالأخوان".
  - 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "سد".
  - 6 كذا في ج، وفي ش، ب: "ضن" وفي غير واضحة.
  - 7 زيادة اقتضاها السياق، وقد خلت منها الأصول.

(18/2)

---

ومن ذلك قول بعضهم في الوقف "رأيت رجلاً" بالهمزة. فهذه الهمزة بدل من الألف في الوقف في لغة من وقف بالألف لا في لغته هو؛ لأن من لغته هو أن يقف بالهمزة1. أفلا تراه كيف راعى لغة غيره فأبدل من الألف همزة.

---

1 في م: "بالهمز" وانظر في هذه اللغة الكتاب 2 / 285.

(19/2)

---

**باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع:**

سألت أبا علي - رحمه الله - فقلت: من أجرى المضمر مجرى المظهر في قوله: "أعطيتكمه"1 فأسكن الميم مستخفًا كما أسكنها في قوله: أعطيتكم درهمًا، كيف قياس قوله "على قول الجماعة"2: أعطيته درهمًا إذا ضمير الدرهم على قول الشاعر3:

له زجل كأنه صوت حادٍ ... إذا طلب الوسيقة أو زَمير

إذا وقع ذلك قافية؟ فقال: "لا يجوز ذلك"5 في هذه المسألة، وإن جاز في غيرها، لا شيء يرجع إلى نفس حذف الواو من قوله: "كأنه صوت حادٍ" لأن هذا أمر قد شاع عنهم، وتعوّلت فيه لغتهم، بل لقربة انضمت إليه ليست4 مع ذلك، ألا ترى أنه كان يلزمك على ذلك أن تقول: أعطيتهاه خلافاً على قول الجماعة: أعطيتهاه. فإن جعل

الهاء الأولى رويًا والأخرى وصلًا<sup>5</sup>، لم يجوز ذلك؛ لأن الأولى ضمير والتاء متحركة قبلها، وهاء الضمير لا تكون رويًا إذا تحرك ما قبلها.

---

1 انظر الكتاب 1 / 389.

2 هذه العبارة في الأصول، وهي قلقة في هذا المكان، ولو حذفت وضح المراد، وقد يكون الأصل: "على خلاف قول الجماعة".

3 انظر ص 372 من الجزء الأول.

4 كذا في أ، وفي ش، ب بدل هذا: "هذا لا يجوز".

5 كذا في أ، وفي ش، ب: "فصلًا".

(19/2)

---

فإن قلت: أجعل الثانية رويًا، فكذلك أيضًا؛ لأن الأولى قبلها متحركة. فإن قلت: أجعل التاء رويًا والهاء الأولى وصلًا<sup>1</sup>، قيل: فما تصنع بالهاء الثانية؟ أتجعلها خروجًا؟ هذا محال؛ لأن الخروج لا يكون إلا أحد الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو. فإذا أذاك تركيب هذه المسألة في القافية إلى هذا الفساد وجب ألا يجوز ذلك أصلًا. فأما في غير القافية فشائعة جائزة<sup>3</sup>. هذا محصل معنى أبي علي، فأما نفس لفظه فلا يحضرني الآن حقيقة صورته.

وإذا كان كذلك وجب إذا وقع، نحو: هذا قافية أن تراجع فيه اللغة الكبرى، فيقال: أعطيتهاوه البتة فتكون الواو ردفًا، والهاء بعدها رويًا "وجاز أن يكون بعد الواو رويًا"<sup>3</sup> لسكون ما قبلها.

ومثل ذلك في الامتناع أن تضمّر زيدًا من قولك: هذه عصا زيدٍ على قول من قال: وأشرب الماء ما بي نحوه عطشٌ ... إلا لأن عيونه سيلٌ واديها<sup>4</sup>

لأنه كان يلزمك على هذا أن تقول: هذه عصاه، فتجتمع بين ساكنين في الوصل، فحينئذ ما تضطر إلى مراجعة لغة من حرّك الهاء في نحو هذا بالضمّة وحدها أو بالضمّة والواو، بعدها فتقول: هذه عصاه فاعلم، أو عصا هو فاعلم، على قراءة من قرأ {خُذُوهُ فَعْلُوهُ} 5 و {فَأَلْقَى عَصَاهُ} 6 ونحوه.

---

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: فصلًا".

2 كذا في أ. وفي ش، ب "فسائغة، وفي ط "فتتبعه جائز".

3 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

4 انظر ص 372 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

5 آية: 30 سورة الحاقة.

6 آية 107 سورة الأعراف، وآية 32 سورة الشعراء.

(20/2)

---

ونحو من ذلك أن يقال لك: كيف تضمّر "زيدًا" من قولك: مررت بزيد وعمرو، فلا يمكنك أن تضمّره هنا، والكلام على هذا النضد حتى تغيره فتقول: مررت به وعمرو، فتزيد حرف الجر لما أعقب الإضمار من العطف على المضمّر الجرور، بغير إعادة الجار 1.

وكذلك لو قيل لك: كيف تضمّر اسم الله تعالى في قولك: والله لأقومنّ ونحوه، لم يجوز لك حتى تأتي بالباء التي هي الأصل فتقول: به لأقومنّ، كما أنشده أبو زيد من قول الشاعر 2:

ألا نادى أمانةً باحتمال ... لتحنّني فلا بك ما أبالي  
وكإنشاده أيضًا:

رأى برقًا فأوضع فوق بكر ... فلا بك ما أسأل ولا أغاما 3  
وكذلك لو قيل لك: أضمر ضاربًا وحده من قولك: هذا ضارب زيدًا، لم يجوز؛ لأنه كان يلزمك عليه أن تقول: هذا هو زيدًا، فتعمل المضمّر وهذا مستحيل. فإن قلت فقد تقول: قيامك أمس حسن، وهو اليوم قبيح، فتعمل 4 في اليوم "هو"،

---

1 كذا في أ. وفي ش: "حرف الجر" وفي ب: "الجر".

2 هو غوية بن سلمى بن ربيعة، من كلمة له في الحماسة، وبعده:

فسيرى ما بدالك أو أقيمي

فأيا ما أتيت فعن تقال

وانظر التبريزي طبعة بولاق 3/ 3.

3 نسبه: أبو زيد في النوادر 146 لعمر بن يربوع بن حنظلة. وقد أورد فيه قصة مع زوجه الجنيه "السعلاة". وأورد هذا البكري في اللآلي 703، وقد أورد البيت معزّوًا نقلًا

عن أبي زيد بن دريد في الجمهرة 152، وترى القصة في الحيوان بتحقيق الأستاذ عبد السلام هرون 1/ 186. وقوله: "ولا أغاما" كذا في أصول الخصائص. وفي النوادر: "وما أغاما".

4 هذا على ما يراه المؤلف وشيخه الفارسي والرماني من البصريين، فأما سائر البصريين فيمنعون هذه المسألة؛ والكوفيون يجيزونها. وانظر الأشموني والتصريح في مبحث إعمال المصدر، والارتشاف الورقة 353.

(21/2)

قيل: في هذا أجوبة: أحدها أن الظرف يعمل فيه الوهم مثلاً، كذا عهد إلى أبو علي - رحمه الله - في هذا. وهذا لفظه لي فيه البتة. والآخر أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه. ولا تقول 1 على هذا: ضربك زيداً حسن وهو عمرًا قبيح؛ لأن الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره. وثالث: وهو أنه قد يجوز أن يكون "اليوم" من قولك: قيامك أمس حسن وهو اليوم قبيح، ظرفاً لنفس "قبيح" يتناوله فيعمل فيه. نعم وقد يجوز أن يكون أيضاً حالاً للضمير الذي في قبيح، فيتعلق حينئذ بمحذوف. نعم وقد يجوز أن يكون أيضاً حالاً من هو، وإن تعلق بما العامل فيه قبيح؛ لأنه قد يكون العامل في الحال غير العامل في ذي الحال. نحو قول الله تعالى: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} 2 فالحال ههنا من الحق، والعامل فيه 3 "هو" وحده أو "هو" والابتداء الرافع له. وكلاً ذينك لا ينصب الحال، وإنما جاز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، من حيث كانت ضرباً من الخبر، والخبر العامل فيه غير العامل في المخبر عنه. فقد عرفت بذلك فرق ما بين المسألتين 4.

وكذلك لو قيل لك: أضمر رجلاً من قولك: رب رجلٍ مررت به لم يحز "لأنك تصير" 5 إلى أن تقول: ربه مررت به، فتعمل رب في المعرفة. فأما قولهم: ربه رجلاً وربها امرأة، فإنما جاز ذلك لمصارعة هذا المضمير للنكرة؛ إذ كان إضماراً على غير تقدم ذكر، ومحتاجاً إلى التفسير، فجرى تفسيره مجرى الوصف له.

1 حق هذا أن يربط بالوجه الأول.

2 آية: 91 سورة البقرة.

3 أي: في الحق.

4 هما قولك: هذا هو زيدًا، تريد: هذا ضارب زيدًا، وهي ممنوعة، وقياسك أمس حسن وهو اليوم قبيح، وهذه جائزة عند ابن جني. ومن النحويين من يمنعها كالأول، وانظر ما ذكر آنفًا.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "لأنه يصير".

(22/2)

---

فلما كان المضمر لا يوصف، ولحق هذا المضمر من التفسير ما يضارع الوصف، خرج بذلك عن حكم الضمير. وهذا واضح. نعم، ولو قلت: ربه مررت به، لوصفت المضمر، والمضمر لا يوصف. وأيضًا فإنك كنت تصفه بالجملة، وهي نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة.

أفلا ترى إلى ما كان يحدث هناك من خبال الكلام وانتقاض الأوضاع. فالزم هذه المحجة 1. فمتى كان التصرف في الموضع ينقض عليك أصلًا، أو يخالف بك مسموعًا مقيسًا، فألغه ولا تطر بجنابه 3، فالأمثال واسعة، وإنما أذكر من كل طرفًا يستدل به، وينقاد على وتيرته.

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "الحجة".

2 "ولا تطر". يقال: طار بجنابه يطور: قرب ودنا.

3 كذا في ش، ب، وسقط في أ. وفي ج "سمي جبرًا".

(23/2)

---

باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح، لا يسمع من غيره:  
ذلك ما جاء به ابن أحرر في تلك الأحرف المحفوظة عنه. قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفًا من الغريب فقال: لا أعلم أحدًا أتى بها إلا ابن أحرر الباهلي. منها: الجبر وهو الملك، وإنما سمي بذلك 1 - أظن - لأنه يجبر بجوده، وهو قوله:

اسلم براووق حُببت به ... وانعم صباحًا أيها الجبر 2

---

- 1 كذا في ش، ب، وسقط في أ. وفي ج "سمي جبراً".
- 2 "أسلم" كذا في أ، ج، وفي ش، ب: "انعم"، وفي التكملة للصاغي: "اشرب"، وقوله: "حبيب" هو من الحباء. وهو كذلك في أ، ب، ج. وهو في ش غير منقوطة، وفي اللسان في جبر: "حببت على البناء للمفعول. والضبط غير صحيح؛ وصوابه على ما في الج مهرة: حببت بالبناء تفاعل.

(23/2)

---

ومنها قوله: "كأس رنونة" أي: دائمة، وذلك قوله:  
بنت عليه الملك أطنأها ... كأس رنونة وطرف طمر  
ومنها "الديديون"، وهو قوله:  
خلوا طريق الديديون وقد ... فات الصبا وتنزع الفخر  
ومنها "مارية" أي: لؤلؤة<sup>3</sup>، لوها لون اللؤلؤ.  
ومنها قوله: "البابوس" وهو أعجمي، يعني: ولد ناقته، وذلك قوله:  
حنت قلوصي إلى بابوسها جزعاً ... فما حنينك أم ما أنت والذكر<sup>4</sup>

---

1 هو في الحديث عن امرئ القيس بن حجر، وقبله:  
إن امرأ القيس على عهده ... في إرث ما كان أبوه حجر  
وبعده:  
يلهو بهند فوق أنماطها ... وفرتني تسبي إليه وهر  
وفاعل "بنت" هو "كأس"، و"الملك" مفعول، و"أطنأها" بدل منه، ويرى السيرافي أن  
"الملك" حال في تأويل مملكا. وروى "الملك" بالرفع فاعلاً، وأنت على التأويل  
بالمملكة، وانظر اللسان "رنا"، والسيرافي في التيمورية 2 / 342، والحيوان طبعة السامي  
5 / 105.

2 الديديون، اللهو؛ ومنه قول المعري:  
كم قطعنا من حندس ونهار ... وكأن الزمان في ديدبون  
وانظر البلوى 2 / 72، وانظر في البيت اللسان "ددن".

2 كذا، وهذا التفسير أورده للؤلؤان اللون، فقد يكون الأصل: مارية لؤلؤان اللون، كما  
في البتين الآتين عن أبي زيد. وفي تفسير المارية أنها البراقة اللون، فقد يجوز أن ينظر إلى

هذا، ويفسرهما بهذا التفسير إن لم يكن الأصل حذف.  
4 هو من قصيدته المدونة في جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، ومطلعها:  
بان الشباب وأفنى ضعفه العمر ... لله درك أي العيش تنتظر  
وانظر اللسان "بيس".

(24/2)

---

ومنها "الرُّبَّان" وهو العيش<sup>1</sup>، وذلك قوله:  
وإنما العيش برِّانِه ... وأنت من أفنائه مقتفر<sup>2</sup>  
ومنها "المأنوسة"<sup>3</sup> وهي النار، وذلك قوله:  
كما تطاير عن مأنوسة الشرر<sup>4</sup>  
قال أبو العباس أحمد بن يحيى أيضاً: وأخبرنا أبو نصر عن الأصمعي قال: من قول ابن  
أحمر "الحيرم" وهو البقر، ما جاء به غيره<sup>5</sup>. انتهت الحكاية.  
وقد<sup>6</sup> أنشد أبو زيد:  
كأنها بنقا العزَّاف طاوية ... لما انطوى بطئها واخروط السفر<sup>7</sup>

---

1 عبارة اللغة: أول العيش.  
2 كذا في أ. وفي ش، ب: "مفتقر"، وما أثبتته يوافق ما في الأمالي 1/ 245، وقيل هذا البيت.  
قد بكرت عاذلتي بكرة ... تزعم أي بالصبا مشتهر  
ومقتفر: واجد ما طلبت، يقال: خرج في إبله فافتقر آثارها، أي: وجد آثارها فأتبعها،  
وانظر اللآلي 555، والإصلاح 450.  
3 عبارة اللسان "أنس": "ومأنوسة والمأنوسة جميعاً النار" وبه يظهر ما في البيت.  
4 صدره.  
تطايح الطل عن أردافها صعداً  
وهو من قصيدته المثبتة في جمهرة أشعار العرب على ما أسلفت، وقد اقتصر في اللسان  
"أنس" على الشطر المستشهد به.  
5 أي: في قوله على ما في اللسان "حرم":  
تبدل أدماً من طياء وحيرما

6 زبدت هذه الواو على ما في ج، وقد خلت منها سائر الأصول.  
7 "بَنَقًا العزاف" في اللسان في بنس: "من نقا العزاف" والعزاف: رمل من جبال الدهنا، والنقا: القطعة من الرمل تنقاد محدود به، يكتب بالألف والياء، لأنه يقال في تثنيته نقيان ونقوان، وآخروط السفر: امتدَّ.

(25/2)

مارية لؤلؤان اللون أودها ... طل وبنس عنها فرقد خصر<sup>1</sup>  
وقال: المارية: البقرة الوحشية. وقوله: بنس<sup>2</sup> عنها، هو من النوم، غير أنه إنما يقال للبقرة. ولم يسند<sup>3</sup> أبو زيد هذين البيتين إلى ابن الأحمر، ولا هما أيضًا في ديوانه، ولا أنشدتهما الأصمعي فيما أنشده من الأبيات التي أورد<sup>4</sup> فيها كلماته. وينبغي أن يكون ذلك<sup>5</sup> شيئًا جاء به غير ابن الأحمر تابعًا له فيه ومتقيلاً أثره. هذا أوفق لقول الأصمعي: إنه لم يأت به غيره من أن يكون قد جاء به غير متبع أثره. والظاهر أن يكون ما أنشده أبو زيد لم يصل إلى الأصمعي "لا"<sup>6</sup> من متبع فيه ابن الأحمر، ولا غير متبع. "وجاء في شعر أمية الثغرور، ولم يأت به غيره"<sup>7</sup>.  
والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها. وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن الأحمر. فإما أن يكون شيئًا أخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح، كقوله في الذرح: الذرح ونحو ذلك، وإما أن يكون شيئًا ارتجله ابن الأحمر؛

1 لؤلؤان اللون: لونها لون اللؤلؤ، وأودها أي: عطفها ورجعها، وكأنه يريد: عطفها نحو كناسها، وروي في اللسان "مرا": "أوردتها"، وروي في "بنس" كما هنا، يريد أوردتها كناسها. والفرقد: ولد البقرة.  
2 الذي في اللغة أن التبنيس التأخر. والمعنى الذي ذكره ابن جني لا يعرف لغيره كما ذكره ابن سيده. راجع اللسان.  
3 في اللسان "بنس" نسبتهما إلى ابن الأحمر، وهما في رأيته في جمهرة أشعار العرب، وقد ذكرت آنفًا مطلعها.  
4 كذا في أ، وفي ش، ب: "أوردنا".  
5 أي: ما ورد في البيتين السابقين.



6 زيادة في م.

7 ما بين القوسين في م، ج. والتغرور: الثغر. جاء في قوله: ... وأبدت الثغورا. وجاء هذا اللفظ في النسختين: الشينغور، وهو تحريف عما أثبت. وانظر شعراء ابن قتيبة 431.

(26/2)

فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكى<sup>1</sup> عن رؤية وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها. وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. وقد تقدّم نحو ذلك<sup>2</sup>، وفي هذا الضرب<sup>3</sup> غار أبو علي في إجازته أن تبني اسماً وفعلاً وصفة ونحو ذلك من ضرب، فتقول: ضرب زيد عمراً، وهذا رجل ضرب، وضربي<sup>4</sup>، ومررت برجل خرج، وهذا رجل خرج ودخل، وخرج أفضل من ضرب، ونحو ذلك. وقد سبق<sup>5</sup> القول على مراجعتي إياه في هذا المعنى، وقولي له: أفترجل اللغة ارتجالاً؟ وما كان من جوابه في ذلك.

وكذلك إن جاء نحو هذا الذي رويناه عن ابن أحرر عن فصيح آخر غيره كانت حاله فيه حاله. لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته، كان مردوداً غير متقبّل. فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها، فإنه لا يقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة، إلا أن يكثّر من ينطق به منهم. فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه

1 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "يُحْكِي".

2 انظر ص 358 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

3 "هذا الضرب" أي: النوع من خصائص العربية، وهو القياس على كلام العرب، ويخيل إليّ أن الأصل: الدرب، وهو الطريق. وقوله: غار هو، من قولهم: غار: أقي الغور، وهو ما انخفض من الأرض، يريد به التعمق في البحث، ويصلح أن يكون عار بالمهملة، أي: ذهب وجاء وتردد، وذهابه ومجيئه هنا ببحثه ونظره.

- 4 هذا الضبط من ب. وفي أضبطه بضم الأول والثالث كقنفذ.  
5 انظر ص 361 وما بعدها، من الجزء الأول من هذا الكتاب.

(27/2)

في القياس، فإن ذلك مجازه وجهان: أحدهما أن يكون من نطق به لم يُحَكِّم قياسه على لغة آبائهم، وإما أن تكون أنت قصّرت عن استدراك وجه صحته. ولا أدفع أيضاً مع هذا أن يسمع الفصح لغة غيره مما ليس فصيحاً، وقد طالت عليه وكثر لها استماعه فسرت في كلامه<sup>1</sup>، ثم تسمعها أنت منه وقد قويت عندك في كل شيء من كلامه غيرها فصاحتها، فيستهويك ذلك إلى أن تقبلها<sup>2</sup> منه، على فساد أصلها<sup>2</sup> الذي وصل إليه منه. وهذا موضع متعب مؤذٍ يشوب النفس، ويشري<sup>3</sup> اللبس؛ إلا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله. وذلك أن الأعراي الفصح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها<sup>4</sup> ولم يبهأ بها. سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عمّ له دونه في فصاحتها، وكان اسم غصنا فقلت لهما: كيف تحقران "حمراء"؟ فقالا: حمراء. قلت: فسوداء، قالوا: سويداء. وواليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب، ثم دسست في ذلك "علياء" فقال غصن: "علياء"، وتبعه الشجري. فلما همّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال: آه! عليّ ورام الضمة<sup>5</sup> في الباء. فكانت تلك عادة له إلا أنهم أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم<sup>6</sup> لخلاف اللغة؛ لأن بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها<sup>7</sup>.

- 1 كذا في ش، ب. وفي أ: "كلامهم".  
2 كذا في أ، وسقط هذا الحرف في ش، ب، وقوله: "تقبلها" كذا في ش، ب. وفي أ: "تقبله". وقوله: "على أصلها" كذا في ش. وفي أ، ب: "أصله".  
3 أي: يجعله يشري - بفتح الياء - أي: يلج ويكثر.  
4 يقال: بهأ بالشئ: أنس به وأحب قربه.  
5 روم الضمة: هو أن يأتي بها في الوقف على المضموم خفية، وهو من أنواع الوقف.  
6 كذا في أ، ش، ب. وفي أ: "منه".  
7 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "لا ينكرها".

(28/2)

---

إلا أن أهل الجفاء وقوة الفصاحة يتناكرون خلاف اللغة تناكرهم زيع الإعراب، ألا ترى أن أبا 1 مهادية سمع 2 رجلاً من العجم يقول لصاحبه: زوذ، فسأل أبو مهادية عنها فقيل له: يقول له: اعجل، فقال أبو مهادية: فهلاً قال له: حيهلك. فقيل له: ما كان الله ليجمع لهم إلى العجمية العربية. وحديثي المتنبي أنه حضرته جماعة من العرب منصرفه من مصر، وأحدهم يصف بلدة واسعة فقال في كلامه: تحير فيها العيون 3، قال: وآخر من الجماعة يحي 4 إليه سرّاً ويقول له: تحار تحار، والحكايات في هذا المعنى كثيرة منبسطة.

ومن بعد فأقوى القياسين أن يقبل ممن شهّرت فصاحته ما يورده 5، ويحمل أمره على ما عرف من حاله لا على ما عسى أن يكون من غيره. وذلك كقبول القاضي شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به، ألا تراه يمضي الشهادة ويقطع بها وإن لم يقع العلم بصحتها؛ لأنه لم يؤخذ بالعمل بما عند الله، إنما أمر بحمل الأمور على ما تبدو 6، وإن كان في المغيّب غيره. فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستفصحه ولا تنكر شيئاً من لغته مخافة أن يكون فيها بعض

---

1 انظر في هذه القصة وقصة المتنبي ص 240 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

2 كذا في ش، ب وفي أ: "لما سمع". ويناسبه سقوط الفاء في "فسأل".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "منها".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "يحي". والصواب ما أثبت. ويحي من الوحي وهو الرمز والإيماء.

5 كذا في أ: وفي ش، ب: "يورد".

6 كذا في ب، وفي أ، ش: "يبدو".

(29/2)

---

ما يخفى عليك فيعترض الشك على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك. ويكفي من هذا ما تعلمه من بعد لغة حمير من لغة ابني نزار. رويانا عن الأصمعي أن رجلاً 1 من العرب دخل على ملك "ظفار" -وهي مدينة لهم يحي منها الجزع الظفاري- فقال له الملك: ثب، وثب بالحميرة: اجلس، فوثب الرجل فاندقت رجلاه، فضحك الملك

وقال: لست عندنا عَرَبِيَّت 2، من دخل ظفار حمّر، أي: تكلم بكلام حمير. فإذا كان كذلك جاز جوازًا قريبًا كثيرًا أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا، وإن لم يكن لها فصاحتنا، غير أنها لغة عربية قديمة.

- 
- 1 هو زيد بن عبد الله بن دارم، كما في الصاحبي 22.
  - 2 يريد العربية. فوقف على الهاء بالتاء، وكذلك لغتهم، ورواه بعضهم ليس عندنا عربية كعربيتكم، وقد صوبها بها ابن سيده وقال: لأن الملك لم يكن ليخرج نفسه من العرب، وقوله: "عربيت" كذا في أ، وفي ش، ب: "عربية".

(30/2)

---

باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط:  
قد تقدّم في أول 1 الكتاب القول على 2 اللغة: أتواضع هي أم إلهام. وحكيًا وجوّزنا فيها الأمرين جميعًا. وكيف تصرفت الحال، وعلى أي الأمرين كان ابتداءؤها، فإنها لا بُدّ أن يكون 3 وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الداعي إليه، فريد فيها شيئًا فشيئًا، إلّا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه وتأليفه وإعرابه المبين عن معانيه لا يخالف الثاني الأول،

- 
- 1 انظر ص 41، من الجزء الأول من هذا الكتاب.
  - 2 كذا في أ، ب. وفي ش: "في".
  - 3 كذا في ش. وفي أ: "تكون"، وفي ب غير منقوطة.

(30/2)

---

ولا الثالث الثاني، كذلك متصلًا متتابعًا 1. وليس أحد من العرب الفصحاء إلّا يقول: إنه يحكي كلام أبيه وسلفه، ويتوارثونه 2 آخر عن أول، وتابع عن متّبع. وليس كذلك أهل الحضر؛ لأنهم يتظاهرون 3 بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة. غير أن كلام أهل الحضر مضاه 4 لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم، إلّا أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح. وهذا رأي أبي الحسن وهو

الصواب.

وذهب إلى أنَّ اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أنَّ أول ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً، وإن كان كل واحد آخذاً<sup>5</sup> من صحة القياس خطأً. ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضرباً واحداً، ثم رأى من<sup>6</sup> جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثانٍ جارٍ في الصحة مجرى الأول. ولا يبعد عندي ما قال من موضعين: أحدهما سعة القياس، وإذا كان كذلك جازت فيه أوجه لا وجهان اثنان. والآخر أنه كان يجوز أن يبدأ الأول بالقياس الذي عدل إليه الثاني، فلا عليك أيهما تقدّم وأيهما تأخر. فهذا طريق القول على ابتداء بعضها ولحاق بعضها به.

---

1 كذا في أ، ج. وفي ب، ش: "تابعاً سائغاً".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "يتأثرثونه".

3 كذا في أ، ج. وفي ب، ش: "لا يتظاهرون".

4 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "مضاف".

5 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "أخذ".

6 كذا في ش، ب. وسقط هذا الحرف في أ، ج.

(31/2)

---

فأما أي الأجناس الثلاثة تقدّم -أعني: الأسماء والأفعال والحروف- فليس مما نحن عليه في شيء، وإنما كلامنا هنا: هل وقع جميعها<sup>1</sup> في وقت واحد، أم تنالت وتلاحقت قطعة قطعة، وشيئاً بعد شيء، وصدراً بعد صدر. وإذا قد وصلنا من القول في هذا إلى ههنا، فلنذكر ما عندنا في مراتب الأسماء والأفعال والحروف، فإنه من أماكنه وأوقاته.

اعلم أن أبا عليّ -رحمه الله- كان يذهب إلى أن هذه اللغة -أعني: ما سبق منها ثم لحق به ما بعده- إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدّم شيء منها على صاحبه، فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل؛ وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضعف أن يكون قبل

الفعل، والفعل قبل الحرف. وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل لا في الزمان. فأما الزمان: فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل. ويجوز أن يكونوا قدّموا الفعل في الوضع 2 قبل الاسم، وكذلك الحرف. وذلك أنهم وزنوا حينئذ أحوالهم وعرفوا مصاير أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بُدَّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأنّها بدءوا، أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف؛ لأنهم قد أوجبوا على أنفسهم أن يأتوا بهنّ جُمع، إذ المعاني لا تستغني عن واحد منهن. هذا مذهب أبي علي، وبه كان يأخذ ويفتي.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "جميعاً".

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "الموضع".

(32/2)

---

وهذا يضيق الطريق على أبي إسحاق وأبي بكر في اختلافهما 1 في رتبة الحاضر والمستقبل.

وكان أبو الحسن يذهب إلى أنّ ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصوّرتَه العرب قبل وضعه، وعلمت أنه لا بُدَّ من كثرة استعمالها 2 إياه فابتدءوا بتغييره، علماً بأن لا بُدَّ من كثرته الداعية إلى تغييره. وهذا في المعنى كقوله:

رأى الأمر يفضي إلى آخر ... فصيرَّ آخره أولاً 3

وقد كان أيضاً أجاز أن يكون 4 قد كانت قديماً 5 معربة، فلما كثرت غيّرَت فيما بعد. والقول عندي هو الأول؛ لأنه أدلّ على حكمتها واشهد لها 6 بعلمها بمصاير

---

1 فيرى أبو إسحق الزجاج أن المستقبل أول الأفعال، واحتج لذلك بأن الأفعال المستقبلية تقع بها العدادات ثم توجد فتكون حالاً ثم يمضي عليها الزمان فتكون في الماضي، وتبعه تلميذه الزجاجي، ويرى أبو بكر بن السراج أن الحاضر هو أول الأفعال، وقد ساق السيرافي حجة هذا القول، وإن لم ينسبه إلى أبي بكر، وقد نسب الأول إلى أبي إسحق. ويرى بعض النحاه أن الأصل في الأفعال هو الماضي.

وانظر السيرافي 1 / 13 "تيمورية". وانظر في مذهب الزجاجي الأشباه والنظائر النحوية

للسبوطي 1/ 54 طبعة الهند الأولى، وفي المسألة بوجه عام الارتشاف، الورقة 314.

2 كذا في ش، ب. وفي ج: "استعمالهم". وفي أ: "استعماله". وهو خطأ.

3 "آخره"، كذا في أ، ب، ش. وفي ج "غايته".

4 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "تكون"، والحديث عمّا غير لكثرة الاستعمال، وعني به المبنيات وهي ضرب منه.

5 أي: لأن الإعراب وهو الأصل في الأسماء فبناؤها عارض في الرتبة والتقدير، وقد جعل علة بنائها كثرة استعمالها، وذلك أنها صارت لكثرة استعمالها قوالب الكلام، فاقضى ذلك أن تبقى على صورة واحدة، فكانت مبنية. ولم يرض هذا الكلام ابن الطيب في شرح الاقتراح، فاعترض بأن هذا يقضي بأن يكون كثرة الاستعمال من أسباب البناء ولا قائل به، وابن جني لا يلتزم اصطلاح النحاة ويتكلم على أصل الوضع.

6 كذا في أ، ج. وسقط في ش، ب.

(33/2)

أمرها فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب؛ نحو: أمس وهؤلاء وأين وكيف وكم وإذ، واحتملوا ما لا يؤمن معه من اللبس؛ لأنهم إذا خافوا ذلك زادوا كلمة أو كلمتين، فكان ذلك أخف عليهم من تجشّمهم اختلاف الإعراب واتقائهم الزيغ والزلل فيه، ألا ترى أن من لا يعرب فيقول: ضرب أخوك لأبوك، قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول، ولا يتجشّم 1 خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى، فإن تخلل 2 الإعراب من ضرب إلى ضرب يجري مجرى مناقلة 3 الفرس، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل 4، دون الكودن 5 الثقيل، قال جرير:

من كل مشترفٍ وإن بعد المدى ... ضَرِمَ الرقاق مناخل الأجرال 6

ويشهد للمعنى الأول أنهم قالوا: أقتل، فضموا الأوّل توقّعاً للضمّة تأتي من بعد 7.

وكذلك قالوا: عطاءة وصلاة وعباءة، فهمزوا مع الهاء توقّعاً لما سيصيرون إليه من طرح الهاء، ووجوب الهمز عند العطاء والصلاة والعباءة. وعلى ذلك قالوا:

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "لم".

2 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "تخلل". يريد يتخلل الإعراب تتابعه. من قولهم: تخلله

بالريح: طعنه به طعنة إثر أخرى.

3 هي سرعة نقل قوائمه، ويفسرها بعضهم بأن يضع الفرس يده ورجله على غير حجر لحسن نقله في الحجارة.

4 وهو القوي على المشي.

5 هو المهجين غير الأصيل.

6 المشترف: يريد به الفرس العالي الخلق. والرقاق: الأرض الليثة لا رمل فيها. وضرم:

متوقد ملتهب، يريد أنه يتوقد نشاطاً وسرعة في الرقاق، وينقل في الأجرال: يسرع

السير فيها، فلا تقع قوائمه على الحجارة، والأجرال جمع الجرل - بالتحريك، وهو

المكان الصلب الغليظ. وقوله: "ضرم الرقاق" كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "صرم

الرقاق" وهو تحريف. وقبل البيت:

إن الجياد بيتن حول خبائنا ... من آل أعوج أو لذي العقال

وانظر الديوان نشر الصاوي 468، والنقائض طبع أوروبا 303، واللسان "جرل،

نقل".

7 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

(34/2)

الشيء منتن، فكسروا أوله لآخره، وهو مُنَحْدَر من الجبل، فضموا الدال لضمة 1 الراء.

وعليه قالوا: هو يجوءك<sup>2</sup>، وبنبؤك، فأثر 3 المتوقع لأنه كأنه حاضر. وعلى ذلك قالوا:

امرأة شمباء<sup>4</sup>، وقالوا: العمبر، ونساء شنب، فأبدلوا النون ميماً مما يتوقع من مجيء الباء

بعدها. وعليه أيضاً أبدلوا الأول للآخر في الإدغام نحو: مرأيت<sup>5</sup>؟ واذهف<sup>5</sup> ذلك<sup>5</sup>،

واصحمطرا<sup>5</sup>. فهذا كله وما يجري مجراه - مما يطول ذكره - يشهد لأن كل ما يتوقع إذا

ثبت في النفس كونه كان كأنه حاضر مشاهد. فعلى ذلك يكونون قدموا بناء نحوكم

وكيف وحيث وقبل وبعد، علماً بأنهم سيستكثرون فيما بعد منها فيجب لذلك تغييرها.

فإن قلت: هلاً ذهبت إلى أن الأسماء أسبق رتبة من الأفعال في الزمان، كما أنها أسبق

رتبة منها في الاعتقاد، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه، إذ كان الواجب

أن يبدءوا بالأسماء؛ لأنها عبارات عن الأشياء، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل

الأسماء في المعاني والأحوال<sup>6</sup>، ثم جاءوا فيما بعد بالحروف؛ لأنك تراها لواحق بالجمل

بعد تركيبها<sup>7</sup>، واستقلالها بأنفسها نحو: إن زبداً أخوك، وليت عمراً عندك، ومحسبك أن



تكون كذا؟ 8 قيل: يمنع 9 من هذا أشياء: منها

- 1 كذا في ش، ب. وفي أ: "بضمة".
- 2 انظر في هذا وما بعده الكتاب 2 / 255.
- 3 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "فآثروا".
- 4 وصف من الشنب، وهو رقة الأسنان وعذوبتها.
- 5 "مرأيت" يريد: من رأيت. "واذهفى ذلك" يريد: اذهب في ذلك. "واصحمطرا" يريد: اصحب مطراً. وانظر في هذا الكتاب 2 / 412.
- 6 كذا في أ، وفي ش، ب "الأفعال".
- 7 كذا في أ، وفي ش، ب: "تراكبها".
- 8 كذا في ش، ب. وفي أ: "يكون".
- 9 كذا في أ. وفي ش، ب: "تمنع".

(35/2)

وجودك أسماء مشتقة من الأفعال؛ نحو: قائم من قام، ومنطلق من انطلق، ألا تراه يصح لصحته، ويعتل لاعتلاله، نحو: ضرب فهو ضارب، وقام فهو قائم؛ "وناوم فهو مناوم" 1. فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل، فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه. وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر؛ كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر، وكلاهما اسم. وأيضاً فإن المضارع يعتل لاعتلال الماضي، وإن كان أكثر الناس على أن المضارع أسبق من الماضي 2، وأيضاً فإن كثيراً من الأفعال مشتق من الحروف نحو قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي: قلت لي: لولا، وسألتك حاجة فلا ليت لي، أي: قلت لي: لا. واشتقوا أيضاً المصدر -وهو اسم- من الحرف، فقالوا: اللالة واللولة، وإن كان الحرف متأخراً في الرتبة عن الأصلين قبله: الاسم والفعل. وكذلك قالوا: سؤفت الرجل، أي: قلت له: سوف، وهذا فعل -كما ترى- مأخوذ من الحرف. ومن أبيات الكتاب 3:

لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها ... سوف العيوف لراح الركب قد قنع 4  
انتصب "سوف العيوف" على المصدر المحذوف الزيادة، أي: مساوفة العيوف.

---

1 كذا في الأصول. والأقرب: "قاوم فهو مقاوم".

2 كذا في أ، ج. وفي ش، ب، د، هـ: "اشتق" وهو تحريف.

3 انظر الكتاب 301 / 2.

4 "ساوفتنا" في ج: "سوفتنا". "لراح" كذا في أ، ج. وفي ش، ب، "لكان". "قنع" كذا

في أ. وكتب فوق العين: "هو"، وفي ب، ج، ش: "قنعوا". وما أثبت موافق لما في

الكتاب، فقد جاء به في أبيات آخر شاهداً لطريقة لهم في إشاد القوافي، ي حذفون الواو

والياء اللتين هما علامة المضممر، قال سيبويه بعد البيت: "يريد قنعوا" ولهذا الغرض أثبت

في أفوق هذا "عَوًّا"، ومعنى "ساوفتنا": واعدتنا بسوف أفعل، والعيوف: الكارهة

والكارهة، يقول: لو وعدتنا بتحية في المستقبل لقنعنا، وإن كانت عازمة على المطل إذ

كانت كارهة لذلك. والبيت في اللسان "سوف"، وفيه عزوه لابن مقبل.

(36/2)

---

وأنا أرى أن جميع تصرف "ن ع م" إنما هو من قولنا في الجواب: نعم. من ذلك التَّعْمَةُ

والتَّعْمَةُ والتَّعْمِيم والتَّعْنِيم ونَعِمْتُ به بالآ، وتنعم القوم والنعمى والنعماء وأنعمت<sup>1</sup> به له،

وكذلك البقية. وذلك أن "نعم" أشرف الجوابين، وأسرها للنفس، وأجليهما للحمد،

و"لا" بضدها، ألا ترى إلى قوله:

وإذا قلت نَعَمْ فاصبر لها ... بنجاح الوعد إنَّ الخلف ذم<sup>2</sup>

وقال الآخر: أنشدناه أبو علي:

أبي جوده لا البخل واستعجلت به ... نَعَمْ من فتى لا يمنع الجوع قاتله<sup>3</sup>

يُرَوَّى بنصب "البخل" وجره، فمن نصبه فعلى ضربين: أحدهما: أن يكون بدلاً من

"لا"؛ لأن "لا" موضوعة للبخل، فكأنه قال: أبي جوده البخل. والآخر: أن تكون "لا"

زائدة، حتى كأنه قال: أبي جوده البخل، لا على البذل لكن على زيادة "لا". والوجه هو

الأول؛ لأنه قد ذكر بعدها نعم، ونعم لا تزداد، فكذلك<sup>4</sup> ينبغي أن تكون "لا" ههنا غير

زائدة. والوجه الآخر على الزيادة صحيح أيضاً؛

---

1 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

2 "قلت" كذا في أ، ب، ج. وفي ش "قالت"، وما أثبت موافق لما في اللسان في نَعَمْ.

والبيت للمثقّب العبدى من قصيدة مفضلية. وانظر ابن الأنباري 589.

3 هذا البيت من شواهد المغني في مبحث "لا" وفيه: "الجود" بدل الجوع، وقد نقل السيوطي في شرح شواهد المغني خلافاً في تفسيره، فانظره في ص 217 من كتابه، وانظر اللسان في الألف اللينة، ففيه تفسير جيد لابن بري، حاصله أن هذا الرجل يمنح الجوع عند المحتاجين الطعام الذي يقتله، ولا يبخل على الجوع بهذا الذي يقتله. وظهر أن تفسر ابن بري لابن السكيت، نقله عنه البغدادي في شرح شواهد المغني. والبيت لا يعرف قائله. وانظر شواهد المغني المذكور 2 / 190.

4 كذا في ش، ب، وفي أ: "وكذلك".

(37/2)

لجى ذكر "لا" في مقابلة نعم. وإذا جاز ل"لا" أن تعمل وهي زائدة فيما أنشده أبو الحسن من قوله 1:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ... إليّ لا مت ذوو أحسابها عُمَرَا

كان الاكتفاء بلغظها من غير عمل له أولى بالجواز.

ومن جره فقال: "لا البخل" فإضافة "لا" إليه؛ لأن "لا" كما تكون للبخل 3 قد تكون للجود أيضاً، ألا ترى أنه لو قال لك إنسان: لا تطعم الناس ولا تقر الضيف ولا تتحمل المكارم، فقلت أنت: "لا" لكنت هذه اللفظة هنا للجود لا للبخل، فلما كانت "لا" قد تصلح للأمرين جميعاً أضيفت إلى البخل لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين الضدين.

فإن قلت: فكيف تضيفها وهي مبنية؟ ألا تراها على حرفين الثاني حرف لين، وهذا أدل شيء على البناء، قيل: الإضافة لا تنافي البناء، بل لو جعلها جاعل سبباً له لكان "أعذر من" 4 أن يجعلها نافية له، ألا ترى أن المضاف 5 بعض الاسم، وبعض الاسم صوت، والصوت واجب بناؤه. فهذا من طريق القياس، وأما من طريق السماع: فلأنهم قد قالوا: كم رجل "قد" 6 رأيت، فكم مبنية وهي مضافة.

1 أي: الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري، وانظر شرح شواهد العيني في مبحث لا النافية للجنس، والخزانة 2 / 87، والديوان طبع أوروبا 180.

2 "إلي لا مت" كذا في أ، ب، ج، وش. وفي الخزانة: "إذا للام" ويريد بعمر ابن هبيرة

الفزاري، وهو من عمال سليمان بن عبد الملك، وفزارة ترجع في النسب إلى غطفان.  
وانظر الخزانة 2/ 87، وديوان الفرزدق طبع أوربا ص 180.

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "فلقد"، وكذا في نقل البغدادي في شواهد المغني.

4 "أعذر" في ج: "أجدر". "من" كذا، في ش، ب، ونقل البغدادي في شواهد المغني.  
وفي أ "من".

5 كذا في أ، ب، ج. وفي ش "المضافة".

6 كذا في أ، ج. وسقط هذا في ش، ب، وما أثبت موافق لما في شواهد المغني  
للبيدادي، و"قد" في هذا المقام تبعكم عن أن تكون استفهامية، بل خبرية.

(38/2)

وقالوا أيضاً: لأضربنَّ أيهم أفضل، وهي مبنية عند سيبويه. فهذا شيء عرض قلنا فيه.  
ثم لنعد إلى ما كنّا عليه من أن جميع باب "ن ع م" إنما هو مأخوذ من "نعم"، لما فيها  
من المحبة للشيء والسرور به<sup>1</sup>. فنعمت الرجل، أي: قلت له "نعم"، فنعم بذلك بالاً،  
كما قالوا: بجَلْتَه، أي: قلت له: "بجل" أي: حسبك حيث انتهيت فلا غاية من بعدك،  
ثم اشتقوا منه الشيخ البجال، والرجل البجيل. فنعم وبجل كما ترى حرفان، وقد اشتق  
منهما أحرف كثيرة.

فإن قلت: فهلاً كان نَعَمْ وبَجَلْ مشتقين من النعمة والنعيم، والبجال والبجيل، ونحو  
ذلك دون أن يكون كل ذلك مشتقاً منهما؟ قيل: الحروف يشتق منها ولا تشتق هي  
أبداً. وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شابهت بذلك أصول الكلام الأول<sup>2</sup> التي لا  
تكون مشتقة "من شيء"<sup>3</sup>؛ "لأنه ليس قبلها ما تكون فرعاً له ومشتقة منه"<sup>4</sup>، يؤكد  
ذلك عندك قولهم: سألتك حاجة فلوليت لي، أي: قلت لي "لولا"، فاشتقوا الفعل من  
الحرف المركب من "لو" و"لا"، فلا يخلو هذا أن يكون "لو" هو الأصل، أو "لولا"<sup>5</sup> لا  
يجوز أن يكون "لولا"، لأنه لو كان "لو" محذوفاً منه، والأفعال لا تحذف، إنما تحذف  
الأسماء نحو: يدٍ ودمٍ وأخٍ وأب، وما جرى مجراه، وليس الفعل كذلك. فأما خذ وكل  
ومر، فلا يعتد إن شئت لقلته، وإن شئت لأنه حذف تخفيفاً في موضع وهو ثابت في  
تصريف الفعل، نحو: أخذ يأخذ وأخذ وأخذ.

1 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

2 ضبطت هكذا وصفًا لأصول. وفي أ: "الأول" بزنة الأفعال وصفًا للكلام.

3 كذا في أ، وفي ش، ب: "منه".

4 ثبت ما بين القوسين في أ، وسقط في ش، ب.

5 يريد الفعل لولي، والواجب على رسم البصريين كنيته بالياء. وفي ج: "ولا يجوز أن يكون لو ليت هو الأصل".

(39/2)

فإن قلت: فكذلك أيضًا يدّ ودمّ وأخّ وأبّ وغدّ وفمّ، ونحو ذلك، ألا ترى أن الجميع تجده متصرفًا<sup>1</sup>، وفيه ما حذف منه، وذلك نحو أيدٍ وأيدٍ ويدي<sup>2</sup>، ودماءٍ ودمي، وأدماءٍ<sup>3</sup> والدماء في قوله: "فإذا هي بعظام ودمًا"<sup>4</sup> وإخوة وأخوة وآخاء وأخوان، وآباء وأبوة وأبوان، وغدواً<sup>5</sup> بلاقع وأفواه وفويه وأفوه وفوهاء وفوه، قيل: هذا كله إن كان قد عاد في كل تصرف منه ما حذف من الكلمة التي هي من أصله، فدل ذلك على محذوفه، فليست الحال فيه كحال خُذ من أخذ ويأخذ. وذلك أن أمثلة الفعل وإن اختلفت في أزمنتها وصيغها<sup>6</sup> فإنها تجري مجرى المثال الواحد، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر من أمثلته، ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة يكرم ونحوه عوضوه منها أن أوجدوها في مصدره، فقالوا: إكرامًا. وكذلك بقية الباب. وليس كذلك الجمع "والواحد"<sup>7</sup>، ولا التكثير والتصغير "من الواحد"؛ لأنه ليس كل واحد من هذه المثلل جاريًا مجرى

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "منصرفًا".

2 هذا الضبط بفتح الياء عن ب. واليدى جمع اليد كالعبيد جمع العبد.

3 سقط هذا في ج، ولم أقف عليه في اللسان والقاموس.

4 قبله:

كأطوم فقدت برغزها ... أعقبتها الغبس منه عدماً

غفلت ثم أتت ترقبه ... ..

الأطوم: البقرة الوحشية، والبرغز: ولدها، والغبس لذئاب. يشبه جزعه بجزع بقرة عدا الذئاب على ولدها في حين غفلتها. وانظر اللسان "برغز، وأطم"، والجمهرة 3/ 484، والمنصف في التيمورية 451.

5 بعض بيت من قصيدة البيد، والبيت بتمامه:

وما الناس إلا كالديار وأهلها ... بها يوم حلوها وغدوها بلاقع

وانظر اللسان في بلقع، وفي هذه القصيدة البيت المشهور:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه ... يحور رمادًا بعد إذ هو ساطع

6 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "صيغتها".

7 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "من الواحد".

8 كذا في أ، ب، ش. وسقط هذا في ج.

(40/2)

صاحبه، فيكون إذا حذف من بعضها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه كان كأنه فيه، وأمثلة الفعل إذا حذف من أحدها شيء ثم وجد ذلك المحذوف في صاحبه صار كأنه في المحذوف منه نفسه، فكأن لم يحذف منه شيء.

فإن قلت: فقد نجد بعض ما حذف في الأسماء موجودًا في الأفعال من معناها ولفظها، وذلك نحو قولهم في الخبر: أخوت عشرة، وأبوت عشرة، وأنشدنا أبو علي عن الرياشي: وبشرة يابونا كأن خباءنا ... جناح سُماني في السماء تطير<sup>1</sup>

وقالوا أيضًا: يديت<sup>2</sup> إليه يدًا وأيديت، ودميت تدمي دمي، وغدوت عليه، وفهت بالشيء وتفوهت به. فقد استعملت الأفعال<sup>3</sup> من هذه الكلم كما استعملت فيما أوردته.

قيل: وهذا أيضًا ساقط عتًا وذلك أنا إنما قلنا: إن هذه المثل من الأفعال تجري مجرى المثل الواحد؛ لقيام بعضها قيام<sup>4</sup> بعض، واشتراكها في اللفظ. وليس كذلك أب وأخ ونحوهما، ألا ترى أن أب ليس بمثل من أمثلة الفعل، ولا باسم فاعل، ولا مصدر، ولا مفعول، فيكون رجوع المحذوف منه في أبوت كأنه موجود في أب، وإنما أب من أبوت كمُدقّ<sup>5</sup> ومكحلة من دَقَقَتْ وكَحَلَّت. وكذلك القول في أخ ويدٍ ودمٍ، وبقية تلك الأسماء. فهذا فرق.

---

1 "يابونا" كذا في ج، وهو يوافق ما جاء في اللسان "بشر". وفي أ: "تأتونا" وهو تحريف، وفي ب: "تأبونا" وهذا صحيح إذا كان "بشرة" من أعلام النساء، وفي القاموس "بشر": "وبشرة - بالكسر: جارية عون بن عبد الله، وفرس ماوية بن قيس".

- 2 أي: أسديت إليه نعمة.  
3 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "الأمثال".  
4 كذا في أ، ب، ش، وفي ج: "مقام".  
5 يريد أنها أسماء صبغت لمعانيها ابتداءً ولم تؤخذ كما تؤخذ أسماء الآلة. وانظر الكتاب 248 /2.

(41/2)

فقد علمت -بما قدّمناه وهضبنا 1 فيه- قوة تداخل الأصول الثلاثة: الاسم والفعل والحرف وتمازجها، وتقدم بعضها على بعض تارة، وتأخرها عنه أخرى. فلهذا ذهب أبو علي -رحمه الله- إلى أن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة؛ كالرقم تضعه على المرقوم، والميسم يباشر به صفحة الموسوم، لا يحكم لشيء منه بتقدم في الزمان، وإن اختلفت بما فيه 2 من الصنعة 3 القوة والضعف في الأحوال. وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف نحو: هاهيت 4، وحاحيت 5، وعاعيت 6، وجأأت 7، وحأأت 8، وسأسأت 9، وشأشأت 10. وهذا كثير في الزجر. وقد كانت حضرتي وقتاً فيه نشطة فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزجر، فاطلبها في جملة ما أثبتته عن نفسي في هذا وغيره.

- 1 أي: أفضنا فيه وأكثرنا، يقال: هضب في الحديث وأهضب.  
2 كذا في ش، ب، وفي أ: "مما".  
3 كذا في أ. وفي ش، ب: "الصيغة".  
4 أي: زجرت الإبل قائلاً: ها، ها.  
5 وهو أيضاً زجر.  
6 يقال: ما هي بالغنم زجرها.  
7 أي: زجرت الإبل قائلاً: جؤجؤ.  
8 حأحأ بالكيش: زجره.  
9 يقال في زجر الحمار.  
10 هو أيضاً زجر للحمار.

(42/2)

---

باب في اللغة المأخوذة قياساً:

هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفاً، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة، فضلاً عن صدور الأشياخ. وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك، لكنني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب منه، أو يستبعد<sup>1</sup> الأخذ به. وذلك أنك لا تجد مختصراً من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع، ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع: إن ما كان من الكلام

---

1 كذا في أ، وفي ش، ب: "تستبعد".

(42/2)

---

على فعل فتكسيره على أفعل، ككلب وأكلب، وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ. وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال نحو: جبل وأجبال، وعنق وأعناق، وإبل وآبال، وعجز وأعجاز، وربيع وأرباع<sup>1</sup>، وضلع وأضلاع، وكبد وأكباد، وقفل وأقفال، وحمل وأحمل. فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً، أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره. لا، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه، وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرجز الذي هو العذاب، فكنت قائلاً لا محالة: أرجاز قياساً على أحمال، وإن لم تسمع أرجازاً في هذا المعنى. وكذلك لو احتجت إلى تكسير عجر من قولهم: وظيف عجر<sup>2</sup> لقلت: أعجار قياساً على يقظ وأيقاظ، وإن لم تسمع أعجاراً. وكذلك لو احتجت إلى تكسير شبع بأن توقعه على النوع لقلت: أشباع، وإن لم تسمع ذلك، لكنك سمعت نطع وأنطاع، وضلع وأضلاع. وكذلك لو احتجت إلى تكسير دمر لقلت: دماثر، قياساً على سبطر وسباطر. وكذلك قولهم: إن كان الماضي على فَعَلَ فالمضارع منه على يَفْعُل، فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعل لقلت في مضارعه: يفعل، وإن لم تسمع ذلك؛ كأن يسمع<sup>3</sup> سامع ضؤل ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه: يضؤل، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود

---



- 1 هو ولد الناقة ينتج في أول الربيع.
- 2 أي: صلب شديد؛ ويقال فيه عجز - ككف - أيضًا.
- 3 كذا في أ، وفي ش، ب: "سمع".

(43/2)

والقوانين التي وضعها المتقدمون "وتقبلوها"1، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد، ولا غرض2 ينتجيه الاعتماد، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة، والآحاد والثاني3 والجمع، والتكاير والتصاغير، ولما أقنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا، ولا قالوا: إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا، دون أن يستوفوا كل شيء "من ذلك"4، فيوردوه لفظاً منصوباً معيناً لا مقيساً ولا مستنبطاً كغيره من اللغة التي لا5 تؤخذ قياساً، ولا تنبيهاً، نحو: دار وباب وبستان وحجر وضع وثعلب وخز6؛ لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على7 ضربين: أحدهما ما لا بُدَّ من تقبله كهيئته لا بوضعية فيه ولا تنبيه عليه، نحو: حجر ودار، وما تقدّم، ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس، ففقهوه وفصلوه؛ إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن8 البعيد. وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور والممدود ما يتدارك بالقياس والأمارات، ثم أتولوه ما لا بدله من السماع والروايات،

- 1 كذا في ش، ب. وقد سقط هذا في أ.
- 2 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
- 3 كذا أثبتتها. وفي الأصول: "الثنائي"، ولم يظهر لها وجه عندي، والثاني جمع التثنية.
- 4 كذا في ش، ب. وسقط في أ.
- 5 كذا في أ، وسقط في ش، ب.
- 6 هو ذكر الأرناب.
- 7 كذا في ش، ب. وسقط هذا الحرف في أ.
- 8 كذا في أ، ب. وفي ش: "الحرف" وهو تحريف.

فقالوا: المقصور من حاله كذا؛ "ومن صفته كذا، والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا، وقالوا في المذكر والمؤنث: علامات التأنيث كذا، وأوصافها كذا"1، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا: ومن المؤنث الذي روي2 رواية كذا وكذا. فهذا من الوضوح على ما لا خفاء به. فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً منقاداً، وسموه بمواسمه، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز. ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بُدَّ من إيرادِهِ، ونصَّ ألفاظه التزموا "وألزموا"3 كلفته؛ إذ لم يجدوا منها بدءاً ولا عنها منصرفاً. ومعاذ الله أن ندَّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً4، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه، كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون، وعلى مثله5 وأوضاعه حاذون6، فأما هجنة الطبع وكدورة الفكر وخمود النفس7، وخيس8 الخاطر وضيق المضطرب فنحمد الله على أن حماناه، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتانا، ويستعملنا به فيما يدين منه، ويوجب الزلفه لديه بمَنِّهِ.

فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به، فأَمْضِهِ على ما أريناه وحددناه غير هائب له ولا مرتاب به. وهو كثير وفيما جئنا به منه كافٍ.

- 
- 1 هذا النص يوافق ما في ب، وفي أبدل ما بين القوسين "وعلامات التأنيث كذا، وأوصافها كذا" وتتفق نسختا ب، ش إلى قوله بين القوسين: "وقالوا"، وفي ش بعد هذا: "ومن المؤنث الذي فيه علامات التأنيث كذا، أو أوصافه كذا".
  - 2 كذا في أ، وفي ش، ب "يروى".
  - 3 كذا في ش، ب. وسقط في أ.
  - 4 كذا في ش، ب وفي أ: "وقياساً".
  - 5 هذا الضبط عن ب. وفي أ "مثله" بكسر فسكون، وكل صحيح.
  - 6 كذا في ش، ب، وفي أ "حادون".
  - 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "جمود".
  - 8 أي: كساده ووقوفه.

## باب في تداخل الأصول الثلاثية والرابعة والخماسية:

ولنبداً من ذلك بذكر الثلاثي منفرداً بنفسه ثم مداخلاً لما فوقه.  
اعلم أن الثلاثي على ضربين: أحدهما ما يصفو ذوقه، ويسقط عنك التشكك في حروف أصله؛ كضرب وقتل وما تصرف منهما. فهذا ما لا يرتاب به في جميع تصرفه نحو: ضارب ويضرب ومضروب، وقاتل وقتل واقتل القوم واقتل ونحو ذلك. فما كان هكذا مجرداً<sup>1</sup> واضح الحال من الأصول، فإنه يحمي نفسه وينفي الظنَّ عنه.  
والآخر أن تجد الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى واحد، فهنا يتداخلان، ويوهم كل واحد منهما كثيراً من الناس أنه من أصل صاحبه، وهو في الحقيقة من أصل غيره، وذلك كقولهم: شيء رخو ورخود<sup>2</sup>. فهما - كما ترى - شديداً التداخل لفظاً، وكذلك هما معنًى. وإنما تركيب "رخو" من رخ و3، وتركيب "رخود" من رخ د، وواو "رُخودَ" زائدة، وهو فعول كعلود<sup>4</sup> وعسود<sup>5</sup>، والفاء<sup>6</sup>، والعين من "رخو" و"رخود" متفتقتان<sup>7</sup>، لكن لهما ماحداً مختلفتان<sup>7</sup>. فلو قال لك قائل: كيف تحقر "رخوداً" على حذف الزيادة لقلت: رخيد - بحذف الواو وإحدى الدالين، ولو قال لك: كيف تبني من رخو مثل جعفر لقلت "رخوي" ومن "رخود": رُخُدْ؛ أفلا ترى إلى ازدحام اللفظين مع تماس المعنيين؛ وذلك أن

---

1 كذا في أ، وفي ش، ب: "مجردة".

2 الرخود اللين. وهو من الرجال: اللين العظام الرخوها.

3 كذا في أ، في ب، ش: "رخ ود".

4 يقال رجل علود: غليظ الرغبة.

5 رجلد عسود: قوي شديد.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "فالفاء".

7 كذا في أ، وفي ش، ب "متفتقان ... مختلفان" وكل صحيح.

(46/2)

---

الرخو الضعيف، والرخود المشتني والتشني عائد إلى معنى الضعيف، فلما كانا<sup>1</sup> كذلك أوقعا الشك لمن ضعف<sup>2</sup> نظره، وقل<sup>3</sup> من هذا الأمر ذات يده.  
ومن ذلك قولهم: رجل ضيَّاط<sup>3</sup>، وضيطار<sup>3</sup>. فقد ترى تشابه الحروف، والمعنى مع ذلك

واحد، فهو أشد لئلاسه. وإنما "ضياط" من تركيب "ض ي ط"، وضيطار من تركيب "ض ط ر". ومنه "قول جرير" 4:

تعدّون عقر النيب أفضل مجدكم ... بني ضوطرى! لولا الكمّي المقنعا 5  
فضيّايط يحتمل مثاله ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون فعلاً كخياط ورباط، والآخر أن يكون فيعلاً كخيّتام 6 وغيداق 7، والثالث أن يكون فوعلاً كتوراب. فإن قلت: إن فوعلاً لم يأت صفة، قيل: اللفظ يحتمله وإن كانت اللغة تمنعه. ومن ذلك لوقة 8 وألوقة 8، وصوص 9 وأصوص 9، وينجوج 10 والنجوج 10 ويلنجوج 10 وضيّف وضيّف في قول 11 أبي زيد. ومن ذلك حية وحواء، فليس حواء من لفظ حية كعطار من

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "كان".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "تضعف" وهو محرف عن يضعف. وفيهما: "وتقل".

3 الضيّايط: العظيم الحنين، والضيطار يقال لهذا، وللثيم.

4 كذا في ش، ب. وفي أ "قوله".

5 يقال للقوم إذ كانوا لا يغنون غناء: بنو ضوطري. وجرير يهجو بهذا الفرزدق بقومه، وكان غالب أبو الفرزدق باري سحيم بن وثيل الرايجي في عقر النوق تكرماً في قصة معروفة، وانظر اللسان في ضطر، والنقائض 823، وهو البيت 58 من قصيدته التي أولها:

أقمنا وربتنا الديار ولا أرى ... كمربعنا بين الحنين مربعا

6 هو لغة في الخاتم.

7 من معانيه الكريم، ويقال: شباب غيداق: ناعم.

8 اللوقة والألوقة: طعام طيب يكون من الزيد والرطب.

9 الصوص: البخيل. والأصوص: الناقة الكريمة الموثقة الخلق. وتقول العرب: ناقة أصوص عليها صوص. وإذا كان معنيهما مختلفين كما رأيت لا يكونان من هذا الباب.

10 هو عود طيب الريح يتبخّر به.

11 أي أن يكون ضيف من ضفن، يقال: ضفن إلى القوم إذا جاء إليهم حتى يجلس معهم، رخص هذا بأبي زيد؛ لأن أيا عبید وغيره يرون أن الضيفن من مادة الضيف والنون زائدة، وعلى هذا لا يكون الضيف والضيفن متداخلين. وانظر اللسان في ضيف وضيّفن.

العطر، وقطّان من القطن، بل حيّة من لفظ "ح ي ي" من مضاعف الياء، وحوّاء من تركيب "ح وى" كشواء وطواء. ويدل على أن الحية من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب<sup>1</sup> من قولهم في الإضافة إلى حيّة بن بهدلة: حيويّ. فظهور الياء عيناً في حيوي قد علمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء واللام معتلة، فالكلمة من مضاعف الياء البتة، ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حيوت. وهذا واضح. ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحية والحواء من لفظ<sup>2</sup> واحد؛ لضربين من القياس: أما أحدهما فلاّن فعلاً في المعاناة<sup>3</sup> إنما يأتي من لفظ المعاني<sup>3</sup>؛ نحو عطار من العطر، وعصّاب من العصب. وأما الآخر فلاّن ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان، ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حييت وعييت. وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبته للقياس، ألا ترى أن سماعاً واحداً غلب قياسين اثنين. نعم، وقد يعرض هذا التداخل في صنعة الشاعر فيرى أو يُرى أنه قد جنّس<sup>4</sup> وليس في الحقيقة تجنيساً وذلك كقول القطامي:

مستحقين فؤاداً ما له فاد<sup>5</sup>

1 انظر الكتاب 2/ 72. وحية بن بهدلة قبيلة عربية.

2 يريد من لفظ الحوّاء، وهو مادة حويت.

3 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "المعابة ... المعابا"، والمعاناة الشيء: معالجته وملا بسته ومباشرته، وترادف هنا النسب.

4 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "جانس".

5 صدره:

كنية الحي من ذي الغيضة احتملوا

وهو من قصيدته التي مطلعها:

ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ... ولا تقضي بواقي دينها الطادي  
يقول فيها:

ما للكواعب ودّعن الحياة كما ... ودعني واتخذن الشيب ميعادي

ثم يقول: كنية الحي....، وكنية الحي: بعده وتحوله عن منتجعه إلى آخر، يقول: ودعني

وبعدن عني كبعد هذا الحي إذ احتملوا من ذي الغيضة، وهو موضع، ويقول: إنهم

استحقبوا معهم واحتملوا أسيراً لا فداء له على الأسر، يعني نفسه وقع أسيراً لمن سلبت فؤاده من الحي.

ففؤاد من لفظ "ف أد" وفادٍ من تركيب "ف دى"، لكنهما لما تقاربا هذا التقارب  
دَنُوا من التجنيس. وعليه قول الحمصي 1:

وتسويف العادات من السوافي 2

فظاهر هذا يكاد لا يشك أكثر الناس أنه مجنس، وليس هو كذلك. وذلك أن تركيب  
"تسويف" من "س وف" وتركيب السوافي من "س ف ي" 3، لكن لما وجد في كل  
واحد من الكلمتين سين وفاء 4 وواو، جرى في بادئ السمع مجرى الجنس الواحد،  
وعليه قال الطائي الكبير:

أَلْحَدُ حوى حية الملحدِين ... وَلَدُنْ ثرىَّ حال دون الثراء 5

فيمر رواه 6 هكذا "حوى حية الملحدِين" أي: قاتل المشركين، وكذلك قال في آخر  
البيت أيضاً:

ولدن ثرى حال دون الثراء

---

1 هو عبد السلام بن رغان المعروف بديك الجن. وانظر رسالة الغفران طبع المعارف  
383.

2 "العادات" كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "العذاب"؛ وفي رسالة الغفران "الظنون"،  
و"السوافي" جمع السافي، وهو الريح التي تسفي التراب أو هو التراب نفسه، ضربه مثلاً  
لما يبعث الأذى. والسواف: الهلاك، وقد فسر بهذا في رسالة الغفران.

3 هذا على روايته "السوافي"، وأما على رواية رسالة الغفران "السواف" وهو الهلاك،  
فالمادة للتسويف والسواف واحدة.

4 في غير أبعداً زيادة: "وياء".

5 هذا في مرثية خالد بن زيد بن مزيد الشيباني، وترى "وألحد" و"لدن" مرفوعين، وهو  
ما في الديوان. وفي أصول الخصائص "ألحد" و"لدن" بنصبهما والوجه ما أثبتته، يقول:  
أبحوى لحد حية الملحدِين! يعجب من هذا. والملحدون: الكافرون، وحيثهم: مهلكهم  
كما يهلك الحية مَنْ لدغه. و"لدن ثرى فاللذن الناعم، وهو من إضافة الصفة  
للموصوف، أي: أبحول الثري - وهو هنا تراب القبر - دون الغنى والوفر الحاليين فيه  
بحلول المرثي.

6 أي لا فيمن روى: جثة الملحدِين، والملحدون في هذه الرواية الذين ألحدوه في قبره

ووضعوه في لحدّه. وهم المشيعون، يقول: هنا جئنا جميعًا، فكيف يضمنا اللحد! ويقول  
التبريزي في شرحه: "والصواب هو الرواية الأولى.

(49/2)

فجاء به مجيء التجنيس، وليس على الحقيقة تجنيسًا صحيحًا. وذلك أن التجنيس  
عندهم أن يتفق اللفظان ويختلف أو يتقارب المعنيان؛ كالعقل والمعقل والعقلة والعقيلة  
ومعقلة<sup>1</sup>. وعلى ذلك وضع أهل اللغة كتب الأجناس. وليس الثرى من لفظ الثراء على  
الحقيقة، وذلك أن الثرى - وهو الندى - من تركيب "ث ر ي" لقولهم: التقى<sup>3</sup>  
الثرين. وأما الثراء - لكثرة المال - فمن تركيب "ث ر و"؛ لأنه من الثروة ومنه الثريا؛  
لأنها من الثروة لكثرة كواكبها مع صغر مرآتها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق  
الحل. ومنه قولهم: ثرؤنا بني فلان، نثروهم ثروة، إذا كنا أكثر منهم. فاللفظان - كما  
ترى - مختلفان، فلا تجنيس إذا إلا للظاهر. وقد ذكرت هذا الموضع في كتابي في شرح  
المقصود والممدود عن ابن السكيت، وأنّ الفراء تسمح<sup>3</sup> في ذكر مثل هذا على  
اختلاف أصوله، وأن عذره في ذلك تشابه اللفظين بعد القلب.  
ومن ذلك قولهم: عدد طيس<sup>4</sup>، وطيسل. فالياء في طيس أصل، وتركيبه من "ط ي س"  
، "وهي" 5 في طيسل زائدة، وهو من تركيب "ط س ل". ومثله الفيشة والفيشلة:  
حالهما في ذلك سواء. وذهب سيبويه<sup>6</sup> في "عنسل" إلى زيادة النون، وأخذها من قوله  
7:

عسلان الذئب أمسى قاربًا ... برد الليل عليه فنسل

1 المعلقة: "الدية".

2 يقال ذلك إذا جاء المطر فرسخ في الأرض حتى يلتقي هو وندى الأرض.

3 يريد أن القراءة ذكر الثرى والثراء في المقصود والممدود، فالثراء ممدود الثرى، وهما  
من مادتين مختلفتين، وشرط هذا اتحاد المادة.

4 أي: كثير.

5 زيادة في أ، سقط في ش، ب.

6 انظر الكتاب 2/ 350. وعبارته: "ومما جعلته زائدًا بثبت العنسل؛ لأنهم يريدون  
العسول، وتراه لم يرود البيت الذي أورده المؤلف، والعنسل الناقة السريعة.

7 أي: لبید، وقیل: النابغة الجعدي، وانظر اللسان في عسل، وحزم في الجمهرة 1/  
252 بنسبته إلى لبید، وليس هذا البيت في قصيدة لبید التي على هذا الروي في  
الديوان.

(50/2)

وذهب محمد بن حبيب 1 في ذلك إلى أنه من لفظ "العنس" وأن اللام زائدة، وذهب بها  
مذهب زيادتها في ذلك وأولئك، وعبدل وبابه. وقياس قول محمد بن حبيب هذا أن  
تكون اللام في فيشلة وطيسل زائدة. وما أراه إلا أضعف القولين؛ لأن زيادة النون ثانية  
أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثانية. وهو أكثر من أن  
أحصيه 2 لك.

فهذه طريق تداخل الثلاثي "بعضه في بعض". فأما تداخل الثلاثي "3 والرباعي لتشابههما  
في أكثر الحروف فكثير؛ منه قولهم: سبط وسبطر، فهذان أصلان لا محالة، ألا ترى أن  
أحدًا لا يدعي زيادة الراء. ومثله سواء دمث ودمثر، وحج 4، وحجر. وذهب أحمد بن  
يحيى في قوله 5:

يردُّ 6 قلحًا وهديرًا زغذبًا

إلى أن الباء زائدة، وأخذه من زغد البعير يزغد زغذبًا في هديره. وقوله: إن الباء زائدة،  
كلام تمجّه الآذان وتضيق عن احتماله المعاذير 7. وأقوى ما يذهب إليه فيه أن يكون  
أراد أنهما أصلان مقتربان كسبط وسبطر. وإن أراد ذلك أيضًا فإنه قد تعجرف. ولكن  
قوله في أسكفة 8 الباب: إنها من استكف الشيء أي: انقبض أمر

1 حبيب، اسم أمه، فلذلك لا يصرف. وانظر مراتب النحو بين ص 157، والبيعة  
29.

2 كذا في ش، ب، وفي أ: "أحضره".

3 هذا على ما في ج، وقد خلا من هذه الزيادة أ، ب، ش.

4 الحبح: المنتفخ السمين. والحبحر أيضًا: الغليظ، يقال: وتر حبحر.

5 أي: العجاج؛ كما في اللسان في زغذب. وانظر ديوانه 74.

6 "يرد" كذا في أصول الخصائص، وفي اللسان: "يرج"، وفي سر الصناعة "حرف

الباء": "يمد" و"فلخان" كذا في أ. وفي ب، ج، ش: "فلجا"، وهو تحريف، والقلخ



والزغذب: هدير البعير.

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "المعاذر".

8 الأسكفة: عتبة الباب.

(51/2)

لا ينادي 1 وليده، وروينا ذلك عنه. وروينا عنه أيضًا أنه قال في "تنور": إنه تَفْعُول من النار، وروينا عنه أيضًا أنه قال: الطَّيْخ: الفساد "قال 2: فهو من تواطخ القوم. وسندكر ذلك في باب سقطات العلماء بإذن الله.

ولكن من الأصليين المتداخلين: الثلاثي والرباعي قولهم: زرم 3، وازرأم 3، وخضل 4 واخضأل 4، وأزهر وازهأر، وضفد 5 واضفأد 5، وزلم 6 القوم، وازلأموا 6، وزغب الفرخ 7 وازلغب 7. ومنه قولهم: مبلع 8 وبلعوم، وحلق وحلقوم، وشيء صلد وصلادم، وسرطم 9 وسرواط 9. وقالوا للأسد: هرماس، وحدثنا أبو علي عن الأصمعي أنه قال في هرماس: إنه "من الهرس" 10. وحدثنا أيضًا أنهم يقولون: لبن قمارص 11. وقالوا: دلاص 12، ودلامص 12، ودمالص 12. وأنشد ابن الأعرابي:

فباتت تشتوي والليل داج

ضماريط آستها في غير نار 13

ومن هذا أيضًا قولهم: بعير أشدق وشدقم 14.

1 كذا في أ، ج وفي ش، ب: "يبادي". وقوله: أمر لا ينادي وليده، هذا مثل يضرب للشيء الذي ينادى فيه الجلة والعظماء لا الصغار. يريد استنكارًا. رأى ثعلب هذا وأنه ركب أمرًا إدا.

2 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

3 زرم وازرأم: انقطع.

4 خضل واخضأل: ابتل وندي.

5 صفد واصفأد "وفي ج: "صفد واصفاد"، وفي ش: "ضغد واضغأد"، وكل هذا تحريف.

6 زلم القوم وازلأموا: أسرعوا وارتحلوا.

7 زغب وازلغب: طلع ريشه.

8 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "بلعم"، وما أثبت هو الصواب.

9 السرطم والسرواط: الذي يتلغ كل شيء. وما أثبتته هو الصواب؛ إذ يظهر فيه التداخل المطلوب. وفي أ، ج "سرطم وسراطم"، وفي ش، ب: "سوطم وسواطي". وكل هذا تحريف.

10 كذا في أ، وفي ب: "أخذ من الهرس".

11 هو الحامض كالفارص، وكان ينبغي ذكره هذا الوصف ليبين التداخل.

12 الألفاظ الثلاثة في معنى البراق.

12 جاء في اللسان في شرط البيت هكذا للقضم بن مسلم البكائي:

وبيت أمه فأساغ نَسًا ... ضمريط آستها في غير نار

وفيه أن ضمريط الآست ما حوالها، كأن الواحد ضمريط أو ضمراط أو ضمروط

مشتق من الضروط. ومن هنا كان التداخل الذي يعنيه أبو الفتح.

14 أي: واسع الشدق.

(52/2)

---

وينبغي أن يكون جميع هذا من أصلين ثلاثي ورباعي، وهو قياس قول أبي عثمان، ألا تراه قال في دلامص: إنه رباعي وافق أكثره حروف الثلاثي؛ كسبط وسبطر، ولؤلؤ ولّال. فلؤلؤ رباعي ولّال ثلاثي. وقياس مذهب الخليل بزيادة الميم في دلامص أن تكون الميم في هذا كله زائدة، وتكون على مذهب أبي عثمان أصلاً، وتكون الكلم التي اعتقت هذه الحروف عليها أصلين لا أصلاً واحداً. نعم وإذا جاز للخليل أن يدّعي زيادة الميم حشواً - وهو موضع عزيز عليها - فزيادتها آخرًا أقرب مأخذًا؛ لأنها لما تأخرت شابت بتطرفها أول الكلمة الذي هو معان 1 لها ومظنة منها. فقياس قوله في دلامص: إنه فعامل أن يقول في دمالص: فماعل، وكذلك في قمارص، وأن يقول في بلعوم وحلقوم: إنه فعلوم؛ لأن زيادة الميم آخرًا أكثر منها أولاً، ألا ترى إلى تلفيهم 2 كل واحد من دلقم 3 ودردم 4، ودقعم 5، وفسحهم 6، وزرقم، وستهم، ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره. ولم نر أبا عثمان خالف في هذا خلافه في دلامص. وينبغي أن يكون ذلك لأن آخر الكلمة مشابه لأولها، فكانت زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشواً. فأما ازرامً واضفادً ونحو ذلك، فلا تكون همزته إلا أصلاً، ولا تحملها 8 على باب شامل وشمأل لقلة ذلك. وكذلك لام ازلغبً هي أخرى أن تكون أصلاً.

---

- 1 كذا في أ، ج، وفي ب: "معاذ"، وفي ش: "معاد". والمعان: المباءة، والمنزل.
- 2 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "تلقنهم".
- 3 من معانيه العجوز المسنة.
- 4 هي الناقة المسنة.
- 5 هو التراب، يقال: بفية الدقعم، كما يقال: بفيه التراب.
- 6 هو الواسع الصدر.
- 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "زيادة".
- 8 كذا في أ. وفي ش: "يحملها"، وفي ج: "تحملها". وفي ب غير منقوطة.

(53/2)

---

ومن الأصلين الثلاثي والرباعي المتداخلين قولهم: قاع قرق1، وقرقر1، وقرقوس1، وقولهم: سلس وسلسلٌ وقَلِقٌ وقَلَقٌ. وذهب أبو إسحاق في نحو: قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه فاعل، وأن الكلمة لذلك ثلاثية، حتى كأن أبا إسحاق لم يسمع في هذه اللغة الفاشية المنتشرة2 بزغد وزغذب، وسبط وسبطر، ودمث ودمثر، وإلى قول العجاج:

ركبت أخشاه إذا ما أحبجا3

هذا مع قولهم وتر حبجر للقيوي الممتلى. نعم، وذهب إلى مذهب شاذ غريب في أصل منقاد عجيب، ألا ترى إلى كثرته في نحو زلز وزلزل، ومن أمثالهم: "توقري يازلزه"4 فهذا قريب من قولهم: قد5 تزلزلت أقدامهم إذا قلقت فلم تثبت. ومنه قلق وقلقل، وهوة6 وهوهاءة6، وغوغاءٌ وغوغاءٌ؛ لأنه مصروف7 رباعي وغير مصروف ثلاثي. ومنه رجل أدرد8، وقالوا: عض على دردره9، ودردوره10. ومنه صل وصلصل، وعج وعجج. ومنه عين ثرة وثرثرة. وقالوا: تكممكم من الكمة11، وحثحث وحثث، ورقرت ورققت، قال الله تعالى:

---

1 أي: أملس مستو.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: المنتشرة.

3 "أخشاء" أي: أخوفه، والحديث عن المهمة المذكور، قيل في قوله:

ومهمه هالك من تعرجا

قوله: "أحبجا" أي: بدا واعترض في قوة وهول، وبهذا يتداخل مع حيجر، وانظر

اللسان في حيج وخشي، والديوان 9. والاقتضاب 3، 4.

4 "زلزة" كذا في أ، ج. وفي ش، ب: زلزلة" وهو خطأ. والزلزلة: الطياشة الخفيفة من قولهم: زلزل: قلق.

5 كذا في أ، وفي ش، ب: "مصروف". يريد أنك إذا صرفت "غوغاء" كان أصله غوغا، ومن مضعف الفاء والغين، فأبدلت الواو الأخيرة همزة، فكان كالقمام، والوجه الآخر أن تجعل الهمزة للتأنيث، فيكون غوغاء كحمراء. وانظر الكتاب 2 / 386.

8 وصف من الدرد، وهو ذهاب الأسنان.

9 الدرد: منبت الأسنان.

10 تراه يعني بالدر دور: الدرد، والذي في اللسان والقاموس أن الدردور موضع في وسط البحر يجيش مأوه، لا تكاد تسلم السفينة منه.

11 هي الفلتسوة المدورة؛ وتكمكم: لبسها.

(54/2)

---

{فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ} 1 وهذا باب واسع جدًا، ونظائره كثيرة: فارتكب أبو إسحاق مركبًا وعراً، وسحب فيه عددًا جمًّا، وفي هذا إقدام وتعجرف. ولو قال ذلك في حرف أو حرفين كما قال الخليل في دلامص، بزيادة الميم؛ لكان أسهل؛ لأن هذا شيء إنما احتمل القول به في كلمة عنده شاذة أو عزيزة النظر. فأما الاقتحام بباب منقاد في مذهب متعاد 2 ففيه ما قدمناه، ألا ترى أن تكرير 3 الفاء لم يأت به ثبت إلا في مرميس، وحكى غير صاحب الكتاب أيضًا مرميت، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلًا من السين، كما أبدلت منها في ست، وفيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

يا قاتل الله بني السعلات ... عمرو بن يربوع شرار النات 4

غير أعفاء ولا أكيات

فأبدل السين تاء.

فإن قلت: فإننا نجد للمرميت أصلًا يحتازه إليه وهو المرت 5، قيل: هذا هو الذي دعانا إلى أن قلنا: إنه قد يجوز أن تكون التاء في مرميت بدلًا من سين مرميس. ولولا أن معنا مرّتا لقلنا فيه: إن التاء بدل من السين البتة، كما قلنا ذلك في ست والناات وأكيات. فإن قال قائل منتصرًا لأبي إسحاق: لا ينكر أن يأتي في المعتل من الأمثلة ما

لا يأتي في الصحيح نحو: سيد وميت، وقضاة ودعاة، وقيدودة وصيرورة وكنونة، وكذلك  
يجيء في المضاعف ما لا يأتي

---

1 آية: 94 سورة الشعراء.

2 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "معتاد".

3 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "تكثير".

4 السعلاة: الغول أو ساحرة الجن، جعل أمهم كالغول أو كالساحرة الجنية، وقد كتب  
"السعلاة" بالتاء المفتوحة مجانسة للغات، وكتب في اللسان في أنس: السعلاة. والناث  
والأكيات يريد الناس والأكياس. وقد كتب في أقبالة الناث س، وتحت التاء في أكيات  
س للدلالة على أصل الحرف قبل الإبدال. والرجز لعلياء بن أرقم كما في النوادر  
104، وزاد ابن دريد في الجمهرة 3/ 33: "أظنه اليشكري"، وانظر اللآلي 703.

5 هو المكان لا نبت فيه.

6 كذا في أ، وفي ش، ب: "تنكر".

(55/2)

---

في غيره من تكرير الفاء. بل إذا كانوا قد كرروها في ممريرت وممريرس، ولم نر في  
الصحيح فيعلا ولا فُعلة في جمع فاعل، ولا فيعلولاً مصدرًا كان ما ذهب إليه أبو  
إسحاق من تكرير الفاء في المضاعف أولى بالجواز، وأجدر بالتقبل، فهو قول غير أن  
الأول أقوى، ألا ترى أن المضاعف "لا ينتهي" 1 في الاعتلال إلى غاية الياء والواو، وأنَّ  
ما أعلّ منه في نحو: ظلت ومست و"ظنت في ظننت" 2، وتقصيت، وتقصّيت،  
وتقصّيت من الفضة، وتسريت من السرية، ليس شيء من إعلال ذلك ونحوه بواجب،  
بل جميعه لو شئت لصححته، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف في الاعتلال،  
بل ذلك فيها في عام أحوالها التي اعتلت فيها أمر واجب أو مستحسن في حكم  
الواجب، أعني: باب حاري وطائي وياجل وياءس، وآية في قول 3 سيبويه. فإن قلت  
فقد قرأ الأعمش بعذاب بيئس 4، فإنما ذاك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها  
معرضة للعلة، وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة 5، فأجريت "بيئس" عنده مجرى سيّد  
وهيّن، كما أجريت التجزئة مجرى التعزية في باب الحذف والتعويض، وتابع أبو بكر  
البغداديين في أن الحاء الثانية في حثثت بدل من ثاء، وإن أصل حثثت. وكذلك قال

في نحو: ثرة،

1 كذا في ش، وفي أ، ب: "لم ينته".

2 كذا في أ، ب. وفي ج: "ظنيت وتظنيت".

3 انظر الكتاب 2/ 388.

4 يريد ابن جني أن بيئسا فيعل - بكسر العين - على هذه القراءة وهو مختص بالمعتل كسبيل وميت، ولكن الذي سَوَّغ ذلك في المهموز وهو قريب من المعتل. وقد وافق الأعمش في هذه القراءة عيسى بن عمر، وعن الأعمش قراءة أخرى بيأس. راجع البحر المحيط 4/ 413.

5 كذا في ش، ب. أ: "حرف".

(56/2)

وثرثرة: إن الأصل فيها ثرّارة، فأبدل من الراء الثانية ثاء فقالوا: ثرثرة. وكذلك طرد هذا الطرد<sup>1</sup>. وهذا وإن كان عندنا غلطاً لإبدال الحرف مما ليس من مخرجه ولا مقارباً في المخرج له، فإنه شق آخر من القول. ولم يدع أبو بكر فيه تكرير الفاء، وإنما هي عين أبدلت إلى لفظ الفاء، فأما أن يدعي أنها مكررة فلا. فهذا طريق تراحم الرباعي مع الثلاثي، وهو كثير جداً فاعرفه، وتوقّ حمله عليه أو خلطه به، ومزّ كل واحد منهما عن صاحبه، وواله دونه، فإن فيه إشكالاً، وأنشدني الشجري لنفسه:

أناف على باقي الجمال ودققت ... بأنوار عشبٍ مخضّلٍ عوازيه<sup>2</sup>  
وأما تراحم الرباعي مع الخماسي فقليل، وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً، فلمّا قلّ قلّ ما يعرض من هذا الضرب فيهما، إلّا أن منه قولهم: ضبغطي<sup>3</sup>، وضبغطري<sup>3</sup> وقوله أيضاً:

قد دردت والشيخ درديس<sup>4</sup>

ف"دردت" رباعي و"درديس" خماسي، ولا أدفع أن يكون استكره نفسه على أن بنى من "درديس" فعلاً فحذف خامسه؛ كما أنه لو بنى من سفرجل فعلاً عن ضرورة لقال: سفرج.

- 1 كذا في ش، ب. وفي أ: "الطرز".
- 2 "مخضئل" كذا في ش، ب، أ. وتريد أبأن كتب خاج البيت: "مزهر" على أنها رواية أخرى.
- 3 الضبغطي والضبطري: كلمة يفزع بها الصبيان.
- 4 قبله: أم عيال قحمة تعوس.
- والقحمة: المتقدمة في السن. والعوس: الطوفان بالليل، أو إصلاح المعيشة. والدرجة: الخضوع والذل والدردبيس هنا الفاني من الشيوخ، وانظر اللسان في درديس.

(57/2)

---

باب في "المثلين" 1: كيف حالهما في الأصلية والزيادة، وإذا كان أحدهما زائداً فأيهما هو؟ :

اعلم أنه متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل 2 ومعه حرفان مثلاً لا غير فهما أصلان، متصلين كانا أو منفصلين؛ فالمتصلان نحو: الخفف 3، والصدد، والقصص، وصبيت وحللت وشدت وددن، وبين 4. وأما 5 المنفصلان فنحو: دَعْدِ وتوت وطوط 6، وقلق وسلس. وكذلك إن كان هناك زائد فالحال واحدة نحو: حمام وسام 7، وثالث وسالس؛ رويانا عن الفراء قول الراجز:

مكورة غرثي الوشاح السالس ... تضحك عن ذي أشر غضارس 8

وكذلك كوكب، ودودح 9. وليس من ذلك دؤادم 10؛ لأنه مهموز.

- 
- 1 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "أن المثلين".
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "أصلي".
  - 3 الخفف: ضيق العيش وشدته. وهو بالمهملة في أ، ب. وفي ش: "الخفف".
  - 4 بين - بالتحريك، ويسكن ثانية: عين أرواد بين ضاحك وضويحك، وقيل: في بلاد خزاة، وقيل غير ذلك القاموس ومعجم البلدان.
  - 5 كذا في ش، ب، وفي أ: "فأما".
  - 6 من معانيه الحية والقطن.
  - 7 جمع سم.
  - 8 السالس: السلس اللين. و"غضارس" كذا بالغين المعجمة في ش، ب. وفي أ، ج:

"مضارس" بالعين المهملة، وكلاهما معناه: بارد عذب، وجاء الشطر الأخير في اللسان "عطمس" مع شطر آخر.

9 في اللسان أن ابن جني ذكر هذا اللفظ ولم يفسره.

10 هكذا يجعل ابن جني هذا الحرف مهموزًا، والذي في اللغة ثاني حروفه واو، ولم يذكرها الهمز، وهو صمغ كالدّم يخرج من السمر.

(58/2)

وكذلك إن كان هناك حرفان تسقطهما الصنعة جريًا في ذلك مجرى الحرف الواحد "كألف حمام وسمام وواو وكوكب ودودح" 1 وذلك أَلندد ويلندد، يوضح ذلك الاشتقاق في أَلندد؛ لأنه هو الأَلد. وأما أَلنجج فإن 2 عدّة حروفه خمسة، وثالثه نون ساكنة، فيجب أن يحكم بزيادتها فتبقى أربعة، فلا يخلو حينئذ أن يكون مكرر اللام كباب قعدد وشرب 3، أو مزيدة في أوله الهمزة كأحمر وأصفر وإتمد. وزيادة الهمزة أولًا أكثر من تكرير 4 اللام آخرًا. فعلى ذلك ينبغي أن يكون العمل، فتبقى الكلمة من تركيب "ل ج ج"، "فمثلاها إذن أصلان" 5، وكذلك يَلنجج؛ لأن الياء في ذلك كالهزمة كما قدمناه. فمثلاً أَلنجج ويلنجج أصلان كمثلي أَلندد ويلندد.

فهذه أحكام المثلين إذا كان معهما أصل واحد في أنهما أصلان لا محالة. فأما إذا كان معك أصلان ومعهما حرفان مثلاً، فعلى أضرب: منها أن يكون هناك تكرير على تساوي حال الحرفين. فإذا كانا 6 كذلك كانت الكلمة كلها أصولًا، وذلك نحو: قلقل وصعصع 7، وقرقر 8. فالكلمة إذاً لذلك رباعية. وكذلك إن اتفق الأول والثالث واختلف الثاني والرابع، فالمثلان أيضًا أصلان. وذلك نحو: فرخ 9 وقرقل 10 وزهزق 11 وجرجم 12، وكذلك إن اتفق الثاني 13 والرابع واختلف

1 كذا في ش، ب. وقد خلت من هذه الزيادة أ.

2 كذا في أ، وفي ش، ب: "فلأن".

3 هو وادٍ في ديار بني سليم. انظر معجم ياقوت.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "تكثير".

5 ثبت ما بين القوسين في أ، وسقط في سائر الأصول.

6 كذا في أ، ب. وفي ش: "كان".



- 7 كذا في أ، ب. ش وفي ج: "ضعضع"، ويقال: صعصع القوم: فرقهم.  
8 يقال: قرقر البعير: هدر.  
9 هو نبات الرجل.  
10 هو قميص للنساء.  
11 أي: أكثر من الضحك.  
12 يقال: جرحم الشراب: شربه.  
13 يريد الثاني والرابع، والأول والثالث، من الحروف الأصول دون نظر إلى الزوائد.

(59/2)

---

الأول والثالث نحو كبر1، وقسطاس، وهزنبان2، وشعلع3، فالمثلان أيضًا أصلان. وكل ذلك أصل رباعي. وكذلك إن اتفق الأول والرابع واختلف الثاني والثالث، فالمثلان أصلان، والكلمة أيضًا من بنات الأربعة. وذلك نحو: قريق4، وصعفصة5، "وسلعوس". وكذلك إن اتفق الأول والثاني، واختلف الثالث والرابع، فالمثلان أصلان والكلمة أيضًا رباعية، وذلك نحو: ديدبون7، وزيزفون8: هما رباعيان كباب ددن وكوكب في الثلاثة. ومثالهما "فيعلول" كخيسفوج9، وعيضموز10. فهذه حال الرباعي. وكذلك أيضًا إن حصل معك ثلاثة أحرف أصول، ومعها مثلان غير ملتقيين، فهما أيضًا أصلان، وذلك كقولهم: زبعق11، وشمشليق12، وشفشلق13. فهذه هي الأصول التي يكون فيها المثلان أصليين. وما علمنا أن وراء ما حضرنا وأحضرناه منها مطلوبًا فيتعجب بالتماسه وتطلبه. فأما متى يكون أحد المثلين زائدًا فهو أن يكون معك حرفان أصلان من بعدهما حرفان مثلان، فأحدهما زائد. وسنذكر أيهما هو الزائد عقيب الفراغ من تقسيم ذلك. وذلك كمهدد وسردد14، وجلبب، وشممل وصعزر، واسحنكك،

- 
- 1 في القاموس واللسان أن ابن جني ذكره ولم يفسره، ويقول صاحب القاموس: "وعندي أنه تصحيف، والصواب بالزاي آخره"، وهو يريد الكريز وهو القثاء الكبار. وقوله: "كبر" كذا في أ. وفي ش، ب: "يطر". وهو تحريف.  
2 هو الوثاب.  
3 هو الطويل.

- 4 هو دكان البقال.
- 5 هو السكباچ، وهو لحم يطبخ بخل.
- 6 زيادة في ش، ب، ج، وقد خلت منها أ. وسلعوس بلد وراء طرسوس.
- 7 هو اللهو أو الباطل. وانظر ص 24 من هذا الجزء.
- 8 يقال: ناقة زيزفون: سريعة.
- 9 من معانية: حب القطن، والخشب البالي.
- 10 من معانيها: العجوز، والصخر العظيمة.
- 11 هو السيء الخلق.
- 12 هي العجوز المسترخية.
- 13 هي الشمشليق.
- 14 هو واد في تهامة.

(60/2)

---

واقعنسس. وكذلك إن كان معك حرفان أصلان بينهما حرفان مثلان، فأحد المثلين أيضاً زائد. وذلك نحو: سلّم وقلف<sup>1</sup> وكسّر وقطّع، وكذلك إن فصل بين المثلين المتأخرين عن الأصلين المتقدمين أو المتوسطين بينهما زائد فالحال واحدة، وذلك نحو: قردود<sup>2</sup>، وسحتيت<sup>3</sup>، وصهميم<sup>4</sup>، وقرطاط<sup>5</sup>، وصفقات<sup>6</sup>، "وعثوثل"<sup>7</sup>، "واعشوشب"، واخلولق<sup>8</sup>.

فهذا حكم المثلين بجينان مع الأصلين.

وكذلك إن جاء بعد الثلاثة الأصول، وذلك نحو: قفعدد<sup>9</sup>، وسبهل، وسبحل<sup>10</sup> وهرشرف وعريد<sup>11</sup>، وقسحب<sup>12</sup>، وقسقب<sup>13</sup>، وطرطب<sup>14</sup>. وكذلك إن التقى المثلان حشوًا وذلك نحو: علكد<sup>15</sup>، وهلقس<sup>16</sup>، ودبخس<sup>17</sup>، وشمخر<sup>18</sup>، وضمخر<sup>19</sup>، وهمقع<sup>20</sup>، وزملق<sup>21</sup>، وشعلع، وهملّع<sup>22</sup> وعدبّس<sup>23</sup> وعجنّس<sup>24</sup>.

---

1 هو الغرين إذا ييس.

2 هو ما ارتفع من الأرض وغلظ.

3 كذا في أبالمهملّة، وفي ش، ب: "سخنيت"، وكل صحيح. والسحتيت: السويق

- القليل الدسم، والسختيت: الشديد.
- 4 من معانيه: السيد الشريف.
- 5 هو كالبرذعة يوضع تحت السراج.
- 6 هو الجسيم الشديد.
- 7 كذا في أ. وسقط في ش، ب. والعثوئل: القدم العبي.
- 8 كذا ش، ب. وسقط في أ.
- 9 القفعدد: القصير.
- 10 يقال سقاء سبحلل: ضخم.
- 11 هو الشديد من كل شيء.
- 12 هو الضخم.
- 13 هو الضخم.
- 14 هو الشيء الضخم المسترخي.
- 15 هو الغليظ الشديد العنق.
- 16 من معانيه: الجوع الشديد.
- 17 هو الضخم العظيم الخلق.
- 18 هو المتكبر.
- 19 هو المتكبر أيضاً.
- 20 هو الأحمق.
- 21 هو من ينزل قبل أن يولج.
- 22 من معانيه: الذئب.
- 23 هو الشديد الموثق الخلق من الإبل وغيرها.
- 24 هو الجمل الضخم.

(61/2)

---

وكذلك إن حيز بين المثلين زائد. وذلك نحو جلفيزر<sup>1</sup>، وهلبسيس<sup>2</sup>، وخربصيص<sup>3</sup>،  
وحندقوق<sup>4</sup>. فهذه الكلم كلها رباعية الأصل، وأحد مثليها زائد.  
فأما همز<sup>5</sup> فخماسي، وميمه الأولى نون، وأدغمت في الميم لما لم يخف هناك لبس، ألا  
تري أنه ليس في بنات الأربعة مثال "جَعْفِر" فيلبس به همز. ولو حَقَّرت "همزًا"

لقلت "هنيمر" فأظهرت نونها لحركتها. وكذلك لو استكرهت على تكسيرها لقلت "هنامر". ونظير إدغام هذه النون إذا لم يخافوا لبسًا قولهم: احمي واما ز واما. ولما لم يكن في الكلام "أفعل" علم أن هذا انفعال؛ قال أبو الحسن: ولو أردت مثال انفعال من رأيت ولحزت 6 لقلت: ارأي والحز.

فإن قلت: فما تقول في مثل عذور 7، وسنور 8، واعلوط 9، واخروط، وهبيخ 10، وهبيغ 11، وجبروة وسمعة ونظرنة وزونك 12، فيمن 13 أخذه من زك 14 يزوك - وعليه حملة أبو زيد؛ لأنه صرف فعله عقيبه معه - فإن هذا سؤال ساقط عنا، وذلك أنا إنما كلامنا على ما أحد مثليه زائد ليذكر فيما بعد. فأما ما مثلاه جميعًا زائدان فليس فيه كلام ولا توقف في القطع (زائديه معًا) 15. فإن قيل: فهذا، ولكن ما تقول في صمحم 16، ودممك 17، وباهما؟ قيل: هذا في جملة ما عقدناه، ألا ترى أن معك في أول المثال الصاد والميم، وهما لفظ

---

1 من معانيها: العجوز.

2 يقال: ما في الدار هلبسيس، أي: ما فيها أحد.

3 من معانيه: الجمل الصغير.

4 هي بقلة.

5 من معانيها: العجوز الكبيرة.

6 أي: بخلت.

7 من معانيه: السيء الخلق.

8 هو جملة السلاح.

9 يقال: اعلوط البعير: ركبه بلا خطام.

10 من معانيه: الأحمق.

11 يقال: نهر هبيغ: عظيم.

12 هو المختال الرافع نفسه فوق قدرها.

13 أي: لا فيمن أخذه من زك: وعليه الجوهرى في الصحاح. وانظر اللسان "زك".

11 أي: تبخر في مشيته.

15 كذا في أ. وفي ش. ب بدل هذا: "بزيادته".

16 من معانيه: الرجل الشديد.

17 هو الشديد القوي.

أصلين، ثم تكرر كل واحد من الثاني والثالث، فصار عَوْد الثاني ملحَقًا له بباب "فَعَل" وعود الثالث ملحَقًا له بباب "فعلل"، فقد ثبت أن كل واحد من الحرفين الثاني والثالث قد عاد عليه نفس لفظه، كما عاد على 1 طاء "قطع" لفظها، وعلى دال "قعدد" أيضًا لفظها. فباب "فعلل" ونحوه أيضًا ثلاثي، كما أن كل واحد من "سَلَم" و"قَطَعَ" و"قَعْدُد" و"شَمَل" ثلاثي. وهذا أيضًا جواب من سأل عن مرمريس وممريرت سؤاله عن صمحمح ودمكمك؛ لأن هذين أولًا كذبتك آخرًا.

الآن قد أتينا على أحكام المثلين: متى يكونان أصلين، ومتى يكون أحدهما زائدًا بما لا تجده متقصي متحجرًا في غير كلامنا هذا.

وهذا أوان القول على الزائد منهما إذا اتفق ذلك أيهما هو.

فمذهب 2 الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد، ومذهب 2 يونس - وإياه كان يعتمد أبو بكر - أن الثاني منهما هو الزائد، وقد وجدنا لكلٍ من القولين مذهبًا، واستوسعنا له بحمد الله مضطربًا. فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه كواو حوقل، وياء بيطر، وجعل يونس الثانية منه كواو جهور 3، ودهور 4. وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور ودهور، وجعل يونس الثانية كياء سلقيت وجعبيت. وهذا قدر من الحجاج 5 مختصر وليس بقاطع، وإنما فيه الأئس بالنظر لا القطع باليقين. ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي - رحمه الله - يحتج به لكون الثاني هو الزائد، قولهم 6: اقعنسس واسحنكك، قال: ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعلنل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين

---

1 كذا في أ. وفي ش، بك "إلى".

2 انظر الكتاب 2/ 354، فقد ساق سيبويه المذهبين ثم قال: "وكلا الوجهين صواب ومذهب".

3 هو اسم موضع.

4 يقال: دهورة: قذفة في مهواة.

5 كذا في أوفي ش، ب: "الاحتجاج".

6 هذا بدل من قوله: "ما كان أبو علي.....".

أصلين نحو: احرنجم واخرنظم، واقعنسس ملحق بذلك، فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله. فلتكن السين الأولى أصلاً كما أن الطاء المقابلة لها من "اخرنظم" أصل، وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة من غير ارتياب ولا شبهة. وهذا في معناه سديد حسن جار على أحكام هذه الصناعة. ووجدت أنا أشياء في هذا المعنى يشهد بعضها لهذا المذهب وبعضها لهذا المذهب. فمما يشهد لقول يونس قول الراجز:

بني عقيل ماذه الخناق ... المال هدى والنساء طالق<sup>1</sup>

فالخناق جمع خنفيق وهي الداهية، ولن تخلو القاف المحذوفة أن تكون الأولى أو الثانية، فيبعد أن تكون الأولى؛ لأنه لو حذفها لصار التقدير "به" 2 في الواحد إلى "خنفيق"، ولو وصل إلى ذاك لوقعت الياء رابعة فيما عدته خمسة، وهذا موضع يثبت فيه حرف اللين، بل يجتلب إليه تعويضاً أو إشباعاً. فكان يجب على هذا خناق. فلمّا لم يكن كذلك علمت أنه إنما حذف القاف الثانية فبقي "خنفيقي"، فلما وقعت الياء خامسة حذفت فبقي "خنفق" فقليل في تكسيه خناق. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون حذف القاف الأولى فبقي "خنفيق"، وكان قياس تكسيه خناق، غير أنه اضطر إلى حذف الياء كضرورته إلى حذفها في قوله 3:

والبكرات الفسج العظامسا<sup>4</sup>

1 "والنساء طالق" كذا بإفراد الخبر، وكأنه ذهب إنه يريد: كل امرأة طالق، ولو قال:

والنساء طوالق؛ لاستغنى عن هذا.

2 زيادة في ش، ب خلت منها أ.

3 أي: غيلان بن حريث الربيعي، وانظر الكتاب: 2/ 119، وشرح شواهد الإيضاح

لابن بري، الورقة: 94/ أ.

4 قبله:

قد قربت ساداتها الروائسا

الروائس جمع الرائسة وهي المتقدمة لسرعتها ونشاطها، والبكرات جمع البكرة وهي الناقة الفتية، والفسج جمع فاسج وهي هنا السمينة، والعظامس جمع العيطموس، وهي هنا الناقة الحسنة، وكان قياسه، العظاميس؛ فحذف الياء.

قيل: الظاهر غير هذا، وإنما العمل على الظاهر لا على المحتمل. فإذا صحَّ أنه إنما حذف الثانية علمت أنها هي الزائدة دون الأولى، ففي هذا بيان وتقوية لقول يونس. ويقوي قوله أيضاً أنهم لما ألحقوا الثلاثة بالأربعة فقالوا: مهدد وجلبب، وبدأوا باستعمال الأصليين وهما الميم والهاء، والجيم واللام، فهذان أصلان لا محالة. فكما تبعت الهاء الميم والهاء أصل، كما أن 1 الميم أصل، فكذلك يجب أن تكون الدال الأولى أصلاً لتتبع الهاء التي هي أصل 2. فكما لا يشك أن الهاء أصل تبع أصلاً، فكذلك ينبغي أن تكون الدال الأولى أصلاً تبعت أصلاً، من حيث تساوت أحوال الأصول الثلاثة وهي الفاء والعين واللام. فلما استوفيت 3 الأصول الثلاثة المقابل بها من "جعفر" الأصول الأول الثلاثة، وبقيت هناك بقية من الأصل الممثل 4 -وهي اللام الثانية التي هي الراء- استوفيت 5 لها لام ثانية مكررة وهي الدال الثانية. نعم، وإذا كانت اللام الثانية من الرباعي مشابة بتجاوزها الثلاثة للزائد كان الحرف المكرر الذي هو أحد حرفين أحدهما زائدة لا محالة إذا وقع هناك هو الزائد لا محالة. فهذا كله -كما ترى- شاهد بقوة قول يونس. فأما 6 ما يشهد للخليل فأشياء، منها: ما جاء من نحو: فَعَوَّلَ وَفَعَّيْلَ وَفَعَّنَلَّ وَفَعَّاعِلَ وَفَعَّاعِيْلَ نحو غدودن 7، وخفيدد 8، وعقنقل وزرارق 9،

1 سقط هذا الحرف في أ.

2 كذا في أوفي ش، ب: "الأصل".

3 كذا في أ، ب، ج. وفي ش "استوفت".

4 كذا في أ، ب وفي ج: "الممثل".

5 كذا في ش، ب، ج، وفي أ: "استوثقت".

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "وأما".

7 يقال: شاب غدودن: ناعم.

8 هو السريع.

9 جمع زرق، ككر، وهو طائر.

---

وسخاين1. وذلك أنك قد علمت أن هذه المثل التي تكررت فيها العينان إنما يتقدم على الثانية منهما الزائد لا محالة، أعني: واو فعوعل، وياء فعيعل، ونون فعنل، وألف فعاعل وفعاعيل. فكما أنهما لما اجتماعا2 في هذه المثل ما3 قبل الثانية زائد4 لا محالة، فكذلك ينبغي أن يكونا إذا التقيا غير مفصول بينهما في نحو: فَعَلْ وفُعَلْ وفَعَّالْ وفُعَّالْ وفُعِّلْ، وما كان نحو ذلك: الزائدة منهما أيضًا هي الأولى لوقوعها موقع الزوائد مع التكرير فيهما لا محالة. فكما لا يشك في زيادة ما قبل العين الثانية في فعوعل وبابه، فكذلك ينبغي ألا يشك في زيادة ما قبل العين الثانية مما5 التقت عيناه نحو: فَعَّلْ وفُعِّلْ، وبقية الباب. وهذا واضح.

فإن عكس عاكس هذا فقال: إن كان هذا شاهدًا لقول الخليل عندك كان هو أيضًا نفسه شاهدًا لقول يونس عند غيرك. وذلك أن له أن يقول: قد رأينا6 العينين في بعض المثل إذا التقتا مفصولة إحداهما من الأخرى، فإن ما بعد الأولى منهما زائد لا محالة، ويورد هذه المثل عينها نحو: عثوثل وخفيدد وعقنقل وبقية الباب، فيقول7 لك: فكما أن ما بعد العين الأولى منها8 زائد9 لا محالة، فليكن أيضًا ما بعد العين الأولى في فَعَّلْ، وفُعِّلْ، وبقية الباب هو الزائد لا محالة.

---

1 يقال: ماء سخاين: حار.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "اجتمعنا".

3 في الأصول: "وما"، والسياق مع الواو غير ظاهر.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "زائدة".

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "فيما".

6 كذا في أ، ب. وفي ش: "أرينا".

7 كذا في أ. وفي ش: "فتقول"، وفي ب غير منقوط.

8 كذا في أ. يريد: من المثل السابقة. وفي ش، ب: "منهما".

9 كذا في أ. وفي ش، ب: "زائدة".



فالجواب أن هذه الأحرف الزوائد في فعوعل، وفعيعل "وفعنلل" 1 وبقية الباب أشبه بالعين الأولى منها بالعين الآخرة، وذلك لسكونها، كما أن العينين إذا التقتا فالأولى منهما 2 ساكنة لا غير، نحو: فَعَلْ وَفَعَّلْ وَفَعَّلْ وبقية الباب، ولا نعرف في الكلام 3 عينين التقتا والأولى منهما متحركة، ألا ترى أنك لا تجد في الكلام نحو: فِعْعَلْ ولا فُعْعَلْ ولا فُعْعَلْ، ولا شيئاً من هذا الضرب 4 لم نذكره 5. فإذا كان كذلك علمت أن واو "فعوعل" لسكونها أشبه بعين "فعل" الأولى لسكونها أيضاً منها بعينها الثانية لحركتها فاعرف ذلك فرقاً ظاهراً.

ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصواغ: الصياغ فيما رويناه عن الفراء 6؛ وفي ذلك دلالة على ما نحن بسبيله. ووجه الاستدلال منه 7 أنهم كرهوا التقاء الواوين – لا سيما فيما كثر استعماله – فأبدلوا الأولى 8 من العينين ياء – كما قالوا في أما: "أَيما" ونحو ذلك – فصار تقديره: الصيواغ، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها فقالوا "الصياغ". فإبداهم العين الأولى من الصواغ دليل على أنها هي الزائدة؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل.

فإن قلت: فقد قلبت 9 العين الثانية أيضاً، فقلت "صياغ"، فلسنا نراك إلا وقد أعلنت العينين جميعاً، فمن جعلك بأن 10 تجعل الأولى هي الزائدة دون الآخرة وقد انقلبنا جميعاً،

---

1 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

2 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

3 كذا في ش، ب وفي أ: "يعرف" بالبناء للمفعول، وهو لا يستقيم مع "عينين".

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "النحو".

5 كذا أثبتته، وفي أ، ب، ش: "يذكره".

6 كذا في أ. وسقط حرف العطف في ش، ب.

7 كذا في ش، ب، وفي أ: "منهم" أي: من أهل الحجاز.

8 كذا في ش، ب. وفي أ: "الأول".

9 هذا الضبط عن ب وفي أ: "قلبت بالبناء للمفعول".

10 أي: تتمسك بأن تجعل.

قيل: قلب الثانية لا يستنكر؛ لأنه 1 كان عن وجوب "وذلك" 2 لوقوع الياء ساكنة قبلها، فهذا غير بعيد ولا معتذر منه، لكن قلب الأولى -وليس هناك علة تضطر إلى إبدالها أكثر من الاستخفاف مجرداً- هو المعتد المستنكر المعول 3 عليه المحتج به، فلذلك اعتمدناه، وأنشأنا الاحتجاج للخليل عنه؛ إذ 4 كان تلعباً بالحرف من غير قوة سبب، ولا وجوب علة. فأما ما يقوي سببه ويتمكن حال الداعي إليه فلا عجب منه، ولا عصمة للحرف -وإن كان أصلياً- دونه. وإذا 5 كان الحرف زائداً كان بالتلعب به قمنا.

واذكر قول الخليل وسيبويه في باب: مقول ومبيع، و"أن" 6 الزائد عندهما هو المحذوف، أعني: واو مفعول؛ من حيث كان الزائد أولى بالإعلال من الأصل. فإن قلت: فما أنكرت أن يكونوا إنما أبدلوا العين الثانية في صَوَاحٍ دون الأولى، فصار التقدير به إلى صوياغ، ثم وقع التغيير فيما بعد؟ قيل: يمنع من ذلك أن العرب إذا غيّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانية مشابهة لأصول كلامهم ومعتاد أمثلتهم. وذلك أنك تحتاج إلى أن تنيب 7 شيئاً عن 8 شيء، فأولى أحوال الثاني بالصواب أن يشابه الأول. ومن

---

1 في ش، ب: "وذلك لأنه". وما هنا في أ.

2 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

3 في أ، ب، ش: "المقول". وفي م: "المنقول".

4 كذا في م. وفي سائر الأصول: "إذا" والوجه ما أثبت.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "إن".

6 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

7 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "تثبت" والوجه ما أثبت لينفق مع قوله بعد: "المناب عنه".

8 كذا في أ. وفي ش، ب: "من".

(68/2)

---

مشابهته له أن يوافق أمثلة القوم، كما كان المناب عنه مثلاً من مثلهم أيضاً، ألا ترى أن الخليل لما رتب أمر أجزاء العروض المزاحفة، فأوقع للزحاف مثلاً مكان مثالٍ عدل عن

الأول المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفاً، وهجر ما كان بَقْتُهُ صنعة الزحاف من الجزء المزاحف مما 1 كان خارجاً عن أمثلة لغتهم.

وذلك أنه لما طوى 2 "مُسْ تَفْ عَلُنْ" فصار إلى "مُسْ تَعْلُنْ" ثناه إلى مثال معروف وهو "مفتعلن" لما كره "مُسْتَعْلُنْ" إذ كان غير مألوف ولا مستعمل. وكذلك لما ثرم 3 "فَعُولُنْ" فصار إلى "عُولْ" وهو مثال غير معروف عدله إلى "فَعْلْ" 4. وكذلك لما خبل 5 "مُسْتَفْعِلُنْ" فصار إلى "مُتَعْلُنْ" فاستنكر ما بقي منه جعل خالفة الجزء "فَعْلَتُنْ" ليكون ما صير إليه مثلاً مألوفاً، كما كان ما انصرف عنه مثلاً مألوفاً. ويؤكد ذلك عندك أن الزحاف إذا عرض في موضع فكان ما يبقى بعد إيقاعه مثلاً معروفاً لم يستبدل به غيره.

وذلك كقبضه 6 "مفاعلين" إذا صار إلى "مفاعلن"، وككفه 7 أيضاً لما صار إلى "مفاعيل"، فلما كان ما بقي عليه الجزء بعد زحافه مثلاً غير مستنكر أقره على صورته ولم يتجشَّم تصوير مثال آخر "غيره" 8 عوضاً منه، وإنما أخذ الخليل بهذا لأنه أحزم وبالصنعة أشبه.

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "لما".

2 الطي من أضرب الزحاف. وهو حذف الساكن الرابع من التفعيلة، وهو هنا الفاء.

3 الترم في "فعولن": حذف فائه -ويسمى خرمًا- مع حذف نونه، ويسمى قبضاً.

4 كذا في أ. وفي ش، "فطن" والصواب ما أثبت.

5 الخبل في "مستفعلن": حذف تائه بالخب، مع حذف سينه بالطي.

6 القبض: حذف الخامس الساكن، وهو في "مفاعيلن" حذف الياء.

7 الكف: سقوط السابع الساكن. وهو في "مفاعلين"، حذف النون.

8 كذا في ش، ب. وسقط هذا في أ.

(69/2)

فكذلك لما أريد التخفيف في صَوَاغٍ أبدل الحرف الأول فصار من "صيواغ" 1 إلى لفظ "فيعال" كفيداق وخيتام، ولو أبدل الثاني لصار 1 "صوياغ" إلى لفظ "فيعال"، وفُعِيَالٌ مثال مرفوض. فإن قلت "كان يصير من صوياغ إلى لفظ فوعال" 3، قيل: قد ثبت أن عين هذه الكلمة واو، ف"صوياغ" إذاً لو صير إليه لكان "فيعالاً" لا محالة، فلذلك قلنا: إنهم أبدلوا العين الأولى ياء، ثم إنهم "أبدلوا لها" 4 العين الثانية، وإذا كان المبدل هو

الأول، لزم أن يكون هو الزائد؛ لأن حرمة الزائد أضعف من حرمة الأصل.  
فهذا أيضاً أحد ما يشهد بصحة قول الخليل.  
ومنها قولهم: صَمَحَمَحَ وَدَمَكَمَكَ؛ فالحاء الأولى هي الزائدة، وكذلك الكاف الأولى،  
وذلك أنها فاصلة بين العينين، والعينان متى اجتمعتا في كلمة واحدة مفصّلاً بينهما فلا  
يكون الحرف الفاصل بينهما إلّا زائداً نحو: عثوثل وعقنقل وساللم وخفيفد. وقد ثبت  
أيضاً بما قدمناه "قبيل" 5 أن العين الأولى هي الزائدة. فثبت إذاً 6 أن الميم والحاء  
الأوليين في "صمحمح" هما الزائدتان 7، وأن الميم والحاء الآخرين هما الأصلان. فاعرف  
ذلك فإنه مما يحقق مذهب الخليل.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "صواغ".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "فصار".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "كان يصير من لفظ فوعال".

4 هذا على ما في أ، وإن كان الذي فيها: "أبدلوها"، وفي ش، ب: "ظهوها"، وهو  
محرف عن "قلبوها".

5 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "أيضاً".

7 كذا في أ. وفي س، ب "الزائدان".

(70/2)

---

ومنها أن التاء 1 في "تفعيل" عوض 2 من عين "فَعَال" الأولى، والتاء زائدة، فينبغي أن  
تكون عوضاً من زائد أيضاً؛ من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي. فالعين  
الأولى إذاً من "قِطَاع" هي الزائدة؛ لأن تاء تقطيع عوض منها، كما أن هاء تفعلة في  
المصدر عوض من ياء تفعيل، وكلتاها زائدة.

فليس واحد من المذهبين إلّا وله داعٍ إليه وحامل عليه. وهذا مما يستوقفك عن القطع  
على أحد المذهبين إلّا بعد تأمله وإنعام الفحص عنه. والتوفيق بالله عز وجل.

---

1 كذا في ج. وفي ش، ب: "الياء" وكذا فيما بعد. وهو تصحيف.

2 وذلك أن الأصل في مصدر فعل المضعف هو الفَعَال -بكسر الفاء وشد للعين- إذ

كان فيه حروف فعله "فعل"، وكان مكسور الأول كنظيره الأفعال، ولكن العرب عدلت من هذا الأصل إلى التفعيل، وانظر شرح الرضي للشافية 1/ 165. ويقول سيبويه في الكتاب 2/ 242: وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في قعلت، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره". وترى من كلام سيبويه أن التاء عوض عن العين الزائدة، سواء أكانت الأولى أم الثانية. فدعوى المؤلف أنها عوض من العين الأولى محل بحث. وانظر أيضاً صبان الأشموني في مبحث إعمال اسم المصدر.

(71/2)

---

باب في الأصلين "يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير" 1:  
اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فأمكن أن يكونا جميعاً 2 أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه فهو 3 القياس الذي لا يجوز غيره، وإن لم يمكن ذلك حكمت بأن 4 أحدهما مقلوب عن صاحبه، ثم أريت أيهما الأصل وأيهما الفرع. وسنذكر وجوه ذلك.  
فمما تركيباه أصلان لا قلب فيهما قولهم 5: جذب وجذب، ليس أحدهما

- 
- 1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب بدل ما بين القوسين: "عاريتين في التركيب من التقديم والتأخير".
  - 2 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
  - 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "فهذا هو".
  - 4 كذا في ش، ب. وفي أ: "أن".
  - 5 انظر في هذا الكتاب 3/ 380.

(71/2)

---

مقلوباً عن صاحبه. وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو: جذب يجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجذب يجذب جذباً فهو جابذ والمفعول مجبوذ. فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه

الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما 1 ولم يؤثر 2 بالمزية أحدهما وجب أن يتوازيا 3، وأن يمثلا بصفحتيهما معًا. وكذلك ما هذه سبيله.

فإن قصر 4 أحدهما عن تصرف صاحبه ولم 5 يساوه فيه كان أوسعهما تصرفًا أصلاً لصاحبه. وذلك كقولهم: أنى الشيء يأني وآني يئين، فأن مقلوب عن أنى، والدليل على ذلك وجودك مصدر أنى يأني وهو الإني، ولا تجد لأن مصدرًا، كذا قال الأصمعي. فأما الأين فليس من هذا في شيء، إنما الأين: الإعياء والتعب. فلما عدم من "آن" المصدر الذي هو أصل للفعل، عُلِمَ أنه مقلوب عن أنى يأني إني، قال الله تعالى: {إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ نَاظِرِينَ إِنَاهُ} 6 أي: بلوغه وإدراكه. قال أبو علي: ومنه سموا الإناء؛ لأنه لا يستعمل إلا بعد بلوغه حظّه من خرزه أو صياغته أو نجارته أو نحو ذلك. غير أن أبا زيد قد حكى لأن مصدرًا وهو الأين. فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان متساويان 7 وليس أحدهما أصلًا لصاحبه.

ومثل ذلك "في القلب" 8 قولهم: "أيست من كذا" فهو مقلوب 9 من "يئست" لأمرين، ذكر أبو علي أحدهما وهو ما ذهب إليه من أن "أيست" لا مصدر له،

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب "بهما".
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "تؤثر".
  - 3 كذا في أ. وفي ش، ب "يتوازنا".
  - 4 هذا الضبط من أ. وفي ب "قصر". بتشديد الصاد.
  - 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "فلم".
  - 6 آية 3: "سورة الأحزاب".
  - 7 كذا في أ، ش، وفي ب، د: "متساوفان".
  - 8 كذا في ش، ب. وسقط هذا في أ.
  - 9 كذا في أ. وسقط في ش، ب، وقرأ مقلوب "بالإضافة إلى "يئست".

(72/2)

---

وإنما المصدر "ليئست" وهو اليأس واليآسة. قال: فأما قولهم في اسم الرجل "إياس" فليس مصدرًا لأيست، ولا هو أيضًا من لفظه، وإنما هو مصدر "أست الرجل" 1 أوؤسه إياسًا سموه به كما سموه عطاء تفاؤلاً بالعطية. ومثل ذلك عندي تسميتهم إياه "عياضًا"،

وإنما هو مصدر عُصَّته، أي: أعطيته، قال:

عاضها الله غلامًا بعد ما ... شابت الأصداغ والضرس نقد2

عطف3 جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل، أعني: قوله: "والضرس نقد" أي: ونقد الضرس. وأما الآخر فعندي أنه لو لم يكن مقلوبًا

1 كذا في أ. وفي ش: "أسته"، وفي ب: "أست" فقط.

2 في شواهد المغني للبغدادى أن هذا البيت لم يوقف على قائله، وهو في إصلاح المنطق 58 من غير عزو، وفي اللسان "نقد" نسبته إلى الهذلي" ويقرن به في الاستشهاد بيت لصخر الغي الهذلي، وهو:

تيس تيس إذا يناطحها ... بألم قرنًا أورمه نقد

ويبدو لي أن هذا القرن هو الذي دعا إلى الخلط بين البيتين، ونسبة الأولى إلى الهذلي. و"نقد" يروي بفتح القاف على أنه اسم خبر عن الضرس على التأويل؛ أي: ذو نقد، والنقد تأكله، وبالكسر على أنه وصف أو فعل. وانظر اللسان "نقد".

3 ترى أنه يجعل "الضرس نقد" جملة من مبتدأ وخبر، وهذا من عطف الجملة الاسمية على الفعلية، والمنقول عن ابن جني منع هذا، وقد يقتربه قوله بعد: "أي: ونقد الضرس" وهذا يتدافع مع صدور الكلام، إلا أن يكون مراده: أن الكلام في ظاهره عطف مبتدأ وخبر على جملة فعلية، ثم خرج من هذا الذي لا يراه جائزًا بالتأويل الذي ذكره، وفي سر الصناعة في حرف الهاء في الكلام على الفاء في "خرجت فإذا زيد" أن الواو يجوز فيها لما لها من الاتساع أن تعطف اسمية على فعلية، وانظر المغني "الباب الرابع، عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس"، وشواهد المغني للبغدادى في الكلام على البيت الشاهد، هذا، ويقول ابن السيرافي في شرح هذا الشاهد: "عوض الله هذه المرأة ممن مات من أولادها غلامًا ما ولده بعد ما أسنت وشاب رأسها وتكسرت أسنانها؛ فمحبته لها أشد محبة؛ لأنها قد يئست أن تلد غيره، فشفتها عليه عظمة؛ كما قال:

رأته على سيب القذال وأنها ... تراجع بعلاً مرة وتبيم

وكما قال أيضًا:

رأته على يأس وقد شاب رأسها ... وحين تصدَّى للهوان عشيرها

وانظر شواهد الإصلاح لابن السيرافي الإصلاح لابن السيرافي 42.

لوجب إعلاله، وأن يقول: إست آس، كهبت أهاب. فظهوره صحيحًا يدلّ على أنه إنما صحّ؛ لأنه مقلوب عمّا تصح عينه وهو "يئست"، لتكون الصحة دليلًا على ذلك المعنى، كما كانت صحة "عور" دليلًا على أنه في معنى ما لا بُدّ من صحته وهو "أعورّ".

فأما تسميتهم الرجل "أوسًا" فإنه يحتمل أمرين، أحدهما: أن يكون مصدر "أسته" أي: أعطيته كما سموه عطاء وعطية، والآخر: أن يكون سموه به كما سموه ذنبًا. فأما ما أنشدناه 1 من قول الآخر 2:

لي كل يوم من ذؤاله ... ضغثٌ يزيد على إباله 3

فلا حشأنك مشقصًا ... أوسًا أويس من الهباله 4

ف"أوسًا" منه ينتصب على المصدر بفعلٍ دلّ عليه قوله: "لأحشأنك"، فكأنه قال: "لأؤوسنك أوسًا" كقول الله سبحانه: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ} 5 لأن مرورها يدل على صنع الله، فكأنه قال: صنع الله ذلك صنعًا، وأضاف المصدر إلى فاعله، كما لو ظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسندًا إلى اسم الله تعالى. وأما قوله "أويس" فنداء، أراد: يا أويس، يخاطب الذئب وهو اسم 6 له مصغّرًا، كما أنه اسم 6 له مكبر، قال:

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "أنشده".

2 هو أسماء بن خارجة؛ كما في اللسان في أوس، وانظر اللالي 437.

3 ذؤالة: الذئب، وقوله: "ضغث يزيد على إباله" أي: بلية على بلية، وكأن الذئب طمح في ناقته الهباله. وقوله: "لي" في اللسان "في".

4 يقال: حشأه سهمًا: رماه به. والمشقص: سهم عريض النصل.

5 آية 88 سورة النمل.

6 يريد أن "أويسًا" يقع على الذئب في مقام تحقيره، وحيث لا يراد ذلك، فهو في صيغة الصغر ومعناه. معنى الذئب؛ ألا ترى أن "أويس" في الرجز الآتي لا يراد تحقيره. وفي اللسان "أوس"، "وأويس": اسم الذئب، جاء مصغّرًا مثل الكميت واللجين، ويجوز أن يكون المراد أن أويسًا الذي في سورة المصغر اسم الذئب، كما أن مكبره -وهو أوس- اسم للذئب أيضًا.



يا ليت شعري عنك -والأمر أمم ... ما فعل اليوم أويس في الغنم<sup>1</sup>  
فأما ما يتعلق به "من" فإن شئت علقت به بنفس أوسًا، ولم يعتد<sup>2</sup> بالنداء فاصلاً لكثرة  
في الكلام وكونه معترضاً به للتسديد، كما ذكرنا من هذا الطرز<sup>3</sup> في باب الاعتراض في  
قوله:

يا عمر الخير جزيت الجنة ... اكس بُنياتي وأمهته<sup>4</sup>  
أو يا -أبا حفص- لأمضينه

فاعترض بالنداء بين "أو" والفعل، وإن شئت علقت به بمحذوف يدل عليه "أوسًا"، فكأنه  
قال: أؤوسك من الهبالة، أي: أعطيك من<sup>5</sup> الهبالة. وإن شئت جعلت حرف الجر هذا  
وصفاً لأوسًا، فعلقته بمحذوف وضمتته ضمير الموصوف.  
ومن المقلوب قولهم: امضحلّ وهو مقلوب<sup>6</sup> عن اضمحلّ، ألا ترى أن المصدر إنما هو  
على اضمحلّ وهو الاضمحلال، ولا يقولون: امضحلا. وكذلك قولهم: اكفهّر  
واكرهفّ، الثاني مقلوب عن الأول؛ لأن التصرف "على اكفهّر وقع"<sup>7</sup>، ومصدره  
الاكفهّار، ولم يمرر بنا الأكرهفّاف، قال النابغة:

---

1 سقط بين الشطرين شطر هو:

هل جاء كعباً عنك من بين النسم

وهو من أرجوزة عدة أشطارها 15 تنسب إلى عمرو ذي الكلب الهذلي، ويعزوها  
بعضهم إلى أبي خراش الهذلي. وانظر ديوان الهذليين بشرح السكري 229، وكتابة  
الشنقيطي على المخصص 8/ 66.

2 كذا في أ. وفاعل "يعتد" وهو الراجز. وفي ش، ب: "يتعدد" بالباء للمجهول.

3 كذا في أ. وفي ش، ب "الطرق"، وهو -بفتح الطاء وسكون الراء- الضرب. وطروق  
الكلام: ضروبه؛ والطرز: الشكل والضرب، وفيه الفتح كما في المصباح، وفيه الكسر  
أيضاً كما في القاموس بالضبط.

4 ورد هذا الرجز في قصة أعرابي مع عمر -رضي الله عنه- بآتمّ مما هنا في طبقات  
الشافعية 1/ 139، ومعيد التعم لصاحب الطبقات 19 طبعة جامعة الأزهر للنشر  
والتأليف.

5- "من" هنا للتعويض. أي: أعطيك عرضها.

6 كذا في أ. وسقط حرف العطف في ش، ب.

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "رفع في اكفهّر".

أو فازجروا مكفهرًا لا كفاء له ... كالليل يخلط أصرامًا بأصرام<sup>1</sup>  
وقد حكى بعضهم<sup>2</sup> مكرهف. فإن ساواه في الاستعمال فهما -على ما ترى- أصلان.  
ومن ذلك: هذا لحم شخم<sup>3</sup> وخشم، وفيه تشخيم<sup>4</sup>، ولم أسمع تخشيم<sup>6</sup>. فهذا يدل على  
أن "شخم أصل الخشم"<sup>6</sup>.

ومن ذلك قولهم: اطمأن. ذهب سيبويه فيه إلى أنه مقلوب، وأن أصله من طأمن،  
وخالفه أبو عمر<sup>8</sup> فرأى<sup>9</sup> ضد ذلك. وحجة سيبويه فيه أن "طأمن" غير ذي زيادة،  
واطمأن ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوهن لذلك، وذلك لأنَّ  
مخالطتها شيء<sup>10</sup> ليس من أصلها مزاحمة لها وتسوية في التزامه بينهما وبينه، وهو  
"و"<sup>11</sup> إن لم تبلغ الزيادة على الأصول فحش الحذف

1 هو من قصيدته التي مطلعها:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد ... يا يؤس للجهل ضرارًا لأنوام  
والمكفهر: الجيش. وانظر الديوان، والخزانة في شواهد المنادى.

2 كذا في أ، ج. وسقط هذا في ش، ب. ويقرأ عليهما: "حكي" بالبناء المفعول.

3 أي: متغير الرائحة.

4 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "تخشيم".

5 كذا في، ب. وفي أ: "تشخيم"، وفي ج: "تشخيماً". وما أثبت هو الموافق لما في  
اللسان ففيه: "ولحم فيه تشخيم إذا تغير ريحه".

6 كذا في ش، ب. وفي أ: "أصل خشم أصل الشخم".

7 انظر الكتاب 2/ 130، 380.

8 هو الجرمي صالح بن إسحاق؛ كما ذكره ابن جني في شرح تصريف المازني، وقد  
أثبت: "عمر" طبقًا لأصول الخصائص، وهو الحق. وفي المطبوعة تبعًا للسان "طعن":  
"عمرو" وهو خطأ.

9 كذا في ش، ب. وفي أ: "ورأى".

10 كذا في أ. وفي ش، ب: "شيئًا". والرفع على أنه فاعل "مخالطة" والنصب على أنه  
مفعول، وهما سواء.

11 ثبت هذا الحرف في أ، وهو يوافق ما في اللسان، وسقط في ش، ب.

منها فإنه -على كل حال- على 1 صدد من التوهين لها؛ إذ كان زيادة عليها تحتاج إلى تحملها كما يتحامل بحذف ما حذف منها. وإذا كان في الزيادة طرف من الإعلال للأصل كان أن يكون القلب مع الزيادة أولى. وذلك أن الكلمة إذا لحقها ضرب من الضعف أسرع إليها ضعف آخر 2؛ وذلك كحذفهم ياء حنيقة في الإضافة إليها لحذف تائها 3 في قولهم: حنفي، ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فيحذف ياؤها جاء في الإضافة إليه على أصله فقالوا: حنفي.

فإن قال أبو عمر: جرى المصدر 4 على اطمأن يدل على أنه هو الأصل، وذلك قولهم 5: الاطمئنان، قيل: قولهم "الطمأنينة" بإزاء قولك: الاطمئنان، فمصدر 6 بمصدر، وبقي على أبي عمر أن الزيادة جرت في المصدر جريها في الفعل، والعلة 7 في الموضعين واحدة، وكذلك الطمأنينة ذات زيادة فهي إلى الاعتلال قرب. ولم يقنع أبا عمر أن يقول: إنهما أصلان متقاودان 8 كجذب وجذب، حتى مكن خلافه لصاحب الكتاب بأن عكس الأمر عليه البتة.

وذهب سيبويه 9 في قولهم: "أينق" مذهبين: أحدهما أن تكون عين أنوق قلبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير "أنوق"، ثم أبدلت الواو ياء لأنها كما أعلت

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "صدر".

2 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "الآخر" وهو خطأ.

3 كذا في أ، وفي ش، ب: "يائها" وهو تحريف.

4 كذا في أ، ب، وفي أ: "الأصل".

5 كذا في أ، وفي ش، ب: "نحو قولهم".

6 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "مصدر".

7 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "فالعلة".

8 كذا في أصول الخصائص، وفي اللسان في طمن: "متقاربان".

9 انظر الكتاب 2/ 129، 333.

بالقلب كذلك أعلنت أيضاً بالإبدال على ما مضى، والآخر أن تكون العين حذفت ثم عوضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول "أيفل"، وعلى القول الأول "أعفل".

وذهب الفراء في "الجاه" إلى أنه مقلوب من الوجه، وروينا عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان وزجرها ابنها فقلت لها: ردي عليه، فقالت: أخاف أن يجوهني بأكثر من هذا. قال 1: وهو من الوجه أرادت: يواجهني، وكان أبو علي -رحمه الله- يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضاً. قال: ولما أعلّوه بالقلب أعلّوه أيضاً بتحريك عينه ونقله من فَعَلَ إلى فَعَل، "يريد أنه" صار من وجه إلى جَوْه، ثم حركت عينه فصار إلى جَوْه، ثم أبدلت عينه لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار "جاه" كما ترى. وحكى أبو زيد: قد وجه الرجل وجهة عند السلطان، وهو وجيه. وهذا يقوي القلب لأنهم لم يقولوا "جويه" ولا نحو ذلك.

ومن المقلوب "قسي" و"أشياء" في قول الخليل.  
وقوله:

مروان مروان أخو اليوم اليمى<sup>3</sup>

فيه قولان: أحدهما أنه أراد: أخو اليوم السهل اليوم الصعب، يقال: يوم أيوم، ويوم كأشعث 4 وشعث 4 وأخشن وخشن، وأوجل ووجل، فقلب فصار

---

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "قالوا".

2 كذا في أ، وفي سائر الأصول: "ثم إنه".

3 سبق هذا الرجز في ص 65 من الجزء الأول، وفيه إحالة على ما هنا، وهو في سيبويه 2/ 379 غير معزو، وفي اللسان "كرم" عزوه لأبي الأخرز الحماني، وتكملته.

ليوم روع أو فعال مكرم

وانظر أيضاً اللسان في ترجمة "يوم".

4 كذا في أ، ج وفي ش، ب: "كأشعب وشعب".

(78/2)

---

"يمو" فانقلبت العين لانكسار ما قبلها طرفاً، والآخر أنه أراد: أخو اليوم اليوم، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم: اليوم اليوم، فقلب فصار "اليمو" ثم نقله من فَعَلَ إلى

فَعِلْ، كما أنشده أبو زيد من قوله:

علام قتل مسلم تعبدًا ... مذ سنة وخمسون عددًا<sup>1</sup>

-يريد خمسون- فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء فصار اليمى. هذان قولان فيه مقولان.

ويجوز عندي فيه وجه ثالث لم يقل به، وهو أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني: أخو اليوم اليوم، ثم قلب فصار "اليَمُو"، ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك: هذا بَكُرٌ، فصارت اليَمُو، فلما وقعت الواو طرفًا بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرة، ثم من الواو ياء، فصارت اليمى كأحق<sup>2</sup> وأذل.

فإن قيل: هَلَّا، لم تُستتكر الواو هنا بعد الضمة لما لم تكن الضمة لازمة.

قيل: هذا وإن كان على ما ذكرته فإنهم قد أجروه في هذا النحو مجرى اللازم، ألا تراهم يقولون على هذه اللغة: هذه هند، ومررت بجمل، فيتبعون الكسر الكسر، والضم الضم، كراهية للخروج من كسرة هاء هند إلى ضمة النون، وإن كانت الضمة عارضة. وكذلك كرهوا مررت بجمل لئلا يصيروا في الأسماء إلى لفظ فعل. فكما<sup>3</sup> أجروا النقل في هذين الموضعين مجرى اللازم فكذلك يجوز أن يجرى اليمو مجرى "أدلو وأحقو"، فيغيركما غيرًا، فقليل: "اليمى" حملا على الأدلى والأحقى. "فإن قيل: نحو زيد وعون

---

1 "سنة" كذا في أ، ب، ش وهو الموافق لما في النوادر، وفي ج: "سنة"، وفي اللسان في يوم: "خمسة". و"تعهدًا" روى بصيغة المصدر، وبصيغة الماضي. وانظر النوادر 165.

2 كذا في ج، وفي أ، ش: كأحقى وأدلى.

3 كذا في أ، ب. وفي ش: "وكما".

(79/2)

---

لا ينقل إلى عينه حركة لامه، واليوم كعون، قيل: جاز ذلك ضرورة لما يعقب من صلاح القافية، وأكثر ما فيه إجراء المعتل مجرى الصحيح لضرورة الشعر<sup>1</sup>. ومن المقلوب بيت القطامي:

ما اعتاد حب سليمى حين معتاد ... ولا تقصى بواقي دَينِها الطادي<sup>2</sup>

هو مقلوب عن الواطد، وهو الفاعل من وطد يطفد أي ثبت. فقلب عن "فاعل" إلى "عالف".

ومثله عندنا "الحادي"؛ لأنه فاعل من وحد وأصله الواحد، فنقل عن فاعل "إلى عالف" 3 سواء، فانقلبت الواو التي هي في الأصل فاء 4 ياء 5، لانكسار ما قبلها في الموضعين 6 جميعًا. وحكى الفراء: معي عشرة فأحدهن 7 لي، أي: اجعلن أحد عشر، فظاهر هذا يؤنس بأن "الحادي" فاعل. والوجه إن كان المروي صحيحًا أن يكون الفعل مقلوبًا من وحدت إلى حدوت، وذلك أنهم لما رأوا الحادي في ظاهر الأمر على صورة فاعل، صار كأنه جارٍ 8 على "حدوت" جريان غازٍ على غزوت، كما أنهم لما استمر استعمالهم "الملك" بتخفيف الهمزة صار كأن مَلَكًا على

- 
- 1 ما بين القوسين ثبت في أ. وسقط في ش، ب، ج.
  - 2 هو صدر قصيدة له عدتها 66 بيتًا. وانظر الديوان 7.
  - 3 كذا في ش، ب. وسقط في أ.
  - 4 كذا في ش، ب، وقد سقط في أ.
  - 5 كذا في أ. وقد سقط في ش، ب.
  - 6 هما الطادي في بيت القطامي والحادي.
  - 7 ضبط في اللسان "وحد": "فأحدهن" على صيغة التفعيل، ولا يستقيم عليه القلب ولا ما يأتي من الكلام، وضبط في الإصلاح 332: "فأحدهن" على صيغة الإفعال، وهو أيضًا لا يستقيم عليه القلب. فالصواب ما هنا وفقًا لما في أ.
  - 8 كذا في أ. وفي ش، ب: "على صورة".

(80/2)

---

فَعَلَ، فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره فاعلاً منه، فقال حين ماتت نساؤه بعضهن إثر بعض:

غدا مالك يرمي نسائي كأنما ... نسائي لسهمي مالكِ غَرَضَانِ 1

يعني: ملك الموت ألا تراه يقول بعد هذا:

فيا رب عَمِّر لي جهيمة أعصرًا ... فمالك الموت بالقضاء دهاني

وهذا ضرب من تدريج اللغة، وقد تقدّم الباب 2 الذي ذكرنا فيه طريقه في كلامهم، فليضمم هذا إليه فإنه كثير جدًا.

ومثل قوله: "فاخذُهنَّ" في أنه مقلوب من "وحد" قول الأعرابية: "أخاف أن يَجْوَهني"

"وهو"3 مقلوب من الوجه.

فأما وزن "مالك" على الحقيقة فليس فاعلاً، لكنه "مافل" ألا ترى أن أصل "مَلَك" مَلَأَك: مفعّل من تصريف أَلَكْنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ اللهُ، وأصله أَلَكْنِي، فخففت همزته فصار أَلَكْنِي4، كما صار "مَلَأَك" بعد التخفيف إلى ملك ووزن مَلَك "مَفَل". ومن طريق المقلوب قولهم للقطعة الصعبة من الرمل "تِيْهُوْرَة" وهي عندنا "فِيْعُوْلَة" من تهور الجرف وانحار الرمل ونحوه، وقياسها أن تكون قبل تغييرها

---

1 ورد هذان البيتان في اللسان في "أَلَك"، وفيه ضبط مالك بفتح اللام. وضبط في أ، ج، بكسر اللام، وفي اللسان "جهينة" بدل "جهيمة"، وقد ورد في اللسان "لَأَك"، وظاهره نسبته إلى رويشد.

2 انظر ص348، من الجزء الأول من هذا الكتاب.

3 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

4 هو صدر بيت ذكره ابن جني في أغلاط العرب من الخصائص، وهو:  
أَلَكْنِي إِلَيْهَا عَمَرَكَ اللهُ يَا فَتَى ... بَايَة مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا

(81/2)

---

"هِيْوُورَة"1 فقدمت العين وياء "فيعول" إلى ما قبل الفاء فصارت "وِيْهُوْرَة"، ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدمة قبل الياء تاء كَتِيْقُور 2 فصارت "تِيْهُوْرَة" كما ترى. فوزعها على لفظها الآن "عيفولة". أنشدنا أبو علي:

فعيبي لا يبقى على الدهر فادر ... بتيهورة بين الطخا فالعصائب3

–"ويروى: الطخاف العصائب"– فهذا قول وهو لأبي علي –رحمه الله. ويجوز عندي أن تكون في الأصل أيضاً "تفعولة" كعضوضة5 وتدنوبة6، فيكون أصلها على هذا "تهوورة"، فقدمت العين على الفاء إلى أن صار وزنها "تعفولة"، وآل اللفظ بها إلى "توهورة"، فأبدلت الواو التي هي عين7 مقدمة ياء، كما أبدلت عين "أينق" لما قدمت في مذهبي الكتاب8 ياء فنقلت من

---

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: هيتورة، وفي قلب الواو همزة، وهذا إبدال جائز كما

يقال: الغنور في مصدر غار، وكما يقال أدور في أدور جمع دار.

2 هو الوقار وأصله: ويقور. وانظر الكتاب 2/ 356.

3 نسبه في اللسان في طخف إلى صخر الغي، وفي حسب إلى أبي ذؤيب، وفي شرح أشعار الهذليين السكري نسبته إلى صخر الغي من قصيدته يرثي أخاه أبا عمرو، وكان قد نهشته حية فمات. ثم قال: إنها تروى لأبي ذؤيب. وفي ديوان الهذليين طبع الدار 2-5 القصيدة بطولها لصخر الغي. و"خليلي" في اللسان "أعيني"، و"بين" في اللسان وتحت. و"الطخا فالعصائب"، في اللسان: "الطخاف العصائب" والطخا مقصورة من الطلخا. وهو السحاب المرتفع الرقيق، والعصائب جمع عصابة، وهو غيم أحمر تراه في الأفق الغربي، والطخاف -بفتح الطاء- هو الطخاء، ويروى الطخان -بكسر الطاء، جمع طخف وهو الطخاف، والفادر: الرمل المسن، يقول إن الموت يدرك الوعل المعتصم بالجبل المشرف بجلله السحاب.

4 ما بين القوسين زيادة في أ، م.

5 هو ضرب من التمر.

6 هي البسرة التي بدأ فيها الإرتاب.

7 كذا أثبتتها. وفي الأصول: "فاء".

8 كذا في أ. وفي ش، ب، د، هـ: "سبيويه".

(82/2)

"أنوق" إلى "أونق"، ومن "أونق" تقديرًا إلى "أينق"؛ لأنها كما أُعِلَّت بالقلب كذا أُعِلَّت بالإبدال فصارت أينقا. وكذلك صارت توهورة "إلى تيهورة"1.

وإن شئت جعلتها من الياء لا من الواو، فقد حكى أبو الحسن عنهم: هار الجرف يهير، ولا تحمله على طاح يطيح، وتاه يتيه، في قول الخليل لقلة ذلك؛ ولأنهم قد قالوا أيضًا: تهير الجرف في معنى تهور، وحمله على تفعل أولى من حملة على تَفْعِل كتحيز2. فإذا كانت "تيهورة" من الياء على هذا القول فأصلها تهيرة، ثم قدمت العين التي هي الياء على الفاء فصارت تيهورة. وهذا القول3 إنما فيه التقديم من غير إبدال. وإنما قدمنا القول الأول وإن كانت كلفة الصنعة فيه أكثر؛ لأنَّ كون عين هذه الكلمة هذه الكلمة وأوًا في اللغة أكثر من كونها ياء.

ويجوز فيه عندي وجه ثالث، وهو أن يكون في الأصل "يفعولة" كيعسوبٍ ويربوعٍ، فيكون أصلها "يهوورة"، ثم قدمت العين إلى صدر الكلمة فصارت "ويهورة: عيفولة"،



ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدمة تاء على ما مضى فصارت "تيهورة".  
ودعانا إلى اعتقاد القلب والتحريف في هذه الكلمة المعنى المتقاضية<sup>4</sup> هي. وذلك أن  
الرمل مما ينهار ويتهور ويهور ويهير ويتهير.  
فإن كسرت هذه الكلمة أقررت تغييرها "عليها"<sup>5</sup> كما أنَّ "أينقا" لما كسرتها العرب  
أقرتها على تغييرها<sup>6</sup> فقالت: أيانق، فقياس هذا أن تقول في تكسير "تيهورة"

---

1 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

2 كذا في ج، وفي أ، ب، ش: كتحير. والصواب ما أثبت. يريد أن يحيز من الحوز، فهي  
تفيعل أصلها تجوز فحصل قلب، ولو كانت تفعل لقليل تحوز، أما تحير فهي من الحيرة  
فهي تفعل. انظر لتحيز سيويه 2/ 372.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "التحول".

4 كذا في أ، ب وفي ش: "المتقاضية".

5 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

6 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "حالتها في التغيير".

(83/2)

---

على كل قول وكل تقدير: تياهير. وكذلك المسموع عن العرب أيضاً في تكسيرها.  
والقلب في كلامهم كثير. وقد قدمنا في أول هذا الباب أنه متى أمكن<sup>1</sup> تناول الكلمة  
على ظاهرها لم يجز العدول عن ذلك بها، وإن دعت ضرورة إلى القول بقلبها كان ذلك  
مضطراً إليه لا مختاراً.

باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه:

اعلم أن هذا الباب لاحق بما قبله وتالٍ له. فمتى أمكن<sup>1</sup> أن يكون الحرفان جميعاً  
أصليين "كل واحد منهما قائم برأسه"<sup>2</sup> لم يسغ<sup>3</sup> العدول عن الحكم بذلك، فإن دلَّ  
دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير  
إلى مقتضى الصنعة.

ومن ذلك سكر طبرزل وطبرزن<sup>4</sup>: هما متساويان في الاستعمال، فلست بأن تجعل  
أحدهما أصلاً لصاحبه أولى منك بحمله على ضده.

ومن ذلك قولهم: هتلت السماء وهتنت: هما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف،

يقولون: هتنت السماء تهن تهنًا، وهتلت تهل تهلًا، وهي سحائب هتن وهتل، قال  
امرؤ القيس:

- 1 كذا في أ، وفي ش، ب: "أنكر".
- 2 كذا في أ، وفي ش، ب: "كان كل واحد منهما قائمًا".
- 3 كذا في ج. وفي أ، ش: "يسع".
- 4 ويقال فيه أيضًا، طبرزد، وهو السكر الأبيض الصلب، والكلمة فارسية مؤلفة من  
"طير" وهو الفأس، و"زد" أي: ضرب، أطلق عليه هذا؛ لأنه لصلابته كأنه يضرب  
بالفأس، وانظر معرب الجواليقي وتعليقه 228.

(84/2)

فسحت دموعي في الرءاء كأنها ... كلي من شعيب ذات سح وتهتان1  
وقال العجاج:

عزّز منه وهو معطي الإسهال ... ضرب السواري متنه بالتهتال2  
ومن ذلك ما حكاه الأصمعي من قولهم: دهمج البعير يدهمج دهمجة، ودهنج يدهنج  
دهنجة، إذا قارب الخطو وأسرع، وبعير دهامج ودهانج، وأنشد3 للعجاج:  
كأنّ رعن الآل منه في الآل ... بين الضحا وبين قيل القيال4  
إذا بدا دهانج ذو أعدل

1 الشعيب: السقاء البالي. والكلي: جمع الكلية وهي رقعة في السقا، وسحت: صبت.  
يقول: إنه تذكر العهد القديم لأحبابه - وذكر هذا في شعره السابق - فبكى وانصبت  
دموعه، كما لو كانت عينه قرية قديمة امتلأت ماء فتقطعت الرقع فيها فسال المال.  
وهو من قصيدته التي أولها:

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرقان ... وربع عفت آثاره منذ أزمان  
وهي في الديوان.

2 قبله:

دار للهو اللهي مكسال ... فهي ضناك كالكتيب المنهال  
والضناك: الضخمة؛ يشبه يهوها بالكتيب في اللين، ثم وصفه بأنه متماسك غير مترهل.

وانظر ملحق الديوان 86، والسمط 679.

3 كذا في أ، ب. وفي ش: "أنشدنا".

4 الرعن: مقدم الجبل. وقوله: "بين الضحا وبين قيل القيال" أي: في الوقت الذي

يشند فيه توهج الشمس. وقيل: القيال أن يقبل في الظهيرة. شبه أطراف الجهل

والسراب يرفعه، فيضطرب ببعير عليه أعدال يمشي بها، وقبله كما في السمط 728:

ومهمه نائي المياه مغتال ... مضلل تسيله للسبال

أزرر نينو عرضه بالدلال ... مرت الصحاري ذي مهرب وأفلال

وانظر ملحق الديوان 86.

(85/2)

وأنشد أيضاً:

وعير لها من بنات الكداد ... يدهنج بالوطب والمزود1

فأما قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وابن عمرو، فالنون بدل من اللام، ألا ترى إلى كثرة

استعمال "بل" وقلة استعمال "بن"، والحكم على الأكثر لا على الأقل. هذا هو الظاهر

من أمره، ولست مع هذا أدفع أن يكون "بن" لغة قائمة برأسها. وكذلك قولهم: رجل

"خامل" و"خامن" النون فيه بدل من اللام، ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه تصرف،

وذلك قولهم: حمل يخمل خمولا. وكذلك قولهم: قام زيد فم عمرو، الفاء بدل من الثاء

في ثم، ألا ترى أنه أكثر استعمالاً. فأما قولهم "في الأثافي: الأثافي" 2 فقد ذكرناه 3 في

كتابنا في سر الصناعة، وقال الأصمعي: بنات

1 من قصيدة للفرزدق يهجو جريراً، أولها:

عرفت المنازل من مهدد ... كوحى الزبور لدى الغرقد

يقول فيها:

فما حاجب في بني دارم ... ولا أسرة الأقرع الأمجد

ولا آل قيس بنو خالد ... ولا الصيد صيد بني مرثد

بأخيل منهم إذا زينوا ... بمغرتم حاجبي مؤجد

حمار لهم من بنات الكداد ... يدمنج بالوطب والمزود

وترى أن التغيير قد تناول البيت الشاهد. وانظر الأمالي 91 / 2 والسمط 727

## والنقائض 794.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "الأثاني والأثاني".

3 عبارته في حرف الثاء: "فأما قولهم في أثاف أثات بالثاء، فمن كانت عند أثفية أفعولة وأخذها من نفاه ينفوه، فالثاء الثانية في أثاف بدل من الفاء في ينفوه. ومن كانت أنفية عنه، فعليه فجائز أن تكون الثاء بدلاً من الفاء لقول النابغة:  
وإن ثأنفك الأعداء بالرفد

وجائز أن تكون من أث يثث إذا ثبت واطمأن؛ لأنهم يصفون الأثافي بالخلود والركود، والوجه أن تكون الثاء بدلاً من الفاء أيضاً، لأننا لم نسمعهم قالوا أثية".

(86/2)

---

مخر وبنات بحر: سحائب يأتين قبل 1 الصيف "بيض" 2 منتصبات في السماء، قال طرفة:

كبنات المخر يمدن إذا ... أنبت الصيف عساليح الخضر 3  
قال أبو علي -رحمه الله: كان أبو بكر يشتق هذه الأسماء من البخار، فالميم على هذا في "مخر" بدل من الباء في "بحر" لما ذكر أبو بكر. وليس بيعيد عندي أن تكون الميم أصلاً في هذا أيضاً، وذلك لقول الله سبحانه: {وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ} 4 أي: ذاهبة "وجائية" 5 وهذا أمر قد يشاركها فيه السحائب، ألا ترى إلى قول الهذلي:  
شربن بماء البحر ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نبيج 7

---

1 كذا في ب، ج، ش. وفي أ، "في" وقوله: "قبل الصيف" أي: في أوله.

2 كذا في أ، ج. وسقط في ش، ب.

3 قبله:

لا تلمني إنها من نسوة ... رقد الصيف مقاليت نزر  
يقول: لا تلمني في تعلقي بهذه المرأة، فإنها منعمة لم ينل من حينها كثرة الأولاد، ثم قال:  
إنها من نسوة ربا كهذه السحب، ويمادن، يتثنين. والعساليح: جمع العسلوج والعسلج، وهو ما لان واخضر من الأغصان. والخصر: ما اخضر من النبات، ويروى الخضر - بضم ففتح - جمع الخصرة، ويراد بها الأخضر من النبات. انظر الديوان طبعة فازان ص 64.

4 آية 12، سورة فاطر.

5 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "جارية".

6 هو أبو ذؤيب.

7 قبله:

سقى أم عمرو كل آخر ليلة ... حناتيم سود مأوّهن نجيج  
والحناتم: صب سود. ونجيج: سائل مصبوب. وقوله: كل آخر ليلة، أي: أبداء.  
والنتيج: الصوت. وانظر ديوان الهذليين 1/ 150.

(87/2)

---

فهذا يدل على مخالطة السحائب عندهم البحر وتركضها فيه، وتصرفها على صفحة  
مائه. وعلى كل حال فقول أبي بكر أظهر.

ومن ذلك قولهم: باهلة بن أعصر ويعصر، فالياء في "يعصر" بدل من الهمزة في  
"أعصر"، يشهد بذلك ما ورد به الخبر من أنه إنما سمي بذلك لقوله 1:

أبنيّ إن أباك غير لونه ... كَرّ الليالي واختلاف الأعصر  
يريد: جمع عصر، وهذا واضح.

فأما 2 قولهم: إناء قربان، وكربان، إذا دنا أن يمتلي فينبغي أن يكونا أصليين؛ لأنك تجد  
لكل واحدة منهما متصرفاً، أي: قارب أن يمتلي وكرب أن يمتلي، إلا أنهم قد قالوا:  
جمجمة 3 قربي، ولم نسمعهم قالوا: "كربي". فإن غلبت القاف على الكاف من هنا  
فقياس ما 4.

وقال الأصمعي: يقال: جعشوش 5، وجعسوس 5، وكل ذلك إلى قماة 6 وقلة وصغر،  
ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا. فضيق الشين مع سعة السين  
يؤذن بأن الشين بدل من السين. نعم، والاشتقاق يعضد كون السين

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "بقوله". واسم أعصر منبه بن سعد بن قيس عيلان. وانظر

التاج "عصر" والاشتقاق لابن دريد 164.

2 كذا في ش ب. وفي أ: "وأما".

3 هي قدح من خشب يشرب فيه، وهي أيضاً ضرب من المكاييل.

4 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

5 هو القصير اللبيم.

6 كذا في أ، وفي ب "فمأة". والقمأة مصدر قمؤ، والقمأة مصدر قأ، وكلاهما معناه: صغر وذل.

(88/2)

—غير معجمة— هي الأصل، وكأنه اشتق من "الجعس" صفة على "فعلول"، وذلك أنه شبه الساقط المهين<sup>1</sup> من 2 الرجل بالخرء؛ لذله وتنته. ونحو من ذلك في البدل قولهم: فسطاق وفسطاق، وفسَاط، وبكسر الفاء أيضاً، فذلك ست لغات. فإذا صاروا إلى الجمع قالوا: "فساطيط وفساسيط" "ولا يقولون"<sup>3</sup> "فساتيط" بالناء. فهذا يدل 4 أن التاء في "فسطاق" إنما هي بدل من طاء "فسطاق"، أو من سين "فُسطاط". فإن قلت: هلا اعتزمت أن تكون التاء في "فسطاق" بدلاً من طاء "فسطاق"؛ لأن التاء أشبه بالطاء منها بالسين؟ قيل: بإزاء ذلك أيضاً: إنك إذا حكمت بأنها بدل من سين "فسطاط" ففيه شيئان جيدان: أحدهما: تغيير للثاني<sup>5</sup> من المثليين، وهو أقيس من تغيير الأول من المثليين؛ لأن الاستكراه في الثاني يكون لا في الأول، والآخر أن السنين في 6 "فسطاط" ملتقيتان، والطاءين في 7 "فسطاق" منفصلتان بالألف بينهما، واستثقال المثليين ملتقيين أخرى من استثقالهما مفترقين، "وأيضاً فإن السين والتاء جميعاً مهموستان والطاء مجهورة"<sup>8</sup>. فعلى هذا الاعتبار ينبغي أن يتلقى<sup>9</sup> ما يرد من حديث الإبدال إن كان هناك إبدال، أو اعتقاد أصلية الحرفين إن كانا أصليين، وعلى ما ذكرناه في الباب الذي

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "الهين".

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "في".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "ولم يقولوا".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "يريك".

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "الثاني".

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "من".

7 كذا في أ، ب. وفي ش: "من".

8 كذا في ش، ب. وسقط ما بين القوسين في أ.

9 كذا في أ. وفي ش، ب: "يلقي".

(89/2)

---

قبل هذا ينبغي أن تعتبر الكلمتان في التقديم والتأخير نحو: اضمحلّ وامضحلّ، وطأمن واطمأنّ. والأمر واسع. وفيما أوردناه من مقاييسه كافٍ بإذن الله. ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب<sup>1</sup> بن السكيت في القلب والإبدال، فإن معرفة هذه الحال فيه "أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أن مسألة واحدة من القياس"<sup>2</sup>، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس. قال لي أبو علي -رحمه الله- "بحلب"<sup>3</sup> سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس. ومن الله المعونة وعليه الاعتماد.

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "أبي يوسف". وقد طبع "كتاب القلب والإبدال" لابن السكيت في مجموعة الكنز اللغوي في بيروت سنة 1903، نشره المستشرق هفتر.
- 2 كذا في ش، ب. وسقط ما بين القوسين في أ.
- 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "بضع". وهو يريد: بعد الثلاثمائة.

(90/2)

---

**باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف:**

أما ما طريقه الإقدام من غير صنعة فنحو ما قدمناه آنفاً من قولهم: ما أطيبه وأيطبه، وأشياء في قول الخليل "وقسي"، وقوله "أخو اليوم اليمي". فهذا ونحوه طريقه طريق الاتساع في اللغة من غير تأت ولا صنعة. ومثله موقوف على السماع وليس لنا الإقدام عليه من طريق القياس.

فأما ما يتأتى له ويتطرق إليه بالملاينة والإكثاب<sup>1</sup>، من غير كدٍ ولا اغتصاب<sup>2</sup>، فهو ما عليه عقد هذا الباب<sup>3</sup>. وذلك كأن يقول لك قائل: كيف تحيل لفظ

---

1 يقال: أكتب إلى الشيء: دنا منه.

- 2 كذا في أ. وفي شيء، ب: "اعتصاب".  
3 كذا في أ، ب. وفي شك "عقد عليه هذا الباب".

(90/2)

"وأيت إلى لفظ أويت" 1 فطريقه أن تبني من "وأيت" فَوَعَلًا، فيصير بك التقدير فيه إلى "وَوَآي"، فتقلب اللام أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير "وَوَآي"، ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة فيصير "أَوَّاي"، قم تخفف الهمزة فتحذفها وتلقي حركتها على الواو قبلها، فيصير "أَوَّاي" اسمًا كان أو فعلاً 2. فقد رأيت كيف استحال لفظ "وأي" إلى لفظ "أوا" من غير تعجرف ولا تهكم على الحروف. وكذلك لو بنيت مثل: فَوَعَال لصررت إلى "وَوَآي" ثم إلى "أَوَّاي" ثم "أَوَّاي"، ثم تخفف فيصير إلى "أَوَّاي" فيشبه حينئذ لفظ "آءة" 3 أو أويت أو لفظ قوله: فأَوَّ لذكرها إذا ما ذكرتها 4

وقد فعلت العرب ذلك منه قولهم: "أوار النار" وهو وهجها ولفحها، ذهب فيه الكسائي مذهبًا حسنًا - وكان هذا الرجل كثيرًا في السداد والثقة عند أصحابنا - قال: هو "فُعَال" من وَأَزْتُ الإِرة 5 أي 6: احتفرتها لإضرام النار فيها. وأصلها "وَأَر" ثم خففت الهمزة فأبدلت في اللفظ "واوًا" 7، فصارت "ووار" فلمَّا التقت في أول الكلمة الواوان وأجرى غير اللازم مجرى اللازم، أبدلت الأولى همزة فصارت "أوار" أفلا ترى إلى استحالة لفظ "وَأَر" إلى لفظ "أور" بالصنعة.

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "أويت إلى لفظ وأيت" وهو خطأ. وأيت من الوأي وهو الوعد.

2 راعيت في الضبط السابق الاسم فتَوَّنت، وغير خاف أن ضبط الفعل بغير تنوين.

3 الآءة شجرة عندهم وأصلها: أَرَاة بالتحريك.

4 عجزه: ومن بعد أرض بيننا وسماه

وانظر اللسان في أرا.

5 هي موقد النار.

6 كذا في أ، ج، وسقط في ش، ب.

7 كذا في أ. وسقط في ش، ب.



وقال أبو زيد في تخفيف همزتي "افعوعلت" من "وأيت" جميعاً: "أويت"، وقد أوضح هذا أبو زيد 1 وكيف 2 صنعه 3، وتلاه بعده أبو عثمان في تصريفه 4. وأجاز أبو عثمان أيضاً فيها "وويت" "قال" 5: لأن نية الهمزة فاصلة بين الواوين. فقياس هذا أن تصحح واوي "ووار" عند التخفيف لتقدير ك فيه نية التحقيق، وعليه قال الخليل في تخفيف "فعل" من وأيت "أوى"؛ أفلا تراه "كيف" 6 أحالته الصنعة من لفظ إلى لفظ. وكذلك لو بنيت من "أول" مثال "فعل" لوجب أن تقول: "أول"، فتصيرك الصنعة من لفظ "وول" إلى لفظ "أول".

ومن ذلك قول العرب: "تسرّيت" من لفظ "س ر ر" ومثله قصيت أظفاري هو من لفظ "ق ص ص" وقد آل بالصنعة إلى لفظ "ق ص ص". وكذلك قوله 7: تقضى البازي إذا البازي كسر هو في الأصل من تركيب "ق ض ض"، ثم أحاله ما عرض من استثقال تكريره

1 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "أبو بكر"، وهو خطأ؛ فإن أبا بكر -هو ابن السراج- ليس سابقاً على أبي عثمان، وابن السراج أخذ من المبرد، وهذا أخذ عن المازني؛ فأني لأبي عثمان أن يتلو أبا بكر!

2 كذا في ج. وسقط هذا الحرف في أ، ب، ش.

3 وذلك أن افعوهلت من وأيت: أي وأيت، ثم تنقل حركة الهمزة الأولى على ما قبلها وتحذف، وترد الياء إلى الواو الأصلية، وتحذف همزة الوصل فتصير إلى ووأيت، ثم تنقل حركة الهمزة وتحذفها فتصير إلى وويت، ثم تبدل الواو الأولى همزة كما في أواصل فتصير إلى أويت. وانظر شرح الأشموني على الألفية عند قول ابن مالك: وهمزا أول الواوين، في باب الإبدال.

4 انظر تصريف المازني بشرح المنصف، نسخة التيمورية.

5 كذا في أ، ب. وسقط في ش.

6 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

7 أي: العجاج. وانظر ديوانه 17.

إلى لفظ "ق ض ي". وكذلك قولهم: تلعت -من اللعاعة- أي: خرجت أطلبها - وهي نبت- أصلها "ل ع ع" ثم صارت بالصنعة إلى لفظ "ل ع ي" قال 1:  
كاد اللعاع من الحواذن يشحطها ... ورجرج بين لحيها خناطيل 2  
وأشبهه هذا كثير.

والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن 3 تتناوله على ظاهره، ولا تدعي فيه قلباً ولا تحريفاً إلا أن تضح سبيل أو يقتاد دليل.  
ومن طريف هذا الباب قولك في النسب إلى "محيًا": "محيي" وذلك أنك حذف الألف لأنها خامسة فبقي محي كقصي، فحذفت للإضافة ما حذفت من قصي وهي الياء الأولى التي هي عين "محيًا" الأولى، فبقي "محي" فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت "مُحًا" كهدي. فلما أضفت إليها قلبت الألف واوًا فقلت "مُحوي" كقولك في هدي: هُدوي 4. فمثال محوي في اللفظ "مُفعي" واللام على ما تقدّم محذوفة، ثم إنك من بعد لو بنيت من "ضرب"

1 أي: ابن مقبل كما في اللسان في لعع. وفي السمط 447 أنه اختلف فيه، فبعضهم ينسبه إلى جران العود، وبعضهم إلى ابن مقبل، وفي منتهى الطلب هذا البيت من قصيدة عدتها خمسة وأربعون بيتًا لجران العود، وقال: "وتروى للحقيف الخفاجي، للحكم الحضري" وأول القصيدة:

بان الأنيس فما للقلب معقول ... ولا على الجيرة الغادين تعويل  
2 الحواذن: نبت. "يشحطها" كذا بالشين في أ، ب، ش. وفي اللسان في غير موضع: "يسحطها" بالسين، والشخط والسحط: الذبح، والسحط: أعلى. والرجج: اللعاب، وخناطيل: قطع متفرقة. يصف بقرة أكل السبع ولدها، فهو تغص بما لا يغص به من اللعاع الأخضر حتى لكاد يذبحها، وهي تغص أيضًا باللعب الذي ينقطع خناطيل حزنًا على ولدها.

3 كذا. وكأن الأصل: "فالواجب أن تتناوله ... " أو كأن المؤلف راعى أن هذه العبارة خبر عن "القياس"، وهذا لا يستقيم مع "أنه"، وفي ج: "وبعد فمتى ورد عليك لفظان فاحملهما على ظاهرهما، ولا تدع في واحد منهما قلباً ولا تحريفاً إلا أن يدلّ على شيء من ذلك دليل، فتصير حينئذ إلى ما دل عليه الدليل" وهي ظاهرة.

4 وكذلك لو نسبت إلى المحي "اسم فاعل من حيا" وانظر شرح الرضي للشافية 2/ 45.

-على 1 قول من أجاز الحذف في الصحيح لضربٍ من الصنعة- مثل قولك: "محوي"  
لقلت "مضريّ" فحذفت الياء من "ضرب" كما حذفت لام "محيّا". أفلا تراك كيف  
أحلت بالصنعة لفظ "ضرب" إلى لفظ "مضر" فصار "مضريّ" كأنه منسوب إلى  
"مضر".

وكذلك لو بنيت مثل قولهم في النسب إلى تحية 2: "تحوي" من نرف أو نشف أو نحو  
ذلك لقلت: تنفي. وذلك أن "تحية" تفعلة، وأصلها "تحية" كالتسوية والتجزئة، فلما  
نسبت إليها حذفت أشبه حريفها بالزائد وهو العين، أعني: الياء الأولى، فكما تقول في  
"عصية وقضية" عصويّ وقضويّ، قلت أيضاً في تحية "تحوي" فوزن لفظ "تحوي" الآن  
"تفلي" فإذا أردت مثل 3 ذلك من نرف ونشف، قلت "تنفي" ومثالها "تفلي"، إلا أنه  
مع هذا خرج إلى لفظ الإضافة إلى تنوفة إذا قلت "تنفي" كقول العرب في الإضافة إلى  
"شنوءة": شني. أفلا ترى إلى الصنعة كيف تحيل لفظاً إلى لفظ، وأصلاً إلى أصل.  
وهذا ونحوه إنما الغرض فيه الرياضة به 4، وتدريب الفكر بتجشمه، وإصلاح الطبع لما  
يعرض في معناه وعلى سمته. فأما لأن يستعمل في الكلام "مضريّ" من "ضرب"،  
و"تنفي" من "نرف" فلا. ولو كان لا يخاض في علم من العلوم إلا بما لا بد 5 له من  
وقوع مسائله معينة محصلة لم يتم علم على وجهٍ ولبقي مبهوراً 6 بلا لحظ 7

1 الحذف في هذه الصيغة للتمرين جازع عند أي علي أستاذ المؤلف. وانظر الكتاب  
السابق 3/ 296.

2 انظر في النسب إلى تحية شرح الرضي للشافية 2/ 31.

3 يريد أن تأخذ كلمة من هذين الفعلين على تفعله، فنقول: تنزفة وتنشقة، ثم تنسب  
إليهما على حذف العين فتقول: تنفي فيهما.

4 كذا في أ. وسقط في ب، ش.

5 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

6 كذا في أ، ب. وفي ش، هـ: "مهوئاً". يريد بالميهوت المرتجل الذي لم يدير ولم يرو فيه،  
من قولهم: بهته، أخذه بغته.

7 كذا في أ. وفي ش،: "لحظة وفي د: "لحظه".

ومحشوباً<sup>1</sup> بلا صنعة، ألا ترى إلى كثرة مسائل الفقه والفرائض والحساب والهندسة وغير ذلك من المركبات المستصعبات، "وذلك"<sup>2</sup> إنما يمر في الفرط<sup>3</sup> منها الجزء النادر الفرد، وإنما الانتفاع بها من قبل ما تقنيه النفس من الارتياض بمعانها.

1 المراد به هنا: ما ليس مصقولاً.

2 ثبت ما بين القوسين في أ، وسقط في ش؛ ب.

3 أي: في الحين. ويقال: إنما ألقى فلاناً في الفرط إذا كنت تلقاه بعد أيام، وتقول أيضاً: ألقاء في الفرط أي: في الحين بعد الحين.

باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في 1 الحروف والحركات والسكون: غرضنا من هذا الباب ليس ما جاء به الناس في كتبهم نحو: وجدت في 2 الحزن، ووجدت الضالة، ووجدت في الغضب، ووجدت أي: علمت؛ كقولك: وجدت الله غالباً، ولا كما جاء عنهم من نحو: "الصدى": الطائر يخرج من رأس المقتول إذا لم يدرك بثأره، "والصدى": العطش، "والصدى": ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، و"الصدى" من قولهم: فلان صدى مال، أي: حسن الرعاية له والقيام عليه. ولا "هل 3" بمعنى الاستفهام، وبمعنى قد، و "أم" للاستفهام وبمعنى بل، ونحو ذلك، فإن هذا الضرب من الكلام - وإن كان أحد 4 الأقسام الثلاثة عندنا التي أولها اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين "ويليه" 5 اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين - كثير في كتب العلماء، وقد تناهت أبقواهم، وأحاطت بحقيقته أغراضهم. وإنما غرضنا هنا ما 6 وراءه من القول على هذا النحو في الحروف والحركات والسكون المصوغة في أنفس الكلم.

1 هذا متعلق بقوله: "اتفاق اللفظين"، ومن الأمثلة التي يذكرها عجان يأتي مفرداً وجمعاً، فهما لفظان اتفقا في الحرف وهو الألف، ولكن المعنى مختلف، والفلك مفرداً والفلك جمعاً لفظان اتفقا في السكون والمعنى مختلف.

2 كذا في أوسقط في ش، ب.

- 3 كذا في أوفي ش، ب: "كهل".  
4 كذا في ش، ب. وفي أ: "آخر"، ويريد بأحد الأقسام الثلاثة اتفاق اللفظين مع اختلاف المعنى. وانظر في الأقسام الثلاثة الكتاب 7 / 1.  
5 كذا في أ. وفي ش، ب: "وثانيها".  
6 كذا في أ. وفي ش، ب: "فساد".

(95/2)

من ذلك الحروف.  
قد يتفق "لفظ الحروف ويختلف معناها" 1 وذلك نحو قولهم: درع دلاص 2، وأدرع دلاص، وناقعة هجان 3، ونوق هجان. فالألف في دلاص في الواحد بمنزلة الألف في ناقعة كناز 4، وامرأة صنالك 5، و"الألف في دلاص" 6 في الجمع بمنزلة ألف ظراف وشراف؛ وذلك لأن العرب كسرت فعلاً على فعال، كما كسرت فعيلاً على فعال، نحو: كريم وكرام، ولثيم ولثام. وعذرهما في ذلك أن فعيلاً أخت 7 فعال، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثي الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو: كليب وكلاب، وعبيد وعباد، وطسيس 8 وطساس، قال الشاعر 9:  
قرع يد اللعبة الطسيسا 10

- 1 كذا في أ. في ش، ب: "لفظا الحرف ويختلف معناه".  
2 أي: ملساء لينة.  
3 أي: بيضاء كريمة.  
4 أي: كثيرة اللحم صلبة.  
5 كذا في أ. وفي ش، ب: "صنالك. والصنالك: الضخمة".  
6 كذا في أ. وفي ش، ب: "ألف دلاص".  
7 كذا في ش، ب وفيهما بعد: "أخف من فعال"، وهو الموجود في أ، وهذا كله خطأ، وما أثبت موافق لما في اللسان عن ابن سيده في هجن.  
8 الواحد الطس، وهو الطست.  
9 هو رؤية كما في اللسان في طسس. وهو من أرجوزة عدة أشعارها 159 في مدح أبان بن الوليد البجلي مطلعها:

دعوت رب العزة القدوسا ... دعاء من لا يقرع الناقوسا

حتى أرانا وجهك المرغوسا

ويقال: وجه مرغوس: طلق مبارك ميمون.

10 قبله في وصف الليل:

وجل ليل يحسب السدوسا ... يستسمع الساري به الجروسا

هَمَاهِمًا يسهرون أورسيسا ... علوت حين يخضع الرعوسا

جل الليل: معظمه. والسدوس "بفتح السين وضمها" الطيلسان الأخضر، والجروس

جمع الجرس وهو الصوت، والهماهيم جمع همهمة، وهو الصوت غير البين، والرئيس:

الحدث الخفي، من قولهم: هم يتراسون الخير، أي: يسرونه. والرعوس: الذي يهز رأسه

في نومه. وقوله: "قرع يد اللعبة الطسيسا" أي: إن النوم يميل الرعوس ويلعب بها، كما

يلعب اللاعب بالطسيس.

(96/2)

فلما كانا كذلك - وإنما بينهما اختلاف حرف اللين لا غير، ومعلوم مع ذلك قرب الياء

من الألف، وأنها أقرب إلى الياء منها إلى الواو - كُتِبَ أحدهما على ما كُتِبَ عليه

صاحبه، فقيل: درع دلاص وأدرع دلاص، كما قيل: ظريف وظراف، وشریف وشراف.

ومثل ذلك قولهم في تكسير عُدَا فِر 1، وجُوَالِق: عُدَا فِر وجُوَالِق، وفي تكسير قُنَا قِن 2:

قُنَا قِن، وهُدَاهِد: هُدَاهِد، قال الراعي:

كُهُدَاهِد كسر الرماة جناحه ... يدعو بقارعة الطريق هُدَيْلَا 3

فألف عُدَا فِر زيادة 4 لحقت الواحد للبناء لا غير، وألف عُدَا فِر ألف التكسير كألف

دَرَاهِم ومنابر. فألف عُدَا فِر تحذف كما تحذف نون جَحَنَفَل في جحافل، وواو فَدَوَكْس،

في فداكس، وكذلك بقية الباب.

وأغمض من ذلك أن تسمى رجلاً بعبالٍ وحمارٍ، جمع عبالة 5 وحمارة 6، على حد قولك:

شجرة وشجر، ودجاجة 7 ودجاج، فتصرف فإن كسرت عبالاً وحماراً هاتين قلت حمارٌ

وعبالٌ فلم تصرف؛ لأن هذه الألف الآن ألف التكسير بمنزلة ألف مخاد ومشاد، جمع

مخدة ومشد 8. أفلا نرى إلى هاتين 9 الألفين كيف اتفق

1 هو الأسد، والعظيم الشديد.

- 2 هو البصير بالماء في حفر القنى.
- 3 الهداهد، الهدهد، والهديل: صوته، والمشبه به رجل أخذ عامل الزكاة إبله ظلمًا، وهو مذكور في قوله قبل:
- أخذوا حمولته فأصبح قاعدًا  
لا يستطيع عن الديار حويلًا  
وانظر اللسان في هدد، والقصيدة بطولها في جمهرة أشعار العرب.
- 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "زائدة".
- 5 يقال: ألقى عليه عبالته، أي: ثقله.
- 6 حمار الغيظ: شدته.
- 7 كذا في ش، ب. وفي أ: "حاجة رحاج"
- 8 كذا في أ، فيما يظهر. وفي ش، ب: "مشدة".
- 9 كذا في ش، ب. وفي أ: "قياس".

(97/2)

---

لفظهما واختلف معناهما، ولذلك لم تصرف الثاني لما ذكرنا وصرفت الأول، لأنه ليست ألفه للتكسير، إنما هي كآلف دجاجة وسمامة<sup>1</sup>، وحمامة.

ومن ذلك أن توقع في قافية اسمًا لا ينصرف منصوبًا في لغة من نون القافية في الإنشاد، نحو قوله 2:

أقلّ اللوم عاذل والعتابن  
فتقول في القافية: رأيت سعادًا، فأنت في هذه النون مخير: إن شئت اعتقدت أنها نون الصرف، وأنتك صرفت الاسم ضرورة أو على لغة<sup>3</sup> من صرف جميع ما لا ينصرف، كقول الله تعالى: {سَلَسِلْ وَأَعْلَلًا وَسَلْعِيرًا} 4، وإن شئت جعلت هذه النون في سعادًا نون الإنشاد كقوله:

داينت أروى والديون تقضن ... فمطلت بعضًا وأدت بعضن<sup>5</sup>  
وكذلك أيضًا تكون النون التي في قوله: وأدت بعضن، هي اللاحقة للإنشاد، كقوله 6:  
يا أبتا علك أو عساكن

---

1 من معانيه: شخص الرجل وما شخص من الديار الخراب.

2 أي: جرير، وهو مطلع قصيدته المشهورة في هجاء الراعي النميري. وتماه:

وقولي غن أصبت لقد أصابن

3 هذه لغة حكاها ثعلب على ما في الأثموني، والتصريح في أواخر باب ما لا ينصرف.

وحكاها الأخفش على ما في 1/ 37، وقال: "وكان هذه لغة الشعراء؛ لأنهم قد

اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام، وانظر البحر لأبي حيان

294 / 8.

4 آية 4، سورة الإنسان.

5 ورد هذا الرجز في الكتاب 2/ 200. وقوله: "تقضن" كتب في أيجانبه: "ضا"، وكذا

قوله: "بعضن" كتب فيها أيضاً: "ضا"، دلالة على أن الأصل: تقضي، وبعضاً.

6 أي: رؤية، وقيل العجاج. وانظر الكتاب 1/ 388، 2/ 299. وفي الخزانة 2/

334: "والأكثر على أن هذا الرجز لرؤية بن العجاج لا الجعاج".

(98/2)

ولكن إنما يفعل ذلك في لغة 1 من وقف على المنصوب بلا ألف كقول الأعشى:

وآخذ من كل حي عصم 2

وكما روينا عن قطرب من قول آخر 3:

شئز جنبي كأني مهذا ... جعل القين على الدف إبراهيم 4

وعليه قال أهل هذه 5 اللغة في الوقف: رأيت فرح 6. ولم يحك سيبويه هذه اللغة، لكن

حكاها الجماعة: أبو الحسن، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين، فعلى هذه اللغة

يكون قوله:

فمطلت بعضاً، وأدت بعض 7

1 تعرف هذه اللغة في كتب النحو بلغة ربيعة.

2 صدره: إلى المرء قيس أطيل السرى.

وانظر المصباح المنير 29. والبيت هو العشرون من قصيدته التي أولها:

أتهمجو غانية أم تسلم ... أم الحبل وراء بها منجذم

والعصم جمع العصمة وهي السبب، والحبل أي: العهد، وقد فسرها بذلك ابن هشام

صاحب السيرة في ص 2/ 224 على هامش الروض، وقد يعبر عنها بالهذوفة وهي



الخفارة. وانظر اللسان في بذرق.

3 هو عدي بن زيد كما في اللسان في هداً، وكما في شعراء النصرانية 1/ 450-453.

4 قبل هذا البيت كما في شعراء النصرانية:

وكأن الليل فيه مثله ... ولقدماً طنَّ بالليل القصر

لم أغمض طوله حتى انقضى ... أتمنى لو أرى الصبح حسر

شئز: قلق، يقال: شئز الرجل إذا قلق من همٍّ أو مرض، ومهدأ من أهدأ الصبي إذا علله

لينام، والدف الجنب. يقول: إن الهموم غشينه فهو قلق كأنه صبي يتعاصى على النوم

فهو يملل لينام، وكأنما كوى القين -وهو الحداد- جنبه بالإبر المحماة.

5 كذا في ش، ب، ج. وسقط هذا في أ.

6 كذا بالحاء المهملة في أ. وفي ش، ب، ج: "فرج".

7 كتب في أفوق الضاد: "منا".

(99/2)

---

إنما نونه نون الإنشاد لا نون الصرف، ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على

حرف الإعراب ساكناً فيقول: رأيت زيداً كالمرفوع والمجرور، هذا هو الظاهر من الأمر.

فإن قلت: فهل تجيز 1 أن يكون قوله: وأدت بعضاً، تنوينه تنوين الصرف لا تنوين

الإنشاد، إلا أنه على إجراء الوقف مجرى الوصل كقوله:

بل جو زتيها كظهر الحجفت 2

فإن هذا وإن كان ضرباً من ضروب المطالبة فإنه يبعد، وذلك أنه لم يمر بنا عن أحد من

العرب أنه يقف في غير الإنشاد على تنوين الصرف، فيقول في غير قافية الشعر: رأيت

جعفرن، ولا كلمت سعيدن، فيقف بالنون. فإذا لم يحجى مثله قبح حمله عليه. فوجب

حمل قوله: وأدت بعضن على أنه تنوين الإنشاد على ما تقدّم من قوله 3:

ولا تبقي خمر الأندرين

وأقلّي اللوم عاذل والعتابن

وما هاج أحزاناً وشجواً قد شجن 4

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "يجوز".

2 انظر ص 305 من الجزء الأول.

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "قول عمرو بن كلثوم". وهو الشطر الأخير من مطلع معلقته المشهورة.

4 مطلع أرجوزة للعجاج، عجزه:

من طلل كالأحمر أتهجن

(100/2)

ولم نحضرنا هذه المسألة في وقت عملنا الكتاب "المغرب" 1 في تفسير قوافي أبي الحسن، فنودعها إياه فلتلحق هذه المسألة به بإذن الله. فإذا مرَّ بك في الحروف ما هذه سبيله فأضفه إليه.

ومن ذلك الحركات.

هذه الحال موجودة في الحركات وجدانها في الحروف، وذلك كامرأة سميتها بحيث، وقبل، وبعد، فإنك قائل في رفعه: هذه حيث، وجاءني قبل، وعندي بعد. فالضمة الآن إعراب، وقد كانت في هذه الأسماء قبل التسمية بها بناء. وكذلك لو سميتها بأين وكيف، فقلت: رأيت أين، وكلمت كيف، لكانت هذه الفتحة إعراباً بعد ما كانت قبل التسمية في أين وكيف بناء. وكذلك لو سميت رجلاً بأمس وجير، لقلت: مررت بأمس وجير، فكانت هذه الكسرة إعراباً بعد ما كانت قبل التسمية بناء. وهذا 2 واضح. فإن سميته بهؤلاء فقلت "في الجر" 3: مررت بهؤلاء، كانت 4 كسرة الهمزة بعد التسمية به هي "الكسرة قبل" 5 التسمية به 6. وخالف "هؤلاء" باب أمس وجير، وذلك أن "هؤلاء" مما يجب بناؤه وحكايته بعد التسمية به 7 على ما كان من قبل التسمية؛ ألا ترى أنه اسم ضم إليه حرف،

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "المغرب"، وانظر ص 68 من تصدير هذا الكتاب.

2 قد يقول قائل في أمس وجير: أنهما قبل التسمية غير منونين، وبعد التسمية منونان، وهاتان حالتان متعاديتان لا تشبهان.

3 كذا في أ، ب. وفي ش: "بالجر".

4 كذا في ب، ش. وفي أ: "لكانت". واللام غير سائغة هنا مع جواب "إن"، وقد وقعت في ج وهي سائغة هناك، فإن فيها: "فلو سميته".

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "كسرة قبل".

6 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

7 ثبت في أ، وسقط في ش، ب، وانظر في التسمية بمؤلاء، ولعل الكتاب 2 / 67.

(101/2)

فأشبه الجملة، كرجل سميته بلعل، فإنك تحكي الاسم؛ لأنه حرف ضم إليه حرف، وهو "عَلَّ" ضمت إليه اللام، كما أنك لو سميته بأنت لحكيته أيضًا، فقلت: رأيت أنت ولعل، فكانت الفتحة في التاء بعد التسمية به هي التي كانت فيه قبلها، لكنك إن سميته بأولاء أعربته فقلت: هذا أولاء، ورأيت أولاء ومررت بأولاء، فكانت الكسرة لأن فيه إعرابًا لا غير؛ لأن أولاء اسم مفرد مثاله 1 فعال كغراب وعقاب.

ومن الحركات في هذا الباب أن ترخم اسم رجل يسمى 2 منصورًا، فتقول على لغة من قال يا حار: يا منص، ومن قال يا حار قال كذلك أيضًا بضم الصاد في الموضعين جميعًا. أما على يا حار فلأنك حذف الواو وأقررت الضمة بحالها، كما أنك لما حذف التاء أقررت الكسرة بحالها. وأما على يا حار فلأنك حذف الواو والضمة قبلها كما في يا حار حذف التاء والكسرة قبلها، ثم اجتلبت 3 ضمة النداء فقلت: يا مَنْص. فاللفظان كما ترى واحد، والمعنيان مختلفان.

وكذلك إن سميته بيرثن، وثرتم 4، ويعقوب 5، ويربوع، ويعسوت. ومثل ذلك قول العرب في جمع القُلُك: القُلُك، كسروا فُعَلًا على فُعَلٍ، من حيث كانت فُعَل تعاقب فَعَلًا على المعنى الواحد، نحو: الشُّغْل والشَّغْل، والبُخْل والبَخْل، والعُجْم والعَجْم، والعُرب والعَرَب. وفَعَلٌ مما يكسر على فُعَل كَأَسَدٍ،

1 كذا في أ، وفي سائر الأصول: "مثال".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "سمي".

3 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "أعقت".

4 هو ما فضل من الطعام في الإناء.

5 يريد به ذكر الحجل، وهو عربي، فأما يعقوب أبو يوسف -عليهما السلام- فهو أعجمي، وهو علم البتة؛ والحكم فيما من جهة الترخيم واحد.

(102/2)

وأَسَد، وَوُثْنٍ وَوُثْن. حكى صاحب 1 الكتاب "إن تدعون من دونه إلا أننا" وذكر أنها قراءة. وكما 2 كسروا فَعَلًا على فُعْل، وكانت فُعْل وفَعْل أختين معتقتين على "المعنى" 3 الواحد كعَجِم وعَجَم، وبابه، جاز أيضًا أن يكسر فُعْل على فُعْل، كما ذهب إليه صاحب 4 الكتاب في الفُلْكِ؛ إذ كسر على الفُلْكِ، ألا ترى أن قوله عز اسمه: {فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ} 5 يدل على أنه واحد، وقوله تعالى: {حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ} 6 فهذا يدل على الجمعية. فالْفُلْكِ إِذَا في الواحد بمنزلة الْقُفْلِ، والخُرْج والْفُلْكِ في الجميع بمنزلة الْحُمْرِ وَالصُّفْرِ.

فقد ترى اتفاق الضمّتين لفظًا واختلافهما تقديرًا ومعنى. وإذا كان كذلك فكسرة الفاء في هجان ودلاص في الواحد ككسرة الفاء في كَنَازٍ وَضَنَاجٍ، وكسرة الفاء في هجان ودلاص في الجمع 7 ككسرة الفاء في كِرَامٍ وَلَنَامٍ.

ومن ذلك قولهم: قَنَوْ وقَنَوَانٌ، وَصَنَوْ وَصَنَوَانٌ، وَخَشَفَ وَخَشَفَانٌ، وَرَنَدَ 8 وَرَنَدَانٌ، ونحو ذلك مما 9 كسر فيه فِعْلٌ على فِعْلَانٍ؛ كما كسروا فَعَلًا على فِعْلَانٍ. وذلك أن فِعْلًا وفَعْلًا قد اعتقبا على المعنى الواحد نحو: بَدَلٌ وَبَدَلٌ، وَشَبَّهٌ وَشَبَّهٌ، وَمَثَلٌ وَمَثَلٌ. فكما كسروا فَعَلًا على فِعْلَانٍ كَشَبَّتْ 10 وَشَبَّتَانِ، وَخَرَبَ 11 وَخَرَبَانِ، ومن المعتل تاج وتيجان، وقاع وقيعان، كذلك كسروا أيضًا فِعْلًا على فِعْلَانٍ فقالوا: قَنَوْ وقَنَوَانٌ، وَصَنَوْ وَصَنَوَانٌ.

1 الذي في الكتاب 2 / 177: "وذلك نحو: أَسَدٌ وَأَسَدٌ، وَوُثْنٌ وَوُثْنٌ، بلغنا أنها قراءة، وقراءة أثن ذكرها أبو حبان ولم يعزها، وأثن عليها ميدلة من وثن، وانظر البحر 3 / 352 عند قوله تعالى في سورة النساء الآية: 117: {إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا} .

2 كذا في أ. وسقط حرف العطف في ش، ب.

3 كذا في ج. وسقط في أ، ب، ش.

4 انظر الكتاب 2 / 181.

5 آية 119 سورة الشعراء، آية 41 سورة يس.

6 آية 22 سورة يونس.

7 كذا في ش، ب. وفي أ "الجميع". وانظر في هجان ودلاص الكتاب 2 / 209.

8 هو ما لان من الأغصان.

9 كذا في أ. وفي ش، ب: "فيما".

10 هو دويبة كثيرة الأرجل.

11 هو ذكر الحبارى.

(103/2)

ومن وجه آخر أنهم رأوا فِعْلاً وفُعْلاً قد اعتقبا على المعنى الواحد نحو: العِلُّو والعُلُّو،  
والسِفْل والسُفْل، والرِجْز والرُّجْز، فكما كسروا فُعْلاً على فِعْلان ككُوزٍ وكِيزان، وحوث  
وحيتان، كذلك كسروا أيضاً فِعْلاً على فِعْلان نحو: صنو وصنوان، وحسل<sup>1</sup> وحسلان،  
وخشف وخشفان. فكما أن كسرة فاء شِبْثان وبرقان غير فتحة فاء شَبْث وبرَقْ لفظاً،  
فكذلك كسرة فاء صنو غير كسرة فاء صِنوان تقديرًا. وكما<sup>3</sup> أن كسرة فاء حيتان  
وكيزان غير ضمة فاء كُوزٍ وحوث لفظاً، فكذلك أيضاً كسرة فاء صِنوان غير كسرة فاء  
صِنُو تقديرًا. وسنذكر في كتابنا هذا "باب حمل" 4 المختلف فيه على المتفق عليه بإذن  
الله. وعلى هذا فكسرة فاء هجان ودلاص لفظاً غير كسرة فاء هجان ودلاص تقديرًا،  
كما أن كسرة فاء كرام ولنام غير فتحة فاء كريم ولثيم لفظاً. وعلى هذا استمرار ما هذه  
سبيله فاعرفه.

وأما السكون في هذه الطريقة فهو كسكون نون صِنُو وقِنُو، فينبغي أن يكون في الواحد  
غير سكون نون صِنوان وقِنوان؛ لأن هذا شيء أحدثته الجمعية، وإن كان بلفظ ما كان  
في الواحد، ألا ترى أن سكون عين شِبْثان وبرقان غير فتحة<sup>5</sup> عين شَبْث وبرَقْ، فكما  
أن هذين مختلفان لفظاً، فكذلك ذانك السكونان<sup>4</sup> هما مختلفان تقديرًا.  
ونظير فِعْل وفِعْلان في هذا الموضع فُعْل وفُعْلان في قولهم: قُوم<sup>6</sup> وقُومان، وخُوط<sup>7</sup>  
وخُوطان. فواجب إذاً أن تكون الضمة والسكون في قُوم غير الضمة والسكون في  
قُومان، وكذلك خُوط وخُوطان. ومثله أن سكون عين بُطْنان وظُهران

1 هو ولد الضب.

2 هو الحمل، وهو الصغير من ولد الضأن.

3 كذلك في م وفي غيرها: "فكما".

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "باباً من".

5 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

6 فسر بالزرع، والحنطة، وفسر بغير ذلك من الحبوب.

7 هو العصن الناعم.

(104/2)

غير سكون عين بطن وظهر، الباب واحد1 غير مختلف. وكذلك كسرة اللام من دهلير ينبغي أن تكون غير كسرتها في دهلير؛ لأن هذه كسرة ما يأتي بعد ألف التكسير "وإن لم يكن في الواحد مكسوراً"2؛ "نحو: مفتاح"3 ومفاتيح، وجرموق4 وجراميق. وعلى هذا أيضاً يجب أن تكون5 ضمة فاء رباب غير6 ضمة فاء ربي؛ لأن رباباً كعراق وظوار وتوأم، فكما أن أوائل كلٍ منهن على غير "أول"7، واحده الذي هو عرق8، وظئر9، وتوأم لفظاً، فكذلك فليكن أول ربي ورباب تقديرًا.

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "الواحد".

2 سقط ما بين القوسين في ش، ب. وثبت في أ.

3 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "كمفتاح".

4 هو ما يلبس فوق الخف.

5 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

6 الربي: الشاة الحديثة النتاج. والرباب جمعها.

7 ثبت في الأصول ما عدا أ.

8 هو العظم أكل لحمه.

9 هو المرضعة لولد غيرها.

(105/2)

باب في اتفاق المصاير؛ على 1 اختلاف المصادر:

من ذلك اسم الفاعل والمفعول في "افتعل" مما عينه معتلة، أو ما فيه تضعيف. فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظاً، غير أنهما مختلفان تقديرًا، ألا ترى أن أصل الفاعل "مختير" بكسر العين، وأصل المفعول "مختير" بفتحها. وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد إذا قاده

صاحبه الصاحب مقتاد له.

وأما المدغم فنحو قولك: أنا معتد لك بكذا وكذا، وهذا أمر معتد به. فأصل الفاعل "معتد" كمقتطع وأصل المفعول "معتد" كمقتطع. ومثله هذا

1 كذا في ش، ب. وفي أ، ج "عن".

(105/2)

فرس مستن لنشاطه، وهذا مكان مستن فيه، إذا استلت 1 فيه 2 الخيل، ومنه قولهم:

"استنت الفصل حتى القرعى" 3.

وكذلك افعلاً وافعالاً من المضاعف أيضاً؛ نحو: هذا بسر محمرّ ومحمارّ، وهذا وقت محمر فيه ومحمار فيه. فأصل الفاعل محمرر ومحمارر مكسور العين، وأصل المفعول محمرر ومحارر فيه مفتوحها.

وليس كذلك اسم الفاعل والمفعول في افعلاً وأفعال "إذا ضعف فيه حرفا علة" 4، بل ينفصل فيه اسم الفاعل من اسم المفعول عندنا، وذلك قولك: هذا رجل مُرَعَوٍ وأمر مُرَعَوٍ إليه، وهذا رجل مُغَزَاوٍ وهذا وقت مُغَزَاوٍ فيه 5؛ لكنه على مذهب الكوفيين لا فرق بينهما؛ لأنهم يدغمون هذا النحو من مضاعف المعتل، ويجرونه مجرى الصحيح، فيقولون: اغزوا يغزوا، واغزو يغزو. واستشهد أبو الحسن على فساد مذهبهم بقول العرب: أرعوى. قال: ولم يقولوا: أرعو. ومثله من كلامهم قول يزيد بن الحكم - أنشدني أبو علي وقرأته في القصيدة عليه:

تبدّل خليلاً بي كشكلك شكله ... فإني خليلاً صالحاً بك مُقْتَوِي 6

فهذا عندنا مُفْعِلٌ من القنوّ، وهو المراعاة والخدمة كقوله:

إني امرؤ من بني خزيمه لا ... أحسن قتلوا الملوك والحفدا 7

1 يقال: استن الفرس في المضمار إذا جرى في نشاطه على سنته في جهة واحدة.

2 كذا في أ، ج. وسقط في ش، ب.

3 أي: جرت الفصل مرحاً حتى القرعى منهما، وهي تنزو تشبهاً بالصباح. وهذا مثل بضرب للرجل يدخل نفسه في قوم ليس مهم.

4 كذا في أوفي ش: "وافتعل مما ضعف فيه حرف علة"، وفي ب: وافتعل مما ضعف فيه

حرفا علة".

5 كذا في ش، ب. وفي أ "إليه".

6 انتصب خليلاً بمقنوى على تضمينه معنى متخذ، ربك أي: بذلك.

7 "خزيمة" كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "سليمة"، وما أثبت موافق لما في اللسان في قنو. "الحفدا" كذا في أصول الخصائص. وفي اللسان في قنو: الحبا. والحقده أصله الحفد أصله الحفد فحرك، وهو الخدمة.

(106/2)

وفيها 1 أيضاً: مُدَحْوِي، وفيها أيضاً مُحَجَّوِي:

فهذا كله مُفْعَل كما تراه غير مدغم.

وانفعل في المضاعف كافتعل، نحو قولك: هذا أمر منحل، ومكان منحل فيه، ويوم

منحل فيه، أي: تنحل 2 فيهما الأمور. فهذا طرف 3 من هذا النحو.

ومن ذلك قولك في تخفيف "فُعَل" من جئت على قول الخليل وأبي الحسن تقول في

القولين جميعاً: جي، غير أن هذين الفرعين المتفقين التقيا عن أصلين مختلفين.

وذلك أن الخليل يقول في "فُعَل" من جئت: جيء كقوله فيه من بَعَثَ بَيْعٌ. وأصل الفاء

عنده الضم، لكنه كسرهما لئلا تنقلب الياء واوًا، فيلزمه أن يقول: بُوع. ويستدل على

ذلك بقول العرب في جمع أبيض وبيضاء: بيض. وكذلك "عين" تكسير أعين وعَيْناء،

و"شيم" في أشيم 4 وشيماء.

وأبو الحسن يخالفه فيقر الضمة في الفاء فيبدل لها العين واوًا فيقول: بُوع وجُوء. فإذا 5

خففا جميعاً صاراً إلى جُي لا غير. فأما الخليل فيقول: إذا تحركت العين بحركة الهمزة

الملقاة عليها فقويت رددت ضمة الفاء لأغني 6 على العين القلب فأقول: جي، وأما أبو

الحسن فيقول: إنما كنت قلت: جُوء فقلبت العين واوًا لمكان الضمة

1 أي: في قصيدة يزيد بن الحكم مدحو ومحجو. وهما في قوله:

أفحشاً وخباً واختناء عن الندى ... كأنك أفعى كدية فرَّ محجوي

فيدحو بك الداحي إلى كل سوء ... فياشر من يدحو بأطيش مدحوي

الاختناء: التقبض، والكدية، الأرض الغليظة الصلبة، ومحجو: منطو، ومدحو: مرَّ بي

وكانه مطاوع دحاء وكأنه يقال دحوت الشيء. فادحوى. وانظر الأمل 1/ 68 والخزانة



1/ 496، وأما ابن الشجري 1/ 176.

2 كذا في أ، ب. وفي ش "منحل".

3 كذا في أ. وفي ش: "طور".

4 هو الذي به شامة، وهي لون يخالف لون سائر البدن.

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "وإذا".

6 كذا في ب. وفي ش: "الأمني"، وهو في أ "لأبني" وكل ذلك تحريف.

(107/2)

قبلها وسكونها، فإذا قويت 1 بالحركة الملقاة عليها تحصنت فحمت نفسها من القلب، فأقول: جي. أفلا ترى إلى ما ارتقى إليه الفرعان من الوفاق بعد ما كان عليه الأصلان من الخلاف. وهذا ظاهر.

ومن ذلك قولك في الإضافة إلى مائة في قول سيبويه ويونس جميعاً فيمن ردّ اللام: مئوي كمعوي، فتوافى اللفظان على أصلين مختلفين. ووجه ذلك أن مائة أصلها عند الجماعة مِئْية ساكنة العين، فلما حذفت اللام تخفيفاً جاورت العين تاء التانيث فانفتحت على العادة، والعرف في ذلك فقيل: مئة. فإذا رددت اللام فمذهب سيبويه أن يقرّر 2 العين بحالها متحركة، وقد كانت قبل الرد مفتوحة فتقلب لها اللام ألفاً فيصير تقديرها 3: مئاً كمعوى 4، فإذا أضفت إليها أبدلت الألف واوا فقلت: مئوي كثوي. وأما مذهب يونس فإنه كان إذا نسب إلى فعلة أو فعلة مما لامه ياء أجراه مجرى ما أصله فعلة، ألا تراه كيف كان يقول في الإضافة إلى ظبية: ظبوي، ويحتج بقول العرب في النسب إلى بطية 5: بطوي، وإلى زنية: زنوي، فقياس هذا أن تجري مائة - وإن كانت فعلة - مجرى فعلة فتقول فيها: مئوي. فيتفق اللفظان من أصلين مختلفين.

ومن ذلك أن تبني من قلت ونحوه فعلاً، فتسكن عينه استئقلاً للضمة فيها فتقول: "قُول" كما يقول أهل الحجاز في تكسير عَوَان ونَوَار: عُون ونُور، فيسكنون، وإن كانوا يقولون: رُسُل وكُتُب بالتحريك. فهذا حديث فُعْل من باب قلت. وكذلك فُعْل منه أيضاً قُول فيتفق فُعْل وفُعْل، فيخرجان 6 على لفظ متفق عن أول مختلف. وكذلك فِعْل من باب بعت، وفُعْل في قول الخليل وسيبويه: تقول 7 فيهما جميعاً 8

1 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

2 كذا في ش، أ. وفي ب "تقر".

3 كذا في أ، وسقط في ش، ب. وفيها: "فتصير".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "كثني" وفي ج "كمنى".

5 ذكرها سيوه ولم تفسره. وانظر الكتاب 2 / 75.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "عن".

7 كذا في ش، ب. وفي أ: "يقول".

8 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

(108/2)

بيع. وسألت أبا علي -رحمه الله- فقلت: لو أردنا فُعَلَات مما عينه ياء لا نريد بها أن تكون جارية على فِعْلة كتيبة وتينات<sup>1</sup>؟ فقال: أقول على هذا الشرط: تونات، وأجراها لبعدها عن الطرف تُجْرى واو غُوْطَط<sup>2</sup>.

ومن ذلك أن تبنى من غَزَوْتَ مثل إصْبُع بضم الباء فتقول: إغز. وكذلك إن أردت مثل إصبع، قلت أيضاً: إغز. فيستوي لفظ إفْعُل ولفظ إفْعَل. وذلك أنك تبدل من الضمة قبل الواو كسرة فتقلبها ياء، فيستوي حينئذ لفظها ولفظ إفْعَل. وإصْبُع، وإن كانت مستكثرة لخروجك من كسر إلى ضم بناء لازماً، محكية؛ تروى عن متقدمي<sup>3</sup> أصحابنا. وما يخرج إلى لفظ واحد عن أصلين مختلفين كثير، لكن هذا مذهبه وطريقه فاعرفه وقسه.

ومن ذلك قولك في جمع تعزية وتعزوة<sup>4</sup> جميعاً: تَعَاَزٍ "وكذلك اللفظ بمصدر تعازينا أي: عَزَى بعضنا بعضاً: تعاز" 5 يا فتى. فهذه تفاعل كتضارب وتحاسد، وأصلها تعازؤ ثم تعازى ثم تعاز. فأما<sup>6</sup> "تعازٍ" في الجمع فأصل عينها الكسر كتنافل وتناصب، جمع تنفل<sup>7</sup> وتنضب<sup>8</sup>. ونظائره كثيرة.

1 جواب لو محذوف، أي: فماذا يقال؟

2 العوطط: ألا تلقح الناقة فتسمن لذلك، وهو اسم في معنى المصدر لقولم: عاطت الناقة تعيط. يريد أن الواو في عوطط مبدلة من الياء، ولم يقل: هييط كما قيل بيض؛ لبعدها الباء عن الطرق فلم تشبه بيضاً وإنما أشبهت موقناً. الكتاب 2 / 377. وكذلك ما نحت فيه، وهو فعلات من التين على ألا يكون هذا جمعاً جارياً على واحد بل يكون

بناء مرتجلاً.

3 انظر ص 70 في الجزء الأول من هذا الكتاب.

4 هي اسم للعزاء: كما حكاها المصنف عن أبي زيد. والواو هنا مبدلة من الياء لمكان الضمة قبلها؛ كما قالوا: الفتوة. وانظر اللسان "عزا".

5 ثبت ما بين القوسين في أ، وسقط في ش، ب.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "وأما".

7 هو ولد الثعلب.

8 هو شجر بنبت بالجاز.

(109/2)

باب في ترافع 1 الأحكام:

هذا موضع من العربية لطيف لم أر لأحد من أصحابنا فيه رسمًا، ولا نقلوا إلينا فيه 2 ذكرا.

من ذلك مذهب العرب في تكسير ما كان من "فعل" على "أفعال" نحو: عَلِمَ وأعلام، وقديم وأقدام، ورَسَنَ وأرسان، وَقَدَنَ وأفدان. قال سيبويه: فإن كان على "فَعْلَة" كسروه على "أَفْعَلٍ" نحو أَكْمَةٍ وآكُم. ولأجل ذلك "ما حمل" 3 أُمَّة على أنها "فَعْلَة" لقولهم في تكسيرها: آم، إلى هنا 4 انتهى 5 كلامه إلا أنه أرسله ولم يعلله.

والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء نحو قولهم: رمث 6 رمثًا، وحبط 7 حبطًا، وحيج 8 حيجًا.

1 يريد أنه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد بحكم في اللغة، تكون عليه الكلمة؛ فيكون ذلك داعيًا إلى إلغاء تأثيرها، فكان هذا، رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله. فمن ثم صاغ ابن جني لهذا الأصل "ترافع الأحكام"، ويقرب من هذا أقوال الأصوليين وأرباب الاستدلال: إن الأمرين إذا تعارضا تساقطا، وقد عرض لهذا الأصل المؤلف في المحتسب عند قوله تعالى في سورة آل عمران: {أَمَنَةً نُّعَاسًا} [آية: 22]، فقال: {أَمَنَةً} -بفتح الميم- أشبه بمعاية الأمن. ونظير ذلك قولهم: الحبط والحيج والرمث، كل ذلك في أدواء الأبل. فلما أسكنوا العين جاءوا بالهاء فقالوا: مغل مغلة، وحقل حقله، وقد أفردنا بابًا في كتابنا الخصائص لنحو هذا وهو: "باب ترافع

الأحكام" وفي نسخة المحتسب المحفوظة في دار الكتب: "تدافع" وظاهر أنه تحريف.

2 كذا في ش، ب. وفي أ "له".

3 كذا في أ. وفي ب "ما يمل سيبويه". وفي ش "مما يحمل سيبويه".

4 كذا في أ، وفي ش، ب "هذا".

5 انظر الكتاب 191 / 2.

6 يقال: رمث البعير إذا اشتكى من أكل الرمث. وهو مرعى للإبل من الحمض.

7 أي: أصابه الحبط. وهو وجع بطن البعير من كالأ يستوبله.

8 أي: أصابه الحبحج، وهو انتفاخ بطن البعير من أكل السرفج.

(110/2)

فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين؛ فقالوا: حَقَل 1 حَقْلَة، ومَغَل مَغْلَة 2. فقد ترى إلى معاقبة حركة العين تاء التانيث. ومن ذلك قولهم: جَفَنَة وجَفَنَات، وقَصَّعَة وقَصَّعَات، لما حذفوا التاء حركوا العين.

فلما تعاقبت التاء وحركة العين 3 جريا 4 لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في "فَعْلَة" ترافعا أحكامهما فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء. قال الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فَعَل، "فَعَل" باب تكسيره "أَفْعَل".

وهذا حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ لطيف المضطرب. فتأمله فإنه مُجَدِّ عليك مُقَوِّ لنظرك.

ومن "فَعْلَة" و"أَفْعَل" رَقَبَة وأَرْقُب، وناقَة وأَيْتُق.

ومن ذلك أننا قد رأينا تاء التانيث تعاقب ياء المد، وذلك نحو: فرازين 5 وفرازنة،

وحجاجيح 6 وججاجحة، وزناديق وزنادقة. فلما نسبوا إلى نحو حنيقة وبجيلة تصوروا

ذلك الحديث أيضاً، فترافعت التاء والياء أحكامهما 7، فصارت حنيقة وبجيلة إلى أنهما

كأنهما حَنَف وبَجَل، فجريا لذلك مجرى شَقِر 8 ومَر فكما تقول

1 الحلقة: من أدواء الإبل، يعنيها من أكل التراب مع البقل.

2 المغلة: أيضاً داء في الحيوان من أكل البقل مع التراب.

3 كذا في أ. وفي ش، ب "الإعراب".

4 كذا في الأصول. والمناسب: "جرتا".

5 واحده فرزان، وهو من لعب الشطرنج. وانظر ص115 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

6 واحده جحجاح؛ وهو السيد.

7 كذا في ش، ب. وفي أ "أحكامها".

8 هو شقائق النعمان.

(111/2)

فيهما: شَقَرِيٍّ وَمَرِيٍّ، كذلك قلت أيضاً في حنيفة: حنفيٍّ، وفي بجيلة: بجليٍّ. يؤكد ذلك عندك أيضاً أنه إذا لم تكن هناك تاء كان القياس إقرار الباء كقولهم في حنيف: حنيفيٍّ، وفي سعيد: سعيديٍّ. فأما ثقفى فشاذّ عنده<sup>1</sup>، ومشبه بحنفي. فهذا طريق آخر<sup>2</sup> من الحجاج في باب حنفيٍّ وبجليٍّ، مضاف إلى ما يحتج به أصحابنا في حذف تلك الباء. ومما يدلّك على مشابهة حرف المد قبل الطرف لتاء<sup>3</sup> التأنيث قولهم: "رجل" <sup>4</sup>صَنَعَ اليد وامرأة صَنَعَ اليد، فأغنت الألف قبل الطرف معنى<sup>5</sup> التاء التي كانت تجب في صنعة، لو جاءت على حكم نظيرها نحو: حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ، وَبَطَلٌ وَبَطْلَةٌ. وهذا أيضاً حَسَنٌ في بابه. ويزيد عندك في وضوح ذلك أنهم قالوا في الإضافة إلى اليمين والشام وتقامة: يمان وشَام وتَمام، فجعلوا الألف قبل الطرف عوضاً من إحدى الباءين اللاحقتين بعدها<sup>6</sup>. وهذا يدلّك أن الشيتين إذا اكتنفا الشيء من ناحيتيه تقاربت حالاهما "وحالاه"<sup>7</sup> بهما، ولأجله وبسببه ما ذهب قوم إلى أنَّ حركة الحرف تحدث قبله، وآخرون إلى أنها تحدث بعده، وآخرون إلى أنها تحدث معه. قال أبو علي: وذلك لغموض الأمر وشدة القرب. نعم، وربما احتج بهذا<sup>8</sup> لحسن تقدم الدلالة وتأخرها هذا في موضع "وهذا في موضع"<sup>9</sup>. وذلك لإحاطتهما جميعاً بالمعنى المدلول عليه.

---

1 أي: عند سيبويه، وقيد بذلك؛ لأن من النحويين غير سيبويه من يجعل هذا قياساً؛ وهو المبرد.

2 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

3 كذا في أ. وفي ش، ب "تاء التأنيث".

4 زيادة من ب.

5 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "معنى".

- 6 أي: بعد الطرف. وقد أنث الضمير باعتباره لفظة.
- 7 كذا في أ، ج. وهو ما في عبارة اللسان في تهم، وسقط هذا في ش، ب.
- 8 يريد أنه في يمان تقدّم الألف وتأخّر إحدى الياءين، وهما دالّتان على النسب.
- 9 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

(112/2)

فمما تأخّر دليله قولهم: ضربني وضربت زيداً، ألا ترى أن 1 المفسّر للضمير المتقدم جاء من بعده. وضده زيد ضربته؛ لأن المفسّر للضمير متقدم عليه. وقريب من هذا أيضاً اتباع الثاني للأول نحو: شدّ 2 وفرّ 2، وضنّ 2، وعكسه قولك: اقتل، استضعف، ضمنت الأول للآخر.

فإن قلت: فإن في تامة ألفاً، فلم ذهبت إلى أن الألف في تمام عوض من إحدى الياءين للإضافة؟ قيل: قال الخليل في هذا: إنهم كأنهم نسبوه إلى فعل أو فعل، وكأنهم فكوا 3 صيغة تامة فأصاروها إلى تهم أو تهم، ثم أضافوا إليه فقالوا: تمام.

وإنما ميل 4 الخليل بين فعل وفعل، ولم يقطع بأحدهما؛ لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً، وهما 5 الشام واليمن. وهذا الترجيم 6 الذي أشرف عليه الخليل ظناً، قد جاء به السماع نصّاً 7؛ أنشدنا أبو علي، قال أنشد 8 أحمد بن يحيى:

أرقني الليلة برقّ بالتهم ... يا لك برقاً من يشقه لا ينم 9

- 1 كذا في أ. وفي ش، ب "إلى".
- 2 يريد فعل الأمر. وفي ضنّ لغتان. يقال: ضننت أضن من باب علمت، وهي اللغة العالية، وهي المرادة هنا. ويقال: ضننت أضن من باب ضرب.
- 3 كذا في أ. وهو يوافق ما في اللسان. وفي ش، ب "كفوا".
- 4 كذا في أ. وفي ش، ب، وعبرة اللسان: "مثل". والوجه ما أثبت، يقال: ميل بين الأمرين، أي: تردد فيهما أيهما يأخذ.
- 5 كذا في م. وفي بعض الأصول "هو".
- 6 كذا في أوفي ش، ب، ج، وعبرة اللسان في تهم: "الترخيم" والوجه ما أثبت. والترخيم مبالغة الرجم، وهو القول بالظن والحدس.
- 7 كذا في ش، ب. وهو ما في عبارة اللسان. وفي أ: "أيضاً".

8 كذا في ب. وفي أ، ش "أنشدنا"، وما أثبتته هو الصواب؛ فإن أبا علي لم يدرك أحمد بن يحيى ثعلباً؛ فقد مات ثعلب سنة 291، ومات أبو علي سنة 377.  
9 "يشقه" كذا في أ، ب. وفي ش. "يشفه" وفي ج "تشقه". وفي اللسان "يشمه"، والبيت في خزانة الأدب 1/ 147 طبعة السلفية، وفيها بعده ثلاثة أشطار عن نوادر ابن الأعرابي.

(113/2)

---

فانظر إلى قوة تصوّر الخليل إلى أن هجم به الظنّ على اليقين، فهو المعنى 1 بقوله:  
الألمعيّ الذيب يظنُّ بك الظنّ ... كأن قد رأى وقد سمعا  
وإذا كان ما قدمناه من أن العرب لا تكسر فعلة على أفعال مذهباً لها، فواجب أن يكون "أفلاء" من قوله 2:  
مثلاً يخرج النصيحة للquo ... م فلاةً من دونها أفلاء  
تكسير "فلا" الذي هو جمع فلاة لا جمعاً لفلاة؛ إذ كانت فعلة. وعلى هذا فينبغي 3  
أيضاً أن يكون قوله 4:  
كأن متنيه من النفيّ ... مواقع الطير على الصفيّ  
إنما هو تكسير صفّا الذي هو جمع صفاة؛ إذ كانت فعلة لا تكسر على فعول، إنما ذلك فعلة كبدرة وبدور ومائة 5 ومتون. أو فعّل كطلل وطلول، وأسد وأسود. وقد ترى بهذا أيضاً مشابهة فعلة لفعّل في تكسيرهما جميعاً على فعول.  
ومن ذلك قولهم في الزكام: أرضه الله، وأملاه، وأضأده. وقالوا 6: هي الضؤدة والملاة، والأرض. والصنعة في ذلك أن "فُعلاً" قد عاقبت 7 "فَعَلًا" على الموضع الواحد نحو:  
المُعْجَم والعَجَم، والعُزْب والعَرَب، والشُّغْل والشَّغْل،

---

1 يريد أنه يصح أن يعني بهذا البيت تمثلاً، وهو من قصيدة لأوس بن حجر في رثاء فضالة بن كلدة الأسدي مطلعها:

أيتها النفس أجملِي جزعاً ... إن الذي تحذرين قد وقعا  
وانظر ذيل الأمالي 34 طبعة دار الكتب المصرية.

2 أي: الحارث بن حلزة. وهو من معلقته التي مطلعها:  
آذنتنا ببيتها أسماء ... رب ثاوٍ يمل منه الثواء

3 كذا في أ. وفي ش، ب "ينبغي".

4 نسبة في اللسان في نفس إلى الأخيل، والنفي: ما تطاير من الرشاش على ظهر المائح  
شبه الماء وقد رفع على متن الساقى بذرق الطائر. وانظر اللسان في نفي، والأماي 2/  
34، وابن بري في شواهد الإيضاح 81.

5 هي من اللحم السرة وما حولها، وقيل: هي شحمة نص الصدر.

6 كذا في ش، ب. وفي أ "في".

7 انظر في هذه المعاقبة ص 102 من هذا الجزء.

(114/2)

---

والبُخْل والبَحْل. وقد عاقبتها أيضًا في التفسير على أفعال نحو: بُرِدَ وأبراد، وجُنِدَ  
وأجناد، فهذا كقلم وأقلام، وقدم وأقدام. فلما كان "فَعَلَ" من حيث ذكرنا كَفَعَلَ  
صارت الملاءة والضؤدة كأنها فَعَلَةٌ، وفَعَلَةٌ قد كسرت على أَفْعَلَ على ما قدمنا في أكمة  
وآكم، وأمة وآم. [فكما رفعت التاء في "فَعَلَةٌ" حكم الحركة في العين، ورفعت حركة  
العين حكم التاء، فصار الأمر لذلك إلى حكم "فَعَلَ" حتى قالوا: أكمة وآكم ككلب  
وأكلب، وكعب وأكعب، فكذلك جرت "فَعَلَةٌ" مجرى "فَعَلَ"، حتى عاقبت في الضؤدة  
والملاءة والأرض، فصارت الأرض كأنه أرضة، أو صار 1 الملاءة والضؤدة كأنهما ملء  
وضأد. أفلا ترى إلى الضمة كيف رفعت حكم التاء كما رفعت التاء حكم الضمة،  
وصار الأمر إلى "فَعَلَ" 2.

---

1 كذا في أ. وفي سائر النسخ "وصارت".

2 ما بين الحاصرتين هو ما في أ. وفي ش، ب هذا بترتيب آخر، وهاك إياه: "وأفعل إنما  
هو لفعل. فلذلك جرت فعلة مجرى فعل، حتى عاقبت في الضؤدة والملاءة والأرض.  
فصارت الأرض كأنه أرضة، وصارت الملاءة والضؤدة كأنهما ملء وضأد، أفلا ترى إلى  
لضمة كيف رفعت حكم التاء كما رفعت حكم الضمة، وصار الأمر إلى فعل كما رفعت  
التاء في فعلة حكم الحركة في العين، ورفعت حركة العين حكم التاء فصار الأمر لذلك  
إلى حكم فعل حتى قالوا: أكمة وآكم، ككلب وأكلب، وكعب وأكعب".

(115/2)



## باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني:

هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة. وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه.

وذلك كقولهم: "خُلِقَ الإنسان" 1 فهو "فُعِلَ" من خلقت الشيء، أي: 2 ملّسته ومنه صخرة خلقاء للملساء. ومعناه: أن خلق الإنسان هو ما قدر له ورتب عليه،

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب "هو".

2 كذا في أ. وفي ش، ب "إذا".

(115/2)

---

فكأنه أمر قد استقرّ وزال عنه الشك، ومنه قولهم في الخبر: "قد فرغ الله من الخلق والخلق". والخلقة فَعِيلَة منه.

وقد كثرت فعيلة في هذا الموضع، وهو قولهم: "الطبيعة" وهي من طبعت الشيء "أي: قرّره" 1 على أمر ثبت عليه، كما يطبع الشيء كالدرهم والدينار فتلزمه أشكاله، فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله.

ومنها "النحية" وهي فَعِيلَة من نَحَت الشيء "أي" 2 ملّسته وقرّره 3 على ما أردته منه. فالنحية كالخلقة: هذا من نَحَت، وهذا من خلقت.

ومنها "الغريزة" وهي 4 فعيلة من غرّزت، كما قيل لها طبيعة؛ لأن طبع الدرهم 5 ونحوه ضرب من وسمه، وتغريزه بالآلة التي تثبت عليه الصورة. وذلك استكراه له وغمز عليه كالطبع.

ومنها "النقبة" وهي فَعِيلَة من نَقَبَت الشيء وهو نحو من الغريزة.

ومنها "الضريبة" وذلك أن الطبع لا بد معه 6 من الضرب، لتثبيت "له" 7 الصورة المرادة.

ومنها "النخيزة" هي فَعِيلَة من نَخَزَت الشيء، أي: دققته، ومنه المنحاز: الهاوون؛ لأنه موضوع للدفع به والاعتماد على المدقوق، قال 8:

ينحزن من جانبيها وهي تنسلب 9

---

- 1 كذا في أ. وفي ج "إذا أقررتة"، وفي ش، ب: "إذا أفرزته".
- 2 كذا في ش، ب. وسقط في أ.
- 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "فدّرتة".
- 4 كذا في ش، ب وسقط حرف العطف في أ.
- 5 كذا في أوفي سائر الأصول: "الدراهم".
- 6 كذا في أ، ج وفي ش، ب "له".
- 7 زيادة في م.
- 8 أي: ذو الرمة.
- 9 هذا شطر بيت صدره:  
والعبس من ماسج أو واسج خببا  
وهو من قصيدته التي مطلعها:  
ما بال عينك منها الماء ينسكب ... كأنه من كلي مفرية سرب  
العاسج: المسرع. والعسج: ضرب من السير، وكذلك الواسج. والانسلاب: المضاه في  
السير. وانظر الديوان.

(116/2)

---

أي: تضرب الإبل حول هذه الناقة للحاق بها وهي تسبقهن وتنسلب أمامهن<sup>1</sup>.  
ومنها "السجية" هي فعيلة من سجا يسجو إذا سكن، ومنه طرف ساجٍ وليل ساجٍ،  
قال:  
يا حبذا القمرء والليل الساج ... وطرق مثل ملاء النساج<sup>2</sup>  
وقال الراعي:  
ألا اسلمي اليوم ذات الطوق والعاج ... والدل والنظر المستأنس الساجي  
وذلك أن خُلِقَ الإنسان أمر قد سكن إليه واستقر عليه، ألا تراهم يقولون في مدح  
الرجل: فلان يرجع إلى مروءة ويخلد إلى كرم ويأوي إلى سداد وثقة، فيأوي إليه هو هذا؛  
لأن المأوى خلاف "المعتمل" لأنه إنما يأوي إلى "المنزل<sup>3</sup> ونحوه" إذا أراد السكون.  
ومنها "الطريقة" من<sup>4</sup> طرقت الشيء أي: وطأته وذلته، وهذا هو معنى ضربته ونقبته<sup>5</sup>،  
وغرزته ونحته؛ لأن هذه كلها رياضات وتدريب<sup>6</sup> واعتمادات وتهذيب.

---

- 1 كذا في ش، ب. وهو يوافق ما في اللسان في نحر. وفي أ: "بنا منهن"، أي: تمضي بنا مبتعدة منهن.
- 2 نسبة في اللسان في سجا إلى الحارثي، وورد هذا في الكامل 3/ 148 غير معزو. والقمر: الليلة المنيرة بنور القمر، والملاء جمع الملاءة. وفي شرح الكامل للمرصفي: "شبه خيوط الطرق، وقد سطع نور القمر عليها بخيوط ملاءة بيضاء قد نسجت".
- 3 كذا في أ. وفي ش، ب "الحل والمنزل ونحوهما".
- 4 كذا في ج. وفي أ، م: "لأن". وفي ش، ب: "لأ" وهو خطأ في النسخ.
- 5 كذا في ش، ب. وفي أ "دفعد".
- 6 كذا في الأصول. ويريد بالاعتماد القصد والتحري، ولو كانت "اعتمالات" كانت أدنى إلى السباق.

(117/2)

---

ومنها "السجحة" وهي فَعِيلَة من سَجَح خلقه. وذلك أن الطَّبِيعَة قد فَرَّت 1 واطمأنت فسجحت وتدللت 2. وليس على الإنسان من طبعه كُفْلَة، وإنما الكلفة فيما يتعاطاه ويتجشمه، قال حسان:

دروا التخاجؤ وامشوا مشية سَجَحًا ... إن الرجال ذوو عصب وتذكير 3

وقال الأصمعي: إذا استوت أخلاق القوم قيل: هم على سرجوجة واحدة، ومرن واحد، "ومنهم من يقول: سرجوجة وهي فعيلة من هذا" 4، فسرجوجة: فعلولة، من لفظ السرج ومعناه. والتقاؤهما أن السرج إنما أريد للراكب ليعدله ويزل اعتلاله وميله. فهو من تقويم 5 الأمر. وكذلك إذا استتبوا على وتيرة واحدة، فقد تشابحت أحوالهم وزاح خلافهم، وهذا 6 أيضًا ضرب من التقرير والتقدير؛ فهو بالمعنى عائد إلى النحيطة والسجية والخليقة؛ لأن هذه كلها صفات تؤذن بالمشاهدة والمقاربة. والمرن مصدر كالحلف والكذب. والفعل منه مَرَنَ على الشيء إذا ألفه فلان له. وهو عندي من مارن الأنف لما لان منه. فهو أيضًا عائد إلى أصل الباب، ألا ترى أن الخليقة والنحيطة والطبيعة والسجية، وجميع هذه المعاني التي تقدمت تؤذن بالآلف والملاينة والإصحاب والمتابعة.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "قررت".

2 كذا في أ، وفي ش، ب: "ذلت".

3 التخاجؤ فسرهما بعضهم بأنها مشية فيها تبختر. مشية سجحا: سهلة لينة. عصب:

شدة وقوة. وهو من قصيدته التي يهجو بها بني الحارث بن كعب، وأولها:

حار بن كعب ألا أحلام تزجركم ... هنا وأنتم من الجوف الجماخير

والجماخير واحدها جمخور - بزنة عصفور - وهو الواسع الجوف الجسيم. وانظر لديوان

طبعة البرقوقي 314.

4 سقط ما بينالقوسين في أ. وثبت في ش، ب.

5 كذا في أ، ب. وفي ش: "تقديم".

6 كذا في أ، ب. وفي ش: "هي".

(118/2)

ومنها "السليقة"، وهي من قولهم: فلان يقرأ بالسليقية<sup>1</sup>، أي: بالطبيعة. وتلخيص ذلك

أنها كالتحيتة. وذلك أن السليق ما تحات من صغار الشجر، قال:

تسمع منها في السليق الأشهب ... معمعة مثل الأباء الملهب<sup>2</sup>

وذلك أنه إذا تحات لان وزالت شدته. والحت كالتحت، وهما في غاية القرب. ومنه قول

الله سبحانه: {سَلَقُواكُمْ بِالْسِّنَةِ حَدَادٍ} 3 أي: نالوا منكم. وسذا<sup>4</sup> هو نفس المعنى في

الشيء المنحوت<sup>5</sup> المحتوت؛ ألا تراهم يقولون: فلان كريم النجار والنجر، أي: الأصل.

والنجر والنحت والحت والضرب والدق والنحر والطبع والخلق والغرز والسلق، وكله

التمرين على الشيء، وتليين القوي<sup>6</sup> ليصحب وينجذب. فأعجب للطف صنع الباري

سبحانه في أن طبع الناس على هذا وأمكنهم<sup>7</sup> من ترتيبه وتنزيله وهداهم للتواضع عليه

وتقريره.

ومن ذلك قولهم للقطعة من المسك: "الصوار" 8 قال الأعشى:

إذا تقوم يضوع المسك صورة ... والعنبر الورد من أردانها شمل<sup>9</sup>

فقليل له: "صوار" 10 لأنه "فعال" من صاره يصوره إذا عطفه وثناه، قال الله سبحانه:

{فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ} 11 وإنما قيل له ذلك لأنه يجذب حاسة من

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "بالسليقة". وكلاهما وارد في اللغة.

2 "الأباء" كذا في أ. وفي سائر الأصول: "الضرام" وانظر الجمهرة 3 / 41.

- 3 آية 19، سورة الأحزاب.
- 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "فهذا".
- 5 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
- 6 كذا في ج. وفي أ: "فوي"، وفي ش، ب: "الأقوى".
- 7 كذا في أ. وف ش، ب: "مكنهم".
- 8 بكسر الصاد وضمها.
- 9 هو البيت الثالث عشر من معلقته المشهورة. والورد الذي لونه لون الورد أي:
- الأحمر، ويروي "الزنبق" في مكان "العنبر"، والأردان: الأكمام للثوب، وشمل أي عام من شملهم الأمر. وانظر المصباح المنير 43.
- 10 انظر ص 36، مقدمة هذا الكتاب.
- 11 آية: 26 سورة البقرة.

(119/2)

يشمّه إليه، وليس من خبائث الأرواح فيعرض عنه، وينحرف 1 إلى شق غيره، ألا ترى إلى قوله 2:

ولو أن ركبًا يمموك لقادهم ... نسيمك حتى يستدل بك الركب 3  
وكذا تجد 4 أيضًا معنى المسك، وذلك أنه "فعل" من أمسكت الشيء كأنه لطيب رائحته  
يمسك الحاسة عليه ولا يعدل بها صاحبها عنه. ومنه عندي قولهم للجلد: "المسك" هو  
فعل من هذا الموضع، ألا ترى أنه يمسك 5 ما تحته من جسم الإنسان وغيره من  
الحيوان. ولولا الجلد لم يتماسك ما في الجسم من اللحم والشحم والدم وبقيّة الأمشاج  
وغيرها.

فقولهم إذا: مسك يلاقي معناه معنى الصوار، وإن كانا من أصلين مختلفين، وبناءين  
متباينين: أحدهما "م س ك" والآخر "ص و ر"، كما أن الخليفة من "خ ل ق"  
والسجية من "س ج و" والطبيعة من "ط ب ع" والنحينة من "ن ح ت" والغريزة  
من "غ ر ز" والسليقة من "س ل ق" والضرية من "ض ر ب" والسجيجة من "س  
ج ح" والسرجوجة والسرجيجة من "س ر ج" والنجار من "ن ج ر" والمرن من "م ر  
ن". فالأصول مختلفة، والأمثلة متعادية 6، والمعاني مع 7 ذينك متلاقية.  
ومن ذلك قولهم: صبي وصبية، وطفل وطفلة، وغلام وجارية، وكله للين والانجذاب

وترك الشدة والاعتياص. وذلك أن صبيًا من صبوت إلى الشيء إذا

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "ينحرف".

2 البيت لأبي العتاهية. وانظر الوساطة طبع الحلبي 316.

3 "يمموك" كذا في أوفي ش، ب، ج: "أمموك"، وقوله: "بك" كذا في الأصول.  
والمناسب: "به" كما في الوساطة.

4 كذا في أ. وفي ب: "نجد".

5 انظر ص36، من مقدمة هذا الكتاب.

6 أي: متباينة من قولهم: تعادى ما بين القوم: تباعد، أو من قولهم: تعادى المكان:  
تفاوت ولم يستو.

7 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "من".

(120/2)

---

ملت إليه ولم تستعصم دونه. وكذلك الطفل: هو من لفظ طفليت الشمس للغرب، أي:

مالت إليه وانجذبت نحوه، ألا ترى إلى قول العجاج:

والشمس قد كادت تكون دنفاً<sup>1</sup>

يصف ضعفها وإكبابها<sup>2</sup>. وقد جاء به بعض<sup>3</sup> المولدين فقال:

وقد وضعت خدًا إلى الأرض أضرعا<sup>4</sup>

ومنه قيل: فلان<sup>5</sup> طفيلي؛ وذلك أنه يميل إلى الطعام، وعلى هذا قالوا له: غلام لأنه من

الغلمة وهي اللين وضعفة العصمة. وكذلك قالوا: جارية. فهي<sup>6</sup> فاعلة من جرى الماء

وغيره؛ ألا ترى أنهم يقولون: إنها غضة "بضة"<sup>7</sup> رطبة، ولذلك قالوا: قد علاها ماء

الشباب؛ قال عمر:

وهي مكنونة تحير منها ... في أديم الخدين ماء الشباب

وذلك أن الطفل والصبي والغلام والجارية ليست لهم عصمة الشيوخ ولا جسأة<sup>9</sup>

الكهول. وسألت بعض بني عقيل عن قول الحمصي<sup>10</sup>:

---

1 بعده:

أدفعها بالراح كي ترحلقا

أي: حين اصفرَّت أراد مداناتها للغروب، فكأنها مريضة دنف حينئذ. وانظر اللسان في دنت، وملحق الديوان 82.

2 أي: سقوطها من علوها، من قولهم: كبنته على وجهه فأكبَّ هو.

3 هو ابن الرومي، وانظر مختارات البارودي 4 / 75.

4 صدره: ولاحظت النوار وهي مريضة

وقبله في وصف الشمس:

إذا رنَّقت شمس الأصيل ونفضت ... على الأفق الغربي ورسا مزعزعا

وودَّعت الدنيا لتقضي نحبها ... وشول باقي عمرها فتشعشا

انظر ديوان ابن الرومي 4 / 1475 تحقيق دكتور حسين نصار "المصحح".

5 انظر ص 36 من مقدمة هذا الكتاب.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "هي".

7 زيادة في م.

8 يريد عمر بن أبي ربيعة. وانظر الأغاني طبع الدار 1 / 139.

9 هي الصلابة والخشونة.

10 هو ديك الجن. وانظر ص 49 من هذا الجزء.

(121/2)

---

لم تبل جدَّة سمرهم سمر ولم ... تسم السموم لأدمهنَّ أديما

فقال: هن بمائهن1 كما خلقنه. فإذا اشتد الغلام شيئا قيل له حرور. وهو "فعول" من

اللبن الحازر إذا اشتد للحموضة، قال العجلي 2:

وأرضوا بإحلاية وطب قد حزر

وقال 3:

نزع الحزور بالرشاء الخصد

وكأنهم زادوا الواو وشدَّدوها لتشديد 4 معنى القوة؛ كما قالوا للسيء الخلق: عذور،

فضاعفوا الواو الزائدة لذلك قال 5:

إذا نزل الأضياف كان عذورا ... على الحي حتى تستقلَّ مراجله

ومنه رجل كروّس للصلب الرأس، وسفر عطود؛ للشديد 6؛ قال:

إذا جشمن قذفا عطودا ... رمين بالطرف مداه الأبعد 7

ومثل الأول قولهم: غلام 8 رطل، وجارية رطلة للبنيها، وهو من قولهم: رطل شعره إذا أطاله فاسترخى. ومنه عندي: الرطل 9 الذي يوزن به. وذلك أن الغرض في الأوزان أن تميل أبداً إلى أن يعادلها الموزون بها. ولهذا قيل لها: مثاقيل، فهي مفاعيل من الثقل، والشيء إذا ثقل استرسل 10 وارجحن، فكان ضد الطائش الخفيف.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ "عاهن" بدون نقط الحرفين الأولين.

2 انظر الجمهرة 3/ 451.

3 أي: النابغة الذبياني في قصيدته التي مطلعها:

من آل مية رائح أو مغتد ... عجلان ذا زاد وغير مزود

4 كذا في أ، وفي ش، ب "للتشديد ومعنى قوة".

5 البيت لزئب بنت الطثرية ترثي أخاها زيد، من كلمة لها في الأمالي 2/ 85 وفيها

أبيات تنسب للعجير السلوي. فقلوه: "قال" يريد الشخص الشاعر. وانظر السمط 718.

6 كذا في أ، ج. وسقط في ش، ب.

7 يصف إبلاً. ويريد بالقذف العلاة البعيدة.

8 أي: لم يشتد عظامه أو قارب الاحتلام.

9 انظر ص 36 من مقدمة هذا الكتاب.

10 أي: مال واهتز.

(122/2)

---

فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة. وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنما هي علم 1 معنياتها. فأما كيف، ومن أين، فهو ما نحن عليه. وأحج به أن يكون عند كثير منهم نيقاً 2 لا يحتاج إليه، وفضلاً غيره أولى منه. ومن ذلك أيضاً قالوا: ناقة كما قالوا 3: جمل. وقالوا "ما بها" 4 دبيع كما قالوا: تناسل عليه الوشاء 5. والتقاء معانيهما 6 أن الناقة كانت عندهم مما يتحسنون به ويتباهون بملكه فهي فعلة من قولهم: تنوقت في الشيء إذا أحكمته وتخبرته، قال ذو الرمة:

..... تنوقت ... به حضرميات الأكف الحوائك 7

وعلى هذا قالوا: "جمل" لأن هذا "فعل" من الجمال؛ كما أن تلك "فَعْلَة" من تنوقت -



وأجود اللغتين تأتقت، قال الله سبحانه: {لَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ} 8. وقولهم: "ما بها ديبج" هو "فِعِيل" من لفظ الديباج ومعناه. وذلك أن الناس بهم العمارة وحسن الآثار، وعلى أيديهم يتم الأنس وطيب الديار. ولذلك قيل لهم: ناس لأنه في الأصل أناس، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. فهو فعال من الأنس قال 9: أناس لا يملئون المنايا ... إذا دارت رحي الحرب الزبُون

---

1 ثبت لهذا اللفظ في أوسقط في سائر الأصول. وقوله: "معنياتها" في م: "معانيها".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "نفياً" والوجه ما أثبت. والنيف: الفضل والزيادة.

3 كذا في ش، ب. وفي أ "قيل".

4 كذا في ش، ب، وسقط في أ.

5 هو في الأصل كثرة المال، أي: الإبل والنعم. ويراد به هما المال نفسه.

6 كذا في أ. أي: معنى النافذة ومعنى الجمل. وفي ب: "معانيها".

7 انظر 123 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

8 آية: 6 سورة النحل.

9 أي: أبو الغول الطهوي، وانظر الحماسة بشرح التبريزي طبعة بن 13.

(123/2)

---

وقال:

أناس عدداً علققت فيهم وليتني ... طلبت الهوى في رأس ذي زلق أشم<sup>1</sup>  
وكما اشتقوا ديبجاً من الديباج؛ كذلك اشتقوا<sup>2</sup> الوشاء من الوشي، فهو "فعال" منه.  
وذلك أن المال يشي الأرض ويحسنها. "وعلى ذلك قالوا: الغنم؛ لأنه من الغنيمة، كما قالوا لها: الخيل؛ لأنها فعل من الاختيال، وكل ذلك مستحب"<sup>3</sup>.  
أفلا ترى إلى تتالي هذه المعاني وتلاحظها وتقابلها وتناظرها؛ وهي التنوّق، والجمال، والأنس، والديباج، والوشي، والغنيمة "والاختيال. ولذلك قالوا: البقر، من بقرت بطنه أي: شققته؛ فهو إلى السعة والفسحة، وضد الضيق والضغط"<sup>4</sup>.  
فإن قلت: فإن الشاة من قولهم: رجل أشوه وامرأة شوهاء للقيحين<sup>5</sup>. وهذا ضد الأول؛ ففيه جوابان: أحدهما: أن تكون الشاة جرت<sup>6</sup> مجرى القلب لدفع العين عنها لحسنها؛ كما يقال<sup>7</sup> في استحسان الشيء: قاتله الله كقوله 8:

رمى الله في عيني بثينة بالقذى ... وفي الشنب من أنياها بالقوادح9

- 1 "أناس" كذا في أ، وفي ش، ب: "وناسا". "زلق أشم" كذا في أ. وفي ش، ب: "زاق  
الأشم" والعدا: الغرباء.... ويريد بذي الزلق الأشم جبلاً عالياً تزلق فيه القدم. يقول:  
إن هواء في قوم غرباء، وكان أيسر له وأوفق أن يكون هواء في مرتقى وعر.  
2 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
- 3 سقط ما بين القوسين في أ، وثبت في ش، ب.
- 4 سقط ما بين القوسين في أ، وثبت في ش، ب.
- 5 كذا في ش، ب وفي أ، ج: "للمقبَّحين".
- 6 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "جرى".
- 7 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "تقول".
- 8 أي: جميل.
- 9 "الشنب". كذا في الأصول، والذي في اللسان وغيره: "الغر" والشنب -ويقال  
الشمب بإبدال النون ميما- جمع أشنب، من الشنب وهو رِقَّة الأسنان وعدوبتها.  
والقوادح جمع القادح، وهو السواد يظهر في الأسنان.

(124/2)

- وهو كثير. والآخر أن يكون من باب 1 السلب؛ كأنه سلب القبح 2 منها؛ كما قيل  
للحرم: نالة 3. ولخشبة الصرار تَوْدِيَة 4؛ ولجَو السماء السكاك 5.  
ومنه تحَوَّب؛ وتَأَمَّم، أي: ترك الحوب والإثم.
- وهو باب واسع؛ وقد كتبنا منه في هذا الكتاب ما 6 ستراه بإذن الله تعالى. وأهل اللغة  
يسمعون هذا فيرونها 7 ساذجاً غُفْلاً، ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعاً ولا أصلاً.  
ومن ذلك قولهم: الفضة سميت بذلك لانفضاض أجزائها وتفرقها في تراب معدنها، كذا  
أصلها وإن كانت فيما بعد قد 9 تُصَقَّى وتهذب وتسبك. وقيل لها فضة كما قيل لها  
لجين. وذلك لأنها ما دامت في تراب معدنها فيه ملتزقة "في التراب" 10 متلجئة 11  
به 12؛ قال الشماخ:
- وما قد وردت أميم طام ... عليه الطير كالورق اللجين 13
- أي: المتلنزق 14 المتلجن؛ وينبغي أن يكونوا إنما ألزموا هذا الاسم التحقير لاستصغار

معناه ما دام في تراب معدنه، ويشهد عندك بهذا المعنى قولهم في مراسله "الذهب"

- 1 كذا في أ، وفي سائر الأصول: "أبواب".
- 2 كذا في ش، ب، وفي أ: "القيح".
- 3 الذي في اللسان أن النالة ما حول الحرم؛ ويريد ابن جني من بنائها على السلب أن من كان في النالة لم تنله اليد، وكذا نقل عنه كما في اللسان في قول.
- 4 هي خشية تشد على أطباء الناقة لئلا يرضعها الفضيل، وكأنه يريد من بنائها على السلب أن الغرض من النودية منع الودي، وهو السيلان، يقال ودى: سال، أي: أن النودية تحول دون ودي اللبن.
- 5 وجه السلب هنا أن مادة السكاك مبنها الضيق، يقال استكت مسامعه: ضاقت، والجو من السعة بحيث لا ينكره.
- 6 كذا في ش، ب. وفي أ: "و".
- 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "فيروئه".
- 8 كذا في ش. وفي أ، ب: "يحسون".
- 9 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
- 10 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
- 11 يقال: تلجّن الشيء: تلزج.
- 12 كذا في أ، وفي ش، ب: "فيه".
- 13 من قصيدته في مدح عرابة بن أوس -رضي الله عنه. وانظر الديوان. 9، والخزانة 2/ 222، واللائي وسمطه 663.
- 14 كذا في أ، وفي ش، ب: "الملترق".

(125/2)

وذلك لأنه ما دام كذلك غير مصفى فهو كالذهب<sup>1</sup>؛ لأن ما فيه من التراب كالمستهلك له أو لأنه لما قل في الدنيا فلم يوجد إلا عزيزاً صار كأنه مفقود ذاهب ألا ترى أن الشيء إذا قل قارب الانتفاء. وعلى ذلك قالت العرب: قل رجل يقول ذلك إلا زيد بالرفع لأنهم أجروه مجرى ما يقول ذاك أحد إلا زيد. وعلى<sup>2</sup> نحو من هذا قالوا: قلما يقوم زيد فكفوا<sup>3</sup> "قل" ب"ما" عن اقتضاءها الفاعل، وجاز عندهم إخلاء الفعل

من الفاعل لما دخله من مشابجة حرف النفي؛ كما بقوا المبتدأ بلا خبر في نحو هذا من قولهم: أقل امرأتين تقولان ذلك لما ضارع المبتدأ حرف النفي. أفلا ترى إلى أنسهم باستعمال القلة مقارنة 4 للانتفاء. فكذلك 5 لما قل هذا الجوهر في الدنيا أخذوا له اسمًا من الذهب الذي هو الهلاك.

ولأجل هذا أيضًا سموه "تبرًا" لأنه "فعل" من التبار. ولا يقال له "تبر" حتى يكون في تراب معدنه أو مكسور.

ولهذا قالوا للجام 6 من الفضة "العَرَب"، وهو "فَعَل" من الشيء الغريب؛ وذلك أنه ليس في العادة والعرف استعمال الآنية من الفضة، فلما استعمل ذلك في بعض الأحوال كان عزيزًا غريبًا. هذا 7 قول أبي إسحق. وإن شئت جذبتة إلى ما كنا عليه فقلت: إن هذا الجوهر غريب من بين الجواهر لنفاسته وشرفه، ألا تراه إذا أثنوا على إنسان قالوا: هو وحيد في وقته، وغريب 8 في زمانه، ومنقطع النظير، ونسيج وحده. ومنه قول الطائي الكبير:

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "كالذهب".

2 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

3 كذا في أوفي ش، ب: "وكفوا".

4 كذا في أ. وف ش، ب: "مقاربة".

5 كذا في ش، ب، وفي أ: "وكذلك".

6 يراد به قدح يسقى فيه الحمر.

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "وهذا"، وأبو إسحق هو الزجاج.

8 كذا في أ. وسقط هذا الحرف في ش، ب.

(126/2)

---

غريته العُلا على كثرة النا ... س فأضحى في الأقربين جنيبا 1

فليطُل عمره فلو مات في مَرٍّ ... ومقيمًا بها مات غريبا

وقول شاعرنا:

أبدو فيسجد من بالسوء يذكرني ... ولا أعاتبه صفحًا وإهوانا

وهكذا كنت في أهلي وفي وطني ... إن النفيس عزيز 2 حيثما كانا

ويدلك<sup>3</sup> على أنهم قد تصوّروا هذا الموضع من امتزاجه بتراب معدنه أنهم إذا صفّوه  
وهذبوه أخذوا له اسمًا من ذلك المعنى فقالوا له: الخلاص والإبريز والعقيان. فخلاص  
فَعَال من تَخَلَّص، والإبريز إِفْعِيل من برز يبرز، والعقيان فعلان من عقى الصبي يعقي،  
وهو أول ما ينجيه<sup>4</sup> عند سقوطه من بطن أمه قبل أن يأكل وهو العقي. فقليل له ذلك  
لبروزه كما قيل له البراز.

فالتأني<sup>5</sup> والتلطف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو "خاص اللغة"<sup>6</sup>  
وسرها، وطلاوتها<sup>7</sup> الرائقة وجوهرها، فأما حفظها ساذجة وقمشها<sup>8</sup> محطوبة<sup>9</sup> هرجة<sup>10</sup>  
فنعوذ بالله منه، ونرغب بما آتانا سبحانه عنه.

- 
- 1 جنبياً أي: غريباً. والبيتان من قصيدة يمدح بها أبا سعيد محمد بن يوسف النخعي. وفي  
نسخ الخصائص "الناس"، وفي الديوان "الأهل".
  - 2 كذا في نسخ الخصائص وفي الديوان "غريب".
  - 3 هذا عود للحديث عن التبر، فالأسماء الآتية للذهب.
  - 4 أي: يخرج من دبره.
  - 5 كذا في أ. وفي ش، ب: "فالتأني".
  - 6 كذا في أ. وفي ش، ب: "خاص أمر اللغة".
  - 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "طلاوتها".
  - 8 يقال: قمش الشيء: جمعه من ههنا وههنا من غير تحرّ للجهد.
  - 9 من حطب الخطب: جمعه، ومن أمثالهم: هو كحاطب ليل: لا يبالي ما أخذ. وهو  
كذلك في أ. وفي ش، ب: "مخطوطة".
  - 10 يقال هرج البعير: سدر من شدة الحر وكثرة الطلاء بالقطران، فكأنه يريد أن تكون  
ضعيفة. وفي اللغة المهرج - بكسر الهاء وسكون الراء - الضعيف.

(127/2)

---

وقال أبو علي - رحمه الله: قيل له حيي كما قيل له سحاب. تفسيره أن حياً "فعليل" من  
حياً يحبو. وكأن السحاب لثقله يحبو حبواً؛ كما قيل له سحاب وهو "فعال" من  
سحب<sup>1</sup>؛ لأنه يسحب هداياه. وقد جاء بكليهما شعر العرب؛ قالت امرأة:  
وأقبل يزحف زحف الكسير ... سياق الرعاء البطء العشارا<sup>2</sup>

وقال أوس 3:

دِنْ مسفٍ فوق الأرض هَيْدَبُهُ ... يكاد يدفعه من قام بالراح4

وقالت صبية منهم لأبيها فتجاوزت ذلك:

أناخ بذى نفر بركه ... كأن على عضديه كنافا5

وقال أبوهم 6:

وألقى بصحراء الغبيط بعاعه ... نزول اليماني ذي العياب المحمل7

---

1 كذا في ش. وفي أ، ب: "سحبت".

2 ورد هذا البيت في ستة أبيات في ديوان المعاني العسكري 2/ 5 وفيه: فأقبل، وهو في الأماي 1-177 في سبعة أبيات وانظر اللسان "حبا".

2 يريد أوس بن حجر. وينسب بعضهم هذا إلى عبيد بن الأبرص، فنسبتها لأوس ليس موضع وفاق، وهي موجودة في ديواني الشاعرين، وانظر اللآلئ وسمطه 439. 4 قبله:

يا من لبرق أبيت الليل أرقبه ... في عارض كمضي الصبح لماح  
ومسف: دان قريب. وهيدبه: ما تدلي منه كأنه خيوط.

5 "نفر" كذا في ش. وذو نفر موضع. وفي أ، ب: "فقر" وهو تحريف، وفي أسماء  
الأمكنة ذو بقر، وقد ورد هذا في اللسان "حبا": "بذي بقر". وبرك الجمل: صدره؛ شبه  
السحاب بجمل بارك إذ تلبث بهذا الموضع.

6 كذا في أ. وسقط هذا في ش، ب. وأبوهم، أي: أبو الشعراء الوصافين السحاب  
وسابقهم والمبرز فيهم، هو امرؤ القيس في المعلقة.

7 صحراء الغبيط موضع، والبقاع السحاب المنقل بالماء. ويريد باليماني المحمل جملاً  
عليه بضائع من اليمن، إذا نزل بين القوم أقام حتى يباع ما جاء به، ويروى المحمل -  
بكسر الميم- وصفاً لليماني بمعنى التاجر الذي جاء ببضاعة من اليمن.

(128/2)

---

قال: ومن ذلك قولهم في أسماء الحاجة: الحاجة والحوجاء واللوجاء، والإرب والإربة  
والمأربة، واللابة -والتلاوة بقية الحاجة، والتلية أيضاً- والأشكلة والشهلاء، قال  
"الشاعر" 1:

لم أقض حين ارتحلوا شهلائي ... من الكعاب الطفلة الغيداء  
وأنت تجد مع ذلك 3 من اختلاف أصولها ومبانيها جميعها 4 "راجعا" 5 إلى موضع واحد،  
ومخطوفاً 6 بمعنى لا يختلف، وهو الإقامة على الشيء والتشبه به. وذلك أن صاحب  
الحاجة كلف بما ملازم للفكر فيها ومقيم على تنجزها واستحاثها؛ قال 7 رسول الله -  
صلى الله عليه وسلم: "حبك الشيء يعمى ويصم".  
وقال المولد:

صاحب الحاجة أعمى ... لا يرى إلا قضاها  
وتفسير ذلك أن الحاج شجر له شوك، وما كانت هذه سبيله فهو متشبث بالأشياء،  
فأي شيء مرَّ عليه اعتاقه وتشبث به. فسميت 8 الحاجة تشبيهاً بالشجرة ذات الشوك.  
أي: أنا مقيم عليها متمسك بقضائها كهذه الشجرة في اجتذابها ما مرَّ بها وقرب منها.  
والحجاء منها وعنهما تصرف الفعل: احتاج يحتاج احتياجاً 9، وأحوجَّ يحوجُّ، وحاج يحوج  
فهو حاج.

---

1 زيادة في ش، ب، خلت منها أ.

2 يروى:

من العروب الكعاب الحسناء

كما في اللسان في شهل. وفيه "حتى" بدل "حين"، وما هنا هو ما في الأصول.

3 بيان لقوله "ذلك".

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "جميعاً".

5 زيادة وفق ما في ج. وقد خلت منها، في الأصول.

6 أي: مربوطاً بحبل واحد هو المعنى الذي ينصب إليه؛ يقال: خطمت البعير: جعلت

فيه الخطام وهو الحبل يقاد به. وما أثبت هو ما في أ. وفي: ب "محموظاً" وفي ش:

"مخطوفاً محموظاً".

7 رواه أحمد في مسنده، والبخاري في التاريخ، وأبو داود. وانظر الجامع الصغير في

حرف الحاء. وفي شرح الجامع أن إسناده ضعيف.

8 كذا في أ. وفي ش: "فتشبهت" وفي ب: "فشبهت".

9 كذا في أ، ج، وسقط، في ش، ب.

واللوجاء من قولهم: لجت الشيء ألوجه لوجًا، إذا أدركته في فيك. والتقاؤهما أن الحاجة  
متردة على الفكر ذاهبة جائية إلى أن تقضى، كما أن الشيء إذا تردد في الفم فإنه لا  
يزال كذلك إلى أن يسيغه الإنسان أو يلفظه<sup>1</sup>.  
والإرب والإربة والمأربة كله من الأربة وهي العقدة، وعقد مؤرب إذا شدد. وأنشد<sup>2</sup> أبو  
العباس لكناز<sup>3</sup> بن نفيح<sup>4</sup> بقوله لجرير:  
غضبت علينا أن علاك ابن غالب ... فهلاً على جديك إذ ذاك تغضب<sup>5</sup>  
هما حين يسعى المرء مسعاة جده ... أناخاً فشداك العقل المؤرب<sup>6</sup>  
والحاجة معقودة بنفس الإنسان، متردة على فكره.  
واللبانة من قولهم: تلبن بالمكان إذا أقام به ولزمه. وهذا هو المعنى عينه، والتلاوة والتلية  
من تلوت الشيء إذا قفوته واتبعته لتدركه. ومنه قوله<sup>7</sup>:  
الله بيني وبين قيمها ... يفر مني بها وأتبع

- 
- 1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "و".
  - 2 كذا في ش، ب. وسقط الواو في أ. وأبو العباس ثعلب، كما في اللسان "أرب".
  - 3 كذا في أ. وفي ش، ب: "كنان" وهو تحريف.
  - 4 كذا في أ، ب. وفي ش: "نقيع". وهو تحريف. وكناز بن نفيح من شعراء تميم. وانظر  
معهم الشعراء للمرزباني 353.
  - 5 يريد بابن غالب الفرزدق.
  - 6 يريد بالمرء الفرزدق، أو هو المرء غير مخصص، يقول: إذا سعى الفرزدق في المكارم  
مسعاة جده قعد بك جداك عن سبل العلا فهماً ينيخانك ويشدانك، يعقلانك عن  
السير، ثم قال: العقل المؤرب، أي: هذا هو العقل حقاً. فقلوه العقل خبر لمبتدأ  
محذوف كما ترى، ويرى المبرد أن العقل بدل من الضمير في شداك بدل اشتمال.  
وانظر معجم الشعراء للمرزباني 353.
  - 7 أي: الأحوص الأنصاري. وانظر الأغاني 4 / 49 طبعة بولاق، وشعراء بن قتيبة  
500، وقيل البيت:

كأن لبني صبير غادية ... أو دمية زينت بها البيع  
والصبير: السحاب الأبيض، والغادية: السحابة تجيء وقت الغداة.



والأشكلة كذلك كأنها من الشكال1، أي: طالب الحاجة مقيم عليها، كأنها شكال له ومانعة من تصرفه وانصرافه عنها. ومنه الأشكال من الألوان: الذي خالطت حمرة بياضه، فكأن كل واحد من اللونين اعتاق صاحبه أن يصح ويصفو لونه. والشهلاء كذلك؛ لأنها من المشاهلة وهي مراجعة القول قال 2: قد كان فيما بيننا مشاهلة ... ثم تولت وهي تمشي البأدلة 3 البأدلة: أن تحرك في مشيها بآد لها وهي لحم صدرها. وهي مشية القصار من النساء. فقد ترى إلى ترامي هذه الأصول والميل بمعانيها إلى موضع واحد. ومن ذلك ما جاء عنهم في الرجل الحافظ للمال، الحسن الرعية له والقيام عليه، يقال: هو خال مال، وخائل مال، وصدى مال، وسرسور مال، وسؤبان 4 مال، ومحجن مال "وازاء مال" 5 وبلو مال، وحبل مال "وعسل مال" 6 وزر 7 مال. وجميع ذلك راجع إلى الحفظ لها 8، والمعرفة بها 8. فخال مال يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون صفة على "فَعَلَ" كبطل وحسن، أو "فَعِلَ" ككبش صافٍ ورجل مال. ويجوز أن يكون محذوفاً من فاعل كقوله 9: لاثٌ به الأشياء والعبري 10

- 
- 1 هو حبل يوثق به يد الدابة ورجلها.
  - 2 هو أبو الأسود العجلي كما في اللسان في شهل وبأزل.
  - 3 قال ابن بري: سوابه "البألة"، وهي مشية فيها سرعة. وانظر اللسان في شهل.
  - 4 كذا في أ، ج. وفي ش: "سريان" وهو تحريف.
  - 5 كذا في ش، ب. وسقط في أ.
  - 6 كذا في ش، ب، ج وفي أ "عسيل مال". والصواب ما أثبت.
  - 7 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "رز" وهو تصحيف.
  - 8 كذا في الأصول: "لها وبها"، والضمير يرجع إلى المال. وقد ذكر الجوهري عن بعض اللغويين أن المال يؤنث فهذا محمله، وانظر اللسان في مول.
  - 9 أي: العجاج.
  - 10 هو في وصف أيك، ولاث أصله لاث وهو وصف من لاث النبات: التفّ وكثر. والأشياء: صغار النخل. والعبري ما ينبث من شجر الضال على شطوط الأنهار. يصف أن هذا الأيك به نبات كثير وأنهار.

فأما خائل مال ففاعل لا محالة. وكلاهما من قوله 1: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتخولنا بالموعظة، أي: يتعهدنا بها شيئاً فشيئاً 2 ويراعينا. قال أبو علي: هو من قولهم: تساقطوا 3 أخول أخول، أي: شيئاً بعد شيء. وأنشدنا 4: يساقط عنه روقه ضارياهما ... سقاط حديد القين أخول 5  
فكأن هذا الرجل يرعى ماله ويتعهدده حفظاً له وشحاً عليه.  
وأما صدى مال: فإنه يعارضها من ههنا وههنا ولا يهملها ولا يضيع أمرها -ومنه الصدى لما يعارض الصوت، ومنه قراءة الحسن -رضي الله عنه "صاد والقرآن"، وكان يفسره: عارض القرآن بعملك، أي: قابل كل واحد منهما بصاحبه -"قال العجلي: يأتي لها من أيمن وأشم 6  
وكذلك سرسور مال، أي: عارف بأسرار المال فلا يخفي عنه شيء من أمره. ولست أقول كما يقول الكوفيون -وأبو بكر معهم: إن سرسوراً من لفظ السر، لكنه قريب من لفظه، ومعناه بمنزلة عين ثرة وثرثرة. وقد تقدّم 7 ذكر ذلك.

- 
- 1 أي: عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه، والحديث في البخاري في كتاب العلم.
  - 2 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "أو".
  - 3 كذا في ش، ج، وفي أ: "تساقط".
  - 4 نسبة في اللسان في سقط إلى ضابئ بن الحارث البرجمي.
  - 5 هذا في وصف الثور يردع عنه الكلاب. والرواق: القرن. وحديد القين الشرارة وقوله: "ضار ياتها" أي: الضاري من الكلاب. وهو كذلك في أ، ب، ش. وفي ج: ضاربائها وهو تحريف.
  - 6 ما بين القوسين زيادة في ش، ب خلت منها أ. وفي ج: "قال العجلي يصف الراعي: يأتي بها من أيمن وأشم"، العجلي هو أبو النجم. وهذا في أرجوزته الطويلة التي أولها: الحمد لله الوهوب المجزل
  - 7 انظر ص 56 وما بعدها من هذا الجزء.

وكذلك سوبان مالٍ هو "فُعْلان" من السَّاب، وهو الزق للشراب، قال الشاعر:  
إذا ذقت فاهًا قلت علق مدمس ... أريد به قيل فغودر في ساب<sup>1</sup>  
والتقاؤهما أن الزق إنما وضع لحفظ ما فيه، فكذلك هذا الراعي يحفظ المال ويحتاط عليه  
احتياط الزق على ما فيه.  
وكذلك محجن مال: هو "مِفْعَل" من احتجنت الشيء إذا حفظته وادخرته.  
وكذلك إزاء مال: هو "فِعَال" من أذى الشيء يأزي، إذا تقبض<sup>2</sup> واجتمع، قال:  
ظل لها يوم من الشعرى أزي<sup>3</sup>  
أي: يغم الأنفاس ويضيقها لشدة الحر. وكذلك هذا الراعي يشح عليها ويمنع من  
تسربها. وأنشد أبو علي عن أبي بكر لعمارة:  
هذا الزمان مولّ خيره أزي ... صارت رءوس به أذنان أعجاز  
وكذلك بلو مال، أي: هو بمعرفته به قد بلاه واختبره، قال الله سبحانه: {وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ  
حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ} 4 قال عمر بن لجأ:  
فصادفت أعصل من أبلائها ... يعجبه النزع على ظمائها<sup>5</sup>

- 
- 1 "قيل" كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "كيل" وهو تحريف. "فغودر" كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "فغرر" وهو تحريف أيضًا. وقوله: "ساب" بإبدال الهمزة ألفًا لينة للردف كما ذكره اللسان في سَاب وعلق. والعلق هنا الخمر لنفاستها، والمدمس المخبوء المكنون. والقبيل: الملك واحد الأفيال. وانظر الهمزة لأبي زيد<sup>13</sup>.
  - 2 كذا في ش ب. وفي أ: "نقص". وهو صحيح فإن النقيض والاجتماع نقصا للشيء في المرأة. وفي اللسان: أرى ماله: نقص.
  - 3 قائله عن باهلة. وعجزه:  
نعوذ منه بزرانيق الركي  
وزرانيق الكرى أبنية تبنى على جوانب الآبار، وعلى البئر زرنوقان يعلق عليهما البكرة.  
وانظر اللسان "أزي" ومجالس ثعلب 614.
  - 4 آية: 31، سورة محمد.
  - 5 يتحدث عن إبل سقاها. والأعصل: اليابس البدن، وذلك أقوى له. والنزع هنا تزع الدلو من البئر، وهو جذبها.

وكذلك حبل مال، كأنه يضبطها كما يضبطها الحبل يشد به. ومنه الحبل: الداهية من الرجال؛ لأنه يضبط الأمور ويحيط بها.

وكذلك عسل 1 مال؛ لأنه يأتيها ويعسل 2 إليها من كل مكان، ومنه الذئب العسول، ألا ترى أنه إنما سمي 3 ذئبًا لتداؤبه وخبثه ومجئته تارة من هنا ومرة 4 من هنا.

وكذلك زرّ مال: أي يجمعه ويضبطه كما يضبط الزر "الشيء" 5 المزور.

فهذه الأصول وهذه الصيغ على اختلاف الجميع مرتبة إلى موضع واحد على ما ترى.

ومن ذلك قولهم للدم: الجدية والبصيرة. فالدم من الدمية لفظاً ومعنى، وذلك أن الدمية إنما هي للعين 6 والبصر، وإذا شوهدت فكأن ما هي صورته مشاهد بها، وغير غائب مع حضورها، فهي تصف حال ما بعد عنك. وهذا هو الغرض في هذه الصور المرسومة للمشاهدة. وتلك عندهم حال الدم؛ ألا ترى أن الرمية إذا غابت عن الرامي استدلل عليها بدمها، فاتبعه 7 حتى يؤديه إليها. ويؤكد ذلك لك قولهم فيه "البصيرة"، وذلك أنها "إذا" 8 أبصرت أدت إلى المرمي الجريح. ولذلك أيضاً قالوا له "الجدية"؛ لأنه يجدي على الطالب للرمية ما يبغيه منها 9. ولو لم ير الدم لم يستدل عليها، ولا عرف موضعها، قال صلى الله عليه وسلم "كُلُّ ما أصميت ودع ما أُنميت" 10.

- 
- 1 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "عسل" وهو خطأ كما تقدم.
  - 2 أي: يتردد بينها، وهو من قولهم: عسل الذئب: أسرع في مشيه واضطرب.
  - 3 كذا في أ، ج، وسقط في ش، ب.
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "تارة".
  - 5 كذا في ب، ج، ش، وسقط في أ.
  - 6 كذا في أ. وفي ش، ب: "العين".
  - 7 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
  - 8 كذا في أ، وسقط في ش، ب.
  - 9 كذا في أ. وفي ش، ب: "معها".
  - 10 "ما أصميت" أي: قتلت من الصيد فزهقت روحه بين يديك، و"ما أُنميت" هو ما أصابته إصابة غير قاتلة، ثم غاب عن نظرك ومات بعد. والحديث رواه الطبراني. وانظر الجامع الصغير في حرف الكاف.

وهذا 1 مذهب في هذه اللغة طريف غريب لطيف 2. وهو فقهها 3، وجامع معانيها وضام نشرها 4. وقد هممت غير دفعة أن أنشئ في ذلك كتاباً أتقصي فيه أكثرها، والوقت يضيق دونه. ولعله لو خرج لما أقنعه ألف ورقة إلا على اختصار 5 وإيماء. وكان أبو علي - رحمه الله - يستحسن هذا الموضوع جداً وينبه عليه، ويسر بما يحضره خاطره منه. هذا باب إنما يجمع بين بعضه وبعض من طريق المعاني مجردة من الألفاظ، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد، فكأن بعضه منبهة على بعض. وهذا إنما يعتنق فيه الفكر المعاني غير منبهته 6 عليها الألفاظ، فهو أشرف الصنعتين 7، وأعلى المأخذين. فتفطن له، وتأتن 8 لجمعه؛ فإنه يؤنقك ويفيء عليك، ويبسط ما تجعد من خاطرك، ويريك من حكم الباري - عز اسمه ما تقف تحته وتسلم لعظم الصنعة فيه، وما أودعته أحضانه ونواحيه.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "فهذا".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "طريف".

3 كذا في أ، ب. وفي ش: "فقيها".

4 النشر: المتفرق غير المجتمع.

5 كذا في أ. وفي ش، ب: "انتصار".

6 كذا في أ. وفي ش، ب "منبهة".

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "الصنفين".

8 كذا في أ. وفي ش، ب: "فتأت".

(135/2)

---

### باب في الاشتقاق الأكبر:

هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر. لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه ويتعلل به. وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن 1. وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "مستحق".

فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ 1 أصلاً من الأصول فتتقراه فتجمع 1 بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه. وذلك كتركيب "س ل م"، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو: سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمي والسلامة والسليم: اللديغ، أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره كتركيب "ض ر ب" و "ج ل س" و "ز ب ل" على ما في أيدي الناس من ذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر، وقد قدم أبو بكر 2 -رحمه الله- رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحاً وإحكاماً وصنعة وتأنيساً. وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة 3، فتعقد عليه وعلى تقاليبه 4 الستة معاً واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك "عنه" 5 رُدُّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضرب من الاشتقاق في أول هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام، والقول وما يجيء من تقليب 6 تراكيبهما نحو: "ك ل م" "ك م ل" "م ل ك" "ل ك م" "ل م ك" "م ك ل" وكذلك "ق ول" "ق ل و" "وق ل" "ول ق" "ل ق و" "ل وق" وهذا أعوص 7 مذهباً، وأحزن مضطرباً. وذلك 8 أنا عقدنا تقاليب

1 كذا في أ. وفي ب: "يأخذ.... فيتقراه فيجمع" وفي ش كما في ب، غير أن فيه: "فيقرأ" وهو تصحيف.

2 يريد ابن السراج. وله كتاب الاشتقاق، ولم يتممه. راجع البغية 44.

3 كذا في أ، ج. وفي ش،: "الثلاثة".

4 كذا في أ، ب. وفي ج: "مقاليبه".

5 كذا في ش، ب، ج. وسقط هذا في أ.

6 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

7 كذا في ش، أ. وفي ب: "أغوص".

8 كذا في أ، ب. وفي ش: "ولذلك".

---

الكلام الستة على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفة، وقد مضى ذلك في صدر الكتاب.

لكن بقي علينا "أن نحضر هنا" 1 مما يتصل به أحرفاً تؤنس بالأول، وتشجع 2 منه المتأمل.

فمن ذلك تقليب "ج ب ر" فهي -أين 3 وقعت- للقوة والشدة، منها: "جبرت العظم والفقر" إذا قويتها وشدت منهما، والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره، ومنها: "رجل مجرب" إذا جرسته 4 الأمور ونجدته 5، فقويت منته واشتدت شكيمة، ومنه الجراب؛ لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء وروعي اشتد وقوي، وإذا أغفل وأهمل تساقط ورذي 6. ومنها: "الأبجر والبحرة" وهو القوي السرة. ومنه قول علي -رضي الله عنه: إلى الله أشكو عجري وبجري، تأويله: همومي وأحزاني، وطريقه أن العجرة كل عقدة في الجسد، فإذا كانت في البطن والسرة فهي البحرة، "والبحرة" 7 تأويله أن السرة غلظت وتنتأت فاشتدت مسّها وأمرها. وفُسِّر أيضاً قوله: عجري وبجري، أي: ما أبدي وأخفي من أحوالي. و"منه البرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه" 8 به، وكذلك البرج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها هو قوة أمرها،

---

1 كذا في أ، وفي ش، ب: "نحضرهما".

2 كذا في ش. وفي أ، "يسجع".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: لين، وهو تحريف.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "حرمة" وهو تصحيف. وجرسته الأمور: جرّيته وأحكمته.

5 كذا في أ، ج، وفي ش، ب: "نجدته" وكلاهما صحيح. والذال أعلى. يقال: نجده الدهر ونجده: عرفه وعلمه.

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "ردي" وكلاهما صحيح، فردي هلك، ووذى: أثقله المرض.

7 كذا في أ، وسقط هذا في ش، ب.

8 كذا في ش، ب، وفي أ: "منها البرج المؤيد في نفسه وقوة من عليه".

وأنه ليس بلون مستضعف، ومنها رَجَبَت الرجل 1 إذا عَظَّمته وقَوَّيت أمره، ومنه رجب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كَرمت النخلة على أهلها فمالت دعموها بالرجبة، وهو شيء تسند إليه لتقوى به. والراجبة: أحد فصوص الأصابع وهي مقوية لها. ومنها الرابجي وهو الرجل يفخر بأكثر من فعله، قال:

وتلقَّاه رابجياً فخوراً 2

تأويله أنه يعظّم نفسه ويقوّي أمره.

ومن ذلك تراكيب "ق س و" "ق وس" "وق س" "وس ق" "س وق" 3 وأهمل "س ق و"، وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع. منها: "القسوة" وهي شدة القلب واجتماعه، ألا ترى إلى قوله:

يا ليت شعري -والمنى لا تنفع... هل أغدون يوماً وأمري مجمع 4

أي: قوى مجتمع 5، ومنها "القوس" لشدها، واجتماع طرفيها، ومنها "الوقس" لابتداء الجرب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويقحله 6، ومنها "الوسق" للحمل، وذلك لاجتماعه وشده، ومنه استوسق الأمر أي اجتمع {وَاللَّيْلُ وَمَا وَسَقَ} 7 أي: جمع،

---

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب. "الأمر".

2 أورده في الجمهرة 1/ 309 غير معزو.

3 كذا في أ. وفي ش: "فأهمل"، وفي أما هو أدنى إلى ما في ش.

4 في النوادر 123. وبعده:

وتحت رحلي زفيان ميلع... حرف إذا ما زجرت تبوع

5 كذا في أ. وفي ش، ب "مجمع".

6 كذا في ب، أي: جعله قحلاً، أما وفي أ: "يحفيه" أي: يذهبه. وفي ج: "يحفيه". وفي

ش: "يفلحه" وكأنه تحريف عن "يفحله".

7 آية: 17، سورة الانشقاق.

(138/2)

---

ومنها "السوق"، وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه؛ وعليه قال 1:

مستوسقات لو يجدن سائناً 2

فهذا كقولك:





ومنها السلامة. وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه، ولا يعترض عليها به. ومنها "المَسْلُ" و"1 المَسْلُ والمَسِيلُ كله واحد، وذلك أن الماء لا يجري إلا في مذهب له، وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزًا 2 لإعتاقه فلم يجد متسرّبًا معه. ومنها الأملس والملساء. وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له. ومنها اللمس، وذلك أنه إن عارض اليد شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصح هناك لمس؛ فإنما هو 3 إهواء باليد نحوه، ووصول منها إليه، لا حاجز ولا مانع، ولا بُدَّ مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه. ومنه الملامسة {أو لَا مَسْتُتْمُ النِّسَاءِ} 4 أي: جامعتم، وذلك أنه لا بُدَّ هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح. فأما "ل س م" فمهمل، وعلى أنهم قد قالوا: نسمت الريح إذا مرّت مرًا سهلًا ضعيفًا، والنون أخت اللام، وسترى نحو ذلك.

"ومرّ بنا أيضًا أَلَسَمْتُ الرجل حجته إذا لَقَّنْتَهُ وألَزَمْتَهُ إياها. قال:

لا تُلْسِمَنَّ أبا عمران حُجَّتَهُ ... ولا تكونَنَّ له عونًا على عمرا 5  
فهذا من ذلك، أي: سهلتها وأوضحتها" 6.

واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة. بل إذا كان ذلك "الذي هو" 7 في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرًا صعبًا، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبًا وأعز ملتزمًا 8. بل لو صحَّ

---

1 كذا في أ، ج. وسقط هذا في ش، ب. والمعنى الواحد الذي يأتي له هذه الألفاظ الثلاثة هو مجرى الماء، وصاحب القاموس يجعل المسل في معنى السيلان، والخطب سهل.

2 في ش بعد "حاجزًا": "أو جائزًا" وفي ب: "أو حائزًا".

3 أي: اللمس.

4 آية: 6 سورة المائدة.

5 "عمرا" كذا في ب. وهو الموافق لما في اللسان في لسم، وفي ش: عمر، بكسر الراء.

6 ما بين القوسين في ش، ب: وسقط في أ.

7 كذا في أ، وفي ش، ب: "هو الذي".

8 كذا في ش، ب. وفي أ: "ملبسًا".

من هذا النحو، وهذه الصنعة المادة الواحدة تتقلب على ضروب القلب كان غريباً  
معجباً. فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد.  
وقد رسمت لك منه رسماً فاحتده 1، وتقبيله 2 تحط به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من  
أجله. نعم، وتسترفده في بعض الحاجة إليه فيعينك ويأخذ بيدك، ألا ترى أن أبا علي  
-رحمه الله- كان يقوي كون لام "أثفية" فيمن جعلها "أفعولة" وأوًا بقولهم: جاء يثفه،  
ويقول: "هذا" 3 من الواو لا محالة كيّعه. فیرجّح 4 بذلك الواو على الياء التي ساقتها  
في يثفه ويثفيه، أفلا تراه كيف استعان على لام ثفا بفاء وثف. وإنما ذلك لأنها مادة  
واحدة شكّلت على صور مختلفة، فكأنها لفظة واحدة. وقلت مرة للمتنبّي: أراك  
تستعمل في شعرك ذا وتا وذو كثيراً، ففكر شيئاً ثم قال: إن هذا الشعر لم يعمل كله في  
وقت واحد. فقلت له: أجل لكن 5 المادة واحدة. فأمسك البتة. والشيء يذكر لنظيره،  
فإن المعاني وإن اختلفت معانيها آوية إلى مضجع غير مقصّ، وأخذ بعضها برقاب  
بعض.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "فأخذه".

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "تقبله"، وتقبيله: تبعه وترسمه من قولهم: تقبل فلان أباه، إذا  
نزع إليه في الشبه.

3 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "فترجح".

5 كذا في أ. وفي سائر الأصول "إلا أن".

(141/2)

---

### باب في الإدغام الأصغر:

قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام  
على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على.  
الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر.

(141/2)

---

والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك؛ فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطع وكاف سُكِّر الأوليين، والمتحرك نحو دال شدَّ1، ولام معتل. والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه2 فيه. وذلك مثل: "ودَّ"3 في اللغة التميمية، وأمَّحى وأمَّاز واصَّبَر وثاقَل عنه. والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نَبَا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر، ألا ترى أنك لو تكَلَّفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشَّمت لها وقفة عليها تمتاز4 من شدَّة مازجتها للثانية بها؛ كقولك: قططع وسككر، وهذا إنما تحكمه5 المشافهة به. فإن6 أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه "وإدغامه"7 فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه. فإن كان الأول من المثليين متحركًا ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمرًا وأوضح حكمًا، ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامته ومماسَّة لفظه بلفظه بزوال8 الحركة التي كانت حازجة بينه وبينه. وأمَّا إن كانا مختلفين ثم قُلِّبت أدغمت، فلا إشكال في إثثار تقريب أحدهما من صاحبه؛ لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين النظير.

1 أي: فعلاً لا مصدرًا.

2 كذا في ش، ب. وفي أ: "فيه غمه".

3 وأصله وتد.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "تتمازها".

5 كذا في ش، وفي أ، ب: "يحكمه".

6 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "فإذا".

7 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "بعد إدغامه".

8 كذا في ش، ب. وفي أ "فزوال" وهو تصحيف.

(142/2)

فهذا حديث الإدغام الأكبر1؛ وأما الإدغام الأصغر2 فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك. وهو ضروب. فمن ذلك الإمالة، وإمالة3 وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت. وذلك نحو:

..... ويظلم أحياناً فيظلم

**1 كذا في أ. وفي ش، ب: "الأصفر" وهو خطأ.**

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "الأكبر" وهو خطأ.

3 كذا في ش، ب. وسقط حرف العطف في أ.

4 أي: من غير أن يقصد إليه، تقول: لقيت فلانًا التقاطها، أي: فجأة.

5 هو زهير، وانظر الديوان بشرح ثعلب 156.

6 زيادة على حسب ما في ج خلت منها الأصول الثلاثة.

*(143/2)*

ومن ذلك أن تقع فاء "افتعل" زايًا أو دالًّا أو ذالًّا، فتقلب تاؤه 1 لها دالًّا؛ كقولهم:

ازدان وادّعی "وادکر واذکر" 2 فیما حکاه أبو 3 عمرو.

فأما ادَّعى فحديثه أطرد لا غير في أنه لم تقلب قصداً للإدغام، لكن قلبت 4 تاء ادعى دالاً كقلبها في ازدان، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء فلم يكن من الإدغام بد.

وأما اذذكر "فمنزلة بين" 5 ازدان وادّعى. وذلك أنه لما قلب التاء دالاً "لوقوع الذال" 6

قبلها صار إلى اذكرك، فقد كان هذا وجهًا يقال مثله، مع أن أبا عمرو قد أثبتته وذكره،

غير أنه أجريت الدال لقربها من الدال بالجهر مجرى الدال فأوثر الإدغام لتضام الحرفين في الجهر فأدغم، فهذه منزلة بين منزلتي 7 ازدان وادعى. وأما اذكر 8 فكاسمع واصبر. ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب 9 منه بقلبها صاءً على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك كقولهم في سُتت: صُتت، وفي السوق: الصوق، وفي سبقت: صبقت،

- 1 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "فاؤه"، وهو تصحيف.
- 2 في أ: "اذدكر". وفي ب: "ذدكر". وهي اذدكر. وفي ش: "اذكر". وفي ج: "اذكره". وقد رأيت أن المقام يدعو إلى اذدكر واذكر؛ فإن فيهما قلب تاء الافتعال دالاً. وقد جعلت "اذدكر"، وبإزاء ما حكاه أبو عمرو فإنه هو الذي أثبتها" وسيبويه يمنعها، واذكر بقولها الجميع. وانظر شرح الرضي للشافعية في مبحث الإدغام، وابن يعيش 150 / 10.
- 3 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "عمر" والصواب ما أثبت.
- 4 كذا أثبتها. وفي الأصول: "فاء".
- 5 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "فبمنزلة". والوجه ما أثبت كما يتبين مما يجيء.
- 6 كذا في ش، ب وسقط هذا في أ.
- 7 كذا في أ. وفي ش، ب: "منزلتين".
- 8 كذا أثبته. وفي الأصول: اذكر، والوجه ما أثبت، يريد أن اذكر فيها إبدال تاء الافتعال من جنس الفاء كما في اسمع وأصله استمع، واصبر وأصله اصطر.
- 9 كذا في أ. وفي ش، ب: "فيقرب".

(144/2)

وفي السوق: الصوق، وفي سبقت: صبقت، وفي سملق 1 وسويق: صملق وصويق، وفي سالخ 2 وساخط: صالح وصاخط، وفي سقر: صقر، وفي مساليخ: مصاليخ. ومن ذلك قولهم 3: ست أصلها سدس، فقبوا السين من الدال بأن قلبوها تاء فصارت سدت، فهذا تقريب لغير ادغام، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تقاء لقربها منها إرادة للإدغام الآن فقالوا ست. فالتغيير الأول للتقريب من غير إدغام والتغيير الثاني مقصود به الإدغام.

ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شعيرٍ وبعيرٍ ورغيفٍ،

وسمعت الشجري غير مرة يقول: زئير الأسد، يريد: الزئير. وحكى أبو زيد عنهم: الجنّة لمن خاف وعيد الله. فأما مغيرة فليس اتباعه لأجل حرف الحلق، إنما هو 4 من باب مُنْتِن، ومن قولهم: أنا أجوءك وأنبؤك. والقرفصاء 5، والسلطان، وهو منحدر من الجبل، وحكى سيبويه أيضاً مُنْتِن، ففيه إذاً ثلاث لغات: مُنْتِن وهو الأصل، ثم يليه مُنْتِن، وأقلها مُنْتِن. فأما قول من قال: إن مُنْتِن من قولهم: أنتن، ومُنْتِن من قولهم: نُنْتِن الشيء، فإن ذلك لُكْنَة منه.

ومن ذلك أيضاً قولهم: "فَعَلَ يَفْعَل" مما عينه أو لامه حرف حلقِي نحو: سَأَلَ يسأل، وَقَرَأَ يَقْرَأ، وَسَعَرَ يَسْعَر 6، وقرع يقرع، وسَحَلَ يسحل، وَسَبَحَ يَسْبَح. وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان 7 موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة.

- 
- 1 السملق: هو الأرض المستوية أو القفر لا نبات فيه.
  - 2 يقال: سلغت الشاة إذا طلع نابها.
  - 3 ثبت هذا في أ، وسقط في سائر الأصول.
  - 4 كذا في ش، وسقط في أ.
  - 5 هكذا بسكون الفاء كما في اللسان والقاموس بضبط القلم. وفي ج ضبط "القرفصاء" بضم القاف والراء والفاء.
  - 6 يقال: سعر النار: أوقدها. وفي ج: "شعر يشعر" ولم يعرف في هذا فتح العين في الماضي والمضارع.
  - 7 أي: لما كان الحلق منه مخرج الألف، والألف ينشأ منها الفتحة ألف صغيرة كان حرف الحلق مقتضياً للفتحة. وانظر في توضيح هذا شرح الرضي للشافعية 1/ 119.

(145/2)

---

ومن التقريب قولهم: الحمدُ لله، والحمد لله.

ومنه 1 تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم في نحو مَصْدَر: مَزْدَر، وفي التصدير: التزدير. وعليه قول العرب في المثل "لم يُحَرِّمْ مَنْ فُرِدَ لَهُ" 2 أصله فُصِدَ له، ثم أسكنت العين على قولهم في ضَرْب: ضُرِبَ وقوله:

ونفخوا في مدائنهم فطاروا 3

فصار تقديره: فُصِّدَ له، فما سكنت الصاد فضَعِّفَتْ به وجاورت الصاد -وهو مهموسة- الدال -وهي مجهورة- قربت منها بأن أشتت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجر.

ونحو من ذلك قولهم: مررت بمذعور وابن بور 4: فهذا نحو من قيل وغيض لفاظاً، وإن اختلفا 5 طريقاً.

ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو: حيي وأُحِي وأُعِي، فهو - وإن كان مخفي - "بوزنه محرّكاً" 6، وشاهد ذاك قبول وزن الشعر له قبوله للمتحرّك البتة. وذلك قوله:

أأن زم أجمال وفارق جيرة 7

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "منها".

2 يقال فصد العزق، شقه فاستخرج ما فيه من الدم. وقال في القاموس في شأن هذا المثل: بات رجلان عند أعراي فالتقها صباحا، فسأل أحدهما صاحبه عن القرى، فقال: ما قريب وإنما فصّلي. قال: "لم يحرم من فرد له".

3 مصدره:

ألم يخر التفريق جند كسرى

والبيت للقطامي. وانظر الديوان 84.

4 الذي أنبته سيبويه في باب الإمالة: ابن نور بالنون. والمراد إشمام الضمة شيئاً من الكسر لكسر الراء.

5 يريد أن لغة الإشمام في قيل -وهو الإتيان بحركة الفاء بين الضم والكسر- كالإشمام في ابن مذهبور، ولكن طريق الإشمامين مختلف؛ فطريق الإشمام في قيل هو مراعاة ضم الفاء ومراعاة الياء وطريق الإشمام في ابن مذعور مراعاة كسر الراء.

6 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "بزنته متحرّكا" وانظر في إخفاء الحركة الكتاب 2/ 378.

7 عجزه:

وصاح غراب البين أنت حزين

والبيت في ابن يعيش 9/ 113، وهو من شعر كثير، وانظره في ترجمة مدى بن الرقاع في الأغاني. والمراد النطق بقوله: أأنت بتخفيف الهمزة الثانية يجعلها بين بين.



---

فهذا بزنته محققاً 1 في قولك: أن زَمَ أجمال. فأما روم الحركة فهي وإن كانت من هذا فإنما هي كالأهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة. وأخفى منها الإشمام لأنه للعين لا للأذن. وقد دعاهم إيثار قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب فقال بعضهم:

وقال اضرب الساقين إِمْلَكَ هَابِل 2

وهذا نحو "من" 3 الحمد لله والحمد لله.

وجميع ما هذه حاله مما قُرِبَ فيه الصوت من الصوت جارٍ مجرى الإدغام بما ذكرناه من التقريب، وإنما احتطنا له بهذه السمة التي هي الإدغام الصغير؛ لأن في هذا إيذاناً 4 بأن التقريب شامل للموضعين وأنه هو المراد المبغي في كلتا الجهتين، فاعرف ذلك.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ: "محققاً".

2 الشاهد فيه كسر الميم في إِمْلَكَ اتِّبَاعاً لكسرة الهمزة. والإمّ لغة في الأم، وهذا إخلال بإعراب المبتدأ. ومن الناس من يرويه: "اضرب الساقين أمك" بضم النون في الساقين اتِّبَاعاً لهمزة أمك. انظر تفسير القرطبي 1/ 136.

3 كذا في أ، ج. وسقط في ش، ب.

4 كذا في أ، ب. وفي ش: "أذاناً".

(147/2)

---

باب في تصاقب 1 الألفاظ لتصاقب المعاني:

هذا غور من العربية لا ينتصف 2 منه ولا يكاد يحاط به. وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلاً مسهواً عنه، وهو على ضرب: منها اقتراب الأصلين الثلاثين؛ كضياط وضَيْطَار، ولُوقَة ولُوقَة، ورخو ورخو، وبَنْجُوج وأَلَنْجُوج. وقد مضى 3 ذكر ذلك.

---

1 كذا في أ، ب، ش. وفي ج: "تصارييف الألفاظ لمتعاقب المعاني".

2 أي: لا يدرك كله، يقال: انتصف منه: استوفى منه حقّه كاملاً.

3 انظر ص 47 من هذا الجزء.

ومنها اقتراب الأصلين ثلاثيًا أحدهما ورباعيًا صاحبه، أو رباعيًا أحدهما وخماسيًا صاحبه؛ كدمث ودمثر، وسبط وسبطر، ولؤلؤ ولأل، والضبغطي والضبطري. ومنه قوله:  
قد دَرَدَبَتْ والشيخ دَرَدَيْس ... وقد مضى 1 هذا أيضًا 2  
ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأصول نحو: "ك  
ل م" و"ك م ل" و"م ك ل" ونحو ذلك. وهذا كله والحروف واحدة غير متجاوزة 3.  
لكن من وراء هذا ضرب غيره وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب  
واسع.

من ذلك قول الله سبحانه: {أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تُوَزُّهُمْ أَرَاٌ} 4  
أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تَزَّهِم هَزًا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان  
لتقارب المعنيين. وكأنهم 5 خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى  
أعظم في النفوس من الهز؛ لأنك قد تهمز ما لا بال له كالجدع وساق الشجرة، ونحو  
ذلك.

" ومنه العسف 6 والأسف، والعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف 7 النفس وينال  
منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من "التردد" 8 بالعسف. فقد  
تري تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين 9.

1 انظر ص 51 وما بعدها من هذا الجزء.

2 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

3 كذا في أ، ش. وفي ب: "متجاوزة". وهو تصحيف.

4 آية: 83، سورة مريم.

5 كذا في ش، ب. وفي أ: "وذلك كأنهم".

6 في ج: "العسيف والأسيف"، والعسيف: الأجير، والأسيف: الشيخ الكبير، ومن  
اشتد به الأسف. وكأنه يريد بالعسف هنا السير على غير طريق وهدي، ويناسبه قوله  
بعد: "كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف".

7 أي: ينال منها، يقال: عسف فلانًا: ظلمه، ونال منه.

8 في ش، ب: "التودد". وهو غير مناسب.

9 سقط ما بين القوسين في أ، وثبت في ش، ب.

ومنه القرمة وهي الفقرة تُخزّ على أنف البعير. وقريب منه قلّمت أظفاري؛ لأن هذا انتقاص للظفر وذلك انتقاص للجلد. فالراء أخت اللام والعمالان متقاربان. وعليه قالوا فيها: الجرّفة وهي من "ج ر ف" وهي أخت جلفت لقلم إذا أخذت جُلّفته، وهذا من "ج ل ف"؛ وقريب منه الجنف وهو الميل، وإذا جَلّفت الشيء أو جرفته فقد أملته عمّا كان عليه، وهذا من "ج ن ف".

ومثله تركيب "ع ل م" في العلامة والعلم، وقالوا مع ذلك: بيضة عرماء وقطيع أعرم إذا كان فيهما سواد وبياض، وإذا وقع ذلك بأن أحد اللونين من صاحبه، فكان كل واحد منهما علمًا لصاحبه. وهو من "ع ر م"، قال أبو وجزة السعدي:

ما زلن ينسبن وهنا كل صادقة ... باتت تباشر عُرمًا غير أزواج<sup>1</sup>

حتى سلكن الشوى منهن في مسكٍ ... من نسل جوابة الآفاق مهداج

ومن ذلك تركيب "ح م س" و "ح ب س"، قالوا: حبست الشيء، وحمس الشر إذا اشتد، والتقاؤهما أن الشيتين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازا، فكان ذلك كالشر يقع بينهما.

1 هذا البيت في اللسان، والحيوان 5-573، والبيتان في صفة حمير الوحش، وقد وردن الماء ليلاً فأثرن القطا ... حتى وردنه وأدخلن أرجلهن فيه وقوله: "وهنا" أي: حين أدبر الليل، ويريد بالصادقة: القطاة؛ لأن القطاة تصحيح: قطا قطا، وهو اسمها، فنسب إليها الصدق، وقيل: أصدق من قطاة. وقد وصفها بأن بيضها عرم غير أزواج، أفراد وكذلك بيض القطا. والشوى من الداية: البدان والرجلان، والمسك: ما يكون في رجل الدابة كالخلخال. وأراد بجوابة الآفاق المهداج: الريح الحنون. أراد أن الأتن أدخلن قوائمه في الماء فصار الماء لأرجلهن وأيديهن كالمسك، ووصف أن هذا الماء ماء مطر ساقته الريح. وانظر اللسان في هذج ومسك، والبيت الأول في الحيوان.

ومنه العُلب: الأثر والعلم: الشقّ في الشفة العليا. فذاك من "ع ل ب"، وهذا من "ع ل م"، والباء أخت الميم، قال طرفة:

كأن غُلوب النسع في دأياتها ... موارد من خلقاء في ظهرِ قردد1  
ومنه تركيب "ق ر د" و "ق ر ت"، قالوا للأرض: قَرَدَد، وتلك2 نباك تكون في الأرض، فهو من قرد الشيء وتقرَد إذا تجمع، أنشدنا أبو علي3:  
أهوى لها مشقصٌ حشر فشبرقها ... وكنتُ أدعو قذاها الإثمَد القردا4  
"أي: أسمى الإثمَد القرد أدّى لها. يعنى عينه"5 وقالوا: قرت الدم عليه، أي: جمد، والناء أخت الدال كما ترى. فأما لم خص هذا المعنى بذا الحرف فسنذكره في باب يلي هذا بعون الله تعالى.

ومن ذلك العلز: خفة وطيش وقلق يعرض للإنسان، وقالوا: "العلوص" لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان6 ويفلق منه. فذاك من "ع ل ز"، وهذا من "ع ل ص"، والزاي أخت الصاد.

---

1 البيت في معلقته، وهو في وصف الناقة، والنسع: سير تشد به الرجال. والدأيات، أضلاع الكنف، والموارد: طرق الواردين إلى الماء. والخلقاء: الصخرة الملساء، والقردد: ما ارتفع من الأرض. يصف آثار الحزام في أضلاعها؛ وشبهها بالطرق في صخرة ملساء، وذلك من كثرة حمل الرحل عليها.

2 واحدها نبكة، وهي التل أو الأكمة.

3 نسبه في اللسان في هوى إلى ابن أحمـر.

4 أهوى: هوى وانقض عليها وسقط، والمشقص: السهم المريض، والحشر: اللطيف الدقيق، وشرقها: مزتها. يريد أن عينه أصابهم منهم ففقأها، وكان من قبل مشققاً عليها حريصاً على ألا ينالها شيء؛ حتى إن الإثمَد القرد كان يراه قذى لها. وفي رواية اللسان في هوى: "مشقصاً".

5 كذا في ش، ب. وسقط ما بين القوسين في أ.

6 كذا في ش، ب: وسقط في أ.

ومنه الغَرْب: الدلو العظيمة، وذلك لأنها يغرف من الماء بها، فذاك<sup>1</sup> من " غ ر ب "، وهذا من " غ ر ف "، أنشد أبو زيد:

كأن عيني وقد بانوني ... غربان في جدول منجنون<sup>2</sup>

واستعملوا تركيب " ج ب ل " و " ج ب ن " و " ج ب ر " لتقاربها في موضع واحد وهو الالتئام والتماسك. منه الجبل لشدته وقوته، وجبن إذا استمسك وتوقّف وتجمّع، ومنه جبرت العظم ونحوه، أي: قوته.

وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين نحو قولهم: السحيل والصهيل، قال<sup>3</sup>:

كأن سحيله في كل فجر ... على أحساء يؤود دعاء<sup>4</sup>

وذاك من " س ح ل "، وهذا من " ص ه ل "، والصاد أخت السين، كما أن الهاء أخت الحاء. ونحو منه قولهم: "سحل" في الصوت، و"زحر"، والسين أخت الزاي، كما أن اللام أخت الراء.

وقالوا: "جلف وجرم"، فهذا للقشر وهذا للقطع، وهما متقاربان معنيً ومتقاربان لفظاً؛ لأن ذاك من " ج ل ف "، وهذا من " ج ر م ".

---

1 في ج: "وذلك لأنها تغرف من الماء، والفاء أخت الباء".

2 بانوني، بانوا عني وفارقوني، والمنجنون ما يستقي به وهو الدولاب، وانظر النوادر<sup>60</sup>.

3 هو زهير في قصيدته التي مطلعها:

عفا من آل فاطمة الجواد ... فيُمنّ فالقوادم فالحساء

4 هذا في الحديث عن الحمار الوحشي، وسحيله صوته، ويمؤرد: واد في أرض غطفان. فالأحساء: الرمال يكون فيها الماء. وانظر الديوان بشرح ثعلب. طبعة دار الكتب<sup>75</sup>.

(151/2)

---

" وقالوا: صال يصول، كما قالوا: سار يسور<sup>1</sup>."

نعم، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللام. فقالوا: عصر الشيء، وقالوا: أزله<sup>2</sup> إذا حبسه، والعصر ضرب من الحبس. وذاك من " ع ص ر "، وهذا من " أزل"، والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام. وقالوا: الأزم: المنع والعصب: الشدّ، فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين، والزاي أخت

الصاد، والميم أخت الباء. وذاك من "أزم" وهذا من "ع ص ب".  
وقالوا: السلب والصرف، وإذا سلب الشيء فقد صرف عن وجهه. فذاك من "س ل  
ب"، وهذا من "ص ر ف"، والسين أخت الصاد، واللام أخت الراء، والباء أخت  
الفاء.  
وقالوا: الغدر، كما قالوا: الختل، والمعنيان متقاربان، واللفظان متراسلان، فذاك من "غ  
د ر"، وهذا من "خ ت ل"، فالغين أخت الحاء، والدال أخت التاء، والراء أخت  
اللام.  
وقالوا: زأر، كما قالوا: سعل، لتقارب اللفظ والمعنى.  
وقالوا: عدن بالمكان، كما قالوا: تأطر، أي: أقام وتلبَّث.  
وقالوا: شرب، كما قالوا: جلف؛ لأن شارب الماء مُغْنٍ له كالجلف<sup>3</sup> للشيء. وقالوا:  
ألته حقه، كما قالوا: عانده. وقالوا: الأرفة للحد بين الشيئين، كما قالوا: علامة.  
وقالوا: قفز، كما قالوا: كبس، وذلك أن القافر إذا استقرَّ على الأرض

---

1 سقط ما بين القوسين في أ، وثبت في ش، ب.

2 كذا في أ، ج. وفي، ب: "أزاله"، وهو خطأ.

3 يقال: جلف الشيء: استأصله.

(152/2)

---

كبسها. وقالوا: صهل، كما قالوا: زأر. وقالوا: الهثر، كما قالوا: الإدل<sup>1</sup>، وكلاهما  
العجب. وقالوا: كلف به، كما قالوا: تقرب منه. وقالوا: تجعد، كما قالوا: شحط،  
وذلك أن الشيء إذا تجعد وتقبَّض عن غيره شحط وبعد عنه، ومنه قول الأعشى:  
إذا نزل الحي حلّ الجحيش ... شقيًّا غويًّا مبيِّنًا غيورا<sup>2</sup>  
وذاك من تركيب "ج ع د"، وهذا من تركيب "ش ح ط"، فالجيم أخت الشين،  
والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء. وقالوا: السيف والصوب، وذلك أن السيف  
يوصف بأنه يرسب في الضريبة لحدته ومضائه، ولذلك قالوا: سيف رسوب، وهذا هو  
معنى صاب يصوب إذا انحدر. فذاك من "س ي ف"، وهذا من "ص وب"، فالسين  
أخت الصاد، والياء أخت الواو، والفاء أخت الباء. وقالوا: جاع يجوع، وشاء يشاء،  
والجائع مريد للطعام لا محالة، ولهذا يقول المدعو إلى الطعام إذا لم يجب: لا أريد ولست

أشتهي ونحو ذلك، والإرادة هي المشيئة. فذاك من "ج وع"، وهذا من "ش ي أ"،  
والجيم أخت الشين، والواو أخت الياء، والعين أخت الهمزة. وقالوا: فلان جلس بيته  
إذا لازمه. وقالوا: أرز إلى الشيء إذا اجتمع نحوه وتقَبَّضَ إليه، ومنه: إن 3 الإسلام ليأرز  
إلى المدينة، وقال 4:

بآرزة الفقارة لم يخنها ... قطاف في الركاب ولا خلاء

1 هذا صحيح في الهُتْر، جاءت به اللغة "فأما الإدل فهو وجع يأخذ في العنق، وهو  
أيضاً اللبن الخائر الشديد الحموضة، ولم أقف على وروده للعجب، وهو محرف عن  
الأدب.

2 المعروف في الرواية:

حريد الحل غويًا غيورًا

وهو في وصف رجل غيور على امرأته، فإذا نزل بها في السير اعتزل القوم بها، وانظر  
الصبح المنير 68، واللسان "جحش"، والجحيش يروى بالنصب على الظرفية، أي:  
المكان المنفرد، ويروى بالرفع، أي: زوجها المعتزل بها عن الناس.

3 هذا الحديث في البخاري في "فضائل المدينة" بلفظ: "إن الإيمان....".

4 أي: زهير.

5 "آرة الفقارة" أي: قوية، وهو من وصف الناقة، وذلك أن فقارها آرز: متداخل  
مجتمع، وذلك من قوتها، "ولم يخنها": لم ينقصها، والقطاف: مقاربة الخطر، والخلاء في  
الإبل كالحران في الدواب، وانظر الديوان بشرح ثعلب، طبعة دار الكتب 63.

(153/2)

فذاك من "ح ل س" وهذا من "أ ر ز"، فالحاء أخت الهمزة، واللام أخت الراء،  
والسين أخت الزاي. وقالوا: أفل، كما قالوا: غبر؛ لأن أفل: غاب، والغابر غائب  
أيضاً. فذاك من "أ ف ل"، وهذا من "غ ب ر"، فالهمزة أخت الغين، والفاء أخت  
الباء، واللام أخت الراء.

وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وفرش اللغة، وإنما بقي من يثيره ويبحث  
عن مكنونه، بل مَنْ إذا أوضح له وكشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها فوعاها وتقبلها.  
وهيهات ذلك مطلبًا، وعزَّ فيهم مذهبًا! وقد قال أبو بكر: من عرف ألف، ومن جهل

استوحش. ونحن نتبع هذا الباب باباً أغرب منه وأدّل على حكمة القديم سبحانه،  
وتقدست أسماؤه، فتأمله تحط به بعون الله تعالى.

(154/2)

#### باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني:

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة  
بالقبول له والاعتراف بصحته.  
قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا: صرّ، وتوهّموا في  
صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر.  
وقال سيبويه<sup>1</sup> في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو:  
النقران<sup>2</sup> والغلبان والغنيان، فقابلوا<sup>3</sup> بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال.

1 عبارة سيبويه في الكتاب 2/ 218: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين  
تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقران والقفران. وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن  
واهتزاز في ارتفاع، ومثله العسلان والرتكان ... ومثل هذا الغلبان؛ لأنه زعزعة وتحرك،  
ومثله: الغنيان؛ لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله: الخطران واللعان؛ لأن هذا اضطراب  
وتحرك، ومثل ذلك: اللهبان والوهجان؛ لأنه تحرك الحر وتثوره، فإنما هو بمنزلة الغليان".  
2 يقال: نقر الظبي: وثب صعدا.  
3 هذا من كلام ابن جني لا من كلام سيبويه، كما يعلم من نص سيبويه السابق.

(154/2)

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه<sup>1</sup>، ومنها ما مثلاه.  
وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو: الزعزعة، والقلقلة،  
والصلصلة، والقعقة "والصعصة"<sup>2</sup> والجرجرة والفرقرة. ووجدت أيضاً "الفعلی" في  
المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو: البشكى والجمزى والولقى، قال رؤبة:  
أو بَشَكِي وخذ الظليم النَرَّ<sup>3</sup>  
وقال الهذلي<sup>4</sup>:



كأني ورحلي إذا هجرت ... على جمزى جازئ بالرمال  
أو أصحم حام جراميزه ... حزاية حيدى بالدحال5  
فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر - أعني: باب القلقلة - والمثال الذي6 توات  
حركاته للأفعال التي توات الحركات فيها.

ومن ذلك - وهو أصنع منه - أنهم جعلوا "استفعل" في أكثر الأمر للطلب، نحو:  
استسقى واستطعم واستوهب واستمنح، واستقدم عمرًا، واستصرخ جعفرًا. فرتبت في  
هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال، وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها  
وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول أو ما ضارع بالصنعة7 الأصول.

- 
- 1 كذا في أ. وفي ب: "حذياه" وفي ش: "حذياه".
  - 2 كذا في ش، ب، ج. وسقط هذا في أ. والصعصعة: التحريك والقلقلة.
  - 3 يقال ظليم نز: لا يستقر في مكان. وانظر الديوان 65.
  - 4 هو أمية بن أبي عائذ كما في اللسان في جمز، وانظر الهذليين 2/ 176.
  - 5 يريد بالجمزى: حمار وحش، وجازئ: يستغني بالرطب عن الماء، والأحم من الصحة  
وهي سواد إلى صفرة. ويريد به أيضًا حمار وحش، وجراميزه: جسده ونفسه، يحميها من  
الصائد، حزاية، غليظ. حيدى: يحيد من سرعته. والدحال: وهو هوة ضيقة الأعلى  
واسعة الأسفل.
  - 6 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "التي" وهو خطأ.
  - 7 كذا في أ: وفي ش، ب: "بالصفة".

(155/2)

---

فالأصول نحو قولهم: طعم ووهب، ودخل وخرج، وصعد ونزل. فهذا إخبار بأصول  
فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها.  
وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سمت الأصل نحو: أحسن وأكرم وأعطى وأولى.  
فهذا من طريق الصنعة1 بوزن الأصل في نحو: دحرج وسرهف وقوقى وزوزى. وذلك  
أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلما ازدادت العبارة شبهًا بالمعنى  
كانت أدلّ عليه وأشهد بالغرض فيه.  
فلما كانت إذا2 فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها، أو ما جرى مجرى

أصولها نحو: وهب ومنح وأكرم وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعت فيها وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول، تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها.

وذلك نحو: استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء والعين واللام. فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأني 3 لوقوعه تقدمه، ثم وقعت الإجابة إليه فتبع الفعل السؤال فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبت أفعال الإجابة أفعال الطلب كذلك تبت حروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة. وذلك نحو استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى واستدنى، فهذا على سمت الصنعة التي تقدّمت في رأي الخليل وسيبويه، إلا أن هذه أغمض من تلك. غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها ومعقودة 4 عليها.

---

1 كذا في أ، ب. وفي ش: "الصيغة".

2 كذا في أ، وفي ش، ب: "إذ".

3 كذا في ب. وفي ش، أ: "الثاني" وهو تصحيف.

4 كذا في ش، ب. وفي أ: "مقدرة".

(156/2)

---

ومن وجد مقالاً قال به وإن لم يسبق إليه غيره. فكيف به إذا تبع العلماء فيه وتلاهم على تمثيل معانيه.

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال 1 دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسر وقطع وفتح وغلّق. وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلاً المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما ومنكوفة بهما، فصارا كأنهما سياق لها، ومبدولان للعوارض دونها 2. ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها. فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب: وعد، نحو العدة والزنة، والطدة 3، والتدة، والهبة، والإبة. وأما اللام فنحو: اليد والدم والفم والأب والأخ والسنة والمائة، والفئة 4. وكلما تجد الحذف في العين 5.

فلما كانت الأفعال دليلاً المعاني كرروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به،

وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صرصر وحقق، دليلاً على تقطيعه. ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في آخرها وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل. فهذا أيضاً من مساوغة الصيغة 6 للمعاني. وقد أتبعوا اللام في باب المبالغة العين، وذلك إذا كررت العين 7 معها في نحو: دمك صمحم وعركك 8 وعصبب وعشمشم، والموضع في ذلك للعين، وإنما

---

1 يريد بالمثل البناء.

2 كذا في أ. وفي ش، ب: "بدلاً منها".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "الصدّة". والطة من وطد، والصدّة من رصد، يقال: "وطد الشيء ووصد، ثبت.

4 كذا في أ. وفي ش، ب: "الهنة".

5 من ذلك السة وأصله الستة، ومذ وأصله منذ.

6 كذا في ش، ب. وفي أ: "الصنعة".

7 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "بالعين".

8 يقال: بعير عركك: قوي غليظ.

(157/2)

---

ضامّتها اللام هنا تبعاً لها ولا حقة بها، ألا ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغة من نحو: اخلولق واعشوشب واغدودن واحمومي واذلولي واقطوطي، وكذلك في الاسم نحو: عثوثل وغدودن وخفيدد 1، وعقنقل، وعنبيل 2، وهجنجل، قال: ظلّت وظلّ يومها حوب حل ... وظلّ يوم لأبي الهجنجل 3 فدخل لام التعريف فيه مع العلمية يدل على أنه في الأصل صفة كالحرث والعبّاس وكل واجد من هذه المثل قد فصل بين عينيه بالزائد لا باللام. فعلمت أن تكرير المعنى في باب: صمحم "إنما هو للعين" 4، وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد في باب: افعوعل وفعوعل وفعيعل 5 وفنععل؛ لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها. ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة نحو: عتلّ وصملّ وقمّد وحزقّ، إلا أن العين أقعد 6 في ذلك من اللام، ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع

للمعاني لا يضعف ولا7 يؤكد تكريره إلا بالعين. هذا هو الباب. فأما اقعنسس  
واسحنكك، فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأن ذا إنما ضعف للإلحاق، فهذه  
طريق8 صناعية، وباب تكرير العين هو طريق معنوية9، ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادة  
المعنى توفروا عليه وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه فقالوا: قطع وكسر تقطيعاً  
وتكسيراً، ولم يجئوا بمصدره على مثال فعللة فيقولوا: قطعة وكسرة، كما قالوا في  
الملحق: بيطر بيطرة، وحوقل حوقلة، وجهور جهورة.

- 
- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "خفيفد" وكلاهما السريع في وصف الظليم.
  - 2 كذا في أوسقط في ش، ب. والعنبل: الضخم الشديد.
  - 3 يريد ظل يومها مقولاً فيها: حوب حل. وحوب زجر لذكور الإبل، وحل زجر لإناثها.  
ورود هذا الزجر مع صلة له في شرح التبريزي للحماسة 1/ 323 بتحقيق الشيخ محمد  
محى الدين.
  - 4 كذا في أ. وسقط في ش، ب.
  - 5 كذا في ش، ب وسقط في أ.
  - 6 كذا في أوفي ش، ب: "أقوى" وفي ج: "أولى".
  - 7 كذا في ش، ب وسقط في أ.
  - 8 كذا في أوفي ش، ب: "طريقة".
  - 9 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "معنوي".

(158/2)

---

ويدلك1 على أن افعوعل لما ضعفت عينه للمعنى انصرف به عن طريق الإلحاق -تغليباً  
للمعنى على اللفظ وإعلاماً أن قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ- أنهم  
قالوا في افعوعل من رددت: "اردود" ولم يقولوا: اردودد، فيظهروا التضعيف للإلحاق  
كما أظهروه في باب2 اسحنكك، واكندد3، لما كان للإلحاق بالخرنجم واخرنطم ولا  
تجد في بنات الأربعة نحو: اخرجهم، فيظهروا "افعوعل" من رددت فيقال: "اردودد"؛  
لأنه لا مثال له رباعياً فيلحق هذا4 به.  
فهذا طريق المثل واحتياطهم فيها بالصنعة ودلالاتهم "منها"5 على الإرادة والبعية.  
فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع، ونهج متلئب

عند عارفه مأموم. وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره 6، وأضعاف ما نستشعره 6.

من ذلك قولهم: خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقناء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو: قضمت الدابة شعيرها ونحو ذلك. وفي الخبر قد يدرك الخضم بالقضم، أي: قد يدرك الرخاء بالشدّة واللين بالشطف. وعليه قول أبي 7 الدرداء: يخضمون 8 ونقضم والموعود الله.

---

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "يدل".

2 كذا في ش، ب وفي أ: "نحو".

3 يقال: أكلندد: اشتد.

4 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

5 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

6 كذا في ش، ب بالنون. وفي أ بالتاء فيهما.

7 في النهاية أن في حديث أبي ذر: "تأكلون خضماونا كل قضمًا"، وفيها أيضاً: "وفي حديث أبي هريرة أنه مرّ بمروان وهو يبني بيتاً له، فقال: ابنوا شديداً، وأملوا بعيداً، واخضموا فسقضم"، وفي الأساس: "وفي حديث أبي ذر: "اخضموا نستقضم" ولم أقف على نسبة هذا لأبي الدرداء.

8 كذا في ش، أ، ب. وفي ج: "تخضمونه".

(159/2)

---

فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس حدواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث.

ومن ذلك قولهم: التضخ للماء نحوه والنضح أقوى من النضح، قال الله سبحانه: {فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ} 1 فجعلوا الخاء -لرقتها- للماء الضعيف، والخاء -لغلظها- لما هو أقوى منه.

ومن ذلك القدّ طولاً والقط عرضاً. وذلك أن الطاء أحصر 2 للصوت وأسرع قطعاً له من الدال، فجعلوا الطاء المناجزة 3 لقطع العرض؛ لقربه وسرعته، والدال المماطلة لما

طال من الأثر وهو قطعه طولاً.

ومن ذلك قولهم: قرت الدم وقرد الشيء وتقرّد وقرط يقرط، فالتاء أخفت 4 الثلاثة، فاستعملوها في الدم إذا جفّ؛ لأنه قصد ومستخف في الحسّ عن القرد الذي هو النبك في الأرض ونحوها. وجعلوا الطاء -وهي أعلى الثلاثة صوتاً- "للقرط" 5 الذي يسمع، وقرد، من القرد، وذلك لأنه موصوف بالقلة والذلة، قال الله تعالى: {فَقُلْنَا هُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ} 6.

ينبغي أن يكون "خاسئين" خبراً آخر لـ "كونوا"، والأول "قردة"، فهو كقولك 7: هذا حلو حامض وإن جعلته وصفاً لـ "قردة" صغر معناه، ألا ترى أن القرد لذله

---

1 آية: 66، سورة الرحمن.

2 كذا في أ، وفي ج: "أخصر" وفي ب: "أخص"، وفي ش: "أخفض"، ويبدو فيها الإصلاح وكان أصلها أخص وهو ما في ب، وكلاهما تحريف عن أحصر.

3 كذا في أ. وفي ش: "للمناجزة" وفي ب: "المناجرة".

4 كذا في ش، أ، ب. وفي ج: "أخف" وأخفتها: أخفاها صوتاً. والخفت: إسرار النطق.

5 يقال: قرط الكراث: قطعة في القدر، والقرط يسمع له صوت؛ إذ كان قطعاً وشقاً. 6 آية: 65، سورة البقرة.

7 الأخلق بما نحن فيه أن يكون كقوله تعالى: {وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ} مما يصحّ الاختصار فيه على أحد الخبرين أو الأخبار، وأما "هذا حلو حامض" فالخبران في قوة خبر واحد، وهو "مزّ".

(160/2)

---

وصغاره خاسئ أبداً، فيكون إذاً صفة غير مفيدة، وإذا جعلت "خاسئين" خبراً ثانياً حسن وأفاد حتى كأنه قال: كونوا قردة "و" 1 كونوا خاسئين، ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف، إنما اختصاص العامل بالموصوف، ثم الصفة من بعد تابعة له.

ولست أعني بقولي: إنه كأنه قال تعالى: كونوا قردة، كونوا خاسئين، إن العامل في خاسئين عامل ثانٍ غير الأول، معاذ الله أن أريد ذلك، إنما هذا شيء يقدر مع البديل. فأما في الخبرين فإن العامل فيهما جميعاً واحد، ولو كان هناك عامل آخر لما كانا خبرين

لمخبر عنه واحد، وإنما مفاد الخبر من مجموعهما<sup>2</sup>. ولهذا كان عند أبي علي أن العائد على المبتدأ من مجموعهما لا من أحدهما؛ لأنه ليس الخبر بأحدهما بل بمجموعهما. وإنما أريد أنك متى شئت باشرت بـ"كونوا" أي: الاسمين أثرت، ولست كذلك الصفة. ويؤتس بذلك أنه لو كانت "خاسئين" صفة لـ"قردة" لكان الأخلق أن يكون "قردة" خاسئة"، "وفي أن" <sup>3</sup> لم يقرأ بذلك البتة دلالة على أنه ليس بوصف. وإن كان قد يجوز أن يكون "خاسئين" صفة "لقردة" على المعنى إذ كان المعنى <sup>4</sup> أنها هي هم في المعنى، إلا أن هذا إنما هو جائز وليس بالوجه، بل الوجه أن يكون وصفًا لو كان على اللفظ. فكيف وقد سبق ضعف الصفة ههنا. فهذا شيء عَرَضَ قلنا فيه ثم لنعد.

---

1 كذا في أ. وسقط في ش، ب.

2 قد علمت أن مفاد الخبر في الآية ليس من مجموع "قردة" و"خاسئين"، بل كل منهما يصح أن يكون خبر وحده، على هذا فلا يجيء ما شاه عليه بعد نقلًا عن أبي علي: أن العائد على المبتدأ من مجموعهما، فإن مذهب أبي علي هذا في نحو: "الرمان حلو حامض" لا فيما نحن فيه، وانظر الهمع 1/ 95.

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "فإن".

4 في أ "لقردة على المعنى". وما بين القوسين فيما عداها من الأصول.

(161/2)

---

أفلا ترى إلى تشبيههم الحروف بالأفعال وتنزيلهم إياها على احتذائها. ومن ذلك قولهم: الوسيلة والوصيلة، والصاد – كما ترى – أقوى صوتًا من السين لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى معنى من الوسيلة. وذلك أن التوسل ليست له عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له، وكونه في أكثر الأحوال بعضًا له؛ كاتصال الأعضاء بالإنسان وهي أبعاضه، ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءًا أو كالجزء من المتوسل إليه. وهذا واضح. فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف. ومن ذلك قولهم: "الخذاء" في الأذن، "والخذاء": الاستخذاء<sup>1</sup>، فجعلوا الواو في خذواء<sup>2</sup> – لأنها دون الهمزة صوتًا – للمعنى الأضعف، وذلك لأن استرخاء الأذن "ليس" <sup>3</sup> من العيوب التي يسبب بها، ولا يتناهى في استقباحتها. وأما الذل فهو من أقبح العيوب

وأذهبها في المزرة والسب، فعبروا عنه بالهمزة لقوتها، وعن عيب الأذن المحتمل بالواو لضعفها. فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيين، وأضعفهما لأضعفهما. ومن ذلك قولهم: قد جفا الشيء يجفو، وقالوا: جفاً الوادي بغثائه4، ففيهما كليهما5 معنى الجفاء لارتفاعهما، إلا أنهم استعملوا الهمزة في الوادي لما هناك من حفزه6، وقوة دفعه.

- 
- 1 كذا في أ، ب. وفي ش؛ "والخذأ والاستخذاء" وواو العطف يبدو أنها ملحقة إصلاحاً، وكتب في الهامش بعد هذا: "في الذل" و"صح".
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب: "الخذراء" أي: في قولهم أذن خذواء وصفاً من الخذا.
  - 3 كذا في أ، ب. وسقط في ش. وفي ج. "ليس من العيوب التي يتناهى في اسقباحها".
  - 4 كذا في ش، ب وفي أ: "بعبابه". وفي اللسان: جفاً الوادي غثاءه يجفاً جفاً: رمى بالزبد والقذى.
  - 5 كذا في ش، ب. وفي أ: "كليتهما".
  - 6 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "حفزه".

(162/2)

---

ومن ذلك قولهم: صعد وسعد، فجعلوا الصاد -لأنها أقوى- لما فيه أثر مشاهد يرى، وهو الصعود في الجبل والحائط ونحو ذلك. وجعلوا السين -لضعفها- لما لا يظهر ولا يشاهد حساً، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجذ لا صعود الجسم، ألا تراهم يقولون: هو سعيد الجذ، وهو عالي الجذ، وقد ارتفع أمره وعلا قدره. فجعلوا الصاد لقوتها مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية.

فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يكون الخذا في الأذن مهموزاً، وفي الذل غير مهموز؛ لأن عيب الأذن مشاهد، وعيب النفس غير مشاهد، قيل: عيب الأذن وإن كان مشاهداً فإنه لا علاج فيه على الأذن، وإنما هو خمول وذبول ومشقة الصاعد ظاهرة مباشرة1 معتدة متجشمة، فالأثر فيها أقوى، فكانت بالحرف الأقوى -وهو الصاد- أخرى.

ومن ذلك أيضاً: سدَّ وصدَّ؛ فالسد دون الصد؛ لأن السد للباب يسد، والمنظرة



ونحوها، والصد جانب الجبل والوادي والشعب، وهذا أقوى من السد الذي قد يكون  
لثقب الكوز2 ورأس القارورة ونحو ذلك، "فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى، والسين  
لضعفها، للأضعف"3.  
ومن ذلك القسم والقصم، فالقصم أقوى فعلاً من القسم؛ لأن القصم يكون معه الدق،  
وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما، فلذلك خصت بالأقوى الصاد وبالأضعف  
السين.

---

1 كذا في ش، أ، وفي ب: "مباصرة".

2 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "الكثرة".

3 ما بين القوسين ساقط من أ.

(163/2)

---

ومن ذلك تركيب "ق ط ر" و "ق د ر" و "ق ت ر" فالتاء خافية متسفلة، والطاء  
سامية متصعدة، / فاستعملتا -لتعاديتهما- 1 في الطرفين كقولهم: فتر الشيء2 وقطره.  
والدال بينهما ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء، فكانت 3 لذلك واسطة بينهما،  
فعبر بها عن معظم الأمر ومقابلته، فقليل: قدر الشيء لجماعه ومحر نجمه4. وينبغي أن  
يكون قولهم: قطر الإناء الماء ونحوه، إنما هو "فعل" من لفظ القطر ومعناه. وذلك أنه  
إنما ينقط الماء عن صفحته الخارجة وهي قطره. فاعرف ذلك.  
فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيت من بابه، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمله، أعطاك مقادته5  
وأركبك ذروته وجلا عليك بجحاته ومحاسنه، وإن أنت تناكرته وقلت: هذا أمر منتشر،  
ومذهب صعب موعر، حرمت نفسك لذته، وسددت عليها باب الخطوة به.  
نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع. وذلك أنهم قد  
يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما  
يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط6 ما يضاهي أوسطه، سقواً  
للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب.

---

1 أي: لتباينهما -وكذا هو في ش، ب. وفي أ "لعادتهما".

2 قتر الشيء وقطره: ناحيته وجانبه. والأصل القطر، والقتر لغة فيه، كما في اللسان.

3 كذا في ش، ب. وفي أ "وكانت".

4 هو حيث مجتمع، من قولهم: اخرجت الإبل: اجتمعت.

5 كذا في ش، ب. وفي أ "مقاده".

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "توسط".

(164/2)

وذلك قولهم: بحث. فالباء لغلظها 1 تشبه بصوتها 2 خفقة الكف 3 على الأرض، والحاء لصحليها 4 تشبه مخالب الأسد وبرائن الذئب، ونحوها إذا غارت في الأرض والشاء للنفث، والبت للتراب 5. وهذا أمر تراه محسوساً محصلاً، فأَيّ شبهة تبقى بعده، أم أَيّ شك يعرض 6 على مثله. وقد ذكرت هذا في موضع آخر من كتبي لأمرٍ دعا إليه هناك. فأما هذا الموضع فإنه أهله، وتحقيق به لأنه موضوع له ولأمثاله.

ومن ذلك قولهم: شدّ الحبل ونحوه. فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب وتأريب العقد، فيعبر عنه بالبدال التي هي أقوى من الشين، ولاسيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعيتها وأدّل على المعنى الذي أريد بها. ويقال 7 شدّ وهو 8 يشد. فأما الشدة في الأمر فإنها مستعارة من شدّ الحبل ونحوه لضرب من الاتساع والمبالغة، على حد ما نقول 9 فيما يشبهه بغيره لتقوية أمره المراد به 10.

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "بغلظها".

2 كذا في ش، ب. وفي أ "لصوتها".

3 كذا في ش، ب. وفي أ: "خفقة الكف على الكف".

4 كذا في ج، وهو محرق في ش. وفي أ: "فيهما". والصحل: البحة في الصوت.

5 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "النبث".

6 كذا في أ. وفي ش، ب: "يعترض".

7 كذا في أ. وفي ش، ب: "فيقال".

8 كذا في ش، ب. وفي أ: "فهو".

9 في أ، ش: "يقول". وفي ب غير منقوطة.

10 كذا في أ. وفي ب: "بالمراد".

ومن ذلك أيضاً جرّ الشيء يجزّه، قدموا الجيم لأنها حرف شديد، وأول الجر بمشقة<sup>1</sup> على الجار والجورور جميعاً، ثم عَقَّبُوا ذلك بالراء وهو حرف مكرر، وكررها مع ذلك في نفسها. وذلك لأن الشيء إذا جر على الأرض في غالب الأمر اهتزَّ عليها واضطرب صاعداً عنها ونازلاً إليها، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التمتع<sup>2</sup> والقلق. فكانت الراء - لما فيها من التكرير؛ ولأنها أيضاً قد كررت في نفسها في "جر" و"جررت" - أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها. هذا هو محجة هذا ومذهبه.

فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين<sup>3</sup>: إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقع بك فكرك عنه، أو لأن هذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصّر أسبابها دوننا "كما قال سيويوه: 4 أو لأنّ الأول وصل إليه علم<sup>5</sup> لم يصل إلى الآخر.

فإن قلت: فهلاً أجزت أيضاً أن يكون ما أوردته في هذا الموضع شيئاً اتفق، وأمراً وقع في صورة المقصود، من غير أن يعتقد (وما الفرق) 6؟.

قيل: في هذا حكم بإبطال ما دلت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول، وتتناصر<sup>7</sup> إليها أغراض ذوي التحصيل، فما ورد على وجه يقبله

1 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "المشقة".

2 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "المنفعة".

3 كذا في أ. وفي ش، ب: "الأمرين". وفي ج: "فالأحد أمرين".

4 ما بين القوسين في ش، ب، ج. وسقط في أ.

5 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "و".

6 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

7 كذا في أ، ج. وفي ش، ب "يتناضل".

القياس، وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف، حمل عليها ونسبت الصنعة فيه إليها. وما تجاوز ذلك فخفي لم توّس<sup>1</sup> النفس منه، ووكل إلى "مصادقة<sup>2</sup> النظر فيه"، وكان

الأخرى به أن يتهم الإنسان نظره، ولا يخفّ إلى ادعاء النقض<sup>3</sup> فيما قد ثبت الله  
أطنا به، وأحصف بالحكمة أسبابه. ولو لم يتنبه "على ذلك"<sup>4</sup> إلا بما جاء عنهم من  
تسميتهم<sup>5</sup> الأشياء بأصواتها؛ كالحازباز لصوته<sup>6</sup>، والبط لصوته، والخاباق لصوت الفرج  
عند الجماع، والواق<sup>7</sup> للصرد<sup>8</sup> لصوته، وغاق للغراب<sup>9</sup> لصوته، "وقوله"<sup>10</sup>: "تداعين  
باسم الشيب"<sup>11</sup> لصوت مشافرها، وقوله:  
بينما نحن مرتعون بفلج ... قالت الدلح الرواء<sup>12</sup> إني<sup>12</sup>  
فهذا حكاية لرزمة السحاب وحنين الرعد، وقوله:  
كالبحر يدعو هيقيما وهيقيما<sup>13</sup>  
وذلك لصوته، ونحو منه قولهم: حاحيت وعاعيت وهاهيت، إذا قلت: حاء وعاء وهاء.  
وقولهم: بسملت وهيللت وحولفت؛ كل ذلك "وأشباهه"<sup>14</sup> إنما يرجع في اشتقاقه إلى  
الأصوات. والأمر أوسع.

- 
- 1 كذا في أ، ب، ج: وفي ش: "تيأس".
  - 2 كذا في أ. وفي ش، ب، ج: "معاودة".
  - 3 في ج: "النقص".
  - 4 كذا في أ. وفي ش، ب: "لذلك".
  - 5 كذا في ش، ب. وفي أ: "تشبيهم".
  - 6 كذا في ش، ب. وفي أ: "لجنونه" والحازباز، الذباب.
  - 7 الواق - بكسر القاف حكاية لصوته، ويقال فيه: الواق.
  - 8 كذا في ب، وفي ج: "الصرد" وفي أ، "المصر"، وهو تحريف عن المصرصر، أي:  
المصوّت. وفي ش: "المصرد". والصرد: طائر فوق العصفور، وهو الواقى والواق.
  - 9 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "الغراب".
  - 10 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "في قوله".
  - 11 الشيب "بالكسر": حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب، والكلمة من بيت  
لذي الرمة وهو:

تداعين باسم الشيب في متثلّم ... جوانبه من بصرة وسلام

12 انظر ص 24 من الجزء الأول.

13 الهيقم: حكاية صوت اضطراب البحر.

14 كذا في ش، ب، وفي أ: "بأشباهه".

" ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يعلم بُعْدُها، ولا يحاط بقاصيها، ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا ما زجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما"1.

من 2 ذلك "الدالف" للشيخ الضعيف، والشيء التالف والظليف3، "والظليف"4 المجان5، وليست له عصمة الثمين، والظنف لما أشرف خارجًا عن البناء، وهو إلى الضعف لأنه ليست له قوة الراكب الأساس6، والأصل والنطف: العيب، "وهو إلى الضعف"7، والدنف: المريض. ومنه "التنوفة"8 وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك، ألا تراهم يقولون لها: مهلكة، وكذلك قالوا لها: بيداء، فهي فعلاء من بادٍ يبيد. ومنه الترفة9؛ لأنها إلى اللين والضعف، وعليه قالوا: الطرف؛ لأن طرف الشيء أضعف من قبله وأوسطه، قال الله سبحانه: {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا}10.

وقال 11 الطائي الكبير:

كانت هي الوسط الممنوع فاستلبت ... ما حولها الخيل حتى أصبحت طرفا  
ومنه "الفرد"؛ لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "المرء كثير بأخيه"12. والفارط المتقدم، وإذا تقدّم انفراد، وإذا انفرد

- 
- 1 ما بين القوسين ساقط من أ.
  - 2 كذا في ب، ج. وفي أ: "ومن".
  - 3 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "اللطيف" وهو خطأ.
  - 4 كذا في ش، ب. وسقط في أ، ج. والظليف لغة في اللطيف. ويقال: ذهب به مجانًا وظليقًا وظليقًا إذا أخذه بغير عن.
  - 5 كذا في أ، ج. وفي ش، ب. "الحاز". وهو تحريف.
  - 6 كذا في أ. وفي ش، ب. "للأساس"، وفي ج: "على الأساس".
  - 7 كذا في أ. وفي ب: "وهو إلى الضعة والغض". وفي ش. "وهي الضعة والغض". وفي ج: "وهو إلى الضعة والنقص".
  - 8 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "الدنوفة" وهو تحريف.
  - 9 هي التمتع ولين العيش، وتقال الترفة أيضًا للطعام الطيب.
  - 10 آية: 41، سورة الرعد.

- 11 كذا في ش، ب، ج. وسقطت الواو في أ.  
12 رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان عن سهل بن سعد الساعدي. وانظر الجامع الصغير في حرف الميم.

(168/2)

"أعرض للهلاك"1، ولذلك2 ما يوصف بالتقدم ويمدح به لهول مقامه وتعرض راحبه.  
وقال محمد بن حبيب في الفرثى الفاجرة: إنها من الفرات، وحكم بزيادة النون والألف،  
فهي3 على هذا كقولهم4 لها "هلوك". قال الهذلي5:  
السالك الثغرة اليقظان كالثها ... مَشَى الهلوك عليها الخيل الفضل6  
وقياس مذهب سيبويه أن تكون "فرتنى" فعللى7 رباعية كجججى8، ومنه الفرات؛ لأنه  
الماء العذب، وإذا عذب الشيء ميل عليه ونيل منه، ألا ترى إلى قوله:  
مَمَقَّرٌ مَرَّ عَلَى أَعْدَائِهِ ... وَعَلَى الْأَدْنَيْنِ حَلَوُ كَالْعَسَلِ9  
وقال الآخر10:

تراهم يغمزون من استركوا ... ويجتنبون من صدق المصاعا11  
ومنه الفتور للضعف، والرفث للكسر والرديف؛ لأنه ليس له تمكّن الأول، ومنه الطفل  
للصبي لضعفه، والطفل للرخص، وهو ضد الشثن، والتفل للريح المكروهة، فهي منبوذة  
مطروحة. وينبغي أن تكون "الدفلى"12 من ذلك لضعفه عن صلابة النبع والسراء13  
والتنضب، والشَوْحَط. وقالوا: الدفر للنتن، وقالوا:

- 1 كذا في أ. وفي ش، ب: "ملك".  
2 كذا في أ، ب. وفي ش: "كذلك".  
3 كذا في أ. وفي ش، ب: "فهو".  
4 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "قولهم".  
5 هو المتنخل يرثي ابنه أثيلة. وانظر ديوان الهذليين "الدار" 2 / 34.  
6 الثغرة موضع المخافة، وكالثها: حافظها. والخييل: ثوب يخاط أحد شقيه ويترك  
الآخر. والفل هو الخييل ليس تحته إزار ولا سراويل. يقول: إن من شأنه سلوك موضع  
المخافة متمكناً منها غير هباب، كما تمشي المرأة المتبخرة. وانظر الحراة 4 / 288.  
7 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "فعلل". وهو خطأ.

8 هم حي من الأنصار.

9 قائله لبيد، وهو من قصيدة في مراثية أريد في الديوان. وأمقر الشيء: إذا كان مرًا كالمقر وهو الصبر.

10 هو القطامي. والنظر الديوان 40.

11 استركوا: استضعفوا. والمصاع: المجالدة بالسيوف.

12 شجر مر أخضر يكون في الأودية.

13 كذا في أ، ب، ش، وفي ج: والشرأ وهو تصحيف. "والسراء" من كبار الشجر ينبت في الجبال وتتخذ منه القسي.

(169/2)

---

للدنيا 1 "أم دفر" سب لها وتوضع منها. ومنه "الفلنة" لضعفة الرأي، وقتل المغزل لأنه تنن واستدارة، وذاك إلى وهي وضعفة، والفطر: الشق، وهو إلى الوهن. الآن قد أنستك بمذهب القوم فيما هذه حاله، ووقفك على طريقه، وأبدت لك عن مكنونه، وبقي عليك أنت التنبه لأمثاله، وإنعام الفحص عمًا هذه حاله، فإنني إن زدت على هذا مللت وأمللت. ولو شئت لكتبت من مثله أوراقًا مئين، فأبه له ولاطفه، ولا تجفّ عليه فيعرض عنك ولا يبهأ 2 بك.

---

1 كذا في ش، ب. وفي أ، ج: "والدنيا".

2 يقال: بها بالشيء: أنس به.

(170/2)

---

**باب في مشابجة معاني الإعراب معاني الشعر:**

نبهنا أبو علي -رحمه الله- من هذا الموضع على أغراض حسنة، من ذلك قولهم في لا النافية للنكرة: إنما تبني معها فتصير كجزء 1 من الاسم، نحو: لا رجل في الدار، ولا بأس عليك، وأنشدنا في هذا المعنى "قوله" 2:

خيطة على زفرة فتمّ ولم ... يرجع إلى دقة ولا هضم

وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه وإجفار محزمه 3 كأنه زفر، فلما اغترق 4 نفسه

بُني على ذلك، فلزمته تلك الزفرة، فصيحغ عليها لا يفارقها "كما أن الاسم بني مع لا حتى خلط بما لا تفارقه ولا يفارقها"5 وهذا موضع متناهٍ في حسنه، آخذ بغاية الصنعة من مستخرجه.

---

1 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "كجزء واحد".

2 كذا في أ. وسقط في ش، ب، ج. والبيت للنابعة الجعدي كما في اللسان في هضم، والخيال لأبي عبيدة في أواخره.

3 كذا في أ، ب. وفي ش: "محرمة" وهو تصحيف. وإجفار مجزئة: سعة وسطه. وفي معاني ابن قتيبة 1/ 139. "يقول: كأنه زافر أبداً من عظم جوفه. والهضم: استقامة الضلوع ودخول أعاليها، وهو عيب".

4 يقال: اغترف النفس: استوعب في الزفير.

5 ما بين القوسين ساقط من أ.

(170/2)

---

ومثله أيضاً من وصف الفرس:

بنيت معاقمها على مطوائها1

أي: كأنها تمطت، فلمّا تناءت أطرافها ورحبت شحوتها2 صيغت على ذلك. ومن ذلك قولهم: ما أدري أأذن أو أقام، إذا قالها بأو لا بأ. فهو أنه لم يعتدّ أذانه أذاناً، ولا قال: فمثل ذلك قول عبيد 3:

أعاقِر كذات رحم ... أم غانم كمن يخيب

فكان ينبغي أن يعادل بقوله: ذات رحم، نقيضتها، فيقول: أغير ذات رحم كذات رحم، وهكذا أراد لا محالة، ولكنه جاء بالبيت على المسألة4. وذلك أنه لما لم تكن العاقر ولوذاً صارت وإن كانت ذات رحم كأنها لا رحم لها، فكأنه قال: أغير ذات رحم كذات رحم، كما أنه لما لم يوفّ أذانه ولا إقامته حقهما لمن يثبت له واحداً منهما؛ لأنه قاله بأو، ولو قال: ما أدري أأذن أم أقام "بأم"5 لاثبت له أحدهما لا محالة.

ومن ذلك قول النحويين: إنهم لا يبنون من ضرب وعلم، وما كانت عينه لاماً أو راء مثل: عنسل. قالوا: لأنّا نصير به إلى ضرب وعلم، فإن أدغمنا ألبس بفعل، وإن أظهرنا النون قبل الراء واللام ثقلت، فتركنا بناءه أصلاً. وكان ينشد في هذا المعنى قوله



1 شطر بيت للمسيب بن علس صدره:

بمحالة تقص الذباب بطرفها

وانظر المصباح المنير 349، والمعاقم فقر في مؤخر الصلب. ويقال: فرس مدلوك

المعاقم، أي: ليس برهل، والمطواء النمطي. والمحالة: الشديدة المحلل، أي: الفقار،

ووقصها الذاب أنها تقتله إذا دنا منه. وقد نسب ابن قتيبة في معانيه 1/ 44 البيت إلى

المرقش، وأورد قبله:

ومغيرة تسج الجنوب شهدتها ... تمضي سوابقها على غلوائها

2 الشحوة: الخطوة.

3 يريد عبيد بن الأوص، والبيت في معلقته.

4 يريد بالمسألة ما أسلفه: أن الشيء إذا لم يوف ما يتوقع منه فكأنه لم يكن.

5 ما بين القوسين ساقط من أ.

6 أي: الأعشى، وانظر الصبح المنير 126.

(171/2)

فقال:

ثكل وغدر أنت بينهما ... فاختر وما فيهما حظاً لمختار

وقول الآخر:

رأى الأمر يفضى إلى آخر ... فصير آخره أولاً

ووجدت أنا من هذا الضرب أشياء صالحة.

منها: أن الشعر المجزوء إذا لحق ضربه قطع لم تتداركه العرب بالردف، وذلك أنه لا يبلغ

من قدره 1 أن يفي بما حذفه الجزء، فيكون هذا أيضاً "كقولهم للمغني غير المحسن:

تتعب ولا أطرب" 2. ومنهم من يلحق الردف على كل حال، فنطير معنى هذا معنى قول

الآخر 3:

ومبلغ نفس عذرها مثل منجح 4

وقول الآخر:

فإن لم تنل مطلباً رمته ... فليس عليك سوى الاجتهاد

ومن ذلك قول من اختار إعمال الفعل الثاني؛ لأنه العامل الأقرب نحو: ضربت وضربني  
زيد، وضربني وضربت زيداً. فنظير معنى هذا معنى قول الهذلي 5:  
بلى إنما تعفو الكلوم وإنما ... نوكل بالأدنى وإن جلّ ما يمضي  
وعليه قول أبي نواس:  
أمر غدٍ أنت منه في لبس ... وأمس قد فات فاله عن أمس  
فإنما العيش عيش يومك ذا ... فباكر الشمس بابتة الشمس

- 
- 1 كذا في ش، ب، ج. وفي أ: "هذه" وهو خطأ.
  - 2 ما بين القوسين في ش، ب، ج، وسقط في أ.
  - 3 هو عروة بن الورد. والشعر في الحماسة.
  - 4 هذا عجز بيت صدره:  
ليبلغ عذراً أو يصيب رغبة  
وقبله:
  - ومن يك مثلي ذا عيال ومقتراً ... من المال يطرح نفسه كل مطرح
  - 5 هو أبو خراش. وانظر الأمالي 1 / 271، واللاي 601.
  - 6 كذا في أ. وفي سائر الأصول: "وإنما".

(172/2)

---

ومنه قول تأبط شرّاً: وما قدّم نُسي ومن كان ذا شر خشي. في كلام له، وقوله:  
وإذا مضى شيء كأن لم يفعل<sup>1</sup>  
وقول الآخر: أنشدناه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان عن  
الأصمعي عن أبي عمرو أن رجلاً من أهل نجد أنشده:  
حتى كأن لم يكن إلا تذكره ... والدهر أيتما حالٍ دهاير<sup>2</sup>  
ومن ذلك أيضاً قول شاعرنا:  
خذ ما تراه ودع شيئاً سمعت به ... في طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل<sup>3</sup>  
ومما جاء في معنى إعمال الأول قول الطائي الكبير:  
نقل فؤادك حيث شئت من الهوى ... ما الحب إلا للحبيب الأول  
وقول كُثير:

ولقد أردت الصبر عنك فعاقني ... علق بقلبي من هواك قديم  
وقول الآخر:

تمر به الأيام تسحب ذيلها ... فتبلى به الأيام وهو جديد  
ومن ذلك ما جاء عنهم من الجوار في قولهم: هذا جحر ضب خرب، وما يحكى أن  
أعرابياً أراد امرأة له فقالت له: إني حائض، فقال: فأين الهنة الأخرى، فقالت له: اتق  
الله، فقال:

كلا ورب البيت ذي الأستار ... لأهتك حلق الختار  
قد يؤخذ الجار بجرم الجار

---

1 صدره:

فإذا وذلك ليس إلا حينه

- وهو من قصيدة لأبي كبير الهذلي. وانظر رغبة الآمل، شرح الكامل 2 / 113.
- 2 جاء هذا في الأمالي 2 / 182، والكتاب 1 / 122، ويقول فيه البكري في اللآلي:
- "أنشد سيبويه" ولم ينسبه الجرمي" وانظر اللآلي، وسمطه 800، والمعمرين 40.
- 3 "الشمس" كذا في أ. وفي سائر الأصول: "البدر".
- 4 الختار: حلقة الدير.
- 5 "يجرم" كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "بذنب"، وهذا الشطر مثلاً أورده الميداني في  
حرف القاف 7 / 474 "بولاق"، وقال: "مثلاً إسلامي"، وهو في شعر الحكمي.

(173/2)

---

ومنه قول العرب: أعطيتك إذ سألتني وزدتك إذ شكرني. ف"إذ" معمولة العطية  
والزيادة، وإذا عمل الفعل في ظرف زمانياً كان أو مكانياً، فإنه لا بُدَّ أن يكون واقعاً  
فيه، وليست العطية واقعة في وقت المسألة، وإنما هي عقيبه؛ لأن المسألة سبب العطية،  
والسبب جار مجرى العلة، فيجب أن يتقدم المعلوم والمسبب؛ لكنه لما كانت العطية  
مسببة عن المسألة وواقعة على أثرها، وتقارب وقتاهما، صار لذلك كأنهما في وقت  
واحد. فهذا تجاور في الزمان، كما أن ذاك تجاور في الإعراب.

ومنه قول الله تعالى: {وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ} 1.

طاولت أبا علي - رحمه الله تعالى - في هذا وراجعته فيه عوداً على بدء، فكان أكثر ما

برد منه في اليد أنه لما كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لا فاصل بينهما، إنما هي هذه فهذه، صار ما يقع في الآخرة كأنه واقع في الدنيا، فلذلك أجرى اليوم وهو الآخرة 3 مجرى وقت 4 الظلم وهو قوله: إذ ظلمتم ووقت الظلم إنما كان في الدنيا. فإن لم تفعل هذا وترتكبه بقي "إذ ظلمتم" غير متعلق بشيء، فيصير ما قاله أبو علي إلى أنه كأنه أبدل "إذ ظلمتم" من اليوم، أو 5 كرره عليه، وهو كأنه هو. فإن قلت: لم لا تكون "إذ" محمولة على فعل آخر، حتى كأنه قال: ولن ينفعكم اليوم أنكم في العذاب مشتركون "اذكروا" إذ ظلمتم، أو نحو ذلك.

---

1 آية: 39، سورة الزخرف.

2 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "برز". ويقال: برر الشيء في اليد: أي: ثبت.

3 كذا في ش، ب. وسقط في أ.

4 خرج من هذا الإشكال متأخرو النحاة بأن إذ في الآية لمحض التعليل، وليست للوقت، فلا يطلب لها فعل يقع فيه. وانظر المغني في ترجمة "إذ".

5 كذا في ش، ب، ج.

(174/2)

---

قيل: ذلك يفسد من موضعين: أحدهما اللفظ والآخر المعنى، أما اللفظ فلأنك تفصل بالأجنبي -وهو قوله: "إذ ظلمتم"- بين الفعل وهو "ينفعكم"، وفاعله وهو "أنكم في العذاب مشتركون"، وأنت عالم بما في الفصل بينهما بالأجنبي. وإن كان الفصل بالظرف متجاوزاً فيه. وأما المعنى فلأنك لو فعلت ذلك لأخرجت من الجملة الظرف الذي هو "إذ ظلمتم"، وهذا ينقض معناها. وذلك لأنها معقودة على دخول الظرف الذي هو "إذ" فيها، ووجوده في أثنائها، ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحوًا من احتياجها إلى المفعول له، نحو قولك 1: قصدتك رغبة في برّك، وأتيتك طمعًا في صلتك، ألا ترى أن معناه: أنكم عدمتم سلوة التأسّي بمن شارككم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى، كما قيل في نظيره: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ} 2 أي: ذق بما كنت تعد في أهل العز والكرم. وكما قال الله تعالى في نقيضه: {كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ} 3. ومن الأول قوله: {ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ} 4 ومثله في الشعر كثير، منه قول

الأعشى:

على أنها إذ رأيتني أفاد ... تقول بما قد أراه بصيرا5

1 كذا في أ. وفي ش، ب: "قولهم".

2 آية: 49 سورة الدخان.

3 آية: 24 سورة الدخان.

3 آية: 61 سورة البقرة.

4 "أفاد كذا في أ. وفي ش، ب: "أثنى". "أفاد". كذا في أ. وفي ش. ب: "تقاد". وقوله:

"بما قد أراه". "ما" هنا كُفَّت الباء عن الجزء وأحدثت معها معنى التقليل. ف"يما"

تساوي ربما. انظر المغني في مبحث الباء المفردة. وابن جني هنا لا يرى هذا، ويرى أنها

هنا بمعنى البدل. فقولته: بما قد أراه بصيرا. أي: الضعف المشاهد الآن، وسوء البصر

بدل ما قد مضى من الفترة وصحة البصر، وانظر قوله هنا: أي هذا الضعف بتلك

القوة. والشعر للأعشى في الصبح المنير 69.

وما سقته عن الغني هو رأي أي عمرو، فقد قال: "بما بمعنى ربما" وانظر شرح ثعلب.

ورأي ابن جني تبع فيه الأصمعي. فقد قال: "قالت بما قد أراه. هذا العمى: بذاك

البصر، أي: هذا بذاك".

(175/2)

ومنه قولهم حكاية عن الشيخ: بما لا أخشى بالذئب، أي: هذا الضعف بتلك القوة.

ومنه 1 أبيات العجاج "أنشدناها سنة إحدى وأربعين" 2:

إما تربني أصل القَعَادَا ... وأتقي أن أنفض الإرعادا3

من أن تبدلت بآدي آدا ... لم يك ينَاد فأمسى انَادا4

وقصبا حتى حتى كادا ... يعود بعد أعظم أعوادا5

فقد أكون مرة رَوَادَا ... أطلع النجاد فالنجدادا6

وآخر من جاء به على كثرته شاعرنا "فقال" 7:

وكم دون الثوية من حزين ... يقول له قدومي ذا بذاكا8

فكشفه وحرره. ويدل على الانتفاع بالتأسي في 9 المصيبة قولها 10:

- 1 كذا في أ. وفي ش، ب. "من".
- 2 ما بين القوسين ساقط في ش، ب. وقوله: "أنشدناها" أي: أبو علي. وقوله "سنة إحدى وأربعين" أي: ثلاثمائة. وبعض هذا الرجز في ملحق الديوان 76.
- 3 القعاد: جمع قاعد. وقوله أصل القعاد: أي: أكون منهم وأفعل فعلهم. والإرعاد مفعول، "أتقي" أي: أتقي الإرعاد من أن أتهض.
- 4 الآد: القوة كالآبد. وآناد: أنثني وأعوج، وقد ورد هذا البيت وما قبله في شواهد إصلاح المنطق لابن السيرافي، الورقة 89.
- 5 القصب: كل عظم ذي مخ.
- 6 الرؤاد: مبالغة الرائد، وهو الذي يتقدم قومه يلتمس لهم النجعة والكلاء، والنجاد: جمع نجد وهو ما أشرف من الأرض.
- 7 كذا في أ، وسقط في ش، ب.
- 8 التوبة: موضع قريب من الكوفة، وقوله: "دون التوبة" كذا في أ. وفي ش، ب: "تحت التوبة".
- 9 كذا في أ، ب. وفي ش: "من".
- 10 أي: الخنساء.

(176/2)

---

ولولا كثرة الباكين حولي ... على إخوانهم لقتلت نفسي<sup>1</sup>  
وما سيكون مثل أخي ولكن ... أعزي النفس عنه بالتأسي  
ومنه قول أبي داود:  
ويصيح أحياناً كما اس ... تمع المضل لصوت ناشد<sup>2</sup>  
وهو كثير جداً.  
ولسنا نريد ههنا الجوار الصناعي، نحو قولهم في الوقف: هذا بكرٌ، ومررت ببكرٍ،  
وقولهم: صِيمٌ<sup>3</sup> وقِيمٌ وقول جرير<sup>4</sup>:  
لحبّ المؤفدان إلي مؤسى  
وقولهم: هذا مصباح<sup>5</sup>، ومقلات<sup>5</sup>، ومطعان<sup>5</sup>، وقوله<sup>6</sup>:

---

1 "إخوانهم" كذا في ش، ب. وفي أ: "أحباهم". والشعر من مرثيتها لأخيها صخر.

وانظر الديوان 49.

2 هذا في وصف فرص، بصفة بحدة السمع. البيت في أربعة أبيات لأبي داود. انظر تهذيب الألفاظ 475.

3 يريد أن "صيما" كان قياسه التصحيح؛ فيقال: صوم، ولكن العين لمجاورتها اللام اكتسبت الإعلال؛ فإن الواو إذا وقعت لا ما نقلب ياء في الجمع؛ نحو: جثي وعصي.

4 من قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك، وعجزه: وجعدة إذا أضاءهما الوقود

وقبل البيت:

نظرنا نار جعدة هل نراها ... أبعد غال ضوءك أم همود

وجعدة ابنته، وموسى ابنه. وانظر الديوان (الصاوي) 147، وشواهد المغني للسيوطي

325، وللبغدادي 2/ 1052. وأثر الجوار في البيت إبدال الواو في "الموقدان" و"مؤسى" همزة لمجاورتها للضمّة قبلها، فكأنها مضمومة، والهمز يجوز في الواو المضمومة؛ تحسو أجوه في وجوه، وأقنت في وقنت. وانظر المغني، في القاعدة الثانية من الباب الثامن.

5 يريد أن هذه الألفاظ جرت فيها الإمالة؛ لأن الحرف المتحرك كأنه جاور المكسور؛ إذ الحاجز ساكن وهو لا يمنع الجوار أو كأنّ كسر الحرف السابق على حرف الاستعلاء في حرف الاستعلاء نفسه، وحرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة؛ نحو: غلاب وطعان، وهذا هو الذي يريده المؤلف.

6 هو عامر بن كثير الحايي، كما في اللسان ف شقد.

(177/2)

---

إذا اجتمعوا عليّ وأشقذوني ... فصرت كأني فرأ متار 1

وما جرى مجرى ذلك. وإنما اعتزنا هنا الجوار المعنوي لا اللفظي الصناعي. ومن ذلك

قول سيبويه في نحو قولهم: هذا الحسن الوجه: إن الجرّ فيه من وجهين، أحدهما: طريق

الإضافة، والآخر: تشبيهه 2 بالضارب الرجل، هذا مع العلم بأن الجرّ في الضارب

الرجل إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه، فعاد الأصل فاستعاد من الفرع

نفس الحكم الذي كان الأصل بدأ أعطاه إياه 3، حتى دلّ ذلك على تمكّن الفروع

وعلوها في التقدير. وقد ذكرنا ذلك، ونظيره في المعنى قول ذي الرمة:

ورمل كأوراك العذارى قطعتة ... إذا ألبسته المظلمات الحنادس4  
وإنما المعتاد5 في نحو هذا تشبيه أعجاز بكتبان الأنقاء. وقد تقدّم ذكر6 هذا المعنى في  
باب قبل هذا لاتصاله به، ومنه7 قول الآخر:

#### 1 قبله:

فإني لست من غطفان أصلي ... ولا بيني وبينهم اعتشار  
والاعتشار: العشرة، وقوله: "اجتمعوا" في رواية اللسان: "غضبوا"، "أشقدوني":  
طردوني. والفرأ: حمار الوحش. ومثار: أصله منار، اسم مفعول من أناره، أفرعه وطرده؛  
فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وكان الواجب بعد هذا حذف الهمزة، فيقال:  
متر، ولكنه قدر السكون على الحرف قبل الهمزة رافعاً على الهمزة، فقدر في الكلمة  
همزة ساكنة، وحفها الإبدال فأبدلها ألفاً نظراً لها الجوار. وزعم ابن حمزة أن هذا  
تصحيف، وأن صوابه: منار - بالنون - أي: مفرع، يقال: أثرته أي: أفرعته. وانظر  
اللسان في شقذ، وتآر. وقوله: "مثار" بالمشنة في أ، وهو الصواب، وبالمثلثة في ش، ب.  
وهو تصحيف. وقوله: "فرأ" بالفاء كذا في أ، ب، ش، وفي ج: "قرأ" وهو تصحيف.  
وانظر المحتسب في آخر صورة الفاتحة.  
2 كذا في أ، ب، ج. وفي ش: "تشبيه".  
3 كذا في أ، ج. وفي ش، ب: "وآتاه".  
4 انظر ص301 من الجزء الأول من هذا الكتاب.  
5 كذا في ش، ب. وفي أ: "العادة".  
6 كذا في أ، وسقط هذا في ش، ب.

(178/2)

وقربوا كل جُماليّ عضه ... قريبة ندوته من محمضه1  
وقد ذكرنا حاله، وشرحنا الغرض فيه في باب متقدّم، فلا وجه لإعادته ههنا.  
وسبب تمكّن هذه الفروع عندي أنها في حال استعمالها على فرعيّتها تأتي مأتى الأصل  
الحقيقي لا الفرع التشبيهي، وذلك قولهم: أنت الأسد، وكفك البحر، فهذا لفظه لفظ  
الحقيقة، ومعناه: المجاز والاتساع، ألا ترى أنه إنما يريد: أنت2 كالأسد، وكفك مثل  
البحر، وعليه جاء قوله:



### ليلي قضيب تحته كتيب3

وإنما يريد: نصف ليلي الأعلى كالقضيب، وتحتة ردف مثل الكتيب، وقول طرفة:  
جازت القوم إلى أرحلنا ... آخر الليل يبعفورٍ خدر4  
أي: بشخص أو بإنسان مثل اليعفور، وهو واسع كثير. فلمَّا كثر استعمالهم إياه وهو  
مجاز استعمال الحقيقة، واستمرَّ واتَّأبَّ، وتجاوزوا به ذاك إلى أن أصاروه كأنه هو الأصل  
والحقيقة، فعادوا فاستعاروا معناه لأصله فقال:  
ورمل كأوراك العذارى..

---

1 انظر ص304 من الجزء الأول.

2 كذا في أ، ب. وفي ش: "أنه".

3 انظر ص301 من الجزء الأول.

4 هذا البيت من قصيدته التي أولها:

أصوت اليوم أم شاققتك هرّ ... ومن الحب جنون مستعر  
وقوله: "القوم" يُروى "البيد"، وقوله: "جازت" يعني: خيالها، وأنَّثَه لأنه كأنه هي، والخبر  
عنه خبر عنها. إنما قال: "آخر الليل"؛ لأن التعريس، أي: النزول وقطع السير يكون  
آخر الليل، وعند التعريس والنوم يأتيه خيالها. واليعفور: ظبي تعلوه حمرة. والخدر:  
الفاतर العظام البطيء عند القيام. يقول: قطعت البيد لبناً بمثل ظبي ملاحظته وحسنه.  
وإنما عنها نفسها، وهذا من باب التجربة، وانظر شرح الشنتمري لديوان طرفة المطبوع  
في أوربا.

(179/2)

---

وهذا من باب تدريج اللغة، وقد ذكر1 فيما مضى. وكان أبو علي -رحمه الله- إذا  
أوجبت القسمة عنده أمرين كل واحد منهما غير جائز يقول فيه: قسمة الأعشي يريد  
قوله:

فاختر وما فيهما حظ لمختار

وسأله مرة بعض أصحابه فقال له: قال الخليل في ذراع: كذا وكذا، فما عندك أنت في  
هذا2؟ فأنشده مجيباً له:

إذا قالت حدام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حدام

ويشبه هذا ما يحكى عن الشعبي أنه ارتفع إليه في رجل بخص عين رجل، ما الواجب في ذلك؟ فلم يزداهم على أن أنشداهم بيت الراعي:  
لها ما لها حتى إذا ما تبوأت ... بأخفافها مرعى تبوأ مضجعاً<sup>3</sup>  
فانصرف القوم مجابين. أي: ينتظر بهذه العين المبخوضة، فإن ترامى أمرها إلى الذهاب ففيتها الدية كاملة، وإن لم تبلغ ذاك ففيها حُكومة<sup>4</sup>.

---

1 انظر ص 348 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

2 أي: في تسمية المذكر بذراع، هل يصرف أو يمنع من الصرف. ورأى الخليل صرفه. وانظر الكتاب 19 / 2، واللسان "ذرع".

3 بهذا البيت سمي الشاعر عبيد بن حصين بالراعي، وهو في وصف إبل. وانظر الاشتقاق لابن دريد 179.

4 هي جزاء مالي غير مقدّر في الشرع، وإنما يرجع في تقديره إلى الحاكم.

(180/2)

---

باب 1 في خلع الأدلة 2:

من ذلك حكاية يونس قول<sup>3</sup> العرب: ضرب مَنْ منا، أي: إنسان إنساناً، أو رجل<sup>4</sup> رجلاً، أفلا تراه كيف جرد "مَنْ" من<sup>5</sup> الاستفهام ولذلك أعربها. ونحوه قولهم في الخبر: مررت برجل أي رجل. فجرد "أيًا" من الاستفهام أيضاً، وعليه بيت الكتاب:

والدهر أينما حالٍ دهاير<sup>6</sup>

---

1 من هنا تبدأ نسخة ش.

2 يراد بالأدلة أعلام المعاني في العربية. فالهمزة دليل الاستفهام، وإن دليل الشرط، وهكذا. ويراد بالمعاني: المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ونحو ذلك، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات، فلا يعني أسماء الأجناس، وخلع الأدلة تجريدتها من المعاني المعروفة لها، والمتبادرة فيها، وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدتها من بعض معانيها.

ومن أمثلة هذا الباب ما ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى في سورة مريم: {وَيَقُولُ

الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا } . ذلك أن اللام الداخلة على المضارع تخلصه للحال، وهذا معنى عرف لها، وسوف تخلصه للاستقبال، فقد نوارد على المضارع "أخرج" دليلاً متدافعاً، والمخرج من هذا هو القول بخلع الحال من اللام، وإرادة التوكيد بها فحسب. ومن ذلك ما ذكره في نداء لفظ الجلالة، ذلك أن ال تثبت في ندائه فيقال: يا الله، على حين أن المألوف من أمر النداء لما فيه ال أن تسقط أداة التعريف، فيقال: يا رجل، ولا يقال: يا الرجل. ولكن الذي سَوَّغ أن يقال يا الله أنَّ أَل في لفظ الجلالة ليست للتعريف، وإنما قصد بها التعويض من الفاء المحذوفة؛ إذ أصل (الله) الإله - كما هو أحد الأوجه - فزال المعنى الذي يدفع أن يجتمع آل والنداء؛ إذ إن المانع أن يقال: يا الرجل، هو أن النداء يكسب المنادى تعريفاً بالتعيين، فلا يجتمع مع أداة التعريف؛ لأن من شأن العرب ألا يجمعوا بين علامتين لمعنى واحد. فقد ترى كي خلع اللام عن الحال في "لسوف أخرج"، وأل عن التعريف في لفظ الجلالة. وانظر المعنى في مبحث اللام المفردة.

وقد ترجم السيوطي في الأشباه والنظائر 1/ 220، لهذا الباب، ونقل فيه معظم ما هنا. 3 في ش: "من قول". وفي الأشباه والنظائر، "ما حكاه يونس من قول".

4 في ش: "و".

5 سقط في ج، ش.

6 انظر ص 173 من هذا الجزء.

(181/2)

أي: "والدهر" 1 في كل وقت وعلى كل حال دهاير، أي: متلون ومتقلب بأهله. وأنشدنا أبو علي:

وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت ... إلي وأصحابي بأيّ وأينما 2

قال: فجرد "أي" 3 من الاستفهام ومنعها الصرف، لما فيها من التعريف والتأنيث. وذلك أنه وضعها علماً على الجهة التي حلتها.

فأما قوله 4: "وأينما" فكذلك أيضاً، غير 5 أن لك في أينما وجهين:

أحدهما: أن تكون الفتحة هي التي تكون 6 في موضع "جرما" 7 لا ينصرف؛ لأنه جعله علماً للبقعة أيضاً، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث، وجعل "ما" زائدة 8 بعدها للتوكيد. والآخر: أن تكون فتحة النون من "أينما" فتحة التركيب، ويضمّ "أين" إلى "ما"، فيبنى

الأول على الفتح، كما يجب في نحو: حضرموت "وبيت بيت" 9 فإذا أنت فعلت ذلك "قدرت" 10 في ألف "ما" فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرّ؛ كمررت بأحمد وعمر. ويدل على أنه قد يضم "ما" هذه إلى ما قبلها، ما أنشدناه 11 أبو علي عن أبي عثمان: أثورّ ما أصيدكم أم ثورين ... أم تيكم الجماء ذات القرنين 12

---

1 سقط في أ، م.

2 "أدجت" كذا في ج، ش، وفي سائر الأصول: "أدلجوا" وانظر ص 131 من الجزء الأول.

3 في ج: "أيا".

4 كذا في أ، م. وفي سواهما: "وأما".

5 في ش: "إلا".

6 سقط في ش.

7 في ش: "الجر لما".

8 في أ، م: زيادة.

9 سقط في ش، ب.

10 في ش: "جعلت".

11 في ش: "أنشده".

12 "أم ثورين"، في أ "أو ثورين". "الجماء". كذا في ب، ش. وفي أ، ش: "الجماء" بالحاء، والجماء: التي لا قرنين لها، وهذا لا يتفق مع قوله: "ذات القرنين" غير أنه يحمل على هذه الرواية على الهزء والتهكم، وقال المبرد: كان قرناها صغيرين فشبهها بالجماء. وانظر اللسان "قرن".

والجماء: السوداء، والكلام عليها ظاهر لا غبار عليه. وانظر اللسان. "ثور".

(182/2)

---

فقوله: "أثور ما" فتحة الراء منه فتحة تركيب "ثور" مع "ما" بعده، كفتحة راء حضرموت ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة؛ لأنه مصروف. وبنيت "ما" مع الاسم، وهي مبقاة على حرفيتها كما بنيت "لا" مع النكرة، في نحو: لا رجل. ولو جعلت "ما" مع "ثور" اسمًا ضممت إليه "ثورًا" لوجب مدها؛ لأنها قد صارت اسمًا

فقلت: أثور ماء أصيدكم. وكما 1 أنك لو جعلت "حاميم" من قوله:

يذكرني حاميم والرمح شاجر 2

اسمين مضمومًا أحدهما إلى صاحبه لمددت "حا" فقلت: حاء ميم، ليصير كحضر موت.

ومثل 3 قوله: "أثور ما أصيدكم" في أنه اسم ضمَّ إلى حرف في قول أبي عثمان "ما

أنشدناه أبو علي" 4:

ألا هيَّما مما لقيت وهيما ... وويَّما لمن لم يلق منهن ويحما

---

1 كذا في أ، م. وفي غيرهما: "كما".

2 عجزه:

فهلا تلا حاميم قبل التقدم

وهذا ينسب لشريح بن أرفى العبسي، وقيل: للأشتر النخعي. والضمير المرفوع في

"يذكرني" لحمد بن طلحة، قتله الأشتر أو شريح. وانظر اللسان "حمم". وفي طبقات ابن

سعد 5/ 39، أن ذلك كان في وقعة الجمل، وأن في قتله خلافاً، وأن قتله قال:

وأشعث قَوَّام بآيات ربه ... قليل الأذى فيما ترى العين مسلم

هتكت له بالرمح جيب قميصه ... فخرَّ صريعاً لليدين والقم

يذكرني حم والرمح شارع ... فهلاً تلا حم قبل التقدم

على غير شيء أن ليس تابعاً ... علياً ومن لا يتبع الحق يندم

وقوله: "يذكرني حاميم" فذلك أن شعار شبيعة علي -رضي الله عنه- كان حم. وانظر

البخاري وشروحه في أول تفسير سور غافر.

3 كذا في أ، م. وفي ش، ب: "مثله".

4 سقط ما بين القوسين في ش، ب.

(183/2)

---

وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت ... إليَّ وأصحابي بأي وأينما 1

فكلام في "ويحما" هو الكلام في "أثور ما".

فأما قول الآخر:

وهل لي أمٌ غيرها إن هجوئها ... أبي الله إلا أن أكون لها أبناً 2

فليس من هذا الضرب في شيء، وإنما هي ميم زيدت آخر ابن، وجرت قبلها حركة

الإتياع، فصارت هذا ابنم، ورأيت ابنما ومررت بابنم. فجريان حركات الإعراب على الميم يدل على أنها ليست "ما". وإنما الميم في آخره كالميم في آخر ضرزم<sup>3</sup>، ودقعم، ودردم<sup>4</sup>.

وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} 5 إلى أنه جعل "مثل" 6 و"ما" اسمًا واحدًا، فبنى الأول على الفتح، وهما جميعًا عنده في موضع رفع لكونهما صفة لـ "حق".  
فإن قلت: فما موضع {أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} قيل: هو جر بإضافة "مثل ما" 8 إليه.

---

1 انظر ص 182 من هذا الجزء.

2 هذا من قصيدة للمتلمس يقول فيها:

يعبرني أُمي رجال ولا أرى ... أخا كرم إلا بأن يتكرما

ومن كان ذا عرض كريم ولم يصن ... له حسبًا كان اللئيم المذمما

وانظر مختارات ابن الشجري 32، والخزانة 4 / 214، 216، الأغاني 21 / 133، 137، والأصمعيات.

3 يقال ناقة ضرزم: مسنة.

4 انظر ص 53 من هذا الجزء.

5 آية: 23، سورة الذاريات.

6 في ش، ب: "مثل ما".

7 في ش، ب: "لكونها".

8 في ش، ب: "مثل" ورسم في أ، م: "مثلما".

(184/2)

---

فإن قلت: ألا تعلم أنَّ "ما" على بنائها؛ لأنها على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فكيف تجوز إضافة المبني؟ قيل: ليس المضاف "ما" وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه "ما" 1، فلم تعد "ما" هذه أن تكون كثناء 2 التأنيث في نحو: هذه جارية زيد، أو كالألف والنون في سرحان عمرو، أو كثناء الإضافة في بصريّ القوم، أو كألفي التأنيث في صحراء 3 زم، أو كألف والتاء في:  
في غائلات الحائر المتوه 4

فهذا وجه.

وإن شئت قلت: و"ما" في إضافة المبنى! ألا ترى إلى إضافة "كم" في الخبر نحو: كم عبد ملكت، وهي مبنية، وإلى إضافة أيّ من قول الله سبحانه: {ثُمَّ لَنُنَزِّعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} 5 وهي مبنية عند سيبويه. وأيضاً فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوت، والأصوات إلى الضعف والبناء لكان قولاً! .

---

1 في ش: "فما" و"تعد" على هذا يجب أن يكون "تعدر".

2 في ش: "كهاء".

3 زَمْ: بئر بحفائر سعد بن مالك. وقد ورد (صحراء زَمْ) في قول الأعشى:

وما كان ذلك إلّا الصبا ... وإلّا عقاب امرئ قد أثم

ونظرة عين على غرة ... محل الخليلط بصحراء زَمْ

وانظر الصبح المنير 28، واللسان "زَمْ".

4 هذا من أرجوزة لرؤبة في الديوان 166، و"المنوّه" ضبط في أعلى صيغة اسم الفاعل بكسر الواو المشدّدة، وفي ب ضبط بفتح الواو على صيغة اسم المفعول، وهو وصف من توه نفسه، أي: حيرها، والرواية المعروفة: المنهته" في مكان "المنوّه" أي: المردد في الباطل.

5 آية: 19 سورة مريم.

(185/2)

---

ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر -أنشدناه سنة إحدى وأربعين:

أني جزوا عامراً سيئاً بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوأى من الحسن1

أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رثمان أنف إذ ما ضنّ بالبن1

فأم في أصل الوضع للاستفهام، كما أن "كيف" كذلك. ومحال "اجتماع2 حرفين"

لمعنى واحد3؛ فلا بُدّ أن يكون أحدهما قد خُلعت عنه دلالة الاستفهام. وينبغي أن

يكون ذلك الحرف "أم" دون "كيف"؛ حتى كأنه قال: بل4 كيف ينفع، فجعلها بمنزلة

"بل" في الترك والتحول5.

ولا يجوز أن تكون "كيف" هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها، كما أنه لما خلعت دلالة الاستفهام عن "مَنْ" أعربت في قولهم: ضرب مَنْ منّا. وكذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام "جرت وصفاً" 6. وهذا واضح جلي.

1 من قصيدة لأفنون التغلبي. و"سينا" هو مخفف سبي. وهو بهذه الصورة في أ. وفي ش، ب، ج: "شيئاً" وهو تصحيف. وفي ش: "سوء". وعامر هي القبيلة المعروفة. وقابل "السوأي" بالحسن للقافية. ولولا ذلك لقال: من الحسن، والعلوق من الإبل: التي لا ترام ولدها، ولا تدر عليه؛ ورثماها: عطفها ومحبتها. وانظر الخزانة 4/ 455، 519، وشرح المفضليات لابن الأنباري 534، وأما ابن الشجري 1/ 37. 2 في أ: "اجتماعهما"، وهو يريد بالحرف الأداة وإن كانت اسماً في الاصطلاح النحوي. ومن هذا جعل "كيف" حرفاً، وهي في عداد الأسماء، وهو يريد اجتماع الحرفين لغير توكيد.

3 في م "في موضع واحد".

4 سقط هذا الحرف في أ، م.

5 سقط في أ.

6 كذا في أ. وفي غيرها: "أعربت".

(186/2)

ومن ذلك كاف المخاطب للمذكر والمؤنث -نحو: رأيتك وكلمتك- هي تفيد شيئين: الاسمية والخطاب، ثم قد خلع 1 عنها دلالة الاسم في قولهم 2: ذلك وأولئك وهاك وهاءك وأبصرك زيداً، وأنت تريد: أبصر زيداً، وليسك أخاك، في معنى ليس أخاك. وكذلك قولهم: رأيتك زيداً ما صنع؟ وحكى أبو زيد: بلاك والله، وكلاك والله، أي: بلي وكلا. فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية، وعليه قول 3 سيبويه. ومن زعم أن الكاف في "ذلك" اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسك. وهذا كله مشروح في أماكنه. فلا موضع إذا لهذه الكاف من الإعراب، وكذلك هي إذا وصلت بالميم والألف والواو نحو: ذلكما وذلكمو. فعلى هذا يكون قول الله سبحانه: {أَلَمْ



أَتَهَكِّمًا عَنْ تَلْكُمَا الشَّجَرَةَ { 4. "كُما" من "أتهكمما" منصوبة الموضع و"كما" من "تلكما" لا موضع لها؛ لأنها حرف خطاب 5.  
فإن قيل: فإذا كانت حرفاً لا اسماً، فكيف جاز أن تكون الألف المنفصلة التي قبلها تأسيساً 6 في نحو قوله 7:

- 
- 1 كذا في أ. وفي ب، ش: "تخلع" وفي ش: "ثم يخلع".
  - 2 في ش، ب: "قولك".
  - 3 انظر الكتاب 2 / 304.
  - 4 آية: 22، سورة الأعراف.
  - 5 في ش، ب: "للخطاب".
  - 6 التأسيس: أُلِفَ بينه وبين الروي حرف، وهو مما يلتزم. ومن شرطه أن يكون في كلمة الروي، ولا يكون في غيرها إلا إذا كان الروي ضميراً. ومن هنا جاء هذا البحث. فإن الألف في "ذلك" جعلت تأسيساً في الشعرين المسوقين بدليل التزامها، وهي من كلمة الروي، والروي كان (ذلك)، وهذا يقضي بأن تكون الكاف فيها ضميراً.
  - 7 أي: طرفه، وانظر الديوان 44، والأصمعيات 55.

(187/2)

---

... على صديقي كالحنية بارك 1  
ولا غرو إلا جاري وسؤالها ... أليس لنا أهل سئلت كذلك 2  
وقول خفاف بن ندبة:  
وقفت له علوي وقدم خام صحبتي ... لأبني مجداً أو لأثار هالكا 2  
أقول له والرمح بأطر متنه ... تأمل خفافاً إنني أنا ذلكا 4

---

1 هاك هذا الشطر مع صدر البيت وبيت قبله، على ما في الديوان:  
ظللت بذى الأرطي فويق مثقب ... بكينة سوء هالكا أو كهالك  
تلف على الريح ثوبي قاعداً ... إلى صديقي كالحنية بارك  
وترى "إلى صديقي" ورواية الأصمعيات "لدى صديقي"، والصديقي: المنسوب إلى الصدف  
-بزنة كنف- وهي قبيلة يمنية. وأراد بالصدفي جملاً، وفي اللسان: "والصدفي ضرب من

الإبل" والحنية: الفوس، شبه بعيره بها في صلابته وضميره.

2 هذا البيت بعد تسعة أبيات من البيت السابق "فليس متصلًا به" كما يوهمه وضع الكتاب، وإنما قرئهما ليبي على ذلك ما يذكره، وقوله: "أليس لنا أهل" في ش: "ألا هل لنا أهل"، وهي رواية الديوان، وبعد هذا البيت:

تعبرني جوب البلاد ورحلتي ... ألا رب دارلي سوى حرّ دارك

يذكر أنه دائب الترحال والضرب في البلاد لطلب الرزق، وقد بلغ به الأمر أن أنكرت ذلك جارتة -وهي زوجته- فقالت له: أليس لك أهل نشوى لديهم، وتقيم عندهم! فقال في الرد عليها سئلت كذلك، وهذه جملة دعائية، أي: صبرك الله غريبة، فتسألين هذا السؤال كما سألتيني.

3 قبل هذا البيت:

إن تك خيلي قد أصيب صميمها ... فعمدًا على عيني يتممت مالكا

الخيل: الفرسان، وصميم الخيل: عميدهم ومقدمهم. ويريد به معاوية بن عمرو أخا الحنساء، ومالك هو مالك بن حمار، سيد بني شمع من فزارة. وعلوي: اسم فرسه، وفي اللسان "جلا" أن سامها جلوى، وأورد البيت، رخام أي: جبن، وفي ش، ب: "نام".

4 "بأطر متنه" أي: يثنيه ويعطفه، وذلك كسره بالطعن. وقوله: "إني أنا ذلكا" أي: أنا ذلك الذي سمعت به. وانظر الكامل 7/ 162، والأغاني 16/ 139، والخزانة 2/ 470 والإنصاف 304.

(188/2)

---

ألا ترى أن الألف في "هالكا" و"بارك" تأسيس لا محالة، وقد جمعهما مع الألف في "ذلكا" و [ذلك] 1 وهي منفصلة، وليس الروي -وهو الكاف- اسمًا مضمّرًا "كباء" قوله 2 "بداليا" 3، ولا من جملة اسم مضمركميم "كماهما" 4. وهذا يدل على أن الكاف في "ذلك" اسم مضمّر لا حرف.

قيل: هذا كلام لا يدخل على المذهب في كونها حرفًا، وقد قامت الدلالة على ذلك من عدة أوجه.

ولكن بقي علينا الآن أن نرى وجه 5 علة جواز كون الألف في "ذلك" تأسيسًا مع أن الكاف ليست باسم مضمّر.

وعلة ذلك أنها وإن تجرّدت في هذا الموضع من معنى الاسمية، فإنها في أكثر أحوالها اسم،

نحو: رأيتك وكلمتك ونظرت إليك، واشتريت لك ثوبًا، وعجبت منك، ونحو ذلك. فلما جاءت ههنا على لفظ تلك التي هي اسم -وهو أقل الموضعين- حملت على الحكم في أكثر الأحوال، لا سيما 6 وهي هنا وإن جردت من معنى الاسم، فإن ما كان فيها من معنى الخطاب باقٍ عليها وغير مختزل 7 عنها. وإذا جاز حمل همزة علباء على همزة حمراء للزيادة، وإن عريت من التأنيث

---

1 ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق خلت منها الأصول.

2 في ش، ب: "كيا في قوله".

3 كأنه يريد قول مالك بن الرب:

أقول لأصحابي ارفعوني فإنه ... يقر بعيني أن سهيل بداليا  
وانظر الخزانة في شواهد المنادى.

4 يريد قوله عوف بن عطية الخرع.

وإن شئتم ألحقتم وتجتتم ... وإن شلتم عينًا بعين كاهما  
وانظر في الخزانة 3/ 358.

5 سقط في ش، ب.

6 في ش: "ولا سيما".

7 في ش، ب: "متحرك".

(189/2)

---

الذي دعا إلى قلبها في صحراوات 1، وصحراوي، كأن حمل كاف "ذلك" على كاف رأيتك جائزًا أيضًا، وإن لم يكن أقوى لم يكن أضعف.

وقد 2 اتّصل بما نحن عليه موضع طريف. ونذكره لاستمرار مثله.

وذلك أن أصغر الناس قدرًا قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ولا إنكار عليه. وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير: قد خاطبت ذلك الرجل،

واشترت تينك الفرسين، ونظرت إلى ذينك الغلامين، فيخاطب 3 الصاحب الأكبر

بالكاف، وليس الكلام شعراً، فتحتمل 4 له جرأة الخطاب فيه كقوله 5: لقينا بك

الأسد، وسألنا منك البحر، وأنت السيد القادر، ونحو ذلك.

وعلة جواز ذلك عندي أنه إنما لم تخاطب الملوك بأسمائها إعظاماً لها؛ إذ كان الاسم دليل

المعنى وجاريًا في أكثر الاستعمال مجراه، حتى دعا ذاك قومًا إلى أن زعموا 6 أن الاسم هو المسمّى. فلمّا أرادوا 7 إعظام الملوك وإكبارهم تجافوا وتجانفوا عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم، وأدلة عليهم إلى الكناية بلفظ الغيبة، فقالوا: إن رأي الملك أدام الله علوه، ونسأله حرس الله ملكه، ونحو ذلك، وتحاموا "إن رأيت"، و"نحن نسألك"، لما ذكرنا. فهذا هذا. فلمّا خلعت عن هذه الكاف دلالة الاسم، وجردت 8 للخطاب البتة، جاز استعمالها؛ لأنها ليست

- 
- 1 في ش: "صحراوان" وسقط في ش، ب، وحمل همزة علباء على همزة حمراء في قلبها واوًا عند النسب والتثنية.
  - 2 سقط في ش، ب.
  - 3 في ش، ب: "فتخاطب".
  - 4 في ش: "فتحمل" وفي ب. "فيحمل".
  - 5 في ش، ب: "كقولنا".
  - 6 في اللسان "سما": "وسئل أبو العباس عن الاسم أهو المسمّى أو غير المسمّى؟ فقال: قال أبو عبيدة: الاسم هو المسمّى، وقال سيويه: الاسم غير المسمّى" وبه مسألة كلامية جرى فيها بحث واختلاف بين المتكلمين. وانظر الإنصاف المنسوب للباقلاني 53، وتفسير البيضاوي في سورة الفاتحة.
  - 7 في ش، ب: "أراد الناس".
  - 8 في ش، ب: "تجردت".

(190/2)

---

باسم، فيكون في اللفظ به ابتدال له. فلمّا خلصت هذه الكاف خطابًا البتة، وعريت من معنى الاسم استعملت في خطاب الملوك لذلك.

فإن قيل: فهلاّ جاز على هذا أن يقال للملك ومن يلحق به في غير الشعر "أنت"؛ لأنّ التاء هنا أيضًا للخطاب، مخلوعة عنها دلالة الاسم؟ قيل: التاء في "أنت" وإن كانت حرف خطاب لا اسمًا، فإن معها نفسها الاسم، وهو "أن" من "أنت"، فالاسم على كل حال حاضر، وإن لم تكن الكاف، وليس كذا 1 قولنا: "ذلك"؛ لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف، كما كان له مع التاء في "أنت" اسم للمخاطب نفسه،

وهو "أن" فاعرف ذلك فرقاً بين الموضوعين.

ونحو من ذلك ما رآه<sup>2</sup> أبو الحسن في أن الهاء والياء في "إياه" و"إياي" حرفان؛ أحدهما للغيبة وهو الهاء، والآخر للحضور وهو الياء. وذلك أنه كان يرى أن الكاف في "إياك" حرف للخطاب، فإذا أدخلت عليه الهاء والياء في "إياه" و"إياي" قال: هما أيضاً حرفان للغيبة والحضور، مخلوطة<sup>3</sup> عنهما دلالة الاسم في رأيه، وغلامي وصاحبي. وهذا مذهب هول<sup>4</sup>. وهو<sup>5</sup> - وإن كان كذلك - جارٍ على القوة، ومقتاس بالصحة.

واعلم أن نظير الكاف في رأيك إذا خلعت عنها دلالة الاسم، واستقرت للخطاب - على ما أرينا - التاء في قمت وقعدت ونحو ذلك، هي هنا تفيد الاسم والخطاب، ثم تخلع عنها دلالة الاسم، وتخلص للخطاب البتة في أنت وأنت. فالاسم "أن" وحده، والتاء "من بعد" 6 للخطاب.

---

1 في ش، ب، "كذلك".

2 في ش: "رواه". وفي شرح الرضي للكافية 2/ 12 أن الأخفش - وهو أبو الحسن - يرى أن الهاء والياء في إياه وإياي اسمان أضيف إليهما إياه. وهذا الرأي يعزى إلى الخليل.

3 في ش: "مخلوع".

4 يريد بالهول الشديد غير المتوقع، الغريب. وهو من الوصف بالمصدر، وفي ش: "مقول".

5 سقط حرف العطف في أ.

6 في ش، ب: "بعده".

(191/2)

---

وللتاء موضع آخر تخلص فيه للاسمية البتة، وليس "ذلك للكاف" 1. وذلك الموضع قولهم: أرايتك زيداً ما صنع. فالتاء اسم مجرد من الخطاب، والكاف حرف للخطاب مجرد من الاسم. هذا هو المذهب. ولذلك لزم التاء الأفراد والفتح في الأحوال كلها، نحو قولك للمرأة: أرايتك زيداً ما شأنه، وللاثنتين "وللاثنتين" 2 أرايتكما زيداً أين جلس؟ ولجماعة المذكر والمؤنث: أرايتكم زيداً ما خبره؟ وأرايتكن عمراً ما حديثه؟ فالتغيير للخطاب لاحق للكاف والتاء - "لأنه" لا خطاب فيها - على صورة واحدة؛ لأنها

مخلصة اسمًا.

فإن قيل: هذا ينقض عليك أصلاً مقررًا 3. وذلك أنك إنما 4 تعتلّ لبناء الأسماء المضمرة بأن تقول: إن شبه الحرف "غلب عليها ومعنى الاسم بعد عنها" 5 وذلك نحو قولك: "ذلك" 6 وأولئك، فتجد الكاف مخلصة للخطاب، عارية من معنى الاسم. وكذلك التاء في أنت وأنت عارية من معنى الاسم، مجردة لمعنى الحرف. وأنت مع هذا تقول: إن التاء في رأيّتك زيدًا "أين هو 7، ونحو ذلك، قد أخلصتها اسمًا، وخلعت عنها دلالة الخطاب. فإذا كانت قد تخلص في موضع اسمًا، كما خلصت في آخر حرفًا تعادل أمرها 8، ولم يكن لك عذر في الاحتجاج بإحدى حاليتها.

---

1 في ش، ب: "كذلك الكاف".

2 سقط في ش، ب.

3 في ش، ب: "مطرّدًا".

4 سقط في ش، ب.

5 في أ، م: "أغلب عليها من معنى الاسم فتأخّر عنها".

6 سقط في أ.

7 من: "أين هو ونحو ذلك" إلى: "والتاء في رأيّتك زيدًا" سقط في أ.

8 كذا في ش، وفي ب، ش: "أمرها".

(192/2)

---

"قيل: إن 1 الكاف في "ذلك" جرّدت من معنى الاسم، ولم تقرن باسم المخاطب بها. والتاء في رأيّتك زيدًا ما صنع، لم تجرّد من معنى الحرفية إلا مقترنة بما كان مرة اسمًا، ثم جرد من معنى الاسم، وأخلص للخطاب والحرفية وهو الكاف في "أرأيّتك زيدًا ما صنع" ونحوه. فأنت 2 وإن خلعت عن تاء "أرأيّتك زيدًا ما خبره" معنى الحرفية، فقد قرنت بها ما جردته من معنى الاسم، وهو الكاف بعدها، فاعتدل الأمران باقتران الاسم 3 البتة بالحرف البتة. وليس كذلك "ذلك"؛ لأنك إنما معك 4 الكاف المجردة لمعنى الخطاب، لا اسم معها للمخاطب بالكاف، فاعرف ذلك. وكذلك أيضًا في "أنت" قد جرّدت الاسم وهو "أن" من معنى الحرفية، وأخلصت التاء البتة بعده للخطاب، كما أخلصت الكاف بعد التاء في "أرأيّتك عمرًا ما شأنه" حرفًا للخطاب.

فإن قلت: ف"أن" من "أنت" لم تُستعمل قط حرفاً، ولا خلعت دلالة الاسمية عنها، فهذا يقوي حكم الأسماء المضمرة، كما أضعفها ما قدمت أنت من حالها في تجردها من معنى الاسمية<sup>5</sup> وما غلب عليها من حكم الحرفية.

قيل: لسنا ندعي أن كل اسم مضمّر لا بُدَّ من<sup>6</sup> أن يخلع عنه حكم الاسمية، ويخلص للخطاب والحرفية، فيلزمنا ما رمت إلزامنا إياه، وإنما قلنا: إن معنى الحرفية قد أخلص له بعضها، فضعف لذلك حكم جميعها، وذلك أن الخلع العارض فيها إنما لحق متصلها دون منفصلها - وذلك لضعف المتصل - فاجتزئ عليه لضعفه، فخلع معنى الاسمية منه. وأما المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة. وهذا واضح.

---

1 في ش: "فإن".

2 كذا في أ، وفي سواها: "وأنت".

3 كذا في أ، م، ش. وفي ب، ش: "الاسمية".

4 في ش: "جعلت".

5 يوجد فيما عد أ، ش بعد "الاسمية" ما يأتي: "ويقوى في غير ذهاب معنى الاسمية".

6 سقط في ش.

(193/2)

---

فإن قلت: في<sup>1</sup> الأسماء الظاهرة كثيرة من المبنية، نحو: هذا وهذي "وتاك"<sup>2</sup> وذلك والذي والتي وما ومن وكم وإذ ونحو ذلك، فهالاً لما وجد البناء في كثير من المظهرة<sup>3</sup> سرى في جميعها، كما أنه لما غلب شبه الحرف في بعض المضمرة أجرى عليها جميعها على ما قدمته؟

قيل: إن الأسماء المظهرة من حيث كانت هي الأول القدائم القوية، احتمل ذلك فيها لسبقها وقوتها، والأسماء المضمرة ثوانٍ لها وأخلاف منها، "ومعوضة"<sup>4</sup> عنها، فلم تقو قوة ما هي تابعة له، ومعتاضة<sup>5</sup> منه، فأعلها ما لا يعله، ووصل إليها ما يقصر دونه. وأيضاً، فإن المضمّر المتصل وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير<sup>6</sup> في الاستعمال منه، ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتّصل لم تأت بالمنفصل. فهذا يدلّك على أن المتّصل أخف عليهم وآثر في أنفسهم<sup>7</sup>. فلما كان كذلك وهو مع ذلك أضعف من المنفصل، وسرى فيه لضعفه حكم، لزم المنفصل، أعني: البناء؛ لأنه مضمّر

مثله، ولا حق في سعة الاستعمال به.  
فإن قيل: وما الذي رَغَّبهم في المتصل حتى شاع استعماله، وصار متى قدر عليه لم يؤت بالمنفصل مكانه؟

- 
- 1 في ش، ب: "ففي".
  - 2 سقط في غير ش.
  - 3 في ش، ب: "المظهر".
  - 4 في أ: "ومغرومة". وفي ب: "مفرومة" وفي م: "مقرومة" أي: مقطوعة منها، والقرم: القشر والقطع.
  - 5 في ش: "معوضة".
  - 6 كذا في أ. وفي ش، ب، م: "أيسر" وفي ش: "أسبق".
  - 7 كذا في أ، م. وفي سواهما، "نفوسهم".

(194/2)

---

قيل: علة ذلك أن الأسماء المضمرّة إنما رغب فيها وفرع إليها طلبًا للخفة بما بعد زوال الشك بمكانها، وذلك أنك لو قلت: زيد ضرب زيدًا، فجئت بعائده 1 مظهرًا مثله، لكان في ذلك إلباس واستثقال.

أما الإلباس فالأنك إذا قلت: "زيد ضربت زيدًا، لم تأمن أن يظن أن زيدًا الثاني غير الأول، وأن عائد الأول متوقع مترقب. فإذا قلت: "زيد ضربته" عَلِمَ بالمضمر أن الضرب إنما وقع بزيد المذكور لا محالة، وزال تعلق القلب 2 لأجله وسببه 3. وإنما كان كذلك لأنّ المظهر يرتجل، فلو قلت: زيد ضربت زيدًا لجاز أن يتوقع 4 تمام الكلام، وأن 4 يظنّ أن الثاني غير الأول، كما تقول: زيد ضربت عمرًا، فيتوقع أن تقول: في داره أو معه أو لأجله. فإذا قلت: زيد ضربته، قطعت بالضمير سبب الإشكال من حيث كان المظهر يرتجل، والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللغة.

فهذا وجه كراهية الإشكال.

وأما وجه الاستخفاف: فالأنك إذا قلت: العبيثران 5 شمتته، فجعلت موضع التسعة 6 واحدًا، كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها فتقول: العبيثران شمت العبيثران. نعم، وينضاف إلى الطول قبح التكرار المملول. وكذلك ما تحته من العدد الثماني والسباعي



فما تحتهما، هو على كل حال أكثر من الواحد.  
فلما كان الأمر الباعث عليه والسبب المقتاد إليه إنما هو طلب الخفة به، كان المتصل  
منه أثر في نفوسهم وأقرب رحماً عندهم، حتى إنهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل  
مكانه.

---

1 في أ: "بعادة".

2 في أ، م: "الفكر".

3 في ش، ب: "لسبيه".

4 في ش، ب: "نتوقع.... تظن".

5 هو نبت طيب الريح، من نبات البادية. وتفتح التاء فيه وتضم.

6 أي: من الأحرف. وهي أحرف "العيثران".

(195/2)

---

فلذلك لما غلب شبه الحرفية على المتصل بما ذكرناه: من خلع دلالة 1 الاسمية عنه في  
ذلك وأولئك وأنت وأنت، وقاما أخواك، وقاموا إخوتك:  
ويعصرن السليط أقاربه 2 ... وقلن الجواري ما ذهبت مذهبا 3  
حملوا المنفصل عليه في البناء؛ إذ كان ضميراً مثله، وقد يستعمل في بعض الأماكن في  
موضعه، نحو قوله:

إليك حتى بلغت إياكا 4

أي: بلغتك، وقول أي بجيلة "وهو بيت الكتاب" 5:

كأنّا يوم قرى إذ ... ما نقتل إيانا 6

---

1 في ش، ب، أ: "الأدلة".

2 من بيت الفرزدق، وهاكه بتمامه:

ولكن ديافي أبوه وأمه ... بحوران يعصرن السليط أقاربه

وقبله في هجو عمرو بن عفراء الضبي:

فلو كنت ضبيّاً صفحت ولو مرت ... على قدمي حياته وعقاريه

ديافي منسوب إلى دياف، وهي من قرى الشام يسكنها النبط. يذكر أنه نبطي غير

خالص العربية. وهوران: كورة واسعة من أعمال دمشق ذات قرى كثيرة، والسليط: الزيت. وانظر الخزانة 2/ 386.

3 هذا من رجز أنشدته الفراء في "معاني القرآن" 1/ 4 عن أبي ثروان، وبعده: وعبتني ولم أكن معيًّا

وفيه "قال الجواري" وكذا في اللسان "عيب".

4 قبله: أئتلك عنس تقطع الأراكا

وهو لحميد الأرقط، وانظر الكتاب 1/ 383، والخزانة 2/ 456.

5 سقط ما بين القوسين في أ.

6 ورد في سيبويه 1/ 383 معزواً إلى بعض اللصوص، وورد أيضاً في ص 271، وقال الأعلام: "وصف أن قومه أوقعوا ببني عمه فكأنهم قتلوا أنفسهم ... وقرى: اسم موضع، نسب ابن الشجري في أماليه 1/ 39 إلى ذي الإصبع العدواني. ومصدر هذا تهذيب الألفاظ 210. وانظر الخزانة 2/ 406.

(196/2)

وبيت أمية:

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت ... إياهم الأرض في دهر الدهارير<sup>1</sup>  
وكذلك قد يستعمل المتصل موضع المنفصل؛ نحو قوله:

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... ألا يجاورنا إلّاك ديار<sup>1</sup>

فإن قلت: زعمت أن المتصل آثر في نفوسهم من المنفصل، وقد ترى إلى أكثر استعمال المنفصل موضع المتصل، وقلة استعمال المتصل موضع المنفصل، فهلاً ذلك على خلاف مذهبك؟

قيل: لما كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمنفصل، غلب حكم المتصل، فلما كان كذلك عوّضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل، كما قلبوا الباء إلى الواو في نحو<sup>2</sup>: الشروي والفتوي؛ لكثرة دخول الباء على الواو في اللغة.

ومن ذلك قولنا: ألا قد كان كذا، وقول الله سبحانه: {أَلَا إِنَّهُمْ يَمْتَرُونَهُمْ} 3

ف"ألا" هذه فيها هنا شيان: التنبيه وافتتاح الكلام، فإذا جاءت<sup>4</sup> معها "يا" خلصت

افتتاحاً "لا غير"<sup>5</sup>، وصار التنبيه الذي كان فيها ل"يا" دونها. وذلك نحو<sup>6</sup> قول الله -

عز اسمه: "أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ"<sup>7</sup> وقول الشاعر:

ألا يا سنا برق على قُلِّل الحمى ... هُنَّكَ من برق علي كريم8

1 انظر ص308 من الجزء الأول.

2 سقط في ش، ب.

3 آية: 5 سورة هود.

4 في ش، ب: "جاء".

5 في أ: "لا غيره".

6 سقط في أ.

7 آية: 25، سورة النمل. والاستشهاد بالآية على تخفيف ألا، وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر وابن عباس وآخرين. وقراءة العامة: {أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ} ، بتشديد "ألا".

8 انظر ص316 من الجزء الأول.

(197/2)

ومن ذلك واو العطف؛ فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع. فإذا وضعت موضع "مع" خلصت للاجتماع، وخلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيلسة.

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان: العطف والإتباع. فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للإتباع، وذلك قولك: إن تقم فأنا أقوم، ونحو ذلك.

ومن ذلك همزة الخطاب في "هَاء يا رجل"، و"هَاء يا امرأة" كقولك: "هَآك" و"هَآك"، فإذا ألحقتهما الكاف جردتهما من الخطاب؛ لأنه يصير بعدها في الكاف، وتفتح هي أبداً. وهو قولك: هَآك وهَآك وهَاءك وهَاءكما وهَاءكم.

ومن ذلك "يا" في النداء؛ تكون تنبيهاً ونداء في نحو: يا زيد، يا عبد الله. وقد تجردها من النداء للتنبيه البتة، نحو قول الله تعالى: {أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ} "كأنه قال: ألا ها اسجدوا"1.

وكذلك قول العجاج:

يا دار سلمة يا اسلمي ثم اسلمي2

إنما هو كقولك: ها اسلمي. وهو كقولهم: "هَلُم" في التنبيه على الأمر.

وأما 3 قول أبي العباس: إنه أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فمردود 4 عندنا. وقد كرر 4 ذلك أبو علي في غير موضع فغنيينا عن إعادته 5.

---

1 سقط ما بين القوسين في أ.

2 هذا مطلع أرجوزة له في الديوان 58. وقوله: "يا دار سلمى" كذا في ش. وفي أ، ب، ش: "يا دارمي".

3 في أ، ب، ش: "مردود". ووجه رده أن في حذف المنادى مع حذف الفعل الذي ناب عنه حرف النداء وحذف فاعله إحجافاً. وقد بسط الكلام على هذا أبو حيان في البحر 7 / 69.

4 في ش: "ذكر".

5 إلى هنا تنتهي نسخة ب.

(198/2)

---

### باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان:

هذا باب من العربية غريب الحديث، أراحه أبو علي -رحمه الله تعالى، وقد كنت شرحت حاله في صدر 1 تفسيري أسماء شعراء الحماسة بما فيه مقنع، إلا أنا أردنا ألا نخلي كتابنا هذا منه؛ لإغرابه وحسن التنبيه عليه.

اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعاني. الأعيان هي الأشخاص نحو: زيد وجعفر وأبي محمد "وأبي القاسم" 2، وعبد الله، وذو النون وذو يزن، وأعوج "وسبل" 2، والوجيه ولاحق وعلوي 3، وعتوة 3، والجديل، "وشدقم" 3 وعثمان، ونجران 4، والحجاز والعراق والنجم والدبران، والثريا، وبرقع 5، والجرباء 5. ومنه محوة للشمال؛ لأنها على كل حال جسم وإن لم تكن مرئية.

وكما جاءت الأعلام في الأعيان، فكذلك أيضاً قد جاءت في المعاني نحو قوله 6:

أقول لما جاءني فخره ... سبحان من علقمة الفاخر

فسبحان "اسم" 7 علم لمعنى 8 البراءة والتنزيه، بمنزلة عثمان وحران.

---

1 سقط في أ. وتفسير أسماء شعراء الحماسة. طبع في دمشق باسم "المنهج"، وانظر

ص 64، من مقدمة هذا الكتاب. وهذا البحث في المبهج ص 11.

- 2 سقط في أ.  
3 هو اسم فرس.  
4 في ش: "نجد".  
5 من أسماء السماء.  
6 أي: الأعشى. وانظر الصبح المنير 104 وما بعدها. وهو يعني علقمة بن علانة يهجو، وينتصر لعامر بن الطفيل، وقوله: "فخره" و"الفاخر" في الديوان: "فجره" و"الفاجر".  
7 سقط في أ، م.  
8 ش: "بمعنى".

(199/2)

ومنه 1 قوله:  
وإن قال غاو من تنوخ قصيدة ... بما جربٌ عدت عليّ بزوبرا  
سألت أبا علي عن ترك صرف "زوبر" فقال: علّقه علماً على القصيدة، فاجتمع فيه  
التعريف والتأنيث، كما اجتمع في سبحان التعريف والألف والنون.  
ومنه -فيما ذكره أبو علي- ما حكاه أبو زيد من قولهم: كان ذلك الفينة، وفينة،  
وندرى، والندرى. فهذا مما اعتقب عليه تعريفان: العلمية والألف واللام، وهو كقولك:  
شعوب، والشعوب للمنية. "وعروبة، والعروبة" 2. كما أنّ الأول كقولك: في الفرط  
والحين. "ومثله غدوة، جعلوها علماً للوقت" 3. وكذلك أعلام الزمان نحو: صفر  
ورجب وبقية الشهور، "وأول وأهون وجبار، وبقية تلك الأسماء" 3.  
ومنه أسماء الأعداد كقولك: ثلاثة نصف ستة، وثمانية ضعف أربعة، إذا أردت قدر  
العدد لا نفس المعداد، فصار هذا اللفظ علماً لهذا المعنى.  
ومنه 4 ما أنشده صاحب الكتاب من قوله 5:  
أنا اقتسما حُطّينا بيننا ... فحملت برّة واحتملت فجار

- 1 أي: ابن أحمر، كما في اللسان "زبر". وفي شرح المفصل لابن يعيش 38 / 1 نسبته  
للطرماح. وانظر الخزانة 4 / 379، ففيها بيتان قريبان من هذا في قصيدة للفرزدق.  
وانظر المخصص 15 / 183، وقوله: "عدت علي بزوبرا" أي: بأجمعها وكليتها.

2 ما بين القوسين سقط في ش، وعروبة والعروبة يوم الجمعة. وانظر ص 38 من الجزء الأول.

3 ما بين القوسين سقط في أ.

4 في ش "مثله".

5 أي: النابغة، يهجو زرعة بن عمرو الكلاي، وكان لقي النابغة بسوق عكاظ، وحبب إليه الغدر ببني أسد، فأبى عليه النابغة. وقيل البيت:

أعلمت يوم عكاظ حين لقيتني ... تحت الغبار فما خططت غباري

فقوله: "أنا اقتسمنا ... " مفعول قوله: "أعلمت". وانظر الحزنة 3 / 68.

(200/2)

---

فبرّة اسم علم لمعنى البرّ، فلذلك لم يصرف للتعريف والتأنيث. وعن مثله عُذِلَ فجار، أي: عن فجرة. وهي علم غير مصروف، كما أن برّة كذلك. وقول 1 سيبويه: إنها معدولة عن الفجرة تفسير على 2 طريق المعنى لا على 3 طريق اللفظ. وذلك أنه أراد أن يعرف أنه معدول عن فجرة علمًا، ولم تستعمل تلك علمًا، فيريك ذلك، فعُدل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد. وكذلك لو عدلت عن برّة هذه لقلت: برار، كما قال: فجار. وشاهد ذلك أنهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة، وهما علمان، فكذلك يجب أن تكون فجّار معدولة عن فُجْرَة علمًا أيضًا.

ومن الأعلام المعلقة على المعاني ما استعمله النحويون في عباراتهم من المثل المقابل بها الممثلات، نحو قولهم: "أفعل" إذا أرادت به الوصف، وله "فعلاء" لم تصرف. فلا 4 تصرف أنت "أفعل" هذه من حيث صارت علمًا لهذا المثل نحو: أحمر وأصفر وأسود وأبيض. فتجري 5 "أفعل" هذا مجرى أحمد وأصرم علمين. وتقول: "فاعلة" لا تنصرف معرفة، وتنصرف نكرة. فلا تصرف "فاعلة"؛ لأنها علم لهذا الوزن، فجرت مجرى فاطمة وعاتكة. وتقول: "فعالان" إذا كانت له فَعْلَى، فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة. فلا تصرف فعالان هذا؛ لأنه عَلم لهذا الوزن بمنزلة حَمْدَان وقحطان. وتقول: وزن طلحة "فَعْلَة" ومثال عَبِيْثُرَان "فَعْيُلَان" ومثال إِسْحَار 6 "إِفْعَال" ووزن إِسْتَبْرَق "إِسْتَفْعَل"، ووزن طريفة "فَعِيلَة". وكذلك جميع ما جاء من هذا الطرز. وتقول: وزن إبراهيم "فعاليل" فتصرف هذا المثل؛ لأنه لا مانع له من الصرف،

---

1 انظر الكتاب 2 / 39.

2 سقط في ش.

3 في ش: "هذا".

4 في أ: "فلم".

5 في أ: "فجرى".

6 هو يقل: يسمن عليه المال، أي: الإبل.

(201/2)

ألا ترى أنه ليس فيه أكثر من التعريف، والسبب الواحد لا يمنع الصرف. ولا تصرف إبراهيم للتعريف والعجمة. وكذلك وزن جبرئيل "فعلليل" فلا تصرف جبرئيل، وتصرف مثاله. والهمزة فيه زائدة لقولهم: جبريل. وتقول: مثال جعفر "فعلل" فتصرفهما جميعاً؛ لأنه ليس في كل واحد منهما أكثر من التعريف.

وقد 1 يجوز إذا قيل لك ما مثال "أفكَل" أن تقول: مثاله: "أفعل"، فتصرفه حكاية لصرف أفكَل كما جررته حكاية لجره؛ ألا تراك إذا قيل لك: ما مثال ضرب قلت: فُعل فتحكى في المثال بناء ضرب، فتبنيه كما بنيت مثال المني، كذلك حكيت إعراب أفكَل وتبوينه، فقلت في جواب ما مثال أفكَل: مثاله أفعل فجرت كما صرفت. فاعرف ذلك.

ومن ذلك قولهم: قد صرحت 2 بمجدان وجلدان. فهذا 3 علم لمعنى الجد.

ومنه قولهم: أتى على ذي بليان. فهذا علم للبعد 4؛ قال:

تنام ويذهب الأقوام حتى ... يقال أتوا على ذي بليان 5

فإن قلت: ولم قلت الأعلام في المعاني، وكثرت في الأعيان، نحو: زيد وجعفر، وجميع ما علق عليه علم وهو شخص؟ قيل: لأن الأعيان أظهر للحاسة وأبدى إلى المشاهدة، فكانت 6 أشبه بالعلمية مما لا يرى ولا يشاهد حساً 7، وإنما يعلم تأملاً واستدلالاً، وليست كمعلوم 8 الضرورة للمشاهدة.

1 سقط في أ.

2 هذا مثل يضرب للأمر إذا بان وصرح ووضح بعد التباسه.

3 كذا في ش. وفي غيرها: "وهو".

4 في أ: "للحبور".

5 هذا لا يعرف قائله، وفي اللسان أن الكسائي كان ينشده في رجل يطيل النوم. يعني أنه أطل النوم، ومضى أصحابه في سفرهم حتى صاروا إلى موضع لا يعرفه. وقوله: "يذهب الأقوام، في هامش "سفر السعادة" عند هذا البيت: "الرواية: يدلج الأقوام"، وهذا من نسخة صاحب الخزانة المحفوظة بدار الكتب.

6 في أ: "وكانت".

7 في أ: "حيا".

8 في أ: "كتعلق".

(202/2)

باب في الشيء يرد مع نظيره مورده 1 مع نقيضه:

وذلك أضرب:

منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة؛ نحو: رجل علامة، وامرأة علامة، ورجل نسابة، وامرأة نسابة، ورجل همزة لمزة، وامرأة همزة لمزة، ورجل صرورة وفروقة، وامرأة صرورة وفروقة، ورجل هلباجة فقاقة<sup>2</sup>، وامرأة كذلك. وهو كثير.

وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام

المسامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة

أمانة<sup>3</sup> لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكراً

أم مؤنثاً. يدل على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو: امرأة فروقة، إنما لحقت؛ لأن المرأة

مؤنثة لوجب أن تحذف في المذكر فيقال: رجل فروق، كما أن التاء في "نحو امرأة"<sup>5</sup>

قائمة، وظريقة، لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو: 6 رجل ظريف

وقائم وكريم. وهذا واضح.

ونحو من تأنيث هذه الصفة<sup>7</sup> لا يعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنث أيضاً تصحيحهم

العين في نحو: حول وصيد واعتنونا واجتوروا، إيداناً بأن ذلك في معنى ما لا بُدَّ من

تصحيحه. وهو احوّل واصيدّ وتعاونوا، وتجاوزوا،

1 كذا في أ. وفي غيرها: "وروده". وهذا الباب في "الأشباه والنظائر" 1/ 230.

2 سقط في أ. والهلجاجة والفقافة كلاهما الأحمق، الذكروا الأنثى في ذلك سواء.



3 في أ: "أمثلة".

4 في ش: "أو".

5 زيادة في ش.

6 سقط في غيرش، أ.

7 كذا في أ. وفي غيرها: "الصيغة".

(203/2)

وكما كررت الألفاظ لتكرير المعاني نحو: الزلزلة والصلصلة والصرصرة. وهذا 1 باب واسع.

ومنها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكورة، وذلك نحو: رجل خصم، وامرأة خصم، ورجل عدل وامرأة عدل، ورجل ضيف وامرأة ضيف، ورجل رضا وامرأة رضا. وكذلك ما فوق الواحد نحو: رجلين 2 رضا وعدل، وقوم رضا وعدل، قال زهير 3:

متى يشتجر قوم يقل سرواتهم ... هم بيننا فهم رضا وهم عدل 4

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية 5، فإذا قيل: رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبيل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع 6، تمكيناً "لهذا الموضع" 7 وتوكيداً.

وقد ظهر منهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به. وذلك نحو قوله: أنشدناه أبو علي:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل ... وضنت علينا والضنين من البخل 8

1 كذا في أ. وفي غيرها: "هو".

2 كذا في أ. وفي ش: "رجلان".

3 ثبت في ش، وسقط في غيرها.

4 من قصيدته التي مطلعها:

صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو ... وأقفر من سلمى التعانيق والثقل  
قالها في هرم بن سنان، والحارث بن عوف المزين. انظر الديوان "طبعة دار الكتب"  
107.

5 في ش: "الصيغة".

6 في ش: "الجميع"، وسقط في غيرها.

7 سقط في أ.

8 نسبته في اللسان "ضنن" إلى البعيث، وقد أورد ابن قتيبة في الشعراء البعيث أربعة

أبيات على هذا الروي، وليس منها البيت، وورد غير معزو في أمالي ابن الشجري 1/

72.

(204/2)

فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم، ومطين من الخير، وهي مخلوقة<sup>1</sup> من البخل. وهذا أوفق معنى من أن تحمله<sup>2</sup> على القلب وأنه يريد به<sup>3</sup>: والبخل من الضنين؛ لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب.

ومنه ما أنشدناه أيضاً من قوله:

وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل<sup>4</sup>

و"قوله"<sup>5</sup>:

وهن من الإخلاف والولعان<sup>6</sup>

وأقوى التأويلين في قولها<sup>7</sup>:

فإنما هي إقبال وإدبار

أن يكون<sup>8</sup> من هذا، أي: كأنها مخلوقة<sup>9</sup> من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب

حذف المضاف، أي: ذات إقبال وذات إدبار. ويكفيك من هذا كله قول الله - عز

وجل: {خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ} <sup>10</sup> وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له، وهذا أقوى

معنى من أن يكون أراد: خلق العجل من الإنسان؛ لأنه أمر قد

1 في أ: "مملوءة".

2 كذا في أ، ش، وفي غيرهما: "يحملة".

3 سقط في ش.

4 نسبته في اللسان "ولع" إلى البعيث، وكأنه من القصيدة التي فيها البيت السابق.

5 سقط في غير ش، أ.

6 صدره كما في اللسان "ولع":

لخلافة العينين كذابة المنى

والولعان: الكذب. وانظر إصلاح المنطق طبعة المعارف 298، وشواهد ابن السيرافي.

7 أي: الخنساء في رثاء أخيها صخر، وصدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت

ونظر الخزانة 1/ 207.

8 في أ: "تكون".

9 كذا في أ. وفي غيرها: خلفت.

10 آية 37، سورة الأنبياء.

(205/2)

اطَّرد واتَّسع، فحمله على القلب يبعد في الصنعة و"يصغر المعنى" 1. وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله: إن العَجَل هنا الطين. ولعمري إنه في اللغة كما ذكر غير أنه في هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجلة والسرعة، ألا تراه عزَّ اسمه كيف قال عقبه: {سَأْرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ} 2 فنظيره قوله تعالى: {وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا} 3 {وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا} 4؛ لأن العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن 5 به من الضرورة والحاجة.

فلما كان الغرض في قولهم: رجل عدل وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس، جعل الأفراد والتذكير أمانة للمصدر 6 المذكور.

فإن قلت: فإن نفس 7 لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً نحو: الزيادة والعبادة 8، والضئولة، والجهومة والحمية والموجدة والطلاقة، والسياسة. وهو كثير جداً. فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيته.

قيل: الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه. وذلك أن الزيادة، والعبادة 8، والجهومة والطلاقة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها 9 لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها. وليس كذلك الصفة؛ لأنه ليست في الحقيقة مصدرًا، وإنما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة إليه. فلو قيل: رجل عدل، وامرأة عدلة، وقد جرت صفة

1 في الأشياء للسيوطي: "يصغر في المعنى".

2 آية: 37، سورة الأنبياء.

3 آية: 11، سورة الإسراء.

4 آية: 28، سورة

5 كذا في ش. وفي غيرها: "يؤذن". 6 في أ: "المصدر".

7 كذا في أ، ش. وسقط في غيرهما.

8 في ش: "القيادة".

9 في ش: "بها".

10 في أ: "عدل" هو خطأ في النسخ.

(206/2)

كما ترى لم يؤمن أن يظن بها 1 أنها صفة حقيقية؛ كصعبة من صعب، وندبة من ندب، وفخمة من فخم، ورطبة من رطب. فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو: الجهومة والشهومة والطلاقة والخلاقة. فالأصول 2 لقوّها يتصرف فيها، والفروع لضعفها يتوقف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها. فإن قلت: فقد قالوا: رجل عدل، وامرأة عدلة، وفرس طوعة القياد، وقال أمية – أنشدناه:

والحية الحتفة الرقشاء أخرجها ... من بيتها آمّنات الله والكلم 2  
قيل: هذا ممّا خرج على صورة الصفة؛ لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه، فجرى هذا في حفظ 3 الأصول والتلفت إليها، "للمباقة لها" 4، والتنبيه عليها، مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو: استحوذ وضننوا – وقد تقدّم ذكره – ومجرى أعمال صغته وعدته، وإن كان قد نقل إلى "فعلت" لما كان أصله "فعلت". وعلى ذلك أنث بعضهم فقال: خصمة وضيقة؛ وجمع 5، فقال 6:

يا عين هلا بكيت أريد إذ ... قمنا وقام الخصوم في كبد  
وعليه قول الآخر:

إذا نزل الأضياف كان عذورا ... على الحي حتى تستقلّ مراجله 7

1 سقط في أ.

2 كذا في ش، أ. وفي غيرهما: "والأصول".

3 انظر ص 155 من الجزء الأول.

4 في أ: "للمناواة بها".

5 كذا في أ، ش. وفي غيرهما: "جمعوا".

6 كذا في أ، ش. وفي غيرهما: "قال"، والقائل هو لبيد. وانظر الأغاني 5 / 123،

والديوان 1 / 19، والسمط 298، والكامل 8 / 167.

7 انظر ص 122 من هذا الجزء.

(207/2)

الأضياف هنا بلفظ القلة ومعناها أيضاً، وليس كقوله 1:

وأسيافنا يقطرن من نجدة دمًا

في أن المراد به 2 معنى الكثرة، وذلك أمدح؛ لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل بمراحل

الحي أجمع، فما ظنك به 3 لو نزل به الضيفان الكثيرون!

فإن قيل: فلم أُنث المصدر أصلاً؟ وما الذي سَوَّغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس

وكلاهما إلى التذكير، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك 4: إنه أصل، وإن الأصول

تحمل ما لا تحمله الفروع.

قيل: علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس

للمعاني "كما غيرها" 5 أجناس للأعيان، نحو: رجل وفرس وغلام ودار وبستان. فكما 6

أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ، ولا حقيقة تأنيث في معناها نحو: غرفة،

ومشرفة 7، وعلية ومروحة، ومقرمة 8؛ وكذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها

لفظاً لا معنى، وذلك نحو: المحمودة والموجدة والرشاقة، والجباسة 9، والضئولة، والجهومة.

1 أي: حسان بن ثابت - رضي الله عنه. وصدره:

لنا الجففات الغر يلمعن في الضحى

وانظر الخزانة 3 / 430، وسيبويه 2 / 181.

2 كذا في أ. وفي غيرها: "بها".

3 سقط في ش.

4 كذا في د، هـ، والأشبهاء. وفي أ: "وذلك".

5 في الأشبهاء: "كما أن غيرها".

6 كذا في أ. وفي د، ه: "وكما".

7 المشرفة - مثلثة الرء: موضع القعود في الشمس بالشتاء.

8 في ستر دقيق.

9 كذا في د، ه، ز. والحباسة كأنه يريد بها ثقل الروح، من الجبس الثقيل الروح، والردى، وإن لم يرد منه فعل ولا مصدر. وفي أ: "الحباسة".

(208/2)

نعم، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به، لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد ورد 1 وصفاً 2 على المحل الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه، وواحد وجماعته قبيحاً ولا مستكرهاً، أعني: ضيفة 3 وخصمة، وأضيافاً وخصوصاً، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة وأعلى في الصنعة، قال الله تعالى: {وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخُسْفِ إِذْ تُسَوِّرُوا الْمَحْرَابَ} 4.

وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أول أحواله، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقة التي لا معنى للمبالغة 5 فيها، نحو: قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض أو كالتنقض له. فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثاً أو مجموعاً.

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومعملاً أيضاً قوله 6:

مواعيد عرقوب أخاه ييثرب 7

و"ييثرب".

ومنه عندي قولهم: تركته بملاحس البقر أولادها. فالملاحس جمع ملحس، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدرًا، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً، لأنه قد عمل

1 كذا في أ. وفي غيرها: "جرى".

2 كذا في أ. وفي غيرها "وحل".

3 في أ: "ضيفاً".

4 آية: 21، سورة ص.

5 في أ: "المبالغة".

6 في أ: "قولهم".

7 هذا عجز بيت أوله:

وواعدتني مالا أحاول نفعه

وهو من أبيات الشماخ أوردها في "فرحة الأديب" في المقطوعة 34. وقد روى ابن السيرافي: "بيترب" بالتاء والراء المفتوحة، فردَّ عليه صاحب الفرحة وذكر أن الرواية "بيثرب" اسم مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام.

(209/2)

في الأولاد فنصبها، والمكان لا يعمل في المفعول به، كما أنَّ الزمان لا يعمل فيه. وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدَّراً، وكأنه قال: تركته بمكان ملاحس البقر أولادها، كما أن قوله:

وما هي إلا في إزار وعلقة ... مغار ابن همام على حيِّ خَنَعَمَا<sup>1</sup>  
محذوف المضاف، أي: وقت إغارة ابن همام على حيِّ خنعم، ألا تراه قد عداه إلى "على في" 2 قوله: "على حيِّ خنعم". ف"ملاحس البقر" إذاً مصدر مجموع معمل في المفعول به، كما أن "مواعيد عرقوب أخاه بيثرب" كذلك. وهو غريب. وكان أبو علي - رحمه الله - يورد "مواعيد عرقوب" مورد الطريف المتعجَّب منه.  
فأما قوله:

قد جرَّبوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والفنعا<sup>3</sup>

1 نسب هذا البيت ابن السيرافي إلى حميد بن ثور، ولا يوجد في ميمية حميد التي في ديوانه طبعة دار الكتب، وقد ردَّ عليه ذلك صاحب "فرحة الأديب" فقال: "غر ابن السيرافي قصيدة حميد الميمية التي أولها:

سل الربع أي يمت أم سالم ... وهل عادة للربع أن يتكلما  
فتوَّهم أن هذا البيت منها.. والبيت للطماح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيل، وهو شاعر مجيد، وله مقطعات حسان. قال الطماح العقلي:  
عرفت لسلمي رسم دار تحالها ... ملاعب جنِّ أو كتاباً منمما  
وعهدي بسلمي والشباب كأنه ... عسيب نَمَى في ربه فتقوَّما

وما هي إلا ذات وثر وشوذر ... مغار ابن همام على حيّ خثعما  
والعلقة: قميص بلا كمين، أو هو ثوب صغير للصبيان، والشوذر: ثوب بلا كمين تلبسه  
المرأة، والوتر تلبسه الجارية قبل أن تدرك. الكامل 2/ 26، وتاريخ ابن الأثير 1/ 7.  
2 سقط ما بين القوسين في غير أ.  
3 من قصيدة للأعشى في مدح هوزة بن علي. والقنع: الكرم والعطاء والجود الواسع.  
وانظر "الصباح المنير" 72 وما بعدها. قوله: "قد جربوه" في أ: كم جربوه".

(210/2)

---

فقد يجوز أن يكون من هذا، وقد يجوز أن يكون "أبا قدامة" منصوبًا بـ "زادت"، أي:  
فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد. والوجه أن ينصب 1 بـ "تجاربهم"؛ لأنه 2  
العامل الأقرب، ولأنه لو أراد إعمال الأوّل لكان حريّ أن يعمل الثاني أيضًا، فيقول:  
فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامة إلّا كذا، كما تقول 3: "ضربت فأوجعته زيدًا"،  
وتضعّف 4 "ضربت فأوجعت زيدًا" على إعمال الأول. وذلك أنك إذا كنت تعمل  
الأول على بعده وجب إعمال الثاني أيضًا لقربه؛ لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالًا من  
الأقرب.  
فإن قلت: أكتفي بمفعول 5 العامل الأول من مفعول العامل الثاني؛ قيل لك: فإذا كنت  
مكتفيًا مختصرًا فاكتفاؤك بإعمال الثاني الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد.  
وليس لك في هذا مالك في الفاعل لأنك تقول: لا أضمر على غير تقدّم 6 ذكر إلا  
مستكرهاً، فتعمل الأول فتقول: "قام وقعدا أخواك". فأما المفعول فمنه بُدّ، فلا ينبغي  
أن تتباعد بالعمل إليه وتترك ما هو أقرب إلى المعمول 7 فيه منه.  
ومن ذلك "فرس وساع" الذكر والأنثى فيه سواء، وفرس جواد، وناقّة ضامر، وجمل  
ضامر، وناقّة بازل، وجمل بازل، وهو لباب قومه، وهي لباب قومها، وهم لباب قومهم؛  
قال جرير:  
تذري فوق متنيها قرونًا ... على بشر وآنسة لباب 8

---

1 في ش: "تنصبه".

2 في ش: "لأنها". وترى ابن جني يميز إعمال المصدر مجموعًا، فقد سواه بالفعل،  
والمتأخرون من النحاة لا يرون هذا، ويجعلون لا يرون هذا، ويجعلون إعمال التجارب إذا



أعمل شاذًا، وقد وافق ابن جني بعض المتأخرين كابن عصفور، وانظر الأشموني والصبان عليه.

3 كذا في أ، ش. وفي غيرهما: "يقول".

4 أي: تنسبه إلى الضعف. وضبط في أ: "تضعف" بصيغة مضارع الثلاثي، أي: تضعف هذه الصيغة. وفي الأشباه: "يضعف".

5 في ش: "بمعمول".

6 كذا في ش، وفي د، هـ "تقديم" وسقط في أ.

7 في د: "المفعول".

8 ورد في الديوان مفردًا. وجاء في اللسان "لب". وفي اللسان "تدري" بصيغة المبني للفاعل، وفي ش: "تجري" وضبط في أبصيغة المبني للمفعول، وكأن معنى تدريبه القرون من الشعر تسريحها وترجيلها.

(211/2)

---

وقال ذو الرمة:

سبحلا أبا شرخين أحيا بناته ... مقاليتها فهي اللباب الحبائس<sup>1</sup>

فأما ناقة هجان، ونوق هجان، ودرع دلاص، وأدرع دلاص، فليس من هذا الباب، فإن فعلاً منه في الجمع تكسير فعال في الواحد. وقد تقدّم ذكر ذلك في باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره.

---

1 هذا في وصف فحل الإبل. والسبحل: الضخم، والشرخ: نتاج السنة من أولاد

الإبل. والمقاليت جمع المقلات، وهي التي لا يعيش لها ولد. يقول: إن المقاليت إذا طرفها هذا الفحل عاش نسله منها، فهن يجبين بناته لذلك. والحبائس: يحبسها من يملكها، فلا يخرجها من ملكه. وانظر الديوان 321 والمخصص 17 / 33.

(212/2)

---

باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف:

هذا الباب ينفصل<sup>1</sup> من الذي قبله بأن<sup>2</sup> ذلك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقًا له نحو:

رجل نسابة وامرأة عدل، وهذا الباب الذي نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظاً، بل هو قائم برأسه. وذلك قولهم: غاض الماء وغضته سؤوا فيه بين المتعدي وغير المتعدي. ومثله: جبرت يده وجبرتها، وعمر المنزل وعمرته، وسار الدابة وسرته، ودان الرجل ودنته، من الدين في معنى أدنته، وعليه جاء مديون في لغة التميميين، وهلك الشيء وهلكته، قال العجاج:

ومهمه هالك من تعرجا3

---

1 د، ه: "منفصل".

2 ش: "فإن".

3 بعده: هائلة أهواله من أدجا

وهو من أرجوزته التي أولها:

ما هاج أحزاناً وشجراً قد شجا

وانظر الديوان 7، وإلى هنا ينتهي الجزء الأول من نسخة ش.

(212/2)

---

فيه قولان: أحدهما أن "هالكاً" بمعنى مهلك، أي: مهلك من تعرج فيه. والآخر: ومهمه هالك المتعرجين فيه، كقولك: هذا رجل حسن الوجه، فوضع "من" موضع الألف واللام. ومثله هبط الشيء وهبطته، قال:

ما راعني إلا جناح هابطاً ... على البيوت قوطه العلابطا1

أي: مهبطاً قوطه. وقد يجوز أن يكون أراد: هابطاً بقوطه، فلماً حذف حرف الجر نصب بالفعل2 ضرورة. والأول أقوى.

فأما قول الله سبحانه: {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ} 3 فأجود القولين فيه أن يكون معناه: وإن منها لما يهبط من نظر إليه لخشية الله. وذلك أن الإنسان إذا فكر في عظم هذه المخلوقات تضائل وتخضع4، وهبطت نفسه لعظم ما شاهد. فنسب الفعل إلى تلك الحجارة لما كان السقوط والخشوع مسبباً عنها وحادثاً لأجل النظر إليها، كقول الله سبحانه: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} 5 وأنشدوا بيت 6 الآخر:

فاذكر موقفي إذا التقت الخي ... ل وسارت إلى الرجال الرجالا7

أي: وسارت الخيل الرجال إلى الرجال.

- 
- 1 جناح: اسم راع. والقوط، القطيع من الغنم. والعلابط: القطيع أيضًا وأقله خمسون. و"قوته" مفعول هابطًا. وللبيت صلة في اللسان "قوط". وانظر "نادر أبي زيد" 173.
  - 2 سقط في ش.
  - 3 آية: 74، سورة البقرة.
  - 4 ش: "خشع".
  - 5 آية: 17، سورة الأنفال.
  - 6 كذا في أ. وفي غيرها: "قول".
  - 7 في اللسان "سار" البيت بهذه العمرة:  
فاذكرون موضعًا إذا التقت الخي ... ل وقد سارت الرجال الرجالا

(213/2)

- 
- وقد يجوز أن يكون أراد: وسارت إلى الرجال بالرجال، فحذف حرف الجر فنصب.  
والأول أقوى. وقال خالد بن زهير:
- فلا تغضبني من سيرة أنت سِرِّها ... فأول راضٍ سيرة من يسيرها<sup>1</sup>  
ورجنت الدابة بالمكان إذا أقامت فيه، ورجنتها، وعاب<sup>2</sup> الشيء وعبته<sup>3</sup>، وهجمت  
على القوم، وهجمت غيري عليهم أيضًا، وعفا الشيء: كثر وعفوته: كثرته وفغر فاه،  
وفغر فوه، وشحا فاه<sup>3</sup>، وشحا فوه، وعثمت يده وعثمتها، أي: جبرتها على غير  
استواء، ومدد النهر ومددته، قال الله - عز وجل: {وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} 4  
وقال الشاعر:
- ماء خليج مده خليجان<sup>5</sup>  
وسرحت الماشية وسرحتها، وزاد الشيء وزدته، وذرا الشيء وذروته: طيرته، وخسف  
المكان وخسفه الله، ودلع اللسان ودلعته، وهاج القوم وهجتهم، وطاخ الرجل وطخته،  
أي: لطخته بالقبيح - في معنى أطخته<sup>6</sup>، ووفر

- 
- 1 هذا من شعر يقوله في أبي ذؤيب الهذلي. وكان يرسل خالدًا إلى صديقه له فخانه فيها، وقال فيه شعرا. وكان أبو ذؤيب فعل ذلك برجل يقال عويم بن مالك كان أبو ذؤيب رسوله إليها، فخانه فيها، فيذكره خالد هذا. وقيل هذا البيت:

- ألم تنقذها من عويم بن مالك ... وأنت صفى نفسه وسجيرها  
وانظر الأغاني طبعة دار الكتب 6 / 277، وقوله: "أول"، في أ: "أول".  
2 كذا في أ، ش. وفي د، هـ: "عاد ... عدته".  
3 يقال: شحا فاه: فتحه، وشحا فوه: انفتح.  
4 آية 27، سورة لقمان.  
5 في اللسان: "خليج" هذا البيت.  
إلى فتى فاض أكف الفتیان ... فيض الخليج مدّه خليجان  
وفي المخصص 10 / 32 الشطر الشاهد فقد، وهو في الجزء 15 / 54 منسوباً إلى أبي  
النجم.  
6 الوارد في اللسان والقاموس من مزيد المادة (طيخه) من التفصيل.

(214/2)

الشيء ووفرته. وقال الأصمعي: رفع البعير ورفعته - في السير المرفوع - وقالوا: نفى  
الشيء ونفيتها، أي: أبعدته، قال القطامي 1:  
فأصبح جاراكم قتيلاً ونافيا  
ونحوه: نكرت البئر ونكرتها<sup>2</sup>، أي: أقللت ماءها ونزفت ونزفتها.  
فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطرداً في الاستعمال، إلا أنّ له عندي وجهاً لأجله  
جاز. وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه، فإنما الفعل منه شيء أعيره وأعطيه، وأقدر  
عليه، فهو وإن كان فاعلاً فإنه لما كان معاناً مقدراً صار كأن فعله لغيره، ألا ترى إلى  
قوله سبحانه: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} 3 نعم، وقد قال بعض الناس: إن  
الفعل لله، وإن العبد مكتسبه، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم. فلما كان  
قولهم: غاض الماء أن غيره أغاضه، وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن  
أظهرت هناك فعلاً بلفظ الأول متعدياً؛ لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو  
مشاء<sup>4</sup> إليه أو معان عليه. فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجاً واحداً. فاعرفه<sup>5</sup>.

1 كذا نسبه اللسان "نفى" في القطامي. وفي ديوان القطامي 80 نسبته في بيتين إلى  
الأخطل في قصة. والبيتان هما:

لو كان جبل ابني طريف معلّماً ... بأحقى كرام أحدثوا فيهما أمراً

- أصبح جراهم قتيلاً ونافياً ... أصم فزادوا في مسامعه وقرا  
وفي ديوانه 271 البيت هكذا من قصيدة للأخطل:  
لقد كان جراهم قتيلاً وخائفاً ... أصم فقد زادوا مسامعه وقرا  
2 الوارد في اللسان "نكرها" بالتشديد بضبط القلم.  
3 آية: 17، سورة الأنفال.  
4 هو وصف من أشاءه إلى الشيء: أَلْجَأَهُ إِلَيْهِ، وهو لغة في أْجَاءَهُ، وتنسب إلى تميم.  
وانظر القاموس وشرحه "شياً".  
5 إلى هنا تنتهي نسخة أ.

(215/2)

#### باب في نقض العادة 1:

المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعدٍ كان أفعال متعدياً؛ لأن هذه الهمزة  
كثيراً ما تَجِيء للتعديّة. وذلك نحو: قام زيد وأقامت زيدا، وقعد بكر وأقعدت بكرًا.  
فإن كان فعل متعدياً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدياً إلى اثنين، نحو: طعم  
زيد خبزاً وأطعمته خبزاً، وعطا بكر درهماً وأعطيته درهماً.  
فأما كسى زيد ثوباً وكسوته ثوباً، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثل 3، ألا تراه  
نقل من فعل إلى فعل. وإنما جاز نقله بفعل لما كان فعل وأفعل كثيراً ما يعتقبان 4 على  
المعنى الواحد، نحو: جدّ في الأمر وأجدّ، وصددته عن كذا وأصددته، وقصر عن الشيء  
وأقصر، وسحته الله وأسحته، ونحو ذلك. فلما كان فعل وأفعل على ما ذكرنا: من  
الاعتقَاب والتعاوض ونقل بأفعل، نقل أيضاً فَعَلَ بفَعَلَ، نحو: كسى وكسوته، وشتَرَت 5  
عينه وشترتها 5، وعارت 6 وعرتها 6، ونحو ذلك.

1 ترجم لهذا الباب السيوطي في "الأشباه والنظائر" 1/ 338 هكذا: "وورد الشي على  
خلاف العادة".

2 كذا في ش. وفي د، هـ: "أكثر"، وفي الأشباه: "كثر".

3 أي: بالوزن والبناء، فوزن فعل -بكسر العين- لازم في هذه الأمثلة، فإذا نقل إلى  
فعل -بفتح العين- صار متعدياً. وقد ذكر هذا الوجه من وسائل التعديّة صاحب  
"المغني" في آخر الباب الرابع، وعبر عنه بتحويل حركة العين، ونسب القول به

للكوفيين، ثم قال: "وهذا عندنا من باب المطاوعة؛ يقال: شرته فشر، كما يقال: ثرمة فثرم. ومنه كسوته الثوب فكسيه". وقد قدم في الفصل السابق على هذا أن المطاوعة تنقص المطاوع - بكسر الواو - عن المطاوع - بفتح الواو - درجة في التعدية؛ كما تقول: ألبسته الثوب فلبسه، وكسرت الإناء فانكسر.

4 في د، هـ، ز: "يعقبان".

5 أي: انقلب جفنها، وشرها: قلب جفها.

6 الضمير للعين، أي: أصابها العور. و"عرتها" أي: أصبتها بالعور. وفي د، هـ، ز، والأشباه: "غارت وعرتها". والذي في اللسان: "وأغار عينه وغارت تغور غورًا وغثورًا، وغوّرت: دخلت في الرأس" وترى أنه لم يجيء فيه غارٍ عينه دون همز.

(216/2)

هذا هو الحديث 1: أن "تنقل بالهمز" 2 فيحدث النقل تعديًا لم يكن قبله. غير أن ضربًا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فنجد فعل فيها متعديًا، وأفعل غير متعد.

وذلك قولهم: أجفل الظليم، وجفلته 3 الريح، وأشنق البعير إذا رفع رأسه، وشنقته، وأنزف البئر إذا ذهب ماؤها ونزفتها، وأقشع 4 الغيم وقشعته الريح، وأنس 5 ريش الطائر ونسلته، وأمرت الناقة إذا در لبنها ومريتها 6.

ونحو من ذلك ألوت 7 الناقة بذنبها، ولوت ذنبها، وصرّ 8 الفرس أذنه، وأصرّ 8 بأذنه، وكبّه الله على وجهه، وأكبّ هو، وعلوت الوسادة وأعليت عنها 9.

فهذا نقض عادة الاستعمال 10، لأن فعلت فيه متعد وأفعلت غير متعد.

وعلة ذلك -عندي- أنه جعل تعدي فعلت وجمود أفعلت كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعدي، نحو: جلس وأجلسته، ونهض وأنهضته، كما جعل قلب الياء واوًا في التقوى 11 والرعى والثنوى والفتوى عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها، وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تمامًا

1 في ج: "الحدّ".

2 "تنقل" كذا في ش. وفي ز: "ينقل" و"بالهمز" كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "بالهمز".

3 ظاهر الأمر عنده أن الحديث عن الظليم، ولا يقال هذا في الظليم، وفي اللسان

"جفلت الريح السحاب"، فكأنه يريد هذا، فتكون الكناية في "جفلته" للسحاب.  
4 يرى الزمخشري أن أفشع من باب أصبح، أي: دخل في الصباح، فلا غرابة فيه.  
وهذا في كشفه عند قوله تعالى في سورة الملك، آية 22: {أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى  
وَجْهِهِ} . ويرى الفخر الرازي عند قوله تعالى في سورة البقرة، آية 26: {إِنَّ اللَّهَ لَا  
يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا} أن الهمزة في نحو أفشع للتعدية وأن الفعل متعد إلى مفعولين  
محدوفين.

5 أي: سقط وتقطع.

6 أي: مسحت ضرعها لتندر.

7 أي: حركت ذنبها.

8 أي: سوى أذنه ونصبها للاستماع، وذلك إذا جد في السير.

9 في د، هـ، والأشباه "عليها".

10 في ش: "استعمال".

11 انظر في هذه الألفاظ ص 88، 308 من الجزء الأول.

(217/2)

---

أو محبوبًا، بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضًا للضرب من كثرة السواكن فيه،  
نحو: مفعوان ومفعولان ومستفعلان، ونحو ذلك مما التقى في آخره من الضروب ساكنان.  
ونحو من ذلك ما جاء عنهم من أفعلته فهو مفعول<sup>1</sup>، وذلك نحو: أحببته فهو محبوب،  
وأجنّ الله فهو مجنون، وأزكمه فهو مزكوم، وأكزه<sup>2</sup> فهو مكروز، وأقره فهو مقرر،  
وآرضه<sup>3</sup> الله فهو مأروض، وأملاه<sup>3</sup> الله فهو مملوء، وأضاده<sup>3</sup> الله فهو مضئود، وأحمه  
الله -من الحمى- فهو محموم، وأهمه -من الهم- فهو مهموم، وأزعقته فهو مزعوق،  
أي: مدعور.

ومثله ما أنشدناه أبو علي من قوله:

إذا ما استحمت أرضه من سمائه ... جرى وهو مودوع وواعد مصدق<sup>4</sup>

وهو من أودعته، وينبغي أن يكون جاء على ودع.

وأما أحزنه الله فهو محزون، فقد حمل على هذا، غير أنه قد قال أبو زيد: يقولون: الأمر  
يجزني، ولا يقولون: حزني، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي. فهذا أمثل<sup>5</sup> مما  
مضى. وقد قالوا فيه أيضًا: حُزِنَ على القياس. ومثله قولهم: محب، منه بيت عنتر:

ولقد نزلت فلا تظنّي غيره ... مني بمنزلة الحب المكرم6

1 انظر في هذا "المزهر" 2 / 167.

2 أي: أصابه بالكزاز. وهو تشنج يصيب الإنسان من شدة البرد، وتعثره منه وعدة.

3 أي: أصابه بالزكام. وانظر ص 109، من هذا الجزء.

4 هذا من قصيدة الخفاف بن ندبة في الجزء الأول من منتهى الطلب، و"الأصمعيات" 48.

وهو في وصف فرس، وأرض الدابة: أسفل قوائمها، والسماء ظهره. واستحمام أرضه من العرق، وقوله: "مودوع" أي: ساكن لا يجتهد. وأصل مودوع مفعول من ودّعه، أي: تركه، فهو متروك من الزجر والضرب. وقوله: "واعد مصدق" أي: يعد راكبه بمواصلة المد ويصدق في رعاه، ولا يخبس فيه.

وانظر اللسان "ودّع" ومعاني ابن قتيبة.

5 وذلك أن محزوناً جاء فعله الثلاثي، وإن قرن أيضاً بالريد استثناء به عن وصفه منه. والأمثلة السابقة ليس في هذا المعنى.

6 هذا في معلقته المشهورة.

(218/2)

ومثله قول الأخرى 1:

لأنكحن ببّه ... جارية خدبه

مكرمة محبه ... تجب أهل الكعبة

وقال الآخر:

ومن يناد آل يربوع يُحبّ ... يأتيك منهم خير فتيان العرب

المنكب الأيمن والردف المحب2

قالوا: وعِلّة ما جاء من أفعَلته فهو مفعول -نحو: أجنه الله فهو مجنون، وأسله الله فهو

مسلول، وبابه- أنهم إنما جاءوا به على فعل نحو: جُنّ فهو مجنون، ورُكِمَ فهو مذكوم،

وسُلّ فهو مسلول. وكذلك بقية.

فإن قيل لك3 من بعد: وما بال هذا خالف فيه الفعل مسنداً إلى الفاعل صورته مسنداً

إلى المفعول، وعادة الاستعمال غير هذا، وهو أن يجيء الضربان معاً في عدة4 واحدة؛



نحو: ضربته وضرب وأكرمه وأكرم، وكذلك مقاد5 هذا الباب؟

- 1 هي هند بنت أبي سفيان أخت معاوية -رضي الله عنهما. كانت ترقص ابنها عبد الله من زوجها الحارث بن نوفل بن عبد المطلب بهذا. وقد لقبته "ببه" وهي حكاية صوت الصبي. و"خدبة": ضخمة. تقول: لأنكحن عبد الله جارية هذه صفتها. وقولها: "تجب أهل الكعبة" أي: تغلب نساء قريش بحسنها، وانظر اللسان "بيب".
- 2 "يأتيك" كذا في ج. وفي ش: "يأتك". والمنكب: العريف على قومه أو رئيسهم، والردف: الذي يخلف الرئيس أو الملك ويعينه، نحو الوزير. وفي اللسان "ردف": "وكانت الردافة في الجاهلية لبني يربوع، لأنه لم يكن في العرب أكثر إغارة على ملوك الحميرة، من بني يربوع. فصالحوهم على أن جعلوا لهم الردافة، ويكفوا عن أهل العراق الغارة.
- 3 سقط في د، ه.
- 4 في د، ه: "قاعدة"، وفي ج: "وعادة الاستعمال أن يستويا في عدد الحروف"، وههنا موافق لما في اللسان "زقق".
- 5 في ش: "مقاد" وما هنا موافق لما في اللسان.

(219/2)

قيل: إن العرب لما قوي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى 1 قال سيبويه فيهما: "وإن كانا 2 جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم" خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة 3: أحدهما: تغيير صورة 4 المثل مسنداً إلى المفعول، عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعدة واحدة، وذلك نحو: ضرب "زيد" 5 وضرب وقتل وقتل وأكرم وأكرم ودحرج ودحرج. والآخر: أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدّة الحروف مع ضمّ أوله، كما غيروا في الأول الصورة والصيغة 6 وحدها. وذلك نحو 7 قولهم: أحببته وحُبّ، وأزكمه الله وزكم، وأضأده الله وضئد، وأملاه الله وملئ.

قال أبو علي: فهذا 8 يدلّك على تمكّن المفعول عندهم، وتقدّم 9 حاله في أنفسهم، إذ 10 أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالفة لصيغته وهو للفاعل.

وهذا ضرب من تدريج اللغة عندهم الذي قدمت 11 بابه، ألا ترى أنهم لما غيروا

الصيغة والعدة واحدة في نحو: ضَرَبَ وضُرِبَ و"شَتَمَ وشُتِمَ" 12 تدرجوا من ذلك إلى أن  
غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو: أَرْكَمَهُ 13 الله وزكم، وآرَضَهُ 13 الله وأَرْضَ.

---

1 سقط حرف العطف في د، هـ.

2 انظر ص 15 ج 1 من "الكتاب".

3 في د، هـ، اللسان: "الصيغة".

4 د، هـ، اللسان: "الصيغة".

5 زيادة في د، هـ.

6 كذا في د، هـ، اللسان، وفي ش: "الصنعة".

7 زيادة في د، هـ.

8 د، هـ: "وهذا".

9 د، هـ: "تقرير".

10 ش: "إذا". وما هنا في ج.

11 انظر ص 348 من الجزء الأول.

12 د، هـ: "شرب، وشرب".

13 زيادة في د، هـ.

(220/2)

---

فهذا كقولهم 1 في حنيفة: حنفيّ لما حذفوا هاء 2 حنيفة حذفوا أيضاً ياءها، ولما لم يكن  
في حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء، فقالوا فيه: حنفيّ. وقد تقدّم  
القول على ذلك.

وهذا الموضع هو 3 الذي دعا أبا العباس أحمد بن يحيى في كتاب فصيحته أن أفرد له  
باباً، فقال: هذا باب فُعِلَ -بضم الفاء- نحو قولك: عُنيْتُ بحاجتك، وبقية الباب. إنما  
غرضه فيه إيراد الأفعال المسندة إلى المفعول، ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة،  
ألا تراهم 4 يقولون: نحى زيد من النخوة، ولا يقال: نخاه كذا، ويقولون: امتقع لونه، ولا  
يقولون: "امتقعه كذا، ويقولون: انقطع بالرجل، ولا يقولون" 5: انقطع به كذا. فلهذا  
جاء بهذا الباب أيّ ليريك أفعالاً خصت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل، كما خصت  
أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول، نحو: قام زيد، وقعد جعفر، وذهب محمد،

وانطلق بشر. ولو كان غرضه أن يرك صورة ما لم يسم فاعله مجملًا غير مفصّل على ما ذكرنا لأورد فيه 6 نحو: ضرب وركب وطلب وقتل وأكل وسمل 7 وأكرم وأحسن إليه واستقصى 8 عليه، وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية [له] 9. فاعرف هذا الغرض، فإنه أشرف من حفظ مائة ورقة لغة. ونظير مجيء اسم المفعول ههنا على حذف الزيادة -نحو: أجبته فهو محبوب- مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضًا، وذلك نحو قولهم: أورش 10 الرمث فهو وارس،

---

1 في د، هـ، ز: "قولهم".

2 يريد بالهاء تاء التانيث.

3 سقط في د، هـ.

4 كذا في ش. وفي د، هـ: "ترى أنهم".

5 ما بين القوسين سقط في د، هـ.

6 سقط في د، هـ.

7 في د، هـ: "شمل".

8 في د، هـ: "استعدى".

9 زيادة في الأشباه.

10 أي: اصفر ورقه. والرمث: شجر ترعاه الإبل.

(221/2)

---

وأيفع الغلام فهو يافع، وأبقل المكان فهو باقل، قال الله -عز وجل: {وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ} 1 وقياسه ملاقح؛ لأن الريح تلحق السحاب فتستدرّه. وقد يجوز أن يكون على لقحت هي، فإذا لقحت فزكت ألقحت السحاب، فيكون هذا مما اكتفي فيه بالسبب من المسبب، وضده قول الله تعالى: {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ} 2 أي: فإذا أردت قراءة القرآن فاكتفي بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة. وقد جاء عنهم مقل، حكاه أبو زيد. وقال داود ابن أبي داود لأبيه في خبر لهما، وقد قال له أبوه ما أعاشك بعدي:

أعاشني بعدك واد مقل ... آكل من حوذانه وأنسل 3

وقد جاء أيضًا حبيته، قال "الشاعر" 4:

ووالله لولا تمره ما حبيته ... ولا كان أدنى من عبيد ومشرق<sup>5</sup>  
ونظير محيي اسم الفاعل والمفعول جميعاً على حذف الزيادة فيما مضى محيي المصدر  
أيضاً على حذفها، نحو قولهم: جاء زيد وحده. فأصل هذا أوحده بمروري إيجاداً، ثم  
حذفت زيادتها<sup>6</sup> فجاء على الفعل. ومثله قولهم: عمرك الله إلا فعلت، أي: عمرك الله  
تعميراً. ومثله<sup>7</sup> قوله:  
بمنجرد قيد الأوابد هيك<sup>8</sup>

- 
- 1 آية: 22، سورة الحجر.
  - 2 آية: 98، سورة النحل.
  - 3 انظر ص 98 من الجزء الأول.
  - 4 زيادة في د، هـ، والشاعر هو غيلان بن شجاع النهشلي، وانظر اللسان "حب"،  
والكامل 4 / 4
  - 5 قبله:

- أحب أبا مروان من أجل تمره ... وأعلم أن الجار بالجار أرفق
- وترى في الشاهد إقراء: "ويروي أبو العباس المبرد الشطر الأخير هكذا:  
وكان عياض منه أدق ومشرق
- 6 كذا في د، هـ، وفي ش: "زيادته"، وفي اللسان "وحد" "زيادته"، ويرى بزيادته الهمزة  
الأولى والألف بعد الخاء.
- 7 زيادة في د، هـ.
- 8 عجز بيت صدره:
- وقد اغتدى والطير في وكناتها
- وهو من معلقة امرئ القيس في وصف فرس.

(222/2)

---

أي: تقييد الأوابد، ثم حذف زائدتيه<sup>1</sup>؛ وإن شئت قلت: وصف<sup>2</sup> بالجواهر لما فيه من  
معنى الفعل، نحو قوله<sup>3</sup>:  
فلولا الله والمهر المفدى ... لرُحَّتْ وأنت غربال الإهاب  
فوضع الغربال موضع مخرق، وعليه ما أنشدناه عن أبي عثمان:

مئبرة العرقوب إشفى المرفق

أي: دقيقة 4 المرفق. "وهو كثير" 5.

فأما 6 قوله 7:

وبعد عطائك المائة الرتاعا 8

فليس على حذف الزيادة، ألا ترى أن في عطاء ألف إفعال 9 الزائدة، ولو كان على

حذف الزيادة لقال: وبعد عطوك فيكون كوحده. وقد ذكرنا هذا فيما مضى.

ولما كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه أيضاً ألفاظ على حذف الزيادة

التي كانت في الواحد.

---

1 كذا في ش. وفي د: "زيادته". وفي ه: "زيادتيه".

2 أي: يراد بالقيد قيد الداية، وهو اسم وصف به لما فيه من التقييد، فلا يكون فيه حذف.

3 أي: حسان في الحارث بن هشام.

4 كذا في د، ه، ج. وفي ش: "حادّة". والأشفي في الأصل مخرز الإسكاف. والمئبرة: الإبرة. يهجو امرأة.

5 سقط ما بين القوسين في ش.

6 كذا في ش. وفي د، ه: "وأما".

7 أي: القطامي. وانظر الديوان.

8 من قصيدته التي أولها:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

وهي في مدح زفر بن الحارث الكلابي، وكان أسره في حرب، فمنّ عليه وأعطاه مائة من

الإبل. وهاك هذا الشطر مع سابقه وبيت قبله:

قمن يكن استلام إلى ثوي ... فقد أكرمت يا زفر المتناعا

أكفراً بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك المائة الرتاها

استلام: فعل ما يلام عليه. والثوي: الضيف. والمتناع: الزاد.

9 كذا في ج. وفي ش: "فعال".

وذلك نحو قولهم: كَرَوَان وَكِرَوَان، وَوَرَشَان وَوَرُشَان. فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار إلى فَعَل، فجري مجرى خَرَبٍ وَخَرَبَان، وَبَرَقٍ وَبَرَقَان، قال: أبصر خربان فضاء فانكدر<sup>1</sup>

وأنشدنا لذي الرمة:

من آل أبي موسى ترى الناس حوله ... كأنهم الكِرَوَان أبصرن بازيا<sup>2</sup>  
ومنه تكسيرهم فَعَالًا على أفعال حتى كأنه إنما كُسِرَ فَعَل، وذلك نحو: جواد وأجواد، وعيائ<sup>3</sup> وأعيائ "وحياء وأحياء" 4 وعراء<sup>5</sup> وأعرأ، وأنشدنا: أو مُجَنِّ عنه عَرِيت أعرأه<sup>6</sup>  
فيجوز أن يكون جمع عَرَاءٍ، ويجوز أن يكون جمع عُرَى، ويجوز أن يكون جمع عَرَا من قولهم: نزل بِعَرَاه أي: ناحيته.

---

1 من أرجوزة العجاج التي أولها:

قد جبر الدين الإله فجبر

وهي في مدح عمر عبيد الله بن معمر، وقبله:

إذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر ... داتي جناحيه من الطور فمر  
تقضي البازي إذا البازي كسر  
وانظر الديوان 17.

2 هذا البيت الثالث والثلاثون من قصيدته في مدح بلال بن أبي بردة الأشعري. وأولها:  
ألا حي بالزرق الرسوم الخواليا ... وإن لم تكن إلّا رميًا بواليا  
وانظر الديوان 154، والخزانة 1/ 296.

3 يقال: فحل عياء: لا يهتدي الضراب، وكذلك الرجل.

4 زيادة في د، هـ. والحياء للناقة رحمها وفرجها.

5 هو ما استوى من ظهر الأرض، أو هو المكان الخالي.

6 من أرجوزة رؤية التي أولها:

وبلد عامية أعمأه

وقبله: إذا السراب انتسجت إضاءه

وترى أنه في وصف السراب والإضاءة: الغدران، وهو ما يتراض فيه من الماء. يقول في السراب: يظهر فيه تارة مثل الغدران، وتارة تموج عنه وتذهب.

---

ومن ذلك قولهم: نعمة وأنعم، وشدة وأشد، في قول 1 سيبويه: جاء ذلك على حذف التاء كقولهم: ذئب وأذؤب، وقطع 2 وأقطع، وضرس وأضرس، قال: وقرعن نابك قرعة بالأضرس وذلك كثير جدًا.

وما يجيء مخالفًا ومنتقصًا أوسع من ذلك، إلا أن لكل شيء منه عذرًا وطريقًا. وفصل للعرب طريف، وهو إجماعهم على مجيء عين مضارع فعلته إذا كانت من 3 فاعلي 4 مضمومة البتة. وذلك نحو قولهم: ضاربني فضربته أضربه، وعالمني فعلمته أعلمه، وعاقلني - من العقل - فعقلته أعقله، وكارمني فكرمته أكرمه، وفاخرني ففخرته أفخره، وشاعرنِي فشعرته أشعره. وحكى الكسائي: فاخرني ففخرته أفخره - بفتح الحاء، وحكاها أبو زيد أفخره - بالضم - على الباب. كل 5 هذا إذا كنت أقوم بذلك الأمر منه.

ووجه 6 استغرابنا له أن خصَّ مضارعه بالضم. وذلك أنا قد دللنا 7 على أن قياس باب مضارع فَعَلَ أن يأتي بالكسر، نحو: ضرب يضرب، وبابه، وأرينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه، نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ، ونَحَلَ يَنْحُلُ، فكان الأحجى به هنا إذ أريد الاختصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيًا له في مضارع فَعَلَ وهو يفعل بكسر العين. وذلك أن العُرف والعادة إذا أريد

---

1 انظر الكتاب 2/ 183، وانظر أيضًا ص 87 من الجزء الأول من الخصائص.

2 هو نصل صغير عريض.

3 ج: "عن"، وفي ز: "عين".

4 كذا في د، هـ، ج، والأشباه. وفي ش: "فاعله".

5 كذا في د، هـ. وفي ش: "وكل".

6 سقط في د، هـ، عرف العطف.

7 انظر ص 380 من الجزء الأول.

الاقتصار على أحد 1 الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه، ألا تراك 2  
تقول في تحقير أسود وجدول: أسيد وجديل بالقلب 3، وتجز من بعد الإظهار وأن 4  
تقول: أسود وجدول، فإذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الإعلال البتة  
فقلت: مقيّم وعجيز، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما، وكذل نظائره.  
فإن قلت: فقد تقول: فيها رجل قائم وتجز فيه النصب فتقول: فيها رجل قائمًا، فإذا  
قدّمت أوجبت أضعف الجائزين. فكذلك أيضًا تقتصر في هذه الأفعال -نحو: أكرمه  
وأشعره- على أضعف الجائزين 5 وهو الضمّ.  
قيل: هذا إبعاد في التشبيه. وذلك أنك لم توجب النصب في "قائمًا" 6 من قولك: فيها  
رجل قائمًا، و"قائمًا" هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع، وإما اقتصرت على  
النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع، أو لم يقو، فجعلت أضعف الجائزين واجبًا ضرورة لا  
اختيارًا، وليس كذلك كرمته أكرمه؛ لأنه لم ينقض 7 شيء عن موضعه ولم يقدّم ولم يؤخر.  
ولو قيل: كرمته أكرمه؛ لكان كشتمته أشتمه، وهزمته أهزمه.  
وكذلك 8 القول في نحو قولنا: ما جاءني إلا زيدًا أحد، في إيجاب نصبه، وقد كان  
النصب لو تأخر "زيد" أضعف الجائزين فيه إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيدًا، الحال  
فيهما واحدة، وذلك أنك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به -  
للضرورة- إلى النصب الذي كان جائزًا فيه متأخرًا. هذا كنصب "فيها قائمًا رجل"  
البتة، والجواب عنهما واحد.

1 ش: "آكد".

2 ش: "أراك".

3 سقط في د، هـ. ويريد قلب الواو ياء.

4 سقط حرف العطف في ش.

5 كذا في ش. وفي د، هـ: "الحالين".

6 د، هـ: "قائم".

7 ش "ينقص" وهو تصحيف.

8 د، هـ: "فكذلك".



وإذا كان الأمر كذلك فقد وجب البحث عن علة محيية هذا الباب في الصحيح كله بالضم، نحو: أكرمه وأضره.

وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك 1 معنى الطبيعة والنحيظة التي تغلب ولا تغلب، وتلازم ولا تفارق. وتلك الأفعال بألفها: فَعَلَ يَقْعَلُ، نحو: فَعَّه يَفْعُهُ إذا أجاد الفقه، وعَلِمَ يَعْلَمُ إذا أجاد العلم. وروينا عن أحمد ابن يحيى عن الكوفيين: ضَرَبَتِ الْيَدُ يَدَهُ، على وجه المبالغة.

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبني منه فعل التعجب أنه قد نُقِلَ 3 عن فَعَلَ وَفَعَلَ إلى فَعْلٍ، حتى صارت له صفة التمكن والتقدم، ثم بُنِيَ منه الفعل 4، فَعِلَ: ما أفعله، نحو: ما أشعره، إنما هو من شَعُرَ، وقد حكاها أيضاً أبو زيد. وكذلك ما أقتله وأكفره: هو عندنا من قَتَلَ وَكَفَّرَ تقديرًا، وإن لم يظهر 5 في اللفظ استعمالاً.

فلما كان قولهم: كارمني فكرمته أكرمه 6 وبابه صائراً إلى معنى فَعَلْتُ أَفْعَلُ أتاه الضم من هناك. فاعرفه.

فإن قلت: فهلاً لما دخله هذا المعنى تَمَّموا فيه الشبه فقالوا: ضربته أضره، وفَحَّرْتُهُ أَفْحَرُهُ ونحو ذلك؟ 7.

قيل: منع من ذلك أن فَعَلْتُ لا يتعدى 8 إلى المفعول به أبداً، ويفعل قد يكون في المتعدي 9، كما يكون في غيره، ألا ترى إلى قولهم: سلبه يسلبه، وجلبه يجلبه،

---

1 في الأشباه: "لذلك".

2 سقط في د، هـ.

3 أخذ بهذا متأخرو النحاة، وانظر الرضي شرح الكافية 2 / 308.

4 في ج: "أفعل".

5 د، هـ، الأشباه: "إلى".

6 سقط في د، هـ.

7 ما بين القوسين سقط في د، هـ، ز.

8 كذا في د، هـ. وفي ش، والأشباه: "تتعدى".

9 ش: "المتعدية".

ونخله ينخله، فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضي، فأخذوا منهما<sup>1</sup> ما ساغ، واجتنبوا ما لم يسغ.

فإن قلت: فقد قالوا: قاضاني فقضيته أقضيه، وساعاني فسعيتيه أسعيه؟ قيل: لم يكن من "يفعله" ههنا بُدٌ، مخافة أن يأتي على يفعل فينقلب الياء واوًا، وهذا مرفوض في هذا النحو من الكلام.

وكما لم يكن من هذا بد ههنا لم يجئ أيضًا<sup>2</sup> مضارع فَعَل منه مما فاؤه واو بالضم، بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب. فقالوا: واعدني فوعدته أعدّه، وواجلني فوجلته أجلّه، وواضأني فوضأته أضؤّه. فهذا كوضعتّه - من هذا الباب - أضعّه. ويدلّك على أن لهذا الباب أثرًا في تغييره باب فَعَل في مضارعه قولهم: ساعاني فسعيتيه أسعيه، ولم يقولوا: أسعاه على قولهم: سعى يسعى، لما كان مكانًا قد رُتّب وقرر وزوى<sup>3</sup> عن نظيره في غير هذا الموضع.

فإن قلت: فهلا غيروا ما فاؤه واو كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت، فقالوا: واعدني فووعدته أوُعُدّه، لما دخله من المعنى المتجدّد<sup>4</sup>.

قيل: "فَعَل" مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبدًا بالضم، إنما هو بالكسر، نحو: وجد يجد، ووزن يزن، وبابه، وما لامه ياء فقد<sup>5</sup> يكون على يفعل كيرمي ويقضي، وعلى يفعل كيرعى ويسعى. فأمر الفاء إذا كانت واوًا في فَعَل أغلظ حكمًا من أمر اللام إذا كانت ياء. فاعرف ذلك فرقًا.

---

1 ش: "منها" والضمير في "منهما" لصيقتي فعل ويفعل المضموم العين.

2 د، ه: "هنا".

3 أي: نحى وأبعد.

4 د، ه: "المجدد".

5 د، ه: "قد".

---

### باب في تدافع الظاهر:

هذا نحو من اللغة له انقسام.

فمن ذلك استحسانهم لتكوين ما تباعدت مخارجه من الحروف، نحو: الهمزة مع النون،

والحاء مع الباء، نحو: آن ونأى وحبّ وبعّ، واستقباحهم<sup>1</sup> لتركيب ما تقارب من الحروف؛ وذلك نحو: صس وسس وطث وطح. ثم إنا من بعد نراهم يؤثرون في الحرفين المتباعدين أن يقربوا أحدهما من صاحبه، ويدنوه إليه، وذلك نحو قولهم في سويق<sup>2</sup>: صَوِّق، وفي مساليخ: مصاليخ، وفي السوق: الصوق، وفي اصتبر<sup>3</sup>: اصطر، وفي ازتان: ازدان، ونحو ذلك ما أُدْنِي فيه الصوتان أحدهما من الآخر مع ما قدمناه: من إثثارهم لتباعد الأصوات؛ إذ كان الصوت مع نقيضه أظهر منه مع قرينه<sup>4</sup> ولصيقه؛ ولذلك كانت الكتابة بالسواد<sup>5</sup> في السواد خفية، وكذلك سائر الألوان. والجواب عن ذلك أنهم قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معاً نبوة واحدة، نحو قولك: شدّ وقطّع وسلّم<sup>6</sup>؛ ولذلك ما حققت الهمزتان إذ كانتا عينين نحو: سأل ورأس، ولم تصحبا في الكلمة الواحدة غير عينين، ألا ترى إلى قولهم: آمن وآدم وجاء وشاء<sup>7</sup>، ونحو ذلك. فلأجل<sup>8</sup> هذا ما قال<sup>9</sup> يونس في الإضافة إلى مُثْنَى: مُثْنَوِيّ

---

1 انظر ص 55 من الجزء الأول.

2 انظر في هذا وما بعده ص 145 من هذا الجزء.

3 في ش، هـ: "استبر"، والصواب ما أثبت.

4 كذا في د، هـ، ج، وفي ش: "قريبه".

5 سقط في د، هـ.

6 في ش بعده: "كذلك".

7 في د، هـ: "ساء". والمراد اسم الفاعل من جاء وشاء وساء.

8 كذا في ش. وفي د، هـ: "ولأجل".

9 انظر الكتاب 2/ 29.

(229/2)

---

فأجرى المدغم مجرى الحرف الواحد، نحو: نون مَثْنَى إذا قلت: مَثْنَوِيّ، قال الشاعر<sup>1</sup>:  
حلفتُ يميناً غير ذي مَثْنَوِيَّةٍ<sup>2</sup>  
ولأجل ذلك كان من قال: "هم قالوا" فاستخفَّ بحذف الواو، ولم يقل في "هن قلن" إلاّ بالإتمام.

ولذلك كان الحرف المشدد إذا وقع رويًا في الشعر المقيد خُفّف، كما يسكن المتحرك إذا وقع رويًا فيه. فالمشدد نحو قوله 3:  
أصحوت اليوم أم شافتك هَرّ ... ومن الحب جنونٌ مستعرٌ  
فقابل براء "هَرّ" راء "مستعرٌ" وهي خفيفة أصلاً. وكذلك قوله 4:  
ففداء لبني قيس على ... ما أصاب الناس من سوء وضر  
ما أقلتَ قدمي إنهم ... نعم الساعون في الأمر المبر  
وأمثاله كثيرة. والمتحرك "نحو قول رؤية" 5:  
وقاتم الأعماق خاوي المخترق  
ونحو ذلك مما كان مفردًا محرّكًا فأسكنه تقييد الروي.

---

1 سقط في ش، ج. وهو النابغة.

2 عجزه:

ولا علم إلا حسن ظن بصاحب

3 أي: طرفه. وهو مطلع القصيدة. وهَرّ: اسم امرأة.

4 أي: طرفه أيضًا في القصيدة السابقة، والأمر المبر: الغالب الذي يعجز الناس، وقوله:  
"قيس" في د، هـ: "عبس"، والذي في الديوان الأول، وانظر 4 / 11.  
5 كذا في د. وفي هـ: "في قول رؤية"، وفي ش: "نحو قوله".

(230/2)

---

ومن ذلك أن تبنى مما عينه واو مثل فَعَلَ فتصح العين للإدغام نحو: قَوْلٌ وقَوْمٌ، فتصح العين للتشديد، كما تصح للتحريك 1 في نحو قولهم: عَوْضٌ وحَوْلٌ وطَوْلٌ.  
فلما كان في إدغامهم الحرف في الحرف ما أريناه من استخفافهم إياه صار تقريبهم الحرف "من الحرف" 2 ضربًا من التناول إلى الإدغام. وإن لم يصلوا إلى ذلك، فقد حاولوه واشترأبوا نحوه، إلّا أنهم مع هذا لا يبلغون بالحرف المقرَّب من الآخر أن يصيروه إلى أن يكون من مخرجه لئلا يحصلوا من ذلك بين أمرين كلاهما مكروه.  
أما أحدهما: فأن يدغموا مع بعد 3 الأصلين وهذا بعيد.  
وأما الآخر: فأن يقربوه منه حتى يجعلوه من مخرجه، ثم لا يدغموه، وهذا كأنه انتكاث وتراجع؛ لأنه إذا بلغ من قربه إلى أن يصير من مخرجه وجب إدغامه، فإن لم يدغموه

حرموه المطلب المروم 4 فيه، ألا ترى أنك إذ قربت السين في سويق من القاف بأن تقلبها صاءً، فإنك لم تخرج السين من مخرجها، ولا بلغت بها مخرج القاف، فيلزم إدغامها فيها. فأنت إذاً قد رمت تقريب الإدغام المستخفّ، لكنك لم تبلغ الغاية التي توجهه 5 عليك، وتنوط أسبابه بك. وكذلك إذا قلت في اصتبر: اصطر، فأنت 6 قد قربت التاء من الصاد بأن قلبتها إلى أختها في الإطباق 7 والاستعلاء، والطاء 8 مع ذلك من جملة مخرج التاء.

---

1 في هـ: "للمتحرك" وفي د: " للمحرك".

2 ما بين القوسين سقط في د، هـ.

3 د، هـ: "أبعد".

4 كذا في هـ. وفي د: "المروم" وفي ش: "الملزوم".

5 د، هـ: "توجه" والضمير المنصوب في "توجيه" للإدغام.

6 د، هـ: "فإنك".

7 كذا في د، هـ، ج. وفي ش "الطباق".

8 د، هـ فيهما زيادة بعد: "باقية".

(231/2)

---

وكذلك إذا قلت في مصدر: مزدّر فأخلصت الصاد زائياً ، قد قربتها من الدال بما في الزاي من الجهر، ولم تختلجها 1 عن مخرج الصاد. وهذه 2 أيضاً صورتك إذا أشممتها رائحة الزاي فقلت: مصدر 3، هذا المعنى قصدت، إلا أنك لم تبلغ بالحرف غاية القلب الذي فعلته مع إخلاصها 4 زائياً.

فإن كان الحرفان جميعاً من مخرج واحد فسلكت هذه الطريق، فليس إلا أن تقلب أحدهما إلى لفظ الآخر البتة، ثم تدغم لا غير. وذلك نحو: أطعن القوم، أبدلت تاء أطعن طاء البتة، ثم أدغمتها فيها لا غير. وذلك أن الحروف إذا كانت 5 من "مخرج واحد ضاقت مساحتها أن تدنى بالتقريب منها؛ لأنها إذا كانت معها" 6 من مخرجها فهي الغاية في قربها، فإن زدت على ذلك شيئاً فإنما هو أن تخلص الحرف إلى لفظ أخيه البتة فتدغمه 7 فيه لا محالة.

فهذا وجه التقريب مع إثثارهم الإبعاد.

ومن تدافع 8 الظاهر ما تعلمه من إثارةهم الباء على الواو. وذلك لويت لياً، وطويت طياً، وسيد وهين "وطي" 9 وأغريت 10 ودانيت، واستقصيت، ثم إنهم مع ذلك قالوا: الفتوى والتقوى والثنوى، فأبدلوا الياء واوًا عن غير قوة علة أكثر من الاستحسان والملاينة.

---

1 أي: لم تنتزعها وتجتذبا.

2 د، هـ: "هذا".

3 ينبغي أن يكتب فوق الصاد هنا زاي صغيرة إشارة إلى الإشمام، وانظر سر الفصاحة ص 22.

4 د، هـ: "إصلاحها".

5 د، هـ: "فيهما زيادة بعد: "معها".

6 سقط ما بين القوسين في د، هـ.

7 في د، هـ: "وتدغمه".

8 د، هـ: ز: "تباعده تدافع".

9 سقط في د، هـ.

10 كذا في ج، وفي، هـ: "أعربت"، وفي ش: "أغويت"، وهو مصحّف عمّا أثبت، وأعربت لامها واو. وأصل المادة الغراء وهو يقيد اللصوق، فإذا قبل: أغرى بيتهم العداوة، أي: ألصقها بهم. والأشبه أن يكون: "أغريت" الغزو.

(232/2)

---

والجواب عن هذا أيضاً أنهم -مع ما أرادوه من الفرق بين الاسم والصفة على ما قدمناه- أنهم 1 أرادوا أن يعوضوا الواو من كثرة دخول الياء عليها. ومثله في التعويض لا الفرق قولهم 2: تقي، وتقواء 3، ومضى على مضوائه 4، وهذا أمر 5 ممضو عليه.

ونحوه في الإغراب قولهم: عوى الكلب عوة، وقياسه عيَّة. وقالوا في العلم للفرق بينه وبين الجنس: حيوة وأصله حيَّة، فأبدلوا الياء واوًا. وهذا -مع إثارةهم خص العلم بما ليس للجنس- إنما هو لما قدمنا ذكره: من تعويض الواو من كثرة دخول الياء عليها. فلا ترين من ذلك شيئاً ساذجاً عارياً من غرض وصنعة.

ومن ذلك استتقاهم المثلين، حتى قلبوا أحدهما في نحو: أملت - وأصلها أملت - وفيما حكاه أحمد بن يحيى - أخبرنا به أبو علي عنه - من قولهم: لا وربك لا أفعل، يريدون: لا وربك لا أفعل. نعم، وقالوا 6 في أشد من ذا: ينشب في المسعل واللهاة ... أنشب من مآشر حداء 7

---

1 أعيد "أنهم" توكيداً لطول الفصل.

2 زيادة من د، هـ.

3 فالواو في تقواء أصلها الياء. إذ مادة الوقاية يائية اللام.

4 المضواء: التقدم.

5 د، هـ: "الأمر".

6 القائل واحد منهم، ونسب القول إليهم، أي: إلى العرب لاشتراكهم جميعاً في إمضائه.

7 قبله: يا لك من تمر ومن شيشاء

والشيشاء من التمر: الشبص، وهو الذي لا يشتد نواه. والمسعل موضع السعال من الحلق، واللهاة أصله اللهي، واحدها لهاة، وهي اللحمية المشرفة على الحلق. والمآشر أصله المآشير جمع المنشار وهو المنشار وتراه يصف الثمر بأنه يعلق في الحلق لما فيه من اللين، وأنه ليس بيباس قحل. وانظر اللسان "حدد، وشيش!"

(233/2)

---

قالوا: يريد حداد 1، فأبدل الحرف الثاني، وبينهما ألف حازمة، ثم قال 2 مع هذا:

لقد تعللت على أيانق ... صهب قليلات القراد اللازق 3

فجمعوا بين ثلاثة أمثال مصححة، وقالوا: تصببت عرقاً.

وقال العجاج:

إذا حجاجا مقلتيها هججا 4

وأجازوا في مثل فرزدق من رددت ردد، فجمعوا بين أربع دالات، وكرهوا أيضاً حنفي، ثم جمعوا بين أربع ياءات فقال بعضهم: أمي 5 وعدتي، وكرهوا أيضاً أربع ياءات بينهما 6 حرف صحيح حتى حذفوا الثانية منها. وذلك قولهم في الإضافة إلى أسيد: أسيدي، ثم إنهم جمعوا بين خمس ياءات مفصلاً بينهما بالحرف الواحد، وذلك قولهم في الإضافة إلى مهيتم 7 مهيمي. وهذه الأشياء أخوات ونظائر كثيرة.

والجواب عن كل فصل من هذا 8 حاضر.  
أما أمليت فلا إنكار لتخفيفه 9 بإبداله.

1 ج: "حداً".

2 كذا في د، هـ. وفي ش: "قالوا".

3 جاء هذا الرجز في اللسان "قرد" من غير عزو، وعقَّبه بقوله: "عني بالقراد الجنس؛  
فلذلك أفرد نعتها وذكره. ومعنى (قليلات القراد) أن جلودها ملمس لا يثبت عليها  
قراد، سمان مملئة". وانظر النوادر لأبي زيد 129.

4 الحجاج -بفتح الحاء وكسرهما: منبت شعر الحاجب من العين، ويقال هجج البعير إذا  
غارت عينه من جوع أو عطش أو إعياء غير خلقة. وهذا في وصف ناقته وقبله:  
تعدو إذا ما بدنها تفضجاً

يقال: تفضح عرقاً: سال عرقه. يقول: إنها تعدو في حال الإعياء والكلال، حين عرفها  
وحين غثور حجاجي عينها: وانظر الديوان.

5 انظر ص 72 ج 2 من الكتاب، وشرح الشافية للرضي 2 / 30.

6 أي: بين الياءين المشدتين اللتين مجموعها أربع ياءات.

7 هو تصغير مهوم، وهو وصف من هوم الرجل إذا نام. والياء الساكنة يعد ياء التصغير  
للتعويض من حذف إحدى الواوين. وانظر الكتاب 2 / 86، وشرح الشافية 2 / 34.  
8 د، هـ. "هذه".

9 د، هـ: "في تخفيفه".

(234/2)

وأما "تعللت" و"هججا" ونحو ذلك مما اجتمعت فيه ثلاثة أمثال فخارج على أصله،  
وليس من حروف العلة، فيجب تغييره. والذي فعلوه في "أمليت" و"لا وربيك لا  
أفعل"، و"أنشب من مآشر حداء" لم يكن واجباً فيجب هذا أيضاً، وإنما غير استحساناً،  
فساغ ذلك 1 فيه، ولم يكن موجِباً لتغيير كل ما اجتمعت فيه أمثال، ألا ترى أنهم لما  
قلبوا ياء طيء ألفاً في الإضافة فقالوا: طائي، لم يكن ذلك واجباً في نظيره لما كان الأول  
مستحسنًا.

وأما حنفي فإنهم لما حذفوا التاء شجّعوا 2 أيضاً على حذف الياء فقالوا: حنفي. وليس



كذلك عديي وأُمِّيَّ فيمن أجازهما، "ألا ترى" 3 عديًا لما جرى مجرى الصحيح في اعتقاب حركات الإعراب عليه -نحو: عديّ وعديًا وعديّ- جرى 4 مجرى حنيف، فقالوا: عديّ كما قالوا: حنيفي. وكذلك أُمِّيَّ أجروه مجرى نميريّ وعقيليّ. ومع هذا فليس أُمِّيَّ وعديّ بأكثر في كلامهم. وإنما يقولها بعضهم. وأما جمعهم في مهيمي بين خمس ياءات، وكراهيتهم في أسيدي أربعًا، فالأن الثانية من أسيدي لما كانت متحركة وبعدها حرف متحرك قلقت، لذلك وجفت. ولما تبعتها في مهيمي ياء المد لانت ونعمت. وذلك من شأن المدات. ولذلك استعملن في الأرداف والوصول والتأسيس والخروج، وفيهن يجري الصوت للغناء والحداء والترنم والتطويح. وبعد فإنهم إذا خَفَّفُوا في موضع وتركوا آخر في نحوه كان أمثل من ألا يخففوا في أحدهما، وكذلك جميع ما يرد عليك مما ظاهره ظاهر التدافع، يجب أن ترفق به ولا تعنف عليه ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانتقاض بابه. والقياس القياس.

---

1 سقط في د، هـ.

2 كذا في د، هـ، ج. وفي ش: "أجمعوا".

3 في ز: "الآن"، وهو محرف عن "إلا أن".

4 د، هـ: "فجرى".

(235/2)

---

### باب في التطوع بما لا يلزم:

هذا أمر قد جاء في الشعر القديم والمولّد جميعًا مجيئًا واسعًا. وهو أن يلتزم الشاعر ما لا يجب عليه ليدل بذلك على غزوه 1 وسعة ما عنده. فمن ذلك ما أنشده الأصمعي لبعض الرجاز:

وحسدٍ أوشلت من حظاظها ... على أحاسي الغيظ واكتظاظها 2  
حتى ترى الجوّاظ من فظاظها ... مدلوليًا بعد شدا أفضاظها 3  
وخطّة لا روح كظاظها ... أنشطت عني عروتي شظاظها 4  
بعد احتكاء أربتي أشظاظها ... بعزمة جلت غشا إظاظها 5  
بجك كرش الناب لا فتظاظها 6

---

- 1 الغزر - بضم الغين وفتحها - الكثرة والغزارة.
- 2 جاء هذان للشطران في اللسان "حفظ"، و"كفظ". أو شل حظه: أقله وأخسه.
- والحفاظ واحده الحظ. والأحاسي كأنه جمع الحساء على غير قياس، وهو ما يشرب أو الشرب نفسه، والاحتفاظ من الكظة وهو الامتلاء من الطعام، ويقول ابن سيده كما في اللسان: "إنما أراد اكتظاظي عنها فحذف وأرسل، وهو يريد امتلاءه من الغم، ويريد بأحاسي الغيظ: تضمنه الغيظ منهم، الأنسب أن يكون احتساء الغيظ الاحتفاظ من الحد، والإضافة في "اكتظاظها" على وجهها، وانظر اللسان "حفظ، وكفظ، وحسا".
- 3 الجواظ، المتكبر الجافي. الفظاظ: الفظاظ. ويقال: اذلولي: ذل وانكسر قلبه، والشدا بالبدال المهملة، وفي اللسان بالذال المعجمة. والأول: الحد والبقية، والثاني: الحدة، وهو أيضاً الأذى. والأفظاظ واحده الفظ، وجاء الشطران في اللسان "فظظ".
- 4 الخطبة: الخطب والأمر المهم. والروح: الراحة والنجاة من غم القلب، وأصله برد نسيم الريح، والكظاظ: الملازمة على الشدة، والشظاظ العود الذي يجعل في عروة الجوالق. وأنشط العقدة: حلها. يقول: إنه يحل بثاقب فكره وأصيل رأيه ما تعقد من الأمور وأشكل من الأحداث. وورد الشطران في اللسان "كفظ".
- 5 الأربة: العقدة. والإشظاظ مصدر قولك: أشظله: جعل فيه الشظاظ. واحتكاء الأربة أن يحكم شدها. والغشا جمع الغشوة وهو الغطاء، والإلظاظ: لزوم الشيء والمثابرة عليه. وورد الشطر الأول في اللسان "كفظ".
- 6 أفتظه: شق عنه الكرش أو عصره منها، والبج: الشق. وبج كرش الناب في المفارز عند الحاجة إلى الماء وورد هذا الشطر في اللسان "فظظ".

(236/2)

---

فالتزم في جميعها ما تراه من الظاء الأولى مع كون الروي ظاء، على عزة ذلك مفرداً من الظاء الأول، فكيف به إذا انضم إليه ظاء قبله 1. وقلماً رأيت في قوة الشاعر مثل هذا. وأنشد الأصمعي أيضاً من مشطور السريع رائية طويلة التزم قائلها 2 تصغير قوافيها في أكثر الأمر، إلا القليل النزر، وأولها:

عزَّ على ليلي بذي سدير ... سوء مبيتي ليلة الغُمير 3

مقبضاً نفسي في طمير ... تجمع القنفذ في الحجير 4

تنتهض الرعدة في ظهيري ... يهفو إلى الزور من صديري 5

مثل هريز الهَرّ للهير ... ظمآن في ريح وفي مطير  
وأرز قرّ ليس بالقير ... من لدما ظهر إلى سحير<sup>6</sup>  
حتى بدت لي جبهة القمير ... لأربع غبرن من شهير<sup>7</sup>

---

1 في ز: "الأولى" و"قبلها".

2 في العيني 3/ 429 على هامش الخزانة أن قائلها راجز من رجاز طيء. وهذه الأرجوزة اعندّها المصنف من مشطور السريع. ويعدّها المتأخرون من مشطور الرجز، وقد جرى القطع في الجزء الأخير من الخبن.

3 ذو سدیر: قرية لبني العنبر، والغمير: موضع بين ذات عرق والبسنان، وانظر معجم البلدان.

4 الطمير: مصغر الطمر، وهو الثوب البالي. وفي المثل السائر "النوع الرابع من المقالة الأولى" "طميري" والحجير مصغر الحجر.

5 "تنهض" كذا في د، ه، ز، وفي ش: "تنتقض". وما أثبت موافق لما في اللسان "نفض"، ولما في شواهد العيني على هامش الخزانة 3/ 429. والزور: أعلى الصدر أو وسطه، أو هو الصدر. والمناسب هنا أحد المعنيين الأولين.

6 الأرز: شدة البرد. يقال: ليلة آرزة. وقد ورد الشطر الأول في اللسان "أرز"، والشطر الثاني ورد في اللسان، وفي شواهد العيني بعد الشطر السابق.

تنهض الرعدة في ظهيري

هكذا:

من لدن الظهر إلى العصير

7 "غبرن" كذا في ش. وفي د، ه، ز: "خلون".

(237/2)

---

ثم غدوت غرضًا من فوري ... وقطقط البلة في شعيري<sup>1</sup>

يقذفني مور إلى ذي مور ... حتى إذا وركت من أيري<sup>2</sup>

سواد ضيفيه إلى القصير ... رأّت شحوي وبذاذ شوري<sup>3</sup>

وجردبت في سمل عفير ... راهبة تكئّي بأم الخير<sup>4</sup>

جافية معوى ملاث الكور ... تتحزم فوق الثوب بالزير<sup>5</sup>

- 
- 1 غرضًا أي: قلقًا. وفي د، ه، ز: "حرصًا" وهو محرف عن "حرصًا" وهو المريض، والقطقط: صغار البرد -بفتح الراء- وهو المطر المتفرق، وانظر اللسان "بلل" ففيه الشطر الأخير.
- 2 المور: الطريق. وقوله: "ذي مور" فكأنه "ذي" ملغاة في التقدير، وكأنه قال: إلى مور. وقوله: "أيرى" تصغير الأير، وهو الذكر. وقوله: "من أيري" كذا في اللسان، "ورك" إذ جاء هذا الشطر والشطران بعده. وفي نسخ الخصائص: "في أيري". وورد في اللسان "ضوف" "أير" وهو تصحيف، ويقال: ورك الشيء: جعله حيال وركه.
- 3 الضيف في الأصل: جانب الوادي، استعارة للذكر، وسواد الضيفين كأنه يريد شخص الذكر ومعظمه، وقد قرأها من نسخ من ش: "سواء" أي: وسط. وهو قريب من "سواد"، فإن سواد الشيء شخصه ومعظمه، والقصير تصغير القصر، وهو مع القصرة لأصل العنق. وقد جمع القصرة وما حولها فأتى بلفظ الجمع. والبذاذ: سوء الحالة ورثاتها. والشور: الزينة. وقوله: "شحوي" كذا في ش واللسان، وفي د، ه، ز: "شحوي".
- 4 جردبت: أي بخلت بالطعام. والجردبة في الطعام أن يستر ما بين يديه في الطعام بشمال لئلا يتناوله غيره. والسمل: الخلق من الثياب. وعفير: كأنه تصغير أعفر، على تصغير الترخيم، أي: مصبوغ بصبغ بين البياض والحمرة. وانظر اللسان "عفر".
- 5 ورد الشطر الأول في اللسان "كور". والمعوي: مكان العي، وهو الليّ والعطف والثني. يقال: عوى الشيء يعويه، والملاث كذلك من اللوث، يقال: كار العمامة لفهاولوها. وكأنه يصف غطاء رأسها، وأنها قلقه على رأسها، لفة جافية: غير رقيقة، والزنير لغة في الزنار. وهو ما يلبسه النصراني يشده في وسطه، وقد ورد الشطر وما بعده في اللسان "زنر".

(238/2)

- 
- تقسم أستيا لها بنير ... وتضرب الناقوس وسط الدير 1  
قبل الدجاج وزقاء الطير ... قالت ترثي لي ويح غيري  
إني أراك هاربًا من جور ... من هذه السلطان قلت جير 2  
ما زلت في منكظة وسير ... لصبية أغيرهم بغير 3

كلهم أمعط كالنغير ... وأرملاتٍ ينتظرن ميري<sup>4</sup>  
قالت ألا أبشر بكل خير ... ودهنت وسرحت ضفيري<sup>5</sup>  
وأدمت خبزي من صبير ... من صير مصرين أو البحير<sup>6</sup>  
وبزيت نمس مريـر ... وعدس قشّر من قشير<sup>7</sup>

- 
- 1 الأستي: الثوب المسدّى. والنير: العلم في الثوب. وهو بكسر النون، وكأنّ فتح النون للضرورة والخروج من عيب السناد.
- 2 "من جور" في اللسان "جير": "للجور"، حيث ورد هذا البيت. والسلطان: قدرة الملك يذكر ويؤنث، كما هنا. وفي اللسان: "هدة السلطان" والهدّ: الكسر والظلم.
- 3 ورد الشطران في اللسان "نكظ". والمنكظة: الجهد في السفر والشدة، و"أغيرهم" أي: أميرهم، والغير: هو المير أمي إحضار الميرة وهي الطعام يجلب.
- 4 الأمعط: من لا شعر على جسده. والنفير: طائر يشبه العصفور.
- 5 ورد الشطر الأخير في اللسان "ضفر". والضفير تصغر الضفر -بسكون الفاء- وهو خصلة الشعر.
- 6 ورد الشطران في اللسان "صير، ومضر"، الصير: سمك مملوح يتخذ منه طعام، و"عصرين" ضبط بكسر الراء وفتح النون على صيغة الجمع، وكأنه أراد: مصر، فجمعها باعتبار تعدد أقالميها، فكأن كل إقليم منها مصر. وضبط أيضاً بالثنية، وهذا هو الأقرب، ويراد البصرة والكوفة، وكان عليه أن يقول: المصريين، ولكن لم يتهأ له ذلك لضيق الوزن. وقوله: "أو البحير" فالأقرب أن يريد "البحرين"، ويرى بعضهم أنه يريد البحر فصغره.
- 7 ورد الشطر الأول في اللسان "نمس"، والآخر فيه "فشا"، والنمس: الفاسد المتغير. وفي د، ه، ز: "نمش" وهو تصحيف. وقوله: "قشر" كذا في ش. وفي ز، واللسان: "فشى" هو بمعناه.

(239/2)

---

وقبصات من فغي تمير ... وأتارتني نظرة الشفير<sup>1</sup>  
وجعلت تقذف بالحجير ... شطري وما شطري وما شطيري  
حتى إذا ما استتفتدت خيري ... قامت إلى جنبي تمسّ أيري<sup>2</sup>

فرَفَّ رَأَى واستطير طيري ... وقلت: حاجاتك عند غيري3

حُقِرَتْ أَلَا يَوْمَ قُدَّ سِيرِي ... إِذْ أَنَا مِثْلَ الْفَلْتَانِ الْعِيرِ4

حَمْسًا وَلَا إِصْبَتْ كَالنَّسِيرِ ... وَحِينَ أَقْعَيْتَ عَلَى قَبِيرِي5

أَنْتَظِرُ الْمُخْتَوَمَ مِنْ قَدِيرِي ... كَلَّا وَمَنْ مَنَفَعَتِي وَخِيرِي6

بَكَفِهِ وَمَبْدِئِي وَحُورِي7

أَفَلَا تَرَى إِلَى قَلَّةِ غَيْرِ الْمَصْغَرِّ فِي قَوَافِيهَا، وَهَذَا أَفْخَرُ مَا فِيهَا، وَأَدْلُهُ عَلَى قُوَّةِ قَائِلِهَا،  
وَأَنَّهُ إِنَّمَا لَزِمَ التَّصْغِيرَ فِي أَكْثَرِهَا سِبَاطَةً وَطَبْعًا، لَا تَكَلُّفًا وَكَرْهًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ

---

1 القبصات جمع القبصة - وهو بضم القاف وفتحها: ما تناولته بأطراف أصابعك.

والفغي: الرديء، وقد كتب في اللسان بالياء كما ترى. ويقال: أتأره بصره. أتبعه إياه.  
والشفير تصغير الشفر، وهو للعين ما نبت عليه الشعر.

2 ورد الشطر الأخير مع الشطر الأول من البيت التالي في اللسان "رأل".

3 الرأل: ولد النعام، وزفيفه: سرعته. ويقال: زفَّ رألُه إِذَا فَرَعَ وَنَفَرَ، يريد أن فيه

وحشية كالرأل. ويقال: استطير الرجل: فزع، واستطير طيره: كناية عن فزعه.

4 "حقرت" يدعو عليها بالتحقير. وقوله: "ألا يوم قُدَّ سيري" أي: هلا كان ما تبغين

مني ومراودتك إياي عن نفسي في شبابي وقوتي. والسير: واحد السيور، وهو ما يقَدُّ من

الجلد، وقد سيره: قد يريد به أنه طليق غير مقيد، فقدَّ قطع قيده، أو يريد جدته بجدة

سيره، والسير: الحمار الوحشي. والفلتان: الجريء، ويقال: فرس فلتان: نشيد حديد

الفؤاد.

5 حمسًا، أي: شدة وقوة ونشاطًا. وهو راجع إلى قوله قبل: "إذ أنا مثل الفلتان".

والنسير: تصغير النسر.

6 القدير تصغير القدر - بفتح الدال - وهو ما قدره الله وقضاه على العبد.

7 الحرر: الرجوع.

(240/2)

---

لو كان ذلك منه تجشُّمًا وصنعةً لتحمي غير المصغر ليتَّمَّ له غرضه، ولا ينتقض عليه ما  
اعتزمه.

وكذلك ما أنشده الأصمعي من قول الآخر:

قالوا ارتحل فاخطب فقلت هلاً ... إذ أنا روقي معاً ما انفلاً1  
وإذ أول المشي ألا ألا ... وإذ أنا أرى ثوب الصبا رفلأ2  
علي أحوي ندياً مخضلاً ... حتى إذا ثوب الشباب ولى  
وانضم بدن الشيخ واسمألاً ... وانشج العلباء فاقفعلاً3  
مثل نضي السقم حين بلأ ... وحر صدر الشيخ حتى صلاً4  
على حبيب بان إذ تولى ... غادر شغلاً شاغلاً وولى5  
قلت تعلق فيلقاً هوجلاً ... عجاجة هجاجة6 تألى

- 
- 1 روقي: قرناي، والانفال: الانتلام، يريد: قوة الشباب واجتماع أسباب الحماية والألفة، وضرب الروقن مثلاً لأن الحيوان يدفع بهما.
- 2 أول المشي: أسرع فيه واهتز، ويقال: ثوب رفل: طويل. وأصل ذلك في الفرس الرفل، وهو الطويل الذيل.
- 3 البدن مصدر بدن، وبدن من باي كرم ونصر إذا سمن. ويريد به هنا: الشحم الذي به يكون سمناً، وانضمامه: تقبضه ونقصه، يريد هزاله. واسمألاً: ضمير. وانشج: تقبض، والعلباء: عصب العتق. واقفعل: ييس من الكبر. وقد ورد الشطر الأول في اللسان في "بدن"، والشطر الأخير مع ما بعده في "نضا".
- 4 "نضي" كذا في د، ه، ز. وفي ش: "بطي"، والنضي: الذي أبلاه السفر. ويقال: بل من عرضه: شفى ونجا. وحر صدره: اشتدت حرارته وصلا الألف فيه للإطلاق، يقال: صل صليلاً: صوت.
- 5 كأنه يريد بالحبيب المولى الشباب.
- 6 الفيلق: الصخابة، والهوجل: المرأة الفاجرة، وشدده إجراء للوصل مجرى الوقف. والعجاجة: الصياحة. والهجاجة: الحمقاء، ويقال لذكر أيضاً، وهو الوارد في المعاجم، وتألى أصله تتألى، أي: تقسم. والمقسم عليه ما يأتي في البيت بعد. وقوله: "قلت تعلق" البيت جواب قوله قبل: "إذا ثوب الشباب ولى" وورد البيت في اللسان في "فلق".

(241/2)

---

لأصبحن الأحقر الأذلاً ... وأن أعل الرغم عللاً عللاً1  
فإن أقل يا ظبي حلاً حلاً ... تعلق وتعقد حبلها المنحلاً2

وحملت حولي حتى احولاً ... ماقان كرهان لها واقبالاً 3  
إذا أتت جارها تغلّي ... تريك أشغى قلحاً أفلاً 4  
مركباً راو وله منعلاً ... كأن كلباً لثفاً مبتلاً 5  
وغلفة معطونة وجلاً ... أنداه يوم ماطر فطلاً 6  
وعليها من التيوس علاً ... يغل تحت الرदन منها غلاً 7  
منتوفة الوجه كأن ملاً ... يمل وجه العرس فيه ملاً 8  
كأن صاباً آل حتى امطلاً ... تسفه وشبرما وخلاً 9  
إن حلّ يوماً رحله محلاً ... حمّو لها أزجت إليه صلاً 10

- 
- 1 ورد الشطر الأخير في اللسان، وقال عقبه: "جعل الرغم بمنزلة الشراب، وإن كان الرغم عرضاً، كما قالوا: جرعتة الذل. وعداه إلى مفعولين".
  - 2 في ز: "يا طمر" بدل "يا ظي" والطمير: الثوب البالي، ناداها بالظي تهكمًا، وناداها بالطمير لبلائها وقدمها، و"حلّ" أي: تحللي مما عزمت عليه، يقال لمن أقسم على شيء: حلّ أي: تحل من يمينك، وتقلق: تضجر، وعقد حبليها كأنها تريد الرحيل والانصراف عنه.
  - 3 حلق إليه: نظر نظر شديدًا. والإقبيل من القبل، وهو إقبال إحدى الحدقتين على الأخرى. وكرهان: مكروهان. وورد البيت في اللسان "كره".
  - 4 أشغى وصف من الشغاء، وهو اختلاف نبتة الأسنان بالطول والقصر. والأفلّ: المثلث المتكسر.
  - 5 الراوول: السن الزائدة لا تنبت على نبتة الأضراس. والمثعل من الثعل، وهو دخول سن تحت أخرى. وورد الشطر الأول مع ما قبله في اللسان "رول". واللتق: المبتل الندي.
  - 6 الغلفة: عشبة تنفع في مائها الجلود فيزول ما عليها. والجل: كأنه يريد به ما تلبسه الدابة لتصان به.
  - 7 العلهب: التيس من الطباء، والعلّ: الضخم من التيوس. ويغل يدخل، يقال: غله: أدخله. والردن: أصل الكم. رود الشطر الأول في اللسان "علل".
  - 8 الملل: الرماد الحار الذي يحمي ليدفن فيه الخبز لينضج، ويقال: مل الشيء في الجمر، أدخله فيه.
  - 9 آل: خثر، وامطلّ: امتد، وورد الشطر الأول في اللسان "مطل". والشبرم: نبات له حسب كالعدس.



10 حمو المرأة فريب زوجها؛ كأبيه وأخيه. وأزجت: ساقط. والعمل: الداهية، وأصله: الحية. يريد أنها آذنه أبلغ إيذاء.

(242/2)

وعقرباً تمتلّ ملاً ملاً ... ذاك وإن ذو رحمها استقلّ 1  
من عثرة ماتت جوى وسلاً ... أو كثر الشيء له أو قلّ  
قالت لقد أترى فلا تملّ ... وإن تقل يا ليتته استبلاً  
من مرض أحرصه وبلاً ... تقل لأنفيه ولا تعلّ 2  
تسر إن يلق البلاد قلّ ... مجروزة نفاسة وغلاً 3  
وإن وصلت الأقرب الأخلاً ... جنت جنوناً واستخفت 4  
وأجللت من ناقع أفكلاً ... إذا ظبي الكنسات انغلاً 5  
تحت الإران سلبته الظلاً ... وإن رأت صوت السباب علّ 6  
سحابة ترعد أو قسطلاً ... أجت إليه عنقاً مثلاً 7  
أج الظلم رعته فانشلاً ... ترى لها رأساً وأي قندلاً 8

- 1 تمتل: تسرع، واستقلّ من العثرة: نهض منها وارتفع.
- 2 هذا البيت والشطر الذي قبله في اللسان "علا"، وتعلّ: ارتفع وبرأ من مرضه، وقوله: "لأنفيه" كأنها تريد: رغم لأنفيه، تدعو عليه بالذل. وأنفاه: منحراء، أي: جانباً الأنف.
- 3 الفلّ: الأرض الفقير. ويقال: أرض مجروزة. لا تثبت. والنفاسة: مصدر قولك: نفس -من باب فرخ- عليه الشيء: لم يره أهلاً له. وقوله: "إن يلق البلاد" في ز: "أن يلقي البلاد" وورد البيت في اللسان "حرز".
- 4 الأخل: المعدم المحتاج. والقل: الرعدة.
- 5 "أجللت" كذا في النسخ، وكأن الصواب: "جللت" أي: غشيت، والأفكل: الرعدة، وكأنه يريد بالناقع السم، وكأنّ الكلام على القلب، أي: جللت سمّاً من الأفكل الذي اعتراها، والكنسات جمع الكنس -بوزن الكتب- جمع الكناس، وهو ما يستكن فيه الوحش من الطباء والبقر. وأنغل دخل. ورد الشطر الأخير مع ما بعده في اللسان "كنس".
- 6 الإران: كناس الوحش.

- 7 القسطل: الغبار. وأج: أسرع في سيره، ومثلاً: سريعاً.  
8 انشل مطاوع شله أي: طرده. والوأي: الشديد الخلق: والقندل: الضخم، وثقله للضرورة.

(243/2)

- لو تنطح الكنادر العتلاً ... للكندر الزوازي الصملاً1  
الصتم والشنظيرة المتلاً ... فمضت شئون رأسه وأفتلاً2  
تقول لأبنيتها إذا ما سلاً ... سلية من سرق أو غلاً3  
أو فجعا جبرتها فشلاً ... وسيقة فكرشا وملاً4  
أحسنتما الصنع فلا تشلاً ... لا تعدما أخرى ولا تكلاً5  
يا ربّ ربّ الحج إذ أهلاً ... محرمه مليباً وصلّى  
وحلّ حبلى رحله إذ حلاً ... بالله قد أنضى وقد أكلاً  
وأنقب الأشعر والأظلاً ... من نافه قد انضوى واختلاً6  
يحمل بلو سفر قد بلّى ... أجلاده صيامه وألاً7

- 1 الكنادر: الغليظ من حمر الوحش؛ والعتل: الصلب الشديد، والكندر: الغليظ أيضاً، والزوازي: القصير الغليظ. والصمل: الشديد الخلق العظيم. وقد ورد الشطر الأول مع الشطر الأخير من البيت التالي في اللسان "فلل".  
2 الصتم: الضخم الشديد. والشنظيرة: البذيء السيئ الخلق. والمنثل: الشديد. وافتل: سلم وتكسر. والشئون: مجاري الدموع إلى العين.  
3 اليسل: السرقة. والسليلة: مصغر السلة: وهي اسم السرقة، والغلول الخيانة.  
4 الشل: الطرد. والوسيقة: القطعة من الإبل المجتمعة، فإذا سرقت ذهبت معاً. وكرشا: أي: طبخاً اللحم في الكرش، وملاً: وضعاه في الملة وهي الجمر الحار. وانظر اللسان "كرش" ففيه الشطران.  
5 لا تشلاً: لا يصيبكما الشلل.  
6 الأشعر: ما استدار بالحافر من منتهى الجلد حيث تنبت الشعرات حوالي الحافر. والأظل: ما تحت منسم البعير. والنافه: البعير المعبي الكال. وانضوى: هزل، والوارد الثلاثي. واختلّ: هزل ونحف. وفي د، ه، ز: "انطوى" في مكان "انضوى".

7 بلو السفر: الذي أبلاه السفر وأهزله. وأجلاده: شخصه، وبلاها الصوم: أهزلها. وقوله: "وَأَلَا يَزَالُ نَضُو غَزْوَةً" أي: بلاء أيضًا كثرة غزوه وجهاده في سبيل الله.

(244/2)

يزال نضو غزوة مملاً ... وصّال أرحام إذا ما ولى<sup>1</sup>  
ذو رحم وصله وبلاً ... سقاء رحم منه كان صلاً<sup>2</sup>  
وينفق الأكثر والأقلّ ... من كسب ما طاب وما قد حلّ<sup>3</sup>  
إذا الشحيح غلّ كفّاً غلاً ... بسط كفيه معاً وبلاً<sup>4</sup>  
وحلّ زاد الرحل حلّاً حلّاً ... يرقب قرن الشمس إذ تدلّى<sup>5</sup>  
حتى إذا ما حاجبها انفلاً ... تحت الحجاب بادر المصلّى<sup>6</sup>  
أخذى القطيع الشارف الهبلاً ... فجال مخطوف الحشَى شملاً<sup>6</sup>  
حتى إذا أوفى بلالاً بلّاً ... بدمعه لحيته وانغلاً<sup>7</sup>  
بها وفاض شرقاً فابتلاً ... جيب الرداء منه فارملاً<sup>8</sup>  
وحفز الشائنين فاستهلّ َ َ ... كما رأيت الوشلين انهلاً<sup>9</sup>

1 "نضو غزوة"، كذا في ش، وكتب في هامشها: "نقض"، وكذا هو "نقض" في د، هـ، ز. والنقض: المهزول.

2 "وصله" الضمير المنصوب يعود على الرحم، والمعروف فيها التأنيث، وكأنه أراد بالرحم قرب النسب فذكر. يقول: إنه يبل سقاء الرحم بالصلة، وهذا استعارة، جعل للرحم سقاء وقربة ووصف أن سقاء الرحم كان قد يبس حتى صوت من القطيعة.

3 ورد هذا البيت في اللسان "بسط".

4 "انغلاً تحت الحجاب" أي: دخلاً تحته، يريد غروب الشمس.

5 الخل: الطريق في الرمل، وتسدّاه: علاه وركبه، ونضوه: بعيره المهزول.

6 القطيع: السوط. والشارف: المسنّن من النوق، والشمل: السريع. ويقال: أحذاه:

أعطاه. أراد أنه ينحي على المطية بالسوط، فكأنه يعطيها إياه.

7 "بلالاً" يبدو أنه محرف من "ألالاً" وألال: جبل بعرفات، يريد أنه وصل إلى عرفات، فهناك يبكي من ذنبه ويدعو الله سبحانه.

8 أرمعلّ: ابتلّ.

9 الشأنان: عرقان يحدران من الرأس إلى الحاجبين ثم إلى العينين، وقوله: "الشأنين" كذا في ش. وفي د، ه، ز: "الشأنان"، والوشل: الماء القليل يتحلّب من صخرة أو جبل يقطر قليلاً قليلاً.

(245/2)

---

حتى إذا حبل الدعاء انحلاً ... وانقاض زبرا جاله فابتألا 1  
أثنى على الله علا وجلاً ... ثم انثنى من بعد ذا فصلّى 2  
على النبي نهماً وعلاً ... وعمّ في دعائه وخلاً 3  
ليس كمن فارق واستحلاً ... دماء أهل دينه ووئى  
وجهته سوى الهدى موئى ... مجتنباً كبرى الذنوب الجلّى  
مستغفراً إذا أصاب القلّى ... لما أتى المزدلفات صلّى 4  
سبعاً تباعاً حلهن حلاً ... حتى إذا أنف الفجير جلّى  
برقهه ولم يسرّ الجلاً ... هب إلى نضيه فعلى 5  
رحيله عليه فاستقلاً  
التزم اللام المشددة من أولها إلى آخرها؛ وقد "كان" 6 يجوز له معها 7 نحو: قبلاً ونحلاً،  
ومحلاً، فلم يأت به.  
ومثله ما روينا لأبي العالية من قوله:  
إني امرؤ أصفي الخليل الخله ... أمنحه ودي وأرعى إله 8  
وأبغض الزيارة المملّه ... وأقطع المهامه المضله

---

1 الزبر: طيّ البئر بالحجارة، والجال: جانب البئر، وانقاض: تصدّع وتشقق كأنما الدموع كانت محجوزة فتصدع حجازها وحجابها، فانسكبت فابتل الرجل منها، وورد البيت في اللسان "زبر".  
2 "انثنى" كذا في د، ه، ز وفي ش: "ثنى"، وقد ورد الشطر الأخير مع ما بعده في اللسان "علل".  
3 خل في دعائه: خصص. وورد في اللسان "خلل" هذا البيت:  
قد عمّ في دعائه وخلاً ... وخطّ كانباه واستملاً  
4 يريد بقوله: "صلّى سبعاً": صلى العشاء وسنتها ووترها.

5 الجل -بالضم والفتح- ما تلبسه الدابة لتصان به، يريد أنه لا يزال بعض الضلام، فهو لم يلق جلّه كله حتى ينكشف ظهره.

6 سقط في ش

7 في د، ه، ز: "فيها".

8 الخلّة: الود والصدّاقة، والإل: الحلف والعهد.

(246/2)

لست بها لركبها تعلّه ... إلّا نجاء الناجيات الخلّة 1  
على هبلٍ أو على هبلّة ... ذات هباب جسرة شملّه 2  
ناجية في الخرق مشمعلّة ... تنسلُّ بعد العقب المكّلّه 3  
مثل انسلال العضب من ذي الخلّة ... وكاشح رقيت منه صلّه 4  
بالصفح عن هفوته والزله ... حتى استللت ضغنه وغلّه 5  
وطامح ذي نخوة مدلّه ... حملته على شباة ألّه 6  
ولم أملّ الشر حتى ملّه ... وشنج الراحة مقفعلّه 7  
ما إن تبصّ كفّه ببلّه ... أفاد دثراً بعد طول خلّه 8  
وصار ربّ إبل وثلّه ... لما ذمّت دقه وجلّه 9  
تركته ترك ظبيّ ظلّه ... ومعشر صيد ذوي تجلّه  
ترى عليهم للندي أدلّه ... سماؤهم بالخير مستهلّه

1 الجملة: المسانّ. واحداها جليل؛ كصبي وصبيّة.

2 الهباب: النشاط، والجمرة: الماضيّة.

3 الخرق: القفر والأرض الواسعة تتحرق فيها الرياح، والمشمعلة: النشيطة، والعقب: جمع العقبة، وهي النوبة، ويراد بها مسافة من السير.

4 العضب: السيف، وذو الخلّة: الغمد. والخلّة: بطانة يغشى بها الغمد. والكاشح: مضمّر العداوة، وصله: حقه وبغضته، وأصل الصل للجية لا تنفع فيها الرقبة.

5 في د، ه، ز: "امتألت" ولم يظهر وجهها.

6 الآلة: الحرية. وشباقتها: حدّها.

7 شنج الراحة: منقبضها. وهذا كناية عن البخل. والانفعال: البيس. و"مقفعلة" كأنه

حال من الراحة أي: حال كونها مقفلة، وقد يكون وصف "شج الراحة"، فالأصل: "مقفلة" بهاء الضمير في آخره، وهو يعود على الراحة على تأويلها بمذكر كالعضوء.  
8 البلة: الخير والرزق. والدثر: المال الكثير، والخلة: الحاجة.  
9 التلة: القطعة من الغنم.

(247/2)

أوفى بهم دهر على مزله ... ثم تلقاهم بمصنله<sup>1</sup>  
فبدلت كثرهم بقله ... وأعقبت عزهم بذله  
وغادروني بعدهم ذا غله ... أبكيهم بعبرة منهله  
ثم صبرت واعتصمت بالله ... نفساً بحمل العبء مستقله<sup>2</sup>  
ودول الأيام مضمحلّه ... يشعبها ما يشعب الجبله  
تتابع الأيام والأهله  
وأنشدنا أبو علي:  
شلت يداً قارية فرتها ... وفقت عين التي أرتها<sup>3</sup>  
مسك شبوب ثم وقرتها ... لو خافت النزع لأصغرتها<sup>4</sup>  
فلزم التاء والراء، وليست واحدة منهما بلازمة. والقطعة هائية لسكون ما قبل الهاء،  
والساكن لا وصل له. ويجوز مع هذه القوافي ذرها<sup>5</sup> ودعها.  
وأنشد ابن الأعرابي ليزيد بن الأعور الشني وكان أكرى بغيراً له، فحمل عليه محملان  
أول ما علمت الحامل. وهو<sup>7</sup> قوله:

- 
- 1 المزلة - بفتح الزاي وكسرهما - موضع الزلل: والمصنلة: الداهية.
  - 2 تقرأ "بالله" باختلاس فتحة اللام في لفظ الجلالة.
  - 3 فرشها: قدرتها وعملها. وهو حديث عن دلو من جلد، وانظر اللسان "فري".
  - 4 الشبوب: الشاب من الثيران، ومسكه: جلده، ويقال: أصغر القرية: خريزها صغيرة، و"مسك شبوب" مفعول "أرتها" قبله. ويقال: "وفر المزاد إذا لم يقطع من أديمها فضله، يدعو على المرأة التي أرت الخارزة مسك الشوب، فعملت منه الدلو التي يستقي بها: وينزع من البئر.
  - 5 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "خذها"، وهذا على أن الروي الهاء، وهذا مذهب

المتقدمين، ويرى بعض العروضين أن الرويَّ التاء، فلا يجوز حذفها ونحوه. وانظر مقدمة اللزوميات للمعري.

6 الحمل -بزنة مجلس ومقود- شقان على البعير، يركب في كل شقِّ راكب يكون عديلاً للآخر. وقد عملت في زمن الحجاج الثقفي، ونسبت إليه. وانظر اللسان "حمل".  
7 كذا في ش. وفي د، ز: "هي".

(248/2)

لما رأيت محمليه أنا ... مخدرين كدت أن أجنا 1  
قرّبت مثل العلم المبني ... لا فاني السنّ وقد أسنا 2  
ضخم الملاط سبطاً عبنا ... يطرح بالطرف هنا وهنا 3  
وافتنّ من شأو النشاط فنا ... يدقّ حنو القتب الحني 5  
إذا علا صوّانة أرنّا ... يرمعها والجندل الأغنا 6  
ضخم الجفور سهلاً رفنا ... وفي الهباب سدمًا معني 7  
كأنا صريفه إذ طنا ... في الضالتين أخطبان غني 8

1 "أنا" من الأئين، يريد أنهما صوتًا، وجاء في آخر اللسان "هنا": "هنا" بدل "أنا"، وهو ظرف في معنى "هنا"، والمفعول الثاني على عدّ هو "مخدرين". و"مخدرين" أي: عليهما حدور وستور.

2 العلم: القصر، والمبني: المبني، شبه بعيه بالقصر المبني، وقد أورد صاحب اللسان البيت في "بني" وفسره.

3 يقال: جمل عين: ضخّم، والملاط: الجنب.

4 المسحل والمثني: ضربان من الحبال، فالمسحل: الحبل يفتل وحده، وكأن المثني ما يفتل مرتين.

5 الحنيّ: وصف من حنى الشيء: حناه وعطفه. وورد الشطر الأخير والشرط الذي بعده في اللسان "حني"، وحنوه: ما أعوج منه.

6 الصوّانة: ضرب من الحجارة شديد، وجمعه صوّان. وفي اللسان "حنا"، وز "صوانه". واليرمع: حجارة رخوة، وقد استعمل "أرن" متعدية، أي: جعل اليرمع والجندل يرن ويصبح.

7 الجفور: جمع جفرة -بضم الجيم- وهو جوف الصدر. وجفرة الفرس: وسطه، والمعروف جمع الجفرة على جفر وجفار. والسهيل: الجرى. وفي: ز، "سجلاً" وهو الضخم. والرفن: الطويل الذيل، وهو مبدل من الرفل، والسدم: الهائج. والمعنى: الذي حبس ومنع الضراب، فهو أقوى له.

8 الضالتان: تنبيه الضالة، وهي ضرب من الشجر، والأخطبان: طائره، وقوله: "في الضالتين" متعلق بقوله: "عنى"، ويقرب من هذا قول بشر في الأخطب: إذا أرقلت كأن أخطب ضالة ... على خذب الأنياى لم يتتلم وانظر التكملة للصاغاني "خذب".

(249/2)

مستحماً أعرف قد تبى ... كالصدع الأعصم لما اقتنا1  
يقطع بعد الفيف مهوأتا ... وهو حديد القلب ما ارفأتا2  
كأن شناً هزماً وشناً ... قعقه مهزج تغى3  
تحت لبان لم يكن أدناً4  
ألزم النون المشددة في جميعها على ما تقدم ذكره.  
وقال آخر:  
إليك أشكو مشيها تدافيا ... مشي العجوز تنقل الأثافيا5  
فالتزم الفاء وليست واجبة.  
وقال آخر:  
كأن فاهها واللجام شاحيه ... جنوا غبيط سلس نواحيه6

1 "مستحماً أعرف" أي: حاملاً سناً، ويقال: سنام أعرف، أي: طويل ذو عرف، وتبى: سمن، والصدع: الوعل الشاب القوي، والأعصم: ما في ذراعيه أو أحدهما بياض وسائره أسود أو أحمر. وانتن: انتصب على القنة، وهو افتعال منها، وجاء الشطر الأخير في اللسان "فتن".

2 الفيف: المكان المستوي، أو المفازة لا ماء فيها. والمهوان: ما اطمأن من الأرض واتسع. ورفأت: نفرتم وسكن وضعف واسترخى.

3 الشن: القرية الخلق الصغيرة. والهزم من قولهم: تهزم السقاء إذا يبس فتكسر، أو من



قولهم: فرس هزم الصوت، يشبه صوته بصوت الشن. وذلك أنه إذا كان متشققاً كان له صوت.

4 اللبان: الصدر، وأذنّ وصف من الدنن، وهو انحناء في الظهر.

5 التدافي: شيء جاف: أو هو المشي في شق.

6 شاحيه: فاتحه. والغبيط: رجل يوضع على ظهر البعير.

(250/2)

---

التزم الألف والحاء والياء، وليست واحدة منهنّ لازمة؛ لأنه قد يجوز مع هذه القوافي

نحو: 1 يحدوه ويقفوه، وما كان مثله. وأنشد أبو الحسن:

ارفعن أذيال الحقيّ وأربعن ... مشي حبيات كأن لم يفزعن<sup>2</sup>

إن تمنع اليوم نساء تمنعن

فالتزم العين وليست بواجبة.

وقال آخر:

يا رُبَّ بكر بالرداقي واسع ... اضطره الليل إلى عواسج<sup>2</sup>

عواسج كالعجز النواسج

التزم الواو والسين وليست واحدة منهما بلازمة.

وقال آخر:

أعينيّ ساء الله من كان سرّه ... بكأؤكما ومن يحبّ أذاكما<sup>4</sup>

ولو أن منظوراً وحبّة أسلما ... لنزع القذى لم يبرئاً لي قذاكما

التزم الذال والكاف، وقالوا: حبة، امرأة هويها رجل من الجن يقال له منظور، وكانت<sup>5</sup>

حبة لتطيب بما يعلمها منظور.

---

1 سقط في د، ه، ز.

2 "ارفعن" في د، ه، ز: "رفعن". والحقى جمع الحقو. وهو هنا الإزار، وأصله الكشح؛

حيث يعقد الإزار، "تمنع" في د، ه، ز: "يمنع"، و"تمنعن" في الأصول السابقة: "يمنعن"،

والرجز لغلّام من بني جذيمة، وهو يسوق بأمه وأختين له، وقد هرب بهن من جيش

خالد ابن الوليد حين أغار على بني جذيمة بعد فتح مكة. وانظر السيرة على هامش

الروض 2/ 286.

- 3 البكر: الفتي من الإبل. والردافي: الحداة وأعوانهم، والواسج: وصف من الوسج، وهو ضرب من السير. والعواسج: جمع العوسجة وهي ضرب من الشجر، ووردت الأشرطة الثلاثة في اللسان "عسج".
- 4 ورد البيتان في اللسان "حب".
- 5 في د: هـ، ز: "فكانت".

(251/2)

وأنشد الأصمعيّ لغيلان الربيعي:

- هل تعرف الدار بنعف الجرعاء ... بين رجا المثل وبين الميثاء1  
كأنها باقي كتاب الإملاء ... غيرها بعدي مَرّ الأنواء  
نوء الثريا أو ذراع الجوزاء ... قد اغتدى والطير فوق الأصواء2  
مرتبات فوق أعلى العلياء ... بمكرب الخلق سليم الأنقاء3  
طرف تنقيناه خير الأفلاء ... لأمهاتٍ نسبت وآباء4  
ثُمَّ قاط مرفها في إدناء ... مداخلاً في طولٍ وأغماء5  
وفي الشعر والقضيم الأجباء ... وما أراد من ضروب الأشياء6  
دون العيال وصغار الأبناء ... مقفى على الحي قصير الأظماء7

- 1 نعف الجرءا ورجا المثل والميثاء: مواضع. وفي ياقوت: أن رجا المثل موضع بنجد.
- 2 "أو ذراع" كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "وذراع": والذراع: نجم من نجوم الجوزاء. والأصواء: جمع الصوى، وهو جمع الصوة، وهو حجر يكون علامة. وورد الشطران في اللسان "ذرع".
- 3 مرتبات: وصف من ارتبأ إذا أشرف. ومكرب الخلق: شديد قوي. أراد به فرساً يقال للحيوان الوثيق المفاصل: مكرب الخلق. والأنقاء من العظام: ذوات المخ، واحدها نقي، بكسر النون وسكون القاف، وورد الشطر الأول مع ما قبله في اللسان "رباً".
- 4 الطرف: الكريم من الخبل. والأفلاء جمع الفلق، وهو المهر حين يفطم.
- 5 "قاط" من القيط، وفي ز: "قاط" وهذا غير ظاهر هنا، فإن معنى "قاط" مات، والطول: حبل طويل يشد في إحدى يدي الفرس ليرعى. والآغماء: واحدها الغمى، وهو ما يغطى به الفرس ليعرق فيضممر، وورد الشطر الأخير في اللسان "غما".

- 6 القصيم: شعير الدابة، والأجباء كأنه يريد المختار: ولم يظهر وجه هذه الكلمة.
- 7 المقفى: المكرم المؤثر، والأظماء: جمع الظلم، وهو ما بين الشرين أو ما بين الوردتين، وقد ورد الشطر الأخير في اللسان "ظماً".

(252/2)

أمسوا فقادوهنّ نحو الميطاء ... بمائتين بغلاء الغلاء1  
أوفيته الزرع وفوق الإيفاء ... قد فزّعوا غلمانها بالإيصاء2  
مخافة السبق وجدّ الأنباء ... فلحقت أكبادهم بالأحشاء  
باتت وباتوا كبلايا الأبلاء ... مطلنّفين عندها كالأطلاء3  
لا تطعم العيون نوم الإغفاء ... حتى إذا شقّ بهيم الظلماء  
وساق ليلاً مرجحنّ الأثناء ... غبره مثل حداء الحداء4  
وزقت الديك بصوت زقاء ... ثمت أجلين وفوق الإجلاء5

1 الميطاء: الأرض المنخفضة. وهو هنا يصف حلبة الخيل، وقد كان الميطاء مضمراً لها.  
وقوله: بمائتين "أي: بمائتي غلوة، وهي مقدار رمية سهم. والغلاء: أن يرفع يديه بالسهم  
يرميه ليلبلغ أقصى الغاية، الغلا بعيد الغلوّ بالسهم. يريد أن المسافة التي أعدت لجري  
الخيّل كانت مائتي غلوة. وورد الشطر الأول في اللسان "وطاً" والشطران فيه في "غلا".

2 "أوفينه الزرع" كذا في اللسان "وفي". وفي ش: "أوفيت الزرع" وفي ز: "أوفيت  
الدرع" وكأنّ الزرع يراد به تربيته وإنباته والقيام عليه، ويبدو إن صح هذا أن هذا  
الشطر محله بعد قوله: "مقفى على الحيّ...." وأنه زحزح عن مكانه، وقوله: "قد فزّعوا  
غلمانها بالإيصاء" أو إن أصحاب خبل السباق أوصوا الغلمان الموكلين بها أن يعنوا بها  
هذه الليلة ويعدوها للغد. وقوله: "فزّعوا" كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "فزّقوا"، وهو من  
الفرق - بالتحريك - بمعنى "فزّعوا"، وفي حديث أبي بكر - رضي الله عنه: أبا لله تفرقني.  
وانظر اللسان "فرق".

3 البلايا: جمع البلية، وهي الراحلة التي أعيت وصارت نضوا هالكة. والأبلاء: جمع  
البلور وهي التي أبلأها للسفر وأهزلها. وكأنّ الإضافة للمبالغة، كما يقال: عابد  
العابدين. وتطلق البلية أيضاً على الناقة التي كانت تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها  
لا تعلف ولا تسقى حتى تموت، كانوا يقولون: إن صاحبها يحشر عليها، ويقال: أطلنفاً

لرق بالأرض، أو استلقى على ظهره. والأطلاء جمع الطلاء، وهو الولد من ذوات الحف  
أو الظلف. وورد الشطران في اللسان "بلا".

4 أرجحنّ: مال. وليل مرجحن: ثقيل واسع. وغير الليل: آخره.

5 أنث فعل الديك على إرادة الدجاجة. وانظر اللسان "ديك".

(253/2)

- 
- مستويات كنعال الحذاء ... فهنّ يعبطن جديد البيداء<sup>1</sup>  
ما لا يستوي عبطه بالرفاء ... يتبعن وقعًا عند رجع الأهواء<sup>2</sup>  
بسلبات كمساحي البناء ... يتركن في متن أديم الصحراء<sup>3</sup>  
مساحبًا مثل احتفار الكماء ... وأسهلوهنّ دقاق البطحاء<sup>4</sup>  
يثرن من أكدارها بالدفعاء ... منتصبًا مثل حريق القصباء<sup>5</sup>  
كأنها لما رآها الرآء ... وأنشركنّ علاة البيداء<sup>6</sup>  
ورفع اللامع ثوب الإلواء ... عقبان دجن في ندى وأسداء<sup>7</sup>  
كل أغرّ محكّ وغراء ... شادخة غرتها أو قرحاء<sup>8</sup>
- 

1 "يعبطن" كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "يخبطن"، ويقال: عبط الأرض: حفر منها موضعها لم يحفر من قبل.

2 "ما لا يستوي عبطه بالرفاء" يريد: أهنّ يحدثن في الأرض حفراً وشفوقاً بعسر تسويتها. وقوله: "الأهواء" كأنه جمع الهوى، وهو صوت للزجر، كأنهم كانوا يزجرونها بذلك. وقد جاء هكذا في د، هـ، ز، وفي ش "الأهراء"، ولم يظهر وجهها. وفي ط: عطه.

3 فرس سلب القوائم: طویلها. والمساحي: جمع المسحاة، وهي ما يسحى به الطين ويقشر ويجرف.

4 الكماء هنا: جاني الكمأة. وقوله: "وأسهلوهن دقاق البطحاء" أي: أسهلوا بهنّ في دقاق البطحاء، أي: نزلوا بهنّ السهل في ذلك، فحذف الحرف وأوصل. وانظر اللسان "سهل".

5 الدقعاء: التراب الدقيق. وقوله: "من أكدارها" كذا في ش. وفي ز: "أكدرها"، ويريد بالمنتصب الغبار: المتماسك المجتمع.

6 ورد الشطر الأول في الجزء الأول من هذا الكتاب في ص281، وقد رسم فيه

"الرواء" هكذا بصيغة الجمع، وجاء في اللسان "رأي" مضبوطاً بصيغة الفاعل مبالغة  
الرائي، ففيه: "ورجل راء: كثير الرؤية، وأنشد هذا البيت. والعلاء: الصخر. وأنشركن:  
أظهركن ورفعتهن.

7 يقال: ألوى بثوبه إذا لمع به وأشار، فاللامع هو الذي يشير بثوبه، وهو يشير  
السباق. والسدي: ندى الرزق.

8 الأغز: الذي في جيبته غرة، أي: بياض. والحك: الذي يلج في المدر. والغرة  
الشادخة: التي تتسع في الوجه وتسبل، والقرحاء تكون قدر الدرهم.

(254/2)

قد لحقت عصمتها بالأطباء ... من شدة الركض وخلج النساء<sup>1</sup>

كأنما صوت حفيف المعزاء ... معزول شذان حصاها الأقصاء<sup>2</sup>

صوت نشيش اللحم عند القلاء<sup>3</sup>

أطرد<sup>4</sup> جميع قوافيها على جر واضعها إلّا "بيننا واحداً وهو" <sup>5</sup> قوله:

كأنها لما رآها الراء

فإنه مرفوع الموضع، وفيه مع ذلك سر لطيف يرجعه إلى حكم المجرور بالتأويل.

وذلك أن لما مضافة إلى قوله: رآها الراء، والفعل لذلك مجرور الموضع بإضافة الظرف  
الذي هو "لما" إليه، كما أن قول الله تعالى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ} <sup>6</sup> الفعل الذي  
هو "جاء" في موضع جر بإضافة الظرف "الذي" هو إذا إليه. وإذا كان كذلك، وكان  
صاحب الجملة التي هي الفعل والفاعل إنما هو الفاعل، وإنما جيء بالفعل له ومن أجله،  
وكان أشرف جزءيها وأنبههما<sup>7</sup>، صارت الإضافة "كأنها" <sup>8</sup> إليه، فكأن الفاعل لذلك في  
موضع جر، لا سيما وأنت لو حُصت الإضافة هنا وشرحتها لكان تقديرها: كأنها وقت  
رؤية الراء لها. " فالراء" <sup>9</sup> إذاً مع الشرح مجرور لا محالة.

1 "بالأطباء" كذا في اللسان "عصم" وفي ش، ج، هـ، ز، "بالأبطال" والأطباء: جمع

الطبي، وهو لذوات الحافر كالثدي للمرأة وكالضرع لغيرها. والعصمة: بياض في الذراع.  
والأنساء جمع النساء، وهو عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين، ثم يمر بالعرقوب  
حتى يبلغ الحافر، وخلجها: جذبها.

2 "معزول" بدل من "المعزاء" وهو الأرض الصلبة، والشذان: المتفرق. والأقصاء جمع

القاصي أو القصي، وهو وصف الحصى.

3 التشيش: صوت الغليان.

4 في د، ه، ز: "يطرد".

5 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز: وثبت في ش.

6 آية: 1، سورة النصر.

7 في ز: "أثبتهما".

8 في د، ه، ز: "كأنما هي".

9 ما بين القوسين سقط في د، ه، ز، وثبت في ش.

(255/2)

نعم، وقد ثبت أن الفعل مع الفاعل في كثير من الأحكام والأماكن كالشيء الواحد. وإذا كان الفعل مجرور الموضع، والفاعل معه كالجاء منه، دخل الفاعل منه في اعتقاد تلخيصه مجرورًا في اللفظ موضعه، كما أنّ النون من إذن لما كانت بعض حرف جرى عليها ما يجري على الحرف المفرد من إبداله في الوقف ألفًا، وذلك قولهم: لأقومنَّ إذا كما تقول: ضربت زيدًا، ومع النون الخفيفة للواحد: إضربًا. فكما أجريت على بعض الحرف ما يجري على جميعه من القلب كذلك أجريت على بعض الفعل -وهو الفاعل- ما يجري على جميعه من الحكم.

ومما أجري فيه بعض الحرف مجرى جميعه قوله 1:

فبات متصّبًا وما تكردسا<sup>2</sup>

فأجري "منتصّبًا" 3 مجرى فخذ، فأسكن ثانيه، وعليه حكاية الكتاب 4: أراك منتفخًا،

ونحو من قوله: "لما رآها الرّاء" في توهم جر الفاعل قول 5 طرفة:

وسديف حين هاج الصنبر

كأنه أراد: الصنبر، ثم تصور معنى الإضافة، فصار إلى أنه كأنه قال:

حين هيج الصنبر ثم نقل الكسرة على حدّ مررت ببكر، وأجرى صنبر من الصنبر مجرى

بكر على قوله: أراك منتفخًا.

1 أي: العجاج. وانظر شرح شواهد الشافية 32.

2 بعده:

إذا أحس نبأه توجسًا

وقوله: "منتصبًا" كذا في اللسان "نصب"، وفيه في كردس ونصص: "منتصًا" وهو

وصف من انتص، أي: استوى واستقام، وهو في وصف ثور وحشي.

3 كذا في ز، ج. وفي ش: "منتصها".

4 انظر الكتاب 2/ 258.

5 انظر ص 282 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

(256/2)

---

وأعلى من هذا أن مجيء هذا البيت في هذه القصيدة مخالفًا لجميع أبياتها يدل على قوة شاعرها وشرف صناعته<sup>1</sup>، وأن ما وجد من تنالي قوافيها على جرّ مواضعها ليس شيئًا سعى فيه، ولا أكره طبعه عليه، وإنما هو مذهب قاده إليه علوّ طبقته<sup>2</sup>، وجوهر فصاحته.

وعلى ذلك ما أنشدناه أبو بكر<sup>3</sup> محمد بن علي عن أبي إسحاق لعبيد<sup>4</sup> من قوله:

يا خليلي أربعا واستخبرا ال ... منزل الدارس من أهل الحلال<sup>5</sup>

مثل سحق البرد عفى بعدك ال ... قطر مغناه وتأويب الشمال<sup>6</sup>

ولقد يفنى به جيرانك ال ... ممسكو منك بأسباب الوصال<sup>7</sup>

ثم أودى ودّهم إذ أزمعوا ال ... بين والأيام حال بعد حال<sup>8</sup>

فانصرف عنهم بعنس كالوأي ال ... جاب ذي العانة أو شاة الرمال<sup>9</sup>

---

1 في ج: "صناعتها".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "طبيعته".

3 يبدو أنه مبرمان شارح الكتاب، أخذ عن أبي إسحق الزجاج، وأخذ عن السيرافي

والفارسي، ولا بعد أن يأخذ عنه ابن جني. وانظر ترجمته في البغية 74.

4 سقط في د، هـ، ز. وثبت في ش. وهو عبيد بن الأبرص.

5 الحلال جمع الحلة -بكسر الحاء- وهي جماعة البيوت، أو مائة بيت.

6 السحق: اللبالي. يريد أن المنزل درس وصار كالبرد البالي، وعفى: محا. وتأويب

الشمال: رجوعها وتردد هبوبها.

7 "الممسكو" أصله الممسكون، فحذف النون لطول الاسم.

8 "أودى ردهم": انقطع. وأصل ذلك في الهلاك. ورواية الديوان: "كدى ردهم" وهو بهذا المعنى، يقال: أكدى إذا انقطع. وأصل ذلك أن يقال: ندى الحفر إذا حفر، فبلغ الكدى -وهي الصخور- فانقطع عن الحفر، وقوله: "إذا أزمعوا" في الديوان: "أن أومعوا".

9 ورد هذا البيت في الديوان هكذا:

فاسل عنهم بأمون كالوأي ال ... جاب ذي العانة أو تيس الرمال  
والعنس: النافه الصلبة، والأمون: الناقة الوثيقة الخلق التي لا يخاف عليها الإعياء،  
والوأي: الحمار الوحشي، والعانة: القطيع من حمر الوحش، وشاة الرمال يريد به هنا  
الثور الوحشي. والتيس هنا الذكر من الطباء.

(257/2)

نحن قدنا من أهاضيب الملا ال ... خيل في الأرسان أمثال السعالي  
شربًا يعسفن من مجهولة ال ... أرض وعثًا من سهول أو رمال  
فانتجعنا الحارث الأعرج في ... جحفل كالليل خطار العوالي  
يوم غادرنا عديًا بالقنا الذ ... بل السمر صريعًا في المجال  
ثم عجنهنّ خصوصًا كالقطا ال ... قاربات الماء من أين الكلال

1 الأهاضيب: جمع الأهضوية، وهي كالهضب الجبل الطويل المنبسط، والملا: موضع في أرض كلب وآخر في ديار طيء، والسعالي: جمع السعلاة وهي نثى الغول. شبه الخيل بمنّ من النشاط والمرح، وقد ورد البيت في اللسان "هضب".  
2 الشزب: جمع الشازب، وهو اليابس الضامر. "وعثًا" ضبط في ش -بضم الواو، وهي جمع الوعث -بفتح الواو، وهو المكان السهل اللين الذي تغيب فيه قوائم الإبل، و"يعسفن" فالعسف الأخذ على غير الطريق المؤلف، وفي د، هـ، ز: "يعشين" في مكان "يعسفن"، هو كذلك في الديوان. وقوله: "من مجهولة الأرض" أي: من الأرض، وهي التي لا يهتدي فيها. وفي د، هـ، ز: "مجهولة الأرض". وقوله: "أو رمال" في الديوان: "وجبال".

3 "فانتجعنا" في ابن الشجر، "فانتجعن" يريد الخيل. والحارث الأعرج: من الغسانين ملوك الشام. وفي الشرح أنه جدّ امرئ. القيس. وهذا أظهر، فإن العداوة بين أسرة



امرى القيس الكندية وبني أسد أسرة عبید معروفة. وهذا يوافق ما سیأت أن عدیاً من كندة. والعوالي: الرماح "وخطارها" مضطربها. وجاء البيت في اللسان "نجع".  
4 سقط هذا البيت في ش، وعدی هو ابن أخت الحارث، قتل يومئذ، وقيل: هو رجل من كندة. وقوله: "صريعاً" كذا في الديوان وابن الشجري. وفي د، هـ، ز: "سريعاً"، ويبدو أنه تحريف عمّا في الديوان.  
5 عاج الحيوان: عطفه بالزمام. والخص: من الخوص، وهو غثور العينين. والفاريات: من القريب، وهو سير الليل لورد الغد. والأين: الإعياء، وقوله: "القاربات الماء" كذا في نسخ الخصائص. وفي الديوان: "القارب المنهل" يريد تشبيه الخليل بالقطا في السرعة.

(258/2)

نحو قوص يوم جالت حوله ال ... خيل قَبًا عن يمين أو شمال 1  
كم رئيس يقدم الألف على السا ... بح الأجرد ذي العقب الطوال 2  
قد أباحت جمعه أسيفنا ال ... بيض في الروعة من حيّ حلال 3  
ولنا دار ورثناها عن ال ... أقدم القدموس من عمّ وخال 4  
منزل دمنه آباؤنا ال ... مورثونا المجد في أولى الليالي 5  
ما لنا فيها حصون غير ما ال ... مقربات الخيل تعدو بالرجال 6

1 "قوص" كذا في ش، وهو يوافق ما في الخزانة، ويقول صاحبها: "وقوله: نحو قوص - بالضم - موضع". وفي د، هـ، ز: "فرس". وفي الديوان، وابن الشجري: "فرس". وكأنه الأشبه بالصواب. وفي ياقوت أنه تل بأرض غسان، وفسر به هذا البيت، وفي هامش ابن الشجري أنه رجل من غسان، أو من كندة أو من بني عامر بن صعصعة. وقب وصف من القعب، وهو دقة الحصر وضمور البطن.  
2 السابح: الفرس الحسن الجري، والأجرد: القصير الشعر. وفي ش، والديوان: الأجود، وكذا في الخزانة وإن كان صاحبها في شرح القصيدة شرح الأجرد ولم يعرض للأجود. والظاهر أن هذا تحريف عمّا أثبت. وقد يذهب الوهم إلى أنه أفعل للجواد وإن لم يعرف هذا، والعقب: الجري بعد الجري الأول، وهو العدو الثاني.  
3 أباحت جمعه أسيفنا، أي: تمكنا من نهيهم والعلو عليهم بالقتل وغيره، وقوله: "في الروعة" أي: هذا الرئيس الذي استبحنا جمعه كان فيما يروع ويعجب من حبه وقومه،

والروعة مصدر قولك: راعني الشيء: أعجبني. ويقال: حي حلال أي: كثير، أو نازلون في بيوت مجتمعة.

4 القدوس: القديم، وهو هنا مبالغة القديم. ويريد بيت مجدهم وشرفهم، وفي الديوان البيت هكذا:

ولنا دار ورثنا عزها ال ... أقدم القدموس عن عمّ وخال

5 يقال: دمن القول المنزل: سؤدوه، وأثروا فيه بالذن -بكسر فسكون- وهو البعر. وفي ش: "منزل في دمنة آباؤنا ... " أي: منزل في موضع الدمنة وآثار العمران والإقامة، وقوله: آباؤنا على هذا بدل من "منزل".

6 في الديوان بعد المقربات: "الجرد تردي بالرجال"، والمقربات: التي أعدت للركوب فكانت قريبة، "وتردي": ترجم الأرض بحوافرها وتعدو.

(259/2)

---

في روايي عدملّي شامخ ال ... أنف فيه إرث مجدٍ وجمال<sup>1</sup>  
فاتبعنا ذات أولانا الألى ال ... موقدي الحرب وموفٍ بالحبال<sup>2</sup>  
فقد القصيدة كلها، على أن آخر مصراع كل بيت منها منتهٍ إلى لام التعريف، غير بيت واحد؛ وهو قوله:

فانتجعنا الحارث الأعرج في

فصار هذا البيت الذي نقض القصيدة أن تمضي على ترتيب واحد هو أفخر ما فيها، وذلك أنه دلّ على أن هذا الشاعر إنما تساند إلى ما في طبعه ولم يتجشّم إلا ما في مخضته ووسعه من غير اغتصاب له ولا استكراه أجاءه إليه؛ إذ لو كان ذلك على خلاف ما حدّدناه، وأنه إنما صنع الشعر صنعًا، وقابله بما ترتبًا ووضعًا؛ لكان قمنا ألا ينقض ذلك كله<sup>3</sup> بيت واحد يوهيه ويقدح فيه. وهذا واضح.  
وأما قول الآخر:

قد جعل النعاس يغرنديني ... أدفعه عني ويسرنديني<sup>4</sup>

فلك فيه وجهان: إن شئت جعلت رويّه النون؛ وهو الوجه. وإن شئت الباء، وليس بالوجه.

وإن أنت جعلت النون هي الروي فقد التزم الشاعر فيها أربعة أحرف غير واجبة، وهي الراء والنون والبدال والياء. " ألا ترى أنه يجوز معها يعطيني

- 
- 1 الرواي: جمع الراية، وهي ما علا من الأرض. العدملي: القديم. يصف بيت شرفه ومجده.
- 2 "ذات أولانا" كلمة "ذات" صلة، وهذا من إضافة الملغي إلى المعتبر، أي: اتبعنا أولانا، أي: قبيلا الأول، والألى أصله الأول، فجرى في الكلمة قلب مكاني. وقوله: "وموف بالحيال" فالمراد: ومنهم موف. والحيال. العهد.
- 3 سقط هذا في ش.
- 4 الآخر نداء والآخر نداء: العلو والغلبة. وورد الرجز في اللسان في "سرد"، "غزند" من غير عزو.

(260/2)

---

ويرضيني ويدعوني ويغزوني"1؛ ألا ترى أنك إذا جعلت الياء هي الروي فقد زالت الياء أن تكون ردفاً لبعدها عن الروي. نعم وكذلك لما كانت النون رويًا كانت الياء غير لازمة. وإن أنت جعلت الياء الروي فقد التزم فيه خمسة أحرف غير لازمة، وهي الراء والنون والبدال والياء والنون؛ لأن الواو يجوز معها "ألا ترى أنه يجوز معها"1 في القولين جميعًا يغزوني ويدعوني.

ومما يسأل عنه من هذا النحو قول الثقفى يزيد بن الحكم:

وكم منزل لولاي طحت كما هوى بها ... بأجرامه من قلة النيق منهو2

التزم الواو والياء فيها كلها.

والجواب أنها واوية لأمرين: أحدهما أنك إذا جعلتها واوية كانت مطلقة، ولو جعلتها يائية كانت مقيدة، والشعر المطلق أضعاف المقيد، والحمل3 إنما يجب أن يكون على4 الأكثر لا على الأقل.

والآخر أنه قد التزم الواو، فإن جعلت القصيدة واوية فقد التزم واجبًا، وإن جعلتها يائية فقد التزم غير واجب، واعتبرنا هذه اللغة وأحكامها ومقاييسها، فإذا الملتزم أكثره واجب "وأقله غير واجب"5 والحمل على الأكثر دون الأقل.

فإن قلت: فإن هذه القلة أفخر من الكثرة، ألا ترى أنها دالة على قوة الشاعر. وإذا كانت أنبه وأشرف كان الأخذ يجب أن يكون بها، ولم يحسن العدول عنها مع القدرة عليها. وكما أن الحمل على الأكثر، فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى

من الحمل على الأدنى.

1 سقط ما بين القوسين في ش.

2 تقدم شيء منها في ص 107 من هذا الجزء.

3 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "الحمل" وهو مصدر ميمي بمعنى الحمل.

4 سقط في ش.

5 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

(261/2)

قيل: كيف تصرّفت الحال فينبغي أن يعمل 1 على الأكثر لا على الأقل، وإن كان الأقل أقوى قياساً، ألا ترى إلى 2 قوة قياس قول بني تميم في "ما"، وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة 3 في أقوى القياسين عن سيبويه. ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن. وذلك "أننا بكلامهم ننطق" 4، فينبغي أن يكون على ما استكثروا 5 منه يحمل. هذا هو "قياس مذهبهم" وطريق اقتنائهم. ووجدت أكثر قافية رؤية مجرورة الموضع. وإذا تأملت ذلك وجدته، أعني: قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

وقد التزم العجاج في رائيته:

قد جبر الدين إلهه فجبر

وذلك أنه التزم الفتح قبل رويها البتة. ولعمري إن هذا مشروط في القوافي، غير أنك قلماً تجد قافية مقيدة إلا وأتت الحركات قبل رويها مختلفة، وإنما المستحسن من هذه الرائية سلامتها، مما لا يكاد يسلم منه غيرها. فإن 6 كانت المقيدة مؤسسة ازداد اختلاف الحركات قبل رويها قبلاً. وذلك أنه ينضاف إلى قبح اختلافه أن هناك

1 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "يحمل".

2 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "أن".

3 في ش: "هي". وما أثبت في د، هـ، ز.

4 كذا في ش. وفي ج، هـ، ز: "أنك إنما بكلامهم تنطق".

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "القياس في مذهبيهم".

6 كذا في ش، وفي ج، هـ، ز: "وإن".

(262/2)

تأسيسًا؛ ألا ترى أنه يقبح اختلاف الإشباع 1 إذا كان الروي مطلقًا نحو قوله 2:  
فالفوارع مع قوله: فالتدافع 2. فما ظنك إذا كان الروي مقيّدًا، وقد أحكمنا هذا في  
كتابنا المعرب 3 في شرح قوافي أبي الحسن.  
وقد قال هميان بن قحافة 4:  
لما رأني أم عمرو صدفت ... قد بلغت بي ذرّة فألحفت 5  
وهامة كأنها قد نُتِفَتْ ... وانعاجت الأحناء حتى احلنقت 6  
وهي تسعة وثلاثون بيتًا التزم في جميعها الفاء وليست واجبة، وإن كانت قريبة من  
صورة 7 الوجوب. وذلك أن هذه التاء في الفعل إذا صارت إلى الاسم صارت في الوقف  
هاء في قولك: صادفة وملحفة ومحلنقة "فإذا صارت هاء" 8 لم يكن الروي إلّا ما قبلها،  
فكأنها لما سقط حكمها مع الاسم من ذلك الفعل

- 
- 1 هو حركة الدخيل، وهو الحرف الذي يسبق الروي بعد التأسيس.
  - 2 أي: النابغة الذبياني، وقوله: "فالفوارع" يريد قوله في مطلع القصيدة:  
عفا ذو حسا من فرتني فالفوارع ... فجنبًا أريك فالتلاع الدوافع  
وقوله: "التدافع" يريد قوله في البيت الثاني والعشرين:  
بمصطحبات من لصاف وثبرة ... يزون ألا سبرهنّ التدافع  
وترى أن الجزء الأول: "فالفوارع" ليس في الضرب، بل في العروض، فلا يدخل في  
التقفية، غير أن البيت مصرع، فأخر العروض كأنه آخر الضرب.
  - 3 في ش "المعروف" وانظر ص 68 من مقدمة هذا الكتاب.
  - 4 نسب الرجز هنا إلى هميان، وفي اللسان: "باع" نسب إلى حسان، ويبدو أنه محرّف  
عن هميان. وكتب "بلغت" وصوابه: "بلغت" بالعين المهملة وشد اللام، يقال: بلّع فيه  
السيب تبليغًا: بدأ وظهر. وفي اللسان بعد إيراد البيت الأول: "فإنما عدّاه بقوله: بي  
لأنه في معنى: قد أملت، أو أراد: في: فوضع "بي" مكانها للوزن حين لم يستقم له أن  
يقول: "في".

5 ذرأة أي: شيب.

6 الأحناء: الجوانب، واحتقف الشيء: أفرط اعوجاجه.

7 كذا في ش، ج. وفي د، هـ، ز: "صور".

8 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

(263/2)

صارت في الفعل نفسه قريبة من ذلك الحكم، وهذا الموضع لقطرب، وهو جيد.

ومن ذلك تائية كثير:

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا<sup>1</sup>

لزم<sup>2</sup> في جميعها اللام والتاء.

ومنه قول منظور<sup>3</sup>:

من لي من هجران ليلي من لي

لزم اللام المشدد إلى آخرها.

وفي الحديثين من يسلك هذا الطريق وينبغي أن يكونوا إليه أقرب وبه أحجى؛ إذ كانوا في

صناعة الشعر أرحب ذراعاً وأوسع خناقاً؛ لأنهم فيه متأنون وعليه متلومون<sup>4</sup>، ولبسوا

بمرتجليه ولا مستكرهين فيه.

وقد كان ابن الرومي رام ذلك لسعة حفظه وشدة مأخذه. فمن ذلك رائيته في وصف

العنب وهي قوله:

ورازقي مَخْطَفِ الخصور ... كأنه مخازن البلور

1 عجزه:

قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

وهو مطلع قصيدة غزلية عدتها 42 بيتاً في الديوان 1/ 36، وفي الأماي 2/ 109.

2 في الخزنة 2/ 387 في الحديث عن هذه التائية: "والتزم فيها ما لا يلزم الشارع -

وذلك اللام قبل حرف الروي - اقتداراً في الكلام وقوة في الصناعة. وما حرم ذلك إلا

في بيت واحد، وهو:

فما أنصفت أما النساء فبغضت ... إلي وأما بالنوال فضنت

3 يريد منظور بن مرثد الأسدي، وبعد الشطر الشاهد:

والحبل من حبالها المنحل  
انظر شرح الشافية للبغدادى 248.  
4 التلوم على الأمر: التمكن فيه والانتظار.  
5 الرازق: ضرب من عنب الطائف أبيض طويل الحب، ومخطف الحضور: ضامرهما.  
انظر الديوان تحقيق د. حسين نصار 3/ 987 "المصحح".

(264/2)

---

التزم فيها الواو البتة ولم يجاوزها غالباً 1. وكذلك تأنيته 2: أترفها وخطرقتها وسفسفتها،  
التزم فيها الفاء وليست بواجبة، وكذلك مبميتها التي يرثي بها أمه:  
أفيضا دماً إن الرزايا لها قيم 2  
أوجب على نفسه الفتحة قبل الميم على حدّ رائية العجاج:  
قد جبر الدين الإله فجبر  
غير أتي أظن أن 4 في هذه الميمية بيتاً ليس من قبل رويّه مفتوحاً 5.  
وأنشدي مرة بعض أحداثنا شيئاً سماه شعراً على رسم للمولدين 6 في مثله، غير أنه  
عندي أنا قوافٍ منسوقة غير 7 محشوة في معنى قول سلم الخاسر 8:  
موسى القمر  
غيث بكر  
ثم انهمر  
وقول الآخر 9:  
طيف ألم  
بذي سلم  
يسري العتم 10  
بين الخيم  
"جاد بفم" 11

---

1 كذا في ش وفي د، هـ، ز: "بالياء".  
2 هذه التائية في مدح إسماعيل بن بلبل. ويوجد فيها "سفسفتها"، وكأن "خطرقتها"  
محرفة عن "تطرفتها" وهو أترفتها "محرفة عن "طرفتها". انظر الديوان 1/ 359

"المصحح".

3 عجزه:

فليس كثيراً أن تجود لها بدم

انظر الديوان 6 / 2299 "المصحح".

4 سقط هذا الحرف في د، هـ، ز.

5 انظر القصيدة رقم 1212 بالديوان الجزء السادس من ص 229 إلى ص 312،

"المصحح".

6 في د، هـ، ز: "المولدين". والزجاج لا يأبي تسمية هذا شعراً، ويجعله من الرجز. ويجعله

الأخفش والخليل وغيرهما سجعاً. وانظر الدماميني على الخزرجية والدمثهري على

الكافي في مبحث الرجز.

7 سقط في اللفظ في د، هـ، ز.

8 من شعراء الدولة العباسية، وهو في هذا الشعر يمدح موسى الهادي، وانظر معجم

الأدباء "الحلي" 11 / 240، والعمدة "باب في الرجز والقصيدة، في الجزء الأول".

9 في العمدة في الموطن السابق أن هذا الشعر ينسب -فيما يظن- إلى علي بن يحيى أو

يحيى بن علي المنجم.

10 أصله العتمة، وهي ظلام الليل، فحذف التاء وفي رواية اللسان "عتم": "يسري

عتم" وجوز في عتم أن يكون كما ذكرت محذوف التاء فيكون ظرفاً، وأن يكون المراد به

البطء، أي: يسري بطيئاً فيكون حالاً. وانظر اللسان في الموطن المذكور.

11 سقط هذا الشطر في د، هـ، ز.

(265/2)

وقول الآخر 1:

قالت حيل

شؤم الغزل

هذا الرجل

حين احتفل

أهدى بصل 2

والقوافي المنسوقة التي أنشدنيها صاحبنا هذا ميمية في وزن قوله: طيف ألم، لا يحضرنى



الآن حفظها غير أنه التزم فيها الفتحة البتة إلا قافية واحدة وهو 3 قوله: فاسلم ودم،  
ورأيتنه قلناً لاضطراره إلى مخالفة بقية القوافي بها 4 فقلت له: لا عليك فلك أن تقول:  
فاسلم ودم، أمراً من قولهم 5: دام يدام، وهي لغة، قال:  
يا مي لا غرو ولا ملاماً ... في الحب إن الحب لن يداما 6  
فسر بذلك وقال: أسير بها إلى بلدي.  
وأفضينا إلى هذا القدر لاتصاله بما كنا عليه، قال 7:  
وعند سعيد غير أن لم أبح به ... ذكرتك إن الأمر يذكر للأمر  
وأكثر هذه الالتزامات في الشعر؛ لأنه يخطر على نفسه ما تبيحه الصنعة إياه إدلاً  
وتغطراً واقتداراً وتعالى، وهو كثير. وفيما أوردناه منه كافٍ.

- 
- 1 هو عبد الصمد بن المعدل، كما في الدماميني على الخزرجية.
  - 2 "حيل" كذا في نسخ الخصائص. وفي الدماميني على الخزرجية: "خبل"، ويبدو أن  
هذا محرف عن "جبل" وهي جارية مغنية كان عبد الصمد يتعشقها هو وأبو رهم،  
فاشترها الآخر وكان يبخل، فلجت المهاجاة بين عبد الصمد وأبي رهم، ويبدو أنه المعنى  
بهذا الهجاء. وانظر الأغاني 12 / 66.
  - 3 في د، هـ، ز: "هي".
  - 4 د، هـ، ز: "لها".
  - 5 سقط هذا في ش، وثبت في د، هـ، ز.
  - 6 انظر ص 381 من الجزء الأول.
  - 7 يظهر أن القائل عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: وأن المعنى بسعيد في البيت  
ابن المسيب، وأورد له صاحب الأغاني بيتين في هذا المذهب، وهما:  
سألت سعيد بن المسيب مفي ال ... مدينة هل في حب ظمياء من وزر  
فقال سعيد بن المسيب إنما ... تلام على ما تستطيع من الأمر  
وانظر الأغاني طبعة دار الكتب 9 / 147. وفي مجالس ثعلب 501 بعد إيراد البيت:  
"أي ذكرتك عند سعيد، وكان سعيد والي المدينة، وقد دعا به للقتل. يقول: إذا ذكرتك  
في هذا الوقت فكيف سائر الأوقات".

فأما في غير الشعر فنحو قولك في جواب من سألك فقال لك 1: أي شيء عندك؟  
زيد أو عمرو أو محمد الكريم أو علي العاقل. فإنما جوابه الذي لا يقتضي السؤال غيره  
أن يجيبه بنكرة في غاية "شيع مثلها" 2 فيقول 3: جسم. ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون  
في قوله: أي شيء عندك إنما أراد أن يستفصلك بين أن يكون عندك علم أو قراءة أو  
جود أو شجاعة، وأن يكون عندك جسم ما. فإذا قلت: جسم فقد فصلت بين أمرين  
قد كان يجوز أن يريد منك فصلك بينهما، إلا أن جسمًا وإن كان قد فصل بين المعنيين  
فإنه مبالغ في إهامه. فإن تطوَّعت زيادة على هذا قلت: حيوان. وذلك أن حيوانًا أخص  
من جسم، كما أن جسمًا أخص من شيء، فإن تطوَّع شيئًا آخر قال في جواب أي  
شيء عندك: إنسان؛ (لأنه أخص من حيوان، ألا تراك تقول: كل إنسان حيوان، وليس  
كل حيوان إنسانًا، كما تقول: كل إنسان جسم، وليس كل جسم إنسانًا. فإن تطوَّع  
بشيء آخر قال: رجل. فإن زاد في التطوَّع شيئًا آخر 4 قال: رجل عاقل، أو نحو ذلك.  
فإن تطوَّع شيئًا آخر قال: زيد أو عمرو "أو نحو ذلك" 5.  
فهذا كله تطوَّع بما لا يوجبه سؤال هذا السائل.  
ومنه قول أبي دواد:

فقصرن الشتاء بعد عليه ... وهو للذود أن يقسمن جار 6

---

1 سقط في د، ه، ز.

2 في ش: "الشيع".

3 د، ه، ز: "فبقول".

4 سقط هذا في ش.

5 كذا في ش، ز وسقط ما بين القوسين في د، ه.

6 هذا في وصف فرس، يقول: إنه أوتر بلبن الإبل في الشتاء، فصارت الإبل مقصورات  
عليه، لا يشركه غير في ألبانن، وذكر أن هذا الجراد جار للإبل وحام لها، إذ يمنع العدو  
أن يغير عليها فيتنقسمها وينهبها. والذود: القطع من الإبل. وقوله. "فقصرن" في ش:  
"فقمن" وهو خطأ. وانظر اللسان "قصر"، والكتاب 1/ 111.

فهذا جواب كم؛ كأنه قال: كم قصرن عليه؟ وكم 1 ظرف 2 ومنصوبة الموضع، فكان 3 قياسه أن يقول: ستة أشهر؛ لأن كم سؤال عن قدر من العدد محصور، ففكرة هذا كافية من معرفته، ألا ترى أن قولك: عشرون والعشرون وعشرون "ونحو ذلك" 4 فائدته في العدد واحدة، لكن المعدود معرفة مرة ونكرة أخرى. فاستعمل الشتاء وهو معرفة في جواب كم. وهذا تطوع بما لا يلزم. وليس عيباً بل هو زائد على المراد. وإنما العيب أن يقصر في الجواب عن مقتضى السؤال، فأما إذا زاد عليه فالفضل معه واليد له. وجاز أن يكون الشتاء جواباً "لكم" من حيث كان عددًا في المعنى، ألا تراه ستة أشهر. وافقنا 5 أبو علي - رحمه الله - على هذا الموضع من الكتاب وفسره ونحن بحلب، فقال: إلا في هذا البلد فإنه ثمانية أشهر. يريد طول الشتاء بما. ومن ذلك قولك في جواب من قال لك: الحسن 6 أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية: الحسن أو قولك: الحسين. وهذا تطوع من الجيب بما لا يلزم. وذلك أن جوابه على ظاهر سؤاله أن يقول له: أحدهما ألا ترى أنه لما قال له: الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية فكأنه قال: [أ] 7 أحدهما أفضل أم ابن الحنفية، فجوابه على ظاهر سؤاله أن يقول: أحدهما. فقوله: "الحسن" أو قوله: الحسين فيه زيادة تطوع بما لم ينطو السؤال على استعمالها. ونظير قوله في الجواب على اللفظ أن يقول: الحسن "أو الحسين"؛ لأن قوله: "أو الحسين" بمنزلة أن

1 في د، ه، ز: "فكم".

2 سقط حرف العطف في ز.

3 في د، ه، ز: "وكان".

4 سقط في ش.

5 في ه: "وافقنا".

6 هذه المسألة من مسائل الإيضاح لأبي علي الفارسي. وانظر أمالي ابن الشجري 2/ 336.

7 زيادة خلت منها الأصول.

يقول: أحدهما. والجواب المتطوع فيه أن يقول: "الحسن" ويمسك، أو أن يقول: الحسين ويمسك. فأما إن كان كيسانيًا<sup>1</sup> فإنه يقول: ابن الحنفية، هكذا كما ترى. فإن قال: الحسن "أفضل أم الحسين"2 أو ابن الحنفية، فقال: الحسن، فهو جواب لا تطوع فيه. فإن قال: أحدهما، فهو جواب لا تطوع فيه أيضًا. فإن قال: "الحسين" ففيه3 تطوع. وكذلك إن قال: "ابن الحنفية" فقد تطوع أيضًا. فإن قال: الحسن أو ابن الحنفية أفضل أم الحسين، فقال له الجيب: الحسين، فهو جواب لا تطوع فيه. فإن قال: أحدهما، فهو أيضًا جواب لا تطوع فيه. فإن قال: الحسن، أو قال: ابن الحنفية ناصيًا على أحدهما معينًا فهو جواب متطوع فيه على ما بينا فيما قبل.

ومن التطوع المشام للتوكيد قول الله سبحانه: {إِهْيَأِ اثْنَيْنِ} 4، {وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى} 5، وقوله تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} 6 وقولهم: مضى أمس الدابر وأمس المدبر. وهو كثير. وأنشد الأصمعي:

وأي الذي ترك الملوك وجمعهم ... بصهاب هامدة كأمس الدابر7

وقال 8:

خبلت غزالة قلبه بفوارسٍ ... تركت منازل كأمس الدابر9

---

1 الكيسانية: فرقة من الشيعة ينتسبون إلى كيسان؛ وهو المختار بن أبي عبيد الثقفي، يقولون بإمامة محمد بن الحنفية.

2 في د، هـ، ز: "أم الحسين أفضل".

3 في د، هـ، ز: "فقد".

4 آية: 51، سورة النحل.

5 آية: 2، سورة النجم.

6 آية: 13، سورة الحاقة.

7 ذكر ياقوت في صباب أنه موضع، ولم يحله بوصفه، وقد أورد الشطر الأخير نقلًا عن أبي علي في الحجية.

8 أي: عمران بن حطان، وانظر الكامل 9/ 154، والأغاني "بولاقي" 16/ 155.

9 سقط هذا البيت في د، هـ، ز، وثبت في ش. وغزالة: امرأة من الخوارج كانت تحارب مع الخوارج الحجاج، ولما جخلت الكوفة بجيش الخوارج تحصن الحجاج منها وأغلق عليه قصره.

---

ومن ذلك أيضًا الحال المؤكدة، كقوله 1:

كفى بالنأي من أسماء كاف

لأنه إذا 2 كفى فهو كافٍ لا محالة.

ومنه قولهم: أخذته بدرهم فصاعدًا، هذه أيضًا حال مؤكدة، ألا ترى أن تقديره: فزاد

الثلث صاعدًا، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن إلا صاعدًا. غير أن للحال هنا مزية

عليها في قوله:

كفى بالنأي من أسماء كافٍ

لأن صاعدًا ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد، "وكافٍ" ليس بنائب في اللفظ عن

شيء، ألا ترى أن الفعل الناصب له ملفوظ به معه.

ومن الحال المؤكدة قول الله تعالى: {ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْبِرِينَ} 3 وقول ابن دارة:

أنا ابن دارة معروفًا بها نسي 4

وهو باب منقاد.

---

1 أي: بشر بن أبي خازم الأسلمي وعجزه:

وليس لحبها إذ طال شاف

وانظر الخزانة 2/ 261، والمفصل 6/ 51.

2 في ش: "أراد" وهو تصحيف.

3 آية: 25، سورة التوبة.

4 عجزه:

وهل بدارة بالتاس من عار

وانظر الخزانة 1/ 557.

(270/2)

---

فأما قوله سبحانه: {وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} 1 فيكون من هذا، وقد يجوز أن يكون

قوله سبحانه: {بِجَنَاحَيْهِ} مفيدًا. وذلك أنه قد يقال في المثل:

طاروا علاهَنّ فشل علاها 2

وقال آخر:

وطرت بالرحل إلى شملة ... إلى أمون رحلة فذلت  
ومن أبيات الكتاب:  
وطرت بمنصلي في يعملات ... دوامي الأيد يخبطن السريحاً4  
وقال القطامي:  
ونفخوا عن مدائنهم فطاروا5

---

1 آية: 38، سورة الأنعام.

2 هذا الرجز أنشده أبو الغول لبعض أهل اليمن، كما في نوادر أبي زيد 58، 164،  
وفي الموطن الأول عن أبي حاتم أن أبا عبيدة اتهم المفضل بصنعه، وقوله: "فشل" أي:  
ارتفع واركب، وورد في اللسان "طير": "فشك"، وهو تحريف. وفي رواية اللسان "علا":  
"فطر" وعلاها لغة في عليها تنسب إلى الحارث بن كعب. وانظر النوادر واللسان.  
3- الشملة: السريعة. والأمون: الناقة الوثيقة الحق التي يؤمن عليها العثار. الرحلة:  
القوية، وهو أصله القوة والقدرة على السير، يقال: يعبر ذر رحلة، قرصف بالمصدر.  
4 ينسب هذا إلى مضر بن ربيعي الأسدي. واليعملات جمع اليعملة وهي الناقة  
السريعة، والأيد هي الأيدي فحذف الياء تخفيفاً. والسريح: السير الذي تشد به  
الخدمة، وهي ما يشد في الرسخ والبيت في الكتاب 9 / 1، 291 / 2.  
5 صدره:

ألم يخز التفرك جند كسرى  
وقبله:

فما قومي هلم إلى جميع ... وفيما قد مضى كان اعتبار

(271/2)

---

وقال العجاج:

طرا إلى كل طوال أعوجا1

وقال العنبري 2:

طاروا إليه زرافاتٍ وأُحدانا

وقال النابغة الذبياني:

يطير فضاضاً بينها كل قونس3

فيكون قوله تعالى: {يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ} على هذا مفيداً، أي: ليس الغرض تشبيهه بالطائر ذي الجناحين، بل هو الطائر بجناحيه البتة. وكذلك قوله -عز اسمه: {فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ} 4 قد يكون قوله: {مِنْ فَوْقِهِمْ} مفيداً. وذلك أنه قد يستعمل في الأفعال الشاقة المستتقلة على قول من يقول: قد سرنا 5 عشراً وبقيت علينا ليلتان؛ وقد حفظت القرآن وبقيت عليّ منه سورتان، وقد صمنا عشرين من الشهر وبقي علينا عشر. وكذلك يقال في الاعتداد على الإنسان بذنوبه

---

1 من أرجوزته إلى أولها: ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا

وقوله: "طرنا" جواب قوله قبل:

إنا إذا مذكى الحروب أرجا ... منها سعاراً واستشاطت وهجا  
وانظر الديوان 10.

2 هو فريط بن أنيف وعجزه:

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم

وقوله: "أحدانا" كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "وحدانا"، والهمزة بدل من الواو، والبيت من أولى قصائد الحماسة.

3 عجزه:

ويتبعها منهم فراش الحواجب

والقونس: أعلى بيضة الحديد. الفراش عظام رفاق على الخياشيم من داخل، وهو من قصيدته التي مطلعها:

كليني لهم يا أميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

4 آية: 26، سورة النحل.

5 في د، هـ، ز: "سرينا".

(272/2)

---

وقبيح 1 أفعاله: قد أخرج عليّ ضيعتي وموت 2 عليّ عواملي وأبطل عليّ انتفاعي 3،

فعلى هذا لو قيل: فخرّ عليهم السقف، ولم يقل: من فوقهم، لجاز أن يظن به أنه

كقولك 4: قد خربت عليهم دارهم، وقد أهلك 5 عليهم مواشيهم وغلاتهم 6، وقد

تلفت عليهم تجارتهم. فإذا قال: {مِنْ فَوْقِهِمْ} زال ذلك المعنى المحتمل، وصار معناه:

أنه سقط وهم من تحته. فهذا معنى غير الأول.  
وإنما "اُطردت على" 7 في الأفعال التي قدّمنا ذكرها، مثل: خربت عليه ضيعته، وموتت عليه عوامله، ونحو 8 ذلك من حيث كانت "على" في الأصل للاستعلاء. فلمّا كانت هذه الأحوال "كلّفًا" و 9 مشاق تخفض الإنسان وتضعه وتعلوه وتفرعه 10 حتى يخضع لها ويخنع 11 لما يتسدّاه 12 منها، كان ذلك من مواضع على، ألا تراهم يقولون: هذا لك، وهذا عليك، فتستعمل اللام فيما تؤثره 13، وعلى فيما تكرهه 13، قالت 14: سأحمل نفسي على آلة ... فإما عليها وإما لها

- 
- 1 في د، هـ، ز: "قبح".
  - 2 في د، هـ، ز: "أعطب".
  - 3 في د، هـ، ز: "ارتفاعي، والارتفاع: الغلة للضيعة ونحوها".
  - 4 في د، هـ، ز: "كقوله".
  - 5 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "هلكلت".
  - 6 في ز: "غلاهم".
  - 7 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "اُطرد".
  - 8 سقط في د، هـ، ز.
  - 9 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "كلها".
  - 10 أي: تعلوه. وفي د، هـ، ز: "تنفرعه". وما هنا في ش. وفي ج: "تفرعه".
  - 11 في هـ، ز: "يخنع" وهو محرق عن "يخنع" وفي د: "يخشع".
  - 12 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "تسدّاه". ويقال: تسداه: ركبته وعلاه.
  - 13 في د، هـ، ز: يؤثره "ويكرهه".
  - 14 كذا في د، هـ، ز وفي ش: "قال"، والقائل هي الخنساء في مراثية أخيها معاوية، قتلته بنو مرة. وقوله: سأحمل "كذا في ش. وفي د، هـ، ز "لأحمل".

(273/2)

---

وقال ابن حلزة:

فله هنالك لا عليه إذا ... دنعت أنوف القوم للنعس<sup>1</sup>  
فمن هنا دخلت "على" هذه في هذه الأفعال التي معناها إلى الإخضاع والإذلال.



وما يُتَطَوَّعُ به من غير وجوب كثير، وفيما مضى منه 2 كافٍ ودالٌّ عليه بإذن الله.

- 1 هذا في قصيدة مفضلية في مدح الملك قيس بن شراحيل بن مارية. ودنعت: ذلت، وفي أصول الخصائص "دفعت" وهو تصحيف. يقول: إذا حصل أفعال الناس ومآثره كان الفضل له، ولم يكن ما ينقم عليه.
- 2 سقط في د، ه، ز.

(274/2)

---

باب في التامّ يزداد عليه فيعود ناقصاً 1:

هذا موضع ظاهره 2 ظاهر التناقض، ومحصوله صحيح واضح.

وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام، فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد، صار شرطاً واحتاج إلى جواب. وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل 3، فإذا زاد عليه 4 أن "المفتوحة فقال: أن زيداً منطلق 5 احتاج إلى عامل يعمل في أن وصلتها، فقال: بلغني أن زيداً منطلق، ونحوه. وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه "أعلمت" لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت "بكرًا زيدًا أخاك" 6.

وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باقٍ على تمامه 7 قبل المزيد عليه. فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقوداً بغيره.

---

1 هذا البحث في الأشياء للسيوطي 1 / 295.

2 سقط في ش.

3 كذا في د، ه، ز. وسقط في ش.

4 في د، ه، ز: "على هذا".

5 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز. وثبت في ش.

6 كذا في ز. وفي ش: "زيداً بكرًا أخال".

7 في د، ه، ز "حاله".

(274/2)

فنظير الأول قولك: زيد قائم، وما زيد قائم وقائماً على اللغتين، وقولك: قام محمد، وقد قام محمد، وما قام محمد، وهل قام محمد، وزيد أخوك، وإن زيداً أخوك، وكان زيد أخاك، وظننت زيداً أخاك.

ونظير الثاني ما تقدّم من قولنا: قام زيد، وإن قام زيد. فإن جعلت "إن" هنا نفيًا بقي على تمامه، ألا تراه بمعنى ما قام زيد.

ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد، فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومَنَّ زيد، فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أن تقديره عند الخليل: أنه جواب قسم، أي: أقسم ليقومَنَّ، أو نحو ذلك. فاعرف ذلك إلى ما يليه.

(275/2)

#### باب في زيادة الحروف وحذفها:

وكلا ذينك ليس بقياس لما سنذكره.

أخبرنا أبو علي -رحمه الله- قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها<sup>1</sup> لكنت مختصرًا لها<sup>2</sup> هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به. تمت الحكاية<sup>2</sup>. تفسير قوله: "إنما<sup>3</sup> دخلت الكلام لضرب من الاختصار" هو أنك إذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت "ما" عن "أنفى"؛ وهي<sup>4</sup> جملة فعل وفاعل. وإذا قلت: قام

1 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "حذفها".

2 سقط هذا في ش.

3 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "إنها".

4 في د، هـ، ز: "هو".

(275/2)

القوم إلا زيدًا، فقد نابت "إلا" عن "أستثني"، وهي<sup>1</sup> فعل وفاعل. وإذا قلت: قام زيد وعمرو، فقد نابت الواو عن "أعطف"<sup>2</sup>، وإذا قلت: ليت لي مالًا، فقد نابت "ليت" عن "أتمنى".

وإذا قلت: هل قام أخوك، فقد نابت "هل" عن "أستفهم". وإذا قلت: ليس زيد بقائم، فقد نابت الباء عن "حقًا" و"البتة"، و"غير ذي شك". وإذا قلت: "فيما نقضهم ميثاقهم" فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم، فكأنك قلت: فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقًا أو يقينًا. وإذا قلت: أمسكت بالحل، فقد نابت الباء عن قولك 3: أمسكته مباشرًا له وملاصقة 4 يدي له 5. وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت "من" عن البعض، أي: أكلت بعض الطعام. وكذلك بقية ما لم نسمة. فإذا كانت هذه الحروف نواب عمًا هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذا أن تتخرق 6 عليها، فتنتهكها وتحف بها. ولأجل ما ذكرنا: من إرادة الاختصار بها لم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك، وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب 7 من الاختصار؛ فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عمًا اعترضوه.

---

1 في د، هـ، ز: "هما".

2 كذا في د، هـ، ز، والأشبهاء. وفي ش: "العطف".

3 سقط في ش.

4 في ش: "ملاصقًا".

5 في ش: "به".

6 في ش رسمت هذه الكلمة "تنخرق" من الانخراق، وفي ز، هـ: "تخرق" وفي د: "تخرق". وكان "تنخرق" محرفة عن "تنخرق" أو تنخرق، وكان الأولى معناها ارتكاب الخرق ومجانبة الرفق، والتمزق يدور معناه على الضيق والضغط، وفي ج: "تحيف"، وهي واضحة.

7 في ش: "بضرب".

(276/2)

---

فلهذا لا يجوز ما زيد أخوك قائمًا، على أن تجعل "قائمًا" حالًا منك، أي: أنفي هذا في حال قيامي، ولا حالًا من "زيد"، أي: أنفي هذا عن زيد في حال قيامه. ولا هل زيد أخوك يوم الجمعة، على أن تجعل يوم الجمعة ظرفًا لما دلت عليه "هل" من معنى

الاستفهام.

فإن قلت: فقد أجازوا ليت زيدًا أخوك قائمًا، ونحو ذلك، فنصبوه<sup>1</sup> بما في ليت من معنى التمني، وقال النابغة:

كأنه خارجًا من جنب صفحته ... سفود شرب نسوه عند مفتأد<sup>2</sup>  
فنصب "خارجًا" على الحال، بما في "كأن" من معنى التشبيه، وأنشد أبو زيد:  
كأن دريئة لما التقينا ... لنصل السيف مجتمع الصداع<sup>3</sup>  
فأعمل معنى التشبيه في "كأن" في الظرف الزماني الذي هو "لما التقينا".  
قيل: إنما جاز ذلك في "ليت" و "كأن" 4 لما اجتمع فيهما: وهو أن كل واحدة منهما  
فيها معنى الفعل "من التمني" 5 والتشبيه، "وأيضًا" 6 فكل "واحدة" 7 منهما

---

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "ونصبوه".

2 من قصيدته في مدح النعمان والاعتذار له عمًا بلغه عنه. ومطلعها:

يا درامية بالعلياء فالسند ... أقوت وطال عليا سالف الأمد

والحديث عن الثور الوحشي الذي أنشب مدراه "قرنه" في كلب الصيد، فقلوه: "كأنه"

أي: المدري "يشبه المدري بسفود منسيّ عند مقتأد، أي: موضع قار. والسفود:

الحديدة التي يشوى عليها اللحم. وانظر الخزنة 1/ 521.

3 هو لمرداس بن حصين. والدريئة: حلقه يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع الرأس.

يذكر أنه حين لقي قرنه في القتال أنحى عليه بضرب السيف تعمّ رأسه، حتى كأن رأسه

إذ يتردّد عليه السيف "دريئة". وترى ابن جني يروي "كأن" التشبيهية. والذي في نوادر

أبي زيد ص: "فكأن" بفاء العطف و"كان" الناقصة. وهذه الرواية تتسق مع سابق

الشعر. وانظر في النوادر.

4 في د، هـ، ز: "كأني".

5 في د، هـ، ز: "والتمني".

6 ما بين القوسين سقط في د، هـ، ز.

7 سقط في ز.

رافعة وناصفة كالفعل القوي المتعدي، وكل واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين، فأشبهت بزيادة عدتها الفعل، وليس كذلك ما كان على حرف، ولا ما كان على حرفين؛ لأنه لم يجتمع فيه ما اجتمع في ليت ولعل.

ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس: من أن "إلا" في الاستثناء هي الناصبة؛ لأنها نابت عن "أستثنى"، و"لا أعني" مردوداً عندنا لما في ذلك من تدافع الأمرين: الأعمال المبقية حكم الفعل، والانصراف عنه إلى الحرف 1 المختصر به القول. نعم، وإذا كانت هذه الحروف تضعف وتقل عن العمل في الظروف 2، كانت من العمل في الأسماء الصريحة القوية التي ليست ظروفًا ولا أحوالًا ولا تمييزًا لاحقًا بالحال اللاحقة بالظروف أبعد.

فإن قلت: فقد قالوا: يا عبد الله، ويا خيرًا من زيد، فأعملوا "يا" في الاسم الصريح وهي حرف، فكيف القول 3 في ذلك؟

قيل: لـ "يا" في هذه خاصة 4 في قيامها مقام الفعل ليست لسائر 5 الحروف. وذلك أن "هل" تنوب عن "أستفهم"، و"ما" تنوب عن "أنفي"، و"إلا" تنوب عن "أستثنى"، وتلك الأفعال النابتة عنها هذه الحروف 6 هي الناصبة في الأصل. فلمّا انصرفت عنها إلى الحروف 7 طلبًا للإيجاز ورغبة عن الإكثار، أسقطت عمل تلك الأفعال ليتّم لك ما انتحيت من الاختصار. وليس كذلك يا.

---

1 في ش: "الحكم".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، هـ، ز: "الظروف".

3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "على".

4 كذا في ش. في د، هـ، ز: "خاصية".

5 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "كسائر".

6 سقط في د، هـ، ز.

7 في د، هـ، ز: "الحرف".

(278/2)

---

وذلك "أن يا" 1 نفسها هي العامل الواقع على زيد، وحالها في ذلك حال "أدعو" و"أنادي" في كون كل واحد منهما هو العامل في المفعول، وليس كذلك ضربت وقتلت

ونحوه. وذلك أن قولك: ضربت زيدًا وقلت عمرًا<sup>2</sup>، الفعل الواصل إليهما المعبر بقولك: ضربت عنه ليس هو نفس "ض ر ب" 3 إنما تم<sup>4</sup> أحدث هذه الحروف دلالة<sup>5</sup> عليها؛ وكذلك القتل والشتيم والإكرام ونحو ذلك. وقولك: أناذي عبد الله وأدعو عبد الله، ليس هنا فعل واقع على "عبد الله" غير هذا اللفظ، و "يا" نفسها في المعنى كـ "أدعو"؛ ألا ترى أنك إنما تذكر بعد "يا" اسمًا واحدًا، كما تذكره بعد الفعل المستقل بفاعله إذا كان متعديًا إلى مفعول واحد؛ كضربت زيدًا، ولقيت قاسمًا، وليس كذلك حرف الاستفهام، وحرف النفي، إنما تدخلهما<sup>6</sup> على الجمل المستقلة فتقول: ما قام زيد. وهل قام أخوك؟ فلما قويت "يا" 7 في نفسها وأوغلت في شبه الفعل تولت بنفسها العمل.

فإن قلت: فإنما تذكر بعد "إلا" اسمًا واحدًا أيضًا، قيل: الجملة قبل "إلا" منعقدة بنفسها، وإلا<sup>8</sup> فضلة فيها. وليس<sup>9</sup> كذلك يا، لأنك إذا قلت: يا عبد الله، تم

1 في د، هـ، ز: "أنها".

2 في د، هـ، ز: "بشرًا".

3 في د، هـ، ز: "ض ر ب". وفي ج. "صرب".

4 في د، هـ، ز: "هو". وذلك ضمير القصة والشأن.

5 في ج: "دالة".

6 في د، هـ، ز: "تدخلها".

7 سقط في د، هـ، ز.

8 في ش: "لا" وهو خطأ في النسخ.

9 في د، هـ، ز: "ليست".

(279/2)

الكلام بما بمنصوب بعدها، فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله، والمنصوب هو المفعول بعدها، فهي في 1 هذا الوجه كرويد<sup>2</sup> زيدًا. ومن وجه آخر أن قولك: يا زيد، لما اطرده فيه الضم، وتمَّ به القول، جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، فهذا<sup>3</sup> أدون حالي يا، أعنى: أن "يكون" 4 كأحد جزأي<sup>5</sup> الجملة. وفي القول الأول هي جارية مجرى الفعل مع فاعله. فلهذا قوي حكمها،

وتجاوزت رتبة الحروف التي إنما هي إلحاق 6 وزوائد على الجمل.  
 فلذلك عملت يا ولم تعمل هل، ولا ما، ولا شيء من ذلك النصب، بمعنى الفعل الذي  
 دلّت عليه ونابت عنه. ولذلك ما وصلت تارة بنفسها في قولك: يا عبد الله، وأخرى  
 بحرف الجر نحو قوله: يا لبكر، فجرت في ذلك مجرى ما يصل من الفعل تارة بنفسه،  
 وأخرى بحرف الجر نحو قوله 7: خشت 8 صدره وبصدره، وجئت زيداً وجئت إليه،  
 واخترت الرجال ومن الرجال، وسميته زيداً وبزيد، وكنيته أبا علي وبأبي علي.  
 فإن قلت: "فقد 9 قال الله سبحانه: {أَلَّا يَسْجُدُوا} 9 وقد قال غيلان 10:  
 ألا يا أسلمي يا دارمي على البلى

- 
- 1 في د، ه، ز: "من". وما هنا في ش، ج.
  - 2 يريد بذلك أنها تشبه اسم للفعل كرويد زيداً. وقد قال أبو علي أستاذ المؤلف بذلك،  
 وأنها اسم فعل في بعض أقواله. وفي المسألة بحث انظر في شرح الرضي للكافية 1/  
 132.
  - 3 في ز: "فهو".
  - 4 في د، ه، ز: "يكون الفعل".
  - 5 في ش: "حرفي".
  - 6 جمع لحق - بالتحريك - وهو ما يلحق بالشئ الأول.
  - 7 سقط في ش.
  - 8 أي: أوغر صدره عليه وأغضبه.
  - 9 سقط في د، ه، ز. وثبت في ش. انظر الآية ص 198 من هذا الجزء.
  - 10 في د، ه، ز: "ذو الرمة". وعجزه:  
 ولا زال منهالاً بجركاتك القطر

(280/2)

وقال:

يا دار هند يا أسلمي ثم أسلمي 1  
 فجاء بيا 2 ولا منادى معها، قيل: يا في هذه الأماكن قد جرّدت من معنى النداء  
 وخلصت 3 تنبيهاً. ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد 4 الآخر: "ألا"؛ لها في

الكلام معنيان 5: افتتاح الكلام والتنبيه نحو قول الله سبحانه: {أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إَفْكِهِمْ  
لَيَقُولُونَ} 6، وقوله تعالى: {أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ} 7 و"قول كثير" 8:  
ألا إنما ليلي عصا خيزرانة 9

فإذا دخلت على "يا" خلصت "ألا" افتتاحاً، وخص التنبيه بيا. وذلك كقول نصيب  
10:

ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد ... فقد زادني مسراك وجدًا على وجد  
فقد صحَّ بما ذكرناه إلى أن قادنا إلى هنا أن حذف الحروف لا يسوغه القياس؛ لما فيه  
من الانتهاك والإجحاف.  
وأما زيادتها فخارج 11 عن القياس أيضًا.

---

1 انظر ص 198 من هذا الجزء.

2 في د، ه، ز: "بها".

3 في د، ه، ز: "أخلصت".

4 في د، ه، ز: "إقرار".

5 في د، ه، ز: "معنيين". وهو خطأ.

6 آية: 151، سورة الصافات.

7 آية: 12، سورة البقرة.

8 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "قوله: أعني كثيرًا". وانظر ديوانه 1/ 264.

9 عجزه:

إذا غمزوها بالأكف تلين

10 في الأغاني "بولاق" 5/ 38 نسبته إلى يزيد بن الطثيرة. وكذا في ذيل الأمازي 105.

11 أي: أمر خارج، ولولا هذا لقال: "خارجة".

(281/2)

---

وذلك أنه إذا كانت 1 إنما جيء بها اختصاراً وإيجازاً كانت زيادتها نقضاً لهذا الأمر وأخذاً  
له بالعكس والقلب؛ ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب، ولذلك لم يجز أبو الحسن  
توكيد 2 الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو: "الذي ضربت زيد"، فأفسد أن تقول:  
الذي ضربت نفسه زيد. قال: لأن ذلك نقض من حيث كان التوكيد إسهاباً المحذف



إيجازاً. وذلك أمر ظاهر التدافع.

هذا هو القياس: ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى.

أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو3 قولهم: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا. وأنشدني أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يزرع الودّ في فؤاد الكريم  
يريد: كيف أصبحت وكيف أمسيت، وأنشد ابن الأعرابي:

وكيف لا أبكي على علاقي ... صبائحي، غبائقي، قيلاتي4

أي: صبائحي وغبائقي وقيلاتي. وقد يجوز أن يكون بدلًا؛ أي: كيف لا أبكي على علاقي5 التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي، فيكون هذا من بدل الكل. والمعنى6 الأول أن منها صبائحي، ومنها غبائقي، ومنها قيلاتي.

---

1 في د، هـ، ز: "كان".

2 انظر ص288 من الجزء الأول، وينسب إلى الخليل وسيبويه جواز تأكيد المحذوف، فقد ورد في الكتاب 1/ 247 قوله: "وسألت الخليل عن مررت يزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعينهما". وانظر حاشية الصبان على الأشموني في مبحث المعرب والمبني "إعراب المبني"، ومبحث المبتدأ "الإخبار بالظرف".

3 سقط في د، هـ، ز.

4 انظر ص291 من الجزء الأول.

5 في ج بعد "علاقي". "إبل".

6 في ج: "تقدير المعنى".

(282/2)

---

ومن ذلك ما كان يعتاده رؤية إذا قيل له: كيف أصبحت؟ فيقول: خير عافاك "أي: بخير"1 وحكى سيبويه: الله لا أفعل، يريد: والله. ومن أبيات الكتاب 2: من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلاًن أي: فالله يشكرها.

وحذفت همزة الاستفهام؛ نحو قوله 4:  
فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر ... أتوني وقالوا من ربعة أو مضر؟  
"يريد 5 أمن ربعة"، وقال الكميت:  
طربت وما شوقاً إلى البيت أطرب ... ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب 6  
أراد 7: أو ذو الشيب يلعب، ومنه قول ابن أبي ربعة 8:  
ثم قالوا تحبها قلت بجرّاً ... عدد القطر والحصى والتراب  
أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد: أتحبها؛ لأن البيت الذي قبله يدل عليه، وهو قوله:  
أبرزوها مثل المهابة تمادى ... بين خمس كواعب أتراب 9  
لهذا ونحوه نظائر. وقد كثرت.

- 
- 1 ثبت في د، هـ، ز، وسقط في ش.
  - 2 انظر سيبويه 1 / 435.
  - 3 نسب في كتاب سيبويه المطبوع إلى حسان بن ثابت. وفي الخزانة 3 / 645: "والبيت  
نسبه سيبويه وخدمته لعهد الرحمن بن حسان بن ثابت -رضي الله عنه- ورواه جماعة  
لكعب بن مالك الأنصاري" وانظر نوادر أبي زيد 31.
  - 4 أي: عمران بن حطان، وهو من شعر يقوله في قوم من الأزدي نزل به متنكراً، ويشكر  
صنيعهم معه. وانظر الكامل 7 / 87.
  - 5 ثبت في ش، وسقط في د، هـ، ز.
  - 6 هذا مطلع إحدى هاشمياته. وانظر العيني على هامش الخزانة 3 / 111.
  - 7 في د، ز: "أي".
  - 8 أي: عمر، وهذا من قصيدة غزلية في الشريفاً بنت عبد الله لما صرمته. وانظر شواهد  
المغني للسيوطي 14.
  - 9 هذا البيت قبل البيت السابق مع الفصل بستة أبيات. وقوله: "خمس" هو ما في ش.  
وهو يوافق ما في شواهد المغني. وفي ج، هـ، ز: "عشر".

(283/2)

---

فأما تكريرها 1 وزيادتها فكقوله 2:  
لددتهم النصيحة كلّ لَدٍ ... فمجوا النصيح ثم ثنوا فقاءوا 2

فلا والله لا يلفى لما بي ... ولا للمأبهم أبداً دواء4  
وقد كثرت زيادة "ما" تأكيداً كقول الله تعالى: {فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ} 5 وقوله  
سبحانه: {عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ} 6 وقوله عز قدره: {مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا  
فَأَدْخَلُوا نَارًا} 7.  
وقال جل وعز: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} 8 "فالباء زائدة"9 وأنشد أبو زيد  
:10

بحسبك في القوم أن يعلموا ... بأنك فقيهم غني مضر11  
فزاد الباء في المبتدأ، وأنشد لأمية:  
طعامهم إذا أكلوا مهناً ... وما إن لا تحاك لهم ثياب12

- 
- 1 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "نكرها".
  - 2 أي: مسلم بن معبد الوالبي، وهو شاعر إسلامي في الدولة الأموية، وانظر الخزانة 1/364، ومعاني القرآن للفراء 10/68.
  - 3 "لددتهم النصيحة" أي: قدّمتهما لهم. وهو من قولهم: لدّ المريض إذا أسقاه دواء في أحد شقي فمه، جعل النصيحة كالدواء المكروه، وقوله: "فقاءوا" أي: لفظوا النصيحة ولم يقبلوها.
  - 4 "دواء" رواية الخزانة: "شفاء"، وفيها: "فلا وأبيك" في مكان "فلا والله".
  - 5 آية: 155، سورة النساء، وآية: 13 سورة المائدة.
  - 6 آية: 40، سورة المؤمنین.
  - 7 آية 25 سورة نوح.
  - 8 آية: 195، سورة البقرة.
  - 9 ثبت ما بين القوسين في د، هـ، ز. وسقط في ش.
  - 10 انظر النادر 23.
  - 11 مضر: يروح عليه ضرة من المال، أي: قطعة من الإبل والغنم، وهو من مقطوعة في الهجاء. وانظر اللسان "ضرر".
  - 12 "إذا" كذا في ش وفي د، هـ، ز: "دائن". وقوله مهنا" كذا في ش، وفي النسخ الثلاثة "معن".

فإن لتوكيد النفي كقول زهير:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم<sup>1</sup>

ولا من بعدها زائدة.

وزيدت اللام في قوله -رويناه عن أحمد بن يحيى:

مرّوا عجالاً وقالوا كيف صاحبكم ... قال الذي سألوا أمسى لمجهوداً<sup>2</sup>

وفي قراءة سعيد بن جبير {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} <sup>3</sup>  
وقد تقدّم ذكر ذلك.

وزيدت لا "قال أبو النجم"<sup>4</sup>:

ولا ألوم البيض ألا تسخرا ... وقد رأين الشمط القفندرا<sup>5</sup>

"وقال<sup>6</sup> العجاج:

بغير لا عصفٍ لا اصطراف<sup>7</sup>

وأنشدنا:

أبي جوده لا البخل واستعجلت به ... نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله<sup>8</sup>

---

1 انظر ص111، من الجزء الأول.

2 انظر ص317 من الجزء الأول.

3 آية: 20، سورة الفرقان.

4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "في قول أبي النجم".

5 الشمط، الشيب، والقفندر: القبح المنظر. وانظر مجالس ثعلب 198.

6 ثبت ما بين القوسين في د، هـ، ز: وسقط في ش.

7 قبله: قد يكسب المال الهدان الجاف

والهدان: الأحمق النقيض. العصف: الكسب. والاصطراف، افتعال من الصرف، أي

التصرف في وجوه الكسب.

8 انظر ص37 من هذا الجزء.

(285/2)

---

فهذا على زيادة "لا" أي: أبي جوده البخل، وقد يجوز أن تكون "لا" منصوبة الموضع

ب"أبي"، و"البخل" بدل منها.

وزيادة الحروف كثير، وإن كانت على غير قياس كما أن حذف المضاف أوسع وأفشى، وأعم وأوفى، وإن كان أبو الحسن قد 1 نصّ على ترك القياس عليه. فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع؛ ألا ترى إلى "قول امرئ القيس 2":

فقلت يمين الله أبرح قاعدًا 3  
لأنه لو أراد الواجب 4 لما جاز؛ لأن "أبرح" هذه لا تستعمل في الواجب، فلا بُدَّ من أن يكون أراد: لا أبرح. ويكفي من هذا قولهم: رب إشارة أبلغ من عبارة. وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها، وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء 5 من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناهٍ في التوكيد به. وذلك كابتذالك في ضيافة ضيفك أعزّ ما تقدر عليه، وتصونه من أسبابك، فذاك غاية إكرامك 6 له، وتناهيك في الحفل به.

---

1 ثبت في ش، وسقط في د، ه، ز.

2 كذا في ه، ز، وفي ش: "قوله"، وفي د: "قوله، أي: أمري القيس".

3 عجزه:

ولو قطعوا وأسى لديك وأوصالي

وهو من قصيدته التي أولها:

ألاهم صباحًا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

4 يريد المثبت ضد المنفي.

5 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "في".

6 سقط في د، ه، ز.

(286/2)

---

باب في زيادة الحرف عوضًا من آخر محذوف:

اعلم أن الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر 1 عوضًا منه على ضربين: أحدهما أصلي والآخر زائد.

الأول من ذلك على ثلاثة أضرب 2: فاء، عين، لام.

أما ما حذف 3 فاؤه وجيء بزائد عوضًا منه فباب فعله في المصادر 4، نحو: عدة وزنة

وشية وجهة. والأصل 5 وعدة ووزنة ووشية ووجهة، فحذفت الفاء لما ذكر في تصريح ذلك، وجعلت التاء بدلاً 6 من الفاء. ويدل على أن أصله ذلك قول الله سبحانه: {وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا} 7 وأنشد أبو زيد:  
ألم تر أنني -ولكل شيء... إذا لم تؤت وجهته تعاد  
أطعت الأمر بصرم ليلي... ولم أسمع بها قول الأعادي 8  
وقد حذفت الفاء في أناس، وجعلت ألف فعال بدلاً منها "فقليل: ناس، ومثالها عال؛  
كما أن مثال عدة وزنة علة.

---

1 في د، هـ، ز بعده: "زائد".

2 في د، هـ، ز: "أحرف".

3 في د، هـ، ز: "حذف".

4 كذا في د، هـ، ز. وفي ش "المصدر".

5 بعده في د، هـ، ز: "في عدة".

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "عوضاً".

7 آية 148 سورة البقرة.

8 كأنه يريد نه صرم ليلي استجابة لمن أمره بذلك مع بقاءه على حبها وإضمار الود لها،  
والإعراض عن القدح فيها. وفي المصنف للمؤلف 662 نسخة التيمورية: "عصيت" في  
مكان "أطعت" وهي واضحة.

(287/2)

---

وقد حذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضاً منها 1 وذلك قولهم 2: تقي يقي،  
والأصل: اتقى يتقي فحذفت التاء فبقي تقي، ومثاله تعل ويتقي: ينعل، قال الشاعر 3:  
جلاها الصيقلون فأخلصوها... خفافاً كلها يتقي بأثر 4  
وقال أوس 5:

تفاك بكعب واحد وتلذه... يداك إذا ما هز بالكف يعسل 6

وأنشد أبو الحسن:

زيادتنا نعمان لا تنسيئها... تق الله فينا، والكتاب الذي تتلو 7

ومنه أيضاً قولهم: تجه يتجه، "وأصله اتجه" 8، ومثال تجه على هذا تعل كتقي سواء.

وروى أبو زيد أيضاً فيما حدثنا به أبو علي عنه: تجه يتجه، فهذا من لفظ آخر وفاؤه تاء. وأنشدنا:

قصرت له القبيلة اذتجهنا ... وما ضاقت بشدته ذراعي 9  
فهذا محذوف من اتجه كاتقي.

- 
- 1 ثبت ما بين القوسين في ش: وسقط في د، ه، ز.
  - 2 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "قولك".
  - 3 سقط في ش. والشاعر هو خفاف بن ندية. وانظر اللسان "أثر" و"وقى".
  - 4 هذا في وصف سيوف. وأثر السيف فرنده وديباجته ورونقه. أي: كلها يستقبلك بفرنده، أي: إذا نظر الناظر إليها اتصل شعاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليها، وانظر اللسان "أثر".
  - 5 هو ابن حجر، وانظر النواذر 27.
  - 6 يقال: غسل الرمح إذا اهتز واضطرب من لينه ولدوته.
  - 7 قائله عبد الله بن همام السلولي. وبعده:
  - أثبت ما زدت وقلق زيادتي ... دمي إن أسيفت هذه لكم سحل  
وانظر فوادر أبي زيد 4، واللسان "وقى" و"بسل".
  - 8 ثبت ما بين القوسين في ش، وسقط في د، ه، ز.
  - 9 هذا لمرداس بن حصين، و"قصرت" أي: حبست. والقبيلة اسم فرسه، وأبو زيد يروي "تجهنا" في البيت بكسر الجيم، الأصمعي بفتحها. وانظر اللسان "وجه". وكأن المؤلف لم يبلغه إلا فتح الجيم فجعله محذوف اتجه، وانظر النواذر، وانظر بيتاً بعد هذا البيت سبق في ص 277 من هذا الجزء.

(288/2)

---

فأما 1 قولهم: اتخذت فليست تاؤه بدلاً من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة اتبعت من تبع، يدل على ذلك ما أنشده الأصمعي من قوله 2:  
وقد اتخذت رجلي إلى جنب غرزها ... نسيماً كأفحوص القطاة المطرق 3  
وعليه قول الله سبحانه: {قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً} 4 وذهب أبو إسحاق إلى أن اتخذت كاتقيت واتزنت، وأن الهمزة أجريت في ذلك مجرى الواو. وهذا ضعيف إنما

جاء منه شيء شاذ؛ أنشد ابن الأعرابي:

في داره تقسم الأزواد بينهم ... كأنما أهله منها الذي اتَّهَلَا5  
وروى لها أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان متمعن6. وأنشد:  
. . . . . بيض اتَّمن

والذي يقطع على أبي إسحاق قول الله -عز وجل: {قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا} . فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه كذلك، ليس تخذ من لفظ الأخذ.  
وعذر من قال: اتَّمن واتَّهل من الأهل، أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين. وذلك قولهم في افتعل من الأكل: ايتكل، ومن

1 في د، ه، ز: "وأما".

2 أي: الممزق العبدى، واسمه شأس بن نهار.

3 الغرز للناقة مثل الحزام للفرس، والغرز للجمل مثل الركاب للبعل، ويبدو أن المراد هنا المعنى الأول. والنسيب أثر العض الركض ونحو ذلك. والأفحوص: الميض، والمطرق وصف القطاة، يقال: طرقت القطاة إذا حان خروج بيضها، ووصف الأنثى بالمطرق كما يقال: مرضع وحائض.

4 آية: 77، وسورة الكهف، وهذه قراءة الحسن وابن مسعود، وانظر البحر 6/152.

5 "بينهم" كذا في ز. وهو يوافق ما في اللسان، وفي ش: "بينهما"، وقوله: "أهله".  
كذا في أصول الخصائص. وفي اللسان "أهل": "أهلنا"، وهو الأوفق بالمعنى، يريد ن هذا الممدوح يشرك ضيفه فيما عنده، ويتحدث الشاعر الضيف عن نفسه فيقول: كأنما أهلنا من الدار، وكأنما أهلنا أهله الذي اتَّهلهم، أي: اتَّخذهم أهلاً، فأهلنا وأهله سواء في داره.

6 وهو وصف من اتَّمن، افتعل من الأمان.

(289/2)

الإزرة 1: ايتزر. فأشبهه حينئذ ايتَّعد في لغة من لم يبدل الفاء تاء، فقال: اتَّهل واتَّمن لقول غيره: ايتَّهل وايتَّمن، وأجود اللغتين "إقرار الهمز" 2 قال الأعشى:  
أبا ثبيتِ أما تنفك تاتكل 3



وكذلك ايتزر يأتزر، فأما اتكلت عليه فمن الواو على الباب؛ لقولهم الوكالة والوكيل.  
وقد ذكرنا هذا الموضع في كتابنا في شرح تصريف أبي عثمان.  
وقد حذفت الفاء همزة وجعلت "ألف فعال" 4 بدلاً منها، وذلك قوله 5:  
لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب 6  
في أحد 7 قولي سيوييه. وقد ذكرنا ذلك.

- 
- 1 هو اسم هيئة من الاتزاز، يقال: ائترز إزرة حسنة.  
2 في د، ه، ز: "إقرار ترك الهمز". ويبدو أنه كان هنا نسختان: "إقرار الهمز" و"ترك الهمز" فجمع بينهما.  
3 صدره:  
أبلغ يزيد بني شيبان مألكة  
أبو ثبيت كنية يزيد، وهو ابن عم الأعشى، وكان بينهما ملاحاة، والمألكة: الرسالة، والائتكال: الغضب، كأن الغاضب يأكل بعضه بعضاً. وهذا البيت من معلقة الأعشى المشهورة.  
4 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "لام فعال". ورأى سيوييه أن عوض من همزة "إله" الألف واللام في لفظ الجلالة، فهل الأصل هنا: "الألف واللام" فحرف إلى ما وقع إلينا. وانظر ص 226 من الجزء الأول.  
5 أي: ذي الأصبع العدواني، وهو من قصيدة مفضلية.  
6 عجزه:  
عنى ولا أنت ديانى فتخزوني  
الديان: القائم بالأمر القاهر، ويقال: خراه إذا ساسه ودبر أمره.  
7 يريد بذلك أن لفظ الجلالة من "أله" والقول الآخر أنه من "ليه"، يقال: لاه يليه إذا تسرَّ. والقول الأول في الكتاب 1 / 309، والقول الآخر رواه عنه الزجاج، وليس في الكتاب. وانظر الخزانة 4 / 335.

(290/2)

---

وأما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضاً منها فأينق في أحد 1 قولي سيوييه، وذلك أن أصلها أنوق، فأحد قوليه فيها أن الواو التي هي عين حذفت وعوضت منها ياء

فصارت: أينق. ومثلها في 2 هذا القول 3 على اللفظ: أيقل، والآخر: أن العين قدمت على الفاء فأبدلت ياء. ومثلها على هذا أعقل.

وقد حذفت العين حرف علة، وجعلت ألف فاعل عوضاً منها، وذلك رجل خاف ورجل مأل ورجل 3 هاع لا ع. فجوز أن يكون هذا فعلاً كَفَرَقَ، فهو فرق، وبطر فهو بطر. ويجوز أن يكون فاعلاً حذفت عينه وصارت ألفه عوضاً منها كقوله:

لا ث به الأشياء والعُبري 4

ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضاً منها قولهم: سيد وميت وهين ولين؛ قال 5:

هينون لينون أيسار ذوو يسر ... سواس مكرمة أبناء أيسار 6

وأصلها فيعل: سيد وميت وهين ولين، حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضاً منها. وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكنونة، وأصلها فيعلولة حذفت عينها، وصارت ياء فيعلولة الزائدة 3 عوضاً منها.

فإن قلت: فهلاً كانت لام فيعلولة الزائدة عوضاً منها، قيل: قد صحَّ في فيعل من نحو: سيد وبابه، أن الياء الزائدة عوض من العين، وكذلك الألف

1 انظر 1/ 226، 2/ 77 من هذا الكتاب.

2 كذا في د، هـ، ز: وفي ش: "على".

3 سقط في ش.

4 انظر ص 131 من هذا الجزء.

5 أي: عبید بن المريدس الكلبي. وانظر الكامل 2/ 3.

6 الأيسار. القوم يجتمعون على اليسر، واليسر: اللين والانقباد، وتسكن السين أيضاً.

(291/2)

الزائدة في خاف و"هاع لا ع" 1 عوض من العين. وجوز سيويه أيضاً ذلك في أينق، فكذلك أيضاً ينبغي أن تحمل فيعلولة على ذلك. وأيضاً فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكنونة. وأيضاً فقد جعلت 2 تاء التفعيل عوضاً من عين الفعل. وذلك قولهم: قطعته تقطيعاً، وكسرتة تكسيراً، ألا ترى أن الأصل قطاع وكسار، بدلالة قول الله سبحانه: {كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا} 3 وحكى الفراء قال: سالي أعراي فقال: أحلاق أحب إليك أم قصار، فكما أن التاء الزائدة في التفعيل عوض من

العين فكذلك ينبغي أن تكون الباء في قيدودة عوضاً من العين لا الدال4. فإن قلت: فإن اللام أشبه بالعين من الزائد، فهلاً كانت لام القيدودة عوضاً من عينها، قيل: إن الحرف الأصلي القوي5 إذا حذف لحق بالمعتل الضعيف، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف. وأيضاً فقد رأيت كيف كانت تاء6 التفعيل الزائدة عوضاً من عينه، "وكذلك ألف فاعل كيف كانت عوضاً من عينه"7 في خاف وهاع ولاع ونحوه. وأيضاً فإن عين قيدودة وباءها، وإن كانت أصلاً فإنها على الأحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظاً بها، فكيف

---

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "هاغ ولاع".

2 انظر ص71 من هذا الجزء.

3 آية: 28، سورة النبأ.

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "اللام" يراد لام الميزان، فأما الدال فهي في الموزون "قيدودة". وكل صحيح.

5 سقط في ش.

6 في ش: "لام" وهو خطأ في النسخ.

7 سقط ما بين القوسين في ش.

(292/2)

---

بها إذا حذفت1 فإنها حينئذ توغل في الاعتلال والضعف. ولو لم يعلم تمكّن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافياً. وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة، ألا ترى أن هذين2 الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ3 مع ذلك مؤنس فيهما ضعفاً. وذلك أنّ تحملهما للحركة أشقّ منه في غيرهما. ولم يكونا كذلك إلا لأنّ مبني أمرهما على خلاف القوة. يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف. ولما كانت كذلك لم يمكن4 تحريكها البتة، فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها ويسوغ فيها5 من الحروف الأقوى لا الأضعف. ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث6 -وهي الفتحة- مستثناة7 فيهما8 حتى9 ينجح لذلك، ويستروح إلى إسكانها نحو قوله:

يا دار هند عفت إلا أثنافها10

وقوله:

## كأن أيديهن بالقاع الفرق 11

- 1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "انحذفت".
- 2 أي: الواو والياء.
- 3 سقط في ش.
- 4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "يكن".
- 5 في د، هـ، ز: "فيه".
- 6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "الثلاثة"، وإذا لم يذكر المعدود المؤنث بعد العدد جاز تذكير العدد وتأنيثه.
- 7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "مستقلة".
- 8 كذا في ز. وفي ش: "فيها".
- 9 كذا في الأصول، والأقرب: "حين".
- 10 انظر ص 308 من الجزء الأول، والبيت للحطينة، انظر ديوانه تحقيق: نعمان أمين طه ص 201 "المصحح" وعجزه:
- بين الطوي فصارات فواديها
- 11 انظر ص 307 من الجزء الأول.

(293/2)

ونحو من 1 ذلك قوله 2:

وأن يعرين إن كسى الجواري ... فتنبو العين عن كرم عجاف  
نعم، وإذا كان الحرف 1 لا يتحمل بنفسه حتى يدعو إلى احترامه وحذفه كان بأن  
يضعف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه أخرى وأحجى، وذلك نحو قول الله تعالى:  
{وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ} 2 و {ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ} 4 و {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} 5، وقوله 6:  
... .. وما ... قمر الواد بالشاهق 7

وقال الأسود "بن يعفر" 8:

فألحقت أخراهم طريق ألاهم 9

- 1 سقط في ش.
- 2 أي: سعيد بن مسحوج الشيباني. وقد تمثّل بما أبو خالد القناني. وانظر الكامل 7/81، واللسان "كرم" و"كسا"، وكرم يريد: كريمات وهو من الوصف بالمصدر.
- 3 آية: 4 سورة الفجر.
- 4 آية: 64 سورة الكهف.
- 5 آية: 9 سورة الرعد.
- 6 أي: أبي الرئيس التغلبي. وانظر اللسان "ودي".
- 7 قبله مع تمام بيته:
- لا صلح بيني فاعلموه ولا ... بينكم ما حملت عاتقي  
سيفي وما كنا بنجد وما ... قرقر قمر الواد بالشاهق  
قرقر: صوّت. القمر: ضرب من الطهور. والشاهق، الجبل المرتفع، وفي اللسان: "قرقر"  
أن قائله أبو عامر جد العباس بن مرداس.
- 8 سقط في د، ه، ز. والأسود هو أعشى نهشل. وانظر الصبح المنير 302، والخزانة 4/525، والأغاني "طبعة دار الكتب" 11/138.
- 9 عجزه:
- كما قيل نجم قد خوى متتابع

(294/2)

---

يريد أولاهم، و {يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ} 1 و {سَدَّعُ الرَّبَّانِيَّةَ} 2 كتبت في المصحف بلا واو للوقف عليها كذلك. وقد حذف الألف في نحو ذلك، قال رؤية:

وصّاني العجاج فيما وصني 3

يريد: فيما وصاني. وذهب أبو عثمان في قول الله - عز اسمه: "يَا أَبَتَ" 4 إلى أنه أراد يا أبتاه، وحذف الألف. ومن أبيات الكتاب قول لبيد:

رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ 5

يريد المعلّي، وحكى 6 أبو عبيدة وأبو الحسن وقطرب وغيرهم رأيت فرج، ونحو ذلك.

فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتُهي عن حفظ أنفسها وتحمل 7 خواصّها وعواني 8 ذواتها، فكيف بها إذا جُشِّمت احتمال الحركات التّيفات على مقصور صورها.

نعم وقد أعرب بهذه الصور 9 أنفسها، كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها. وذلك في

باب أخوك وأبوك، وهناك وفاك، وحميك وهنيك، والزيدان والزيدون

1 آية: 24، سورة الشورى.

2 آية 18، سورة العلق.

3 انظر الديوان 187.

4 ورد في عدة سور. ومن ذلك في سورة يوسف آيتا 4، 10، والمعنى هنا القراءة بفتح تاء أبت، وهي قراءة ابن عامر وأبي جعر والأعرج وقراءة الجمهور كسر التاء. 5 قبله:

وقبيل من لكيز شاهد

لكيز من عبد القيس، ومرجوم من أشrafهم واسمه عامر بن مرّ، وابن المعلّى جد الجارود بن بشير ابن عمرو بن المعلّى من عبد القيس، وقد نسب هذا البيت في التاج "رجم" إلى لبيد كما هنا، ولا يوجد في قصيدته اللامية التي على هذا الروي في ديوانه. انظر الكتاب 2/ 291.

6 انظر في هذه اللغة ص 99 من هذا الجزء.

7 في د، ه، ز: "عمل" وهو تحريف.

8 أي: ذواتها العواني، أي: الضعيفات، يقال: النساء عوان، أي: ضعيفات أو مأسورات عند أزواجهن.

9 في د، ه، ز: "الحروف".

(295/2)

والزبيدين. " وأجريت" 1 هذه الحروف مجرى الحركات في زيدٌ وزيدًا وزيدٍ، ومعلوم أن الحركات لا تحمل -لضعفها- الحركات. فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمنع 2 من احتمالها الحركات أن 3 إذا تحملتها جفت عليها وتكادتها 4. ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثة أنه 5 إذا وجدت أقواهن -وهما الواو والياء- مفتوحًا ما قبلها فإنهما كأنهما تابعان لما هو منهما؛ ألا ترى إلى ما جاء عنهم من نحو: نوبة ونوب، وجوبة 6 وجوب، ودولة ودول. فمجيء فُعْلة على فُعَل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فُعْلة، فكأن دولة دُولة، وجُوبة جُوبة، ونُوبة نُوبة. وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي تابعًا للضمة.

وكذلك ما جاء من فَعَلَة مما عينه ياء على فَعَلَ؛ نحو: ضَبَّعَة وضَبَّع، وخِيمة وخِيم، وعَيَّبة<sup>7</sup> وعَيْب، كأنه إنما جاء على أن واحده فَعَلَة نحو: ضَبَّعَة وخِيمة وعَيَّبة. أفلا تراهما مفتوحًا ما قبلهما مجراتين مجراهما مكسورًا ومضمومًا ما قبلهما، فهل هذا إلا لأنَّ الصنعة مقتضية لشياع الاعتلال فيهما.

فإن قلت: ما أنكرت ألا يكون ما جاء من نحو: فَعَلَة على فَعَلَ -نحو: نُوب وجُوب ودُول- لما ذكرته من تصور الضمة في الفاء، ولا يكون ما جاء من فَعَلَة على فَعَلَ، نحو: ضَبَّع وخِيم وعَيْب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاء، بل لأنَّ ذلك ضرب من التكسير رَكَّبوه فيما عينه معتلة، كما رَكَّبوه فيما عينه صحيحة؛

1 في د، هـ، ز: "فأجريت".

2 في د، هـ، ز: "يُمْتَنَع".

3 سقط في د، هـ، ز.

4 يقال: تكاءدة الأمر: شق عليه وصعب.

5 في د، هـ، ز: "أنك".

6 هي الحفرة، وفجوة ما بين البيوت.

7 هي وعاء من جلد يكون فيه المتاع.

(296/2)

نحو لأمة<sup>1</sup> ولُؤم وعَرْصة وعَرْص وقَرْية وقَرْى وبروة<sup>2</sup> وبرًا -فيما ذكره أبو علي- ونزوة<sup>3</sup> ونزًا -فيما ذكره أبو العباس- وحَلَقَة وحَلَق، وفَلَكَة وفَلَك.

قيل: كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شك في أن الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرفتا معتدَّتَانِ حرفي علة ومن أحكام<sup>4</sup> الاعتلال أن يتبع ما هو منهما. هذا، ثم إنَّنا<sup>5</sup> رأيناهم قد كَسَرُوا فَعَلَة مما<sup>6</sup> هما عيناه على فَعَلَ وفَعَلَ، نحو: جُوب ونُوب، وضَبَّع وخِيم، فجاء تكسيرهما تكسير ما واحدة مضموم الفاء ومكسورها. فنحن الآن بين أمرين<sup>7</sup>: إما أن نرتاح لذلك ونعمله، وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غُفْل الحال، ساذجًا من الاعتلال. فإن يقال: إن<sup>8</sup> ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما أن يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه، ونعطي اليد عنوة به من غير نظر له ولا اشتغال من الصنعة عليه، ألا ترى إلى قوله: وليس شيء<sup>9</sup> مما يضطرون إليه إلا هم يحاولون<sup>10</sup>

له وجهًا. " فإذا"11 لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس محاول فهم لذلك مع  
الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه، وأحجى بأن يناهدوه12 فيتعللوا13 به ولا  
يهملوه.

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء أو واو، جعلته الأصل في ذلك، وجعلت ما عينه  
صحيحة فرعاً له ومحمولاً عليه، نحو: حَلَقٍ وَفَلَكٍ وَعُرْصٌ وَلُؤْمٌ وَقَرَى وَبَرَا، كما أنهم لما  
أعربوا بالواو والياء والألف في الزيدون والزيدين والزيدان، تجاوزوا

---

1 هي الدرع.

2 هي الحلقة في أنف البعير.

3 انظر سيبويه 2/ 188.

4 في د، هـ، ز: "أحكام أحكام".

5 في د، هـ، ز: "إنا قدر".

6 في د، هـ، ز: "فيما".

7 في د، هـ، ز: "الأمرين".

8 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "لك".

9 سقط في ش.

10 في د، هـ، ز: "به".

11 في د، هـ، ز: "فإن".

12 أي: يناهضوه ويقصدون.

13 في د، هـ، ز: "فيعللوا".

(297/2)

---

ذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين. وهو النون في يقومان وتقعدان وتذهبون.

فهذا1 جنس من تدريج اللغة الذي تقدّم بابه فيما مضى من كتابنا هذا. وأما ما

حذفت لأمه وصار الزائد عوضاً منها فكثير.

منه باب سنة ومائة ورثة وفئة وعضة وضعة. فهذا ونحوه مما حذفت لأمه وعوض منها

تاء التانيث، ألا تراها كيف تعاقب اللام في نحو: برة وبراء، وثبة وثبا. وحكى أبو الحسن

عنهم: رأيت مئياً بوزن مِعْيَا. فلما حذفوا قالوا: مائة.



فأما بنت وأخت، فالتاء عندنا بدل من لام 2 الفعل وليست عوضاً.  
وأما ما حذف لالتقاء السكانيين من هذا النحو فليس الساكن الثاني 3 عندنا بدلاً ولا عوضاً؛ لأنه ليس لازماً. وذلك نحو: هذه عصاً ورخاً، وكلمت معلًى، فليس التنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منها 4 في الوقف -نحو: رأيت عصاً، عند 5 الجماعة، وهذه عصا، ومررت بعصا، عند أبي عثمان والفراء- بدلاً من لام الفعل ولا عوضاً، ألا تراه غير لازم؛ إذ كان التنوين يزيله الوقف، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل. وليست كذلك تاء مائة وعشرة وسنة وفئة وشفة؛ لأنها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف. فأما الحذف فلا حذف. وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو: القاضون والقاضين والأعلون والأعلين، فعلم الجمع ليس عوضاً ولا بدلاً؛ لأنه ليس لازماً.

---

1 في د، هـ، ز: "وهذا".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "لامى".

3 في د، هـ، ز: "الباقى".

4 في د، هـ، ز: "منه".

5 ذلك أنهم يرون اعتبار المقصور بالصحيح، فحكموا أن الألف في النصف ألف مجتلبة للوقف بدلاً من التنوين، كما نقول: رأيت زيداً، فأما في حالتي الرفع والجر فالألف بدل من لام الكلمة عادت بعد حذف التنوين الذي كان سبباً في حذفها. فأما أبو عثمان والفراء فيريان أن الألف للوقف في الأحوال الثلاث، وأن لام الكلمة لا تعود في الوقف في الأحوال جميعاً. وانظر الأشموني على الألفية في مبحث الوقف.

(298/2)

---

فأما قولهم: هذان وهاتان واللذان واللتان والذين واللدون، فلو قال قائل: إن علم التننية والجمع فيها عوض من الألف 1 والياء 2 من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتننية والجمع، لا على حد رجالان وفرسان وقائمون وقاعدون، ولكن على حد 3 قولك: هما وهم وهن، لكان مذهباً، ألا ترى أن "هذين" من "هذا" ليس على "رجلين" من "رجل"، ولو كان كذلك لوجب أن تنكره البتة، كما تنكر الأعلام نحو: زيدان وزيدون وزيدون، والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك، ألا تراها تجري مثابة ومجموعة أوصافاً على المعارف 4 كما تجري عليها مفردة. وذلك قولك: مررت بالزيدين

هذين، وجاءني أخواك اللذان في الدار. وكذلك قد توصف هي أيضًا بالمعارف نحو قولك: جاءني ذاك الغلامان، ورأيت اللذين في الدار الظرفين. وكذلك أيضًا تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمل مفردة، وذلك نحو قولك 5: هذان قائمين الزيدان، وهؤلاء منطلقين إخوانك. وقد تقصينا القول في 6 ذلك في كتابنا "في سر الصناعة".

وقريب من هذان واللذان قولهم: هيهات مصروفة "وغير مصروفة" 7، وذلك أنها جمع هيهة، وهيهة عندنا رباعية مكررة 8، فأوها ولامها الأولى هاء، وعينها ولامها الثانية ياء. فهي -لذلك- من باب صيصية 9. وعكسها باب يليل 10 ويهياه 11، قال ذو الرمة:

- 
- 1 أي: في اسم الإشارة.
  - 2 أي: في اسم الموصول.
  - 3 سقط في ش.
  - 4 في د، ه، ز: "المعرفة". وانظر في هذا البحث الكتاب 2 / 104.
  - 5 سقط في ش.
  - 6 في د، ه، ز: "على".
  - 7 سقط في د، ه، ز، وثبت في ش.
  - 8 فأصلها هيهية، فقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.
  - 9 هي قرن الحيوان، وتطلق على ما يمتنع به كالحصن.
  - 10 هو وادي ينبع.
  - 11 هو صوت الاستجابة، يدعو الرجل صاحبه فيقول: ياء، أي: أقبل واستجب، فيقول صاحبه: يهياه أي: استجبت واستمعت.

(299/2)

---

تلؤم يهياه يباه وقد مضى ... من الليل جُورٌ واسبطرت كواكبه 1  
وقال كثير:  
وكيف ينال الحاجة آلف ... بيليل ممساه وقد جاوزت 2 رقدًا  
فهيهة من مضعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة.

فكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء، فيقال: هيهات كشوشيات<sup>3</sup> وضوضيات؛ إلا أنهم حذفوا اللام؛ لأنها في آخر اسم غير متمكن ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكنة؛ نحو: رَحِيان ومَوْلِيان. فعلى هذا قد<sup>4</sup> يمكن أن يقال: إن الألف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهات؛ لأن هذا ينبغي أن يكون اسمًا صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء.

فإن قيل: وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره في قولهم: هيهات هيهات، وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيرهما<sup>5</sup>؛ فقد صار إذا هيهات بمنزلة قصاع وجفان "وكرام وظراف"<sup>6</sup>. قيل: ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حدّه في غيره من المعرب، ألا ترى أنه لو كانت هيهات من هيهات بمنزلة أرطيات من أرطاة، وسعليات من سعلاة، لما كانت إلا نكرة، كما أن سعليات وأرطيات لا تكونان<sup>7</sup> إلا نكرتين.

---

1 الحديث عن راع ضلّ صاحبه في الليل، فهو يتسمّع الأصوات، أو يصبح يدعو صاحبه عسى أن يرد عليه، وهو يتلوّم في ذلك أي: يتمكث، والجوز، الوسط، واسبطرت: أي: امتدّت للمغيب، وانظر الديوان 49.

2 في دبوا 2/ 174 هذا البيت في ثمانية أبيات على روي اللام، وفي "نخلا" بدل "رقدا". ويبدو أن ما ها مغير عمّا في الديوان، والحاجبية عزة التي عرف بيا. وهذه النسبة إلى جدّها الأعلى حاجب بن غفار من كنانة، وانظر الخزنة 2/ 381.

3 جمع شوشاة وهو وصف، يقال: ناقة شوشاة، أي: سريعة، وامرأة شوشاة: كثيرة الحديث.

4 سقط في ش.

5 في د، ه، ز: "تنكيره".

6 ثبت ما بين القوسين في د، ه، ز. وسقط في ش.

7 في د، ه، ز: يكونان".

(300/2)

---

فإن قيل: ولم لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علمًا؛ كرجل أو امرأة سميتها بسعليات وأرطيات. وكذلك أنت في هيهات إذا عرّفيتها فقد جعلتها علمًا على معنى البعد، كما أن غاق فيمن لم ينون فقد جعل علمًا لمعنى الفراق، ومن نون فقال: غاقٍ غاقٍ، وهيهات

هيهات، هيهاتٍ هيهاتٍ، فكأنه قال: بعدًا بعدًا، فجعل التنوين علمًا لهذا المعنى، كما جعل حذفه علمًا لذلك.

قيل: أما على التحصيل فلا تصح هناك حقيقة معنى العلمية. وكيف يصح ذاك وإنما هذه أسماء 1 سمي بها الفعل في الخبر، نحو: شتان وسرعان وأف وأوتاه، وسنذكر ذلك في بابه. وإذا كانت أسماء للأفعال والأفعال أقعد شيء في التنكير وأبعده عن التعريف، علمت أنه تعليق لفظ متأول 2 فيه التعريف على معنى لا يضامه إلا التنكير. فلهذا قلنا: إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفًا. وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل، فإنه على سمته، ألا تراه صوتًا بمنزلة حاء وعاء وهاء، وتعرّف الأصوات من جنس تعرّف الأسماء المسماة "بما الأفعال" 3.

فإن قيل: ألا تعلم أن معك من الأسماء ما تكون 4 فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة. وذلك قولهم: غدوة هي في معنى غداة، إلا أن غُدوة معرفة، وغداة نكرة. وكذلك أسد وأسامة وتعلب وتُعالة وذئب وذؤالة وأبو جَعْدَة وأبو مُعْطَة. فقد تجد هذا التعريف المساوي 5 لمعنى التنكير فاشيًا في 3 غير ما ذكرته، ثم لم يمنع ذلك أسامة وتُعالة وذؤالة وأبا جعدة وأبا معطة 6 ونحو ذلك أن تُعدّ في الأعلام، وإن لم يخص الواحد من جنسه، فكذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا؟

---

1 في د، ه، ز: "هي".

2 في ش "يتأول".

3 سقط في ش.

4 في د، ه، ز: "يكون".

5 في د، ه، ز: "المساوق".

6 أبو جعده وأبو معطة كنيّتان للذئب، وسمي بالثاني لتمعط شعره، أي: انجراده عنه وسقوطه.

(301/2)

---

قيل: هذه الأعلام وإن كانت معنياتها نكرات فقد يمكن في كل واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك: فرقت ذلك الأسد الذي فرقته، وتبركت 1 بالتعلب الذي تبركت 1 به، وخسأت الذئب الذي خسأته. فأما الفعل فمِمَّا لا يمكن تعريفه على وجه،

فلذلك لم يعتد 2 التعريف الواقع عليه لفظاً سمه خاصة ولا تعريفاً.  
 وأيضاً فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف، فالفعل إذاً أقرب إليها، ومعتز بين  
 الأسماء 3، وبينها، أولاً ترى أن البناء الذي سرى في باب: صه ومه وحيهلا ورويداً وإيه  
 وأيهها وهلم، ونحو ذلك من باب: نزال ودراك ونظار ومناع، إنما أتاها من قبل تضمن  
 هذه الأسماء معنى لام الأمر؛ لأن أصل ما صه اسم له -وهو اسكت- لتسكت؛  
 قراءة 4 النبي -صلى الله عليه وسلم: {فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا} 5 وكذلك مه هو اسم  
 اكفف، والأصل لتكفف. وكذلك نزال هو اسم انزل، والأصل: لتتنزل. فلما كان معنى  
 اللام عائراً 6 في هذا الشق وسائراً في أبحاثه، ومتصوراً في جميع جهاته دخله البناء من  
 حيث تضمن هذا المعنى، كما دخل أين وكيف لتضمنهما 7 معنى حرف الاستفهام،  
 وأمس لتضمنه معنى حرف التعريف، ومن لتضمنه معنى حرف الشرط، وسوى ذلك.  
 فأما أف وهيهات وبأبهما مما هو اسم للفعل فمحمول في 8 ذلك على أفعال الأمر. "  
 وكأن 9" الموضع في ذلك إنما هو لسه ومه ورويد ونحو ذلك، ثم حمل عليه باب أف  
 وشتان ووشتان "من حيث 10" كان اسماً سمي به الفعل.

1 في د، ه، ز: "تباركت".

2 في د، ه، ز: "يعتد ذا" وكأن الأصل: "يعتدد" فحول إلى ما ترى. وهذا كما في  
 الأشباه.

3 في د، ه، ز: "الاسم".

4 يعني بقراءة رسول الله -صلى الله عليه وسلم: أن الخدين نقلوها عنه، ولم يدونها  
 القراء من طرفهم، وهذا اصطلاح للمفسرين. انظر شهاب البيضاوي 6 / 327.  
 5 آية: 58 سورة يونس.

6 أي: متردداً، ومن أمثالهم: كلب عائر خير من كلب رابض.

7 في د، ه، ز: "لتضمنها".

8 سقط هذا الحرف في ش.

9 في د، ه، ز: "فكان".

10 في د، ه، ز: "وحيث".

وإذا جاز لأحمد وهو اسم معرفة<sup>1</sup> علم أن يشبه ب"أركب" وهو فعل نكرة، كان أن يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي به الفعل في الأمر أولى؛ ألا ترى أن كل واحد منهما اسم، وأن المسمى به أيضًا فعل. ومع ذلك فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 2 وقوله عز اسمه: {قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا} 3 أي: فليمدد. ووقع أيضًا لفظ الخبر في معنى الأمر نحو قوله سبحانه: {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا} 4، وقولهم: هذا الهلال. معناه: انظر إليه. ونظائره كثيرة.

فلما كان أف كصه في كونه اسمًا للفعل<sup>5</sup> كما أن صه كذلك، ولم يكن بينهما إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به، وهذا اسم لفعل مخبر به<sup>6</sup>، وكان كل واحد من لفظ الأمر والخبر قد<sup>7</sup> يقع موقع صاحبه، صار كأن<sup>8</sup> كل واحد منها هو صاحبه، فكأن لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى. وما كان على بعض هذه القربى والشبكة ألحق بحكم ما حمل عليه، فكيف بما ثبتت فيه ووقت عليه واطمأنت به. فاعرف ذلك. ومما حذفت لأمه وجعل الزائد عوضًا منها فرزدق وفريزید<sup>9</sup> وسفرجل وسفيريج. وهذا<sup>10</sup> باب واسع.

---

1 زيادة في د، ه، ز.

2 آية: 28، سورة مريم.

3 آية: 75، سورة مريم.

4 آية 223 سورة البقرة، وهو يريد قراءة "تضار" يرفع الرء مشددة، وهي قراءة بن كثير وأبي عمرو ويعقوب وأبان عن عاصم. وانظر البحر 2/ 214.

5 كذا في د، ه، ز. وفي ش: "الفعل".

6 في د، ه، ز: "عنه".

7 سقط في ش.

8 سقط في د، ه، ز.

9 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "فريزيق" وكلاهما صحيح.

10 في د، ه، ز: "هو".

فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضاً من حرف أصلي محذوف، وأما الحرف الزائد عوضاً من حرف زائد فكثير. منه التاء في فرازنة وزنادقة وجحاجة. لحقت عوضاً من ياء المد في زناديق وفرازين وجحاجيح. ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضاً من حرف زائد حذف منه نحو قولهم في تكسير مدحرج وتحقيره: دحاريح ودحيريح، فالياء عوض من ميمه. وكذلك جحافيل وجحيفيل، الياء عوض من نونه<sup>1</sup>، وكذلك مغاسيل ومغيسيل، الياء عوض من تائه<sup>2</sup>. وكذلك زعافير<sup>3</sup>، الياء عوض من ألفه ونونه. وكذلك الهاء في تَفْعِلَة في المصادر عوض من ياء تفعيل أو ألف فعال. وذلك نحو: سليته تسلية، وربيته تربية<sup>4</sup>: الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلى وترى، أو ألف سلاء ورباء. أنشد أبو زيد:

باتت تنزى دلوها تنزياً... كما تنزى شهلة صبيّاً<sup>5</sup>  
ومن ذلك تاء الفعللة في الرباعي نحو: الهملجة<sup>6</sup> والسرهفة؛ كأنها عوض من ألف فعال  
نحو: الهملاج والسرهاف، قال العجاج:  
سرهفته ما شئت من سرهاف<sup>7</sup>

- 
- 1 أي: نون جحنفل. وهو الغليظ الشفة.
  - 2 أي: تاء مغتسل، بفتح التاء وهو موضع الاغتسال.
  - 3 أي: في جمع زعفران.
  - 4 في د، ز بعد هذا "ورثيته ترثية".
  - 5 الشهلة: العجوز. وفي شرح شواهد الشافية<sup>67</sup>: "وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة وغيرها. ولم يذكر أحد تتمته ولا قائلة".
  - 6 هي حسن سير الدابة في سرعة.
  - 7 يقال: "سرهفة: أحسن غذاءه، وهذا من أرجوزة في الحديث عن ابنه رؤية. وانظر الخزانة 1/ 249، والديوان، والسمط 788.

(304/2)

---

وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو: الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة. كأنها عوض من ألف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء.

ومن ذلك قول التغلبي 1:

مَتَى كُنَّا لِأَمَلِكِ مَقْتُونَا 2

والواحد مقتوي وهو منسوب إلى مقتي وهو مفعول من القَتُو وهو الخدمة؛ قال:

إني امرؤ من بني خزيمة لا ... أحسن قتلوا الملوك والحفدا 3

فكان 4 قياسه إذا جمع أن يقال: مقتويون ومقتويين، كما أنه إذا جمع بصري وكوفي

قيل: كوفيون وبصريون، ونحو ذلك، إلا إنه جعل علم الجمع معاقباً لبياءة الإضافة،

فصح اللام لنية الإضافة، كما تصح معها. ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء

الساكين، وأن يقال: مَقْتُونٌ ومَقْتَيْنٌ، كما يقال: هم الأعلُون وهم المصطفُون، قال الله

سبحانه: {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} 5 وقال عز اسمه:

---

1 أي: عمرو بن كلثوم صاحب المعلقة.

2 صدره:

تهدنا وأوعدنا رويداً

وهو من معلقته.

3 الحفد: الخدمة، ويكون أيضاً لضرب من السير. وفي رواية اللسان "قتو": "الخبيا"

بدل "الحفدا"، والحفد أصله السكون فحرك للوزن، كما قال رؤية:

وقائم الأعماق خاوي المحترق ... مشتباه الأعماق لماع الخفق

فالخفق أصله الخفق بالسكون فحرك لاستقامة الشعر. وانظر الجمهرة 2-27، وقد

تقدّم هذا في ص 106 من هذا الجزء.

4 في د، هـ، ز: "وكان".

5 آية: 139، سورة آل عمران.

(305/2)

---

{وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ} 1 فقد ترى إلى تعويض 2 علم الجمع من ياء 3

الإضافة والجميع زائد.

وقال سيبويه 4 في ميم فاعلته مفاعلة: إنها عوض من ألف فاعلته، وتتبع ذلك محمد بن

يزيد فقال: ألف فاعلت 5 موجودة في المفاعلة، فكيف يعوض من حرف هو 6 موجود

غير معدوم. وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن 6 سيبويه في موضع غير هذا 7.



لكن الألف في المفاعل بلا هاء هي ألف فاعلته لا محالة، "وذلك" 8 نحو: قاتلته مقاتلاً وضاربته مضارباً قال:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً ... وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس 9  
وقال:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً ... وأنجو إذا غم الجبان من الكرب 10

---

1 آية: 47، سورة ص.

2 في د، هـ، ز، بعده زيادة: "ياء".

3 في د، هـ، ز: "ياء".

4 الكتاب 2 / 243 وانظر هامش سيبويه في الموطن السابق.

5 في د، هـ، ز: "فاعلته".

6 في د، هـ، ز: "وهو".

7 في د، هـ، ز: "عند".

8 عقب السيوطي في الأشباه ج 1 ص 129، بقوله: "يعني في كتاب التعاقب" وفيه أن أبا علي رد قول المبرد في الجزء السنين من التذكرة، وحاصله أن الألف ذهبت وهذه غيرها، وفي زيادة لحقت المصدر؛ كما تلحق المصادر أصناف زيادتها بين ألف الإفعال وباء التفعيل.

9 سقط ما بين القوسين في د، هـ.

10 انظر ص 368، من الجزء الأول من هذا الكتاب.

(306/2)

---

فأما أقمت إقامة، وأردت إرادة "ونحو ذلك" 1 فإن الهاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة. وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال، على مذهبهما في باب مفعول من 2 نحو: مبيع ومقول. والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه، فتركناه لذلك.

ومن ذلك الألف في يمانٍ وتَمامٍ وشَئامٍ: هي عوض من إحدى ياءٍ الإضافة في يمينٍ وتَمامٍ وشَأمٍ. وكذلك ألف ثمانٍ 3. قلت لأبي علي: لم زعمتها للنسب فقال: لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ. قلت له 4: نعم ولو لم تكن للنسب 4 للزمتها

الماء البتة؛ نحو: عباقية5 وكراهية وسباهية6. فقال: نعم هو كذلك.  
ومن ذلك أن7 ياء التفعيل بدل من ألف الفاعل، كما أن التاء في أوله عوض من  
إحدى عينيه.

ففي هذا كاف بإذن الله.  
وقد أوقع هذا التعاض في الحروف المنفصلة عن الكلم غير المصوغة فيها الممزوجة  
بأنفس صيغها. وذلك قول الراجز -على مذهب الخليل:  
إن الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوماً على من يتكل8

---

1 في د، هـ، ز: "نحوه".

2 سقط في د، هـ، ز.

3 في ش: "يمان" وهو تحريف.

4 سقط في د، هـ، ز.

5 من معانيها شجر له شوك يؤذي من علق به.

6 يقال: رجل سباهية: متكبر.

7 سقط في ش.

8 انظر الكتاب 1/ 443.

(307/2)

---

أي: من يتكل عليه. فحذف "عليه" هذه، وزاد "على" متقدمة، ألا ترى أنه يعتمل1 إن  
لم يجد من يتكل عليه. وندع ذكر قول غيره ههنا. وكذلك قول الآخر 2:  
أولى فأولى يا امرأ القيس بعدما ... خصفن بآثار المطي الحوافرا  
أي: خصفن بالحوافر آثار المطي، يعني: آثار أخفافها. فحذف الباء من "الحوافر"، وزاد  
أخرى عوضاً منها في "آثار المطي".  
هذا على قول من لم يعتقد القلب، وهو أمثل، فما وجدت مندوحة عن القلب لم  
ترتكبه.

وقياس هذا الحذف والتعويض قولهم: بأيهم تضرب أمر، أي: أيهم تضرب أمر به.

---

1 هذا ما فهمه ابن جني في كلام سيبويه. وفهم الناس قديماً فيه أنه: إن لم يجد على من

يتكل عليه؛ نحو بمن تمرّ أمر به، فحذف "عليه"، وقد اعترض على سيبويه في هذا أن "يجد" لا يتعدّى بالحرف "على"؛ إذ هو متعديّ بنفسه. وانظر الخزانة 4 / 252.

2 هو مقاس العائذي، والبيت من قصيدة مفضّلية يتوعّد فيها أمراً القيس بن بحر بن زهير بن جناب الكلبي، فقلوبه: "أولى فأولى" توعّد. وقوله: "خصفن" أي: الخيل، أي: تبعث الإبل - وهي المعنى بالمطي. وذلك على أن الإبل تسبق الخيل، وذلك ما كانوا يفعلون، ومن معاني الخصف الحرؤ والستر، فكأن السائر خلف آخر يستر أثره ويخصفه. وقد فسّر البيت على نسبة الخصف إلى الإبل، أي: إن الإبل تتبع الخيل. ويبدو أنه على هذا لا حذف ولا قلب. وانظر اللسان "خصف" وشرح المفضليات.

(308/2)

---

#### باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض:

هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً 1 ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه.

---

1 أي: هارباً من الدقة، كأنه غسل منها، أو لتفاهته يستحق أن يغسل ويمحى. وانظر الأساس.

(308/2)

---

وذلك أنهم يقولون: إن "إلى" تكون بمعنى مع. ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} 1 أي: مع الله، ويقولون: إن 2 "في" تكون 3 بمعنى "على"، ويحتجون بقوله عز اسمه: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} 4 أي: عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى عن وعلى، ويحتجون 5 بقولهم: رميت بالقوس أي: عنها وعليها، كقوله: أرمي عليها وهي فرع أجمع 6 وقال 7 طفيل:

رمت عن قسي الماسخي رجاهم ... بأحسن ما يبتاع من نبل يشرب 8  
وأنشدني 9 الشجري:

أرمي علي شريانة قدّاف ... تلحق ريش النبل بالأجواف 10

- 
- 1 آية: 14، سورة الصف.
- 2 سقط في ش.
- 3 سقط في د، ه، ز.
- 4 آية 71، سورة طه.
- 5 في د، ه، ز: "بقوله".
- 6 هذا في الحديث عن قوس، وقوله: "فرع أجمع" أي: عملت من غصن ولم تعمل من شق عوده، وذلك أقوى لها. وبعده:
- وهي ثلاث أذرع وإصبع
- أي: هي تامة: انظر شرح الجواليقي لأدب الكاتب 353.
- 7 في د، ه، ز: "قول".
- 8 قبله:
- فما برحوا حتى رأوا في ديانه ... لواء كظل الطائر المنقلب
- يقول: إنه أغار بقومه على عدوه، فرأى الأعداء لواء قومه في ديارهم. والماسخي:
- القواس. وقوله: "رجاهم"، فالرواية في الديوان: "رجالنا". انظر الديوان 13.
- 9 كذا في د، ه، ز. وفي ش: "أنشد".
- 10 الشريانة يريد بها قوساً اتخذت من الشريان، وهو شجر من عضاه الجبال، تتخذ منه القسي. والقذاف: التي تبعد السهم، ويريد أن صهمها ينفذ في جوف المرمي بها، حتى يختلط ريشها بالجووف.
- وقوله: "أرمي" في د، ه، ز "أرثني" وهي تحريف.

(309/2)

---

وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه 1 في موضع دون موضع على حسب الأحوال 2 الداعية إليه، والمسوغة 3 له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك 4 إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيداً لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد،

وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش. ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الصناعة لمكانه.

اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله - عز اسمه: {أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} 5 وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ"إلى" كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ"إلى" مع الرفث إيداناً وإشعاراً أنه بمعناه، كما صححوا عور وحول لما كانا 6 في معنى

---

1 في د، هـ، ز: "معناه".

2 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "الحال".

3 سقط حرف الطف في د، ب، ز.

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "إذا".

5 آية 187، سورة البقرة.

6 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "كان".

(310/2)

---

اعورٌ وأحولٌ. وكما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه؛ نحو قوله:

وإن شئتم تعاودونا عواذاً 1

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضاً، وعليه جاء قوله 2:

وليس بأن تتبعه اتباعاً 3

ومنه قول الله سبحانه: {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا} 4 ، وأصنع من هذا قول الهذلي 5:

ما إن يمس الأرض إلا منكب ... منه وحرف الساق طي الحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر، ألا ترى أن معناه: طوى طي الحمل،

فحمل المصدر على فعل دل أول الكلام عليه، وهذا ظاهر.

وكذلك قول الله تعالى: {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} 6 أي: مع الله، وأنت لا تقول: سرت إلى

زيد، أي: معه، لكنه إنما جاء 7 {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} لما كان معناه: من ينضاف في

نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتي هنا إلى، وكذلك قوله -عز اسمه: {هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَرْكَبِي} 9 وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على 10

- 
- 1 هذا عجز بيت صدره مع بيت قبله:
  - صرحت على بلادكم جيادي ... فأدت منكم كوماً جلادا  
بما لم تشكروا المعروف عندي .....  
وهذا من قصيدة لشقيق بن جزء في فرحة الأديب. وانظر آخر الاقتضاب.
  - 2 أي: القطامي. وانظر الديوان، والخزانة 1/ 391.
  - 3 هذا عجز بيت صدره:
  - وخير الأمير ما استقبلت منه
  - 4 آية: 8 سورة المزمل.
  - 5 هو أبو كبير، والبيت من قصيدة يقولها في تأبط شرًا، وهي في الحماسة.
  - 6 آية: 52، سورة آل عمران. آية: 14، سورة الصف.
  - 7 في د، هـ، ز: "جاز".
  - 8 كذ في ش، وفي د، هـ، ز: "كذلك".
  - 9 آية: 18، سورة النازعات.
  - 10 سقط في د، هـ، ز.

(311/2)

---

هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تركبي، وعليه قول الفرزدق:

كيف تراني قائلًا مجي ... أضرب أمري ظهره للبطن  
قد قتل الله زيادًا عني<sup>1</sup>  
لما كان معنى قد قتله: قد صرفه، عداه بعن.

ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره "لا جميعه" 2 لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه. فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأنس 3 به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهاة فيها. وفيه أيضًا موضع يشهد على من 4 أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف لذلك

أن يوجد فرقاً بين قعد5 وجلس، وبين ذراع6 وساعد، ألا ترى أنه لما كان رَفَثَ بالمرأة في معنى أفضى إليها جاز أن يتبع الرفث الحرف الذي بابه الإفضاء وهو "إلى". وكذلك لما كان "هل لك في كذا" بمعنى

---

1 كان الفرزدق هرب من البصرة إلى المدينة واختفى فيها خوفاً من زياد بن أبيه لغضبة غضبها عليه، فلماً بلغه موت زياد وهو في المدينة ظهر وأنشد هذا الرجز إظهاراً للشماتة به وفرحاً بالسلامة منه. والمجن: الترس، وقاله كناية عن عدم الحاجة إليه. وكان موت زياد سنة 53هـ. وانظر شواهد المغني للبغدادي في آخر الكتاب.

2 سقط في ش.

3 في د، هـ، ز: "تأنس".

4 من هؤلاء ثعلب وابن فارس. وانظر المزهري 1/ 239.

5 فالقعود يكون عن قيام، والجلوس يكون عن حالة دونه، وذاك أن الجلوس مأخوذ من الجلوس وهو المكان المرتفع، تقول: كان مضطجعاً ثم جلس. وانظر المزهري في مبحث الترادف.

6 فسّر بعضهم الذراع بأنه الأسفل من الزندين، والساعد: الأعلى منهما، وانظر اللسان.

(312/2)

---

أدعوك إليه، جاز أن يقال: هل لك إلى أن تزكى "كما يقال أدعوك إلى أن تزكى" 1 وقد قال رؤية ما قطع به العذر ههنا قال:

بالِ بأسماء البلى يسمّى

فجعل للبلى -وهو معنى واحد- أسماء.

وقد قدمنا هذا "فيما مضى من صدر كتابنا" 2.

ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما 3 ذكرنا قوله 4:

إذا رضيت على بنو قشير ... لعمر الله أعجبي رضاها

أراد: عني. ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل "على"

بمعنى "عن"، وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان

"رضيت" ضد "سخطت" عدّى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على

نظيره. وقد سلك سيبويه هذه 5 الطريق في المصادر كثيرًا، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر. ونحو منه قول الآخر 6: إذا ما امرؤ ولى علي بوده ... وأدبر لم يصدر بإدباره ودي 7

- 
- 1 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش.
  - 2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "في صدر ما مضى من كتابنا".
  - 3 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "ما".
  - 4 أي: القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري، وانظر الخزانة 4 / 247، والنوادر 176.
  - 5 في د، هـ، ز: "هذا".
  - 6 هو دوسر بن غسان البربوعي. وانظر الاقتضاب للبطلوسي، وشرح أدب الكاتب للجواليقي 355.
  - 7 بعده:

ولم أتعذر من خلال تسوئه ... كما كان يأتي مثلهنّ على عمد  
لم يصدر: لم يرجع: أي: إذا جفاني امرؤ لم أطلب ودّه، ولست أودّ من لا يودني. وأسوئه  
كما يسوئني ولا أعتذر من ذلك.

(313/2)

---

أي: عني. ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه، كقولك. أهلك عليّ مالي، وأفسدت عليّ ضيعتي. وجاز أن يستعمل "عليّ" ههنا؛ لأنه أمر عليه لا له. وقد تقدم نحو هذا.  
وأما قول الآخر:

شدوا المطي على دليل دائب ... من أهل كاظمة بسيف الأبحر 1  
فقالوا معناه: بدليل. وهو عندي أنا على حذف المضاف، أي: شدوا المطي على دلالة دليل، فحذف المضاف. وقوي حذفه هنا شيئاً؛ لأن لفظ الدليل يدل على الدلالة.  
وهو كقولك: سر على اسم الله. و"على" هذه عندي حال من الضمير في سر وشدوا 2، وليست موصلة 3 لهذين الفعلين، لكنها متعلقة بمحذوف 4؛ حتى 5 كأنه قال: "سر معتمداً على اسم الله" 6؛ ففي الطرف إذا ضمير لتعلقه بالمحذوف. وقال 7:



بطل كأن ثيابه في سرحة ... يخذى نعال السبت ليس بتوعم  
أي: على سرحة "وجاز ذلك من حيث كان معلومًا أن ثيابه لا تكون في داخل  
سرحة"8؛ لأن السرحة لا تنشق فتستودع الثياب ولا غيرها، وهي بحالها سرحة.

- 
- 1 "بسيف" في ج: "فسيف"، وللسيف: ساحل البحر. وهذا البيت لعوف بن عطية بن  
الخرع، كما ذكره في الاقتضاب 449، وورد البيت غير معزو في اللسان "دلل".
  - 2 كذا في ش، وهو يوافق ما في اللسان "دلل". وفي د، هـ، ز: "سار".
  - 3 كذا في د، هـ، ز وفي ش، "مواصلة"، وفي اللسان: "موصولة".
  - 4 كذا في نسخ الخصائص: وفي اللسان: "بفعل محذوف".
  - 5 ثبت هذا الحرف في ش، وسقط في د، هـ، ز.
  - 6 كذا في نسخ الخصائص، وفي اللسان: "شدوا المطي معتمد بن علي دليل دائب".
  - 7 أي: عنتره في معلقته، والسرحة: شجرة فيها طول وإشراف، أي: أنه طويل الجسم.  
والنعال السبئية: المدبوغة بالقرظ. هي أجود النعال، وقوله: ليس بتوعم، أي: هو قوي  
لم يراحه أخ في بطن أمه فيكون ضعيفًا.
  - 8 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، وثبت في ش.

(314/2)

---

فهذا من طريق المعنى بمنزلة كون الفعلين أحدهما في معنى صاحبه على ما مضى. وليس  
كذلك قول الناس: فلان في الجبل؛ لأنه قد يمكن أن يكون في غارٍ من أغواره، أو  
لصب1 من لصابه، فلا يلزم أن يكون عليه، أي: عاليًا فيه.  
وقال:

وخضخضن فينا البحر حتى قطعنه ... على كل حال من غمارٍ ومن وحل2  
قالوا: أراد بنا، وقد يكون3 عندي على حذف المضاف، أي: في سيرنا، ومعناه: في  
سيرهن بنا.

ومثل قوله: "كأن ثيابه في سرحة": قول امرأة4 من العرب:  
هم صلبوا العبد في جذع نخلة ... فلا عطست شيبان إلا بأجدعا  
لأنه معلوم أنه لا يصلب في داخل جذع5 النخلة وقلبيها.  
وأما قوله 6:

وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال

1 هو شق في الجبل، أو هو مضيق فيه.

2 الغمار: جمع الغمر أو الغمرة؛ وهو الماء الكثير. وفي الانتصاب 437: هذا البيت لا أعلم قائله. وأحسبه يصف سفنًا، وفي شر الجواليق لأدب الكاتب 358: "أي: قطعن البحر بنا غمره وضحله، وضبط في اللسان بالقلم: "وحل" -بفتح الحاء وسكون اللام. وكذا في الاقتصاب. وضبط في ج بسكون الحاء.

3 في د، هـ، ز. "يجوز".

4 في اللسان "عبد" نسبته إلى سويد بن أبي كاهل، والعبدى: نسبة إلى عبد القيس، وقوله: "بأجدع" أي: بأنف أجدع، وانظر شواهد المغني للبغدادي 1/ 944، والكمال 244 / 6.

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "شق"

6- أي: امرئ القيس، وقبله مطلع القصيدة وهو:

ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي  
وقوله: "أحدث" كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "آخر".

(315/2)

فقالوا: أراد مع ثلاثة أحوال. وطريقه عندي أنه على حذف المضاف، يريد: ثلاثين شهرًا في عقب ثلاثة أحوال قبلها. وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بابه؛ وإنما 1 هنا حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص العام. فأما قوله 2:

يعثرن في حدّ الطبات كأنما ... كُسيّت برود بني تزيد الأذرع 3

فإنه أراد: يعثر بالأرض في حد الطبات، أي: وهنّ في حد الطبات كقولك: خرج بثيابه، أي: وثيابه عليه، وصلّى في خفيه، أي: وخفاه عليه. وقال تعالى: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} 4 فالظرف إذاً متعلق بمحذوف؛ لأنه حال من الضمير، أي: يعثرن كائنات في حد الطبات.

وأما قول بعض الأعراب 5:

نلوذ في أمّ لنا ما تغتصب ... من الغمام ترتدي وتتقب 6

1 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "بانما".

2 أي: أبي ذؤيب الهذلي. والبيت هو السادس والثلاثون عن عينيته المشهورة إلى مطلعها:

أمن المنون وربما تترجع ... والدهر ليس بمعتب من يجزع

وانظرها في أواخر المفضليات، وديوان الهذليين "طبعة دار الكتب" 10 / 1.

3 هذا في الحديث عن حمر الوحش التي أصابتها سهام الصيد. والطبات أطراف السهام، يقول: إن قوائمهن تضمخن بالدم؛ فكأنها كسبت برودًا تزيدية. وهي منسوبة إلى يزيد بن عمران بن الحاف بن فصاعة. وهذه البرود فيها خطوط حمر، فشبه طرائق الدم في أذرع الحمر بتلك الطرائق.

4 آية: 79، سورة القصص.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "العرب" وهو من طيئ. وانظر الاقتضاب 438، والجواليق 358.

6 "تغتصب" كذا في د، هـ، ز، ش. وهو بالبناء للمجهول؛ أي: هي منيعة على من أرادها. وفي ج: "تغتصب" بالبناء للفاعل، أي: تشد عليها العصابة، أي: ليست بامرأة، وإنما هي الحقيقة جبل.

(316/2)

---

فإنه 1 يريد بأم 2 سلمى: أحد جبلي طيئ. وسماها أمًا لاعتصامهم بها وأويهم إليها. واستعمل "في" موضع الباء، أي: نلوذ بها لأنهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة؛ إذ لا يلوذون ويعصمون 3 بها إلا وهم فيها؛ لأنهم إن 4 كانوا بعداء عنها فليسوا لائذين بها، فكأنه قال: نسمك 5 فيها 6 ونتوقل فيها. فلأجل ذلك ما استعمل "في" مكان الباء. فقس على هذا، فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشدًا.

باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف:

وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة. ويؤكد ذلك عندك 7 أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفًا من جنسها. وذلك قولك في إشباع حركات 8 ضرب ونحوه: ضوريبا. ولهذا إذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مطل الحركة، "وأنشأ" 9 عنها حرفًا من جنسها. وذلك قوله 10:

## نفي الدراهم تنقاد الصياريف 11

- 1 كذا في ش، وفي د، هـ، ر: "فإنما".
- 2 في القنصاب والجواليقي: "بالأم"، وفي اللسان "فيا": "بالأم لنا".
- 3 كذا في ش، وفي ز: "يعتصمون". ويقال: أعصم بالشيء واعتصم به: أمسك به.
- 4 في ش: "وإن".
- 5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "تستمك"، وسمك: صعد وارتفع، وكذلك استمسك، وفي اللسان "في": "تسمثل فيها، أي: نتوكل". وهو من قولهم: اسمأل الظل: ارتفع.
- 6 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "أو".
- 7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "عندي".
- 8 سقط في د، هـ، ز.
- 9 في د. هـ. ز: "فأنشأ".
- 10 أي: الفرؤدق. انظر الخزانة 2/ 255، والكامل 5/ 91.
- 11 صدره:

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة  
وهو في وصف ناقته، يصفها بسرعة السير في الهواجر، فيقول: إن يديها لشدة وقعها في  
الحصى تنقيانه، فيفرع بعضه بعضاً، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها  
الصبر في فننى رديئها عن جيدها. انظر الخزانة في الموطن السابق، والكتاب 1/ 10.

(317/2)

---

وقوله —أنشدناه لابن هرمة:  
وأنت من الغوائل حين ترمي ... ومن ذم الرجال بمنزح 1  
يريد: بمنزح، وهو مفتعل من المنزح 2 وقوله:  
وأني حيث ما يسري الهوى بصري ... من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور 3  
فإذا ثبت أن هذه الحركات أبعاض للحروف 4 ومن جنسها، وكانت متى أشبعت  
ومطلت تمت ووفت جرت 5 مجرى الحروف، كما أن الحروف أنفسها قد تجد بعضها أتم  
صوتاً من بعض، "وإن كانت كلها حروفاً يقع بعضها موقع بعض" 6 في غالب الأمر.  
فمما أجري من الحروف مجرى الحركات: الألف والياء والواو، إذا أعرب بهن في تلك

الأسماء الستة: أخوك وأبوك ونحوهما، وفي التثنية والجمع على حد التثنية نحو: الزيدان والزيدون والزيدين.

ومنها النون إذا كانت علماً للرفع في الأفعال الخمسة، وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين. وقد حذفت 7 أيضاً للجزم في لم 8 يغزوا ولم يدع ولم يرم، ولم يخش. وحذفت أيضاً 9 استخفافاً؛ كما تحذف الحركة لذلك. وذلك قوله: فألقحت أخواهم طريق ألاهم ... كما قيل نجم قد خوى متتابع 10

---

1 انظر حاشية "6" ص 43 من الجزء الأول.

2 في ج: "النزوح"، وكلاهما معناه البعد.

3 "حيث ما يسري" كذا في ش. وفي د، هـ، "حوث ما يسري"، ويسري أي: يلقي من يريت الثوب عنى: ألقيته. ويروى "يشرب" بضم الياء، أي: يميل أو يحرك، وانظر الخزانة 1/ 95، واللسان "شرى" وص 43 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

4 سقط حرف العطف في ش.

5 في د، هـ، ز: "جرى".

6 سقط ما بين القوسين في ش.

7 أي: الحروف الأربعة: الواو والياء الألف والنون.

8 في الأصول: "يغز" الأجود ما أثبت.

9 سقط في ش.

10 سقط الشطر الأخير في ش. انظر البيت في ص 294، من هذا الجزء.

(318/2)

---

"يريد أولاهم" 1 ومضى ذكره، وقال رؤية:

وصاني العجاج فيما وصني

يريد: فيما وصاني، وقال الله - عز اسمه: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ} 2 وقد تقدم نحو هذا. فنظير

حذف هذه الحروف للتخفيف حذف الحركات أيضاً في نحو قوله:

وقد بدا هنك من المتتر 3

وقوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب 4

وقوله:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم<sup>5</sup>

وقوله:

ومن يتق فإن الله معه<sup>6</sup>

وقوله:

أو يرتبط بعض النفوس حمامها<sup>7</sup>

وقوله:

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ... ونهر تيري ولا تعرفكم العرب<sup>8</sup>

أي: "ولا"<sup>9</sup> تعرفكم، فأسكن مضطراً.

---

1 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

2 آية: 4، سورة الفجر.

3 انظر ص 75 من الجزء الأول.

4 انظر ص 75 من الجزء الأول.

5 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز. وانظر ص 76 من الجزء الأول.

6 انظر ص 307 من الجزء الأول.

7 انظر ص 75 من الجزء الأول.

8 "فالأهواز" كذا في د، ه، ز. وفي ش: "والأهواز"، وقوله: "ولا" في د، ه، ز: "بلا"،

وانظر المرجع السابق.

9 في د، ه، ز: "فلا".

(319/2)

---

ومن مضارعة الحرف للحركة أن الأحرف الثلاثة: الألف والياء والواو إذا أشبعن ومطلن

أدين إلى حرف آخر غيرهنّ، إلا أنه شبيه بهنّ، وهو الهمزة، ألا تراك إذا مطلّت الألف

أدتك إلى الهمزة، فقلت: آء، وكذلك الياء في قولك: إيء، وكذلك الواو في قولك:

أوء. فهذا كالحركة "إذا مطلتها"<sup>1</sup> أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها، وهي الألف

والياء الواو في: منتزح، والصياريف، أنظور. وهذا غريب في موضعه.

ومن ذلك أن تاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، نحو: حمزة وطلحة

وقائمة، ولا يكون ساكنًا. فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت.  
وذلك نحو: قطاة وحصاة وأرطاة وحنطة2. أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف  
حتى كأنها هي هي3. وهذا يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها؛  
لأنها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها.  
ومن ذلك قوله:

ينشب في المسعل واللهاء ... أنشب من مآشر حذاء4  
قالوا: أراد حدادًا، فلم يعدد الألف حاجزًا بين المثليين. كما لم يعدد5 الحركة في ذلك6  
في نحو: أملت الكتاب في7 أملتت.  
ومن ذلك أنهم قد بينوا الحرف بالهاء، كما بينوا الحركة بها، "وذلك"8 نحو قولهم:  
وازيده وواغلامهما وواغلامهوه، وواغلامهموه وواغلامهيه،

---

1 سقط ما بين القوسين في ش.

2 يقال امرأة حنطة: نصيرة دميعة غليظة البطن.

3 سقط في ش.

4 انظر ص 223 في هذا الجزء.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "يعتدد".

6 سقط في د، هـ، ز.

7 في د، هـ، ز: "ر".

8 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

(320/2)

---

ووانقطاع ظهرهيه. فهذا نحو من قولهم: أعطيتكه، ومررت بكه، واغزّه ولا تدعّه. والهاء  
في كله لبيان الحركة لا ضمير.

ومن ذلك أقعد الثلاثة في المدّ لا يسوغ تحريكه، وهو الألف، فجرت لذلك مجرى  
الحركة، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها. فهذا وجه أيضًا من المضارعة فيها.  
وأما شبه الحركة بالحرف ففي1 نحو: تسميتك امرأة بهند وجمل، فلك2 فيهما3 مذهبان:  
الصرف وتركه، فإن تحرك الأوسط ثقل الاسم، فقلت في اسم4 امرأة سميتها بقدم بترك  
الصرف معرفة5 البتة؛ أفلا ترى كيف جرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف.

وذلك كامرأة سميتها بسعاد وزينب. فجرت الحركة في قدم وكبد ونحوه مجرى ألف سعاد ويا زينب.

ومن ذلك أنك إذا أضفت إلى الرباعي المقصور أجزت إقرار6، الألف وقلبها واوًا، نحو: الإضافة إلى حُبَلَى ، إن شئت قلت: حُبَلَى، وهو الوجه. وإن شئت: حبلوى. فإذا صرت إلى الخمسة حذفت الألف البتة أصلاً كانت أو زائدة. وذلك نحو4 قولك في حُبَارَى: حُبَارَى، وفي مصطفى: مصطفى، وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعي حذفت ألفه البتة، وذلك قولك في حمزى: حمزى وفي يشكى بشكى، ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة، فصارت حركة عين حمزى في إيجابها الحذف بمنزلة ألف حُبَارَى، ويا حَيَزَلَى7.

---

1 سقط في د، ه، ز.

2 كذا في د، ه، ز. وفي ش: "ولك".

3 كذا في ز. وفي ش: "فيهما".

4 سقط في ش.

5 سقط في د، ه، ز، وهو أسوغ.

6 في د، ه، ز: "ألفه".

7 هي مشية في تناقل.

(321/2)

---

ومن مشابهة الحركة للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها، كما تفصل بالحرف ولا تصل إلى الإدغام معه. وذلك قولك: وتد ويطلد. فحجزت الحركة بين المتقارين كما يحجز الحرف بينهما، نحو: شليل1 وحبرّبر2. ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد، وذلك أنه إذا وقع رويًا في الشعر المقيد سكن؛ كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويًا في الشعر المقيد خفف. فالمتحرك نحو قوله:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

فأسكن القاف وهي مجرورة. والمشدد نحو قوله:

أصبحوت اليوم أم شافتك هرّ



فحذف إحدى 3 الرأين كما حذف الحركة من قاف المخترق، وهذا إن شئت قلبته  
فقلت: إن الحرف أجري فيه مجرى الحركة، وجعلت الموضع في الحذف للحركة، ثم لحق  
بما فيه الحرف. وهو عندي أقيس.  
ومنها استكراههم اختلاف 4 التوجيه: أن يجمع 5 مع الفتحة غيرها من أختيها 6، نحو:  
جمعه 7 بين المخترق وبين العقق 8 والحمق. فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع 9  
بين الألف مع الياء والواو ردفين.

- 
- 1 يقال: نافذة شمبل: سريعة.
  - 2 هو الجمل الصغير.
  - 3 في د، هـ، ز: "أحد".
  - 4 هو حركة ما قبل الروي المقيد.
  - 5 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "تجمع".
  - 6 في د، هـ، ز: "أختها"، ويريد بأختيها الضمة والكسرة.
  - 7 أي: رؤية في أرجوزته التي أولها:  
وقاتم الأعماق خاوي المخترق.
  - 8 كذا في ش، ج. وفي د، هـ، ز: "العنق"، وقد ورد العقق في قوله:  
سرا وقد أَوَّن تأوين المعقق  
وورد العقق في قوله:  
مأثرة العضدين مصلات العنق  
وانظر الأرجوزة في الديوان، وفي الخزانة 1/ 38.
  - 9 في د، هـ، ز: "جمع ما".

(322/2)

---

ومن ذلك عندي أن حرفي العلة: الياء والواو قد صَحَّا في بعض المواضع للحركة  
بعدهما، كما يصحان 1 لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما. وذلك نحو: القود والحوكة  
والخونة والغيب والصيد وحول 2 وروع 3 و"إِنَّ بَيْتُونَا عَوْرَةٌ" 4 فيمن 5 قرأ كذلك.  
فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراها في لوقوع حرف اللين  
ساكنًا بعدهما، نحو: القواد والخواكة والخوانة والغياب والصيد وحويل ورويع، وإن بيوتنا

عويرة.

وكذلك ما صحَّ من نحو قولهم: هيؤ الرجل من الهيئة، هو جارٍ مجرى صحَّة هيوء لو قيل. فاعرف ذلك مذهباً في صحة ما صحَّ من هذا النحو لطيفاً غريباً.

---

1 كذا في ش وفي د، هـ، ز: "صحا".

2 هو وصف من الحول في العين كالأحول.

3 أي: فزع خائف، وفي ش: "عور" وهو خطأ، وفي هـ، ز: "روع"، وانظر أشباه

السيوطي 1/ 173.

4 آية: 13، سورة الأحزاب.

5 هي قراءة إسماعيل بن سليمان عن ابن كثير وابن عباس وآخرين. النظر البحر 7/

218.

(323/2)

---

باب محلّ "الحركات من الحروف" 1 أمعها أم قبلها أم بعدها:

أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره: معه. وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله.

قال أبو علي: وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال، فإذا 2 كان هذا أمر يعرض للمحسوس الذي إليه تتحكم النفوس فحسبك به لطفًا، وبالتوقف فيه لبسًا.

---

1 في ش: "الحروف من الحركات".

2 كذا في ش: وفي د، هـ، ز: "وإذا".

(323/2)

---

فمِمَّا يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو: الملل والضعف 1 والمشش 2؛ كما تفصل الألف بعدها بينهما، نحو: الملل والضفاف والمشاش. وهذا مفهوم. وكذلك شددت ومددت، فلن تخلو 3 حركة الأول من أن تكون قبله أو معه أو بعده. فلو كانت في الرتبة قبله لما

حجزت عن الإدغام، ألا ترى أن الحرف المحرّك بما كان يكون على ذلك بعدها حاجزًا بينها وبين ما بعده من الحرف الآخر.

ونحو من ذلك قولهم: ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم؛ لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل 4 الواو، فكان يجب أن يقال: موزان وموعاد، وذلك أنك إنما تقلب الواو ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تلها، وإذا لم تلها لم يجب أن نقلبها للحرف الحاجز بينهما. وأيضًا فلو 5 كانت قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام؛ لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاضرة بين المثلين. وهذا واضح.

فإذا بطل أن تكون الحركة حادثة قبل الحرف المتحرّك بما من حيث أرينا، وعلى ما أوضحنا وشرحنا، بقي سوى مذهب سيبويه أن يظن بها 6 أنها تحدث مع الحرف نفسه لا قبله ولا بعده. وإذا فسد هذا لم يبق إلا ما ذهب إليه سيبويه.

والذي يُفسد كونها حادثة مع الحرف البتّة هو أنا لو أمرنا مذكرًا من الطيّ، ثم أتبعناه أمرًا آخر 7 له من الوجمل من غير حرف عطف، لا بل بمجيء الثاني تابعًا للأول البتّة، قلنا 8: اطوايجل. والأصل فيه: اطو اوجل، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل

---

1 من معانيه: كثرة العيال.

2 من معانيه: بياض يعتري الإبل في عيونها.

3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "يخلو".

4 أي: لم تباشرها، والولي: الاتصال القرب من قبل ومن بعد، وإن اشتهر فيما يأت بعده غيره.

5 كذا في ش، وي د، هـ، ز: "لو".

6 يادة في هـ.

7 سقط في د، هـ، ز، وضمير "له" للمذكر.

8 في د، هـ، ز: "لقلت".

(324/2)

---

من الوجمل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فلولا أن كسرة واو "اطو" في الرتبة بعدها، لما قلبت ياء 1 واو "اوجل". وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها في جنس

الصوت، فتجذبها<sup>2</sup> إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو الياء، وكما أن هناك كسرة في الواو فهناك أيضًا الواو، وهي وفق الواو الثانية لفظًا وحسًا، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الأولى؛ لأنه يروم أن يثبتهما جميعًا في زمان واحد، ومعلوم أن الحرف أوفى صوتًا وأقوى جرسًا من الحركة، فإذا لم يقل لك: إنها أقوى من الكسرة التي فيها، فلا أقل من أن تكون في القوة والصوت مثلها. فإذا كان كذلك لزم ألا تنقلب<sup>3</sup> الواو الثانية للكسرة قبلها؛ لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو "الثانية الواو"<sup>4</sup> الأولى الموافقة للفظ الثانية. فإذا تأذى الأمر في المعادلة إلى هنا ترافعت الواو والكسرة أحكامهما، فكأن لا كسرة قبلها<sup>5</sup> ولا واو. وإذا كان كذلك لم تجد أمرًا تنقلب له الواو الثانية ياء، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من "اطو او جل" صحيحة غير معتلة<sup>7</sup>، لترافع ما قبلها من الواو والكسرة وأحكامهما؛ وتكافؤهما فيما ذكرنا.

لا، بل دلّ قلب الواو الثانية من "اطو او جل" ياء حتى صارت "اطو ايجل" على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة.

فهذا إسقاط قول من ذهب إلى أنها تحدث "مع الحرف وقول من ذهب إلى أنها تحدث"<sup>7</sup> قبله<sup>8</sup>؛ ألا تراها لو كانت الكسرة في باب "اطو" قبل الواو لكانت

---

1 سقط في ش.

2 في د، هـ، ز: "فتجذبها".

3 في د، هـ، ز: "تنقلب".

4 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

5 في د، هـ، ز "قبلهما".

6 في الأشباه 1/ 167: "معلة".

7 سقط بين القوسين في ش. وثبت في د، هـ، ز.

8 في ش: "قبلها".

الواو الأولى حاجزة بينها وبين الثانية، كما كانت ميم ميزان تكون أيضاً حاجزة بينهما -على ما قدمنا، فإذا بطل<sup>1</sup> هذان ثبت قول صاحب الكتاب، وسقطت عنه فضول المقال.

قال أبو علي: يقوّي قول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف<sup>2</sup> الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف. وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي عنها شيئاً، لسبقها هي الحركتها. كذا قال -رحمه الله- ورأيت معنيّاً بهذا الدليل، وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له.

وذلك<sup>3</sup> "أنه لا ينكر"<sup>4</sup> أن يؤثّر الشيء فيما قبله من قبل وجوده؛ لأنه قد علم أن سيرد فيما بعد. وذلك كثير.

فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميماً في اللفظ، وذلك نحو: عمير وشمباء في عنبر وشنباء، فكما لا يشك في<sup>5</sup> أن الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها، فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم، بل إذا كانت الباء أبعد من<sup>6</sup> النون قبلها<sup>7</sup> من حركة النون فيها وقد أثّرت على بُعدها ما أثّرت كانت حركة النون التي هي أقرب

---

1 في د، هـ: "أبطل".

2 في د، هـ، ز: "حرف".

3 في د، هـ، ز: "وذلك الظاهر".

4 في د، هـ، ز: "لأننا لا ننكر".

5 سقط هذا الحرف في د، هـ، ز.

6 في د، هـ، ز: "عن".

7 في د، هـ، ز: "قبلهما".

ومما غُيِّرَ متقدِّمًا لتوقُّع ما يرد من بعده متأخرًا 1 ضمَّهم همزة الوصل لتوقعهم الضمة بعدها؛ نحو: ائْتَل2، ادخل، أَسْتَضْعَف، ائْخُرج1، أَسْتَخْرِج.

ومما يَقْوِيّ عندي قول من قال: إن الحركة تحدث قبل الحرف، إجماع النحويين على قولهم2: إن الواو في يعدو ويزن ونحو ذلك، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة. يعنون: في يوعد ويوزن ونحوه2 "لو خرج على أصله"3. فقولهم: بين ياء وكسرة يدلُّ على أنَّ الحركة عندهم قبل حرفها المحرك بها، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت4 الواو في يوعد بين فتحة وعين، وفي يوزن بين فتحة وزاي. فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو5: يوعد، عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحتها، وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها. فتأمَّل ذلك.

وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه، فإنه لا يلزم من موضعين: أحدهما أنه لا يجب أن تكون فيه دلالة على اعتقاد القوم فيما نسبته هذا السائل إلى أنهم يريدوه ومعتقدوه، ألا ترى أنَّ مَنْ يقول: إن الحركة تحدث بعد الحرف، ومن يقول: إنها تحدث مع الحرف، قد أطلقوا جميعًا هذا القول الذي هو قولهم: إن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم، لكانوا مناقضين، وموافقين لمخالفهم، وهم لا يعلمون. وهذا أمر مثله لا ينسب إليهم ولا يظن بهم.

---

1 سقط في ش.

2 سقط في د، ه، ز.

3 سقط ما بين القوسين في ش.

4 في د، ه، ز: "لكانت".

5 سقط في د، ه، ز.

(327/2)

---

فإذا كان كذلك علمت أن غرض القوم فيه ليس ما قدَّرتَه ولا ما تصوَّرتَه، وإنما هو أن قبلها ياء وبعدها كسرة، وهما مستثقلتان. فأما أن تماسا الواو وتبashaها على ما فرضته وادعيته فلا. وهذا كثير في الكلام والاستعمال، ألا ترى أنك تقول: خرجنا فسرنا، فلما حصلنا بين بغداد والبصرة كان كذا. فهذا كما تراه قول1 صحيح معتاد، إلا أنه قد يقوله من حصل يدبر العاقول، فهو -لعمرى- بين بغداد والبصرة، وإن كان أيضًا بين

جرجرايا<sup>2</sup> والمدائن، وهما أقرب إليه من بغداد والبصرة. وكذلك الواو في يوعده هي  
لعمرى بين ياء وكسرة، وإن كان أقرب إليها منهما فتحة الياء والعين. وكذلك يقال  
أيضاً: هو<sup>3</sup> من عمره ما بين الخمسين إلى الستين، فيقال ذلك فيمن له خمس وخمسون  
سنة<sup>4</sup>، فهي<sup>5</sup> لعمرى بين الخمسين والستين، إلا أن الأدنى إليها الأربع والخمسون  
والست والخمسون. وهذا جلي غير مشكل. فهذا أحد الموضوعين.  
وأما الآخر فإن أكثر ما في هذا أن يكون حقيقة عند القوم، وأن يكونوا مريديه  
ومعتقديه، ولو أرادوه واعتقدوه<sup>6</sup> وذهبوا إليه لما كان دليلاً على موضع الخلاف. وذلك  
أن هذا موضع إنما يتحكم فيه إلى النفس والحسّ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق  
سنة ولا قديم ملة، ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة؛ لأن كل  
واحد منهم إنما يردُّك ويرجع بك فيه إلى "التأمل والطبع"<sup>7</sup> لا إلى التبعة<sup>8</sup> والشرع. هذا  
لو كان لا بُدَّ من أن يكونوا قد

---

1 سقط في د، ه، ز.

2 كذا في ز. وفي ش: جرجرى". وجرجرايا. مدينة بين بغداد وواسط.

3 كذا في الأصول. وقد يكون: "من".

4 سقط في د، ه، ز.

5 في د، ز: "وهي".

6 سقط في ش.

7 في د، ه، ز: "تأمل الطبع".

8 كذا في أشباه السيوطي 1/ 168. وفي ش، د، ه، ز: "التقية".

(328/2)

---

أرادوا ما عزاه السائل إليهم واعتقده لهم<sup>1</sup>. فهذا كله يشهد بصحة مذهب سيويه في  
أن الحركة حادثة بعد حرفها المحرك بها.  
وقد<sup>2</sup> كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف.  
فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو. فكما أن الحرف لا  
يجامع حرفاً آخر فينشأ معاً في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع  
حرف آخر في وقت واحد؛ لأن حكم البعض في هذا جارٍ مجرى حكم الكل. ولا يجوز

أن يتصوّر أن حرفاً من الحروف حدث بعضه مضاماً 3 لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف، لا في زمان واحد ولا في زمانين. فهذا يفسد قول من قال: إن 4 الحركة تحدث مع حرفها المتحرك 5 بما أو قبله أيضاً، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المحرّك بتلك الحركة، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو: ضارب، ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما، والحس يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في 2 نحو: ضارب وقائم، ونحو ذلك. وكذلك القول في الكسرة والياء، والضمّة والواو إذا تبعتهما. وهذا تناه في البيان، والبروز إلى حكم العيان. فاعرفه. وفي بعض ما أوردناه "من هذا" 6 كافٍ بمشيئة الله.

---

1 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "واعتقدوه معتقداً".

2 سقط في د، هـ، ز.

3 كذا في ش، ج وفي د، هـ، ز: "مضافاً".

4 في د، هـ، ز: "بأن".

5 في د، هـ، ز: "المحرّك".

6 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

(329/2)

---

#### باب الساكن 1 والمتحرّك:

أمّا إمام ذلك فإن أوّل الكلمة لا يكون إلا متحرّكاً، وينبغي لآخرها أن يكون ساكناً. فأما الإشمام 2 فإنه للعين دون الأذن. ولكن روم 3 الحركة يكاد الحرف يكون به متحرّكاً، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف: أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً.

فإن قلت: فقد نجد من الحروف 4 ما يتبعه في الوقف صوت وهو مع ذلك ساكن، وهو الفاء والثاء والسين والصاد، ونحو ذلك تقول في الوقف: إف: إثم إثم إضم. قيل: هذا القدر من الصوت إنما هو متمم للحرف ومؤفّ له في الوقف. فإذا وصلت ذهب أو كاد، وإنما لحقه في الوقف لأنّ الوقف يضعف الحرف، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء نحو: وا غلاماه ووا زياده ووا غلامهوه ووا غلامهيه. وذلك أنك لما أردت



تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في السمع، وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت  
الماء ليقع الحرف قبلها 5 حشواً فيبين ولا يخفى.

ومع ذلك، فإن هذا الصوت اللاحق للفاء والسين ونحوهما، إنما هو بمنزلة الإطباق في  
الطاء، والتكرير في الراء، والتنفسي في الشين، وقوة الاعتماد الذي في اللام.

---

1 في د، هـ، ز: "في المتحرك والساكن".

2 الإشمام ضمّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير في الوقف على المضموم.

3 رَؤم الحركة: الإشارة للحركة بصوت خفي.

4 هي حروف الهمس، وانظر ص 58 من الجزء الأول.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "بعدها".

(330/2)

---

فكما أنّ سواكن هذه الأحرف إنما تكال في ميزان العروض الذي هو عيار الحسن  
"وحاكم القسمة والوضع" 1 بما تكال به الحروف السواكن غيرها، فكذلك هي أيضاً  
سواكن. بل إذا كانت الراء - لما فيها من التكرير - تجري مجرى الحرفين في الإمالة، ثم 2  
مع ذلك لا تعد في وزن الشعر إلّا حرفاً واحداً، كانت هذه الأحرف التي إنما فيها تمام  
وتوفية لهذا أحجى بأن تعد حرفاً لا غير.

ولأبي علي - رحمه الله - مسألتان: طويلة قديمة، وقصيرة حديثة، كلتاها في الكلام على  
الحرف المبتدأ أيمن أن يكون ساكناً أم لا. فقد غنينا بهما أن نتكلف نحن شيئاً من هذا  
الشرح في معناهما.

ثم 3 من بعد ذلك أن المتحرك على ضربين: حرف متحرك بحركة لازمة، وحرف متحرك  
بحركة غير لازمة. أمّا المتحرك بحركة لازمة فعلى ضربين أيضاً: مبتدأ، وغير مبتدأ. فالمبتدأ  
ما دام مبتدأ فهو متحرك لا محالة، نحو: ضاد ضرب، وميم مهدد. فإن اتّصل أول  
الكلمة بشيء غيره فعلى قسمين: أحدهما أن يكون الأول معه كالجزم منه، والآخر أن  
يكون على أحكام المنفصل عنه.

الأول من هذين القسمين أيضاً على ضربين: أحدهما أن يقرّ الأول "على ما" 4 كان  
عليه من تحريكه، والآخر أن يخلط 5 في اللفظ به فيسكن على حدّ التخفيف في أمثاله  
من المتصل.

فالْحَرْفُ الَّذِي يَنْزِلُ مَعَ مَا بَعْدَهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ فَاءُ الْعُطْفِ، وَوَاوُهُ وَلامُ الْإِبْتِدَاءِ، وَهَمْزَةُ  
الاسْتِفْهَامِ.

1 كَذَا فِي د، هـ، ز، ش. وفي ج: "حَاكِمُ الطَّبْعِ".

2 فِي د، هـ، ز: "ثُمَّ الْإِدْغَامُ" وَلَمْ يَظْهَرْ وَجْهَهَا.

3 سَقَطَ فِي د، هـ، ز.

4 فِي د، هـ، ز: "عَمَّا".

5 كَذَا فِي د، هـ، ز. وفي ش: "يَخْتَلِطُ".

(331/2)

الْأَوَّلُ مِنْ هَذَيْنِ كَقَوْلِكَ: وَهُوَ اللَّهُ، وَقَوْلُكَ: فَهُوَ مَا تَرَى، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو، وَأَهْيَ  
عِنْدَكَ. فَهَذَا الْبَاقِي 1 عَلَى تَحْرِيكِه كَأَنْ لَا شَيْءَ قَبْلَهُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنْهُمَا قَوْلُكَ: وَهُوَ اللَّهُ، وَقَوْلُكَ: "فَهُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِّينَ" 2 وَهُوَ  
أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو، وَقَوْلُهُ 3:

وَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مَرْتَعًا وَأَرْقَنِي ... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أُمُّ عَادِي خُلِمَ

وَوَجْهُهُ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ لَمَّا كُنَّ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَضَعْنِ 4 عَنْ انْفِصَالِهَا، وَكَانَ مَا

بَعْدَهَا عَلَى حَرْفَيْنِ؛ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مَضْمُومٌ أَوْ مَكْسُورٌ، أَشْبَهَتْ فِي اللَّفْظِ مَا كَانَ عَلَى

فَعْلٍ أَوْ فَعِلٍ، فَخَفَفَ أَوَائِلُ هَذِهِ كَمَا يَخْفَفُ ثَوَانِي هَذِهِ 5، فَصَارَتْ "وَهُوَ" كَعَضُدٍ

"وَصَارَ وَهُوَ كَعَضُدٍ" 6 كَمَا صَارَتْ "أَهْيَ" كَعِلِمَ، وَصَارَ "أَهْيَ" بِمَنْزِلَةِ عِلْمٍ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ

أَهْلِ الْكُوفَةِ "ثُمَّ لِيَقْطَعَ" 7 فَتَقْبِيحٌ 8 عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ ثُمًَّ مُنْفَصِلَةً يُمْكِنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا، فَلَا

تَخْلُطُ بِمَا بَعْدَهَا فَتَصِيرُ مَعَهُ كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ. لَكِنْ قَوْلُهُ: "فَلْيَنْظُرْ" حَسَنٌ جَمِيلٌ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ  
حَرْفٌ وَاحِدٌ، فَيَلْطَفُ عَنْ انْفِصَالِهِ وَقِيَامِهِ بِرَأْسِهِ.

وَتَقُولُ عَلَى هَذَا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَطْنُهُ كَحَضَجَرٍ 9، تَرِيدُ: كَحَضَجَرٍ، ثُمَّ تَسْكُنُ الْحَاءَ

الْأَوَّلَى 10، لِأَنَّ كَحَضَ بوزن عِلِمَ، فَيَجْرِي هَذَا الصِّدْرُ مَجْرَى 11 كَلِمَةِ ثَلَاثِيَّةٍ.

1 فِي د، هـ، ز: "الْبَاقِي".

2 التَّلَاوَةُ فِي الْآيَةِ: 61، مِنْ سُورَةِ الْقَصَصِ {ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِّينَ} .

3 انْظُرْ ص 306 مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

4 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "ضعفت".

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، "هذا".

6 سقط ما بن القوسين في ش.

7 أي: في قوله تعالى في الآية: 15، من سورة الحج: {مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ} .

8 أي: فأمر قبيح.

9 الحضر: السقاء الضخم.

10 سقط في د، هـ، ز، وثبت في ش. وسقوطه أولى.

11 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "بمنزلة".

(332/2)

وأما أول الكلمة إذا لم يخلط بما قبله فمتحرك لا محالة على ما كان عليه قبل اتصاله به. وذلك قولك 1: أحمد ضرب، وأخوك دخل، وغلامك خرج. فهذا 2 حكم الحرف المبتدأ.

وأما المتحرك غير المبتدأ فعلى ضربين: حشو وطرف. فالحشو كراء ضرب، وتاء قتل، وجيم رجل، وميم جمل، ولام علم. وأما الطرف فنحو: ميم إبراهيم، وذال أحمد، وباء يضرب، وقاف يغرق.

فإن قلت: قد 3 قدّمت أن هذا مما تلزم حركته، وأنت تقول في الوقف: إبراهيم وأحمد ويضرب ويغرق، فلا تلزم الحركة، قيل: "اعتراض الوقف لا يحفل به ولا يقع العمل عليه" 4، وإنما المعتبر بحال الوصل ألا تراك تقول في بعض الوقف: هذا بكر، ومررت ببكر، فتنتقل حركة الإعراب إلى حشو الكلمة، ولولا أن هذا عارض جاء به الوقف لكنت ممن يدعي أن حركة الإعراب تقع قبل الآخر، وهذا خطأ بإجماع. ولذلك أيضاً كانت الهاء في "قائمه" بدلاً عندنا من التاء في "قائمة" لما كانت إنما تكون هاء في الوقف دون الوصل.

فإن قلت: ولم جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف؟

"قيل: لأن 5 حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تُجَنَّى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجَنَّى من الجمل ومدارج القول،

فلذلك6 كان حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف.

---

1 سقط في ش.

2 في د، هـ، ز: "وهذا".

3 في د، هـ، ز: "فقد".

4 في ز: "أعراض الوقف لا تحفل بها، ولا يقع العمل عليها".

5 في ز: "وذلك أن".

6 في هـ: "فكذلك".

(333/2)

---

ويدلك على أن حركة الآخر قد تعتد لازمة وإن كانت في الوقف مستهلكة أنك تقلب حرف اللين لها وللحركة قبله، فتقول: عصا، وقفاً، وفتى1، ودعا، وغزا، ورمى، كما تقلبه وسطاً لحركته وحركة ما قبله نحو: دار، ونار، وعاب، وقال، وقام، وباع. فإن قلت: فإن الجزم قد يدرك الفعل فيسكن في الوصل نحو: لم يضرب أمس، واضرب غداً، وما كان كذلك.

قيل: إن الجزم لما كان ثانياً للرفع وإعراباً كالنصب في ذينك جرى الانتقال إليه عن الرفع مجرى الانتقال عن الرفع إلى النصب، وحمل الجزم في ذلك على النصب كما حمل النصب على الجزم في الحرف نحو: لن يقوموا، وأريد أن تذهبوا، وتنطلقى. قال أبو علي: وقد كان ينبغي أن تثبت النون مع النصب لثبات الحركة في الواحد. فهذا2 فرق وعذر. فهذه أحكام الحركة اللازمة.

وأما غير اللازمة فعلى أضرب:

منها حركة التقاء الساكنين، نحو: قم الليل، واشدد الحبل. ومنها حركة الإعراب المنقولة إلى الساكن قبلها، نحو: هذا بكرٌ، وهذا عمٌرو، ومررت ببكرٌ، ونظرت إلى عمٌرو. وذلك أن هذا أحد أحداث الوقف فلم يكن به3 حفل. ومنها الحركة المنقولة لتخفيف الهمزة نحو قولك في مسألة: مسألة، وقولك في يلؤم: يلؤم، وفي يزئر: يزئر، وقوله: {لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}4 فيمن سكن5 وخفف5. وعلى ذلك قول

---

1 في ش: "قنى" والأولى أن يقرأ علا، فتكون ألفه عن ياء.

2 في هـ، ز: "هذا".

3 في هـ، ز: "فيه".

4 آية 3، سورة الإخلاص.

5 أي: سَكَّنَ الفاء وخَفَّفَ الهمزة بنقل حركتها على الفاء وحذفها، وهذه القراءة رواية عن نافع.

(334/2)

---

الله تعالى: {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} 1 أصله: لكن أنا، ثم خفف فصار "لكنَ نا" 2، ثم أجرى غير اللازم مجرى اللازم، فأسكن الأوَّل وأدغم في الثاني، فصار لَكَنَّا. ومن التقاء الساكنين أيضًا قوله:

وذي ولد لم يلد له أبوان 3

لأنه أراد: لم يلد له، فأسكن اللام استثقالاً للكسرة، وكانت الدال ساكنة فحركها لالتقاء الساكنين. وعليه قولك الآخر:

ولكنني لم أجِدْ من ذلكم بدًّا 4

أي: لم أجِدْ، فأسكن الجيم وحرك الدال على ما مضى.

ومن ذلك حركات الإتياع، نحو قوله:

ضرباً أليماً سببت يَلْعَجُ الجلدا 6

وقوله 7:

مشتبه الأعلام لمَّا ع الحَقَّق 8

---

1 آية 38، سورة الكهف.

2 رسم في الأصول "لكننا"، والأقرب ما أثبتته.

3 صدره:

عجبت لمولود وليس له أب

وهو ينسب إلى رجل من أزد السراة، وأراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى -عليه

الصلاة والسلام، وبذي الولد الذي لم يلد له أبوان آدم -عليه السلام. انظر الخزانة 1/

397، والكتاب 1/ 341، 2/ 258.

4 في التاج "وجد" البيت هكذا:

فو الله لولا بغضكم ما سببتكم ... ولكنني لم أجد من سبكم بدّا  
وفيه عن القزاز أن "جد" بكسر الدال، ومقتضى ما في الكتاب 2 / 258 فتح الدال،  
كما ضبطته.

5 أي: عبد مناف بن ربح الهذلي. وانظر اللسان "جلد"، وديوان الهذليين طبعة دار  
الكتب 2 / 38، والخزانة 3 / 174، والنوادر 30.  
6 صدره:

إذا تجارب نوح قامتا معه

والسبت: الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال، ولعجه: آلمه.

7 هو رؤية، وانظر الخزانة 1 / 38.

8 قبله مطلع الأرجوزة:

وقانم الأعماق خاوي المخترق

والأعلام الجبال يهتدى بها، وقوله: "لماع الخفق" أي: يلمع عند خفق السراب، وهو  
اضطرابه وتحركه.

وانظر ص 322 من هذا الجزء.

(335/2)

وقوله 1:

..... لم يُنْظَرْ به الحشكُ

وقوله 2:

ماء بشرقيّ سلمى فَيَدُ أو رَكَكُ 3

وقوله:

قضين حبّا وحاجات على عجل ... ثم استدرن إلينا ليلة النفر 4

وقوله:

وحامل المين بعد المين والألف 5

1 أي: زهير، والبيت بتمامه:

كما استعاث بسيء فر غيطة ... خاف العيون فلم ينظر به الحشك

والفر: ولد البقرة، والغيطة: البقرة الوحشية، والسيء، ما استوى من الأرض. والحشد:

احتماع اللبّ في الضرع، ويرى بعض اللغويين أن التحريك فيه ضرورة، وهو في وصف  
فرص فرّت من غلام واستغاثت منه بما خاضته، كما استغاث هذا الفزّ.

2 أي: زهيراً أيضاً في القصيدة التي منها الشعر السابق.

3 صدره:

ثم استمروا وقالوا إن موعدكم

وفيد ورك: ماءان بالبادية، ويرى أنه سأل الأصمعي أعراجه بالموضع الذي ذكره زهير:

هل تعرف رككاً؟ فقال الأعراي: قد كان هنا ماء يسمى ركا. وانظر تصريف المازني

بشرحه المتصف 601 من التيمورية. والإتباع في هذا وما بعده في موافقة الحرف ما قبله  
في الحركة.

4 يشبه أن يكون هذا من شعر عمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه، وله بيت

من بحر آخر فيه تحريك النفر - والمراد: النفر من منى - وهو:

قد هاج حزني وعادي ذكرى ... يوم التقينا عشية النفر

5 صدره:

وكان حاملكم منا ورائدكم

و"المين" يريد: المئين، فحذف الهمزة، وترى المؤلف جعل الألف مفرداً، حركت اللام

بحركة الهمزة. وفي اللسان "ألف ومأى" أنه أراد: الآلاف، فحذف الألف بعد الهمزة

والألف بعد اللام للضرورة، وعليه فلا اتباع.

(336/2)

وأما قول الآخر:

علّمنا أخواننا بنو عجلٍ ... الشغزي واعتقلاً بالرجل<sup>1</sup>

فيكون إتباعاً ويكون نقلاً. وقول طرفة:

... . . . . . وراذاً وشقر<sup>2</sup>

ينبغي أن يكون إتباعاً، يدل ذلك على ذلك أنه تكسير أشقر وشقراء، وهذا قد يجيء فيه

المعتل اللام "نحو: قُنُوْ3 وعُشُوْ وظُمَى وعُمَى، ولو كان أصله فُعُلاً لما جاء في

المعتل<sup>4</sup>؛ ألا ترى أن ما كان من تكسير فَعِيلِ وفَعُولِ وفَعَالِ وفِعَالِ، مما لامه معتلة لا

يأتي على فُعُل. فلذلك لم يقولوا في كِسَاءٍ: كُسُوْ، ولا في رِداءٍ: رُدِّيْ، ولا في 5 صبي:

صَبُوْ، ولا نحو ذلك؛ لأن أصله فُعُل. وهي اللغة الحجازية القويّة. وقد جاء شيء من

ذلك شاذًّا، وهو ما 6 حكاه من قولهم: ثَيَّ وثْنٍ. وأنشد الفراء:  
فلو ترى فيهن سر العتق ... بين كميَّ وحوّ بلق 7  
"فهذا جمع فلو" 8 وكلا ذينك شاذًّا.

- 
- 1 في العيني على هامش الخزانة 4/ 567 أن أبا عمرو سمع أبا سرار الغنوي ينشد هذا البيت. وانظر النوادر 30. والثغري: ضرب من المصارعة.
  - 2 قبله مع تمام بينه:
  - نمسك الخيل على مكروهاها ... حين لا يمسكها إلا الصبر
  - حين نادى الحي لما فرعوا ... ودعا الداعي وقد لجّ الذعر
  - أيها الفتيان في مجلسنا ... جرّدوا منها وروادًا وشقر
  - وترى الحديث عن الخيل. والوراد جمع المورد، وهو الأحمر كلون الورد، وقوله: "جرّدوا" أي: ألقوا عنها الجلال وأسرجوها؛ ليركبها الفرسان. وانظر الديوان 70.
  - 3 جمع أقي وقنوا: وصفان من قنا الأنف، وهو ارتفاع أعلاه واحد يداب وسطه.
  - 4 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.
  - 5 سقط في ش.
  - 6 كأنه يريد سيبويه، وفي الكتاب 2/ 208: "ومثل ذل من بنات الباء ثي وثن".
  - 7 الفلق جمع الفلق، والفلو: المهر الصغير. والكماني جمع الأكمت في معنى الكميت وإن لم يلفظ بلواحد، وهو الأحمر، والعتق: كرم الأصل، والحق: العمودة.
  - 8 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

(337/2)

---

ومثله ما أنشده أيضًا في قول الشاعر:

أسلمتموها فباتت غير طاهرة ... منى الرجال على الفخذين كالموم 1  
فكسر مَنِيًّا على مَنَى، ولا يقاس عليه. وإنما ذكرناه لنلّا يجيء به جاءٍ فترى أنه كسر للباب.

ومن حركات 2 الإتياع قولهم: أنا أجوءك وانبؤك، وهو مُنْخَدِر من الجبل، ومُنْتَن ومِغْبِرَة، ونحو "من ذلك" 3 باب شِعِير ورَغِيف، وبِعِير والرَّيْر، والجنة لمن خاف وعيد الله.

وشبهت 4 القاف بالخاء لقربها منها فيما حكاه أبو الحسن من قولهم: النِّقِيد كما شَبَّهت



الحاء 5 والغين بحروف الفم حتى أخفيت النون معهما في بعض اللغات، كما تخفى مع حروف الفم. وهذا في فَعِيل مما عينه حلقية مطّرد. وكذلك، فَعِل نحو: نَعِر 6 ومَحَك جزئ 7 وضحك، و {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} 8. وقريب من ذلك الحمد لله، والحمد لله، وقتلوا وفتّحوا، وقوله 9: تدافع الشيب ولم تقتل 10

- 
- 1 من أبيات لحسان يهجو بها بني المغيرة بن مخزوم، وقبله:  
هلا منعتهم من المخزانة أمكم ... عند الثنية من عمرو بن يحموم  
ورواية الديوان: "ماء الرجال" والموم: الشمع.
- 2 انظر في هذا الأمثلة الكتاب 2 / 255 وما بعدها. وانظر أيضاً ص 145 من هذا الجزء.
- 3 كذا في ز، وفي ش: "قولك".
- 4 انظر ص 366 من الجزء الأول.
- 5 في ش: "الحاء".
- 6 يقال: رجل نعر: يغلي صدره من الغيرة، وفي الكتاب 2 / 255: "غير نعر" والنعر: الذي تدخل النعر - على وزن لمزة- في أنفه، وهي ذباب أزرق العين.
- 7 يقال: جزئ بالماء - من باب فرح- فهو جزئ: غصّ به.
- 8 آية 58 سورة النساء.
- 9 أي: أبا النجم. وانظر الخزانة 1 / 401، والفوائد الأدبية 66.
- 10 من أرجوزته الطويلة، وقبله في وصف الإبل:  
تثير أيديها عجاج القسطل ... إذ عصبت بالعطن المغربل  
عصبت: دارت وأحاطت. والعطن: مبرك الأبل عند الماء. والمغربل لكثيرة الحركة عنده، وقوله: "تدافع الشيب" أي أن هذه الإبل تتزاحم كما يتزاحم الشيوخ، وهم حلمهم يتجنبون القتال. فلذلك قال: "ولم تقتل"، وأصله: لم تقتتل.

(338/2)

---

وقوله 1:

لا حطّيب القوم ولا القوم سقى 2

ومن غير اللازم ما أحدثته همزة التذكّر نحو: أَلِيَّ وَقَدِيَّ. فإذا وصلت سقطت؛ نحو: الخليل، وقد قام. ومن قرأ: {اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ} 3 قال في التذكير: اشترووا، ومن قرأ: "اشتروا الضلالة" قال في التذكر: اشتروى، ومن قرأ: {اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ} قال في التذكر: اشْتَرَوْا، ومن قال: "اشترو 5 الضلالة" قال في التذكر: اشْتَرَوْا. فهذه طريق هذه الحركات في الكلام. وأما الساكن فعلى ضربين: ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه. الأول منهما جميع الحروف إلا الألف الساكنة المدّة، والثاني هو هذه 6 الألف، نحو: ألف كتاب وحساب وباع وقام. والحرف الساكن الممكن تحريكه على ضربين: أحدهما ما يبنى على السكون، والآخر ما كان متحرّكاً ثم أسكن. الأول منها يجيء أولاً وحشواً وطرفاً. فالأول ما لحقته في الابتداء همزة الوصل، وتكون في الفعل نحو انطلق واستخرج واغدون، وفي الأسماء العشرة: ابن 7 وابنة وامرئ وامرأة واثنين

---

1 أي: الشماخ. وانظر اللسان "حطب" والديوان 107.

2 قبله:

خب جروز وإذا جاع بكى

الخبّ: اللّيم. والجروز: الأكل، ويقال: احتطب للقوم: جمع لهم الخطب، وقد عدّى الفعل هنا، وقد ورد في اللسان: "حطب القوم" من الثلاثي.

3 آية: 16، سورة البقرة.

4 كذا في ش. وفي د، ز: "قال".

5 حذفت ألف: اشتروا هنا للدلالة على حذفه في النطق.

6 في د، هـ، ز: "هذا".

7 في د، هـ، ز: "نحو: ابن".

(339/2)

---

واثنين "واسم واست" 1 وابنم وإيمن. وفي المصادر؛ نحو: انطلاق واستخراج واغديدان، وما كان مثله. وفي الحروف 2 في لام التعريف؛ نحو: الغلام والخليل.

فهذا حال الحرف الساكن إذا كان أولاً.  
وأما كونه حشواً فككاف بكر، وعين جعفر، وذال يدلّف. وكونه آخرًا في نحو: دال قد،  
ولام هل. فهذه الحروف الممكن تحريكها؛ "إلا أنّها" 3 مبنية على السكون.  
وأما ما كان متحرّكاً ثم أسكن فعلى ضربين: متصل ومنفصل، فالمتصل: ما كان ثلاثياً  
مضموم الثاني أو مكسوره، فلك فيه الإسكان تخفيفاً. وذلك كقولك 4 في علم: قد  
عَلِمَ، وفي ظُرف: قد ظُرف، وفي رَجُل رَجُل، وفي كَبِد: كَبِد. وسمعت الشجري وذكر  
طعنة في كتف فقال: الكتفية، وأنشد البغداديون:  
رَجُلان من ضَبّة أخبرنا ... إنا رأينا رجلاً غُرِيانا 5  
وقد سمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح؛ قال الشاعر 6:  
وما كل مبتاع ولو سلف صفقه ... يراجع ما قد فاته برداد 7  
وقد 8 جاء هذا فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف 9؛ قال العجاج:  
فبات منتصباً وما تكدسا

- 
- 1 سقط ما بين القوسين في ز.
  - 2 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "الحرف".
  - 3 كذا في ز، وفي ش: "لأنّها".
  - 4 في د، هـ، ز: "قولك".
  - 5 تكلم على هذا الرجز البغدادي في شرح شواهد المغني 2 / 659، ولم يعزه.
  - 6 سقط في ش، والشاعر هو الأخطل. وانظر شرح شواهد الشافية 18.
  - 7 سلف صفقه: وجب بيعه. "يراجع" كذا في ش. وفي ز: "يراجع" وهما روايتان،  
والرداد -بفتح الراء وكسرهما- اسم من الاستراداد، وانظر الديوان 137.
  - 8 في د، هـ، ز قبل هذا بعد البيت: "وقد ذكرته في كتابي في شرح تصريف المازني، وقال  
الآخر".
  - 9 سقط في د، هـ، ز.

(340/2)

---

وحكى صاحب الكتاب: أراك منتفحاً، وقالوا في قول العجاج:  
بسَبَحَل الدَّقَيْن عيسجور 1

أراد: سَبَحْل، فأسكن الباء وحرك الحاء وغير حركة السين، وقال أبو عثمان في قول الشاعر:

هل عرفت الدار أم أنكركها ... بين تبارك فشسى عبقر<sup>2</sup>  
أراد: عبقر، فغير كما ترى إلا أنه حرّك الساكن، وقال غيره: أراد: عبيقر، فحذف الياء  
كما حذفت من عرقصان<sup>3</sup> حتى صارت عرقصانا، وكذلك قوله:  
لم يلدّه أبوان، قد جاء فيه التحريك والتسكين جميعاً. وكذلك قوله:  
ولكنني لم أجد من ذلكم بدءاً  
وقد مضيا آنفاً.

وأما المنفصل، فإنه شبه بالمتصل، وذلك قراءة بعضهم "فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ"<sup>5</sup>  
"فَلَا تَتَنَاجَوْا"<sup>6</sup> فهذا مشبه بداية وخب. وعليه قراءة بعضهم "إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ  
اللّهَ"<sup>7</sup> وذلك أن قوله "يَتَّقِ وَ"<sup>8</sup> بوزن عِلِمَ فأسكن، كما يقال: عِلْم، وأنشدوا:  
ومن يَتَّقِ فَإِنَّ اللّهَ معه ... ورزق الله مؤتاب وغاد<sup>9</sup>

---

1 هذا في وصف ناقة. ردها: جانبها. وسبحل الفين: عظيمتهما، والعيسجور: الكريمة النسب.

2 انظر ص 282 من الجزء الأول.

3 في الأصول: "عرقصان" والأنسب بعرقصان ما أثبت، فإن المعروف فيه فتح العين والراء، وذلك وارد في عرقصان بالنون، فأما بالياء فعلى صيغة المصغر وهو نبات. وانظر اللسان في المادة.

4 في د، هـ، ز: "كذلك".

5 انظر في هذه القراءة ص 95 من الجزء الأول.

6 آية: 9، سورة المجادلة. وهذه قراءة ابن محيصن.

7 آية: 90، سورة يوسف. وهذه القراءة لم أقف عليها في هذه الآية، وإنما قرأ حفص: {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ} في الآية 2 من سورة النور بسكون القاف.

8 هو "تق" من: يتق، و، او العطف من قوله. "ويصبر".

9 انظر ص 307 من الجزء الأول.

لأن "يَتَقِ ف " بوزن عَلم، وأنشد أبو زيد:

قالت سليمي اشتر لنا سويقاً<sup>1</sup>

لأن "تَرَا " كعلم، ومنها:

فاحذَر ولا تَكْتَر كَرِيّاً أعوجاً<sup>2</sup>

وأما {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ} و {فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ} فرواها القراءة<sup>3</sup> عن أبي عمرو بالإسكان، ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان أذكى فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله مُرَنَّا بريئة، ولا مغموزاً في رواية. لكن<sup>5</sup> قوله:

فاليوم أشرب غير مستحَقِّب

وقوله:

وقد بدا هُنْكَ من المنزر

وقوله:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلُكم ... ونهر تيرى ولا تعرفكم العربُ  
فمسكّن كله، والوزن شاهد ومصدق.

---

1 بعده:

وهات برّ البخس أو دقيقاً

البخص: الذي يزرع بماء السماء، وهذا من رجز ينسب للعذافر الكندي، وانظر شواهد الشافية<sup>226</sup>.

2 بعده:

علجاً إذا ساق بنا عفنججا

وفي شواهد الشافية<sup>225</sup>: "أهوجا" في موضع "أعوجا" والعفنجج: الضخم الأحمق.

3 انظر ص 73 من الجزء الأول.

4 سقط في ش: والحديث عن سيبويه.

5 انظر في هذا وما بعده ص 75 من الجزء الأول.

(342/2)

---

وأما دفع أبي العباس ذلك فمدفوع وغير ذي مرجوع إليه<sup>1</sup>. وقد قال أبو علي في ذلك في عدة أماكن من كلامه وقلنا نحن "معه ما"<sup>2</sup> أيده وشدّ منه. وكذلك قراءة من قرأ:

"بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ" 3 وعلى ذلك قال الراعي:  
تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا ... وابنا نزار فأنتم بيضة البلد  
فإنه أسكن المفتوح، وقد روى "لا تعرف لكم" فإذا كان كذلك 4 فهو أسهل؛ لاستثقال  
الضمة. وأما قوله:

تَرَكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضْهَا ... أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النَّفُوسِ حَمَامِهَا 5  
فقد قيل فيه: إنه يريد: أو يرتبط على معنى "لألزمته أو يعطيني حقي"، وقد يمكن عندي  
أن يكون "يرتبط" معطوفاً على "أرضها"، أي ما دمت حياً فإني لا أقيم، والأول أقوى  
معنى.

وأما قول أبي دؤاد:  
فأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أَصَاحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا 6  
فقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفاً واضطراراً، ويمكن أيضاً أن يكون معطوفاً  
على موضع لعل 7؛ لأنه "مجزوم جواب الأمر" 8، كقولك: زري فلن أضيعك 9 حَقَّ  
وأعطك ألفاً؛ أي: زري أعرف حَقَّك وأعطك ألفاً.  
وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله:  
يا دار هند عفت إلّا أئافيهَا

- 
- 1 ثبت في ز. وسقط في ش.
  - 2 في د، هـ، ز: "فيه بما".
  - 3 آية: 80، سورة الزخرف، وتسكين السين قراءة أبي عمرو.
  - 4 في د، هـ، ز: "كذا".
  - 5 انظر ص 75 من الجزء الأول.
  - 6 انظر ص 177 من الجزء الأول.
  - 7 كذا في ش، وفي ز، ج: "لعل".
  - 8 كذا في ش، ز، وفي ج: "في محل جزم على جواب الأمر".
  - 9 في د، هـ، ز: "أضيع".

وهو كثير جدًّا، وشبَّهت الواو في ذلك بالياء كما شبهت الياء بالألف، قال الأخطل:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها ... نزلن وأنزلن القطين المولدا1

وقال الآخر 2:

فما سوّدتني عامر عن وراثته ... أبي الله أن أسمو بأُم ولا أب2

وقول الآخر 4:

وأن يعرين إن كسى الجواري ... فتنبو العين عن كرم عجاف5

---

1 هذا في الحديث عن نسوة يشبب بهنّ، والقطين: الخدم والأتباع. يقول: إذا أردت

الاستمتاع بحديثهنّ وهنّ سائرات في هوداجهنّ نزلن، ونزل معهنّ الخدم. وفي رواية

الديوان 91، والخزانة 3/ 529: "رفعن" في مكان "نزلن"، أي: رفعن في السير

وعجلن، أو رفعن السجف.

2 هو عامر بن الطفيل. وانظر الخزانة 3/ 527، والكمال 2/ 176.

3 "فما" كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "وما" وهما روايتان. وانظر الخزانة في الموطن

السابق.

4 كذا في ز، وفي ش: "قول".

5 انظر ص 294 من هذا الجزء.

(344/2)

---

### باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد:

هذا موضع1 قلّمَا وقع تفصيله، وهو معنيّ يجب أن ينبه عليه، ويحرر2 القول فيه. ومن

ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: ما رأيته مذ اليوم؛ لأنهم يقولون في ذلك: إنهم لما

حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها، لكنهم ضمّوها؛ لأن أصلها الضم في منذ. وهو3

هكذا لعمرى، لكنه الأصل الأقرب؛ ألا ترى أن أوّل حال هذه الذال أن تكون ساكنة،

وأنها إنما ضمّت لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة

---

1 في د، هـ، ز: "معني"، وفي الأشباه: "موضع بحث".

2 كذا في ز. وفي ش: "يتحرز" وهو تحريف عن "يتحرر".

3 سقط في ش.

الميم. فهذا 1 على الحقيقة هو الأصل الأول. فأما ضمّ ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر. وبذلك 2 على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال فلي مذ. وهذا واضح. فضمّت الذال إذا من قولهم: مذ اليوم، ومذ الليلة، إنما هو ردُّ إلى الأصل الأقرب الذي هو "مُنْذُ"، دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في "مُنْذُ" قبل أن يحرك فيما بعده.

ولا يستنكر 3 الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله، ألا ترى إلى قول سيبويه في سودد 4: إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجر. هذا وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدره ملحقاً هذا به، فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق به 5 بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سُردداً وسُودداً 6 بما لم يفوهوا 7 به، ولا تجشموا استعماله.

ومن ذلك قولهم: بعث وقلت، فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد، ألا ترى أن أصلهما فعل بفتح 8 العين: بَيْعَ وَقَوْلَ، ثم نقلاً فَعَلَ إلى فِعْلٍ

1 في د، هـ، ز: "وهو".

2 في د، هـ، ز: "يدل".

3 في د، هـ، ز: "تستنكر".

4 كذا في ش، وفي ز: "سردد"، وسردد: موضع. وابن جني يريد أن سوددا -بفتح الدال الأولى- ملحق؛ إذ لولا هذا لجرى فيه الإدغام، ولا يثبت البصر يرون من أوزان الرباعي فعلاً -بفتح اللام الأولى- حتى يلحق به، فمن ثم جعل ابن جني سيبويه إذ يقول بالإلحاق في نحو: سودد، يقول بالإلحاق بما لم يستعمل، وسيبويه في الكتاب 2/ 401 يجعل فعدا -ومثله سودد- ملحقاً بجندب وعنصل، وهما مزيدان. ومعنى هذا أن الإلحاق عند سيبويه يجوز أن يكون بالزيادة، وعلى هذا يكون سودد ملحقاً بما جاء واستعمل.

5 سقط في د، هـ، ز.

6 سقط في د، هـ، ز.



7 في د، ه، ز: "يتفوّها".

8 في د، ه، ز: "بفتحة".

(345/2)

وَفَعَلَ ثم قلبت الواو والياء في فعلت أَلَفًا 1، فالتقى ساكنان: العين المعتلة المقلوبة أَلَفًا ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما، فصار التقدير: قَلْتُ وَبَعْتُ، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء؛ لأن أصلهما قبل القلب فَعَلْتُ وَفَعَلْتُ، فصار بَعْتُ وَقُلْتُ. فهذا 2 -لعمري- مراجعة أصل، إلا أنه ذلك 3 الأصل الأقرب لا الأبعد؛ ألا ترى أن أول 4 أحوال هذه العين في صيغة 5 المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة. وهذا واضح.

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا: إنهما لما أصارتهما الصنعة إلى مطاءا وعطاءا أبدلوا الهمزة على أصل ما في الواحد "من اللام" 6 وهو الياء في مِطْيَةٍ وَعِطْيَةٍ، ولعمري إن لاميها ياءان، إلا أنك تعلم أن أصل 7 هاتين الياءين واوان؛ كأَنهما "في الأصل" 8 مِطْيَوَةٌ وَعِطْيَوَةٌ؛ لأنهما من مطوت وعطوت، أفلا تراك لم تراجع أصل الياء فيهما، وإنما لاحظت ما معك في 9 مطية وعطية من الياء، دون أصلهما الذي هو الواو. أفلا ترى إلى هذه المعاملة كيف هي مع الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك. ففي هذا تقوية لإعمال الثاني من الفعلين؛ لأنه هو الأقرب إليك دون الأبعد عنك. فاعرف هذا.

وليس كذلك صرف ما لا ينصرف، ولا إظهار التضعيف؛ لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقة، وليس وراءه أصل، هذا أدنى إليك منه كما كان فيما

1 سقط في د، ه، ز.

2 في د، ه: "وهذا".

3 في د، ه، ز: "مع ذلك".

4 سقط في ش.

5 في د، ه، ز: "صنعة".

6 سقط في ش.

7 سقط في د، ه، ز.

8 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

9 في د، ه، ز: "من".

(346/2)

أرسته<sup>1</sup> قبل. فاعرف بهذا ونحوه حال ما يرد عليك مما هو مردود إلى أول وراءه<sup>2</sup> ما هو أسبق رتبة منه، وبين ما يرد إلى أول ليست وراءه "رتبة متقدمة"<sup>3</sup> له.

1 في د، ه، ز: "أريناه".

2 كذا في ز. وفي ش: "دونه".

3 في ش: "مقدمة".

(347/2)

**باب في مراجعة أصل واستئناف فرع:**

اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعاً ولست<sup>1</sup> تراجع به أصلاً.

من ذلك الألفات غير<sup>2</sup> المنقلبة الواقعة أطرافاً<sup>3</sup> للإلحاق أو للتأنيث أو لغيرهما من الصيغة لا غير.

فالتى للإلحاق كألف أرطى فيمن قال: مأروط<sup>4</sup> وحنطى ودلنطى، والتى للتأنيث كألف سكرى وعَضْبَى وجمادى، والتى للصيغة لا غير كألف ضَبْغَطْرَى وقَبْغَثْرَى وزَبْغَرَى. فمتى احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت: أَرْطَيَانٍ وَحَبْنَطَيَانٍ وسكريان وجماديات وحباريات وضَبْغَطْرَيَانٍ وقبعثرين، فهذه الياء فرع مرتجل، وليست<sup>5</sup> مراجعاً بها أصل<sup>6</sup>؛ ألا ترى أنه ليس واحدة منها منقلبة أصلاً لا عن ياء ولا غيرها.

وليست كذلك الألف المنقلبة كألف مغزى ومدعى؛ لأن هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واو في غزوت ودعوت وأصلهما<sup>7</sup> مَغَزَوْ، ومدَعَوْ، فلما وقعت الواو

1 في ش: "مقدمة".

2 في د، هـ، ز: "لست" بدون حرف العطف.

3 في ز: "الغير".

4 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "طرفا".

5 يقال: أديم مأروط؛ أي مدبوغ بورق الأُرطي، وهو شجر، ووزن أوطي على هذا فعلي؛ إذ كان الهمزة الأولية أصلية، ومن العرب من يقول: أديم مرطي؛ فوزن أرطي على هذا أفعل، فتكون الألف أصلية.

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "لست.... أصلاً".

7 في د، هـ، ز: "فأصلهما".

(347/2)

رابعة هكذا قلبت ياء، فصارت مَغْرِيّ ومَدْعِيّ، ثم قلبت الياء ألفاً فصارت مَدْعَى ومَغْرَى، فلما احتجت إلى تحريك هذه الألف "راجعت بها الأصل" 1 الأقرب وهو الياء، فصارتا ياء في قولك: مغريان ومدعيان.

وقد يكون الحرف منقلباً فيضطرّ إلى قلبه، فلا تردّه إلى أصله الذي كان منقلباً عنه، وذلك قولك في حمراء: حمراوي وحمراوات 2. وكذلك صفراوي وصفراوات 2. فتقلب الهمزة واوًا، وإن كانت منقلبة عن ألف التانيث، كالتى في نحو 3: بشري وسكري. وكذلك أيضاً إذا نسبت إلى شقاوة فقلت: شقاوي. فهذه الواو في "شقاوي" بدل من همزة مقدرة، كأنك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفاً أبدلتها همزة، فصارت في التقدير إلى شقاء، فأبدلت الهمزة واوًا فصار "شقاوي". قالوا إذاً في "شقاوي" غير الواو في "شقاوة". ولهذا نظائر في العربية كثيرة.

ومنها قولهم في الإضافة إلى عدوة: عدوي. وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفته له 4 واو فعُولة؛ كما حذف ل حذف تاء حنيفة ياءها، فصارت في التقدير إلى "عُدُو" فأبدلت من الضمة كسرة، ومن الواو ياء فصارت إلى "عَدِي" 5 فجرت في ذلك مجرى عَم، فأبدلت من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فصارت إلى "عَدَا" كهْدَى. فأبدلت من الألف واوًا لوقوع ياء في الإضافة بعدها، فصارت إلى 6 "عَدَوِي"

1 في د، هـ، ز: "رجعت بها إلى الأصل".

2 أي: في جمع حمراء وصفراء. وحمراء وصفراء وصفين لا يجمعان بالألف والياء عند

جمهور النحويين، فإن كانتا علمين جاز جمعهما هذا الجمع بلا خلاف.

3 سقط في ش.

4 في د، هـ، ز: "لها".

5 في الأصول عدا ط، "عد" والأجود ما أثبت.

6 سقط هذا الحرف في ش، ز.

(348/2)

كهُدَوِيٍّ. فالواو إِذَا 1 في عَدَوِيٍّ ليست بالواو في عَدُوَّة، وإنما هي بدل من ألف بدلٍ من ياء بدلٍ من الواو الثانية في عَدُوَّة. فاعرفه.

1 سقط في ش.

(349/2)

باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع:

اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله.

الأول منهما: الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهة الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه، وذلك كقوله 1:

فلتأتينك قصائدٌ وليدفعاً ... جيشاً إليك قوادم الأكوار 2

وهو باب واسع.

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح؛ نحو قوله 3:

لا بارك الله في الغواني هل ... يصبحن إلا هن مطلب

وبقية الباب.

ومنه إظهار التضعيف؛ كـلححت 4 عينه، وضبيب البلد، وألّل السقاء، وقوله:

الحمد لله العليّ الأجلل

وبقية الباب.

1 أي: النابغة. وانظر الخزانة 3/ 68.

2 من قصيدة يتّوعد فيها زرعة بن عمرو الكلابي يتهدده بقصائد الهجو، وبالحرب، والأكوار جمع الكور -بالضم- وهو الرحل. وقوله: ليدفعا جيشًا، في د، ه، ط: "ليوكبن جيش".

3 أي: ابن قيس الرقيات. وانظر ص 263 من الجزء الأول.

4 انظر في تفسير هذه الألفاظ ص 330 من الجزء الأول.

(349/2)

ومنه قوله:

سماء الإله فوق سبع سمائيا<sup>1</sup>

ومنه<sup>2</sup> قوله:

أهبي<sup>3</sup> التراب فوقه إهبايا

وهو كثير.

الثاني<sup>4</sup> منهما: وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة، وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو: قام وباع وخاف وهاب وطال، فهذا مما لا يراجع أصله أبدًا، ألا ترى أنه لم يأت عنهم<sup>5</sup> في نثر ولا نظم شيء منه مصححًا، نحو: قوم ولا يبيع ولا خوف ولا هيب ولا طول، وكذلك مضارعه نحو: يقوم ويبيع ويخاف ويهاب ويطول. فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم: هيئ الرجل من الهيئة، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة، فلحق بباب قولهم: قضوا الرجل إذا جاد قضاؤه، ورمو إذا جاد رميه. فكما<sup>6</sup> بني فَعَلَ مما لاه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعَلَ مما عينه ياء. وعلتهما جميعًا أن هذا بناء لا يتصرف<sup>7</sup> لمضارعه -بما فيه من المبالغة- لباب التعجب ولنعم وينس. فلما لم يتصرف<sup>7</sup> احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفًا للباب، ألا تراهم إنما تحاموا أن يبنوا فَعَلَ مما عينه ياء مخافة انتقاهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه؛ لأنه كان يلزمهم أن يقولوا: بُعْتُ أبوع، وهو يبوع، ونحن نبوع، وأنت -أو هي- تبوع، وبوعا وبوعوا وبوعي، وهما يبوعان، وهم يبوعون، ونحو ذلك. وكذلك لو جاء فَعَلَ مما لاه ياء متصرفًا للزم أن يقولوا: رُمُوتُ ورُمُوتُ، وأنا أرمو، ونحن نرمو، وأنت ترمو، وهو يرمو، وهم يرمون، وأنتما ترموان، وهن يرمون، ونحو ذلك، فيكثر قلب الياء واوًا، وهو<sup>8</sup> أثقل من الياء.

- 
- 1 انظر ص212 من الجزء الأول.
  - 2 سقط في ط، وهو أسوغ.
  - 3 يقال: أهبي الفرس التراب: أثاره.
  - 4 خبره محذوف، أي: هذا موضوع الكلام عليه.
  - 5 في ش: "عندهم".
  - 6 في د، ه، ز: "كما".
  - 7 في د، ه، ز: "ينصرف".
  - 8 في ز: "هي".

(350/2)

---

فأما قولهم: لرمو الرجل فإنه لا يصرف ولا يفارق موضعه هذا، كما لا يتصرف نعم وبئس، فاحتمل ذلك 1 فيه لجموده عليه، وأمنهم تعدييه إلى غيره. وكذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعل؛ لأنه لا يتصرف لمضارعتة بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس، ولو صرّف للزم إعلاله وأن يقال 2: هاء يهوء وأهوء وهوء وهوء، وهما يهوءان، وهم يهوءون، ونحو ذلك، فلمّا لم يتصرف لحق بصحة الأسماء، فكما صحّ نحو: القود والحوكة والصيد والغيب، كذلك صحّ هيؤ الرجل -فاعرفه 3- كما صحّ ما أطوله وما 4 أبيعه، ونحو ذلك.

ومما لا يراجع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاءه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء، فإن تاءه تبدل 5 طاء نحو: اضطرب واضطرب 6 واطرد واططم 7. وكذلك إن كانت فاءه دالًا أو "ذالًا" 8 أو زايًا، فإن تاءه تبدل دالًا. وذلك نحو قولك 8: أدلج وادكر وازدان، فلا 9 يجوز خروج هذه التاء على أصلها. ولم يأت ذلك في نشر ولا نظم. فأما ما حكاه خلف -فيما أخبرنا به أبو علي- من قول 10 بعضهم: التقطت النوى واشتقطته واشتقطته، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلًا من الشين في اشتقطته. نعم ويجوز أن تكون بدلًا من اللام في التقطته، فيترك إبدال التاء طاء مع الضاد ليكون ذلك إيذانًا بأنها بدل من اللام أو الشين، فتصح التاء مع الضاد، كما صحت مع ما الضاد بدل منه. ونظير ذلك قول بعضهم 11:

---

- 1 سقط في د، ه، ز.
- 2 في ز: "أن" بدون حرف العطف.
- 3 في د، ه، ز: "فاعرف ذلك".
- 4 سقط "ما" في ز.
- 5 في د، ه، ز: "تقلب".
- 6 سقط في ش.
- 7 في ش: "أظلم"، وفي ز: "إذ ظلم" وهو خطأ.
- 8 سقط في ش.
- 9 في د، ه، ز: "ولا".
- 10 انظر ص 264، من الجزء الأول.
- 11 انظر ص 264 من الجزء الأول، وانظر أيضاً تهذيب الألفاظ 302.

(351/2)

---

يا رب أباز من العفر صدع ... تقبض الذئب إليه واجتمع  
لما رأى أن لادعه ولا شبع ... مال إلى أرطاة حقف فالتجع  
فأبدل لام الطجع من الضاد، وأقر الطاء بحالها مع اللام؛ ليكون ذلك دليلاً على أنها  
بدل من الضاد. وهذا كصحة عور؛ لأنه بمعنى ما تجب صحته وهو اعور. وقد مضى  
ذلك.

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ومن تصحيح الياء  
الساكنة بعد الضمة. فأما قراءة أبي عمرو: "يَا صَالِحُ ابْنَتَا" 1 بتصحيح الياء بعد ضمة  
الحاء فلا يلزمه عليها 2 أن يقول: يا غلام اوجل. والفرق بينهما أن صحة الياء في "يَا  
صَالِحُ ابْنَتَا" بعد الضمة له نظير وهو قولهم: قيل وبيع، فحمل المنفصل على المتصل،  
وليس في كلامهم واو ساكنة صحّت بعد كسرة، فيجوز قياساً عليه يا غلام اوجل.  
فإن قلت: فإن الضمة في 3 نحو: قيل وبيع لا 4 تصح؛ لأنها إثمam ضمّ للكسرة،  
والكسرة في "يا غلام اوجل" كسرة صريحة 5. فهذا فرق.  
قيل: الضمة في حاء "يا صالح" ضمة بناء فأشبهت ضمة "قيل" من حيث كانت بناء،  
وليس لقولك: "يا غلام اوجل" شبيهه فيحمل هذا 6 عليه، لا كسرة صريحة ولا كسرة  
مشوبة. فأما تفاوت ما بين الحركتين في كون إحداها ضمة صريحة والأخرى ضمة غير

صريحة، فأمر تغتفر العرب ما هو أعلى وأظهر منه. وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين

- 1 آية: 77، سورة الأعراف، وهذ القراءة وردت في بديع ابن خالويه 44 وقد عزيت فيه أيضاً إلى عاصم في رواية عنه، وانظر أيضاً كتاب سيبويه 2/ 358.
- 2 كذ في د، هـ، ز. وفي ش: "عليه".
- 3 سقط "في" في د: هـ، ز.
- 4 في د، هـ، ز: "لم".
- 5 في د، هـ، ز: "صحيحة".
- 6 سقط في ش.

(352/2)

سالم 1 وعالم مع قادم وظالم، فإذا تسمَّحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تسمَّحهم بخلاف الحركتين وحدهما في "يا صَالِحُ اثْنَتَا" وقيل وبيع أجدر بالجواز. فإن قلت: فقد صَحَّت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو: اجلوَاذ واخروَاط، قيل: الساكنة هنا لما أدغمت في المتحركة فبنا اللسان عنهما جميعاً نبوة واحدة جرتا 2 لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة، نحو: طول وحول. وعلى أن بعضهم قد قال: اجليوَاذا فأعلّ، مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف، ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء؛ إذ كانت هذه الياء غير لازمة، فجرى ذلك في الصحة مجرى ديوان فيها. ومن قال: ثيرة وطيل، فقياس قولهم هنا 3 أن يقول: اجليَاذا، فيقلبهما 4 جميعاً إذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة.

فإن قيل: فالحركتان 5 قبل الألفين في سالم وقادم كلتاها فتحة، وإنما شبيبت إحداهما بشيء من الكسرة، وليست كذلك الحركات في حاء {يا صَالِحُ} وقاف قيل؛ من حيث كانت الحركة في جاء {يا صَالِحُ} ضمة البتة وحركة قاف "قيل" كسرة مشوبة بالضم، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين، وهما هناك - أعني في سالم وقادم - متفقان. قيل: كيف تصرَّفت الحال، فالضمة في "قيل" مشوبة غير مخلصّة، كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصّة، نعم ولو تطمَّعت 6 الحركة في قاف "قيل" لوجدت حصّة الضم فيها أكثر من حصّة الكسر، أو أدون حالها 7 أن تكون في الذوق مثلها، ثم من



---

1 يريد أن سالمًا وعالمًا حركتهما ممالة للكسرة بعد الألف مع عدم المانع، فأما قادم وظالم فيمنع الإمالة فيهما حرفا الاستعلاء القاف والطاء، فالفتحة في الأولين مشوبة بكسرة، وفي الأخيرين خالصة.

2 في د، هـ، ز: "جريا".

3 سقط في د، هـ، ز.

4 في د، هـ، ز: "فيقلبها".

5 في ش: "فالحركات".

6 في د، هـ، ز: "قطعت".

7 في د، هـ، ز: "أحوالهما".

(353/2)

---

بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم؛ لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة هما عنهما، وليست 1 الياء في "قيل" كذلك بل هي ياء 2 مخلص، وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلص. وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمة المخلص، فضلاً عن الكسرة المشوبة بالضم، ألا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وإن خلصت 3 قبلها الضمة في نحو: ميسر، في اسم الفاعل من أيسر، لو تجشمت إخراجها على الصحة، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان قبل القلب، وإنما ذلك تجشم الكلفة لإخراج الحرفين مصححين غير معلين 4. فأما الألف فحديث غير 5 هذا، ألا ترى أنه ليس في الطوق ولا من تحت القدرة صحة الألف بعد الضمة ولا الكسرة، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها، فإن صحَّت الفتحة قبلها صحت بعدها، وإن شئت الفتحة بالكسرة نحى بالألف 6 نحو الياء، نحو: سالم وعالم، وإن شئت 7 بالضمة نحى بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة، وهي ألف التفخيم. فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الياء والواو.

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع. فاعرفه وتنبه على أمثاله فإنه كثيرة.

---

1 سقط في د، هـ، ز.

- 2 سقط في ش.  
3 في د، ه، ز: "أخلصت".  
4 في د، ه، ز: "ممثلين".  
5 في ز: "في غير".  
6 في ش: "الألف".  
7 كذا في ز، وفي ش: "شيب".

(354/2)

### باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى

...

باب في مراعاتهم الأصول للضرورة تارة، وإهمالهم إياها أخرى:  
فمن الأول قولهم: صغت الخاتم، وحكت الثوب ونحو ذلك. وذلك أن فعلت هنا  
عديت، فلولا أن أصل هذا فعلت -بفتح العين- لما جاز أن تعمل فعلت. ومن ذلك  
بيت الكتاب:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح<sup>1</sup>  
ألا ترى أن أول البيت مبني على أطراح ذكر الفاعل، وأن آخره قد عوود فيه "الحديث  
عن الفاعل" 2 لأن 3 تقديره فيما بعد: لبيكه مختبط مما تطيح الطوائح. فدلّ قوله:  
ليبك، على ما أَراده من قوله: لبيكه. ونحوه قوله الله تعالى: {إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا}  
4، {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} 5، هذا مع قوله سبحانه: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ،  
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ} 6 وقوله عز وجل: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ} 7 وأمثاله  
كثيرة. ونحو من البيت قول الله تعالى: "فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ  
يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، رِجَالٌ" 8 أي: يسبح له فيها رجال.  
ومن الأصول المراعاة قولهم: مررت برجل ضارب زيد وعمراً، وليس زيد بقائم ولا قاعداً  
و {إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلُكَ} 9 وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله 10:  
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

1 هذا من أبيات لنهشل بن حري في رثاء يزيد بن نهشل. والبيت في الكتاب 1/ 145  
منسوبة إلى الحارث بن نهيك. وانظر الخزنة 1/ 147.

2 في د، هـ، ز: "ذكر الفاعلي".

3 في ش: "أن".

4 آية: 19، سورة المعارج.

5 آية: 28، سورة النساء.

6 آيتا: 1، 2 سورة العلق.

7 آيتا: 3، 4 سورة الرحمن.

8 آيتا: 36، 37 سورة النور، وقراءة فتح الباء في "يسبح" قراءة ابن عامر وأبي بكر.

9 آية 33، سورة العنكبوت.

10 أي: زهير. وانظر الكتاب 1/ 83، ونسب فيه في 1/ 154 لصرمة الأنصاري.

قال ابن خلف: "وهو الصحيح"، ويروى لابن رواحة كما في الخزانة 3/ 666. هذا وفي ط: "سابقاً" وبعد البيت: "وسابق أيضاً".

(355/2)

وقوله 1:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعبٍ إلا بين غرابها

كانت مراجعة 2 الأصول أولى وأجدر.

ومن ضد ذلك: هذان ضاربك، ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفة لكنت كأنك

قد جمعت بين الزيادتين المعتقتين في آخر الاسم 3. وعلى هذا القياس 4 أكثر الكلام:

أن 5 يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه، وهو شاهد لقوة إعمال

الثاني من الفعلين لقوته وغلبته على إعمال الأول لبعده. ومن ذلك قوله 6:

وما كل من وافى مني أنا عارف 7

فيمن نون أو أطلق مع رفع "كل". ووجه ذلك أنه إذا رفع كلاً فلا بُدَّ من تقديره الهاء

ليعود على المبتدأ من خبره ضمير، وكل واحد من التنوين في "عارف" ومدة الإطلاق في

"عارفو" ينافي اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت:

عارفنه أو عارفوه لم يجوز شيء من ذينك. وإنما هذا المعاملة الحاضر واطراح حكم

الغائب. فاعرفه وقسه فإنه باب واسع.

1 أي: الأخوص الرياحي. وانظر الكتاب 1/ 145، والخزانة 2/ 145، وشواهد

المغني 2/ 770.

2 في د، هـ، ز، "مراعاة".

3 في د، هـ، ز: "الأسماء".

4 في د، هـ، ز، "القبيل".

5 في ش: "وأن".

6 هو مزاحم العقيلي. وانظر الكتاب 1/ 36، وشواهد العيني على هامش الخزانة 2/

98، وص 26 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

7 صدره:

وقالوا تعرفها المنازل من منى

(356/2)

باب في 1 حمل الأصول على الفروع:

قال أبو عثمان: لا يضاف ضارب إلى فاعله؛ لأنك لا تضيفه إليه مضمراً، فكذلك لا تضيفه إليه مظهراً. قال: وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمراً. كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا الباب 2 المضممر فقدّمه وحمل عليه المظهر من قبل أن المضممر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر. وذلك أن المضممر أشبه بما تحذفه الإضافة - وهو التنوين - من المظهر، ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وقتلونه؛ من حيث كان المضممر 3 بلفظه وقوة اتصاله "مشابهاً للتنوين بلفظه وقوة اتصاله" 4 وليس كذلك المظهر لقوته ووفور 5 صورته، ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه، نحو: ضاربان زيداً وقتلوا عمرًا 6. فلما كان المضممر مما تقوّى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه، وأصاره - لما ذكرناه - إليه. ومن ذلك قولهم: إنما استوى النصب والجر في المظهر في 7 نحو: رأيت الزيدتين، ومررت بالزيدتين، لاستوائيهما في المضممر نحو: رأيتك ومررت بك. وإنما كان هذا الموضع للمضممر حتى حمل عليه حكم 8 المظهر من حيث كان المضممر عارياً من الإعراب، فإذا 9 عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر؛ لأن باب الإظهار أن يكون موسوماً بالإعراب، فلذلك حملوا الظاهر على المضممر في التنبيه، وإن كان المظهر هو الأصل؛ إذ كان المراعى هنا أمراً غير

- 1 في ز: "من".
- 2 سقط في ش.
- 3 في د، ه، ز: "مضمراً".
- 4 سقط ما بين القوسين في ز.
- 5 كذا في ز، ط. وفي ش: "فوة".
- 6 في د، ه، ز: "بكرًا".
- 7 سقط هذا الحرف في د، ه، ز.
- 8 سقط في د، ه، ز.
- 9 كذا في د، ه، ز، وفي ش: "واذا".

(357/2)

---

الفرعية والأصلية، وإنما هو أمر الإعراب والبناء. وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع، ألا ترى أن المضممر أصل في عدم الإعراب، فحملت المظهر عليه؛ لأنه فرع في البناء، كما حملت المظهر على المضممر في باب الإضافة من حيث كان المضممر هو الأصل في مشابهته التثوين 1 والمظهر فرع عليه في ذلك؛ لأنه إنما يتأصل 2 في الإعراب لا في البناء.

فإذا بدهتك هذه المواضع فتعاضمتك فلا تخنع لها، ولا تعط باليد مع أول ورودها، وتأت لها، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها، مناظرًا كان أو خاطراً. وبالله التوفيق.

- 
- 1 في د، ه، ز: "للتثوين".
  - 2 في د، ه، ز: "هو متأصل".

(358/2)

---

### باب في الحكم يقف بين الحكمين 1:

هذا فصل موجود في العربية لفظاً، وقد أعطته مقادراً عليه وقياساً. وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو 2: غلامي وصاحبي. فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء. أمّا كونها غير إعراب فالأنّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، نحو: هذا غلامي، ورأيت

صاحبي، وليس بين "الكسر وبين" 3 الرفع والنصب 4 في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة. وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليست الحركة إذن 5 في آخرها 6 ببناء، ألا ترى أن غلامي في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا.

---

1 في ز: "حكّمين".

2 سقط في د، هـ، ز.

3 ما بين القوسين ساقط في د، هـ، ز.

4 بعده في د، هـ، ز: "والجر".

5 سقط في ش.

6 في ش: "آخره".

(358/2)

---

فإن قلت: فما الكسرة في نحو: مررت بغلامي، ونظرت إلى صاحبي، إعراب هي أم من جنس الكسرة في الرفع والنصب؟

قيل: بل هي من جنس ما قبلها وليست إعراباً، ألا تراها ثابتة في الرفع والنصب. فعلمت بذلك أن هذه الكسرة يكره الحرف عليها، فيكون في الحالات ملازماً لها، وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول. فكما لا يشك أن هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست بإعراب، فكذلك يجب أن يحكم عليها في باب الجر؛ إذ الاسم واحد، فالحكم عليه إذاً في الحالات واحد. إلا أن لفظ هذه الحركة في حال الجر وإن لم تكن إعراباً لفظها 1 لو كانت إعراباً، كما أن كسرة الصاد في صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكماً وإن كانت إياها لفظاً 2. وقد مضى ذلك وسنفرد لما يتصل به باباً.

ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو: الرجل وغلامك وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة 3 ولا غير منصرفة. وذلك أنها ليست بمنونة، فتكون منصرفة، ولا ممّا يجوز للتوين 4 حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمانةً لكونه غير منصرف؛ كأحمد وعمر وإبراهيم، ونحو

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "غير لفظها".

2 أورد ابن الشجري في أماليه 1 / 4 رأي ابن جني في كسرة المضاف لياء المتكلم ورد

عليه، وفي رأي ابن الشجري أنها كسرة بناء، وفي رأي المتأخرين من النحاة أنها كسرة مناسبة والإعراب بحركات مقدّرة. وانظر الرضي شرح الكافية 1 / 35، والأشموني في آخر مبحث "المضاف إلى ياء المتكلم".

3 المعروف أن هذه الأمثلة منصرفة؛ إذ ليس فيها شبه الفعل، ومنع التنوين لوجود المعاند له، وآية ذلك أنه إذا زال المعاند عاد الصرف.

4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "التنوين" و"حلول" على هذا بدل منه.

(359/2)

---

ذلك. وكذلك التثنية والجمع على حدها، نحو: الزيدان والعميرين والمحمدون، وليس شيء من ذلك منصرفاً 1 ولا غير منصرف، معرفة كان 2 أو نكرة؛ من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمانة لترك صرفها.

ومن ذلك بيت الكتاب:

له زجل كأنه صوت حاد 3

فحذف الواو من قوله 4 "كأنه" لا على حد الوقف ولا على حد الوصل. أما الوقف فيقضي بالسكون: "كأنه"، وأما الوصل فيقضي بالمطلّ وتمكين الواو "كأنهو"، فقوله إذا "كأنه" 5 منزلة بين الوصل والوقف.

وكذلك أيضاً سواءً قوله:

يا مرحباه بحمار ناجيه ... إذا أتى قريته للسانيه 6

---

1 هذا الضرب عند المتأخرين منصرف؛ لأنه لم يشبه الفعل، وفي صبان الأشموني في أول "ما لا ينصرف": "قال شيخ الإسلام زكريا: وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه إنما هو الأسماء المعرب بالحركات، وإلا فينبغي أن يستثنى أيضاً ما يعرب بالحروف؛ إذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف، مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع".

2 سقط في د، هـ، ز.

3 انظر ص 128 من الجزء الأول. وفي ز: "كأنه خلس"، وكلمة "خلس" كانت موضوعة فوق "كأنه" فوضعت بعدها خطأ.

4 كذا في د، هـ، ز. وسقط في ش.

5 في ز، ط: "كأنه خلس"، يريد اختلاس حركة الهاء فيها وعدم مدها.

6 ناجية: اسم صاحب الحمار. والسانية: الدلو العظيمة. وانظر الخزنة 4/ 400.

(360/2)

فثبتت الهاء في "مرحبا" ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل، أما الوقف فيؤذن بأنها 1 ساكنة: يا مرحبا، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلاً: يا مرحبا بحمار ناجية. فثبتت إداً في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين.

وكذلك سواء قوله 2:

ببازل وجناء أو غيهل 2

فثبتت الياء مع التضعيف طريف، وذلك أن التثقيب من أمانة الوقف، والياء من أمانة الإطلاق. فظاهر هذا الجمع بين الضدين فهو إداً منزلة بين المنزلتين، وسبب جواز الجمع بينهما أن كل واحد منهما قد كان جائزاً على انفراده، فإذا جمع بينهما فإنه على كل حال لم يكلف إلا بما من عادته أن يأتي به مفرداً، وليس على 4 النظر بحقيقة الضدين كالسواد والبياض، والحركة والسكون، فيستحيل اجتماعهما. فتضادهما إداً إنما هو في الصناعة لا في الطبيعة. والطريق متلّبة منقاداً، والتأمل يوضحها ويمكنك منها.

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "بهاء".

2 أي: منظور بن حبة. وحبة أمه. وأبوه مرثد، ومن ثم ينسب إلى منظور بن مرثد، وانظر شواهد الشافية 246.

3 قبله:

إن تبخل يا جمل أو تعنلي ... أو تصبحي في الطاعن المولي

نسل وجد الهائم المغتل

وبالازل: من الإبل ما دخل في السنة التاسعة. الوجناء: الناقة الشديدة. والعميل، الناقة الطويلة. والمغتل: من به الغلة؛ وهي حرارة العطش، ويراد بها هنا حرارة الشوق. وانظر نواذر أبي زيد 53، وشواهد الشافية 246.

4 سقط في د، هـ، ز.

(361/2)



## باب في شجاعة العربية:

اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف.

الحذف:

قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته.

فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله<sup>1</sup> لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال -من الجار والجواب- دليلاً على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك: زيداً، إذا أردت: اضرب زيداً، أو نحوه. ومنه إياك إذا حذرت، أي: احفظ نفسك ولا تضعها، والطريق الطريق، وهما خيراً من ذلك. وقد حذفت الجملة من الخبر نحو قولك: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس. وخير مقدم؛ أي: قدمت خير مقدم. وكذلك الشرط في<sup>2</sup> نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم<sup>3</sup> إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، أي: إن فعل المرء خيراً جزى خيراً، وإن فعل شراً جزى شراً. ومنه قول التغلبي<sup>4</sup>:

إذا ما الماء خالطها سخينا

---

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "بالله".

2 سقط في د، هـ، ز.

3 في د، هـ، ز: "بأعمالهم".

4 هو عمرو بن كلثوم في معلقته المشهورة. وانظر ص 290 من الجزء الأول.

(362/2)

---

"أي: فشرينا سخيناً"<sup>1</sup> وعليه قول الله سبحانه: {فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} 2 أي: فضرِب فانفجرت، وقوله عز اسمه: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ} 3 أي: فحلِق فعليه فدية، ومنه قولهم 4: ألا تا، بلى فا، أي: ألا تفعل؟ بلى فافعل. وقول الآخر:

قلنا لها قفي لنا قالت قاف

أي: وقفت، وقوله 5:

..... وكان قد6

أي: كأنها قد زالت، فأما7 قوله:

إذا قيل مهلاً قال حاجزه قد8

فيكون على هذا أي قد قطع وأغنى9، ويجوز أن يكون معناه: قدك! أي: حسبك، كأنه قد فرغ ما قد أريد منه، فلا معنى لردعك وزجرك.

وإنما تحذف الجملة10 من الفعل والفاعل لمشابتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو: ضربت ويضربان، وقامت هند و {لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ} 11 وحبذا زيد، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر. وأما حذف المفرد فعلى ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف.

---

1 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

2 آية: 60 سورة البقرة.

3 آية 196 سورة البقرة.

4 انظر في هذا وفي البيت بعده ص31 من الجزء الأول.

5 أي: النابغة. وهو من قصيدته في المنجدة.

6 تمام البيت:

أفد الترحل غير أن ركبنا ... لماتزل برحلنا وكان قد

7 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "وأما".

8 ورد هذا الشطر في اللسان "قدد" دون عزو، ولا تكملة.

9 سقط في ش.

10 في ز: "الكلمة المركبة".

11 آية: 186 سورة آل عمران.

(363/2)

---

حذف الاسم على أضرب:

قد حذف المبتدأ تارة؛ نحو: هل لك في كذا وكذا1؛ أي: هل لك فيه حاجة أو أرب،

وكذلك قوله -عز وجل: {كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ} 2 أي: ذلك أو هذا بلاغ. وهو كثير.

وقد حذف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك: زيد، أي: زيد عندي، وكذا قوله تعالى: {طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ} 3 وإن شئت كان على: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقول معروف، وعليه قوله 4:

فقلت على اسم الله أمرك طاعة ... وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه نحو قول الله سبحانه: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى} 5 أي: بر من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، ومنه 7 قوله -عز اسمه: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} 8 أي: أهلها.

وقد حذف المضاف مكرراً نحو قوله تعالى: {فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ} 9 أي: من تراب 10 أثر حافر فرس الرسول، ومثله مسألة 11 الكتاب: أنت

---

1 سقط في ش.

2 آية: 35، سورة الأحقاف.

3 آية 21، سورة محمد.

4 أي: عمر بن أبي ربيعة. وانظر شواهد المغني للبغدادى 2/ 967.

5 آية 177، سورة البقرة.

6 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "ذو".

7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "مثله".

8 آية 82 سورة يوسف.

9 آية: 66، سورة طه.

10 كذا في ش. وسقط في د، هـ، ز.

11 في الكتاب 1/ 206، "وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك: هو مني فرسخان".

مني فرسخان، أي: ذو مسافة فرسخين. وكذلك قوله -جل اسمه: {يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ} 1 أي: كدوران عين 2 الذي يغشى عليه من الموت 3.

وقد حذف المضاف إليه نحو قوله تعالى: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} 4 أي: من قبل ذلك ومن بعده. وقولهم: ابدأ بهذا أول، أي: أول ما تفعل. وإن شئت كان تقديره: أول من غيره، ثم شبه الجار والمجرور هنا بالمضاف إليه لمعاقبة المضاف إليه إياهما. وكذلك قولهم: جئت 5 من عل، أي: من أعلى، كذا وقوله 6: فملك بالليط الذي تحت قشرها ... كغرقىء بيض كنه القيص من عل فأما قوله 7:

كجلمود صخر حطه السيل من عل  
فلا حذف فيه؛ لأنه نكرة، ولذلك أعربه فكأنه قال: حطه السيل من مكان عال، لكن قول العجلي 8:

أقب من تحت عريض من عل  
هو محذوف المضاف إليه؛ لأنه معرفة، وفي موضع المبني على الضم، ألا تراه قابل به ما هذه حاله وهو قوله: من تحت. وينبغي أن يكتب "علي" في 9 هذا بالياء.

---

1 آية: 19، سورة الأحزاب.

2 سقط في ش.

3 في ز بعد هذا، "وقال آخر" ويليه بياض، وكتب في هامش: "بياض في الأصل".

4 آية: 4، سورة الروم.

5 سقط في د، هـ، ز.

6 أي: أوس بن حجر. والبيت في وصف قوس. والليط: القشر، والغرقى: والقشرة الملتزفة ببياض البيض. والقيص القشرة العليا اليابسة. يقول: إن الفواس حين قشر قناة الفرس لم يستأصل قشرها، أبقى الليط يقويها بذلك ويملكها؛ يقال: ملكه: قوّاه، وشبه الليط بالغرقى الذي فوقه للقيص. وانظر اللسان "ملك".

7 أي: أمرئ القيس في المعلقة.

8 أي: أبي النجم.

9 في د، هـ، ز: "هذه".

---

وهو فعل في معنى فاعل، أي: أقب من تحته عريض من عاليه، بمعنى أعلاه. والسافل  
والعالي بمنزلة الأسفل والأعلى. قال:

ما هو إلا الموت يغلي غاليه ... مختلطاً سافله بعاليه  
لا بدَّ يوماً أني ملاقيه<sup>1</sup>

ونظير عالٍ وعِلٍ هنا قوله 2:

وقد علتني ذرّة بادي بدي

أي: باديّ باديّ، وإن شئت كان ظرفاً غير مركب، أي: في بادي بدي كقوله -عز اسمه:  
{بَادِي الرَّأْيِ} 3 "أي: في بادي الرأي" 4 إلا أنه أسكن الياء في موضع النصب مضطراً  
كقوله:

يا دار هند عفت إلا أثافيها

وإن شئت كان مركباً على حد قوله 5:

إذ نحن في غرّة الدنيا ولذتها ... والدار جامعة أزمان أزمانا

إلا أنه أسكن لطول الاسم بالتركيب كمعدي كرب، ومثل فاعل وفعل في هذا المعنى 6  
قوله 7:

---

1 سقط الشطر الأخير في ش.

2 أي: أبي نخيلة. وبما البيت:

ورثية تنهض بالتشدد

والذرة: الشيب، والرثية: وجع المفاصل. يصف كبره وشيخوخته. وانظر اللسان "ذراً،  
وثاً".

3 آية 27 سورة هود.

4 سقط في ز.

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "قول جرير" ولم أجد هذا البيت في ديوان جرير المطبوع،  
والبيت في نوادر أبي زيد 184 غير معزوّ.

وقبله:

هل ترجعن ليال قد مضين لنا ... والعش منقلب إذ ذاك أفنانا

وبعده:

ولما ستمّر شيخان مبتجح ... بالبين عنك بما يراك شتانا

6 سقط في ش.

7 أي: الضب فيما يزعم العرب، حين يقال له: وردا يا ضب. والمراد: بنت في البادية، وكذلك الصليان والعنكث. وفي التكملة: "قوله: "ردا" تصحيف من القدماء، فتبعهم فيه الخلف، والراوية، "زردا" وهو السريع الازدراء، أي: الابتلاع. ذكره أبو محمد الأعراي، وانظر اللسان "عرد".

(366/2)

أصبح قلبي صردا ... لا يشتهي أن يردا  
إلا عرادًا عردا ... وصلينًا بردا  
وعنكثًا ملتبدا  
أراد: الإعراد عارداً وصليناً بارداً.  
وعليه قوله:  
كأن في الفرش القتاد العاردا  
فأما قولهم: عرد الشتاء<sup>1</sup>؛ فيجوز أن يكون مخففاً من عرد هذا، ويجوز أن يكون مثلاً في الصفة على فعل كصعب ونذب.  
ومنه يومئذ وحينئذ، ونحو ذلك، أي: إذ ذاك كذلك، فحذفت الجملة المضاف إليها.  
وعليه قول ذي الرمة:  
فلماً لبسن الليل أو حين نصبت ... له من خذا آذانها وهو جانح<sup>2</sup>  
أي: أو حين أقبل. وحكى الكسائي: أفوق تنام أم أسفل؛ حذف المضاف<sup>3</sup> ولم يبن.  
وسمع<sup>4</sup> أيضاً: "لله الأمر من قبل ومن بعد" فحذف ولم يبن.

1 كذا في ش، وفي ز: "النساء" وكأنه الصواب، يرادهن الرجل، ومن أوصافه العرد.  
2 هذا في الحديث عن حمر الوحش، وخذا الأذن: استرخاؤها، وقوله: "هو جامع" يعني: الليل. وبعده:  
حداهن شحاج كأن سحيله ... على حافتيهن ارتجاز مفاضح  
يعني بالشحاج: الحمار، وسحيله: نخاقه "بارتجاز" أي: ذكر الرجز من الشعر يقوم به راجزان يتسابان ويفضح أحدهما صاحبه. وانظر الديوان 62.  
3 كذا، والمناسب "المضاف إليه".  
4 يريد أن هذا سمع عن بعض العرب؛ ولم ترد به قراءة، وإنما الوارد في القراءة غير الضم

والكسر مع التنوين، وهي قراءة الحجدري والعقيلي، كما في البحر. ويبدو أن الأمر اشتبه على ابن هشام ومن تبعه، فظنَّ قراءتهما بدون تنوين فجعل ذلك قراءة، ومن تابعه الأشموني في مبحث الإضافة، ونسب الشيخ خالد في شرحه للتوضيح ذلك إلى الحجدري والعقيلي، وقد علمت أن قراءتهما بالتنوين.

(367/2)

وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرتة فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما "للتخليص والتخصيص" 1، وإما للمدح الثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف 2 اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستتب 3 من ظاهر هذا اللفظ أن 4 الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى 5 قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.

ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة نحو: مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهه حسن. ألا تراك لو قلت: مررت بquam أخوه، أو لقيت وجهه حسن، لم يحسن.

فأما قوله:

والله ما زيد بنام صاحبه ... ولا محالط الليان جانبه 6

---

1 في د، هـ، ز: "للتخصيص والتخليص".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "تحيف".

3 كذا في ش. وي د، هـ، ز: "تستتب".

4 سقط في د، هـ، ز.

5 في د، هـ، ز: "شيء".

6 الروية المشهورة:

والله ما ليلي بنام صاحبه  
والليان - بكسر اللام الملاينة وبفتحها: اللين والدعة. وانظر الخزانة 4 / 106، والعيني  
على هامش الخزانة 4 / 2، والكامل مع رغبة الآمل 4 / 80.

(368/2)

---

فقد قيل فيه: إن "نام صاحبه" علم اسم لرجل<sup>1</sup>، وإذا كان كذلك جرى مجرى قوله:  
بني شاب قرناها. . . . . 2.  
فإن قلت فقوله:  
ولا مخالط الليان جانبه  
ليس علمًا وإنما هو صفة، وهو معطوف على "نام صاحبه"، فيجب أن يكون قوله<sup>3</sup>:  
"نام صاحبه" صفة أيضًا.  
قيل: قد يكون في الجمل إذا سمي بها معاني الأفعال فيها، ألا ترى أن "شاب قرناها" تصر  
وتحلب" هو اسم علم، وفيه مع ذلك معنى الدم، وإذا كان كذلك جاز أن يكون قوله:  
ولا مخالط الليان جانبه  
معطوفًا على ما في قوله "ما زيد بنام صاحبه" من معنى الفعل، فأما قوله:  
مالك عندي غير سهم وحجر ... وغير كبداء شديدة التوتر  
جادت بكفي كان من أرمى البشر<sup>4</sup>  
أي: بكفي رجل أو إنسان كان من أرمى البشر، فقد روى غير هذه الرواية. روى:  
"بكفي كان من أرمى البشر"، بفتح ميم "من" أي بكفي من هو أرمى البشر، و"كان"  
على هذا زائدة. ولو لم تكن فيه إلا 5 هذه الرواية لما جاز القياس عليه؛

---

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "وجل".

2 هذا قطعة من بيت تمامه:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ... بني شاب قرناها نصر وتحلب

وهو لشاعر من بني أسد، وأراد بالقرنين صغيرتي المرأة، وقوله: "تصر" أي تشد ضرع  
الحلوبة إذا أرسلت إلى المرعى، وقوله: "تحلب" أي: إذا راحت عشيا. يصف أهمهم أنها  
راعية عجوز. وانظر الكتاب 1 / 259، والكامل 4 / 80.

3 سقط في د، هـ، ز.



- 4 الكبداء: صفة للقوس. وهي التي يملأ الكف مقبضها، وقوله: "جادت بكفي ... " في العبارة قلب، أي جادت بها كفان إلخ. وانظر الخزنة 321/ 2.
- 5 سقط في ش. و"هذه الرواية" عليه هي الثانية، فأما على ما أثبت فالمراد بها الأولى.

(369/2)

لفروده 1 وشذوذه عمًا عليه عقد هذا الموضع. ألا تراك لا تقول: مررت بوجهه حسن، ولا نظرت إلى غلامه سعيد. فأما قولهم: بدأت بالحمد لله، وانتهيت من القرآن إلى {أتى أمر الله} 2 ونحو ذلك، فلا يدخل على هذا القول من قبل أن هذه طريق الحكاية، وما كان كذلك فالخطب فيه أيسر، والشناعة فيه 3 أوهى وأسقط. وليس ما كنّا عليه مذهبًا له تعلق بحديث الحكاية، وكذلك إن كانت الصفة جملة لم يجوز أن تقع فاعلة ولا مقامة مقام الفاعل، ألا تراك لا تجيز قام وجهه حسن، ولا 4 ضرب قام غلامه، وأنت تريد: قام رجل وجهه حسن، ولا ضرب إنسان قام غلامه. وكذلك إن كانت الصفة حرف جر أو ظرفًا لا يستعمل استعمال الأسماء، فلو قلت: جاءني من الكرام، أي: رجل من الكرام، أو حضرتني سواك، أي: إنسان سواك، لم يحسن؛ لأن الفاعل لا يحذف، فأما قوله 5:

أنتهون ولن ينهى ذوي شطط ... كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل  
فليست الكاف هنا حرف جر، بل هي اسم بمنزلة مثل؛ كالتي في قوله:  
على كالقطا الجويّ أفرعه الزجر  
وكالكاف الثانية من قوله 6:  
وصالياتٍ ككما يؤثفين

- 1 أي: لانفراده، يقال: فرد بهذا الأمر. وفي ط: "لندوره"، وهو محرف من: "لنزوره" أي: لقلته، أو "لندوره".
- 2 آية: 1، سورة النحل.
- 3 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "منه".
- 4 كذا. والوجه حذف هذا الحرف.
- 5 أي: الأعشى في معلقته المشهورة. والشطط: الجور. والفتل: جمع الفتيل، وهو هنا ما يستعمل في الجراحة. أراد طعنًا جائفًا نافذًا إلى الجوف بغيب فيه الزيت والفتل. انظر

6 أي: خصام المجاشعي، وقبله:

لم يبق من أي بها يجلين ... غير رماد وحطام كنفين  
وهو يصف دارًا قد خلت من أهلها وبقي بها آثارهم، ومن تلك الآثار الصاليات، يريد  
الأثافي التي توضع عليها القدر، جعلها ساليات؛ لأنها صليت بالنار حتى اسودّت.  
وانظر الخرانة 1/ 367 وشواهد الشافية 59.

(370/2)

"أي كمثل ما يؤثفين" 1 وعليه قول 2 ذي الرمة:

أبيت على ميّ كئيّبًا وبعلها ... على كالنقا من عاج يتبطح 3  
فأما قول الهذلي 4:

فلم يبق منها سوى هامد ... وغير الثمام وغير النؤيّ  
ففيه قولان: أحدهما أن يكون في "يقي" ضمير فاعل من بعض ما تقدّم، كذا قال أبو  
علي - رحمه الله. والآخر أن يكون استعمل "سوى" للضرورة اسمًا فرفعه، وكأن هذا  
أقوى لأنّ بعده: "وغير الثمام وغير النؤي" فكأنه 5 قال: لم 6 يبق منها غير هامد، ومثله  
ما أنشدناه للفرزدق 7 من قوله:

ائه بمجلوم كأنّ جبينه ... صلاة ورس وسطها قد تفلقا 8  
وعليه قول الآخر 9:

في وسط جمع بني قريط بعدما ... هتفت ربعة يا بني جواب

1 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

2 في د، ه، ر: "بيت".

3 عاج: موضع بالبادية به رمل، وينبطح: يستلق على وجهه. وانظر الديوان 85،  
وفيه: "على مثل الأشافي" في مكان: "على مي كئيبا".

4 أي: أبي ذؤيب، ورواية ديوان الهذليين:

لم يبق منها سوى هامد ... وسفع الحدود معًا والنؤي  
وانظر ديوان الهذليين "طبعة دار الكتب" 1/ 64 وما بعدها.

5 في د، ه، ز: "وكأنه".

6 في د، هـ، ز: "فلم".

7 في د، هـ، ز: "الفرزدق".

8 المجلوم: المخلوق، أراد به هن المرأة، والصلاة: مدق الطيب، والورس: نبت أصفر. والمؤلف يريد أن "وسطا" ساكن السين يكون ظرفاً، ولكن الفرزدق أخرجه عن الظرفية للشعر، كما "سوى": وكذا في البيت بعده.

9 نسبه في اللسان "وسط" إلى القتال الكلابي، وقريط - بالتصغير - وقريط -

بالتكبير - بطنان من بني كلاب. ورواية البيت كما في اللسان والتاج:

مِنْ وَسْطِ جَمْعِ بَنِي قُرَيْظٍ بَعْدَمَا ... هَتَفْتُ رِبْعَهُ يَا بَنِي خَوَارِ

(371/2)

وقد أقيمت "الصفة الجملة" 1 مقام الموصوف المبتدأ نحو قوله 2:

لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم

أي: ما في قومها أحد يفضلها، وقال الله سبحانه: {وَأَنَا مِمَّا الصَّاحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ}

3 أي: قوم دون ذلك، وأما قوله تعالى: {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ} 4 فيمن 5 قرأه بالنصب

فيحتمل أمرين: أحدهما أن يكون الفاعل مضمراً، أي: لقد تقطع الأمر أو العقد أو

الود - ونحو ذلك - بينكم، والآخر "أن يكون" 6 ما كان يراه أبو الحسن من أن يكون

"بينكم" وإن كان منصوب اللفظ مرفوع الموضع بفعله، غير أنه أقرت نصبه الظرف،

وإن كان مرفوع الموضع لاطراد استعماهم إياه ظرفاً. إلا أن استعمال الجملة التي هي

صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة؛ لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسماً

محضاً. كلزوم ذلك في الفاعل، ألا ترى إلى قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه،

أي: سماعك به خير من رؤيته. وقد تفصينا 7 ذلك في غير موضع.

وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم

8: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلَّ

من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك

1 كذا في ش. وفي ز: "صفة الجملة" وفي ط: "الصفة الجملية".

2 أي: حكيم بن معية الربيعي. وتيثم: أصله تأثم؛ فكسر حرف المضارعة وأبدل الهمزة

ياء. والميسم: الحسن والجمال. انظر الكتاب 1/ 375، والخزانة 2/ 311.

3 آية: 11 سورة الجن.

4 آية: 94 سورة الأنعام.

5 في ز: "فمن قرأ". وهذه قراءة نافع وحفص والكسائي وأبي بكر، والباقون بالرفع، كما في الإتحاف.

6 ما بين القوسين سقط في د، ه، ز.

7 في د، ه، ز: "تقصيت".

8 كأنه يريد قول سيبويه في الكتاب 1/ 15، وكذلك سير عليه ليلاً ونهاراً ... إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طويل ونهار طويل.

(372/2)

---

من التطويح والتطريح والتفخيم 1 والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو 2 نحو ذلك. وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلاً، فنزيد في قوة اللفظ ب"الله" هذه الكلمة 3، وتتمكّن في 4 تمطيط اللام 5 وإطالة الصوت بها وعليها 4، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سأله فوجدناه إنساناً، وتمكّن الصوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك 6: إنساناً سمحاً أو 7 جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سأله وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك.

فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز، ألا تراك لو قلت: وردنا البصرة فاجتزنا بالأبلة على رجل، أو رأينا بستاناً، وسكت لم "تقد بذلك" 8 شيئاً؛ لأن هذا ونحوه مما لا يعرى منه ذلك المكان 9، وإنما المتوقع أن تصف من ذكرت أو ما 7 ذكرت، فإن لم تفعل كلّفت علم ما "لم تدل" 10 عليه، وهذا لغو من 11 الحديث وجور في التكليف.

---

1 في د، ه، ز: "التلخيم".

2 في د، ه، ز: "ونحو".

3 في د، ه، ز: "الجملة".

4 سقط في د، ه، ز.

5 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "الكلام".

6 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "وقولك".

7 في د، هـ، ز: "و" بدل "أر".

8 في د، هـ، ز: "يفد ذلك".

9 سقط في ش.

10 في د، هـ، ز: "تدلك".

11 في د، هـ، ز: "في".

(373/2)

---

ومن ذلك ما يروى في الحديث 1: "لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد"، أي: لا صلاة كاملة أو فاضلة ونحو ذلك. وقد خالف في ذلك من لا يعد خلافه خلافاً. وقد حذف المفعول به نحو قول الله تعالى: {وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ} أي: أوتيت منه شيئاً، وعليه قول الله سبحانه: {فَعَشَاهَا مَا غَشَّى} 3 أي: غشاها إياه، فحذف المفعولين جميعاً، وقال الخطيئة:

منعمة تصون إليك منها ... كصونك من رداء شرعي<sup>4</sup>

أي: تصون الحديث منها، وله نظائر.

وقد حذف الظرف نحو قوله 5:

فإن مت فانعيني بما أنا أهله ... وشقي عليّ الجيب يا ابنة معبد

أي: إن مت قبلك، هذا يريد لا محالة. ألا ترى أنه لا يجوز أن يشترط الإنسان موته؛

لأنه يعلم 6 أنه مائت 7 لا محالة، وعليه قول الآخر 8:

أهيم بدعدٍ ما حييت فإن أمت ... أوكل بدعدٍ من يهيم بما بعدي

---

1 رواه الدارقطني والبيهقي عن جابر وأبي هريرة؛ كما في الجامع الصغير.

2 آية 23 سورة النمل.

3 آية 54 سورة النجم.

4 الشرعي: ضرب من البرود، وقيل البيت:

أكل الناس تكتم حب هند ... وما تخفى بذلك من خفي

5 أي: طرفة في معلقته.

6 في د، هـ، ز: "لا يعلم".

7 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "ميت".

8 هو نصيب: وانظر الموشح 160، 189، والأغاني 11/19، 14/174 من طبعة بولاق.

(374/2)

أي: فإن أمت قبلها لا بُدَّ أن يريد هذا، وعلى هذا قول الله تعالى: {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} 1 أي: من شهد الشهر منكم صحيحًا بالغًا في مصرٍ فليصمه، وكان أبو علي -رحمه الله- يرى أن نصب الشهر هنا إنما هو على الظرف، ويذهب إلى أنَّ المفعول محذوف، أي: فمن شهد منكم المِصرَ في هذا الشهر فليصمه، وكيف تصرفت الحال فلا بُدَّ من حذف.

وقد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى. روينا عن أحمد بن يحيى أنهم يقولون: راكب الناقة طليحان، أي: راكب الناقة والناقة طليحان، وقد مضى ذكر هذا<sup>2</sup>. وتقول 3: الذي ضربت وزيدًا جعفر، تريد 4: الذي ضربته وزيدًا، فتحذف 5 المفعول من الصلة.

وقد حذف المستثنى نحو قولهم: جاءني زيد ليس إلا، وليس غير، أي: ليس إلا إياه، وليس غيره.

وقد حذف خبر إنَّ مع النكرة خاصة نحو قول الأعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً ... وإن في السفر إذ مضوا مهلاً

أي: إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً<sup>6</sup>

1 آية: 185، سورة البقرة.

2 انظر ص 290 من الجزء الأول.

3 في د، هـ، ز: "يقول".

4 في د، هـ، ز: "يريد".

5 في د، هـ، ز: "فيحذف".

6 سقط ما بين القوسين في ش.

وقال الأعلام: "والمعنى" إن لنا محلاً في الدنيا، ومرتحلاً عنها إلى الآخرة، وأراد بالسفر من

رحل من الدنيا؛ فيقول في رحيل من رحل ومضى مهل، أي: لا يرجع، وتراه فسّر المهل بعدم الرجوع، والأصل فيه التراخي والرفق والأناة، وفسّره بعضهم بالسبق. وانظر شرح الرضي للكافية 2/ 392، الكتاب 1/ 284، والخزانة 4/ 381 والصبح المنير 155.

(375/2)

وأصحابنا يجيزون حذف خبر إنّ مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذ قيل لهم: إن الناس ألب عليكم فمن لكم. قالوا: إن زيدًا وإن عمرًا، أي: إن لنا زيدًا وإن لنا عمرًا. والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة. فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله 1: خلا أن حيًا من قريش تفضلوا ... على الناس أو أن الأكارم نھشلا أي: أو أن الأكارم نھشلا تفضلوا<sup>2</sup>، قال 3 أبو علي: وهذا لا يلزمهم؛ لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع إن المكسورة، فأما مع أنّ المفتوحة فلن نمنعه، قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أنّ المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضها، وهو قولهم: لا بأس ولا شكّ، أي: عليك، وفيه. فكما أنّ "لا" تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما "تشبهها نقيضتها"<sup>4</sup> في حذف الخبر مع النكرة أيضًا. وقد حذف أحد مفعولي ظننت، وذلك نحو قولهم: أزيدًا ظننته منطلقًا؛ ألا ترى أن تقديره: أظننت زيدًا منطلقًا ظننته منطلقًا؟ فلمّا<sup>5</sup> أضمرت الفعل فسّرت به بقولك: ظننته، وحذفت 6 المفعول الثاني من الفعل الأول المقدّر اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر. وكذلك بقية أخوات ظننت.

- 1 في الخزانة أن ابن الشجري في الأمالي، وابن يعيش في شرح المفصل نسباه إلى الأخطل. ويقول البغدادي: "وله في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروي ولم أجده فيها، وانظر الخزانة 4/ 385.
- 2 كذا في ز. وفي ش: "فضلوا".
- 3 في الخزانة في الموطن السابق. "فقد قال".
- 4 في ط: "يشبهها نقيضها".
- 5 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "فكما".
- 6 على هذا جرى ابن هشام في المعني في آخر مبحث الجملة المفسرة، وعبارة: "كما استغنى في نحو: أزيدًا ظننته قائمًا، بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت

المقدورة، وعلق الدماميني على قول ابن هشام: "بأن مفعولي ظننت المذكورة، بقوله: "يقال: هو مفعول الأولى المحذوفة؛ لأنها مقصودة بالذات، والثانية ذكرت لضرورة التفسير، وعلى رأي الدماميني يجري المتأخرون من المعربين.

(376/2)

وقد حذف خبر كان أيضاً في نحو قوله 1:

أسكرأن كان ابن المراغة إذ هجا ... تميماً ببطن الشام أم متساكر  
ألا ترى أن تقديره: أكان سكرأن ابن المراغة، فلماً حذف الفعل الرفع 2 فسره بالثاني  
فقال: كان ابن المراغة. و"ابن المراغة" هذا الظاهر خبر "كان" الظاهرة، وخبر "كان"  
المضمّر محذوف معها؛ لأن "كان" الثانية دلّت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني  
الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف.

وقد حذف المنادى فيما أنشده أبو زيد من قوله:

فخير نحن عند الناس منكم ... إذا الداعي المثوب قال يالا 3

أراد: يا لبني 4 فلان، ونحو ذلك.

فإن قلت: فكيف جاز تعليق 5 حرف الجر، قيل: لما خلط "بيا" 6 صار كاجزاء منها.

ولذلك شبه أبو علي ألفه التي قبل اللام بألف باب ودار، فحكم عليها حينئذ  
بالانقلاب، وقد ذكرنا ذلك. وحسن الحال أيضاً شيء آخر، وهو تشبث اللام الجارة  
بألف الإطلاق فصارت كأنها معاقبة للمجرور، ألا ترى أنك لو أظهرت ذلك المضاف  
إليه 7 فقلت: يا لبني فلان، لم يجوز إلحاق الألف هنا "وجرت ألف

1 أي: الفرزدق يهجو جريراً، وهو المعني بابن المراغة، والمراغة: الأتان التي لا تمتنع من  
المفحول، وكان جرير هجا بني دارنم رهط الفرزدق من تميم. وانظر الخزنة 4 / 65،  
والكتاب 1 / 23.

2 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "الراجع" وسقط هذا الوصف في عبارة ابن جني في  
الخزنة.

3 انظر ص 77. من الجزء الأول، ورد البيت في المصباح "بأس" وفي "البأس" في مكان  
"الناس" وفسر البأس بالشدة والقوة، وقال: "أي: نحن عند الحرب إذا نادى بنا المنادي  
ورجع نداءه: ألا لا تفروا فإننا نكثر راجعين لما عندنا من الشجاعة، وأنتم تجعلون الفرّ



فرارًا فلا تستطيعون الكنز.

4 في ط: "آل بني" وهذا لا يستقيم هنا، فقد جعل اللام حرف جر لا بعض آل.

5 يريد بتعليق الحرف: عدم ظهور عمله.

6 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "بلا".

7 يريد بالمضاف إليه المجرور. وذلك أن معنى الفعل أوما في معناه مضاف إليه بوساطة حرف الجر، وحروف الجر تسمى حروف الإضافة.

(377/2)

---

الإطلاق"1 في منابها هنا عمّا كان ينبغي أن يكون بمكانها، مجرى ألف الإطلاق في منابها عن تاء التأنيث في نحو قوله 2:

ولاعب بالعشيّ بني بنيه ... كفعل الهيرّ يحترش العظايا

فأبعد الإله ولا يؤي ... ولا يعطى من المرض الشفايا3

وكذلك نابت أيضًا واو الإطلاق في قوله 4:

وما كل من وافى مني أنا عارف5

-فيمن رفع كلاً- عن الضمير الذي يزداد في عارفه6، وكما ناب التنوين في نحو: حينئذ

ويومئذ، عن المضاف إليه إذ، وعليه قوله 7:

نهيئك عن طلابك أمّ عمرو ... بعاقبة وأنت إذ صحيح8

فأما قوله تعالى: {أَلَا يَسْجُدُوا} 9 فقد تقدّم القول10 عليه: أنه ليس المنادى هنا

محذوفًا ولا مرادًا كما ذهب إليه محمد بن يزيد، وأن "يا" هنا أخلصت للتنبيه مجردًا

---

1 سقط ما بين القوسين في ش.

2 انظر ص293 من الجزء الأول.

3 في د، هـ، ز: "بعوي" في مكان: "يؤي" وكأنه محرف عن "يعزى"، وفيها: "يشفى" في مكان "يعطى".

4 أي: مزاحم العقيلي. انظر الكتاب 1/ 36، 356 من هذا الجزء.

5 صدره:

وقالوا تعرفها المنازل من منى

6 كذا في ط، وفي ش: "عارف"، وقوله: "يزاد" كذا في ش. وفي ط، ز: "يراد".

7 أي: ذؤيب الهذلي. وانظر الخزانة 3/ 147، وديوان الهذليين "طبعة دار الكتب" 68/ 1.

8 قبله مطلع القصيدة:

جمالك أيها القلب الجريح ... ستلقى من تحب فتستريح  
فتراه في قوله: "هيتك" يخاطب قلبه أنه نصحه أن ينثني عن حب هذه المرأة وألا يتورط  
فيه. فيصعب عليه الخلوص من مشاقه، وقد كان ذلك في الوقت الذي يسهل عليه فيه  
الخروج منه. وقوله: "بعاقبة" أي: بآخر كلامي لك، أي: كانت النصيحة حتى آخر  
الكلام، ولم أغفل عنها آخذ معك في شأن آخر، فقد كان الحديث مقصوراً عليها، أو  
أنَّ المراد: هيتك بتذكير عاقبة ما تفضي إليه لو مضيت في الحب.  
9 في آية: 26، سورة النمل.

10 انظر ص 198، 28 من هذا الجزء. وقوله: "عليه"، كذا في ش وفي غيرها: "على".

(378/2)

---

من النداء، كما أن "ها" من قول الله تعالى: {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ} 1 للتنبيه من غير  
أن تكون للنداء. 2. وتأول أبو العباس قول الشاعر 3:  
طلبوا صلحنا ولات أوانٍ ... فأجبنا أن ليس حين بقاء 4  
"أي: إبقاء" 5 على أنه حذف المضاف إليه أوان، بعوض 6 التنوين منه، على حد قول  
الجماعة في تنوين إذ، وهذا 7 ليس بالسهل، وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما  
لا يضاف إلى الواحد وهو إذ. فأما "أوان" فمعرب ويضاف إلى الواحد، كقوله 8:  
فهذا أوان العرض حي ذبابه ... زنايره والأزرق المتلّس 9

---

1 آية: 109 سورة النساء.

2 سقط في ش.

3 هو أبو زيد الطائي. وانظر الخزانة 2/ 151.

4 هذا من قصيدة طويلة يخاطب قومًا كان بينهم وبين قومه ترة، وقبله:

كم أزالتم رماحنا من قتيل ... قاتلونا بنكبة وشقاء

بعثوا حربنا إليهم وكانوا ... في مقام لو أبصروا ورخاء

ثم لما تشدّرت وأفافت ... وتصلوا منها كرية الصلاء

وقوله: "تشذرت" أي: الحرب. وتشذرها أن ترفع ذنبها، وكذلك إنافتها وذلك حين تشتد، وقوله: "تصلوا" أي: الأعداء صلوا بنار حربهم.

5 سقط ما بين القوسين في ش. وهو تفسير لقوله: "بقاء" في البيت. يقال: أبقى عليه إذا رحمه ورعاه، والبقاء في البيت اسم مصدر للإبقاء. ويقول البغدادي في الخزانة: "والمشهور أن الاسم منه البقيا "بالضم"، والبقوى "بالفتح"، وقال العيني -وتبعه السيوطي: المعنى بقاء الصلح".

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "وعوض".

7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "فهذا".

8 أي: المتلمس. وانظر التبريزي شرح الحماسة "طبعة التجارية" 2/ 206.  
9 قبله:

هلمَّ إليها قد أثرت زروعها ... وعادت عليها المنجنون تكدس  
وهو يخاطب النعمان بن المنذر خطاب تهكم، والضمير في "إليها" لليمامة موطنه. يقول:  
أغر على اليمامة فقد أخصبت وبدا فيها الربيع. والعرض: من أودية اليمامة، يقول:  
كثر فيه الزرع وحي ذبابه، والزنابير والأزرق ضربان من الذباب. وبهذا البيت لقب المتلبس. واسمه جرير بن المسيح.

(379/2)

---

وقد كسّروه على آونة، وتكسيرهم إياه يبعده عن البناء؛ لأنه أخذ به في شق التصريف والتصرف.  
"قال:

أبو حنشلٍ يؤرقنا وطلق ... وعبادٌ وآونةٌ أثالا"1

وقد حذف المميز، وذلك إذا علم من الحال "حكم ما"2 كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام. فاعرفه.

وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو تأكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه، و"لأجل ذلك"3 لم يجز أبو

الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة؛ نحو الذي ضربت نفسه زيد على أن يكون "نفسه" توكيداً للهاء المحذوفة من "ضربت"، وهذا مما يترك مثله كما يترك إدغام الملحق إشفاقاً من انتقاض الغرض بادغامه.

فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} 4 أي: فمن شاهده صحيحاً بالغاً فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من

- 
- 1 سقط ما بين القوسين في ش، والشاعر هو ابن أحرر الباهلي. وانظر العيني على هامش الخزانة 2/ 421، والكتاب 1/ 343. وهذا من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشأم، فصار يراه في النوم إذا أتى الليل، وقوله: "عباد" في رواية: "عمار".
  - 2 كذا في ط. وفي ز، ش: "كما".
  - 3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "ولذلك".
  - 4 آية: 185، سورة البقرة.

(380/2)

---

الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً. وأما 1 لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه.

ولم أعلم المصدر حذف في موضع، وذلك أن 2 الغرض فيه إذا تجرّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات فإنما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكّد لا يجوز.

وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد، فأما حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه، وذلك كقولنا: انطلق زيد، ألا ترى هذا كلاماً تاماً، وإن لم تذكر معه شيئاً من الفضلات مصدرًا ولا ظرفًا ولا حالًا ولا مفعولًا له ولا مفعولًا معه ولا غيره. وذلك أنك 3 لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره.

حذف الفعل:

حذف الفعل على ضربين:

أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه. فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدًا ضربته؛ لأنك أردت: ضربت زيدًا، فلمّا أضمرت "ضربت" فسوّته بقولك: ضربته، وكذلك قولك 4: أزيدًا مررت به، وقولهم: المرء مقتول بما قُتل به، إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر، أي: إن كان الذي قُتل به سيفًا فالذي يُقتل به سيف، فكان

واسمها وإن لم تكن مستقلة 5 فإنها تعدد اعتداد الجملة.  
والآخر: أن تحذف الفعل وحده، وهذا هو غرض هذا الموضع.

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "فأما".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "لأن".

3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "لأنك".

4 سقط في ز، ش. وثبت في ط.

5 أي: لأنها ناقصة تحتاج إلى الخبر.

(381/2)

وذلك أن يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً به 1، وذلك نحو قولك: أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد، فلما أضمرته فسرته بقولك: قام، وكذلك {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ} 2 و {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ} 3 و {إِنْ أَمْرُو هَلَكْ} 4 و {لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} 5 ونحوه، الفعل 6 فيه مضمر وحده، أي: إذا انشقت السماء، وإذا كورت الشمس، وإن هلك امرؤ، ولو تملكون، وعليه قوله 7:

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر 8  
أي: إذا بلغ ابن أبي موسى. وعبرة 9 هذا أن الفعل المضمر إذا كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمرًا. وإن كان بعده المرفوع به فهو مضمر مجردًا 10 من الفاعل، ألا ترى أنه لا يرتفع فاعلان به. وربما جاء بعده المرفوع والمنصوب جميعًا، نحو قولهم: أما أنت منطلقًا انطلقتُ معك، "تقديره: لأن كنت منطلقًا انطلقتُ معك" 11 فحذف الفعل فصار تقديره: لأن أنت منطلقًا، وكرهت 12 مباشرة

1 سقط في ش.

2 آية: 1 سورة الانشقاق.

3 آية: 1 سورة التكوير.

4 آية: 176 سورة النساء.

5 آية: 10 سورة الإسراء.

6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "والفعل".

7 أي: ذي الرمة. وانظر الكتاب 1/ 42، الخزانة 1/ 450، والديوان 253.

8 يخاطب في هذا البيت ناقته، وهو يدعو عليها أن يذبحها الجزار إذا بلغته بلالاً، إذ لا تكون إليها به حاجة حينئذ، لأن بلالاً يغنيه برفده من أن يرحل لأحد بعده، وبلال هو ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، قاضي البصرة ووليها في العصر الأموي، ومات سنة نيف وعشرين ومائة.

9 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "عبر".

10 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "مجرد".

11 سقط ما بين القوسين في ش.

12 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "فكرهت".

(382/2)

---

"أن" الاسم فزيدت "ما" ، فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة للفظ لنزول مباشرة  
"أن" الاسم. وعليه بيت الكتاب:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع<sup>1</sup>

أي: لأن كنت ذا نفر قويّ وشدّدت والضبع هنا السنة الشديدة.

فإن قلت: بم<sup>2</sup> ارتفع وانتصب "أنت منطلقاً"؟

قيل: ب"ما"<sup>3</sup>؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب،  
وهذه طريقة أبي علي وجلة أصحابنا من قبله في<sup>4</sup> أن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من  
الأمر ما كان المحذوف يليه. من<sup>5</sup> ذلك الظرف إذا تعلّق بالمحذوف<sup>6</sup> فإنه يتضمّن  
الضمير الذي كان فيه، ويعمل ما كان يعمل: من نصبه الحال والظرف، وعلى ذلك  
صار قوله: "فاه إلى في" من قوله: "كلمته فاه إلى في" ضامناً للضمير الذي كان في  
"جاعلاً" لما عاقبه. والطريق واضحة فيه متلّبة.

حذف الحرف:

قد حذف الحرف في الكلام على ضربين: أحدهما حرف زائد<sup>7</sup> على الكلمة مما يجيء  
لمعنى، والآخر حرف من نفس الكلمة، وقد تقدّم فيما مضى ذكر حذف هذين الضربين  
بما أغنى عن إعادته.

ومضت الزيادة في الحروف وغيرها.

---

1 هذا في أبيات للعباس بن مرداس في أبي خراشة خفاف بن ندبة، وكلاهما صحابي، وانظر الكتاب 1/ 148.

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "فيم".

3 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "بأما".

4 سقط هذا الحرف في ش.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "ومن".

6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بمجدوف".

7 في ش: "حرف زائد فيما على....".

(383/2)

---

#### فصل في التقديم والتأخير:

وذلك على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار. الأول: كتقديم المفعول على الفاعل تارةً وعلى الفعل الناصبة أخرى، كضرب "زيداً عمرو" 1، وزيداً ضرب عمرو، وكذلك الظرف نحو: قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وسار يوم الجمعة جعفر، ويوم الجمعة سار جعفر. وكذلك الحال نحو: جاء ضاحكاً زيد، وضاحكاً جاء زيد. وكذلك الاستثناء نحو: ما قام إلا زيداً أحد، ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل 2 الناصب له. لو قلت: إلا زيداً قام القوم، لم يجز لمصارعة الاستثناء البديل، ألا تراك تقول: ما قام أحد إلا زيداً، وإلا زيد، والمعنى واحد. فما جرى الاستثناء البديل امتنع تقديمه.

فإن قلت: فكيف جاز تقديمه 3 على المستثنى منه، والبديل لا يصح تقديمه 3 على المبدل منه.

قيل: لما تجاذب المستثنى شبهان: أحدهما كونه مفعولاً، والآخر كونه بدلاً، خليت 4 له منزلة وسيطة فقدم على المستثنى منه وأخر البتة عن الفعل الناصبة. فأما قولهم: ما مررت إلا زيداً بأحد، فإنما تقدّم على الباء؛ لأنها "ليست هي" 5 الناصبة له، إنما الناصب له على كل حال نفس مررت. وما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ، نحو: قائم أخوك، وفي الدار صاحبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، وكذلك خبر

- 
- 1 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "زيد عمرًا".
  - 2 كذا في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.
  - 3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "تقدمه".
  - 4 كذا في د، ز. وفي ش، ط، هـ: "طلبت".
  - 5 كذا في ش، ط. وفي د: هـ، ز: "هي ليست".

(384/2)

---

ليس؛ نحو: زيدًا ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخواك. وامتناع أبي العباس من ذلك خلاف للفريقين: "البصريين والكوفيين" 1 وترك لموجب القياس عند النظر والمتكلمين، وقد ذكرنا ذلك في غير مكان.

ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبة 2؛ نحو قولك: طمعا في برك 3 زرتك، ورغبة في صلتك 4 قصدتك.

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة، ألا تراك لا تستعملها 5 إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه، نحو: جاء البرد والطيالسة. ولو شئت لرفت الطيالسة عطفاً على البرد، وكذلك: تركت والأسد لأكلك، يجوز أن ترفع الأسد عطفاً على التاء. ولهذا لم يجز أبو الحسن: جئتكم وطلوع الشمس، أي مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول: أتيتكم وطلوع الشمس، لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك 6. فلما ساوقت حرف المعطف قبج، والطيالسة جاء البرد، كما قبج وزيد قام عمرو، لكنه يجوز 7 جاء والطيالسة البرد؛ كما تقول: ضربت وزيدًا عمرًا، قال 8: جمعت وفحشا غيبة ونميمة... ثلاث خصال لست عنها بمرعو

- 
- 1 في ش: "الكوفيين والبصريين".
  - 2 ش: "الناصب".
  - 3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "معروفك".
  - 4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "برك".
  - 5 انظر في هذا ص 314 من الجزء الأول.



6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "إليك".

7 هذا رأي ابن جني، وجمهور النحاة يمتنعون هذا أيضاً، وراجع الأشثوني في بحث المفعول معه.

8 أي: يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة تقدّم بعضها في ص 107، من هذا الجزء، وهو يعاتب فيها ابن عمه. وانظر الموطن السابق.

(385/2)

---

ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبة فعلاً متصرفاً، فلا نَجِيز شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه 1 أبو العباس من قول المخبل 2 أتتجر ليلى للفراق حبيها ... وما كان 3 نفساً بالفراق يطيب فتقابلته برواية 4 الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً: وما كان نفسي بالفراق تطيب

فرواية برواية، والقياس من 5 بعد حاكم 6. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أن أصل الكلام تصبب عرقي، وتفقأ شحمي، ثم نقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزاً، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ 7 كان هو الفاعل في المعنى على الفعل. فإن قلت: فقد تُقدّم الحال على العامل فيها، وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى، نحو قولك: ركباً جئت، و {حُشَّعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ} 8. قيل: الفرق أن الحال "لم تكن" 9 في الأصل هي الفاعلة، كما كان المميز 10 كذلك؛ ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي، كما أن أصل طبت به نفساً

---

1 سقط في د، هـ، ز. وسقط "تلاه فيه" في ط.

2 يريد المخبل السعدي، وينسب إلى أعشى همدان، وتجده كذلك مفرداً في الصباح المنير 312 وقد ينسب إلى قيس بن معاذ الملوح العامري. وانظر العيني على هامش الخزانة 3/ 235، والكتاب 1/ 88.

3 في د، هـ، ز: "أن".

4 كذا في ط. وفي ش، ز: "رواية أبي العباس"، ولو كان ما هنا: "فتقابلته" كان أجود. والزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن تلميذ الزجاج، وأبو إسحق هو الزجاج إبراهيم بن

العمري.

- 5 سقط هذا الحرف في ش.
- 6 في ز: "جاءكم" وهو تحريف.
- 7 في ز: "إذا".
- 8 آية: 7، سورة القمر.
- 9 في ط: "لا تكون".
- 10 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "التميز".

(386/2)

طابت به نفسي، وإنما الحال مفعول فيها كالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها. فأما كونها هي الفاعل في المعنى فككون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى وأنت 1 تقدمه 2 على "كان" فتقول: قائماً كان زيد، ولا تجيز تقديم اسمها عليها. فهذا فرق.

وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضرب زيد.

وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه 3 على رافعه. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له "المبتدأ والابتداء" 4 جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا "لا ينتقض" 5. لكنه على قول أي 6 الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه 3 على المبتدأ.

ولا يجوز تقديم 7 الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا 8 في الواو وحدها، وعلى قلته أيضاً، نحو: قام وعمرو زيد، وأسهل منه ضربت وعمراً زيداً؛ لأن الفعل في هذا قد استقلَّ

- 1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "أنت".
- 2 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "تقدمها".
- 3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "تقدمه".

4 كذا في ش. وفي ز، ط: "الابتداء والمبتدأ".

5 في ط: "ما لا ينقض".

6 في شرح الرضي للكافية 1/ 87 أن هذا قول سيبويه وأبي علي وأبي الفتح بن جني، وقد يكون هذا رأيه في كتاب آخر.

7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "تقدم".

8 كذا في ش: ط وسقط هذا الحرف في ز.

(387/2)

---

بفاعله، وفي قولك: قام وعمرو زيد، اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام. فأما 1 قوله 2:

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: عليك السلام ورحمة الله، وهذا وجه، إلا أن عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون "رحمة الله" معطوفًا على الضمير في "عليك"، وذلك أن "السلام" مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو "عليك"، ففيه إذا ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت "رحمة الله" عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة من غير تأكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد جاء في الشعر قوله 3:

قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادى ... كنعاج الملا تعسفن 4 رملا

وذهب بعضهم في قول الله تعالى: {فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى} 5 إلى أن "هو" معطوف على الضمير في "استوى".

---

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "وأما".

2 في الخزانة 1/ 193: "قال شراح أبيات الجمل وغيرهم: البيت لا يعرف قائله، وقيل: هو للأحوص، والبيت صلة في الخزانة في الموطن السابق. وقد كني بالنخلة عن المرأة.

3 أي: عمر بن أبي ربيعة، وانظر شواهد العيني على هامش الخزانة 4/ 161، والكتاب 1/ 39، والكامل 3/ 203.

4 بعده:

قد تنقبن بالحرير وأبد ... ين عيونًا حور المدامع نُجْلا

ولا يوجد في الديوان من هذه المقطوعة بعد هذا البيت غيره. وفي الأغاني "طبعة دار الكتب" 1/ 168، أبيات له في جارية تسمى حميدة على هذا الروي.  
5 آية: 6، 7 سورة النجم.

(388/2)

ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت: قام وزيد عمرو، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما "قام"، والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإعمال 1 الأول أو الثاني في نحو: قام وقعد زيد؛ لأنك في هذا مخير: إن شئت أعملت الأول، وإن شئت أعملت الآخر، وليس ذلك في نحو: قام زيد وعمرو؛ لأنك لا ترفع عمرًا في هذا إلا 2 بالأول.

فإن قلت: فقد تقول في الفعلين جميعًا بإعمال أحدهما البتة كقوله 3:

كفاني ولم أطلب قليلًا من المال 4

قبل: لم يجب هذا 5 في هذا البيت لشيء يرجع إلى العمل اللفظي، وإنما هو شيء راجع إلى المعنى، وليس كذلك قام وزيد عمرو؛ لأن هذا كذا حاله ومعناه واحد، تقدم أو 6 تأخر. فقد عرفت ما في هذا الحديث.

ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به.

ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطًا كان أو قسمًا أو غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم، فأما قولك: أقوم إن قمت، فإن قولك: أقوم ليس جوابًا

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "كباب إعمال".

2 انظر ما الفرق بين المثالين: قام وعمرو زيد، وقام زيد وعمرو في هذا. وكأنَّ الواو في المثال الأول لم يظهر كونها للعطف لتأخر المعطوف عليه، وكانت بجانب العامل فاكتسبت عمله، وفي الآخر تمحضت للعطف، وكان العمل للعامل الأول بوساطتها، وقد يكون الأصل هنا حذف "إلا" أي: "بالأول"، ويكون الأمر جاريًا على ما يراه أن العمل لعامل مقدَّر، كما نسب إليه في سر الصناعة.

3 أي: امرئ القيس. وانظر الخزائن 1/ 158.

4 صدره:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة

5 سقط في د، ه، ز.

6 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "أم".

(389/2)

للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي: إن قمت قمت، ودلت أقوم على قمت. ومثله:  
أنت ظالم إن فعلت، أي: إن فعلت ظلمت، فحذفت "ظلمت" ودل قولك: "أنت  
ظالم" عليه.

فأما 1 قوله 2:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت ... فطعنة لا غس ولا بمغمر 3  
فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرقه، وقدم الجواب. وهذا عند كافة  
أصحابنا غير جائز. والقياس له دافع وعنه حاجز 4، وذلك أن جواب الشرط مجزوم  
بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار - وهو أقوى من  
الجازم؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال - لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه،  
كان ألا يجوز تقديم 5 المجزوم على جازمه أخرى وأجدر. وإذا كان كذلك فقد وجب  
النظر في البيت. ووجه القول عليه أن الفاء في قوله: "فلم أرقه" لا يخلو أن تكون معلقة  
بما قبلها أو زائدة، وأيهما كان فكأنه قال: لم أرقه إن ينج منها، وقد علم أن لم أفعل  
"نفي فعلت" 6 وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط، وجعلوه دليلاً عليه في قوله 7:

1 في د: "وأما".

2 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "قول الآخر" وهو زهير بن مسعود كما في اللسان

"غسس"، والنوادر 70، وتهذيب الألفاظ 143.

3 الغس: الضعيف اللئيم. والمغمر: الجاهل الذي لم يجرب الأمور. وما هنا "غس" هو

ما في ش. وفي د، ه، ز: "غش" والغش - بضم الغين: الغاش، ولا معنى له هنا، وقوله:

"لم أرقه" يرى الحليس بن وهب. كان زهير طعنه في غارة على قومه.

4 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "محاجز".

5 في د، ه، ز: "تقدم".

6 كذا في ز، ش. وفي ط: "بمعنى ما فعلت".  
7 أي: رؤية.

(390/2)

يا حكم الوارث عن عبد الملك ... أوديت إن لم تحب حبو المعتنك<sup>1</sup>  
أي: إن لم تحب أوديت. فجعل "أوديت" المقدمة دليلاً على "أوديت هذه المؤخرة".  
فكما جاز أن تجعل فعلت دليلاً على<sup>2</sup> جواب الشرط المحذوف، كذلك جعل نفيها  
الذي هو لم أفعل دليلاً على جوابه. والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه  
مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: جوعان<sup>3</sup>؛ كما قالوا: شبعان، وقالوا: علم<sup>4</sup>؛ كما قالوا:  
جهل، وقالوا: كثر ما<sup>5</sup> تقومن؛ كما قالوا: قلما تقومن. وذهب الكسائي في قوله:  
إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها<sup>6</sup>  
إلى أنه عدى "رضيت" بعلى لما كان ضدّ سخطت، وسخطت ممّا يعدى بعلى، وهذا  
واضح. وكان أبو علي يستحسنه من<sup>7</sup> الكسائي، فكأنه قال: إن ينح منها ينح غير  
مرقي منها، وصار قوله: لم "أرقه" بدلاً من الجواب ودليلاً عليه.

- 1 يريد الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان. وبين الشطرين بضعة أشطار في الديوان. والمعتنك: البعير يصعد في العانك من الرمل، وهو المتعقد منه، ولا يقطعه البعير إلا بجهد، والبعير قد يحبو حتى يقطعه، ويتلطف لذلك فهو يقول: إن لم تجهد في معونتي وتحتل لذلك وتتلفف فقد لحق بي الهلاك.
- 2 سقط ما بين القوسين في ش، وثبت في د، هـ، ز.
- 3 ذلك أن جوعان فعله جاع على فعل -بفتح العين- وعلان قياس في الوصف من فعل بكسر العين كشيع، وإنما قياس الوصف من جاع جائع، ولكن جاء الوصف على وزن ضده وهو شبعان، فقليل: جوعان.
- 4 كأنه يريد أن "علم" بابه أن يكون على فعل -بضم العين- لكونه غريزة كما يقام حلم؛ ولكنه حمل على جهل فجاء على فعل -بكسر العين- وجهل جاء هكذا حملاً على حرد. وانظر الكتاب 2/ 225.
- 5 يريد أن نون التوكيد دخلت في "قلما تقومن" لما في "قلما" من النفي الشبيه بالنهي، وقد حمل "كثر ما" على "قلما" فأكد معها. وانظر ابن يعيش 9/ 43.

6 انظر ص 313، من هذا الجزء.

7 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "على". وفي ط: "عن".

(391/2)

فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب. وإن كنا تركنا منها شيئاً فإنه معلوم الحال ولاحق بما قدمناه.

وأما الفروق 1 والفصول فمعلومة المواقع 2 أيضاً.

فمن قبيح الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفاعل والأجنبي، وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف نحو قولك: كان فيك زيد راعباً، وقُبِح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ نحو قول الفرزدق: فلماً للصلاة دعا المنادي ... نهضت وكنت منها في غرور 3 وسترى ذلك.

ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما.

"وعلى الجملة فكلاً ما ازداد الجزاء اتصالاً قوي قُبِح الفصل بينهما" 4.

فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله:

فقد والشك بين لي عناء ... بوشك فراقهم صُرْدٌ يصيح 5

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "الفرق".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "المواضع".

3 هذا من غزل قصيدة يمدح فيها الوليد بن عبد الملك. وقد ذكر أنه زاره طيف محبوبته في المنام، وهو يقول فيه قبل هذا البيت:

فبت معانقاً أرنو وأرني ... ومرات على كفل وثير

وبتنا في الرداء معاً كأننا ... لنا ملك الخورنق والسدير

فقوله: "نهضت" أي: هببت من نومي وأيقظني أذان الفجر، وقوله: "وكنت منها في

غرور" أي: كان متاعه بمحبوبته الحلم، فكان ذلك باطلاً. وانظر الديوان 1 / 349،

والفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه مبني على أن "لما" اسم بمعنى حين، مضاف إلى جملة "دعا المنادي" والعامل فيه "نهضت".

- 4 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.  
5 انظر ص 331 من الجزء الأول.

(392/2)

أراد: فقد بَيَّن لي صُرْدٌ يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء. ففيه من الفصول ما أذكره.  
وهو الفصل بين "قد" والفعل الذي هو 1 بين. " وهذا 2 قبيح لقوة اتصال "قد" بما  
تدخل عليه من الأفعال، ألا تراها تعتد مع الفعل كجزء منه. ولذلك دخلت اللام  
المراد بها تأكيد الفعل على "قد"، في نحو قول الله تعالى: {وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ  
مِنْ قَبْلِكَ} 3 وقوله سبحانه: {لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ} 4 وقوله 5:  
ولقد أجمع رجالي بما ... حذر الموت وإني لفرور 6

وفصل بين المبتدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي هو عناء بقوله: "بَيَّن لي"، وفصل  
بين الفعل الذي هو "بَيَّن" وبين فاعله الذي هو "صُرْدٌ" بخبر المبتدأ الذي هو "عناء"،  
وقدّم قوله: "بوشك فراقهم" وهو معمول "يصيح"، ويصيح صفة لصرد على صرد،  
وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح، ألا ترى أنك لا تجيز: هذا اليوم  
رجل ورد من موضع كذا؛ لأنك تريد: هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا، وإنما يجوز  
وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها  
كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها، كما لا يجوز تقديم معمول المضاف  
إليه على نفس المضاف، لما 7 لم يجز تقديم المضاف إليه عليه، ولذلك لم يجز قولك:  
القتال زيدًا حين تأتي، وأنت تريد: القتال حين تأتي زيدًا.

- 1 سقط في د، ه، ز.  
2 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "فهذا".  
3 آية: 65 سورة الزمر.  
4 آية: 102، سورة البقرة.  
5 أي: عمرو بن معد يكرب الزبيدي. وانظر الحماسة بشرح التبريزي "التجارية" 1/  
176، ومعاني ابن قتيبة 49.  
6 "أجمع رجلي بما" الضمير في "بما" يعود إلى فرصة، تريد أنه يضم رجليه عليها، يستدرُّ  
جريها ويستحثها، يريد أنه يحجم ويفر في الحرب إذا كان في الفرار الحزم والنجاة.



وليست الشجاعة أن يحمل الرجل نفسه على الهلكة، وانظر شعره في الموطن السالف.  
7 كذا في ز. وفي ش: "كما".

(393/2)

فمتى رأيت الشاعر قد 1 ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخرق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه 2، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته. بل مثله في ذلك عندي مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس 1 حاسراً من غير احتشام. فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته 3؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر 4 في سلاحه أو أعصم 4 بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة وأبعد عن الملحاة 5؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلاً بقوة طبعه ودلالة على شهامة 6 نفسه. ومثله سواء ما يحكى عن بعض الأجراد أنه قال: أيرى 7 البخلاء أننا لا نجد بأموالنا ما يجدون بأموالهم، لكننا نرى أن 8 في 9 الثناء بإنفاقها عوضاً 9 من حفظها بإمساكها 10. ونحو منه قولهم: تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها، وقول الآخر 10: لا خير في طمع يديني إلى طبع ... وغفّة من قوام العيش تكفيني فاعرف بما ذكرناه حال ما يرد في معناه، وأن الشاعر إذا أورد منه شيئاً فكأنه

1 سقط في د، ه، ز.

2 يقال: تخمط الفحل: هدر وثار. وتخمط: تكبر.

3 أي دخل في سلاحه وتغطى به واستتر.

4 في ز: "اعتصم"، والاعتصام والإعصام بمعنى واحد.

5 الملحاة: اللوم، وهو مفعلة من لحوت: قشرته.

6 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "شهومة".

7 كذا في ش، ز، ط. وفي ج: "يرى".

8 سقط في ز، ط.

9 سقط في ج. وفيها: "عوض".

10 كذا في ش. وفي د، ز، ط: "وإمساكها".

11 هو عروة بن أذينة، وانظر مجموعة المعاني 68، والأغاني 21/ 164، وفيها:

وغبّر من كفاف العيش يكفيني

وفي أمالي المرتضى هذا البيت في ضمن أبيات لثابت قطنة. والطبع: العيب. والعفة: ما يتبلغ به ويقنات، وقوله: "فوام" في ج: "صباب" والصباب: البقية.

(394/2)

لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعباً، ولا جشم إلا أمماً<sup>1</sup>، وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنس به، إلا أنه هو<sup>2</sup> قد استرسل واثقاً، وبنى الأمر على أن ليس ملتبساً.

ومن ذلك قوله:

فأصبحت بعد خط بهجتها ... كأن قفراً رسومها قلماً<sup>3</sup>

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً رسومها، ففصل بين المضاف الذي هو "بعد"، والمضاف إليه الذي هو "بهجتها" بالفعل الذي هو "خط"، وفصل أيضاً بخط بين "أصبحت" وخبرها الذي هو "قفراً"، وفصل بين كأن واسمها الذي هو "قلماً" بأجنبيين: أحدهما قفراً، والآخر: رسومها<sup>4</sup>؛ ألا ترى أن رسومها مفعول خطأ الذي هو خبر كأن، وأنت لا تجيز: كأن خبراً زيداً آكل. بل إذا لم تجز الفصل بين الفعل والفاعل على قوة الفعل في نحو<sup>5</sup> كانت زيداً الحمى تأخذ<sup>6</sup>، كان ألا تجيز الفصل بين كأن واسمها بمفعول فاعلها أجدر<sup>7</sup>.

نعم وأغلظ من ذا أنه قدّم خبر كأن عليها، وهو قوله: خطأ، فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه. غير أن فيه ما قدمناه ذكره من<sup>8</sup> سمو الشاعر وتغطرفه<sup>9</sup>، وبأوه<sup>9</sup>، وتعجرفه<sup>9</sup>. فاعرفه واجتنبه.

ومن ذلك بيت الكتاب:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه<sup>10</sup>

وحديث ما فيه معروف، فلندعه ولنعد عنه.

---

1 هو اليسير، والبين من الأمر.

2 سقط في د، ه، ز.

3 ورد البيت في اللسان "خطط" غير معزوّ.

- 4 في ش. "رسوّمًا".  
5 سقط في ز.  
6 في ش: "تأخذه".  
7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "أحرى".  
8 سقط هذا الحرف في د، هـ، ز.  
9 التغطرف: التكبر. والبأو: الفخر. والتعجرف: الإقدام في هوج وعدم المبالاة.  
10 انظر من 147 من الجزء الأول.

(395/2)

---

وأما 1 قول الفرزدق:  
إلى ملك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره2  
فإنه مستقيم ولا3 خبط فيه، وذلك أنه أراد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب، أي: ما  
أم أبيه من محارب، فقدّم خبر الأب4 عليه، وهو جملة؛ كقولك: قام أخوها هند،  
ومررت بغلامهما5 أخواك.  
وتقول على هذا: فضّته محرقة سرجها فرسك، تريد: فرسك سرجها فضّته محرقة، ثم  
تقدّم خبر السرج أيضًا عليه فتقول: فضّته محرقة سرجها فرسك، فإن زدت على هذا  
شيئًا قلت: أكثرها محرق فضّته سرجها فرسك، أردت: فرسك سرجها فضّته أكثرها  
محرق، فقدّمت الجملة التي هي خبر عن الفضة عليها، ونقلت الجمل عن مواضعها شيئًا  
فشيئًا، وطريق تجاوز هذا6 والزيادة في الأسماء والعوائد واضحة. وفي الذي مضى منه  
كافي بإذن الله.  
فأما قوله:

معاوي لم ترع الأمانة فارعها ... وكن حافظًا لله والدين شاكر7  
فإن "شاكر" هذه قبيلة. أراد: لم ترع الأمانة شاكر فارعها، وكن حافظًا لله والدين. فهذا  
شيء من الاعتراض، وقد قدمنا ذكره وعلة حسنه ووجه جوازه.

- 
- 1 في د، هـ، ز: "فأما".  
2 من قصيدته في مدح الوليد بن عبد الملك، وفي الديوان طبع أوربا ص220: "أبوها".  
وهو المناسب لقوله بعد:

ولكن أبوها من راحة ترتقي ... بأيامه قيس على من تفاخره

3 سقط حرف العطف في ش.

4 في د، هـ، ز: "الأم" وما هنا في ش، ط.

5 كذا في ش. وفي ج: "بغلاميهما" وفي ز: "بغلامها".

6 في ز: "أو".

7 انظر ص331، من الجزء الأول.

(396/2)

وأما قوله 1:

يومًا تراها كمثل أردية العص ... ب ويومًا أديمها نغلا2

فإنه أراد: تراها يومًا كمثل أردية العصب، وأديمها يومًا آخر نغلا، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله، وهو "ها" من تراها. وهذا أسهل

من قراءة من قرأ {فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ} 3 إذا جعلت

"يعقوب" في موضع جر، وعليه تلقاه القوم من 4 أنه مجرور الموضع. وإنما كانت الآية

أصعب مأخذًا من قَبْلَ أَنْ حرف العطف منها الذي هو الواو ناب عن الجار الذي هو

الباء في قوله "بإسحاق"، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله،

وأن يلي من العمل ما كان الأول يليه، والجار لا يجوز فصله من مجروره، وهو في الآية

قد فصل بين الواو 5 ويعقوب بقوله: {وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ} . والفصل بين الجار ومجروره

لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه. وربما 6 فرد الحرف منه فجاء منفورًا

عنه؛ قال:

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق ... وليس إلى منها النزول سبيل 7

1 أي: الأعشى، وانظر اللسان "نغل"، والصبح المنير 155.

2 من قصيدته في مدح سلامة ذي فائش التي أولها:

إن محلاً وإن مر تحلاً ... وإن في السفر إذ مضوا مهلاً

وقبل الشاهد:

والأرض حمالة لما حل ال ... هـ وما إن تردّ ما فعلاً

والعصب: ضرب من البرود، والنغل: وصف من نغل إذا فسد، ونغل وجه الأرض:

تشمه من الجدوية. يريد أن الأرض في أيام الربيع تزدان بالنبات والأزهار، وفي غيره  
يجف أديمها ويبس.

3 آية: 71، سورة هود وقراءة فتح ياء يعقوب قراءة ابن عامر وحمزة وحفص. وقرأ  
الباقون بالرفع.

4 سقط في د، ه، ز، ط.

5 كذا في ش، ز، في ط: "الجار".

6 أي: انفراد. وقوله. "منه" أي: من الجور. وفي ط: "يرد".

7 خلقاء أي: ملساء، هي صفة لمخدوف وهو صخرة. ويريد الشاهق جبلاً عالياً.

(397/2)

---

ففصل بين حرف الجر ومجروره بالظرف الذي هو "منها"، وليس كذلك حرف العطف  
في قوله:

ويوماً أديمها نغلا

لأنه عطف على الناصب الذي هو ترى<sup>1</sup>، فكأن الواو أيضاً ناصبة، والفصل بين  
الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار ومجروره.  
وليس كذلك قوله 2:

فصلقنا في مراد صلقة ... وصداء ألحقتهم بالثلل<sup>3</sup>

"فليس منه" 4 لأنه لم يفصل بين حرف العطف وما عطفه<sup>5</sup>، وإنما فيه الفصل بين  
المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر الذي هو "صلقة"، وفيه أيضاً الفصل بين الموصوف  
الذي هو "صلقة" وصفته التي هي قوله "ألحقتهم بالثلل" 6 بالمعطوف والحرف العاطفة،  
أعني قوله: وصداء، وقد جاء مثله أنشدنا 7:

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت ... رسولاً إلى أخرى جرياً يعينها  
أراد: وأرسلت إلى أخرى رسولاً جرياً.

---

1 كذا في ش. وفي ز، ط: "تراها".

2 أي: لبيد. وانظر اللسان "ثلل" و"صلق"، والديوان.

3 من قصيدته التي أولها:

إنّ تقوى ربنا غير نقل ... وبإذن الله ريثي وعجل

وبعد الشاهد:

ليلة العرقوب لما غامرت ... جعفر تدعى ورهط ابن شكل  
يقال: صلق بني فلان وفي بني فلان: أوقع بهم وقعة منكرة. ومراد وصداه: قبيلتان.  
والنل: الهلاك. ويوم العرقوب: من أيام العرب؛ كما في ياقوت. وانظر الديوان 2/ 14.  
4 كذا في ز؛ ط. وسقط ما بين القوسين في ش.  
5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "عاطفة" وهو تحريف عن "عاطفه" على صيغة الفعل من  
المفاعلة.

6 في د، هـ، ز: "بالثلث" كما تقدّم في البيت وهو تحريف كما سبق.

7 في د، هـ، ز: "أنشدنا"، والجري: الرسول لجريه في أداء رسالته.

(398/2)

والأحسن عندي في يعقوب من قوله -عز اسمه: {وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ} فيمن  
فتح أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دلّ عليه قوله: {فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ} أي:  
وآتيناهما يعقوب، فإذا فعلت ذلك لم يكن فيه فصل بين الجار والمجرور. فاعرفه.  
فأما قوله:

فليست خراسان التي كان خالد ... بها أسد إذ كان سيفاً أميرها  
فحديثه طريف. وذلك أنه -فيما ذكر- يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسداً، وكان أسد  
وليّها بعد خالد "قالوا فكأنه"1 قال: وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً؛  
إذ كان أسد أميرها، ففي2 كان على هذا ضمير الشأن والحديث، والجملة بعدها التي  
هي "أسد أميرها" خبر عنها. ففي هذا التنزيل أشياء: منها الفصل بين اسم كان الأولى  
وهو خالد، وبين خبرها الذي هو "سيفاً" بقوله: "بها أسد إذ كان" فهذا واحد.  
وثان: أنه قدّم بعض ما "إذ" مضافة إليه وهو أسد عليها، وفي تقديم المضاف إليه أو  
شيء منه على المضاف من القبح والفساد ما لا خفاء به ولا ارتياب، وفيه أيضاً أن  
"أسد" أحد جزأي الجملة المفسرة للضمير على شريطة التفسير، أعني: ما في3 كان منه.  
وهذا الضمير لا يكون تفسيره إلّا من بعده. ولو تقدّم تفسيره قبله لما احتاج إلى  
تفسير، ولما سمّاه الكوفيون الضمير4 المجهول.

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فقالوا كأنه".

2 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "وفي".

3 سقط في هذا الحرف في د، ه، ز.

4 في المغني "المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة": "ضمير المجهول".

(399/2)

فإن قلت: فقد قال الله تعالى: {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} 1 فقدّم "إذا" وهي منصوبة بـ "شاخصة"، وإنما يجوز وقوع المفعول بحيث يجوز وقوع العامل، فكأنه على هذا قال: فإذا هي 2 شاخصة هي أبصار الذين كفروا، و"هي" ضمير القصة، وقد ترى كيف قدرت تقديم أحد الجزأين اللذين يفسرانها عليها، فكما جاز هذا "فكذلك يجوز" 3 أيضاً أن يقدّم "أسد" على الضمير في "كان"، وإن كان أسد أحد جزأي تفسير هذا الضمير.

قيل: الفرق أن الآية إنما تقدّم 4 فيها الظرف المتعلق عندك بأحد جزأي تفسير الضمير وهو 5 شاخصة، والظرف مما يتسع الأمر 6 فيه ولا تضيق مساحة 7 التعذر 8 له بأن تعلّقه بمحذوف يدل 9 عليه شاخصة أو 10 شاخصة أبصار الذين كفروا، كما تقول في أشياء كثيرة نحو قوله تعالى: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ} 11

1 آية: 97، سورة الأنبياء.

2 كذا في الأصول التي يهدي. والمقام يقضي بحذفها.

3 كذا في ش. وفي ز: "فكذلك ليجوزن". وفي ط: "كذلك فليجوزن".

4 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "يقدم".

5 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "هي". وفي ط: "وهو وهي".

6 سقط هذا اللفظ في ش. وعليه يقرأ "يتسع" بالبناء للمفعول.

7 في د: "ساحة".

8 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "العذر".

9 في ز: "تدل".

10 كذا في ش، ز. وفي ط: "أي".

11 آية 101 سورة المؤمنين، وهو يريد أن "إذا" في الآية نصبها ما في الجواب {فَإِذَا

أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ} وقد تقرر أن "لا" لها المصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها. والعذر في ذلك أن "إذا" ظرف يتوسّع في أمره.

(400/2)

وقوله: {هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِفْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} 1  
وقول الشاعر 2:

وكنْتُ أرى زَيْدًا كما قيلَ سَيِّدًا ... إذا إنه عبد القفا واللهازم  
فيمن كسر إنَّ.

وأما البيت فإنه قدّم فيه أحد الجزأين البتة وهو أسد. وهذا ما لا 3 يسمح به، "ولا يُطوى كشح" 4 عليه. وعلى أنه أيضًا قد يمكن أن تكون "كان" زائدة، فيصير تقديره: إذ أسد أميرها. فليس في هذا أكثر من شيء واحد، وهو ما قدّمنا ذكره من تقديم ما بعد "إذ" عليها وهي مضافة إليه. وهذا أشبه من الأول، ألا ترى أنه إنما نعى على 5 خراسان إذ أسد أميرها؛ لأنه إنما فضّل أيام خالد المنقضية بها على أيام أسد المشاهدة فيها، فلا حاجة به إذاً إلى "كان"؛ لأنه أمر حاضر مشاهد. فأما "إذ" هذه فمتعلقة بأحد شيئين: إمّا بليس وحدها، وإما بما دلت عليه من غيرها، حتى كأنه قال: خالفت خراسان إذ أسد أميرها حالتها التي كانت عليه 6 لها أيام ولاية خالد لها، على حد ما تقول فيما يضمّ 7 للظروف "للتناولها، وتصل" 8 إليها.

1 آية: 7، سورة سبأ، وهو يريد كما سبق في الآية السالفة أن الجواب {إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ} لا يصلح للعمل في "إذا"؛ لأنّ "إن" لها الصدر أيضًا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والعذر هو ما سبق.

2 هذا من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها، وقوله: "أرى" بضم الهمزة، أي: أظن، والهازم: عروق القفا، ومعنى عبد القفار واللهازم: أن من ينظرهما يتبين عبوديته ولؤمه. وانظر الكتاب 1/ 472، والخزانة: 4/ 403.

3 في د، هـ، ز: "مما".

4 كذا في ز، وفي ش: "فطوى كشحًا".

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "حال".

6 سقط في ش.



7 كذا في ز. وفي ش: "يضمّر".

8 كذا في ز. وفي ش: "ليتناولها ويصل".

(401/2)

فإن قلت: فكيف يجوز لليس أن تعمل في الظرف 1 وليس فيها تقدير حدث؟  
قيل: جاز ذلك فيها من حيث جاز أن ترفع وتنصب، وكانت على مثال الفعل، فكما 2  
عملت الرفع والنصب وإن عريت من معنى الحدث، كذلك أيضاً تنصب الظرف لفظاً  
"كما عملت الرفع والنصب لفظاً" 3، ولأنها على وزن الفعل. وعلى ذلك وجه أبو علي  
قول الله سبحانه: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} 4 لأنه أجاز في نصب "يوم"  
ثلاثة أوجه: أحدها 5 أن يكون متعلقاً بنفس "ليس" من حيث ذكرنا من الشبه اللفظي،  
وقال لي أبو علي -رحمه الله- يوماً: الظرف يتعلق بالوهم مثلاً.  
فأما قول الآخر:

نظرت وشخصي مطلع الشمس ظله ... إلى الغرب حتى ظله الشمس قد عقل  
فقبل فيه: أراد نظرت 6 مطلع الشمس وشخصي ظله إلى الغرب، حتى عقل الشمس  
ظله أي: حاذها 7، فعلى هذا التفسير قد فصل بمطلع الشمس بين المبتدأ وخبره، وقد  
يجوز ألا يكون فصل 8، لكن على أن يتعلق مطلع الشمس بقوله: إلى الغرب، حتى كأنه  
قال: شخصي ظله إلى الغرب وقت طلوع الشمس، فيعلق الظرف بحرف الجر الجاري  
خبراً عن الظل؛ كقولك: زيد من الكرام يوم الجمعة، فيعلق الظرف بحرف الجر، ثم قدم  
الظرف لجواز تقديم ما تعلق به إلى موضعه، ألا تراك تجيز أن تقول: شخصي إلى الغرب  
ظله، وأنت تريد: شخصي ظله إلى الغرب. فعلى هذا تقول: زيد يوم الجمعة أخوه من  
الكرام، ثم تقدم فتقول: زيد من الكرام يوم الجمعة أخوه. فاعرفه.

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "الظروف".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "وكما".

3 سقط ما بين القوسين في ش.

4 آية: 8، سورة هود.

5 لم يأت في ش، د، هـ، ز، ط بقية الأوجه. وذلك أنه لا يتعلق غرضه إلا بما ذكره. وفي  
ج: "القول الثاني: بما دلت عليه من معنى. والثالث: بمصروف"، وقوله: "من معنى" يريد

معنى الانتفاء.

6 سقط سقط في د، ه، ز.

7 في ز، ط: "فصلاً".

8 وذلك أن يحاذي صاحب الظل الشمس فتكون غير حائلة عنه، وذلك في الزوال إذا قام قائم الظهيرة. وتراه عدّى الفعل، ورد في اللسان والقاموس لازماً.

(402/2)

وقال الآخر:

أيا بن أناس هل يمينك مطلق ... نداها إذا عُدَّ الفاعل شمالها 1

أراد: هل يمينك شمالها مطلق نداها. ف"ها" من "نداها" عائد إلى الشمال لا اليمين،  
والجملة خبر عن يمينها 2.

وقال الفرزدق:

ملوك يبتنون توارثوها ... سرادقها المقاول والقباب 3

أراد: ملوك يبتنون المقاول والقباب توارثوها سرادقها. فقوله: "يبتنون المقاول والقباب" صفة لملوك 4. وقوله: توارثوها سرادقها صفة ثانية لملوك 5، موضعها التأخير، فقدمها وهو يريد بها موضعها كقولك: مررت برجل مكلمها ماراً بهند، أي: مار بهند مكلمها، فقَدِّم الصفة الثانية وهو معتقد تأخيرها. ومعنى يبتنون المقاول أي: أنهم يصطنعون المقاول ويبتننهم؛ كقول المولّد:

يبي الرجال وغيره يبي القرى ... شتان بين قرى وبين رجال 6

وقوله: "توارثوها" أي: توارثوا الرجال والقباب. ويجوز أن تكون الهاء ضمير المصدر؛ أي: توارثوا هذه الفعلات.

1 "أيا بن أناس" كذا في ش. وفي ج: "إياس" في مكان "أناس"، وفي د، ه، ز، ط: "أنا ابن أناس".

2 كذا في الأصول التي بيدي يريد يمين الشمال، والأولى: "يمينك".

3 قبله أول القصيدة:

أنا ابن العاصمين بني تميم ... إذا ما أعظم الحدثان نابا

تماني كل أصيد دارمي ... أغرّ ترى لقبته حجابا

وانظر النقائص طبع أوربا 451. والمقاول: جمع المَقُول، بكسر الميم وسكون القاف؛ وهو كالقبل: الملك على قومه دون الملك الأعظم.

4 كذا في ش، ط. وفي ز: "الملوك".

5 كذا في ط. وفي ش، ز: "اللوك".

6 في الحاسن والمساوي للبيهقي "ص 174 طبعة بيروت 1960" هذا النص: "ونظر المأمون إلى ابنه العباس وأخيه المعتصم، وكان العباس يتخذ المصانع ويبيي الضياع، والمعتصم يتخذ الرحال، فقال شعراً:

يبني الرجال وغيره يبني القرى ... شتان بين قرى وبين رجال

فلق بكثرة ماله وضياعه ... حتى يفرقه على الأبطال

(403/2)

فأما ما أنشده أبو الحسن من قوله 1:

لسنا كمن حلت إياد دارها ... تكرت ترقب حبها أن يحصدا

فمعناه: لسنا كمن حلت دارها ثم أبدل "إياد" من "من حلت دارها"، فإن حملته على

هذا كان لحناً؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك في فساده مجرى

قولك: مررت بالضارب زيد جعفرًا. وذلك أن البدل إذا جرى على المبدل منه آذن

بتمامه وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقية هذا خطأ في

الصناعة، وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرت ما يدل عليه "حلت" فنصبت به

الدار، فصار تقديره: لسنا كمن حلت إياد، أي: كإياد التي حلت، ثم قلت من بعده:

حلت دارها. فدلّ "حلت" في الصلة على "حلت" هذه التي نصبت "دارها".

ومثله قول الله سبحانه: {إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ} 2 "أي: يرجعه يوم من

تبلى السرائر" 3 فدلّ "رجعه" على يرجعه، ولا يجوز أن تعلق "يوم" بقوله: "لقادر"؛ لأنّ

يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تبلى السرائر وغيره في كل وقت وعلى كل حال

على رجوع البشر وغيرهم. وكذلك قول 4 الآخر.

1 أي: الأعشى، وكان قومه أغاروا على سواد العراق، وهو في سلطان كسرى، فغضب

كسرى وطلب منهم رهائن، فأبى قومه ذلك. ويذكر الأعشى في هذه القصيدة أنهم بدو

لا يستدلون، وليسوا كإياد الذين أقاموا في تكرت -وهو بلد على دجلة- فعالجوا

الزراع والحرث ورضوا بالهوان.

ويقول في مطلع خطابه لكسرى بعد غزل القصيدة:

من مبلغ كسرى إذا ما جاءه ... عني مآلك مخمشات شرّدا

آليت لا نعطيه من أبنائنا ... رهنا لنفسدهم كمن قد أفسدا

وقوله: "كمن حلت" يروى: "كما حلت" وانظر الصبح المنير 150 وما بعدها،

واللسان "منن".

2 آيتا: 8، 9 سورة الطارق.

3 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

4 في د، هـ، ز: "قوله".

(404/2)

ولا تحسبنّ القتل محضاً شربته ... نزاراً ولا أن النفوس استقرت<sup>1</sup>

ومعناه: لا تحسبنّ قتلك نزاراً محضاً شربته؛ إلا أنه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه، ألا ترى أنك إن حملته على هذا جعلت "نزاراً" في صلة المصدر الذي هو "القتل"، وقد فصلت بينهما بالمفعول الثاني الذي هو "محضاً"، وأنت لا تقول: حسبت ضربك جميلاً زيداً، وأنت تقدره على: حسبت ضربك زيداً جميلاً، لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي. فلا بُدَّ إذاً من أن تضمّر لنزار ناصباً يتناوله يدل عليه قوله: "القتل" أي: قتلت نزاراً. وإذا جاز أن يقوم الحال مقام اللفظ بالفعل كان اللفظ بأن يقوم مقام اللفظ أولى وأجدر.

وذاكرت المتنبي شاعرنا نحواً من هذا، وطالبت به في شيء من شعره فقال: لا أدري ما هو إلا أن الشاعر قد<sup>2</sup> قال:

لسنا كمن حلت<sup>3</sup> إيادٍ دارها

البيت<sup>4</sup>. فعجبت من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له<sup>5</sup> حتى أورد ما هو في معنى

البيت الذي تعقبته<sup>6</sup> عليه من شعره، واستكثرت ذلك منه. والبيت قوله:

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه ... بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه<sup>7</sup>

وذكرنا ذلك لاتصاله بما نحن عليه، فإن الأمر يذكر للأمر.

---

1 الخض: اللبن الخالص لا رغبة فيه، ونزار: القبيلة التي أبوها نزار بن معد.

- 2 سقط هذا الحرف في ش.
- 3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "جعلت".
- 4 كذا في ش، ط. وفي ز:
- تكرت تمنع حبها أن يحصدا
- 5 كذا في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.
- 6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "تعقبه".
- 7 فقولته: "بأن تسعدا" متعلق بقوله: "وفاؤكما"، وكان صاحبه ما هداه على أن يسعد بالبكاء عند ربع الأعبة. فيقول: وفاؤكما بذلك كالربع، وذلك أن أبعته على الحزن الدارس منه، وكذلك بكاؤهما لم يكن يسكب الدموع، فكان أشجى كالربع.
- انظر شرح البيت وما قيل فيه، العكبري (بولاق 2/ 254)، وأما ابن الشجري "1/ 194".

(405/2)

وأنشدنا أبو علي للكميت:

كذلك تلك والناظرات ... صواحبها ما يرى المسحل<sup>1</sup>

أي: والناظرات ما يرى المسحل صواحبها. فإن حملته على هذا ركب قبح الفصل، فلا بُدَّ إذاً أن يكون "ما يرى المسحل" محمولاً على مضمحل يدل عليه قوله "الناظرات"، أي: نظرن ما يرى المسحل.

وهذا الفصل الذي نحن عليه ضرب من الحمل<sup>2</sup> على المعنى، إلا أننا<sup>3</sup> أوصلناه بما تقدمه لما فيه من التقديم والتأخير في ظاهره، وسنفرد للحمل على المعنى فصلاً بإذن الله<sup>4</sup>.

وأنشدوا:

كأنَّ بردون أبا عصام ... زيدٍ حمار دق باللجام<sup>5</sup>

أي: كأن بردون زيدياً أبا عصام حمار دقَّ باللجام. والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح<sup>6</sup> كثير؛ لكنه من ضرورة الشاعر، فمن ذلك قول<sup>7</sup> ذي الرمة:

كأنَّ أصوات من إيغالهن بنا ... أواخر الميس أصوات الفراريج<sup>8</sup>

1 "تلك" في ج: "تيك". والمسحل: جانب اللحية، وهو موطن الشيب.

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "المحمول".

3 كذا في ش. وفي ز، ط: "أنه وصلناه".

4 انظر ص 413 من هذا الجزء.

5 انظر العيني 3 / 480.

6 سقط في ش، ط. وثبت في د، هـ، ز.

7 كذا في د، هـ، ز. وفي ش، ط: "قوله".

8 هذا في وصف الإبل. والإيغال: الإبعاد في الأرض، وأراد به شدة السير، والميس: شجر تتخذ منه الرحال، وأراد به الرحل. الفراريح: صغار الدجاج. يريد أن رحالهم جدد وقد طال السير، فبعض الرحل يحك بعضًا فيكون له صوت يشبه صوت الفراريح. انظر الكتاب 1 / 92، والخزانة 2 / 119، والديوان 76.

(406/2)

---

"أي: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريح" 1.

وقوله 2:

كما حُطَّ الكتاب بكفٍّ يومًا ... يهودي يقارب أو يزيل

"أي: بكف يهودي" 3.

وقوله:

هما أخوا في الحرب من لا أخاله ... إذا خاف يومًا نبوة فدعاها 4

أي: هما أخوا من لا أخاله في الحرب، فعلق الظرف 5 بما في "أخوا" من معنى الفعل؛

لأن معناه: هما ينصرانه ويعاونانه.

وقوله 6:

هما خطنا إما إصارٍ ومنةٍ ... وإما دمٍ والقتل بالحرّ أجدر

ففصل 7 بين "حُطَّنا" و"إصارٍ" بقوله "إما"، ونظيره 8 هو غلام، إمّا زيد وإما عمرو. وقد

ذكرت هذا البيت في جملة كتابي "في تفسير أبيات الحماسة"، وشرحت حال الرفع في

إصار ومنة.

---

1 سقط ما بين القوسين في ش، وثبت في د، هـ، ز، ط.

2 أي: أبي حية التميري. يصف رسم الدار التي وقف عليها، ويشبهه بالكتابة، وكانت

- الكتابة يتعاطاها اليهود. وقوله: "يقارب" أي: يدني بعض خطه من بعض. وقوله: "يزيل" أي: تميز بين الحروف، ويباعد بينها، وانظر شواهد العيني 3/ 470، واللسان "عجم".
- 3 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، ط.
- 4 انظر الكتاب 1/ 92، وحاشية الجزء الأول من هذا الكتاب 297.
- 5 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "في الظرف".
- 6 أي: تأبط شرًا. وانظر الخزانة 3/ 356.
- 7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "فصل".
- 8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "نظير هذا".

(407/2)

ومن ذلك قوله:

فزجبتها بمزجة ... زجَّ القلوص أي مزاده1

أي: زج أي مزادة القلوص، ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة، كقولك: سرني أكل الخبز زيد، وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول.

فأما قوله2:

يطفن بحوزي المراتع لم يُرْعَ ... بواديه من قرع القسيّ الكنائن

فلم نجد فيه بدءًا من الفصل؛ لأن القوافي مجرورة. ومن ذلك قراءة "ابن عامر"3:

1 يقال: زجه: طعنه بالزج هو سنان الرمح، والمزجة: رمح قصير، والقلوص: الناقة الفتية. وكأنّ الضمير في "زجبتها" لراحلته. وقوله: "بمزجة" كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "متمكنًا" ويذكر الزمخشري في المفصل أن هذا البيت يوجد في بعض نسخ الكتاب، وأن سيبويه يرمي من عهده، وانظر العيني 3/ 468، والخزانة 2/ 251، وابن يعيش 3/ 19.

2 أي: الطرماح. وقبله:

يخافن بعض المضغ من خشية الردى ... وينصتن للسمع إنتصات القناقن

وهو في وصف بقر الوحش، والقناقن -بفتح القاف الأول- جمع القنقن -بكسر القافين، والقناقن -بضم القاف الأولى وكسر الثانية- وهو المهندس الذي يعرف الماء تحت الأرض. والحوزي: فحلها، وهو الأصل المتوحد، وقوله: "لم يرع بواديه" أي: يفزع بالوادي الذي هو فيه. وفي اللسان "حوز"، والديون 169: "ترع بوادية"، وضبط "ترع" بالبناء للفاعل، و"باديه" بفتح الباء جمع البادي، أو البادية. وفي شواهد العيني 3/ 464: "وأراد بالبوادي البوادر" وواحدًا بادرة، وهي ما يظهر عند الغضب من حدة وغيرها. وقوله: "من قرع القسي الكنائن" أي: من تعرض الصاد له. 3 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "من قرأ".

(408/2)

---

{وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائُهُمْ} 1 وهذا في النثر وحال السعة صعب 2 جدًّا 3، ولا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف. ومنه بيت الأعشى:  
إلا بداهة أو علا ... لة قارح نهد الجزاره 4  
ومذهب 5 سيبويه فيه الفصل بين "بداهة" و"قارح"؛ وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه؛ لما قدمنا 6 في غير هذا الموضع. وحكى الفراء عنهم: برئت إليك من خمسة وعشري النخاسين، وحكى أيضًا: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله، ومنه قولهم: هو خير وأفضل من ثم، وقوله 7:  
يا من رأى عارضًا أرقت له ... بين ذراعي وجبهة الأسد  
فإن قيل: لو كان الآخر مجرورًا بالأول لكنت بين أمرين.

---

1 آية 137 سورة الأنعام.

2 كذا في د، ه، ز، ط. وفي ش: "ضعف"، وظاهر أنه محرف عن "ضعيف".

3 سقط في د، ه، ز.

4 هذا من قصيدة له يذكر فيها بأس قومه، وقبل البيت على ما في اللسان "جزر"  
والكتاب 1/ 76:

ولا نقاتل بالعص ... ي ولانرامي بالحجارة

والقارح من الخيل الذي أكل خمس سنين، وبداهته: أول جريه، وعلالته: بقية جريه،



يريد أن قتالهم ليس بالعصي وليس بالحجارة، إنما هو الخيل يمتطيها الفوارس بالسلاح. ووقع هنا تقديم "بداهة" على "علالة"، والواقع في الديوان وغيره عكس هذا الترتيب؛ كما وقع السابق على الشاهد على غير ما ذكرت. وانظر الخزنة 1/ 83، والصبح المنير 114، والكتاب 1/ 76.

5 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فذهب".

6 كذا في ش وي د، هـ، ز: "ذكرنا". وفي ط: "قد ذكرنا".

7 ينسب إلى الفرزدق، ولا يوجد في ديوانه قصيدة هذا البيت. والعارض: السحاب يعترض في الأفق. وذراعا الأسد وجبته من منازل القمر، ينسب إليهما المطر. انظر الخزنة 1/ 369، والديواني 1/ 215.

(409/2)

أما أن تقول: إلا "علالة أو بداهته" 1 قارح، وبرئت إليك من خمسة وعشريهم النخاسين، وقطع الله يد ورجله من قاله، ومررت بخير وأفضله من ثم، وبين ذراعي وجبته الأسد؛ لأنك إنما تعمل الأول، فجرى ذلك 2 مجرى: ضربت فأوجعته زيداً، إذا أعملت الأول.

وإما أن تقدّر حذف الجرور من الثاني وهو مضمرٌ ومجرور كما ترى، والمضمر إذا كان مجروراً قبح حذفه؛ لأنه يضعف أن ينفصل فيقوم برأسه.

فإذا لم تخلص 3 عند جرّك الآخر بالأول من واحد من هذين، وكل واحد منهما متروك، وجب أن يكون المجرور إنما انجرّ بالمضاف الثاني الذي وليه، لا بالأول الذي بُعد عنه. قيل: أما تركهم إظهار الضمير في الثاني، وأن يقولوا: بين ذراعي وجبته الأسد ونحو ذلك، فإنهم لو فعلوه 4 لبقى المجرور لفظاً لا جاراً له في اللفظ مجاوره، لكنهم لما قالوا: بين ذراعي وجبة الأسد صار كأن "الأسد" في اللفظ مجرور بنفس "الجهة"، وإن كان في 5 الحقيقة مجروراً بنفس الذراعين. وكأنهم 6 في ذلك إنما أرادوا إصلاح اللفظ. وأما قبح حذف الضمير مجروراً لضعفه عن الانفصال، فساقط عنا أيضاً، وذلك أنه إنما يقبح 7 فصل الضمير المجرور متى خرج إلى اللفظ نحو: مررت بزيدوك، ونزلت على زيدوه لضعفه 8 أن يفارق ما جره. فأما إذا لم يظهر إلى اللفظ

---

1 لو جرى على ما سبق لعكس الترتيب.

- 2 كذا في ش، ط وفي د، هـ، ز "لذلك".
- 3 كذا في ش. وفي ط، ز: "يخل".
- 4 في د، هـ، ز: "فعلوا ذلك".
- 5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "على".
- 6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فكأنهم".
- 7 كذا في ش: ط. وفي د، هـ، ز: "قبح".
- 8 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "ولضعفه".

(410/2)

وكان إنما هو مقدر في النفس غير مستكره عليه اللفظ فإنه لا يقبح، ألا ترى أن هنا أشياء مقدرة لو ظهرت إلى اللفظ قبحت، ولأنها غير خارجة إليه<sup>1</sup> ما حسنت. من ذلك قولهم: اختصم زيد وعمرو، ألا ترى أن العامل في المعطوف غير العامل في المعطوف عليه، فلا بُدَّ إذاً من تقديره على: اختصم زيد واختصم عمرو، وأنت لو قلت ذلك لم يجز؛ لأن اختصم ونحوه من الأفعال -مثل اقتتل واستب واصطرع- لا يكون فاعله أقل من اثنين، وكذلك قولهم: رُبَّ 2 رجل وأخيه، ولو قلت: ورب أخيه لم يجز، وإن كانت رُبَّ مرادة هناك ومقدرة.

فقد علمت بهذا وغيره أن ما تقدّره 3 وهما ليس كما تلفظ 3 به لفظاً. فلهذا يسقط عندنا إلزام سيبويه هذه الزيادة.

والفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير، وفيما أوردناه منه كافٍ بإذن الله. وقد جاء الطائي الكبير بالتقديم والتأخير فقال:

وإن الغنى لي لو لحظت مطالبي ... من الشعر إلا في مديحك أطوع<sup>4</sup>  
وتقديره: وإن الغنى لي لو لحظت مطالبي أطوع من الشعر إلا في مديحك، أي: فإنه يطيعني في مدحك ويسارع إلي. وهذا كقوله أيضاً معنى لا لفظاً:

تغاير الشعر فيه إذ سهرت له ... حتى ظننت قوافيه ستقتل<sup>5</sup>  
وكقول الآخر:

ولقد أردت نظامها فتواردت ... فيها القوافي جحفاً عن حجفل

1 "ما" زائدة. ويقع ذلك في كلام المؤلف كثيراً. وقد سقطت في ج. وفي ط: "ولو أنها

غير خارجة إليه ما حسنت" وهي ظاهرة.

2 سقطت الواو في ز.

3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "يقدره.... بلفظ".

4 من قصيدته في مدح أبي سعيد محمد بن يوسف.

5 من قصيدته في مدح المعتصم.

(411/2)

وذهب أبو الحسن في قول الله سبحانه: {مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ، الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ، مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ} 1 إلى أنه أراد: {مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ} من الجنة والناس {الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ} 2.

ومنه قول الله - عز اسمه: {اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ} 3 أي: اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم، وقيل في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} 4 إن تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة ثم يعودون "لما قالوا" 5. ونحو من هذا أقدمنا ذكره من الاعتراض في نحو قوله تعالى: {فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، إِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ} 6 تقديره -والله أعلم- فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم، وإنه لقسم عظيم لو تعلمون. وقد شبه الجازم بالجار ففصل بينهما، كما فصل بين الجار والمجرور، وأنشدنا 7 لذي الرمة:

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها ... كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل 8

1 آيات: 4، 5، 6 سورة الناس.

2 سقط ما بين القوسين في ش.

3 آية 28 سورة النمل.

4 آية: 3 سورة المجادلة.

5 سقط في ش.

6 آيات: 75، 76، 77 سورة الواقعة.

7 سقط حرف العطف في ش.

8 قبله:

فيا أكرم السكن الذين تحملوا ... عن الدار والمتسخلف المتبدل  
والسكن: جمع الساكن. وتؤهل من أهلت المكان: نزلت به. فالمرفوع لتؤهل ضمير  
الدار أو المغاني. وانظر الخزانة 3/ 626، والديوان 506.

(412/2)

---

وجاء هذا 1 في ناصب 2 الفعل. أخبرنا محمد بن الحسن بن أحمد بن يحيى بقول  
الشاعر:

لما رايت أبا يزيد مقاتلاً ... أدع القتال 3. . . . .

أي: لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، كما أراد في الأول: كأن لم تؤهل سوى  
أهل من الوحش. وكأنه شبه لن بأن، فكما جاز الفصل بين أن واسمها بالظرف في نحو  
قولك: بلغني 4 أن في الدار زيذاً، كذلك شبه "لن" مع الضرورة بما ففصل بينها وبين  
منصوبها بالظرف الذي هو "ما رأيت أبا يزيد" أي: مدة رؤيتي.

فصل في الحَمْل على المعنى:

اعلم أن هذا الشرح 5 غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن  
وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد  
في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً  
كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك مما تراه بإذن الله.

فمن تذكير المؤنث قوله 6:

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل إبقاها

---

1 سقط في د، ه، ز.

2 في د، ه، ز: "نصب".

3 تتمته: .... وأشهد الهيجاء

والبيت يرد في كتب النحو في مبحث النواصب، وفي المغني "لما" دون عزو. و"لما" أصله  
"لن ما" وقد كُتبت موصولة للإلغاز. وانظر شواهد المغني للبغدادى 2/ 109.

4 سقط في ش.

5 أي: النوع، وفي الأصول: "الشرح" وهو تصحيف.

6 أي: عامر بن جوين الطائي، ويصف أرضاً مخصبة بكثرة ما نزل بها من الغيث. وانظر  
الخرزانة 1/ 21، والكتاب 1/ 240.

(413/2)

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان، ومنه قول الله - عز وجل: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ  
بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} 1 أي: هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك قوله تعالى:  
{فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ} 2 لأن الموعظة والوعظ واحد، وقالوا في قوله سبحانه:  
{إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} 3 إنه أراد بالرحمة هنا المطر، ويجوز أن يكون  
التذكير هنا "إنما هو" 4 لأجل فَعِيل على قوله 5:

بأعين أعداءٍ وهن صديق

وقوله 6:

. . . ولا عقراء منك قريب

وعليه قول الخطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذُود ... لقد جار الزمان على عيالي 7

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذُكر.

1 آية: 78 سورة الأنعام.

2 آية: 275 سورة البقرة.

3 آية: 56 سورة الأعراف.

4 كذا في ش، ط. وسقط في ز.

5 أي: جرير، كما في اللسان "صدق"، 398. وفي زهر الآداب 1/ 93 نسبته لمزاحم

العقيلي. وصدره:

نصبن الهوى ثم أرتمين قلوبنا

6 أي: عروة بن حزام، والبيت بتمامه:

ليالي لا غفواء منك بعيدة ... فتسلّى ولا عقراء منك قريب

وانظر السمط 401، واللسان "قرب".

7 الذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة، ويعني بثلاثة الأنفس: نفسه وزوجه وابنه

مليكة، والذود ثلاث من النوق كان يقوم بها على عياله، ففقد إحداهما، وانظر الكتاب  
2 / 175، والخزانة 3 / 301.

(414/2)

وأما بيت الحكمي 1:

ككمون النار في حجره

فيكون على هذا؛ لأنه ذهب إلى النور والضياء، ويجوز أن تكون الهاء عائدة على  
الكمون، أي: في حجر الكمون، والأول أسبق في الصنعة إلى النفس، وقال الهذلي 1:  
بعيد الغزاة فما إن يزا ... ل مضطمرًا طرّاه طليحا  
ذهب بالطرتين إلى الشعر، ويجوز أن يكون "طرّاه" بدلًا من الضمير إذا جعلته في  
مضطمر 3؛ كقول الله سبحانه: {جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَتِحَةً هُمُ الْأَبْوَابُ} 4 إذا جعلت في  
"مفتحة" ضميرًا، وجعلت "الأبواب" بدلًا من ذلك الضمير، ولم يكن تقديره: الأبواب  
منها، على أن نخلي "مفتحة" من الضمير 5. نعم، وإذا كان في "مفتحة"

1 يريد بالحكمي أبا نواس. وهذا عجز صدره:

كمن الشنان فيه لنا

وقبله:

وابن عم لا يكاشفنا ... قد لبسناه على غمره

وهو من قصيدة في مدح العباس بن عبد الله بن أبي جعفر المنصور.

2 هو أبو ذؤيب من قصيدة له في مدح عبد الله بن الزبير، وهذا ما في اللسان "طرر"  
وفي ديوان الهذليين "طبعة دار الكتب" 1 / 132 وما بعدها، هذا الوصف فيمن يوصي  
الشاعر صاحبه أن تصاحبه إذا هجرته وأرادت خلفًا له؛ وهو يرمي إلى أنه نفسه بهذا  
الوصف، والبيت في الهذليين على ما يأتي:

تريع الغزاة وما إن يري ... ع مضطمرًا طرّاه طليحا

وقوله: "تريع الغزاة" أي: يرجعون، والريع: العود والرجوع. وهذا كقوله في رواية  
الكتاب: "بعيد الغزاة" غير أن "الغزاة" في رواية الكتاب بفتح الغين، أي: الغزو، وفي  
رواية الديوان بضم الغين جمع الغازي. وطرّاه: كشحاه، واضطمار الكشحين كناية عن  
ضمور البطن من الهزال، وطيحًا: معيبًا.

3 في ط: "مضطمرًا".

4 آية: 5 سورة ص.

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "ضمير".

(415/2)

ضمير "والأبواب" بدل منه، فلا بُدَّ أيضًا من أن يكون تقديره 1 "مفتحة لهم" 2 الأبواب منها. وليس "منها" وفي "مفتحة" ضمير مثلها إذا أخليتها من ضمير. وذلك أنها إذا خلت "مفتحة" من ضمير فالضمير في "منها" عائد الحال 3 إذا كانت مشتقة، كقولك: مررت بزيد واقفًا الغلام معه، وإذا كان في "مفتحة" ضمير فإن الضمير في "منها" هو الضمير الذي يرد به المبدل عائدًا على المبدل منه، كقولك: ضربت زيدًا رأسه، أو الرأس منه، وكلمت قومك نصفهم 4 أو النصف منهم، وضرب زيد الظهر والبطن، أي: الظهر منه والبطن منه. فاعرف ذلك فرقًا بين الموضعين. ومن تذكير المؤنّت قوله:

إن امرأ غرّه منكّن واحدةً ... بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور 5

لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث، وإن كان تأنيثه حقيقياً. وعليه قولهم:

حضر القاضي امرأة، وقوله 6:

لقد ولد الأخيطل أم سوء ... على باب استنها صلب وشام

وأما قول جران العود 7:

ألا لا يغرنّ امرؤ نوفلية ... على الرأس بعدي أو ترائب وضّح

1 سقط في ش.

2 سقط ما بين القوسين في ز.

3 كذا في ز، ط. وفي ش: "إلى الحال"، والمراد بعائد الحال ما يعود منها على صاحبها.

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بعضهم".

5 بعده:

أنسيت عهدي ولم تعني بموثقي ... تبّاً لعلك والمفقود مهجور

6 أي: جرير يهجو الأخطل، يصف أن أمه نصرانية، والصلب: جمع الصاب، والشام:

جمع الشامة. أراد أنه عارف بذلك الموضع. وانظر العيني 2/ 668.  
7 كذا في د، هـ، ز. وفي ش، ط: "الجران".

(416/2)

فليست النوفلية هنا امرأة، وإنما هي مشطة<sup>1</sup> تعرف بالنوفلية؛ فتذكر الفعل معها<sup>2</sup> أحسن.

وتذكر المؤنث واسع جدًا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصل. لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب. وسنذكره.

وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ<sup>3</sup> {يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ} 4 وكقولهم: ما جاءك حاجتك، وكقولهم: ذهب بعض أصابعه، أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعًا، ولما كانت "ما" هي الحاجة في المعنى، وأنشدوا:  
أتهجر بيتًا بالحجاز تلقت ... به الخوف والأعداء من كل جانب<sup>5</sup>  
ذهب بالخوف إلى المخافة، وقال لبيد:

فمضى وقدمها وكانت عادة ... منه إذا هي عرّدت إقدامها  
إن شئت قلت: أنث الإقدام لما كان في معنى التقديم، وإن شئت قلت: ذهب

1 هذا اسم للهيئة من المشط، ويراد به ضرب منه. وفسّر الأزهري النوفلية في البيت بشيء من صوف يحشى وتضعه المرأة على رأسها وتختمر عليه. وانظر اللسان "نفل".

2 كذا في ز، د، هـ، ط. وفي ش: "فيها".

3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بعضهم".

4 آية: 10 سورة يوسف. والقراءة بالتأنيث قراءة الحسن، كما في الإتحاف والبحر.

5 ورد البيت في اللسان "خوف" وفيه: "أم أنت زائر" في مكان: "من كل جانب".

وورد أيضًا في حماسة ابن الشجري 150 منسوبًا إلى الحسين بن مطير هكذا:

أتهجر بيتًا بالحجاز تكتفت ... جوانبه الأعداء أم أنت زائر

6 هو من معلقته المشهورة. والتعريد: الانهزام وترك القصد. والحديث من حمار الوحش

يتبع أتانًا تحاول الفرار منه، فيذكر أن الحمار جعلها أمامه كيلا تحرب، وكذلك شأنه إذا هي حاولت الفرار وغردت أن يقدمها ويسوقها أمامه.

(417/2)



---

إلى تأنيث العادة، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله 1: " ما جاءت حاجتك" 2 وقال 3:

يأيها الراكب المزجي مطيته ... سائل بني أسد ما هذه الصوت  
ذهب إلى تأنيث الاستغاثة. وحكى 4 الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل  
اليمن يقول: فلان لغوب جاءته، جاءته كتابي فاحتقرها! فقلت له: أتقول: جاءته كتابي!  
فقال: نعم، أليس بصحيفة! قلت: فما اللغوب، قال: الأحق. وهذا في النثر كما ترى،  
وقد علله.

وهذا مما قد 5 ذكرناه "فيما مضى من" 6 كتابنا هذا غير أنا أعدناه لقوته في معناه،  
وقال 7:

لو كان في قلبي كقدر قلامه ... حباً لغيرك قد أتاها أرسلني  
كسرّ رسولاً وهو مذكر على أرسل، وهو من تكسير المؤنث؛ كأتان وآتن، وعناق  
وأعناق، وعُقاب وأعقب، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة؛ لأنها في غالب

---

1 كذا في ز، ط. وفي د، هـ: "قولهم" وساقطة في ش.

2 سقط في ش.

3 هو رويشد بن كثير الطائي. وانظر الحماسة بشرح التبريزي 1/ 164.

4 انظر في هذا الحكاية ص 250 من الجزء الأول.

5 هذه الكلمة في د، هـ، وساقطة في ش، ط، ز.

6 في د، هـ: "ذكرناه في كتابنا".

7 نسبه ابن بري إلى الهذلي. ولأبي كبير الهذلي قصيدة فيها البيت الآتي:

وجلبلة الأنساب ليس كمثلهما ... ممن تمنّع قد أتها أرسلني

ويبدو أن ما هنا رواية في البيت. وانظر اللسان "رسل"، وديوان الهذليين "طبعة دار

الكتب" 2/ 99. وفي الصناعتين "الحلي" 344 لجميل:

لو كان في قلبي كقدر قلامه ... حباً وصلنك أو أتنك رسائلي

الأمر مما يستخدم في هذا الباب، وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح. قالوا: ذهب  
"في التأنيث" 1 إلى الريشة.

وعليه قول 2 عمر 3:

فكان مجيّ دون من كنت أتقي ... ثلاث شخوص كأعبان ومعصر  
أنث الشخص؛ لأنه أراد به المرأة. وقال الآخر 4:

فإن كلابًا هذه عشرُ أبطن ... وأنت بريء من قبائلها العشر  
ذهب بالبطن إلى القبيلة، وأبان ذلك بقوله: من قبائلها.

وأما قوله 5:

كما شرقت صدر القناة من الدم

فإن شئت قلت: أنث لأنه أراد القناة، وإن شئت قلت: إن صدر القناة قناة. وعليه  
قوله 6:

مشين كما اهتزت رماحٌ تسفّهت ... أعاليها مرُّ الرياح النواسم

---

1 كذا في ش. وفي د، ز، ط: "بالتأنيث".

2 كذا في ش. وفي ز، ط: "قال".

3 أي: ابن أبي ربيعة، وهو من قصيدته الطويلة التي أولها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر

وانظر الكتاب 2 / 175، والخزانة 3 / 312.

4 في الكتاب "2 / 174": "وهو رجل من كلاب"، وقال الأعلام: هجا رجلا ادّعى

نسبه في بني كلاب. فذكر أن بطونهم عشرة ولا نسب له معلوم في أحدهم.

5 أي: الأعشى، وصدّره:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته

وهو من قصيدة يهجو فيها عمير بن عبد الله الشاعر الذي كان يلقب جهنم باسم

تابعه من الجنّ، كما كانوا يزعمون. وانظر الكتاب 1 / 25، والصبح المنير 94.

6 أي: ذي الرمة. وهو في وصف النساء، وقوله: "تسفّهت أعاليها مر الرياح، أي:

حركتها واستخفتها، والنواسم: التي تهب يضعف. يصفهن برقة المشي.

وقول الآخر 1:

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع  
وقوله 2:

طول الليالي أسرع في نقضي  
وقوله:

على قبضة موجوء ظهر كفه 3  
وقول الآخر 4:

قد صرح السير عن كتمان وابتذلت ... وقع المحاجن بالمهريّة الذقن  
وأما قول بعضهم: صرعتني بعير لي، فليس عن ضرورة؛ لأن 5 البعير يقع على الجمل  
والناقة، وقال:

لا تشربا لبن البعير وعندنا ... عرق الزجاجاة واكف المعصار

---

1 هو جرير. والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق، وكان من قومه عمرو بن جرموز  
قاتل الزبير -رضي الله عنه. وانظر الخزنة 2 / 196، والنقائض 969. وسقط في ش:  
"لما أتى خبر الزبير".

2 أي: العجاج، وقيل: الأغلب العجلي. وبعده:

أكلن بعضي وترك بعضي

وانظر الكتاب 1 / 26، وشواهد المغني للسيوطي 298، وللبغدادي 2 / 802.

3 عجزه:

فلا المرء مستحي ولا هو طاعم

وقوله: "موجوء" كذا في نسخ الخصائص، وفي معاني القرآن للفراء 1 / 187:  
"مرجوء".

4 هو تميم بن أبي بن مقبل، وقوله: "صرح السير" أي: كشف وبين عن هذا المكان.

وذلك ببلوغهم إياه. وكتمان: اسم موضع. والمهريّة يريد بها الإبل المنسوبة إلى مهرة  
إحدى قبائل اليمن، والذقن: جمع الذقون، وهي التي تميل ذقنها إلى الأرض، والمحاجن:  
العصيّ الموجهة، وفي الكلام قلب؛ أي ابتذلت المهريّة بوقع المحجن عليها. وانظر  
اللسان "كتم"، ومعاني القرآن 1 / 187.

5 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "من قبل أن".

6 "تشربا" كذا في ش، والألف فيه يجوز أن تكون للتثنية: ويحتمل أن يكون رسم النون

الخفيفة للتوكيد. وفي ز، ط: "تشري". وعرق الزجاجية يريد به الخمر، كأنها عرق للزجاجية تنضح، والمعصار آلة العصر كالمعصرة.

(420/2)

عز اسمه: "وَمَنْ تَقْنَتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ" 1 لأنه أراد: امرأة.  
ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك 2: هو أحسن فتى في الناس؛ قال ذو الرمة:  
ومية أحسن الثقلين وجهًا ... وسالفة وأحسنه قذالاً 3  
فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه، وهذا يدل على قوة اعتقادهم أحوال المواضع 4، وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدّم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الأفراد؛ لأنه يؤلف في هذا المكان.  
وقال سبحانه: {وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوضُونَ لَهُ} 5 فحمل على المعنى وقال: {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} 6 فأفرد على لفظ من، ثم جمع من بعد، وقال عبيد 7:  
فالقطيبيات فالذنوب

1 آية: 31، سورة الأحزاب. وقراءة "تقنت" بالناء قراءة ابن عامر ويعقوب

والجحدري. وانظر الكتاب 1/ 404.

2 كذا في ش، ط. وفي ز: "كقولهم".

3 هذا من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة، والسالفة: أعلى العنق، والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا، وانظر الخزانة 4/ 108، والديوان 436، والكامل 6/ 185.

4 في ط: "الموضع".

5 آية: 82، سورة الأنبياء.

6 آية: 112، سورة البقرة. وفي ط: {فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ} وهذا لا يوافق التلاوة.

7 أي: ابن الأبرص. وصدر البيت:

أفقر من أهله ملحوب

وهو مطلع معلقته.

(421/2)

وإنما القطبية ماء واحد<sup>1</sup> معروف. وقال الفرزدق:

فيا ليت داري بالمدينة أصبحت ... بأجفار فلج أو بسيف الكواظم<sup>2</sup>

يريد الجفر وكاظمة. وقال جرير:

بان الخليط برامتين فودعوا ... أو كلما ظعنوا لبين تجزع

وإنما رامة أرض واحدة معروفة.

واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد<sup>4</sup> تراجع اللفظ؛ كقولك: شكرت من

أحسنوا إلي على فعله "ولو قلت: شكرت من أحسن إلي على فعلهم، جاز"<sup>5</sup>. فلهذا

ضعف عندنا أن يكون "هما" من "مصطلاهما" في قوله<sup>6</sup>:

كميتاً الأعالي جونتنا مصطلاهما<sup>7</sup>

---

1 سقط في د، ه، ز، وفي ط: "وهو".

2 من قصيدة له في مدح سليمان بن عبد الملك وهجو جرير. وانظر النقائض 343.

وفي شرحها: "والكواظم يعني: كاظمة وما حولها". وفلج: واد بين البصرة وحمى ضربة.

والجفر: البئر لم تطوه في اللسان "كظم": "بأعفار فلج" والأعفار جمع العفر وهو

التراب. وكاظمة: موضع على سيف البرح قريب من البصرة، والسيف: الشاطئ، فقوله:

"سيف الكواظم" يريد سيف البحر عندها.

3 مطلع قصيدة له في هجو الفرزدق. وانظر الديوان 340، والنقائض 961.

4 في ش "تكن".

5 ثبت ما بين القوسين في ش: وسقط في د، ه، ز، ط.

6 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "قول الشماخ".

7 صدره:

أقامت على ربيعهما جارتا صفا

وقبله:

أمن دمتين عرس الركب فيهما ... بحقل الرخامي قد عفا طلاهما

والدمنة: الموضع الذي أثر فيه الناس بنزولهم فيه، وحقل الرخامي: موضع بعينه. ويريد

بجاري صفا الأثفتين أضافهما إلى الصفا، أي: الجبل من الجبل استنادهما إليه. وصف أن

أعاليهما بلون الكمنة وهي الحمرة المائلة إلى السواد؛ لأنهما اتخذتا من صخر أحمر

فيهما على حالهما الأولى، أو ذلك أثر اللهب أمّا موضع الاصطلاء بالنار وذلك في

أسافلها فهو مسود من الوقود. ويرى سيبويه أن الضمير في "مصطلاهما" لجاري

الصفاء، ويرى غيره أن الضمير للأعالي، وقد ثنى الضمير حملاً على المعنى. والمؤلف يرد هذا الوجه كما ترى. وانظر الكتاب 1/ 102، والخزانة 2/ 198.

(422/2)

عائداً على الأعالي في المعنى؛ إذ كانا أعليين اثنين<sup>1</sup>، لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية حملاً على المعنى؛ لأنه جعل كل جهة منهما<sup>2</sup> أعلى؛ كقولهم: شابت مفارقه، وهذا بعير ذو عثانين<sup>3</sup>، ونحو ذلك، أو لأن الأعليين شيئان من شيئين. فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف. على أنه قد جاء منه شيء؛ قال:

رءوس كبيرهنّ ينتطحان<sup>4</sup>

وأما قوله 5:

كلاهما حين جدّ الحرب بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما راوي

فليس من هذا الباب، وإن كان قد عاد من بعد التثنية إلى الأفراد. وذلك أنه لم يقل: كلاهما قد أقلعا وأنفه راب، فيكون ما أنكرناه، لكنه قد أعاد "كلا" أخرى غير الأولى، فعاملها على لفظها. ولم يقبح ذلك؛ لأنه قد فرغ من حديث<sup>6</sup> الأولى، ثم استأنف من بعدها أخرى، ولم يجعل الضميرين عائدين إلى كلا واحدة. وهذا كقولك: من يقومون أكرمهم، ومن يقعد أضربه. فتأتي ب"من" الثانية فتعاملها على ما تختار مما يجوز مثله. وهذا واضح فاعرفه. ولا يحسن "ومنهم من يستمعون إليك حتى إذا خرج<sup>7</sup> من عندك" لما ذكرنا.

1 كذا في ز، ط. وفي ش: "فاعلين".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "منها".

3 واحده عثنون، وهو شعيرات عند مذبح البعير والتيس، وانظر في هذا المثال وما قبله الكتاب 2/ 138.

4 البيت الفرزدق، وهو من قصيدة في ديوانه "ص872، الصاوي" وصدرة:

رأوا جبلاً دق الجبال إذا التقت

وانظر الخزانة 2/ 202، وتاريخ الطبري 8/ 111.

5 أي: الفرزدق يهجو جريراً. وكان جريراً زوج ابنته من ابن زوجته ثم طلقها منه بفدية،

فيذكر الفرزدق أن ابنة جرير وزوجها سارا معًا في حياة الزواج وجدًا في ذلك ووقعت  
الألفة بينهما، ثم انقطع الوثام وهما لا يودان ذلك، وذلك من فعل جرير وعسفه، وانظر  
شواهد المغني للبغدادى 2/ 51، والنوادر 162.

6 كذا في ش. وسقط في د، هـ، ز، ط.

7 في ش: "خرجوا".

وهو يشير إلى قوله تعالى في الآية 16، من سورة محمد: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى  
إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفًا} "المصحح".

(423/2)

وأما قول الفرزدق:

وإذا ذكرت أباك أو أيامه ... أخزأك حيث تُقَبَّلُ الأحجار 1

-يريد الحجر- فإنه جعل كل ناحية حجرًا، ألا ترى أنك لو مسست كل ناحية منه لجاز  
أن تقول: مسست الحجر. وعليه شابت مفارقه، وهو كثير العثانين. وهذا عندي هو  
سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد.

وأما 2 قوله 3:

فقلنا أسلموا إنّا أخوكم ... فقد برئت من الإحن الصدور

فيجوز أن يكون جمع أخ قد 4 حذفت نونه للإضافة، ويجوز أن يكون واحدًا وقع موقع  
الجماعة كقوله 5:

ترى جوانبها بالشحم مفتوقا

وقد توضع من للتشبية؛ وذلك قليل؛ قال 6:

نكن مثل منّ يا ذئبُ يصطحبان

1 هذا من قصيدة يهجو فيها جريرًا. وقبله:

يابن المراغة أنت الأم من مشى ... وأذلّ من لبنانه أظفار

وفي الكناية على النقائص أنه أراد بالأحجار الحجر الأسود والبيت الحرام ومقام إبراهيم  
-عليه السلام- في الحجر. وهو مذهب غير ما ذهب إليه المؤلف، وفيها في تفسير  
البيت: "يقول: أخزأك أبوكفي هذا المواضع التي يجتمع فيها الناس من كل فج عميق"  
وانظر النقائص 870.

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "فأما".

3 أي: العباس بن مرداس. وهو يخاطب ثقيفاً بعد هزيمتهم مع هوازن في غزوة حنين.

وانظر سيرة ابن هشام على هامش الروض 2 / 292، واللسان "أخو".

4 ثبت هذا الحرف في د، هـ، ز. وسقط في ش، ط.

5 أي: الأسود بن يعفر. وصدده:

وجفنة كنضريح البئر متأفة

والنضريح: الحوض العظيم يكون قريباً من البئر. ومتأفة: مملوءة. يريد بالجفنة قصعة

الثريد. وانظر الأغاني "طبعة دار الكتب" 13 / 25.

6 أي: الفرزدق. وصدده:

تعال فإن عاهدتني لا تخونني

وقبله:

وأطلس عسال وما كان صاحباً ... رفعت لناري موهناً فأتاني

وصف أنه أوقد ناراً وطرقه الذئب فدعاه إلى الصحبة. وانظر الكتاب 1 / 404.

(424/2)

وأنشدوا:

أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن ... شريكه تطمع نفسه كل مطمع<sup>1</sup>

أودع ضمير "من" في "يكن" على لفظ الأفراد وهو اسمها، وجاء ب"شريكه" خبراً

ل"يكن" على معنى التثنية، فكأنه قال: "وأي اثنين"2 كانا شريكه طمعت أنفسهما كل

مطمع. على هذا اللفظ أنشدناه أبو علي، وحكى المذهب فيه عن الكسائي أعني: عود

التثنية على لفظ "من"؛ إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية بقوله:

تطمع نفسه "ولم يقل: تطمع أنفسهما"3. ولو ذهب فيه ذاهب إلى أنه من المقلوب لم

أر به بأساً، حتى كأنه قال: ومن يكن شريكهما تطمع نفسه كل مطمع. وحسن ذلك

شيئاً العلم بأنه إذا كان شريكهما كانا أيضاً شريكه، فشجع بهذا القدر على ما ركبه من

القلب. فاعرف ذلك.

والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً، ومنه قول الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ

إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ} 4 ثم قال: {أَو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ} 5 قيل فيه: إنه محمول على

المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه، أو كالذي مرَّ على قرية، فجاء



بالتالي على أن الأول قد سبق كذلك. ومنه إنشادهم بيت امرئ القيس:  
ألا زعمت بسباسة اليوم أني ... كبرت وألا يحسن اللهو أمثالي<sup>6</sup>

---

1 من ثلاثة أبيات لغضوب، وهي امرأة من رهط ربيعة بن مالك تهجو سيبعا. وانظر النواذر 119.

2 كذا في ش، ز. وفي ط: "إن اثنان".

3 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.

4 آية: 258، سورة البقرة.

5 آية: 259 سورة البقرة.

6 بسباسة: اسم امرأة من بني أسد. وانظر الخزانة 1/ 28.

(425/2)

---

بنصب 1 "يحسن"، والظاهر أن يرفع؛ لأنه معطوف على أن الثقيلة، إلا أنه نصب أن هذا موضع قد كان يجوز "أن تكون" 2 فيه أن الخفيفة 3 حتى كأنه قال: ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان؛ كقوله تعالى: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً} 4 بالنصب. ومن ذلك قوله 5:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى.

ومنه قوله سبحانه: {فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ} 6 وقوله:

فأبلوني بليتكم لعلّي ... أصالحكم وأستدرج نوايا<sup>7</sup>

حتى كأنه قال: أصالحكم وأستدرج نوايا<sup>8</sup>.

ومن ذلك قول الآخر:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح<sup>9</sup>

لأنه لما قال: ليبك يزيد، فكأنه قال: ليبيكه ضارع لخصومة. وعلى هذا تقول: أكل الخبز

زيد، وركب الفرس محمد، فترفع زيدا ومحمداً بفعل ثانٍ يدل 10 عليه الأول وقوله 11:

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "نصب".

2 سقط في د، هـ، ز، ط.

- 3 في ز، ط: "المخففة".  
4 آية: 71 سورة المائدة.  
5 في د، هـ، ز: "قول الشاعر"، وهو زهير وانظر ص 287 من ديوان زهير.  
6 آية: 10 سورة المنافقين.  
7 انظر ص 177 من الجزء الأول.  
8 سقط في د، هـ، ز.  
9 انظر ص 355 من هذا الجزء.  
10 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "دل".  
11 كذا في ش، ط. وفي ز: "قول جرير". ونسبته إلى جرير خطأ، والصواب نسبته إلى النابغة من قصيدته التي أولها:  
عوجوا فحيوا لنعم دمنة الدار ... ماذا تحبون من تؤى وأحجار

(426/2)

---

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ... ولو تعزيت عنها أم عمار<sup>1</sup>  
لأنه لما قال: هيجني دلّ على دُكرتي، فنصبها به. "فاكتفى بالمسبب الذي هو التهيج  
من السبب الذي هو التذكير"<sup>2</sup> ونحوه قول الآخر:  
أسقى الإله عدوات الوادي ... وجوزه كل ملثّ غاد  
كل أجشّ حالك السواد<sup>3</sup>  
لأنه إذا أسقاها الله كل ملثّ فقد سقاها ذلك الأجشّ.  
وكذلك قول الآخر 4:

تواحق رجلاها يداها ورأسه ... لها قَتَبٌ خلف الحقيبة رادف  
أراد: تواحق رجلاها يديها، فحذف المفعول وقد عُلِمَ أن المواهقة لا تكون من 5 الرجلين  
دون اليدين، وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان. فأضمر لليدين فعلاً دلّ عليه  
الأول، فكأنه قال: تواحق يداها رجليها، ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه 6 في  
الأول

---

1 "تعزيت" كذا في نسخ الخصائص. وفي الكتاب 1/ 144، وجمهرة أشعار العرب:  
"تغربت"، والورق: جمع الوراق والأورق من الورقة، وهي بياض إلى سواد.

- 2 قَدَّم ما بين القوسين في ش على قوله: "لأنه لما قال ... ....".
- 3 عدوات الوادي جمع العدو بتثنية العين، وهو شاطئ الوادي، وجوزه: وسطه، وفي ط: "جوفه" وهو يوافق ما في الكتاب. وفي ز: "جرفه"، وهو محرف عن "جوفه".
- والملك من المطر الدائم الملازم والأجش، الشديد صوت الرعد، والخالك: الشديد السواد، وذلك أحلق للمطر. وانظر الكتاب 146 / 1.
- 4 أي: أوس بن حجر. وهو يصف حمارًا من حمر الوحش يجري وراء أتان؛ فرجلاها أي: مؤخرتا قوائمها توافقان يدي هذا الحمار، أي: مقدمتي قوائمه. التواحق: الموافقة في السير والتباري فيه. وقوله: "يداها" كذا في نسخ الخصائص، والأجود: "يداه" كما في الديوان واللسان "وهق"، والكتاب 145 / 1 وقوله: "رأسه...." يريد أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها في سيره، فرأسه كأنه قنب لها خلف حقبتها أي: عجزها. وفي ز، ط: "رأسها"، والجيد ما أثبت كما في ش، والديوان، واللسان.
- 5 في د، هـ، ز: "إلا من الرجلين".
- 6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "حذف".

(427/2)

---

فصار على ما ترى: تواحق رجلاها يداها. فعلى هذه الصنعة 1 التي وصفت لك تقول: ضارب "زيد عمرو" 2 على أن ترفع عمرًا بفعل غير هذا الظاهر، ولا يجوز أن يرتفع 3 جميعًا بهذا الظاهر، فأما قولهم: اختصم زيد وعمرو ففيه نظر. وهو أن عمرًا مرفوع بفعل آخر غير هذا الظاهر على حد قولنا في المعطوف: إن العامل فيه غير العامل في المعطوف عليه، فكأنه قال: اختصم زيد واختصم عمرو، وأنت مع هذا لو نظقت بهذا الذي تقدّره لم يصلح الكلام معه؛ لأن الاختصاص لا يكون من أقل من اثنين. وعلة جوازه أنه لما 4 لم يظهر الفعل الثاني المقدّر إلى اللفظ لم يجب تقديره وإعماله، كأشياء تكون في التقدير فتحسن، فإذا أنت أبرزتها إلى اللفظ قبحت، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى.

ومن ذلك قول الآخر 6:

فكرت تبغيه فوافقتة ... على دمه ومصرعه السباعا

وذلك أنه إذا وافقتة والسباع معه، فقد دخلت السباع في الموافقة، فكأنه قال فيما بعد: وافقت السباع. وهو عندنا على حذف المضاف، أي: وافقت آثار السباع. قال

أبو علي: لأنها لو وافقت 7 السباع هناك لأكلتها معه. ف"على" الآن هذه الظرف 8

1 كذا في ش، ط. وفي ز: "الصيغة".

2 في د، هـ، ز: "عمرو زيد".

3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط "ترفعهما".

4 سقط في هذا الحرف ش.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "فإن" وفي ط: "وإن".

6 هو القطامي. وصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته، فوجدت السباع قد اغتالته،

ويخطئ المبرد هذه الرواية ويرى أن الرواية الصحيحة:

فكرت عند فيفتها إليه ... فألفت عند مصرعه السباعا

وانظر النوادر 204، والكتاب وتعارق الأعلام على البيت في 1/ 143، والديوان 45.

7 كذا في ز، ط. وفي ش: "وافقتها".

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "الظروف".

(428/2)

منصوبة 1 بالفعل المحذوف الذي نصب السباع في التقدير، ولو رفعت السباع لكانت

"على" هذه مرفوعة الموضع لكونها خبراً عن السباع مقدّماً، وكانت تكون متعلقة

بالمحذوف؛ كقولنا في قولهم: في الدار زيد. "وعلى هذا" 2 قال 3 الآخر 4:

تذكرت أرضاً بها أهلها ... أخوالها فيها وأعمامها

لك فيها وجهان: إن شئت قلت: إنه أضمر فعلاً للأخوال والأعمام على ما تقدّم،

فنصبهما به، كأنه قال فيما بعد: تذكرت أخوالها فيها وأعمامها، ودلّ على هذا الفعل

المقدّر قوله: تذكرت أرضاً بها أهلها؛ لأنه إذا تدكّر هذه الأرض فقد علم أن التذكر قد

أحاط بالأخوال والأعمام؛ لأنهم فيها على ما مضى من الأبيات. وإن شئت جعلت

أخوالها وأعمامها بدلاً من الأرض بدل الاشتمال، على قول الله سبحانه: {قَتَلَ

أَصْحَابُ الْأُخُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ} 5.

فإن قلت: فإن البديل العامل عندك فيه هو غير العامل في المبدل منه، وإذا كان الأمر

كذلك فقد آل الحديث إلى موضع واحد وهو إضمار الفعل، فلم قسمت الأمر فيهما

إلى موضعين؟

قيل: الفرق قائم. ووجهه أن اتصال المبدل 6 منه أشد من اتصال ما حمل على المعنى بما قبله، وإنما يأتي بعد استقرار الكلام الأول ورسوخه،

---

1 ظاهر أن هذا حكم مجرورها، يريد نصبه في المعنى والحل، وكذا رفعه فيما بعد.

2 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

3 في ط: "قول".

4 أي: عمرو بن قميئة، وكان خرج مع امرئ القيس في سفره إلى قيصر الروم، وهو

يتحدث عن ابنته إذ ذكرها في قوله قيل:

فسألتني بنت عمرو عن ال ... أرض التي تنكر أعلامها

فذكر أنها حين جاوزت أرض قومها ورأت بلاداً أنكرتها بكت، وهو يعني بذلك نفسه،

فلم يعرف أنها كانت معه. وانظر الكتاب 1/ 144، الخزانة 2/ 147، ومعجم البلدان

في ترجمة "ساتيدما".

5 آيتا: 4، 5 سورة البروج.

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "البدل".

(429/2)

---

وليس كذلك البدل؛ لأنه وإن كان العامل فيه غير الأول عندنا فإنه مع ذلك مشابه

للسفة وجارٍ مجراها.

نعم وقد خالف فيه أقوام، فذهبوا إلى أن العامل في الثاني هو العامل في الأول. وحدثنا

أبو علي أن الزيايدي<sup>1</sup> سأل أبا الحسن عن قولهم: مررت برجل قائم زيد أبوه، أبوه بدل

أم صفة؟ قال: فقال أبو الحسن: لا أبالي بأيهما أجبت. أفلا ترى إلى تداخل الوصف

والبدل، وهذا يدل على ضعف العامل المقدر مع البدل. وسألت أبا علي -رحمه الله-

عن مسألة<sup>2</sup> الكتاب: رأيتك إياك قائماً الحال لمن هي؟ فقال: لـ "إياك"، قلت: فالعامل

فيها ما هو؟ قال: "رأيت" هذه الظاهرة، قلت: أفلا تعلم أن "إياك" معمول فعل آخر

غير الأول، وهذا يقود<sup>3</sup> إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها، أعني: الفعل

المقَدَّر؟ فقال: لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه، وصارت المعاملة مع هذا الظاهر.

فهذا يدل على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله، وليس كذلك العامل إذا دلَّ

عليه غيره نحو قوله:

تواثق رجلاها يداها. . .

وقوله:

ولو تعزيت عنها أم عمار

ونحو ذلك؛ لأن هذا فعل مثبت، وليس محل ما يعمل فيه المعنى محل البدل، فلما

اختلف هذان الوجهان من هذين الموضعين اعتدناهما قسمين اثنين.

---

1 هو إبراهيم بن سفيان، ينتهي نسبه إلى زيادة بن أبيه. مات سنة 249هـ. له ترجمة في

معجم الأدباء، والبغية.

2 انظر سيبويه: 1/ 393، ورأى في هذا المثل بصرية حتى تكون "قائماً" حالاً. مثلاً

سيبويه: "ضربته إياه قائماً"، لم يكن صاحب الحال المبدل منه للفصل بالبدل، وهو في

قوة جملة أخرى. وأنت إذا قلت: ضربت الرجل محمداً قائماً، كان صاحب الحال البدل

لا محالة.

3 في ط: "يعود".

(430/2)

---

ومن ذلك قوله 1:

لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها في مفارق الرأس طيبا

وهذا هو الغريب من هذه الأبيات، ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو

متصل بها، ففي ذلك شيان:

أحدهما أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقتها،

اللهم إلا أن تكون 2 حاسرة غير مقنعة، وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا

المعشقات 3، ألا ترى إلى قول كثير:

وإني لأسمو بالوصول إلى التي ... يكون سناء وصلها وازديارها 4

ومن كانت من النساء هذه حالها فليست رذلة ولا مبتذلة. وبه وردت الأشعار القديمة

والمولدة؛ قال الطائي:

عالي الهوى مما يعذب مهجتي ... أروية الشعف التي لم تسهل 5

وهي 6 طريق مهيع. وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب

مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدّر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية

نفسها، فكأنه قال: لن تراها إلا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيباً، غير أن سيوييه حمله على الرؤية. وينبغي أن يكون أراد 7: ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه.

---

1 أي: ابن الرقيّات. وانظر الكتاب 1/ 144، وشواهد المغني للبغدادى 2/ 929.

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "يكون".

3 كذا. وقد يكون: "المتعشقات".

4 في الديوان 1/ 92: "شفاء" في مكان "سنا".

5 من قصيدة له في مدح محمد بن حسان. والأروية: أنثى الوعول، والشعف رءوس الجبال، كئى بالأورية عن المرأة المتمنعة.

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "هو". وفي ط: "هذا".

7 كذا في ط، وفي د، هـ، ز: "أراد على". وفي ش: "على".

(431/2)

---

والآخر أن هذه الواو في قوله: ولها كذا هي واو الحال، وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء، فقد وجب أن يكون تقديره: لن تراها إلا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشمّ، فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدّر خبراً عنه. فاعرف ذلك. ومنه قوله 1:

قد سالم الحيات منه القدما ... الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضموزا ضرزما

هو من هذا؛ لأنه قد علم أن الحيات مسالمة كما علم أنها مسالمة، ورواها الكوفيون بنصب الحيات، وذهبوا إلى أنه أراد: القدمان، فحذف النون. وينشدون في ذلك قوله:

لنا أعنز لبنّ ثلاث فبعضها ... لأولادها ثنتاً وما بيننا عنز 2

وينشدون قول الآخر 3:

كأن أذنيه إذا تشوّفا ... قادمتا أو قلّما محرّفا

---

1 عَزِيّ هذا الرجز في الكتاب 1/ 145 لعبد بني عبس، وفي اللسان: "ضرؤم" نسبة

لمساور ابن هند العبسي، وقد نسب لغيرهما. وهو من رجز طويل في وصف الإبل

وراعبها. وهذه الأشرطة الثلاثة في وصف الراعي. يصفه بخشونة القدمين وغلظ جلدهما، وأنّ الحيات لا تؤثر فيها. والشجاع، ضرب من الحيات، والشجع: الطويل. ويريد بذات قرنين: حية لها قرنان من جلدها. والضموز: الساكنة المطرقة التي لا تصفرّ لخبثها، فإذا عرض لها إنسان ساورته وثبًا. والضرزم: المسنقة، وذلك أحبث لها. وانظر الخزانة 4/ 569.

2 اللبن جمع لبون، وهي ذات اللبن.

3 هو محمد بن ذؤيب العماني. وهو في صفة فرس. و"تشرف" تطلع. والقادمة إحدى قوادم الطير وهي مقدّم ريشة، في كل جناح عشرة. وانظر الخزانة 4/ 292 والكامل 47/ 7.

(432/2)

---

على أنه أراد: قادمتان أو قلمان محرفان. ورووه أيضًا: تخال أذنيه. . . "قادمة أو قلما للحرفا. فهذا على أنه يريد: كل واحدة من أذنيه"1، ومما ينسبونه إلى كلام الطير "قول الحجلة للقطاة"2 أقطي 3 قطا، فبيضك ثنتًا، وبيضني مائتا، أي: ثنتان ومائتان. ومن ذلك قوله 4:

يا ليت زوجك قد غدا ... متقلدًا سيفًا ورمحًا

أي 5 وحاملًا رمحًا. فهذا محمول على معنى الأوّل لا لفظه. وعليه:

علفتها تبنًا وماءً باردًا ... حتى شتت همالة عيناها6

أي: وسقيتها ماء باردًا، وقوله:

تراه كأنّ الله يجدع أنفه ... وعينه إن مولاه تاب له وفر7

---

1 سقط ما بين القوسين في ش. وثبت في د، هـ، ز. وكذلك في ط. غير أن فيه: "يحكى أنه يريد" في مكان "على أنه يريد".

2 سقط ما بين القوسين في ش.

3 "أقطي" أمر من قطا في مشبه إذا ثقل فيه وقارب الخطو. وفي ط: "أفطا" وهو محرف من قطا، وفي اللسان "حجل": "قال الأزهري: سمعت بعض العرب يقول: قالت القطا للحجل، حجل حجل، تفر في الجهل، من خشية الوجل. فقالت الحجل للقطا: قطا قطا، ببيضك ثنناو ببيضني مئتا".



- وقوله: "فبيضي" كذا في ش. وفي ز، ط: "بيضي".  
4 أي: عبد الله بن الزبيري. وانظر الكامل 3/ 234.  
5 سقط حرف العطف في ش.  
6 شتت أي: أقامت في الشتاء، والمراد: صارت.  
7 من مقطوعة لخالد بن الطيفان" يذكر فيها مولى له -أي: ابن عم- يسيء إليه،  
والشاعر يحسن إليه، وقبله:  
ومولى كمولى الزبرقان دملته ... كما دملت ساق تهاض، بها كسر  
ومولى الزبرقان الذي يشير إليه هو علقمة بن هوذة، يقول فيه الزبرقان في أبيات:  
لي ابن عم لا يزا ... ل يعيبي ويعين عائب  
وانظر الحيوان 1/ 39، وأما المرتضي 4/ 169، ومختارات ابن الشجري في شعر  
الخطيئة 111.

(433/2)

- أي: ويفقأ عينيه، وقوله:  
تسمع للأجواف منه صردا ... وفي اليمين جساء ودداد1  
أي: وترى في اليمين جساء ودداد، وقوله 2:  
فعلا فروع الأيهفان وأطفلت ... بالجلهتين طبأوها ونعامها  
أي: وأفرخت نعامها، وقوله 3:  
إذا ما الغايات برزن يوماً ... وزججن الحواجب والعيونا  
أي: وكحلن العيون، ومن المحمول على المعنى قوله 4:  
طافت أمامة بالركبان آونة ... يا حسنه من قوام ما ومنتقبا  
لأن الأول في معنى: يا حسنه قواماً، وقول الآخر 5:  
يذهبن في نجد وغورا غائرا  
أي: ويأتين غورا.

- 1 الجساء: اليبس والصلابة، والبدد: التفرق، وقوله: "للأجواف" جمع الجوف باعتبار  
جوانبه، وفي أمالي المرتضي 4/ 170 "للأحشاء"، وفيها: "لغطا" في مكان "صردا"،  
واللغط: الأصوات المختلطة. والصرد: البرد، والمعنى عليه غير ظاهر.

2 أي: لبيد في معلقته، والأيهقان نبت كالجرير، والجلهتان جانب الوادي ... وأطلقت أي: كانت معها ولد طفل. يصف خصب الأرض والحيوان بعد المطر.

3 أي: الراعي النميري. ويذكر ابن بري أن صواب الرواية: وهزة نسوة من حي صدق ... يزججن الحواجب والعيونا وبعده:

أثخن جمالهن بذات غسل ... سراة اليوم يمهذن الكدونا وذات غسل موضع، والكدون: جمع الكدن - بفتح الكاف وكسرهما وسكون الدال: وهو ما توطئ به المرأة مركبها. وسراة اليوم: وقت ارتفاع الشمس في السماء. وترجيح الحواجب: تدقيقها وإطالتها.

وانظر اللسان "زجح"، وشواهد المغني 2/ 539.

4 أي: الخطيئة من قصيدة له في مدح بني أنف الناقة، والبيت مطلع القصيدة.

5 أي: العجاج: يصف ظعائن منتجعات، يأتين مرة جداً - وهو ما ارتفع من الأرض - ومرة غوراً، هو ما انخفض من الأرض، يريد تمامة. وانظر الكتاب 1/ 49.

(434/2)

---

وقول 1 الآخر 2:

فاذهب فأني فتى في الناس أحرزه ... من يومه ظلم دعج ولا جبل  
"حتى كأنه قال: ما أحد أحرزه ظلم ولا جبل" 3.  
ومنه قوله 4:

فإن كان لا يرضيك حتى تردني ... إلى قطري لا إخالك راضياً  
حملة الفراء على المعنى، قال: لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى. وكان أبو علي يغلظ في هذا ويكبره ويتناكره ويقول: الفاعل لا يحذف، ثم إنه فيما بعد لأن له وخفض 5 من جناح تناكره. وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان "هذا معنى" 6 صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً. وعلى 7 أن المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية؛ لأنه أصعب حالاً من المبتدأ. وهو 8 في المفعول أحسن، أنشد أبو زيد:

وقالوا ما تشاء فقلت ألهو ... إلى الإصباح أثر ذي أثر 9

---

- 1 سقط الكلام من هنا إلى قوله: "ومنه بيت جميل" أول ص 437 من هذا الجزء في ش.
- 2 هو المنتخل الهذلي، يقوله في رثاء ابنه أثيلة، يقول: إن أحداً لا ينجو من الموت، ولو استتر بالظلم أو تحصن في الجبال. وورد في اللسان "فلا": "ولا خبل" في مكان "ولا جبل" وهو تحريف. وانظر ديوان الهذليين 2/ 35، ومعاني القرآن للفراء 10/ 164.
- 3 سقط ما بين القوسين في ط.
- 4 أي: سوار بن المضرب. وكان الحجاج دعاه أن يكون في حرب الخوارج، فهرب منه، وقطري هو ابن الفجاءة، كان على رأس الخوارج، وفي النوادر 450، وحماسة ابن الشجري 55: "فإن كنت لا يرضيك" غير أن في الحماسة: "ترضيك"، ولا شاهد فيها. وانظر الكامل بشرح المرصفي 5/ 21.
- 5 هذا الحرف ثبت في ط.
- 6 كذا في ط. وفي ز: "معنى هذا".
- 7 ثبت حرف العطف في ز، ط.
- 8 أي: المسامحة. وذكر ضميرها لتأويلها بالتسامح.
- 9 هذا من شعر لعروة بن الورد. وكان سبي امرأة ثم أعتقها وتزوجها، ثم كان في بني النضير معها فعرض عليه أهلها أن يفتدوها منه، ففعل وهو سكران، وشرط عليهم أن يلهو بها ليلة، وقوله: "أثر ذي أثر" أي: أول كل شيء. وانظر الأغاني "طبعة دار الكتب" 3/ 76 وما بعدها.

(435/2)

---

أراد: اللهو<sup>1</sup>، فوضع "ألهو" موضعه لدلالة الفعل على مصدره، ومثله قولك لمن قال لك: ما يصنع زيد؟: يصلي أو 2 يقرأ، أي: الصلاة أو القراءة.

ومما جاء في المبتدأ من هذا قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي: سماعتك به خير من رؤيتك له. وقال -عز وجل: {وَأَنَا مِّنَ الصَّاحِقُونَ وَمِنَّا ذُوْنَ ذَٰلِكَ} 3 أي: منا قوم دون ذلك، فحذف المبتدأ وأقام الصفة التي هي الظرف مقامه. وقال جرير:

نفاك الأعز ابن عبد العزيز ... وحقك تُنفى عن المسجد<sup>4</sup>

فحذف "أن" من خبر المبتدأ، وهي: حقك أن تنفى عن المسجد.

وقد جاء ذلك في الفاعل، على عزته. وأنشدنا 5:

وما راعني إلا يسير بشرطة ... وعهدي به فينا يفش بكير<sup>6</sup>

كذا أنشدناه "فينا"، وإنما هو قَيْنَا، أراد بقوله: "وما راعني إلا يسير" أي: مسيره "على هذا وجهه" 7. وقد يجوز أن يكون حالًا، والفاعل مضمّر، أي: وما راعني إلا سائرًا بشرطة.

---

1 في ابن يعيش 4 / 28: "والمراد أن أهو، أي: اللهو".

2 كذا في ط. وفي ز، هـ: "أم".

3 آية: 11، سورة الجن.

4 من قصيدة له في هجو الفرزدق. وانظر الديوان 127، والنقائض 798.

5 كذا في ز، ط. وفي د، هـ: "أنشدوا"، وفاعل "أنشدنا" أستاذه أبو علي.

6 هذا من أبيات لرجل من بني أسد يقال له معاوية في هجو إبراهيم بن حوران الملقب بفروع أو فروخ، وقبله:

يعرض فروع بن حوران بنته ... كما عرضت للشترين جزور

فأما قريش فهي تعرض رغبة ... وما الموالي حولها فتدور

والقين: الحداد. والكير: الزق الذي ينفخ فيه الحداد، وانظر شواهد المغني 2 / 691، واللسان "فرج".

7 كذا في ط. وفي د، هـ، ز: "هذا وجهه"، وفاعل، وجهه، أبو علي.

(436/2)

---

ومنه بيت جميل:

جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحْمَلُوا ... وَحَقَّ لِمُثَلِّي يَا بَثِينَةَ يَجْزَعُ

أي: وحق لمثلي أن يجزع، وأجاز هشام يسرني تقوم، وينبغي أن يكون ذلك جائزًا عنده في الشعر لا في النثر. هذا أولى عندي من أن "يكون يرتكبه" 1 من غير ضرورة.

وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكَش 2، ولا يُفْجَح 3 ولا يُؤْبَى 4 ولا يُعْرَض 5 ولا

يُغْضَض 6. وقد رأينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأويل 7.

ومنه باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف 8، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدى به. من ذلك قوله تعالى: {أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} 9 لما كان في معنى الإفضاء عداه بإلى، ومثله بيت الفرزدق:

قد قتل الله زيادًا عني

لما كان ذلك في معنى: صرفه عني، وقد ذكرناه 10 فيما مضى. وكان أبو علي يستحسنه وينبه عليه.

ومنه قول 11 الأعشى:

سبحان من علقمة الفاخر 12

علق حر ف الجر بسبحان لما كان معناه: براءة منه.

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "تكون ترتكبه".

2 أي: لا ينزف وينتهي ماؤه. والأصل في ذلك قولهم نكش الشيء، أتى عليه وفرغ منه.

3 أي: لا يبلغ غوره، وفي ش: "يفتح"، وفي ط: "يقبح" وكلاهما تصحيف.

4 أي: لا ينقطع من كثرته.

5 أي: لا ينزح.

6 أي: لا ينزح أيضاً، ويقراً بالبناء للفاعل، والبناء للمفعول. يقال: غضضت الشيء فغضض، أي: نقصته فنقص.

7 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "التأمل".

8 سقط في د، هـ، ز. ط.

9 آية 187 سورة البقرة

10 انظر ص 312 من هذا الجزء.

11 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بيت"، وانظر في البيت ص 199 من هذا الجزء.

12 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "الفاجر".

(437/2)

---

فصل في التحريف:

قد جاء هذا الموضع في ثلاثة أضرب: الاسم والفعل والحرف.

فالاسم يأتي تحريفه على ضربين: أحدهما مقيس، والآخر مسموع "غير مقيس" 1.

الأول ما غير النسب قياساً، وذلك قولك في الإضافة إلى ثمر: ثمرِي، وإلى شقرة 2:

شَقَرِي، وإلى قاض: قاضِي، وإلى حنيفة: حَنَفِي، وإلى عدي: عَدَوِي، ونحو ذلك.

وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو: "رجل و" 3 رُجِيل ورجال.

الثاني على أضرب: منه ما غيّرته 4 الإضافة 5 على غير قياس كقولهم في بني الحُبَلَى 6 حُبَلَى، وفي بني عبيدة 7 وجديمة: عُبْدِيَّ وجُدَمِيَّ، وفي زَبِينة 8: زَبَانِيَّ، وفي أَمَس: إِمَسِيَّ، وفي الأفُق: أَفَقِيَّ، وفي جلّولاء 9: جَلُولِيَّ، وفي خرسان: خُرْسِيَّ، وفي دَسْتَوَاء 10: دَسْتَوَانِيَّ.

ومنه ما جاء في غير الإضافة، وهو نحو قوله 11: من نسج داود أبي سلام

- 
- 1 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.
  - 2 هي قبيلة في بني ضبة.
  - 3 سقط ما بين القوسين في ش.
  - 4 كذا في ش، د، هـ، ز. وفي ط: "تحرفه".
  - 5 في د، هـ، ز "بحرفي الإضافة"، وظاهر أنه محرف عن: "بحرفي الإضافة".
  - 6 هم بطن من الأنصار.
  - 7 هم حي من بين عدي.
  - 8 حي من باهلة بن عمرو بن ثعلبة؛ كما في اللسان "زبن".
  - 9 هي قرية بناحية فارس.
  - 10 في القاموس أنها بالقصر، وذكر أنها قوية بالأهواز، وفي التاج أن بعضهم حكى فيها المد، وفيه أنها في أصل الرشاطي بفتح التائي بضبط القلم. وانظر فيه "دست".
  - 11 أي: الأسود بن يعفر. وصدّره: ودعا بمحكمة أمين نسجها وهو في وصف الدرع. وانظر اللسان "سلم"، والصباح المنير 309، والبيت فيه في مقطوعة في مدح الحارث بن هشام.

(438/2)

---

يريد: أي 1 سليمان، وقول الآخر 2: وسائله بثعلبة بن سير ... وقد علقث بثعلبة العلوق  
يريد: ثعلبة بن سيار، وأنشدنا أبو علي:  
أبوك عطاء الأم الناس كلهم 3

يريد: عطية بن الخطفي، وقال العبد:  
وما دمية من دُمى ميسنا ... ن معجبة نظرًا واتصافاً4  
أراد: ميسان، فغير5 الكلمة بأن زاد فيها نونًا فقال: ميسنان، وقال لبيد:  
درس المنا بمتالع فأبان6  
أراد: المنازل، وقال علقمة:  
كأن إبريقهم ظبي على شرف ... مقدم بسبا الكتان ملثوم7

- 
- 1 سقط في د، ه، ز، ط.
  - 2 هو المفضل النكري. وهو من قصيدته المنصفة، يذكر أن ثعلبة بن سيار كان في أمره، وانظر اللسان في "سير" و"علق"، والأصمعيات 53، وحماسة البحتري 48، والعلوق: المنية، يريد أن أسبابها علقت به ولم تجهز عليه، فإنه يرمي إلى أسره.
  - 3 عجزه:
  - فقبح من فحل وقبحت من نجل
  - وهو للبعيت يهجو جديرًا. وانظر اللسان "عطو"، والنقائض 157.
  - 4 انظر ص 383 من الجزء الأول.
  - 5 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط "فحرف".
  - 6 عجزه:
  - وتقادم بالحبس فالسويان
  - ومتالع وأبان والحبس والسويان: مواضع، وانظر ص 82 من الجزء الأول.
  - 7 انظر ص 81 من الجزء الأول.

(439/2)

---

وقال:  
واستحرَّ القتل في عبد الأشل  
يريد الأشهل1.  
" وقال:  
بسبحل الدفين عيسجور2  
أي: بسبحل"3.

وقال:

تحاذر وقع السوط خوصاء ضمَّها ... كلال فجالت في حجا حاجب ضمّر4  
يريد: في حجاج حاجب. " وقد مضى من التحريف في الاسم ما فيه كافٍ بإذن الله"5.  
تحريف الفعل:

من ذلك ما جاء من المضاف مشبَّهاً بالمعتل، وهو قولهم في ظلمت: ظلت، "وفي  
مسست: مسَّتْ"6 وفي أحسست: أَحَسَّتْ، قال 7:  
خلا أن العتاق من المطايا ... أحسن به فهنَّ إليه شوس

---

1 انظر ص82، من الجزء الأول.

3 انظر ص241 من هذا الجزء.

3 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز. وسقط النفسير: "أي: بسجل" في ط.

4 كأن هذا وصف ناقة والخوصاء من الحوص، وهو ضيق العين وغثورها. والحجاج:  
العظم المتسدير حول العين. والضمير: الضامر الهزيل. وجاء البيت في اللسان "حجج"  
محرفاً عمّا هنا.

5 في ش، ط وضع ما بين القوسين بعد بيت علقمة السابق. وما هنا هو ما في د، ه،  
ز.

6 سقط ما بين القوسين في ش.

7 أي: أبو زبيد الطائي، وهو من قصيدة يصف فيها الأسد. ذكر أن قومًا يسرون  
والأسد يتبعهم فلم يشعر به إلا المطايا. والشوس: واحده أشوس وشوساء من الشوس،  
وهو النظر بمؤخر العين تكبراً أو تغيظاً. وانظر الأمازي 1/ 176، والسمط 438،  
والاقتضاب 299، والجواليقي 135.

(440/2)

---

وهذا مشبَّه بخفت وأردت. وحكى ابن الأعرابي في ظننت ظَنَنْتُ. وهذا كله لا يقاس1  
عليه؛ لا تقول في شمت: شَمْتُ ولا شَمْتُ؛ ولا في "أقضضت 2: أقضت".  
فأما قول أبي الحسن في مثال اطمأنَّ من الضرب: اضربَ3، وقول النحويين فيه:  
اضرب فليس تحريفاً، وإنما هذا عند كل واحد من القبليين هو الصواب.  
ومن تحريف الفعل ما جاء منه مقلوباً كقولهم في اضمحل: امضحلّ، وفي أطيب:



أيطب، وفي أكفهَر: اكرهَقو وما كان مثله. فأَمَّا جذب وجذب فأصلان؛ لأن كل واحد منهما متصرف وذو مصدر، كقولك: جذب يجذب جذبًا، وهو جاذب، وجذب يجذب جذبًا وهو جابذ، وفلان مجبوذ ومجذوب، فإذا 4 تصرفا لم يكن أحدهما بأن يكون أصلًا لصاحبه أولى من أن يكون صاحبه أصلًا له.

وأما قولهم: أيس فمقلوب من يئس، ودليل ذلك من وجهين.

أحدهما "أن لا مصدر" 5 لقولهم: أيس، فأما الإياس فمصدر أست، قال أبو علي:

وسموا 6 الرجل إياسًا كما سموه عطاء؛ لأن أست: أعطيت. ومثله

- 
- 1 حكى ابن مالك في التسهيل أن الحذف في مثل هذا لغة سليم، ومن ثم قال الشلوبين بالقياس فيه. وانظر الأشموني في مبحث الإعلال بالحذف في أواخر الكتاب.
  - 2 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "أفصصت: أفصت".
  - 3 أصل اطمأنن. فإذا أريد بناء مثالها من الضرب، فالنحويون يراعون أصل الزنة، فيقولون: أضرب بتشديد الباء الأولى، والأخفش يراعي ما عرض لاطمأنن من الإدغام ونقل الحركة، فيفعل كذلك في مثال من الضرب فيقول: اضرب بتشديد الباء الثانية ليكون كطمأن. وانظر شرح الرضي للشافية 3/ 298.
  - 4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وإذا".
  - 5 كذا في ز، ط، وفي ش: "المصدر".
  - 6 كذا في ط. ز، وفي ش: "سمى".

(441/2)

---

-عندي- تسميتهم إياه عياضًا 1، فلمَّا لم يكن لأيس مصدر علمت أنه لا أصل له، وإنما المصدر اليأس. فهذا من يئست.

والآخر صحة العين في أيس، ولو لم يكن مقلوبًا لوجب فيه إعلاؤها وأن يقال: آس وإست كهاب وهبت، وكان يلزم في مضارع أواس كأهاب، فتلقب الفاء 2 لتحركها وانفتاحها 3 وأوًا؛ كقولك في هذا أفعل من هذا من أمت: هذا أوم من هذا، هذا قول أبي الحسن وهو القياس. وعلى قياس قول أبي عثمان أياس؛ كقوله: هذا 4 أيم من هذا. فصارت صحة الياء في "أيس" دليلًا على أنها مقلوبة من يئس، كما صارت صحة الواو في عور دليلًا على أنها في معنى ما لا بُدَّ من صحته وهو اعور. وهو باب. وكذلك

قولهم: لم أبله 5. وقد شرحناه في غير هذا.

تحريف الحرف:

قالوا: لا بَلْ ولا بَيْنَ، وقالوا: قام زيد فُهم عمرو، كقولك: ثم عمرو. وهذا وإن كان بدلاً فإنه ضرب من التحريف. وقالوا في سوف أفعَل: سوأفعل، وسَفْ 6 أفعَل. حذفوا تارة الواو، وأخرى الفاء. وخففوا رُبَّ وإنَّ وأنَّ، فقالوا:

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفَفْتُ بِهَيْضَلٍ

1 كذا في د، ه، ز، ط، وفي ش: "عوضاً".

2 يريد فاء الكلمة وهي الهمزة، وقد يكون الأصل، "ألفه".

3 كذا في د، ه، ز، ط. وفي ش: "وانفتاح ما قبلها".

4 سقط في د، ه، ز، ط.

5 انظر في هذا الكلمة الكتاب 2 / 392.

6 كذا في الأصول، وكأنه يرمي إلى أن الواقع من أحدهم يقع منهم جميعاً في اللغة.

وهذا عجز بيت لأبي كبير الهذلي صدره:

أزهير إن يشب القذال فإنه

واهيضل: الجيش،OLF الجيش بالجيش: خلطها بالحرب. وقوله: "لجب" كذا في ش،

وفي د، ه، ز، ط: "مرس" أي: شديد المراس والمعالجة للحرب. وهذا يوافق ما في ديوان

الهذليين "طبعة دار الكتب" 2 / 80.

(442/2)

وقال 1:

أن هالك كل من يحفى وينتعل

وقال الله سبحانه: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} 2. وقال 3:

سقته الرواعد من صيِّف ... وإن من خريف فلن يعدما 4

مذهب صاحب الكتاب أنه أراد: وإما من خريف، وقد خولف فيه.

1 أي: الأعشى، وصدره:

في فنية كسيوف الهند قد علموا

وهو من معلقته، وقبله:

وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني ... شاو مثل شلول شلشل شول  
والحانوت بيت الخمار. يقول: إنه غدا إلى بيت الخمار معه غلام يشوي اللحم خفيف  
في عمله في فتية كريمة يهينون ما لهم في اللذات؛ إذ هم على ثقة أنهم ميتون، فهم  
يبادرون اللذات قبل أن يخترمهم الأجل، وانظر الخزانة 3/ 547، والكتاب 1/ 82،  
440، 480.

2 آية: 4، سورة الطارق. والمؤلف يريد قراءة تخفيف "لما" و"ما" عليها زائدة، فأما على  
قراءة التشديد فإن عليها قافية، وهي غير مخففة.

3 أي: النمر بن قلوب، وانظر الكتاب 1/ 135، والخزانة 4/ 434.

4 الضمير في سقته يعود على الصدع المذكور في قوله قبل:

فلو أن من حتفه ناجيًا ... لمكان هو الصدع الأعصما

والصدع، الوعل، والأعصم: الذي في يده بياض. وفي رواية: "سقتها" أي: المسجورة  
المذكورة في قوله:

إذا شاء طالع مسجورة ... ترى حولها النبع والساسما

ويراد بالمسجورة عين ماء مملوءة. والشاعر يتحدث أن أحدا لا ينجو من الهلاك. ولو  
نجا أحد لكان أحق شيء أن يكون هذا الصدع، وقد وصفه أنه في جبل منبع، وفيه  
رعيه وشربه، فذكر في البيت الشاهد أنه يرتوي من رواعد الصيف، ومن مطر الخريف.  
والرواعد: السحب الماطرة معها رعد. والصيف: مطر الصيف.

(443/2)

### باب في فرق بين الحقيقة والمجاز:

الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك.  
وأما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه.  
فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة.

فمن ذلك قول 1 النبي -صلى الله عليه وسلم- في الفرس: "هو بحر"، فالمعاني الثلاثة  
موجودة فيه. أما الاتساع فالأنه زاد 2 في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد،  
ونحوها البحر، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمال  
بقية تلك الأسماء، لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة. وذلك كأن يقول

الشاعر:

علوت مطا جوادك يوم يوم ... وقد ثمد الجياد فكان بحرًا 3  
وكان يقول الساجع: فرسك هذا إذا سما بغرته كان فجرًا، وإذا جرى إلى غايته كان بحرًا،  
ونحو ذلك. ولو عرى الكلام من 4 دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر؛ لما فيه من  
التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان. ألا ترى أن لو 5 قال رأيت بحرًا، وهو يريد  
الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجوز قوله؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس.

---

1 في كتاب الجهاد من صحيح البخاري: "عن أنس بن مالك قال: كان فرع بالمدينة،  
فاستعار النبي -صلى الله عليه وسلم- فرسًا لنا يقال له مندوب. فقال: ما رأينا من  
فرع، وإن وجدوه لبحرًا".

2 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "جاء".

3 يبدو أن هذا البيت من نظمه، ذكره مثلاً لما أراد. والمطا: الظهر. وقوله: "يوم يوم"  
أي: يوم اليوم الذي تعرفه. وانظر في هذا سيبويه 2 / 53، وقوله. "ثمد الجياد" أي:  
أعين من قولهم: ماء مثمود: كثر عليه الناس حتى ففى وفقد إلا أقله.

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "عن".

5 سقط هذا الحرف في ش.

(444/2)

---

وأما التشبيه فلأن جريه 1 يجري في الكثرة مجرى مائه.

أما التوكيد فلأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض  
منتفية عنه؛ ألا ترى أن من 2 الناس من دفع الأعراض وليس أحد دفع الجواهر.  
وكذلك قول الله سبحانه: {وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا} 3 هذا هو مجاز، وفيه الأوصاف  
الثلاثة.

أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسمًا هو الرحمة.

وأما التشبيه فلأنه شبه 4 الرحمة -وإن لم يصح دخولها- بما يجوز دخوله، فلذلك وضعها  
موضعه.

وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر، وهذا تعال 5 بالغرض،  
وتفخيم منه؛ إذ صير 6 إلى حيز ما يشاهد ويلمس ويعاين، ألا ترى إلى قول بعضهم في

الترغيب في الجميل: ولو رأيتم المعروف رجلاً لرأيتموه حسناً

1 تراه عقد التشبيه بين جرى الفرس وماء البحر، والتشبيه في ظاهره بين الفرس والبحر في كثرة ما يختص به كل منهما وسعته. فالفرس كثير الجري والبحر كثير الماء. وفي فتح الباري في كتاب الهبة 5/ 53: "قال الأصمعي: يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجري، أو لأنّ جريه لا ينفد كما لا ينفد ماء البحر".

2 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "في". وانظر في إنكار الأعراض الفصل لابن حزم 5/ 66 من طبعة الموسوعات.

3 آية: 75 سورة الأنبياء.

4 كأن يميل إلى أن في الكلام استعارة بالكناية، فشبه الرحمة بمكان، ودل على ذلك بلازم المشبه به، وهو الإدخال، والمعروف أن في الآية تجوزاً بالرحمة عن الجنة من إطلاق السبب على المسبب، وهذا مجاز مرسل.  
5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "تغال".  
6 في ط: "أصير".

(445/2)

جميلاً وإنما يرغب فيه بأن ينبه عليه، ويعظم من قدره، بأن يصوره في النفوس 1 على أشرف أحواله، وأنه 2 صفاته. وذلك بأن يتخيل شخصاً متجسماً 3 لا عرضاً متوهماً. وعليه قوله 4:

تغلغل حب عثمة في فوادي ... فباديه مع الخافي يسير

"أي: فباديه إلى الخافي يسير" 5 أي: فباديه مضمومًا إلى خافيه يسير. وذلك أنه لما وصف الحب بالتغلغل فقد اتسع به 6؛ ألا ترى أنه يجوز على هذا أن تقول 7:

شكوت إليها حبها المتغلغلا ... فما زادها شكواي إلا تدللاً 8

فيصف بالمتغلغل 9 ما ليس في أصل اللغة أن يوصف بالتغلغل، إنما وصف يخصّ الجواهر لا الأحداث؛ ألا ترى أن المتغلغل في الشيء لا بُدَّ أن يتجاوز مكاناً إلى آخر. وذلك تفريغ مكان وشغل مكان. وهذه أوصاف تخص في الحقيقة الأعيان لا الأحداث. فهذا وجه الاتساع.

وأما التشبيه فلأنه شبه ما لا ينتقل ولا يزول بما يزول وينتقل، وأما المبالغة والتوكيد

فالأنة أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة الجوهرية.

- 
- 1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "النفس".
  - 2 ط: "أنزه".
  - 3 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "مجسماً". وفي ط: "بأن يتخيل جسماً مصوراً، وشخصاً متجسماً".
  - 4 أي: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. وانظر الحماسة "التجارية" 3/ 298، والقبالي 3/ 223، والأغاني 8/ 94. وفي المختار من شعر بشار 154، نسبته إلى الحارث بن خالد المخزومي.
  - 5 سقط ما بين القوسين في ش.
  - 6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "فيه".
  - 7 كذا في د، هـ، ز. وفي ش، ط: "يقول".
  - 8 الشطر الأخير في ش هكذا:
  - فما زادني شكواي إلا تذللًا.
  - 9 في ط: "بالتغلغل".

(446/2)

- 
- وعليه "قول الآخر" 1:
- قرعت ظنايب الهوى يوم عاج ... ويوم النقا حتى قسرت الهوى قسرا2
- وقول الآخر:
- ذهوب بأعناق المئين عطاؤه ... عزوم على الأمر الذي هو فاعله3
- وقول الآخر 4:
- غمر الرداء إذا تبسّم ضاحكًا ... غلقت لضحكته رقاب المال
- وقوله 5:
- ووجه كأن الشمس حلت رداءها ... عليه نقي اللون لم يتحدد
- جعل للشمس رداء وهو جوهر؛ لأنه أبلغ في 6 النور الذي هو العرض، وهذه الاستعارات كلها داخلة تحت 7 المجاز.
-

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "قوله".

2 بعده:

فإن خفت يوماً أن يلج بك الهوى ... فإن الهوى يكفيكه مثله صبرا  
الظنايب واحداً ظنوب، وهو حرف العظم اليابس من الساق. وتقول، قرعت  
ظنوب البعير إذا ضربت ظنوبه ليتنوخ لك فتركبه، وقيل من هذا: فرع ظنايب الشيء  
إذا ذلَّه. يذكر أنه ذلَّ الهوى في هذين البيومين. وذلك بالتقاءه بحبيبه، كما قال جرير:  
ولما التقى الحبان ألقى العصا ... ومات الهوى لما أصيبت مقاتله  
وقد يكون تذليل الهوى بالصبر والتجملد للفراق، كما هو في البيت الثاني، وورد البيتان  
في اللسان "ظنب".

3 ورد الشطر الثاني في قصيدة زهير في رواية الأعلام.

وصدره فيها:

فأعرضن منه من كريم عرزا

والشعر في مدح حصن بن حذيفة الفزاري، وذهاب عطائه بأعناق اللين أن يهبها  
ويعنحها العفاة. وانظر شرح ديوان زهير "طبعة دار الكتب" 141.

4 هو كثير. والبيت من قصيدة له، كما في معاهد التنصيص 2/ 149، ولم يورد شيئاً  
من القصيدة، ولم أرها في الديوان المطبوع.

5 هو طرفة في معلقته. و"حلت رداءها" أي: خلعت وألبسته إياه. و"يتحدد":  
"يضطرب" مشتق من الحد لأنه يضطرب عند الأكل.

6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "من".

7 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "في حكم".

(447/2)

---

فأما قولهم: ملكت عبداً ودخلت داراً وبنيت حمماً فحقيقي هو ونحوه، لا استعارة فيه  
ولا مجاز في هذه المفعولات، لكن في الأفعال الواصلة إليها مجاز. وسنذكره. ولكن لو  
قال: بنيت لك في قلبي بيتاً، أو ملكت من الجود عبداً خالصاً، أو أحللتك من رأيي  
وثقتي 1 دار صدق؛ لكان ذلك مجازاً واستعارة لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه  
على ما مضى.

ومن المجاز كثير من باب الشجاعة في اللغة: من الحذوف 2، والزيادات 3، والتقديم

والتأخير ، والحمل على المعنى، والتحريف.  
ألا ترى أنك إذا قلت: بنو 4 فلان يطؤون الطريق، ففيه من السعة إخبارك عما لا يصح  
وطؤه بما صح وطؤه. فتقول على هذا: أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومررنا  
بقوم موطئين بالطريق، ويا طريق طأ بنا بني فلان، أي أدنا إليهم. وتقول: بني فلان بيته  
على سنن المارة رغبة في طئة الطريق بأضيافه له. أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا  
المجاز.

ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه، فشبهته 5 بهم إذ كان هو  
المؤدي لهم، فكأنه هم.  
وأما التوكيد 6 فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك  
أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته. وليس كذلك أهل الطريق؛  
لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه، فأفعالهم أيضاً كذلك

---

1 في ط: "نفس".

2 كذا في ط، ج، وفي د، ز: "المحذوف"، ويبدو أنه محرف عما أثبت. وفي ش:  
"الحذف".

3 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "الزيادة".

4 انظر الكتاب 1/ 159.

5 تراه يميل إلى الاستعارة بالكناية، فهو يشبه الطريق بقوم سائرين، وجعل الوطاء دليل  
ذلك التشبيه.

6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "توكيد".

(448/2)

---

حاضرة وقتاً وغائبة آخر. فأين هذا مما أفعاله ثابتة مستمرة. ولما كان هذا كلاماً الغرض  
فيه المدح والثناء اختاروا له أقوى اللفظين؛ لأنه يفيد أقوى المعنيين.  
وكذلك قوله 1 سبحانه: {وَاسْأَلِ 2 الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا 3} فيه 3 المعاني الثلاثة. أما  
الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، وهذا نحو ما  
مضى، ألا تراك تقول: وكم من قرية مسئولة، وتقول: القرى وتسألك؛ كقولك: أنت  
وشأنك. فهذا ونحوه اتساع.



وأما التشبيه فلأنها شبهت بما يصح سؤاله لما كان بها ومؤلفاً 4 لها. وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال "على من" 5 ليس من عادته الإجابة. فكأنهم تضمنوا لأبيهم -عليه السلام- أنه إن سأل الجمادات والجنال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر. أي: لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت من عادته الجواب.

وكيف تصرف الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية.

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش. "في قوله".

2 آية: 82، سورة يوسف.

3 سقط في ش.

4 هو وصف من قولهم: ألف المكان: ألفه وأحبه.

5 في ش: "عمن".

(449/2)

---

باب في أن 1 المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة:

اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال نحو: قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانحزم 2 الشتاء. ألا ترى أن الفعل يفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد، معناه 3: كان منه القيام، أي: هذا

---

1 سقط هذا الحرف في ش.

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط "انصرف".

3 كذا في د، هـ، ز، ط وسقط في ش.

(449/2)

---

الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف 1 يكون ذلك وهو جنس، والجنس يطبق 2 جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي، الكائنات من كل من وجد منه القيام. ومعلوم 3 أنه لا يجتمع لإنسان واحد "في وقت واحد" 4، ولا في مائة ألف

سنة مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم، هذا محال عند كل ذي لب. فإذا كان كذلك علمت أن "قام زيد" مجاز لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير. ويدل على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تعلمه في جميع أجزاء ذلك الفعل فتقول: قمت قومة، وقومتين، ومائة قومة، وقيامًا حسنًا، وقيامًا قبيحًا. فأعمالك إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها. وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليل؛ ألا تراك لا تقول: قمت جلوسًا، ولا ذهبت مجيئًا، ولا نحو ذلك لما لم تكن فيه دلالة عليه، ألا ترى إلى قوله:

لعمري لقد أحبتك الحب كله ... وزدتك حبًا لم يكن قبل يعرف<sup>5</sup>  
"فانتظامه<sup>6</sup> لجميعه يدل على وضعه على اغترافه واستيعابه"<sup>7</sup> وكذلك قول الآخر:  
فقد يجمع الله الشتيتين بعدما ... يظنان كل الظن أن لا تلاقيا<sup>8</sup>

- 
- 1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "فكيف".
  - 2 أي: يعم. يقال: طبق الغيث الأرض: عمهد، والمعروف أن الجنس يتناول القليل والكثير والواحد والتعدد، وهو إنما يطبق جميع أفرادهِ بالصلاحية، وسيذكر بعد أن عمل الفعل في اسم المرة وغيره يدل على صلاحته لتناول جميعها. وعلى هذا فإذا أريد منه به بعض أفرادهِ كان حقيقة لا مجازًا.
  - 3 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "فمعلوم".
  - 4 ثبت ما بين القوسين في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.
  - 5 سقط الشطر الثاني في ش.
  - 6 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.
  - 7 كذا في ط، وفي ش: "فاستيعابه"، وقوله: "جميعه" في ط: "بجميعه".
  - 8 "فقد كذا في د، ز، ش، ط. وفي هـ: "وقد"، وهو من قصيدة للمجنون.

(450/2)

---

فقوله: "كل الظن" يدل على صحة ما ذهبنا إليه. قال لي أبو علي: قولنا: قام زيد، بمنزلة قولنا: خرجت فإذا الأسد، ومعناه أن قولهم: خرجت فإذا الأسد تعريفه هنا تعريف الجنس كقولك: الأسد أشد من الذئب، وأنت لا تريد أنك "خرجت وجميع

الأسد"1 التي 2 يتناولها الوهم على الباب. هذا محال واعتقاده اختلال3. وإنما أردت: خرجت فإذا واحد من هذا الجنس بالباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازًا لما فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه. أما الاتساع فإنك4 وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد. وأما التوكيد فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد، بأن جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة، وأما التشبيه فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد بالجماعة؛ لأن كل واحد منها مثله في كونه أسدًا. وإذا كان كذلك فمثله قعد جعفر، وانطلق محمد، وجاء الليل، وانصرم النهار. وكذلك أفعال القديم سبحانه؛ نحو5: خلق الله السماء والأرض، وما6 كان مثله، ألا ترى -أنه عز اسمه- لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازًا لكان خالقًا للكفر والعدوان وغيرهما7 من أفعالنا -عز وعلا. وكذلك علم الله قيام زيد مجاز8 أيضًا؛ لأنه لست الحال التي علم عليها قيام زيد هي الحال التي علم عليها قعود عمرو. ولسنا نثبت له سبحانه علمًا؛ لأنه عالم بنفسه9، إلا أننا مع ذلك نعلم

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "مررت بجميع الأسد".

2 كذا في ش. وفي ط، ز: "الذي".

3 في ز: "اعتلال".

4 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش، "فأن".

5 سقط في ش.

6 سقط في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

7 كذا في ز. وفي ش، ط: "غيرها". وقد جرى في هذا على رأي أصحابه المعتزلة. وأهل السنة لا يرون شيئًا في خلق الكفر والعدوان، ولا يخرج شيء عن خلقه وقدرته.

8 في ش: "مجازًا".

9 كذا في ز. وفي ش، ط: "لنفسه". وتراه يتبع في نفي صفة العلم عن الله سبحانه مذهب المعتزلة، وأهل السنة بخلاف ذلك.

(451/2)

---

أنه ليست1 حال علمه بقيام2 زيد هي حال علمه بجلوس عمرو ونحو ذلك. وكذلك قولك: ضربت عمرًا مجاز أيضًا من غير جهة التجوُّز في الفعل -وذلك أنك إنما فعلت

بعض الضرب لا جميعه- ولكن من جهة أخرى؛ وهو أنك إنما ضربت بعضه لا جميعه، ألا تراك تقول: ضربت زيدًا، ولعلك إنما ضربت يده أو إصبعه، أو ناحية من نواحي جسده، ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض فقال: ضربت زيدًا وجهه أو رأسه. نعم، ثم إنه مع ذلك متجاوز، ألا "تراه قد يقول" 3: ضربت زيدًا رأسه 4، فيبدل للاحتياط، وهو إنما ضرب ناحية من رأسه لا رأسه كله. ولهذا ما يختاط بعضهم في نحو هذا فيقول: ضربت زيدًا جانب وجهه الأيمن، أو ضربته أعلى رأسه الأسمق 5؛ لأن أعلى رأسه قد تختلف أحواله فيكون بعضه أرفع من بعض. وبعد فإذا عرف التوكيد لم وقع في الكلام -نحو: نفسه وعينه وأجمع وكله وكلهم و كليهما، وما أشبه ذلك- عرفت منه "حال سعة" 6 المجاز في هذا الكلام، ألا تراك قد 7 تقول: قطع الأمير اللص، ويكون القطع له بأمره 8 لا بيده، فإذا قلت: قطع الأمير نفسه اللص، رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة، لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر وهو قولك: اللص، وإنما لعله قطع يده أو رجله، فإذا 9 احتطت قلت: قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله. وكذلك

---

1 في ش: "ليست له".

2 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "بقعود".

3 كذا في ش. وفي ط: "تري كيف تقول" وفي ز: "تراه كيف تقول".

4 سقط في ش.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "الأسمي".

6 كذلك في ش، ز. وفي ط: "سعة حال".

7 سقط في ش، ط، وثبت في د، هـ، ز.

8 في ش: "وبأمره".

9 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وإذا".

(452/2)

---

جاء الجيش أجمع، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه 1 -وإن أطلقت الجيء على جميعه- لما كان لقولك: أجمع معنى. فوقع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها، حتى إن

أهل العربية أفردوا له بابًا لعنايتهم به، وكونه مما 2 لا يضاع ولا يهمل مثله، كما أفردوا لكل معنى أهمهم بابًا؛ كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء، ونحو ذلك.

وبينت منذ قريب لبعض منتحلي هذه الصناعة هذا الموضوع -أعني: ما في 3 ضربت زيدًا، وخلق الله، ونحو ذلك- فلم يفهمه إلا بعد أن بات 4 عليه، وراض نفسه فيه، واطلع في الموضوع الذي أومأت له إليه، فحينئذ ما تصوره، وجرى على مذهبه في أن لم يشكره.

واعلم أن جميع ما أوردناه في سعة المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم دفع أبي الحسن القياس على حذف المضاف، وإن لم يكن حقيقة. أولاً 5 يعلم أبو الحسن كثرة المجاز غيره، وسعة استعماله وانتشار مواقعه، كقام أخوك، وجاء الجيش، وضربت زيدًا، ونحو ذلك، وكل ذلك مجاز "لا حقيقة" 6 "وهو على غاية الانقياد والاطراد. وكذلك أيضًا حذف المضاف مجاز لا حقيقة" 7 وهو مع ذلك مستعمل 8.

---

1 في ز، ط: "جاءك".

2 كذا في د، هـ، ط. وفي ش: "فيما".

3 سقط في هذا الحرف في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

4 كذا في ش. وفي ط: "ثاب".

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "أفلا".

6 سقط ما بين القوسين في ش، ط. وثبت في د، هـ، ز.

7 ثبت ما بين القوسين في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "مجاز مستعمل".

(453/2)

---

فإن احتج أبو الحسن بكثرة هذه المواضع؛ نحو: قام زيد، وانطلق محمد، وجاء القوم، ونحو ذلك، قيل له: وكذلك حذف المضاف قد كثر؛ حتى إن في القرآن -وهو أفصح الكلام- منه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع 1، وفي الشعر منه ما لا أحصيه. فإن قيل: يجيء من هذا أن تقول: ضربت زيدًا، وإنما ضربت غلامه وولده. قيل: هذا الذي شئت به بعينه جائز؛ ألا تراك تقول: إنما ضربت زيدًا بضربك غلامه،

وأهنته بإهانتك ولده. وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به. فإن فهم عنك في قولك: ضربت زيدًا، أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز، كما أنك إن فهم عنك<sup>2</sup> بقولك: أكلت الطعام، أنك أكلت بعضه، لم تحتج إلى البدل، وإن<sup>3</sup> لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بدءًا من البيان، وأن تقول: بعضه أو نصفه أو نحو ذلك. ألا ترى أن الشاعر لما فهم عنه ما "أراد<sup>4</sup> بقوله" قال<sup>5</sup>:

صَبَّحَنَ مِنْ كَاطِمَةِ الْحُصَى الْخَرْبَ ... يَحْمِلُنْ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ<sup>6</sup>

---

1 سقط في ز.

2 سقط في ش. وثبت في د، ه، ز، ط.

3 في ز: "لو".

4 كذا في ش، وفي ط "له أراد". وفي د، ه، ز: "أراد".

5 كذا. والأولى حذفها.

6 كاظمة: موضع قريب من البصرة فيه آبار كثيرة. والحديث عن إيل. وانظر الكامل 7/ 132، والجمهرة 3/ 503.

(454/2)

---

وإنما أراد: عبد الله بن عباس، ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد بدءًا من البيان. وعلى ذلك قول الآخر<sup>1</sup>:

عليهم بما أعيى النطاسي حذيما

أراد: ابن حذيم.

ويدلك على لحاق المجاز بالحقيقة عندهم وسلوكه طريقته في أنفسهم أن العرب قد وكدته كما وكّدت الحقيقة، وذلك قول الفرزدق:

عشيّة سأل المريدان كلاهما ... سحابة موت بالسيوف الصوارم<sup>2</sup>

وإنما هو مريد واحد، فثناه مجازًا لما يتصل به من مجاوره، ثم إنه مع ذلك وكّده وإن كان مجازًا. وقد يجوز أن يكون سَمَّى كل واحد من جانبيه مريدًا. وقال الآخر:

1 هو أوس بن حجر، وصدر البيت وقد جاء في ز:

فهل لكم فيها إليّ فإني

وكان جاور في قوم غير قومه فافتسموا معزاه، فهجاهم، وعرض عليهم أن يردوا إليه ماله فيخرجهم من مخزاة فعلتهم، فإنه كفيل بذلك طبيب به. وابن حذيم متطبب عند العرب. ويقول بعد هذا:

فأخرجكم من ثوب شمطاء عارك ... مشهرة بلت أسافله دما

فقلوه: "فهل كلم فيها إلي" أي: في رد غنمي إلي، هذا وقد ذكر ابن السكيت في شرح ديوان أوس أن حذيمًا من تيم الرباب، وكان متطببًا عالمًا، وتبعه صاحب القاموس، وعليه فلا شاهد فيه. وانظر الخزانة 2/ 232.

2 من قصيدة له في هجاء جرير والتعريض بالبعيث، وقبله:

ومنا الذي أعطى يديه رهينة ... لفاري نزار يوم ضرب الجماجم

كفى كل أنثى ما تخلف على ابنها ... وهن قيام رافعات المعاصم

غارًا نزار تميم وبكر، وهو تشنية غار، وهو الجمع الكثير من الناس، ويريد بالذي أعطى يديه رهينة عبد الله بن سفيان التميمي في قصة طويلة جرت بعد موت يزيد بن معاوية، بسطها أبو عبيدة في النقائض 720 طبع أوروبا. والمربدان أراد به المربد، وهو موضع بالبصرة، والمربد - في الأصل - الموضع يحبس فيه الإبل وغيرها. وقوله: "سحابة" في ز: "عجاجة".

(455/2)

إذا البيضة الصمّاء عضت صفيحة ... بحربائها صاحت صياحًا وصلّت 1

فأكّد "صاحت" وهو مجاز بقوله: صياحًا.

وأما 2 قول الله - عز وجل: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} 3 فليس من باب المجاز "في

الكلام" 4، بل هو حقيقة، قال أبو الحسن 5: خلق الله لموسى 6 كلامًا في الشجرة،

فكلّم به موسى، وإذا أحثّه كان متكلمًا به. فأما أن يحدثه في شجرة أو فم أو غيرهما،

فهو شيء آخر، لكن الكلام واقع، ألا ترى أن المتكلم منا إنما يستحق هذه الصفة

بكونه متكلمًا لا غير لا؛ لأنه أحدثه في آلة نطقه، وإن كان لا يكون متكلمًا حتى يحرك

به آلات نطقه.

فإن قلت: رأيت لو أن أحدنا عمل آلة مصوّنة وحركها واحتذى بأصواتها أصوات

الحروف المقطعة المسموعة في كلامنا، أكنت تسميه متكلماً؟ وتسمي تلك الأصوات كلاماً؟

فجوابه ألا7 تكون تلك الأصوات كلاماً، ولا ذلك المصوت لها متكلماً، وذلك أنه ليس في قوة8 البشر أن يوردوه بالآلات التي يصنعونها على سمت الحروف

---

1 البيضة: الخوذة توضع على الرأس لتقيها السلاح. والحرباء: مسمار الدرع، وصليل الحرباء: صوته، وذلك أن يضرب الدرع بالسيف فلا تنفذ فيه الضربة وترتد فيكون لذلك صوت. وقد جعل الحرباء كما ترى للبيضة. والصفيحة: السيف العريض.

2 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "فأماً".

3 آية: 164، سورة النساء.

4 كذا في ز، ط. وسقط في ش.

5 هذا على أصل المعتزلة الذين ينكرون الكلام النفسي لله سبحانه، ويذكر المؤلف أن نسبة الكلام إلى الله سبحانه على هذا الرأي حقيقة لا مجاز. يرده أن الجاري في العربية نسبة الفعل إلى من يظهر منه، فلو كان الكلام في الشجرة لكانت أحق بنسبة الكلام إليها على سبيل الحقيقة.

6 سقط في ش. وثبت في د، ه، ز، ط.

7 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط، "لا".

8 في ز، ط: "قدرة".

(456/2)

---

المنطوق بها وصورتها "في النفس"1؛ لعجزهم عن ذلك. وإنما يأتون بأصوات فيها الشبه اليسير من حروفنا2؛ فلا يستحق لذلك أن تكون3 كلاماً، ولا أن يكون الناطق بها متكلماً، كما أن الذي يصور الحيوان تجسيماً أو ترقيقاً لا يسمى خالقاً للحيوان، وإنما يقال مصور وحاكٍ ومشبه. وأما القديم سبحانه فإنه قادر على إحداث الكلام على صورته الحقيقية وأصواته الحيوانية في الشجرة والهواء وما أحب سبحانه وشاء. فهذا فرق.

فإن قلت: فقد أحال سيبويه4 قولنا: أشرب ماء البحر، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدّع شيعاه وانتشاره.



قيل: إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة، وهذا 5 مستقيم إذ 6 الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر، فأما إن أراد به بضعه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه، فلا محالة من جوازه، ألا ترى إلى "قول الأسود 7 بن يعفر":  
نزلوا بأنقرة يسيل عليهم ... ماء الفرات يجيء من أطواد 8  
"فلم يحصل 9 هنا جميعه؛ لأنه قد يمكن أن يكون بعض مائه مختلجًا قبل وصوله إلى أرضهم "بشرب 10 أو بسقي" زرع ونحوه، فسيبويه إذاً إنما وضع هذه اللفظة

- 
- 1 سقط ما بين القوسين في ش، وثبت في د، هـ، ز، ط.
  - 2 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "حروفها".
  - 3 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "يكون".
  - 4 انظر الكتاب 1/ 8. وعبارته: "وأما الخال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس.
  - 5 أي: الحكم بإحالة شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة مستقيم وقد يكون الأصل: "وهذا غير مستقيم" أي: شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة.
  - 6 في ط: "لأن".
  - 7 كذا في ز. وفي ش، ط: "قوله".
  - 8 من قصيدة مفضلية. وأنقرة هنا موضع بالحيرة، وهي غير أنقرة التي في بلاد الروم، والتي هي الآن قصبة الدولة التركية. والأطواد: الجبال.
  - 9 في ط: "وإن لم يحصل".
  - 10 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "شرب أو لسقيا".

(457/2)

---

في هذا الموضع على أصل "وضعها في اللغة" 1 من العموم، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص.

ومثل 2 توكيد المجاز فيما مضى قولنا: قام زيد قيامًا، وجلس عمرو جلوسًا، وذهب سعيد 3 ذهابًا، "ونحو ذلك 4؛ لأن" قولنا: قام زيد ونحو ذلك قد قدمنا الدليل على أنه مجاز، وهو مع ذلك مؤكّد بالمصدر. فهذا 5 توكيد المجاز كما ترى، وكذلك أيضًا يكون قوله سبحانه: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} ومن هذا الوجه مجازًا على ما مضى.

ومن التوكيد في المجاز قوله تعالى: {وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ} 6 ولم تؤت حية ولا ذكراً. ووجه هذا عندي أن يكون مما حذفت صفته حتى كأنه قال: وأوتيت من كل شيء تؤتاه المرأة الملكة 7؛ ألا ترى "أنها 8 لو" أوتيت حية وذكراً لم تكن امرأة أصلاً 9، ولما قيل فيها: أوتيت، ولقيل أوتي. ومثله قوله تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} 10 وهو سبحانه شيء. وهذا 11 مما يستثنيه 12 العقل ببديهيته، ولا يحوج إلى التشاغل باستثنائه 13؛ ألا ترى أن الشيء كائناً ما كان لا يخلق نفسه، كما أن المرأة لا تؤتي حية ولا ذكراً.

---

1 في ز، ط: "وضع اللغة".

2 كذا في ش، ز، ط. وفي ج: "من".

3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "سعد".

4 في ز، ط: "وذلك أن".

5 في ط: "وهو".

6 آية: 23، سورة النمل.

7 في ز: "الملكية".

8 كذا في ش، ط. وفي ز: "لو أنها".

9 سقط في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

10 ورد في عدة آيات. من ذلك آية 116، سورة الرعد.

11 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "فهذا".

12 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "يستثبته".

13 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "باستثباته".

(458/2)

---

فأما 1 قوله سبحانه: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} 2 فحقيقة لا مجاز. وذلك 3 أنه سبحانه ليس عالماً بعلم؛ فهو إذا العليم الذي 4 فوق ذوي العلوم أجمعين. ولذلك 5 لم يقل: وفوق كل عالم عليم؛ لأنه عزَّ اسمه عالم ولا عالم فوقه. فإن قلت: فليس في شيء مما أورده 6 من قولك: {وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ} و {خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} 7 {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} اللفظ المعتاد للتوكيد. قيل: هو وإن لم يأت تابعاً على سمت التوكيد فإنه بمعنى التوكيد البتة، ألا ترى أنك 8 إذا

قلت: عمت بالضرب جميع القوم، ففائدته فائدة قولك: ضربت القوم كلهم. فإذا كان المعنيان واحدًا كان ما وراء ذلك غير معتدّ به ولغوًا.

---

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "وأما".

2 آية: 76، سورة يوسف.

3 يريد المؤلف أن الله سبحانه لا يشمل ذو العلم، فهو غير داخل في مدلول الآية. وبني كلامه على أصل المعتزلة أنه عالم بذاته، وليس له صفة العلم. وفاته أن اللسان العربي لا يعرف العالم إلاّ لذي العلم، كما لا يعرف القائم إلاّ لذي القيام، وكان خيرًا له أن ينأى عن هذه المسائل الكلامية.

4 سقط في ز.

5 في ط: "وذلك أنه".

6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "في".

7 سقط ما بين القوسين في ش.

8 سقط في ش.

(459/2)

---

باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى، ما لم يدعّ داعٍ إلى الترك 1 والتحول: من ذلك 2 "أو" إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف 3 تصرف، فهي عندنا على ذلك وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى أن 4 نقلها عن أصل بابها، وذلك أن الفراء قال: إنما قد تأتي بمعنى بل، وأنشد بيت ذي الرمة:

---

1 في ط: "نزوله".

2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وإنما".

3 في ط: "أين".

4 سقط هذا الحرف في ط، ش.

(459/2)

---

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ... وصورتها أو أنت في العين أملح<sup>1</sup>  
وقال: معناه: بل أنت في العين أملح. وإذا أرينا أنها في موضعها وعلى<sup>2</sup> بابها -بل إذا  
كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى وأعلى مذهباً- فقد وفقنا ما<sup>3</sup> علينا.  
وذلك أنها على بابها من الشك، ألا ترى أنه لو أراد بها معنى بل فقال: بل أنت في العين  
"أملح لم يف بمعنى أو في الشك؛ لأنه إذا قطع يبين أنها في العين أملح"<sup>4</sup> كان في ذلك  
سرف منه ودعاء إلى التهمة في الإفراط له، وإذا أخرج الكلام مخرج الشك كان في  
صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف. فكان<sup>5</sup> أعذب للفظه، وأقرب إلى تقبُّل  
قوله، ألا تراه نفسه أيضاً<sup>6</sup> قال:  
أيا ظبية الوعاء بين جلال ... وبين النقا آنت أم أم سالم<sup>7</sup>

---

1 قرن الشمس: أعلاها. وقوله: "وصورتها" بالجر عطف على "قرن"، ويقول البغدادي  
في الخزانة 4/ 424: "والبيت نسبه ابن جني إلى ذي الرمة، ولم أجده في ديوانه"، ولذي  
الرمة قصيدة طويلة على روي البيت، مطلعها:  
أمنزلي مي سلام عليكما  
على النأي والنائي يود وينصح  
وانظر معاني القرآن 10/ 72، والإنصاف 198.  
2 سقطت واو العطف في ز.  
3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بما".  
4 سقط ما بين القوسين في ش، وثبت في د، هـ، ز، ط.  
5 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وكان".  
6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "كيف".  
7 قبله:

أقول لدهناوية عوهج جرت ... لنا بين أعلى عرفة بالصرائم  
العوهج: الطويلة العتق، وأراد بها ظبية، والدهناوية نسبة إلى الدهناء، وهي رمال في  
نجد، الرعاء، رملة وجلال -بالضم- موضع، ومن اللغويين من يرويه بفتح الجيم.  
وانظر الأمالي 2/ 61، والكامل 6/ 181، وسيبويه 2/ 168، وأمالي ابن الشجري  
1/ 321.

فكما 1 لا يشك 2 في 3 أن كلامه ههنا خرج مخرج الشك لما فيه من عذوبته وظرف مذهبه، فكذلك ينبغي أن يكون قوله: أو أنت في العين أملح "أو" فيه باقية في موضعها وعلى شكلها.

وبعد فهذا مذهب الشعراء: أن يظهروا في هذا ونحوه شكًا وتخالجًا 4 ليروا قوة الشبه واستتكام الشبهة، ولا يقطعوا قطع اليقين البتة فينسبوا بذلك إلى الإفراط وغلو الأشطاط، وإن كانوا هم ومن يحضرتهم 5 ومن يقرأ من 6 بعد أشعارهم يعلمون أن لا حيرة هناك ولا شبهة، ولكن "كذا خرج" 7 الكلام على الإحاطة بمحصول الحال. وقال أيضًا:

ذكرتك أن مرت بنا أم شادن ... أمام المطايا تشرئب وتسنع 8  
وقال الآخر 9:

أقول لطبي يرتعي وسط روضة ... أأنت أخو ليلى فقال يقال  
وما أحسن ما جاء به الطائي الصغير "في قوله" 10:  
عارضتنا أصلًا فقلنا الربرب ... حتى أضاء الأفيحوان الأشنب 11

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فيما".

2 في ط: "تشك".

3 سقط هذا الحرف في د، هـ، ز.

4 أي: ترددًا، يقال: تخالجه الهموم، أي: تنازعتة فنفت عنه الطمأنينة، فكان مضطربًا مترددًا.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "يحضرهم" وفي ط: "يحضر منهم".

6 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "فيما"، وسقط كلاهما في ط.

7 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "هذا مخرج".

8 الشادن: ولد الظبية حين يقوى ويشتد، ويقال: اشْرأبَّ إذا رفع رأسه. وتسنع: تمر من اليمين. وقوله: "أن" يروي: "إذا". وانظر الديان 80، والكامل 6 / 91.  
9 هو المجنون.

10 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فقال".

11 "أضاء" كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "استبان". وهو من قصيدة له في مدح إسحق بن إبراهيم. انظر الديوان "الجوائب" 1 / 62.

وقال الآخر 1:

فعيناك عيناها وجيدك جيدها ... سوى أنّ عظم الساق منك دقيق  
وذهب قُطْرُب إلى أن "أو" قد تكون بمعنى الواو، وأنشد بيت النابغة:  
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد2  
فقال: معناه: ونصفه. ولعمري إن كذا معناه. وكيف لا يكون كذلك، ولا بُدَّ منه وقد  
كثرت فيه الرواية أيضاً بالواو: ونصفه. لكن هناك مذهب يمكن معه أن يبقى الحرف  
على أصل وضعه: من كون لا شَكَّ فيه، وهو أن يكون تقديره: ليتما هذا الحمام لنا  
"إلى حمامتنا"3 أو هو ونصفه. فحذف المعطوف عليها وحرف العطف، على ما قدمناه  
في قوله عز وجل: {فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} 4  
أي5 فاضرب فانفجرت. وعليه قول6 الآخر:  
ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث ... إلى ذا كما ما غيتني غيايبا  
أي: شهرين أو شهرين ونصف ثالث، ألا تراك لا تقول مبتدئاً: لبثت نصف ثالث؛ لأن  
ثالثاً من الأسماء المضمنة7 بما معها. ودعانا إلى هذا التأول8 السعي في9 إقرار "هذه"  
اللفظة على أول أحوالها.

- 
- 1 هو مجنون بني عامر يخاطب طيبة صيدت فأعطى الصائد مكانها شاة وأطلقها.  
وانظر الكامل 7/ 39 والخزانة 4/ 595.
  - 2 من قصيدة له، يعتذر فيها للنعمان بن المنذر مما رمي به عنده، ويرجوه أن يكون  
حكيمًا نافذ البصر كزرقاء اليمامة، وكانت رأت حماماً مرَّ بين جبلين فخزرتة ستارستين،  
فقال: ليت هذا الحمام ونصفه يكون لي مضافاً إلى حمامي لتكمل المائة، فلما عد  
الحمام من كتب ألفوها صادقة، فضرب بما المثل في صدق البصر. وقولها: فقد أي  
فقط، وقد هنا اسم فعل، والكسر للروي. وقد يكون الأصل: فقدني بياء المتكلم، أي:  
يكفيني، ولم أر رسمها بالياء. وانظر الخزانة 4/ 297.
  - 3 سقط في ش، ما بين القوسين.
  - 4 آية: 60 سورة البقرة.
  - 5 سقط في د، ه، ز.
  - 6 أي: ابن أحمر. وانظر أمالي ابن الشجري 2/ 317.
  - 7 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "المنضمة".

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "التأويل".

9 كذا في ش، ط وفي د، هـ، ز: "إلى".

(462/2)

فأما قول الله سبحانه: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} 1 فلا يكون فيه "أو" على مذهب الفراء بمعنى بل، ولا على 2 مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو.

لكنها عندنا على بابها في كونها شكًا. وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله -عز وجل- لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون.

ومثله مما مخرجه منه تعالى على 3 الحكاية قوله: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ} وإنما هو في الحقيقة الدليل المهان لكن معناه: ذق إنك أنت الذي كان يقال له: العزيز الكريم.

ومثله قوله -عز وجل: {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ} 5 أي: يا أيها الساحر عندهم لا عندنا؛ وكيف 6 يكون ساحرًا عندهم وهم به مهتدون، وكذلك قوله: {أَيَّنْ شُرَكَائِي} 7 أي: شركائي عندهم. وأنشدنا أبو علي لبعض اليمانية 8 يهجو جريرًا:

أبلغ كلييًا وأبلغ عنك شاعرها ... أني الأغرّ وأني زهرة اليمن  
قال: فأجابه جرير فقال:

ألم تكن في وسوم قد وسمت بها ... من حان موعظة يا زهرة اليمن 9  
فسماه زهرة اليمن 10 متابعة له وحكاية للفظه، وقد تقدّم القول على هذا الموضع.

1 آية: 147 سورة الصافات.

2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بمعنى".

3 سقط هذا الحرف في ش.

4 آية: 49، سورة الدخان.

5 آية 49 سورة الزخرف.

6 كذا في ش، ب. وفي د، هـ، ز: "فكيف".

7 ورد في عدة آيات؛ من ذلك آية 27، سورة النحل وآية 52 سورة الكهف.

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "أهل اليمن".

9 الوسوم جمع وسم، وهو أثر الكي يريد أذى هجائه، وحان: أي هلك.

10 سقط في د، ه، ز.

(463/2)

ومن ذلك ما يدعيه الكوفيون من زيادة واو العطف؛ نحو قول الله -عز وجل: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} 1 "قالوا: هنا زائدة مخرجة عن العطف، والتقدير عندهم فيها: حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها" 2. وزيادة الواو أمر 3 لا يثبت البصريون، لكنه عندنا على حذف الجواب، أي: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها كذا وكذا صدقوا وعدهم وطابت نفوسهم، ونحو ذلك مما يقال في مثل هذا. وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان؛ نحو قولهم: كان ولا مال له، أي: كان لا مال له. ووجه جوازه عندي شبه خبر كان بالحال، فجرى مجرى 4 قولهم: جاءني ولا ثوب عليه، أي: جاءني عاريًا.

فأما "هل" فقد أخرجت عن بابها إلى معنى قد، نحو قول الله سبحانه: {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ} 5 قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك. وقد يمكن عندي أن تكون مبقاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام، فكأنه قال -والله أعلم: هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بُدَّ في جوابه من "نعم" ملفوظًا بها أو مقدرة، أي: 6 فكما أن ذلك كذلك فينبغي للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يباي 7 بما فتح له. وهذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك! أم هل زرتني فأكرمتك! ، أي: 6 فكما أن ذلك كذلك فيجب أن تعرف حقي عليك وإحساني إليك. ويؤكد هذا عندك قوله تعالى: {إِنَّا 8 خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا، إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ} 8 أفلا تراه -عز اسمه- كيف عدد عليه أياديه وأطافه له.

1 آية: 73، سورة الزمر.

2 ثبت ما بين القوسين في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.

3 سقط في د، ه، ز.

4 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "نحوًا من".

5 آية: 1، سورة الإنسان.

6 ثبت هذا الحرف في ش، ط، وسقط في د، ه، ز.



7 يفخر.

8 آيتا 2، 3، سورة الإنسان.

(464/2)

فإن قلت: فما تصنع بقول الشاعر 1:

سائل فوارس يربوع بشدتنا ... أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم  
ألا ترى إلى دخول همزة الاستفهام على هل، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم  
تلاق همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدل على خروجها 2 عن  
الاستفهام إلى معنى الخبر.

قيل: هذا قول يمكن أن يقوله صاحب هذا المذهب.

ومثله خروج الهمزة عن الاستفهام إلى التقرير، ألا ترى أن التقرير ضرب من الخبر،  
وذلك ضد 3 الاستفهام، ويدل على أنه قد فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء "في  
جوابه" 4 والجزم بغير الفاء في جوابه، ألا تراك لا تقول: ألسنت صاحبنا فنكرمك؛ كما  
تقول: لست صاحبنا 5 فنكرمك، ولا تقول في التقرير: أنت في الجيش أثبت اسمك.  
كما تقول: ما اسمك أذكرك، أي: إن أعرفه أذكرك. ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة  
التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي، وذلك كقوله 6:  
ألستم خير من ركب المطايا ... وأندى العالمين بطون راح

1 هو زيد الخبل الطائي. والبيت في أبيات خمسة قالها في إغارته على بني يربوع.  
وبشدتنا، أي عنها. والشدة الحملة، والقف: جبل ليس بعال في السماء. وانظر شواهد  
المغني للبغدادى 2 / 527، والخزانة 4 / 506.

2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "من".

3 في ز: "بضد".

4 سقط ما بين القوسين في ش، ط. وثبت في د، هـ، ز.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "بصاحبنا".

6 أي: جرير من قصيدته في مدح عبد الملك بن مروان ومطلعها:

أتصحو بل فؤادك غير صاح ... عشية هم صحبك بالرواح

(465/2)

أي: "أنتم كذاكم" 1 وكقول الله - عز وجل: {اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ} 2 و {أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ} 3 أي: لم يأذن لكم، ولم تقل 4 للناس: اتخذوني وأمي إلهين، ولو كانت استفهامًا محضًا لأقرت الإثبات على إثباته والنفي على نفيه. فإذا دخلت 5 على الموجب نفته "وإذا دخلت على النفي نفته" 6 و"نفي النفي عائد" 7 به إلى الإثبات. ولذلك لم يميزوا ما زال زيد إلا قائمًا لما آل به المعنى "من النفي" إلى: ثبت زيد إلا قائمًا. فكما لا يقال هذا فكذلك لا يقال ذلك. فاعرفه.

ويدل 8 على صحة معنى التناكر في همزة التقرير أنها قد أخلصت للإنكار في نحو قولهم في جواب قوله 9 ضربت عمر: أعمراه! ومررت بإبراهيم: إبراهيماه. ورأيت جعفرًا: "أجعفريه" 10، وأجعفراً إني! ". وهذا واضح. واعلم أنه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظًا له، وعلى صدد من الهجوم عليه.

وذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفًا به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء. منها 11 أن يرى المسئول أنه خفي عليه لسمع جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بما السائل عارف به. ومنها أن يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "أنت كذلك".

2 آية: 59، سورة يونس.

3 آية: 116، سورة المائدة.

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "يقول".

5 أي: همزة التقرير.

6 سقط ما بين القوسين في ش.

7 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "بقي النفي عائدًا".

8 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "يدلك".

9 سقط في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.

10 في ز، ": "أجعفراء".

11 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "ومنها".

الغرض. ومنها أن يعد ذلك لما بعده مما يتوقعه، حتى إن 1 حلف بعد أنه قد 2 سأل عنه حلف صادقاً فأوضح بذلك عذراً. و"لغير ذلك" 3 من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها.

فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل 4 عما هو عارفه 5، أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب لا السؤال عن مجهول 6 الحال. وإذا كان ذلك كذلك جاز لأجله أن يجرد في بعض الأحوال ذلك الحرف لصريح ذلك المعنى. فمن هنا جاز أن تقع "هل" في بعض الأحوال موضع "قد"؛ كما جاز لأو أن تقع في "بعض الأحوال موقع" 7 الواو؛ نحو قوله:

وكان سيان ألا يسرحوا نعماً ... أو يسرحوه بها واغبرت السوح 8  
جاز لك لما كنت تقول: جالس الحسن أو ابن سيرين، فيكون 9 مع ذلك متى جالسهما جميعاً كان في ذلك مطيعاً، فمن هنا جاز أن يخرد في البيت ونحوه إلى معنى الواو.  
وكل 10 حرف فيما بعد يأتيك قد أخرج عن بابه إلى باب آخر فلا بُدَّ أن يكون قبل إخراجه إليه قد كان يرائيه ويلتفت إلى الشق الذي هو فيه. فاعرف ذلك وقسه، فإنك إذا فعلته 11 لم تجد الأمر إلا كما ذكرته، وعلى ما شرحته.

---

1 في ط: "وإذا".

2 ثبت في ش، وسقط في د، هـ، ز، ط.

3 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "لغيره".

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "يسلم"، وكأنه محرف عن "يستفهم".

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "عارف بوقوعه". وفي ط: "عارف به لوقوعه".

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "المجهول".

7 كذا في ش، ط وفي د، هـ، ز: "بعض مواقع".

8 انظر ص 349، من الجزء الأول، وقوله: "وكان" كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز:

"فكان" وفي ز: "اعفرت" بدل "اغبرت".

9 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "فتكون".

10 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فكل".

11 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "فعلت ذلك".

### باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد:

اعلم أن هذا موضع 1 قد استعملته العرب واتبعته فيها العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعاً، فلما آذناً به وأديا إليه ساءحوا أنفسهم في العبارة عنه؛ إذ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ، وسنفرد لذلك باباً. فمن ذلك ما حكاه أبو الحسن: أنه سأل أعرابياً عن تحقير الخبر فقال: خبرور. وهذا 2 جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ؛ إذ لم يفهم غرض أبي الحسن، فجاء بالخبرور لأنه فرخ الخبر. وذلك أن هذا الأعرابي تلقى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافة في مثله، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين، من بين أهل الدنيا أجمعين. ونحو من ذلك أني سألت الشجري فقلت: كيف تجمع الخرنج، فقال: وأيش فرقه حتى أجمعه! وسألته يوماً فقلت 3: كيف تحقر الدمكم 4؟ فقال: شخيت 4. فجاء بالمعنى الذي يعرفه هو، ولم يراع مذهب الصناعة. ونحو من هذا ما يحكى عن أبي السّمال 5 أنه كان يقرأ: "فحاسوا خلال الديار"، فيقال له: إنما هو فحاسوا، فيقول: جاسوا وحاسوا واحد 6. وكان أبو مهدية إذا أراد الأذان قال: الله أكبر مرتين 7، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين، ثم كذلك إلى آخره. فإذا قيل له: ليست السنة كذلك، إنما هي: الله أكبر الله أكبر، أشهد

1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "الموضع".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ط: "فهذا".

3 زيادة في ط.

4 الدمكم من الرجال والإبل: القوي الشديد، والشخيت: النحيف الجسم الضئيل.

5 هو قعنب العدوي القارئ، وهو من أصحاب القراءات الشاذة، وقراءة العامة

"فجاسوا" في الآية 5 من سورة الإسراء.

6 إذا الجوس والحوس تردد الجيش الفارة.

7 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "مرة".

أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله إلى آخره، فيقول: قد عرفتم أن المعنى واحد والتكرار عي. وحكى عيسى بن عمر، "سمعت ذا الرمة ينشد" 1:  
وظاهر لها من يابس الشخت واستعن ... عليها الصبا واجعل يديك لها سترًا 2  
فقلت: أنشدتني: من بائب، فقال "يا بيس وبائب" 3 واحد. وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن العباس أحمد بن يحيى قال "أنشدني ابن الأعرابي" 4:  
وموضع زُبن لا أريد مبيته ... كأني به من شدة الروع آنس 5  
فقال له شيخ من أصحابه: ليس هكذا أنشدتنا، إنما أنشدتنا: وموضع ضيق. فقال:  
سبحان 6 الله! تصحبنا منذ كذا وكذا، ولا تعلم أن الزبن والضيق واحد، وقد قال الله  
سبحانه وهو أكرم قبيلاً: {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ  
الْحُسْنَى} 7 وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: " نزل القرآن على سبع لغات كلها شافٍ كاف " .

- 
- 1 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط. "سألت ذي الرمة عن قوله".  
2 في ط: "فظاهر" وفيها. وفي د، ه، ط: "احتبس" في مكان "استعن"، وفي د، ه، ز:  
"أقنت لها قيته قدرًا" في مكان: "أجعل يديك لها سترًا". والبيت في وصف النار،  
والشخت: الدقيق. والمراد الخطب، أي: صنع لها من دقيق الخطب، واسترها بيدك.  
وللبيت رواية أخرى في اللسان "قوت". وانظر الديوان 176، وموافقات الشاطبي في  
الأصول 2/ 54 من طبعة السلفية.  
3 كذا في ش. وفي ز: "من يائس ومن يابش"، وفي ط: "ومن بائب ويائس".  
4 كذا في ش، ط، وفي ه، ز: "أنشد ابن الأعرابي". وفي د: "قال ابن  
الأعرابي".

- 5 من قصيدة للمرقش الأكبر في المفضليات. وبعده:  
لتبصر عيني إن رآتني مكانها ... وفي النفس إن خلى الطريق الكوادر  
وقوله: "مكانها" أي: مكان أسماء محبوبته، وقد سبق ذكرها في شعره، يقول: إنه نزل  
منزل الضيق وتحمل وعناء الطريق ليبصر مكانها.  
6 كذا في ش. وفي د، ه، ط، ز: "يا سبحان".  
7 آية: 110، سورة الإسراء.

وهذا ونحوه -عندنا1- هو الذي أدّى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة، على معانٍ متفقة. وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يأت إلا به، "ولا عدل"2 عنه إلى غيره؛ إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد. وكان أبو علي -رحمه الله- إذا عبر عن معنى بلفظ3 ما فلم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه يقول: هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه، فإن رآه في قميص كحلي لم يعرفه. فأما الحكاية عن الحسن -رضي الله عنه- وقد سأله رجل عن مسألة، ثم أعاد السؤال، فقال له الحسن: لبكت عليّ. أي: خلطت، فتأويله عندنا أنه أفسد المعنى الأول بشيء جاء به في القول4 الثاني. فأما أن يكون الحسن تناكر الأمر لاختلاف اللفظين "مع اتفاق"5 المعنيين فمعاذ الله، و"حاشى أبا سعيد"6. ويشبه أن يكون الرجل لما أعاد سؤاله بلفظ ثانٍ قدّر أنه بمعنى اللفظ الأول ولم يحسن7 ما فهمه الحسن8 -رضي الله عنه- كالذي يعترف عند القاضي بما يدعي عليه، وعنده أنه مقيم على إنكاره إياه. ولهذا نظائر. ويحكى أن قومًا ترافعوا إلى الشعبي في رجل بخص عين رجل فشرقت بالدم، فأفتى في ذلك بأن أنشد بيت الراعي:

لها أمرها حتى إذا ما تبوأت ... بأخفافها مأوى تبوأ مضجعا9

---

1 سقط في ط.

2 في ط: "لم يعدل".

3 ثبت في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.

4 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "المعنى".

5 في ط: "الاتفاق".

6 كذا في د، ه، ز. وفي ش: "حاش أبي سعيد"، وط: حاشا لله أبا سعيد. أبو سعيد

كنية الحسن البصري.

7 في ش: "يخسس".

8 سقط في ش.

9 "أمرها" كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "مالها"، وفي ز، ط: "مرعى" بدل "مأوى"،

وانظر ص 180 من هذا الجزء.

لم يزداهم على هذا. وتفسيره أن هذه العين ينتظر بها أن يستقر أمرها على صورة معروفة محصلة، ثم حينئذ 1 يحكم في بابها بما توجه الحال من أمرها. فانصرف القوم بالفتوى، وهم عارفون بغرضه فيها.

وأما 2 اتباع العلماء العرب في هذا النحو فكقول سيبويه: ومن العرب من 3 يقول: لب 4 فيجره كجر أمس وغاق، ألا ترى أنه ليس في واحد من الثلاثة جر؛ إذ الجر إعراب لا بناء وهذا الكلم كلها مبنية "لا معربة" 5 فاستعمل لفظ الجر على معنى الكسر، كما يقولون 6 في المنادى المفرد المضموم: إنه مرفوع، وكما يعبرون بالفتح عن النصب، وبالنصب عن الفتح وبالجزم عن الوقف "وبالوقف عن الجزم" 7 كل ذلك لأنه أمر قد عُرف غرضه والمعنى المعني به. وإذا جاز أن يكون في أصول هذه اللغة المقررة اختلاف اللفظين 8 والمعنى واحد، كان جميع ما نحن فيه جائزاً سائغاً ومأنوساً به متقبلاً.

---

1 ثبت في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.

2 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "فأماً".

3 ثبت هذا اللفظ في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.

4 كذا في د، ه، ز. وفي ط: "لب لب" وفي ش: "أو" وعبارة سيبويه في الكتاب 1/ 176: "ومن العرب من يقول: لب" فيجره مجرى أمس وفاق"، وترى أن هذه العبارة ليس فيما ما نقله المؤلف، وهو "فيجره كجره كجر أمس وغاق". وقد يكون هذا في نسخة المؤلف، أو تصحف عليه نص الكتاب. ولب في معنى لبيك.

5 ثبت ما بين القوسين في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.

6 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "يقول".

7 سقط ما بين القوسين في ش.

8 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "اللفظ".

(471/2)

---

#### باب في ملاطفة الصنعة:

وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة، إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأني لذلك وتلاطفه، لا أن تحبطه وتتعسف. وذلك كقولنا في قولهم في تكسير جرؤ

وَدَلُّو: أَجْرٍ وَأَدِلْ ، إن أصله أَجْرُوْ وَأَدْلُوْ، فقلبوا الواو ياء. وهو -لعمري- كذلك، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة ولا تعازها، فتقول: إهم أبدلوا1 من ضمة العين كسرة، فصار تقديره: أَجْرُوْ وَأَدْلُوْ. فلمَّا انكسر ما قبل الواو -وهي لام- قلبت ياء فصارت أَجْرِيْ وَأَدْلِيْ، وإنما وجب أن يرتب2 هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لما كرهت الواو هنا لما تتعرض3 له من الكسرة والياء في أَدْلُوْ وَأَدْلُوِيْ لو سميت4 رجلًا بأدْلُوْ، ثم أضفت إليه، فلمَّا ثقل ذلك بدءوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييرًا عَبْطًا وارتجلاً. فلمَّا صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب5 الواو ياء تطرُقًا صناعيًا. ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب6 من الكسرة7 قبلها لكنت قد استكرهت الحرف8 على نفسه تمالكًا وتعجرفًا، لا رفقًا وتلطفًا9. ولما فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في "الواو و"10 الحرف؛ لأن ابتداءك الضعيف أقرب مأخذًا من إحنائك على القوي. " فاعرف ذلك"11 "أصلًا في هذا الباب"12.

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "لما أبدلوا".

2 كذا في ش، ط. وفي ز: "ترتب".

3 كذا في ش، ط: وفي د، هـ، ز: "يتعرض".

4 شرط هذا لأنه جمع فلا ينسب إليه على لفظه إلا إذا كان علمًا، وإلا نسب إلى مفرده.

5 في ط: "أن قلبوا".

6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "تقلب".

7 كذا في ش. وفي ز، ط: "الكسر".

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بالحرف".

9 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "ملاطفًا".

10 زيادة في ط.

11 كذا في ش. ط. وفي د، هـ، ز: "فاعرفه".

12 سقط ما بين القوسين في ط.



وكذلك باب فُعُول مما لأمه واو، كدُلُو ودِلِي، وحَقُّو وحَقِي، "أصله دُلُو وحَقُّو" 1. فلك في إعلال هذا إلى حَقِي ودِلِي طريقان.

إن شئت شبهت واو فُعُول المدغمة 2 بضمة عين أفْعَل في 3 أدلُو وأحَقُّو، فأبدلت "منها ياء؛ كما أبدلت" 4 من تلك الضمة كسرة فصارت: حُقِّيُو، ثم أبدلت الواو التي هي لام ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصارت حُقِي ثم أتبعته فقلت: حَقِي. وهذا أيضًا مما أبدلت من ضمة عينه كسرة، فتنقلب 5 واو فعول بعدها ياء كاللِباب 6 الأول. فصارت أول 7: حَقُّو، ثم حَقِيُو، ثم حَقِي، "ثم حَقِي" 8. فهذا وجه.

وإن شئت قلت: بدأت بدُلُو فأبدلت لامها لضعفها بالتطرف "وثقلها" 9 ياء فصارت دُلُوِي. ثم أبدلت الواو ياء لوقوع الياء بعدها فصارت حُي "ثم أبدلت من الضمة في العين كسرة لتصح الياء بعدها فصارت: حُقِي" 10 ثم أتبعته فقلت: حَقِي "ودِلِي" 11. ومن ذلك قولهم: إن أصل قام قَوْمَ، فأبدلت الواو أَلَفًا. وكذلك باع أصله 12 بَيْعَ ثم أبدلت الياء أَلَفًا، لتحركها 13 وانفتاح ما قبلها 13. وهو -لعمري-

---

1 ثبت ما بين القوسين في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز، وقد رسم دلو وحقو فيهما بواو واحدة، وهو يريد الإدغام، ولولا هذا لرسموا بواوين.

2 يجري الصرفيون الإعلال في مثل هذا قبل الإدغام: فإن الإدغام يقوي الحرف فيتأبى على الإعلال.

3 ثبت هذا الحرف في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

4 سقط ما بين القوسين في ش. وثبت في د، هـ، ز، ط: غير أن في ط: "فيها" بدل "منها".

5 في ز، ط: "لتنقلب".

6 كذا في ش، ط، وفي ز: "كالبيات".

7 كذا في ش، ز. وفي ط: "أولًا".

8 زيادة في ز.

9 ثبت ما بين القوسين في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

10 سقط ما بين القوسين في ش.

11 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز: وثبت في ش، ط.

12 كذا في ش،. وفي د، هـ. ز. "أصلها".

13 في ز: "لتحركهما ... قبلهما".

كذلك، إلا أنك لم تقلب واحداً من الحرفين إلا بعد أن أسكنته استثناءً لحركته، فصار إلى 1 قَوْمَ وَيُعَ ثَمَّ انقلبا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن. ففارقا بذلك باب ثوب وشيخ؛ لأن هذين ساكنا العينين ولم يسكنا عن حركة. ولو رمت 2 قلب الواو والياء من نحو: قوم ويبيع وهما متحركتان 3 لاحتمتا 4 بحركتيهما، فعزتا فلم تنقلب. فهذا واضح.

ومن ذلك ستّ، أصلها سدس، فلما كثرت في الكلام أبدلوا السين تاء كقولهم. الناء في الناس، ونحوه فصارت سِدَّت. "فما تقارب الحرفان في مخرجيهما أبدلت الدال تاء، وأدغمت في التاء فصارت ستّ 5. ولو بدأت 6 هذا الإبدال عارياً من تلك الصنعة لكان استطالة على الحرفين وهتكاً للحرمتين. فاعرف بهذا النحو هذه الطريق ولا تقدمن على أمر من التغيير إلا 7 لعذر فيه، وتأت له ما استطعت. فإن لم تجن 8 على الأقوى كانت جنايتك على الأضعف لتطرق 9 به إلى 10 إعلال الأقوى أعذر وأولى. فأبه 11 له وقس عليه.

- 1 ثبت هذا الحرف في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.
- 2 كذا في د، ه، ز، ط. وف ش: "لزم".
- 3 في ش: "متحركان".
- 4 كذا في د، ه، ز، ط. وفي ش: "لاجتمعنا".
- 5 سقط ما بين القوسين في ز.
- 6 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "بدلت".
- 7 في ز، ط: "بعذر".
- 8 كذا في ط. وفي د، ه، ز: "تعن" وفي ش: "تكن".
- 9 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "ليطرق".
- 10 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "على".
- 11 كذا في د، ه، ز. وفي ش: "فأبدله"، ويقال به للشيء: فطن له.

فأما قوله 1:

أو إلفاً مكّة من ورق الحمى

فلم تكن الكسرة لتقلب الميم ياء، ألا تراك تقول: تظنيت وتقصيت، والفتحة هناك لكنه كسر للقافية.

ومن ذلك مذهب أبي الحسن في قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ 2 لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار تجزيه، ثم حذف الضمير فصار تجزى. فهذا ملاطفة "من الصنعة" 3. ومذهب سيبويه أنه حذف "فيه" دفعة واحدة.

---

1 أي: العجاج، وقبله:

ورب هذا البلد المحرم ... والقاطنات البيت غير الريم

يريد بالقاطنات البيت أي: الكعبة الحرام، والحمى أصله الحمم مخفف الحمام بحذف ألفه، فلما اجتمع مثلاًن أبدل من الثاني ياء، ثم كسر الميم الأولى للقافية، ولولا ذلك لقلب الياء ألفاً. ومن اللغويين من يرى أن الشاعر حذف ميم الحمام، وأبدل الألف ياء بعد كسر ما قبلها. فوزنه على الأول الفعل وعلى الثاني الفعي، وقد جرى المؤلف على الوجه الأول. وانظر اللسان.

2 آية 48 سورة البقرة.

3 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.

(475/2)

---

**باب في التجريد:**

اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن، ورأيت أبا علي -رحمه الله- به غريباً 1 معنياً، ولم "يفرد له" 2 باباً، لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقويتها 3 منه وأنقت لها. ومعناه أن "العرب قد تعتقد" 4 أن 5

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "غرى". ويقال غرى بالشيء: أولع به.

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "يعقد عليه".

3 في ط: "فاستقويتها".

4 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "تجرد وتعتقد".

5 كذا في د، هـ، ز، وسقط في ط. وفي ش: "أنه".

(475/2)

في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله. وقد يجري 1 ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها. وذلك نحو قولهم: لئن لقيت زيداً 2 لتلقين منه الأسد، ولئن سألته لتسئلن منه البحر. فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر "لا 3 أن" هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه.

وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو 4 تخاطبه. ومنه قول الأعشى:

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل 5

وهو الرجل نفسه لا غيره، وعليه قراءة من قرأ: "قَالَ اعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" 6 أي: اعلم أيها الإنسان، وهو نفسه 7 الإنسان، وقال تعالى: {لَهُمْ فِيهَا دَارٌ الْحُلْدِ} 8 وهي نفسها "دار الخلد" 9.

وقال الأعشى:

لات هنا ذكرى جبيرة أم من ... جاء منها بطائف الأهوال 10  
وهي نفسها الجائية بطائف الأهوال.

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "يخرج" وفي ط: "يخرج".

2 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "فلاناً".

3 كذا في ش. وفي ش: "إلا أن" وفي ز: "لأن".

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "و".

5 صدره:

ودّع هريرة إن المركب مرتحل

وهو مطلع معلقته.

6 آية: 259 سورة البقرة، وهذه القراءة بصيغة فعل الأمر قراءة حمزة والكسائي

ويعقوب وخلف؛ كما في الإتحاف 162.

7 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "في نفسه".

8 آية: 28، سورة فصلت.

9 سقط ما بين القوسين في ش.

10 من قصيدة في مدح الأسود بن المنذر أخي النعمان. وهو أول قصيدة في الصباح المنير.

(476/2)

وقد تستعمل الباء هنا فتقول: لقيت به الأسد، وجاورت به البحر، أي: لقيت بلقائي إياه الأسد. ومنه مسألة 1 الكتاب: أما أبوك فلك أب، أي: لك منه أو به أو 2 بمكانه أب 3. وأنشدنا:

أفادت بنو مروان ظلمًا دماءنا ... وفي الله إن لم يعدلوا حكم عدل 4  
وهذا غاية البيان والكشف، ألا ترى أنه لا يجوز أن يعتقد أن الله سبحانه ظرف لشيء ولا متضمن له، فهو إذاً على حذف المضاف، أي: في عدل الله عدل حكم عدل.  
" وأنشدنا:

بنزوة لص بعد ما مرّ مصعب ... بأشعت لا يفلى ولا يقمل 5  
ومصعب نفسه هو الأشعت " 6. وأنشدنا:

جازت البيد إلى أرحلنا ... آخر الليل بيعفور خدر 7  
وهي نفسها اليعفور، ولعيه جاء قوله:  
يا نفس صبراً كل حي لاق ... وكل اثنين إلى افتراق

1 انظر الكتاب 1/195.

2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "أي".

3 سقط في ش.

4 ورد هذا البيت في معاهد التنصيص 3/ 16 وفيه الشطر الأول هكذا:

أباحث بنو مروان ظلمًا دماءنا

ولم ينسبه. وورد في حماسة ابن الشجري 4 في أبيات لأبي الخطار الكلبي هكذا:

أفادت بنو مروان قيسًا دماءنا ... وفي الله إن لم ينصفوا حكم عدل  
وبعده:

كأنكم لم تشهدوا مرج راهط ... ولم تعلموا من كان ثمَّ له للفضل

5 الأشعت: الودد، سمي بذلك لشعث رأسه، وقد وصفه بأنه لا يصيبه الفمل، فلا يحتاج إلى أن يفلى، ليميزه عن الأشعث من الناس. والبيت للأخطل وهو في القصيدة الأولى من ديوانه، وقد أورده المؤلف معزواً إليه في "اختسب" في الكلام على سورة الفتحة.

6 سقط ما بين القوسين في ش.

7 انظر ص 179 من هذا الجزء.

(477/2)

وقول الآخر 1:

قالت له النفس إني لا أرى طمعاً ... وإن مولاك لم يسلم ولم يصد

وقول الآخر 2:

أقول للنفس تأساءً وتعزية ... إحدى يدي أصابني ولم ترد  
وأما 3 قوله -عز اسمه: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ} 4 فليس من ذا، بل النفس هنا جنس، وهو 5 كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} 6 ونحوه 7. وقد دعا تردد هذا الموضع على الأسماع، ومحدثه 8 الأفهام 9، أن ذهب قوم 10 إلى أن الإنسان هو معنى ملتبس بهذا الهيكل الذي يراه 11، ملاق له، وهذا الظاهر مماس لذلك الباطن، كل جزء منه منطوق عليه ومحيط به.

1 أي: النابغة الذبياني، وقبله:

لما رأى واشق إقعاص صاحبه ... ولا سبيل إلى عقل ولا قود

واشق: كلب غير ضمران، الذي يتحدث عنه الشاعر، وذلك أنه ذكر أن كلاباً سلط كلبه ضمران على ثور وحشي فصرعه الثور بقرنه، وذكر في البيت الشاهد أن واشقاً لما رأى ذلك حدثته نفسه باليأس من الثور، وقال في نفسه: إن مولاك لم يسلم ولم يصد. ويجوز أن يريد بمولاه الكلاب صاحبه، وأن يريد به ضمران الذي هلك.

2 نسبه في الحماسة إلى أعرابي قتل أخوه ابناً له، فقدم إليه ليقناده منه فألقى السيف في يده، وقال الشعر. وبعده:

كلاهما خلف من فقد صاحبه ... هذا أخي حين أدعوه وذا ولدي

وانظر الحماسة بشرح التبريزي "التجارية" 1 / 105.

- 3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فأماً".  
4 آية 27، سورة الفجر.  
5 كذا في ش، وفي د، هـ: "فهو".  
6 آية: 6، سورة الإنفطار.  
7 سقط في د، هـ، ز، ط.  
8 في ط: "مجازته".  
9 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "للأفهام".  
10 يغزي مثل هذا القول إلى الإمام مالك -رضي الله عنه- في الروح، وهو في الحقيقة  
لأتباعه. وفي جوهرة التوحيد:  
ولا تخص في الروح إذا ما وردا ... نص من الشارع لكن وجدنا  
لمالك هي صورة كالجسد ... فحسبك النص بهذا السند  
11 كذا في ش، ز. وفي ط: "ذكرناه وأنه".

(478/2)

#### باب في غلبة الزائد للأصلي:

أما إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في استبقائه وحذف الأصلي لمكانه، نحو قولهم: هذا  
قاضٍ ومعطٍ، ألا تراك حذفت الياء التي هي لام للتثنية؛ إذ كان ذا معنى أعني الصرف.  
ومثل 1 ذلك قوله:  
لا تْ به الأشياء والعبري 2  
حذفت عين فاعل وأقررت ألفه؛ إذ كانت دليلاً على اسم الفاعل. ومثله قوله 3:  
شاك السلاح بطل مجرب  
وهذا أحد ما يقوي قول أبي الحسن في أن المحذوف من باب مقول ومبيع إنما هو العين؛  
من حيث كانت الواو دليلاً على اسم المفعول. وقال ابن الأعرابي في قوله 4:  
في بئر لا حور سرى وما شعر  
أراد: حور أي: في بئر "لا حور" 5 لا رجوع. قال: فأسكنت الواو الأولى، وحذفت  
لسكونها وسكون الثانية بعدها. وكذلك حذفت لام الفعل لياء ي الإضافة

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "مثال".

2 "به" كذا في ش، ط. وفي و، ه، ز: "بها" وانظر ص131 من هذا الجزء.

3 أي: مرحب اليهودي في غزوة خيبر وقبله:

قد علمت خيبر أي مرحب

وانظر السيرة على هامش الروض 2/ 228.

4 أي: العجاج. والشرط من أرجوزة طويلة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر، وكان أوقع بجيش للخوارج يقوده أبو فديك الحروري. ويذكر في هذا الشرط أن هذا الحروري سرى في بئر غير حوّرر -والحوّرر: الرجوع- أي: سرى في أمر لا يرجع عليه عليه بخير.

وانظر الخزانة 2/ 95.

5 سقط ما بين القوسين في ز، ط. وثبت في ش.

(479/2)

---

في نحو: مصطفى وقاضي ومرامي "في 1 مرامي". وكذلك باب يعد ويزن، حذفت فاؤه لحرف المضارعة الزائدة 2 "كل 3 ذلك" لما كان الزائد ذا معنى. وهذا أحد ما يدل على شرف المعاني عندهم ورسوخها في أنفسهم. نعم، وقد حذفوا الأصل عند الخليل للزائد وإن كانا متساويي المعنيين. وإذا كان ذلك جائزاً عندهم، ومسموعاً في لغتهم، فما ظنك بالحرف الزائد إذا كان ذا معنى. وذلك قوله:

بني عقيل ماذة الخناق ... المال هدي والنساء طالق<sup>4</sup>

فالخناق<sup>5</sup> جمع خنقيق، والنون زائدة، والقاف الأولى عند الخليل هي الزائدة، والثانية هي الأصل وهي المحذوفة -وقد قدمنا دليل ذلك- والنون والقاف جميعاً لمعنى واحد وهو الإلحاق.

فإذا<sup>6</sup> كانوا قد حذفوا الأصل<sup>7</sup> للزائد<sup>8</sup> وهما في طبقة واحدة -أعني اجتماعهما على كونهما للإلحاق- فكيف -ليت شعري- تكون الحال إذا كان الزائد لمعنى والأصل المحذوف<sup>9</sup> لغير معنى! وهذا واضح.

وفي قولهم: خناق تقوية لقول سيبويه في تحقير مقعنس وتكسيه "مقاعس ومقيعس"<sup>10</sup> فاعرفه؛ فإنه قوي في بابه.

---

1 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز، ط. وثبت في ش.

2 في د، ه، ز: "الزائدة".



- 3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "كذلك".
- 4 انظر ص 64 من هذا الجزء.
- 5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "والخفاف".
- 6 كذا في ش. وفي د، ز، هـ، ط: "وإذا".
- 7 كذا في ش، ز. وفي ط: "الأصلي".
- 8 كذا في ش، ط، هـ، وفي د، ز "للزوائد".
- 9 سقط في ط. وسقوطه أولي.
- 10 كذا في ش. وفي ط: "مقاعيس ومقييس" وهذا فيه زيادة الياء للتعويض من المحذوف، وهو جائز. والرأي المقابل لرأي سيبويه هو رأي المبرد: يؤثر حذف الميم، فيقول: قعاس، وقعيس.

(480/2)

بل إذا كانوا قد حذفوا الملحق للملحق فحذف الملحق لذي المعنى -وهو الميم- أقوى وأحجى 1. وكأنهم إنما أسرعوا إلى حذف الأصل للزائد 2؛ تنويعاً به وإعلاءً له وتثبيتاً لقدمه في أنفسهم، وليعلموا بذلك قدره عندهم وحرمة في تصورهم ولحاقه بأصول الكلم في معتقدهم، ألا تراه قد يقرونه في الاشتقاق مما هو فيه إقرارهم الأصول. وذلك قولهم: قرنت السقاء إذا دبغته بالقرنوة، فاشتق الفعل منها، وأقرت الواو الزائدة فيها حتى أبدلت ياء في قرنت. ومثله قولهم 3: قلست الرجل، فالياء هنا بدل من واو قلنسوة الزائدة 4، ومن قال: قلنسته، فقد أثبت أيضاً النون وهي زائدة، وكذلك قولهم: تعفرت الرجل إذا خبت، فاشتق من العفريت وفيه التاء زائدة. فنظير تقويتهم أمر الزائد وحذف الأصل له 5 قول الشاعر 6:

أميل مع الذمام على ابن عمي ... واحمل للصديق على الشقيق

وجميع ما ذكرناه من قوة الزائد عندهم وتمكّنه في أنفسهم يضعف قول من حَقَّر تحقير الترخيم ومن كسر على حذف الزيادة، وقد ذكرنا هذا. إلا أن وجه جواز ذلك قول الآخر 7:

كيما أعدّهم لأبعد منهم ... ولقد يجاء إلى ذوي الأحقاد

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "أعجب".

2 كذا في ز، ط، وفي ش: "للزيادة".

2 سقط في د، ه، ز، ط.

4 سقط في ش.

5 ثبت في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.

6 هو إبراهيم بن العباس الصولي. والذمام: الحق والحرمة. وفي الطرائف الأدبية 154: "مع الصديق" في مكان "مع الذمام". وفيها: "أقصى" في مكان "أحمل" وفي ز: "آخذ"، وبعده:

أفرّق بين معروف ومنى ... وأجمع بين مالي والحقوق

7 هو في الحماسة بعض بني فقمس، وعند أبي محمد الأعرابي مرداس بن جشيش، وانظر التبريزي "التجارية" 1/ 217.

(481/2)

---

وقول 1 المولد 2:

وأنف الفتى من وجهه وهو أجدع

وقول الآخر 3:

أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح  
"وهو باب واسع" 4.

---

1 ش، ز: "قال".

2 هو أبو تمام في وصف الشيب، وقبله مع هذا الشطر:

له منظر في العين أبيض ناصع ... ولكنه في القلب أسود أسفع

ونحن نرجيه على الكرة والرضا ... وأنف الفتى من وجهه وهو أجدع

3 هو مسكين الدارمي. كان معاوية -رضي الله عنه- يؤثر أهل اليمن بالعتاء، ولم

يفرض لهذا المسكين فيه، فذكره أنه يشاركه في النسب إلى مصر، فهو أخوه، وهو أولى

بعطائه من اليمانيين القحطانيين، وانظر الخزنة في الشاهد 167.

4 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز. وثبت في ش، ط.

(482/2)

---

باب في أن ما لا يكون للأمر وحده، قد يكون له إذا ضامَّ غيره:  
من ذلك الحرف الزائد لا يكون للإلحاق أولاً؛ كهمزة أفعل وإفعل وإفعل وإفعل،  
ونحو ذلك، وكذلك ميم مفعول ونحوه. فإذا انضمَّ إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت  
للإلحاق. وذلك "نحو: ألدَّ وألجج، الهمزة والنون للإلحاق. وكذلك" 1 يلندد ويلنجج  
"فإن زالت النون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما للإلحاق. وذلك نحو: ألد ويلجج" 2.  
وعلة ذلك أن الزيادة في أول الكلمة إنما يباها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنما  
يكون مفرداً أبداً، فإذا انضمَّ إليه غيره خرج بمضامته إياه عن أن يكون للمضارعة، فإذا  
خرج عنها وفارق الدلالة على المعنى جعل للإلحاق؛ لأنه قد أمن بما انضمَّ إليه أن  
يصلح للمعنى.

1 ثبت ما بين القوسين في د، هـ، ز، وسقط في ش، ط.

2 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

(482/2)

وكذلك ميم مفعول، جعلت واو مفعول وإن كانت للمد دليلة على معنى 1 اسم  
المفعول، ولولا الميم لم تكن 2 إلا للمد؛ كفعل وفعل وفعل ونحو ذلك، إلا أنها وإن  
كانت قد أفادت هذا 3 المعنى فإن ما فيها من المد والاستطالة معتدَّ فيها مراعي من  
حكمها. ويدلك على بقاء المد فيها واعتقادها مع ما أفادته من معنى اسم المفعول له 4  
أن العرب لا تلقي عليها حركة الهمزة بعدها إذا أثرت تخفيفها؛ بل تجربها مجراها وهي  
للمد خالصة 5؛ ألا تراهم يقولون في تخفيف مشنوءة بالإدغام البتة؛ كما يقولون في  
تخفيف شنوءة. وذلك قولهم: مَشْنُوءَةٌ كَشْنُوءَةٍ، فلا يحركون واو مفعول، كما لا يحركون  
واو فعول، وإن كانت واو مفعول تفيد مع مدّها اسم المفعول، وواو فعول مخرصة 6  
للمد البتة.

فإن قلت: فما 7 تقول في أفعل نحو أسكوب، هل هو ملحق بجرموق؟ قيل: لا؛ ليس  
ملحقاً به بل الهمزة فيه للبناء، والواو فيه للمد البتة؛ لأن حرف المد إذا جاور الطرف  
لا يكون للإلحاق أبداً 8؛ لأنه كأنه إشباع للحركة كالصبارف ونحوه، ولا يكون أفعل إلا  
للمد؛ ألا ترى أنك لا تستفيد بهمزة أفعل وواو معنى مخصوصاً، كما تستفيد بميم  
مفعول وواو معنى مخصوصاً؛ وهو إفادة اسم المفعول. فهذا من طريق التأمل واضح.

وإذا كان كذلك إفعيل لا يكون

- 1 سقط في د، هـ، ز، ط.
- 2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "يكن".
- 3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "هنا".
- 4 سقط في ش. واعتقادها لله إحرازها له، من قولهم: اعتقد ضيعة أي قتناها.
- 5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "خاصة".
- 6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "خاصة".
- 7 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ما".
- 8 سقط في د، هـ، ز.

(483/2)

ملحقًا. وأين منه باب إفعال؛ لأنه موضع للمعنى وهو المصدر؛ نحو الإسلام والإكرام. والمعنى أغلب على المثال من الإلحاق. وكذلك باب أفعال؛ لأنه موضوع للتكسير كأقتاب وأرسان.

فإن قلت: فقد جاء عنهم نحو: إمخاض 1، وإسنام 2، وإصحاب 3، وإطابة 4، قيل: هذا في الأسماء 5 قيل جدًا، وإنما باب المصادر البتة. وكذلك ما جاء عنهم من وصف الواحد بمثال أفعال 6، نحو: برمة أعشار 7، وجفنة أكسار 8، وثوب أكباش 9 وتلك الأحرف المحفوظة في هذا. إنما هي على أن جعل كل جزء منها عشرًا وكسرًا وكبشًا. وكذلك كبذ أفلاذ 10، وثوب أهباب 11 وأخباب 12، وحبل أرمام 13 وأرماث وأقطاع وأحذاق وثوب أسماط 13؛ كل هذا متأول فيه معنى الجمع 14.

وكذلك مفعيل ومفعول ومفعال ومُفَعَّل، ليس شيء من ذلك ملحقة؛ لأن أصل زيادة الميم في الأول إنما هي لمعنى 15، وهذه غير طريق الإلحاق. ولهذا أدغموه فقالوا: مَصَلَك 16 ومَتَل 17 ونحوهما. وأما أفاعِل كأحامر 18 وأجارِد 19 وأباتر 20 فلا تكون الهمزة فيه والألف للإلحاق بباب قَدْ عَمِل 21. ومن أدل الدليل على ذلك أنك

1 من معانيه السقاء "أي: القربة" يخصص فيها اللبن.

2 هو ثمر الحلي، وهو من المراعي.

- 3 سقط في ش. ولم أقف على هذا اللفظ.
- 4 من معانيه المظلة.
- 5 في ش: "الإسلام".
- 6 في ط: "الأفعال".
- 7 أي: كسرت على عشر قطع أو عظيمة.
- 8 أي: عظيمة موصلة لكبرها أو لقدمها.
- 9 هو ضرب من برود اليمن، وفي ج: لضرب منها رديء النسج.
- 10 أي: قطع.
- 11 أي: متقطع.
- 12 أي: بال قدم.
- 13 أي: غير محشو ببطانة.
- 14 كذا في ش، ط. وفي ز: "الجميع".
- 15 في ز، ط: "للمعني".
- 16 هو القوي من الناس وغيرهم.
- 17 هو الشديد، يقال: رمح مثل.
- 18 هو اسم جبل، وموضع بالمدينة.
- 19 اسم موضع.
- 20 هو القاطع لرحمه.
- 21 هو الضخم من الإبل.

(484/2)

---

لا تصرف شيئاً من ذلك علماً. وذلك لما فيه من التعريف ومثال الفعل؛ لأنَّ 1 أجارد 2 وأباترا 3 جارٍ مجرى أضراب وأقاتل. وإذا جرى مجراه فقد لحق في المثال به، والهمزة في ذلك إما هي في أصل هذا المثال للمضارعة، والألف هي ألف فاعل في جارد وباتر لو نطقوا 4 به، وهي كما تعلم للمعنى كألف ضارب وقاتل. فكل واحد من الحرفين إذا إنما هو للمعنى، وكونه 5 للمعنى أشد شيء إبعاداً لها عن الإلحاق لتضادَّ القضيتين 6 عليه، من حيث كان الإلحاق طريقاً صناعياً لفظياً، والمعنى طريقاً مفيداً معنوياً. وهاتان طريقتان متعاديتان. وقد فرغنا منهما فيما قبل. وأيضاً فإن الألف لا تكون 7 للإلحاق حشو

أبداً8، إنما تكون له9 إذا وقعت طرفاً لا غير، كأرطي ومعزي وحَبْنطي. وقد تقدم ذلك أيضاً.

ولا يكون أجارد10 أيضاً ملحقاً بعذافر لما قدمناه: من أن الزيادة في الأول لا تكون للإلحاق، إلا أن يقترن بها حرف غير مدّ كنون أَلندد وواو إزْمول11 وإِسْحوف12 وإِذْرُون13؛ لكن دُوَاسر14 ملحق بعذافر15. ومثله غِيَاهم16. وكذلك كَوُأَل17 ملحق

---

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "فعلت بذلك أن".

2 كذا في ز، ط، وفي ش: "أجاردا" وهو لا ينوّن لأنه علم.

3 كذا في ش. وفي ز، ط: "أباتر"، وهو مصروف لأنه ليس بِعَلَمٍ، إلا إذا لوحظ أنه عَلَمٌ على اللفظ.

4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "نطق".

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "فكونه".

6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "القصتين".

7 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "يكون".

8 سقط في ش.

9 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "لهما" أو "بهما".

10 سقط في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.

11 هو المصوت من الوعول وغيرها.

12 هي الناقة الكثيرة اللبن.

13 هو معطف الدابة.

14 هو الشديد الضخم.

15 هو الأسد، والعظيم الشديد من الإبل.

16 هو الماضي السريع من الإبل.

17 هو القصير.

بسبهل الملحق بمرجل 1. وأدّل دليل على إلحاقه ظهور تضعيفه، أعني: كواللاً. ومثله سبهل. فاعرفه.

ومثل طومار -عندنا- ديماس 2 فيمن قال: دياميس، ودياج فيمن قال: دياييج، هو ملحق بقرطاس 3؛ "كما أن طومارا ملحق بفسطاط" 4. وساغ أن تكون الواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها للإلحاق؛ من حيث كانتا لا تجاوران الطرف بحيث يتمكن المد. وذلك أنك لو بنيت مثل طومار أو ديماس من سألت لقلت: سؤال وسبئال، فإن خففت حركت كل واحد من الحرفين بحركة الهمزة التي بعده، فقلت: سوال وسيال، ولم تقلب الهمزة وتدغم فيها الحرف؛ كمقرّ والنسي؛ لأن الحرفين تقدّما عن الموضوع 5 الذي يقوى فيه حكم المد وهو جواره الطرف. وقد تقدم ذلك. فتأمل هذه المواضع التي أريتكمها؛ "فإن أحداً من أصحابنا لم يذكر شيئاً منها" 6.

---

1 هو الخفيف العجل.

2 من معانيه الحمام.

3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "بقسطاس".

4 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

5 في ز: "المكان".

6 سقط ما بين القوسين في ز.

(486/2)

---

### باب في أضعف المعتلين:

وهو اللام؛ لأنها أضعف من العين. يدل على ذلك قولهم في تكسير فاعل مما اعتلت لامه: إنه يأتي على فَعْلَة، نحو: قاض وقضاة، وغاز وغزاة، وساع وسعاة. فجاء ذلك مخالفاً للتصحيح الذي يأتي على فَعْلَة نحو: كافر وكفرة، وبار وبررة. هذا ما دام المعتل من فاعل لامه. فإن كان معتله العين فإنه يأتي مأتى الصحيح على فَعْلَة. وذلك نحو: حائك وحَوَكة، وخائن وخَوَنة، وخانة، وبائع وباعة، وسائد

(486/2)

---

وسادة، أفلا ترى كيف اعتدَّ اعتلال اللام فجاء مخالفاً للصحيح، ولم يحفلوا باعتلال العين؛ لأنها لقوتها بالتقدم لحقت بالصحيح.

وجاء عنهم سريّ وسراة مخالفاً 1. وحكى النضر سراة، فسراة في تكسير سري عليه بمنزلة شعراء من شاعر 2. وذلك أنهم كما كسّروا فاعلاً على فُعلاء، وإنما فعلاء لباب فَعِيل؛ كظريف وظُرفاء، وكريم وكرماء، وكذلك 3 كسّروا أيضاً 4 فَعِيلاً على فَعَلَة، وإنما هي لفاعل.

فإن قلت: فقد قالوا: فَعِيل مما عينه معتلة، نحو: سيد وميت، فبنوه على فَعِيل، فجاء مخالفاً للصحيح الذي إنما بابه فَعِيل، نحو: صيرف وخيفق 5، وإنما اعتلاله من قبل عينه، وجاءت أيضاً الفاعولة 6 في مصادر ما اعتلت عينه نحو: الكينونة والقيودودة، فقد أجروا العين في الاعتلال 7 أيضاً مجرى اللام في أن خصوها بالبناء الذي لا يوجد في الصحيح. قيل: على كل حال اعتلال 8 اللام أقعد في معناه من اعتلال 8 العين، ألا ترى أنه قد جاء فيما عينه معتلة فَعِيل مفتوحة العين في قوله 9: ما بال عيني كالشعيب العين

---

1 أي: للقياس؛ فإن قياس معتل اللام ضم الفاء، وهو مخالف أيضاً من حيث إن

القياس فيه: أسرياء؛ كما ذكره. وقد جاء القياس في اللغة.

2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "الشاعر".

3 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "فكذلك".

4 ثبت في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

5 يقال: ناقة خيفق: سريعة جداً.

6 في ط: "الفاعولة".

7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "الإعلال".

8 في ط: "إعلال".

9 أي: رؤية. وهو أول الأرجوزة، والشعيب: القرية الصغيرة. والعين: اللبالية. شبه عينه

لبكائها بالقرية القديمة التي يسيل الماء من خرزها. وانظر الكتاب 2 / 372، وشواهد

الشافية 59.



وقالوا أيضاً: هَيَّان 1 وتَيَّحان 2 بفتح عينهما، ولم يأت في باب 3 ما اعتلت لامه فاعل مكسراً على فَعَلَة. " فالاعتلال 4 المعتد " إذا إنما هو للام، ثم حملت العين عليها فيما 5 ذكرت لك.

ويؤكد عندك قوة العين على اللام أنهما إذا كانتا 6 حرفي علة صحت العين واعتلت اللام، " وذلك 7 نحو: نواة وحياة، والجوى 8 والطوى، ومثله الضواة 9 والخواة 10. فأما آية وغاية وبأبهما فشاذ، وكأن فيه ضرباً من التعويض لكثرة اعتلال اللام مع صحة العين إذا كانت 11 أحد الحرفين.

ويدلك على ضعف اللام عندهم أنهم 12 إذا كسروا كلمة على فاعل، وقد كانت الياء ظاهرة في واحدتها لا 13 ما فإنهم 14 يظهرون في الجمع ياء. وذلك نحو: مطية ومطايا وسبية وسبايا و"سوية وسوايا" 15 فهذه اللام. وكذلك إن ظهرت الياء في الواحد زائدة فإنهم أيضاً 16 يظهرونها في الجمع. وذلك نحو خطيئة وخطايا، ورزية ورزايا، أفلا ترى إلى مشابهة اللام للزائد 17. " وكذلك أيضاً لو كسرت نحو

---

1 من معانيه الجيان.

2 هو الكثير الحركة الذي يتعرض للشافي من الأمور.

3 سقط في د، ه، ز، ط. وثبت في ش.

4 كذا في د، ه، ز. وفي ش: "والاعتداد"، وفي ط: "فالإعلال المعتد".

5 في ط: "كما".

6 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "كانا".

7 ثبت ما بين القوسين في ش، ط. وسقط في د، ه، ز.

8 كذا في ز، ط. وفي ش: "الخوي". وكلاهما صحيح.

9 هي الروم الصلب.

10 هي الصوت.

11 في ش: "كان".

12 سقط في ش.

13 ثبت في ش. وسقط في د، ه، ز، ط.

14 في ط: "ربما".

15 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "سرية وسرايا"، والسوية من معانيها قتب البعير،

وهو رحله الذي يكون على قدر سنامه.

16 سقط في ط.

17 كذا في ش، ط. وفي ز: "الزائدة" وفي د، هـ: "الزائدة".

(488/2)

عظاية وصلاية، لقلت: عطايا وصلايا<sup>1</sup>. وأيضًا فإنك تحذفها كما تحذف الحركة. وذلك في نحو: لم يدع، ولم يرم، ولم يخش. فهذا كقولك: لم يضرب، "ولم يقعد"<sup>2</sup>، وإن تقعد أقعد. ومنها أيضًا حذفهم إياها وهي صحيحة للترخيم في نحو: يا حار ويا مال. فهذا نحو حذفهم الحركات الزوائد في كثير من المواضع. ولو لم يكن من ضعف اللام إلا اختلاف أحوالها<sup>3</sup> باختلاف الحركات عليها<sup>4</sup>، نعم وكونها في الوقف على حالٍ يخالف حالها في الوصل، نحو: مررت بزيد يا فتى، ومررت بزيد، وهذه قائمة يا فتى وهذه قائمة- لكان<sup>5</sup> كافيًا، أو لا ترى إلى كثرة حذف اللام نحو: يد ودم وغد وأب وأخ، وذلك الباب، وقلة حذف العين في سهٍ ومُد. فبهذا ونحوه يعلم أن حرف العلة في نحو: قام وباع أقوى منه في باب غزوت ورميت. فاعرفه.

1 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.

2 ثبت ما بين القوسين في د، هـ، ز. وسقط في ش، ط.

3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "الأحوال عليها".

4 ثبت في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "كان".

(489/2)

باب في الغرض في مسائل 1 التصريف:

وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال "لما تبنيه"<sup>2</sup> في كلام العرب والإلحاق له به. والآخر التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه.

الأول: نحو قولك في مثل جعفر من ضرب: ضَرَبَ، ومثل خُبْرُج<sup>3</sup>: ضُرِبَ، ومثل صِفْرَد<sup>4</sup>: ضَرِبَ، ومثل سَبَطَر: ضَرَبَ، ومثل فرزدق من جعفر: جَعْفَر. فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئًا منه فقد ألحقته بكلام العرب وأدعيت بذلك أنه منه. وقد تقدّم ذكر

ما هذه سبيله فيما مضى.

1 في ز: "بمسائل".

2 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.

3 هو من طيور الماء.

4 هو طائر يقال له أبو المليح.

(489/2)

الثاني: وهو 1 نحو قولك في مثل فيعول 2 من شويت: شَيَوِي، وفي فعول منه: شُوي 3، وفي مثل عَصْرُفُوط من الآء: أَوْ أَيَّوء، ومنها مثل صُفْرُق 4: أُؤُؤِيُؤ، ومن يوم مثل مَرْمَرِيس: يَوِيُوم، ومثل أَلَدَد أَيَنُوم، ومثل قولك في نحو 5 افعوعلت من وأيت: أياؤأيت.

فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه. وبذلك على ذلك أنهم 6 قالوا في مثال إوزة من أويت: إياة، والأصل فيه على الصنعة إِيَوِيَّة، فأعلت فيه الفاء والعين واللام جميعاً. وهذا مما لم يأت عن العرب مثله. نعم، وهم لا يوالون بين إعلايين إلا تحاً شاذاً ومحفوظاً نادراً، فكيف بأن يجمعوا بين ثلاثة 7 إعلالات 8! هذا مما لا "رب فيه" 9 ولا تخالج شك في شيء منه.

1 سقط في د، هـ، ز.

2 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "يعلول".

3 ويجوز في تباين مشددتين، وهذا وجه التصريف، والوجه الذ أثبت في الكتاب سببه الفرار من ثقل تكرار الياء. انظر الكتاب 2 / 393، وشرح الرضي للشافعية 3 / 192، والأشباه والنظائر للسيوطي 3 / 187.

4 هو نبت.

5 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش، "مثل".

6 أي: الصرفيين للتدريب لا العرب.

7 كذا في ش، ط وفي د، هـ، ز: "ثلاث".

8 في ط: "اعتلالات".

9 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "ثبت به".

(490/2)

---

باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه 1:  
أيجازان جميعاً فيه 2، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟  
اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع "مع ذلك" 2  
أن يكون الآخر مراداً وقولاً. من ذلك قوله 3:  
كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

---

1 في ط: "الآخر".

2 سقط في ش.

3 أي: سحيم، والشطّر عجز مطلع قصيدة طويلة له في الديوان المطبوع في دار  
الكتب، صدره:  
عميرة ودع إن تجهزت غاديا

(490/2)

---

فالقول أن يكون "ناهياً" اسم الفاعل من نهيت كساعٍ من سعيت وسار من سرّيت، وقد  
يجوز مع هذا أن يكون "ناهياً" هنا مصدراً كالفالج 1 والباطل والعائر 2 والباغز 3 ونحو  
ذلك مما جاء فيه المصدر على فاعل حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً  
وردعاً، أي: ذا نهي فحذف المضاف وعلقت اللام بما يدل عليه الكلام، ولا تكون على  
هذا معلقة بنفس الناهي؛ لأن المصدر لا يتقدم شيء من صلته عليه. فهذا 4 وإن كان  
عسفاً فإنه جائز للعرب 5؛ لأن العرب قد حملت عليه فيما لا يشك فيه، فإذا أنت  
أجزته هنا فلم تجز إلا جائزاً مثله، ولم تأت إلا ما أتوا بنحوه.  
وكذلك قوله 6:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه

فظاهر هذا أن يكون "جوازيه" جمع جازٍ، أي: لا يعدم شاكراً عليه، ويجوز أن يكون

جمع جزاء، أي: لا يعدم جزاء عليه، وجاز أن يجمع جزاء على جوازٍ لمُشابهة المصدر  
اسم الفاعل، فكما جمع سيل على سوائل؛ نحو قوله 7:  
وكنت لقي تجري عليه السوائل

- 
- 1 هو الداء المعروف بالشلل.
  - 2 هو بئر يكون في جفن العين الأسفل.
  - 3 هو النشاط في الإبل.
  - 4 سقط في ش.
  - 5 ثبت في ز.
  - 6 أي: الحطيئة. وعجزه:
  - لا يذهب العرف بين الله والناس
  - 7 أي: الأعشى يذكر قيس بن مسعد الشيباني. وصدر البيت:  
وليتك حال البحر دونك كله  
وقوله: "وكنت" كذا في ز، ط، د، هـ، وفي ش: "فكنت"، وانظر الصبح المنير 128.

(491/2)

---

"أي: السيول" 1 كذلك 2 يجوز أن يكون "جوازيه" جمع جزاء، ومثله قوله 3:  
وتترك أموال عليها الخواتم  
يجوز أن يكون جمع خاتم، أي: آثار الخواتم، ويجوز أن يكون جمع ختم على ما مضى.  
ومن ذلك قوله 4:  
ومن الرجال أسِنَّة مذروبة ... ومزَنَّدون شهودهم كالغائب  
يجوز أن يكون "شهودهم" جمع شاهد، وأراد: كالغياب، فوضع الواحد موضع الجمع  
على قوله:  
على رءوس كرءوس الطائر  
"يريد الطير" 5 ويجوز أن يكون "شهودهم" مصدرًا، فيكون الغائب هنا مصدرًا أيضًا،  
كأنه 6 قال: شهودهم كالغيبية أو المغيب، ويجوز أيضًا أن يكون على حذف المضاف،  
أي: شهودهم كغيبية الغائب.

---

- 1 سقط في ش.
- 2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فكذلك".
- 3 أي: الأعشى. وهو من قصيدة يعاتب فيها يزيد بن مسهر الشهباني، وقبله معه:  
فأقسم بالله الذي أنا عبده ... لنصطفقن يوماً عليك المآثم  
يقفن حرام ما أحل ربنا ... وتترك أموال عليها الخواتم  
المآثم جمع المآثم، وأراد هنا النساء يجتمعن في الحزن، واصطفقهن: اضطرابهن يهدده أنه  
سيقتله، فتجتمع النساء في الحزن عليه، ويستنكرن ما حل برهن، أي: سيدهن  
وحاميهن، وهو يزيد، ويذكر أنه سيترك ما خلعه من المال بختمه. ويقول المصرفي في  
رغبة الآمل 6/ 34 في شرح اصطفاق المآثم: "يريد: لتضطربن عليك رجال قيس"  
ورجال قيس هم رجال الأعشى، وقد سوغ له هذا التفسير أن المآثم مجتمع الرجال  
والنساء في الغم والفرح، ولو أن المصرفي أطلع على البيت الثاني لذهب إلى ما ذكرته.  
وقد فسر المآثم بالنساء في البيت ابن الأنباري في شرح ديوان عامر بن الطفيل: 14.  
وانظر الصبح المنير 58، وفي الشطر الشاهد المخصص 10/ 18.
- 4 أي: موسى بن جابر الحنفي. والمذروية: المحددة. والمزندون: البخلاء. وانظر تبريزي  
الحماسة "التجارية" 1/ 342.
- 5 سقط ما بين القوسين في ش.
- 6 كذا في ش، وف د، هـ، ز، ط: "فكأنه".

(492/2)

---

ومن ذلك قوله 1:  
إلا يكن مال يثاب فإنه ... سيأتي ثنائي زيدا ابن مهلهل  
فالوجه أن يكون "ابن مهلهل" بدلاً من زيد لا وصفاً له؛ لأنه لو كان وصفاً لحذف  
تنوينه فقل: زيد بن مهلهل، ويجوز أيضاً أن يكون وصفاً أخرج على أصله، ككثير من  
الأشياء تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها كقول الله سبحانه: {اسْتَخَوَذَ عَلَيْهِمُ  
الشَّيْطَانُ} ونحوه 3.  
ومثله قول الآخر 4:  
جارية من قيس ابن ثعلبه  
القول في البيتين سواء.

والقول في هذا واضح، ألا ترى أن العالم الواحد قد5 يجب6 في الشيء الواحد أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر؛ إذ كان من7 مذهبهم8 وعلى سمت كلامهم9، كرجل له عدّة أولاد فكلهم ولد له، ولاحق به وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه. فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه، فالأنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به

---

1 أي: الحطيئة يمدح زيد الخيل الطائي، وكان أسر الشاعر فمنَّ عليه، وقوله: "يثاب" في الديوان المطبوع: "بآت".

2 آية 19 سورة المجادلة.

3 ثبت في ش. وسقط في د، ه، ز، ط.

4 هو الأغلب العجلي، والشرط من أرجوزة يذكر فيها امرأة كان يهاجيه، تسمّى كلبة، وقد عنها بالجارية، وانظر الخزانة في الشاهد الحادي والعشرين بعد المائة، والكتاب 2/ 118.

5 سقط في ط.

6 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "يجيز".

7 في ط: "على".

8 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "مذهبهم".

9 كذا في د، ه، ز، ط. وفي ش: "من كلامهم".

(493/2)

---

وإن كان مجيزًا للآخر وقائلاً به، ألا ترى إلى قول سيبويه1 في قولهم: له مائة بيضاً: إنه حال من النكرة، وإن كان جائزاً أن يكون "بيضاً" حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في "له". وعلى ذلك حمل قوله2:

لعزة موحشاً طلل

فقال فيه: إنه حال من النكرة، ولم يحمل على الضمير3 في الظرف. أفيحسن بأحد "أن يدعى على أحد"4 متوسطيناً أن يخفى هذا الموضع عليه، فضلاً عن المشهود له بالفضل: سيبويه.

نعم، وربما5 أفتى بالوجه الأضعف عنده، لأنه6 على الحالات وجه صحيح. وقد فعلت

العرب ذلك عينه ألا ترى إلى قول عمارة لأبي العباس وقد سأله عمّا أراد بقراءته 7: {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} 8 فقال له: ما أردت؟ فقال: أردت: سابقُ النهار، فقال له أبو العباس: فهلاً قلت؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، أي: أقوى. وهذا واضح. فاعرف ذلك ونحوه مذهباً يقتاس به ويفزع إليه.

---

#### 1 انظر الكتاب 1/ 272.

2 أي: كثير عزة، ومن رواه: "لمبة" نسبة إلى ذي الرمة، وإيراد الشطر الأول كما هو هنا، هو وفق ما في ش. وبعد:

يلوح كأنه خلل

وفي د، هـ، ز، ط:

لعزة موحشاً طلل قديم

وبعده:

عفا كل أسحم مستديم

والخلل جمع الخلعة، بكسر الخاء وفتح اللام مشددة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره. والأسحم: الأسود، وأراد به السحاب؛ لأنه إذا كان ذا ماء يرى أسود لامتلأه. وانظر الكتاب 1/ 276، والخزانة 1/ 531.

3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "المضمر".

4 سقط ما بين القوسين في ش.

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "قد".

6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "إلا أنه".

7 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "بقوله".

8 آية: 40، سورة يس.

(494/2)

---

#### باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق 1:

وجماع ذلك التقاء الساكنين المعتلين في الحشو، وذلك كمفعول مما عينه حرف علة، نحو: مقول ومبيع، ألا ترى أنك لما نقلت حركة العين من مقوول ومبيوع إلى الفاء، فصارت في التقدير إلى مقوُول ومبيُوع تصورت حالاً لا يمكنك النطق بها، فاضطرت



حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين. وعلى ذلك قال أبو إسحاق  
لإنسان ادّعى له 2 أنه يجمع في كلامه بين ألفين وطول الرجل "الصوت 3 بالألف"، فقال  
له أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلّا ألفاً واحدة.  
وكذلك فاعل مما "اعتلّت عينه" 4 نحو: قائم وبائع، ألا تراك لما جمعت بين العين وألف  
فاعل ولم تجد إلى النطق بهما على ذلك سبيلاً حركت العين فانقلبت همزة. ومنهم من  
يحذف فيقول:

شاك السلاح بطل مجرّب 5

ويقول 6 أيضاً:

لا تُ به الأشياء والعبري 7

وعلى ذلك أجازوا في يومٍ راح، ورجل خاف أن يكون فعلاً، وأن يكون فاعلاً محذوف  
العين لالتقاء الساكنين. فإن اختلفت الحرفان المعتلّان جاز تكلف جمعهما حشواً نحو:  
قاوُت وقايُت وقَيوت 8. فإن تأخّرت الألف في نحو هذا لم يمكن النطق بها، كأن تتكلف  
النطق بقوَّات أو بقيات. وسبب امتناع ذلك لفظاً أن الألف

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "اللسان".

2 سقط في ش.

3 كذا في ز، ط. وفي ش: "في الصوت الألف".

4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "عينه معتلة".

5 انظر ص 479 من هذا الجزء.

6 كذا في ش. وفي ط: "تقول". وفي د، هـ، ز: "قال".

7 انظر ص 131، 479 من هذا الجزء.

8 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "غير بت".

(495/2)

---

لا سبيل إلى 1 أن تكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، وليست 2 كذلك الياء والواو. فأنت إذا  
تكلفّت نحو: قاوُت وقايُت، فكأنك إنما مطلت الفتحة، فجاءت الواو والياء كأتهما بعد  
فتحتين، وذلك جائز نحو: ثوب وبيت، ولو رمت مثل ذلك في نحو: 3 قيات أو قُوات،  
لم تخل من أحد أمرين، كل واحد منهما غير جائز: أحدهما أن تثبت حكم الياء والواو

حرفين ساكنين فتجيء الألف بعد الساكن، وهذا ممتنع غير جائز. والآخر أن تسقط<sup>4</sup> حكمهما لسكونهما وضعفهما، فتكون الألف كأنها تالية للكسرة والضمة، وهذا خطأ بل محال.

فإن قلت: فهذا جاز على هذا أن تجمع بين الألفين وتكون الثانية كأنها إنما هي تابعة للفتحة "قبل الأولى؛ لأن الفتحة"5 مما تأتي قبل الألف لا محالة، وأنت الآن آنفاً تحكي عن أبي إسحاق أنه قال: لو مددتها إلى العصر لما كانت إلا ألفاً واحدة؟ قيل: وجه امتناع ذلك أنك لو تكلفت ما هذه حاله للزمك للجمع<sup>6</sup> بين الساكنين اللذين هما الألفان اللتان نحن في حديثهما أن تمطل الصوت بالأولى تطاولاً به إلى اللفظ بالثانية، ولو تجشمت ذلك لتناهى<sup>7</sup> في مد الأولى، فإذا صارت إلى ذلك تمت ووقفت فوقفت<sup>8</sup> بك بين أمرين كلاهما ناقض عليك ما أعلقت به يديك: أحدهما: أنها لما طالت وتمادت ذهب ضعفها وفقد خفاؤها، فلحقت لذلك بالحروف الصحاح، وبعدت عن شبه الفتحة الصغيرة<sup>9</sup> القصيرة الذي<sup>10</sup> رمته.

---

1 سقط في ش.

2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "ليس".

3 سقط في ش.

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "بسقط".

5 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، وثبت في ش، ط.

6 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "والجمع".

7 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "لتناهى".

8 سقط في ش.

9 ثبت في ط. وسقط في ش، ز.

10 كذا في ش. وفي ز، ط: "التي".

(496/2)

---

والآخر: أنها تزيد صوتاً على ما كانت عليه، وقد كانت قبل أن تشيع مطلقاً أكثر من الفتحة قبلها، أفشبهها بها من بعد أن صارت للمدّ أضعافها. هذا جور في القسمة، وإفحاش في الصنعة، واعتداء على محتمل الطبيعة والمنّة<sup>1</sup>. ولذلك لم يأت عنهم شيء

من مقول ومبيع على الجمع بين ساكنيهما وهما مقوول ومبيوع؛ لأنك إنما تعتقد أن الساكن الأول منهما كالحركة ما لم تتناه 2 في مطله وإطالته، وأما 3 والجمع بينهما ساكنين حشوًا يقتادك إلى تمكين الحرف الأول وتوفيته حقه ليؤدّيك إلى الثاني والنطق به، فلا يجوز حينئذ وقد أشبعت الحرف وتماديت فيه أن تشبهه بالحركة؛ لأن في ذلك إضعافاً له بعد أن حكمت بطوله وقوته، ألا ترى أنك إنما 4 شبهت باب عصيّ بباب أذلّ وأحقّ لما خفيت "واو فعول" 5 بإدغامها فحينئذ جاز أن تشبهها بضمّة أفعّل. فأما وهي على غاية جملة 6 البيان والتمام فلا. وإذا لم يجز هذا التكلف في الواو والياء وهما أحمل له، كان مثله في الألف للطفها وقلة احتمالها ما تحتمله الياء والواو أخرى وأحجى. وكذلك الحرفان الصحيحان يقعان حشوًا، وذلك غير جائز نحو: قصبّل ومرطل 7؛ هذا خطأ بل 8 ممتنع.

فإن كان الساكنان المحشو بهما الأول منهما حرف معتل، والثاني حرف صحيح تحامل النطق بهما. وذلك "نحو: قالب، وقولب، وقيلب" 9. إلا أنه وإن كان سائغاً ممكنًا، فإن العرب قد عدته وتخطته 10؛ عزوفاً عنه وتحامياً لتجشم الكلفة فيه، ألا ترى

---

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ط: "البتة". والمنة: القوة.

2 كذا في ش: وفي ط: "يتناه".

3 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "تأمًا".

4 في ش: "لما".

5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "الواو".

6 سقط في ش.

7 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "قصبّل".

8 ثبت في ش. وسقط في ز، ط.

9 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "قالت، وقولت، وقبلت".

10 كذا في ش. وفي ز، ط: "تخاطأته".

(497/2)

---

أنهم لما سكنت عين فَعَلَتْ ولامه حذفوا العين البتة فقالوا: قلت وبعث وخفت، ولم يقولوا: قُولْتُ ولا يَبِيعْتُ ولا خِيفْتُ، ولا نحو ذلك مما يوجب القياس، وإذا 1 كانوا قد

يتنكبون ما دون هذا في الاستثقال نحو قول عمارة2 {وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} مع أن إثبات التنوين هنا ليس بالمستثقل استثقال قُولت وبيعت وخيفت كان ترك هذا البتة واجباً.

فإن كان الثاني3 الصحيح مدغمًا كان النطق به جائزًا حسنًا، وذلك نحو: شابة ودابة وتمود الثوب وقوص بما عليه، وذلك أن الإدغام أنبى اللسان عن المثلين نبوة واحدة، فصار4 لذلك5 كالحرف الواحد.

فإن تقدّم الصحيح على المعتل لم يلتقيا حشواً ساكنين؛ نحو:6 ضَرْوْب وضَرْب، وأما الألف فقد كفينا التعب بها؛ إذ كان لا يكون ما قبلها أبدًا ساكنًا. وذلك أن الواو والياء إذا سكنتا قويتا شبهًا بالألف. وإنما جاز7 أن يجيء ما قبلهما من الحركة ليس منهما نحو: بيت وحوض؛ لأنهما على كل حالٍ محرك ما قبلهما، وإنما النظر في تلك الحركة ما هي أمنهما أم من غير جنسهما، فأما أن يسكن ما قبلهما وهما ساكنتان حشواً فلا، كما أن سكون ما قبل الألف خطأ. فإن سكن ما قبلهما وهما ساكنان طرفاً جاز، نحو: عدوً وظئى. وذلك أن آخر الكلمة أحمل لهذا النحو من حشوها ألا تراك تجمع8 فيه بين الساكنين وهما صحيحان نحو: بَكْرٌ وَحَجْرٌ وَحُلْسٌ، وذلك أن9 الطرف ليس سكونه بالواجب، ألا تراه في غالب الأمر محرّكاً في الوصل وكثيراً ما يعرض له10 روم الحركة في الوقف، فلمّا كان الوقف مظنةً من السكون،

---

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "فإذا".

2 انظر ص494 من هذا الجزء.

4 كذا في ش. وفي ز، ط: "فصار".

5 سقط في ز، ط.

6 سقط في ش.

7 في ط: "جاز أبدًا".

8 سقط في ش.

9 ثبت في ش: ط، وسقط في د، هـ، ز.

10 هو الإعادة إلى الحركة بصوت خفي.

وكان له من اعتقَاب الحركات عليه 1 في الوصل ورومها فيه عند الوقف ما قدمناه،  
تَحَامِل الطبع به، وتساند 2 إلى تلك التعلّة فيه.  
نعم، وقد تجد في بعض الكلام التقاء الساكنين الصحيحين في الوقف، وقيل الأول  
منهما حرف مد، وذلك في لغة العجم نحو قولهم: آرذ 3، وماست 4، وذلك أنه في لغتهم  
مشبه بدابة وشابة في لغتنا.  
وعلى ما نحن عليه فلو أردت تمثيل أهرقت على لفظه لجاز فقلت: أهفلت، فإن أردت  
تمثيله على أصله لم يجوز من قَبْل أنك تحتاج إلى أن تسكن فاء أفعلت، وتوقع قبلها هاء  
أهرقت وهي ساكنة، فيلزمك على هذا أن تجمع حشواً 5 بين ساكنين صحيحين. وهذا  
على ما قدمناه وشرحناه فاسد غير مستقيم.  
فاعرف مما 6 ذكرناه حال الساكنين حشواً، فإنه موضع مغفول عنه، وإنما "يسفر  
ويصح" 7 مع الاستقراء له والفحص عن حديثه.  
ومن ذلك أنك لما حذف حرف المضارعة من يضرب ونحوه وقعت الفاء ساكنة مبتدأة.  
وهذا ما لا سبيل إلى النطق به، فاحتجت إلى همزة الوصل تسبباً على النطق به.

- 
- 1 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "له".
  - 2 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "مشابه".
  - 3 كذا في ط، وهو يوافق ما في ص 91 من الجزء الأول. وفي ش، ز: "آرت". وآرد  
كلمة فارسية معناها الدقيق.
  - 4 هو اللب. وانظر المرجع السابق.
  - 5 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: وضع هذا اللفظ بعد قوله: "ساكنين".
  - 6 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "بما".
  - 7 كذا في ش. وفي د، ه، ز: "يصح ويستقر". وفي ط: "يستقر ويصح".

(499/2)

#### فهرس الجزء الثاني من الخصائص:

55- باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر 7-12:  
فساد لسان البادية في عهد المؤلف 7. خطائي ونحوها 8. كأن فاي 9. اللحن في عهد  
الرسول -عليه الصلاة والسلام، وفي عهد عمر وعلى -رضي الله عنهما، وأولية وضع

- النحو 15. مذهب البغدادي والكوفيين في نحو محموم 11. وما بعدها.
- 56- باب اختلاف اللغات وكلها حجة 12-14:
- التعادل في اللغات والترجيح بينها 12. المال له ومررت به بكسر اللام وفتح الباء 12.
- براءة لغة قريش من عيوب اللغات الأخرى كالكشكشة والكسكسة والتضجع
- والعجرفية واللثة والعننة 13. اتباع اللغة الرديئة ليس خطأ 14.
- 57- باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه 14-15:
- استأصل الله عرفاتهم 15. وانظر 385 من الجزء الأول.
- 58- باب في العربي يسمع لغة غيره، أيراعونها ويعتمدها، أم يلغيها وي طرح حكمها؟
- 16-19:
- يا تزن في يتزن 16. ضربت أخواك ومررت بأخواك 16. ياس في يأس 16. قلب
- الألف همزة في الوقف 19.
- 59- باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع 19-23:
- في هذا الباب مسائل يمتنع فيها الإضمار أو يجوز مع بعض تغيير. وهاء الضمير لا
- تكون رويًا إذا تحرك ما قبلها 19. قيامك أمس حسن وهو اليوم قبح 21 وما بعدها.
- يجوز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها 22.
- 60- باب في الشيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره 23-30:
- في هذا الباب ألفاظ من العربية انفرد بها ابن أحر. الثغور في الثغر 26. ارتجال رؤية
- وأبيه للغة 27. الإلحاق بتضعيف اللام 27. الشجري وابن عمه يصغران ألفاظ 28.
- استنكار العرب لزيغ الإعراب 28. قصة لأبي مهدية وأخرى للمتنبي 29. ثب في لغة
- اليمن وقصة من دخل ظفار حمّر 30.

(501/2)

- 61- باب في هذه اللغة أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط؟ 30-
- 42:
- كلام أهل الحضر لا يختلف عن كلام الفصحاء إلا في أشياء الإعراب 31. الاختلاف
- في اللغة حدث في أول وضعها 36. مراتب الكلم الثالث في الوضع 32. رتبة الحاضر
- والمستقبل 33. ما غير لكثرة الاستعمال غيرته العرب قبل وضعه 31. مشقة الإعراب
- في الكلام 34. تدبير الأول بما يتوقع بعد 34. المضارع أسبق من الماضي 36.

الاشتقاق من الحرف 36. مادة "ن ع م" ترجع إلى نعم 37. الإضافة تنافي البناء 38. الحروف يشتق منها ولا تشتق هي 31. الأفعال يجري فيها الحذف اعتباراً 39. أمثلة الفعل تجري مجرى المثال الواحد 40. وقعت اللغة طبقة واحدة 42. اشتقاق الأفعال من الأصوات الجارية مجرى الحروف 42. كتاب للمؤلف في الزجر 42.

62- باب في اللغة المأخوذة قياساً 42-45:

كلام العرب منه ما لا يدخل تحت قياس كباب ودار، ومنه ما يدخل تحت القياس 44.

63- باب في تداخل الأصول الثلاثية والرابعة والخماسية 46-57:

ليس في كلامهم نحو حيوت 48. باب طويت أكثر من باب حييت 48. نوع من التجنيس 49. كتاب له في شرح المقصور والممدود والممدود من ابن السكيت 50. خطأ لثعلب في القول بزيادة بعض الحروف وفي الاشتقاق 51. رأى الخليل في نحو دلامص 53. رأي الزجاج في وزن نحو صلصل 54. إبدال السين تاء في نحو الناس 54. اختصاص المعتل بنحو سيد وقضاة وقيدودة 55. ظلت وتقصيت 56. بيئس 56. رأي البغداديين وابن السراج في نحو حنث 56.

64- باب في المثليين كيف حالهما في الأصلية والزيادة. وإذا كان أحدهما زائداً وأيهما هو؟ 58-71:

أندد وألنجج 59. أمحى 62. الصباغ في الصواغ 67. وزن ما دخله الزحاف في العرض 69. صمحمح 70. التاء في تفعيل عوض عن ألف فعال 71.

65- باب في الأصلين يتقاربان في التركيب والتأخير 71-84:

آن مقلوب 72. أيس وإياس 73. وما بعدها. اطمأن 76. أينق 77. الحاء والقسي 78.

(502/2)

66- باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه 84-90:

طبرؤل 84. بن في بل 86. فم في ثم 86. قربان وكربان وجعشوش وجعسوس 88. فسطاط ولغاتها 89. وعد أن يشرح كتاب القلب والإبدال لابن السكيت 90. مسألة من القياس أجل من كتاب لغة 90.

67- باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف 90-95:

فوعل وفوعال من وأيت 91. الأوار 91. أفعولت من رأيت 92. فعل من رأيت

92. النسب إلى محيّا 92. بناء مثل محويّ من ضرب 94. بناء مثل تحويّ من نشف  
94. قد يكون الغرض في مسائل العلم رياضة الفكر لا العمل 94.  
68- باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون 95-  
105:  
وقوع هذا في الحروف 96. الوقف على المنصوب المنون دون ألف 99. المعرب في  
شرح قوافي الأخفش 101. وقوع هذا في الحركات 101. التسمية بأسماء الإشارة  
والاستفهام ونحوهما 101. السكون 104.  
69- باب في اتفاق المصاير، على اختلاف المصادر 105-109:  
اغزوى عند البصريين واغزو عند الكوفيين 106. فُعل من جئت على مذهب  
التخفيف 107. النسبة إلى مئة 108. النسب إلى فَعْلَة وفِعْلة عند يونس 108. بناء  
مثل إصبع من غزوت 109. جمع تعزية وتعزوة 109.  
70- باب في ترافع الأحكام 110-115:  
أمة وآم ورفبة وأرقب 115 وما بعدها. النسبة إلى حنيفة وشأم وبمن وقمامة 112.  
مكان الحركة من الحرف 112. إتباع الثاني للأول وعكسه 114. أَلْفاظ في الزكام  
114.  
71- باب في تلاقي المعاني، على اختلاف الأصول والمباني 115-135:  
مرادفات للطبيعة والخلقة 115 وما بعدها. المسك والصور 119 وما بعدها. اشتقاق  
الطفيل 121. اشتقاق الرطل 122. اشتقاق الناقة والجمل 123.

(503/2)

- 
- كلمات جرت على السلب 125. الفضة واللجين 125. مرادفات الذهب 126 وما  
بعدها. السحاب والخلبيّ 128. مرادفات الحاجة 129. مرادفات الحافظ لمال  
131. مرادفات الدم 134.  
72- باب في الاشتقاق الأكبر 135-141:  
لابن السراج رسالة في الاشتقاق 136. تقاليب "ج ب ر" 137. تقاليب "ق س ر"  
138. تقاليب "س م ل" 139. لام أثنية 141.  
73- باب في الإدغام الأصغر 141-147.  
اتحى وأثاقل 142. الإمالة 143. قلب تاء الافتعال طاء 143. قلب تاء الافتعال



- دالاً 144. الصوق في السوق 145. شعير في شعير 145. من ومنق وأجوءك  
 145. الحمد لله والحمد لله بضم الدال واللام وكسرهما 146. مزدور في مصدر 146.  
 الإشمام 146. همزة بين بين 146. الروم 147.  
 74- باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني 147-154:  
 هز وأز والأسف والعسف 148. القرمة 149. العمل والعلب 150. السحيل  
 والصهيل 151.  
 75- باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني 154-170:  
 الفعلان 154. الفعلة والفعلى واستفعل 155. العين أقوى من الفاء واللام 157.  
 الخضم والقضم 159. النضح والنضح، القد والقط، قرت وقرط وقرط 160. بحث في  
 إعراب قوله تعالى: {كونوا قردة خاسئين} 160. حكمة العربية 166. كلمات جاءت  
 حكاية للصوت 167. خواص اجتماع بعض الحروف.  
 76- باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر 170-180:  
 لا التبرئة 170. وما أدري أأذن أو أقام 171. لا يبي من ضرب مثل عنسل 171.  
 التنازع في العمل 172. حكاية في الجر بالمجاورة 172. بحث في قوله تعالى: {ولن  
 ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون} 174. تشبيه الضارب الرجل  
 بالحسن الوجه 178.

(504/2)

- 
- 77- باب في خلع الأدلة 181-198:  
 بحث في قوله تعالى: {إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون} 184. الإضافة لا تنافي البناء  
 185. وانظر ص 38 من هذا الجزء. وقوق الألف في "ذلك" تأسيساً 187 وما بعدها.  
 تجنب مخاطبة الملوك بأسمائهم 190. اللواحق في نحو إياك 191. أرأيتك زيداً ما صنع  
 192. إثارة الضمير المتصل على المنفصل 194. قوله تعالى: {ألا يا اسجدوا} في  
 قراءة التخفيف 197. واو المعية وفاء جواب الشرط 198.  
 78- باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان 199-202:  
 كتابه في تفسير أسماء شعراء الحماسة 199. أسماء الأعداد تقع أعلاماً 200. فعال  
 علماً 200 وما بعدها. الأوزان الصرفية 201.  
 79- باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه 203-212:

التاء في نحو علامة 203. رجل عدل 204. عمل المصدر مجموعاً 209. ناقة ضامر 211.

80- باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف 212-215:

غاض الماء وغضته 212. قوله تعالى: {وإن منها لما يهبط من خشية الله} 213. فعل العبد مكتسب له أو مخلوق 215.

81- باب في نقض العادة 216-228:

كسى وكسوته 216. أقشع للغيم وقشعته الريح 227. مسألة في المنسرح 217. أحبه فهو محبوب 218. عنيت بحاجتك وبابه وفصيح ثعلب 221. أورس الرمث فهو وارس 221. مجيء الكلمة على حذف الزيادة 222. الوصف بالجوهرة لما فيه من معنى الفعل 223. جواد وأجواد 224. نعمة وأنعم 225. فعل المغالبة نحو ضار بني فضربته أضربه 225. مسألة فيها قائماً رجل، ما جاءني إلا زيداً أحد 226. فعل التعجب نحو ما أحسنه سنقول عن فعل 227.

82- باب في تدافع الظاهر 229-235:

تأليف الكلمة من الحروف المتقاربة 229. النسب إلى مثنى 229. الحرف المشدد إذا وقع رويّاً في الشعر المقيد سكن كما يسكن المتحرك إذا وقع رويّاً فيه 230. فعل من القول

(505/2)

231. تاء الأفعال 231. الفتوى 232. تقي وتقواء، ومضوء 233. أمليت وبابه 233. أمي ومهيبي 234.

83- باب في التطوع بما لا يلزم 236-274:

هو لزوم ما لا يلزم. أرجوزة طائفة 236. أرجوزة رائية التزم التصغير في قوافيها إلا قليلاً 237. أرجوزة لامية 241. أرجوزة لأبي العالية 246. قطعة من الرجز في وصف قرية 248. أرجوزة للأعور الشني وقد حمل على بغيره محملان أول ما عملت المحامل 248. أرجوزة همزية لغيلان الربيعي 252. قصيدة لامية لعبيد بن الأبرص التزم في آخر المصراع الأول من أبياتها لام التعريف ما عدا بيتاً واحداً 257. مسألة عروضية في الروي 260 وما بعدها. كناية المعرب 263. التزم ما لا يلزم عند المحدثين 264. ضرب من الموزون يسميه الأخفش والخليل سجعاً 165. التزم ما لا يلزم في غير

الشعر 267. مسألة الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية 268. الحال المؤكدة  
270. قوله تعالى: {ولا طائر يطير بجناحيه} 271. قوله تعالى: {فخر عليهم السقف  
من فوقهم} 272. استعمال "على" في المكروه واللام في المحبوب 273.  
84- باب في التام يزداد عليه فيعود نقاصاً 274-275:  
85- باب في زيادة الحروف وحذفاً 275-286:  
الحروف قائمة مقام جمل 275 وما بعدها. لا تعمل الحروف في الفضلات 276. عمل  
يا في النداء 278. تأكيد الضمير المحذوف نحو الذي ضربت نفسه زيد 282. شواهد  
لحذف الحرف 283. تكرير الحروف وزيادتها 284. المنسوخ للحذف والزيادة 286.  
86- باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف 287-308:  
تقي وتجه 288. اتخذ واتهل 289 وما بعدها. كتاب شرح تصريف المازني 290. ما  
حذفت عينه 291. أينق، خاف، هين، قيدودة 291. ياء التفعيل عوض عن عين  
فعال 292. ضعف حروف العلة 294. نوبة ونوب وخيمة وخيم 296. عرصة  
وعرص 297. ما حذفت لامه مع التعويض 298. الألف في عصا ورحى عند الوقف  
عليهما 298 كتاب سر الصناعة 299. هيهات 299. علم الجنس 301. وجه بناء  
أسماء الأفعال 302. قراءة النبي -صلى الله عليه وسلم-

(506/2)

---

203. ما زيد من الحروف عوضاً من حرف محذوف 304. زنادقة، زعافير 304. تاء  
التأنيث في التفعلة عوض من ياء تفعيل وألف فعال 304. بحث في مقتولين 305. ميم  
مفاعلة عوض من ألف فاعلته 306. الألف في يمان وشآم وثمان 307. تاء التفعيل  
بدل من ألف الفاعل 307. وانظر 292 من هذا الجزء. تبادل الحروف في مواضعها  
357.

87- باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض 308-317:  
بحث في التضمنين 310. أنكر بعض اللغويين أن يكون لفظان لمعنى واحد 312. حمل  
اللفظ على نقيضه في التعدية والمصدر 313. استعمال "على" في المكروه 314. وانظر  
ص 273 من هذا الجزء.

88- باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف 317-323:  
أضعف حروف العلة الألف 320. هاء السكت 321. شبه الحركة بالحرف في منع

الصرف والنسب 321. الحرف المشدد يقع رويًا في الشعر المقيّد 323. وانظر 230  
من هذا الجزء. اختلاف التوجيه في العروض 322. باب القود والحوكة والخنّة، هيؤ  
323.

89- باب محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها 323-329:  
عبر وشنياه لما يتوقع 326 وما بعدها. المسائل الصرفية يرجع فيها إلى النفس والحس  
لا إلى الإجماع، وإجماع النحو بين ليس حجة فيها 328.  
90- باب الساكن والمتحرك 330-344:  
الإشمام والروم 330. حروف الهمس يتبعها في الوقف صوت 330. التسكين في نحو  
فهو 332. الأشياء تجري على حقائنها في الوصل دون الوقف 333. حركة التقاء  
الساكنين وحركة النقل وما ماثلهما 334 وما بعدها. حركة الإتياع 335. أجوءك  
وأنؤك وبأهما 338. همزة التذكر 339. عَلم في عَلم وبابه 340. "إنه من يتق  
ويصبر" بسكون القاف 341. تسكين المتحرك بحركة إعرابية 342 وما بعدها.  
91- باب في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد 344-347:  
سودد مخلق بما لم يجئ عن العرب 345.

(507/2)

---

92- باب في مراجعة أصل واستئناف فرع 347-349:  
النسب إلى حمراء وشقاوة وعدوة 348.  
93- باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع 349-354:  
هيز وقضو ورو 350. تاء الافتعال، وفيه التقطت النوى 351. قراءة أبي عمرو: "يا  
صالح ابتنا" بتصحيح الياء 352. اجليوذ في اجاؤاذ 352.  
94- باب في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى 354-356:  
قوله تعالى: {يسبح له فيها بالغدو والآصال، رجال} ببناء "يسبح" للمفعول 355.  
مسألة {إنا منجوك وأهلك} 355 وما بعدها.  
95- باب في حمل الأصول على الفروع 357-358:  
المضمر أقوى حكمًا في باب الإضافة من المظهر 357.  
96- باب في الحكم يقف بين الحكمين 358-361:  
الكسرة في نحو غلامي ليست بإعراب ولا بناء 358. والرحل عند المؤلف بين المنصرف

وغير المنصرف، وكذلك التثنية والجمع على حدة 359 وما بعدها. ما جاء غير جار  
على حد الوصل ولا على حد الوقف 365 وما بعدها.

97- باب في شجاعة العربية 362-344:

الحذف 362-383.

حذف الجملة 362 وما بعدها.

حذف الاسم 364-381:

حذف المبتدأ 364. حذف الخبر 364. حذف المضاف 364. حذف المضاف إليه

365. ابدأ يهدأ أول 365. بادي بدي 366. قوله تعالى: {لله الأمر من قبل ومن

بعد} 367. حذف الموصوف 368. منع حذفه إذا كان الوصف جملة 368. منع

حذف الموصوف إذا كان الوصف جاراً أو مجروراً أو ظرفاً 370. حذف الصفة الجملة

372. قوله تعالى: {لقد تقطع بينكم} حذف الصفة لدلالة الحال 372. دلالة

ملايسات الكلام والنطق به كتمكين الصوت وتقطيب الوجه

(508/2)

---

373. حذف المفعول به 374. حذف الظرف 374. المحذوف في قوله تعالى: {فمن

شهد منكم الشهر فليصمه} 375. حذف المعطوف والمعطوف عليه 375. حذف

المستثنى 375. حذف خبر إن مع النكرة 375. حذف إن مع المعرفة عند البصريين

376. حذف المفعول الثاني في أريد أظننته منطلقاً 376. حذف خبر كان 372.

حذف المنادى 377. لات أوان 379. حذف التمييز 380. الحذف إنما يصلحه

ويفسده غرض المتكلم 380. حذف الحال 385. حذف المصدر 381. حذف

الفضلة 381.

حذف الفعل 381-383:

حذف الفعل مع الفاعل 381. حذف الفعل وحده 381. الرفع في قولهم: أما أنت

منطلقاً 383.

حذف الحرف 383-383

فصل في التقديم والتأخير 384-392:

تقديم المفعول به 384. تقديم المستثنى 384. تقديم خبر المبتدأ 384. تقديم خبر

الأفعال الناسخة 384. تقديم المفعول لأجله 385. تقديم المفعول معه 385. لا يجيز

الأخفش آتيك وطلوع الشمس على المفعول معه 385. تقديم المعطوف على المعطوف عليه 385. تقديم التمييز 386. لا يجوز تقديم مرفوع على رافعه 387. ضروب من الكلام يمتنع تقديمها كالصلة والصفة 387. تقديم المعطوف 387. تقديم جواب الشرط 389. إجراء الشيء مجرى نقيضه 391. الفروق والفصول 392-413:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل والفاعل بأجنبي، وبين المبتدأ والخبر 392. تقديم معمول الصفة على الموصوف 393. ركوب الشاعر الضرورة قد يدل على قوته وفصاحته 394. أشعار فيها تقديم وتأخير على غير وجه 395. وما بعدها. قضته محرفة سرجها فرسك 396. قوله تعالى: {فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب} 397. الفصل بين الصفة والموصوف 398. بحث في ضمير الشأن 399. عمل ليس في الظرف، وقوله تعالى: {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم} 402. الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي 404. الفصل بين المضاف إليه 406. المقدّر قد يقبح ظهوره في اللفظ 411. الفصل بين الجازم والخزوم 412. الفصل بين الفعل وناصبه 413.

(509/2)

فصل في الحمل على المعنى 413-437:

تذكير المؤنث 413. تأنيث المذكر 417. قول عربي جاءته كتابي فاحتقرها 418، وضع الواحد موضع الجماعة 421. قوله تعالى: {ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه} 425. العطف على المعنى 426. رفع الفاعل بفعل محذوف 426. نصب المفعول بمضمر 428. العامل في البدل 429. حذف نون المثنى في غير الإضافة 432. علفتها تبنًا وماء باردًا 433. عطف المنصوب على المجرور 434. وضع الفعل موضع المصدر 435. التضمين 437. وانظر 312 من هذا الجزء.

فصل في التحريف 438-443:

تغييرات النسب القياسية وغير القياسية 438. تغيير الأعلام 438. التغيير بالحذف 439.

تحريف الفعل 440-442:

الحذف في المضعف نحو ظلت 440. بناء مثل اطمأن من الضرب 441. المقلوب

441. لم أبله 442.

تحريف الحرف 442-443:

ابن في بل، وفم في ثم.

98- باب فرق بين الحقيقة والمجاز 444-449:

بنو فلان يطؤون الطريق 448. قوله تعالى: {وأسأل القرية} 449.

99- باب في أن المجاز إذا كثرت لحن بالحقيقة 449-459:

نحو قام زيد مجاز 449. خلق الله السماوات مجاز 451. ضربت عمرًا مجاز 452. لم

وقع التوكيد في الكلام 452. حذف المضاف قياس عنده خلافًا للأخفش 453.

حذف المضاف مع الإلياس 454. توكيد المجاز 455. {وكلم الله موسى تكليمًا}

456. {وأوتيت من كل شيء} 458. {وفوق كل ذي علم عليم} 459.

100- باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى، ما لم يدع داعٍ إلى الترك والتحول

459-467:

أو بمعنى بل 460. أو بمعنى الواو 462. {وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون} 463.

{ذق إنك أنت العزيز الكريم}. زيادة واو العطف 464. هل في معنى

(510/2)

---

قد 464. لا ينصب المضارع في جواب الاستفهام التقريري، الاستفهام التقريري ينقل

النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي 465 وما بعدها.

101- باب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد 468-471:

الحرور وفي تصغير الحباري، وألفاظ عن ابن الشجري 468، "فحاسوا خلال الديار"

في فحاسوا 468. طريقة لأبي مهدية في الأذان 468. الاختلاف في رواية الأشعار

والحكايات 468. قول أبي علي فيمن يفهم عنه إذا أجابه بعبارة دون عبارة تماثلها،

وقصة للحسن البصر في ذلك 470. عبارة لسيبويه لم يتوخ فيها الدقة 471.

102- باب في ملاطفة الصنعة 472-475:

أجر وأدل 472. ولي حقي 473. إعلال قام وباع 473. ست والنات 474.

103- باب في التجريد 475-478:

استعمال في التجريد 476. استعمال الباء وفي في التجريد 477. رأي في معنى

الإنسان 478.

104- باب في غلبة الزائدة للأصلي 479-482:

حذف الحرف الأصلي للزائد ذي المعنى 479. قرئيت من الفرونة 481.

105- باب في أن ما لا يكون للأمر وحده يكون له إذا صام غيره 482-486:

الزائد في أول الكلمة قد يكون للإلحاق إذا انضم إليه غيره 482. حرف المد إذا جاور الطرف لا يكون للإلحاق 483. ما جاء على إفعال من غير المصادر 484. ما جاء على أفعال وصفاً للمفرد 484. ما جاء على أفعال بضم الهمزة 484. الألف لا تكون للإلحاق حشواً 485. مثل طومار وديماس ملحق 486.

106- باب في أضعف المعتلين 486-489:

سراة وسراة بفتح السين وضمها في جمع سرى 487. مشابهة اللام للزائد 488. مظاهر لضعف اللام 489.

(511/2)

107 باب في الغرض في مسائل التصريف 489-490:

فيقول وفعلول من شويت، ونحو هذا، "490".

108- في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه، أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ 490-494. قد يجيب العالم في الشيء الواحد بأجوبة إن كان بعضها أقوى من بعض 493. ربما أفنى العالم بالوجه الضعيف عنده 494.

109- باب فيما يحم به القياس مما لا يسوغ به النطق 495-499:

إعلال قائل وبائع 495، يوم راح ورجل خاف 495. الجمع بين الساكنين 495، التقاء الساكنين في الوقف 498. التقاء الساكنين في لغة العجم 499. وزن أعرفت 499.

(512/2)

المجلد الثالث

باب في حفظ المراتب

...



بسم الله الرحمن الرحيم

باب في حفظ المراتب:

هذا موضع يتسمح الناس فيه فيخلون ببعض رتبة تجاوزًا لها وربما كان سهوًا عنها. وإذا تنبهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به 1 على ألا تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله.

فمن ذلك قولهم في خطايا: إن أصله 2 كان 3 خطائي ثم التقت الهمزتان غير عيين فأبدلت الثانية على حركة الأولى فصارت ياء: خطائي، ثم أبدلت الياء ألفا لأن الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة فصارت خطأ، فأبدلت الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء فصارت خطايا. فتلك أربع مراتب: خطائي ثم خطائي ثم خطأ ثم خطايا. وهو -لعمري- كما ذكرنا، إلا أنهم قد أدخلوا من الرتب بثنتين: أما إحداها فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياءها همزة خطائي بوزن خطايي ثم أبدلت الياء همزة فصارت: خطائي بوزن خطاع. والثانية أنك لما صرت إلى خطائي فآثرت إبدال الياء ألفا لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفا فصرت من خطائي إلى خطاعي بوزن خطاعي ثم أبدلتها لتحركها وانفتاح ما قبلها، على حد 4 ما تقول في إبدال لام 5 رحي وعصا، فصارت خطأ بوزن خطاعي ثم أبدلت الهمزة

---

1 سقط في د، ه، ط، وثبت في ش.

2 كذا في ش. وفي ه، ط: "أصلها".

3 ثبت في ش، ط، وسقط في د، ه، ز.

4 ثبت في ش، ط، وسقط في د، ه، ز.

5 سقط في ش.

(7/3)

---

ياء على مضى فصارت خطايا. فالمراتب إذاً ست لا أربع. وهي خطايي ثم خطائي ثم خطائي ثم خطاعي ثم خطأ ثم خطايا. فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تضع موضعاً منها قويت دربتك بأمثالها وتصرفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها. ومن ذلك قولهم: إوزة. أصل وضعها إوززة. فهناك الآن عمالان:

أحدهما قلب الواو ياء1 لانكسار ما قبلها ساكنة والآخر وجوب الإدغام. فإن قدرت أن الصنعة وقعت في الأول من العملين فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياء فصارت إيززة ثم أخذت في حديث الإدغام فأسكنت الزاي الأولى ونقلت فتحتها إلى الياء قبلها فلما تحركت قويت بالحركة فرجعت إلى أصلها -وهو الواو- ثم ادغمت الزاي الأولى في الثانية فصارت: إوزة كما ترى. فقد عرفت الآن على هذا أن الواو في إوزة إنما هي بدل من الياء التي في إيززة وتلك الياء المقدرة بدل من واو إوزة2 التي هي واو وز. وإن أنت قدرت أنك لما بدأتها فأصرتها إلى إوزة أخذت3 في التغيير من آخر الحرف فنقلت الحركة من العين إلى الفاء فصارت إوزة فإن الواو فيها على هذا التقدير هي الواو الأصلية لم تبدل ياء فيما قبل ثم أعيدت إلى الواو كما قدرت ذلك في الوجه الأول. وكان أبو علي -رحمه الله- يذهب إلى أنها لم تصر إلى إيززة. قال: لأنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياء4، فكنت تقول: إيزة. فأدركته عن5 ذلك وراجعته فيه6 مرارا فأقام عليه. واحتج

---

1 سقط في ش.

2 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "إوزة".

3 كذا في ش، في د، هـ، ز، ط: "وأخذت".

4 كذا في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.

5 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "على".

6 ثبت في ش، وسقط في د، هـ، ز، ط.

(8/3)

---

بأن الحركة منقولة إليها فلم تقو بها. وهذا ضعيف جدًّا ألا ترى أنك لما حركت عين طيَّ فقويت رجعت واو في طووي وإن كانت الحركة1 أضعف من تلك لأنها مجتلبة زائدة وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قوية معتدة.

ومن ذلك بناؤك2 مثل فعلول من طويت. فهذا لا بد أن يكون أصله: طويوي. فإن بدأت بالتغيير من الأول فإنك أبدلت الواو الأولى ياء لوقوع الياء بعدها فصار التقدير إلى طيوي ثم ادغمت الياء في الياء فصارت طيويي3 ثم أبدلت من الضمة كسرة فصارت طيويي4 ثم أبدلت من4 الواو ياء فصارت إلى طيوي ثم أبدلت من الضمة قبل

واو فعلول كسرة فصارت طيبي ثم ادغمت الياء المبدلة من واو فعلول في لامه فصارت طيبي. فلما اجتمعت أربع ياءات ثقلت فأردت التغيير لتختلف 5 الحروف فحركات الياء الأولى بالفتح لتقلب الثانية ألفا فتقلب الألف واوا فصار بك التقدير إلى طيبي فلما تحركت الياء التي هي بدل من واو طويوي الأولى قويت فرجعت بقوة إلى الواو فصار التقدير: طويي فانقلبت الياء الأولى التي هي لام فعلول الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت طواى ثم قلبتها واوا لحاجتك إلى حركتها - كما أنك لما احتجت إلى حركة اللام في الإضافة إلى رحي قلبتها واوا- فقلت: طويوي كما تقول في الإضافة إلى هوى علما: هوى. فلا بد أن تستقرئ هذه المراتب شيئاً فشيئاً ولا تسامحك الصنعة بإضاعة شيء منها.

1 كذا في ز، ط، ش. يريد حركة "طويوي"، ولو كان "هذه الحركة" كان أظهر. وفي ج: "حركاتها" وهي ظاهرة.

2 انظر هذه المسألة في الأشباه والنظائر للسيوطي 3/ 187، والكتاب لسيبويه 2/ 393.

3 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

4 كذا في ش، ط. وسقط هذا الحرف في د، ه، ز.

5 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "لتخلف".

(9/3)

وإن قدرت أنك بدأت بالتغيير من آخر المثال فإنك لما بدأته على طويوي أبدلت واو فعلول ياء فصار 1 إلى 2 طوييني ثم ادغمت 3 فصار إلى طويي 4 "وأبدلت من ضمة العين كسرة فصار التقدير طويي" 5 ثم أبدلت من الواو ياء فصار طيبي ثم ادغمت الياء الأولى في الثانية طيبي ثم عملت فيما بعد من تحريك 6 الأولى 7 بالفتح وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا ما كنت عملته في الوجه الأول. ومن شبه ذلك يلي جمع قرن ألوى 8 فإنه يقول: طيبي وشيبي. ومن قال: لي فضم فإنه يقول: طيبي وشيبي فيهما 9 من طوييت وشوييت.

فاعرف بهذا 10 حفظ المراتب فيما يرد عليك من غيره ولا تضع رتبة البتة فإنه أحوط عليك وأبهر 11 في الصناعة بك بحول الله.

بأي التغيرين في المثال الواحد يبدأ؟

باب في التغيرين في المثال الواحد بأيهما يبدأ اعلم أن القياس يسوغك أن تبدأ بأي العملين شئت: إن شئت بالأول وإن شئت بالآخر.

أما 12 وجه علة الأخذ في الابتداء بالأول فالأنك تغير لتتطابق بما تصيرك الصنعة إليه وإنما 13 تبتدئ 14 في النطق بالحرف من أوله لا من آخره. فعلى هذا

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فصارت".

2 سقط في ط.

3 في ط: "أدغم".

4 ثبت هنا الحرف في ز.

5 ثبت ما بين القوسين في ش، ط. وسقط في ز. وقوله: "ضمة العين" هذا سهو.

والصواب: ضمة اللام الأول.

6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "تحريكك".

7 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "الأول".

8 أي معوج.

9 كذا في ز، ط. وفي ش: "فهما".

10 كذا في ز، ط، وفي ش: "هذا".

11 كذا في ش، ط. وفي ز، هـ: "أمهر".

12 في ش: "وأما".

13 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فإنما".

14 كذا في ش، ط: وفي د، هـ، ز: "تبدأ".

(10/3)

---

ينبغي أن يكون التغير من أوله لا من آخره لتجتاز بالحروف وقد رتبت على ما يوجهه العمل فيها وما تصير بك الصنعة عليه إليها إلى أن تنتهي كذلك 1 إلى آخرها فتعمل 2 ما تعمله ليرد اللفظ بك مفروغاً منه.

وأما وجه علة وجوب الابتداء بالتغير من الآخر فمن قبل أنك إذا أردت التغير فينبغي أن تبدأ به من أقبل المواضع له 3. وذلك الموضع آخر الكلمة لا أولها لأنه أضعف

الجهتين.

مثال ذلك قوله 4 في مثال 5 إوزة من أويت: إياة. وأصلها إئوية. فإبدال الهمزة التي هي فاء واجب وإبدال الياء 6 التي هي اللام واجب أيضًا. فإن بدأت بالعمل من الأول صرت إلى إيوية ثم إلى إيبية ثم إلى إياة. وإن بدأت بالعمل من آخر المثال صرت أول إلى إئوة ثم إلى إيوة ثم إياة. ففرقت العمل في هذا الوجه ولم تواله كما واليته في الوجه الأول لأنك لم تجد طريقًا إلى قلب الواو ياء 7 إلا بعد أن صارت الهمزة قبلها ياء. فلما صارت إلى إيوة أبدلتها ياء فصارت إياة كما ترى.

ومن ذلك قوله في مثال جعفر من الواو: أوى. وأصلها ووؤ 8. وههنا عمelan واجبان.

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "بذلك".

2 كذا في د، هـ، ز. وفي ش، ط: "تعمل".

3 ثبت في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

4 كذا في د، هـ، ز. وفي ش، ط: "قولك".

5 سقط في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

6 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "الهمزة" وهو سبق قلم.

7 سقط في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

8 رسم في ط: "وووو".

(11/3)

أحدهما إبدال الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة. والآخر إبدال الواو الآخرة ياء لوقوعها رابعة وطرفا ثم إبدال الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فإن بدأت العمل من أول المثال صرت إلى أوو 1، ثم إلى أوي 2؛ ثم إلى أوى. وإن قدرت ابتداءك 3 العمل من آخره فإنك تتصور أنه كان ووؤ 4 ثم صار إلى ووي ثم إلى ووي 5، ثم إلى أوي. هكذا موجب القياس على ما قدمناه.

وتقول على هذا إذا أردت مثال فعل من وأيت: وئي. "فإن خففت الهمزة فالقياس أن تقر المثال على صحة أوله وآخره فتقول: ووي 6 فلا تبدل الواو الأولى همزة لأن الثانية ليست بلازمة فلا تعتد إنما هي همزة وئي خففت فأبدلت في اللفظ واوا وجرت مجرى واو رويًا تخفيف رؤيا. ولو اعتددتها واو البتة لوجب أن تبدلها للياء التي بعدها.

فتقول: وي أو أي على ما نذكره بعد.

وقول الخليل في تخفيف 7 هذا المثال: أوي طريف وصعب ومتعب. وذلك أنه قدر الكلمة تقديرين ضدين لأنه اعتقد صحة الواو المبدلة من الهمزة حتى "قلب لها" 8 الفاء فقال: أوي. فهذا وجه اعتداده إياها. ثم إنه مع ذلك لم يعتددها ثابتة 9 صحيحة ألا تراه لم يقلبها ياء للياء بعدها. فلذلك قلنا: إن في مذهبه هذا

---

1 رسم في ط: "أووو".

2 رسم في ط: "أوي".

3 كذا في، ط. وفي د، هـ، ز: "ابتداء".

4 سقط في ش.

5 كذا في ز، ط. وفي ش: "أوا".

6 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.

7 ثبت في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز. وانظر ص 92 من الجزء الثاني.

8 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "قلب الياء" وفي ط: "قلبها".

9 كذا في، وفي ز، ش: "ثانية".

(12/3)

---

ضرباً من التناقض. وأقرب ما يجب أن نصرفه إليه أن نقول 1: قد فعلت العرب مثله في قولهم: مررت بزيد ونحوه. ألا تراها تقدر الباء تارة كالجزم من الفعل وأخرى كالجزم من الاسم. وقد ذكرنا هذا فيما مضى. يقول 2: فكذلك يجوز لي أنا أيضاً أن أعتقد في العين من ووى من وجه أنها في تقدير الهمزة 3 وأصحها ولا أعلمها للياء بعدها ومن وجه آخر أنها في حكم الواو لأنها بلفظها فأقلب لها الفاء 4 همزة. فلذلك قلت: أوي. وكأن "أبا عمر" 5 أخذ هذا الموضع من الخليل فقال في همزة 6 نحو رأس وبأس 7 إذا خففت في موضع الردف جاز أن تكون ردفاً. فيجوز 8 عنده اجتماع راس 9 وباس مع ناس. وأجاز 10 أيضاً أن يراعى ما فيها من نية 11 الهمزة فيجيز اجتماع راس مع فلس 12. وكأن أبا عمر إن 13، 14 كان أخذ هذا الموضع أعذر فيه من الخليل في مسئلته تلك. وذلك أن أبا عمر لم يقض بجواز كون ألف راس ردفاً وغير ردف في قصيدة واحدة. وإنما أجاز ذلك في قصيدتين إحداهما قوافيهما نحو حلس وضرس والآخرة قوافيهما نحو ناس

وقرطاس وقرناس. والخليل جمع في لفظة واحدة أمرين متدافعين. وذلك أن صحة الواو الثانية في ووى منافٍ 15 همزة الأولى

---

1 كذا في ش. وفي ز، ط: "تصرفه ... تقول".

2 أي الخليل. وسقط هذا في د، هـ، ز، ط. ثبت في ش.

3 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "الهمز".

4 سقط في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

5 كذا في ش: وفي ز، ط "أبا عمرو" وكأنه يريد الجرمي.

6 سقط في ش. وثبت في د، هـ، ز، ط.

7 كذا في ش، ز. وفي ط: "يأس".

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فيكون".

9 كذا في ش، ز. وفي ط: "ياس".

10 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "جاز".

11 كذا في ش، ز، وفي ط: "رتبة".

12 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فاس".

13 في ط: "وإن".

14 سقط في ز.

15 أي أمر مناف. ولولا هذا لقال: منافية.

(13/3)

---

منهما. وليس له عندي إلا احتجاجه بقولهم: مررت بزيد ونحوه ويقولهم: لا أبا لك. وقد ذكر ذلك في باب 1 التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين.

ولندع هذا إلى أن نقول: لو وجد في الكلام تركيب "ووي" فبنيت منه فعلاً لصرت إلى

ووي. فإن بدأت بالتغيير 2 من الأول وجب أن تبدل الواو التي هي فاء همزة فتصير

حينئذ إلى أوي ثم تبدل الواو العين ياء لوقوع اللام بعدها ياء فتقول: أي.

فإن قلت: أتعيد الفاء واوا لزوال الواو من بعدها "فتقول: وي أو 3 تقرها على قلبها

السابق إليها فتقول: أي؟" 4 فالقول عندي إقرار الهمزة بحالها وأن تقول: أي. وذلك أنا

رأيناهم إذا قلبوا العين وهي حرف علة همزة أجروا تلك الهمزة مجرى الأصلية. ولذلك

قال 5 في تحقير قائم: هو قوئيم فأقر الهمزة وإن زالت ألف فاعل عنها. فإذا فعل هذا في العين كانت الفاء أجدر به لأنها 6 أقوى من العين.  
فإن قلت: فقد قدمت في إوزة أنها لما صارت في التقدير 7 إلى إبرزة ثم أدت إليها الحركة الزاي بعدها فتحركت بها. أعدتها إلى الواو فصارت إوزة فهلا أيضًا أعدت همزة أي إلى الواو لزوال العلة التي كانت 8 قلبتها 9 همزة أعني واو أوي

---

1 انظر ص 342، 343 من الجزء الأول.

2 كذا في ش، وفي د. هـ، ز، ط: "التغيير".

3 كذا والمعروف في معادلة الهمزة أم.

4 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

5 أي سيبويه. انظر كتابه 2 / 127.

6 كذا في ط، ز. وفي ش: "لأنه".

7 كذا في ز، ط. وفي ش: "التغيير".

8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "كنت".

9 في ش: "قبلها".

(14/3)

---

قيل: انقلاب حرف العلة همزة فاء أو عينا ليس كانقلاب الياء واوا ولا الواو ياء بل هو أقوى من انقلابهما إليهما ألا ترى إلى قولهم: ميزان ثم لما زالت الكسرة عادت الواو في موازين وموزين. وكذلك عين ربح قلبت للكسرة ياء "ثم لما" 1 زالت الكسرة عادت واوا فقليل 2: أرواح ورويحة. وكذلك قولهم: موسر وموقن لما زالت الضمة عادت الياء فقالوا: مياسر 3، ومياقن 4. فقد ترى إن انقلاب حرف اللين إلى مثله لا يستقر ولا يستعصم لأنه بعد القلب وقبله كأنه صاحبه والهمزة حرف صحيح وبعيد المخرج فإذا قلب حرف اللين إليه أبعدته عن جنسه واجتذبه إلى حيزه فصار 5 لذلك من وادٍ آخر وقبيل غير القبيل الأول. فلذلك أقر على ما صار إليه وتمكنت 6 قدمه فيما 7 حمل عليه. فلهذا وجب عندنا أن يقال فيه: أي.

"وأما إن 8" أخذت العمل من آخر المثال فإنك تقدره على ما مضى: ووى ثم تبدل العين للام فيصير: وي فتقيم 9 حينئذ عليه ولا تبغي بدلا به لأنك لم تضطر إلى تركه



لغيره.

وكذلك أيضًا يكون هذان الجوابان إن اعتقدت في عين ووئي أنك أبدلتها إبدالاً ولم تخففها تخفيفاً: القول في الموضعين واحد. ولكن لو ارتجلت هذا المثال من وأيت على ما تقدم فصرت 10 منه إلى ووئي ثم همزت الواو التي هي الفاء همزا 11

---

1 في د، هـ، ز، ط "فلما".

2 في ط: "وقيل".

3 كذا في ش. وفي ز، ط، "مياسير".

4 كذا في ش، ز. وفي ط: "مياقبن".

5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وصار".

6 كذا في ش. وفي ز، ط: "مكنت".

7 في ش: "وما".

8 كذا في ش. وفي د، هـ، ز "وأما إذا" وفي ط: "وإذا".

9 في ش: "فيقيم".

10 في ش: "لصرت".

11 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "همزة".

(15/3)

---

مختاراً لا مضطراً إليه لكن قولك في وجوه: أجوه وفي وقت: أقتت لصرت إلى أوي فوجب إبدال الثانية واوا خالصة؛ فإذا خلصت كما ترى لما تعلم وجب إبدالها للياء بعدها فقلت: أي لا غير. فهذا وجه آخر من العمل غير جميع ما تقدم. فإن قلت: فهلا استدلت بقولهم في مثال فعول من القوة: قيو على أن التغيير إذا وجب في الجهتين فينبغي أن يبدأ بالأول منهما ألا ترى أن أصل هذا قوو فبدأ بتغيير الأولين 1 فقال 2: قيو ولم يغير الآخرين فيقول: قوي؟

قيل: هذا اعتبار فاسد 3. وذلك أنه لو بدأ بغير من الآخر لما وجد بدا من أن يغير الأول أيضاً "لأنه لو أبدل الآخر فصار إلى قوي للزمه أن يبدل الأول أيضاً" 4 فيقول: قَيّ: فيجتمع له أربع ياءات فيلزمه أن يحرك الأولى لتقلب الثانية ألفا فتقلب 5 واوا فتختلف الحروف 6، فتقول: قووي 7، فتصير من عمل إلى عمل ومن صنعة إلة صنعة.

وهو مكفي ذلك وغير محوج إليه. وإنما كان يجب عليه أيضاً تغيير الأولين لأنهما ليستا عينين فتصححا؛ كبنائك فعلاً من قلت: قول وإنما هما عين وواو زائدة.

---

1 كذا في ط. وفي ش، ز: "الأولين".

2 في ش: "فقليل". وقوله: "فقال" أي سيبويه. وانظر الكتاب 2/ 396.

3 في ط: "ما نريد"، وكأنه مصحف عما أثبت.

4 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

5 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز، "فينقلب".

6 في ش: "الحركات" وهو خطأ في النسخ.

7 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "قوي".

(16/3)

---

ولو قيل لك: ابن مثل خروج من قلت لما قلت إلا قيل لأن واو فاعول لا يجب أن يكون أبداً من لفظ العين ألا ترى إلى خروج وبروع اسم ناقة فقد روى بكسر الفاء وإلى جدول<sup>1</sup> فقد رويناها عن قطرب بكسر الجيم. وكل ذلك لفظ عينه مخالف لواوهِ وليست كذلك العينان لأنهما لا يكونان أبداً إلا من لفظ واحد فأحدهما<sup>2</sup> تقوى صاحبتهما وتنهض منتها. فإن قلت: فإذا كنت تفصل بين العينين وبين العين الزائد بعدها فكيف تبني مثل عليب<sup>3</sup> من البيع فجوابه على قول النحويين سوى الخليل بيع. ادغمت عين فاعيل في يائه فجرى اللفظ مجرى فعل من الياء نحو قوله<sup>4</sup>:

وإذا هم نزلوا فمأوى العيل

وقوله<sup>5</sup>:

كأن ريح المسك والقرنفل ... نباته بين التلاع السيل

فإن قلت<sup>6</sup>: فهلا فصلت في فاعيل بين العين والياء وبين العينين "كما فصلت في فاعول وفعل<sup>7</sup> بين العين والواو وبين العينين"<sup>8</sup>؟

---

1 كذا في د، ه، ز، وفي ش، ط: "جرول" والذي في اللسان "جدل" هو ما أثبت.

2 كذا في ش. وفي د، ه، ط: "واحدهما".

3 هو واد على طريق اليمن.

- 4 أي أبي كبير الهذلي من قصيدته في تأبط شرا. وصدرة:  
يحمي الصحاب إذا تكون عظيمة  
والعيل جمع العائل، وهو الفقير. وانظر الحماسة بشرح التبريزي "التجارية 1 / 89، وابن  
يعيش 10 / 31".
- 5 أي أبي النجم. وهذا آخر أرجوزته الطويلة التي أولها:  
الحمد لله الوهوب المجزل  
وهذا في وصف واد ترعى فيه الإبل. وانظر الطرائف الأدبية.
- 6 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "قيل".
- 7 كذا في ط. وفي ش: "فعيل" وكتب فوقه: "صح".
- 8 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز. وثبت في ش، ط.

(17/3)

---

قيل: الفرق أنك لما أبدلت عين قول وأنت تريد 1 به مثال فاعول صرت إلى قيول  
فقلبت أيضا الواو ياء فصرت إلى قيل. وأما فعيل من البيع فلو أبدت عينه واوا للضممة  
قبلها لصرت إلى ببيع. فإذا 2 صرت إلى هنا لزمك أن تعيد الواو ياء لوقوع الياء بعدها  
فتقول بيع ولم تجد طريقاً إلى قلب الياء واوا لوقوع الواو قبلها كما وجدت السبيل إلى  
قلب الواو في قيول ياء لوقوع الياء قبلها؛ لأن الشرط في اجتماع الياء والواو أن تقلب  
والواو للياء لا أن تقلب الياء للواو. وذلك 3 كسيد وميت وطويت طيا وشويت شيا.  
فلهذا قلنا في فعيل من البيع: بيع فجرى في اللفظ مجرى فعل منه وقلنا في فاعول من  
القول: قيل فلم يجر مجرى فعل منه.

وأما قياس قول الخليل في فعيل من البيع فأن تقول: ببيع؛ ألا تراه يجرى الأصل في نحو  
هذا مجرى الزائد فيقول 4 في فعل 5 من أفعلت من اليوم على من قال: أطولت: أووم  
فتجرى ياء أيم الأولى وإن كانت فاء مجرى ياء فيعمل 6 من القول إذا قلت: قيل. فكما 7  
تقول الجماعة في فعل من قيل هذا قول وتجرى ياء فيعمل مجرى ألف فاعل كذلك قال  
الخليل في فعل مما ذكرنا: أووم. فقياسه هنا أيضاً أن

---

1 سقط في د، ه، ز. وثبت في ش، ط.

2 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "وإذا".

3 سقط في ش.

4 انظر الكتاب 2/ 376.

5 كذا في ز، ش. يريد صيغة المبني للمجهول، وإن لم تكن في التصريف على وزن فعل.  
وفي ط: "أفعل".

6 كذا في ط. وفي ش، ز: "فعل".

7 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "كما".

(18/3)

---

يقول 1 في فيعل من البيع: ببيع. بل إذا لم يدغم الخليل الفاء في العين -وهي أختها  
"وتليتها" 2 وهي مع ذلك من لفظها- في أووم حتى أجراها مجرى قوله 3:  
وفاحم دووي حتى اعلنكسا

فألا يدغم 4 عين ببيع في يائه -ولم يجتمعا في كونهما أختين ولا هما أيضًا في اللفظ  
الواحد شريكتان- 5 أجدر بالوجوب.

ولو بنيت مثل عوارة 6 من القول لقلت على مذهب الجماعة: قوالة بالادغام وعلى  
قول الخليل أيضًا كذلك لأن العين لم تنقلب فتشبه عنده ألف فاعل. لكن يجيء على  
قياس قوله أن يقول في فعول من القول: قيول لأن العين لما انقلبت أشبهت الزائد.  
يقول: فكما لا تدغم ببيع فكذلك لا تدغم قيول. اللهم إلا أن تفضل فتقول: راعيت  
في ببيع ما لا يدغم وهو ألف فاعل فلم أدغم وقيول بضد ذلك لأن ياء بدل من عين  
القول وادغامها في قول وقول والنقول ونحو ذلك جائز حسن، فأنا أيضًا أدغمها  
فأقول: قيل. وهذا وجه حسن.

فهذا فصل اتصل بما كنا عليه. فاعرفه متصلا به بإذن الله.

---

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "نقول".

2 سقط ما بين القوسين في ط. والتليه التابعة. وهي مؤنث التلي: فعيل من تالاه أي  
تابعه، كالأكيل والجليس. ولم أقف على هذا الوصف.

3 أي العجاج، والذي في ديوانه 31:

أزمان غراء تروق العنسا ... بفاحم دووي حتى اعلنكسا

وغراء اسم امرأة والعنس جمع العانس، وهو الذي بقي زمانا لا يتزوج بعد أن أدرك من

الزواج، ويريد بالفاحم شعرها الأسود، وقوله: دووى أي عولج بالدهان، واعلنكس:  
اشتد سواده وكثر. وانظر ص 96 من الجزء الأول من هذا الكتاب.

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "تدغم".

5 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "شريكان".

6 كذا في ط. وفي ش، ز: "عتوارة".

(19/3)

---

باب: في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف  
اعلم أن هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف 1 غوره وحقيقته. وذلك أنه أمر يعرض  
للأمثال إذا ثقلت لتكريها فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف 2 اللفظان فيخفا  
على اللسان.

وذلك نحو الحيوان ألا ترى أنه عند الجماعة 3 -إلا أبا عثمان- من مضاعف الياء وأن  
أصله حييان فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو. وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل  
من الياء لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك. وإذا كان اتفاق الحروف الصحاح القوية  
الناهضة يكره عندهم حتى يبدلوا أحدها 4، ياء نحو دينار وقيراط وديماس 5 وديباج  
"فيمن قال: دماميس ودبابيج 6" كان اجتماع حرفي العلة مثلين أثقل عليهم.

نعم، وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واوا كراهية لالتقاء المثلين في الحيوان فإبدالهم "الواو  
ياء 7" لذلك أولى بالجواز وأحرى. وذلك قولهم: ديوان "واجليواذ 8". وليس لقائل أن  
يقول: فلما 9 صار دوان إلى ديوان فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى هلا أبدلت  
الواو ياء لذلك 10، لأن 11 هذا ينتقض الغرض ألا تراهم إنما

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "نعرف".

2 في ز: "ليختلف".

3 انظر الكتاب 2 / 294.

4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "أحدهما".

5 هو الحمام.

6 سقط ما بين القوسين في ط. وفي ش، ز: "دياميس وديباج" والصواب ما أثبت.

7 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "الياء واوا".

8 ثبت ما بين القوسين في ط. وسقط في ز، ش.

9 كذا في ز. وفي ش: "فلم" وفي ط: "فإنما".

10 في ش: "كذلك".

11 هذا متعلق بقوله: "وليس لقائل أن يقول ...".

(20/3)

كرهوا التضعيف في دوان فأبدلوا ليختلف الحرفان فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا: ديان فيعودوا<sup>1</sup> إلى نحو مما<sup>2</sup> هربوا منه من التضعيف وهم قد أبدلوا الحبيان إلى الحيوان ليختلف الحرفان فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما في ديوان لم يبق هناك مطلب. وأما حيوة فاجتمع إلى استكراههم التضعيف فيه وأن يقولوا: حية أنه<sup>3</sup> علم والأعلام<sup>4</sup> يحتمل لها كثير من كلف الأحكام.

ومن ذلك قولهم في الإضافة إلى آية ورأية: آئى ورأى. وأصلهما: أي ورأي إلا أن بعضهم كره ذلك فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث ياءات. هذا<sup>5</sup> مع إحاطتنا علما بأن الهمزة أثقل من الياء. وعلى ذلك أيضاً قال بعضهم فيهما: راوي وآوي فأبدلها<sup>6</sup> واوا ومعلوم أيضاً أن الواو أثقل من الياء.

وعلى نحو من هذا أجازوا في فعاليل من رميت: رماوي ورمائي فأبدلوا الياء من رمائي تارة واوا وأخرى همزة - وكلتاها أثقل من الياء - لتختلف الحروف. وإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو ظلت ومست وأحست وظنت، ذاك أي ظننت، كان الإبدال أحسن وأسوغ؛ لأنه أقل فحشا من الحذف، وأقرب. ومن الحذف لاجتماع الأمثال قولهم في تحقير أحوي: أحي فحذفوا من الياءات الثلاث واحدة وقد حذفوا<sup>7</sup> أيضاً من الثنتين في نحو هين ولين وسيد وميت وهذا واضح فاعرف وقس.

"ومن ذلك قولهم عمير أبدلوا النون ميما في اللفظ وإن كانت الميم أثقل من النون فخففت الكلمة ولو قيل عنبر بتصحيح النون لكان أثقل<sup>8</sup>".

1 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "ويعودوا".

2 كذا في ش. وفي ز، ط: "ما".

3 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "لأنه". وفي الكتاب 2/ 389: "وقالوا: حيوة كأنه في

حيوت وإن لم يقل " ومقتضى هذا أن الواو غير مبدلة.

4 سقط في د، ه، ز: وثبت في ش، ط.

5 سقط في د، ه، ز، ط. وانظر في المسألة الكتاب 2 / 396.

6 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "وأبدلوا".

7 في ش: "حذفوها".

8 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز، ط. وفي زيد له: "والسلام" وثبت في ش.

(21/3)

---

باب: في إقلال الحفل بما يلطف من الحكم

وهذا أمر في باب ما لا ينصرف كثيرا ألا ترى أنه إذا كان في الاسم سبب واحد من المعاني الفرعية فإنه يقل عن الاعتداد به فلا يمنع الصرف له فإذا انضم إليه سبب آخر اعتونا فمنا.

ونحو من ذلك جمعهم في الاستقباح بين العطف على الضمير المرفوع المتصل الذي لا لفظ له وبينه إذا كان له لفظ. فقولك: قمت وزيد في الاستقباح كقولك: قام وزيد وإن لم يكن في قام لفظ بالضمير. وكذلك أيضاً سووا في الاستقباح بين قمت وزيد وبين قولنا قمتما وزيد وقمتم ومحمد من حيث كانت تلك الزيادة التي لحقت التاء لا تخرج الضمير من أن يكون مرفوعاً متصلاً يغير له الفعل. ومع هذا فلسنا أدفع أن يكونوا قد أحسوا فرقا بين قمت وزيد وقام وزيد إلا أنه محسوس عندهم غير مؤثر في الحكم ولا يحدث أثرا في اللفظ كما قد نجد أشياء كثيرة معلومة ومحسوسة إلا أنها غير معتدة كحنين الطس<sup>1</sup> وطين البعوض وعفطة<sup>2</sup> العنز وبصبصة<sup>3</sup> الكلب.

---

1 في ط: الطست.

2 أي شرطتها.

3 هو تحريك ذنبه.

(22/3)

---

ومن ذلك قولهم: مررت بحمار قاسم ونزلت سفار<sup>1</sup> قبل فكسرة الراء في الموضعين عندهم إلى أثر<sup>2</sup> واحد وإن كانت في "حمار" عارضة، وفي "سفار" لازمة. ومن ذلك قولهم<sup>3</sup>: الذي ضربت زيد واللذان ضربت الزيدان؛ فحذف الضمير العائد عندهم على سمت واحد وإن كنت في الواحد إنما حذفت حرفاً واحداً وهو الهاء في ضربته وأما<sup>4</sup> الواو بعدها فغير لازمة في كل لغة والوقف أيضاً يحذفها وفي التشبية قد حذفت ثلاثة أحرف ثابتة في الوصل والوقف وعند كل قوم وعلى كل لغة. ومن ذلك جمعهم في الردف بين عمود ويعود من غير تحاشٍ ولا استكراه وإن كانت واو عمود أقوى<sup>5</sup> في المد من واو<sup>6</sup> يعود من حيث كانت هذه متحركة<sup>7</sup> في كثير من المواضع نحو هو<sup>8</sup> أعود منك<sup>9</sup>، وعاودته وتعاودنا قال<sup>10</sup>: وإن شئتم تعاودنا عوادا

---

1 هو اسم بئر.

2 يريد بالأثر تسويغ الإمالة مع حرف الاستعلاء بعد وهو القاف، ولولا الكسر ما ساغ ذلك، وانظر الكتاب 2/ 296 وقد سقط في ط قوله: "إلى أثر".

3 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "قولك".

4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "فأما".

5 سقط في د، هـ، ز.

6 في ش: "باب".

7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "محرّكة".

8 كذا في ش. وسقط في ط. وفي د، هـ، ز: "هذا".

9 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "من هذا".

10 أي شقيق بن جزء. وانظر ص 41 من الجزء الثاني.

(23/3)

---

وأصلها أيضاً في يعود يعود. فهو<sup>1</sup> وإن كان كذلك فإن ذلك القدر بينهما مطرح<sup>2</sup> وملغى<sup>3</sup> غير محتسب. نعم وقد سانوا<sup>4</sup> وسامحوا فيما هو على "من ذا"<sup>5</sup> وأناي أمدا. وذلك أنهم جمعوا بين الباء والواو ردفين نحو سعيد وعمود. هذا مع أن الخلاف خارج إلى<sup>6</sup> اللفظ فكيف بما<sup>7</sup> تتصوره<sup>8</sup> وهما ولا تمذل<sup>9</sup> به لفظاً.



ومن ذلك جمعهم بين باب وكتاب ردفين وإن كانت ألف كتاب مدا صريحا وهي في باب أصل غير زائدة ومنقلة عن العين المتحركة في كثير من الأماكن<sup>10</sup>؛ نحو بويب وأبواب ومبوب وأشباهه.

ومن ذلك جمعهم بين الساكن والمسكن في الشعر المقيد على اعتدال عندهم وعلى<sup>11</sup> غير حفل محسوس منهم نحو قوله:  
لئن قضيت الشأن من أمري ولم ... أقض لباناتي وحاجات النهم  
لأفرجن صدرك شقا بقدم<sup>12</sup>

- 
- 1 كذا في د، هـ ز، ط. وسقط في ش.
  - 2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "مطروح".
  - 3 سقط حرف العطف في د، هـ، ز، ط. وثبت في ش.
  - 4 أي قارنوا وصانعوا. يقال: ساناه: راضاه: راضاه وأحسن عشرته.
  - 5 كذا في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.
  - 6 كذا في ز، ط. وفي ش: "عن".
  - 7 كذا في ز. وفي ط: "مما"، وفي ش: "ما".
  - 8 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "يتصوره" وفي ط: "يتصور".
  - 9 في ط: "يمذل"، يقال: مذل بسره: إذا باح به.
  - 10 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "المواضع".
  - 11 سقط حرف "على" في ز، ش، وثبت في ط.
  - 12 النهم إفراط الشهوة. وضبط في ش "صدرك" بكسر الكاف، وضبط في ط بفتحها.

(24/3)

---

فسوى في الروي بين سكون ميم "لم" وسكون الميمات فيما معها.  
ومن ذلك وصلهم الروى بالياء الزائدة للمد والياء الأصلية نحو الرامي والسامي مع الأنعامي والسلامي<sup>1</sup>.

ومن ذلك أيضًا قولهم: إني وزيدا قائمان وأني وزيدا قائمان لا يدعي أحد أن العرب تفصل بين العطف على الياء وهي ساكنة وبين العطف عليها وهي مفتوحة. فاعرف هذا مذهبا لهم وسائغا<sup>2</sup> في استعمالهم حتى إن<sup>3</sup> رام رائم أو هجر<sup>4</sup> حالم بأن القوم يفصلون

في هذه الأماكن وما كان سبيله في الحكم سبيلها بين بعضها وبعضها فإنه مدع لما لا يعبتون به وعازٍ إليهم ما لا يلم 5 بفكر أحد منهم بإذن الله. فإن انضم شيء إلى ما هذه حاله كان مراعى معتدًا ألا تراهم يميزون جمع دونه مع دينه ردفين. فإن 6 انضم إلى هذا الخلاف آخر لم يجز نحو امتناعهم إن يجمعوا بين دونه ودينه لأنه انضم إلى خلاف الحرفين تباعد الحركتين وجاز دونه مع دينه وإن كانت الحركتان مختلفتين لأنهما وإن اختلفا لفظاً فإنهما قد اتفقتا حكماً ألا ترى أن الضمة قبل الواو رسالة الكسرة قبل الياء والفتحة ليست من هذا في شيء لأنها ليست قبل الياء ولا الواو وفقاً لهما كما تكون وفقاً للألف. وكذلك أيضاً نحو عيده مع عوده، وإن كانوا لا يميزونه مع عوده. فاعرف ذلك فرقاً.

---

1 هكذا رسم في د، هـ، ز، ط. وفي ش "الأنعام ي، والسلام ي".

2 كذا في ش، ز وفي ط: "شائعا".

3 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "إذ".

4 يقال: هجر في نومه أو مرضه: هذي.

5 في ط: "يهم".

6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز "فإذا".

(25/3)

---

باب: في إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم  
هذا موضع كان يعتاده أبو علي -رحمة الله- كثيراً<sup>1</sup> ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله. وفيه دليل نحوي<sup>2</sup> غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى. ولو كان إياه لم تجز إضافة واحد منهما إلى صاحبه لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

"فإن قيل: ولم لم يضاف الشيء إلى نفسه"3.

قيل: لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص والشيء إنما يعرفه غيره لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبداً أن يعرف بغيره لأنه نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدة وموجودة غير مفتقدة<sup>4</sup>. ولو كانت نفسه هي المعرفة له أيضاً لما احتاج إلى إضافته إليها لأنه ليس فيها إلا ما فيه فكان يلزم الاكتفاء به<sup>5</sup>، عن إضافته إليها.

فلهذا لم يأت عنهم نحو هذا غلامه ومررت بصاحبه والمظهر هو المضممر المضاف إليه.  
هذا مع فساده في المعنى لأن الإنسان لا يكون أخا نفسه ولا صاحبها.  
فإن قلت: فقد تقول: مررت بزيد نفسه وهذا نفس الحق يعني أنه 6 هو الحق لا غيره.  
قيل: ليس الثاني هو ما أضيف إليه من المظهر وإنما النفس هنا بمعنى خالص الشيء  
وحقيقته. والعرب تحل نفس الشيء من الشيء محل البعض من

---

1 سقط في ش، ط. وثبت في د، ه، ز.

2 كذا في د، ه، ز، ط. وفي ش "فحري".

3 سقط ما بين القوسين في ش. وثبت في د، ه، ز، ط.

4 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط "مفقودة".

5 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "بها".

6 سقط في ط.

(26/3)

---

الكل وما 1 الثاني منه ليس بالأول ولهذا حكوا عن أنفسهم مراجعتهم إياها وخطابها لهم  
وأكثرها من ذكر التردد بينها وبينهم ألا ترى إلى قوله 2:  
ولي نفس أقول لها إذا ما ... تنازعني لعلني أو عساني  
وقوله:

أقول للنفس تأساء وتعزية ... إحدى يدي أصابتنى ولم ترد 3  
وقوله:

قالت له النفس تقدم راشدا ... إنك لا ترجع إلا حامدا 4  
وقوله:

قالت له النفس إني لا أرى طمعا ... وإن مولاك لم يسلم ولم يصد 5  
وأمثال هذا كثيرة جدا 6 "وجميع هذا" 7 يدل على أن نفس الشيء عندهم غير الشيء.  
فإن قلت: فقد تقول: هذا أخو غلامه وهذه "جارية بنتها" 8 فتعرف الأول بما أضيف  
إلى ضميره والذي أضيف إلى ضمير 9 "فإنما يعرف" 10 بذلك الضمير ونفس المضاف  
الأول متعرف بالمضاف إلى ضميره فقد ترى على هذا أن التعريف

- 1 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "أما".
- 2 أي عمران بن حطان. وانظر الكتاب 1/ 388، والخزانة 2/ 435، والعيني على هامش الخزانة 1/ 227؟
- 3 انظر ص 478 من الجزء الثاني من هذا الكتاب.
- 4 انظر ص 23 من الجزء الأول.
- 5 انظر ص 478 من الجزء الثاني.
- 6 سقط في د، ه، ز، ط.
- 7 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "جميعه".
- 8 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "جارة بيتها".
- 9 كذا في د، ه، ز. وفي ش، ط: "ضميره".
- 10 كذا في د، ه، ز. وفي ط: "فإنما تعرف".

(27/3)

---

الذي استقر 1 في جارية 2 من قولك هذه "جارية 3 بنتها" إنما أتاها من قبل ضميرها وضميرها هو هي فقد آل الأمر إذاً إلى أن الشيء قد يعرف نفسه وهذا خلاف ما ركبته وأعطيت يدك به.

قيل: كيف تصرف الحال فالجارية 4 إنما تعرفت بالبن 5 "التي 6 هي" غيرها وهذا شرط التعريف من جهة الإضافة. فأما ذلك المضاف إليه أمضاف هو أم غير مضاف فغير قادح فيما مضى. والتعريف الذي أفاده ضمير الأول لم يعرف الأول وإنما عرف ما عرف الأول. والذي عرف الأول غير الأول فقد استمرت الصفة وسقطت المعارضة. ويؤكد ذلك أيضاً أن الإضافة في الكلام على ضربين: أحدهما ضم الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى اللام نحو غلام زيد وصاحب بكر. والآخر ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من نحو هذا ثوب خز وهذه جبة صوف وكلاهما ليس الثاني فيه بالأول ألا ترى أن الغلام ليس بزيد، وأن الثوب ليس بجميع الخز، واستمرار 7 هذا عندهم وفشوه في استعمالهم وعلى أيديهم يدل على أن المضاف ليس بالمضاف إليه البتة. وفي هذا كافٍ.

- 
- 1 كذا في د، ه، ز، ط. وفي ش: "اشتهر".
  - 2 كذا في ش. وفي ط: "جارة من قولك هذه" وسقط في د، ه، ز.

- 3 في ط: "جارة بيتها". وفي د، هـ، ز "جارية بيتها". وما هنا في ش.
- 4 كذا في ش. وفي د، هـ، ط: "فالجارة".
- 5 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "بالبيت".
- 6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "الذي هو"، وفي ط: "الذي هي".
- 7 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "فاستمرار".

(28/3)

فمما جاء عنهم من إضافة المسمى إلى الاسم قول الأعشى:

فكذبوها بما قالت فصيحهم ... ذوآل حسان يزجي الموت والشرعا<sup>1</sup>

فقوله: ذوآل حسان معناه: الجمع المسمى بهذا الاسم الذي هو آل حسان<sup>2</sup> ومثله قول كثير:

بثينة من آل النساء وإنما ... يكن للأدنى لا وصال لغائب<sup>3</sup>

أي بثينة من هذا القبيل المسمى بالنساء هذا الاسم. وقال الكميت:

إليكم ذوي آل النبي تطلعت ... نوازع من قلبي ظماء وألب<sup>4</sup>

أي إليكم يا أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا: آل النبي. وحدثنا أبو علي أن أحمد<sup>5</sup> بن إبراهيم أستاذ ثعلب روى عنهم: هذا ذو زيد ومعناه: هذا زيد أي هذا صاحب هذا الاسم الذي هو زيد "وأنشد"<sup>6</sup>:

وحي بكر طعنا طعنة فجرى<sup>7</sup>

1 هذا من شعر يتحدث فيه عن زرقاء اليمامة إذ أبصرت من مسيرة ثلاثة أيام جيش حسان بن تبع ملك اليمن زاحفا على اليمامة. فأنذرت قومها فلم يصدقوها، وفجئهم الجيش فاستباحهم. ويزجي: يسوق. والشرق جمع الشرعة، وهي الوتر الرقيق. وانظر الصبح المنير<sup>83</sup>.

2 كذا في ش. وفي ز، ط: "منه".

3 ورد هذا البيت في الصاحي<sup>217</sup> غير منسوب. وفيه: "لأدنى".

4 هذا من إحدى هاشمياته والنوازع من النزاع إلى الشيء وهو الحنين والميل إليه، والألب جمع اللب، وهو العقل. وانظر الخزانة<sup>205/2</sup>.

5 هو أبو عبد الله النديم كان خصيصا بالمتوكل ونديما له. قرأ عليه ثعلب قبل ابن

الأعرابي وله ترجمة في البغية 126، ومعجم الأدباء "الخلي" 2/ 204.

6 سقط ما بين القوسين في ش.

7 "فجرى" كتب في ش فوقه "بحرا" وهذا رواية أخرى، اقتصر عليها في الخزانة 2/

210.

(29/3)

أي وبكرا طعنا وتلخيصه: والشخص الحي 1 المسمى بكرا طعنا "فحي ههنا مذكر حية أي وشخص بكر الحي طعنا" 2 وليس الحي هنا هو الذي "يراد به" 3 القبيلة كقولك: حي 4 تميم وقبيلة بكر إنما هو كقولك: هذا رجل حي وامرأة حية. فهذا من باب إضافة المسمى إلى اسمه وهو ما نحن عليه.

ومثله قول الآخر 5:

ياقر إن أباك حي خويلد ... قد كنت خائفه على الإحماق

أي أن أبك خويلدا من أمره كذا فكأنه قال: إن أباك الشخص الحي خويلدا من حاله كذا. وكذلك قول الآخر 6:

ألا قبح الإله بني زياد ... وحي أبيهم قبح الحمار

أي 7: وأباهم الشخص الحي. وقال عبد الله بن سبرة الحرشي:

وإن بيع ذا ودي أخي أسع مخلصا ... ويأبى فلا يعيا على حويلي 8

1 سقط لفظ "الحي" في ش.

2 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.

3 كذا في ش، وفي د، ه، ز، ط: "يراسل".

4 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز: "وحي".

5 هو جبار بن سلمى بن مالك، وفر مرخم فرة. والإحماق ولادة الأحمق، يهجو قره بن خويلد. ويذكر أنه كان يخشى أباه أن يلد أحمق، وقد تحقق ما خشيه بولادة فرة. وفي د،

ه، ز: "الإخلاق" في مكان "الإحماق". وانظر الخزانة 2/ 616، والنوادر 161.

6 هو يزيد بن ربيعة بن مفرع الحميري، وزيايد هو ابن سمية المشهور بزياد بن أبيه. وانظر

الخزانة 2/ 210.

7 سقط حرف العطف في ش.

8 الحويل جودة النظر والقدرة على التصرف، وهي الحيلة.

(30/3)

أي إن يبيغ ودي. وتلخيصه: إن يبيغ أخي المعنى المسمى بهذا الاسم الذي هو ودي. وعليه قول الشماخ:

وأدمج دمج ذي شطن بديع<sup>1</sup>

أي دمج شطن بديع أي أدمج<sup>2</sup> دمج الشخص<sup>3</sup> الذي يسمى شطنا صاحب هذا الاسم.

وقد دعا خفاء هذا الموضع أقواما<sup>4</sup> إلى أن ذهبوا إلى زيارة ذي وذات<sup>5</sup> في "هذه المواضع"<sup>6</sup> أي وأدمج دمج شطن وإليكم آل النبي وصحبهم آل حسان. وإنما ذلك بعد عن إدراك<sup>7</sup> هذا الموضع. وكذلك "قال أبو عبيدة"<sup>8</sup> في قول لبيد:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ... ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر<sup>9</sup>

"كأنه قال"<sup>10</sup>: ثم<sup>11</sup> السلام عليكما. وكذلك قال في قولنا بسم الله: إنما هو بالله واعتقد زيادة "اسم". وعلى هذا عندهم قول غيلان<sup>12</sup>:

لا ينعش الطرف إلا ما تخونه ... داعٍ يناديه باسم الماء مبعوم

1 صدره:

أطار عقيقه عنه نسالا

وهو في وصف حمار الوحش. فقلوه "أطار" أي الحمار. والعقيق: شعر المولود. وأدمج:

اشتد وصلب لسمنه، ونسال الطير: ما سقط من ريشه. والشطن: الحبل. والبديع:

الذي ابتدئ قتله ولم يكن حبلا فنكت ثم غزل وأعيد قتله.

2 سقط في ش.

3 في الخزانة 2/ 205. نقلا عن إعراب الحماسة للمؤلف: "الشيء".

4 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "قوما".

5 كذا في د، هـ، ز. وفي ش، ط: "ذا".

6 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "هذا الموضع".

7 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط "استدراك".

- 8 في ط: "قول أي عبيدة"، وانظر مجاز القرآن 1/ 16.
- 9 هذا من أبيات يقولها لابنتيه حين حضرته الوفاة يوصيهما أن تذكراه وترثياه من غير خمس الوجه ولا حلق الشعر، وتظلا كذلك إلى الحول. وانظر الخزانة 2/ 217.
- 10 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "قال كأنه".
- 11 سقط هذا الحرف في د، هـ، ز.
- 12 هو ذو الرمة. والبيت في وصف ولد طيبة يظل في نومه حتى تدعوه أمه بصوتها: ماء. وتخونه: تعهده. وداع أي صوت، ومبغوم: غير بين، وانظر الخزانة 2/ 220، وقوله: "يناديه" في ج: "تناديه". وفيها "منعوم" بدل "مبغوم".

(31/3)

---

"أي الماء" 1؛ كما "أنشدنا أيضا" 2:

يدعوني بالماء ماء أسودا

والماء: صوت الشاء أي يدعوني -يعني الغنم- بالماء، أي يقلن لي 3: أصبت ماء أسود. فأبو عبيدة يدعى زيادة ذي واسم ونحن نحمل الكلام على أن هناك محذوفاً. قال أبو علي: وإنما هو على حذف 4 المضاف أي: ثم اسم معنى السلام عليكم واسم معنى السلام هو السلام فكأنه قال: ثم السلام عليكم. فالمعنى -لعمري- ما قاله أبو عبيدة ولكنه 5 من غير الطريق 6 التي أتاه هو منها ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء واعتقدنا نحن نقصان شيء.

ونحو من هذا اعتقادهم زيادة مثل في نحو قولنا: مثلي لا يأتي القبيح ومثلك لا يخفى عليه الجميل أي أنا كذا وأنت كذلك. وعليه قوله:

مثلي لا يحسن قولاً ففجع 7

أي أنا لا أحسن ذاك. وكذلك هو لعمري إلا أنه على غير التأول الذي رأوه 8: من زيادة مثل وإنما تأويله: أي 9 أنا من جماعة لا يرون القبيح وإنما جعله 10

---

1 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

2 في ط: "قال".

3 كذا في ز، ط. وفي ش: "إني"، وقوله: "أصبت" في ط: "أصيب".

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "عد". وسقط هذا في ط.



5 سقط حرف العطف في ش.

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "الذي".

7 قبله:

لا تأمريني بينات أسفع

وبعده:

والشاة لا تمشي على المملع

وففع: زجر الغنم ودعاؤها. ورسم في التاج: فع فع. وبنات أسفع: الغنم، أضيفت إلى

أسفع، وهو فحل لها. والشاة هنا في معنى الجمع، وتمشي: تنمو وتكثر. والمملع:

الذئب. كأنه يخاطب زوجته وقد أمرته باقتناء الغنم ورعيته، فقال: لا أحسن ذلك.

وانظر الجمهرة 1/ 111، اللسان.

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "رواه".

9 كذا في ش، ط. وسقط في د، هـ، ز.

10 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "معناه".

(32/3)

---

من جماعة هذه حالها ليكون أثبت للامر إذ كان له فيه أشباه وأضراب ولو انفرد هو به  
لكان غير مأمون انتقاله منه وتراجع عنه. فإذا 1 كان له فيه نظراء كان حري 2 أن يثبت  
عليه وترسو قدمه فيه. وعليه قول الآخر 3:

ومثلي لا تنبو عليك مضاربه

فقوله إذاً: باسم الماء واسم السلام إنما 4 هو من باب إضافة الاسم إلى المسمى بعكس

الفصل الأول. ونقول على هذا: ما هجاء سيف فيقول "في الجواب" 5: س ي ف.

فسيف هنا اسم لا مسمى أي ما هجاء هذه الأصوات المقطعة؟ ونقول: ضربت

بالسيف فألسيف هنا جوهر الحديد هذا 6 الذي يضرب به فقد يكون الشيء 7 الواحد

على وجه اسما وعلى آخر مسمى. وإنما يخلص هذا من هذا موقعه والغرض المراد به.

ومن إضافة المسمى إلى اسمه قول الآخر:

إذا ما كنت مثل ذوي عدي ... ودينار فقام علي ناع 8

---

1 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "وإذا".

2 في ط: "أحرى".

3 هو البختری بن المغيرة أخي المهلب، وقبله معه بخاطب المهلب:

فيا عم مهلا واتخذني لنوبة

تلتم فإن الدهر جم نوابه

أنا السيف إلا أن السيف تبوة

ومثلي لا تنبو عليك مضاربه

وانظر الأمالي 2/ 312 وما بعدها.

4 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وإنما".

5 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

6 سقط في ش.

7 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "للشيء".

8 "ناع" في ش: "فاع ي". و"عدي" في اللسان "ذا في باب الألف اللينة" بدله: "عويف".

(33/3)

---

أي مثل كل واحد من الرجلين المسميين عديًا ودينارًا. وعليه قولنا: كان عندنا ذات مرة وذات صباح، أي صباحًا أي الدفعة المسماة مرة، والوقت المسمى صباحًا؛ قال 1: عزمت على إقامة ذي صباح ... لأمر ما يسود من يسود "ما مجرورة الموضع؛ لأنها وصف لأمر، أي لأمر معتد أو مؤثر يسود من يسود" 2. واعلم أن هذا الفصل من العربية غريب وقل من يعتاده أو يتطرفه. وقد ذكرته لتراه. فتنبه على ما هو في معناه إن شاء الله.

---

1 أي أنس بن مدركة الخنعمي وكان قصد قوما من العرب بالغزو هو ورئيس من قومه، وكل منهما له أصحابه في الغزو، فرجع صاحبه، وبقي هو وصاحبتة، فبات قريبا من القوم وصباحهم فغنم وغنم أصحابه، وانظر الخزانة في الشاهد 170، والكتاب 1/ 116.

2 سقط ما بين القوسين في ش.

(34/3)

---

باب: في اختصاص الأعلام بما 1 لا يكون مثله 2 في الأجناس  
وقد ذكرنا هذا 3 الشرح من العربية في جملة كتابنا في تفسير أبيات الحماسة عند 4 ذكرنا  
أسماء شعرائها. وقسمنا هناك الموقع عليه الاسم العلم 5 وأنه شينان: عين، ومعنى.  
فالعين: الجوهر؛ كزبد وعمرو. والمعنى: هو العرض؛ كقوله:  
سبحان من علقمة الفاخر 6  
وقوله:

وإن قال غاوٍ من تنوخ قصيدة ... بها جرب عدت علي بزو برا 7

---

1 سقط في ش.

2 في ط: "من".

3 كذا في الأصول، والأقرب: "الشرح" أي النوع والضرب.

4 في ش: "وعند".

5 كذ في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "اسم".

6 انظر ص 199 من الجزء الثاني.

7 انظر ص 200 من الجزء الثاني.

(34/3)

---

وكذلك الأمثلة الموزون بها؛ نحو أفعل، ومفعّل، وفعللة، وفعلان، وكذلك أسماء الأعداد  
نحو قولنا: أربعة نصف ثمانية، و"ستة ضعف ثلاثة" 1 وخمسة نصف عشرة. وغرضنا هنا  
أن نرى 2 مجيء ما جاء منه 3 شاذاً عن القياس لمكان كونه علماً معلقاً 4 على أحد  
الموضعين اللذين ذكرنا.

فمنه ما جاء مصححاً مع وجود سبب العلة فيه، وذلك نحو محبب، وثهلل 5، ومريم،  
ومكوزة، ومدين. ومنه 6 معدي كرب؛ ألا تراه بني مفعلاً مما لامه حرف علة، وذلك غير  
معروف في هذا 7 الموضع. وإنما يأتي "في ذلك" 8 مفعّل "بفتح العين؛ نحو المدعي  
والمقضي والمشتي. وعلى أنه قد شذ في الأجناس شيء من ذلك وهو قول بعضهم:  
مأوى الإبل بكسر العين. فأما مأق 9 فليس من هذا.

ومن ذلك قولهم في العلم: موظب، ومورق وموهب. وذلك أنه بني مما فاءه واو مثال 10

مفعّل. وهذا إنما يجيء أبدا 11 على مفعّل -بكسر العين- نحو الموضع، والموقع،  
والمورد 12، والموعّد 13، والموجدة.

- 
- 1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ثلاثة نصف سنة".
  - 2 سقط في ش.
  - 3 سقط في ش، ط.
  - 4 في ش: "معلق".
  - 5 كذا في ش. وفي ط، ز، "تخلل".
  - 6 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "مثله".
  - 7 في ش، ز، ط: "غير هذا".
  - 8 في ش: "ذلك مفعلا".
  - 9 وذلك لأن الميم في المأقي أصلية، فهو على وزن الفعل لا المفعّل. وانظر اللسان  
"مأق".
  - 10 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "مثل".
  - 11 كذا في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.
  - 12 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "الموردة".
  - 13 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "الموعدة".

(35/3)

---

وأما موعلة علما فإن كان من وأل أي نجا فهو 1 من هذا؛ وإن كان من قولهم: جاءني وما  
"مألت مأله" 2 وما شأنت 3

شأنه، فإنه فوعل، و"هذا على هذا" 4 سرخ 5: سهل.  
ومن ذلك قولهم في العلم: حيوة. وهذه صورة لولا العلمية لم يجز مثلها؛ لاجتماع الياء  
والواو، وسبق الأولى منهما بالسكون. وعلة مجيء هذه الأعلام مخالفة للأجناس هو ما  
"هي عليه" 6 من كثرة استعمالها، وهم لما كثرت استعماله أشد تغييرا. فكما جاءت هذه  
الأسماء في الحكاية مخالفة لغيرها؛ نحو قولك في جواب مررت بزيد: من زيد، ولقيت  
عمرا: من

عمرا، كذلك تخطوا إلى تغييرها في ذواتها بما قدمناه ذكره. وهذا من تدريج اللغة الذي

قدمنا شرحه  
"فيما مضى" 7.

- 1 ومن هذا الرأي سيبويه في الكتاب 2/ 249.
- 2 يقال: هذا الأمر ما مآلت مآله، أي لم أستعد له ولم أشعر به ولم أتهيأ له، وإثبات هذه الصبغة على ما في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "ما مآلت به مآله".
- 3 يقال: أتاني هذا الأمر وما شأنت شأنه، أي ما علمت به، وفي د، هـ، ز، ط: "ما شأنت به شأنه" وما هنا في ش.
- 4 كذا في ش، وفي ط: "على هذا". وفي د، هـ، ز، "هذا".
- 5 وردت في ش. بإهمال السين، ويقرأ بضم الأول والثاني، أي سهل يسير. وفي د، هـ، ز، ط: "شرح". وقد يكون مصحفاً عن "شرح" أي ضرب.
- 6 في ش: "بني عليه".
- 7 كذا في د، هـ، ز وسقط في ش، ط، وانظره في تدريج اللغة ص 348 من الجزء الأول.

(36/3)

باب: في تسمية الفعل  
أعلم أن العرب قد سمت الفعل بأسماء، لما سنذكره. وذلك على ضربين:  
أحدهما في الامر والنهي، والآخرين في الخبر.  
الأول منهما نحو قولهم: صه فهذا اسم اسكت؛ ومه، فهذا: اكفف، ودونك، اسم خذ.  
وكذلك عندك ووراءك 1 اسم تنح، ومكانك اسم اثبت. قال 2:  
وقولي كلما جشأت وجاشت ... مكانك تحمدي أو تستريحي  
فجوابه بالجزم دليل على أنه 3 كآله قال: اثبتي تحمدي أو تستريحي. وكذلك قول الله جل  
اسمه: {مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ} 4 ف"أنتم" توكيد للضمير في مكانكم 5؛ كقولك: اثبتوا  
أنتم وشركاءكم، وعطف على ذلك الضمير بعد أن وكده "الشركاء". ويؤكد ذلك عندك  
قول بعضهم: مكانكني؛ فإلحاقه النون كما تلحق النون نفس الفعل في "أكرمني" ونحوه  
دليل على قوة شبهه بالفعل. ونحوه قولهم أيضاً: كما أنتني؛ كقولك: انتظري.  
ومنها هلم، وهو 6 آسم انت. وتعال. قال الخليل: هي مركبة؛ وأصلها عنده "ها"  
للتنبية، ثم قال: "لم" أي لم بنا، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً، ولأن 7 اللام

بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون؛ ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين - وهي الحجازية- "أن تقول فيها: المم بنا"8 فلما كانت لام "هلم" في تقدير السكون حذف لها ألف "ها"، كما تحذف لالتقاء الساكنين، فصارت هلم. وقال 9 الفراء: أصلها "هل" زجر وحث، دخلت على أم؛ كأنها كانت "هل أم" أي اعجل

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وراء".

2 أي عمرو بن الإطناب. وقوله: "جنات وجاشت" يريد نفسه، وجشأت أي نهضت وارتفعت من شدة الفزع. وكذلك جاشت، وانظر الأمال 1/ 258.

3 سقط في ش.

4 آية 28 سورة يونس.

5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ومكانكم".

6 سقط حرف العطف في د، هـ، ز، ط.

7 سقط الواو في ج.

8 كذا في شيء. وفي د، هـ، ز: "إنما يقول: "ما المم" وفي ط: "إنما تقول منها: المم".

9 سقط حرف العطف د، هـ.

(37/3)

---

واقصد، وأنكر أبو علي عليه ذلك، وقال: لا مدخل هنا للاستفهام. وهذا عندي لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يدع أن "هل" هنا حرف استفهام؛ وإنما هي عنده زجر وحث1 وهي التي في قوله2:

ولقد يسمع قولي حيهل

قال الفراء: فالزمت الهمزة في "أم" التخفيف، فقليل: هلم.

وأهل3 الحجاز يدعونها في كل حال على لفظ واحد، فيقولون للواحد والواحدة4

والاثنتين والاثنتين5 والجماعتين: هلم يا رجل، وهلم يا امرأة، وهلم يا رجالان، وهلم يا

امرأتان، وهلم يا رجال، وهلم يا نساء. وعليه قوله:

يا أيها الناس ألا هلمه6

وأما التميميون فيجرونها مجرى "لم" فيغيرونها بقدر المخاطب. فيقولون: هلم، وهلمما،

وهلمي، وهلموا، وهلممن يا نسوة. وأعلى اللغتين الحجازية، وبها نزل القرآن؛ ألا ترى

إلى قوله -عز اسمه- {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا} 7. وأما التميميون فإنها عندهم أيضاً اسم سمي به الفعل وليست مبقاة على ما كانت عليه قبل التركيب والضم. يدل على ذلك أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم

---

1 سقط في ش.

2 أي لبيد، وقوله: "يسمع" كذا في ز. وفي ش: "تسمع" وصدده:

يتمارى في الذي قلت له

وهو يتحدث عن صاحبه في السفر، آذنه بالصبح ليستيقظ من النوم، فلم يصدق  
وشك في خبره لغلبة النوم عليه.

وانظر "الخزانة" في الشاهدين 228، 461.

3 كذا في ش. وفي د، هـ، ز: "فأهل".

4 سقط في ش.

5 في ز: "الثنتين".

6 ورد هذا الرجز في الكتاب لسيبويه 2/ 279.

7 آية 18 سورة الأحزاب.

(38/3)

---

من يتبع فيقول: مدّ وفرّ وعصّ، ومنهم من يكسر، فيقول: مدّ وفرّ وعصّ، ومنهم من يفتح لالتقاء الساكنين، فيقول: مدّ وفرّ وعصّ. ثم رأيناهم كلهم مع هذا مجتمعين على فتح آخر هلم، وليس أحد يكسر الميم ولا يضمها. فدل ذلك على أنها قد خلجت 1 عن طريق الفعلية وأخلصت اسماً للفعل بمنزلة دونك عندك ورويدك وتيدك 2: اسم اثبت وعليك بكرا: اسم خذ "وهو 3 كثير".  
ومنه 4 قوله:

أقول وقد تلاحقت المطايا ... كذاك القول إن عليك عينا

فهذا 5 اسم احفظ القول أو اتق القول.

وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر، وإنما بابها الأمر والنهي؛ من قبل أنهما لا يكونان إلا بالفعل، فلما قويت الدلالة فيهما على الفعل حسنت 6 إقامة غيره مقامه.  
وليس كذلك الخبر، لأنه لا يخص بالفعل، ألا ترى إلى قولهم: زيد أخوك، ومحمد





فهذا كقولك في مثال الأمر من قويت: قو زيدا ونحوه.  
ومن قال: فأوه أو فأوه فاللام عنده هاء، وهي من لفظ قول العبدى6:  
إذا ما قمت أرحلها بليل ... تأوه آهة الرجل الحزين

---

1 في ط: "أي أتضجر تضجرا".

2 كذا ف ش، ط. وفي ز: "الباء".

3 أي ذي الرمة وعجزه:

ذات الشمائل والإيمان هينوم

وقبله:

للجن بالليل في حاجاتها زجل ... كما تنارح يوم الريح عيشوم  
وقوله: "في حافاتها" أي حافات بهما، أي صحراء. وزجل: صوت. والعيشوم. شجر له  
صوت مع الريح، والهينوم: الكلام الحفي.  
4 سقط ما بين القوسين من ز، ط.  
5 انظر ص 91 من الجزء الثاني من الخصائص.  
6 هو المثقب. والبيت من قصيدة مفضلية.

(40/3)

---

ومثلها مما اعتقب عليه الواو والهاء لاما قولهم: سنة وعضة1؛ ألا تراهم قالوا: سنوات  
وعضوات، وقالوا أيضاً: ساهمت؛ وبغير عاضه والعضاه. وصحت الواو في آوة ولم تعتل  
إعلال2 قاوية وحاوية إذا أردت فاعلة من القوة والحوة من قبل أن هذا بني على  
التأنيث أعني آوة، فجاء على الصحة كما صحت واو3 قرنوة وقلنسوة لما بنيت  
الكلمة على التأنيث البتة.

ومنها سرعان4، فهذا اسم سرع، ووشكان: اسم وشك، وبطنان5: اسم بطو. ومن  
كلامهم: سرعان ذي إهالة أي سرعت هذه6 من إهالة. فأما أوائل الخيل فسرعائها  
بفتح الراء7 قال8:

فيغفون ونرجع السرعانا

---

1 هي من الشجر ما له شوك.

2 كذا في ش. وفي ي، ه، ز، ط: "اعتلال".

3 هي عشب يدبغ به.

4 بتثليث أول الكلمة.

5 بضم الباء وفتحها.

6 في ط: "ذي أو هذه" والمعروف في المثل: "سرعان ذا إهالة". والإهالة الشحم المذاب؛ وفي القاموس: "فأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفا، ورغامها يسهل من منخريها لهزائها، فقليل له: ما هذا؟ فقال: ودكها فقال السائل ذلك ... يضرب لن يخبر بكنونة الشيء قبل وفيه.

7 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "العين" يراد عين الكلمة وهي الراء ومن اللغويين من يميز تسكين الراء في هذا المعنى.

8 أي القطامي. وصدرة:

وحسبتنا نزع الكتيبة غدرة

و"حسبتنا" بضم التاء التكلم، وقال شارح الديوان: "حسبتنا: علمنا. نزع: فكف" وفيه أنه روى "نورع" في مكان "نرجع" هنا، وفسره فقال: "ويقال: أورعة إذا كف، و"يغيفون" أي ينهزمون. يفخر بشجاعة قوم، وأنهم إذا غدت عليهم كتيبة أي غزاة صباحا كفوهم فيهمزون ورجعوا سرعان الكتيبة وردوهم على أعقابهم. وانظر الديوان، واللسان "غيف".

(41/3)

---

وقد قالوا: وشكان وأشكان. فأما أشك ذا "فماض، وليس" 1 باسم، وإنما أصله وشك فنقلت حركة عينه كما قالوا في حسن: حسن ذا؛ قال 2:

لا يمنع الناس مني ما أردت ولا ... أعطيتهم ما أرادوا حسن ذا أدبا

ومنها حس اسم أتوجع، ودهدرين: اسم بطل. ومن كلامهم: دهدرين سعد 3 القين، وساعد القين، أي هلك سعد القين.

ومنها لب "وهو اسم اسم لبيك 4"، وويك: اسم أتعجب. وذهب الكسائي إلى أن "ويك" محذوفة من ويلك؛ قال 5:

... .. ويك عنتر أقدم

والكاف عندنا للخطاب حرف عارٍ من الأسمية. وأما قوله تعالى: {وَيُكَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ

الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ} فذهب سبويه<sup>7</sup> والخليل إلى أنه وي، ثم قال: كأن الله. وذهب

- 
- 1 كذا في ز، ط. وفي ش، ج: "قماص فليس". وعلى هذا "ذا" في معنى صاحب مضاف إلى قاص، وهو وثب الحيوان وعدم صبره.
  - 2 أي سهم بن حنظلة لغنوي. وقوله: "لا يمنع" في اللسان "حسن": "لم يمنع". يريد أنه يقهر النس فلا يمنعون ما يريد منهم، وهو لعزته يمنع ما يريدونه منه، وقيل: إنه ينكر على نفسه هذا العمل: أن يعطيه الناس ما أراد، ولا يعطيها هو ما أرادوا، وانظر الخزانة 4/ 123، وإصلاح المنطق 41، والأصمعيات 7.
  - 3 هو حداد كان في البادية: أي استغنى عنه لتشاغل على الناس بالقحط من صنع آلات الحديد، فلا أرب لهم فيه. وهذا مثل، وفيه تفاسير أخرى. وقد ضبط وسط" بالتنوين في القاموس، ودون تنوين في اللسان. وانظر اللسان "فين"، والقاموس "دهدر".
  - 4 كذا في شيء. وفي د، ه، ز: "اسم أجبتك". وفي ط: "هي اسم أحبيك".
  - 5 أي عنزة في معلقته، والبيت شمامه:
  - ولقد شفي نفسي وأبرأ سقمها ... قيل الفوارس ويك عنتر أقدم
  - 6 آية 82 سورة القصص.
  - 7 انظر الكتاب 1/ 290.

(42/3)

---

أبو الحسن إلى أنها ويك حتى كأنه قال عنده<sup>1</sup>: أعجب أن<sup>2</sup> الله ييسط الرزق. ومن أبيات الكتاب:

وي كأن من يكن له نشب يح ... بب ومن يفتقر يعيش ضر<sup>3</sup>

والرواية تحتل التأويلين جميعاً.

ومنها هيهات، وهي عندنا من مضاعف الفاء<sup>4</sup> في ذوات الأربعة. ووزنها فعللة، وأصلها هيهية؛ كما أن أصل الزوزاة<sup>5</sup> والقوقاة والدوداة<sup>6</sup> والشوشاة<sup>7</sup>: الزوزوة والقوقوة والدودوة والشوشوة، فانقلبت "اللام 8 ألفا" فصارت هيهاة.

والتاء فيها للتأنيث، مثلها<sup>9</sup> في القوقاة والشوشاة. والوقوف عليها بالهاء. وهي مفتوحة فتحة المبنيات. ومن كسر التاء فقال: هيهات فإن التاء تاء جماعة التأنيث، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد<sup>10</sup>. واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين، ولو جاءت غير

محذوفة لكانت هيهيات، لكنها حذفت لأنها في آخر اسم غير متمكن، فجاء

- 1 سقط من د، ه، ز، ط.
- 2 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "لأن".
- 3 في د، ه، ز، قبله البيت الآتي:  
سالتاني الطلاق أن رأيتني ... قل مال قد جتmani بنكر  
وهما من مقطوعة لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي، وقيل: لغيره، والنشب: المال الأصيل  
من الناطق والصامت. وانظر الخزانة 3 / 95، والكتاب 1 / 290.
- 4 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "الباء".
- 5 هو مصدر زوزي الرجل: نصب ظهره وقارب الخطو.
- 6 هي أثر الأرجوحة.
- 7 يقال: ناقة شوشاة، سريعة.
- 8 كذا في ط. وفي ش، ز: "اللام ياء ثم انقلبت ألفا".
- 9 كذا في د، ه، ز، ط، وفي ش: "مثالها".
- 10 في ط: "الواحد".

(43/3)

---

جمعه مخالفا لجمع المتمكن؛ نحو الدوديات والشوشيات، كما حذفت في قولك: دان  
وتان واللدان واللتان.  
وأما قول أبي الأسود:  
على ذات لوث أو بأهوج شوشو ... صنيع نبيل يملا الرجل كاهله1  
فسألت2 عنه أبا علي، فأخذ ينظر فيه. فقلت له: ينبغي أن يكون بني من لفظ  
الشوشاة مثال جحمرش3، فعاد إلى شوشو، فأبدل اللام الثالثة4 ياء لانكسار ما  
قبلها، فعاد: شوشو، فتقول على هذا في نصبه: رأيت شوشوياً، فقبل ذلك ورضيه.  
ويجوز فيه عندي وجه آخر، وهو أن يكون أراد: شوشوياً، منسوباً إلى شوشاة، ثم خفف  
إحدى ياءي الإضافة.  
وفي هيهات لغات: هيهاة، وهيهأة، وهيهات، وهيهات، وأيهات، وأيهات، وأيهات،  
وأيهاتاً، وأيهان بكسر النون، حكاهما لنا أبو علي عن أحمد بن يحيى5 وأيهاء والاسم

بعدها مرفوع على حد ارتفاع الفاعل بفعله؛ قال جرير:  
فهيئات هيئات العقيق ومن به ... وهيئات خل بالعقيق نواصله6

1 اللوث: القوة، أراد ناقة قوية على السير، وأراد بالأعوج بعيرا شديد السير كأن به  
هوجا أي حمقا من سرعته، والشوشوي: السريع، والصنيع: الذي أحسن القيام عليه  
وتربيته. والنبييل: الحسن الغليظ.

وجاء البيت في ديوان أبي الأسود المطبوع في بغداد هكذا:  
على ذات لوث يجعل الوضع مشيها ... كما انقض غير الصخرة المرتقب  
وكان ما أورده المؤلف هنا رواية للبيت.

2 في ش: "وسألت".

3 من معانيها العجوز الكبيرة.

4 كذا في د، هـ، ز، ط وفي ش "الثانية".

5 سقط في د، هـ، ز، ط.

6 من قصيدة له يجب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه، أزها:

ألم تر أن الجهل أقصر باطله ... وأمسى عماء قد تجلت مخايله

وفي النقائض 632: "تواصله". ويقول أبو عبيدة عقب البيت: "العقيق واد لبني كلاب  
بالمعالية".

(44/3)

وقال أيضاً: د

هيئات منزلنا بنعفٍ سويقة ... كانت مباركةً من الأيام1

وأما قوله2:

هيئات من منخرق هيهأوه

فهذا كقولك: بعد بعده، وذلك أنه بني من هذا3 اللفظ فعلا، فجاء به مجيء القلقال

والزلزال. والألف في هيئات4 غير الألف في هيهأوه، هي في هيئات لام الفعل الثانية

كقاف5 الححققة الثانية، وهي في هيهأوه6 ألف الفعلال الزائدة.

وهي في هيئات فيمن كسر غير تينك، إنما هي التي تصحب تاء الهندات والزينبات.

وذكر سيبويه أن7 منهم من يقال له: إليك، فيقول: إلي "إلي"8؛ فإلي9 هنا: اسم

أتنحي 10. وكذلك قول من قيل له: إياك، فقال: إياي أي إياي  
لأتقين 11.

- 
- 1 "منزلنا" في ش: "منزلها". ونصف سويقة: موضع. وقوله: "كانت مباركة" قال الأعلم:  
"أي كانت تلك الأيام التي جمعنا ومن تحب؛ فأضمرها ولم يجر لما ذكر لما جاء بعد ذلك  
من التفسير، وانظر الكتاب 2/ 299.
  - 2 في ش: "قال". والرجز العجاج. ورواية الديوان: "في منخرق".
  - 3 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "من ذلك".
  - 4 سقط في ش.
  - 5 سقط في د، هـ، ز.
  - 6 في د، هـ، ز: "غير الألف في هيهاءه".
  - 7 انظر الكتاب 1/ 126.
  - 8 ما بين القوسين سقط في ط، ز.
  - 9 كذا في ش. وفي ز، ط: "وإلى".
  - 10 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "الممحي".
  - 11 في د، هـ، ز بعده "ويقال: لأتقين" وكأن اللام في الأول مفتوحة، وهي لام القسم،  
وفي الثاني مكسورة، وهي لام الأمر.

(45/3)

---

ومنها قولهم: همهام، وهو 1 اسم فني 2. وفيها لغات: همهام ومحمام ومحماح، وبحباح.  
أنشد أحمد بن يحيى:  
أولمت يا خنوت شر إيلام ... في يوم نحسٍ ذي عجاجٍ مظلام  
ما كان إلا كاصطفاف الأقدام ... حتى أتيناهم فقالوا: همهام 3  
فهذا اسم فني، وقوله سبحانه: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} 4 هو اسم دنوت من الهلكة. قال  
الأصمعي في قولها 5:  
فأولى لنفسي أولى لها  
قد دنت من الهلاك. وحكى أبو زيد: هاه 6 الآن وأولاة الآن، فأنت أولى، وهذا يدل  
على أنه اسم لا فعل كما يظن؛ وهاه اسم قاربت، وهي نحو أولى لك.

فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت 7 فيها لا توجد إلا في الأسماء.  
منها التنوين الذي هو علم التنكير.  
وهذا لا يوجد إلا في الاسم؛ نحو قولك: هذا سيبيوه وسيبيوه آخر. ومنها التثنية، وهي  
من خواص الأسماء، وذلك قولهم دهمرين. وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مما  
هو دون الثلاثة. وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى؛ كقولك: بطل  
بطل، فأنت 8 لا تريد

---

### 1 سقط حرف العطف في ش.

2 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "ما بقي" و"ما" فيه نافية.

3 "أولمت" بالبناء للفاعل، من الوليمة؛ وهذا الضبط وفق ما في اللسان "همم"، وفي  
"ظلم" ضبطه بالبناء للمفعول من الإيلام. والخنوت: العبي الأبله، كأن رجلا صنع وليمة  
فلم يرضها الشاعر ولم يطعم فيها المدعوون حاجتهم، وأنهم حين طلبوا الطعام قيل لهم:  
قد فني ونفد. وقوله: "كصطفاق" في ش: "كصطفاف".

4 آية 34 سورة القيامة.

5 أي الخنساء، وصدره:

هممت بنفس كل الهموم

6 هي كلمة وعيد.

7 سقط في ش.

8 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وأنت".

(46/3)

---

أن تنفي 1 كونه مرة واحدة بل غرضكم فيه متابعة نفية وموالة ذلك؛ كما أن قولك: لا  
يدين بها لك، لست تقصد بها 2 نفي يدين ثنتين، وإنما تريد نفي جميع قواه وكما قال  
الخليل في قولهم: لبيك وسعديك، إن معناهما أن كلما 3 كنت في أمر فدعوتني إليه  
أجبتك وساعدتك عليه. وكذلك قوله 4:  
إذا شق بردٌ شق بالبرد مثله ... دوايك حتى ليس للبرد لابس  
أي مداولة بعد مداولة. فهذا على العموم، لا على دولتين ثنتين. وكذلك قولهم:  
دهدرين أي بطل بطلا بعد بطل.

ومنها وجود الجمع فيها في هيهات، والجمع مما "يختص بالاسم"5. ومنها وجود التأنيث فيها6 في هيهات وهيهات وأولة الآن7 وأفي والتأنيث بالهاء والألف من خواص الأسماء. ومنها الإضافة وهي قولهم: دونك وعندك ووراءك، ومكانك، وفرطك8، وحذرك. ومنها وجود لام التعريف فيها؛ نحو النجاءك. فهذا اسم انج. ومنها التحقير، وهي من خواص الأسماء. وذلك قولهم: رويك. وبعض هذا "ما يثبت ما دعواه"9 أصغاف10 هذا.

---

1 كذا في ش، ط. وفي د، ه، ز "ثبق".

2 كذا في شيء وفي د، ه، ز، ط: "به".

3 كذا في د، ه، ز. وسقط في ش، ط.

4 هو سحيم عبد بني الحسحاس، ورواية البيت كما هنا فيها إقواء، فإن القافية مجرورة، وفي الديوان: "حتى كلنا غير لابس" ولا أقواء فيه. وانظر الكتاب 1/ 175، ومجالس ثعلب 157 والديوان 16،

5 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "يخص الاسم".

6 سقط في ش.

7 في د، ه، ز بعده: "وأولى".

8 أي تقدم، أو احذر من قدامك؛ كما في رضي الكافية 662.

9 كذا في ش. وفي د، ه، ز "ثبت دعوانا".

10 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "لأضعاف".

(47/3)

---

فإن قيل: فقد ثبت بما أوردته كون هذه الكلم أسماء، ولكن ليت شعري ما كانت

الفائدة في التسمية لهذه الأفعال بما؟

فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها السعة في اللغة، ألا تراك لو احتجت في قافية بوزن قوله1:

قدنا إلى الشام جياد المصريين2

لأمكنك أن تجعل إحدى قوافيها "دهدرين"، ولو جعلت هنا ما هذا اسمه -وهو بطل-

لفسد وبطل. وهذا واضح.

والآخر المبالغة. وذلك أنك في المبالغة لا بد أن تترك موضعاً إلى موضع؛ إما لفظاً إلى



لفظ، وإما جنسًا إلى جنس، فاللفظ 3 كقولك: عراض، فهذا قد تركت فيه لفظ عريض.  
فعراض إذا أبلغ من عريض. وكذلك رجل حسان ووضاء؛ فهو 4 أبلغ من قولك:  
حسن، ووضئ، وكرام أبلغ من كريم؛ لأن كريمًا على كرم وهو الباب وكرام خارج عنه.  
فهذا 5 أشد مبالغة من كريم. قال الأصمعي: الشيء إذا فاق في جنسه 6 قيل له:  
خارجي. وتفسير هذا ما نحن بسبيله، وذلك أنه لما خرج عن معهود حاله أخرج أيضًا  
عن معهود لفظه. ولذلك أيضًا إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه، أخرج عن معتاد حاله  
من التصرف فمنعه. وذلك نعم وبئس وفعل التعجب. ويشهد لقول الأصمعي بيت  
طفيل:  
وعارضتها رهوا على متتابع ... شديد القصيرى خارجي محنب 7

1 سقط في ش.

2 ورد في اللسان "جفف" منسوباً لأبي ميمون العجلي وبعده:

من قيس عيلان وخيل الجفين

3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "واللقظ".

4 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "وهو".

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "فهو". وقد ورد في كرام تشديد الراء وتخفيفها.

6 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "حسنه".

7 عارضتها أي الخيل المذكورة قبل هذا البيت، ورهوا أي عدوا سهلاً، ويريد بالمتتابع

فرساً مطرد الخلق مشتبّه، وش: "متتابع" أي متهالك في السرعة إن صحت الرواية،

والقصيري: ضلع الخلف، والمحنب: الذي في ذراعه ما يشبه التحنّب، والبيت من

قصيدة في أول ديوانه.

(48/3)

والثالث ما في ذلك من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تقول للواحد: صه وللاثنين:

صه 1 و"للجماعة: صه" 2، وللمؤنث. ولو أردت المثال نفسه لوجب فيه التثنية والجمع

والتأنيث، وأن تقول: اسكتا واسكتوا 3 واسكتي واسكتن. وكذلك

جميع الباب.

فلما اجتمع في تسمية هذه الأفعال ما ذكرناه من الاتساع ومن 3 الإيجاز ومن المبالغة

عدلوا إليها بما ذكرنا من حالها. ومع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمى بها، وتناسوا تصريحه لتناسيهم، حروفه. يدل على ذلك أنك لا تقول: صه فتسلم كما تقول: اسكت فتسلم، ولأمله فتستريح، كما تقول: اكفف فتستريح. وذلك أنك إذا أجبت 4 بالفاء فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله؛ ألا تراك إذا قلت: زرني فأكرمك فإنك إنما نصبته لأنك تصورت فيه: لتكن زيارة منك فأكرام مني.

ف"زربي" دل على الزيارة؛ لأنه من لفظه، فدل الفعل على مصدره كقولهم: من كذب كان شرًا له، أي كان الكذب؛ فأضمر الكذب لدلالة فعله -وهو كذب- عليه، وليس كذلك صه؛ لأنه ليس من 5 الفعل في قبيل 6 ولا دبير، وإنما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل، فإذا لم يكن صه فعلًا ولا من لفظه قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه.

---

1 سقط في د، ه، ز، ط. وثبت في ش.

2 كذا في ش، وفي د، ه، ز، ط: "والجماعة كذلك".

3 سقط في ش.

4 كذا في ش. وفي د، ه، ز، ط: "جئت".

5 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "في".

6 أصل هذا المثل: ما يعرف قبيلًا من دبير، وقد تصرف فيه المؤلف، والقبيل: القبل، والدبير، الدبر، وقد فسرا بغير هذا.

(49/3)

---

فإن قلت: فقد تقول: أين بيتك فأزورك، وكم مالك فأزيدك عليه، فتعطف بالفعل المنصوب وليس قبله فعل ولا مصدر، فما الفرق بين "ذلك وبين صه" 1؟

قيل: هذا كلام محمول على معناه؛ ألا ترى أن قولك: أين بيتك قد دخله معنى أخبرني، فكأنه قال: ليكون منك تعريف لي ومني زيارة لك.

فإن قيل: "وكيف ذلك" 2 أيضًا؟ هلا جاز صه فتسلم لأنه محمول على معناه؛ ألا ترى أن قولك 3: صه في معنى: ليكون منك سكوت فتسلم.

قيل: يفسد هذا من قبل أن صه قد انصرف إليه عن لفظ الفعل الذي هو اسكت،

وترك له، ورفض من أجله. فلو ذهبت تعاوده وتتصوره أو تتصور مصدره لكانت تلك معاودة له ورجوعاً إليه بعد الإبعاد عنه، والتحامي للفظ به فكان ذلك يكون كإدغام الملحق، لما فيه من نقض الغرض. وليس كذلك أين بيتك؛ لأن هذا ليس لفظاً عدل إليه عن: "عرفني بيتك" على وجه التسمية له به، ولأن 4 هذا قائم في ظله الأول من كونه مبتدأ وخبراً؛ وصه 5 ومه قد تنوّه في إبعاده عن الفعل البتة؛ ألا تراه يكون مع الواحد والواحدة والاثنين والاثنين وجماعة الرجال والنساء: صه على صورة واحدة ولا يظهر فيه ضمير على قيامه 6 بنفسه وشبهه 7 بذلك بالجملة المركبة. فلما تناءى عن الفعل هذا التنائي، وتنوسيت أغراضه فيه هذا التناسي، لم يجز فيما بعد أن تراجع أحكامه، وقد درست معارفه وأعلامه؛ فأعرف ذلك

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "صه وبينه".

2 كذا في ش، وفي ز، هـ: "فكذلك"، وفي ط "وكذلك".

3 كذا في، وسقط في د، هـ، ط.

4 سقط حرف العطف في ش.

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "بابه".

6 في هـ: "قياسه".

7 في ط: "لا شبهة".

(50/3)

---

فأما دراك ونزال ونظار فلا أنكر النصب على الجواب بعده، فأقول: دراك زيداً 1 فتظفر به ونزال إلى الموت فتكسب الذكر الشريف به 2؛ لأنه وإن لم يتصرف فإنه من لفظ الفعل، ألا تراك تقول: أنت 3 سائر فأتبعك فتقتضب 4 من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر وإن لم يكن فعلاً كما قال 5 الآخر:

إذا نهي السفية جرى إليه ... وخالف والسفيه إلى خلاف 6

فاستنبط من السفية معنى السفه، فكذلك ينتزع من لفظ دراك معنى المصدر وإن لم يكن فعلاً.

هذا حديث هذه الأسماء في باب النصب.

فأما الجزم في جواباتها فجائز حسن، وذلك قولك: صه تسلم، ومه تسترح، ودونك زيدا

تظفر بسلبه؛ ألا تراك في الجزم لا تحتاج إلى تصور معنى المصدر؛ لأنك لست تنصب  
الجواب فتضطر إلى تحصيل معنى المصدر الدال على 7 أن والفعل. وهذا واضح.  
فإن قيل: فمن أين وجب بناء هذه الأسماء؟ فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما  
هي تضمنها 8 معنى لام الأمر، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت وأن أصل اسكت  
لتسكت؛ كما أن أصل قم لتقم، واقعد لتقعد؛ فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر  
شابهت الحرف فبنيت؛ كما أن كيف ومن وكم لما تضمن كل واحد منها معنى حرف  
الاستفهام بني؛ وكذلك بقية الباب.

---

1 سقط في ز، ط.

2 سقط في ش. وفي ط: "له".

3 في ط: "آنت" وفي ز: "آنت" وفي ش: "انت".

4 في ز: "فتقتصب".

5 سقط في ش.

6 أورد هذا البيت الفراء في معاني القرآن 1/ 104 من غير عزو: وانظر الخزانة 2/ 383.

7 كذا والأنسب: "عليه".

8 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "لتضمنها".

(51/3)

---

فأما قول من قال نحو هذا: إنه إنما بني لوقوعه موقع المبني يعني أدرك واسكت؛ فلن  
يخلو من أحد أمرين: إما أن يريد أن علة بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني لا غير،  
وإما أن يريد أن وقوعه موقع فعل 1 الأمر ضمنه معنى حرف الأمر. فإن أراد الأول  
فسد؛ لأنه إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف، أو وقوعه موقعه. هذا هو علة بنائه  
لا غير، وعليه قول سيبويه والجماعة.

فقد ثبت بذلك أن هذه الأسماء، نحو صه وإيه وويها وأشباه ذلك، إنما بنيت لتضمنها  
معنى حرف الأمر 1 لا غير.

فإن قيل: ما أنكرت من فساد هذا القول، من قبل أن الأسماء التي سمي بها الفعل في  
الخبر مبنية أيضاً، نحو أف وآوتاه وهيئات، وليست بينها وبين لام الأمر نسبة قيل:

القول هو الأول. فأما 2 هذه فإنها محمولة في ذلك على بناء الأسماء المسمى بها الفعل في الأمر والنهي ألا ترى أن الموضع في ذلك لها، لما قدمناه من ذكرها، وأنهما 3 بالأفعال لا غير، ولا يكونان إلا به 4، والخبر قد يكون بالأسماء من غير اعتراض فعل فيه، نحو أخوك زيد وأبو 5 جعفر. فلما كان الموضع في ذلك إنما هو لأفعال الأمر والنهي، وكنا لا يكونان إلا بحرفيهما

: اللام ولا، حمل ما سمي به الفعل في الخبر على ما سمي به في الأمر والنهي، كما يحمل هذا الحسن الوجه على هذا الضارب الرجل، وكما حمل 6 أنت الرجل العبد 7 "على أنت الرجل العلم والحلم" 8 ونحو ذلك.

---

1 سقط في ش.

2 كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "وأما".

3 كذا في ط، وفي ش، ز: "أنها" والحديث عن الأمر والنهي.

4 أي بالفعل، ولو نظر إلى الأفعال لقال "بها".

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "ابنك".

6 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "حملت".

7 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "العبيد" وسقط في ط.

8 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "على أنت الرجل العليم والحليم" وفي ط: "والعلم والحلم".

(52/3)

---

فإن قيل: هذا يدعوك إلى حمل شيء على شيء، ولو سلكت طريقتنا لما احتجت إلى ذلك 1؛ ألا ترى أن الأسماء المسمى بها الفعل في الخبر واقعة موقع المبني وهو الماضي، ما أنها في الأمر واقعة موقع المبني، وهو اسكت.

قيل: ما أحسن هذا لو سلم أول، ولكن من لك بسلامته؟ أم من يتابعك على أن علة بناء الأسماء في العربية كلها شيء غير مشابقتها للحرف؟ فإذا كان كذلك لم يكن لك مزحل عما قلناه، ولا معدل عما أفرطناه وقدمناه. وأيضا فإن اسكت -لعمري- مبني، فما تصنع بقولهم: حذر زيدا الذي هو نهي؟ أليس في موضع لا تقرب زيدا، و"تقرب" من لا تقرب معرب، ولهذا سماه سيبويه نهيًا؟ فإن قلت: إن النبي في هذا محمول على

الأمر صرت إلى ما صرفتنا عنه، وسوأت إلينا التمسك به، فأعرف هذ فإنه واضح.  
باب في أن سبب الحكم قد2 يكون سبباً لصدده "على 3 وجه".  
هذا سبب ظاهره4 التدافع وهو مع استغرابه5 صحيح واقع؛ وذلك نحو قولهم: القود  
والخوكة، والخونة وروع6 وحول، وعور و"عوز، لوز"7 وشول؛ قال8:  
شاوٍ مشل شلول شلشل شول

- 
- 1 في د، هـ، ز، بعده: "به"؛ ويبدو أنه محرف ص "يتة".
  - 2 سقط في ش.
  - 3 في ط وضع ما بين القوسين بعد "يكون" وفي ش: "وجهه".
  - 4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "ظاهر".
  - 5 في ش: "استقر به"؛ ويبدو أنه محرف عما أثبت، وفي د، هـ، ز، ط: "استقراه".
  - 6 روع أي مرتاع خائف، وحول: أحول العين.
  - 7 عوز: وصف من عوز الرجل كفرح، إذا افتقر، ولوز: اتباع له.
  - 8 أي الأعشى في معلقته وصدرة:  
وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني  
والحانوت: بيت الخمار، والشاوي: الذي يشوي اللحم، والمثل: الخفيف، والشلشل:  
المتحرك، والشول: الخفيف في العمل والخدمة.

(53/3)

---

وتلخيص هذه الجملة أن كل واحد من هذه الأمثلة قد جاء مجيئاً مثله مقتضى للإعلال،  
وهو مع ذلك مصحح، وذلك أنه قد تحركت عينه، وهي معتلة وقبلها فتحة، وهذا  
يوجب قلبها ألفاً، كباب، ودار، وعاب، وناب، ويوم راح، وكبش صافٍ، إلا أن سبب  
صحته طريف، وذلك أنهم شبهوا حركة العين التابعة لها بحرف اللين التابع لها فكأن  
فعلاً1 فعال كأن فعلاً فعيل. فكما يصح نحو جواب، وهيام، وطويل، وحويل، فعلى  
نحو من ذلك صح باب القود والخوكة والغيب2 الروع والحول والشول، من حيث  
شبهت فتحة العين بالألف من بعدها "وكسرتها بالياء من بعدها"3.  
ألا ترى إلى حركة العين التي هي سبب الإعلال كيف4 صارت على وجه آخر "سبباً  
للتصحيح"5 وهذا6 وجه غريب المأخذ. وينبغي أن يضاف هذا إلى احتجاجهم فيه

بأنه 7 خرج على أصله منبهة 8 على ما غير من أصل بابه. ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان:  
في ليلة من جمادى ذات أنديّة ... لا يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا 9

---

1 كذا في ش، وفي ز، ط: "فعل".

2 جمع الغائب.

3 سقط ما بين القوسين في ش.

4 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "كما".

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: سبب التصحيح.

6 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "مذهب".

7 في ش: "وبأنه".

8 في ط: "مشبهة".

9 قبله:

يا ربة البيت قومي غير صاغرة ... ضمي إليك رحال القوم والقربا  
وهو يخاطب امرأته أن تعني بأمتعة الضيوف الذين نزلوا به في ليلة باردة، فهم عنده في قوى ودفع، وقوله: "من جمادى" فقد كانوا يجعلون شهر البرد جمادى، وإن لم يكن جمادى في الحقيقة؛ قال أبو حنيفة الدينوري - كما في اللسان: "جمادى عند العرب الشتاء كله" في جمادى كان الشتاء أو في غيرها. والطنب: حيل الخباء، والشعر من قصيدة في الحماسة، وانظر شرح التبريزي لها "التجارية" 4 / 132.

(54/3)

---

فتكسيهم ندى على أنديّة يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فعال فصار لذلك ندى وأنديّة كغداء وأغذية. وعليه قالوا: باب وأبوبة و"خال 1 وأخولة". وكما أجروا فتحة العين مجرى الألف الزائدة بعدها، كذلك أجروا الألف الزائدة بعدها مجرى الفتحة. وذلك قولهم: جواد وأجود وصواب وأصواب، جاءت في شعر الطرماح. وقالوا: عراء 2 وأعراء حياء 3 وأحياء، وهباء 4 وأهباء. فتكسيهم فعلا على أفعال كتكسيهم فعلا على أفعلة هذا هنا، كذلك ثمة. وعلى ذلك - عندي - ما جاء عنهم من تكسير فعيل على أفعال؛ نحو يتيم وأيتام، وشريف وأشراف حتى كأنه إنما كسر فعل لا فعيل

كنمر وأنمار وكبد وأكباد، وفخذ وأفخاذ. ومن ذلك قوله 5:  
إذا المرء لم يخش الكريهة أوشكت ... حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا  
وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثاني مظهرا بغير لفظه الأول؛ وإنما سبيله أن يأتي  
مضمرا نحو: زيد مررت به. فإن لم يأت مضمرا وجاء مظهرا فأجود ذلك أن يعاد لفظ  
الأول البتة؛ نحو: زيد مررت بزيد، كقول الله سبحانه: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ} 6 و  
{الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ} 7 وقوله 8:  
لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغض الموت ذا الغنى والفقيرا  
ولو قال: زيد مررت بأبي محمد "وكنيته أبو محمد" 9 لم "يجز عند" 10 سيوييه، وإن كان  
أبو الحسن قد أجازه. وذلك أنه لم يعد على الأول ضميره، كما يجب،

- 
- 1 كذا في ش، ط، وفي ه، ز: "حال وأحولة" وفي اللسان: الأخولة جمع الحال أخى الأم.
  - 2 هو المكان الفضاء الذي لا يستتر فيه شيء.
  - 3 هو لغة في الحيا للخصب والمطر.
  - 4 هو التراب الذي تطيره الريح.
  - 5 أي الكلبة العربي، وهو من مقطوعة في المفضليات، والخزانة 1/ 183.
  - 6 آية 1، 2 سورة الحاقة.
  - 7 آية 1، 2 سورة القارعة.
  - 8 أي سودة بن عدي، وقيل: أمية بن أبي الصلت، وانظر الكتاب 1/ 30.
  - 9 سقط ما بين القوسين من ش.
  - 10 كذا في ش، وفي د، ه، ز، ط: "يجزه".

(55/3)

---

ولا عاد عليه لفظه. فهذا 1 وجه القبح. ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن. وذلك أنه  
لما لم يعد لفظ الأول البتة، وعاد مخالفاً للأول شابه -بخلافه له- المضمير الذي هو  
أبداً 2 مخالف للمظهر. وعلى ذلك قال:  
..... أوشكت ... حبال الهوينى بالفتى ...  
ولم يقل: "به 3 ولا" بالمرء. أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول



قد عاد4 فصار بالتأويل من حيث أرينا حسنا. وسببهما جميعا واحدا. وهو وجه المخالفة في الثاني للأول.

وأما قول ذي الرمة:

ولا الخرق منه يرهبون ولا الخنا ... عليهم ولكن هيبة هي ما هيا5  
فيجوز أن تكون "هي" الثانية فيه إعادة للفظ الأول كقوله6 -عز وجل: {الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ} وهو الوجه. ويجوز أن تكون "هي" الثانية ضمير "هي" الأولى؛ كقولك: هي مررت بها. وإنما كان الوجه الأول؛ لأنه إنما يعاد لفظ الأول في مواضع7 التعظيم والتفخيم وهذا من مظانه؛ لأنه في مدحه وتعظيم أمره.  
ومن ذلك أنهم قالوا: أبيض لياح. فقلبوا الواو التي في تصريف لاح يلوح للكسرة قبلها، على ضعف ذلك لأنه ليس جمعا ككتاب ولا مصدرا

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وهذا".

2 سقط في د، هـ، ز، وصبت في ش، ط.

3 سقط ما بين القوسين في ش.

4 كذا في ط، وفي د، هـ، ز: "جاز"، وفي ش "جاء".

5 هذا هو البيت السابع والثلاثون من قصيدته في مدح بلال بن أبي بردة، ويجوز في "هبة" الرقع، أي ولكن أمره هبة، والنصب أي يهاب هبة، وهي في الديوان، وانظر الكامل بشرح المرفعي 4/ 188.

6 كذا في ش، ط، وفي د، ز: "الأول".

7 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز "موضع".

(56/3)

---

كقيام. وإنما استروح إلى قلب الواو ياء لما يعقب من الخف كقولهم في صوار البقر: صيار وفي الصوان للتخت1 صيان. وكان2 يجب على هذا أن متى زالت هذه الكسرة عن لام "لياح" أن تعود الواو. وقد قالوا مع هذا: أبيض لياح، فأقروا القلب بحاله مع زوال ما كانوا ساحوا أنفسهم في القلب به3 على ضعفه. ووجه4 التأول منهم في5 هذا أن قالوا: لما لم يكن القلب مع الكسر عن وجوب واستحكام وإنما ظاهره وباطنه العدول عن الواو إلى الياء هربا منها إليها وطلبها، خفتها، لم تراجع6 الواو لزوال الكسرة؛ إذا

مثلها في هذا الموضع في غالب الأمر ساقط غير مؤثر نحو خوان وزوان<sup>7</sup> وقوام وعواد  
مصدري قاومت وعاودت فمضينا<sup>8</sup> على السميت في الإقامة على الياء. أفلا ترى إلى  
ضعف<sup>9</sup> حكم الكسرة في "لياح" الذي كان مثله قمنا بسقوطه لأدنى عارض يعرض له  
فينقضه كيف صار سببا وداعيا إلى استمراره والتعدي به<sup>10</sup> إلى ما يعرى عنه،  
والتعذر<sup>11</sup> في إقرار الحكم به. وهذا ظاهر.  
ومن ذلك أن الإدغام يكون في المعتل سببا للصحة؛ نحو قولك في فعل من القول:  
قول، وعليه جاء اجلواذ، والإدغام نفسه يكون في الصحيح سببا للإعلال؛ ألا تراهم  
كيف جمعوا حرة بالواو والنون فقالوا: إحرون<sup>12</sup>؛ لأن العين أعلت بالادغام، فعوضوا  
من ذلك الجمع بالواو والنون. وله نظائر فاعرفه.

- 
- 1 هو ما تصان فيه الثياب وهو في الأصل لفظ فارسي.
  - 2 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "فكذلك".
  - 3 كذا في د، هـ، ز. وفي ش: "حملا"، وسقط في ط.
  - 4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "أو وجه".
  - 5 سقط في هذا الحرف في د، هـ، ز.
  - 6 كذا في ش، ط، وفي د: هـ، ز: "يراجعوا".
  - 7 هو حب يخالط الحنطة، وفي زايه للضم أيضا.
  - 8 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "فمضنا".
  - 9 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "ثبوت".
  - 10 سقط في ش.
  - 11 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "التعدد".
  - 12 كذا في ش، وفي ز، ط، ج: "حررن" والحرة: أرض ذات حجارة سود نخرات. ويرى  
ثعلب فتح الهمزة في الجمع، كما في اللسان.

(57/3)

---

باب: في اقتضاء الموضع 1 لك لفظا هو 2 معك إلا أنه ليس بصاحبك 3:  
من ذلك قولهم: لا رجل عندك ولا غلام لك ف"لا" هذه<sup>4</sup> ناصبة اسمها وهو مفتوح، إلا  
أن الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تتقاضاها "لا" إنما هذه فتحة بناء وقعت موقع

فتحة الإعراب الذي هو عمل لا في المضاف، نحو لا غلام رجل عندك والممطول 5؛ نحو لا خيرا من زيد فيها.

وأصنع من هذا قولك: لا خمسة عشر لك فهذه الفتحة الآن في راء "عشر" فتحة بناء التركيب في هذين الاسمين، وهى واقعة موقع فتحة البناء في قولك: لا رجل عندك، وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك: لا غلام رجل فيها ولا خيرا منك عنده. ويدل على أن فتحة راء 6 "عشر" من قولك لا خمسة عشر عندك هى فتحة تركيب الاسمين، لا التى تحدثها " لا " فى نحو 7 قولك: لا غلام لك أن " خمسة 8 عشر " لا يغيرها العامل الأقوى أعني الفعل فى قولك جاءني خمسة عشر، والجار فى نحو 9 قولك: مررت بخمسة عشر. فإذا كان العامل الأقوى لا 10 يؤثر فيها

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "المواضع".

2 في د، هـ، ز: "وهو".

3 كذا في ز، ط، وفي ش: "يصاحيك".

4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "هي".

5 هو ما يعرف بالشبيه بالمضاف في كتب المتأخرين.

6 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "خمسة".

7 سقط في ش، ط.

8 في ش: "خمسة".

9 سقط في د، هـ، ز.

10 سقط هذا الحرف في د، هـ، ز.

(58/3)

---

فالعامل الأضعف الذي هو "لا" أحجى بألا يغير. فعلمت بذلك أن فتحة راء عشر من قولك: لا خمسة عشر لك إنما هي فتحة "للتكوين لا فتحة للإعراب؛ فصح بهذا أن فتحة راء عشر من قولك: لا خمسة عشر لك إنما هي فتحة 1 بناء واقعة موقع حركة 2 الإعراب، والحركات كلها من جنس واحد وهو الفتح. ومن ذلك قولك: مررت بغلامي. فالميم موضع جرة الإعراب المستحقة بالباء، والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر، إنما هذه 3 هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح،

نحو هذا غلامي ورأيت غلامي، فثبتاها<sup>4</sup> في الرفع والنصب يؤذذك أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها.

ومن ذلك قولهم<sup>5</sup>: يسعني حيث يسعك فالضمة في "حيث" ضمة بناء واقعة موقع رفع الفاعل. فاللفظ واحد التقدير مختلف. "ومن ذلك قولك: جئتكَ الآن. فالفتحة فتحة بناء في "الآن" وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف<sup>6</sup>.  
ومن ذلك قولك: كنت عندك في أمس. فالكسرة الآن كسرة بناء. وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيهما الجر. وأما قوله:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب<sup>7</sup>

---

1 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز. وثبت في ش، ط.

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "فتحة".

3 سقط في د، هـ، ز، وثبت في ش، ط.

4 في ز: "فبناؤها"، وهو محرف عن: "فبقاؤها".

5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "قولك"، وترى في المثال الذي أورده "حيث"، في موضع رفع، والمعروف فيها أن تكون في موضع تعب أوجر، ونقل في المغني "حيث" عن أبي علي الفارسي أنها تقع مفعولا به، ولم يذكر ورودها فاعلا.

6 سقط ما بين القوسين في ش.

7 انظر ص 395 من الجزء الأول.

(59/3)

---

فيروى: "والأمس" جرا ونصبا. فمن نصبه فلانه لما عرفه باللام الظاهرة وأزال عنه تضمنه إياها أعربه والفتحة<sup>1</sup> فيه نصبه الظرف؛ كقولك أنا آتيك اليوم وغدا<sup>2</sup>. وأما من جره فالكسرة فيه كسرة البناء التي في<sup>3</sup> قولك: كان هذا أمس، واللام فيه زائدة كزيادتها في الذي والتي  
وفي قوله:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر<sup>4</sup>

قال أبو عثمان: سألت الأصمعي عن هذا، فقال: الألف واللام في "الأوبر" زائدة. وإنما تعرف "الأمس" 5 بلام أخرى مرادة غير هذه مقدرة. وهذه الظاهرة ملقاة زائدة للتوكيد.

ومثله مما تعرف بلام 6 مرادة "وظهرت" 7 فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك: الآن. فهو 8 معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة. وقد ذكر أبو علي هذا قبلنا وأوضحه وذكرناه نحن أيضًا في غير هذا الموضع من كتبنا. وقد ذكرت 9 في كتاب التعاقب في العربية من هذا الضرب نحوًا كثيرًا. فلندعه هنا.

- 1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فالفتحة".
- 2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "أو".
- 3 كذا في د، هـ، ز، وفي ش، ط: "الذي".
- 4 جنيتك: جنيت لك، والأكمؤ جمع الكم، وهو من النبات، والمسافل: الكبار البيض الجياد من الكمأة، وبنات أوبر: كمأة لها زغب، وهي رديئة، وانظر مجالس ثعلب 624.
- 5 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "الاسم".
- 6 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "باللام".
- 7 سقط ما بين القوسين في ش.
- 8 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "وهو".
- 9 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ذكرنا" وانظر 395 من الجزء الأول.

(60/3)

### باب في احتمال القلب لظاهر الحكم:

هذا موضع يحتاج إليه مع السعة؛ ليكون معدا عند الضرورة.

فمن 1 ذلك قولهم: أسطر. فهذا وجهه أن يكون جمع سطر ككلب وأكلب وكعب وأكعب. وقد يجوز أيضًا 2 أن يكون جمع سطر فيكون حينئذ كزمن وأزمن، وجبل وأجبل؛ قال:

إني لأكني بأجبالٍ عن أجلبها ... وباس أودية عن اسم واديها 3

ومثله أسطار، فهذا وجهه أن يكون جمع سطر "كجبل 4 وأجبال" وقد يجوز أيضًا أن يكون جمع سطر كثلج وأثلاج وفرخ وأفراخ قال الخطيئة 5:

ماذا تقول لأفراخٍ بذي مرخٍ ... زغب الحواصل لا ماءً ولا شجر

ومثله قولهم: الجباية في الخراج ونحوه: الوجه أن يكون مصدر جبته، ويجوز أن يكون من جبوته؛ كقولهم: شكوته شكاية. وأصحابنا يذهبون في قولهم: الجباوة إلى أنها مقلوبة عن

الباء في جبيت، ولا يشبتون جبوت.  
ونحو من ذلك قولهم6: القنية يجب على ظاهرها أن تكون7 من قنيت.  
وأما أصحابنا فيحملونها على أنها من قنوت أبدلت لضعف الحاجز -لسكونه- عن  
الفصل به بين الكسرة وبينها.  
على أن أعلى اللغتين قنوت.

- 
- 1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "من".
  - 2 سقط في ش، ط.
  - 3 ورد هذا البيت في الكامل بشرح المرصفي 1/ 204 وله صلة في الشرح.
  - 4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "كقدم وأقدام رفدان، وأفدان".
  - 5 سقط في ش، ط، والبيت أول قصيدة له، يخاطب عمر رضي الله عنه وكان حبسه  
لهجره الزبرقان بن بدر، ويريد بالأفراخ أولاده، وذو مخ موضع، ويقول الشيخ خالد في  
التصريح في مبحث جمع التكسير: إنه واد كثير الشجر قريب من فذك، ولاحظ الشيخ  
يس في كتابته عليه أن هذا يتعارض مع قول الشاعر: لا ماء ولا شجر، وقال في  
الجواب: إن المقام للشكوى وذكر سوء الحال فذكر ذلك وإن كان عمر عالما بكثرة  
شجره، وفي ياقوت أن الرواية المشهورة: "بذي أمر".
  - 6 سقط في د، هـ، ز، ط.
  - 7 في د، هـ، "يكون".

(61/3)

---

ومن ذلك قولهم: الليل يغسى1، فهذا يجب أن يكون من غسى كشقى يشقى، ويجوز  
أن يكون من غسا فقد قالوا: غسى يغسى وغسا، يغسو ويغسى أيضاً وغسا يغسى نحو  
أبي يأي، وجبا2 الماء يجباه.  
ومن ذلك زيد مررت به واقفا الوجه أن يكون "واقفا" حالا من الهاء "في3 به"، وقد  
يجوز أن يكون حالا من نفس "زيد" المظهر ويكون مع هذا العامل فيه ما كان عاملا فيه  
وهو حال من الهاء؛ ألا ترى أنه قد يجوز أن يكون العامل في الحال هو "غير العامل في  
صاحب"4 الحال ومن ذلك قول الله سبحانه: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} 5 ف"مصدقا" حال  
من "الحق" والناصب له غير الرفع للحق، وعليه البيت:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسي ... وهل بدارة يا للناس من عار<sup>6</sup>  
وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك 7 مجوزاً فيه<sup>8</sup>. ولا  
يمنعك<sup>9</sup> قوة القوى من إجازة الضعيف أيضاً<sup>10</sup>؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيساً<sup>10</sup>  
لك بإجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك ويرحب به<sup>11</sup> خناقك إذا<sup>12</sup> لم تجد وجهها  
غيره، فنقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة فما ظنك بهم إذا لم يجدوا

---

1 أي يظلم.

2 أي جمعه.

3 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

4 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "العامل في غير صاحب".

5 آية 91 سورة البقرة.

6 هذا لسالم بن دارة، يهجو زميلاً الفزاري ويفتخر عليه، ودارة أمه، وقيل: جده،  
ولذلك يروى: "معروفاً له نسي" وفي ش، ط: "لها" في مكان "بها"، وانظر الخزانة  
"السلفية 3/ 24، وص 270 من الجزء الثاني من هذا الكتاب.

7 سقط في ش.

8 كذا في د، هـ، ز، وفي ش، ط: "عليه".

9 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "تمنعك".

10 سقط في ش.

11 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "عنه" وفي ط: "فيه".

12 في ش: "فإذا".

(62/3)

---

منه بدلاً، ولا عنه معدلاً ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على  
تركها، ليعدوها لوقت الحاجة إليها. فمن<sup>1</sup> ذلك قوله<sup>2</sup>:  
قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنباً كله لم أصنع  
أفلا<sup>3</sup> تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع، ولو نصب لحفظ الوزن وحمل جانب الإعراب  
من الضعف. وكذلك قوله<sup>4</sup>:  
لم تتلفع بفضل مئزرها ... دعدٌ ولم تغد دعد في اللعب

كذا5 الرواية بصرف "دعد" الأولى، ولو لم يصرفها لما كسر وزنا وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين. وكذلك قوله:

أبيت على معاري فاخرات ... بمن ملوب كدم العباط6  
هكذا أنشده: على معاري بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة، ولو أنشد: على معاري  
فاخرات لما كسر وزنا ولا احتمل ضرورة.

- 
- 1 كذا في ش، وفي ط: "ومن" وفي د، هـ، ز: "من".
  - 2 أي أبي النجم، وأم الخيار امرأته، وقد فسر الذئب بعد بأنه الشيب، وانظر الخانة في الشاهد السادس والخمسين.
  - 3 كذا في، ط، وفي د، هـ، ز: "أ".
  - 4 أي جرير، والتلفع "الاشتغال بالثوب كلبسة نساء الأعراب والعلب واحدها علبة، وهي قدح من جلد يشرب فيه اللبن، وانظر اللسان "دعد" والكتاب 2/ 23.
  - 5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "هكذا".
  - 6 "فاخرات" كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "واضحات" والمعاري قيل أراد بها ما لا بد المرأة من إظهاره، كاليدنين، وقد عني به المرأة نفسها، وقد شبه الملاب في حمرة بدم العباط وأحد العبيط والعبيطة، وهو ما نحر لغير علة، وانظر 335 من الجزء الأول.

(63/3)

---

باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع بضده، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله

...

باب في الشيء 1 يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع 2 بضده، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله:

وذلك نحو عنتر وعنبر وحنزقر 3 وحنبر 4 وبلتع 5 وقرناس 6.

فالمذهب 7 أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات وما يجري مجراها -مما هو واقع موقع الأصول مثلها- بأصليته، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادة شيء منه كما ورد في عنسل وعنيس ما قطعنا به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق 8 المأخوذ من عبس وعسل، وكما 9 قطعنا على زيادة نون قنفخر 10 لقولهم: امرأة قفاخرية 11. وكذلك تاء



تألب 12؛ لقولهم: ألب 13 الحمار طريدته يألبيها، فكذلك يجوز أن يرد دليل يقطع به على نون عنبر في الريادة، وإن كان ذلك كالمعتذر الآن لعدم المسموع من الثقة المأنوس 14 بلغته، وقوة طبيعته 15؛ ألا ترى أن هذا ونحوه مما 16 لو كان له أصل لما تأخر أمره، ولوجد في اللغة ما يقطع له به. وكذلك ألف آءٍ حملها الخليل -رحمه الله- على أنها منقلبة عن الواو، حملا على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك 17 أن يرد شيء من السماع

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "أن الشيء".

2 سقط في ش.

3 هو القصير الدميم.

4 هو الشدة.

5 يقال رجل بلتع: حاذق ظريف متكلم.

6 بضم القاف وكسرهما، وهو شبيه الأنف يتقدم الجيل.

7 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "والمذهب".

8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "هما".

9 سقط حرف العطف في ش.

10 هو الفائق في نوعه.

11 مؤنث القفاخري، وهو النار الناعم الضخم الجثة.

12 هو الشديد الغليظ من حمر الوحش.

13 أي طردها طردا شديدا.

14 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "المأخوذ".

15 في ط: "طبعه".

16 سقط في ط.

17 في ش: "من".

(68/3)

---

يقطع معه بكونها منقلبة عن ياء، على ما قدمناه 1 من بعد نحو ذلك وتعذره. ويجيء على قياس ما نحن عليه أن تسمع نحو بيت وشيخ فظاهره -لعمري- أن يكون

فعلا مما عينه ياء، ثم لا يمنعنا هذا أن نجيز كونها 2 فيعلا مما عينه واو؛ كميت وهين.  
ولكن إن وجدت في تصريفه نحو شيوخ وأشياخ ومشیخة قطعت بكونه من باب: بيع  
وكيل. غير أن القول وظاهر العمل أن يكون من باب بيع. بل إذا كان سيبويه قد حمل  
سيدا 3 على أنه من الياء تناولا 4 لظاهره مع توجه كونه فعلا مما عينه واو كريح وعيد،  
كان حمل نحو 5 شيخ على أن يكون من الياء لحيء الفتحة قبله أولى وأحجى.  
فعلى نحو من هذا فليكن العمل فيما يرد من هذا.

---

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "فدمناه".

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "كونه".

3 انظر ص 252 من الجزء الأول.

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "مناولا".

5 سقط في ش.

(69/3)

---

باب في الاختصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن، لا على ما يبعد ويقبح:  
وذلك 1 كأن تقسم 2 نحو 3 مروان إلى 4 ما يحتمل حاله من التمثيل له فنقول 5: لا  
يخلو 6 من أن يكون فعلا أو مفعلا أو فعوالا. فهذا 7 ما يبيحك 8 التمثيل في بابه.  
يفسد كونه مفعلا أو فعوالا أنهما مثالان لم يجينا، وليس لك 9 أن تقول 10 ي تمثيله: لا  
يخلو 11 أن يكون مفعلا أو 12 فوالا أو فعوالا أو مفوالا 13 ونحو ذلك، لأن  
هذه 14 نحوها 15 ما 16 ي أمثلة ليست موجودة أصلا ولا قريبة من الموجودة كقرب  
فعوال ومفعول من الأمثلة الموجودة 17 ألا ترى أن فعوالا أخت فعوال  
كقرواش 18 وأخت فعوال كعصواد 19 وأن مفعلا أخت مفعول كمحراب 20 وأن كل  
واحد من مفعول ومفعول وفعول لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم.  
وتقول على ذلك في تمثيل 21 أيمن من قوله 22:

يرى لها من أيمن وأشمل

لا يخلو أن يكون أفعلا أو فعلنا أو أفعلا أو فيعلا. فيجوز هذا كله لأن بعضه له نظير  
"وبعضه قريب مما له نظير" 23، ألا ترى أن أفعلا 24 كثير النظير، كأكلب

- 1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "كذلك".
- 2 كذا في ط، وفي د، هـ، ز: "يقسم".
- 3 في ز: "من نحو".
- 4 ثبت في هذا الحرف في ط.
- 5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فيقول".
- 6 سقط هذا الحرف في د، هـ، ز، ط، وثبت في ش.
- 7 في ز: "مما".
- 8 كذا في ش، وفي ط: "يحتمل" وفي د، هـ، ز: "ينتجك".
- 9 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "له".
- 10 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "يقول".
- 11 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "يجوز".
- 12 في ط: "ولا".
- 13 كذا في ز، ط، وفي ش: "معوان".
- 14 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "هذا".
- 15 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "نحوه".
- 16 سقط ما بين القوسين في ش، ط.
- 17 سقط في ش.
- 18 هو الطفيل.
- 19 من معانيه الجلبة والاختلاط.
- 20 سقط في ش.
- 21 سقط في ش.
- 22 أي أي النجم في أرجوزته الطويلة وهي مبثثة في الفوائد الأدبية، والبيت في وصف الراعي لإبل أطال في وصفها، و"يرى لها": يعارضها.
- 23 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.
- 16 في ط: "أفعل".

إذا قسمته: لا يخلو أن يكون فعولا كثدي، أو فعيلًا كشعير، أو فعيا كمئي إذا نسبت إلى مائة ولم تردد لامها أو فعلا، كطمر. ولا تقول في قسمتها: أو فوعلاً أو إفعلاً أو فويًا أو إفعلاً 1 أو نحو ذلك؛ لبعد هذه الأمثلة مما جاء عنهم. فإذا تناءت عن مثلهم إلى ههنا لم تكرر 2 بها في التقسيم؛ لأن مثلها ليس مما يعرض الشك فيه، ولا يسلم الفكر به ولا توهم الصنعة كون مثله.

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "أفعلاً".

2 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "يمرر".

(72/3)

---

باب في خصوص ما يقنع 1 فيه العموم من أحكام صناعة الإعراب: وذلك كأن تقول في تخفيف همزة نحو صلاة وعباءة: لا تلقى حركتها على الألف؛ لأن الألف لا تكون مفتوحة أبداً. فقولك: "مفتوحة" تخصيص لست 2 بمضطر إليه؛ ألا ترى أن الألف لا تكون متحركة أبداً بالفتحة ولا غيرها. وإنما صواب ذلك أن تقول: لأن الألف لا تكون متحركة أبداً. وكذلك 3 لو قلت: لأن 4 الألف لا تلقى عليها حركة الهمزة لكان -لعمري- صحيحاً كالأول؛ إلا أن فيه تخصيصاً يقنع منه 5 عمومته. فإن قلت: استظهرت بذلك للصنعة قيل: لا بل، استظهرت به عليها، ألا ترى أنك إذا قلت: إن الألف لا تكون مفتوحة أبداً جاز أن يسبق إلى نفس

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "يقع".

2 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ليس".

3 في د، هـ: "لذلك".

4 في ش: "إن".

4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فيه".

(72/3)

من يضعف نظره أنها وإن تكن مفتوحة فقد يجوز أن تكون مضمومة أو مكسورة. نعم وكذلك إذا قلت: إنها لا تلقي عليها حركة الهمزة جاز أن يظن أنها 1 تلقي عليها حركة غير الهمزة. "فإذا أنت قلت: لا يلقي عليها الحركة" 2 أو لا تكون متحركة أبدا احتطت للموضع واستظهرت للفظ والمعنى.

وكذلك لو قلت: إن ظننت وأخواتها تنصب مفعوليهما 3 المعرفتين -نحو ظننت أخاك أباك لكنت -لعمرى- صادقا إلا انك مع ذلك كالموهم به أنه 4 إذا كان مفعولاهما نكرتين كان لها حكم غير حكمها إذا كانا معرفتين. ولكن إذا قلت: ظننت وأخواتها تنصب مفعوليهما عممت الفريقين بالحكم 5 وأسقطت الظنة عن المستضعف الغمر، وذكرت هذا النحو من هذا اللفظ حراسة له 6، وتقريباً منه ونفيًا لسوء المعتقد عنه 7.

---

1 في د، هـ، ز: "أن".

2 سقط ما بين القوسين في ش.

3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "مفعوليهما".

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "أخا".

5 كذا في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.

6 كذا في ش. وفي د، هـ، ز، ط: "لها".

7 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "فيه".

(73/3)

---

### باب في تركيب المذاهب:

قد كنا أفرطنا في هذا الكتاب تركيب 1 اللغات. وهذا الباب نذكر فيه كيف تتركب المذاهب إذا ضمنت بعضها إلى بعض وأنتجت 2 بين ذلك مذهبا. وذلك أن أبا عثمان كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير وإن غنى المثال عنه فيقول 3 في تحقيرها هار: وهو يئر، وفي يضع 4 اسم رجل: يوبضع 5، وفي بالة من قولك 6 ما 7 باليت به بالة: بويلية. وسيبويه إذا استوفى التحقير 8 مثاله لم يردد ما كان قبل ذلك محذوفاً. فيقول هوير ويضيع 9، وبويلة. وكان أبو عثمان أيضاً يرى رأي سيبويه في صرف 10 نحو جوار علما وإجرائه بعد العلمية على ما كان عليه قبلها. فيقول 11 في رجل أو امرأة اسمها جوار 12 أو غواش

بالصرف في الرفع والجر على حاله قبل نقله، ويونس لا يصرف ذلك ونحوه علما ويجريه  
مجرى الصحيح في ترك الصرف.

فقد تحصل إذا لأبي عثمان مذهب مركب من مذهبي الرجلين، وهو الصرف على  
مذهب سيبويه، والرد على مذهب يونس. فنقول 13 على قول أبي عثمان في تحقير اسم  
رجل سميته بيري: هذا يرى كيرع 14. فتزد الهمزة على قول يونس وتصرف على قول  
سيبويه. ويونس يقول في هذا: يربئى "بوزن 14 يربعي" فلا يصرف وقياس قول سيبويه  
يرى، فلا يرد، وإذا لم يرد لم يقع الطرف بعد كسرة فلا يصرف إذا، كما لا يصرف أحي  
تصغير 15 أحي. وقياس قول أن يصرف 16 فيقول 17: يري؛ كما يصرف 18 تحقير  
أحي: أحي.

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز "تركب"، وانظر ص 275 من الجزء الأول.

2 في ط: "فافتحت".

3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز، ط: "فنقول". وانظر في مذهب يونس الكتاب 2/  
125.

4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "تضع".

5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "تويضع".

6 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "قولهم".

7 سقط هذا الحرف في ش.

8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "في التحقير".

9 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "تضيع".

10 يريد بالصرف التنوين، ومعروف أنه تنوين عوض لا تنوين صرف.

11 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فنقول".

12 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "و".

13 كذا في ش، ط، وف يد، هـ، ز: "فنقول".

14 سقط في ش، ط، وثبت في ز.

15 سقط ما بين القوسين في ش، وثبت في ط، ز.

16 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "تحقير".

17 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "فنقول".

18 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "تصرف".

فقد عرفت إذاً تركب مذهب أبي عثمان من 1 قولي 2 الرجلين.  
 فإن خففت همزة يرى قلت يري فجمعت 3 في اللفظ بين ثلاث ياءات، والوسطى 4  
 مكسورة. ولم 5 يلزم حذف الطرف للاستتقال، كما حذف في تحقير أحوي إذا قلت:  
 أحي؛ من قبل أن الياء الثانية ليست ياء مخلصه، وإنما هي همزة مخففة فهي 6 في تقدير  
 الهمز 7. فكما لا تحذف في قولك: يرى، كذلك لا تحذف في قولك: يري. ولو رد  
 عيسى كما رد يونس 8 للزمه ألا يصرف في النصب لتمام مثال الفعل؛ فيقول: رأيت  
 يريئ وييري، وأن يصرف في الرفع والجر على مذهب سيبويه، حملاً لذلك على صرف  
 جوارٍ.  
 و"من ذلك" 9 قول أبي عمر 10 في حرف التنثية: إن الألف حرف الإعراب ولا إعراب  
 فيها، وهذا هو 11 قول سيبويه. وكان يقول: إن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب.  
 وهذا 12 هو قول الفراء أفلا تراه كيف تركب له في التنثية مذهب ليس بواحد من  
 المذهبين الآخرين.

- 1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "في".
- 2 كذا في ط، وفي ش: "قول".
- 3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فجعلت".
- 4 سقط حرف العطف في ط.
- 5 كذا في ط، وسقط حرف العطف في ز، ش.
- 6 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وهي".
- 7 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "الهمزة".
- 8 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "على يونس".
- 9 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "كذلك".
- 10 هو الجرمي، وانظر في الإنصاف المسألة الثالثة.
- 11 سقط في ش، ط.
- 12 سقط الضمير في ش.

وقال أبو العباس في قولهم: "أساء سمعا فأساء جابة": إن أصلها إجابة، ثم كثر فجري مجرى المثل، فحذفت همزته تخفيفاً فصارت جابة. فقد تركب الآن من قوله هذا وقولي<sup>1</sup> أبي الحسن والخليل مذهب طريف. وذلك أن أصلها اجوابة فنقلت الفتحة من العين إلى الفاء فسكنت العين "وألّف إفعالة بعدها ساكنة فحذفت الألف على قول الخليل، والعين"2 على قول<sup>3</sup> أبي الحسن، جريا على خلافهما<sup>4</sup> المتعالم من مذهبيهما في مقول ومبيع. فجابة على قول الخليل إذا ضامه "قول أبي العباس"5 فعلة ساكنة العين، وعلى قول أبي الحسن إذا ضامه قول أبي العباس فالة<sup>6</sup>. "أفلا ترى"7 إلى هذه الذي أدى إليه مذهب أبي العباس في هذه اللفظة "وأنه<sup>8</sup> قول" مركب ومذهب لولا ما أبدعه فيه أبو العباس لكان غير هذا. وذلك أن الجابة -على الحقيقة- فعلة مفتوحة العين، جاءت على أفعل بمنزلة أرزمت<sup>9</sup> السماء رزمة، وأجلب القوم جلبية. ويشهد أن<sup>10</sup> الأمر كذا، ولا<sup>11</sup> كما ذهب إليه أبو العباس قولهم: أطعت طاعة، وأطقت طاقة. وليس واحدة<sup>12</sup> منهما بمثل ولا كثرت<sup>13</sup> فتجري مجرى المثل فتحذف همزتها، إلا أنه تركب من قول أبي العباس فيها إذا سبق على مذهبي الخليل وأبي الحسن ما قدمناه: من كونها فعلة ساكنة العين "أو فالة"14 كما ترى. وكذا كثير من المذاهب التي هي مأخوذة من قولين ومسوقة على أصلين: هذه حالها.

---

1 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "قول".

2 ما بين القوسين سقط في د، هـ، ز.

3 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "مذهب".

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "مذهبيهما خلافهما".

5 سقط ما بين القوسين في ش.

6 سقط في ش.

7 في ز: "ألا يرى".

8 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "فإنه مقول".

9 أي كان للرعْد فيها صوت.

10 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "لأن".

11 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "ما".

12 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "واحد".



13 في د، هـ، ز: "إن".

14 سقط ما بين القوسين في ش.

(76/3)

### باب في السلب:

نبهنا أبو علي -رحمه الله- من هذا الموضع على ما أذكره وأبسطه، لتعجب 1 من حسن الصنعة فيه.

اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه.

وذلك قولك 2: قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل "ولا تفعل" 3 ونحو ذلك.

ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن 4 الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها. ألا ترى أن تصريح "ع ج م" أين وقعت في كلامهم إنما "هو 5 للإبهام" وضد البيان. ومن ذلك العجم لأنهم 6 لا يفصحون، وعجم 7 الزبيب ونحوه لاستتار في ذي العجم ومنه عجمة الرمل لما استبهم منه على سالكيه فلم يتوجه 8 لهم. ومنه عجمت العود ونحوه إذا عضضته: لك فيه وجهان: إن شئت قلت: إنما ذلك لإدخالك إياه في فيك وإخفائك 9 له،

1 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "لتعجب".

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "نحو قولهم".

3 سقط ما بين القوسين في ش، ط.

4 سقط هذا الحرف في ش.

5 كذا في ط، وفي ش: "هي للإبهام"، وفي د، هـ، ز: "هو الإبهام".

6 سقط في د، هـ، ز.

7 عجم الزبيب، نواه.

8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "تتوجه".

9 في ط: "إياه".

(77/3)

وإن شئت قلت: "إن 1 ذلك" لأنك لما عضضته ضغطت 2 بعض ظاهر 3 أجزائه  
"فغارت" 4 في المعجوم، فخفيت. ومن ذلك استعجمت الدار إذا لم تجب سائلها،  
قال 5:

صم صداها وعفا رسمها ... واستعجمت عن منطق السائل  
ومنه "جرح 6 العجماء جبار"، لأن البهيمه لا تفصح عما في نفسها. ومنه "قيل  
لصلاة" 7 الظهر والعصر: العجماء وان لأنه لا يفصح فيهما بالقراءة. "وهذا" 8 كله على  
ما تراه من الاستبهام 9 وضد البيان، ثم إنهم قالوا: أعجمت الكتاب إذا بينته 10  
وأوضحته. فهو 11 إذاً لسلب معنى الاستبهام لا إثباته.  
ومثله 12 تصريح "ش ك و" فأين 13 وقع ذلك فمعناه إثبات الشكو والشكوى  
والشكاة وشكوت واشتكيت. فالباب فيه كما تراه لإثبات هذا المعنى، ثم إنهم

1 سقط ما بين القوسين في ش.

2 في ط: "وضغطت".

3 سقط في ش.

4 كذا في ش، وفي ط: "غارت"، وسقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

5 أي امرؤ القيس.

6 أي إذا أتلقت العجماء شيئاً إذا تفلتت من صاحبها فلا ضمان عليه، والجبار: الهدر.

7 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: في مكان ما بين القوسين: "صلاة".

8 كذا في ش، وفي ط: "هذا"، وفي د، هـ، ز: "فهذا".

9 في ز، ش: "الاستفهام" وهو تحريف.

10 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "ابنته".

11 كذا في ش، وفي ط: "فهذا": وفي د، هـ، ز: "وهذا".

12 كذا في ش، ط: "وفي د، هـ، ز: "سنه".

13 كذا في ش: وفي د، هـ، ز: "أين".

قالوا: أشكيت الرجل إذا "زلت له عما يشكوه" 1 فهو 2 إذا لسلب معنى الشكوى لا لإثباته أنشد أبو زيد:

تمد بالأعناق أو تلويها ... وتشتكي لو أننا نشكيها

مس حوايا قلما نجفيها 3

وفي الحديث 4: شكونا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حر الرمضاء فلم يشكنا، أي فلم 5 يفسح لنا في إزالة ما شكواناه من ذلك إليه.

ومنه 6 تصريح "م ر ض" "إنما لإثبات معنى" 7 المرض، نحو مرض يمرض وهو مريض "ومارض" 8 ومرضى ومرضى.

ثم إنهم قالوا: مرضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه. وكذلك تصريح "ق ذ ي" 9 إنما لإثبات معنى القذى منه "قذت عينه وقذيت وأقذيتها ثم إنهم مع هذا يقولون: قذيت عينه" 10 إذا أزلت عنها القذى وهذا 11 لسلب القذى لا لإثباته.

1 كذا في ش، وفي ط: "أزلت عنه ما يشكوه"، وفي د، هـ، ز: "أزلت شكواه".

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "وهذا"، وفي ط: "فهذا".

3 قال ابن السيرافي: "وصف إبلا قد أتعبها السير، فهي تمد أعناقها"، والإبل إذا أعييت ذلت ومدة أعناقها أو لوئها، وقوله: "مس حوايا" مفعول "تشتكي" والحوايا جمع الحوية، وهي كساء محشو حول سنام البعير، وقوله: "نجفيها" أي تزيل عنها الحوايا، وذلك بترك الرحيل. وانظر الخزانة 4/ 530، واللسان "جفو".

4 رواه مسلم في أوقات الصلاة، والرمضاء: الرمل الذي اشتد حرته، وكانوا سألوه تأخير صلاة الظهر، وقيل: إذا هذا نسخة حديث الإبراد، وانظر شرح النووي.

5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "لم".

6 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "مثله".

7 في ط: "إنما هي إثبات معان هي".

8 سقط ما بين القوسين في ش.

9 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "إنما هي".

10 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

11 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "فهذا".

(79/3)

ومنه حكاية الفراء عن أبي 1 الجراح: بي إجل فأجلوني، أي داووني ليزول عني. والإجل: وجع في العنق.

ومن ذلك تصريف "أث م" أين هي وقعت لإثبات معنى الإثم؛ نحو أثم يَأْثِمُ وآثم وأثيم وأثوم "والمأثم" 2 وهذا كله لإثباته.

ثم إنهم قالوا: تأثم أي ترك الإثم. ومثله تحوب أي ترك الحوب.

فهذا كله كما 3 تراه في الفعل وفي ذي الزيادة لما سندكره.

وقد وجدته أيضاً في الأسماء غير الجارية على الفعل إلا أن فيها معاني الأفعال، كما أن مفتاحاً فيه معنى الفتح وخطافاً فيه معنى الاختطاف 4، وسكيناً فيه معنى التسكين وإن لم يكن واحد من ذلك جارياً على الفعل.

فمن تلك الأسماء قولهم: التودية لعود 5 يصر على خلف الناقة ليمنع 6 اللبن. وهي 7 تفعلة من ودى يدى، إذا سال وجرى، وإنما هي لإزالة الودى لا لإثباته. فأعرف ذلك. ومثله 8 قولهم السكاك للجو، هو لسلب معنى تصريف 9 "س ك ك" ألا ترى أن ذلك للضيق أين وقع. منه أذن سكاء أي 9 لاصقة، وظليم أسك: إذا ضاق ما بين منسميه، وبثر سك، أي ضيقة 10 الجراب. ومنه 11 قوله:

ومسك سابعة هتكت فروجها

يريد ضيق حلق الدرع. وعليه بقية الباب. ثم قالوا للجو -ولا أوسع منه: السكاك؛ فكأنه سلب ما في غيره من الضيق.

1 في اللسان "أجل": "ابن الجراح".

2 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "على ما".

4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "الخطف".

5 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "للعود".

6 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "لمنع".

7 سقط حرف العطف في د، هـ، ز.

8 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "منه".

9 سقط في ش.

10 جراب البئر: جوفها من أعلاها إلى أسفلها، وفي ط: "الجوانب".

11 أي عنتره في معلقته، وصدرة:

بالسيف من حامي الحقيقة معلم

والسابعة: الدرع، ومسكها حيث تسمر وتشبك، ويريد بحامي الحقيقة المعلم نفسه.

(80/3)

---

ومن ذلك قولهم: النالة لما حول الحرم. والتقاؤهما أن من كان فيه لم تنله اليد؛ قال الله - عز اسمه: {وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا} 1. فهذا لسلب هذا المعنى لا لإثباته. ومنه: المنالة للخرقة في يد النائحة تشير بها. قال 2 لي أبو علي: هي من ألوت، فقلت له: فهذا إذا من "ما ألوت"؛ لأنها لا تألو أن تشير بها؛ فتبسم رحمه الله إلي 3 إيماء؛ إلى ما نحن إليه وإثباتاً له واعترافاً به. وقد مر بنا من ذلك ألفاظ غير هذه. وكان أبو علي - رحمه الله - يذهب في الساهر إلى هذا، ويقول: إن قولهم: سهر فلان أي نبا جنبه عن الساهرة "وهي وجه الأرض" 4 قال الله عز وجل: {فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ} 5 فكأن 6 الإنسان إذا سهر قلق جنبه عن مضجعه ولم يكد يلاقي الأرض فكأنه سلب الساهرة.

ومنه تصريح "ب ط ن" إنما هو لإثبات معنى البطن نحو بطن، وهو بطين ومبطان، ثم قالوا: رجل مبطن 7 للخميص البطن 8 فكأنه 9 لسلب هذا المعنى؛ قال الهذلي 10:

مخطوف الحشا زرم

وهذا مثله سواءً.

---

1 آية 97 سورة آل عمران.

2 سقط في د، هـ، ز.

3 سقط في ش.

4 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

5 آية 14 سورة النازعات.

6 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وكأن".

7 في د، هـ، ز بعده: "إذا كان".

8 سقط في د، هـ، ز، ط.

9 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وكأنه".

10 هو ساعدة بن جؤية، والبيت بتمامه:

موكل بشدوف الصوم يرقبه ... من المعازب مخطوف الحشا زرم

والصوم: شجر على شكل الإنسان، وشدوفه: شخصره، والمعازب: الأمكنة البعيدة،

ومخطوف الحشا: ضامره، وزرم: لا يثبت في مكان، وهو يصف ثورا، قال الأصمعي: إنه

يرقب شجر الصوم يخشى أن يكون إنسانا، وانظر الأمازيج 1/ 25.

(81/3)

وأكثر ما وجدت هذا 1 المعنى من الأفعال فيما كان ذا زيادة؛ ألا ترى أن أعجم ومرض وتحوب وتأثم كل واحد منها ذو زيادة. فكأنه إنما أكثر فيما كان ذا زيادة من قبل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب 2؛ فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة؛ من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هو الفاء والعين واللام كما أن التأنيث لما كان معنى 3 طارئاً 4 على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علماً له كثناء طلحة وقائمة وألفى بشرى وحمراء وسكرى 5؛ وكما أن التعريف لما كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الغلام والجارية ونحوه 6.

فأما سهر فإن في بابه وإنه 7 خرج إلى سلب 8 أصل الحرف بنفسه من غير زيادة فيه؛ فلك فيه عذران:

إن شئت قلت: إنه وإن عري من زيادة الحروف فإنه 9 لم يعر من زيادة ما هو مجاز للحرف وهو ما فيه من الحركات. وقد عرفت 10 من غير وجه مقارنة الحروف للحركات والحركات للحروف فكأن في "سهر" ألفاً وياء حتى كأنه ساهير فكأنه 11 إذا ليس بعار من الزيادة؛ إذ كان فيه ما هو مضارع للحرف، أعني الحركة. فهذا وجه.

1 سقط في د، هـ، ز.

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "الإثبات".

3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "أمر".

4 في ش: "حادثاً".

5 سقط في ش.

6 سقط في د، هـ، ز.

7 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "إنما" وفي ط: "إنه".

8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "السلب".

9 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وإنه".

10 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "عرفنا".

11 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وكأنه".

(82/3)

---

وإن شئت قلت: خرج "سهر" منتقلاً عن أصل بابيه إلى سلب معناه منه<sup>1</sup>؛ كما خرجت  
الأعلام عن شيع الأجناس إلى خصوصها بأنفسها لا بحرف يفيد التعريف فيها؛ ألا ترى  
أن بكراً وزيداً ونحوهما من الأعلام إنما تعرفه بوضعه، لا بلام التعريف<sup>2</sup> فيه، كلام الرجل  
والمرأة وما أشبه ذلك. وكما أن ما كان مؤنثاً بالوضع كذلك أيضاً، نحو هند وجمل  
وزينب وسعاد فاعرفه. ومثل سهر في تعريه من الزيادة قوله<sup>3</sup>:  
يخفي التراب بأطلاف ثمانية

ومن ذي الزيادة منه قولهم: أخفيت الشيء أي<sup>4</sup> أظهرته.  
وأنا أرى أن في هذا الموضع من العربية ما أذكره لك، وهو أن هذا المعنى الذي وجد في  
الأفعال من الزيادة على معنى الإثبات بسلبه<sup>5</sup> كأنه مسوق على ما جاء من الأسماء  
ضامناً لمعنى الحرف، كالأسماء المستفهم بها، نحو: كم<sup>6</sup> ومن وأي وكيف ومتى وأين<sup>7</sup>  
وبقية الباب. فإن الاستفهام معنى حادث فيها على ما وضعت له الأسماء

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "فيه".

2 كذا في د، هـ، ز، وفي ش، ط: "تعريف".

3 أي عبدة بن الطبيب، وعجزه:

في أربع مسهن الأرض تحليل

وهو من قصيدة طويلة مفضلية، يصف فيه ثورا وحشيا صارع كلاب الصيد، ونجا منها

- وأُسرع السير، وهو في عدوه يستخرج التراب ويظهره بأظلافه الثمانية في أربع قوائم،  
في كل قائمة ظلفان، وذكر أن القوائم تلمس الأرض لمسا خفيفا، كمن يفعل الشيء  
لتحليل القسم على فعله، لا رغبة فيه.  
4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "إذا".  
5 كذا في د، ز، وفي ش، ط: "لسلبه".  
6 ثبت هذا اللفظ في ش، وسقط في د، هـ، ز، ط.  
7 سقط في ش.

(83/3)

من إفادة معانيها. وكذلك الأسماء المشروط بها: من وما وأي، وأخواتهن، فإن الشرط  
معنى زائد على مقتضاهن: من معنى الأسمية. فأرادوا ألا تخلو الأفعال من شيء من هذا  
الحكم - أعني 1 تضمنها معنى حرف النفي - كما تضمن الأسماء معنى حرف الإستفهام،  
ومعنى حرف الشرط 2 ومعنى حرف التعريف في أمس والآن، ومعنى حرف الأمر في تراك  
وحذار وصه ومه ونحو ذلك. وكأن الحرف الزائد الذي لا يكاد 3 ينفك 4 منه أفعال  
السلب يصير كأنه عوض من حرف 5 السلب. وأيضاً فإن الماضي وإن عرى من  
حرف 6 الزيادة فإن المضارع لا بد له من حرف المضارعة والأفعال كلها تجري مجرى  
المثال الواحد. فإذا وجد في بعضها شيء فكأنه موجود في بقيتها.  
وإنما جعلنا هذه الأفعال في كونها ضامنة لمعنى حرف النفي ملحقه بالأسماء في ذلك،  
وجعلنا الأسماء أصلاً فيه، من حيث كانت الأسماء أشد تصرفاً في هذا ونحوه من  
الأفعال، إذ كانت هي الأول، والأفعال توابع وثوانٍ لها، وللأصول من الاتساع  
والتصرف ما ليس للفروع.  
فإن قيل: فكان يجب على هذا أن يبنى من الأسماء ما تضمن هذا المعنى، وهو ما  
ذكرته: من التودية والسكاك 7 والنالة والمنلاة وأنت ترى كلا من ذلك معرباً.

- 
- 1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "عن".  
2 كذا في د، هـ، ط، وفي ش: "النفي".  
3 سقط في ش.  
4 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "تنفك" وفي ط: "يخلو".



5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "حروف".

6 كذا في ش، وسقط في د، هـ، ز، ط.

7 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "سكاك".

(84/3)

قيل: الموضع في هذا المعنى من السلب إنما هو للفعل، وفيه كثرتة، فلما لم يؤثر هذا المعنى في نفس الفعل كان ألا يؤثر فيما هو محمول عليه "أولى 1" و "أخرى بذلك. فإن قيل: وهلا أثر هذا المعنى في الفعل أصلاً، كما يؤثر تضمن معنى الحرف في الاسم؟ قيل: البناء لتضمن معنى الحرف أمر "يختص 2 الاسم" ككم وأين وكيف ومتى ونحو ذلك، والأفعال لا تبنى لمشايتها الحروف. أما الماضي فلأن فيه من البناء ما يكفيه، وكذلك فعل الأمر العارى من حروف المضارعة، نحو افعِل. وأما المضارع فلأنه لما أهيب 3 به ورفع عن ضعة 4 البناء إلى شرف الإعراب لو يروا أن يتراجعوا به إليه وقد انصرفوا 5 به عنه لئلا يكون ذلك نقصاً.

فإن قلت: فقد بنوا من الفعل المعرب ما لحقته نون التوكيد نحو لتفعَلن. قيل: لما خصته النون بالاستقبال، ومنعته الحال التي المضارع أولى بها جاز أن يعرض له البناء. وليس كذلك السين وسوف؛ لأتھما لم يبيننا معه بناء نون التوكيد فيبنى هو، وإنما هما فيه كلام التعريف "الذي لا يوجب 6 بناء الاسم فاعرفه.

1 سقط ما بين القوسين في ش.

2 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "يختص الاسم"، وفي ط: "يختص في الاسم".

3 يقال: أهاب به أي دعاه، وإذا دعاه فإنه لم يهمله بل ذكره ورفع منه، وهذا ما عناه المؤلف.

4 في د: "ضعفة".

5 سقط في ش، ط.

6 كذا في ش، وفي ط: "التي لا توجب"، وفي د، هـ، ز: "التي توجب".

(85/3)

## باب في وجوب الجائز 1:

وذلك في الكلام على ضربين:

أحدهما أن توجبه الصنعة فلا بد إذا منه.

والآخر أن تعتز به العرب فتوجبه وإن كان القياس يبيح غيره.

الأول: من ذلك كأن تقول في تحقير أسود: أسيد. وإن شئت صححت فقلت: أسود.

والإعلال فيه أقوى لا اجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون. وكذلك جدول

تقول فيه: جديل. وإن شئت صححت فقلت: جديول. فإذا صرت إلى تحقير نحو 2

عجوز، ويقوم اسم رجل، قلت بالإعلال لا غير: عجيز، ويقيم. وفي مقام: مقيم البتة.

وذلك أنك إنما كنت تحيز أسود وجديولا 3 لصحة الواو في الواحد، وظهورها في الجمع؛

نحو أسود وجداول. فأما مقام يقوم علمًا فإن العين وإن ظهرت في تكسيرهما - وهو

مقاوم ويقاوم - فإنها في الواحد معتلة؛ ألا ترى 4 أنها في "مقام" مبدلة وفي "يقوم"

مضعفة بالإسكان لها ونقل الحركة إلى الفاء عنها. فإذا كنت تختار فيما تحركت 5 واو

واحدة وظهرت في جمعه الإعلال، صار القلب فيما ضعفت واوه بالقلب، وبألا تصح

في جمعه واجبًا لا جائزًا. وأما واو عجوز فأظهر أمرًا في وجوب الإعلال من يقوم

ومقام 6؛

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "الجواز".

2 كذا في د، هـ، ز، وسقط في ش، ط.

3 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "جديول".

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "تراها".

5 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "تحرك".

6 كذا في ط، وفي ش، ز "مقاوم".

(86/3)

---

فذهب الكسائي فيه إلى أن أصله وآر، وأنه فعال من وأرت النار إذا حفرت لها الإبرة 1،

فخففت الهمزة فصارت لفظًا إلى ووار فهمزت الفاء البتة فصارت: أوار. ولم يأت

منهم 2 على أصله: وآر ولا 3 مخففا "مبدل 4 العين": ووار. وكلاهما يبيحه القياس ولا

يحظره.

فأما قول الخليل في فعل من وأيت إذا خففته: أويّ فقد رده أبو الحسن وأبو عثمان وما أبا منه عندي<sup>5</sup> إلا مأبياً.

وكذلك البرية فيمن أخذها<sup>6</sup> من برأ الله الخلق -وعليه أكثر الناس، والنبي عند سيبويه<sup>7</sup> ومن تبعه فيه، والذرية فيمن أخذها من ذرأ الله الخلق. وكذلك ترى وأرى ونرى ويرى في أكثر الأمر، والخابية، ونحو ذلك مما ألزم التخفيف. ومنه ما ألزم البدل، وهو النبي - عند سيبويه، وعيد؛ لقولهم: أعياد، وعييد.

ومن ذلك ما يبيحه<sup>8</sup> القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج: من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة<sup>9</sup> من هذه العيون وأن يقال: يخرج ويخرج، ويدخل ويدخل، ويضرب ويضرب، ويجلس ويجلس، قياساً على ما اعتقبت على عينه الحركتان معاً؛ نحو يعرش ويعرش ويشنق ويشنق<sup>10</sup> ويخلق ويخلق<sup>11</sup>، وإن كان الكسر في عين<sup>12</sup> مضارع فعل أولى به من يفعل؛ لما قد ذكرناه في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فعل. فاعرف ذلك ونحوه مذهباً للعرب، فمهما ورد منه فتلقه عليه

---

1 هو موقد النار.

2 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "عنهم".

3 سقط في د، هـ، ز.

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "غير مبدل العين"، وفي ش: "غير مبدل الفاء".

5 كذا في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.

6 ويأخذها بعض اللغويين من البرى أي التراب.

7 انظر الكتاب 2 / 170.

8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ينتجه".

9 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "واحد".

10 كذا في ط، وفي ز، ش: "يسبق، ويسبق"، وأما أثبت موافق لما في المعاجم.

11 كذا في ز، ط، وفي ش: "يخلق ويخلق" وهو تصحيف، وفي الجمهرة 3 / 449:

"ويخلقون ويخلقون" بضم اللام وكسرها.

12 سقط في ش.

## باب في وجوب الجائز

...

لأنها 1 لاحظ لها في 2 الحركة. ولا تظهر أيضاً في التكرير، إنما تقول: عجائز ولا يجوز 3  
عجائز على كل 4 حال.

وكذلك تقول: ما قام إلا زيداً أحد فتوجب النصب إذا تقدم المستثنى، إلا في لغة  
ضعيفة. وذلك أنك قد كنت تميز: ما قام أحد إلا زيداً، فلما قدمت المستثنى لم تجد  
قبله ما تبدله منه، فأوجبت من النصب له ما كان جائزاً فيه. ومثله: فيما قائماً رجل.  
وهذا معروف.

الثاني منهما وهو اعتزام أحد الجائزين. وذلك قولهم 5: أجنة في الوجنة.  
قال أبو حاتم: ولا 6 يقولون 7: وجنة، وإن كانت جائزة. ومثله قراءة بعضهم: {إِنْ  
يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا} 8 وجمع وثن ولم يأت فيه التصحيح: وثن. فأما أقتت  
ووقتت، ووجوه وأجوه "وأرقة 9 وورقة" ونحو ذلك فجميعه مسموع.  
ومن ذلك قوله 10:

وفوارس كأوار ح ... ر النار أحلاس الذكور

---

1 سقط في د، ه، ز.

2 في ط: "من".

3 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "تقول".

4 سقط في د، ه، ز، ط.

5 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "قولك".

6 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "فلا".

7 في ط: "تقولن" وكأن هذا رأي أبي حاتم، وقد أثبت اللغويون الوجنة: وهي لغة في  
الوجنة بفتح الواو.

8 هذا في آية 117 من سورة النساء، وقد قرئ أيضاً: "وثنا" بالتصحيح.

9 ما بين القوسين سقط في ش، والورقة من الألوان: سواد في غبرة، أو سواد وبياض.

10 أي المنخل الإشكري: وهو من قصيدة في الحماسة، وانظر شرح التبريزي

"التجارية" 2 / 103.

باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم:

الأول منهما كقوله 1:

الحمد لله العلي الأجلل

وقوله:

تشكو الوجى من أظلل وأظلل 2

وقوله:

وإن رأيت الحجاج الرواددا ... قواصرا بالعمر أو مواددا 3

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه. فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من

المنفصل؛ نحو جعل لك وضرب 4 بكر؛ كما شبه غير اللازم "من ذلك" 5 باللازم

فادغم؛ نحو ضر بكر وجعلك؛ فهذا 6 مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق.

ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم: عوى الكلب عوية. وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أجرى مجرى بنائك من باب طويت فعلة وهو قولك: طوية.

---

1 أي أبي النجم، وهو أول أرجوزته الطويلة.

2 انظر ص 162 من الجزء الأول.

3 "مواددا" كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "صواددا" وانظر ص 162 من الجزء الأول.

4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فعل".

5 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

6 كذا في ش، ط. وفي د، هـ: "وهذا".

(89/3)

---

كقولك: امرأة 1 جوية ولوية من الجوي 2 واللوي 3؛ فإن 4 خففت حركة العين فأسكنتها قلت: طوية وجوية ولوية فصححت العين ولم تعلها 5 بالقلب والادغام لأن الحركة فيها منوية.

وعلى ذلك قالوا 6 في إعلان من قويت: قويان، فإن أسكنوا صححوا العين أيضاً فقالوا: قويان، ولم يردوا اللام 7 أيضاً وإن زالت الكسرة من قبلها؛ لأننا مرادة في العين، فكذلك قالوا: عوى الكلب عوية تشبيهاً "باب 8 امرأة" جوية ولوية وقويان، هذا الذي

نحن بصدده.

فإن قلت: فهلا قالوا أيضاً 9 على قياس هذا: طويت الثوب طوية وشويت اللحم شوية،  
رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب: من أنه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما  
ذكرنا 10، وأنه ليست لعوى فيه مزية على طوى وشوى؛ كما لم يكن لجاشم 11 ولا قائم  
مزية يجب لها العدل بهما إلى جشم وقثم على مالك وحاتم، إذ لم يقولوا: ملك ولا حتم.  
وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس.

---

1 في ط بعده: "طويلة و".

2 هو الحرقه وشدة الوجد من عشق أو حزن.

3 هو وجع في المعدة.

4 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "وإن".

5 كذا في ش، وفي ز، ط: "تعللها".

6 في ط: "ما قالوا".

7 أي وهي الواو، فلم يقولوا: "قووان".

8 كذا في ش، وفي د، هـ: "بامرأة" وفي ز: "امرأة".

9 كذا في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.

10 في د، هـ، ز: "ذكرناه".

11 انظر ص 53، 78 من الجزء الأول.

(90/3)

---

ومن ذلك قراءة ابن مسعود: "فقلنا له قولاً لنا" 1 وذلك أنه أجرى حركة اللام ههنا –  
وإن كانت لازمة – مجراها إذا 2 كانت غير لازمة في نحو قول الله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ} 3 و  
{قُمِ اللَّيْلُ} 4، وقوله:

زيادتنا نعمان لا تنسينها ... خف الله فينا والكتاب الذي تتلو 5

ويروى "تق الله فينا" 6. ويروى:

....تنسينها ات ... قى الله فينا

ونحوه ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

وأطلس يهديه إلى الزاد أنفه ... أطاف بنا والليل داجي العساكر

فقلت لعمرو صاحبي إذ رأيته ... ونحن على خوص دقاق عواسر7  
أي عوى الذئب فسر أنت. فلم يحفل الرء فيرد العين التي كانت حذفت لالتقاء  
الساكين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله: "فقلا له"8 – وإن كانت  
لازمة – بالحركة لالتقاء الساكنين في {قُلِ اللَّهُمَّ} و {قُمِ اللَّيْلُ} وحركة الإطلاق الجارية  
مجرى حركة9 التقاءهما في سر10.

---

1 آية 44 سورة طه.

2 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وإن".

3 آية 26 سورة آل عمران.

4 آية 2 سورة المزمل.

5 انظر ص288 من الجزء الثاني.

6 سقط ما بين القوسين في ش.

7 الأطلس: الذئب، وهو وصف غالب له، من الطلسة، وهي غبرة إلى سواد، وذلك  
لون الذئب. ويريد بالخوص الدقاق: الرواحل التي قد جهدها السير، و"عواسر" في  
ظاهره وصف "خوص دقاق" والعواسر من النوق: التي ترفع أذناها عند السير من  
نشاطها، والمراد غير هذا كما ذكر المؤلف. وقد كتب "عوا" بالألف للإلغاز، هذا وفي  
ش، ج: "ورأيته" وما هنا في ز، ط.

8 سقط لفظ "له" في ش، ط.

9 سقط في د، هـ.

10 في ط: "شد".

(91/3)

---

ومثله قول الضبي:

في فتية كلما تجمعت ال... بيداء لم يهلعوا ولم يحموا1

يريد: ولم يحموا. فلم يحفل بضمة2 الميم، وأجراها مجرى غير اللازم فيما ذكرناه3 وغيره  
فلم يردد العين المحذوفة من لم يحم. وإن شئت قلت في هذين: إنه اكتفى بالحركة من  
الحرف، كما اكتفى الآخر بما منه في قوله:

كفاك كف ما تليق درهما ... جودا وأخرى تعط بالسيف الدما

وقول الآخر:

... بالذي تردان

أي بالذي 4 تريدان 5. وسيأتي هذا في بابه.

الثاني منهما وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم وهو كثير. من ذلك قول بعضهم في الأحمر إذا خفت همزته: لمر حكاها أبو عثمان. ومن قال: الأحمر قال: حركة اللام 6 غير لازمة، إنما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق لها جائز فيها. ونحو ذلك قول الآخر: قد كنت تخفي حب سمراء حقبةً ... فبح لان منها بالذي أنت بائح 7 فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما 8 تحركت للتخفيف 9 اللام.

- 
- 1 "تجمعت البيداء" أي تجمع أهلها للحرب، و"لم يخموا": لم يجبنوا ورد في اللسان "جمع" معزوا إلى محمد بن شحاذ الضبي.
  - 2 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "بضم".
  - 3 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "مما".
  - 4 سقط في ش، ط.
  - 5 في ط: "يريدان".
  - 6 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "الحاء".
  - 7 في ش: "خيفة" في مكان "حقبة".
  - 8 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "كما".
  - 9 كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "لتخفيف".

(92/3)

---

وعليه قراءة من قرأ: {قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ} 1 فأثبت واو "قالوا" لما تحركت لام لان. والقراءة القوية: "قاللان" بإقرار الواو على حذفها لأن الحركة عارضة للتخفيف. وعلى القول الأول قول الآخر 2:

حدبدي بدبدي منكم لان ... إن بني فزارة بن ذيبان

قد طرقت ناقتهم بإنسان ... مشياً سبحان ربي الرحمن

أسكن ميم "منكم" لما تحركت لام "لان" وقد كانت مضمومة عند التحقيق في قولك:



منكم الآن، فاعتد3 حركة التخفيف، وإن لم تكن لازمة. وينبغي أن تكون قراءة أي عمرو: {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى} 4 على هذه اللغة، وهي قولك مبتدئاً: لولى، لأن الحركة على هذا في اللام أثبت منها على قول من قال: الحمر. وإن كان حملها أيضاً على هذا جائزاً، لأن الادغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرك فقد أدغم أيضاً في الساكن فحرك في شد ومد وفرّ يا رجل وعض ونحو ذلك. ومثله ما أنشده أبو زيد: ألا يا هند هند بني عمير... أرث لان وصلك أم جديد ادغم تنوين رث في لام لان.

---

1 آية 71 سورة البقرة والقراءة بإثبات الواو إحدى الروايتين عن نافع، وانظر البحر 257 /1.

2 هو سالم بن دارة يهجو مر بن رافع الفزاري، يرمي فزارة بإتيان النياق، وحدهدني: لعبة للصبيان، والتطريق: أن يخرج بعض الوالد ويعسر انفصاله حين الوضع؛ والمشياً: القبيح المنظر، وانظر اللسان "حذب"، وفيه "يا صبيان" في مكان "منكم لان"، وفي التكملة للصاغاني رواية أخرى لهذا الشعر، وفي د، ه، ز، ط: "مشتاً" في مكان: "مشياً"، وفي اللسان "أين" عزى هذا الرجز إلى أبي المنهال.

3 في ط: "فاعتقد".

4 آية 50 سورة النجم، يريد القراءة بإدغام التنوين في لام "لولى".

(93/3)

---

ومما نحن على سمته قول الله -عز وجل- {لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي} 1 وأصله: لكن أنا فخففت الهمزة "بحذفها2 وإلقاء" حركتها على نون لكن فصارت لكننا3 فأجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين فأسكن الأول وادغم في الثاني فصار: لكننا كما ترى. وقياس قراءة من قرأ: قاللان فحذف الواو ولم يحفل بحركة اللام أن يظهر النونين4 هنا لأن حركة الثانية غير لازمة فيقول: لكننا بالإظهار كما تقول في تخفيف حوابة5 وجيئل6: حوبة وجيل، فيصح حرفا اللين هنا، ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة.

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤي: رويأ ونوي فتصح الواو هنا وإن سكنت قبل الياء من قبل أن التقدير فيهما7 الهمز8 كما صحت في ضو ونو تخفيف ضوء ونوء

لتقديرك الهمز وإرادتك إياه. وكذلك أيضًا صح نحو شى وفي في تخفيف شيء وفيء  
لذلك 9.

وسألت أبا علي - رحمه الله - فقلت: من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال: لكننا  
كيف قياس قوله إذا خفف نحو حوابة وجيئل أيقلب فيقول: حابة وجال أم يقيم "على  
التصحيح فيقول حوبة وجيل" 10 فقال: القلب هنا لا سبيل إليه. وأومأ إلى أنه أغلظ  
من الادغام فلا يقدم عليه.

---

1 آية 38 سورة الكهف.

2 في ط: "فحذفوها وألقوا".

3 الأوفق في الرسم: "لكن نا".

4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "التنوين".

5 هي الدلو الضخمة.

6 هي الضبع.

7 كذا في ش، يريد رويًا ونويًا، وفي د، هـ، ز، ط: "فيها" أي الواو.

8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "الهمزة".

9 كذا في ش، وفي ط: "كذلك"، وسقط في د، هـ، ز.

10 في ط: "فيقول: حوبة وجيل مقيما على التصحيح".

(94/3)

---

فإن قيل فيما بعد؛ فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف، وذلك "قول بعضهم" 1 رياء وريّة  
في تخفيف رويًا ورؤية "وهذا واضح، قيل: الفرق أنك لما صرت إلى لفظ رويًا وروية" 2 ثم  
قلبت الواو "إلى 3 الياء" فصار 4 إلى رياء وريّة، إنما 5 قلبت حرفًا إلى آخر كأنه هو؛ ألا  
ترى إلى قوة شبه الواو بالياء، وبعدها عن الألف فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف  
نفسه ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي الياء نفسها وليست كذلك الألف لبعدها عنهما  
بالأحكام الكثيرة التي قد أحطنا بها علمًا. وهذا فرق. وما 6 يجري من كل واحد من  
الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى من جملته كاف.

---

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "قولهم".

2 سقط ما بين القوسين في ش.

3 كذا في ش، وفي ط: "للياء" وسقط هذا في د، هـ، ز.

4 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فصارت".

5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "إنما" وهو محرف عن "فإنما".

6 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "مما".

(95/3)

**باب في إجراء المتصل مجرى المنفصل، وإجراء المنفصل مجرى المتصل:**

فمن الأول قولهم: اقتتل القوم واشتموا. فهذا بيانه "نحو من بيان" 1 "شئت تلك" 2 وجعل لك إلا أنه أحسن من قوله:

الحمد لله العلي الأجلل

وهذا 3 لأن إنما يظهر مثله ضرورة وإظهار 4 نحو اقتتل واشتم مستحسن وعن غير ضرورة.

وكذلك باب قولهم: هم يضربونني وهما يضرباني أجري - وإن كان متصلاً - مجرى يضربان نعم ويضربون 5 نافعاً. ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه 6 لا يلزم 7 أن يكون بعدها نون؛ ألا ترى أنك تقول: يضربان زيداً ويكرمونك ولا تلزم 8 هي أيضاً، نحو لم يضرباني. ومن ادغم نحو هذا واحتج بأن المثلين في كلمة واحدة فقال: يضرباني و"قال 9 تحاجونا" فإنه يدغم أيضاً نحو اقتتل، فيقول: قتل. ومنهم من يقول: قتل ومنهم من يقول: قتل. ومنهم من يقول: اقتل، فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف، لما كانت الحركة عارضة للنقل أو لالتقاء 10 الساكنين وهذا مبين في فصل الإدغام.

ومن ضد ذلك 11 قولهم: ها الله ذا 12، أجرى مجرى دابة وشابة. وكذلك قراءة من قرأ {فَلَا تَتَنَاجَوْا} 13 و {حَتَّىٰ إِذَا اذْأُرْكُوا فِيهَا} 14 ومنه - عندي - قول الراجز - فيما أنشده 15 أبو زيد:

من أي يومي من الموت أفرّ ... أيوم لم يقدر أم يوم قدر

1 كذا في ط، وفي ز: "نحو" وفي ش: "بيان"، ويريد بالبيان الإظهار وترك الإدغام.

2 كذا في الأشباه للسيوطي، وفي ط: "سيت تلك" وهو محرف عما أثبت، وفي ش: "سبب تلك"، وفي د، هـ، ز: "ضرب بكر".

- 3 كذا في ش، وفي ط؛ "وبابه" وسقط في د، ه، ز.
- 4 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "إظهاره.
- 5 كذا في ش، وفي د، ه، ز، ط: "يشتمان".
- 6 سقط في ط.
- 7 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "تلزم".
- 8 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "يلزم".
- 9 كذا في ش، وفي د، ه، ز، ط: "قل أتحاجونا".
- 10 في د، ه، ز: "النقاء".
- 11 سقط في د، ه، ز.
- 12 سقط في ش، ط: ويريد إثبات ألف "ها" فتلتقي ساكنة مع اللام الأولى من لفظ الجلالة.
- 13 آية 9 سورة المجادلة، وفي الأسول: "ولا تناجوا" وهو غير التلاوة، وهو يريد القراءة بادغام التاءين في "تناجوا" وهي قراءة ابن محيصن، وانظر البحر 8/ 236.
- 14 آية 38 سورة الأعراف، وهو يريد القراءة بإثبات ألف "إذا" على الجمع بين الساكنين، وهي قراءة عصمة عن أبي عمرو، وانظر تفسير القرطبي 7/ 204.
- 15 انظر النوار 13، وحماسة البحتري 45، والعقد الفريد في "فضائل الشعر" ففيه أن عليا رضي الله عنه تمثلى به، وفيه بيت آخر بعده.

(96/3)

كذا أنشده أبو زيد: لم يقدر بفتح الراء وقال: أراد النون الخفيفة فحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مجرى ادغام الملحق في أنه نقض الغرض إذ كان التوكيد من 1 أماكن الإسهاب والإطناب والحذف من مظان الاختصار والإيجاز. لكن القول فيه عندي أنه أراد: أيوم 2 لم يقدر أم يوم قدر ثم خفف همزة "أم" فحذفها وألقى حركتها على راء "يقدر" فصار تقديره "أيوم لم يقدر 3، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره 4: أيوم لم يقدر ام، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار تقديره أم واختار 5 الفتحة إتباعاً لفتحة الراء. ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة "إذا خففت الهمزة: المرأة والكمأة" 6. وكنت ذكرت الشيخ أبا علي -رحمه الله- بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال: هذا إنما يجوز في المتصل. قلت له 7: فأنت أبداً تكرر ذكر

إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد8 شيئًا. وقد ذكرت قديما هذا الموضع في كتابي  
"في سر صناعة الإعراب".

ومن إجراء المنفصل مجرى المتصل قوله9:

وقد بدا هنك من المنزر

فشبه "هنك" بعضد فأسكنه10؛ كما يسكن نحو ذلك.

---

1 كذا في ش، ط: وفي د، هـ، ز: "في".

2 في ش: "يوم".

3 "بقدوم" كذا في الأشباه، وفي ز، ط: "يقدر".

4 سقط ما بين القوسين في ش.

5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فاختار".

6 سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

7 سقط في ش، ط.

8 كذا في ز، وفي ش، ط: "يزد".

9 انظر ص75 من الجزء الأول وص309 من الجزء الثاني.

10 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "فأسكن".

(97/3)

---

ومنه:

فاليوم أشرب غير مستحقب1

كأنه شبه "ر ب غ" بعضد. وكذلك ما أنشده أبو زيد:

قالت سليمي اشتر لنا سويقًا2

وهو مشبه بقولهم في علم: علم لأن "ترل"2 بوزن علم. وكذلك ما أنشده أيضًا من قول

الراجز:

فاحذر ولا تكثر كريا أعوجا3

لأن "ترك" بوزن علم. وهذا الباب نحو من الذي قبله. وفيه ما يحسن ويقاس وفيه مالا

يحسن ولا يقاس. ولكل وجه فاعرفه إلى ما يليه من نظيره.

---

- 1 انظر ص 75 من الجزء الأول، ص 342 من الجزء الثاني.
- 2 كذا في ش، وفي ط: "ترك" وفي د، هـ، ز: "ترك لام" ويبدو أن الأصل "ترك" ولما كانت اللام تشتهب في كنايتها بالكاف كتب الكاتب فوقها "لام" فظن الناسخ بعد أنه من متن الحديث فأدرجه في الكتاب.
- 3 انظر ص 342 من الجزء الثاني.

(98/3)

### باب في احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل:

هذا موضوع يتهداه أهل هذه الصناعة بينهم، ولا يستنكره -على ما فيه- أحد منهم. وذلك كقولهم 1 في التمثيل من الفعل في حبنطى: فعنلى. فيظهرون النون ساكنة قبل اللام. وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ألا ترى أن صاحب الكتاب قال 2: ليس في الكلام مثل قنر وعنل. وتقول في تمثيل عرنند 3: فعنل وهو كالأول. وكذلك مثال جحنفل: فعنل ومثال عرنقصان 4: فعنلان. وهذا لا بد أن يكون هو ونحوه مظهرًا، ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الأماكن؛ لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض. وبطل المراد المعتمد؛ ألا تراك لو ادغمت نحو هذا للزمك أن تقول في مثل عرنند: إنه فعل فكان إذا لا فرق بينه وبين قمند 5، وعنل 6، وصمل 7،. وكذلك لو قلت في تمثيل جحنفل: إنه فعنل لالتبس 8 ذلك بباب سفرجل وفرزدق، وباب عدبس وهملع وعملس. وكذلك لو ادغمت مثال 9 حبنطى فقلت: فعنلى 10 لالتبس بباب صلخدى وجعلبى.

وذكرت ذراً 11 من هذا ليقوم وجه العذر فيه بإذن الله. وبهذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ألا تراك لو قيل لك 12: ابن من دخل مثل جحنفل لم يجوز لأنك كنت تصير به إلى دخنل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا غير موجود. فدل أنك في التمثيل لست ببيان. ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيت غير ممثل. ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول: وزن جحنفل من دخنل، كما قلت في التمثيل: وزن جحنفل من الفعل فعنل، فاعرف ذلك فرقا بين الموضوعين.

---

1 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "قولهم".

- 2 انظر الكتاب 2 / 416.
- 3 هو الشديد من كل شيء.
- 4 هو نبت.
- 5 هو القوي الشديد.
- 6 هو الأكل الغليظ.
- 7 هو الشديد الخلق.
- 8 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "لألبس".
- 9 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "مثل".
- 10 كذا في ط، ورسم في ز، ش: "فعلا".
- 11 أي طرفا وشيئا يسيرا، هذا ز، ط: "دورا" وهو تحريف عن "ذروا" في معنى ذره.
- 12 سقط في د، هـ، ز.

(99/3)

#### باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية:

اعلم أن كل واحد1 من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب:

فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض.

فمنه جميع الأفعال. ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام و"دلالة لفظه على مصدره"2 ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها3 صورة يحملها اللفظ. ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمد بها. فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلت بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى فإنما دلالة لاحقة بعلوم4 الاستدلال، وليست في حيز الضروريات5؛ ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل، ولا بد6 له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من7 هو وما حاله8، من موضع آخر لا من مسموع ضرب؛ ألا ترى أنه

- 
- 1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "واحدة".
  - 2 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "دلالته على مصدره لفظاً".
  - 3 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "فلأئها".
  - 4 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "بمعلوم".
  - 5 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "الضرورات".
  - 6 ثبت حرف العطف في ش، ط، وسقط في د، هـ، ز.
  - 7 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "ما".
  - 8 كذا في ش، ط، وفي ز: "هو حالة".

(100/3)

---

يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه 1 الفعل، مجملاً غير مفصل. فقولك: ضرب زيد، وضرب عمرو وضرب جعفر ونحو ذلك شرع سواء وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء "ولا" 2 غيرهم خصوص ليس له بصاحبه؛ كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية. ولو كنت إنما تستفيد الفاعل "من 3 لفظ" ضرب لا معناه للزمك إذا قلت: قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه لا فرق بين جميع ذلك.

فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه، لا 4 من جهة لفظه، ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج 5 إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه أو كونه 6 بمنزلة الحادث عنه، على ما هو مبين في باب الفاعل. وكان أبو علي يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم: إني لأمر بالرجل مثلك: إن اللام زائدة حتى كأنه قال: إني لأمر برجل مثلك، لما لم يكن الرجل هنا مقصوداً معيناً على قول الخليل: إنه ترادف اللام في المثل، حتى كأنه قال: إني لأمر بالرجل المثل لك، أو نحو ذلك؛ قال 8: لأن الدلالة

- 
- 1 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "به".



- 2 كذا في ط، وفي ز: "بر" وسقط في ش.  
3 كذا في د، هـ، ز، وفي ط: "بلفظ" وفي ش: "من نفس".  
4 سقط في د، هـ، ز.  
5 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "محتاج".  
6 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "و".  
7 في ش: "تزداد" وهو تحريف عما أثبت، وفي د، هـ، ز، ط: "يريد"، وانظر الكتاب 1/224.  
8 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "فقال".

(101/3)

---

اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية، أي أن اللام "في قول أبي الحسن" 1 ملفوظ بها، وهي في قول الخليل مرادة مقدرة.

واعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي؛ لما أذكره لك. وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها وهذا محال 2، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها، لا 3 على سلبها، وإنما الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهمًا لا مخصوصًا؛ ألا ترى أنك لا تفصل بين معني قولك: إني لأمر بالرجل مثلك، وإني لأمر بـرجل مثلم في كون كل واحد منهما منكورًا 4 غير معروف ولا مومًا به 3 إلى شيء بعينه فالدلالة أيضًا من هذا الوجه "كما ترى" 5 معنوية؛ كما أن إرادة الخليل اللام في "مثلك" إنما دعا إليها جريه صفة على شيء هو في اللفظ معرفة، فالدالتان إذاً كلتاها معنويتان.

ومن ذلك قولهم للسلم 6: مرقاة وللدرجة 7 مرقاة فنفس اللفظ يدل 8 على الحدث الذي هو الرقي، وكسر 9 الميم يدل على أنها 10 ينقل ويعتمل 11 عليه 12 وبه كالمطرقة والمنزر والمنجل 13، وفتحة ميم مرقاة تدل 14 على أنه مستقر في موضعه،

- 
- 1 سقط ما بين القوسين في ش.  
2 سقط حرف العطف في ش.  
3 سقط في د، هـ، ز.  
4 في د، هـ، ز: "منكرا".

- 5 سقط ما بين القوسين في د، ه، ز.
  - 6 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "السلم".
  - 7 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "الدرجة".
  - 8 كذا في ش، وفي ط، ز: "تدل".
  - 9 كذا في ش، وفي ز، ط: "كسرة".
  - 10 كذا في ش، ط، وفي د، ه، ز: "تنقل".
  - 11 كذا في ش، وفي د، ه، ز، ط: "يعتمد".
  - 12 سقط في ط.
  - 13 في ه: "المنخل".
  - 14 كذا في د، ه، ز، ط، وفي ش: "يدل".
- وترى المؤلف فرق بين السلم والدرجة، فالسلم ما ينقل والدرجة ما يبني، وجعل الأول المرقاة بكسر الميم، والآخر المرقاة بفتحها، ويبدو أن هذا الفرق بشقيه أغلبي، كما يؤخذ من اللغة.

(102/3)

كالمنارة والمثابة<sup>1</sup>. ولو كانت المنارة مما يجوز كسر ميمها لوجب تصحيح عينها وأن تقول فيها<sup>2</sup>: منورة "لأنه 3 كانت" تكون حينئذ منقوصة، من مثال مفعال؛ كمروحة ومسورة<sup>4</sup> ومعول ومجول<sup>5</sup>، فنفس "ر ق ي" يفيد معنى الارتقاء و"كسرة الميم وفتحها تدلان" <sup>6</sup> على ما قدمناه: من معنى الثبات أو الانتقال. وكذلك الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحهما للأزمة الثلاثة على ما نقوله في المصادر. وكذلك اسم الفاعل -نحو قائم وقاعد- لفظه يفيد الحدث الذي هو <sup>7</sup> القيام والقيود وصيغته وبناءؤه يفيد كونه صاحب الفعل. وكذلك قطع وكسر، فنفس اللفظ ههنا<sup>8</sup> يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل؛ كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث، وبنائه الماضي وكون الفعل من اثنين وبمعناه على <sup>9</sup> أن له فاعلاً. فتلك أربعة معانٍ. فاعرف ذلك إلى ما يليه، فإنه كثير، لكن هذه طريقه.

1 في ط: "المثابة".

2 سقط لفظ "فيها" في ش.

3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "لأنها".

4 هو متكأ من جلد.

5 كذا في د، هـ، ز، ط، وفي ش: "محول"، والمجول: ثوب للنساء أو الصغير، والخلخال.

6 كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "كسر الميم وفتحها يدلان".

7 كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "به".

8 سقط في ش، ط.

9 كذا، والأولى سقوط هذا الحرف.

(103/3)

#### باب في الاحتياط:

أعلم أن العرب إذا أرجأت المعنى مكنته واحتاطت 1 له.

فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين:

أحدهما تكرير الأول 1 بلفظه. وهو نحو قولك: قام زيد "قام 2 زيد" و"ضربت 3 زيداً

ضربت" وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر 4، وقال 5:

إذا التياز ذو العضلات قلنا ... إليك إليك ضاق بما ذراعا

وقال 6:

وإياك إياك المرء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

وقال:

إن قوماً منهم عمير وأشباه ... هـ عميرٍ ومنهم السفاح

لجديرون بالوفاء إذا قا ... ل أخو النجدة: السلاح السلاح 7

وقال:

أخاك أخاك إن من لا أخاله ... كساع إلى الهيجا بغير سلاح 8

وقال:

أبوك أبوك أريد غير شك ... أحلك في المخازي حيث حلا 9

---

1 في ش: "فاختاطت".

1 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز، ط: "الأولى".

2 كذا في د، هـ، ز، وفي ش: "قام"، وفي ط: "زيد".

- 3 كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "ضربت عمرا ضربت عمرا".
- 4 سقط حرف العطف في د، هـ، ز، ط.
- 5 أي القطامي، والبيت من شعر في وصف ناقة أحسن القيام عليها إلى أن قويت وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها لقوتها وعزة نفسها، فالتيار -وهو القوي من الرجال- إذا دفعت إليه ليركبها ضاق ذرعا بها، وانظر اللسان "تيز".
- 6 أي الفضل بن عبد الرحمن القرشي، وانظر معجم الشعراء للرزباني 310، وطبقات الزبيدي 50، والكتاب 1/ 141 وهو فيه غير منسوب.
- 7 ورد البيتان في معاني القرآن للفراء 1/ 188، وقال في تقديمهما: "أنشدني بعضهم".
- 8 انظر ص 482 من الجزء الثاني.
- 9 ورد في الحماسة مع بيت آخر غير منسوب، وانظر شرح التبريزي 1/ 299.